التُرابيّ والإنقاذ

صِراع الهويَّة والهوى

فِتنَة الإسلاميين في السلطة

من مذكِّرة العشرة ، إلى مذكِّرة التفاهم مع قرنق.



د. عبد الرحيم عمر محيي الدين

التُرابيّ والإنقاذ
صراع الهويَّة والهوى
د. عبد الرحيم عمر محيي الدين



عبدالرحيم عمر محيي الدين

مواليد نعيمة محافظة القطينة ١٩٥٩م.

الحالة الاجتماعية: متزوج وأب

- بكالوريوس الآداب والتربية جامعة الخرطوم ١٩٨٥م.
- دبلوم الدراسات الإفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم ١٩٩١م.
- ماجستير علوم سياسية معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم ١٩٩١م.
- دكتوراه علوم سياسية وحضارة إسلامية – المعهد العالمي العالي للفكر والحضارة الإسلامية – كوالالمبور ٣ مايو ٢٠٠٠م.
- مدير مؤسسة موفق الخيرية الدولية بولاية الخرطوم ١٩٩٢–١٩٩٥م.
- أمين القطاع الثقافي الاجتماعي للمؤتمر الوطني بولاية الخرطوم ١٩٩٦م – ١٩٩٧م ومساعد الأمين للشئون المالية والإدارية.
- عضو اتحاد طلاب جامعة الخرطوم ١٩٨١م–١٩٨٢م.
- عضو المكتب السياسي للمؤتمر الوطني ومقرر مناوب له ٢٠٠١م.
- مساعد أمين العلاقات الخارجية بالمؤتمر الوطني ٢٠٠١م.
- رئيس دائرة آسيا الوسطى بأمانة العلاقات الخارجية بالمؤتمر الوطني ٢٠٠٨م.
- عضو الاتحاد العام للصحفيين السودانيين.
- رئيس تحرير مجلة أمة الإسلام العلمية.
- كاتب مقالات فكرية وسياسية واجتماعية بصحيفة (آخر لحظة) السودانية.

الـــدورات:

- دورة موفق الدولية لبحوث العمليات ١٩٩٤م.
- دورة مركز تطوير الإدارة ١٩٩٥م.
- دورة أكاديمية السودان للعلوم الإدارية ١٩٩٦م.
- عمل مستشاراً إعلامياً بسفارة السودان بلبنان سبتمبر ٢٠٠١– مايو ٢٠٠٣م.
- عمل مستشاراً إعلامياً بسفارة السودان بتركيا مايو ٢٠٠٣– نوفمبر ٢٠٠٥م.
- أستاذ مساعد بجامعة النيلين – كلية الآداب ٢٠٠٦ – ٩ يناير ٢٠٠٩م.
- شارك في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية.

المؤلفــات:

- الإسلاميون في السودان ١٩٦٩م – ١٩٨٥م.
- الترابي والإنقاذ: صراع الهوية والهوى.
- معالم الثقافة الإسلامية.
- الصراع السياسي المسلح في الدولة الإسلامية الأولى (باللغة الإنجليزية)

الناشر: شركة دار كاهل للدراسات والطباعة والنشر المحدودة
السودان – الخرطوم – الكلاكلة سوق اللفة عقار رقم ٦٢٠ جنوب مكتب كهرباء الكلاكلة
ت: ٠١٥٣٩٩٦٤٩٤/٠١٥٣٩٩٦٣٩٤ (+٢٤٩)
الطابعون: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

التُرابي والإنقَاذ

صِراع الهويّة والهوى

فتنة الإسلاميين في السلطة

من مذكرة العشرة إلى مذكِّرة التفاهم مع قرنق

د. عبد الرحيم عمر محيي الدين

الطبعة الرابعة

سبتمبر ٢٠٠٩م

الناشر: دار كاهل للدراسات والطباعة والنشر المحدودة

الكلاكلة سوق اللفة - عقار رقم ٦٢٠

ت: ٠١٥٣٩٩٦٤٩٤ - ٠١٥٣٩٩٦٣٩٤ موبايل: ٠٩١٨٨٩٨٢٠٠

E=mail:rahimmohi@hotmail.com




بسم الله الرحمن الرحيم


مسطورات
MUSTORAT
INTERNET ARCHIVE

الإهـــــداء

أهـدي هذا الكتاب إلى روح والـدي العـالم/ عمـر محيـي الديـن الـذي ظـل يـدعو إلى الله علـى بـصيرة، قاضـياً وعالمـاً وأسـتاذاً حافظـاً وفقيهـاً حتى أتاه اليقين.. ويمتد الإهداء للوالدة..

ثـم يتواصل الإهداء لأبناء الحركة الإسلامية الذين قضوا نحبهم مـن أجـل القـضية والمـشروع الإسـلامي.. الـشهداء الأحيـاء، وللـذين تفرقـت بهـم الـسبل الـسياسية بعـد الفتنـة ومـا زالـوا يتلمـسون طريـق النجاة القاصد نحو الله.

عبد الرحيم



حمداً لله الذي قدّر فهدى، وصلاة وسلاماً دائمين متلازمين على رسوله محمد خير من اصطفى وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإخلاص إلى يوم الدين.

وبعد..

فإنني أحسب ـ ولا أزكي على الله نفسي ولا أحداً ـ أن أخي الباحث الأستاذ **عبدالرحيم عمر** مؤلف هذا السِّفر العظيم قد فاز فوزاً عظيماً، وأسأل الله العلي القدير الذي لا يُسأل سواه أن يكون نصيبُه من الفوز في الآخرة أضعاف ما أرى أنه قد تحقق له في الدنيا، فقد أخلص النيّة والجهد، وصدق في العمل، وحرص على تقديم الحقيقة ما وسعه جهده الدؤوب لذلك.

إن الفوز العظيم الذي فاز به في هذا العمل الجليل يتجلى في أنه كتبه في أخطر الأمور التي تعني مباشرة ما يزيد على الثلاثين مليوناً في السودان الشقيق، وتنتشر دائرة تأثيرها لتكون مجال اهتمام العاملين في الحقل الإسلامي دعاة علمٍ وعملٍ وصلاح وإصلاح في عالمنا الإسلامي كله.. فتجربة أشقائهم في السودان لا يمكن إغفالها، فهي تُحتّم عليهم دراستها دراسة حقّة متأنية مستفيضة للاستفادة من غناها بتحليلها والوقوف على أسبابها وصولاً إلى نتائجها، وهذا ما نهد إليه أخي عبد الرحيم، وجهد كل الجهد في إيصاله على هذا النحو إلى مكانه اللائق في مكتبة الدراسات الإسلامية والتأريخ لها، **فالحركة الإسلامية في السودان وتجربتها في العمل السياسي وإدارة الدولة**، أمر في غاية الخطورة والأهمية، ولعل أخطر وأهم عندي من ذلك كله هو الكتابة عنه والخوض فيه.. أو التأريخ له.. إنه حقاً كالسير في حقل ألغام هي من أخطر الألغام وأكثرها انتشاراً وأكثرها قابلية للانفجار وتأهباً له فهي بذلك أضيقها دروباً للنجاة وأملاً فيها.

فالمؤلف يستعرض هنا فترة زمنية ليست يسيرة وهي ذات أهمية كبرى إذ أن قادتها ورموزها والقائمين عليها والمشاركين فيها والمعنيين بأمرها هم أحياء جميعاً، أضف إلى ذلك أن معظم هؤلاء في القمة من المسؤولية الفاعلة بكل ما تعنيه من معان.. في حين لا ننسى أن من هؤلاء الأحياء ما يكون منهم جانب إيجابي ووثائق حية هوّنت الأمر على المؤلف وزادت في جرأته وعلوّ صوته..

ومن هنا فقد كان قولي إن مؤلّف هذا الكتاب ومخرجه للناس قد فاز فوزاً عظيماً، ذلك لأنه استطاع أن يخرج من كل تلك الألغام سالماً غانماً معافى بفضل الله ومنته عليه وعلى الأجيال التي ستصل إليها أحداث هذه الفترة العصيبة من تاريخ السودان وكأنهم بين ظهراني أهلها يعيشونها معهم ويشاهدونها عياناً، لا بل إن المؤلف بما آتاه الله - يريهم ما لا يراه إلا من كان له صدق هذا الرجل في غايته وعلمه الموثق والموثوق من خلال تعامله اليومي ومعايشته لأدق الظروف، واطلاعه بل ومساهمته الفاعلة في أحداثها فجاء حديثه عنها حديث المطلع الخبير والناقد البصير والناقل الأمين ثم هو - في اعتقادي - الناصح الصدوق الذي لم يرد إلا وجه الله في كشف الحقيقة وإيصال الأمانة.

وإذا كانت كتابة التاريخ أمراً خطيراً ومهمة عسيرة ومركباً خشناً فإنها أخطر ما تكون وأعسر حينما تكون عن كبار القادة والمسؤولين وهم أحياء فاعلون - كما أسلفت - لكن أخي عبد الرحيم لم يهب في تناوله الحقيقة التي غالباً ما كانت مرّة والأحداث التي كانت في معظمها مؤلمة، ولم يرهب أحداً ولم يسترضه، ولم تأخذه في الحق لومة لائم - فيما علمت وعهدت ورأيت - لأن ما كان يدفعه إليها هو أكبر وأعم وأخطر وأهم، لأن ما كان يتطلع إليه أكبر من ذلك وأكثر بكثير.. كما سنرى ونحن نعايش تلك الفترة.

لقد عالج هذه الأمور كلها وحلل تلك الأحداث بكل ما اشتملت عليه، وما كان لها من بواعث، وما أدت إليه من مرارات، وما وصلت إليه من نتائج بكلمة جريئة صادقة ما وسعه الجهد، وبلغ به العلم وسمح له الوقت لأنه نظر إليها بعين بصيرة، وبصيرة نافذة أمدّه الله بها جزاء إخلاصه وحرصه ووفائه لما آمن به من غاية، وسعى إليها بما قدر عليه من التجرد الذي أحسب أيضاً أنه بلغ فيه مبلغه، وأدرك منه غايته.

ويطل هنا سؤال ليطرح نفسه..

هل صحيح أن القائد لا يخطئ، أو هل هو مطلوب منه ألا يخطئ؟

إن قلنا نعم فإننا نخرجه بذلك من دائرة البشرية إلى الملائكية.. وليس لعاقل أن يقول أو يقبل بذلك، وإذا قلنا إنه يخطئ فهل هو الذي يتحمل كل نتائج الخطأ بمفرده؟!

لا شك أن القادة وهم من هيأ لهم الله القيادة وأمدهم بأسبابها وأوصلهم إليها.. لا شك أنهم في الغالب هم الأكفاء لها والأقدر عليها.. هذا ما نسلم به وليكن جدلاً.. لكن أليس للتنفيذ دوره في نتائج خطأ هؤلاء أو تصويب قرارهم وما يرون؟!

أليس لمراحل التنفيذ دور أيضاً في ذلك؟

ثم أليس للقائمين على التنفيذ وحالاتهم وقدراتهم وما يتعرضون له وتأويلهم واجتهاداتهم الطارئة أحياناً دورٌ أيضاً في تنفيذ ما يصدره القائد أو يوجه إليه؟!.

ذلك ما لأحد - فيما أرى - أن ينكر شيئاً من جوانب هذه الأدوار في تنفيذ القرارات العليا مهما كانت صائبة، وهي التي تظل في حقيقة الأمر رؤية وقراءة واجتهاداً للقائد من خلال موقعه الذي سلمنا أنه مؤهل له.. ومعه من حوله في جميع اعتباراتهم ومبرراتهم.

هذا الجانب - فيما أرى - هو من الخطورة بمكان على من يكتب التاريخ وبخاصة كما قلت تاريخ القادة الأحياء، ناهيك عن خطورة الموضوع الذي يؤرخون له وأهميته..

وهل أخطر وأهم مما اشتمل عليه هذا السفر العظيم؟! ذلك ما نهد إليه أخي الأستاذ عبدالرحيم بكل همّةٍ وصدقِ عزيمةٍ وإخلاصِ نيةٍ ووضوحِ غايةٍ متوجهاً إلى ما آمن به فكان توفيق الله وتأييده له في هذا العمل ظاهراً إذ جعل الله له العسير يسيراً، والصعب ذلولاً، وهذا ما أعتقد أن هذا الكتاب كان برهاناً له وعليه.

وليس شأني هنا بأقل من شأن أخي عبدالرحيم حينما شرّفني بالكتابة عن حقل ألغامه على بعد الديار وقلة الزاد.

ثمَّ أليسّ نحن ألفُ أولى بأن نكتبَ تاريخنا من أن يكتبه المغرضون أو الحاقدين.

فلأخي عبدالرحيم ما هو أهله وبه جدير من التقدير أولاً والشكر ثانياً، والدعاء له أولاً وآخراً بالمزيد من التوفيق في كل عمل مخلص بناء يهدف إليه ويتمنى ونتمنى منه إنجازه والذي يبقى ثوابه عند الله أعظم وأجل.. وللأشقاء جميعاً في السودان الحبيب التهنئة بأن أوصل إليهم وإلى الأجيال أخوهم البار حقيقة ما كان من هذه الحقبة المباركة على ما فيها وما كان منها لتكون به العبرة والفائدة إذ لن تكون الأجيال بعده بإذن الله حائرة ولا متألية وحسبها أنها تشاهد مراحل هذه الحقبة من حياة السودان المؤمن المجاهد والصابر المحتسب ممثلة بكل قياداتها ورموزها والقائمين عليها، وأسبابها ومنزلقاتها ومبرراتها، وكأنها تسمع وترى..

واسمح لي أخي عبد الرحيم أن أرجوك وأنا أبارك جهدك الطيب أن تدعو الله لي دعوة صالحة بظهر الغيب ينفعني الله بها، شفيعي في طلبها منك ما رأيته منك من صلاح ومن خُلقك ما أشكرك عليه، وأن تعذرني عن كل تقصير أو اجتهاد في غير مكانه وأنا أكتب هذه الكلمات المتواضعة جداً عن جهدك الكبير وجرأتك المحمودة على المضي قُدماً للوصول إلى ما نتمناه لأجيال هذه الأمة القادمة للعالم كله بالنور والعدل والحق كما وعد بذلك رب العزّة والجلال مستخدماً طاقاتك وقدراتك ووقتك وعلمك الدقيق وصبرك الجميل وثقتك وجرأتك في سبيل ذلك.. يزين ذلك كله ويسبقه إخلاصك وتجردك لما استخدمك الله له ويسّره عليك.

سائلاً إياه جلّت قدرته أن يجزل لك الثواب فلقد كنت رجلاً - والرجال قليل - ولقد كنت حكيماً والحكمة أصبحت أقل وأندر لطغيان الباطل وهيمنته على العالم الذي زاد أنينه من وطأتها القاسية، فلقد قدمت - في اعتقادي - ما لم يتوقعه المتوقعون ويأمله المؤملون إلا من عرفك منهم فإنك مطالب عندهم بالمزيد الذي أنت أهله إن شاء الله.

ولك خالص حبي وصادق دعائي وللأحبة في السودان جميعاً خالص الدعاء بالنصر المبين.

والحمد لله رب العالمين.

دمشق ٢٠/١١/١٤٢٦ - ٢٠/١٢/٢٠٠٥

مصطفى عكرمة

عضو اتحاد الكتاب العرب - دمشق

عضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية

مقدمة الطبعة الرابعة

منذ صدور الطبعات الأولى والثانية والثالثة لهذا الكتاب الذي أثار جدلاً كثيفاً وسط الدوائر السياسية، ظللتُ أتابع ردود الأفعال والتعليقات حول هذا الكتاب الذي اعتبره البعض كتاب العصر ووصفه البروفيسير زكريا بشير إمام بأنه يستحق جائزة الشهيد الزبير العلمية، كما أصبح عند أساتذة العلوم السياسية مرجعاً رئيساً لكل طلاب الدراسات العليا على مستوى الماجستير والدكتوراه الذين يدرسون شأن الحركة الإسلامية السودانية.. وقد أشاد المفكرون وأساتذة الجامعات بمستوى الموضوعية والحيدة العلمية التي كُتب بها الكتاب لدرجة أنك لا تستطيع أن تصنف مؤلف الكتاب إلي أي المعسكرين ينتمي.

كذلك تناولت الصحافة المحلية والإقليمية والدولية الكتاب بالتعليق ووجد حظه من العرض عبر صفحات الإنترنت.. أما في السودان فقد اتصل عليَّ الشهيد/ محمد طه محمد أحمد بمجرد تلقيه نسخة من الكتاب قائلاً: (لو لم تُنْجِز خلال فترة عملك في لبنان وتركيا غير هذا الكتاب لكفى).. ثم كتب الشهيد محمد طه إحدى وعشرين حلقة حول هذا الكتاب وقد كشف لي أنه قاوم بعض الضغوط التي طالبته بالتوقف عن التعليق عن هذا الكتاب لأن تسليط الضوء سيقود إلي انتشاره(!!).. كذلك علقت عليه كل الصحافة السودانية.

أما على مستوى المؤتمرين (الوطني والشعبي).. فقد اعتبر المؤتمر الشعبي أن الكتاب قد نحا منحىً موضوعياً علمياً رغم الانتقادات الكثيرة التي وُجهت لقائد المؤتمر الشعبي الشيخ الدكتور حسن الترابي.. بل إن الترابي وجه الكثيرين لدراسة الكتاب وتقويمه.. أما داخل المؤتمر الوطني فقد سبب الكتاب جفوة بين المؤلف والحزب الحاكم الذي لم يعترض على الكتاب بل حاول أن يُصنف الكاتب ضمن دائرة المغضوب عليهم .. وقد تولى كِبر ذلك صاحب الدكتوراه في الشأن التشادي الذي تبوأ مواقع ذات صلة بالإعلام والعلاقات الخارجية وكانت فاشلة بكل المعايير حتى مع تشاد أرض التخصص والدراسات.

لكن قواعد الحركة الإسلامية والسياسيين والمفكرين السودانيين قد استقبلوا الكتاب بقدر وافٍ من الترحيب والإشادة.. بل قد اتصل عليَّ بعض العاملين

في رئاسة الجمهورية ذاكرين أنهم ولأول مرة يدركون خلفية وأسباب وتطورات الخلاف بعد أن قرأوا هذا الكتاب.

البعض حاول أن يتحجج بأن الكتاب قد كشف المستور من وثائق وأوراق وأسرار الحركة الإسلامية.. وهؤلاء يجمعون بين الجهل والكذب ولا أقول النفاق.. فالحركة الإسلامية قد تم حلها ولم يعد لها ذكرا أو ركزاً.. ومقعد أمارتها أصبح يملأ كيفما اتفق.. والقائمون علي رُفَاتِها أرادوا لها دوراً هامشياً لا يعدوا دور الجوقة في الزفة.. فهي قد فقدت أصالتها ومرجعيتها وماتت الشورى في جنباتها وأروقتها فأصبح قادتها تحركهم الإشارة تارة والمصالح تارة أخرى بل حتى الشباب الذين كانوا يمثلون العمود الفقري للحركة الإسلامية أصبحوا لا يتحركون إلا بقوة (الدفع) أما الشيوخ فيتحركون تارة بفقه التقية .. مرة خوفاً وأخرى طمعاً..

تأتي هذه الطبعة الرابعة لهذا الكتاب في وقت تشهد فيه الساحة السياسية السودانية متغيرات كثيرة على كافة المستويات بدء بمتغير محاكمة لاهاي ضد السيد/ رئيس الجمهورية تلك المحاكمة التي ما زالت التوقعات والتكهنات حول مآلها تملأ الأفق.. مروراً بقرار محكمة لاهاي الأخرى فيما يتعلق بمنطقة أبيي التي دار حولها خلاف بين الحكومة والخبراء الذين تجاوزوا صلاحياتهم بصورة أزَّمت العلاقة بين شريكي نيفاشا.. ثم جاء قرارا محكمة لاهاي بخصوص أبيي في ظاهره الرحمة ولا ندري هل يحمل باطنه السلام والتعايش في تناغم وانسجام أم الحرب والهجرة والنزوح والدمار.. ثم سيناريو الانتخابات المزمع قيامها في أبريل/٢٠١٠م ذلك السيناريو الذي يدور حوله جدل كثيف حول قيام الانتخابات في غياب حكومة قومية تضمن نزاهة الانتخابات وحيدتها. فالبعض يرى أنها لن تقم وإن قامت فستكون غير شاملة وربما غير شفافة.. لكن الذي يشبه القطع هو أن الانتخابات القادمة إن قُدِّر لها أن تقوم فسترتكز على قواعد وركائز قبلية سافرة تتجاوز كل الولاءات الحزبية وربما تشهد تحالفات أثنية تتجاوز حاجز الدين.

لكن المهم في الأمر هو أن الحركة الإسلامية التي عناها الكاتب بالبحث والتحليل فقد أصبح شبه ميئوس من تلاقي شطريها ووحدتها على الحالة الأولى بل أصبح الكثيرون من أصحاب الآراء الحرة والجريئة أو المعارضة يتم تركيعهم عبر الضغوط الاقتصادية والعروض التي أدخلت البعض في دائرة فقه التقية.. فتهاوت قمم من قِمم المؤتمر الشعبي مرددين المقولة الشهيرة: إن مائدة معاوية أدسم....إلخ.

هذا الكتاب

هذا الكتاب يتناول علاقة الحركة الإسلامية في السودان بثورة الإنقاذ الوطني التي تفجرت في السودان عبر إنقلاب عسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.. يستعرض الكتاب تطورات هذه العلاقة التي بدأت في توحّد وتنسيق وتكامل أدوار وفدائية في ميادين الجهاد وأروقة الدولة والحزب، ثم شابها التوتر والشكوك والهواجس حتى انتهت إلى القطيعة والمفارقة ثم المواجهات السياسية التي انتهت بين أبناء الثورة والفكرة إلى أن يسجن ويشرِّد ويطارد ويفصل من الخدمة بعضهم البعض ثم يتطور الأمر إلى أن يحمل بعض أفراد الحركة الإسلامية السلاح ضد الدولة التي بنوها بجهدهم وجهادهم.. تلك التجربة التي كان أول ضحاياها هو شيخها ومفكرها الترابي الذي قضى حوالي الثلاثة أعوام في سجون الإنقاذ.

لذلك هذا الكتاب يستعرض قصة الإنقاذ وتطور العلاقات بين العسكريين والإسلاميين في الحركة الإسلامية في المقام الأول، كذلك يستعرض الكتاب في الجزء الأول منه مفهوم البيعة في الدولة ويحاول أن يقدِّم مفهوماً جديداً لفقه البيعة حيث تكون البيعة في عصر المؤسسات للمؤسسة وليس لفرد من الأفراد.

كذلك يستعرض الكتاب مكتوبات ومقولات ومواقف الشيخ الترابي بين فترتي مايو ١٩٧٧- ١٩٨٥م والإنقاذ ١٩٨٩- ٢٠٠١م وقد يلاحظ القارئ تبايناً في مواقف الترابي بين الفترتين وهذا التباين في نظر المؤلف لا يرفد الجانب الإيجابي عند الشيخ الترابي.. قد يجد القارىء آراء جديدة ومفيدة جداً للشيخ الترابي ضمن إستعراضنا لكتابه الأخير خاصة فيما يتعلق بعلاقة الحاكم بالمحكومين.. كما يقدِّم الكتاب في جزئه الأول جهداً علمياً كبيراً عن الدولة الإسلامية والإمامة والبيعة ونظرية الحكم مستشهداً بآراء وأقوال علماء الأمة من السلف الصالح.

كذلك يستعرض الكتاب في جزئه الأول بعض النظريات والشعارات التي عَبَرَ بها الشيخ الترابي بالحركة الإسلامية من مرحلة الانتقائية والصفوية إلى المرحلة الشعبية والتمكين، وذلك مثل شعار «العبرة بمن صدق وليس بمن سبق» الذي فتح بموجبه الشيخ الترابي صفوف الحركة للقادمين الجددحتى أصبحت نسبتهم في مؤسسات الحركة الإسلامية ٦٠٪ بينما كانت نسبة قدامى الحركة الإسلامية ٤٠٪.وكذلك شعار «الكمُ نعمةٌ من الله على الكيف» التي واجه به

خصوم التوسع الكمي على حساب الكيف النوعي.. وقد أطلق المؤلف على هذا التوجه «نظرية الذوبان عند الترابي» ثم يستعرض الكتاب خطيئة حَلّ الحركة الإسلامية بعد قيام الإنقاذ مباشرة ومن ثَمَّ استبدال مؤسسات الحركة الإسلامية بأفراد مجتهدين، وبذلك غابت المؤسسة ليحلَّ محلَّها الفرد بكل نوازع الخير والهوى وحب السلطة والجنوح لتخليد الذات في غياب رقابة مؤسسة الحركة الإسلامية التي تَمَّ ذبحها على أعتاب الإنقاذ.

ثم يستعرض الكتاب أزمة الحركة الإسلامية أبتداءً من مذكرة العشرة حتى مذكرة التفاهم مع حركة قرنق في فبراير ٢٠٠١.

حاول الكتاب حشد الكثير من الوثائق التي تعطي الكتاب نكهة خاصة وقد شملت تلك الوثائق مقابلات هامة مع قادة الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني والشعبي وبعض العسكريين علاوة على منشورات المؤتمر الشعبي. كذلك استعرض الكتاب بعض كتابات الإسلاميين بغرض استعراض نوعية الخطاب عند الإسلاميين في مواجهة بعضهم لبعض.

الكتاب لا يتناول الإنقاذ كدولة ومؤسسات ووزارات وإنجازات وإخفاقات وإنما موضوعه هو علاقة الحركة الإسلامية بالإنقاذ وتطور هذه العلاقة. بالطبع للإنقاذ إنجازاتها العظيمة التي من بينها ثورة التعليم العالي واستخراج وتصدير البترول وتحقيق السلام في جنوب السودان لكن كل هذا لا يجد حظه في هذا الكتاب لأن موضوع الكتاب لا يناقش الإنقاذ كدولة وممارسة.

قد لا يكون عادلاً من يحكم على الكتاب من قراءة باب واحد أو بابين لأن الكتاب قد كتب بحيادية أكاديمية لا تهتم بالألقاب والمناصب والمواقع، لذلك ربما لا يعجب منحى التحليل منسوبي المؤتمر الوطني أو الشعبي ولكن تبقى الحقيقة والموضوعية هي هدف الباحث وعلى الله قصد السبيل.

فذلكة تاريخية

المتأمل الحصيف والناظر البصير لمسيرة حركة الاتجاه الإسلامي[1] في السودان عبر تاريخها الذي ابتدأ منذ نهاية النصف الأول من القرن العشرين وحتى مشارف نهايته، يرى أن هذه الحركة قد مرّت بتطورات هامة وخطيرة تخطت فيها لحظات التعبير عن الذات وإثبات الوجود والجهر بهويتها الإسلامية في وقت كانت هذه الهوية وسط المثقفين وطلاب الجامعات ترمز للسلفية الدينية أو السباحة ضد تيار الحداثة والمعاصرة.

عبرت الحركة الإسلامية السودانية مرحلة المخاض والولادة عند نهاية الخمسينات من القرن الماضي رافعة شعارات التوجه الإسلامي ومتصدية للتيارات الإشتراكية والشيوعية بصورة جريئة وقوية. ومقيمة لشعيرة الصلاة في جماعةٍ في جامعة الخرطوم علناً، وذلك عندما صاح فتى الحركة الإسلامية طالب الطب على الحاج محمد بالآذان في جامعة الخرطوم، وقد كان أول طالب يرفع الآذان في ذلك الصرح الغردوني الذي أنشىء تخليداً لذكرى الجنرال الإنجليزى الهالك غردون باشا الذي هلك تحت سيوف وحراب أبطال الثورة المهدية عند فتح الخرطوم في عام ١٨٨٥م. لقد ورث التيار الشيوعي تلك القلعة الغردونية تحت ذريعة مقاومة الاستعمار الغربي الرأسمالي البرجوازي، حيث كانت الشعارات الإشتراكية جذابة ومغرية لأنها من جهة شعارات تلبي تطلعات المثقفين وطلاب الجامعة الباحثين لهم عن دور سياسي خاصة في ما يتعلق بمقاومة الاستعمار، ومن جهة ثانية صادفت شعارات الإشتراكية في الجامعات السودانية قلوباً خاوية من جذوة الإيمان المتّقِد، ومن الفهم الصحيح للإسلام، حيث كان المثقفون مبهورين ومأخوذين بالثقافة الغربية رغم ارتباطها بالمستعمر ومعجبين بالثورة الراديكالية التي يقودها الإشتراكيون في السودان. لذلك وجد التيار الإشتراكي نفسه منفرداً بساحة التعبير السياسي المناوىء للاستعمار مما جعل له عامل جذب مقدَّر وسط الطلاب الذين افتقد جُلُّهم لعنصر الأصالة الإسلامي فلذلك انجذبوا نحو الإعجاب والمناصرة للتيار الإشتراكي وشعاراته ولسان حالهم يُردِّد:

---

(١) يقصد بها الحركة الإسلامية التي كان يقودها الدكتور حسن الترابي قبل انشقاقها في يونيو ٢٠٠٠م وظهور ما عرف فيما بعد باسم المؤتمر الوطني الشعبي بقيادة الترابي.

جاء إعلان النداء للصلاة في جماعة ليس ليعلن بدء إقامة شعيرة الصلاة في جماعة وإنما ليعلن ميلاد حركة إسلامية آلت على نفسها التصدي لتيارات الدعوات الإشتراكية والتغريب والحداثة القشورية المرتبطة بالمفاهيم المادية والمبتعدة عن روح العقيدة.

كان نداء الصلاة يتضمَّن شعارات إعلامية.. حيَّ على الحركة الإسلامية، حيَّ على توحيد الصف الإسلامي، حيّ على مقاومة الشيوعية الماركسية الملحدة، ثم حيّ على بناء المجتمع المسلم والدولة المسلمة. كان ذلك هو التحدي الأول الذى مرّت به الحركة الإسلامية وهي في لحظة الميلاد وسط العواصف والشدائد والمحن. ومنذ ذلك الحين انطلقت الحركة الإسلامية وهي تمر بمراحل متعددة. منذ تلك اللحظة وحتى مطلع ستينيات القرن الماضي كانت الحركة الإسلامية مهتمة بشأنها الداخلي ومحاولة بناء صفها وتجديد عضويتها وبسطها خارج إطار جامعة الخرطوم لتنتشر في الثانويات وبعض شعاب المجتمع والمنظمات المكونة له. لكن الأحداث السياسية المتطورة التي أعقبت انقلاب الفريق إبراهيم عبود على الديموقراطية في عام ١٩٥٨م من جهة وتطور الأحداث والحرب في جنوب السودان من جهة أخرى قذفت بالحركة الإسلامية لمقدمة مسرح الأحداث السياسية. فإذا كان نداء الميلاد والدعوة الجهرية والانتقال من السر إلى العلن قد أطلقه الطالب حينها علي الحاج محمد ضمن الكثيرين من إخوته المؤسسين، فإن نداء اقتحام الحركة الإسلامية لمسرح الأحداث السياسية ومناقشة الأحزاب الطائفية في الشأن السوداني، قد أطلقه أستاذ القانون العائد لتوه من جامعة السوربون بفرنسا بعد أن نال أعلى درجاتها في القانون الدستوري. الدكتور حسن عبدالله الترابي الذي ارتبط اسمه بندوة أكتوبر التي رتبها اتحاد طلاب جامعة الخرطوم في أكتوبر ١٩٦٤م والتي كان أبرز متحدثيها هو الترابي حيث أشعلت تلك الندوة شرارة الثورة ضد الحكم العسكري الذي لم يتوان في إطلاق النار على ندوة الطلاب، مما أردى بعضهم قتلى، وكان من بينهم الطالب أحمد القرشي طه الذي ارتبطت احتفالات أكتوبر باسمه، حيث ظلّ السياسيون وطلاب الجامعات والثانويات يزورون قبره بقرية القراصة الغربية بمحافظة القطينة وذلك حتى قيام انقلاب مايو ١٩٦٩م.

برزت الحركة الإسلامية إلى مسرح السياسة السودانية بصورة علنية نشطة عند قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤م وانتصارها، ومن ثَمَّ عودة الديموقراطية والحياة الحزبية بخلفياتها الطائفية ذات الطابع الوراثي المرتبط إلى حد كبير بتحالفات إقليمية.

وسط هذا المحيط العاصف من التنافس الحزبي الطائفي ووسط مجتمع تُشَكِّل فيه الأمية أكثر من ٧٠ في المئة كان للحركة الإسلامية أن تخوض غمار الحركة السياسية المفتوح، وأن تنافس تلك الأحزاب الطائفية سيما وأنها ما زالت حركة صفوة من المثقفين من أساتذة وطلاب الجامعات وبعض طلاب الثانويات. كما أن شعارات الإسلام السياسي وأن «الإسلام دين ودولة» لم تكن مطروحة ولا مستساغة من قِبل مجتمع مسلم بالفطرة ويحصر الإسلام في الشعائر التعبدية.. كما تتم علاقة الفرد بربه عبر شيخه أحياناً وذلك لانتشار الطرق الصوفية وتمثيلها للمؤسسة الدينية في المجتمع السوداني.

أما دعاوى وشعارات الإسلام السياسي فقد كانت غريبة في المجتمع سيما بعد الهجمة الشرسة التي قادها الإعلام الناصري ضد حركة الإخوان المسلمين في مصر وإعدام أبرز مفكريهم أمثال الشهيد سيد قطب والشهيد عبد القادر عودة. هذه الحملة الناصرية الشرسة ضد حركة الإسلام السياسي قد ألقت بظلالها على السودان خصوصاً أن هنالك بعض الأحزاب السياسية في السودان لها علاقات وارتباطات بمصر. فمثلاً قد أَيَّد تيار الختميه إعدام عبد الناصر للمفكر الإسلامي سيد قطب وخرجت مظاهراتهم بقيادة الشيخ على عبد الرحمن لتأييد ناصر في ذلك. لذلك لم يكن يسيراً على الحركة الإسلامية أن تخوض معركة التنافس السياسي بعد أكتوبر ١٩٦٤م بذات الاسم الذي عرفت به في جامعة الخرطوم.

هنا تفتقت عبقرية الحركة الإسلامية تحت قيادة د. الترابي عن توسيع مواعين الحركة الإسلامية واستقطاب قطاعات كبيرة من أفراد المجتمع السوداني من الجامعات والأفراد الذين ليس لهم ارتباطات طائفية. وبعد أن تَمَّ إقرار هذا المبدأ، جاء الاسم الجديد ليواكب التطور المرحلي لحركة الإسلام السياسي في السودان، فكان الاسم هو «جبهة الميثاق الإسلامي من (١٩٦٥- ١٩٦٩). لم يقدِّم هذا الجسم الجديد للحركة الإسلامية كسباً كبيراً على مستوى إحراز بعض المقاعد في البرلمان، رغم اختراق بعض قادة جبهة الميثاق الإسلامي للحصار الطائفي ودخولهم إلى البرلمان، لكن الكسب الكبير الذي حققته «جبهة الميثاق الإسلامي» هو الدفع

بقضية الدستور الإسلامي إلى قبة البرلمان ومحاصرة القادة الطائفيين بالشعارات الإسلامية. وقد نجحت جبهة الميثاق الإسلامي في دفع هذه المسألة حتى فرضت على أجندة البرلمان، فقبيل انقلاب مايو ١٩٦٩م كانت مسودة الدستور الإسلامي قد تخطت مرحلة القراءة الأولى في البرلمان.

ثم جاء إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ ليمثل تحدياً كبيراً لمجمل الأحزاب السودانية على وجه العموم وللحركة الإسلامية على وجه الخصوص. فانقلاب مايو بقيادة العقيد جعفر محمد نميري سبقته أحداث هامة في تطور الصراع السياسي والفكري في السودان، من أبرزها مسألة حلّ الحزب الشيوعي السوداني وطرد ممثليه من البرلمان في سنة ١٩٦٨م وإصرار الحكومة على قرارها رغم رفض المحكمة الدستورية برئاسة السيد بابكر عوض الله لذلك القرار. لذلك يعتبر قرار حل الحزب الشيوعي بواسطة حكومة الأحزاب من أهم المحفزات لتيارات الشيوعيين والقوميين للتعجيل بمسألة الانقلاب والثأر من الأحزاب الطائفية وبقايا الرجعية الدينية كما يحلو للرفاق أن يسموهم.

والعامل الثاني الذي عجّل بمجيء انقلاب مايو هو تسارع إيقاع مناقشة مسوّدة الدستور الإسلامي في البرلمان حتى وصل النقاش فيها إلى مراحله الأخيرة. وهذا في نظر الشيوعيين يعتبر كافياً لإقامة دولة دينية في السودان تحجر على آرائهم وأفكارهم ونشاطهم الحزبي.

لذلك جاءت مايو مسنودة سنداً قوياً وفعالاً من قبائل اليسار من شيوعيين وإشتراكيين وقوميين عرب.

ففي صبيحة ٢٥/مايو ١٩٦٩م تنفس الشيوعيون الصعداء وخرجوا من مخابئهم ليقودوا ويوجهوا برنامج الثورة الفتية التي كان معظم قادتها في الثلاثين من أعمارهم.

كان الشيوعيون يدركون أن الحركة الإسلامية بقيادة د. الترابي هى المحرِّض الرئيس والمحفِّز على حلِّ حزبهم وإثارة الشارع السوداني في مظاهرات عارمة حاصرت البرلمان بعد ندوة معهد المعلمين الشهيرة التي تَّمت فيها الإساءة إلى بيت النبي ﷺ بواسطة أحد كوادر الحزب الشيوعي. ونتيجة لذلك الوسط المفعم بالإثارة والكراهية ضد الحزب الشيوعي تمَّ حلُّ الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان.

كان الشيوعيون يعلمون تماماً أن قادة الحركة الإسلامية كانوا، تنظيماً وإعداداً، وراء تلك الأحداث.

لذلك ما إن نجح انقلاب مايو ١٩٦٩م حتى كان زعيم الحركة الإسلامية د. الترابي أول المعتقلين والداخلين إلى سجن كوبر من السياسيين السودانيين، يقول الترابي: (أذكر جيداً أن أوّل ما قاله النميرى غداة نجاح انقلابه كان: جئت لنسخ الوثيقة الدستورية الإسلامية» وعندما أودعت السجن ـ كنت يومذاك في المعارضة ـ نظرت حولي وتساءلت: أين وزير الداخلية؟ أين وزير الدفاع؟ أين رئيس الوزراء؟ أيٌّ منهم لم يكن في عداد المعتقلين فأدركت للتّو أن في رأس أولويات الانقلاب الانقضاض على الإسلام ومؤسساته.)[1] ثم من بعد ذلك تم الالتفات إلى قادة الأحزاب الطائفية. التحدي المايوي لم يكن تحدياً عادياً للحركة الإسلامية، فهو ليس كتحدي الحكم العسكري في عهد الفريق إبراهيم عبود الذي كان يمثل وأداً للديموقراطية التعددية، وإن كان عبود قد وصل إلى السلطة برضاء الطائفية بل إن الطائفية هي التي دعته إلى استلام مقاليد السلطة. لكن مايو بالنسبة للإسلاميين تعني أكثر من وأد للعهد الديموقراطي، إنها تعني تحدياً عقدياً وفكرياً يستوجب فناء الإسلاميين ومشروعهم الإسلامي من ساحة الحياة السياسية في السودان.

أدرك الإسلاميون أنهم يمرون بأخطر مراحل تطور حركتهم الإسلامية التي لم تستكمل بناءها بعد، ولم تقو على مواجهة مثل هذه التحديات معتمدة على قوتها الذاتية. كانت مايو عقبة كؤود وحائطاً منيعاً أمام تطور الحركة الإسلامية وتمدد صفها. فبعد مجيء مايو تلاشى وتبخر تنظيم ما عرف قبل مايو بـ «جبهة الميثاق الإسلامي» ومن ثمَّ عادت الحركة الإسلامية إلى مرحلة ما قبل هذه الجبهة معتمدة على صفها الأول وعضويتها الملتزمة من أفراد الإخوان المسلمين.

هذا بالطبع لم يكن مستبعداً فالحركة الإسلامية درجت كما سنرى في هذه الدراسة على توسيع صفها عند فترة الديموقراطيات، حتى يتسنى لها ولوج المجتمع من أبواب وزعامات وفاعليات كثيرة من فئات الشعب السوداني وذلك بإقامة مثل هذا الجبهات السياسية التي تتافس بها الأحزاب الطائفية على مناطق نفوذها. وفي ذات الوقت ظلت الحركة الإسلامية تحتفظ بتنظيمها الحركي الصفوي المرتب والمعقّد

---

(١) حسن الترابي وآخرون. حوارات في الإسلام، الديمقراطية، الدولة، الغرب. ١٩٩٥ ترجمة دار الجديد ـــ لبنان. •

حتى تلجأ إليه إذا ما انفض سامر الديموقراطية وعادوا إلى دورهم كسائر الجبهات السياسية[1]. لذلك قدَّرت الحركة الإسلامية أنَّ تبعة المعارضة لنظام مايو المسنود من قبل الشيوعيين تقع على عاتقها وليس على عاتق الأحزاب الطائفية التي لزمت الصمت وبعضها أرسل تأييده للثورة الحمراء في أيامها الأولى.

من جانب سلطة مايو فقد أدرك الشيوعيون بحكم تركيبتهم العقائدية وصراعاتهم مع الإسلاميين في الجامعات ومعاهد العلم أن عدوَّهم الأول ليس الأحزاب الطائفية وإنما الحركة الإسلامية التي تتوسع وتتمدد في أوساط المثقفين من طلاب ونقابات وإتحادات، لذلك لا بد من وقف هذا التمدد الديني الرجعي في ساحات الجامعات وبؤر التنوير السوداني.

صحب هذا التصور الشيوعي برنامج عمل لفصل أعضاء الحركة الإسلامية من هيئة أساتذة جامعة الخرطوم وامتد الفصل ليشمل معظم قيادات الحركة الإسلامية من الطلاب الذين أضحوا بين سجين وطريد ومفصول من الدراسة.

كانت وفود الوزراء والقادة الشيوعيين تترا على جامعة الخرطوم صابَّةً لعناتها ووعيدها على قادة الرجعية الدينية، وكانت عبارات وزير الري المهندس مرتضى إبراهيم يتردد صداها عبر المنابر السياسية في الجامعة، حيث قال في أحد خطبه: «لن يرى الترابي النور».

فقد كان الشيوعيون مصرِّين على ربط جامعة الخرطوم بحركة التوجه الماركسي التقدمي الذي سيطر على البلاد بعد انقلاب مايو، فلا يمكن لجامعة الخرطوم التي ترمز للفكر والثقافة وترتبط بها طلائع المثقفين والخريجين، لا يمكن لها أن تكون أسيرة للهوس الديني والرجعية الدينية التي يمثلها الإخوان المسلمون. لذلك كان شعارهم واضحاً وقوياً. «لن تظل الجامعة جزيرة للرجعية وسط مدٍ ثوري هادر». وعندها احتدم الصراع بين مايو وقادة الحركة الإسلامية من طلاب جامعة الخرطوم مما قاد الأخيرين إلى احتلال الجامعة، فجاء الشيوعيون بالدبابات إلى جامعة الخرطوم وهم يهتفون

---

(١) سوف نرى لاحقًا الخطأ القاتل الذي وقعت فيه الحركة الإسلامية بقيادة د. ترابي عندما حلت تنظيمها بعد قيام ثورة الإنقاذ واستبدلته بتنظيم المؤتمر الوطني الهش والفضفاض الذي تقدمت فيه المصالح على المبادىء والولاء للأفراد على الولاء للمؤسسات العلمية والشورية.

من وراء «أبو القاسم محمد ابراهيم» و«خالد حسن عباس»: «اضرب، اضرب يا أبا القاسم، بالحسم الثوري يا خالد»[1].

هكذا الأحزاب العقائدية عندما تصل إلى السلطة، ففي أيامها الأولى لا تعرف الحوار الفكري ولا مقارعة الحجة بالحجة والرأي بالرأي ولا تحسن الظن بالآخر، وإنما المسألة عندها مسألة حسم وسحل وإقصاء للآخر وإحالة للصالح العام بصورة متسرعة وغير مدروسة يصحبها الهوى أحياناً وتصفية الحسابات الشخصية أحياناً أخرى[2].

وسط هذا المحيط الهادر بعواصف العداء والتصفيات والمطاردة قدَّرت الحركة الإسلامية وفكرت في تسخير وتوجيه وتنظيم العاطفة الدينية الجياشة وسط قواعد الأنصار لمواجهة النظام الشيوعي الذي بات يهدِّد مستقبل الإسلام في السودان. بدأت الحركة الإسلامية في تنفيذ هذه الفكرة وبدأت رسلها تترا على الجزيرة أبا التي كان متحصناً فيها الرجل الصالح الامام الهادي المهدي الذي عرف بالتزامه الصارم بالإسلام واتباع منهاج الثورة المهدية.

كانت رسل الحركة الإسلامية تصل إلى هناك. الشيخ محمد محمد الصادق الكاروري، الأستاذ محمد صالح عمر، الأستاذ مهدي إبراهيم وغيرهم. واستمرت الاتصالات وحلقات الحوار مع الإمام الهادي والتي تلتها معسكرات التدريب العسكري من قبل الإسلاميين لفلول الأنصار التي تقاطرت سراعاً إلى الجزيرة أبا ملبية دعوة الإمام الهادي بإعداد العدَّة لمحاربة الشيوعية «الملحدة» التي سيطرت على مقاليد الأمور في السودان.

تسارعت الأحداث والخطى إلى أن تبلورت المواجهة المسلحة في الجزيرة أبا بين تحالف الأنصار وأعضاء الحركة الإسلامية من جانب وقوات النظام المايوي المسنود من قبل الشيوعيين من جانب آخر.

انتهت معركة الجزيرة أبا ١٩٧٠م بعد مواجهة شرسة ودامية بين القوى المؤمنة الصابرة المحتسبة التي تملك إيمانها والقليل من السلاح والعتاد الحربي وبين قوى الشر الماركسي المايوي الذي لم يتورع في استعمال سلاح الجو والمدفعية الثقيلة ضد الأنصار في الجزيرة أبا.

---

(١) انظر كتابنا «الإسلاميون في السودان.. التطور الفكري والسياسي».

(٢) للأسف هذا الأمر لم يسلم منه الإسلاميون بعد قيام الإنقاذ في ١٩٨٩م وامتد ليشمل أخوة الأمس أخوة العقيدة والجهاد وذلك لاختلاف وجهات النظر وتباين الآراء.

قدَّم الإسلاميون في تلك المعركة سيِّد شبابهم وزهرة شهدائهم الشهيد محمد صالح عمر الأستاذ بجامعة الخرطوم، بينما قدم الأنصار نتيجة لتلك المعركة إمامهم المجاهد التقي الإمام الهادي عبد الرحمن علاوة على مئات الشهداء الذين امتدت جموعهم وصفوفهم من الجزيرة أبا على ضفاف النيل الأبيض إلى حى ودنوباوي القلعة السياسية للأنصار ببقعة الإمام المهدي أم درمان.

كانت معركة الجزيرة أبانقطة محورية بالنسبة للحركة الإسلامية من جهة وبالنسبة للنظام المايوي من جهة أخرى. أما بالنسبة للنظام المايوي فيبدو أن معركة الجزيرة أبا قد تركت أثراً عميقاً في نفس الرئيس الشاب الذي كان مندفعاً وواقعاً تحت تأثير الشعارات والخطب الديماغوغية للحزب الشيوعي، فحرب الجزيرة أبا قد أوضحت للرئيس نميري مدى تمسك هذا الشعب بعقيدته الإسلامية واستعداده للدفاع عنها بكل ما يملك من مال ونفس وولد، كما أكدت له أيضاً كراهية هذا الشعب للشيوعية الملحدة ودعاتها وبرنامجها المادي المعادي للأديان السماوية.

هذه الدلالات ما كانت تمر مروراً عابراً على الرئيس نميري الذي أثبتت الأيام فيما بعد نزعته للتصوف والالتفاف حول قادة الطرق الصوفية وتبنيه للشعارات الإسلامية. عليه يمكن القول: إنّ تَعَجُّل الشيوعيين وأمينهم العام عبد الخالق محجوب لتسلم القيادة الفعلية لثورة مايو، تاركين الرئيس ليقوم بالدور الصورى أو التكميلي في قيادة الثورة ثم ليبصم على قرارات وتوصيات الحزب الشيوعي، كان واحداً من العوامل والمحفزات التي أدت إلى الطلاق المبكر بين النميري والحزب الشيوعي السوداني ودعته إلى طرد ممثليهم من مجلس قيادة الثورة وعزل قادتهم من الجيش والخدمة المدنية[1]. لكن تظل معركة الجزيرة أبا والمواقف البطولية والاستشهادية لعناصر الأنصار بقيادة إمامهم الصالح الهادي المهدي وجماعة الحركة الإسلامية، تظل هذه المعركة وما ترتَّب عليها من دماء دفاعًا عن الإسلام والعقيدة واحدةً من

---

(١) هل يوجد وجه شبه بين الذى مارسه الأمين العام للحزب الشيوعى عبد الخالق محجوب مع اللواء جعفر نميرى مما أدى إلى اثارة حفيظة الأخير ودفعه إلى تصفية عبدالخالق وأنصاره والإحتفاظ ببعض منشفيك الحزب الشيوعى معاونين وأنصاراً له مثل أحمد سليمان ومجموعته، هل يوجد وجه شبه بين هذا وعلاقة الدكتور الترابي بالعميد عمر البشير وما انتهت إليه أخيراً العلاقة بين الرجلين والتى كان من الممكن ان تنتهى إلى تصفية جسدية واعدامات اذا ما بادر الترابي بمحاولة انقلابية كالتى فعلها عبد الخالق بقيادة هاشم العطا؟.

المؤثرات الفاعلة التي دفعت نميري للتفكير في التحلل من ارتباطه بالحزب الشيوعي وقبضته عليه، ومن ثمَّ توجهه التدريجي نحو الاعتدال ثم المشروع الإسلامي الذي ارتبط به أكثر من ارتباطه بالحركة الإسلامية.

هذا بالنسبة للنميري وأثر معركة الجزيرة أبا عليه. أما بالنسبة للحركة الإسلامية فلم تعد مقاومة النظام المايوي الماركسي من الداخل وحدها تكفي لإسقاطه، فلا بد من تكوين جبهة سياسية خارج السودان لمعارضة هذا النظام والاستفادة من الأنظمة المحافظة ذات الجوار والصلات التاريخية مع السودان والتي تخشى من أن تحاط بدولة ذات توجهات شيوعية متطرفة تبث دعاياتها ضد الرجعية الدينية وما يلحقه ذلك من سباب وتهم الارتباط بالنظام الغربي الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

ساعد على تحرك الحركة الإسلامية في الخارج وجود بعض عناصرها خارج السودان أمثال الأستاذ أحمد عبد الرحمن محمد الذي كان يعمل أستاذًا بالمملكة العربية السعودية، وعثمان خالد مضوى وآخرين. أما من جانب الأحزاب السودانية فقد كان وقتها الشريف حسين الهندي خارج السودان، وكذلك بعض قيادات حزب الأمة. وفي وقت وجيز نجحت عناصر المعارضة في تكوين ما عرف باسم «الجبهة الوطنية» والتي كان من أبرز قادتها الشريف حسين الهندي - الصادق المهدي - عثمان خالد مضوي - أحمد عبد الرحمن محمد - مهدي إبراهيم - مبارك الفاضل المهدي - عمر نور الدائم - أحمد سعد عمر وآخرين. وجدت هذه الجبهة دعماً مالياً من بعض الدول العربية المحافظة كما وجدت أرضية لإقامة معسكرات التدريب العسكري واستقطاب كوادر المهاجرين من الأنصار وأعضاء الحركة الإسلامية. شكلت الحبشة هيلاسى لاسي دعماً للجبهة الوطنية وذلك عبر إيواء معسكرات التدريب. أما ليبيا القذافي فقد قدَّمت كل ما يلزم من دعم مادي ولوجستي وفتح معسكرات التدريب والقيام بالتدريب لعناصر المعارضة من أعضاء الجبهة الوطنية.

تبلورت كل هذه المجهودات السياسية من معسكرات تدريب وتحرك سياسي خارجي لمحاصرة نظام مايو في حركة ٢ يوليو ١٩٧٦م المسلحة التي اقتحمت الخرطوم وكادت أن تسيطر على العاصمة لولا بعض الأخطاء الفنية التي صاحبت الحركة، وما قيل عن خيانات صاحبت التنفيذ. وقد عرفت هذه الحركة في أدبيات مايو بحركة «المرتزقة».

قدَّمت الحركة الإسلامية في غزوة ٢ يوليو ١٩٧٦م ثلة من خيرة شبابها منهم الشهداء: د.عبدالله ميرغني ـ عبد الإله خوجلي ـ عبد الفضيل إبراهيمْ وآخرين.

عند فشل حركة ٢ يوليو ١٩٧٦م تأكد للحركة الإسلامية أن العمل المشترك مع الأحزاب الطائفية لمحاربة النظام هو عمل تكتيكي «مرحلي» وليس عمل استراتيجي يعوَّل عليه في خطة مستقبلية بعيدة المدى. وعلى الرغم من أن الجبهة الوطنية قد جمعت الأحزاب الطائفية مع الحركة الإسلامية في خندق واحد لمحاربة النظام المايوي، لكن كان للصادق المهدي أجندته الخاصة. فهو لا يريد أن يساوي صفه المسنود بقاعدة جماهيرية عريضة تقوم على كيان الأنصار من النيل الأبيض وغرب السودان وبعض المناطق الأخرى في السودان، بصف الحركة الإسلامية، والتي في نظره لا تساوي غير ثلة من المثقفين وخريجي الجامعات الذين لا يساوون معشار عضوية حزبه من الناحية العددية. بالطبع إن الصادق المهدي كان يدرك أن القلة القليلة المتميِّزة بعلمها وتقواها وتجردها قد تكون أفيد وأنفع من الكثرة العشوائية والغوغائية ذات الولاء العاطفي غير الرشيد. كذلك يدرك الصادق خطورة الحلف مع فئة كثرتها الغالبة تساويه في المؤهلات العلمية والرؤية السياسية والكثيرون منهم يفوقونه من حيث التخصصات وحمل أرفع الشهادات العلمية. لذلك فإن العددية الأنصارية غير المتميِّزة لم تكن مقنعة للصادق المهدي ليدخل بها في تحالف استراتيجي بعيد المدى مع نوعية الحركة الإسلامية المتميزة. بل إن الصادق المهدي إبَّان فترة المعسكرات في ليبيا وخوفاً من استقطاب عضوية الحركة الإسلامية لفلول الأنصار أو إلى تحييدهم بجعل الولاء ليس لفرد أو بيت وإنما للدين بغض النظر عمَّن يحمله أو يمثله، فقد أمر الصادق بفصل معسكرات الأنصار عن معسكرات الحركة الإسلامية.

وعليه، فقد تبيّن للحركة الإسلامية أن التحالف مع الصادق المهدي ليس مضمون العواقب مستهجنين نظرة السيد الصادق الاستعلائية وجنوحه لاتخاذ بعض القرارات بصورة فردية دون الرجوع لأجهزة الجبهة والتشاور معها.

هناك نقطة أخرى جعلت الحركة الإسلامية ليست بالحريصة على المعارضة الخارجية وذلك لتخوّف قيادات الحركة الإسلامية خصوصاً د. الترابي من أن ترهن الحركة الإسلامية قرارها واستقلالها للقوى الخارجية التي توفِّر الدعم المالي والمأوى والسلاح علاوة على الدعم المعنوي. ففي عالم السياسة لا يوجد شيء بالمجان ـ فكلٌ

بثمنه ـ فلذلك كانت خشية قيادة الحركة الإسلامية من أن يتم رهن قرار وتوجه الحركة الإسلامية لجهة أجنبية ومن ثمَّ يقود ذلك إما لإفراغ الحركة من مضمونها أو لإختراق كثيف للحركة عبر استقطاب بعض عضويتها لبعض الجهات الخارجية ومن ثمَّ يقود ذلك الاستقطاب والاختراق إلى انشقاق كبير في جسم الحركة. يلاحظ في ظل كل المتغيرات التي صاحبت الحركة الإسلامية منذ قيام مايو ١٩٦٩م وحتى إنتفاضة يوليو المسلحة في عام ١٩٧٦م ـ فخلال كل تلك الفترة لم يخرج الدكتور الترابي من السودان. بل معظم هذه الفترة قد قضاها في السجن كمعتقل سياسي، لكنه حتى في اللحظات التي تَمَّ الإفراج فيها عنه فقد كان مبدئياً رافضاً ـ على المستوى الشخصي ـ لأي نوع من أنواع المعارضة يمارسه من خارج السودان. لعل ذلك يعود لطبيعة د. الترابي الشخصية ولتكوينه الفكري، فمن عاشره عن قرب يدرك أن الرجل شجاع لحد الجسارة ومتوكل لدرجة المغامرة وجريء في أفكاره لدرجة ملامسة أو الاقتراب من الخطوط الحمراء الفكرية والفقهية. لذلك فإن وجوده داخل السودان جعله يُحدِث وزنة عصمت الحركة الإسلامية منذ وقت مبكر من المعارضة الخارجية.

فلذلك ما إن جاءت المصالحة الوطنية والتي أبرمها الصادق المهدي بصورة فردية عند لقائه بالرئيس نميري في بور السودان في ١٩٧٧/٧/٧م ولم يشاور قادة الجبهة الوطنية الذين كانوا معه في قيادة المعارضة وقيادة الجبهة الوطنية.

ما إن وقّع الصادق المهدي تلك الاتفاقية والتي صاحبها عفو عام عن المعتقلين السياسيين حتى أعلن الدكتور الترابي انفضاض سامر الجبهة الوطنية وحلها.

مثّلت فترة المصالحة الوطنية (١٩٧٧/٧/٧- مارس ١٩٨٥) العهد الذهبي للحركة الإسلامية التي كان شرطها الوحيد مع الرئيس نميري أن «خلُّوا بيننا وبين الناس»، وهو شعار الرسول ﷺ عندما كان يحاور مشركي مكة. فالإسلاميون كانوا يعلمون أن الشرط الوحيد لانتشار دعوتهم وأفكارهم الإسلامية وسط الشباب والطلاب وسائر قطاعات الشعب السوداني هو الحرية؛ حرية التعبير، حرية مخاطبة الجماهير، ثم حرية قيام المنظمات والإتحادات التي تعتبر الأرض الخصبة لبذر بذور أفكار ومبادئ الحركة الإسلامية وموقعاً مؤاتياً لاستقطاب الأعضاء الجدد، ومن ثمَّ تفريخ الكوادر الشبابية والنقابية لقيادة حركة الإصلاح الاجتماعي.

لم يكن الإسلاميون حريصين على مشاركة النميري بعض المواقع القيادية وذلك للحاجز النفسي الكثيف الذي ضرب بينهم وبين السلطة وإتحادها الإشتراكي

وجهاز أمنها الذي أذاق عناصر الحركة الإسلامية الأمرَّيْن في السجون والمعتقلات مروراً بإعدام خيرة أبناء الحركة الذين اشتركوا في حركة يوليو ١٩٧٦م، أمثال الشهيد عبدالله ميرغني وبقية أخوانه الشهداء. كان الإسلاميون زاهدين بحق في مشاركة النميري السلطة، بل كانوا يشبّهون الإتحاد الإشتراكي بدورات المياه. فكان أحدهم إذا أراد أن يقضي حاجته يقول: «إنني ذاهب إلى الإتحاد الإشتراكي».

لكن ما كان للنميري أن يذر الإسلاميين على هذا الحال وهم يترفعون عن مشاركته في السلطة استعلاء وترفعاً منهم بل واستهزاء وتحقيراً لأجهزة الحكم. لذلك كان لا بد لمن قَبِل المصالحة والمشاركة في بناء السودان أن يدخل إلى مؤسسات النظام ويقود الإصلاح من داخل أجهزة النظام وليس عبر الأجهزة الموازية و«الضرار» التي تستغل ظروف المصالحة لتحقيق أهداف سياسية وفئوية خاصة.

هنا صار أمام الإسلاميين تحدياً سياسياً وفكرياً وفقهياً أمام أدبيات الماضي ومواقفه وذكرياته المملوءة بالأحزان والآلام والمرارات والفتاوى التي «تكفر» و«تجرم» و«تفسق» من لم يحكم بما أنزل الله.

فالدماء التي تمتد من الجزيرة أبا - الشهيد محمد صالح عمر - إلى حركة ٢ يوليو ١٩٧٦م - شهداء دار الهاتف - كل هذا التاريخ يشكّل حاجزاً نفسياً وفكرياً أمام مشاركة الإسلاميين في السلطة. عندها بدأ استنطاق النصوص القرآنية والاستشهاد قياساً بالأحداث التاريخية في سيرة المصطفى ﷺ ثم طرق فقه المصالح المرسلة واستنباط فقه الضرورة الذي اقترن بفقه التمكين.

كان الدكتور الترابي، كعادته، فارس هذه الحلبة ومقدامها الذي لا يشق له غبار. فالرجل بذهنه الثاقب ورؤيته التي تستبق الأحداث وقراءته المتبصرة للأمور وتوكله المعهود علاوة على ثقة الحركة الإسلامية في علمه وجهاده وإخلاصه للمشروع الإسلامي، فقد انبرى لهذه المعضلة مرجِّحاً ضرورة المشاركة مستشهداً في أصل المصالحة بصلح الحديبية الذي أبرمه الرسول ﷺ مع مشركي مكة، وبالطبع فإن النميري أفضل بكثير من مشركي مكة، ثم استشهد بمشاركة النميري في الحكم بكثير من شواهد التاريخ وضرورات العمل لتمكين الدعوة مستشهدًا بأن نبي الله يوسف كان وزيرًا في حكومة فرعون[1].

---

(١) لا أدرى لماذا غابت هذه الحكمة والرؤية الثاقبة عند شيخ الحركة الإسلامية وهو يقود معركة من لا شيء مع ثورة الإنقاذ التى جاء بها وكتب بيانها الأول.. أين غاب هذا الفكر وهذا القياس الذى يبرر المشاركة مع النميرى رغم دماء الإسلاميين التى أزهقها النميرى في أبا ودار الهاتف وخلافه.. في حين

لم تمر مسألة المصالحة الوطنية والمشاركة في الحكم من غير أن تترك إفرازاتها في صف الحركة الإسلامية. أبرز تلك الإفرازات كان خروج مجموعة من الإخوان المسلمين منشقين عن أصل وصف الحركة يقودهم أحد مؤسسي الحركة وشيوخها الذي ظل يحظى باحترام كل عضوية الحركة حتى بعد انشقاقه، ذلك هو الشيخ الوقور المجاهد الصادق عبدالله عبد الماجد وخرج معه آخرون، لكل رأيه وموقفه، فمنهم من هو ضد المصالحة وضد قيادة د. الترابي للتنظيم التي ـ كما يرى هؤلاء ـ اتسمت بعدم احترام آراء المخالفين له، حيث يلجأ أحياناً إلى السخرية منهم غمزاً ولمزاً وتهكماً، ومن هؤلاء الشيخ صادق عبدالله عبد الماجد، ومنهم من التصق بحديث الذبابة وزواج المسلمة بالكتابي وغيرها من هوامش الخلافات التاريخية وظل يروِّج لها بين السودان وبعض فقهاء الجزيرة العربية المحافظين، وأبرز هذه الفئة هو الأخ عصام البشير. كذلك صاحب مسألة المصالحة والمشاركة في الحكم المايوي خروج فئة من طلاب جامعة الخرطوم على صف الحركة الإسلامية، وقد أخرجوا صحيفة باسمهم ضمن صحف النشاط السياسى الطلابى بجامعة الخرطوم وقد أطلقوا عليها اسم «الجهاد» ولكن سرعان ما عادوا إلى صف الحركة الإسلامية بعد نقاش مستفيض مع قادتها. أبرز هذه الفئة الأخيرة الشهيد طبيب أحمد قاسم الذي استشهد ليلة الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ بالسلاح الطبي والذي كان حينها طالب في كلية الطب ـ الدريري محمد أحمد الدبلوماسى حالياً ـ وطالبة الهندسة سنية مصطفى، زوجة الدرديرى فيما بعد ـ إبراهيم محمد زين ـ قيصر موسى الزين ـ وآخرين.

كانت مشاركة الحركة الإسلامية مملوءة بالحذر والتزاماً لما هو طاعة للمرء المسلم ليس في ما أحب وإنما في ما كره أيضاً، ولكن قد تبين فيما بعد أنه من غير تلك المشاركة ما كان للحركة الإسلامية أن تنجز عملاً واحدًا ولا أن تنفِّذ برنامجاً واحداً وهي بعيدة عن الأجهزة التنفيذية والسيادية والأمنية التي تدار فيها المؤامرات وتروِّج فيها الشائعات ويتم فيها تضخيم أمر الحركة الإسلامية وخطورتها على النظام وعلى أمنه ومستقبله. لذلك كان وجود الحركة الإسلامية داخل بعض الأجهزة

يتطرف شيخ الحركة الإسلامية ويدعو إلى إسقاط الإنقاذ ولو أدى ذلك إلى التحالف مع جون قرنق زعيم حركة التمرد.؟؟؟ الاجابة على هذا السؤال ربما تكشف الكثير من الأسرار والخفايا التي قادت إلى انشقاق الحركة الإسلامية ووأد التجربة الإسلامية الوليدة.. هل لم يكن أمام الشيخ إلا ركوب الصعب وتجرع العلقم..؟؟؟.

الرسمية عاصمًا لجسم الحركة بالخارج من كثير من مؤامرات الداخل مما جنب الحركة الإسلامية الصدام مع الرئيس نميري طيلة فترة المصالحة الوطنية التي امتدت من ١٩٧٧م إلى مارس ١٩٨٥م.

استراتيجية المصالحة ومضاعفة العدد:

كانت المصالحة الوطنية تعني الكثير بالنسبة للحركة الإسلامية، فهي ليست فترة فاصلة بين المعارضة التي امتدت من المنشورات في ليلة الانقلاب نفسه ثم تطورت إلى المظاهرات ثم تصعدت إلى العمل العسكري. فهي لا تعني سلمًا يخلد فيه أعضاء الحركة الإسلامية إلى الراحة والسكون بعد مضي ثماني سنوات من المدافعة والابتلاءات، لم تكن كذلك، بل كانت تعني تحدياً كبيراً وابتلاء عظيماً لا بد للحركة الإسلامية أن تجتازه بجدارة واقتدار. فالمصالحة وامتدادها من ٧٧ ـ ١٩٨٥م كانت هبة الله للحركة الإسلامية. فالحركة قبل المصالحة كان أعضاؤها بين شريد وطريد وسجين وكانت لا تملك منبراً واحداً من منابر المجتمع السوداني العريض ومنظماته ونقاباته بل لا تملك منبراً في مسجد ذي أثر حتى توجِّه خطابها من خلاله. كذلك كانت عضوية الحركة الإسلامية وسط السكان السودانيين والطلاب تقل كثير عن ٥ ٪.

لذلك دخلت الحركة الإسلامية إلى فترة المصالحة الوطنية ببرنامج محكم وفلسفة عميقة تستشرف المستقبل بشعارات قوية من أهمها:

١ ـ مضاعفة أعداد عضوية الحركة الإسلامية إلى عشرة أضعاف.

٢ ـ أن لا تدخل الحركة الإسلامية إلى السجون مرة أخرى وذلك عبر اعتماد إستراتيجية التمكين.

وفق هذين المرتكزين بدأ إعداد الخطط والبرامج على المستوى الشعبي والطلابي كما في الفقرة الأولى وعلى المستوى (الخاص) كما في الفقرة الثانية.

كانت جامعة الخرطوم ـ مهد الحركة الإسلامية ونبعها الأصيل ـ تمثل رأس الرمح في مسألة إعادة بناء الحركة وتمددها في أوساط الطلاب والشُعَب المجتمعية وكذلك أسهمت بقية الجامعات الأخرى خاصة الجامعة الإسلامية.

ففي العام ١٩٧٨م قامت المعسكرات الطلابية وانتظمت معظم ربوع السودان. ففي مدينة أربجى قرب الحصاحيصا وعلى ضفاف النيل الأزرق قام أول معسكر لأمراء المدارس الثانوية استمر لمدة أسبوع تقاطرت عليه معظم قيادات الحركة

الإسلامية من الشيوخ والطلاب أذكر منهم - وقد كنت حينها أميراً لمدرسة القطينه الثانوية ـ الشيخ حسن الترابي، المرحوم د. تجانى أبو جديري، د. يوسف الخليفة أبوبكر - يسن عمر الإمام - محمد محمد صادق الكاروري.

ومن القيادات الطلابية المرحوم أحمد عثمان المكي - الذي ارتبط اسمه بثورة شعبان ١٩٧٣ ضد نظام نميري - المرحوم داؤد بولاد - الشيخ المجاهد المهندس المرحوم محمد عثمان محجوب - أمين حسن عمر - الشهيد طبيب أحمد قاسم - محمد حسن الباهي - المهندس سليمان صديق - عبد العزيز حبيب الله - ابن عمر محمد أحمد - سيف الدين عمر وآخرين - كان أمير ذلك المعسكر هو محمد أحمد إبراهيم البشير الذي كان بكلية الآداب جامعة الخرطوم. أما إمام ذلك المعسكر فقد كان الشهيد عبيد ختم بدوي عليه رحمة الله.

كان ذلك المعسكر يمثِّل فاتحة برنامج الانتشار العضوي وسط طلاب السودان، وقد كان البرنامج الذي طبَّق فيه مكثفاً على المستويين الفكري والروحي، علاوةً على البرنامج الفني التنظيمي والرياضي. عند نهاية ذلك المعسكر تصافحت عضوية المعسكر تودِّع بعضها بعضاً بالدموع والعهد على الثبات على مبدأ الحركة الإسلامية ونشرها بالصورة القوية التي تقود إلى التمكين.

على ذلك المنوال وفي العام نفسه انعقدت معسكرات «الحصا» و«ألتي» وغيرها من معسكرات إعداد الكوادر وتجهيزهم لفترة قادمة.

كان شعار الحركة الإسلامية كما أسلفت هو مضاعفة عدد العضوية إلى عشرة أضعاف العدد السابق. وبما أن الطلاب قد كانوا رأس الرمح في حركة الانتشار وتوسيع الصف، فقد كان الأستاذ حسن عثمان رزق على رأس مكتب الطلاب في السودان يتناصر معه في عضوية المكتب ثلة من خيرة كوادر الحركة الإسلامية التي خبرتهم السجون وعركتهم التجارب ومحصتهم المحن والإحن. لم يمض شعار مضاعفة العدد من غير جدل فكري وحركي، فقد انقسم الرأي بين قيادات الصف الأول والثاني بين مؤيد لهذا الانفتاح ولتوسيع صف الحركة وبين معارض لهذا الإنتشار السريع.

فالذين عارضوا التوسع ومضاعفة الأعداد بصورة سريعة كانوا يرون أن العبرة ليست بالكثرة العددية التي تصحب في صفوفها الكثيرين من الغثاء والسطحيين والمتسلقين والنفعيين وأصحاب الأهواء والمطامع الذين لم يمروا عبر مراحل الإنتماء

المعروفة في صفوف الحركة التي تبدأ بالتجنيد الفردي ثم الارتباط بالمسجد ثم الالتزام في حلقات التلاوة ثم الارتباط بنظام الأسرة وغيرها من آليات الالتزام الحركي والفكري من حفظ وتجويد ودخول للمعسكرات وصيام وخلافه. لذلك يستشهد أصحاب هذا الرأي بالعبر التاريخية والشواهد من سيرة الأنبياء والمرسلين التي لم تعتمد يوماً على الكثرة وإنما على الفئة المؤمنة وإن كانت قليلة لأن النصر والتمكين يأتي بالصدق والإيمان والصبر والإحسان وليس بالكثرة، والقرآن يعضد ذلك «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله». أما أصحاب الرأي الآخر ـ أي توسيع مواعين الحركة الإسلامية لتسع أكبر عدد من أفراد الشعب السوداني ـ فقد كان يقودهم في هذا الاتجاه د. الترابي بنظرته البعيدة ورأيه الثاقب ورؤيته المستبصرة لمآلات الأمور ـ وكان له منطقه واستشهاداته من السيرة والتنزيل والمنطق. فقد كان يرد على أصحاب الرأي الأول الذين يقولون: «إن العبرة بالكيف وليست بالكم»، كان يرد عليهم «أن الكيف النوعي موجود فيكون الكم القادم زيادة خير وبركة عليه، مناصرةً وتأييداً وموالاة». وكان يردد «الكمُ نعمةٌ من الله على الكيف». ويستشهد: «إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً فسبّح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً». وإذا كان الشيخ الترابي قد استشهد بحجة صلح الحديبية مع مشركي مكة لتبرير المصالحة الوطنية مع النميري فنراه يشبِّه ضمناً فترة المصالحة بفترة ما بعد فتح مكة حيث دخل الناس في دين الله أفواجاً من غير اعتراض من أحد وتشكيك وقد كان من بينهم من أعزَّ الله به الإسلام وفتح به البلدان. لذلك فلنتيمن بفترة الفتح تلك حتى يفتح الله لنا بها القلوب وييسر لنا الكمي والنوعي بين أفراد الشعب السوداني وفئاته المختلفة.

عليه فقد أصبحت استراتيجية الانتشار ومضاعفة أعداد عضوية الحركة الإسلامية من ثوابت الحركة التي جندت لها كل طاقاتها وإمكاناتها حتى تضعها موضع التنزيل والتفعيل. وقد صحبت هذا الإستراتيجية خطط وبرامج واسعة على كافة المستويات من طلاب ومنظمات واتحادات وأسلمة للاقتصاد وعمل وسط المرأة.

واجهات العمل:

يبدو أن الحركة الإسلامية وفي مسعاها ومفاوضاتها مع الرئيس نميري من أجل تأمين حرية العمل الإسلامي قد فهمت ضمناً أو تصريحاً عدم رغبة الرئيس في أن تعمل الحركة باسمها السياسي الذي عرفت به في فترة المعارضة «الإخوان المسلمون»

وذلك رفعاً للحرج السياسي سيما إذا علمنا أن هنالك قادة وصقوراً داخل الاتحاد الاشتراكي كانوا يقفون بقوة ضد المصالحة الوطنية ودخول زعماء المعارضة إلى الأجهزة العليا في التنظيم الحاكم «الإتحاد الإشتراكي» حيث شهدت أروقة الإتحاد الإشتراكي وجلساته مناقشات حادة وانتقادات عنيفة من قبل الأعضاء الجدد. كذلك شهدت جلسات مجلس الشعب الذي تم رفده ببعض عناصر ورموز المعارضة السابقين نفس النقاش الحاد وهو ما اصطلح عليه في ذلك الحين بصراع «القدامى والقادمين» كان من المحاربين القدامى أبو القاسم محمد إبراهيم ـ آمال عباس ـ سبدرات ـ كامل محجوب وآخرين ومن القادمين يسن عمر الإمام ـ سليمان مصطفى ابكر وعلى المستوى الصحفي موسى يعقوب وخلافهم وقد انتقل هذا الصراع من أروقة الإتحاد الإشتراكي وقاعات مجلس الشعب إلى صفحات جريدة «الأيام» التابعة للسلطة والتي عيِّن لها السيد يسن عمر الامام رئيساً للتحرير لكن سرعان ما أدركت السلطة خطورة هذا الموقع إذ كانت صحيفة «الأيام» تمثل ٥٠ في المئة من الصحف السودانية اما النصف الآخر فقد كانت تمثله جريدة «الصحافة» التي كان يتولى رئاسة تحريرها فضل الله محمد.

ويقال: إن السفير الأميركي قد أبلغ احتجاجه للنميري «إذ كيف يضع صحيفة هامة وخطيرة ويومية مثل «الأيام» في يد الإخوان المسلمين». فقد كانت «الأيام» تنفد من المكتبات قبل العاشرة صباحاً. وقد شهدت مساجلات حادة بين الإسلاميين وقادة الإتحاد الإشتراكي شارك في تلك المساجلات الصحفية اللاذعة والناقدة للاتحاد الإشتراكي بجرأة كل من موسى يعقوب ـ حسن مكي ـ تجاني عبد القادر ـ عبد المحمود نور الدائم الكرنكي وآخرون، ومن جانب الإتحاد الإشتراكي آمال عباس ـ كامل محجوب ـ أحمد المغربي ـ سبدرات.

لذلك تنبه الرئيس نميري لهذا الخطر وأحال السيد يسن عمر الامام من رئاسة التحرير إلى منصب الأمين العام وهو منصب لا صلة له بما ينشر داخل الصحيفة. لكن يسن عمر اعتذر عن ذلك ساخراً «إنه لا يمكن أن يوفر الورق والأحبار لحسن ساتي الذي أسندت إليه مهمة رئاسة التحرير».

قلنا: إن الحركة الإسلامية ما كان لها أن تعمل تحت اسمها القديم لذلك لا بد لها من اجتهاد يواكب تحديات المرحلة السياسية. هنا برز الكثير من الأسماء واللافتات التي ترمز ظاهرياً إلى الاستقلالية والبعد عن الانتماء السياسي ولكنها في

حقيقة الأمر كانت واجهات للحركة الإسلامية وإن شارك فيها بعض الإسلاميين الذين ليس لهم انتماء سياسي وحركي للحركة الإسلامية.

أبرز تلك المنظمات والجمعيات التي عملت الحركة الإسلامية على تأسيسها أو إحيائها في مختلف مدن السودان هي:

١ ـ جمعية الرعاية والاصلاح الاجتماعي.

٢ ـ هيئة إحياء النشاط الإسلامي.

٣ ـ جمعية القرآن الكريم.

٤ ـ جمعية شباب البناء.

٥ ـ جمعية رائدات النهضة.

٦ ـ الإتحاد العام للطلاب السودانيين.

٧ ـ جمعية الهدى القرآني.

كل هذه الجمعيات والإتحادات والمنظمات كانت تعمل على مدار العام من أجل تنفيذ برنامج الحركة الإسلامية الخاص والعام وتوسيع ومضاعفة الأعداد عبر الاستقطاب وفق برامج هذه الآليات تم استيعاب العضوية الجديدة وتنشيط العضوية القديمة. هذه البرامج كانت ـ بالنسبة للطلاب ـ تحتل كل العطلات، وهو ما عرف ببرنامج العمل الصيفى. كذلك شهدت دور الرعاية والإصلاح الاجتماعي وجمعيات القرآن وهيئات إحياء النشاط الإسلامي في مدن السودان المختلفة برامج ثقافية ومعارض للكتاب والزي الإسلامي كانت تمثل نشراً للفكر الإسلامي وتحفيزاً على إنشاء المكتبات على المستوى الفردي وعلى مستوى تلك الدور، حيث راجت مؤلفات أبو الأعلى المودودي وأبو الحسن الندوي، ويوسف القرضاوي ومحمد الغزالي وفتحي يكن وسيد قطب ومحمد قطب علاوة على كتب ومحاضرات د. الترابي.

يذكر هنا الدور المتعاظم لاتحادات الجامعات السودانية التي سيطر عليها الإسلاميون معظم فترة المصالحة الوطنية علاوة على الإتحاد العام للطلاب السودانيين بجمهورية مصر والجامعات الخارجية الأخرى، لعبت هذه الإتحادات دوراً عظيماً في تدريب وتأهيل كوادر الحركة الإسلامية على المستوى السياسي والنقابي وعلى المستوى الفكري والثقافي والخطابي كما لعبت ذات الدور في استقطاب العضوية الجديدة واستيعابها عبر مناشطها المختلفة.

لم ينحصر نشاط هذه الإتحادات على تأهيل وتدريب عضوية الحركة الإسلامية السودانية فحسب، بل سعت إلى إقامة العلاقات ومد الجسور مع الحركات والإتحادات الإسلامية في مختلف دول العالم الإسلامي حيث شهدت الخرطوم في الفترة التي أعقبت عام ١٩٧٨م قيام المعسكر الإسلامي العالمي الأول والثاني الذي تنادى إليه الإسلاميون من أقاصي الفلبين وأندونيسيا مروراً بكل الدول العربية مثل اليمن والسعودية والأردن وخلافه.

كان أعضاء المعسكر من الإسلاميين يشعرون في تلك المعسكرات بتحقق العالمية الإسلامية وتخطي الأخوة لحواجز الجغرافيا والأعراق والألوان وكانوا ينشدون قصائد الدكتور يوسف القرضاوي:

يا أخي في الهند أو في المغرب
أنا منك. أنت مني. أنت بي
لا تسأل عن وطني أو نسبي
إنه الإسلام أمي وأبي
أخوة به متحابون. مسلمون. مسلمون. مسلمون.

المرأة:

قبل عام المصالحة الوطنية كانت الحركة الإسلامية مجهولة في أوساط المجتمع السوداني، والناس في غالبهم لا يميِّزون بينها وبين الحركة الوهابية حيث كانت الأخيرة مهمومة لحد الهوس بمسألة القباب ومحاربة الإرث الصوفي في المجتمع السوداني.

ولما كانت الحركة الصوفية متجذرة في الوجدان السوداني ومعادية للحركة الوهابية كانت هذه الكراهية وهذا العداء يمتد ليشمل الحركة الإسلامية بحسبان انه لا فرق بينهما.

كذلك كان الإعلام الناصري المعادي للحركة الإسلامية والذي يتردد صداه كالعادة في السودان للصلات المباشرة بين مصر والسودان، كان لهذا الإعلام دوره في السعي لتشوية صورة الحركة الإسلامية في أذهان عامة أفراد الشعب السوداني.

من جهة أخرى كانت الحقبة المايوية الأولى الممتدة من ٦٩- ١٩٧٧م من الفترات التي ساعدت ليس في إخفاء عناصر وتغييب برامج الحركة الإسلامية عن المجتمع السوداني فحسب بل في تشويه صورة الحركة الإسلامية ورميها بالتطرف والرجعية

الدينية والعمالة أحياناً. فقد كان الإعلام المايوي هو إمتداد للاعلام الناصري المعادي للتوجه الإسلامي. فقد كانت خطب الرئيس نميري تطلق على الإخوان المسلمين «إخوان الشياطين» وأحياناً يسميهم بالتوابع حيث يقول: «إن حزب الأمة والإتحاد الديموقراطي وتوابعهم من الإخوان المسلمين». ثم يضيف في ذم زعيم حزب الأمة: «لا أقول الصادق الصديق بل الكاذب الضليل». كان ذلك بعد أحداث حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ مباشرة.

هذه الحملات المسعورة التي امتدت من عهد عبد الناصر إلى عام ١٩٧٧م كانت كافية لإشاعة الغبش والضباب في أذهان العامة حول الحركة الإسلامية التي لم تتجاوز حتى ذلك الحين أوساط المثقفين وطلاب وأساتذة الجامعات.. وكان الناس يعرفون الحركة الإسلامية في رموزها السياسيين أمثال حسن الترابي، محمد صالح عمر، محمد محمد صادق الكاروري، وعلى مستوى الطلاب عرف أحمد عثمان المكي قائد ثورة شعبان وعلي عثمان محمد طه وأبن عمر محمد أحمد، داؤود بولاد، التجاني عبد القادر وآخرين.

حتى ذلك الحين كانت عضوية الحركة الإسلامية وسط المرأة تقارب الصفر ولا تعرف الحركة الإسلامية في عضويتها غير عدد قليل جداً أبرزهن سعاد الفاتح البدوي.

كان فقه المرأة متخلفاً ورجعياً مقارنة بالفقه السياسي للحركة الإسلامية. جامعة الخرطوم التي تعتبر مهد الحركة الذي شهد مولدها الأول حيث تتالت قيادات الحركة من هذا الصرح العلمي العتيد، هذه الجامعة كانت فئة الطالبة الجامعية هي رصيد للحزب الشيوعي وأحزاب اليسار أكثر منها للحركة الإسلامية. فالمرأة التي خرجت من المنزل واقتحمت قاعات الجامعات والمعاهد العليا لم يكن للحركة الإسلامية فقه عملي واضح للتعامل معها. سواء أن كان ذلك التعامل محادثة جادة أو مؤانسة بريئة أو مصافحة عابرة أو جلسات مشتركة في ردهات الجامعة وكافترياتها. ذلك إذا كانت الطالبة مُحَجبة وعضوة في الحركة الإسلامية. أما غير المحجبات وخصوصاً اللائى يلبسن الملابس الغربية التي تكشف الرأس والذراعين والساقين فهي في نظر الكثير من الإسلاميين رجس من عمل الشيطان ومواقع فتنة يجب الابتعاد عنها. هذه العقلية الصحراوية والجبلية الجافة والجامدة التي تشبه عادات أهل البادية ومفاهيم المتحجرين من المغالين في الدين، دفعت بالطالبة الجامعية منذ

الـستينيات إلى قبيـل ١٩٧٧م إلى أن تجـد نفـسها في أطروحـات الحـزب الـشيوعي وشعاراته التي تدعو إلى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل وإفساح المجال لها في الحياة السياسية والاجتماعية والخدمية أسوة بشقيقها الرجل. وإن كانت الطالبة الجامعية في غالبها الأعم لم تسجل التزاماً عضوياً في الحزب الشيوعي لكنها كانت رصيداً سياسياً لـه في فـترة الانتخابـات، حيـث في موسـم إنتخابـات اتحـاد طـلاب جامعـة الخرطوم يتقدم الاتجاه الإسلامي بفارق كبير وسط الطلاب ولكـن مـا إن يـأتي فـرز صندوق أصوات الطالبات سرعان ما ترجح كفة الجبهة الديموقراطية.

حتـى ذلـك الحـين كـان بعض فقهاء الحركـة الإسـلامية يتجـادلون حـول خـروج المرأة إلى العمل ومشروعيته وحول مصافحة المـرأة وعـن نوعيـة العمـل الـذي يمكـن أن تتولاه المرأة والذى لا يمكن أن تتولاه.

لكن كان التغيير الكبير والجريء بعد المصالحة الوطنية حيث انبرى د. الترابي بجرأته المعهودة وعلمه الغزير وقياسـه المتميـز لهذه المسألة معلنـاً لـه في عـام ١٩٧٨ عـن محاضـرة بمعهـد الكليـات التكنولوجيـا بعنـوان «المـرأة بـين تعـاليم الـدين وتقاليـد المجتمع». مثلت تلك المحاضـرة انطلاقـة تجديديـة في فقـه المـرأة وسـط أفـراد الحركـة الإسلامية وصححت الكثير من المفاهيم التي هي أشبه بتقاليد المجتمع منها بتعـاليم الدين. تم طبع تلك المحاضرة في رسالة صغيرة وزعت على عضوية الحـركـة في معظـم أنحاء السودان.

أذكـر أنـني قـد حـضرتُ تلـك المحاضـرة وتقـدَّم أحـد الحاضـرين بـسؤال للـشيخ الترابي «هل يجوز الأكل مع المرأة في الكافيتيريا مثلاً؟» وهـو يقـصد في إنـاء واحـد، أي مع زميلته. فقد كان رد الشيخ الترابي جريئاً وواضحاً بالإيجاب مستشهداً بالآيـة في سـورة النـور «لـيس علـيكم جنـاح أن تـأكلوا جميعـاً أو أشـتاتاً» مستـشهداً بقـصة الصحابي الذي جلس مع زوجته يأكلان مع ضيفهم الغريب، والـذين نزلـت في حقهـم الآية «ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة».

جاءت رسالة «المرأة بين تعاليم الـدين وتقاليـد المجتمـع» تمثّـل نقلة نوعيـة تجديديـة في فكر وفقه وممارسة أعضاء الحركة الإسلامية مع النصف الآخر من المجتمع. فقد ركـزت الرسـالـة التي اعتمدت على شـواهـد في سـيرة الرسـول ﷺ والسلف الصالح، ركـزت على دور المرأة الطليعي في المجتمـع الرسـالي الـذي لا يعـرف الفـصل بين الرجال والنساء، حيث لا يوجد فصل أصلاً بـين الجنسين، وإنمـا توجـد ضـوابط

شرعية حددها القرآن الكريم «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن... ويدنين عليهن من جلابيبهن» ثم أحاديث المصطفى ﷺ «إن المرأة إذا بلغت المحيض فلا يرى منها غير هذا وهذا...» في إشارة الى الوجه والكفين. وإن النظرة سهم من سهام الشيطان، وكذلك الخلوة غير الشرعية أي البعيدة عن أعين الناس لا تجوز. أما الجلوس مع المرأة في المكان العام الذي ليس فيه شبهة فليس بمحظور في الشرع حاضاً على أن تكون المناجاة بالأمر بالمعروف وكلام الخير. ثم أبان الشيخ الترابي أن مصطلح الاختلاط هو مصطلح وافد من الغرب فالحياة الإسلامية في المجتمع الإسلامي لا تعرف مثل هذه المصطلحات مثل الاختلاط أو الفصل بين النساء والرجال في مدرجات العلم، مستشهداً بان الحياة في المجتمع المسلم تقوم على التوحيد لله تعالى في مجتمع مسلم واحد، نساؤه ورجاله يتحدون في جماعة نحو قبلة واحدة ويعبدون رباً واحداً. لذلك تجد الحج وهو ركن من أركان الدين يؤدى في جماعة، طوافه، وسعيه، وكل مناسكه في جماعة، ليس فيه فصل بين الرجال والنساء. وكذلك الصلاة تؤدى في جماعة بين الرجال والنساء في تنظيم يتقدم فيه الرجال وتتأخر فيه النساء، مشيراً إلى أن النساء كن يحضرن صلاة الفجر مع رسول الله مستشهداً بقول الرسول لبعض الصحابة «إنها صفية» ثم مستشهداً أن النساء كن يحضرن الدروس مع الرجال في مسجد رسول الله ﷺ مستشهداً بسؤال الرسول للصحابة عن إفضاء الرجل إلى أهله ثم يتحدث بما فعل مع امرأته لأصحابه: «هل يفعلون ذلك، فصمت الصحابة، فقامت امرأة وقالت «والله يا رسول الله إنهم ليفعلون وإنهن ليفعلن...» وقد وصف شكل تلك المرأة وسنها وأنفها، ما يدل على أن المجتمع كان واحداً وفيه ضوابط الشرع وتعاليمه. كذلك ذكر الترابي في رسالته أمثلة «لنساء الأعمال» (Business Women) فكانت الشفاء بنت عبدالله أميرة للسوق وغيرها من الأمثلة. وكذلك كانت خولة بنت الأزور شقيقة ضرار بن الأزور ونسيبة من المجاهدات اللاتي خضن غمار المعارك.

الحجاب:

منذ زمن بعيد وحتى مطلع السبعينات من القرن العشرين كان حجاب المرأة بدعًا من الأمر في أوساط الجامعات والمعاهد العليا. فالطالبة الجامعية القادمة من الأقاليم في الغالب الأعم ترتدي الثوب السوداني أما طالبات المدن فمعظمهن يرتدين الزي الغربي short الذي يكشف الرأس وبعض الصدر وكل الساقين والذراعين.

كان الحجاب غير معروف ولا مألوف بل إنَّ بعض عضوات الاتجاه الإسلامي في مبتدأ علاقتهن بالحركة الإسلامية ما كن يرتدين الحجاب ولم يتم لهن ذلك إلا بعد فترة من الجدل والإقناع، لأن الحجاب كان غريباً في المجتمع الجامعي.

ولكن بنهاية عام ١٩٧٨م عمَّ الحجاب والزي الإسلامي مدارس السودان الثانوية عبر برنامج العمل الصيفي والمعسكرات التي يتم فيها تجنيد واستقطاب العضوية الجديدة من الطلاب والطالبات لعضوية الحركة الإسلامية. وقد صاحب تلك البرامج دورات ثقافية ومعارض كثيفة للكتاب والزي الإسلامي، وقد انتقلت بعض تلك المعارض مصحوبة بالأسابيع الثقافية إلى المدارس الثانوية.

إذا استصحبنا أن الطالبة السودانية في المرحلة الثانوية هي أقرب إلى فطرة الإسلام السوية وتقاليد المجتمع السوداني المحافظة والمستمدة من روح وتعاليم الدين، فهي لم تتأثر بمؤثرات التغريب والحداثة واللهث وراء تيارات العلمانيين والتقدميين والإشتراكيين. لذلك كانت أقرب إلى طرح الحركة الإسلامية وبرنامجها إما التزاماً عضوياً وحركياً أو التزاماً إسلامياً يعتبر في مجمله رصيداً لحركة الاتجاه الإسلامي.

لذلك بنهاية عام ١٩٧٨م بدأت كواكب المحجبات يقتحمن الجامعات وقد تأهلن في المرحلة الثانوية وتشربن الفكر الإسلامي. فكل عام يمر كان خصماً على تيارات الموضة والسفور وتعضيداً لسيطرة الحجاب الإسلامي على الوسط الجامعي. فقد كانت الثانويات تفرخ وترفد الجامعات فكراً وسلوكاً بالعضوية الجديدة. بالطبع هنالك الكثير من طالبات الجامعة اللاتي ما كن يلبسن الحجاب قد تأثرن بهذا الوسط الإسلامي الجديد في الجامعة مما قادهن إلى التوجه الإسلامي وإن لم يلتزم بعضهن في صفوف الحركة الإسلامية.

هنا بدأت كفة الطالبة الجامعية ترجح لصالح الحركة الإسلامية وبرنامجها السياسي الإسلامي وخصماً على الجبهة التقدمية الشيوعية ومن شايعها من تيارات العلمانيين والإشتراكيين.

يذكر أن حركة انحياز الطالبة السودانية في الثانويات واستجابتها لنداء الصحوة الإسلامية لم يكن قاصراً على المدن الكبيرة فحسب بل امتد إلى مدارس الأطراف وبعض المدن الصغيرة وقتها. ففي مدرسة المناقل الثانوية للبنات استطاع الأستاذ خالد قريب الله أن يقود تيار الأسلمة والدعوة بالالتزام بالحجاب للطالبات ولم ينقض عام

٧٩- ١٩٨٠م حتى إرْتَدَتْ كل الطالبات بالمدرسة الحجاب الإسلامي وصرن بين عضو في الحركة الإسلامية أو متعاطف معها. وفي مدينة ود مدني كانت هيئة الرعاية والإصلاح الاجتماعي تمثل مركزاً لنشر الفكر الإسلامي علاوة على تجنيد واستقطاب العضوية، كذلك مثلت بيوت بعض قيادات الحركة في مدني أمثال محمد عثمان الفكي «الشهير بالساعاتي» وهجو قسم السيد الذي كان يعمل في شركة بيطار وعبد الرحمن عشرية الذي كان يعمل برئاسة مشروع الجزيرة والأستاذ الخير عكاشة الذي كان يعمل معلماً بمدني للبنات، مثَّلت منازل هؤلاء مراكزاً للدروس في الأحياء. قدِّر لي في تلك الفترة أن أكون ضمن المكتب التنفيذي الذي يتولى تنفيذ البرنامج الإسلامي في الإقليم الأوسط الذي يمتد من الجديد الثورة على مشارف الخرطوم وحتى سنار ومن رفاعه والشرفه والحصاحيصا وحتى المناقل ومنطقة ٢٤ القرشي. وقد كان على رئاسة المكتب التنفيذي الرجل الصالح الشيخ/ عبد الرحيم المهدي الجيلي يتعاون معه علاوة على شخصى كلٌ من الأساتذة/ إبراهيم أحمد نمر - بكري علي الخليفة - الصادق أحمد الفادني - الشهيد عبد العليم محمد عبد العليم وبعض طلاب كلية أبوحراز الزراعية أمثال يعقوب المدني ومصطفى إدريس وإبراهيم أبو ريدة، كذلك بعض القيادات الإسلامية بمدنى أمثال الفاتح نور الدائم الكرنكي - المهندس الطاهر علي الطاهر - الأستاذ أحمد البدوي محمد صالح - عبد اللطيف علي والأستاذ عبدالله علي خلف الله الذي كان يعمل في السكة حديد مدنى ثم أصبح محامياً فيما بعد وترأس أمانة المؤتمر الوطني بولاية نهر النيل، وآخرون من الأتقياء الأخفياء. بالطبع هذا نموذج واحد من منطقة واحدة ويمكن أن يطبَّق على بقية أقاليم ومدن السودان، مما جعل الأعداد تتوالى وتطرد نحو صفوف الحركة الإسلامية. وقد سار الحال هكذا على مستوى نشر الدعوة والسعي لبسط الصف ومضاعفة العضوية. وقد تحقق الكثير من النجاحات في هذا المضمار.

سياسياً:

أما سياسياً فعلى مستوى الجامعات من جانب، ومشاركة الحركة الأُم في السلطة المايويه من جانب آخر، فقد كانت المعادلة متوازنة لحد بعيد، حيث أدار الطلاب قيادة الإتحادات الطلابية بصورة ميَّزوا فيها صفهم عن صف السلطة. فلم يكونوا كالجبهة الديموقراطية الشيوعية بعد مايو. بعد المصالحة الوطنية تم تعيين بعض قيادات الحركة الإسلامية في أجهزة مايو السياسية والتشريعية حيث عيِّن الترابي

في اللجنة المركزية للاتحاد الإشتراكي وتراوح بين المستشار السياسي للرئيس والنائب العام وغيرها من عضوية لجان وأجهزة مايو، وأصبح يسن عمر الامام عضواً بالإتحاد الإشتراكي ومجلس الشعب، وأصبح أحمد عبدالرحمن وزيراً للشؤون الداخلية، وكثيرون غيرهم اقتحموا ساحات وأجهزة وتنظيمات الإتحاد الإشتراكي.

كان فقه الحركة الإسلامية في دخول أجهزة الحكومة تستمده من فقه المصالحة نفسه الذي يسعى لإيجاد وقت كاف لبناء تنظيم إسلامي قوي وشامل تتضاعف أعداده وتتكيف فيه العددية الجديدة مع المتطلبات النوعية لعضوية الحركة. لكنَّ دخول أجهزة السلطة كان يقوم على دعامتين فرعيتين هما:

١ ـ وجود الأعضاء داخل الأجهزة السياسية واللجان الأمنية يجعلهم عالمين ببواطن الأمور والمعلومات التي تدور داخل دولاب السلطة، كما تجعلهم يراقبون كل النشاطات المعادية لهم قولاً وفعلاً. ليس هذا فحسب بل يجعلهم أحياناً يصححون بعض المعلومات المغرضة أو المتحاملة على النشاط الإسلامي في الساحة السياسية. فكان الشيخ الترابي يرى أن مجرد وجود شخصيات إسلامية داخل هذه الأجهزة تجعل البعض من سدنتها يستحي من أن يتجرأ برأي معادٍ في حضور بعض الإسلاميين مما يقلّل من غلواء المعادين للاتجاه الإسلامي في البلاد.

٢ ـ كانت الحركة الإسلامية تعتمد في فقهها السياسي وفلسفتها للحكم على الشعارات والخطب والأشواق المفعمة بالعاطفة الإسلامية الحارة، والتي لم تجد بعدُ أرضاً لتطبيقها مما يجعلها أقرب إلى المثالية غير المجربة. فكان الرأي هو أن وجودنا داخل أجهزة الحكم يكسبنا الخبرات الضرورية لإدارة الدولة الإسلامية فيما بعد. فالوقوف على كيفية إصدار القرارات ومشروعيتها وقانونيتها وكيفية تكوين اللجان والمنظمات الجماهيرية والفئوية وكيفية إدارة وزارات بأكملها مثل الداخلية التي كان عليها أحمد عبد الرحمن أو النيابة العامة التي كان عليها حسن الترابي، كان ذلك ضرورياً وهاماً لحركة تتأهب وتتوثب لورثة النظام. ونرى أن الأمر قد سار أبعد من ذلك عندما تمَّ تغيير الكثير من تكوينات الحركة الإسلامية ليتماشى مع تكوينات الإتحاد الإشتراكي فمثلاً الأسرة التي كانت أصغر التكوينات التنظيمية في الجامعات والاحياء سميت «بالوحدة» تماشياً مع الوحدة الأساسية للإتحاد الإشتراكي التي كانت تعني نفس الهدف.

أما على مستوى الجامعات فقد تمايز صف الحركة الإسلامية وهي تقود الإتحادات الطالبية عن صف السلطة. بل كان في كثير من الأحيان ناقداً ومجاهراً ببعض المواقف المعادية للسلطة. فالإتحادات الطلابية تحت قيادة عناصر الحركة الإسلامية استطاعت أن توفّر الحريات السياسية كاملة للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجامعة من شيوعيين وناصريين وبعثيين وجنوبيين وحزب أمة وجميع هؤلاء كانوا في عداء سافر ضد النميري وسلطته. بل إن إتحادات الإسلاميين ما كانت تقف عند حد توفير الحريات لممارسة النشاطات السياسية فحسب بل كانت تسعى وتتصل وتحاور سلطات الأمن من أجل إطلاق سراح بعض الطلاب الذين تمَّ إعتقالهم إعتقالاً سياسياً.

ومعروف أن إتحادات الجامعات تحت قيادة الإسلاميين أخرجت طلاب الجامعات والثانويات في مسيرات مليونية عام ١٩٧٩م لمناصرة الثورة الإيرانية بقيادة الإمام الخميني، وقد كان ذلك ضد رغبة الرئيس نميري وأجهزته الأمنية، مما جعل الرئيس نميري يصرِّح بقوله: «لن نسمح بقيام خمينيات في السودان».

ومعلوم أيضاً أن إتحادات الجامعات تحت قيادة الاتجاه الإسلامي قد رفضت زيارة السادات للخرطوم بعد اتفاقية كامب ديفيد، وقد أقامت الندوات وأصدرت البيانات المعادية لمجيء السادات لعاصمة اللاءات الثلاث. فأصدر اتحاد المعتصم عبد الرحيم ـ جامعة الخرطوم ـ البيان الشهير الذي صدره بالعبارة التالية في صبيحة زيارة السادات للخرطوم «لا مرحباً بك يا سادات».

كان الرئيس نميري ممتعضاً من مواقف الحركة الطلابية الإسلامية المعادي له في حين أن القيادات السياسية للحركة الإسلامية أمثال الترابي «شيخ الحركة» وكثير من القيادات الإسلامية مشاركة معه في السلطة. هذا غير مفهوم بالنسبة له، هل هذا نفاق؟ هل هذا تلاعب؟ ماذا عساه أن يفعل؟ كانت مثل هذه الأفكار تدور بالضرورة في ذهن الرئيس نميري تُعقِّدها تحريضات قدامى الإتحاد الإشتراكي التي تنادي بأن «الإخوان يلعبون على الحبلين» حبل المشاركة في السلطة!! وحبل معارضتها!! وأنهم أقسموا قسم الولاء للاتحاد الإشتراكي في الوقت الذي ما زال فيه ولاؤهم لحزبهم القديم. مما يؤكد نفاقهم وسعيهم لتقويض السلطة من داخلها. كانت السيدة آمال عباس ـ أحمد المغربي ـ عبد الباسط سبدرات ـ كامل محجوب ـ والمحرِّر السياسي بالأيام محمد محجوب سليمان أبرز المعادين للاتجاه الإسلامي.

وذات مرة فاتح النميري الدكتور الترابي مبدياً انزعاجه ورفضه لما يدور داخل الجامعات والمعاهد العليا من معارضة وانتقادات جارحة للنظام وسياساته ورموزه، وقد كان النميري محقاً في ذلك. فأبو القاسم محمد إبراهيم الذي كان أميناً عاماً للاتحاد الإشتراكي وهو من مفجري ثورة مايو كان يتعرض للانتقادات والسخرية من صحف النشاط الجامعي. وأذكر أنه عندما تمّ إعفاؤه من قيادة الإتحاد الإشتراكي بقرار جمهوري خرجت صحيفة «أشواك» التي كان يتولى رئاسة تحريرها عضو الاتجاه الإسلامي المعروف محمد طه محمد أحمد ـ خرجت «أشواك» في مقهى النشاط الجامعي وأبرز عناوينها هو إقصاء أبي القاسم حيث كان المانشيت بالخط العريض «سقط هبل».

قلنا إن النميري أبدى انزعاجه لمواقف الحركة الإسلامية غير المنشقة والتي تتشارك معه الحكم وتعارضه داخل الجامعات!!

كان الشيخ الترابي كسابق عهده حكيماً ومقنعاً، فرد على النميري أن شريحة الطلاب كعادتها منذ عهود قديمة تجنح لمعارضة الأنظمة السياسية وتعارض بعقليتها الطلابية المثالية كل ما تعتقد أنه خطأ، ومن الحكمة أن لا نضايقهم أو نسعى لمصادرة الحريات عندهم لأن ذلك سيدفعهم للتطرف والمعارضة العنيفة التي تتجاوز أسوار الجامعة وتخرج إلى الشارع السوداني العريض والتي ربما يصعب كبحها أو ردها من غير خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. وأكد له أن هذا ينطبق على كل التنظيمات السياسية في الجامعات بما فيهم عضوية الحركة الإسلامية.

في ذات الوقت لم تنقطع صلة قيادات الحركة الإسلامية ممثلة في الشيخ الترابي ـ علي عثمان ـ يسن عمر بلقاءات الطلاب سواء كان ذلك في الرحلات التي تقام بصورة راتبة أو داخل الجامعة حيث ظل الترابي تتواصل لقاءاته ليلاً بالجمعية العمومية للاتجاه الإسلامي بقاعة «OLT» ـ كلية الآداب ـ حيث يقدِّم تقريراً عن مآلات المصالحة الوطنية وواجبات الحركة الإسلامية في مستقبل أيامها كما يرد على أسئلة واعتراضات وانتقادات الأعضاء لمجريات الأحداث داخل الحركة.

ظلت الحركة الإسلامية (الأم) خارج الجامعة تقتحم كافة مناشط الحياة السياسية والبرلمانية والنقابية والمنظمات التطوعية والدعوية. وقد كان انتشارها قوياً وفعالاً وملاحظاً. لم تقف عند هذا الحد بل خطت خطوة جريئة نحو أسلمة الاقتصاد السوداني وذلك عندما اقتنع السيد الفاضل الأمير/ محمد الفيصل بن عبد العزيز آل

سعود بإنشاء بنك فيصل الإسلامي في الخرطوم عند نهاية السبعينيات من القرن العشرين ثم توالت من بعد ذلك بقية المصارف الإسلامية والشركات المتفرعة عنها سواء كانت للتنمية أو البناء والتشييد أو التأمين وإعادة التأمين أو خلافه.

قذفت الحركة الإسلامية بالعديد من قياداتها لإدارات ومجالس إدارات هذه المصارف والمؤسسات المالية. وإن كانت الحركة ترى أن هذه الأفكار والبرامج هي برامجها لإقامة الدولة المسلمة ومؤسساتها لذلك لا بد أن يتولى أمرها أبناء الحركة الإسلامية أنفسهم، لكن صاحب ذلك بعض الإفرازات والآثار السلبية التي صنفت الحركة عند البعض بأنها «مستكبرة في ثياب مستضعفين» و«مترفة في ثياب زاهدين»، أي أن الحركة التي كانت ترفع شعارات الزهد والتقشف أصبحت ذات توجه وسلوك رأسمالي برجوازي. لم يكن هذا الرأي هو رأي المعارضين للاتجاه الإسلامي وحدهم بل رأي الكثيرين من قواعد الحركة الإسلامية خصوصاً الطلاب.

هاجم النميري مؤسسات الحركة الإسلامية الاقتصادية واتهمها بتخريب الاقتصاد السوداني وخلق الأزمات. وقد كان أشهر هجومه هو الذي اتهم فيه المصارف الإسلامية بشراء وتخزين الذرة ليرتفع سعرها في الأسواق في الوقت الذي شهدت فيه أقاليم كردفان ودارفور سنة ١٩٨٤م مجاعة حقيقية أطلق عليها النظام حينها بالفجوة الغذائية. كانت ثورة مايو تحاول إيجاد كبش فداء لفشلها الاقتصادي وإلغاء تبعات مثل هذه المجاعات على ممارسات آخرين.

تبدَّى أيضاً انتقاد توجه الحركة الإسلامية نحو إدارة المؤسسات المالية عند البعض مما دفع الكثيرين من المتعاطفين مع الحركة الإسلامية أو مَن لهم سابق ارتباط بها إلى انتقادها علناً، فمثلاً الدكتور فضل الله علي فضل الله وزير الخدمة والإصلاح الإداري في حكومة الصادق المهدي ـ بعد انتفاضة ١٩٨٥- أصدر كتاباً أسماه «من يحكم السودان» ورغم أن فضل الله هو من أبرز القياديين في الهيئة البرلمانية لحزب الأمة وأحد وزرائه لكنه كان أميناً وأكاديمياً في تحليله لمجريات الأحداث في الساحة السياسية السودانية. فقد هاجم الصادق المهدي ووصفه بأنه مشغول بالترضيات الجهوية التي تأخذ كل وقته ومتردد في اتخاذ قراراته...الخ. كما اتهم الحركة الإسلامية بأنها تنكرت لكل شعارات الزهد والانتماء للمستضعفين، وذلك لارتباط وتهافت قياداتها على مؤسسات الأمير محمد الفيصل المالية حيث تحوَّلت الحركة الإسلامية إلى حركة ذات توجه رأسمالي برجوازي بعيداً عن

تطلعات المستضعفين. لم يكن الهجوم على ظاهرة التوجه الرأسمالي للحركة الإسلامية يأتي فقط من جانب الخصوم أو المراقبين بل كان يأتي وبشدة من العناصر الطلابية في جامعة الخرطوم.

كان طلاب جامعة الخرطوم ومسجد الجامعة على وجه الخصوص يمثل منبراً قوياً لطرح مثل هذه الأفكار والآراء والتي كانت إلى حد كبير متأثرة بنموذج القدوة الزاهدة والمتجردة التي مثّلها الإمام الخميني ورئيس جمهوريته الشهيد محمد علي رجائي. فقد كان الخميني يعيش في منزل متواضع أشبه بمنازل الحارات الشعبية في «أم بدة» أو «الحاج يوسف» وكان طعامه لا يتجاوز الخبز والإيدام أي لا يتجاوز القدح الواحد.

النموذج الإيراني الذي مثّله الخميني ورجائي جاء في وقت كانت مؤسسات الحركة الإسلامية المالية من مصارف وشركات ومنظمات تنطلق عبر الأفق وكانت العقود الخاصة لمديري هذه المؤسسات وسيارات المرسيدس الفارهة والفولفو مثلت نقلة كبيرة من البوكس أو الحافلة وأحياناً الدراجة. علاوة على البنايات السكنية التي انتقلت من الاحياء الشعبية ومن أوساط المستضعفين الذين كان جل التوجه بالخطاب إليهم، انتقلت تلك البنايات إلى الأحياء الراقية، أو أحياء المستكبرين، في مقابلة أحياء المستضعفين الشعبية. «هذه هي مصطلحات ومؤثرات الثورة الإيرانية».

فأصبح القصد والتوجه إلى «المنشية» و«الرياض» و«المهندسين» و«شمبات» وغيرها من الأحياء التي شهدت ماعرف بغابات الأسمنت. فأصبح الكثيرون من قادة الحركة الإسلامية لا يسكنون مع جماهير الغلابة والمستضعفين من أبناء الشعب السوداني، حيث تطاول البنيان وزهت وتشكلت أنواع الفرش والزينة وتنوعت صنوف الطعام والشراب.

مثّلت تلك الفترة فصاماً نكداً بين الشعارات الإسلامية المنحازة للمستضعفين وبين الممارسة الفعلية التي مثّلت انحيازاً كاملاً ذا طابع برجوازي وتوجه رأسمالي. بل حتى شيخ الحركة الإسلامية الذي عُرف بزهده وجهاده وتوكّله على الله فقد قام بعض المترفين من الطبقة الجديدة بشراء بيت فخم له في المنشية تحت حجة أن هؤلاء قيادات وعادة ما يزورهم الأجانب والسفراء وخلافه فلا بد من وضع يلائم مواقعهم ومسؤلياتهم!. بالطبع هذا هو فقه «التوريط» الذي فرض على الشيخ الترابي وعلى نائبه الرجل الزاهد الأخ علي عثمان.. بالطبع لا نحن ولا الإسلام ضد الطيِّبات من

الرزق والتمتع بأنعام الله، لكن الذي ينبري لقيادة الجماهير لا بُدَّ أن يكون منهم وأن ينتمي إليهم مظهراً وجوهراً، وأن تشعر الجماهير بأنه واحد منهم يعيش آلامهم ويجوع إذا جاعوا ويمتطي أبناؤه المواصلات العامة كسائر أبناء الشعب السوداني، وإذا مرض أحد أفراد أسرته أن يكون السودان هو مكان العلاج، وليس المستشفيات العالمية وأن يشارك الناس أفراحهم وأتراحهم. أما أن تبدأ حياتك في فترة الجهاد والاستضعاف مع الجماهير ثم تنتقل في فترة التمكين إلى الأحياء الراقية حيث تتبدّل كل سبل الحياة عندك فهذا جائز للشخص العادي من فئة التجار أو الأشخاص العاديين أما الرساليين الذين نذروا أنفسهم للدعوة الإسلامية فلا بد أن يدفعوا ضريبة ذلك وأن يتمثلوا دعاء الرسول ﷺ «اللهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً واحشرني في زمرة المساكين» وأن يتذكروا أن الرسول ﷺ قد عُرض عليه أن تأتيه الجبال ذهباً وفضة ولكنه اختار أن يكون نبياً فقيراً منحازاً للمستضعفين وللمحرومين حيث أشارت السيدة عائشة رضي الله عنها «أنه يمرّ عليهم الشهر والشهران ولا يوقدون سراجاً في بيت النبي ﷺ وليس في بيت المصطفى ﷺ غير الأسودين الماء والبلح».

ما كانت تلك الظواهر تمرّ من غير نقاش أو اعتراض من الطلاب ـ طليعة الحركة الإسلامية ـ عبر لقاءاتهم بشيخ الحركة أو عبر منبر مسجد الجامعة. فمثلاً قد كانت الحركة الإسلامية بجامعة الخرطوم متأثرة بشعارات الثورة الإيرانية وبالإمام الخميني شخصياً لدرجة بعيدة حيث لا تخلو حجرة من حجرات الإسلاميين من صور الإمام الخميني «أمل المستضعفين» بل كانت الحجرة التي يقيم بها قادة الحركة «الروحيين» الشهيد عبيد ختم بدوي والمرحوم محمد كبير عز الدين كانت تسمى بـ «قم مدينة الآيات» تيمناً بمدينة قم الإيرانية المقدسة. وكانت بعض المصطلحات القرآنية التي راجت أبان الثورة مثل «مستضعفين ومستكبرين» تملأ آفاق الجامعة. فلذلك وسط هذا الجوّ المشحون بشعارات النقاء الثوري والترقب لظهور ثورة المستضعفين في السودان تيمناً بالآية «ونريد أن نَمُنَّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين». ما كان لمظاهر البذخ والعيش الرغيد ومظاهر المترفين أن تمرّ من غير رفض ظاهر ونقاش باهر احتل الكثير من أوقات وجلسات القيادات لتبريره.

ومن الطرائف أن الحركة الإسلامية بكلية الآداب جامعة الخرطوم قد عقدت منتدى عن الاقتصاد الإسلامي وكان المتحدث فيه الدكتور إبراهيم عبيد الله (عليه رحمة الله)، وما إن إنتهى من حديثه حتى شَنَّ عليه بعض الإسلاميين هجوماً على الافرازات البرجوازية ومظاهر الترف والاستثمار في السلع الهامشية...الخ. ذهل إبراهيم عبيد الله وظنّ أنه في مناظرة مع أعضاء الجبهة الديموقراطية الشيوعية وأن الجامعة لم يعد بها إسلاميون، ولكنه فوجيء بأن الذين قادوا النقاش معه ليس بينهم يساري واحد وإنما هم من كوادر الحركة الإسلامية النشطة وهم محمد طه محمد أحمد ـ الشهيد مهدي أحمد اسحق «السلفي» ـ ناجي شريف بابكر.

أما مسجد الجامعة فقد كان يمثّل قبلة لعضوية الاتجاه الإسلامي في الجامعات والأحياء الشعبية وكان كثيراً ما يشكّل أو يعبّر عن الرأي العام وسط جماهير الحركة الإسلامية. كان أبرز المتحدثين فيه طالب الهندسة ذو الثقافة الرسالية والرؤية الشاملة والثقافة الواسعة الأخ/ سيد أحمد الحسن والذي كان متأثراً لحد كبير بكتابات الشهيد علي شريعتى وكانت خطبه المنبرية تمثّل انحيازاً ثورياً وفكرياً للمستضعفين وهجوماً قوياً مسنوداً بالشواهد من القرآن والسنه لمظاهرالترف والتي تقود للفساد والاستكبار في الأرض، وكثيراً ما يردد الآية «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا». وكثيراً ما يتعجب بأن ثورة الجياع تحاصر الخرطوم بعد موجة الجفاف والتصحّر والمجاعة التي ضربت السودان عام ١٩٨٣م. ويقارن بين هذا الوضع المشين وبين السلوك الاقتصادي للبعض حيث السيارات الفارهة والعمارات الشاهقة وكان يردد قول الله تعالى: «وبئر معطلة وقصر مشيد». ثم يأتي على منبر مسجد جامعة الخرطوم دور الأستاذ أمين بناني ذي الثقافة القرآنية والفكر الرسالي وكان يمثّل امتداداً لذات الخطاب السياسي الفكري الذي بدأه الأخ / سيد أحمد الحسن. كان للأخ أمين بناني مشاكل واحتكاكات مع الشيخ الترابي بدأت بعد عام ١٩٨١م وذلك لاحتجاج شعبة جامعة الخرطوم على الكيفية التي عقد بها مجلس شورى الحركة الإسلامية، والتي لم ترض عنها شعبة طلاب الجامعة وكان من أبرزهم الأخ أمين بناني وطالب الطب يومها سيف الدين عمر وغيرهم مما خلق نوعاً من الحساسية بينهم وبين بعض قادة الحركة، حيث تمّ في بعضها مواجهة حادة فيما بين الأخ بناني والشيخ الترابي، ومنذ ذلك الحين بدأت الجفوة بينهما والتي ما زالت مستمرة. لذلك

كان بناني كثيراً ما يهاجم القيادات المترفة المستكبرة المحتمية بـ «الكهنوت الديني»!! في إشارة واضحة للشيخ الترابي.

ما كان للحركة الإسلامية خارج الجامعة أن تصبر على هذا الخط الثوري الذي ينتهج طريقة وفكر أبي ذر الغفارى والذي تجذر وانتشر، لذلك تمّت المسارعة بفرض بعض المحافظين أمثال الشهيد أحمد محجوب حاج نور والدكتور حسين أيوب، وغيرهم من الذين يمثّلون الخطاب الوعظي والإرشادي، فتمت سيطرة التيار المحافظ على منبر مسجد جامعة الخرطوم في مسعىً واضح لمحاصرة التيار الثوري ومنعه من التأثير على قواعد الحركة الإسلامية التى كانت تؤم مسجد الجامعة.

كان العديد من طلاب الحركة الإسلامية يتشبهون بأهل الصُفَّة ويسكنون في المجمع الملحق بمسجد الجامعة ـ جنوب المسجد ـ (وقد تحوّل الآن إلى مكتبة) كانوا يفترشون الأرض ويلتحفون السماء في زهد ظاهر وتقشّف، قصد به تزكية النفس رغم أنهم طلبة جامعيون حيث كانت الجامعة في أيام عزّها وكل منهم له غرفته وسريره ووجباته المجانية المتميزة في سفرة الجامعة. لكن رغم ذلك كانوا يمثّلون انحيازاً للمستضعفين ـ أذكر منهم ـ الأستاذ والشيخ/ بكداش أحمد المصطفى ـ مهدي أحمد اسحق «السلفي» ـ مبارك ضرار وغيرهم من القيادات الطلابية والشبابية مثل إبراهيم سليمان الشهير بـ(خبره)، علي أحمد علوان.

وكل الحوارات التي كانت تدور مع الشيخ الترابي أو الأخ علي عثمان محمد طه ما كانت تخلو من تطرق لمظاهر الترف الذي بدا ظاهراً على بعض القادة الإسلاميين والذي ينافي شعارات الانحياز للجماهير والمستضعفين وكان السؤال يدور عن كيفية التلاقي بين «جزر المترفين المستكبرين وشواطىء الجماهير المستضعفة».

وللحقيقة فقد كان الخطاب والشعارات المصاحبة له مثالية أكثر مما يجب لأن الإسلام ليس هو الفقر والاستضعاف والمسكنة وإنما فيه «نعم المال الصالح للرجل الصالح» و«ذهب أصحاب الدثور بالأجور» و«كلوا من طيبات ما رزقناكم» و«قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده» و«إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده»...الخ. فالمطلوب هو التوسط لأن الله قد جعل هذه الأمة أمة وسطاً لا إفراط ولا تفريط، لا تقتير ولا تبذير.

وإن كانت القيادة الإسلامية التي تتصدى لقيادة الجماهير وتريد أن تتحدث إليهم ينبغى عليها أن تتمثّل وأن تتشبّه برائد وقائد التجربة الإسلامية الأول في حياته

ومأكلـه ومـشربه ومـسكنه وقـد كـان باسـتطاعته أن يـضاهي ويفـوق كـسرى وقيصر... وإن لم تـستطع ذلك فعليهـا أن تتشبه بصاحبيه أبي بكـر وعمـر رضـي اللّه عنهما اللذان في عهدهما خمدت الرِّدة، وفتحت الفتوح وعمّ الإسـلام كـل الجزيـرة العربية، وسقطت دويلات الفرس والروم. وقد كـان أول سـلاحهم هـو القـدوة الحسنة والمثال الصحيح السليم وبسط الشورى والتواضع للّه تعالى وخفض جناحهم للمؤمنين. وإذا تجاوزنا عهد الخليفة الراشد التقى النقي عثمان رضي اللّه عنه لما شهد عهده من فتن أثارها الغوغاء واليهود وكانت تدور حول المال وتوليه الأقرباء من بني أمية، فإننا نجد عهد أمير المؤمنين علي رضي الله عنه كان امتداداً لعهـود الرسـول ﷺ وصحابته الكرام وكان مثـالاً لرجـل الدولـة الحكيم القوي الزاهد المتواضع.

عمومًا هذا الصراع المبكِّر ما كان له أن يمرّ من دون أن يترك آثاره في مستقبل أيام الحركة الإسلامية كما سنرى لاحقاً.



د. قطـبي المهـدي – إلى اليسـار (مجموعـة العشـرة هـم صناعة التـرابي His Creation لا يختلفون عنـه في شيء).. (عنـدما كـان التربـي بالمستشفى أثنـاء اعتقالـه – كـان والـدي مريضاً في غرفة قريبـة من الترابي زرته ولم أزر الترابـي.. وفي الزيـارة الثانيـة لـي لوالدي وأثنـاء وجودي مـع والـدي فاجأنـا الترابـي الـذي قام بزيـارة والدي المريض وقد قصد بذلك إحراجي.



أحمد عبدالرحمن محمد: الترابي كان فلتة لن تتكرر بسهولة.. قلت للكاروري لو أقمنا للسيدة/ وصال المهدي قبة لما كافأناها على أفضالها على الحركة الإسلامية.

وقال للرئيس البشير بعد اعتقال الترابي في فبراير ٢٠٠١: (كرسي الحكم الذي تجلس عليه الآن ظل الترابي والحركة والإسلامية يعملون له طيلة الخمسين سنة الماضية فلا يمكن أن تعتقل الترابي بهذه الطريقة ولا تشاور أحداً! إذن علينا أن نكون جاهزين ونّبل رأسنا.. غضب الرئيس البشير من تعليق أحمد على اعتقال الترابي ولكنه سارع في اليوم التالي وقام بزيارة أحمد في منزله.



وصال المهدي

أُمّ الأخوان وسيدة الإسلاميين الأولى التي تعمل بعيدة عن الأضواء.. صرفت معظم أموالها وعائدات عقاراتها وموروثها على الحركة الإسلامية ونشاطاتها ومؤتمراتها وضيوفها المحليين والعالميين.. فقال عنها الأستاذ/ أحمد عبدالرحمن: لو شيد لها الأخوان (قُبة) لما أوفوها حقها.. وبعد مذكرة العشرة التي وصفها البعض بأنها خيانة عظمى في حق الحركة الإسلامية وشيخها ومشروعها الحضاري قالت السيدة/ وصال عن مجموعة القصر: (الما شاف البحر تخلعه الترعة) في إشارة للتكالب على السلطة ومحاولة تخليد الذات فيها.. وبعد سنين من مقولتها جاء الأديب الطيب صالح ليقول: (من أين جاء هؤلاء؟؟!).



يس عمر الإمام يدخل الشك في قلب الرئيس.. قلت للبشير في مرحلة الخلاف وقبل قرارات رمضان: (أنا لدى اقتراح إذا يمكن توافقه عليه أم لا.. وهو أن الحركة هي القائدة وأنت الآن نضجت وفي الدورة القادمة نرشحك أنت لأمانة المؤتمر الوطني ونعد شخصاً بالقرب منك حتى يتهيأ لرئاسة الجمهورية! ونعد واحداً من أخواننا يكون بالقرب منك وترشحه أنت في الإنتخابات القادمة لرئاسة الجمهورية.. وحسن الترابي يقود الحركة الإسلامية.. وفعلاً رشحت له أربعة أشخاص أو خمسة هم علي الحاج – علي عثمان – عوض الجاز – عبدالله حسن أحمد – إبراهيم السنوسي.. قال لي البشير: أنا موافق... وبعد يومين أو ثلاثة قابلت البشير فقال لي أنه قابل وتشاور مع بعض الناس وقالوا له أن رئاسة الجمهورية هي الأساس وهي التي تحل مشاكل وأن الحزب وخلافه دا كلام ساكت.

الشيخ يس عمر: ما كنا نحسب أو نظن أنه سيأتي يوم يخرق فيه عمر البشير الدستور!.



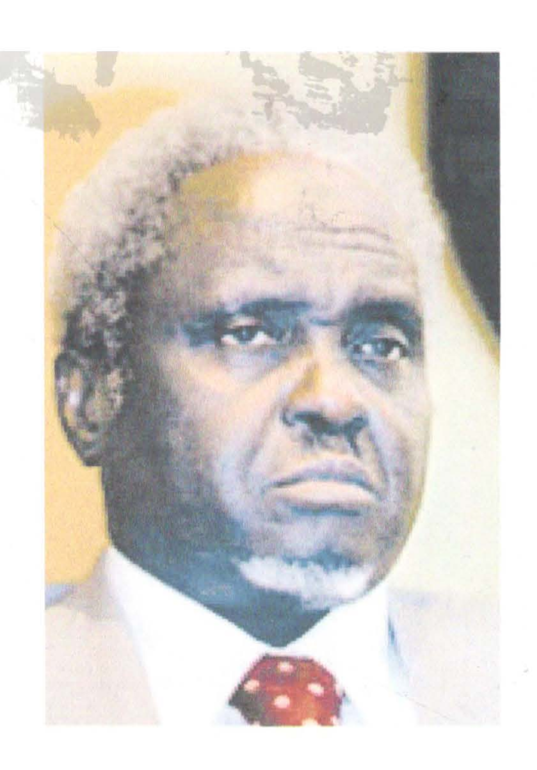
قيادات المؤتمر الوطني والشعبي يلتقون في منزل المؤلف في بيروت في جو أخوي بين يس عمر الإمام وإبراهيم أحمد عمر يتبادلون ذكريات الماضي الزاهر متناسين خلافات الحاضر المرة.. يظهر في الصورة من اليمين: د. كمال العبيد – طه عثمان – أنس عمر – إبراهيم أحمد عمر – يس عمر الإمام – المؤلف.



الشيخ الدكتور حسن الترابي.. قامة فكرية سامقة.. مجتهد ومجدد.. مجاهد عصيٌّ على المنازلة.. قاد الحركة الإسلامية في أحلك الظروف وعبر بها كل المنحنيات والمنعطفات الخطيرة حتى أجلسها على كرسي الحكم ليكون أول ضحاياها.. عند الأزمة افتقد الناصح الأمين.. حاول الاعتماد على الطلقاء وكاتبي التقارير من أفراد المعلومات الذين أوردوه مورد الخلاف.. تعجل في خصامه مع البشير وظن أن المعركة تحسم عبر ديمقراطية المؤتمر ونسى أنه قد حسم الديمقراطية عبر دبابة البشير.. لكن سيذكره قومه إذا جدَّ جدهمُ وفي الليلة الظلماء يفتقد البدرُ.



بروفيسور إبراهيم أحمد عمر.. رجل لا يؤمن بوجود حركة إسلامية مع وجود المؤتمر الوطني بل يرى أن المؤتمر الوطني بكل تركيبته العقائدية هو الحركة الإسلامية... ولا يرى وجوداً ذا مرجعية إبداً خلاف المؤتمر الوطني.. ويرى أن الكيان الخاص قد جذب منه تأييد قواعد الحركة الإسلامية للمؤتمر الوطني في صراعه مع الشعبي ولا دور للكيان الخاص للحركة الإسلامية غير التربية والعضوية والعلاقات.. يقول: (الاتفاق والقناعات التي لدينا أن دور الحركة الإسلامية هو التربية وإعداد الكادر.. بعض الأخوان رأوا ضرورة قيام الكيان وتحديد علاقته بين المؤتمرين المتصارعين ولا بد لهذا الكيان أن يحدد موقفه من الإنشقاق هل هو مع الوطني أم مع الشعبي؟. هم قالوا نحن مع الوطني.. قلنا لهم أن مؤسسات المؤتمر الوطني يسيرها من فيها ومن أراد أن يكون له رأي ودور داخل المؤتمر الوطني لا بد أن يشارك عبر القواعد ولا رأي خارج مؤسسات المؤتمر الوطني..



الدكتور علي الحاج محمد

أول من رفع الأذان في جامعة الخرطوم عندما كان طالباً بكلية الطب.. تولي في عام ١٩٨٧م المكتب السياسي للجبهة الإسلامية القومية التي سجلت انتصاراً باهراً في جميع دوائر الخريجين في الشمال ونالت موقعاً متقدماً في الدوائر الجغرافية.. ثم تولى ملف الجنوب وأحرز فيه تقدماً ملحوظاً... عند استشهاد الفريق الزبير محمد صالح ١٩٩٧م قدمه الشيخ الترابي ليتقلد منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية حتى يضمن ولاء أهل دارفور الذين غابوا كثيراً عن موقع الرئيس أو نائب الرئيس.. لكن السياسة أخطأت علي وأصابت علي(!!) فوقع الجفاء ثم بدأت مسيرة المفاصلة التي جسدتها مذكرة كرام المواطنين العشرة.. فانحاز علي الحاج لشيخه فحاولوا محاصرته بل مطاردته فقال قولته التي سارت بها الركبان: (خلوها مستورة)..فاستتر أهل الإنقاذ عنه بينما اعتكف هو في بلاد الخواجات.



أحمد عثمان المكي (ود المكي)

قائد لم تَجُد الحركةُ الإسلامية السودانية بمثله إلا قليلاً..التف حوله طلاب جامعة الخرطوم إبان ثورتهم الظافرة في شعبان ١٩٧٣ حيث اصطف الطلاب خلفه في موجهة نظام مايو وهم يرددون: (اليوم الحار دايرلو رجال.. ود المكي معاكَ رجال يخوضوا النار..ثم يرددون إبان مطاردة أجهزة الأمن المايوي له: (عائد عائد ود المكي .. نعم القائد ود المكي)..

قاد ود المكي مكتب الطلاب بعد المصالحة الوطنية في ١٩٧٧/٧/٧م حيث كان شعار الحركة الإسلامية وقتها هو مضاعفة عدد الأعضاء إلي عشرة أضعاف فكان ود المكي قدر التحدي وأكبر ..

كان ود المكي ضد مذكرة العشرة وكان يرى أنها انقلاب خطير على البرنامج الإسلامي وعلى شيخ الحركة الإسلامية ففقدتْ الإنقاذ جراء تلك المذكرة المفكر الثاني في صفوفها بعد الشيخ الترابي.. فأصبح الجميع حاطب ليل.



ود المكي

أحمد عثمان المكي رئيس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وقائد ثورة شعبان الطلابية عام١٩٧٣م وصاحب مقولة الثورة: (إن شعبانَ عندي شعبان، كلما مات شعبٌ هبَّ شعبٌ آخر).. قاد اتحاد الطلاب المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية.. عاد للسودان عضواً في البرلمان ممثلاً لدوائر الخريجين في الإقليم الشرقي عام ١٩٨٦م.. كان يحلم بقيام دولة الشريعة والعدالة والقيم الفاضلة لكنه صُدِم جراء مذكرة العشرة وما تبعها من انشقاق وصراع وسجون واحتراب بين أهل المشروع الحضاري فخرج من السودان غضبانَ أسِفاً ليلقى ربه في محراب الدعوة إلي الله في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بكته الملايين هنا وهناك.



الرئيس عمر حسن أحمد البشير... قال عنه الترابي ساعة اللقاء والوحدة والصفاء: إنه هدية السماء لأهل الأرض.. كما قال ساعة الخلاف: سلمته بيان الثورة فذهب هو إلى القصر رئيساً وذهبت إلى كوبر حبيساً..



بين سيد قطب وحسن الترابي يتردد النشيد... أخي أنت حرٌ وراء السدود.. أخي أنت حر بتلك القيود.. فإذا كنت بالله مستعصماً فماذا يضيرك كيد العبيد.. وكذلك تتردد ابتلاءات الله لعباده الصالحين.. فحجرٌ بن عدي الصحابي الجليل قد أعدم على يد معاوية بن أبي سفيان وهو أيضاً صحابي.



في منزل المؤلف في بيروت تناسى أبناء الحركة الإسلامية مراراتهم وخلافاتهم وجلس الشيخان يس وإبراهيم يراجعان في ألم وحسرة الأيام الخوالي الخوالد التي أشرقت فيها الحركة الإسلامية بنور ربها... من اليمين الشاب/ أنس عمر أمين الدائرة العربية بأمانة العلاقات الخارجية بالمؤتمر الوطني – طه عثمان مدير مكتب الأمين العام للمؤتمر – المؤلف – الشيخ إبراهيم أحمد عمر – د. كمال العبيد أمين العلاقات الخارجية – الشيخ يس عمر الإمام – بيروت ٢٠٠٣م.



السيد/ بدالدين طه والي الخرطوم وأمانة المؤتمر الوطني بالولاية في مؤتمر صحفي بوكالة السودان للأنباء (سونا) عام ١٩٩٦.. يظهر في أقصى اليمين بالجلابية السيد/ محمد عبدالرحمن بابكر ويليه المؤلف ثم السيد/ النجيب آدم قمر الدين مدير سونا ثم السيد الوالي ثم أمين أمانة المؤتمر بالولاية المهندس عثمان يوسف يليه محافظ جبل أولياء السيد/ عبدالله سليمان العطا وآخر.



المؤتمر الصحفي لوالي الخرطوم بدرالدين طه وأمانة المؤتمر بالولاية.. من اليمين المؤلف ثم مدير سونا النجيب آدم ثم الوالي ويليه عثمان يوسف أمين أمانة المؤتمر بولاية الخرطوم ثم عبدالله سليمان العطا محافظ جبل أولياء ثم اللواء (م) رشاد مكي صادق محافظ بحري ثم السيد/ عبيد الأمين الفكي نائب أمين المؤتمر بولاية الخرطوم ١٩٩٦م.



وزير الداخلية اللواء الركن عبدالرحيم محمد حسين قال عن الترابي: لا ننكر له دوره في أنه قاد الحركة فكراً ونهجاً حتى أوصلها لمرحلة التمكين وهذه إسهامات مقدرة له ولمعرفته بأقدار الرجال واستخدام الرجال بالإضافة للعلم والمعرفة التي يتميز بها.. وهو أكبر من المناصب وفي هذه اللحظة أعتقد أن شيخ حسن قد تجاوز المناصب.. ولو إرتضى بذلك لاستطاع أن يدير كل الأمر وهو أب الجميع ولا يجوز الحديث عنه إلا بخير... والأب قد يختلف معه أبناؤه ونحن الآن نحميه ونحمي الدولة التي بناها ونحمي فكره.. ونحن لم يعجبنا أن نضع شيخنا في السجن لكن أردنا أن نحميه ونحمي جهده وجهاده... بيروت يناير ٢٠٠٢م.

الشيخ/ يس عمر الإمام (يسار) مع المؤلف أمام بوابة فندق مريديان كومودور ببيروت ٢٠٠٣م.



المؤلف يقدم محاضرة بمركز الدراسات الاستراتيجية ببيروت عن الوضع السياسي ويستعرض اتفاقية مشاكوس الإطارية ٢٠٠٢م.

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الوطني الإنتقالي

مكتب الرئيس

الأخ عبد الرحيم

سلام الله عليه ورضوانه

نذكرك والذكرى تنفع المؤمنين

بثبات القلب واستقرار المسير

عبر الحياة حتى يأتيك اليقين

أخوك

حسن الترابي

٢٢/٥/٩٦م

٦/١/١٧هـ

في العام ١٩٩٦م أوصى الشيخ الترابي المؤلف بثبات القلب واستقرار المسير عبر الحياة حتى يأتيه اليقين. ولكن عندما عاد المؤلف للسودان في يونيو ٢٠٠٠م وجد إن الشيخ وحيرانه (قد تمزقوا شذرا مذرا) وتفرقوا أيدي سبأ وتجاوز الأمر الخصام إلى السجون والدمار.

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Sudan
Ministry Of Information
& Communication
Minister's office
Tel: 777582 P.O.Box: 291



جمهورية السودان
وزارة الإعلام والإتصالات
مكتب الوزير
هاتف: ٧٧٧٥٨٢ ص.ب. : ٢٩١

الخميس ١٤ صفر ١٤٢٧هـ الموافق ٢٥ أبريل ٢٠٠٦م

أخي الكريم رئيس الجمهورية، عمر حسن أحمد البشير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كفلق الصبح جاءت الإنقاذ، بعد ليل طويل، ومخاض عسير. وبلغت الثالثة عشرة الشمع عدُّها، وتعاظم وقعها، واقترب قطف ثمارها، وتنادى رجاء أعدائها.

ومع تعدد وتنوع نقاط القوة في الإنقاذ فقد لازمتها بعض أوجه الضعف مثل محسوبية وموسمية تدابير الحساب والثواب والعقاب على شاغلي المواقع العامة، ومثل ظواهر تعلق البعض بالمناصب، وانصراف قلوب البعض، وتغير مواقفهم وولائهم بفقد الموقع.

لمواجهة مثل ذلك لابد لنفس الثورة الرباني أن يتوهج، ولقيم التجرد والنقاء والعطاء التي طالما هتفنا بها أن تتألق، وللمعاني الرفيعة التي بشرنا أن تتجدد. كم رددنا بأن المنصب العام تكليف لا تشريف، وأنها لله لا للسلطة ولا للجاه. وكم قلنا إنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، وأن من الخيانة أن يسند الأمر لغير أهله، أو يولى أحدهم الموقع وفي الأمة من هو أقدر منه عليه. لابد لهذه القيم الرحمانية أن تعود وتتسع دائرة ممارستها على نحو يومي في أرض الواقع.

ولابد حين يُلوَّح بالتقصير على أية جهة كانت ألّا يبقى المسؤول عنها متبلدًا في موقعه كأن الأمر لا يعنيه، متشبثًا بالمنصب العام كما لو كان شأنًا خاصًا يليه.

أخي الرئيس:

استمعت ظهر اليوم إلى كلمتكم في اجتماع مجلس الشورى، أمام قادة الدولة والمؤتمر الوطني، وأمام وسائط الإعلام السوداني. وكانت الكلمة -كعهدنا بكم- نابعة من القلب، نابضة بالصدق والحيوية، مفعمة بالمعاني والشفافية، وطليقة على سجيتها العفوية.

وإني لأشهد بالصدق كله أن في الإشارة إلى تقصير الإعلام ما يستوجب الانتباه مني وإخوتي في قيادة الوزارة وسائر العاملين فيها، ومنكم في القيادة العليا للدولة لهذا الموقع الرحب، الذي هو من همكم، بل من واجبكم التصدي لمعالجة أزماته المتطاولة وتحدياته المتجددة، والتي طالما تحدثنا وإخوتي في قيادة الوزارة عنها؛ بل وطالما ألححت في طلب

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Sudan
Ministry Of Information
& Communication
Minister's office
Tel: 777582 P.O.Box: 291



جمهورية السودان
وزارة الإعلام والإتصالات
مكتب الوزير
هاتف: ٧٧٧٥٨٢ ص.ب.: ٢٩١

اللقاء معكم - مع أخوتكم - للوقوف على أبعاد المشكلات، وحجم التحديات التي تواجه إعلامنا الوطني، في هذا الظرف التاريخي، على أمل تحديد المستلزمات وسبل المعالجات.

وإنني في سياق تلك المقدمات جميعاً - ولكوني المسؤول الأول في هذا الصرح الإعلامي الوطني أتحمل المسؤولية كاملة عن التقصير المشار إليه، وأتقدم باستقالتي عن هذا الموقع الهام والخطير، مفسحاً المجال كاملاً لاختيار جديد، لعل الله يحدث على يديه، وبسند الكفاءات العديدة في الوزارة وخارجها، وبدعمكم الذي لا غنى - لمن يتبوأ هذا المنصب - عنه.

ولعل هذه سانحة للتأمل الفاحص للآداب التي ينبغي أن تحكم سلوكنا، وتحدد نهجنا في التعامل مع المنصب العام وشاغليه. وإنها لفرصة كذلك لتجديد سائر المعاني التي سلف ذكرها في المقدمات، ولتنشئ الاستقالة في هذا المضمار أعرافاً جديدة، وترسي تقاليد حميدة.

بل ولعل هذه الاستقالة تلفت - بأقوى الوجوه - الانتباه لهذا المرفق العام، لا سيما في عصر الفضائيات المستباحة، والمجتمعات الإنسانية المستضعفة، استهدافاً لأصولها ومرجعياتها الحضارية، وازدراء لخصوصيات مكوناتها الثقافية، ومحواً لخياراتها الوطنية.

سأظل للسودان وخياره الحضاري، وفياً للإنقاذ وبرنامجها الوطني، وسيتصل العطاء والفداء بإذن الله، وسيبقى الود والإخاء، الذي لن تخدشه متطلبات العمل العام.

مع صادق تحياتي ودعواتي

أخوك أبداً،

[توقيع]

مهدي إبراهيم محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

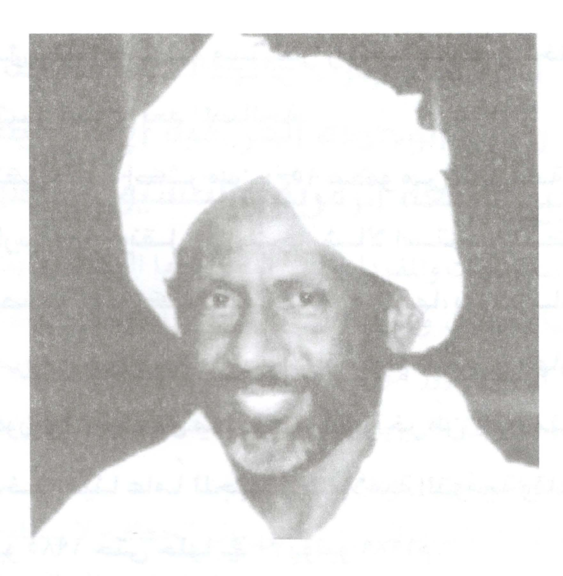
الأخ الحبيب محمد محي الدين

سلاماً وتحية زاكية

أشيد بالدور سيدي فقد أمضت
لكم أمانة الحركة الإسلامية لحسن
التسديد مع جزيل شكرنا وتقديرنا

د. حبيبابي

٩٥/٦/٢٤



الشيخ الدكتور حسن الترابي في سطور

- من مواليد كسلا بشرق السودان الأول من فبراير ١٩٣٢.
- تلقى عن والده العلوم الشرعية وعلوم اللغة العربية.
- بكالوريوس القانون — جامعة الخرطوم ١٩٥٥.
- ماجستير القانون — جامعة لندن ١٩٥٧
- دكتوراة دولة — جامعة السربون باريس ١٩٦٤
- عميد كلية القانون — جامعة الخرطوم ١٩٦٤
- انتخب أميناً عاماً لجبهة الميثاق الإسلامية ١٩٦٤ — ١٩٦٩
- أحرز أعلى الأصوات في دوائر الخريجين في انتخابات ١٩٦٥
- ممثل جبهة الميثاق الإسلامية في مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة الجنوب ١٩٦٥.
- أول من أعتقل ليلة انقلاب العقيد جعفر النميري ٢٥ مايو ١٩٦٩ وقضي في سجون نظام مايو ٦ سنوات حتى المصالحة الوطينة في يوليو ١٩٧٧م.

- عمل نائباً عاماً ثم مستشاراً رئاسياً للشئون الخارجية في حكومة الرئيس نميري بعد المصالحة.
- أعتقل ومعه أكثر من ١٥٠٠ عضو من الحركة الإسلامية في ١٠ مارس ١٩٨٥ ونقل إلى سجن شالا استجابة للضغوط الأمريكية بتصفية الحركة الإسلامية وضربها، بعد زيارة نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب: إلا أن نظام النميري انهار في ٦ إبريل ١٩٨٥ ليكون أول من دخل معتقلات مايو وآخر من خرج منها.
- أنتخب أميناً عاماً للجبهة الإسلامية القومية وقادها في الفترة من مايو ١٩٨٥ حتى حلها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م.
- عمل نائباً عاماً ووزيراً للعدل والخارجية ونائباً لرئيس الوزراء في عدد من الحكومات الإئتلافية خلال حقبة الديمقراطية الثالثة ١٩٨٦ – ١٩٨٩م.
- الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامية ١٩٩١ – ٢٠٠٠م.
- رئيس المجلس الوطني إبريل ١٩٩٦ حتى حله مساء الأحد ١٢ ديسمبر ١٩٦٩.
- عمل كذلك أميناً عاماً لحزب المؤتمر الوطني في فبراير ١٩٩٨ حتى تاريخ تجميده بواسطة الرئيس البشير يوم السبت ٦ مايو ٢٠٠٠م.
- تم تأسيس المؤتمر الوطني الشعبي في ٢٧ يونيو ٢٠٠٠م.

نحو مفهوم جديد لفقه البيعة
صور الوحدة الحركية الإسلامية
بين البيعة الرمزية والتنسيق المتطور

البيعة من المصطلحات والمفردات التي تعامل معها الكثيرون بعمومية كبيرة ولم يفرِّقوا بين خاصها وعامها، وبين ظرفها الزماني والمكاني، والتطورات التى طرأت عليها وفقاً لتطور الزمن وبروز مؤسساته المتشعبة المتمثلة في مؤسسات الشورى وقيام الأحزاب الكثيرة المختلفة التى يصعب معها أن يستجمع حزب واحد لأغلبية برلمانية تجعله يمثِّل السواد الأعظم من مجتمع المسلمين.

لذا تجد بعض الرؤساء الذين يصلون إلى الحكم لا يسلكون طريقاً قويماً راشداً تتم فيه مبايعتهم من قبل الجمهور، وإنما يأتون إلى الحكم عبر طرق غير شرعية، إما عن طريق إنقلابات عسكرية والتى تقع تحت فقه إمامة المتغلِّب أو (المنقلب عسكرياً).. وبعضهم يأتي عبر تحالفات تجمع شتاتاً من العلمانيين واليساريين والليبراليين الذين يختلفون في الفكرة والمنهج والتوجه مما يجعل مفهوم البيعة عندهم مفهوماً متحركاً وليس ثابتاً.

كذلك فقد أصبحت مسألة إعطاء البيعة لشخص واحد رئيساً للجمهورية، أو رئيساً لمجلس الوزراء فيها الكثير من النظر، لأنه في ظل التطورات الحديثة التي أصبح فيها العالم قرية صغيرة وأصبحت المؤسسات هي التي تحكم وتتّخذ القرار وتوجِّه الرأي العام وتستطلعه وتخلقه، حيث لم يعد للفرد ذات الدور الذي كان يلعبه في الزمان الماضي.. بل إن ظهور المؤسسات ربما يكون جاء على حساب ما يعرف بالقائد الكارزمي.. فالمؤسسة هى الكارزما في عالم اليوم بدراساتها ورؤيتها للحاضر والمستقبل.. لذلك فإن فكرة إعطاء البيعة لفرد حاكم لم تعد هي الأنسب في عصرنا الحاضر ولا بد من إيجاد البديل. مثلاً أن تكون البيعة ـ الولاء ـ للبرنامج المطروح أو للمؤسسة متى ما التزمت ببرنامجها التي نالت وفقه البيعة، أو للجماعة التي تصل للحكم بطريقة شورية فيها إجماع أو شبه إجماع شعبى، ولا مانع من أن تقدِّم هذه الجماعة شخصاً ممثِّلاً لها حاكماً، لكنَّ البيعة الحقيقية تكون للمؤسسة أو الجماعة أو الحزب المشار إليه أعلاه يتلقاها نيابة عنه من تقدمه، فإذا تخلَّى هذا الشخص عن البرنامج أو المؤسسة التى قدَّمته فلا تكون بيعته ملزمة

لأحد، لأنه شخصياً خرق بيعة الجماعة التى قدَّمته. أما مسألة الحاكم ذي الشوكة فهذا مصطلح جاء في ظرف معيَّن، قصد به درء الفتنة والحرص على توحيد صف المسلمين، وقد كان المجتمع الإسلامى وقتها به الكثيرون من الأعلام والصالحين، بل حتى الذين انتزعوا الحكم غلبة ومحاربة لأهله فقد كان جلهم من الصحابة أو التابعين، وكان الخلاف حولهم فيه تأويل ونظر. أما الآن فالسلطان ذي الشوكة الذي ليس له برنامج واضح ولا يؤمن بالشورى وحرية الفكر والكلمة والرأي المخالف والمظاهرة السلمية، ويسعى بين الناس بالقبلية وتمكين الشللية وتقريب أهل الأهواء؛ من حارقى البخور والمطبلين وعاطلي المواهب والكفاءات، ويبعد العلماء وأهل الفكر والرأي والشجاعة في قول الحق، فهذا لا تجب طاعته وإن كان متغلّباً أو (منقلباً). ولما كانت هذه الآراء تبدو مخالفة للمنهج التقليدى السلفي في مسألة البيعة، فإننا فيما يلي نورد خلفية تاريخية لنشوء البيعة في الدولة الإسلامية الأولى وبعض آراء المفكرين الإسلاميين الذين يعبِّرون عن دوافع بيعة ذي الشوكة وإن جاء متغلباً وينأَوْن عن الخلاف.

مثلاً يرى العلاَّمة ابن خلدون أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلِّم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلِّفه به من الأمر في المنشط والمكره.. كما يشير إلى أنَّ الإكراه فيها كان أكثر وأغلب، ولذلك عندما أفتى مالك بن أنس صاحب الموطأ رضي الله عنه بسقوط يمين الإكراه، أنكرها الولاة عليه ورأوها قادحة في أيمان البيعة ووقع ما وقع من محنة الإمام رضي الله عنه.

ونحن هنا نتناول أمر البيعة للحاكم عند أهل السنة والجماعة والتى يدور هنا حولها الرأى والنظر خلافاً لأمرها عند الشيعة الذين يرون أن الإمامة ليست من المصالح العامة التي تفوَّض إلى نظر الأمة، ويتعيَّن القائم بها بتعيينهم، بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام ولا يجوز لنبي إغفاله ولا تفويضه إلى الأمة بل يجب عليه تعيين الإمام لهم ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر، وأنَّ علياً رضي الله عنه هو الذي عيَّنه صلوات الله وسلامه عليه بنصوص ينقلونها ويؤوِّلونها على مقتضى مذهبهم ولا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة بل أكثرها موضوع أو مطعون فيه[1].

(١) ابن خلدون . المقدمة ص ـــ١٣٤.

ودولة المدينة المنورة كانت البيعة لإمام واحد تمثّل ضمانة لوحدة الجماعة المسلمة وكانت بيعة ذات مدلول وفعالية لأنها كانت عقداً وعهداً بين طرفين عقداها على القيام بالأمر مقابل الالتزام بالطاعة في ظروف ذلك العهد الأول. وتعدد البيعات يعني أنه ليس كل بيعة في المصطلح الفقهي هي بيعة ولاء لذي السلطان والشوكة، فقد كانت بيعة العقبة الأولى على الالتزام بالإسلام، بينما كانت العقبة الثانية بيعة منعة ودفاع عن الرسول ﷺ حتى يبلّغ رسالته «أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم».

فنجد بيعة العقبة الأولى التى شهدها من الأنصار كلٌّ من:

أسعد بن زرارة. عوف ومعاذ ابنا حارث بن رفاعة وهما ابنا عفراء. رافع بن مالك. ذكوان بن عبد قيس. عبادة بن الصامت. يزيد بن ثعلبة. العباس بن عبادة. عقبة بن عامر. قطبة بن عامر. أبو الهيثم بن التيهان. عويمر بن ساعدة.

وفي صحيح البخاري عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: (بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوني في معروف، فمن وفّى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله فأمره إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه» فبايعته على ذلك.

ثم نزلت بالمدينة آية بيعة النساء (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم). سورة الممتحنة، الآية: ١٢.

أما بيعة العقبة الثانية فقد شهدها ثلاث وسبعون من الأنصار بينهم امرأتان هما نسيبة بنت كعب أم عمارة، إحدى نساء بني مازن بن النجار، وأسماء بنت عمرو بن عدي بن نابي إحدى نساء بني سلمة، وهي أم منيع.

يقول عبادة بن الصامت الذي كان أحد النقباء: بايعنا رسول الله النبي عليه الصلاة والسلام بيعة الحرب على السمع والطاعة، في عسرنا ويسرنا، ومنشطنا ومكرهنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقول بالحق أينما كنا، وأن لا نخاف في الله لومة لائم.

قال فتكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلا القرآن، ودعا إلى الله ورغَّب في الإسلام، ثم قال: أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم. قال: فأخذ البراء بن معرور بيده، ثم قال: نعم والذي بعثك بالحق لنمنعنك مما نمنع منه أزرنا فبايعنا يا رسول الله فنحن والله أبناء الحروب وأهل الحلقة ورثناها كابراً عن كابر. قال: فاعترض القول، والبراء يكلم رسول الله عليه الصلاة والسلام، أبو الهيثم ابن التيهان، فقال: يا رسول الله: إن بيننا وبين الرجال حبالاً، وإنا قاطعوها ـ يعني اليهود ـ فهل عسيت إن نحن فعلنا ذلك ثم أظهرك الله أن ترجع إلى قومك وتدعنا؟ قال: فتبسم رسول الله، ثم قال: «بل الدم الدم والهدم الهدم، أنا منكم وأنتم مني، أحارب من حاربتم، وأسالم من سالمتم». قال ابن هشام: ويقال الهدم الهدم: يعني الحرمة. أي ذمتي ذمتكم وحرمتي حرمتكم.

قال كعب بن مالك: وقد قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: أخرجوا إليَّ منكم اثني عشر نقيباً، ليكونوا على قومهم بما فيهم». فأخرجوا منهم اثني عشر نقيباً، تسعة من الخزرج، وثلاثة من الأوس.

هكذا نجد أن البيعة كانت تنبثق عن الموقف الزماني والمكاني وتتعدَّد وتتنوَّع بتنوع التحديات سلماً وحرباً، فقد بدأت متدرجة، وكان الناس يبايعون على الإسلام وشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وامتثال الطاعات واجتناب المنهيات ثم صارت بيعة على الهجرة في سبيل الله، ثم على الجهاد والقتال والثبات وعلى الموت في سبيل الله.

ما مدى إلزامية بيعة الحاكم :

ولما كنا بصدد مناقشة أمر مبايعة الحاكم في العصر الحديث الذي لا يشبه فيه الحكامُ الخلفاءَ الراشدين، ولكنهم يطالبون الأمة المسلمة أن تبايعهم كما بايعت الأنصار والمهاجرون رسولَ الله وخلفائه الراشدين. وبما أن وجه الشبه يختلف لكن متقتضى العصر واختلافه عن عصر الإسلام الأول أيضاً يختلف، فرؤساء اليوم ليسوا في علم وتقى وزهد وورع وسماحة الخلفاء الراشدين، ولا حتى في علم وحلم وسماحة معاوية بن أبي سفيان، ولا العصر الذي يعيشون فيه يشبه عصر الخلفاء الراشدين. والآن نتابع كيفية حدوث أول بيعة سياسية بعد أن انتقل الرسول الكريم ﷺ إلى الرفيق الأعلى، وما صاحب تلك البيعة من خلاف وجدل صاخب كاد أن يتحوَّل إلى عراك وجثمان الرسول الطاهر لم يوارى الثرى بعد.

يروي الإمام أبو محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦ هجرية في كتابه القيِّم (الإمامة والسياسة) عن بيعة السقيفة لأبى بكر الصدِّيق، وكيف حاول العباس بن عبد المطلب مبايعة الإمام على بن أبى طالب ﷺ فيقول: فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العباس لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه: أبسط يدك أبايعك، فقال: عَمُّ رسول الله بايع ابن عَمٍّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويبايعك أهل بيتك، فإن هذا الأمر إذا كان لم يقل، فقال له علي كرم الله وجهه: ومن يطلب هذا الأمر غيرنا؟ وقد كان العباس رضي الله عنه لقي أبا بكر فقال: هل أوصاك رسول الله بشيء؟ قال: لا، ولقي العباس أيضاً عمر، فقال له مثل ذلك. فقال عمر: لا. فقال العباس لعلي رضي الله عنه: ابسط يدك أبايعك ويبايعك أهل بيتك.

ثم ينتقل ابن قتيبة إلى الحديث عن اجتماع الثقيفة فيقول:

إنَّ النبي عليه الصلاة والسلام لما قبض، اجتمعت الأنصار رضي الله عنهم إلى سعد بن عبادة، فقالوا له: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قبض. فقال سعد لابنه قيس رضي الله عنهما: إني لا أستطيع أن أسمع الناس كلاماً لمرضي، ولكن تلق مني قولهم فأسمعهم، فكان سعد يتكلم، ويحفظ ابنه رضي الله عنهما قوله، فيرفع صوته، لكي يسمع قومه، فكان مما قال رضي الله عنه، بعد أن حمد الله تعالى وأثنى عليه: يا معشر الأنصار إن لكم سابقة في الدين وفضيلة في الإسلام ليست لقبيلة من العرب، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبث في قومه بضع عشرة سنة، يدعوهم إلى عبادة الرحمن، وخلع الأوثان، فما اَمن به من قومه إلا قليل، والله ما كانوا يقدرون أن يمنعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعرفوا دينه، ولا يدفعوا عن أنفسهم، حتى أراد الله تعالى لكم الفضيلة، وساق إليكم الكرامة، وخصكم بالنعمة، ورزقكم الإيمان به وبرسوله صلى الله عليه وسلم، والمنع له ولأصحابه والإعزاز لدينه، والجهاد لأعدائه، فكنتم أشد الناس على من تخلف عنه منكم، وأثقله على عدوكم من غيركم، حتى استقاموا لأمر الله تعالى طوعاً وكرهاً، وأعطي البعيد المقادة صاغراً داخراً، حتى أثخن الله تعالى لنبيه بكم الأرض، ودانت بأسيافكم له العرب، وتوفاه الله تعالى وهو راض عنكم قرير العين، فشدوا أيديكم بهذا الأمر، فإنكم أحق الناس وأولاهم به.

فأجابوه جميعاً: أن قد وفّقت في الرأي، وأصبت في القول، ولن نعدو ما رأيت توليتك هذا الأمر، فأنت مقنع ولصالح المؤمنين رضا. قال: فأتى الخبر إلى أبي بكر رضي الله عنه، ففزع أشد الفزع، وقام معه عمر رضي الله عنهما، فخرجا مسرعين إلى سقيفة بني ساعدة، فلقيا أبا عبيدة بن الجراح رضي الله عنه فانطلقوا رضي الله عنهم جميعاً، حتى دخلوا سقيفة بني ساعدة، وفيها رجال من الأشراف، معهم سعد بن عبادة رضي الله عنه، فأراد عمر رضي الله عنه أن يبدأ بالكلام، وقال: خشيت أن يقصر أبو بكر رضي الله عنه عن بعض الكلام، فلما تيسر عمر للكلام، تجهز أبو بكر رضي الله عنه وقال له: على رسلك، فستكفي الكلام، فتشهد أبو بكر رضي الله عنه، وانتصب له الناس، فقال: إن الله جلَّ ثناؤه بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق، فدعا إلى الإسلام، فأخذ الله تعالى بنواصينا وقلوبنا إلى ما دعا إليه، فكنا معشر المهاجرين أول الناس إسلاماً، والناس لنا فيه تبع، ونحن عترة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحن مع ذلك أوسط العرب أنساباً، وليست قبيلة من قبائل العرب إلا ولقريش فيها ولادة. وأنتم أيضاً والله الذين آووا ونصروا، وأنتم وزراؤنا في الدين، ووزراء رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنتم أخواننا في كتاب الله تعالى وشركاؤنا في دين الله عزوجل وفيما كنا فيه من سراء وضراء، والله ما كنا في خير قط إلا كنتم معنا فيه، فأنتم أحب الناس إلينا، وأكرمهم علينا، وأحق الناس بالرضا بقضاء الله تعالى، والتسليم لأمر الله عز وجل: ولما ساق لكم ولإخوانكم المهاجرين رضي الله عنهم، وهم أحق الناس فلا تحسدوهم، وأنتم المؤثرون على أنفسهم حين الخصاصة، والله ما زلتم مؤثرين إخوانكم من المهاجرين، وأنتم أحق الناس ألا يكون هذا الأمر واختلافه على أيديكم، وأبعد أن لا تحسدوا إخوانكم على خير ساقه الله تعالى إليهم، وإنما أدعوكم إلى أبي عبيدة أو عمر، وكلاهما قد رضيت لكم ولهذا الأمر، وكلاهما له أهل.

فقال عمر وأبو عبيدة رضي الله عنهما: ما ينبغي لأحد من الناس أن يكون فوقك يا أبا بكر أنت صاحب الغار ثاني اثنين، وأمرك رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة فأنت أحق الناس بهذا الأمر، فقال الأنصار: والله ما نحسدكم على خير ساقه الله إليكم، وإنا لكما وصفت يا أبا بكر والحمد لله، ولا أحد من خلق الله تعالى أحب إلينا منكم، ولا أرضى عندنا ولا أيمن ولكنا نشفق مما بعد اليوم،

ونحذر أن يغلب على هذا الأمر من ليس منا ولا منكم، فلو جعلتم اليوم رجلاً منا ورجلاً منكم بايعنا ورضينا، على أنه إذا هلك اخترنا آخر من الأنصار فإذا هلك اخترنا آخر من المهاجرين أبداً ما بقيت هذه الأمة، كان ذلك أجدر أن يعدل في أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وأن يكون بعضنا يتبع بعضاً، فيشفق القرشي أن يزيغ فيقبض عليه الأنصاري، ويشفق الأنصاري أن يزيغ فيقبض عليه القرشي.

فقام أبو بكر، فحمد الله تعالى وأثنى عليه وقال: إن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم رسولاً إلى خلقه، وشهيداً على أمته ليعبدوا الله ويوحِّدوه وهم إذ ذاك يعبدون آلهة شتى، يزعمون أنها لهم شافعة، وعليهم بالغة نافعة، وإنما كانت حجارة منحوتة، وخشباً منجورة، فاقرؤوا إن شئتم «إنكم وما تعبدون من دون الله» «ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعونا عند الله»

وقالوا: «ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى» فعظم على العرب أن يتركوا دين آبائهم، فخصَّ الله تعالى المهاجرين الأولين رضي الله عنهم بتصديقه، والإيمان به، والمواساة له والصبر معه على الشدة من قومهم، وإذلالهم وتكذيبهم إياهم وكل الناس مخالف عليهم، زار لهم، فلم يستوحشوا لقلة عددهم وإزراء الناس بهم واجتماع قومهم عليهم، فهم أول من عبد الله في الأرض، وأول من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهم أولياؤه وعشيرته، وأحق الناس بالأمر من بعده لا ينازعهم فيه إلا ظالم، وأنتم يا معشر الأنصار من لا ينكر فضلهم ولا النعمة العظيمة لهم في الإسلام، رضيكم الله تعالى أنصاراً لدينه ورسوله، وجعل إليكم مهاجرته فليس بعد المهاجرين الأولين أحد عندنا بمنزلتكم، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء، لانفتات دونكم بمشورة، ولا تنقضي دونكم الأمور.

فقام الحُباب بن المنذر بن زيد بن حرام رضي الله عنه، فقال: يا معشر الأنصار: املكوا عليكم أيديكم، فإنما الناس في فيئكم وظلالكم، ولن يجير مجير على خلافكم، ولن يصدر الناس إلا عن رأيكم، أنتم أهل العزِّ والثروة وأولو العدد والنجدة، وإنما ينظر الناس ما تصنعون، فلا تختلفوا، فيفسد عليكم رأيكم، وتقطع أموركم. أنتم أهل الإيواء والنصرة، وإليكم كانت الهجرة، ولكم في السابقين الأولين مثل ما لهم، وأنتم أصحاب الدار والإيمان من قبلهم، والله ما عبدوا الله علانية إلا في بلادكم، ولا جمعت الصلاة إلا في مساجدكم، ولا دانت العرب للإسلام إلا بأسيافكم، فأنتم أعظم الناس نصيباً في هذا الأمر، وإن أبى القوم،

فمنا أمير ومنهم أمير. فقام عمر رضي الله عنه، فقال: هيهات لا يجتمع سيفان في غمد واحد، إنه والله لا يرضى العرب أن تؤمركم ونبيها من غيركم، ولكن العرب لا ينبغي أن تولي هذا الأمر إلا من كانت النبوة فيهم، وأولو الأمر منهم، لنا بذلك على من خالفنا من العرب الحجة الظاهرة، والسلطان المبين، من ينازعنا سلطان محمد وميراثه، ونحن أولياؤه وعشيرته، إلا مُدْلٍ بباطل، أو متجانف لإثم، أو متورط في هلكه. فقام الحباب بن المنذر رضي الله عنه، فقال: يا معشر الأنصار: املكوا على أيديكم، ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه، فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم ما سألتم فأجلوهم عن بلادكم، وتولوا هذا الأمر عليهم، فأنتم والله أولى بهذا الأمر منهم، فإنه دان لهذا الأمر ما لم يكن يدين له بأسيافنا، وأما والله إن شئتم لنعيد نها جذعة، والله لا يرد على أحد ما أقول إلا حطمت أنفه بالسيف، قال عمر بن الخطاب: فلما كان الحباب هو الذي يجيبني، لم يكن لي معه كلام، لأنه كان بيني وبينه منازعة في حياة رسول الله عليه الصلاة والسلام، فنهاني عنه، فحلفت أن لا أكلِّمه كلمة تسوؤه أبداً. ثم قام أبو عبيدة، فقال: يا معشر الأنصار أنتم أول من نصر وآوى، فلا تكونوا أول من يبدِّل ويغيِّر.

قال: وإن بشيراً بن سعد لما رأى ما اتفق عليه وقومه من تأمير سعد بن عبادة، قام حسداً لسعد، وكان بشير من سادات الخزرج، فقال: يا معشر الأنصار، أما والله لئن كنا أولى الفضيلة في جهاد المشركين، والسابقة في الدين، ما أردنا إن شاء الله غير رضا ربنا، وطاعة نبينا، والكرم لأنفسنا، وما ينبغي أن نستطيل بذلك على الناس، ولا نبتغي به عوضاً من الدنيا فإن الله تعالى وليُّ النعمة والمنة علينا بذلك. ثم إن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من قريش، وقومه أحق بميراثه، وتولي سلطانه، وأيم الله لا يراني الله أنازعهم هذا الأمر أبداً فاتقوا الله ولا تنازعوهم ولا تخالفوهم.

قال: ثم إن أبا بكر قام على الأنصار، فحمد الله تعالى، وأثنى عليه، ثم دعاهم إلى الجماعة، ونهاهم عن الفرقة، وقال: إني ناصح لكم في أحد هذين الرجلين: أبي عبيدة ابن الجراح، أو عمر فبايعوا من شئتم منهما، فقال عمر: معاذ الله أن يكون ذلك وأنت بين أظهرنا، أنت أحقنا بهذا الأمر، وأقدمنا صحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأفضل منا في المال، وأنت أفضل المهاجرين وثاني اثنين، وخليفته على الصلاة، والصلاة أفضل أركان دين الإسلام، فمن ذا ينبغي أن يتقدمك، ويتولى هذا

الأمر عليك؟ أبسط يدك أبايعك. فلما ذهبا يبايعانه سبقهما إليه بشير الأنصاري فبايعه، فناداه الحباب بن المنذر: يا بشير بن سعد، عقك عقاق، ما اضطرك إلى ما صنعت؟ حسدت ابن عمك على الإمارة؟ قال: لا والله، ولكني كرهت أن أنازع قوماً حقاً لهم. فلما رأت الأوس ما صنع قيس بن سعد وهو من سادات الخزرج، وما دعوا إليه المهاجرين من قريش، وما تطلب الخزرج من تأمير سعد بن عبادة، قال بعضهم لبعض وفيهم أسيد بن حضير رضي الله عنه: لئن وليتموها سعداً عليكم مرة واحدة، لا زالت لهم بذلك عليكم الفضيلة، ولا جعلوا لكم نصيباً فيها أبداً، فقوموا فبايعوا أبا بكر رضي الله عنه، فقاموا إليه فبايعوه فقام الحباب بن المنذر إلى سيفه فأخذه، فبادروا إليه فأخذوا سيفه منه، فجعل يضرب بثوبه وجوههم، حتى فرغوا من البيعة، فقال: فعلتموها يا معشر الأنصار، أما والله لكأني بأبنائكم على أبواب أبنائهم، قد وقفو يسألونهم بأكفهم ولا يسقون الماء. قال أبو بكر: أمنًّا تخاف يا حباب؟ قال: ليس منك أخاف، ولكن ممن يجيء بعدك. قال أبو بكر: فإذا كان ذلك كذلك، فالأمر إليك وإلى أصحابك، ليس لنا عليكم طاعة، قال الحباب: هيهات يا أبا بكر، إذا ذهبت أنا وأنت، جاءنا بعدك من يسومنا الضيم.

تخلف سعد بن عبادة رضي الله عنه عن البيعة:

فقال سعد بن عبادة: أما والله لو أن لي ما أقدر به على النهوض، لسمعتم مني في أقطارها زئيراً يخرجك أنت وأصحابك، ولألحقتك بقوم كنت فيهم تابعاً غير متبوع. خاملاً غير عزيز.

فبايع الناس جميعاً، حتى كادوا يطؤون سعداً. فقال سعد: قتلتموني. فقيل: اقتلوه قتله الله فقال سعد: احملوني من هذا المكان، فحملوه فأدخلوه داره وترك أياماً، ثم بعث إليه أبو بكر رضي الله عنه: أن أقبل فبايع، فقد بايع الناس، وبايع قومك، فقال: أما والله حتى أرميكم بكل سهم في كنانتي من نبل، وأخضب منكم سناني ورمحي، وأضربكم بسيفي ما ملكته يدي، وأقاتلكم بمن معي من أهلي وعشيرتي، ولا والله لو أن الجن اجتمعت لكم مع الأنس ما بايعتكم حتى أعرض على ربي، وأعلم حسابي. فلما أتي بذلك أبوبكر من قوله، قال عمر: لا تدعه حتى يبايعك، فقال لهم بشير بن سعد: أنه قد أبى ولج: وليس يبايعك حتى يقتل، وليس بمقتول حتى يقتل ولده معه، وأهل بيته وعشيرته، ولن تقتلوهم حتى تقتل الخزرج، ولن تقتل الخزرج حتى تقتل الأوس، فلا تفسدوا على أنفسكم أمراً قد استقام لكم، فاتركوه فليس تركه

بضاركم، وإنما هو رجل واحد، فتركوه وقبلوا مشورة بشير بن سعد، واستصحوا لما بدا لهم منه، فكان سعد لا يصلي بصلاتهم، ولا يجمع بجمعتهم، ولا يفيض بإفاضتهم، ولو يجد عليهم أعواناً لصال بهم، ولو بايعه أحد على قتالهم لقاتلهم، فلم يزل كذلك حتى توفي أبو بكر رحمه الله، وولي عمر بن الخطاب، فخرج إلى الشام، فمات بها، ولم يبايع لأحد، رحمه الله.

وإن بني هاشم اجتمعت عند بيعة الأنصار إلى علي بن أبي طالب، ومعهم الزبير بن العوام رضي الله عنه، وكانت أمه صفية بنت عبد المطلب، وإنما كان يعد نفسه من بني هاشم، وكان علي كرم الله وجهه يقول: ما زال الزبير منا حتى نشأ بنوه، فصرفوه عنا، واجتمعت بنو أمية إلى عثمان، واجتمعت بنو زهرة إلى سعد وعبد الرحمن بن عوف، فكانوا في المسجد الشريف مجتمعين فلما أقبل عليهم أبوبكر وأبوعبيدة وقد بايع الناس أبا بكر قال لهم عمر: مالي أراكم مجتمعين حلقاً شتى، قوموا فبايعوا أبا بكر، فقد بايعته وبايعه الأنصار، فقام عثمان بن عفان ومن معه من بني أمية فبايعوه، وقام سعد وعبد الرحمن بن عوف ومن معهما من بني زهرة فبايعوا.

وأما علي والعباس بن عبد المطلب ومن معهما من بني هاشم فانصرفوا إلى رحالهم ومعهم الزبير بن العوام، فذهب إليهم عمر في عصابة فيهم أسيد بن حضير وسلمة بن أسلم، فقالوا انطلقوا فبايعوا أبا بكر، فأبوه، فخرج الزبير بن العوام رضي الله عنه بالسيف، فقال عمر رضي الله عنه: عليكم بالرجل فخذوه فوثب عليه سلمة بن أسلم، فأخذ السيف من يده، فضرب بن الجدار، وانطلقوا به فبايع وذهب بنو هاشم أيضاً فبايعوا.

إباية علي كرم الله وجهه بيعة أبي بكر رضي الله عنهما:

ثم إن علياً كرم الله وجهه أُتي به إلى أبي بكر وهو يقول: أنا عبد الله وأخو رسوله، فقيل له: بايع أبا بكر، فقال: أنا أحق بهذا الأمر منكم، ولا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الأمر من الأنصار واحتججتم عليه بالقرابة من النبي عليه الصلاة والسلام، وتأخذونه منَّا أهل البيت غصباً؟ ألستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمد منكم، فأعطوكم المقادة، وسلَّموا إليكم الإمارة، وأنا احتج عليكم بمثل ما احتججتم به على الأنصار نحن أولى برسول الله حياً وميتاً فأنصفونا إن كنتم تؤمنون وإلا فبوؤا بالظلم وأنتم تعلمون.

فقال له عمر: إنك لست متروكاً حتى تبايع، فقال له علي: أحلب حلباً لك شطره، واشدد له اليوم أمره يردده عليك غداً. ثم قال: والله يا عمر لا أقبل قولك ولا أبايعه. فقال له أبو بكر: فإن لم تبايع فلا أكرهك، فقال أبو عبيدة بن الجراح لعلي كرم الله وجهه: يا بن عم إنك حديث السن وهؤلاء مشيخة قومك، ليس لك مثل تجربتهم، ومعرفتهم بالأمور، ولا أرى أبا بكر إلا أقوى على هذا الأمر منك، وأشد احتمالاً وإضطلاعاً فسلِّم لأبي بكر هذا الأمر، فإنك إن تعش ويطل بك بقاء، فأنت لهذا الأمر خليق وبه حقيق، في فضلك ودينك، وعلمك وفهمك، وسابقتك ونسبك وصهرك. فقال علي كرم الله وجهه: الله الله يا معشر المهاجرين، لا تخرجوا سلطان محمد في العرب عن داره وقعر بيته، إلى دوركم وقعور بيوتكم، ولا تدفعوا أهله عن مقامه في الناس وحقه، فوالله يا معشر المهاجرين، لنحن أحق الناس به. لأنا أهل البيت، ونحن أحق بهذا الأمر منكم ما كان فينا القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بسنن رسول الله، المضطلع بأمر الرعية، المدافع عنهم الأمور السيئة، القاسم بينهم بالسوية، والله إنه لفينا فلا تتبعوا الهوى فتضلوا عن سبيل الله، فتزدادوا من الحق بعداً. فقال بشير بن سعد الأنصاري: لو كان هذا الكلام سمعته الأنصار منك يا علي قبل بيعتها لأبي بكر، ما اختلف عليك اثنان. قال: وخرج علي كرم الله وجهه يحمل فاطمة بنت رسول الله عليه الصلاة والسلام على دابة ليلاً في مجالس الأنصار تسألهم النصرة، فكانوا يقولون: يا بنت رسول الله، قد مضت بيعتنا لهذا الرجل ولو أن زوجك وابن عمك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا به، فيقول علي كرم الله وجهه: أفكنت أدع رسول الله عليه الصلاة والسلام في بيته لم أدفنه، وأخرج أنازع الناس سلطانه؟ فقالت فاطمة: ما صنع أبو الحسن إلا ما كان ينبغي له، ولقد صنعوا ما لله حسيبهم وطالبهم.

كيف كانت بيعة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه:

قال: وإن أبا بكر رضي الله عنه تفقَّد قوماً تخلَّفوا عن بيعته عند علي كرَّم الله وجهه، فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده. لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها، فقيل له: يا أبا حفص. إن فيها فاطمة؟ فقال: وإن، فخرجوا فبايعوا إلا علياً فإنه زعم أنه قال: حلفت أن لا أخرج ولا أضع ثوبي على عاتقي حتى أجمع القرآن، فوقفت فاطمة رضي الله عنها على بابها، فقالت: لا عهد لي بقوم حضروا أسوأ محضر منكم، تركتم

رسـول الله صـلـى عليـه وسـلم جنـازة بـين أيـدينا، وقطعـتم أمـركم بيـنـكم، لم تستأمرونا، ولم تردوا لنا حقاً، فأتى عمر أبا بكر، فقال له: ألا تأخذ هذا المتخلف عنك بالبيعة؟ فقال أبو بكر لقنفد وهو مولى له: اذهب فادع لي علياً، قال: فذهب إلى علي: فقال له: ما حاجتك؟ فقال: يدعوك خليفة رسول الله، فقال علي: لسريع ما كذبتم على رسول الله. فرجع فأبلغ الرسالة، فقال: فبكى أبو بكر طويلاً. فقال عمر الثانية: لا تمهل هذا المتخلف عنك بالبيعة، فقال أبو بكر رضي الله عنه لقنفد: عد إليه، فقل له: خليفة رسول الله يدعوك لتبايع، فجاءه قنفد، فأدى ما أمر به، فرفع على صوته فقال: سبحان الله؟ لقد ادعى ما ليس له، فرجع قنفد، فأبلغ الرسالة، فبكى أبو بكر طويلاً ثم قام عمر، فمشى معه جماعة، حتى أتوا باب فاطمة، فدقوا الباب، فلما سمعت أصواتهم نادت بأعلى صوتها: يا أبت يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة، فلما سمع القوم صوتها وبكاءها، انصرفوا باكين، وكادت قلوبهم تنصدع، وأكبادهم تنفطر، وبقي عمر ومعه قوم، فأخرجوا علياً، فمضوا به إلى أبي بكر، فقالوا له: بايع فقال: إن أنا لم أفعل فمه؟ قالوا: إذا والله الذي لا إله إلا هو نضرب عنقك، فقال: إذاً تقتلون عبد الله وأخا رسوله، قال عمر: أما عبد الله فنعم، وأما أخو رسوله فلا، وأبو بكر ساكت لا يتكلم، فقال له عمر: ألا تأمر فيه بأمرك؟ فقال: لا أكرهه على شيء ما كانت فاطمة إلى جنبه، فلحق علي بقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيح ويبكي، وينادي: يابن أم إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني.

فقال عمر لأبي بكر، رضي الله عنهما: انطلق بنا إلى فاطمة، فإنا قد أغضبناها، فانطلقا جميعاً، فاستاذنا على فاطمة، فلم تأذن لهما، فأتيا علياً فكلَّماه فأدخلهما عليها، فلما قعدا عندها، حوَّلت وجهها إلى الحائط، فسلَّما عليها، فلم ترد عليهما السلام، فتكلم أبو بكر فقال: يا حبيبة رسول الله والله، إن قرابة رسول الله أحب إلي من قرابتي، وإنك لأحب إليَّ من عائشة ابنتي، ولوددت يوم مات أبوك أني مت، ولا أبقى بعده، أفتراني أعرفك وأعرف فضلك وشرفك، وأمنعك حقاً وميراثك من رسول الله إلا أني سمعت أباك رسول الله عليه الصلاة والسلام يقول: «لا نورث، ما تركناه فهو صدقة» فقالت: أرأيتكما إن حدثتكما حديثاً عن رسول الله عليه الصلاة والسلام تعرفانه وتفعلان به؟ قالا: نعم، فقالت: نشدتكما الله ألم تسمعا رسول الله يقول: «رضا فاطمة من رضاي وسخط فاطمة من سخطي،

فمن أحب فاطمة ابنتي فقد أحبني ومن أرضى فاطمة فقد أرضاني، ومن أسخط فاطمة فقد أسخطني»؟ قالا: نعم سمعناه من رسول الله عليه الصلاة والسلام، قالت: فإني أشهد الله وملائكته أنكما أسخطماني وما أرضيتماني، ولئن لقيت النبي لأشكونكما إليه، فقال أبو بكر: أنا عائذ بالله تعالى من سخطه وسخطك يا فاطمة، ثم انتحب أبو بكر يبكي، حتى كادت نفسه أن تزهق، وهي تقول: والله لأدعون الله عليك في كل صلاة أصليها، ثم خرج باكياً فاجتمع إليه الناس، فقال لهم: يبيت كلُ رجل منكم معانقاً حليلته مسروراً بأهله وتركتموني وما أنا فيه، لا حاجة لي في بيعتكم، أقيلوني بيعتي.

قالوا: يا خليفة رسول الله، إن هذا الأمر لا يستقيم وأنت أعلمنا بذلك، إنه إن كان هذا لم يقم لله دين، فقال: والله لولا ذلك وما أخافه من رخاوة هذه العروة ما بت ليلة ولي في عنق مسلم بيعة، بعد ما سمعت ورأيت من فاطمة. قال: فلم يبايع علي كرم الله وجهه حتى ماتت فاطمة رضي الله عنهما، ولم تمكث بعد أبيها إلا خمساً وسبعين ليلة، كما يروي ابن قتيبة، أو ستة أشهر كما يروي ابن كثير في تاريخه (البداية والنهاية). قال: فلما توفيت أرسل علي إلى أبي بكر: أن أقبل إلينا، فأقبل أبو بكر حتى دخل على علي وعنده بنو هاشم، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد يا أبا بكر: فإنه لم يمنعنا أن نبايعك إنكار لفضيلتك ولا نفاسة عليك، ولكنا كنا نرى أن لنا في هذا الأمر حقاً، فاستبددت علينا، ثم ذكر على قرابته من رسول الله عليه الصلاة والسلام ولم يزل يذكر ذلك حتى بكى أبو بكر. فقال أبو بكر رضي الله عنه: لقرابة رسول الله أحب إليَّ من قرابتي، وإني والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله يصنعه إلا صنعته إن شاء الله تعالى. فقال علي: موعدك غداً في المسجد الجامع للبيعة إن شاء الله، ثم خرج فأتى المغيرة بن شعبة، فقال: الرأي يا أبا بكر أن تلقوا العباس، فتجعلوا له في هذه الإمرة نصيباً، يكون له ولعقبه، وتكون لكما الحجة على علي وبني هاشم، إذا كان العباس معكم. قال: فانطلق أبو بكر وعمر وأبو عبيدة والمغيرة حتى دخلوا على العباس رضي الله عنه. فحمد الله أبو بكر، وأثنى عليه، ثم قال: إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم نبياً وللمؤمنين ولياً، فمنَّ الله تعالى بمقامه بين أظهرنا، حتى اختار له الله ما عنده، فخلَّى على الناس أمرهم، ليختاروا لأنفسهم في مصلحتهم، متفقين غير مختلفين، فاختاروني عليهم والياً، ولأمورهم راعياً، وما أخاف بعون الله وهناً ولا حيرة ولا جبناً، وما توفيقي إلا بالله

العلي العظيم، عليه توكلت وإليه أنيب. وما أزال يبلغني عن طاعن يطعن بخلاف ما اجتمعت عليه عامة المسلمين، ويتخذكم لجأ، فتكونون حصنه المنيع، فإما دخلتم فيما دخل فيه العامة، أو دفعتموهم عما مالوا إليه، وقدجئناك ونحن نريد أن نجعل لك في هذا الأمر نصيباً، يكون لك ولعقبك من بعدك، إذ كنت عم رسول الله، وإن كان الناس قد رأوا مكانك ومكان أصحابك، فعدلوا الأمر عنكم وعلى رسلكم بني عبد المطلب، فإن رسول الله عليه الصلاة والسلام منا ومنكم، ثم قال عمر: أي والله، وأخرى أنا لم نأتكم حاجة منا إليكم، ولكن كرهنا أن يكون الطعن منكم فيما اجتمع عليه العامة، فيتفاقم الخطب بكم وبهم، فانظروا لأنفسكم ولعامتكم. فتكلم العباس، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: إن الله بعث محمداً كما زعمت نبياً، وللمؤمنين ولياً، فمنَّ الله بمقامه بين أظهرنا حتى اختار له ما عنده، فخلّى على الناس أمرهم ليختاروا لأنفسهم، مصيبين للحق، ولا مائلين عنه بزيغ الهوى، فإن كنت برسول الله طلبت فحقنا أخذت، وإن كنت بالمؤمنين طلبت فنحن منهم متقدمون فيهم، وإن كان هذا الأمر إتماً يجب لك بالمؤمنين فما وجب إذ كنا كارهين، فأما ما بذلت لنا فإن يكن حقاً لك فلا حاجة لنا فيه وإن يكن حقاً للمؤمنين فليس لك أن تحكم عليهم وإن كان حقنا لم نرض عنك فيه ببعض دون بعض. وأما قولك: إن رسول الله منا ومنكم، فإنه قد كان من شجرة نحن أغصانها، وأنتم جيرانها. قال: ثم خرج أبو بكر إلى المسجد الشريف، فأقبل على الناس، فعذر علياً بمثل ما اعتذر عنه، ثم قام علي فعظم حق أبي بكر، وذكر فضيلته وسابقته، ثم مضى فبايعه، فأقبل الناس على علي، فقالوا: أصبت يا أبا الحسن وأحسنت قال: فلما تمت البيعة لأبي بكر أقام ثلاثة أيام يقيل الناس ويستقيلهم، يقول: قد أقلتم في بيعتي، هل من كاره، هل من مبغض؟ فيقوم علي في أول الناس فيقول: والله لا نقيلك ولا نستقيلك أبداً، قد قدمك رسول الله لتوحيد ديننا، من ذا الذي يؤخرك لتوجيه دنيانا؟

ويروى العلامة أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي المتوفى ٧٧٤ هـ في موسوعته القيمة (**البداية والنهاية ومعه نهاية البداية والنهاية في الفتن والملاحم**)، حول بيعة أبى بكر العامة داخل مسجد رسول الله ﷺ فيقول: قال الزهري عن أنس بن مالك: سمعت عمر يقول يومئذ لأبي بكر: اصعد المنبر. فلم يزل به حتى صعد

المنبر، فبايعه عامة الناس[1]. وقال محمد بن إسحاق: حدثني الزهري، حدثني أنس بن مالك. قال: لما بويع أبو بكر في السقيفة، وكان الغد، جلس أبو بكر على المنبر وقام عمر فتكلم قبل أبي بكر، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله. ثم قال: أيها الناس إني قد كنت قلت لكم بالأمس مقالة ما كانت، وما وجدتها في كتاب الله ولا كانت عهداً عهدها إليَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكني كنت أرى أن رسول الله سيدبِّر أمرنا ـ يقول يكون آخرنا ـ وإن الله قد أبقى فيكم كتابه الذي هدى به رسول الله، فإن اعتصمتم به هداكم الله لما كان هداه الله له، وأن الله قد جمع أمركم على خيركم صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وثاني اثنين إذ هما في الغار، فقوموا فبايعوه، فبايع الناس أبا بكر بيعة العامة بعد بيعة السقيفة، ثم تكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله. ثم قال: أما بعد أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوِّموني. الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف منكم قوي عندي حتى أزيح علته إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ منه الحق إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا يشيع قوم قط الفاحشة إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله[2].

ويرى البروفيسور أحمد علي الإمام أن المراد بالبيعة في هذا المقام أنها عقد وميثاق وعهد بالقول (وربما مع المصافحة، أو الكتابة) على التزام الطاعة واجتناب المعصية، وهي على عدد صيغها ومناسبتها محكومة كلها ببيعة الإمام ذي السلطان والشوكة والقوة، المقيم لحدود الله وشرائعه وشعائره، الحارس للثغور، الذي تجب طاعته في المنشط والمكره، وطاعته من طاعة الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام ما أقام الدين وأحيا الشعائر وعظمها، وطبَّق أحكام الشريعة الإسلامية. ومتى استنفر الإمام قوماً وجب أن يلبوا دعوته ويستجيبوا لأمره دون مراجعة أو استئذان الوالدين أو غيرهما، لقوله عليه الصلاة والسلام (لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا).

---

(١) أخرجه البخاري في (٩٤) كتاب: الأحكام، (٥١) باب: الاستخلاف (الحديث: ٧٢١٩).

(٢) ذكره ابن هشام في "السيرة النبوية" (٤/ ٢٥٤).

ويجب على المسلم الوفاء بالعهد، ولا يجوز لمن بايع أن ينقض عهده (وَأَوْفُواْ بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً) سورة الإسراء - الآية ٣٤، و (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ) سورة المائدة - الآية١، و (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ) سورة النساء - الآية ٥٩. ولا يجوز أن ينازع الإمام بل يكون له السمع والطاعة ما أطاع الله تعالى ورسوله لقوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عنه عبادة بن الصامت قال: (بايعنا رسول الله عليه الصلاة السلام على السمع والطاعة في عسرنا ويسرنا، ومنشطنا ومكرهنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله وأن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم).

وكما أن هذه البيعة العامة ملزمة وحاكمة للعامة، فإنها كذلك تفرض على الإمام المبايع واجباً هو أعظم التزاماً من التزام الناس نحوه، وهو أن يقوم بواجب البيعة تحكيماً لشرع الله تعالى، والحاكمية الحقة إنما هي لله تعالى، لا للأحزاب الحاكمة، وعليه فإن الإمام المبايع تبعاً لذلك أن يبسط العدل والشورى ويعمل لتأمين الأمة من الخوف والجوع ويجتهد في مصالح الأمة.

ومع جواز مناصحته بل وجوب أداء النصيحة له، إلا أنه لا يجوز الخروج على إمام مبايع إلا أن يرى المسلمون كفراً بواحاً، أي ظاهرا صريحاً، عندهم عليه من الله برهان، أي نص آية أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل.[1] ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليه ما دام فعله يحتمل التأويل، كما في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه لمن عاده مريضاً من إخوانه، فعن جنادة بن أبي أمية قال دخلنا على عبادة ابن الصامت وهو مريض، قلنا أصلحك الله، حدث بحديث ينفعك الله به، قال دعانا النبي عليه السلام فبايعناه، فقال فيما اخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع في الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان». فالبيعة إذاً التزام قائم وعقد موثق وعهد واجب الوفاء بين طرفين على طاعة الله تعالى واتباع رسول الله تعالى.[2]

وقد بايع الرسول ﷺ أفراداً وجماعات على الالتزام بالإسلام أو على الالتزام ببعض فرائض الإسلام فقد أورد البخاري «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فبايعه على الإسلام».

---

(١) أحمد على الإمام. من حديث الهجرة: أنفاس طاهرة/ من لطائف السيرة النبوية، مؤسسة غبور للنشر، دمشق ص ٧٠-٧٢.

(٢) أحمد على الإمام. المصدر السابق.

وروت أم عطية «أخذ علينا النبي ﷺ عند البيعة أن لا ننوح» وروى ـ عن جرير بن عبد الله البجلى «أما بعد فإنني أتيت النبي ﷺ فقلت أبايعك على الإسلام فشرط على النصح لكل مسلم فبايعته على هذا» وقد بايع عليه السلام الصحابة في بيعة الرضوان بيعة للحرب على ألا يفروا.

يستبين مما تقدَّم أن كلمة بيعة جاءت بدلالات مختلفة أعم من المدلول السياسي المرتبط بعقد يمين الولاء للإمام ذي الشوكة والسلطان. ويرى الدكتور حسن الترابي أن البيعة لأمير جماعة إسلامية يضمها مجتمع فيه سلطان متغلب فهي أيضاً ليست مما يقاس على بيعة الإمام السياسي، لأن أمير الجماعة الإسلامية ليس بذي سلطان في المجتمع. ثم إن طلب أمير الجماعة الإسلامية للبيعة لا يلزم الأمة وإنما هو تعاقد يدخل فيه المرء بتقديره أو اختياره لتلك الجماعة وبرضاه. أما الإمام ذو الشوكة والسلطان الذي اختاره سواد المسلمين الأعظم فلزم على سائر الأمة طاعته والائتمار بقيادته دون سواه[1] على أن الفقهاء على خلاف بينهم قد أجازوا تعدد الأئمة إذا تمايزت كيانات المسلمين الإقليمية وكان بينها مانع من وصول نصرة أهل كل واحد منها إلى الآخرين. أما من الجماعات الإسلامية الخاصة فلا حرج على المرء ألا يبايع إلا أن يرى جماعة بعينها تمثل واجب الدعوة والمجاهدة في واقع المسلمين ولا إشكال هنا في الحديث «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» يقول ابن تيمية في منهاج السنة: إن الإمام المقصود هو صاحب الشوكة والسلطان، وأورد رأياً للإمام أحمد أن: الحديث المتقدِّم لا يؤخذ على اطلاقه، وإنما إذا وجد الإمام المتغلب فإن البيعة له تكون واجبة على عنق المسلم، ويستأنس لهذا المعنى بحديث حذيفة في الفتن «أن تلتزم الجماعة وإمامهم قال: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعضَّ بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك».

ومهما يكن فإن تاريخ المسلمين قد اكتنف مصطلح البيعة بمعاني الاتباع والطاعة والتسليم لمحور شخصي واحد. وغالباً ما أوحى ذلك بأن الأمر كله إشارة من الإمام دون شورى من جماعة الأتباع. بل غالباً ما زُيِّن لواحد بايعه طائفة من الناس أن يضفي على ذاته شرعية مطلقة يرمي من لا ينخرط فيها بالمروق والبغي.. فالتراث الإسلامي الذي شهد الفتن والحروب في الدولة الإسلامية كما شهد وشاهد تحوَّل

---

(١) الحركة الإسلامية بالسودان: الأصول الفكرية والعملية لوحدة العمل الإسلامي. مصدر سابق ص١٨-١٩.

الخلافة إلى ملك عضوض لم يركز على إلزامية الشورى كجزء مكمل للبيعة التي لاتتم إلا به، وإنما ركَّز على إلزامية بيعة السلطان وإن جاء متغلباً.

وما ذكرناه آنفاً من السياق التاريخي للبيعة ليس بالضرورة أن يتطابق مع واقع اليوم، لأن وسائل العصر الحديث تختلف عن وسائل ذلك الزمان وأهل الحل والعقد كانوا هم أهل الصُحبة والهجرة من البدريين والمبشرين بالجنة، والذين كان يتنزَّل القرآن تأييداً لمواقفهم وآرائهم في بعض القضايا الهامة.. لكن العصر الحديث تسود فيه المؤسسات والأحزاب والهيئات والتكتلات الإقليمية التى صار الأفراد إزاءها مجرد أرقام غير فعَّالة.. فإن كثيراً من قرارات الدول الحديثة اليوم تأتى وفق مؤتمرات دولية ومنظمات عالمية أو تكتلات إقليمية مما يحتم مواجهتها بمؤسسات مشابهة ومكافئة تسمو فوق هيمنة الفرد إماماً أو رئيساً وتتوافق مع روح الإسلام في أن الحاكمية بعد الله لسواد المسلمين وجماعتهم التى تسير على الحق والهدي النبوي، ولا أرى الجماعة هنا غير المؤسسة حيث يذوب دور الفرد الرئيس والإمام ليتحوَّل إلى منسِّق يسير وفق توجيهات وأراء وقرارات المؤسسة التي هو جزء منها.. فهو ليس له ما يميِّزه عن غيره سوى التكليف بالتنسيق وتنفيذ قرارات المؤسسة ولها أن تخلعه متى ما شاءت.. وهنا لا تكون البيعة لهذا الفرد وإنما تكون للمؤسسة وبرنامجها المطروح للعامة وللدستور والقانون الذي تتعهَّد المؤسسة باحترامه والتقيّد به وكذلك حفظ كل حقوق الإنسان التي بها تتحقق مقاصد الشريعة من حفظ النفس والعقل والدين وتحقيق العدالة والمساواة ورفع الظلم عن العباد.

وأنا إذ أرجِّح وأناصر بيعة المؤسسة بدلاً عن بيعة الفرد كمفهوم يواكب العصر ويناصر الأصل الذي يجعل أمر الدين بعد الله ورسوله لسواد المسلمين الأعظم شورى بينهم، ويمكن أن يظهر هذا السواد الأعظم للمسلمين في شكل مؤسسة تجمع أهل البصيرة والرأي والخبرة والتخصص والعلم والتجربة والحكمة، لكنا لا يمكن أن نختصرهم في فرد واحد.. وذلك لأن الانفراد بالسلطة فتنة لذات الرئيس أو الإمام. لأنه حين يتولاها تمكنه من دون سائر منظومات السلطان بأسباب القوة كلها، قد يحيط الرعية بشباك من الاستخبار ليسمع ويرى ما هم عليه، لا ينجون منه بخلوة إلا عسراً، وقد يرهبهم بشوكة السلاح، يؤذيهم إذا اعترضوا سبيله لا يسلم منهم بعزة إلا قليلا، وتلك فتنة وقعها أبلغ إذا احتاز أمر السلطة متفرداً لا تحكمه مؤسسة حاكمة ونافذة، لأنه لا ينغمر في صف ونظم من جماعة، بل يبرز وحده ويظهر رأساً

مما قد يغريه بالفضل المائز سكرةً، تدعو إلى العلو والاستكبار. والقائد أو الرئيس لا يعتزل المؤسسة صادراً بأوامره مما يحسب من فضل ذكاء وعلم وخبرة، مستغنياً عن غيره مستوحداً، إلا انحرم من أن تتداعى إليه شركة وعوناً آراء الآخرين، تكمِّل مذهبه في وجوه الصواب وتقومه من علل الخطأ، وتكيف منزلة على الواقع. ولو فرضاً كان هؤلاء جميعاً يأتونه بأنصبة من العلم دون وسعه، لا يسهم أيهم إلا بأصغر من سهم حكمته، فإن أعطية الرأي بهم تتكاثر وتتضاف إلى رأيه وتقارنه وتعالجه وتباركه، مهما يكن محياده من مجمع الرأي هو الأحكم والأرشد من وجه. أما إذا ترك الرئيس أو الإمام وحده خلا به هواه فهوى به إلى ضلال، أو ركبته الشهوة لتزلقه إلى الطغيان والظلم، أما إذا قام ضمن مؤسسة حاكمة، فإنه كإخوانه يضطَّر مجاملة وتستراً إلى أن يكبت هوى الذات ويكفّ عن الشهوة وعورات دواعيها، فإن لم يفلح بوسعه من التقوى، أعانه من حوله وصدوه رداً إلى الاستقامة بالتذاكر العام والنصح المباشر.

ونتفق مع الأئمة بأن الخروج المسلح على الحاكم المسلم فرداً كان أو مؤسسة لا يجوز وما ذلك إلا لأن الخروج يجلب من الفتنة والضرر وإراقة الدماء وإحداث الفوضى وجرِّ المآسي الإنسانية أكثر مما كان يتوقع منه من نفع أو خير أو صلاح، بل قد لا يأتي بخير مطلقاً، فزوال الأرض وما فيها أهون عند الله من قتل امرىء مسلم.. والمتتبع للتاريخ يجد أن الخروج المسلَّح على الحكومات لم يأت بالنتائج المرجوة منه.. وقديماً خرجت السيدة عائشة أم المؤمنين ﭫ في معركة الجمل للمطالبة بالقصاص من قتلة الخليفة الراشد عثمان بن عفان.. خرجت وكان يتقدمها كبار الصحابة أمثال الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله ودارت معركة الجمل بين أنصار أم المؤمنين وأنصار سيّدنا علي بن أبي طالب ﭬ وراح ضحية تلك المعركة أكثر من عشرة آلاف من الصحابة والتابعين، وهُزم معسكر أم المؤمنين ولم تحقّق القصاص من قتلة عثمان.. وكذلك قد خرج عبد الرحمن بن الأشعث ضد الحجَّاج في العراق وانضم إليه العالم التابعي الجليل سعيد بن جبير بهدف الإصلاح ورفع الظلم ولكنه قد هُزم وقتل كما قُتل سعيد بن جبير.. وخرج أهل المدينة المنورة ضد يزيد بن معاوية يقودهم محمد بن حنظلة الغسيل، فقتل منهم يزيد بن معاوية أكثر من أربعة آلاف من الصحابة والتابعين، واستباح المدينة لمدة ثلاثة أيام.. كما خرج المختار بن أبي عبيد الثقفي على عبد الله بن الزبير فهزمه معصب بن الزبير وأرسل رأسه إلى شقيقه

في مكة، ولكن ابن الزبير نفسه الذي خرج على حكم بني أمية تمّت هزيمته وصلبه في الكعبة.. وفى العصر الحديث وفي السودان خرج جون قرنق على الحكومة المركزية عام ١٩٨٣م، وقاد حرباً استمرت لمدة عشرين عاماً راح ضحيتها أكثر من مليوني قتيل من الطرفين وأخّر عجلة التنمية في جنوب السودان حوالى عشرين سنة وسبب النزوح واللجوء والتشريد لأكثر من أربعة ملايين من مواطني الجنوب، ورغم ذلك لم يحقق نصراً على الحكومة المركزية وتوصل أخيراً إلى أن التفاوض والحل السلمي هو أفضل من الحرب لذلك وقّع اتفاقية السلام مع الحكومة السودانية بنيروبى في ٩/يناير ٢٠٠٥..

وما جلبته الحرب التى اندلعت في دارفور عام ٢٠٠٢ أدّى إلى نتائج كارثية راح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى وشرّد أكثر من مليون ونصف المليون مواطن وقادت إلى التدويل والتدخل الأجنبي في شؤون السودان ودارفور، ومعلوم ما يجلبه التدخل من تنصير وأمراض خطيرة وتفسخ وانحلال وجلب عادات ضارة للمجتمع.. ورغم ذلك كان ضررها أكثر من نفعها، بل لم يكن لها نفعٌ أصلاً بعدما تمَّ الاتفاق على توزيع الثروة والسلطة في كل أقاليم السودان بعد اتفاقية السلام المشار إليها في نيروبى.. إذن الخروج المسلح على الحاكم لا يجوز مهما كانت الظروف، إلا إذا حادّ هذا الحاكم الله ورسوله ورأى المسلمون منه كفراً بواحاً، أي ظاهرا صريحاً، عندهم عليه من الله برهان.. عندئذ تكون ثورة شعبية نصرة لله والدين.

وهناك فرق بين الخروج على الحاكم والبيعة، فأنت قد لا تكون ملزماً ببيعة حاكم ما، لأن البيعة ينبغي أن تكون للدستور والقانون ومن ثم المؤسسة التى تلتزم بما تعاقد عليه السواد الأعظم ودوّنوه دستوراً مكتوباً ومجازاً من قبل أهل الحل والعقد المنتخبين بالطرق الديمقراطية الواضحة والطاهرة والمبرّأة من آفات التزوير والغش والخداع.. وفي أسوأ الظروف، وإذا كان الفرد لا يرى إلزاماً أو بيعة تجاه حاكم ما فهذا لا يجوز الخروج عليه بالطرق المسلحة بل تجوز المعارضة السلمية التي يكفلها الدستور والقانون وتراقبها المنظمات والاتحادات الدولية.. بل المعارضة السلمية بالطرق المشروعة أمر مطلوب ويشكّل ضمانة لاستقامة الحكم ورشد الحاكم.. فمن حق المعارضة أن تطرح نفسها بديلاً للسلطة القائمة، وإن كانت مبرّأة من كل عيب في نظر الكثيرين، والأمر متروك للقواعد الشعبية أن تأتي بمن ترى، فهي صاحبة السلطة المطلقة بعد الله تعالى.

الناظر إلى التاريخ الإسلامي يلحظ أن الخلاف السياسي بين الرعيل الأول من المسلمين في دولة المدينة المنورة قد حدث بسبب السياسة، أي الخلافة، إلا أن هذا الصراع قد أصبح أكثر جلاءً بعد اغتيال الخليفة الثالث عثمان بن عفان في ضحى الثامن عشر من ذي الحجة ٣٥هـ/٦٥٧م، فقد فاقم هذا الاغتيال من خطورة الوضع السياسي في الدولة الإسلامية الوليدة مما أدى بدوره إلى ولادة أحزاب سياسية ومدارس فكرية متنوعة ومتصارعة بين ظهراني الأمة الإسلامية في ذلك التاريخ المبكر من عمر الإسلام. وحتى نكون أكثر دقة، يمكن القول: إنَّ تشكّل مثل هذه المدارس المختلفة والمتنوعة حدث بعد معركة الجمل عام ٣٦هـ، بين أُمِّ المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها وحلفائها ضد معسكر أمير المؤمنين سيِّدنا علي ﷺ، وكذلك معركة صفّين التي تلتها، بين علي ومعاوية رضى الله عنهما.

فقد كانت معركة الجمل أول معركة يقاتل فيها المسلمون بعضهم بعضاً، وهي معركة قتل فيها ما يقارب العشرة آلاف شخصاً كما قتل على هامشها اثنان من الصحابة المبشرين بالجنة هما طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام رضي الله عنهما. وقد أدَّى هذا الصراع السياسي إلى انقسام خطير في المجتمع الإسلامي تمثل في ظهور أحزاب دينية ومذاهب عقدية كالخوارج والشيعة والمرجئة والمعتزلة وغيرهم.. هذا بالإضافة إلى تسعير منافسة قبلية قائمة على الأحقاد والضغائن(١). هذا الوضع المعقَّد كان مدخلاً لتوتر سياسي ساد طوال فترة حكم بني أمية (ما خلا سنتي خلافة عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه) وطوال حكم العباسيين. وقد كانت ردة الفعل على الاستبداد السياسي الذي ساد دموية لا هوادة فيها، وظهر ذلك جلياً في فكر وسلوكيات بعض الفرق الإسلامية في ذلك الوقت.

إلا أن ذلك لا يعني أن التاريخ الإسلامي كله كان مليئاً بمثل هذه الصراعات، فكما هو معروف، فإن الحضارة الإسلامية وصلت إلى ذروة مجدها في القرنين الثالث والرابع ولم تضاهيها في ذلك أي حضارة سبقتها أو تلتها، فالحضارة الإسلامية التي ازدهرت آنذاك، ظهرت بشكل رائع في مختلف مناحي الحياة، ففي القرن الثالث،

---

(١) أحمد محمود صبحي.فى علم الكلام، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين عند الأشاعرة. الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص٨.

والنصف الأول من القرن الرابع بدأت المذاهب الفقهية الأربعة: المالكي، الحنفي، الشافعي والحنبلي، تتبلور واعتبرت مصدراً أساسياً من مصادر الفقه الإسلامي عند أهل السنة والجماعة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت تلك الفترة ظهور أبرز أئمة الحديث مثل: البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والترمذي والنسائي. كذلك ظهرت المدارس العلمية، حيث تبلوَّر علم الحديث بشكله النهائي على أيديهم. وحدث مثل ذلك في حقول اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والفلسفة، فظهر علماء بارزون أمثال الفرَّاء، والسِجِسْتاني والبَلاذِري، واليعقوبي والطبراني والكندي وابن سينا والفارابي[1]؛ كما شهد ذلك العصر أصفى وأسلم وأعلى مراتب الصوفية الراقية على يد أعظم أقطاب الصوفية أمثال: الحارث بن أسد المحاسبي وأبو القاسم الجنيد وغيرهم[2].

من خلال استعراض الخلفية التاريخية المذكورة أعلاه يمكن للإنسان أن يستشِفّ أن القرنين الثالث والرابع كانا أشبه بالفسيفساء؛ ففيهما تجد مذاهب أهل السنة والجماعة تماماً كما تجد أخرى متطرفة، فتجد الظاهريين والتقليديين إلى جانب العقلانيين المتطرفين. وقد كان تأثير الفلاسفة والعقائد المتقدمة أو السابقة واضحاً بشكل خاص على الحركة السياسية في الدولة الإسلامية ومسارها، فهنالك من اعتمد آراء المعتزلة منهجاً لدولته فحارب خصومها وهنالك من إعتمد آراء القدرية والجبرية والتسيير للخلق وأن الحاكم قَدَرُ الله على العباد الذين لا ينبغى لهم الفكاك من قدر الله أو الاعتراض عليه.

وعلى المستوى السياسى فقد ظل شكل الحكم وشرعية الحكام في الدولة الإسلامية مثار خلاف على مَرِّ التاريخ الإسلامي، الذي شهد منذ فتراته المبكرة خروج العديد من الثورات والمعارضة المسلحة، ولذلك نجد أنه من الأفضل تسليط الضوء في هذا الجزء من الدراسة على طبيعة الدولة الإسلامية والحاكم الذي يقودها شورياً أو متغلباً، كذلك ذكر الآراء حول حركات المعارضة المسلحة داخل الدولة الإسلامية.

خصائص الدولة الإسلامية:

تختلف النظرية الإسلامية في السياسة اختلافاً تاماً عن غيرها من النظريات السائدة في عالمنا المعاصر، بشكل عام. فالنظرية الإسلامية مبنية على أسس تعبدية

---

(١) المصدر السابق. ص ١١.

(٢) المصدر السابق.

وأخلاقية يتلازم معها الوحي والفكر الحر في ترشيد الفكر السياسي الإسلامي، فهي ليست ثيوقراطية[1] كما تبدو لبعض المفكرين السياسيين والمستشرقين، حيث إنها لا تمنح حقوقاً مقدسة لأي طبقة مختارة أو منتخبة أو موروثة أو لرجال الدين (الاكليروس). وهي أيضاً ليست نظاماً اشتراكياً ولا ديمقراطية حديثة، بل هي نظام حكم مبني على أسس مختلفة تماماً، وله ميزات وخصائص أصيلة خاصة به نابعة من نظرته للكون وخلافة الإنسان فيه. ولذلك فهو يختلف عن النظام العلماني المعاصر في طبيعته ووظيفته وبنيته وأهدافه.

في الفلسفة السياسية الإسلامية، يعتبر الإنسان خليفة الله على الأرض، ولذلك عليه أن يخضع للأحكام الإلهية ويضعها موضع التنفيذ بمحض إرادته وطيب نفسه، وهذا معنى الإسلام (التسليم الكامل لمشيئة الله سبحانه وتعالى)، وهذا الأمر يكون بإرادة الإنسان طاعة مطلقة منه للشرع الذي أنزله الله سبحانه وتعالى[2].

فالنظرية السياسية في الإسلام مبنية على ثلاثة أسس: التوحيد، الرسالة والخلافة، وهذه الأسس الثلاثة تمثل حقيقة الكون الجوهرية، فالكون خلقه ويراقبه ويحكمه إله واحد هو الله الخالق، رب كل الخلق والمهيمن عليهم، وإرادته وشريعته تنزلت من خلال الوحي لرسله على شكل كتب مقدسة تشتمل على الشرائع. والرسل يشرحون دقائق هذه الشرائع، ويكونون قدوة في تطبيقها، والإنسان بدوره يلعب دور المستخلف من الله على الأرض مع مراعاة تلك التشريعات الموضحة له، فيمارس دوره في الحياه مهتدياً بالهدي الرباني الذي جاءت به الرسل؛ ذلك الهدي الذي يحوي الثابت والمتطوّر في حياة الناس من معتقدات وحياة اجتماعية وطبيعية

---

(١) Theocracy: a form of government in which God (or deity) is recognized as the king or immediate ruler and his laws are taken as the statute book or kingdom، these laws being usually administrated by a priestly order as his ministers and agents; hence (loosely) a system of government by a sacerdotal order claiming a divine commission" see، The Shorter Oxford Dictionary (Oxford، 1956)، 2: 2166.

(٢) Prolegomena to the Metaphysics o ،Attas-Sayed Muhammad Naquip alf Islam: An Exposition of the Fundamental Elements of the World View of Islam (Kuala Lumpur: ISTAC، 1995)، 53.

ومعاش. لقد تنزل الوحي الإلهي ليوجِّه البشرية وفق أوامر الله سبحانه وتعالى ويوحِّد الحياة كلَّها ضمن الأهداف التي رسمها.

النظرية السياسية الإسلامية لا تعترف بالفصل بين الدين والمجتمع، ولا بين الخاص والعام، أو بين الدولة والمجتمع كما هو واضح في المجتمعات الغربية، فمبدأ التوحيد يعني توحيد الحياة كلها في جوهرها كما في عرضها، والخضوع الكامل لله تعالى. لذا تمثل الدولة ـ في النظرية الإسلامية في الحكم ـ الشكل والرمز للمجتمع الإسلامي، إذ لايمكن أن توجد دولة إسلامية ما لم يوجد مجتمع إسلامي، فالدولة الإسلامية إذن تنشأ من المجتمع الإسلامي وليس العكس.

إن الأسس الأيديولوجية للدولة الإسلامية تكمن في عقيدة التوحيد، حيث إنَّ توحيد الله يستتبع وحدة الحياة الإنسانية كبرنامج شامل وكلي من العبادة. وهذا المبدأ الأساسي يستتبع عدة اعتبارات يجب توفرها في الدولة الإسلامية وهي:

ـ أن لا تكون علمانية، فالحياة في الإسلام دينية في جميع جوانبها، يحكمها الشرع الحنيف والممارسة الإيمانية، ومقصدها الأساسي إدراك وحفظ وتطبيق الشريعة.

ـ أن لا تكون الدولة قومية وطنية، فالبيعة لله وللرسول وبالتالي لمجتمع المسلمين كلِّه، أي الأمة.

ولا يمكن للمسلم أن يحدَّ نفسه بأي مسألة قومية وطنية أو بأي حدود، ثم يقول إن الدولة مطلقة وأنها بحد ذاتها غاية أساسية. وبكلمات أخرى، ليس هناك تكتل عصبي أو عرقي في الإسلام، ولذلك فإن الدولة الإسلامية تكون أكثر انفتاحاً وأقل تمييزاً في قوانينها المحلية وسياساتها الخارجية، فهي تطور روابط مؤسسية دولية مع المسلمين في الدول الأخرى وسوف تعمل على تحقيق الوحدة الكاملة للأمة الإسلامية. وفي الأساس ليس هناك تصور نهائي لما يسمى بالعالم الإسلامي أو الأمة الإسلامية، وذلك لأن الإسلام منفتح على الإنسانية ثابت في أصوله، ويحمل قابلية التجديد فيما دونها من فروع.

ـ وأن لا تكون الدولة الإسلامية كياناً ذا سيادة مطلقة، فالدولة الإسلامية تخضع لمقاييس الشريعة التي تمثل أوامر الله، إذ هناك مجموعة من المعايير تحد من سلطة الدولة، فالدولة الإسلامية ليست مطلقة.

- وأن لا تكون الدولة الإسلامة هي الأساس، فالمؤسسة الأساسية في الإسلام هي الأمة، وليست الدولة سوى بُعد سياسي، ومحاولة لجمع المسلمين؛ فتطبيق "الشريعة في الأصل متروك لضمير المؤمنين الحر أو لوسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية"[1]. ويمكن للإنسان أن يلاحظ أن المجتمع الإسلامي يمثل نقطة محورية في النظرية الإسلامية في الحكم وليست الدولة سوى جزء تكميلي وممثلة عن المجتمع. ولتوضيح هذه النقطة نقول: إنَّ الدولة تأتي وتذهب في حين أن المجتمع الإسلامي يستمر بمعزل عن وجود بنية الدولة لقرون طويلة (وقد سبق له ذلك). وباختصار، فإن شكل الدولة الإسلامية تحدِّده المبادئ أو أصول التوحيد التي ذكرناها سابقاً، والتي تستلزم الحرية والمساواة ووحدة المسلمين. وأن لا تكون الدولة الإسلامية ثيوقراطية.

أهداف الدولة الإسلامية:

إن أهداف وغايات الدولة الإسلامية هي إقامة شرع الله والحفاظ عليه والأمر بالمعروف الذي أمر به الله وحض عباده على تطبيقه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، اجتناب واستئصال المنكرات والشرور التي حذرنا الله منها وخاصة الظلم. ولذلك فإن صفات وقيم العدل والتواضع والفضيلة والإخاء التي يحثنا الله عليها، يجب أن تنمو وتعزَّز بكل الوسائل في حياة الناس، فيما يجب اجتناب الظلم والاستغلال والفحش والفوضى التي تضرُّ بقيَم ومصالح المجتمع الإنساني[٢].

ومن أجل تحقيق المقاصد الأساسية للشرع الحنيف والمحافظة عليها، فإن النظرية الإسلامية في الحكم تبلورت وبلغت ذورتها في مؤسسة الخلافة التي يمكن من خلالها تطبيق وممارسة العديد من الأوامر الإلهية.

---

(١) حسن عبد الله الترابي.
State Islamic: Discourses of Resurgent Islam (n.p.: n.d.)
انظر ايضا: تيجاني عبدالقادر حميد، أصول الفكر السياسي في القرآن المكي، الاردن، دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ١١١-١٢١.

(٢) Afzalur Rahman، Islam: Ideology and the Way of Life، new ed. (Kuala Lumpur: A.S. Noordeen، 1995)، 331.

خصائص الخليفة

وفقاً للماوردي (٣٦٤/٩٧٥- ٤٥٠/١٠٥٩) صاحب كتاب (الأحكام السلطانية) فإن الإمامة موضوعة لخلافة النبوة وحراسة الدين والدنيا، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يؤكد أن عقد الخلافة واجب لمن يقوم بها في الأمة، وهو يشير إلى الخلاف بين العلماء حول واجب إقامة الخلافة، وهل هي واجبة عقلاً أم شرعاً؟ فالعلماء الذين يرون وجوبها بالعقل يستدلون بأنها وجبت بالعقل لما في طباع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعهم من التظالم ويفصل بينهم في التنازع والتخاصم ولولا الولاة لكانوا فوضى مهملين وهمجاً مضاعين[1].

وترى طائفة أخرى من العلماء: بل وجبت بالشرع دون العقل واستدلوا بقوله عز وجل: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) [النساء: ٦٢] واستدلوا أيضاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: سيليكم بعدي ولاة، فيليكم البَرُّ ببرِّه ويليكم الفاجر بفجوره فاسمعوا لهم، وأطيعوا في كل ما وافق الحق، فإن أحسنوا فلكم ولهم وإن أساءوا فلكم وعليهم.»

ويعرِّف الماوردي الإمامة: بأنها موضوعة لخلافة النبوة وحراسة الدين والدنيا[2] ووضع شرطين لاختيار الإمام، أولهما في غياب الخليفة وجب أن يقوم من المجتمع مجموعتان الأولى هم أهل الاختيار، وهم الأشخاص المخوَّلون باختيار إمام للأمة ويجب أن تتوفر فيهم ثلاثة شروط معتبرة هي: العدالة الجامعة لشروطها، والعلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها، والرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو أصلح وبتدبير المصالح أقوم وأعرف.

أما المجموعة الثانية فهم أهل الإمامة الذين ينتصب أحدهم للإمامة ويجب أن تتوفر فيهم سبعة شروط معتبرة هي: العدالة على شروطها الجامعة، العلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام، سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان ليصح

---

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية والولاية الدينية، بيروت دار الكتب العلمية، ص ٤-٥، انظر أيضا، القلقشندي، مآثر الانافة في معالم الخلافة، الطبعة الثانية، بيروت دار الامل- كتب)، خف الجزء الاول، ص: ٣٨-٣٩.

(٢) الأحكام السلطانية، ص٥، انظر أيضاً، ابن خلدون، المقدمة، نص١٩١.

معها مباشرة ما يدرك بها، سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض، الرأي المفضي إلى سياسية الرعية وتدبير المصالح. الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو، والنسب وهو أن يكون من قريش[1].

في معنى الخلافة والإمامة (ابن خلدون)

ويرى العلامة ابن خلدون أن مقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم وكان هذا الحكم لأهل الشريعة وهم الأنبياء ومن قام فيه مقامهم وهم الخلفاء فقد تبين لك من ذلك معنى الخلافة..

ويفرِّق ابن خلدون بين الملك الطبيعي الذي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة، والسياسي هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار. فأما الخلافة عند ابن خلدون فهي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها إذ أن أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة. ثم يعطي ابن خلدون تعريفاً دقيقاً ومحكماً للخلافة وهو أنها: (خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا)[2].

في اختلاف الأمة في حكم هذا المنصب وشروطه:

ثم يواصل ابن خلدون تعريفه لهذا المنصب في سياقة التاريخي وكيف أنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسيادة الدنيا به تسمى خلافة وإمامة والقائم به خليفة وإماماً فتشبيهاً بإمام الصلاة في اتباعه والاقتداء به، ولهذا يقال الإمامة الكبرى، وأما تسميته خليفةً فلكونه يخلف النبي في أمته، فيقال خليفة بإطلاق وخليفة رسول الله، واختلف في تسميته خليفه الله؛ فأجازه بعضهم اقتباساً من الخلافة العامة التي للآدميين في قوله تعالى: «إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً» وقوله: « جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ الأَرْضِ » ومنع الجمهور منه لأن معنى الآية ليس عليه وقد نهى أبو بكر رضي الله عنه عنه لما دعي به، وقال: لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله ﷺ، ولأن الاستخلاف إنما هو في حق الغائب وأما الحاضر فلا، ثم إن نصب الإمام واجب

---

(١) الأحكام السلطانية، ص: ٦.

(٢) ابن خلدون، المقدمة ، دار مكتبة الهلال بيروت، ص١٣١-١٣٢.

قد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين لأن أصحاب رسول الله صلى الله وعليه وسلم عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه وتسليم النظر إليه في أمورهم وكذا في كل عصر من بعد ذلك ولم تترك الناس فوضى في عصر من الأعصار واستقر ذلك إجماعاً دالاً على وجوب نصب الإمام. ثم ذهب لتأكيد ضرورة التفريق بين الحكم والفساد، إذ أنه ليس بالضرورة أن يكون الحكم مربوطاً على الدوام بالفساد والجبروت. فالشرع لم يذم الملك لذاته ولا خطر القيام به وإنما ذم المفاسد الناشئة عنه من القهر والظلم والتمتع باللذات ولا شك أن في هذه مفاسد محظورة وهي من توابعه كما أثنى على العدل والنصفة وإقامة مراسم الدين والذب عنه وأوجب بإزائها الثواب وهي كلها من توابع الملك.

ثم يذهب ابن خلدون مذهب الماوردي في شروط الذي يتولى منصب قيادة الأمة السياسية إماماً أو خليفة أو أمير مؤمنين كما اصطلح عليه في الماضى أو رئيس جمهورية أو رئيس وزراء كما في العصر الحديث، فيرى أن هنالك شروطاً أربعة لابد من توفرها فيمن يتقدَّم لهذا المنصب وهى: العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس والأعضاء مما يؤثِّر في الرأي والعمل واختلف في شرط خامس وهو النسب القرشي.

ويُبدي ابن خلدون تشدداً في شرط العلم بالنسبة لمن يتولى منصب الرئاسة أو الإمامة، بل ينبغى عليه أن يصل من العلم درجة المجتهد، فيقول: (فأما اشتراط العلم فظاهر لأنه إنما يكون منفِّذاً لأحكام الله تعالى إذا كان عالماً بها وما لم يعلمها لا يصح تقديمه لها، ولا يكفي من العلم إلا أن يكون مجتهداً لأن التقليد نقص والإمامة تستدعي الكمال في الأوصاف والأحوال)[1].

وأما العدالة فلأنه منصب ديني ينظر في سائر المناصب التي هي شرط فيها فكان أولى باشتراطها فيه، ولا خلاف في انتفاء العدالة فيه بفسق الجوارح من ارتكاب المحظورات وأمثالها، وفي انتفائها بالبدع الاعتقادية خلاف، وأما الكفاية فهي أن يكون جريئاً عند إقامة الحدود واقتحام الحروب بصيراً بها كفيلاً يحمل الناس عليها عارفاً بالعصبية وأحوال الدهاء، قوياً على معاناة السياسة ليصح له بذلك ما جعل اليه من حماية الدين وجهاد العدو وإقامة الأحكام وتدبير المصالح، وأما سلامة الحواس والأعضاء من النقص والعطلة؛ كالجنون والعمى والصمم والخرس وما

(١) المصدر السابق ص١٣٢.

يؤثر فقده من الأعضاء في العمل كفقد اليدين والرجلين والأنثيين فتشترط السلامة منها كلها لتأثير ذلك في تمام عمله وقيامه بما جعل إليه وإن كان إنما يشين في المنظر فقط كفقد إحدى هذه الأعضاء فشرط السلامة منه شرط كمال.

ويلحق بفقدان الأعضاء، المنع من التصرف وهو ضربان؛ ضرب يلحق بهذه في اشتراط السلامة منه شرط وجوب وهو القهر والعجز عن التصرف جملة بالأسر وشبهه، وضرب لا يلحق بهذه وهو الحجز باستيلاء بعض أعوانه عليه من غير عصيان ولا مشاقة، فينتقل النظر في حال هذا المستولي فإن جرى على حكم الدين والعدل وحميد السياسة جاز قراره وإلا استنصر المسلمون بمن يقبض يده عن ذلك ويدفع علته حتى ينفذ فعل الخليفة[1].

وبالإضافة إلى ما ذكره ابن خلدون من شروط لمن يتولى منصب الرئاسة فقد وضع الماوردي وغيره من الفقهاء بعض الواجبات التي يجب على الإمام المنتخب أو المختار أن يأخذها على عاتقه بجدية، وهذه الواجبات هي:

- أن يحافظ على الدين وفق مبادئ وإجماع الرعيل الأول من المسلمين فإذا ظهر مبتدع أو حاد شخص مريب عن الدين، وجب على الخليفة أن يوضح له الأدلة الشرعية ويبسط له الحق، ويطبق فيه الأحكام والعقوبات الملائمة، حتى يحفظ الدين من الضرر ويحمي المجتمع من الزلل.
- أن يقضي بين المتخاصمين، ويفض النزاعات بين المتنازعين حتى تعمَّ العدالة فلا يظلم أحدهم أو يظلم.
- الدفاع عن أراضي الإسلام وحمايتها من الاعتداءات حتى يتمكن الناس من تحصيل أسباب العيش والسفر دون خوف على النفس والممتلكات. وأن يقيم الحدود الشرعية ليردع أي تعدٍّ لحدوده وأوامره، ويحفظ حقوق عباده من الضرر أو التدمير.
- أن يَذُودَ عن الحصون والثغور الحدودية بما يستلزمه الدفاع من ذخائر وقوات حتى لا يأخذهم العدو على حين غرة فيمارس الانتهاكات أو يسفك دماء المسلمين أو حلفائهم.
- أن يعلن الجهاد ضد من يمتنعون عن الدخول في الإسلام بعد دعوتهم إليه حتى يسلموا أو يدخلوا في أهل الذمة حتى يسود الحق الإلهي على غيره من الأديان.

---

(١) المصدر السابق.

- أن يجمع الجزية والغنائم والصدقات والزكوات وفق الأحكام الشرعية أو كما تحددها نصوص الاجتهاد الصريحة، دون ترهيب أو ظلم.
- أن يحدِّد الرواتب وغيرها من العطاءات من بيت مال المسلمين دون إسراف أو تقتير، فيدفعها في وقتها المحدد دون تقديم أو تأخير.
- أن يُوَلِّيَ الثقات المخلصين من الرجال من أجل القيام بالمهام التي ينتدبهم من أجلها وللحفاظ على المال الذي يأتمنهم عليه، فيقومون بما يسند اليهم على أكمل وجه، ويكون المال محفوظاً في أيدٍ أمينة.
- أن يباشر بنفسه الإشراف على الأمور والتدقيق والتمحيص في الظروف ليتمكن من سياسة المجتمع وحفظ الدين، لا أن يلجأ إلى التفويض ليخلو للعبادة أو لمتعه الشخصية، لأنه حتى الثقات من الرجال قد يجبر على الخيانة والمخلص قد يلجأ إلى الخداع من حيث لا يدري[1].

ومهما يكن من آراء أوردها علماؤنا الأجلاء حول شروط الأهلية لمن يتولى مهمة الإمام أو رئيس الجمهورية أو الخليفة، لكن يبقى الأمر الذي يحفظ الأصل، وهو حفظ الدين، ويواكب العصر أن تحل المؤسسة الشورية مكان هذا الإمام أو الرئيس وأن يتحول الرئيس وحكومته إلى أداة تنفيذية لما تتخذه المؤسسات من برامج وخطط.. وأن يخضع التنفيذيون لمراقبة ومحاسبة الأجهزة التشريعية والعدلية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدنى وأن لا ينفردوا بقرار لا يندرج تحت الخطة العامة إلا بموافقة الأجهزة التشريعية.

---

(١) Tamara Sonn "Political Authority in Classical Islamic Thought" The American Journal of Islamic Social Sciences، 13 (1996): 309.

في هذا الجزء من الكتاب أود أن أناقش موضوعاً هاماً ذا علاقة بالسلطة السياسية وطبيعتها التي أشار إليها الماوردي سابقاً في أحكامه السلطانية وهو «المعارضة» حين تتبلور في شكل أحزاب سياسية، وهذا بالطبع سوف يؤدي بنا إلى مناقشة شرعية المعارضة سواء اتخذت شكل أحزاب سياسية في الدولة الإسلامية أو غير ذلك.

صحيح إن القرآن والسنة النبوية المطهرة قد سكتا على شكل أو صيغة الحكومة في الإسلام، إلا أنهما وضعا خطوطاً عريضة ركَّزت على مفهوم الشورى كدعامة أساسية في البناء الإسلامي للدولة. ويبدو أن الرسول صلى الله عليه وسلم أشار في مرضه الذي انتقل فيه إلى الرفيق الأعلى إلى رغبته في كتابة وصية عن هذا الموضوع حتى يكفي المجتمع الإسلامي مؤونة الصراع أو الفتنة[1]. ولكنه أسقط فيما بعد هذه الفكرة عمداً، وترك المجتمع الإسلامي في سعة من أمره يحسمه من خلال المشاورة المتبادلة، خاصة أنه ترك فيه الكتاب والسنة وهما كافيان لهدايته إلى الطريق الصحيح.

لقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم أول حاكم ورئيس للدولة الإسلامية، فكان رجل دولة إلى جانب كونه رسولاً، إلا أنه لم يصل إلى هذا المنصب من خلال الاختيار أو الانتخاب الشعبي، بل باصطفاء الله العليِّ القدير سبحانه وتعالى له. وفي محكم كتابه، يأمر الله سبحانه وتعالى النبي صلى الله عليه وسلم بمشاورة صحابته (آل عمران: ١٥٩)، ولذلك كان الرسول صلى الله عليه وسلم يقرِّر كل الشؤون المتعلقة بالدولة من خلال مشاورة أصحابه، أولئك المخلصين الذين كرَّسوا أنفسهم لقضية الإسلام، وضحوا بكل شيء في سبيل إيمانهم، وبذلك أصبحوا أول أعضاء في الهيئة الاستشارية لدولة المدينة. وقد ضمَّت هذه الهيئة الاستشارية في زمن النبي صلى الله عليه وسلم عدداً كبيراً من الصحابة من المهاجرين والأنصار الذين تمتعوا بكامل ثقة الرعيل الأول. فقد كان المجتمع كلُّه يثق بهم ويحترمهم ويقدِّرهم، فقد رافقوا الرسول الأعظم في كل غزواته وحملاته. ويذكر بعض المفكرين أسماء بعض أعضاء هذه الهيئة الاستشارية التي شملت:

---

(١) الطبري، المجلد الثاني، ص ٢٢٨.

حمزة بن عبد المطلب، أبا بكر الصديق، علي بن أبي طالب، عبد الله بن مسعود، سلمان الفارسي، عمار بن ياسر، حذيفة بن اليمان، أبا ذر الغفاري، المقداد بن الأسود، بلال بن رباح[1].. كما يُذكر أن حذيفة بن اليمان كانَ أمين أو كاتم سرِّ الرسول صلى الله عليه وسلم.

ويمكن هنا أن ندحض ادعاء المستشرق مونتغمري وات الزائف الذي يصف فيه الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة بأنه قائد ضعيف، بل يذهب أبعد من ذلك حين يعتبر الرسول صلى الله عليه وسلم كأحد زعماء القبائل ليس إلا. فالرسول صلى الله عليه وسلم كان على عكس ذلك تماماً، فقد كان قائداً مرموقاً وفوق كل شيء، كان رسول الإسلام ونبيه الخاتم. ومن الواضح أن وات لم يتمكن من فهم جوهر وروح الإسلام، فالشورى مبدأ أساسي في العقيدة الإسلامية والرسول يمثِّل القدوة، وأفعاله وأعماله هي تجسيد للإسلام. لقد أساء وات فهم الجوهر الحقيقي للحكم في الإسلام الذي تعتبر فيه الشورى ركيزة أساسية.

يقول وات: «تظهر أحداث متعددة وقعت في النصف الأول من فترة حكم المدينة، ضعفاً نظرياً لمكانة محمد. فبعد حادثة الإفك التي قذفت فيها عائشة، والتي نشط فيها عبد الله بن أُبيّ بن سلول في نشر الافتراءات، حدثت أمور مماثلة في ذلك الحين، حيث طرح موضوع معاقبة بني قريظة على نقضهم للعهد، إذ لم يتجرأ محمد على لفظ الحكم بنفسه، حيث رأى أنه لو حدث أي سفك للدماء سيدفع الشرف حلفاء بني قريظة ـ حتى لو كانوا من المسلمين ـ إلى الثأر، فترك قرار المعاقبة لزعماء العشائر الذين كانوا حلفاءه، وهذا مثال واضح على احتفاظ زعماء العشائر بسلطتهم وبالتالي إلى تحجيم سلطة أو صلاحيات محمد، وهذا ليس مثالاً وحيداً، إذ يبدو أن محمداً لم يكن سوى زعيم أحد المجموعات المتعاونة، مع قليل مما يميِّزه عن غيره»[2].

وليس غريباً على مستشرق مثل وات أن يخطئ في تحليل التاريخ الإسلامي ويفسِّره وفق عقليته المادية، إذ لم يكن قادراً على فهم عملية الشورى التي مارسها

---

(١) أحمد إبراهيم أبو سين، الإدارة في الإسلام، (المملكة العربية السعودية، دار الخراجي للنشر ١٩٩٦)، ص٧٨.

(٢) Montgomery Watt، Muhammad At Madinah (Karachi: Oxford University Press، 1969)، 229.

الرسول صلى الله عليه وسلم مع صحابته، حتى في وقت الحرب، تماماً مثلما حدث في غزوة بدر حين نزل الرسول صلى الله عليه وسلم على رأي الصحابي الحباب بن المنذر. كما أن وات لم يستطع أن يقدّر حكمة الرسول صلى الله عليه وسلم العظيمة فيما يتعلّق بعبد الله بن أُبيّ، فقد كان من السهل معاقبته علناً، ولكن كان هناك حكمة في تأخير العقوبة. إلا أن ما استدل به وات، حمل من حيث لا يدري، شهادة على الممارسة العريضة للشورى في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، فالشورى لم تنتقص من سلطات الرسول بل عكست قوة واستقرار حكمه وقيادته لمجتمع المدينة.

وبعد انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربِّه، انتُخِبَ أبو بكر علناً باستفتاء شعبي[1]، فاستشار نفس الأشخاص، ممن كانوا مشهورين بين المهاجرين والأنصار بدرايتهم بشؤون الحكم[2]. وعندما فكّر باختيار عمر بن الخطاب لخلافته بعد وفاته، استشار الصحابة المشهورين الذين كانوا حاضرين في المدينة، فوجد عمر الأكثر استحواذاً على الثّقة، وأكثر المرشّحين أهلية لمنصب الخلافة. ولذلك، وبعد أوسع عملية شورى خاطب أبو بكر المجتمع الإسلامي في المدينة قائلاً: أترضون من استخلفت عليكم؟ فإني ما استخلفت عليكم ذا قرابة، وإني قد استخلفت عليكم عمر، فاسمعوا له وأطيعوا، فإني والله ما آليت من جهد الرأي. فقالوا: سمعنا وأطعنا[3].

وبهذا يكون اسم عمر بن الخطاب قد ورد بناء على توصية أبي بكر الصديق بعد مشاورته الثقات من الصحابة، ثم عرض الأمر على كافة المسلمين ليوافقوا عليه. وفي خلافة عمر رضي الله عنه، وحين علم بدنو أجله، عيَّن هيئة استشارية تألَّفت من ستة من كبار الصحابة الذين عرفوا بمناقبهم وكانوا أكثر الرجال استقامة وأكثرهم جدارة بالثقة، لاختيار أمير من بينهم لفترة، وحدَّد لهم فترة لإنجاز هذه المهمة، فأوكلت المجموعة الأمر لأكثر من يوثق فيه من بينهم بعد أن أخرج نفسه من المنافسة على منصب الخلافة وهو الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف، الذي جال في المدينة يستطلع آراء الناس، مستشيراً مختلف فئات المجتمع من الرجال والنساء وحتى طُلاَّب العلم في الكتاتيب والحجَّاج الذين كانوا يزورون

---

(١) الطبري، المجلد الثاني ، ص ٢٣٥.

(٢) الإدارة، ص ٨١.

(٣) الطبري، المجلد الثاني، ص ٢٥٢- ٢٥٣.

المدينة بعد أداء فريضة الحج، وبعد استطلاع ومسح شامل، وجد أن عليَّ ابن أبي طالب، وعثمان بن عفان ـ وهما عضوا الهيئة الاستشارية ـ يتمتعان بتأييد واسع في صفوف العامة. فاختير عثمان في نهاية الأمر خليفة.

وبعد مقتل عثمان رضي الله عنه في الثامن عشر من ذي الحجة عام ٣٥ هـ[(١)]، توجَّه بعض الصحابة أمثال طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام إلى علي بن أبي طالب، وطلبوا منه أن يقبل بمنصب الخلافة، لكنَّ علياً كان كارهاً للخلافة، إلا أنه عاد ورضي بتحمل هذا العبء تحت وطأة إصرار أعيان الصحابة عليه، ويبدو أن الصحابة أرادوا أن يعطوا له البيعة في منزله فرفض ذلك بشدة قائلاً: «إن بيعتى لا تتم في المنزل وإنما في مسجد رسول الله ﷺ». وعندما قدموا إلى المسجد النبوي حيث اجتمع الناس، بويع علي ابن أبي طالب أميراً على المسلمين من قبل كافة المسلمين في المدينة المنورة التي كانت عاصمة الخلافة في ذلك الحين.

إلا أن الخلافة بعد انتهاء حكم الخلفاء الراشدين تحوَّلت إلى ملك عضوض وحكومات سلطوية، في كلا فترتي الحكم الأموي والعباسي، وكلا النظامين قمع معارضيه وسجنهم وأعدمهم.

وإذا كنا في الصفحات السابقة قد ركَّزنا على المبدأ الشوري في اختيار الحاكم وفق المفهوم الإسلامي ونظرية الإسلام السياسية التى تعتبر الشورى أمراً ملزماً وليس معلماً.. لكن المجتمع الإسلامى الأول يختلف عن العصر الحديث الذي شهد قيام المؤسسات ودورها في التغيير الاجتماعى والسياسى بصورة جعلت البعض يطلق عليه عصر منظمات المجتمع المدني، وهي بالطبع منظمات غير حكومية لكنها تلعب من الأدوار والرقابة والفاعلية ما يفوق في أحيان كثيرة دور الحكومة. لم يشهد العصر الأول مثل هذه المنظمات كما لم يشهد وجود أحزاب سياسية منظمة مسموح لها بالعمل جنباً إلى جنب الحكومة الشرعية.. فالنظام الأول كان نظاماً يقوم على الوحدة والشورى كما في دولة الخلفاء الراشدين في المدينة أو على الغلبة والقهر كما في الدولة الأموية والعباسية في دمشق وبغداد حيث لم يكن هنالك هامش للشورى أو حرية للرأي والتعبير، لذلك شهدت تلك النظم ثورات مسلحة كبيرة وممتدة قادها أبناء الصحابة والتابعين[(٢)].

---

(١) ابن الأثير، الكامل، الجزء الثالث، ص ٨١، الطبري، الجزء الثاني ، ص٦٩٦.

(٢) انظر كتابنا:

الآن تشهد البلدان الإسلامية الكثير من أحزاب المعارضة؛ منها ما هو إصلاحي مسالم، ومنها ما هو سياسي يطرح نفسه كبديل للنظم القائمة.. وكثير من هذه الأحزاب المعارضة في الدول الإسلامية لا تمارس معارضتها من داخل بلدانها بل من أماكن اللجوء السياسى الذي توفّره لها بعض الدول التي لا تخلو من أجندة خفية أو ظاهرة تريد تحقيقها عبر هؤلاء المعارضين، فهي توفر لهم الدعم المالى والسياسى والإعلامى والمعنوي والسلاح إن دعا الأمر.. فما شرعية أحزاب المعارضة من وجهة النظر الإسلامية؟؟. كيف تقدِّم النصيحة للحاكم؟ بشكل فردي، أم جماعي؟

من خلال تتبعنا لآراء الفقهاء المهتمين بهذا الأمر، والذين تأثّروا بصورة واضحة بقراءة تاريخ الصراع داخل الدولة الإسلامية، نجد أنهم قد اختلفوا في هذا الأمر فمنهم من أيّد قيام أحزاب سياسية تمثّل المعارضة ومنهم من عارض، وسوف نستعرض وجهة نظر الجانبين.

المؤيِّدون :

يرى المؤيدون أن حرية التعبير والتجمُّع في الشريعة الإسلامية تقع ضمناً تحت المبدأ القرآني المسمَّى بالحسبة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) التي تمنح الفرد الحرية والحق في النقد البنَّاء. إذ لا يتصور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في غياب الحرية وحق التعبير، وهناك أيضاً النصيحة وهي مبدأ إسلامي آخر يستلزم أيضاً حرية التعبير الفردي والجماعي، ومصطلح النصيحة واسع الدلالة، إذ يطال العامة تماما كما يطال القادة أو الرسميين في الدولة. وليس هناك شروط مسبقة ضرورية للحسبة أو النصيحة. إذ يمكن للإنسان أن يمارسهما بإرادة منه، وعليه فإن الشريعة تحفظ للمواطن حقه في التعبير أو تقديم نقد بناء حول الإجراءات الحكومية، كأصل من أصول حرية التعبير والرأي والتجمع.

والحسبة مفهوم شامل يتضمن كل المبادىء المذكورة أعلاه، فالنصيحة والشورى والمعارضة يمكن ممارستها كلها ضمن مفهوم الحسبة، وبكلمات أخرى، فإن الحسبة مفهوم واسع لدرجة استيعاب الأفعال الفردية والجماعية في متابعة جلب المصالح ودرء المفاسد أو منع الظلم والفساد والمنكر. إن مبادى القانون العام في

Early Islamic State; Religio- Political Elements behind insurrections‹ Dar El-Fikr‹ Beirut- Lebanon.

الإسلام كالشورى والعدالة والحرية والمساواة والحسبة لها أبعاد سياسية. وتدل على أن حرية تشكيل التكتلات والأحزاب يمكنها أن تسهم في تعزيز بعض هذه المبادئ، كالشورى مثلاً، التي لا يمكن تطبيقها إلا بوجود جو سياسي سيه يقبل بالرأي الآخر موافقاً أو مخالفاً ويفسح المجال من غير ضيق أو تبرم بالآخرين

وفي ما يتعلق بوقتنا الحاضر، فإن الجماعات التي تدفع باتجاه تأسيس الأحزاب السياسية، ترى أنه في ضوء زيادة المنظمات الحكومية والأهلية وغيرها من المؤسسات تتزايد صعوبة التعامل مع الأفراد أو معرفة الأشخاص الذين يستوجب استشارتهم بشكل فعلي، فمع وجود منظمات المجتمع المدنى وجماعات الضغط واللوبيات والمؤسسات الوطنية والدولية في العالم اليوم أصبح تأسيس الأحزاب السياسية ضرورة وواجباً يقتضيه التعاون على إدارة الدولة على ضوء الطريق القويم للعدالة والحرية والمساواة.

الترابي يدعو لحرية الأحزاب من غير إذن السلطة

الشيخ الترابي مثله مثل الإمام الشافعي الذي غيَّر الكثير في مذهبه عندما جاء من العراق إلى مصر حيث تبيَّنت له وجوه جديدة حول الكثير من الأحكام في القضايا الفقهية. فالشيخ الترابي الذي جاء بالإنقاذ عبر منهج انقلابى حيث أصبح لدولة الإنقاذ رئيساً (متغلباً) كما يجيزه الماوردي أو (منقلباً) وفقاً لدورة السياسة في دول العالم الثالث، وسارت الإنقاذ في منهجها الشمولي لما يزيد من العقد من الزمان كان الشيخ الترابي أثناء ذلك قائداً ورائداً لها رغم مجهوداته المعروفة نحو التدرج نحو الانفراج الديمقراطي والحريات العامة، ومهما يكن من جدل وخلاف حول آراء ونوايا الترابي الحقيقية نحو توجُّهه الديمقراطي المساند للحريات العامة، لكننا نجده في فترة المحنة السياسية التى قذفت به إلى غياهب سجون الإنقاذ، يخرج لنا فكراً مؤصَّلاً يجعل دولة المدينة المنورة والممارسة السياسية في عهد الرسول الهادي ﷺ نموذجاً ومثالاً يحتذى..

فالحرية عند الترابي هي حق إلهى لا يجوز لأحد أن ينزعه من أحد ولا يجوز لفرد أن يتنازل عنه لأن مناط التكليف في الدين يقوم على الحرية.. ويدعو الترابي في كتابه القيِّم الذي أصدره من المعتقل (السياسة والحكم: النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع) ألا يقوم جبروت ويحظر حرية الآخرين، لأن ذلك يعطِّل المشيئة الطلق، ويفرض نظاماً قهرياً يستند إلى سيطرة واستبداد حزب واحد هو متسلط.

ويرى أن نظرية الحزب الواحد دائماً ما تكون واجهة لفرد مستبد ومتفرعن. ويذهب الترابي إلى أن الحاكم قد يحسب صمت السواد الأعظم عن شموليته هو رضى وتسليم، ولكنَّه غير ذلك والغالب أن سواداً عظيماً من الناس لا يحتملون المخالفة بالحق كما يرونه والمصابرة على العاقبة، بل يؤثرون السكون والجمود ابتغاء السلامة، وذلك تعطيل كبير، أو يذهبون مذهب النفاق، ينقض باطنهم ظاهرهم فيفسدون الحياة، كما أن تراكم المنافقة من جانب كما يرى الترابي وتراكم المظالم والقهر من جانب السلطة يقود إلى ثورات تدمِّر كل شيء وتقود إلى فوضى غير محمودة العواقب. كما يرى أن الخير والصلاح اللذان يقدمان درجاً هما في انفتاح المناخ السياسي لحركة نصح الحكام، لأن الحكومة بما يليها والمعارضة بما تباشره من تلمُّس لمظالم الجمهور، فهذا يكمِّل ذاك، ومهما تطرفت المعارضة وذهبت تتقب في معايب السلطة الحاكمة، فإن ذلك يدفع الحكومة للمزيد من الاهتمام بالرعية وتقويم أخطائها والرجوع إلى الجادة. ثم يستشهد الشيخ الترابي بدولة المدينة التى شهدت حرية مطلقة لحركة الأحزب التى تطرفت لمعارضة قيادة دولة المدينة المتمثلة في شخصية النبي ﷺ والقرآن يسمِّيهم الأحزاب ولم يعلن الرسول الأعظم في وجههم حالة الطوارىء ولم يعلِّق بعض مواد دستور المدينة، وإنما سمح لهم بممارسة نشاطهم بحرية كاملة من غير تضييق أو سجن ما داموا يقودون معارضة سلمية. وفى دولة المدينة مهما تذهب الأحزاب وراء الحق إلى ما يحرمه الشرع أو يكرهه فضلاً عما يكره الأمير، فإن سنة دولة المدينة أسوة بينة لترك من يحمل كفراً كتابياً أو منافقة مفضوحة أو تردداً بين الكفر والإيمان ليعمل سياسة بتعبير رأي وموالاة عليه كما يشاء.. ويحدثنا القرآن في سورة النور كيف أن حديث الإفك في عرض رئيس الدولة ونبيِّ الأمة ثم يأتي الرسول ليتشاور مع صحابته في برلمان المدينة (المسجد النبوي) ويشكو بثَّه وحزنه من أن يخوض البعض في عرضه، فيقوم بعض الأنصار معلناً استعداده لعقاب أو قتل من خاض في ذلك ولكن يقوم طرف آخر من الأنصار ليقول للطرف الأول كذبت لن تستطيع ذلك... هذا يحدث بينما رئيس الدولة واقفاً على منصة الرئاسة (المنبر النبوي) ولا يعلن حالة الطوارىء ولا المحاكم الاستثنائية أو الخاصة أو التعذيب للمعارضين كما يحدث في دول العالم الإسلامى اليوم.

ما ذكره الترابي والذي سنذكره أدناه يعتبر رؤية جديرة بالتدبر والدراسة والمقارنة سيما بالنسبة لكل من يربط نفسه بحركة الإسلام السياسي الساعي لقيام دولة إسلامية على نهج الطراز الأول لدولة المدينة.

يقول الشيخ الترابي:

(... فبوحاً لوجدان الفرد المؤمن وسياقه الاجتماعي الخاص في رخصة من جبر السلطان، وطلاقه لأمانة التكليف الأخلاقي في الحياة، ينبغي ألا يقوم جبروت يحظر الحرية في الرأي واختلافه والتوالي على ألوانه، فذلك نقض لكل أصول الحكمة والأحكام في الشرع لأنه بمعصية الهدى يعطل المشيئة الطلق ويفقر عطاءها ويقطع أسباب التزاوج والتداول والتوالي بين رؤى الناس، ويجمِّد الشورى مورد الإجماع الذي ينتج وحدة طوعية صادقة، لا وحدة القهر الظاهرية الصمَّاء الجلمد. ومثل ذلك الموت الجامد يأتي من صورة شائعة في نظم القهر وهي إقامة حزب واحد هو المتسلط، وغالب حقيقته أنها صورة وراءها حقيقة استبداد فرد قد تصطرع عصابات خفية على مقعده، وقد يتفرعن ذاتاً متألهة حتى يموت. وما تلك الصورة بصدق حتى في مداها فضلاً عن أنها تحتكر ما تركه الله الواحد للناس، وله تعالى من أسباب الترهيب والترغيب والاقهار نفاذاً ما لا يملك بشر. والغالب أن سواداً عظيماً من الناس لا يحتملون المخالفة بالحق كما يرونه والمصابرة على العاقبة، بل يؤثرون السكون والجمود ابتغاء السلامة وذلك تعطيل كبير، أو يذهبون مذهب النفاق ينقض باطنهم ظاهرهم فيفسدون الحياة. ثم إن الرؤى المكبوتة تعتمل سراً ويتوالى عليها الناس خفية يتعاظم قدرها، ولا يجد متنفساً بالتعبير والظهور الحر، فإذا طمت الضغوط وتكسبت انفجرت. وهكذا، تخرج الثورات ضرورات لا مناص منها، ولكنها لا تطور الحياة درجاً طباقاً بل تنقلب مطبقة على كل ما سلف تخرِّب أحياناً خيره وشره جميعاً. وإنما الخير والصلاح اللذان يقدمان درجاً هما في انفتاح المناخ السياسي لحركة نصح الحكام، وأوقع ما يكون ذلك من قوم يتوالون مخالفة لهم يرون مدعى سياسات الحكم ووقعها من نحو آخر. وإنما يتم صلاح السياسات إذا تكاملت مصادرها، الحزب الوالي يأخذها من حين جد مسؤوليته ووسع إحاطته بما يدير ويشرف عليه من أمور، والذي يقابله معارضاً يصدر عن قرب من الرعية لا تحجبه عنهم مراسيم الدواوين وتعالي المناصب، بل يصل رأيهم وحاجاتهم، وقد تفتنه المعارضة للتنقيب عن وجوه عيب في ما يبادر به الوالي، وللمبالغة في ما تطلب أطماع الناس العاجلة. ومهما يكن فذلك يدعو إلى زيادة البيان وتقويم الميزان للأمر العام،

وهو أصلح وأقرب لوحدة المجتمع. ونصوص القرآن ونهج حكم المدينة بيان لمختلف الأحزاب الحرة النشطة المعارضة منها المتباعدة عن الإسلام وصدقه لا تحظر بالسلطة، ونقدهم لولي الأمر الذي كان نبياً بالغاً ما بلغت شناعته لا يعاقبون عليه، والقرآن يسميها أحزاباً ويقص مساءلاتهم ومؤاذاتهم للنبي صلى الله عليه وسلم ولحزب الله المؤمنين، ولا يوصي بأخذهم بالسنان إلا أن يرفعوا سناناً، وإنما بمجاوبتهم لساناً أو عطاء في ما هو خير، ومحاجتهم ومدافعتهم قولاً في ما هو شر. وبعض ذلك في سور «التوبة» و«المجادلة» و«المنافقون» سياقاً سياسياً مثل سياق المجادلة حول أصول العقيدة في سور «البقرة» و«آل العمران» و«المائدة».

فهدي الدين أن الحياة العامة فاسحة مسامحة لشتى الأحزاب، لكل وجهة هو موليها بغير إذن أو ترخيص من أمر مسوم من سلطان الدولة، لئلا يقوم الوالي متسلطاً لا يبيح لمن يخالفه مجال خلاف ونصح، أو يضبط بالإذن وشروطه البينة أو الموحى بها قيام أحد لا يرضاه أو مدى نشاطه. ومهما تذهب الأحزاب وراء الحق إلى ما يحرمه الشرع أو يكرهه فضلاً عما يكره الأمير، فإن سنة دولة المدينة أسوة بينة لترك من يحمل كفراً كتابياً أو منافقة مفضوحة أو ترددا بين الكفر والإيمان ليعمل سياسة بتعبير رأي وموالاة عليه كما يشاء. وكان بيناً فيها ما هو أولى بالفسحة من خلافات المسلمين اجتهاداً، ولو غشيتها موالاة لا تقارب الرؤى وحسب، بل بدواعي القربى من قبيلة أو جامع سابقة معاً في الإسلام، أو رابط نساء في شؤونهن أو شتى جماعات مضاغطة بما يعنيها)[1].

المعارضون:

هنالك بعض المجموعات من الفقهاء تحرِّم تأسيس الأحزاب السياسية في الدولة الإسلامية بدعوة أن الأرضية السياسية لوحدة المسلمين هي بيعتهم للإسلام نفسه، ولذلك ليس هناك حاجة لمزيد من مستويات الاتحاد والبيعة، وبالنسبة لهم فإن الإسلام لا يقرُّ بأي بيعة سوى الوحدة تحت لواء الإيمان الذي يشمل كافة المسلمين. فعندما تدخل فئة من المجتمع الإسلامي تحت بيعة حزبية، فإنها بالتالي سوف تعزل غيرها مما سيؤدي إلى التفرق[2].

---

(١) حسن الترابي. السياسة والحكم: النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع. دار الساقى بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٣ صـ٢٠٨ – ٢١١.

(٢) راجع ما كتبه مصطفى كمال وصفي في النظام الدستوري في الاسلام مقارنة بالنظم العصرية، القاهرة، مكتبة وهبه، ١٩٧٤، ص ٧٦ .

والرأي المعارض لوجهة النظر هذه يرى أن الوحدة تحت لواء الإيمان لا تستدعي بالضرورة تحريم الاختلاف في الرأي على تفاصيل وأمور لا تمسُّ جوهر العقيدة بالإضافة إلى ذلك، فإن الذين يعتنقون نفس المبدأ قد يختلفون على التفاصيل وعلى طرائق تطبيق برامجهم. إلاَّ أن معارضي إنشاء الأحزاب السياسية. وفي سبيل تعزيز رأيهم يستشهدون بالآيات القرآنية التي تركّز على الوحدة وتحذِّر المؤمنين من التفرُّق والانقسام (وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ) [آل عمران: ١٠٣]. كما يستشهدون أيضاً بالأحاديث النبوية من قبيل: «يد الله مع الجماعة». وحتى يعلّلوا الأمر أكثر، فإنهم يستقرئون التاريخ من أجل الاستدلال على أن المناشط الحزبية وخاصة بعد اغتيال عثمان رضي الله عنه كانت بشكل عام تقسيمية. وجلبت الفرقة والصراع للمسلمين.

وأخيراً، في مسألة السماح بتأسيس الأحزاب السياسية كأداة يمكن من خلالها ممارسة الشورى أو عدم السماح بها، يمكن للإنسان الاستشهاد بآراء فقيه القرن الثالث عشر ابن تيمية المتوفى عام (١٣٢٨ م) حيث يرى أن الجماعة التي تدعو الناس إلى الحق والصلاح وتعمل على جلب المصالح للناس هي جماعة مشروعة، ويضيف أن الفهم الصحيح للنص القرآني، يجعلنا نرى أن الله سبحانه وتعالى وصف المؤمنين بقوله: (أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [المجادلة: ٢٢] وفي الطرف المقابل، يذكر القرآن الكريم «حزب الشيطان» أي الذين حادّوا الله ورسوله وعصوا الرسول وانخرطوا في مؤامرات ضده، (أُوْلَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ) ومثل هذا الحزب أو أي تجمُّع يقف في وجه تعاليم الإسلام، يقع حسب تصنيف ابن تيمية تحت مسمّى حزب الشيطان، وبالتالي فحرمة إقامته واضحة[1].

عالم آخر مسلم معاصر هو الشيخ محمد الغزالي رحمه الله (المصري) الذي ذكر أن الإسلام يسمح بتعددية الأحزاب السياسية شرط أن لا تسعى إلى تدمير الأمة. فالتعددية تَحْرُم حين تهدف إلى تقسيم الأمة، وزرع بذور الفرقة بين المسلمين[٢]. إلاَّ أن إيجابيات وسلبيات إنشاء التجمعات والمنظمات يجب الحكم عليها وقياسها على

---

(١) تقي الدين ابن تيمية، مجموعة رسائل ومسائل، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٨٣المجلد الأول، ص: ٦١ .

(٢) محمد الغزالي، أزمات الشورى في المجتمعات العربية والإسلامية، القاهرة، دار الشرق الأوسط للنشر، ١٩٩٠، ص ٤٩.

أساس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتحركات التي تقوم بها. فإذا كان الحزب أو المنظمة يهدف إلى حماية وتعزيز أي مقصد من مقاصد الشريعة الخمسة وهي حفظ النفس والدين والمال والعقل والعرض، فلا يجب أن يكون هناك تساؤل حول شرعيتها من حيث المبدأ، وكل أفعالها وتحركاتها التي تؤكد ما تصبو إليه تعتبر شرعية أيضاً. ففي الدولة الإسلامية يمكن قياس أهداف وسياسات الحزب أو المنظمة على ضوء مقاصد الشريعة.

وإجمالاً، فإن موضوع تشكيل أو صيغة تأسيس الحكومة الإسلامية وشكل المؤسسات في الدولة لم يلق الإهتمام اللازم من علماء الأمة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلادي، بسبب إغفال العلماء في ذلك الزمان قضايا مثل حقوق الإنسان والحريات، فعلى سبيل المثال حين نتفحص كتاباً مثل (الأحكام السلطانية) لأبي الحسن الماوردي (المتوفى عام ٤٥٠هـ) أو السياسية الشرعية لابن تيميَّة (المتوفى عام ٧٢٨ هـ) نجد أنهما يتناولان موضوعات؛ مثل حق الدولة على المواطن، وسلطة الدولة، وأموراً فقهية تنفيذية مثل الجزية والجرائم والعقوبات، والجهاد والحسبة، أما ما كتب عن حقوق المواطن على الدولة فهو ضئيل وعرضي. ولذلك فإن موضوعاً مثل مفهوم المعارضة في الدولة الإسلامية تجده في الغالب في كتابات المعاصرين مثل المودودي والترابي وأفضال الرحمن وغيرهم.. وقد اطّلعت على الكثير من الكتابات الأخرى لكني لم أذكرها في ثبت المراجع لتشابه ما ورد فيها من معلومات مع سابقاتها مما ذكرته. ومن هذه الكتب: تاريخ الفكر الإسلامي لعمر فَرُّوخ، وتاريخ المذاهب الإسلامية لمحمد أبو زهرة، وتاريخ الفلسفة في الإسلام لعبدالحليم محمود.

وقد وجدت بعد التدقيق العميق والبحث في كتب التراث الإسلامي، وكتابات المعاصرين علاوة على المعايشة السياسة، أن المعارضة الإسلامية البنَّاءة والمسالمة تعتبر ضرورة في الدولة الإسلامية ويمكن ممارستها من خلال وسائل وخيارات متعددة، بشكل فردي أو جماعي من خلال البرلمان أو من خلال نظام التعددية الحزبية أو من خلال الإعلام ومؤسسات المجتمع المدنى وكل الوسائل المذكورة مشروعة شريطة مراعاة حفظ مقاصد الشريعة.

تجربة الترابي مع الإنقاذ عبر كتابه النظم السلطانية

خلافاً لما كتبه الإمام الماوردي في كتابه القيِّم (الأحكام السلطانية) الذي كتبه في العصر العبَّاسي، وخلافاً لما ذكره العلامة ابن خلدون الذي عاش في الفترة (١٣٣٢- ١٤٠٦م) في مقدمته الشهيرة عن مختلف مناحى الحياة الساسية. فقد أصدر الشيخ الترابي المولود عام ١٩٣٢ كتاباً أطلق عليه اسم (السياسة والحكم/ النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع). فبينما كان الشيخ الترابي رهين سجون الإنقاذ فقد تم الإعلان عن كتابه في مظاهرة إعلامية بلندن قادتها حرمه السيِّدة المجاهدة/ وصال المهدي بلندن في فبراير ٢٠٠٣ م.

وإن كان الماوردى قد اتَّقى فتنة الحكَّام العباسيين، لذا لا يوجد وجه شبه بينه وبين الترابي، لكنَّ وجه الشبه بين ابن خلدون والترابي كبير جداً، فكلاهما قد عرك السياسة وخبر قصورها وسجونهاونفيها وتشريدها ومؤامراتها ومكائدها مع اختلاف العصر وظروفه وتحدياته لكلٍ منهما.

أصدر الشيخ الترابي كتابه الجديد بلغة صارمة كصرامة السجن المحبوس خلف قضبانه، فجاءت لغة الكتاب قوية وعصية على الكثير من القرَّاء الذين لم يخفوا ذلك، لكن الكتاب يعتبر إضافة حقيقية وتأصيلية لكل المهتمِّين بأمر العلوم السياسية والعلاقات الدولية والمهتمين بالحريات وحقوق الإنسان، وكذلك السياسيين المهتمين بأمر الدعوة لقيام دولة إسلامية في بلدانهم.

قد لا يكون هذا الكتاب بهذا القدر من الحدَّة والجراءة لو أن كاتبه قد كتبه وهو في عافية من حرية التعبير وممارسة السياسة في بيئة صالحة، بل ربما فَقَدَ الكتابُ بعض بريقه وغابت عنه الدرر الغوالي التي تضمنها وكاتبه يقايس المثال والحال والمآل بدولة المدينة.. فالترابي قد أورد في كتابه من الآراء الجريئة ما يرفض فيه إقامة الحد على من بدَّل دينه (المرتد) ويقدِّم تفسيراً جديداً للحديث النبوى (من بدَّل دينه فاقتلوه).. وهذا يذكِّرني بموقف السيِّدة عائشة من الصحابى الجليل أبي سعيد الخدري الذي روى الحديث (أن الميِّت يعذَّب ببكاء أهله عليه)، فاعترضت أم المؤمنين رضي الله عنهما على أبي سعيد، وذكرت أن الحديث لابد أن يُروى في سياقه الزماني، والمكاني ثم أوضحت أنه بينما كانت جنازة امرأة يهودية تمرُّ من

أمام الرسول ﷺ كان أهلها يبكون عليها، فذكر الرسول أنهم يبكون عليها بينما هي تعذَّب، ولا تعذَّب بسبب بكاء أهلها عليها وإنما بكفرها بالإسلام.

فيما يلي نستعرض بعض الآراء الجريئة التي أوردها الشيخ الترابي في كتابه؛ فيما يتعلَّق بعلاقة الحاكم بالمحكومين وبطبيعة الحكم وبتجربة الإسلاميين في السودان ثم بعدم جواز إكراه الحكام للرعية للتطوع للخدمة العسكرية أو الجهاد.

لم ينس الترابي في مقدمة كتابه ذكر أنه قد أصدره في ظروف سجن وقهر سياسي لم تمكنه من توثيق مصادره ومراجعه حتى يطلّع عليها القارىء.. فيقول:

(والحق يقال: إنَّ كاتب هذه السطور إنما حرَّرها وهو في حبس سياسي من فتن السلطان معتقلاً عن الإحاطة بكل الكتب في مكتبة خاصة أو عامة حتى يثبت بيان مراجعه فيها وينقل عنها حرف المنقولات ومواصف مصادرها، وإنما تيسَّر له ما يحفظ ويتلو من آي القرآن التي يجتهد أن يتفقهها موصولةً بسياقاتها المبينة وبأطر نزولها الظرفية والثقافية بمنهج تفسير توحيدي لا يأخذ مقطع الكلمات ومجردها، وإنما يتبين معاني آيات القرآن في إطار مُنزلها أحداثاً وسيرة واقعة وأقوالاً مرويَّة عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وقليلاً ما تُنثر هنا جمل من الأحاديث النبوية غير مبتورة من هوادي القرآن وظروف الواقع المبينة، ولاسيما أن الشأن سياسة سلطان متغيرة متطورة ابتلاءاته يخط الدين هديه العام، ولا يرسم كل منطق أقواله وحركة أفعاله وصورة علاقاته مثل شعائر الدين المسنونة كالصلاة والصيام والحج)[1].

ويشير الترابي إلى الضلال السياسي الذي وقعت فيه الأمة الإسلامية منذ سقوط الخلافة الراشدة ولا يرى حرجاً من نقد الصحابة نقداً أكاديمياً موضوعياً يبتعد عن ولاء العواطف وسذاجتها، وعن تحامل الغرض والمرض وعدم موضوعيته، فالصحابة عنده ليسوا معصومين ـ وهم كذلك وإن كانوا كالنجوم الهوادي ـ ثم جاء الخلف وسكت عن الأخطاء السياسية التى وقعت في نهايات الخلافة الراشدة والتي كان لبعض الصحابة دور فيها، وهذا بدوره نتج عنه ما يعيش فيه المسلمون اليوم من ضعف وخَوَر.. ثم يعرض الترابي بخصومه من الذين جاؤوا جهاداً باسم الدين ولم يلبثوا كثيراً أن فتنتهم سكرة النصر وثورته حتى أصبحوا منهومين

---

(١) حسن الترابي. السياسة والحكم: النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى. ص٢٠.

بالسلطة بغير حدِّ شرع أو ضابط شورى أو تقوى، وذلك لجهلهم بفقه السياسة الراشدة والتماسهم دلائل الحكم في مصادر الضلال. يقول الترابي:

(... ولما هوى المسلمون وعلا عليهم الكفر وسلّط عليهم لادينية السياسة. كانت مجاهداتهم عقيمة في هذا المجال، لم تثمر لما انتصرت عاقبة حكم إسلامي رشيد على الرعية ورعاتها، بل جرّت إلى فوضى أو إيقاع ضلال جديد من المجاهدين إذ فتنتهم سكرة النصر وثورته فأصبحوا منهومين بالسلطة بغير حد شرع أو ضابط شورى أو تقوى، أو بأن لهم بعد تجاوز مجاهدة الباطل جهلهم بفقه السياسة الراشدة دلائل الحكم في مصادر ضلال)[1].

بالطبع أن الثوار والمجاهدين ليس من أولوياتهم الفقه بعلم السياسة وإنما المجيء بدولة الخلافة التي يقودها العلماء وأهل الدراية بعلوم العصر وثوابت الأصل، فالتقصير المشار إليه لا يقدح في المجاهدين بقدر ما يقدح في قادتهم الفكريين والمنظرين الذين يجب أن يضبطوا تنزيل المثال وتحقيق الشعار بوازع التقوى وخلوص النية والعلم الوافر بجوانب القضية والشورى الطلقة لأهل العلم والتجربة والخبرة.. فقد كان خالد بن الوليد سيفاً من سيوف الله ما حقّقه للإسلام لم يحققه العديد من كبار الصحابة وفقهائهم رغم أنه لم يكن فقيهاً ولا عالماً لدرجة أن الرّسول كان يتعوّذ أحياناً من أفعاله (اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد).. هذا الخطأ من أحد المجاهدين كان يضبط في حينه بواسطة القيادة السياسية ذات العلم والتقى والهداية المتمثلة في شخص النبيِّ الخاتم ﷺ أو في صحابته وخلفائه الراشدين من بعده.

وبعد التعريض إشارة يتحدث الشيخ الترابي مباشرة عن تجربة الإنقاذ في السودان؛ تلك التجربة التى جاءت تمتطى تاريخ ومجاهدات الإسلاميين في السودان رافعة شعار (الحرية لنا ولسوانا) وداعية لحكم المؤسسات وبسط الشورى وحرية اتخاذ القرار.. كذلك يتحدث الترابي عن المجهودات التي وضعت حتى تسير الإنقاذ وفق طريق الرشاد والطهر السياسي والشفافية والزهد في البقاء في مقاعد السلطة، وذلك عندما وضعت دستوراً يستلهم روح الإسلام ويحفظ حقوق غير المسلمين ويفصل بين السلطات ويمنح الجماهير حرية حقيقية لاختيار من يمثلهم نيابة أو من يحكمهم ولاية إقليمية أو رئاسة جمهورية.. ويتحسَّر الترابي على أن كل هذه المجهودات ضاعت

(١) المصدر السابق . ص٤٧.

تحت نَهَمِ العسكر وشره الشموليين بالسُلطة علاوة على العديد من الضغوط الأجنبية..فأصبح الدستور نصوصاً صورية غير نافذة إلا ما يحفظ الشعار ويسري على الرعية لا على الراعي.. فيقول:

(والتجربة الأخرى كانت في السودان، أسستها الحركة الإسلامية بانقلاب عسكري، اتعاظاً من تدابير الغرب السافرة التي تجهض أيما نهضة إسلامية ولدتها الديمقراطية الغربية، لأن نفي الدين والإسلام خاصة أعلى قيمة عندهم من مبدأ الديمقراطية. وتطاولت التجربة الإسلامية بحميَّة الجهاد الذي أثارته مكائد دولية عربية وغربية وإفريقية تنال السودان من كل ثغوره لصد مشروعه الإسلامي، ثم رجعت بعد سنين تائبة صراحاً إلى الإسلام، لا حكماً في معاملات الناس وحسب، كما سبقت في السودان بذلك قوانين، ولكن حكماً في شأن السلطان نظامه وسياساته. ولكن تناصرت أهواء التسلط العسكري وضغوط الدول الكارهة لمثال إسلامي قد يمتَدَّ فيبدِّل نظماً ويصد مطامع، ذلك أنه قد وُضع دستور فيه أصالة إسلام يبسط السلطان بالحريات والحقوق للمسلم وغير المسلم ويسند السلطان ولكل أهل ولاية ما يليهم وللجمهور استفتاءً للتشريع والتنفيذ والقضاء أو انتخاباً لنواب يعتمدون التشريعات والقرارات ويضبطون سياسة رئيس منتخب، والنظم كلها تتضابط للتشريع والتنفيذ والقضاء في الخصومات الخاصة والسلطانية، ولإعلان المظالم ولمراجعة حسابات المال العام، ولانتخاب ولاة الأمر التشريعي والتنفيذي بحرية ـ وعدالة، والسياسات متروكة لقرار الأجهزة المختَصة التي تراعي الرأي العام الحر، العفو أو المنتظم، والموجهة بمبادئ هادية، وإن لم تكن قطعية بحرف ملزم، والواجبات مكتوبة على المواطنين ليمارسوا حقوقهم بحرية ومعان رشيدة وتقوى خليقة تضبط السلطة جميعاً. إن وضع الدستور كذلك لم يكن فيه مطعن بحجة الديمقراطية، لكن تسلط عليه الطغيان العسكري الفردي المستنصر بأعداء ديمقراطية المجتمعات المسلمة، فأحاله نصوصاً صورية غير نافذة إلا ما يحفظ الشعار ويسري على الرعية لا على الراعي، كما أحال المسلمون من قبل نصوص كتابهم مقولات ومقروءات مقدسة غير مرعية في السلطان بفعل صادق)[1].

---

(١) المصدر السابق . ص٦٨.

ويلاحظ المتتبع لخطاب الشيخ الترابي ومكتوباته بعد "الأزمة" أنه يكثر من الحديث عن النفاق والمنافقة التى سادت المجتمعات المسلمة، وهذا التوجه جديد عند الشيخ الترابي يتنافى ويتعارض مع مواقفه السابقة المملوءة بالتفاؤل وحسن الظن لدرجة أنه قد فتح صفوف الحركة الإسلامية لكل منْ هبَّ ودبَّ. ولكن يواجه معترضيه الذين يحدثونه عن نفاق الكثيرين الذين لم تأت بهم إلا المصلحة والمغانم، فكان ردُّ الشيخ الترابي هو: (العبرة بمن صدق وليس من سبق) ورغم أنه لا يملك دليلاً على صدق هؤلاء القادمين الجدد، لكنه شعار كان يرفع في وجه قدامى الإسلاميين الذين تم تهميشهم أو استبدالهم بهذه (الموديلات الديكورية)! وقد اكتشف الشيخ أخيراً أن قراءته لفقه الولاء لم تكن دقيقة أو كانت متفائلة أكثر مما يجب. لذلك نراه يتحدَّث بحسرة عن منافقة المجتمعات المسلمة التى لم تكن صريحة وصادقة في تخليِّها عن الدين كما هو في المجتمعات الغربية النصرانية.. فيقول:

(لقد كان الغرب أصدق من غالب المسلمين، إذ كان صريحاً شاهداً بإبعاد الدين، مهما تكن بعض بلاده التي تباعدت عن الدين تطوراً لا ثورة حاسمة تحفظ رسوماً دينية، ومهما يكن لعواطف الهوية الدينية وقوى الكنيسة من آثار السياسة. ولكن المسلمين غلب فيهم النفاق في السلطان: شريعتهم معطَّلة، ومصارفهم المالية ربوية، وحكمهم جبروت، وسياساتهم عِزُ على الرعية وذلّ لعظام الدول، وبذلك كله لا يشهدون بأنهم انصرفوا عن الإسلام، بل هي دول إسلامية لها مؤتمر دولي إسلامي، وفيها رسوم وشعائر للإسلام. والقرآن الذي خاطب المسلمين لمهبط الإسلام الحادث يومئذ، ذكر لهم كثيراً من قصص أهل الكتاب وما طرأ عليهم من نفاق باعدهم عن صدق الدين، أصولُ دين تتبدل وشرائع تعطل أو يُبَعَّضُ العمل بها، وفتنة مال يأكله الكبار، وسياسات خيانة ومخادعة، وصراعات شيَّع وطوائف، وتعالٍ في الأرض وفساد بالسلطان، وبرغم ذلك وهمٌ بأنهم هم أبناء الله، أحبته الناجون من غضبه، المفضَّلون على الناس، وأنهم أهل الدين الموروث، والكتاب الذي ليس لأحد أن يصدِّقه بتجديد، في حكمهم كفر بشرع الله وظلم وفسق كبيران. وفي تلك القصص تذكرة وعبرة للمسلمين ولخلفهم الخالف، ألا يتطاول عهد الدين فتقسو القلوب ويغشاها الزيغ والهوى والنسيان والنفاق سيرةً على سنن السابقين. ثم إن في سور القرآن في المدينة حيث قامت الدولة يكثر ذكر النفاق، بل يُودِّع القرآن المسلمين في آخر سورة مطوَّلة هي «التوبة»؛ يحذرهم فيها مما كان فيهم من ظواهر

النفاق في المدينة وحولها، ويبيِّن لهم صفاته وأقواله وأفعاله، لا سيما حول النبي عليه الصلاة والسلام أميراً لسلطان المدينة. وهكذا، يذكر القرآن الخالد بأن ما ينبغي أن يحمله أهل الكتاب الأخير هو الحذر من النفاق. لكن المسلمين اتخذوا القرآن مهجوراً، فامتازوا بمرض النفاق السياسي، سلطانهم يتولاه منافقون وحولهم سياق نفاق من الرعية، حكمهم يتباعض شرع قليل وكثير كفر وظلم ونفاق، وسياستهم مراءاة ومخادعة ومكر ومدافعة بنذر من تقوى العاقبة، وفيهم أحبار علم ورهبان تصوف بعضهم يأكل أموال الناس بالباطل ويخشى السلطان ولا يخشى الله، وبينهم طوائف وشيَّع يترامون بالتكفير، بعضهم لا يرى بعضاً على شيء، وإذ قام فيهم مجدِّدون للدين يُتِمُّون بناءه المهدَّم سقفه المخرق سائره، كرههم المنافقون المتجبرون المتزعمون المترفون باسم القديم)[1].

ولم ينس الشيخ الترابي أن يتحدَّث (فى ص١٣٥) عن انقلاب الإنقاذ الذي بدأ إسلامياً وانتهى أُموياً، إذ رُسم مثال الدستور وفارقه واقع الممارسة إذ غلب الرئيس وجنوده تحت فتنة السلطة وشهوة الحكم.. فيقول:

(وقام انقلاب في السودان ظهر أنه في سبيل نهج سلطان من الإسلام، وتأخر فيه رسم المنهج المثال، ولكن بعد نحو من عشر سنوات وضع دستور يطلق للمجتمع الحرية، ويكل إليه السلطة العليا تشريعاً بالاستفتاء المباشر، أو بانتخاب نواب ورئيس يمارسون السلطان بضوابط الرقابة الشعبية. لكن رسم المثال وفارقه الواقع، فقد غلب الرئيس وجنوده واستلب السلطة من الشعب إلا صور الديمقراطية الظاهرة. وهكذا فعل العسكر لفتنة السلطان وشهواته، منذ معاوية إلى مسخ الخلافة العثمانية إلى أمثلة أخرى معاصرة، من أحوال شره الجندية وهوى السلطة وضعف الثقافة الشوروية الراشدة بين المسلمين وضعف مجتماعاتهم ومكائد الهيمنة الغربية التي لا تريد للسلطان أن تسيِّره أو تضبطه إرادة مجتمعات مسلمة تزداد تحرراً وتأصيلاً، فتفسد عليهم موازين الظلم العالمي التي تحتكم إلى القوة الأشد، أو إلى صورة للأمم المتحدة حيث تسود القوة الغالبة على قرار أمم العالم ومجتمعاتها الممثلة في جمعية عمومية، يركب فوقها مجلس أمن يعلو عليه الطغاة، لا سيما الأحظى بقوته)[2].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ص١٣٥.

ليس للدولة أن تكره أحداً

الآراء التالية التى أوردها الترابي في كتابه تبدو متسقة مع "السياق القرآني والهدى النبوى قولاً وممارسة في دولة المدينة لكنها لا تبدو متسقة مع مواقف الشيخ الترابي قبل الأزمة والمفاصلة.. فالشيخ الترابي يذكر موقف الدين المنافى لاسترقاق وقهر العباد وتسخيرهم جبراً في مناشط لا يوَدُونها ولا يحبذونها ولو خُيِّروا ما اختاروها.. وهذا رأي أصيل يتسق ويتفق مع مفهوم ربط قبول العمل في الآخرة بصحته صدق النية والإخلاص فيه.. والترابي يشير صراحة إلى بعض الأعمال مثل الخدمة الوطنية أو الخدمة الإلزامية العسكرية والتي كثيراً ما كانت تتمّ عبر حملات في الشوارع حيث يتم القبض على الطلاب ومن تنطبق عليهم شروط الخدمة من غير رضى الكثيرين منهم بل ومن غير علم ذويهم.. كانت للدولة تبريراتها وحججها بأن البلاد تحتاج لمن يدافع عنها وقد تعيَّن الدفاع عن الوطن على كل مقتدر وكذلك على المسلمين طاعة ولي الأمر ذي الشوكة والسلطان فيما أحبَّ المرء وكره.. كان الشيخ الترابي يومها هو المرشد والمنظِّر والموجِّه للدولة وكان كل ذلك يتم تحت سمعه وبصره ولم نسمع له رأياً معلناً للعامة يعارض فيه هذه الممارسات ويشير إلى معارضتها للحرية الدينية..!! ومهما يكن للشيخ الترابي من تبرير لموقفه غير المعلَن في معارضة هذه الممارسات، لكن تبقى الحقيقة أنه ليس للحاكم إكراه البشر على عمل لا يرغبون فيه إلا إذا تعاقد معهم على ذلك مثل الجنود والقوات النظامية أو أي أعمال تقوم على شروط واتفاق مسبَق، أما أن يتم التقاط الناس من الطرقات فهذا لا يقرِّه الدين في آياته ولا السنة في أقوالها وممارسات وتطبيقات رسولها عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.. يقول الترابي في هذا السياق:

(وكل تسخير للبشر حملاً على عمل لا يرضونه إنما يضرب عليهم وجهاً من الاسترقاق، مهما يزعم أنه لا يملكهم لأيدي الخاصة، بل لليد العامة لصالح عام، أو لذريعة ضرورة دفاع خدمة عسكرية إلزامية، أو معاقبة بأشغال عامة تصاحب السجن. ففي الإسلام يستنفر المؤمنون للجهاد طوعاً وإذا تخلَّفوا قد يضاغطهم المجتمع باللوم وجزاء القطيعة، وليس للسلطان إلا أن يذكِّرهم بمشاعر الدين الحيَّة التي تدفعهم أحراراً صادقين في سبيل الله، يبيعون أنفسهم ولو تعرضت للأذى والوفاة، وأموالهم لو احتملوا تكاليف الدفاع ثمناً للجنة والرضى عند الله في الآخرة: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى

الأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ» (سورة التوبة، الآية ٣٨)، «فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلاَفَ رَسُولِ اللّهِ وَكَرِهُواْ أَن يُجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَقَالُواْ لاَ تَنفِرُواْ فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ ❖ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا جَزَاء بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ❖ فَإِن رَّجَعَكَ اللّهُ إِلَى طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَاتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُواْ مَعَ الْخَالِفِينَ» (سورة التوبة، الآيات ٨٣- ٨١)، «وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلاَّ يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ» (سورة التوبة، الآيات ٩٢- ٩٦)(١).

ثم يواصل الشيخ الترابي حديثه عن عدم جواز إكراه الناس على أى ممارسة تعبدية وإنما يترك هذا الأمر لتذكير المجتمع ووعظه فيقول:

(وليس للسلطان كذلك أن يحمل الناس بأمره ونذير عقابه على أداء شعائر العبادة، لتأتي صوراً نفاقية. وقد همَّ النبي عليه الصلاة والسلام، ولكنه كفَّ عن دفع المؤمنين لصلاة الجماعة بالعقاب، وإنما يتذاكر المجتمع وسلطانه شديد الترهيب الديني بالجزاء في الآخرة على تعطيل شعائر الدين وأركان سيرة المؤمن الراتبة صلاة وصوماً وحجاً وذكراً موصولاً. فالأولى ألا تسترق طاقة الإنسان، أو تسخر كرهاً لأيّما حاجة اجتماعية، يستعظمها من يمتلك الإنسان بيمينه، وإنما يستخدم الإنسان طوعاً وبأجر شكراً لتطوع أو عوضاً لمستأجر. وهكذا قدَّر الخالق العبادة أن تكون خدمة في سبيله طوعاً بأجر يؤخِّره وقد يعجله)(٢).

ثم يحشد الترابي العديد من الضوابط الهامة التى تحدِّد علاقة الحاكم بالمحكوم والتي تعتبر هادياً لا مناص للحكام منه، سيما وأنه يهتدي بالسنة الفعلية للرسول ﷺ في دولة المدينة حيث هنالك مسارات وضوابط شرعية تحدد مشروعية الفعل أو تحريمه. يقول:

(وينبغي ألا يكره الإنسان مصدوداً دون ذلك إلا بالحق، ما دام يوفي مؤمناً تكاليف الدين في إعمار الحياة، ويمضي في سبيله عابداً لله لا يؤذي أحداً، ولا

(١) المصدر السابق ص١٥٧.

(٢) المصدر السابق ص١٥٨.

يدخل حرماً بغير إذن، ولا يبسط أسباباً للمنكر والحرام، أو غير مؤمن يسعى في سياق فتن العالم المشهود أغراضاً وأسباباً، وما دام لا يتجاوز إلى حرم. وللإنسان حرية التفاعل مع الآخرين في حركته الفاعلة يزاورهم أم يحيِّيهم أو يوادهم أو يحاقهم أو يغاضبهم أو يقاطعهم أو يعاديهم أو يجاهدهم إن عدوا عليه، والدين يهدي المؤمنين مواقف أنفسهم ظناً وإيماناً، وظاهر حركتهم قولاً وفعلاً. والغالب في حياة الإنسان لذلك أن يذرها السلطان حرة، ألا ينزل السلطة عليها ليحركها كرهاً لنحو وفعل مندوب بفضيلة الدين، بل ولا لنحو واجب إلا أن يكون أداء حق لآخر لازم شرعاً وعرفاً، ولا ليسكنها عما هو مكروه أو حرام إلا ما يجر ضراً لآخر شرعاً وعرفاً. ويمكن للسلطان بسياسته لا بسلطته أن يبسط حوافز ومذكرات لتنشط حركة الإنسان، حتى يثمر خيراً لنفسه ولعموم الناس، وتطيب معاملته لهم. وليس لذي الأمر كراهة لسعي من ناصح، أو معارض بنهج مشروع أن يصل الرعية، فيحرضها على النيل من مكانته ومذهبه، وليس له أن يعزله، أو يحبسه في خلوة، أو يسكنه أو يقطعه من أسباب الاتصال، أو يحجر سفره من بلد إلى بلد، أو مخرجه من موطن، أو مهجره مشياً إلى ملجأ في الأرض، وإنما يجوز كفه توقياً من إقبال بين مستوثق على الفساد في الأرض، أو على الضرِّ بأحد فعلاً ومنكراً محظوراً بالحكم المشروع، أما عقابه على جرم وقع ببيِّنة. وكذلك كانت أرض دولة المدينة بالسنة النبوية، قد تحبس في البيوت النساء اللاتي يأتين الفاحشة المبينة، أو تنفي من الأرض الذين يفسدون في الأرض محاربين فيمسكون قبل التوبة. ولكن مناشط اليهود والمنافقين وسفرهم في الأرض إلى مكة أو الشمال ديار العدو، لم تخرجهم من ديارهم، ما أخرج إلا اليهود الذين خانوا عهداً وشاقوا حرباً على السلطان، ولم يعهد في المدينة حبس أحد منهم، تحفظاً من فساد مظنون به أو لهم بما لم ينالوا، أو لإرجاف في المجتمع، أو لاتخاذ مسجد ضراراً وإرصاداً للعدو، ولو هدم المسجد للزور في إذنه وإعماره)[1].

ثم يواصل الشيخ الترابي بيانه أن الإكراه لايجلب عملاً مخلصاً أصيلاً وإنما نفاقاً لا يصبر عند الشدة.

(ومهما تضغط حاجات الدفاع والحرب، فإن الاستنفار الألح المذكّر بدوافع الدين يغني عن إكراه المجندين المقاتلين نفاقاً لا يصبر ولا يثبت على البلاء. وكذلك

---

(١) المصدر السابق ص١٦٣.

الأشغال الشاقة في السجون، لا بد من أن تلغى مفروضاً إلا من أراد أن يعمل ويكسب عوضاً لينفق على أهله، فلا يعاقبون حرماناً من صحبته ونفقته)[1].

الترابي يقدِّم مفهوماً جديداً للردة

ثم يتطرق الشيخ الترابي لأمر في غاية الأهمية، ويدور حوله جدل كثيف قد لا يصل إلى اتفاق أو إجماع، وهو ردَّة المسلم عن دينه.. فالترابي الذي واجه حملة شعواء عند نهاية سبعينيات القرن الماضي وبداية ثمانينياته لآرائه الجريئة وجرأته في إبداء رأيه الذي يعتبر في نظر بعض السلفيين مخالفاً أو مصادماً لثوابت دينية.. فآراء هؤلاء تبدو في نظره سلفية أو سطحية تشبث أصحابها بالقديم من غير أن يطوِّروه أو يخضعوه لتحديات العصر، وإن كان ذلك ممكناً ولكنهم تحجروا وتجمَّدوا وأوصدوا أبواب النظر والاجتهاد والتدبر والتفكر في سنن الكون وما يصحبها من تحديات حادثة.

فكان الجدل الكثيف حول آراء الترابي حول (حديث الذبابة) وقصة تأبير النخل والأخذ برأى الطبيب ولو كان كافراً إذا تعارض رأيه مع حديث صحيح لأن الرسول في بعض من أمور الحياة كان يقول لصحابته: أنتم أعلم بأمور دنياكم.. وكذلك جواز استمرار زواج المسلمة التي أسلمت بعد زواجها من الكتابي لأن أمرها بفسخ الزواج قد يقودها إلى الردة سيما وهي حديثة عهد بالإسلام.. لذلك ينظر إليها على أساس أنها قد ارتكبت أخف الضررين مع سعيها لإسلام زوجها.. والآن يتحدث الشيخ الترابي عن أمر الردة.. فيؤكِّد الشيخ الترابي أن آية (لا إكراه في الدين) هي من محكم القرآن وليس من متشابهه وعليه فمن ارتد عن دينه فعلى المسلمين ملاحقته بالدعوة والمجادلة والتذكير والموعظة الحسنة حتى يعود إلى حظيرة الإسلام وهو أصلب عوداً وأوثق يقيناً، ولا تجوز استتابته أو إقامة الحد عليه أو ترهيبه بالسلطان.. ثم يقدِّم الترابي تفسيراً للحديث النبوي (من بدَّل دينه فاقتلوه، لا يحل دم امرىء مسلم إلا... التارك لدينه المفارق للجماعة) يستصحب المناسبة التي ورد فيها الحديث ويذكر أن الحديث لا يفهم على إطلاقه وظاهره، وإنما ورد في سياق أن المسلم الذي يفارق الجماعة ويضم نفسه لصف الكفار المحاربين للمسلمين ويكون حرباً على الجماعة المسلمة عندئذ لا تتهيب الجماعة قتله بحجة أنه لا يحل دم امرىء

---

(١) المصدر السابق ص١٧٦.

مسلم، فهذا قد بدَّل دينه ووضع سلاحه في كنانة العدو وأصبح واحداً منهم يقاتل في صفوفهم فوجب قتله.. والأمر لا ينطبق على أهل الرأى والفكر والنظر الذين يقودهم فكرهم إلى الردة والخروج عن الملة فهؤلاء عند الترابي أحرار في معتقدهم ما داموا لا يهددون أمن وسلامة المجتمع ولا يوالون من حادَّ الله ويناصرونه ولا يبادرون بالعداوة..

يقول الترابي:

(أما حريات النظر والرأي والمذهب والتعبير، فلا بد من أن تحيي الدين إعتقاداً بالخيار، لا انتماءً بالميراث مقدراً. ولذلك، من ارتد عن دينه فلا إكراه في الدين، ولا استتابة أو عقوبة بالسلطان، وإنما التكليف على المؤمنين أن يلاحقوا المرتد بالدعوة والمجادلة، حتى يتوب ويستقر أشد إيماناً، ويخلص صدقاً لا مراءاة وخوفاً من العقاب العاجل. أما حرية الرأي فالمسلمون الآن تتأزم عليهم وطأة أثقال من رصيد التراث الجاثم عليهم، كأن قد تقدس ركاماً تقليدياً موقراً، أو من شروط للحرية تراكمت اتخذها سلف. فالاجتهاد، مصطلحاً، اشتد خصومه تبديلاً لكلمة عربية تعني اجتهاد الرأي من كل أحد بقدر وسعه وثقة الناس في رأيه، وقد طمس معنى كلمات التذكر والفكر والتدبر والتفقه التي خاطب بها القرآن كل الناس، مدى من التكليف كل أحد يبلغ منه ما تيسر وليست حمى لا يقاربه إلا الخاصة، ولا لمذاهب الرأي حدود محروسة بالسلطان. فلو اجتهد المرء فارتد ـ حفظه الله ـ دفع في وجهه حد الاستتابة أو القتل (من بدَّل دينه فاقتلوه، لا يحل دم امرىء مسلم إلا... التارك لدينه المفارق للجماعة). وما هي إلا أحاديث تهدي سنن العمل بياناً للقرآن لا تنسخه، ولكن وردت لتشرح صدور المسلمين، وهم يرون المسلم الحرام دمه إلا قصاصاً، يرتد يفارق الجماعة ويقاتل في صف الكفر، لكنهم يعزون دمه، فيبيِّن لهم الرسول صلى الله عليه وسلم كيف يرتد هذا، يفارق إخوانه وينقلب خارجاً مقاتلاً يحل إهدار دمه دفاعاً. والآيات محكمة واضحة إلا إكراه في الدين كما سبق البيان لأصول الحرية)[1].

ورغم أن الحديث عن آية (لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) البقرة (٢٥٦) تبدو فيه وجهة نظر أخرى، إذ ذهب بعض العلماء المفسِّرين إلى أنها منسوخة بآية القتال، وأنه يجب أن تدعى جميع الأمم إلى الدخول في الإسلام وإلا فالقتال أو الجزية (سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ

---

(١) المصدر السابق ص٧٦-١٧٩.

أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ قَاتِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً)[1].

ورغم أن هذا الأمر يدور حوله جدل كبير يعرف في علم العلاقات الدولية بالعلاقة بين دار الحرب ودار السلم.. وما هى دار الحرب وما هى دار السلم.؟ وأرى أن ما أورده ابن كثير لا يعدو الآراء التاريخية التي يكذبها الواقع خصوصاً وأن غير المسلمين هم الأعلون وأهل الشوكة والأمر والنهي.. بل أصبحت دارهم هي دار السلم للكثير من الجاليات المسلمة التي هجرت ديار الإسلام ملتجئة إلى ديار غير المسلمين حتى ولو كلفتهم الإقامة هناك التخلي عن بعض الأوامر الربانية كما في أمر الحجاب في فرنسا التي منعته على المسلمات في مدارسها وقَبِل بعض المسلمين طوعاً أو كرهاً بذلك من أجل أن يبقوا في أوربا. إذن إنَّ آية لا إكراه في الدين قد تبدو عملياً وواقعياً هى التى تساير فقه المرحلة حتى ينقلب الحال ويعود المجتمع الإسلامي هو القائد والرائد والموجِّه، عندها نستطيع أن نطبِّق آيات القتال كما طبقتها فرنسا عندما قالت للجاليات الإسلامية إما أن تلتزموا بديانتى العلمانية وإما أن تعودوا لدياركم.. وهذا ما نفعله عندها.. إما الإسلام وحرية الدعوة في ديار غير المسلمين وإما المقاطعة ووقف خيرات العالم الإسلامى عن ديار غير المسلمين وعندها أقل ما نطلبه ليس فرضاً للإسلام في ديار غير المسلمين وإنما نستطيع تأمين قدراً من حرية الدعوة والاتصال بالجماهير ودعوتهم للإسلام كما نستطيع أن نيسِّر الكثير من أعرافنا وقيمنا على من يرغب في البقاء في ديار المسلمين.

ثم نعود لأراء الشيخ الترابي التى لا تجرم المرتد ولا توجب عليه الحد قتلاً أو الاستتابة، فهذه الآراء تتنافى مع ممارسة دولة المدينة التى يستشهد بها الشيخ الترابي ويعتبرها مرجعاً رئيساً في نظريته السياسية، ففى دولة المدينة حارب الخليفة الراشد أبو بكر ﵁ من فرَّق بين الزكاة والصلاة.. حارب وقتل، وعُرفت تلك الحروب بحروب الردة.. وهؤلاء رفضوا فقط دفع الجزية ولم يخرجوا من الدين.. كذلك يجمع الأئمة على كفر من ترك الصلاة وجحد بفرضيتها ورأيهم فيه أنه يقتل ولا يصلَّى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وكذلك من أنكر ركناً من أركان الدين.

---

(١) انظر تفسير ابن كثير . تفسير الآية (لا إكراه في الدين) في سورة البقرة.

ورغم أن الترابي قد حصر أمر المرتد الذي يجب قتله فيمن ارتد وانضم لصفوف الكافرين محارباً للدولة الإسلامية لكنه لم يحدثنا عن رأيه في الردة الفكرية التي يصاحبها عمل منظَّم ونشاط مبرمج ودعوة صريحة لأفكار هدّامة تنخر في أصل الدين وتستغل جهل المثقفين المسلمين بأمور دينهم وتسعى لفتنتهم عن دينهم، وقد شهد السودان حظه من ذلك.. لم يذكر الترابي رأيه في هؤلاء فهل هم من أهل الرأي والنظر والتدبر والاجتهاد والفكر الذين لا تجب مساءلتهم أم أنه تجب استتابتهم أو إقامة حد الردة عليهم.. وأحسب أن الترابي يؤيد إقامة الحد على أهل الردة الفكرية المنظَّمة التى يسعى أصحابها إلى ترويجها وسط المجتمع المسلم، بدليل أنه قد تمَّ إعدام محمود محمد طه في وقت كان يحتل فيه الشيخ الترابي أعلى المناصب الدستورية في حكومة النميرى ولم يعترض على ذلك، ولم يصدر أيَّ رأي معلن يرفض فيه ذلك، بل إن الذين أصدروا حكم الإعدام في جميع مراحله كانوا من قيادات الإسلاميين في السودان... لذلك أحسب أن الترابي ربما لا يخالفنى الرأى أن الحرب ليست بالضرورة أن تكون حرباً مجيَّشة يحشد لها الجنود والطائرات والمدرعات ولكنها قد تكون حرباً فكرية منظمة ومدعومة من الأعداء الذين يجدون فيها خدمة أفضل وتحقيقاً لأهدافهم بصورة لا تحققها الحروب التقليدية المباشرة.. فمثل هذه الردة الفكرية المنظمة لا ينبغي أن تستتر تحت مسميات حرية الفكر والرأي والنظر والإجتهاد.

فقه الخلاف والوحدة والبيعة

والله يبتلي كُلَّ جماعة في وحدتها فلا تسلم جماعة من فتن توشك أن تزلزل صفها ولكن الحركة الملتزمة بالشورى في علاقاتها وفكرها وإجراءات قرارها وأنماط قيادتها أقرب إلى أن تتجاوز الفتن إذا اعتصمت نفوس أهلها من وراء النظام الشورى بالتآخي والتوالي في الله والتجافي عن الهوى والعصبية والزهد في أعراض الحياة الفانية.

حسن ترابي

والآفة الأكبر في المنشقين دائماً أنهم يتلمسون غذاءهم ووحدتهم في النيل من الجماعة وترويج التشنيع على مواقفها والتجريح لرجالاتها، فكان منحى دعوتهم عدوانياً لا تستسيغه فطرة الجماعة وكان مغزاها سلبياً إذ تعكف على ما تزعمه خطأً، ولا تهدف ما تدعيه صواباً. وما تبرد حمية الشقاق حتى يتضاءل دفع الانشقاق وتداخله الحيرة في هويته ورسالته وتظهر فيه ظواهر التساقط.

حسن ترابي

بين ابن خلدون والترابي

أوردتُ المقتطفات أعلاه من مكتوبات الشيخ الدكتور حسنِ الترابي التي سبقت انشقاق الحركة الإسلامية، والتي أصبحت أفكاراً منشورة يحاكم على ضوئها مؤلفها خصوصاً إذا كان في قامة الشيخ الترابي الفكرية والسياسية. وقبل أن نورد الكثير من أفكاره في هذا الشأن، ونحن نحاكم تجربة الحركة الإسلامية في حكم السودان من حيث النظرية والممارسة، ليس بهدف الإدانة أو الإشادة وإنما بهدف نقد التجربة وتقديمها للمهتمين بأمر تطبيق الإسلام في حياة المسلمين حتى يأخذوا منها العبر والعظات ويأخذوا بأحسنها ويتجنبوا أسوأها.. كذلك نقدمها دراسة لمعاهد البحث العلمى وطلاب العلوم السياسية ليخضعوها للمزيد من البحث والتقصى إضافة جديدة للمكتبة الإسلامية والبحث العلمي.

قبل أن نشرع في التجربة المعاصرة من المفيد أن نستصحب تجربة وتنظير المهتمين بهذا الشأن من سلف الأمة وعلماء السياسة والاجتماع فيها. وفي ما يلى نورد ما ذكره عالم الاجتماع عبد الرحمن ابن خلدون صاحب المؤلف الشهير (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر) والذى اشتهرت مقدمته على باقي المؤلف التاريخى الهام، حيث عرفت بـ (مقدمة ابن خلدون). وهذه الدراسة تهتم بتجربة الدولة الإسلامية في السودان وما أصابها من خلاف وشقاق ضرب أصلها وأضعف خطابها وقسم أنصارها إلى قسمين: قسم مؤيد مشفق وحزين مع شيء من الانهزام النفسى، والقسم الآخر مُعارِض متطرِّف يتمنى سقوط الإنقاذ اليوم قبل الغد، وبين هذا وذاك جرى سيل من الصراع والسجون والمعارضة المسلحة التي امتدت إلى أطراف السودان المترامية حيث إثارة النعرات القبلية والعنصرية.. فسالت بين المعسكرين معارك من الكلام والاعتقالات والإعفاءات من الخدمة المدنية للصالح العام مع حملة شعواء من الاعتقالات والمطاردات.. والملاحظ أن هذا لم يحدث بعد مُضِيٍّ نصف قرن من الزمان على تجربة الحركة الإسلامية في الحكم، وإنما في العقد الأول من عمر التجربة الإسلامية الوليدة وهو على خلاف ما جرت عليه أعراف قيام الدول والمؤسسات الحاكمة.

وللمزيد من التأصيل والبحث العلمى في هذا الشأن فإننا نورد بعض ما ذكره ابن خلدون في عُمر الدول وتطوراتها ثم ندلف بعد ذلك لمقارنة هذا الأمر بالتجربة الإسلامية في السودان.

يفترض العلامة ابن خلدون للدولة عمراً قدره مائة وعشرون عاماً وهو عنده عمر ثلاثة أجيال إذ يعتبر متوسط عمر الجيل أربعين عاماً، إذ إنَّ الأربعين هي انتهاء النمو والنشوء إلى غايته كما قال الله تعالى (حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ...)، ويؤيد ذلك ما ذُكر في حكمة التيه الذي وقع في بني إسرائيل وأن المقصود بالأربعين فيه فناء الجيل الأحياء ونشأة جيل آخر لم يعهدوا الذل ولا عرفوه فدل على اعتبار الأربعين في عمر الجيل الذي هو عمر الشخص الواحد. لذلك يرى ابن خلدون أن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال ويُفصِّل في ذلك حيث يرى أن الجيل الأول أقرب إلى المثال حيث الزهد والتقشف والتمسك بمبادىء الأصالة علاوة على ذلك فما تزال روح الجماعية والفريق الواحد سائدة (وهو ما يشير إليه عادة بمصطلح العصبية)، لذلك هذا الجيل في هذه المرحلة مرهوب الجانب والناس له مغلوبون فهم يناصر بعضهم بعضاً ويؤازر كلٌ منهم الآخر في تناصر ظاهر وتوجه ظافر. وإذا وسعنا نظرية ابن خلدون فنرى أن هذا الجيل يمثّل النواة الأصل والصف الأول من أبكار الدولة والبدريين فيها وأهل البيعات المتتالية؛ من بيعة الحماية إلى بيعة الموت والشهادة والنُصرة اللامتناهية. وهذا بلغة العصر هو جيل الثورة ومنظريها والانقلاب ومنفذيه والتأمين وجنوده والمثال والقدوة وعلمائه وقادته.

أما الجيل الثانى فهو جيل يأتي بعد أربعين عاماً فهم ليس من جيل الأبكار والبدريين المشار إليهم أعلاه، وإنما جاؤوا بعد مضي وذهاب الجيل الأول، لذلك قد تحوَّل حالهم بالملك والترفه وانتقلوا من البدواة والصرامة والالتزام بالشعار والمثل والزهد إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف والخصب ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به وكسل الباقين عن السعي فيه ومن عزّ الاستطالة إلى ذل الاستكانة فتتكسر صورة روح الجماعة والجماعية ووحدة الرؤية والمصير والهدف (العصبية) ولم يبق لهم إلا القليل من سيرة الأولين حيث تتنابهم بين الفينة والأُخرى رغبة الرجعى لسيرة السالفين من قادتهم واعتماد القيَم التي سار عليها سلفهم.. هذا الشعور ربما يكون أُمنيات عند بعض الهامشيين من جنود الدولة وقد يكون رغبة صادقة عند القيادات الوسيطة ولكنه ربما يكون أماني وأمنيات تستهلك عند اللزوم نفاقاً سياسياً من بعض القادة الجدد الذين استمرؤوا الانفراد بالسلطة ولا يودُّون العودة إلى عهد الشورى والمشاركة الجماعية الجادة والشورى الفعلية التي ترجع أمر

العباد إليهم بعد ربهم. أما الجيل الثالث للدولة فنورد عبارات ابن خلدون كما جاءت في المقدمة حيث يقول:

«وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن، ويفقدون حلاوة العزِّ والعصبية بما هم فيه من ملكة القهر ويبلغ فيهم الترف غايته بما ألفوه من النعيم وغضارة العيش فيصيرون عيالاً على الدولة ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للمدافعة عنهم، وتسقط العصبية بالجملة وينسون الحماية والمدافعة والمطالبة ويلبسون على الناس في الشارة والزي وركوب الخيل وحسن الثقافة يموِّهون بها وهم في الأكثر أجبن من النسوان على ظهورها فإذا جاء المطالب لهم لم يقاوموا مدافعته فيحتاج صاحب الدولة حينئذ إلى الاستظهار بسواهم من أهل النجدة ويستكثر بالموالي ويصطنع من يغني عن الدولة بعض الغناء حتى يتأذن الله بانقراضها فتذهب الدولة بما حملت».

ابن خلدون الذي عاش في الفترة (١٣٣٢- ١٤٠٦م) قد وقف على تاريخ الدولة الأموية والدولة العباسية وغيرها من دويلات المغرب العربي والأندلس وتقلّب في دواوين الوزارة والاستشارة، واكتوى بنيران المؤامرات السياسية، لذلك يحكي ما عاشه، وما لاحظه وما خرج به من استنباط فكري، قيَّم بموجبه نشأة الدول ومرورها بين الشباب والازدهار ثم الكهولة والشيخوخة ثم الزوال.. لم يشر ابن خلدون إلى أن الدولة يمكن أن تزول أو تطرأ عليها طوارىء البلى والشيخوخة المبكرة في عقدها الأول... صحيح أن ابن خلدون قد ربط قوة الدولة ونموها وازدهارها بالسياسة الداخلية للدولة باعتبارها الأصل وما تبع ذلك من سياسة خارجية هي تبع لذلك، كما أنه لم يشر إلى الأبعاد الخارجية في تقوية وازدهار الدول من جانب أو في إضعافها وترويضها أو تقويضها وزوالها من جانب آخر.. غاب البعد الخارجي في تحليل ابن خلدون ولعله قد استشهد بتاريخ كل الصراعات في الدولة الإسلامية التي كانت صراعات داخلية، حيث استطاعت الدولة الإسلامية منذ عهد مبكر إسقاط إمبراطوريتي الفرس والروم، لذلك لم يعد هنالك تحدي خارجي يهدِّد أصل الدولة الإسلامية في دمشق أو بغداد في العهدين الأُموي والعباسي.

لكنَّ ابن خلدون قد أورد عوامل خمسةً لتفكُّك الدولة وزوال ريحها وكسر هيبتها وشوكتها، وقد أصاب كبد الحقيقة في تحليله لتطور الدولة وأطوارها واختلاف أحوالها، فيقول:

«اعلم أن الدولة تنتقل في أطوار مختلفة وحالات متجددة، ويكتسب القائمون بها في كل طور لا يكون مثله في الطور الآخر لأن الخلق تابع بالطبع لمزاج الحال الذي هو فيه وحالات الدولة وأطوارها لا تعدو في الغالب خمسة أطوار: الطور الأول: طور الظفر بالبغية وغلب المدافع والممانع والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدي الدولة السالفة قبلها. فيكون صاحب الدولة في هذا الطور أسوة قومه في اكتساب المجد وجباية المال والمدافعة عن الحوزة والحماية، لا ينفرد دونهم بشيء؛ لأن ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع بها الغلب، وهي لم تزل بعد بحالها.

الطور الثاني: طور الاستبداد على قومه، والانفراد دونهم بالملك، وكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة. ويكون صاحب الدولة في هذا الطور معنّياً باصطناع الرجال واتِّخاذ الموالي والصنائع والاستكثار من ذلك؛ لجدع أنوف أهل عصبيته وعشيرته المقاسمين له في نسبة الضَّاربين في الملك بمثل سهمه، فهو يدافعهم عن الأمر، ويصدهم عن موارده ويردهم على أعقابهم أن يخلصوا اليه حتى يقر الأمر في نصابه ويفرد أهل بيته بما يبني من مجده فيعاني من مدافعتهم ومغالبتهم مثل ما عاناه الأولون في طلب الأمر أو أشد لأن الأولين دافعوا الأجانب فكان ظهراؤهم على مدافعتهم أهل العصبية بأجمعهم، وهذا يدافع الأقارب لا يظاهره على مدافعتهم إلا الأقلُّ من الأباعد، فيركب صعباً من الامر.

الطور الثالث: طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك مما ينزع طباع البشر إليه، من تحصيل الملك وتخليد الآثار وبعد الصِّيت، فيستفرغ وسعه في الجباية وضبط الدَّخل والخرج، وإحصاء النفقات والقصد فيها وتشييد المباني الحافلة والمصانع العظيمة والأمصار المتسعة، والهياكل المرتفعة، وإجازة الوفود من أشراف الأمم ووجوه القبائل وبث المعروف في أهله هذا مع التوسعة على صنائعه وحاشيته في أحوالهم بالمال والجاه واعتراض جنوده، وإدرار أرزاقهم وإنصافهم في أعطياتهم لكلِّ هلال، حتى يظهر أثر ذلك عليهم في ملابسهم وشُكبهم وشاراتهم يوم الزينة فيباهي بهم الدول المسالمة، ويرهب الدول المحاربة وهذا الطور آخر أطوار الاستبداد من أصحاب الدولة لأنهم في هذه الأطوار كلّها مستقلون بآرائهم بانون لعزِّهم موضحون الطرق لمن بعدهم.

الطور الرابع: طور القنوع والمسالمة ويكون صاحب الدولة في هذا قانعاً بما بنى أولوه سِلْماً لأنظاره من الملوك وأقتاله، مقلداً للماضين من سلفه، فيتبع آثارهم حذو

النَّعل بالنَّعل، ويقتفي طرقهم بأحسن مناهج الاقتداء ويرى أن في الخروج عن تقليدهم فساد أمره وأنهم أبصر بما بنوا من مجده.

الطور الخامس: طور الإسراف والتبذير ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفاً لما جمع أوَّلوه في سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفي مجالسه واصطناع أخدان السوء وخضراء الدِّمن، وتقليدهم عظيمات الأمور التي لا يستقلون بحملها، ولا يعرفون ما يأتون ويذرون منها مستفسداً لكبار الأولياء من قومه وصنائع سلفه حتى يضطغنوا عليه ويتخاذلوا عن نصرته مضيِّعاً من جنده بما أنفق من أعطياتهم في شهواته، وحجب عنهم وجه مباشرته وتفقده، فيكون مخرِّباً لما كان سلفه يؤسِّسون، وهادماً لما كانوا يبنون. وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم، ويستولي عليها المرض المزمن الذي لا تكاد تخلص منه، ولا يكون لها معه برء إلى أن تنقرض، كما نبيِّنه في الأحوال التي نسردها والله خير الوارثين[1]».

ثم يتحدث ابن خلدون عن بعض الأعراض المرضية التي صاحبت نشوء الدول وتطورها عبر التاريخ، حيث يكون للثورة رجال وللدولة رجال، وكثير ما ينهي أمر أهل الثورة، إلى مصير مظلم وظالم على يد اللاحقين من أهل الدولة.

ونلاحظ أن هذا الأمر الذي أشار إليه ابن خلدون، أظهر ما يكون وسط الأنظمة الشمولية والعقائدية المعاصرة التي تبدأ في شكل حركات معارضة تنشد الديمقراطية وحرية الرأي وإشاعة المساواة والعدالة والتنمية المتوازنة والمشاركة في الثروة والسلطة على أساس عادل، وما إن تتسنم هذه الحركات مواقع القيادة، حتى تضيِّق بالرأي الآخر ولو كان من داخل أعضائها ونصرائها بل تصل إلى حد السجون والتصفيات الجسدية والمحاكمات الميدانية لمن كانوا من أوليائها. حدث ذلك في معظم الحركات العقائدية التي حكمت في التاريخ المعاصر من شيوعيين وبعثيين وإسلاميين.. حيث يتم استبدال أهل الثورة والولاء الخالص والنصرة الحقة ببعض الموالين الجدد وأكثرهم من المنافقين والمطبلين؛ الذين ويقلّون عند الفزع يكثرون عند الطمع، بل يتم استقطاب أعداء الأمس الذين ما جاء بهم غير مغانم الدولة حيث يحسنون المنافقة والتطبيل الذي ينشده ويستحسنه الكثيرون من السياسيين وبذلك تتم المفاصلة بين الجيل الأول من الأبكار والبدريين الذين يذهبون إلى الهامش

---

(١) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت، ١٩٨٨، ص ١١٨.

السياسي، ليحل مكانهم القادمون الجدد تحت شعارات عجيبة ومريبة مثل شعار (العبرة بمن صدق وليس من سبق)، والغريب في الأمر أن أول ما يركّز عليه هؤلاء القادمون هو إذكاء نار الفتنة والوقيعة بين أهل العصبية الأولى، عصبية الولاء للفكرة والهدف والجماعة وشعاراتها ومبادئها. الهدف الأول للقادمين الجدد الذين لا يرون لهم سيادة وسيطرة وقرباً من القادة إلا بإبعاد القدامى من أهل السبق والبيعة والولاء. وتستريح بعض عقول ونفوس القيادات لمعسول كلمات القادمين ومنتقى حديثهم حيث يدسون السُّم في الدسم، وعندها تقع الواقعة التي ليس لوقعتها كاذبة أو دافعة. وحول هذا الأمر يقول ابن خلدون:

«اعلم أن صاحب الدولة إنما يتم أمره كما قلناه بقومه فهم عصابته وظهراؤه على شأنه وبهم يقارع الخوارج على دولته، ومنهم يقلّد أعمال مملكته ووزارة دولته وجباية أمواله؛ لأنهم أعوانه على الغلب وشركاؤه في الأمر ومساهموه في سائر مهماته، هذا ما دام الطور الأول للدولة كما قلناه فإذا جاء الطور الثاني وظهر الاستبداد عنهم والانفراد بالمجد ودافعهم عنه بالمراح، صاروا في حقيقة الأمر من بعض أعدائه، واحتاج في مدافعتهم عن الأمر وصدهم عن المشاركة إلى أولياء آخرين من غير جلدتهم، يستظهر بهم عليهم ويتولاهم دونهم، فيكونون أقرب إليه من سائرهم وأخص به قرباً واصطناعاً، وأولى إيثاراً وجاهاً، لما أنهم يستميتون دونه في مدافعة قومه عن الأمر الذي كان لهم والرتبة التي ألفوها في مشاركتهم، فيستخلصهم صاحب الدولة ويخصهم بمزيد التكرمة والإيثار، ويقسم لهم مثل ما للكثير من قومه، ويقلّدهم جليل الأعمال والولايات من الوزارة والقيادة والجباية، وما يختص به لنفسه، وتكون خالصة له دون قومه من ألقاب المملكة، لأنهم حينئذ أولياؤه الأقربون ونصحاؤه المخلصون، وذلك حينئذ مؤذن باهتضام الدولة وعلامة على المرض المزمن فيها، لفساد العصبية التي كان بناء الغلب عليها ومرض قلوب أهل الدولة، حينئذ من الامتهان وعداوة السلطان فيضطغنون عليه ويتربصون به الدوائر ويعود وبال ذلك على الدولة ولا يطمع في برئها من هذا الداء، لأنه ما مضى يتأكد في الأعقاب إلى أن يذهب رسمها[1]».

---

(١) المصدر السابق: ص١٢١-١٢٢.

ليس بالضرورة أن تتطابق مراحل وتطورات الدولة كما يراها ابن خلدون على الدولة الحديثة على وجه العموم، ودولة الإنقاذ التي نقوم بتحليل بعض جوانبها وسيرتها على وجه الخصوص، ولكن هنالك الكثير من آراء ابن خلدون قد حدثت فعلاً، وأدَّت إلى ضعف الدولة وتَغيُّر الكثيرين من أنصارها الأبكار الذين تحوَّلوا إلى أعداء لها، ثم اعتماد الإنقاذ على بعض من أطلق عليهم ابن خلدون «الأولياء الآخرين» حيث يقول: (فإذا جاء الطور الثاني وظهر الاستبداد عنهم والانفراد بالمجد ودافعهم عنه بالمراح، صاروا في حقيقة الأمر من بعض أعدائه واحتاج في مدافعتهم عن الأمر وصدهم عن المشاركة إلى أولياء اَخرين من غير جلدتهم يستظهر بهم عليهم ويتولاهم دونهم فيكونون أقرب إليه من سائرهم وأخص به قرباً واصطناعاً وأولى إيثاراً وجاهاً، لما أنهم يستميتون دونه في مدافعة قومه عن الأمر الذي كان لهم والرتبة التي ألفوها في مشاركتهم، فيستخلصهم صاحب الدولة ويخصهم بمزيد التكرمة والإيثار...). والأمر قد يشاهده الكثيرون من العامة والخاصة، لأنه بدأ مستتراً، ثم فشا وظهر للعامة... والغريب أن دولة الإنقاذ قد دَبَّ فيها الهرم والشيخوخة المبكرة، وتنازعتها الأهواء والمطامع الشخصية، ولم يصل عمرها بعد ربع عمر الجيل الأول، فالجيل عند ابن خلدون كما أشرنا هو أربعون عاماً، وللدولة ثلاثة أجيال أي مائة وعشرون عاماً، لكنَّ الإنقاذ قد دب الصراع فيها قبل أن تكمل العقد الأول، وليس عمر الجيل الأول (!!). ثم جرَّ هذا الصراع الكثير من التعقيدات الداخلية والخارجية والتى كان لها الأثر السلبي على الأهداف الاستراتيجية التي قامت من أجلها الثورة وآثرت الانقلاب العسكري على الصبر على التطوّر الديقراطي والانتشار الشعبي والجماهيرى الضاغط.

عوامل الوحدة والخلاف
وسط الحركة الإسلامية

في الوقت الذي نجد فيه أن منظِّر القرن الخامس عشر الميلادى ابن خلدون قد نظر للدولة وتطوراتها من البدواة إلى الحضارة، ومن عصبية الجماعة إلى الاستظهار والانتصار بالغرباء والطلقاء، نرى أن الدكتور الترابي يتحدث عن الحركة الإسلامية التي يعتبرها أداة التغيير المجتمعي والسياسي، فالدولة عند الترابي هى نتاج حركة المجتمع وواحدة من آلياته المتعددة، كما يعتبر الحركة الإسلامية واحدة من الوسائل التي يمكن عبرها الوصول إلى الدولة. إذن إن الدولة والحركة الإسلامية لا يمثِّلان غاية في حد ذاتهما، وإنما هما وسائل وأدوات تؤدي إلى عبادة الله بالصورة المناسبة إن صلحت. الترابي نظَّر كثيراً للحركة الإسلامية، كما نظَّر لاحقاً للدولة الإسلامية بعد تجربته المريرة مع ثورة الإنقاذ التي أخرجَ في سجونها مؤلفه القيِّم (السياسة والحكم: النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع).

وهنا نقارن بين التنظير والممارسة عند الدكتور الترابي، خاصة فيما يتعلق بمسألة الخلاف والوحدة داخل الحركة الإسلامية. وعندما نتحدث هنا عن الحركة الإسلامية السودانية، لأنها الأب الشرعي لثورة الإنقاذ والمخطِّط والمنفِّذ والحامي لها، والمدافع عنها في الثغور والأمصار والحضر.

الشيخ الترابي تحدَّث مبكِّراً عن الخلافات التي ضربت الحركات الإسلامية في العالم، وقد حفظ الله الحركة الإسلامية السودانية من تلك الانشقاقات، ولم تصب منها إلا بصورة لا أثر لها. ثم يصف الشيخ الترابي المنشقِّين؛ بأنهم عنيفين في خطابهم، ومجاهرين بالعداوة والبغضاء في كثير من الأحايين.. هنا يلاحظ أن الشيخ الترابي يحكى عن الفترات التي سبقت الإنقاذ، وهى فترات جبهة الميثاق الإسلامي ١٩٦٤- ١٩٦٩ حيث كان الصراع داخل الحركة الإسلامية بين أهل السياسة وأهل التربية ثم فترة ما قبيل مجيء ثورة مايو ١٩٦٩م، ثم الفترة التي أعقبت المصالحة الوطنية في ٧ يوليو١٩٧٧.. لم يكن الترابي متوقعاً خلافاً حاداً يؤدي إلى شَقِّ الحركة الإسلامية إلى قسمين، بعد أن حققت انقلاباً ناجحاً في السودان، وأصبحت على مرمى حجر من تنفيذ خطتها واستراتيجيتها، بل إنَّ الترابي ربما لم يرد على باله

مطلقاً أن يكون هو وبعض مؤيديه خارج لعبة السلطة الحاكمة بمدنييها وعسكرييها.. حيث شرّد أنصاره من المدنيين والعسكريين، وانقلب عليه مجلس الشورى والمؤتمر العام ذو العضوية التي بلغت عشرة آلاف عضو، ليجيز ويبارك قرارات البشير غير الشورية وغير الديمقراطية في حل البرلمان، وتعليق بعض مواد الدستور، وإعلان حالة الطوارىء وتجميد الأمين العام للمؤتمر الوطني.. وبذلك أصبح الترابي وحزبه الجديد المؤتمر الوطني الشعبي في نظر الكثيرين منشقاً عن المؤتمر الوطني.. ليس هذا فحسب، بل ومنشقاً أيضاً عن الحركة الإسلامية التي جرت محاولة نفخ الروح في جسدها الهامد في ما عرف باسم الكيان الخاص للحركة الإسلامية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل التزم الشيخ الترابي بأطروحاته الفكرية في أدب الخلاف، وتجنُّب الغلو في المعارضة والتجريح ونشر غسيل، وأسرار الإنقاذ التي كان منظراً ومشرعاً لها؟؟.. ومهما يكن الجواب على هذا السؤال فإن الخطاب الإسلامي قد ظلَّ يترنح بين المثالية الوردية والواقعية المنهزمة والمشبعة بالانتهازية والتخلف عن المثال. ربما كان شيخنا الترابي يعتقد أن وجود شخص مثله يتصف بكل صفات القائد الكارزمى، ويظل لفترة طويلة على قيادة الحركة سيبقى عاصماً من الشقاق والانشقاق، بل قد كان يعتقد بصورة شبه قطعية أن الخلاف والإنشقاق ربما يحدث بعد موته حيث تتعدد القيادات وتبرز المحاذير التي تهدِّد مصير الوحدة من بعده.. وفي هذا يقول الترابي:

(فقد يكون مردَّ الوحدة مثلاً إلى وجود قائد مؤسس، يقوم لفترة طويلة فيتركز حوله الولاء، ويحسم الخيارات الفكرية ويسن السنن التنظيمية الحاكمة، بيد أن ذلك ينطوي على محاذير في مصير الوحدة من بعده، حيث لا يكون الولاء للجماعة ثابتاً، وإذ تتسع خيارات الرأي والتنظيم باتساع العناصر المشتركة القيادية، ولا يتعهد الحركة منهجاً للوحدة في الاتساع)[1].

ومهما يكن من أمر الوحدة والخلاف في الحركة الإسلامية، التي انتقلت من حركة تنشد مثالها وتسعى إليه بكل السبل النظيفة والمشروعة إلى حركة لم تجد غير الإنقلاب وسيلة للتغيير في وقت بهت فيه مثال الديمقراطية التي اُشترط عليها ألاَّ

---

(١) انظر كتاب: الحركة الإسلامية في السودان: الأصول الفكرية والعملية لوحدة العمل الإسلامي ص١٢-١٣ - طبعة ١٩٧٦.

تـأتي بالإســـلاميين إلى مقاعـد الرئاسـة.. تحوَّلـت الحركـة الإسـلامية الآن إلى دولـة حاكمة ومنفردة بالقرار السياسي في السودان دون شريك إلا مـن استقطبت لصفِّها، أو الذين توالوا معها. لكن الخلاف دار في الخفاء منذ منتصف العقد الأول للإنقـاذ، ثم برز في نهاية نفس العقد إلى السطح ليتحوَّل إلى خـلاف حام وسام، تفطَّر جراءه جسم الحركـة الإسـلامية أو المؤتمر الـوطني الحـزب الحـاكم إلى قسمين، علـى عكس ما كان يهوى ويخطِّط الشيخ الترابي والدوائر القريبة منه، من أهل المعلومات والأمن الشعبي الذين أوغروا صدر الشيخ ضد الكثير من تلاميذه.

أين ذهب حلم الشيخ ؟:

لم يكن الشيخ الترابي بالذى تفوت عليه مثل هذه النتائج المدمِّرة التي وصلت لها الحركة الإسلامية، وصورة الإنقـاذ التي كانت زاهية في ذهن المواطن السوداني، لو لا التقارير المضلِّلة التي كان يقدِّمها له البعض، والتى يؤكدون لـه فيهـا أن مجموعـة العشرة ومن جاراهم وشايعهم ما هم إلا أصفاراً على شمال الحركـة الإسـلامية، وقـد حـان الأوان للتخلُّص مـن كـل الخونـة والمنـافقين الـذين فتـتهم السلطة وخـانوا قـسم الـولاء للحركـة وأمينهـا العـام، لـذلك لا بـد أن يـذهبوا إلى الهـامش الـسياسـي، والى الأبد.. لقد صدَّق الشيخ الترابي أهل هذه التقارير، فيما قالوا وأكدوا، وله العذر فقد ظل يعتمـد علـى تقـاريرهم ومعلومـاتهم طيلـة العقـود المنصرمة، وقـد كانـت تقـاريرهم فيمـا مـضى أقـرب إلى الـصواب والدِّقـة.. ولكـن فـات عليـه وعليهم أن هـذه التقـارير ورجالهـا كانـت موضـع ثقـة، لأن أهـل الحركـة الإســـلامية كـانوا علـى قلـب رجـل واحد، تتقدمهم المبادىء وتتأخر عنهم المصالح الدنيوية، حيث لا مكـر ولا خديعـة ولا تآمر ولا وقيعة، الكلُّ ينشد الهدف ويسعى نحو المثال مشمِّراً عـن سـاعد الجـد.. أمـا الآن فهيهات. لذلك وقعت المفارقة بين الفكر والممارسة عند شيخنا الترابي فيما يتعلق بالخلاف والاختلاف داخل الحركة الإسلامية... وهو الذي يقول في هـذا الأمـر تحـت عنوان تجارب الوحدة لدى الحركات الإسلامية المعاصرة:

(ظلـت قـضية الوحـدة في مقوِّماتهـا الفكريـة والتنظيميـة مـشكلاً يواجـه الحركات الإسلامية، من حيث الحفاظ على وحدة الحركة وفاعليتها على المستوى القطـري، والـسعي نحـو تحقيـق أقـدار واسـعة مـن التواصـل والتناصـر والتوحُّـد بـين الحركات على مستوى إقليمي أو دولي...

وقد كان ابتلاء الحركات الإسلامية في مقدرتها على التماسك الداخلي تحديا يكاد يضارع التحديات الخارجية، ولقد كان كسب الحركات الإسلامية في هذا الجانب متفاوتاً. فبينما أفلحت بعض الحركات في تحقيق شيء من التجانس الفكري والتماسك التنظيمي، عانت حركات أخرى من انشقاقات تنظيمية وخلافات فكرية. ولعلنا بشيء من التحليل لطبيعة التكوين الفكري والبنى التنظيمية وأنماط القيادة السائدة في هذه الحركات ندرك بعض الحقائق الأساسية، التي كانت مدعاة للتماسك، أو سبباً للشقاق والتفرق، فقد يكون مرد الوحدة مثلا إلى وجود قائد مؤسِّس يقوم لفترة طويلة، فيتركز حوله الولاء ويحسم الخيارات الفكرية ويسن السنن التنظيمية الحاكمة، بيد أن ذلك ينطوي على محاذير في مصير الوحدة من بعده حيث لا يكون الولاء للجماعة ثابتا وإذ تتسع خيارات الرأي والتنظيم باتساع العناصر المشتركة القيادية ولا يتعهد الحركة منهجاً للوحدة في الاتساع. وقد تلتمس الوحدة في اصطفاء أعضاء التنظيم وفق معايير دقيقة، فتحصر العضوية وتأخذ بمنهج تربوي صارم بوجه يضمن قدرا من التجانس في بنية الحركة ووحدة توجهها، بصرف النظر عن الآثار السلبية، لذلك في تحجيم الحركة وأضعاف مقدرتها على الاستجابة لهموم جمهرة الناس أو على بسط التديُّن بينهم والتحرك فيهم وبهم بالمدى والتأثير الواسع)[1].

ثم يواصل شيخنا الترابي:

(والله يبتلي كل جماعة في وحدتها، فلا تسلم جماعة من فتن توشك أن تزلزل صفها، ولكن الحركة الملتزمة بالشورى في علاقاتها وفكرها وإجراءات قرارها وأنماط قيادتها أقرب إلى أن تتجاوز الفتن إذا اعتصمت نفوس أهلها من وراء النظام الشوري؛ بالتآخي والتوالي في الله والتجافي عن الهوى والعصبية والزهد في أعراض الحياة الفانية)[2].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) حسن الترابي. الحركة الإسلامية بالسودان الاصول الفكرية و العملية لوحدة العمل الإسلامي. ص١٤.

غياب الشورى يقود للخلاف ومن ثم الإنشقاق

بين يدي تقييم أفكار الشيخ الترابي وعلاقاتها بالممارسة الفعلية، يجدر بي أن أقرِّر حقيقةً يتفق معي فيها الكثيرون من الذين استمعوا أو قرأوا أفكار الترابي، وبما أننى واحدٌ من هؤلاء، بل لقد قدَّر لي كثيراً أنْ أحاور وأُقدِّم الدكتور الترابي في الكثير من الندوات الشهيرة في جامعة الخرطوم والعاصمة والأقاليم.. فقد قدمته في ندوة الميدان الشرقي الشهيرة في أبريل ١٩٨٥ بُعَيْد سقوط نظام نميري وإطلاق سراح الشيخ الترابي وإخوته من سجن شالا بدارفور، وقد قلبت تلك الندوة حسابات السياسيين والمجلس العسكري معاً، لحضورها الذي فاق المائة ألف من الإسلاميين، كما قدمته كثيراً في جامعة الخرطوم وفي مدن السودان المختلفة في الشمال، كما قدمته لجماهير مدينة واو في عام ١٩٨٦ قبيل قيام الانتخابات البرلمانية، التي أعقبت فترة سوار الذهب الانتقالية، كما أنني استمعت إليه وحاورته كثيراً. عليه يمكنني أن أقول: إننى لم أستمع لأي مفكر إسلامي ولم أقرأ لكاتب إسلامى خلال القرنين الماضيين أروع وأعمق من الشيخ الترابي، فحديثه وكتابته تأخذ بالألباب وتجد فيها الجرأة والعمق الذي يفتقده الكثيرون من معاصريه ومن الذين سبقوه خلال الفترة المشار إليها ـ هذا الحديث ليس على إطلاقه وإنما هنالك استثناءات ـ فهو فقيه باللغة والتاريخ والتفسير والسيرة وخبير بعبر التاريخ ومجتهد لا يشق له غبار ومتوكِّل توكلاً مفعَّم بالشجاعة والتوحيد وشيء من العناد.. رغم كل ذلك، عندما نأتي لمحاكمة أفكاره على أرض الواقع وتطبيقها على يد منظومة هو رئيسها ومفكِّرها وآمرها وناهيها بنص اللوائح المنظمة لهذه المنظومة، نجد هنالك الكثير من المفارقات بين التنظير والممارسة، وهو ما يعرفه علماء السياسة بالصراع بين المثالية والواقعية، حيث ترى المدرسة الواقعية أن كل القيادات السياسية مثالية في مرحلة التنظير، واقعية في مرحلة الممارسة، وهذه النظرة بها الكثير من الصحة التي لا يكذبها تاريخ الدول والممالك والقادة السياسيين بما في ذلك الفترة التي أعقبت الراشدين وقادها بعض الصحابة والتابعين.. وهذا يقودنا، ونحن نحاكم الترابي حسب أفكاره، إلى فرضيات مشروعة هي:

١ ـ هل كل الأفكار الجميلة والمثالية يصعُب تنفيذها على أرض الواقع؟ حتى عندما تسنح الفرصة لأصحابها بتسنم المواقع القيادية التي تسمح لهم بتطبيق تنظيراتهم،

بدليل أن معظم الثورات أول منْ تأكل هم بَنِيها.. أما ثورة الإنقاذ فقد أكلت مفكرِّها ومنظِّرها وشيخها! لذا كثيراً ما يكون التنظير في وادٍ والتطبيق في واد مغاير لحد كبير؟.

٢ ـ هل التفكير عند الشيخ الترابي هو تنظير بعيد عن دراسة الواقع السوداني، المصحوب بالكثير من التعقيدات الإثنية والدينية والاجتماعية، أي أن هذا التنظير لا يعني أكثر من الإمتاع الفكري الفلسفي اليوتوبى الذي لا تصلح التربة السودانية لإنباته، حتى يورق ويزهر ويؤتي أُكلـه، لذا فشل عندما نزل إلى أرض الواقع، وقاد إلى الشقاق والتناحر بين أصحابه.. أي أن المجتمع السودانى لم يتم التدرج به ليصل إلى هذا المستوى من تطبيق التجربة الإسلامية ؟ أم أن أهل الفكرة والتنظيم لم يرتفعوا لكي يعيشوا هذا المثال في أنفسهم حتى يطبقوه على غيرهم؟.

٣ ـ هل كان الشيخ الترابي جاداً وصادقاً في أفكاره، وحريصاً على تطبيقها على أرض الواقع، لكنه لم يجد الأعـوان الذين يحملون ذات الهمِّ والهمَّة، التي يملكها شيخهم، لذلك كان الشيخ في وادي التنظير المثالي الصادق والجاد، وكان التلاميذ والحيران يحولون بطموحاتهم الدنيوية وبحثهم عن تحقيق ذواتهم وتخليدها في المواقع وأماكن الثروة والسلطة دون تطبيق أفكار شيخهم ؟ أى هل كانت آفة الترابي هم تلاميذه الذين انتقاهم من بين أقرانهم وفضَّلهم على أقرانه هو، وأصبحوا مصدر ثقته وأداة تنفيذ أفكاره وبرامجه، فلم يكونوا على قدر التحدي الفكري والحضاري لذلك خذلوا المشروع وخانوه (كما يرى الشعبيون)؟!

٤ ـ أم أن الشيخ الترابي يتعامل مع السياسة حسب الظرف الذي يجد نفسه فيه، فحلال اليوم قد يكون حرام الغد وعدوُّ اليوم هو صديق الغد، فهو ديمقراطى عندما تكون الديمقراطية هى البديل الوحيد، وإنقلابى عندما يكون الإنقلاب هو الوسيلة الأسرع؟ أى يتبع منهجاً برجماتياً ليس بالضرورة أن يتطابق المثال فيه مع التطبيق، ولكن لكل حادثة حديث؟ أي أن أفكار الترابي المثالية لا تطبَّق إلا عبر المرور بمرحلة من الواقعية شبه البحتة، التي ربما تتناقض في بعض جوانبها مع المثال في أصله وجوهره؟ فمثلاً فترة الإنقاذ الأولى التي حكم عليها الترابي بالإعدام، رغم أنه كان يومئذ على رأسها ثم جاء وتبرأ منها! هل كانت تلك الفترة التي تعتبر في نظر الترابي مليئة بالفساد والتجاوزات للقانون وحقوق

الإنسان، هل كانت ضرورية لتطبيق أفكاره، أم أنه كان مغلوباً على أمره أثناء مشاركته فيها؟ وكيف يُغلبْ على أمره وهو القائد وحادي الركب؟.

٥ ـ أم أن الترابي وتلاميذه لم يكونوا باحاطة كاملة بالظروف الدولية والمؤثرات الإقليمية التي تفجرت في ظلها ثورة الإنقاذ الإسلامية؟ بمعنى أن الثورة ووفقاً للتحديات والحصار الدولى قد أصبحت أمام خيار (تكون أو لا تكون).. فمن أجل أن تكون قررَّت التضحية بشيخها ومفكرها، كما قررت أيضاً أن تقدِّمه كبش فداء وأن تعلِّق كل إخفاقات الماضى الداخلية وخطل السياسة الخارجية على عاتقه.. وبذلك تكون قد دفعت فاتورة احتمال السيرورة والبقاء ولو إلى حين؟.

الإجابة على الأسئلة أعلاه لا تبدو متيسرة بصورة قطعية لدى فرد واحد، لأن كلاً منها يصلح أن يكون فرضية لدراسة أكاديمية على مستوى الدكتوراه أوالماجستير، لذا نترك الإجابة عليها للذين يبحثون في فكر وممارسة الحركة الإسلامية السودانية مستقبلاً، وندلف إلى الثابت والمتطوِّر في أفكار الشيخ الترابي.

والآن نأخذ إحدى الركائز الهامة التي تأرجح حولها فكر الترابي بين القول والفعل، خصوصاً في فترة الإنقاذ الأُولى، هذه الركيزة تعتبر أهم ركائز الدولة الإسلامية، التي لو طبقت على الوجه الأكمل لما آل أمر الإنقاذ والحركة الإسلامية إلى هذا المستوى من الخلاف والشقاق، وهي ركيزة الشورى. ومهما تحدثنا عن ضعف الشورى في فترة الإنقاذ الأولى داخل أجهزة الحركة الإسلامية لكن تبقى الحقيقة التي يعرفها كل مراقب ومشارك في الحياة السياسية السودانية، أن شورى الحركة الإسلامية على تأرجحها بين القوة والضعف، لكنها كانت أفضل ودون مقارنة عن ممارستها عند الأحزاب السياسية السودانية الأُخرى من طائفية وعقائدية.

فقد شهدت الحركة الإسلامية عبر تاريخها شورى حقيقية ومؤسسات شورية قد شابها في الآونة الأخيرة بعض اجتهاد خاطىء، أو تجاوز أدى إلى نتائج وخيمة، وهذا ما سنعرض له في مكان آخر. لذلك عندما نتحدث عن الشورى لا نحاكم الحركة الإسلامية والإنقاذ إلى ما هو سائد وسط الأحزاب السياسية السودانية لأنها قطعاً أفضل منهم فكراً وممارسة، لكننا نحاكمها إلى فكرها الإسلامي ونظريتها في الحكم التي تعتبر الشورى أمراً مُلْزماً وليس مُعْلِماً.. كما أن الانتماء إلى الحركة الإسلامية ليس له صلة ببيت من البيوتات أو شخص من الأشخاص، وإنما هو ولاء للفكرة، بغض النظر عن من يقودها. فالشورى في الفكر الإسلامي

هي أساس نظرية الحكم، لأن باختفاء الشورى تختفى الحرية ويحل مكانها كل ما هو نقيض لها.

والشيخ الترابي نفسه، ينظر كثيراً لمسألة الشورى ويعتبرها أساس الحكم وأساس الرقابة والطهر السياسى، ولقد شهدت الحركة الإسلامية ممارسة راشدة لمسألة الشورى قبل استيلائها على السلطة في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩، بل إن فترة الإنقاذ نفسها قد شهدت ممارسة للتشاور في القضايا الكبيرة، مثل الانتقال للتعددية الحزبية وحرية الصحافة حيث تم اتخاذ هذا القرار وفق منهج شورى كان الترابي في صف التعددية الحزبية وحرية التعبير وكان الزبير ويس عمر وآخرون من قيادات الإنقاذ ضدها، لكن القرار تم في جو شورى معافى.. وكذلك شهدت فترة الجبهة الإسلامية ممارسة حقة للشورى، فمثلاً مشاركة الجبهة الإسلامية في حكومة الصادق المهدي فيما عرف بحكومة الوفاق الوطني قد تمّت بعد مداولات ساخنة في مجلس شوراها استمرت لأكثر من جلسة... وكذلك الكثير من القرارات الهامة والكبيرة، ما كانت تتم إلا وفق ضوابط شورية صارمة. ولكن فترة الإنقاذ شهدت تجاوزات قاتلة في الشورى، التي حلَّ محلها في كثير من الأحيان ما عرف بالإجماع السكوتى، والذى كان البعض يعلّق عليه مستهجناً بـ(السكوت الجماعى). وعلى الرغم من أن كل تنظير الشيخ الترابي يدور حول أهمية الشورى وإلزاميتها، لكن هنالك خلل ما حال دون تنزيل هذه الشورى لأرض الواقع، والسؤال هو لِمَنْ يُنسب هذا الخلل؟ فهل ينسب للشيخ نفسه؟ وعندها يتناقض التنظير مع الممارسة مما يظهر الشيخ بمظهر الواقعية والبرجماتية، التي تتعامل مع الظرف كيفما اتفق؟ أم ينسب هذا التقصير والخلل لتلاميذ الشيخ الذين هم أقرب للشمولية في تفكيرهم وممارستهم، وحظهم من الفكر الإسلامي الراسخ ونظرية الحكم المتكاملة لا بأس به، وإن كانوا مجموعة من العسكريين والتكنقراط والأطباء ورجال الأعمال وبعض المحامين، لكن كل آليات التنفيذ كانت بيدهم؟.. الكثيرون يرجِّحون الاحتمال الأخير.

حل مجلس الشورى
كان أول قرارت القيادة بعد الإنقـــاذ

قلنا إن قيادة الحركة الإسلامية قبل مجيء الإنقاذ وتسنمها مواقع القيادة والسلطة، كانت تهتم بأمر الشورى ولا تتجاوزها، حيث كانت هيئات الحركة الإسلامية تجتمع تحت أسوأ الظروف إبان الحقبة المايوية، ولكن الذي حدث عند مجيء الإنقاذ كان العجب العجاب، فالحركة الإسلامية التي كانت عبارة عن السُّلَّم أو المصعد الذي صعد عليه مَنْ صعد لمواقع السلطة واتخاذ القرار في السودان، كانت هذه الحركة كمؤسسة وتنظيم أول ضحايا الإنقاذ حيث تم نحرها على أعتاب الأحلام الكاذبة فحُلَّ مجلس شوراها، ودُعي أعضاؤها الأبكار إلى حفل وداع وزِّعت لهم فيه المصاحف اعترافاً بدورهم في ماضى الحركة وإيذاناً بإنزالهم إلى المعاش الإجبارى.. فصار البعض بعد ذلك يحكم باسم الحركة، حيث ذهبت المؤسسة وبقي الأفراد يجتهدون حسب هواهم ومزاجهم ولا رادع ولا رقيب أو حسيب عليهم بعد ذهاب المؤسسة الشورية.. تم حل مجلس شورى الحركة، وقد كان آخر ما تبقى من الحركة التي فوَّضت أمينها للإعداد لمرحلة التمكين وقد كانت الحجَّة التي تمَّ بها الحل هي توسيع مواعين الحركة وإحلال المؤتمر الوطني مكانها!.. ورغم أن الشخص الذي أشرف على حل مجلس شورى الحركة الإسلامية ليس هو الشيخ/ حسن الترابي وإنما هوالشيخ / إبراهيم أحمد عمر رئيس مجلس شورى الحركة الإسلامية يومئذ، لكن ما كان له أن يفعل ذلك من غير موافقة الأمين العام للمكتب التنفيذي للحركة الإسلامية الشيخ الترابي، حيث أن مقترح حل مجلس الشورى قُدِّم من المكتب التنفيذي، وصادف هوى في نفس إبراهيم أحمد عمر؛ الذي لا يؤمن بدورٍ لأي تنظيم خاص ولا بيعة خاصة في الدولة الإسلامية التي ينبغى أن تكون البيعة لرئيسها والولاء له وليس لغيره.

فكيف يفلح قوم كان أول أعمالهم هو حل مجلس شوراهم، ليتركوا الأمور تسير وفقاً للأهواء والمزاج والحب والكره.. Like and dislike.. نعم حُل مجلس الشورى وغابت المؤسسات، وحلَّ مكانها الأفراد والشلليات، التي تطورت للقبليات والعصبيات!!. لقد أخطأ الشيخ الترابي وتعجَّل في حل الحركة الإسلامية بحجة توسيع المواعين، وقيام جسم كبير لها هو المؤتمر الوطني.. الشيخ الترابي هو المسؤول

الأول عن كل ذلك، لأنه الأمين الذي أخذ الأمـانة وقَبل التكليف، فكـان عليه أن يأخذ الأمانة بحقها وأن لا ينفرد برأي أو اجتهاد يقود إلى إرسـال الحركـة الإسلامية ومجلس شوراها إلى متحف التاريخ.. ولا أدري من أي جهة استمد الترابي والمجموعة التي ظلت من حوله الشرعية، إذا كانت الجهة التي جاءت بهم قد تم حلها ولم يعد لها وجود؟؟! ولمـاذا لا يذهب الجميع إلى المعاش وليس البعض..؟؟ !!. سـوف نسمع من التبريرات التي تزعم أن الحل كان مربوطاً بقيام فوري للتنظيم البديل، وهـذا ما لم يحدث! وسوف نسمع من يقول: إن الأمر ليس حلاً، وإنما توسيع لمواعين الحركـة الإسلامية! ومن يقول: إن الحركة لم تحل أصلاً وحَل مجلس الشورى، قد تمَّ بصورة فيها الكثير من الأخذ والرد.. وسوف نسمع أيضاً من يقول: إن مجلس الشورى المزعوم قد كان مشلولاً ولا وجود له أصلاً وقد دُعي مرة واحدة وهي المرة التي تمَّ فيها حله (انظر مقابلاتنا مع إبراهيم أحمد عمر - د. نافع - يس عمر وآخرون في هذا الكتاب). وهنـا نلحظ وبوضوح المفارقة بين فكر الترابي وممارسته لهذه الأفكار على أرض الواقع، ولا أدرى هل هذه المفارقة هى بطوعه واختياره أم انصياعاً لآراء الذين يحيطون به من الشموليين الذين رأوا في الموجات البشرية التي انضمت إلى الإنقاذ بديلاً عن صرامة أجهزة الحركة الإسلامية ومحاسبتها التي لا تجعل قداسة لأحد، ويقوم التعيين للمناصب عندها وفق منهج الجرح والتعديل؟.

مهما يكن من تبرير، فإن الشيخ الترابي وإن كان يشاركه المقرَّبون منه في وزر حل الحركة الإسلامية، لكنه يتحمّل الوزر الأكبر في هذا الأمر وما تبعه من خلاف وفرقة ما كان لها أن تحدث لو كانت مؤسسات الحركة الإسلامية الشورية قائمة وفاعلـة وحاكمة.. ماذا كان يضير الشيخ الترابي والحواريين من حوله، لو بقيت الحركة الإسلامية بكامل مؤسساتها طيلة العقد الأول للإنقاذ، حتى تشكل عاصماً من كل قاصم، مع إمكانية قيام المؤتمر الوطني كواجهة للحركـة الإسلامية؟.. لو حدث ذلك لما حدث الانقسـام والانشقاق.

في **الفقرة القادمة** نستعرض جزءً من رؤية الترابي التي يربط فيها بين الشورى والوحدة، حيث يجعل الشورى هي الضمان الوحيد لمسألة وحدة الحركة الإسلامية ومن ثم الدولة الإسـلامية.. ونلاحظ فيما سيرد من أقوال الشيخ الترابي أنه قد كان في مأمن من حدوث خلاف أو انشقاق داخل الحركة الإسلامية على الأقل في فترة حياته، وما كان يحسب أنه هو شخصياً سيكون أهم عنصر من عناصر الانشقاق،

وعامل رئيس في تحدِّيه لمؤسسة الدولة التي بناها بنفسه وقدم في سبيلها زهرة شبابه وجهده وجهاده ! فلو تسامح الشيخ مع العاقين ـ في نظره ـ من تلاميذه. وأحنى رأسه للعاصفة لاستطاع أن يفوِّت الفرصة على أعداء الحركة الإسلامية والمشروع الإسلامي في السودان ولاستطاع أن يحفظ الحركة والدولة بعيداً عن الصراع والشقاق ومن ثمَّ الانشقاق.. ولكنه حسن الترابي الذي لا يزيده التحدى إلا عناداً وقوة واستعداداً للمنازلة والمبارزة، ولا يتركك إلا إذا رفعت الراية البيضاء أمامه، أو رفعت الكرت الأحمر في وجهه!.. نعم إنه الترابي الذي يرى أن الدولة الأموية غير جديرة بالاحترام لذلك لا يشرِّفه أن يتّبع حكمة معاوية، حتى لا تنقطع الشعرة بينه وبين خصومه.. فمعاوية يصبر على خصومه، لكنَّ الشيخ حسن لا يصبر على تلاميذه..وكأنه يردِّد (لا يفل الحديد غير عزم ونار)..

يقول الشيخ الترابي في تنظيره الذي سبق مجيء الإنقاذ:

(... ومهما حظيت الحركة بقيادة مستقرة ترعى وحدتها دون تورط في الحرج والجمود بالتعويل المتطاول على القائد الفرد ومهما عدلت الحركة بين مقتضيات الكم والكيف والانضباط والتركيز في العضوية فإن الضمانات التي تكفل وحدة الحركة تدور كلها حول **الشورى**. فمن الحركات من حسم الجدل الدائر حول إلزامية الشورى ولم يحملها توقير أمير مؤسس على أن تستغنى برأي القائد عن بسط مبدأ التناصح والتشاور والتماس الإجماع القاطع للخلاف. والقرارات الناشئة عن مشاركة وإجماع أرضى أدنى المخالفين لأنهم شفوا أنفسهم بالجدال فيها وانحسمت محاجتهم لها بتبني السواد الأعظم لها، وهي لدى الموافقين أوقع أثرا لأنها تنبع بعد تفهم كامل وبعد تقليب الرأي في الشورى وتنفذ لأنها صادرة من تلقاء المشاركة الذاتية، لا بمحض الطاعة الواثقة للقيادة وحدها. وتضمن الشورى كذلك جماعية القيادة بما يحدث تكاملا وتجانساً بين العناصر القيادية، وبما ينفي دواعي المجانبة والشقاق بينها، وبما يوسِّع إطارها، لتجد قبولاً أوسع، وكل ذلك لا يتأتى مع جعل مركز التوجيه والتحكم بيد قائد فرد. وتكفل الشورى أيضاً المرونة الفكرية وحرية الحوار مما يجعل الحركة مسرحا واسعا يجد فيه كل ذي رأي موضعاً، ما دام ملتزما بالأصول الشرعية، بما يتاح فيه استيعاب التطورات الفكرية اللازمة بيسر، حتى تتوازن عناصر الثبات والتجدد بغير نزوع إلى الصراع والاستقطاب. فلا مجال في حركة شِورية للحَجْر على الاتجاهات الفكرية أو مصادرة حرية تداولها،

وهكذا تعمر حياة الحركة الفكرية، حتى تتبلور فيها وحدة فكر عامة في المذاهب يدعمها في المواقف ما يجمع عليه جمهور الحركة بقرار موحد).

ثم يواصل شيخنا الترابي كتابته عن الوحدة الإسلامية، حيث يؤكد أن أصول الدين وعقائده وشرائعه جميعاً تمثِّل الوحدة وتدعو إليها. ثم يشير إلى نصوص القرآن بالغة العبرة التي حذَّرت من الفرقة والشتات حيث يقول:

(... فأشد من يكون عرضة للفتنة والابتلاء، أهل الملَة الأبلغ توحيداً للحياة، تصاب حياة المؤمن منهم بالتناقضات والفصام، حتى تكاد تكون أقرب إلى الشرك المتشاكس منها إلى التوحيد الخالص، وتصاب جماعة المؤمنين بالمفارقات والخصام حتى تكاد تفرق دينها شيعاً. وقد قص القرآن قصصاً بالغة العبرة في مواقف الإيمان بين الوحدة والخلاف ونصَّ نصوصاً بيِّنة العظة ترهيباً من الفرقة وترغيباً في الوحدة. واشتمل مثال السيرة النبوية على نماذج لأقدار الفتن ومواقف الاعتصام. لكن تاريخ المسلمين الخالف شهد ابتلاءات واختلافات حادة من فرط سرعة انتشار الدين ملة وداراً، وقصور التدين عن مواكبة ذلك الابتلاء العظيم فقهاً وخلقاً ونظاماً عاصماً. ولما تُقدم حركة الإسلام الحديثة كسباً مقدراً في تطوير أخلاق الخلاف وضوابطه ومواقف الوحدة ووسائلها. بل ما انفك بعض المسلمين أسرى لتراث الفرقة البئيس، وما فتئت بعض جماعاتهم عرضة للتفتت، إلا أن تسلم الأمر كله لقائد فرد، أو تقصر حجمها ألا يمتد فيتباعد أو همَّها ألا يتسع فيتصدع، أو تسد باب الاجتهاد والجهاد اتقاء الفتنة الأكبر)[1].

ثم يواصل الشيخ الترابي:

(فحين نشأت الحركة الإسلامية في السودان لم تنشأ بكثير من رصيد الخبرة النظرية أو العملية في معالجة مواطن الخلاف، ولم يكن وراءها تاريخ توحدها ذكرياته. ونشأت في البيئة السودانية التي لم تعهد كثيراً من تقاليد الطاعة والوحدة المركزية. بل نشأت مطبوعة على الطلاقة والحرية والاجتهاد والتجدد والإقدام والاقتحام مما يجعلها عرضة للفتن بأكثر من كل حركة متحفظة.

ولئن لم تتحفظ الجماعة كثيراً، فقد حفظها الله وجعل كسبها من الخلاف المفرِّق محدوداً، لا سيما إذا قورن بكسب جماعات أخرى إسلامية وأيدولوجية

---

(١) حسن الترابي: الحركة الإسلامية في السودان: التطور.. الكسب.. المنهج. ص١١٠-١١١-١١٢.

وسياسية في السودان وخارجه. ولربما لا يكون حظها من فطرة التوحيد التي تأمر بالإخاء والاعتصام بالجماعة، وتنهى عن الفرقة والشذوذ أكبر من مثلها من الحركات الإسلامية المقارنة. ولكنها أسست على السعة التي تبسط مجالات العمل ليجد كل امرئ ما يشغله ويرضيه، وعلى الحرية التي تنفي الشعور بالانكبات الملجئ للانفجار، وعلى المذهبية الوسطية العريضة التي تستوعب ولا تستقطب. ويمكن أن نرد دواعي الوحدة بتعبير آخر إلى التزام الشورى التي تبسط المشاركة في الولايات فلا يشعر أحد بحرمان، وفي القرارات فيشفي كل أحد بالتعبير عن رأيه حتى إن لم يستطع إنفاذه، وييأس حين يخيب إسهامه أن يجد مبرراً للخروج أو نصيراً. ثم إن الانفتاح أو التفاعل الخارجي يعرض الجميع للتحديات المشتركة وينصبهم إزاءها في صف متميِّز متحيِّز بينما إزاء خطرها تفاهة غالب الخلافات الداخلية وعاقبة التمادي فيها لحد الفرقة)[1]. (!!!).

---

(١) المصدر السابق.

التقلاوي يروي عن محمد عثمان محجوب

وبمناسبة الحديث عن الشورى وضرورتها فيجمل بنا هنا الاستشهاد بمواقف بعض القياديين في الحركة الإسلامية، الذين يشهد لهم الجميع بالتدين والجهاد والتجرد، ومن أود أن أستشهد به هنا هو المرحوم محمد عثمان محجوب الذي كان علماً من أعلام الحركة الإسلامية السودانية، سيد شبابها وشيوخها منذ أن كان طالباً بكلية الهندسة جامعة الخرطوم، حيث قضى في سجون النظام المايوى زهاء العامين حفظ فيهما القرآن الكريم ودرس الفقه وأصبح من فقهاء الحركة الإسلامية وقد عُرف في جامعة الخرطوم بـ (راجل البركس) لشجاعته المتناهية.. وظل كعهده الأول بعد التخرج من الجامعة حيث شمّر عن ساعد الجد وأشرف على معسكرات العمل الصيفي التي انتظمت السودان بعد المصالحة الوطنية في عام ١٩٧٧، وقد كانت جامعة الخرطوم تمثل نقطة الانطلاق لهذه المعسكرات برامجاً وإعداداً، وكان محمد عثمان محجوب علماً لا تخطئه العين في هذا المجال، ثم ذهب من أجل التزود العلمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ونال درجة الماجستير في الهندسة، وعاد للسودان بنفس الشخصية البسيطة المتواضعة التي لا تعرف التكبر ولا الترفع إلا عندما يكون ذلك على الكافرين.. جاء من أمريكا أكثر زهداً ليس كالبعض من أقرانه الذين عادوا من أمريكا مسخاً مشوهاً، لا يأمرون بمعروف ولا ينهون عن منكر وصار أمرهم معظمه مركزاً على ذواتهم وصاروا مترفعين ليس عن مجتمعهم فحسب، بل حتى عن أقرانهم وإخوانهم الغبش - إلا من رحم الله -... وبعضهم تولى كبر الكارثة التي حلت بالحركة الإسلامية.

تولى المرحوم محمد عثمان محجوب العديد من الحقائب الوزارية في عهد الإنقاذ وكان آخرها منصب وزير التربية والشباب، ونائب الوالي بولاية النيل الأبيض.. هنا تأتى القصة.. ففي عام ١٩٩٤، جاءني الشيخ محمد عثمان محجوب في مكتبي بمؤسسة موفق الدولية التي كنت أتولى إدارتها بولاية الخرطوم.. في ذلك اليوم كان لى مهام اقتضت أن أبقى لوقت متأخر من الليل بالمكتب حيث جاءنى بمعية المهندس/ خالد حسن إبراهيم.. وبعد أن دار الحديث عن الأحوال العامة والخاصة قال لى الشيخ محمد عثمان: جئتك في مهمة لابد لك أن تلبيها إننى أطمع أن تذهب معي إلى الولاية، وتُعيننى في مهمتي هناك، حيث أود أن أسند لك مسؤولية الشباب في ولاية النيل

الأبيض.. ثم بدأ يتحدث عن ضرورة قيام مؤسسات للحركة الإسلامية على مستوى القواعد ومحاصرة قيادة الحركة الإسلامية بالقواعد، حتى تحترم الشورى وتلتزم بها.. ثم حدثني عن التغير الذي أصاب الترابي حيث صار ضيق الصدر ولا يقبل الرأي المخالف.

وأذكر أنه سألني عن رأي في الأخ علي عثمان محمد طه قائلاً: ما رأيك في علي عثمان؟ وحقيقة أنا لم أنتبه إلا بعد مرور عدد من السنين للسؤال ومراميه.. فقلت له لا يوجد فرق بينه وبين أبناء جيله من قيادي الحركة الإسلامية... اتضح لى بعد بروز الانشقاق إلى السطح وظهور حركة ناشطة لاستقطاب عضوية الحركة الإسلامية أن هذا الاستقطاب بدأ العمل له منذ منتصف التسعينات... ورغم أننى قد اعتذرت للشيخ محمد عثمان عن قبول العمل الذي كان يود تكليفي به، لكن سؤاله ظل عالقاً بذهنى لفترة طويلة... حيث بدا لي لا حقاً أنه قد زهد في مجاراة الشيخ الترابي وبدأ يفكر في قيادة بديلة، وإن كان هذا ظنٌ مني لم يصرح لي به مباشرة ولا أنا سألته عن سبب سؤاله ولا عن مآخذه على الشيخ الترابي، لكن وفيما بعد، وفي ليلة وقفة عيد الفطر المبارك للعام ١٤٢٤هـ الموافق مساء الإثنين ٢٤/نوفمبر ٢٠٠٣ حيث جمع الله بينى وبين الأخ المهندس الشيخ/ آدم السيد التقلاوى داخل الحرم المكي وبعد صلاة آخر عشاء في رمضان.. والتقلاوى من قيادت الحركة الإسلامية الطالبية حيث بدأ دراسته الجامعية عند نهاية السبعينات بجامعة الخرطوم كلية التربية وقد كان عضواً بإتحاد التجانى عبد القادر ولم يكمل الدراسة بجامعة الخرطوم حيث ذهب إلى مصر ليدرس الهندسة هناك، وقد كان من قيادات الحركة الإسلامية الطالبية بجمهورية مصر... كان يجمع بين التقلاوى والمرحوم محمد عثمان محجوب ودٌّ شديد وتآخي فريد، وقد لازم التقلاوي محمد عثمان في مرضه الأخير حتى أدركته المنية وكان بجانبه.. شاهدنا هنا أنه عندما تم تعيين المرحوم محمد عثمان في أول وظيفة دستورية كان التقلاوى من أهل شورته.

قال لى التقلاوى داخل الحرم المكي: إن محمد عثمان قال له ما يلى: (في أيام الإنقاذ الأولى كنا حريصين على أن تسير الإنقاذ على هدى الإسلام وسيرة الصحابة والخلفاء الراشدين في القدوة الحسنة، وتقديم النموذج الحسن للقيادة السياسية، لذلك كان لنا يوم في كل أسبوع - صيام - نلتقي فيه نحن مجموعة من الإخوان ونختار أحد القيادات السياسية وندعوه لهذا اللقاء، ونقوم بنصحه وتوجيه الانتقادات

اللازمة له، وتذكيره بأمانة التكليف والمسؤولية، وقد كانت الأمور تسير بصورة طيبة إلى أن جاء الدور على الدكتور (ع. الجاز) الذي لم يقبل نهجنا في الانتقاد والنصح والتذكير، حيث ذهب محرضاً علينا الترابي قائلاً له: إن الحركة الإسلامية قد انشقت ! فقال له الترابي بقيادة منْ؟ قال الجاز: بقيادة محمد عثمان محجوب.. عندها غضب الترابي وأرسل لي (الحديث لمحمد عثمان محجوب كما رواه التقلاوى) وقال لي: البلد دي فها أنصار سُنة؟ قلت نعم!. هل فيها جماعة بلاغ ودعوة؟ قلت نعم!. هل فيها طرق صوفية؟ قلت نعم! قال الترابي: من هذه الطرق والتنظيمات يجب أن تختار ليك واحدة!.. قلت له: لكن الحركة الإسلامية ليست ملكك ولا ملك أبيك ونحن شركاء فيها ولسنا أُجراء.. ثم دار حديث ثائر وحامٍ بيننا ثم هدأت الأمور وتصافينا بعد أن أخبرني الترابي أن (ع. الجاز) هو الذي أوغر صدره عليهم).

هذا هو روح الحديث الذي ذكره لي التقلاوي داخل الحرم المكى وقلت له: يالتقلاوى سوف أروي ذلك عنك وأنت ثقة عندي.. لكني وجدت في حديث التقلاوى إجابة لسؤالي الحائر عن بحث محمد عثمان عن بديل شرعى للترابى.. وقطعاً أن المرحوم محمد عثمان كان يبحث عن بديل تأتي به الشورى والمؤسسات والقواعد، فهو صادق وشريف وشجاع في وده وخصومته، لا يؤمن بالمكر ولا الغدر وإنما يؤمن بأن كل الخلافات والمشاكل ينبغي أن تحل داخل مؤسسة الحركة الإسلامية.

يبقى شاهدنا من هذه الرواية هو ما دار بين الترابي وتلميذه محمد عثمان، الذي لا حظ ضيق الترابي بالشورى والرأى الآخر، ومحاولته حسم كل من يحاول الخروج عن قبضته، لكن يبقى شاهداً وحاضراً تحذير الرسول ﷺ لأصحابه حتى لا يوغروا صدره ضد بعض أصحابه.. فإذا كان هذا هو الرسول الخاتم يخشى أن يظلم أحداً من أتباعه نتيجة وشاية من أحد فإننا قد نعذر الترابي خصوصاً إذا جاءت المعلومة من رجل في قامة الدكتور ع. الجاز الذي له أهمية (خاصة) لدى الدكتور الترابي.. لكن يبقى موقف الترابي الذي ينبغى أن يكون له منهجه في تلقي الخبر متنافياً مع تنظيره حول ضرورة إعمال الشورى وتحكيمها وأنها تمثل العواصم من القواصم. لكن تبقى الحقيقة التي يجب أن تقال وهى أن تجاهل الشورى وتهميش مؤسساتها ودورها لا يتحمله الترابي وحده، بل يشاركه في ذلك الحواريون من حوله، الذين يوغرون صدره ضد كل من يحاول أن يقول أو يتبنى رأياً معارضاً أو

مخالفاً، فهؤلاء يتقاسمون الإثم والوزر مع الترابي، فهم أعضاء مكتبه التنفيذي وحيرانه وهم أحياناً ملكيين أكثر من الملك، ولو لم يجد الترابي عندهم رضى وقابلية ورغبة لما سار بهم طيلة العقود المنصرمة، بل ما كانوا ينقلبون عليه لو لم يشعروا أن مصالحهم الشخصية قد أضحت في خطر وأن نجمهم السياسى قد بدأ في الأُفول.

وإن كانت رواية التقلاوي عن المرحوم محمد عثمان محجوب تقدح في سعة صدر الشيخ الترابي، لكني لديَّ رواية أُخرى، أنا شاهد عليها وطرف فيها - وأنا هنا أتمثل منهج الإمام الطبري صاحب التاريخ الشهير الذي يروى الخبر ونقيضه كما يصل إليه من الرواة، ويترك مسألة التمحيص والتحقق للقارىء - وهي عندما حاول جهاز الأمن والمعلومات بقيادة المدير الإداري للجبهة الإسلامية وقتها محمد الحسن هاشم إبعاد الأخ (ود الفكى) من أحد مكاتب الجبهة الإسلامية في عام ١٩٨٧ وقال عنه أنه (جبهة ديمقراطية).. ذهبت إلى الترابي وحاورته حواراً ساخناً وقلت له: (كان يجب أن تسألونا نحن أبناء المنطقة عن ود الفكى الذي استقطبناه للحركة الإسلامية، وقد كان طفلاً في الثانوية العامة ولم يعط فرصة حتى ليفكر في أي طريق غير طريق الحركة الإسلامية.. فما كان ينبغي أن تستعجلوا في القرار ضده) قال لى الشيخ الترابي: نحن نعمل بالحديث (دع ما يريبك إلى ما لايريبك) وما قيل عن هذا الشخص ليس أنه شيوعيٌّ فحسب، بل إنه لا يصلي.. قلت له: ومن راقبه حتى يدرك أنه يصلي أم لا؟ ونحن نشهد أنه يصلّي، ولكن ليس هذا هو السبب وإنما السبب هو أننا أهل النيل الأبيض لا نسكت على الخطأ ولا نجامل فيه وود الفكى قد أصبح بينه وبين مكتب المعلومات حجاب كثيف من الشك وعدم الاحترام المتبادل.. قال لي الترابي بعد أخذ ورد كبير: ماذا ترى؟ قلت له: بما أنك لم تتخذ القرار ضده وإنما الذي أ صدر القرار هو عم يس عمر، لكنك أمين الحركة الإسلامية ورمزها، فأرى أن نرسل له وأن تقابله وتعتذر له عما حدث.. قَبِل الترابي رأي، وطلب منى أن أرسل له.. وبالفعل ما إن دخل عليه ود الفكى حتى بادره الشيخ الترابي قائلاً: (أرجو أن لاتكون قد اتخذت قراراً ؟ فردَّ ود الفكى قائلاً: (لم أتخذ قراراً لعلمي أن الإسلام أكبر من الحركة الإسلامية.. وكنت أظن أنك تدير تنظيماً، لكن ما أراه الآن هو كوم من الفوضى) اعتذر الشيخ الترابي على الذى حدث لود الفكى، ثم جاء يس عمر وصافح ود الفكى باكياً ومعتذراً..

قصدت من هذه الرواية أن أبيِّن أن الذين حول الترابي كثيراً ما يبخلون عليه بالمشورة والرأي السديد، لذلك تكون بعض قراراته وليدة لمعلومات خاطئة.. وأذكر أنه في نهاية عام ١٩٨٧ دار خلاف بيني وبين السيد/ خليفة الشيخ مكاوي الذي كان وقتها أميناً للمال بالجبهة الإسلامية، وكنت وقتها سكرتيراً للمكتب السياسى مع الأستاذ أحمد عبد الرحمن محمد.. وكان الخلاف حول عربة من عربات الجبهة الإسلامية أردتُ أن أسافر بها لمستشفى أبى عشر للعلاج ورفض الأستاذ خليفة ذلك وقال لي: (أفتكر أنه ليس من مهام الجبهة الإسلامية أن تعالجك أو أن تمنحك سيارة لتذهب بها للعلاج) فما كان مني إلا أن انتزعت مفتاح السيارة عنوة وذهبت بها مردداً أن عطاء خليفة الشيخ ليس أكثر من عطائنا.. صعَّد خليفة الأمر ضدى محاولاً استصدار قرارٍ ضدي، وعندما وقع مكتوبه في يدى كتبت شكوى ضده للشيخ الترابي بدأتها بالآتي (شكوى ضد المدعو خليفة الشيخ) ورفعتها بنفسي للشيخ الترابي، وعندما قرأ أولها لم يعجبه فقال لى: (المدعو؟؟!). قلت له: (عندما كتبتُ هذه الشكوى لم أكن مخموراً) سكت وقال: (أراك بعد ثلاثة أيام حتى أحقّق في الأمر).. وعندما مررت عليه بعد ثلاثة أيام قال لى: هل تريد ردنا كتابة أم شفاهة؟ قلت له: كانت شكوتى كتابة فأريد الرد عليها كتابة.. فرد معاتباً: (أنت حاد جداً ياعبد الرحيم).. قلت لأن الموقف يتطلب ذلك.. فقال لى: (حقيقة إن خليفة الشيخ مخطىء، وأنت كشخص متفرغ للعمل الإسلامي من واجبنا كحركة إسلامية أن نعالجك ولو خارج السودان، ولو حضرت إلي لأعطيتك سيارتي لتذهب بها.. لكنك قد أخطأت عندما استعملت يدك في أخذ السيارة عنوة) ثم جاء الدكتور على الحاج والذي كان يعلم أني أعاني من آلام الظهر، اعتذر إلي من تصرف خليفة الشيخ ضدي.. هذه الرواية تؤكد أيضاً أن الشيخ الترابي كان إنساناً عادلاً، عندما تصله المعلومة الصحيحة ولكن عندما يُعزل بتدبير وتخطيط تأتي مواقفه السالبة بناءً على التخطيط المسبق والمعلومة المغرضة.

الترابي يدين الخلافات (!!)

يواصل الشيخ الترابي حديثه عن الخلافات والانشقاقات ومسبباتها فيقول:

(... لكن الحركة في السودان التزمت منهجاً حركياً عملياً، صرفها عن فرط الإيغال في التنطع النظري، فلا يكاد المرء يلحظ فيها أثراً أو خطراً لخلافات تهدد وحدتها، بين تيارات محافظة وأخرى تقدمية يسارية أو تقليدية وأخرى عصرية أو صوفية وأخرى سلفية ظاهرية.

ويمكن إجمالاً، القول بأن خطر الشقاق إنما يضرب الجماعة في عهود الانفراج السياسي العام، ومراحل الانتقال والإقبال على تطورات هامة. فكان أخطر الانشقاقات من حيث قدر الخارجين وأصوليه الخلاف هو الذي وقع والحركة تتلمس وتؤسس توجهاتها الأولى. ثم يليه من حيث قدر الخلاف والمخالفين انشقاق الستينات، فهو عينه الذي انكبت بطروء القهر السياسي لينفجر بعد المصالحة ببعض أشخاصه وغالب توجهاته حين واتاه الانفراج واستفزه إيغال الجماعة في توجهها المختار. لكن الحركة شهدت انفراجاً كبيراً بسقوط النظام المايوي وتحولاً خطيراً في طبيعتها بالانتقال إلى الجبهة الإسلامية القومية - كل ذلك دون أن تتعرض لتوتر أو شقاق. فاتجاه تاريخ الجماعة يبدو مضطرداً نحو التوطد والتوحيد. وإذا كانت الجماعة قد عانت زلزالاً في موطنها القيادي بجامعة الخرطوم حين الانشقاق الأول، فقد سلمت سائر الشعب الطلابية والخارجية إلا افراداً. أما الانشقاق الأخير فلم يظفر إلا ببضع قياديين وجملة من الأعضاء لا تجاوز واحداً في المائة من الجماعة جلهم في العاصمة. وواضح أن القاعدة في كل الأحوال كانت تعتصم بالجماعة، ولا تتساق مع دواعي الشقاق، ولو كرهت في قيادتها شيئاً، بل تصابر وتتأى حتى عن الخوض في هرج الفتنة.)

ثم يواصل الشيخ الترابي حديثه عن آفة الانشقاق والمنشقين، فنجد صدقاً في حديثه، تشهد عليه التجربة المعاشة للحركة الإسلامية التي شهد انشقاقها فجوراً في الخصومة من الطرفين، فما نورده هنا من أقوال الترابي ينطبق عليه وعلى مجموعته لما شهدناه في ندواتهم التي أعقبت الانشقاق وما فيها من الترويج والتشنيع والتبشيع بالخصوم والتلويح بالملفات الخطيرة والأسرار المشتركة.. ونفس الأسلوب غير الكريم استعملته السلطة الحاكمة في تصفية حساباتها مع خصومها السياسيين بقيادة

الترابي وأنصاره، فمارست ضدهم أبشع أنواع التشريد والمطاردة والسجن والتجني وتلفيق التهم والتشهير السياسي، ونسيت السلطة سذاجة من بعض أجهزتها غير الحكيمة أن المؤتمر الشعبي الذي وُصِم بالعنصرية وسيطرة عنصر معين عليه، أنه إذا كُبت في الخرطوم نتيجة للقبضة الأمنية، فلا محال أنه سيجد متنفساً خارج الخرطوم.. وقد كانت أحداث دارفور التي خسرت فيها الحكومة ما لم تخسره أمام حركة التمرد بقيادة جون قرنق بحساب الزمان والخسران.. لقد خسرت الحركة الإسلامية ودولتها كل شيء بتطرف المنشقين من الطرفين، الدولة والمؤتمر الشعبي.. فنستعرض أقوال الشيخ الترابي في ذم التطرف في الخصومة، إذ يقول:

(والآفة الأكبر في المنشقين دائماً أنهم يتلمسون غذاءهم ووحدتهم في النيل من الجماعة وترويج التشنيع على مواقفها والتجريح لرجالاتها، فكان منحى دعوتهم عدوانياً، لا تستسيغه فطرة الجماعة وكان مغزاها سلبياً، إذ تعكف على ما تزعمه خطأ ولا تهدف ما تدعيه صواباً. وما تبرد حمية الشقاق حتى يتضاءل دفع الانشقاق وتداخله الحيرة في هويته ورسالته وتظهر فيه ظواهر التساقط[1].

وقد التزمت الجماعة سنة الصبر الجميل على أذى المنشقين، والاستعانة بالله على ما يصفون، والتواصي بالسماحة معهم إلا أن يجاهروا، وبالانصراف عن مماراتهم ومجاراتهم إلى صالح العمل الموجب. ولئن أفلحت الجماعة بسلامة فطرتها وقوة دواعي الوحدة فيها وسماحتها لدى الخلاف أن تحاصر امتداد كل انشقاق وفرقة وتتجاوزه بخير، فقد استعصى عليها أن تراجع المنشقين، إلا ما كان تحت وطأة القهر في السبعينات. فلم يرجع إليها إلا قليل، بينما تحير البعض وانزووا، وأصرَّ الباقون وتحيزوا...

ومهما يكن فقد تعلمت الحركة الإسلامية بالسودان شيئاً من الرضا بقدر تعدد الجماعات الإسلامية والصبر على بلائه. وسواء بدأ التعدد وطرأ، فإنه قد يستمر - قد تقوم جماعتان متضاهيتان لا يفرق بينهما إلا تباين المنشأ التاريخي ثم لا تجدي من بعد محاولات التقريب والتوفيق، وقد تنشق حركة لتقدير ظرفي ما يلبث أن يزول، لكن المفارقة تتجمل بالتاريخ وتتذرع باصطناع شقاق متجدد. ولا ينبغي أن يهمل المسلمون مثل الوحدة العليا مهما هبطوا عنها، ولا أن ييأسوا من السعي إليها

---

(١) المصدر السابق: ص١١٥.

مهما بعدت الشقة. سوى أن تراث الفتن بين النحل والطوائف والأحزاب قديماً وداخل بعض الحركات الإسلامية حديثاً، قد يغري بمذهب يرفض التعدد حالاً ومثالاً، ويسعى لاستئصاله باللطف والعنف، فيركّب فتنة أكبر أو ينقلب متشدداً، ينكر أصل ما فطر الله عليه البشر من تباين في الملة أو الجماعة أو الرأي. ولا ريب أن الجماعة في السودان بعد تجاربها قد عرفت التعدد وجوداً كما عرفت التوحد وجوباً، لكنها لم تبلغ بعد أن تطبع الأمور أو تطور كل تصورات التعدد في سياق مجتمع إسلامي متمكن ذي سلطان سياسي متوحد)[1].

نلاحظ أن تنظير الشيخ الترابي حول واقع ودوعى الوحدة في الحركة الإسلامية قد كان صادقاً وواقعاً قبل أن تتمكن وتتحول من حركة رأى ومعارضة إلى حركة حاكمة ذات شوكة وسلطان، فقد كان وقتها التوحد وجوباً والتشقق محظوراً ومكروهاً.. أما بعد التمكين فقد أصبح التشقق أمراً واقعاً ومفروضاً غابت عنه ـ تحت وطأة ظلم أولي القربى ـ حكمة الشيخ حيث لم يستحضر تنظيره أعلاه وهو مأمور ديناً بالصبر والمصابرة وتقوى الله، حتى يتم الفلاح ويستكمل الاستخلاف، وفي الجانب الآخر لم يكترث حنابلة السلطة الذين رأوا في الانشقاق وخروج شيخ الحركة خيراً وبركة وفرصة ربما تجلب لهم رضا الذين لن يرضوا إلا باتباع ملتهم ونهجهم الفكرى والرضا بما يقترحونه من حلول أو ما يفرضونه من وصايا في عصر السيادة فيه للقوي.

لم يحدثنا الشيخ الترابي في مكتوباته عن مآلات المستقبل عندما تصبح الحركة الإسلامية حاكمة بيدها الحكم والأمر والنهي في السودان.. ربما كان واثقاً أن تجربته العظيمة التي عبرت بالحركة الإسلامية كل المنعطفات الخطيرة ربما تكون عاصماً وواقياً ضد مخاطر المستقبل.. وربما لم يكن مدركاً تمام الإدراك للتركيبة العسكرية ظناً منه أنهم مجرد جنود في صفوف جيشه المتعاظم من أعضاء الحركة الإسلامية مهما علت رتبهم وكثرت نياشينهم، فهم تحت إمرة وتوجيه القيادة الفكرية والتنظيمية للحركة الإسلامية.. ولا أدرى كيف فات عليه ذلك وهو الذي عمل مع النميرى فترة من الزمن، وأدرك كيف يتشكك النميرى والمايويون من الإسلاميين.. والآن الترابي قد حشد معظم المايويين في أروقة المؤتمر

---

(١) المصدر السابق ص١١٥-١١٦.

الوطني وفي المواقع القيادية في الدولة حتى قال قائلهم: (لم يبق إلا النميرى ليأتي رئيساً لنا).

لقد خلت مكتوبات الترابي عن التنظير للدولة وكيفية إدارتها وتوزيع المهام فيها وظل يتعامل مع مجريات الأحداث كيفما اتفق، فصار أمر القرار في الدوله نهباً لأناس فطيري التجربة قصيري النظر، يفتقدون الرؤية الكلية لمجريات الأحداث، يدفعهم الحماس ويعملون بردود الأفعال في دوَّامة عمل يومى مرهق يسير على غير هدى المؤسسة والتخصصية، حتى صار أطباء النساء والتوليد أخصائيين في الحكم الفدرالي وأخصائي الأمراض الجلدية فقهاء في تنظيمات المجتمع ونقاباته وأطباء الأسنان يهندسون سياسة السودان الخارجية وأطباء الكيمياء الحيوية قادة للتنظيم السياسي وهلمَّ جرا، في الوقت الذي غاب فيه علماء الإدارة أمثال الأستاذ أحمد عبد الرحمن وأساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية وغيرهم من أهل التخصص والتجربة من أبناء الحركة الإسلامية وكافة المخلصين من أبناء المجتمع السوداني.

لم ينتبه الترابي للكتابة عن الدولة الإسلامية إلا عندما أودعته الإنقاذ سجونها فأصدر كتابه القيِّم (السياسة والحكم/ النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع).. والذي أتى فيه بالجديد الذي لم يألفه الكثيرون من معاصريه.. وسوف نستعرض بعض أجزائه في موضع آخر من هذا الكتاب.

ربما كان الترابي مهموماً بالشأن الخارجي تاركاً أمر دولاب الدولة لتلاميذه وبذلك قد أضحى بعيداً عما يدور في أروقة السلطة الداخلية.. وهنالك من يذكر أن مخططاً مبكراً بدأ لإبعاد الترابي عن الصورة، ثم جاءت فكرة إدخاله للبرلمان وتنصيبه رئيساً له حتى ينشغل بأمر وقضايا البرلمان ومشاكل أعضائه، وإن كان عبد الرحيم محمد حسين يذكر أن إدخال الترابي للبرلمان جاء تقنيناً لممارسته وتصريحاته السياسية بعد أن عجزت الحكومة عن كفِّ ذلك النشاط.

المُشاركة في السُلطة بين مايو والإنقاذ

من النقاط المحورية التي شهدت تأرجحاً مخلاً في فكر الشيخ الترابي وتناقضاً مُحيِّرا، هي مسألة المشاركة في السلطة، والتناقض يتبدى في المقايسة بين قبول الترابي للمشاركة في نظام مايو الذي يصفه الترابي نفسه بأنه نظام موسوم بالطغيان والفساد سيء السمعة يؤذي سمعة الدعوة والجماعة ويتيح لأعدائها فرصة وحجة للنَيْل منها، وبين نظام الإنقاذ الذي خرج من عباءة الترابي والذى هو (His baby) وليده الشرعى الذي بذر بذوره وتعهد ريَّه ورعاه عبر كافة المراحل حتى بلغ أشده واستوى عوده وملك زمام الأمر.. ففي مايو شارك الترابي صابراً محتسباً حتى بلغ بالحركة الإسلامية ما لم يبلغه الآخرون من الأحزاب المنافسة.. وعندما أتته الإنقاذ أو أتى بها ولَّى مدبراً ولم يعقب وأخذ برأس أخيه البشير يجره.. وبدلاً من الصبر والاحتساب بنية الإصلاح نراه يخرج لنا عجلاً جسداً له خوارٌ عنصري وجهوي بديلاً عن ثورته التي أتى بها وشرَّع ونظَّر لها وحشد لها الحشود وعبأ لها الجبهات ودفع في سبيلها الشهداء.. فبدلاً من أن يصبر ويصابر كما كان يوصي تلاميذه إبَّان المشاركة مع مايو، نراه يدعو للتغيير السريع ولهدم الإنقاذ بمن فيها وبما حوت من خير وشر ولو كان الشيطان بديلاً لذلك.. كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً.

صحيح أن البشير قد أخطأ عندما أصدر قرارات ١٢/ديسمبر ١٩٩٩ ومارس نوعاً من الاقصاء للآخر والانفراد بالسلطة والقرار.. لكنه لم يكن أسوأ من النميرى.. بل ما كان للبشير أن يفعل ما فعل لو لم يجد التأييد والمناصرة من تلاميذ الترابي.. وفيما يلى نلخص، ثم نستعرض أفكار الترابي ووصفة للمشاركة مع نظام نميرى وأهميتها وضرورة الصبر عليها:

١ ـ وصف الترابي نظام مايو بأنه نظام موسوم بالطغيان والفساد وأن مشاركة الحركة الإسلامية معه يؤذى سمعة الدعوة والجماعة ويتيح لأعدائها فرصة وحجة للنيل منها. ورغم ذلك وجد الترابي المبررات والحجج من السيرة النبوية والاستشهاد بصلح النبي ﷺ في الحديبية مع مشركى مكة وقصة اشتراك نبي الله يوسف بن يعقوب في حكومة فرعون.. لكن الشيخ الترابي لم يستلهم من السيرة والفقه السياسي المعاصر ما يدعوه للصبر ويجعله يتحمَّل أخطاء البشير

وعقوق أبنائه في سبيل الحفاظ على نظامه الذي عمل له منذ الصبا وحتى لا يتعرض المشروع الحضارى للنكسة.

٢ - يرى الترابي أن هنالك استراتيجية للحركة الإسلامية إبَّان مشاركتها لمايو، هذه الاستراتيجية ألجأت الحركة لأن تتغاضى على كره منها عن دكتاتورية النظام وفساده. وأذكر هنا أننا قد كنا نذهب إلى الترابي في منزله الحكومي في مدينة بحرى (الوابورات) وقد كنا وقتها قادة للاتجاه الإسلامي بجامعة الخرطوم ١٩٨١ - ١٩٨٥ وكنا نحاوره حتى منتصف الليل معترضين على مشاركة الحركة الإسلامية في نظام دكتاتوري هو نظام مايو الذي شوَّه صورة الحركة الإسلامية. وقد كان رده (أن نظام نميرى أفضل من كل النظم الطائفية وقد وفرَ لنا عملاً كنا نحتاج إلى مائة عام لنأتي به وكان يقصد إعلان الشريعة..) فإذا كان النميرى أفضل من كل الأحزاب الطائفية وقد شاركه الترابي ثم جاء في الفترة الديمقراطية وشارك الأحزاب في حكومة الصادق المهدى كما سنرى، فلماذا محاربة دولة الحركة الإسلامية التي لم يأت بها النميرى ولا الصادق المهدي، وإنما أتى بها الترابي شخصياً بعد أن كتب بيانها الأول وأقر مجلس قيادة ثورتها وكل شيء فيها.؟

٣ - يذكر الترابي أنهم شاركوا في نظام مايو غير الشرعي وغير المرضى وما كانوا يؤمنون بدعوته لتبني الإسلام وإنما دفعهم للمشاركة هو البحث عن سنحة للحرية تجعل الحركة الإسلامية تتحرك بحيث تتمكن من بناء صفها وتنشر فكرها بين الناس.

٤ - يعيب الترابي على أعضاء الجبهة الوطنية من أنصار واتحاديين الذين رفضوا المشاركة في مايو موقفهم ويسخر منهم ويفاخر بكسبه من المشاركة حيث يقول: (... لا سيما إذا نسب كسب الحركة من اغتنام الحرية والمشاركة إلى كسب سائر المصالحين الذين تجمدوا وتبلدوا لأنهم لا يحسنون العمل في ظروف السرية والحرية المحدودة أو لأنهم طلبوا المصالحة لقسمة في السلطة ثم لم يرضوا بما جاد به النظام البخيل بحكر سلطته ولم يصبروا ويعدوا للآجلة)[1].

---

(١) المصدر السابق ص١٩٨-١٩٩.

٥ ـ ثم يبرر الترابي مشاركة الجبهة الإسلامية في حكومة الصادق المهدي والتى عرفت بعد المشاركة باسم (حكومة الوفاق الوطني) فيقول: (الجدل كان حول مراعاة مصالح الوطن وضروراته السياسية والأمنية والاقتصادية وجدوى إنقاذه بالمشاركة، إذ يرى البعض أن الأحزاب هي عينها التي بلغت بالبلد دركاً بعيداً، فأنى للعمل معها أن يعود عليه بنفع. وكأن هؤلاء يرون أن تعمل الجماعة على مكانتها في المعارضة وتذر المشكلات تتعاظم والأزمات تتفاقم حتى ينضج الوضع لتحول ذي بال). ثم يوضح الترابي رأيه فيقول: (بينما يرى آخرون ألا بد من المشارعة والمشاركة في تدارك السودان وحفظ أصله ريثما يقوم فيه المشروع الإسلامي المتكامل، فإن انهيار قوامه الأمني والاقتصادي أو فساد أهله أو تمكن القوى الأجنبية فيه عوامل قد تسد الطريق إلى الإسلام أو تعسره تعسيراً....) ثم يواصل الشيخ الترابي (ومنهم من يرى أن السلطة برغبتها وهيبتها تجلب الناس أفواجاً إلى الحركة، حيث يتزكون من بعد بنيات الإسلام، وأن تبوأ المسؤولية ولو مع الأحزاب يعلِّم الجماعة فقهاً وحكمة في شؤون السياسة الداخلية والخارجية)[(١)].

لا أدرى أين غابت هذه الحكمة وغاب هذا الفقه عن شخص في قامة وخبرة الترابي حتى دفعه لمنازلة الحكومة بقوتها وجبروتها محاولاً صرعها ؟ هذا هو ما جعل الحليم حَيْرَانَ.

٦ ـ كذلك نجد الترابي يقر في مكتوباته بفريضة وإلزامية البيعة على سائر المسلمين للإمام ذى الشوكة وإن كان متغلباً.. وبذلك يصبح الترابي ملزماً ببيعته للرئيس البشير فيما أحب الترابي وكره.. ويؤكد على أنه قد لزم على سائر الامة طاعته والائتمار بقيادته دون سواه.. بل يذهب إلى أكثر من ذلك وينفي إلزامية بيعة الناس لأمير الجماعة داخل دولة بها سلطان ويقر بأن بيعة أمير الجماعة هى بيعة طوعية غير ملزمة ولا تترتب عليها إلتزامات..!!

ورغم أننى لا أوافق الترابي فيما ذهب إليه وأرى أن البيعة تكون للمؤسسة وليس للفرد كما أسلفت، لكني أحسب أن الترابي قد اتبع هنا منهجاً برجماتياً لا أحسبه

---

(١) المصدر السابق ص٢٠٠-٢٠١.

على قناعة كاملة به ولكنه قاله لشيء في نفس يعقوب!. وإليك رأي الترابي المدوَّن في كتبه قبل الخلاف:

(... يستبين مما تقدم أن كلمة بيعة جاءت بدلالات مختلفة أعم من المدلول السياسي المرتبط بعقد يمين الولاء للإمام ذي الشوكة والسلطان. أما البيعة لأمير جماعة إسلامية يضمها مجتمع فيه سلطان متغلب فهي أيضاً ليست مما يقاس على بيعة الإمام السياسي لأن أمير الجماعة الاسلامية ليس بذي سلطان في المجتمع. ثم أن طلب أمير الجماعة الاسلامية للبيعة لا يلزم الأمة وإنما هو تعاقد يدخل فيه المرء بتقديره أو اختياره لتلك الجماعة وبرضاه. أما الإمام ذو الشوكة والسلطان الذي اختاره سواد المسلمين الأعظم فلزم على سائر الأمة طاعته والأتمار بقيادته دون سواه)[1]. ثم يورد الترابي رأي فقيه الإسلام ابن تيمية حول الحديث النبوي «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» يقول ابن تيمية في منهاج السنة أن الإمام المقصود هو صاحب الشوكة والسلطان.

والسؤال هنا لماذا خرج الشيخ الترابي وهو العالم بالأصول والفروع عن بيعة البشير رغم أنه لم ير منه كفراً بواحاً له فيه من الله برهان؟؟!. فهل لنا أن نعتبر رأي الترابي حول إلزامية بيعة السلطان ذي الشوكة ما هو إلا رأي تكتيكى لا يمثل قناعة استراتيجية عند الشيخ الذي كثيراً ما وُصف بأنه واقعي وبرجماتي، له لكل حادثة حديث ؟ أم ان الشيخ الترابي كان ينظِّر لعصر آخر ليس عصر البشير ولكن أتت رياح التغيير والتبديل بغير ما يشتهي الترابي، فأصبحت مكتوباته حجةً عليه من حيث لا يشتهى.؟ لا نستطيع أن نجزم بأيِّ الخيارين قد سار الشيخ الترابي فالسرائر يعلمها الله.

وهنا أترك القارىء الكريم ليتابع ما خطَّه يراع الترابي حول النقاط التي أشرنا إليها أعلاه.. يقول الشيخ الترابي عن مشاركته في نظام نميرى:

(... وكان من أشد الحرج على الحركة الإسلامية أن تضطر إلى مشاركة نظام موسوم بالطغيان والفساد. فالتلبس بمثل تلك العلاقة يؤذي سمعة الدعوة والجماعة ويتيح لأعدائها فرصة وحجة للنيل منها. لا سيما أن الناس يحاسبونها بمعايير الاستقامة أكثر مما يحاسبون أحزاباً أخرى لا تبالي أو يبالي أتباعها بما يكسبون

---

(١) الحركة الإسلامية بالسودان: الأصول الفكرية والعملية لوحدة العمل الإسلامي. مصدر سابق ص١٨-١٩.

إلا عصبية ولاء وانتهاز فرص في السلطة. ولا سيما أن الضرورة الاستراتيجية التي ألجأت الحركة لأن تتغاضى على كره منها عن دكتاتورية النظام وفساده ما كانت مما يمكن التصريح به درءاً للحجة المعارضة. وقنعت الحركة ـ تلطيفاً لوقع الحرج واستدراكاً لبعض الخسران ـ بأن تنأى عن مواقع التسلط وممارسات الفساد. بل كانت تجاهر بالنقد لسياسات النظام يصدر أحياناً من الناطقين باسمها وغالباً من المحسوبين عليها لتحفظ مسافة بينها وبين النظام ولئلا تتحد أو تختلط به في حساب الرأي العام. وأسعفها في ذلك أن النظام من جانبه كان يجد غيرة شديدة من مظاهر نشاط الحركة فيحاول أن يكبته بحملات هجوم سافر عليها يتأذى به أعضاؤها ولكنهم يتعزون بأن ذلك يمايز ـ لدى الرأي العام ـ بينهم وبينه.

وأياً ما كانت التفسيرات والتبريرات التي كانت تسوقها الجماعة لمشاركتها في نظام حكم غير شرعي ولا مرضى، فإنما دخلت في الحقيقة إلى تلك المشاركة مهتدية باستراتيجية خاصة لا تعوِّل على الوعد الإسلامي للنظام، بل ولا على الأمل في إصلاحه، بقدر ما تبتغى اغتنام فرجة حرية بفضل الموادعة وتتوخى فرصة سانحة بفضل المشاركة ـ لبناء صفها وتطوير حركتها الإسلامية التي هي معقد الآمال في الإصلاح الإسلامي الشافي. وذلك أن العلاقة بالنظام أسست على شروط مهما اقتضت كبت اسم الجماعة ووجهها المباشر، تطلق لها فرص التعبير والعمل بصورٍ كثيرة كيفتها هي، لتناسب الوضع السياسي وتحقق أهداف استراتيجيتها في المجتمع. وكانت الجماعة تحاسب نفسها طوال مدة المشاركة وتقدِّر مدى ما تقدَّم وبلغت في سبيل الاستراتيجية وما كلفها ذلك من تكاليف سياسية. وكانت غالب مبادرات الحركة بحكم نصيبها في السلطة وبفضل الحرية المتاحة توظف لتحقيق الهدف الأساسي ومقتضاياته، هدف بناء الحركة.

وكانت الجماعة في صياغة استراتيجيتها للمصالحة قد حسبت حساب المحاذير والتكاليف. وكان أهمها أن قد تؤاخذ الحركة لدى الرأي العام المستنير بمحالفتها للنظام. سوى أن الحذر كان أكبر مما وقع فعلاً من حرج أو ضرر. فقد ظلت الحركة تنمو وتكسب الانتخابات في القطاع الحديث النقاد بطبعه للنظام.

أما الثمرات الإيجابية المقدرة في المصالحة فقد جاءت بأكثر مما كان مرجواً. لا سيما إذا نسب كسب الحركة من اغتنام الحرية والمشاركة إلى كسب سائر المصالحين الذين تجمدوا وتبلدوا لأنهم لا يحسنون العمل في ظروف السرية والحرية

المحدودة أو لأنهم طلبوا المصالحة لقسمة في السلطة ثم لم يرضوا بما جاد به النظام البخيل بحكر سلطته، ولم يصبروا ويعدوا للآجلة)[1].

ثم يتحدث الشيخ الترابي عن مشاركة الحركة الإسلامية في حكومة الصادق المهدى في العام ١٩٨٨ م فيما عرف بـ (حكومة الوفاق الوطني) فيقول:

(كانت تجربة المشاركة الأخرى في العهد الديمقراطي الثالث بالسودان، في حكومة الوفاق الوطني عام ١٩٨٨، وقد سلمت حيثيات قرار المشاركة من توتر الجدل الأصولي الفقهي، لأنه تجوز بالتجربة الماضية، ولما قام من فارق كبير في الاعتبارات. وسلم القرار أيضاً من ضرورات الخيار الضيق. إذ لم يكن للجماعة مع نظام مايو القهري دون المصالحة إلا القتال ولا بعدها إلا المشاركة بينما كانت لها في الديمقراطية مندوحة في المعارضة المباحة. وإن خف الجدل من ذلك الحيث فقد كثفه أن الخيارات كانت مفتوحة. فدارت مناظراته حول محاور شتى منها: أولاً: المناظرة بين استراتيجية التمكن أو الأخذ العام واستراتيجية التدرج أو الأخذ على تخوف، أي بين الذين يرون أن منهج التحول الإسلامي الأسلم هو في قيام الحركة بديلاً موازياً ومتميزاً عن النظام الحزبي القائم، ثم مجابهته واجتثاثه جملة واحدة وتولى خلافته السياسية، والذين يرون بلوغ ذات النتيجة من خلال إدخال التحولات في السياق القائم شيئاً فشيئاً بما يربى الجماعة ويؤهلها تدرجاً على احتمال المسئوليات الأكبر. وبما يهئ البلاد والعالم حولها لاستقبال صدمة التحول وبما يبعض ردة الفعل. وتناظرَ المذهبان بوجه آخر بين الارتياب بخلط الحق والباطل والقنوط من شعار صالح يداخله منافقون لا يزيدونه إلا خبالاً، والثقة بأن في المشاركة تدافعاً بين الحق والباطل، يتجه حتما لإزهاق الباطل ونفي عناصره وإظهار الحق وترقية عناصره في الأحزاب المشاركة. ولم يقم بين الرأيين أو التقديرين مفاصلة حاسمة، وإنما دار الجدل حول منطق هذا وذاك وموازنة المقتضيات.

المحور الثاني للجدل كان حول مراعاة مصالح الوطن وضروراته السياسية والأمنية والاقتصادية وجدوى إنقاذه بالمشاركة، إذ يرى البعض أن الأحزاب هي عينها التي بلغت بالبلد دركاً بعيداً، فأنَّى للعمل معها أن يعود عليه بنفع. وكأن هؤلاء يرون أن تعمل الجماعة على مكانتها في المعارضة وتذر المشكلات تتعاظم والأزمات

---

(١) المصدر السابق ص١٩٨-١٩٩.

تتفاقم، حتى ينضج الوضع لتحوُّل ذي بال. بينما يرى آخرون ألا بد من المشارعة والمشاركة في تدارك السودان وحفظ أصله، ريثما يقوم فيه المشروع الإسلامي المتكامل، فإن انهيار قوامه الأمني والاقتصادي أو فساد أهله أو تمكن القوى الأجنبية فيه عوامل قد تسد الطريق إلى الإسلام أو تعسره تعسيراً.

والمحور الأخير لأجل المشاركة كان حول حساب مصالح الحركة. فمن الناس من يرى المعارضة أدعى لانعطاف الجماهير ذات الوعي والوقع إلى الحركة يأساً من عجز الحكومة في بلد عسير الحكم ضئيل القدرات. ومنهم من يرى أن السلطة برغبتها وهيبتها تجلب الناس أفواجاً إلى الحركة، حيث يتزكون من بعد بنيات الإسلام، وأن تبوأ المسؤولية ولو مع الأحزاب يعلم الجماعة فقهاً وحكمة في شؤون السياسة الداخلية والخارجية.

مهما يكن فقد غلب الرأي الشورى بدخول حكومة الوفاق بمشاركة الحزبين التقليديين وبعض القوى الجنوبية. لكن الهم الأهم في المشاركة كان بناء الحركة والحذر المحذور في الاجتهاد بشواغل الحكومة وإهمال الجماعة أو تعويل القادة على دورهم في السلطة واتكال القاعدة على وسيلة السلطان في بسط دعوة الإسلام وتحقيق مقاصده. هكذا جعل بناء الحركة أولوية مقررة كما كان القرار في المصالحة الأولى. وفي ذلك بدأ أن توظيف السلطة في خدمة الدعوة والحركة ينطوى على مسائل دقيقة بين استعمال السلطة مباشرة لتثبيت قواعد الجماعة او تأليف القلوب حولها والعدل في استعمال السلطة للشعب كافة، لما في ذلك من نصب نموذج الاستقامة في الحكم وجلب الانعطاف نحوه. وبدا أن كيفية الدعوة مع الوفاق والمشاركة تستدعى توفيقاً عسيراً بين التي هي أوضح وأنصح في مفاصلة الباطل والغلظة عليه، والتي هي أحسن وآلف وأقرب وداً ووفاءً للمشاركين. والحق أن حاجات الإصلاح العام الملحة وفرصه السانحة في المشاركة الديمقراطية والتهاء الناس بأهل السياسة وشؤونها، أمور صرفت الجماعة عن الاهتمام بشأنها الخاص، وأن الموازنة الدقيقة في توظيف السلطة وتكييف الدعوة بدت عسيرة التحقيق.

وقد كان من مقاصد المشاركة تطوير منهج المعارضة والنقد الذي ألفته الحركة إلى منهج حكم وبناء من خلال استنباط سياسات مفصلة لحفظ البلاد ورعاية مصالح الشعب ولإعلاء الدين وتمكين الشريعة في واقع أوضاع البلاد. وقد جرَّبت الحركة كيف وقع بعض الاضطراب في ممارسة الحكم فعلاً وفي تنزيل

المثالات التي كانت ترفعها الدعوة إلى مستوى سياسات عملية وأعمال تنفيذية مع حداثة الخبرة بأحوال الواقع وتعقيداته. وألفت الجماعة قاعدتها لا تنفك عن التبرم بالسياسات المشتركة لجنوحها بالعادة لنقد السلطان من طول مجانبته ومعارضته ولتعلقها بالمثل المجردة. وألفتها لا تصبر على أن تكون قيادتها هدفاً للنقد العام، من فرط حساسيتها لمعايير الكمال في السلطان.

وطرأ همٌّ آخر بالاقتراب من مناصب السلطة، إذ جابهت الجماعة لأول مرة قدراً مقدراً من ابتلاءات الولاية السلطانية. ولربما كانت الجماعة تعلم ما في السلطة من فتنة وتعهد آداباً في ولاية المسئوليات تحول دون أن يزكي المرء نفسه أو يدعو لها دعاية مباشرة أو غير مباشرة أو أن تتعبأ ضغوط أو تتكتل عصبيات لأغراض التنافس على ولاية المناصب التنظيمية. ولكن مناصب السلطة العامة كانت أشد ابتلاءً وفتنة من مسئوليات الجماعة، ولم تسلم الجماعة إزاءها من بعض حالات طلب ملح للولاية أو ضغط في سبيلها أو تحسر على فواتها. وقد تجاوزت الجماعة الفتنة عموماً بسلام وولكن العبرة في كون الجماعة على نضجها وتجربتها تأثرت لأول التعرض لهذا الامتحان.

وقد تذوقت الحركة إذ وليت السلطة بوجه جزئي بعض ما ينتظرها إذا تمكنت بأتم من ذلك. فعرفت كيف ينشط الباطل حين يستفزه ظهور الحق وكيف تداعت قوى محلية وأجنبية فزعة أن تستفحل الحركة متحاملة عليها دون شركائها لتئدها في أول تمكنها. وعموماً تواردت على الحركة ارتباكات حداثة العهد بالسلطة. وأصبحت بعد براءة المعارضة ومثالية الدعوة عرضة للخطأ والفشل في سياسة الأمور وعانت بعد مكايدات المعارضة توترات المشاركة مع أحزاب لا تطابقها في وجهة المذهب السياسي، ولا توافقها في أسلوب الحكم شورى وعزماً ولا تحالفها بمقتضى الوفاء والاستقامة الأتم. وتقابلت تجربة الجماعة من حيث كانت داعية تحرك واعظ الوجدان وتعول على الصبر والإخلاص والطواعية ثم من حيث غدت والية تبسط بعض وازع السلطان بالرغبة والرهبة، فتعلمت كيف يتوازن دفعها ويتكامل وقعها في الحياة.

ومازالت تجربة السلطة الجزئية تطرح للجماعة كل حين وجهاً جديداً من الابتلاء، وتثير لها قضية اجتهاد أو جهاد في وحدتها أو خطتها أو حركتها هي، وفي سياستها للأمر العام، حتى انتهى الأمر إلى إخراج الإسلاميين من واقع الحكم من

خلال إحراجهم باستبعاد البرنامج التشريعي الإسلامي ومن جراء الضغوط الخارجية المناوئة لهم، وما عبأته وأمدته من ضغوط داخلية. وذلك لثاني مرة سابقة الوطأة الخارجية التي حملت النظام المايوى على كفكفة تطبيق الشريعة وعزل الإسلاميين من مناصب الحكم والانقلاب عليهم. وكانت عبرة بالغة في شأن الديمقراطية والإسلام والعامل الخارجي. فقد بدا أن الديمقراطية لا تتجه لأن تتمخض عن الإسلام بدفع التعبير النيابي عن إرادة الجماهير المؤمنة حتى تعالجها ضغوط الإجهاض والتشويه من تلقاء أدعيائها أنفسهم الكائدين للإسلام من الخارج ثم الداخل)[1].

ليس الغريب وحده في الصفحات السابقة من مكتوبات الشيخ الترابي هو المشاركة في السلطة مع الطائفية، وترجيح نفع تلك المشاركة التي كان الشيخ الترابي من أكثر المؤيدين لها والذاكرين لنفعها وفائدتها، بل الغريب أن تلك التجربة قد كشفت له بجلاء الضعف البشري الذي يعتري كافة البشر في حب السلطة والسعي للتمسك بها والبقاء عل مقاعدها، وليس الإسلاميين استثناء من ذلك، ورغم ذلك لم يحفظ الشيخ الترابي الحركة الإسلامية بعد الإنقاذ ويقوى مؤسساتها الشورية حتى تكبح جماح كل جامح وساعى لاستغلال نفوذه بصورة قاصرة، فبدلاً من ذلك قام الشيخ الترابي بتبني حل وتسريح الحركة الإسلامية وبذلك ارتفع الرقيب وغاب الحسيب وحل محلهما الهوى والاجتهاد الفردي، ثم حدثت كارثة الانشقاق والصراع والاحتراب. والغريب أيضاً هو إذا جاز للشيخ الترابي أن يشارك الطائفية في الحكم بكل سوءاتها السالفة فما الذي يمنعه من الصبر في حكومة هو مؤسسها وبانيها ومرشدها وراعيها رغم ما شابها من ضعف البشر والبشير وجنوحهم نحو التفرد بالقرار والحجر على الآخرين أو حب الخلود في السلطة.. فهذا ليس جديداً في طبع البشر ولكن الجديد هو الصبر والمصابرة ومدافعة الباطل حتى تترقى التجربة وتخلص من كل الشوائب والمناقص البشرية ومن ثم تصل إلى التوسط والعدل الذي تنشده، خصوصاً أن التجربة ما زالت في بداية الطريق وفي عقدها الأول والمستقبل أمامها كبير وواعد وزاهر ومليء أيضاً بالتحديات الداخلية والاقليمية والدولية مما يحتم وحدة الصف والجماعة والهدف... لكن وللآسف قد غابت الحكمة عن الجميع.

---

(١) المصدر السابق ٢٠٠-٢٠٣.

نظرية الكم والكيف عند الترابي

شهدت الحركة الإسلامية بعد المصالحة الوطنية مع نظام نميرى في ١٩٧٧/٧/٧م جدلاً واسعاً بين الترابي الذي كان يتبنى نظرية فتح الحركة للكافة حيث كان يرد على مخالفيه الرأي بأن (الكم نعمةٌ من الله على الكيف)، ومخالفية الذين يحتجون بأن الانفتاح سيعرِّض الحركة الإسلامية للاختراق وتسلل أهل الهوى والمطامع.. وقد انتصرت في نهاية المطاف آراء الترابي في فتح الحركة التي جلبت أفواج المؤيدين والأنصار الصادقين كما جلبت غيرهم من أهل الأهواء والمطامع.. في الفترة من ١٩٧٧- ١٩٨٥ كان الانفتاح تجنيداً صادقاً للعضوية الجديدة التي تأتي رغبة في العمل الإسلامي، ودعم صفه ضد تيارات اليسار والطائفية، وهذه هي الفترة التي شهدت انتشار أنصار الاتجاه الإسلامي وسط السودانيين في الجامعات والمعاهد العليا داخل السودان وخارجه، كما شهدت ثورة وسط المرأة المسلمة المحجبة، كما شهدت سيطرة الاتجاه الإسلامي على جميع اتحادات الطلاب في الجامعات السودانية والطلاب السودانيين بالخارج. أما الفترة من ١٩٨٥- ١٩٨٩ فقد شهدت أيضاً تنامى صف الحركة الإسلامية بعد أن تم فتح صفها وإنشاء تنظيم الجبهة الإسلامية الذي ظل فاعلاً وقوياً ومؤثراً ولكن ظلت الحركة الإسلامية باقية وقوية وفاعلة وكانت هى الموجِّه الحقيقى للجبهة الإسلامية في كافة المسائل الاستراتيجية، والدليل على ذلك أن إنقلاب الإنقاذ لم تقم به الجبهة الإسلامية، وإنما قام به الجناح العسكري للحركة الإسلامية الذي يتبع للشيخ الترابي ومكتبه الخاص الذي لا يعرف عنه أعضاء الجبهة الإسلامية شيئاً. أما الفترة التي أعقبت ١٩٨٩م، ففي هذه الفترة ظن الشيخ الترابي والذين أشرفوا معه على تنفيذ الانقلاب أن مهمة الحركة الإسلامية قد انتهت لأن دولة المدينة قد قامت، ومكة قد فتحت ودخل الناس في دين الله أفواجاً لذلك لا داعى للتميز دونهم بتنظيم داخلي خاص(!!).. فتمَّ حل التنظيم وتمَّ استبداله بجسم هلامي هو المؤتمر الوطني.. لقد فات على الشيخ الترابي أن دولة المدينة قد قامت بقيادة النبى الخاتم الذي يتنزل عليه الوحى، ورغم ذلك لم يُقِمْ دولته بطلقاء الاتحاد الاشتراكى وإنما أقامها بالعشرة المبشرين بالجنة وبالبدريين من أنصاره وأهل البيعات.. وقد فات أيضاً على الشيخ الترابي أنه وعلى الرغم من بيعة أبي بكر الصديق ﷺ الذي مدحه القرآن كثيراً فقد حدثت في عهده ردة كادت

أن تشمل معظم الجزيرة العربية من اليمن إلى الشـام، وقد كـادت معركـة اليمامة ضد مسيلمة الكذاب أن تأخذ كل حفظة القرآن من الصحابة، لو لا لطف الله وتخطيط خالد بن الوليد.

لم تكن الحركة الإسلامية في عجلة من أمرها حتى تحقق استراتيجيتها عبر انقلاب عسكرى.. فعلى الإسلاميين السعي وليس عليهم إدراك النجاح.. فالمجتمع السودانى ما زال يعانى من الجهويات والقبليات ودعاوى الجاهلية، وما زال يحتاج إلى الإعداد الديني والتربوي والثقافي حتى يرقى ويرتفع تلقائياً لمستوى الدولة الإسلامية سيما وأن الدولة يبدأ بناؤها بالقاعدة، ولا تأتي من فوق، فالدولة الإسلامية هي وليد شرعى للمجتمع تأتى منه ولا تفرض عليه.. وهى Long process عملية طويلة الاعداد والاستعداد والسعى عبر التغيير الاجتماعى ولا يعنى تطبيق الحدود بأي حال من الأحوال أكثر من وجه صغير جداً من أوجه الدولة الإسلامية. فلماذا تعجَّل الترابي بحجة تحقيق استراتيجية الحركة الإسلامية لفتح صفوفها وحل تنظيمها الشورى في عجلة كان هو على المستوى الشخصى أول الخاسرين فيها كما لم يكسب المشروع الإسلامي في السودان مكاسب تحسب له أو للحركة الإسلامية السودانية؟.

فيما يلى نستعرض حجج الشيخ الترابي في فتح الحركة الإسلامية والتى يقول فيه:

(كانت الحركة لعهدها الأول محاصرة بغربتها عن أن تمتد. وكانت تتعزى بما في معاني الدين من غربة الصالحين وقلة المهتدين منسوبة إلى كثرة الذين لا يعلمون، وبأن تركيز القاعدة العضوية المحدودة بالتربية العميقة كفيل بأن يبارك فعاليتها ويمدها بعون الله لتغلب فئة كثيرة.

ثم انداحت من حول الدعوة المجالات وانشرحت الصدور واتسع الإقبال. وطرح عندئذ الخيار بين الصبر على منهج التركيز الكيفي والإقبال على الناس طلباً للانتشار الكمي الذي غدا ممكناً وضرورة لحاجات استراتيجية الحركة. وحول هذا الخيار وقع التناظر بين أهل التركيز الذين يعوِّلون على الكيف ويخشون مغبة التسيُّب النوعي والاختراق الأمني عند الانتشار والشتات الفكري عند الحشد، وأهل الانتشار الذين يريدون تجاوز مظنة الاعتزالية والطائفية نحو واجبات تبليغ الدعوة وبسط التدين وحاجات تمكينه.

ثم اطمأنت تجربة الحركة إلى تلازم الكيف والكم واعتبروا من سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام في الدعوة بمرحلة كيف بعد مرحلة كم - إذا قضت حكمة الله أن تحاصر الجماعة الأولى حتى يقوى عودها بالعبادة والمجاهدة فتكون قاعدة الأساس وإطار القيادة والقدوة، ثم انفرجت أبواب الدعوة مع مواتاة السلطان في المدينة وانفرجت صفوفها اتساعاً وخالطها حتى تطهرت بالأسوة السابقة والتزكية النبوية والهدى المتنزل. ثم اتسع الإسلام بعد فتح الحديبية وأمنها، ثم دخل الناس في دين الله أفواجاً بعد فتح مكة؛ يدخلون رغبة أو رهبة فما يلبثون حتى تزكو تفوسهم. ولئن كان في الردة الواسعة عند وفاة الرسول عليه السلام صورة لما قد يقع للكم الحاشد، فإن في استرداد الاستقامة بفضل الزاكين من الصحابة وفي قيام العرب جميعاً من بعد بقيادة فتوح الدعوة والجهاد ما يشهد بحكمة التوازن بين التركيز والاتساع.

ومن ثم تجاوزت الحركة في عهدها الأخير فرط التحفظ الأول من الاتساع بالدعوة والصف. وكانت بعد بناء القاعدة الأولى التي ضمنت استقامة التوجه ألا ينحرف ونصبت القدوة الهادية ووضعت إطاراً ومعياراً للنموذج الأمثل في عضو الجماعة العالم العابد المجاهد المجتهد المبادر الملتزم التقي القوي - كانت إذا واتتها ظروف الحرية تمدُّ صفها دون أن تضيِّع مستوى السابقين أو تحرم القادمين المقتصدين من الدخول الذي يفتح لهم باب الترقي من بعد. وكانت الحركة أكثر ما كانت توكلاً على الله ثم على متانة نموذجها حين دخلت بجماعة الإخوان المسلمين وهم ألوف في الجبهة الإسلامية القومية وهي مئات ألوف. وكان حظ الأوائل مقام الإمام في نمط الفكر والعمل والتنظيم، فما ذابوا ذوبان انحلال وانطماس، بل وجدوا في حشد الجبهة بعضاً كانوا على ذات مستواهم وبعضاً اهتدوا واقتدوا. وبعد اضطراب قليل لعهد الانتقال، أخذ كيف الجبهة يتزكى جانباً بعد جانب ودرجة بعد درجة نحو صف مطهر في كيفه مقدر في كمه إن شاء الله)[1].

---

(١) حسن الترابي. الحركة الإسلامية في السودان.. التطور.. الكسب.. المنهج. مصدر سابق صـ٤٩-٥٠-٥١.

ثم يواصل الشيخ الترابي حديثة مفنِّداً مزاعم المتخوفين من الانفتاح والانتشار ومطمئناً أن الانتشار هو الأدعى والأنجح في أن تبلغ الحركة مبتغاها في إصلاح المجتمع والدولة.. فيقول:

(لما توازن فقه الحركة وصفها بين التركيز والانتشار، جاوزت الحركة طبيعتها الأولى، وقد كانت حركة صفوية لأنها من فرط الحرص على التركيز والتزكية تصوب دعوتها تصويباً نحو الصفوة من المجتمع، ممن تؤهلهم ثقافتهم لتلقى الوعي والعلم الإسلامي المتجدد، وتعينهم حداثتهم على تجاوز أنماط التربية والتدين والولاء التقليدي نحو التدين الحركي المنظم، وتسعفهم أوضاعهم الاجتماعية ليكونوا في موقع القدوة والتأثير.

وكانت تقاليد الحركة كلها ترهنها لحفظ هذه الطبيعة الصفوية. وكانت تمدها اعتبارات بنظام الجماعة الإسلامية بباكستان، وتشددها في حصر العضوية واصطفائها، وقراءات للتجارب والتوجهات الإخوانية الانتقائية بعد أن شاع فكر الشهيد سيد قطب. كما كانت مثل الحركات العقائدية اليسارية الصغيرة الفعال مؤثراً.

ولما تهيأت الحركة بما قدمنا ذكره نحو التحول إلى الشعبية، تعبأ كل الفكر المولع بالصفوية يقاوم ذلك التوجه. وتجادل أعضاء الحركة في خطر الانحلال، والاختراق الأمني، والتسيب الفكري والتربوي مع أشتات القادمين، والارتخاء الحركي والتنظيمي مع دخول العوام القدريين القاعدين الذين لا يتدينون إلا لخويصة أنفسهم، ولا يوالون إلا اتكالاً واتباعاً أعمى، ولا يتحركون إلا عفواً وارتباكاً. ثم اعتذر بعضهم بأن وسائل الاستيعاب والتربية والتنظيم لن تواتى إذا وقع التوسع انفجاراً دافعاً إلا أن يأتى تدرجاً وتثبيتاً.

ولكن دواعي التحول نحو الشعبية كانت ملحة وثقة الإخوان كانت مطمئنة وتوكلهم كان كبيراً. فأحدثوا التحول فجأة، ورتبوا منهاجاً للانتقال يحفظ خير القديم في إتمام الوعي بالتربية الفردية وإحكام التنظيم والحركة، ويجمع إليه خير الجديد من تعبئة وسائل التربية الإجمالية وقوى الجماهير المؤمنة في سبيل بسط التدين في المجتمع وتمكينه في الدولة)[1].

---

(١) المصدر السابق ص ٥١.

نظرية الفنــاء أو الذوبان عند التـرابي

لا شك أن نظرية الترابي السياسية وفلسفته في قيادة الحركة الإسلامية منذ بُعيد ثورة أُكتوبر عام ١٩٦٤م كانت تقوم على توسيع مواعين الحركة الإسلامية وإستقطاب أكبر كم ممكن من قيادات وأفراد المجتمع السوداني، حتى تستطيع الحركة أن تخرج نفسها من صفوية خريجي جامعة الخرطوم وغيرهم من خريجي الجامعات الأخرى.. فإذا أرادت الحركة الإسلامية أن تقدِّم نفسها قيادة رائدة ومتميزة للمجتمع السودانى تنافس أحزاب الأمة والاتحادي الطائفية فلابد لها من فتح صفها وتوسيع مواعينها للجميع.. تلك كانت نظرية الشيخ الترابي السياسية لخلق حركة إصلاح كبيرة وقوية وفاعلة، ورغم معارضة الكثيرين من أبكار الحركة الإسلامية لتوجه الشيخ الترابي وتحفظهم على إسراف الحركة في المسائل السياسية دون التربوية، لكن وفي نهاية المطاف انتصر توجه الشيخ الترابي الذي تبلور في بدايته في جبهة الميثاق الإسلامي التي قامت بعد إنتصار ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، مباشرة لتشهد تحالفاً بين الحركة الإسلامية ورجالات الطرق الصوفية وأنصار السنة وغيرهم من الوطنيين المستقلين.

وعندما وقع انقلاب مايو في عام ١٩٦٩م انتهى ذلك التحالف وذهبت جبهة الميثاق الإسلامي بمجرد إعلان الثورة الجديدة حل جميع الأحزاب السياسية.. وبقيت الحركة الإسلامية وحيدة في الساحة تعتمد على عضويتها الملتزمة التي خاضت بها كل صنوف وألوان المعارضة لنظام نميري ابتداءً من المنشور إلى المواجهة المسلحة في ٢ يوليو ١٩٧٦. إذن إن توسيع المواعين وفتح صفوف الحركة الإسلامية للجميع ينبغى أن يكون قائماً على رؤية متكاملة تجعل من القادمين الجدد قوة لصف الحركة وجماهيرها ونشراً لخطابها وموالاة لبرنامجها تستصحبهم في نشاطها وتتدرج بهم تدريباً وتأهيلاً وتوكل لهم المهام التي تسند لكافة الناس - على الأقل في العقد الأول لفترة الانتماء - على أن يظل تنظيم الحركة الإسلامية ممسكاً بمفاصل الأمور الاستراتيجية والخطيرة، وأن يكون الحل والعقد بيده، وفق منهجه الصارم في الشورى والجرح والتعديل واتباع المعايير الإسلامية في التكليف للمنصب العام.. وأن تتذكر الحركة الإسلامية أن فقه الجرح والتعديل لا يحتمله القادمون الجدد، وربما

يفسِّرونه على أساس شخصى مما يقحم الحركة في دوامة جديدة من الصراعات الشخصية والتكتلات ومحاولة تصفية الحسابات وربما الكذب والتلفيق...إلخ

لقد دأبت الحركة الإسلامية عند ترشيح أحد أعضائها لمنصب عام أو إمارة مكتب أو خلافه، أن تستعرض في مجلس شوراها أو القطاع المكلف بذلك سيرة الشخص المرشح وتسمع جرحاً وتعديلاً حوله.. فهنالك من يصفه بعدم الصلاح لقلة التجربة وضيق الصدر والتسرع والملل ويستشهد بما يسند رأيه من غير تحامل أو غرض أو مرض، وهنالك من يزكى هذا المرشح ويذكر الكثير من محاسنه وتجاربه وخبراته التي يجهلها من جَرَّحوه.. وأحياناً يقوم الشخص المرشَح قبل إخراجه خارج القاعة إن كان حاضراً ويعتذر عن قبول الموقع ويذكر الكثير من النواقص في شخصه التي لا تؤهله لذلك، ثم بعد ذلك يتم أخذ الرأى حول الشخص المعنى بالاقتراع السري أو العلني ويظل ما يقال في حق الشخص ـ خاصة السلبي ـ سراً لا يضطلع عليه أحد ولا يشاع. هذا هو أدب الحركة الإسلامية في الاختيار للموقع العام، والذى لا يستطيع تحمله القادمون إذ سرعان ما يتسرب عبرهم كل الجرح السلبي ويصل لصاحبه حيث يعتبره الأخير مسألة شخصية لا بد أن يردَّ اعتباره حولها، حيث تبدأ المعارك الشخصية وغيرها، بل أحياناً لا يستطيع أعضاء الحركة الإسلامية البوح بآرائهم في المسائل الهامة جداً في حضور المستقطبين الجدد خوفاً أن يفهموا الآراء المخالفة أنها انشقاق، أو تفتهم في ولائهم.

ليس الغريب هو فتح صفوف الحركة الإسلامية لكل القادمين فهذا أمر صحي ومطلوب مع استصحاب بعض التحوُّطات، ولكن الغريب هوأنه في الوقت الذي أُطلق فيه شعار توسيع المواعين وفتح صفوف الحركة للقادمين، دخلت الحركة كمؤسسة وتنظيم له إرثه وتقاليده إلى السرداب، وأصبحت كإمام الشيعة الغائب الذي دخل السرداب منذ أكثر من ألف عام ولم يعد حتى الآن، ولكن مازلت قيادات الشيعة الإمامية تنتظره وتحكم باسمه.. كذلك شأن الحركة الإسلامية دخلت فجأة للسرداب وأصبح بعض الآيات الجدد يحكمون باسمها وروحها ورهبتها وتاريخها في الوقت الذي لا تدرى فيه القواعد أن حركتهم قد حُلت رغم أن حلها ينبغي أن يقرره مؤتمرها العام وهذا ما لم يحدث.. (.. وما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته فلما خرَّ تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين).

هنالك مرحلة مبهمة بين حلّ الحركة الإسلامية وإحلال الوصاية عليها وهذه المرحلة يصلح أن نستعمل فيها مصطلحات الجمهوريين وأن نطلق عليها مرحلة (حيث لا حيث وعند لا عند) فهي مرحلة مبهمة ومنفتحة على المطلق حيث تتبهم المعاني وتعجز الكلمات ويردد الأوصياء الجدد كفاحاً بغير حجاب: (قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون)..

في عصر الغيبة والسرداب هذا سيطر الذين قادوا مؤامرة حل الحركة مع الإبقاء على أنفسهم بدلاء لمؤسسة الحركة الإسلامية، وأصبحوا بذلك هم أهل الحل والعقد. عليه فبدلاً من الاستعانة بعناصر الحركة الأبكار ولو على سبيل المشاهرة، كانت الاستعانة بالقادمين الجدد أهل الولاء المطلق حيث أصبحوا هم البطانة وهم أهل الرأي السديد و(المدح الشديد)، وأصبحوا يتقدمون على جميع الأصعدة القيادية والمواقع النافذة من الوزارات والمستشاريات وصاروا هم أقرب الناس للقياديين من المدنيين والعسكريين.. فمثلاً مسئول الاتصال التنظيمى للحركة الإسلامية عند إعادة تكوينها كان أحد هؤلاء المستقطبين وهذا المكتب يعتبر أهم مكاتب الحركة الإسلامية على الإطلاق، ولم يكن لهذا الرجل من المؤهلات والخبرات ما يؤهله لهذا الموقع.. كذلك رئيس مجلس شورى الحركة الإسلامية بولاية الخرطوم كان عسكريا بالمعاش وهو أحد المستقطبين.. أمثال هؤلا كانت غاية مطلبهم أن يكونوا أعضاء بالحركة الإسلامية وأن يكون دورهم مقدراً، وما كانوا يطمحون بخبرتهم القليلة وزادهم الفكري المتواضع أن يتسنموا قيادة أهم وأخطر مكاتب الحركة الإسلامية. وأذكر أنه بعد انشقاق الحركة الإسلامية انضم أمين الاتصال التنظيمي للمؤتمر الوطني، وبذلك اتخذ موقفاً معادياً للمؤتمر الشعبي الذي يقوده الترابي وهو من الذين رفعهم الترابي فوق الكثيرين ممن هم أكثر منه كفاءة وتميزاً.. وبعد إعلان قيام المؤتمر الشعبي أذكر أنني قابلت الترابي وسألته عن هؤلاء المستقطبين الذين ظل يقدمهم ولم أجد واحداً منهم يقف إلى جانبه الآن بعد الأزمة.. صحيح أن أفراد الحركة الإسلامية قد انقسموا بين الشعبي والوطني ولكن كل المستقطبين الذين تم تقديمهم من قِبل الترابي قد هجروه وداروا مع السلطان حيث دار... سألت الترابي عن هذا الرجل الذي قدمه ومكنه، وقلت لماذا تركك وانحاز لزملائه من العسكريين؟.. كان ردُّ الترابي مفاجئاً، فبدلاً من أن يذكره بالخير ويقول هكذا الخلافات قد قسمت بين الصحابة، فإذا به يقول: هذا رجل

فاسد له مشكلة شيكات مع أحد البنوك التي أُعلن إفلاسها وتصفيتها ومبلغ الشيك أكثر من مليار، فإما أن يقف هذا الشخص مع الوطني أو يقدم هذا الشيك إلى المحكمة.. وهذا الرجل رجل فاسد، بل إن أخيه تاجر المخدرات أفضل منه.!!!!! السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف تسنى له إسناد أهم مكاتب الحركة الإسلامية لهذا الرجل إذا كان هو بهذا السوء والفساد؟.. هذا الوضع الغريب جعل الدكتورة الفاضلة المجاهدة المرحومة زكية عوض ساتى القيادية بالحركة النسائية بالجبهة الإسلامية ونائبة دوائر الخريجين تقول لي: (عندما أقام الرسول ﷺ دولته في المدينة المنورة أسند حقائبها وقيادتها للأبكار من صحابته من المهاجرين والأنصار، وأما الطلقاء فقد قال لهم: اذهبوا فأنتم الطلقاء، ولم يكن لهم دور يميزهم عن غيرهم من عامة الصحابة.. أما إخوتنا في الحركة الإسلامية فقد قالوا لإخوانهم اذهبوا فأنتم الطلقاء.. وجاؤوا بالطلقاء ليحلوا مكانهم!) ولعل الدكتورة زكية تشير لحادثة إهداء المصاحف التي أشرنا إليها سابقاً.. وربما كانت تشير أيضاً لانتشار المايويين في أجهزة الدولة العليا والهامة.

قلت: إن فتح صفوف الحركة الإسلامية لم يكن أمراً ترفضه الفطرة الإسلامية السليمة التي تعتبر الإسلام لكل العالمين، لكن الغريب هو تقديم القادمين ليحتلوا مواقع قيادية في الحركة الإسلامية، والأغرب من ذلك هو ذلك القرار الذي صدر ناصاً على أن تكون نسبة المستقطبين القادمين الجدد في كل مؤسسات الحركة الإسلامية ومكاتبها ومجالس شوراها هي ٦٠٪ !!!! وكانت الحجة هي ذلك الشعار الخادع (العبرة بمن صدق وليس بمن سبق).. لذلك وجد أعضاء الحركة الإسلامية أنفسهم أقليةً في كل مؤسساتهم وهيئاتهم، بل إنهم ما كانوا يستطيعون قول شيء في تلك المؤسسات التي أصبحت كعرائس الشمع لا روح فيها، وجُرِّدت من معظم صلاحياتها حيث كانت معظم القرارات تنزل إليها من علٍ، وأعضاء الحركة الإسلامية قد تدثروا بالصمت خشية الفتنة والانشقاق وما دروا أن هذه التشكيلات كانت بمثابة البذور المبكرة للشقاق والفتنة والانشقاق. والغريب أيضاً أن نسبة الـ٦٠٪ هذه لم تكن في المكتب التنفيذى، وإن أسندت بعض مهامه الهامة لأهل الولاء المطلق من القادمين الجدد... مما يعني أن هنالك خطة تقوم على ذراعين، الأول هو إطلاق يد القيادة من غير كابح أو رادع خصوصاً بعد حل مجلس الشورى وتسريح الكثيرين من القيادات التاريخية، حيث أصبحت أهم وأخطر القرارات تتم في جلسات للأنس

بين اثنين أو ثلاثة وأن رئيس الجمهورية نفسه كان يسمع الكثير من القرارات المهمة في شأن الدولة التي يتولى رئاستها من المذياع كعامة الناس. والذراع الثاني للخطة هو تهميش المؤسسات التي قامت مؤخراً وحُشد الكثيرون من المستقطبين داخلها حتى يحاصروا ويلجموا العالمين ببواطن الأمور والمدركين للطريقة المثلى التي دأبت الحركة الإسلامية فيما مضى على اتباعها في الإدارة والشورى واتخاذ القرارات. لذلك يصمت هؤلاء خوف الفتنة، وبذلك تنفرد القيادة بكل شيء بعد أن أصبحت أجهزة المعلومات والتجسس على العضوية بديلاً لمؤسسات الشورى والحل والعقد والنصيحة والتذكير.

ورغم أنني أُحمِّل أجهزة الأمن والمعلومات مسئولية الأدوار القذرة التي اتبعتها في التجسس على العضوية بهدف تشويه سمعة البعض، والسعي لتجريم البعض الآخر بالمؤامرات والدسائس والشراك.. لكن ما كان لمثل هذا أن يحدث لو سُمح للمؤسسات المعروفة في الحركة الإسلامية بممارسة دورها التاريخي الأصيل.. وليتهم فعلوا.. وليتهم احتفظوا بالمزيد من الأعضاء الجدد والمستقطبين ووضعوهم كلاً في المكان الذي يليق به، ومن ثم يتم التدرج بهم وترقية أدائهم وولائهم حتى يكونوا أصلاء، ولاؤهم للفكرة والمبدأ وليس للأفراد والمصالح.. لو فعلوا ذلك لحفظوا للحركة هيبتها وللدولة سيرورتها بقوة وتماسك وتجرد.. ولكن هيهات!.

صحيح أن آراء الشيخ الترابي كانت تمثل دعوة لفتح صفوف الحركة الإسلامية وصار يسعى لتطبيق هذه الآراء على مستوى قاعدة الحركة الإسلامية، وقد كان ذلك قبل التمكين الذي حدث في ٣٠/يونيو ١٩٨٩ (أي فترة الجبهة الإسلامية) قد كانت تلك الأفكار مقبولةً رغم الجدل الكثيف الذي دار حولها. فالشيخ الترابي كان يتمنى أن يرى كل المجتمع السوداني في شكل حركة إسلامية مجتمعية تقود الإصلاح في المجتمع وتترقى به إلى علٍ، فالدولة عنده ما هي إلا نتاج المجتمع وتوجهاته وأفكاره، لكن تبقى الأماني في صدور وأذهان أصحابها لأن التغيير لا يأتي بالتمني ولا بالتحلِّي، ولكن يأتي بالتخطيط المحكم على مستوى الاستراتيجية والتكتيك، ثم تقسيم مراحل تنزيل وتفعيل الاستراتيجية من غير تعجُّل، ثم الصبر على جميع المراحل حتى تنضج مرحلة تتلوها مرحلة، ويتم كل ذلك بقيادة تنظيم طليعي منضبط ومُعد إعداداً عضوياً وفكرياً وأخلاقياً يقوم على التخصصات والمؤسسية وسيادة الشورى والمراجعة والتقييم.

لكننا نرى الشيخ الترابي بين ثنايا كتاباته لا يدعو لفتح الحركة الإسلامية للقادمين فحسب، بل يدعو إلى ذوبانها وتلاشيها تماماً كما يتلاشى المجاهد في الشهادة.. وتفنى فناء الصوفي في العبادة ! ويبرر الشيخ الترابي دعواه بأن الحركة الإسلامية هى وسيلة وليست غاية! ولكن الشيخ الترابي يعلم أن الحركة نحو بلوغ الغايات لا تتحقق ما لم تستمر الوسائل المساعدة لتحقيق تلك الغايات، والوسيلة هنا هى الجماعة الطليعة التي تبقى أصلاً وقاعدة للقيادة القدوة.. وإلا لتقدم أبو سفيان الصحابى الطليق ليحل محل أبي بكر الصدِّيق، ولتقدم الكثيرون من الطلقاء ليتقدموا على أبكار الصحابة أمثال عمر وعلي، لأن الدين قد انبسط وتمكن ولا داعي للتميّز الطليعي الذي برز في تقديم كبار الصحابة... بل دعك من أمر الصحابة... فلماذ لم يترجل الترابي نفسه ويقدم أحداً غيره لقيادة الدولة والمجتمع ما دام أن الحركة الإسلامية قد تمكنت ولم تعد ذات جدوى بل وذابت في المجتمع فلماذا لم يفن هو فناء الصوفي في العبادة ويعلن حل الحركة الإسلامية على مستوى القاعدة والقيادة ؟؟!. ما نراه هو تنظير أقرب إلى المخاطرة بالحركة الإسلامية إن لم يكن مؤامرة.. فالشيخ لم يحتمل الرئيس البشير ولم يستطع أن يفسح له المجال لقيادة الدولة فأنّى له أن يفسح المجال لكل من هبَّ ودبَّ بحجة أن التمكين قد حدث، ولم تعد هنالك ضرورة للحركة الإسلامية لأنها وسيلة وليست غاية... نتابع ما يقوله الترابي في هذا الأمر:

(... فالحركة الإسلامية كسباً وقوة أضخم بكثير من الجماعة الإسلامية المنتظمة. وبسط الدين وتمكينه لن يتأتى لطائفة طليعية إلا بقدر ما تلتحم بالجماهير المسلمة تستنصر بها بعد الله، بل إن غاية الجماعة ينبغي أن تكون في انبثاثها في المجتمع بما يحيله كله إلى مثالها، فإن ذابت عندئذ تكون قد أدت رسالتها. فالجماعة الهادية وسيلة لا غاية لذاتها. وكما الفرد في جنب مصالح الدين العليا وسيلة نصرة، داعياً ومجاهداً ولو أزهق روحه في سبيل الله، ينبغي أن تسعى الجماعة للتمكن في مجتمعها تدرجاً حتى تستنفد جدوى تميزها عنه بصف وصورة ـ وحتى تفنى فيه فناء الصوفي في العبادة والمجاهد في الشهادة وتصبح هي المجتمع الجديد القائم بالدين)[1].

---

(١) المصدر السابق ص١٣٠.

والحديث الوارد أدناه للشيخ الترابي مع أهميته، يؤكد ضرورة أن تبقى الحركة الإسلامية لا أن تذوب ولا أن تتلاشى لأن الداخلين إليها جاؤوا يحملون كل موروثاتهم، حيث تجاوزت الحركة الإسلامية في شروط القبول للعضوية ورضيت بأن يدخل إليها من شاء بما يحمل من إرث وتقاليد شريطة أن يكون ولاؤه للحركة.. إذن للحركة أن تبقى في كل الظروف لا أن تتلاشى إلا إذا استغنى عنها قادتها بعد أن أدت دورها في التمكين!!. فنحن مع توسيع قاعدة وولاء الحركة الشعبي ومع استيعاب كل من قِبل الانتماء إليها، لكننا مع الحفاظ عليها وعلى مؤسساتها الشورية وقطاعاتها المختلفة كطليعة قائدة ورائدة تقوم بتوجيه هذا المد والولاء الشعبي لها وتسخره لبرنامجها في التغيير: ذلك البرنامج الذي ظلت تعد له الكوادر والأعضاء للإشراف على تنفيذه وتنزيله على أرض الواقع.

يقول الترابي حول المستقطبين وتجاوز الحركة الإسلامية للكثير من صفاتهم، وهو ما يسميه بـ(استراتيجية استيعاب المجتمع):

(... كان دفع انتشار الجماعة نحو شتى مناطق السودان ونحو مختلف قطاعات المجتمع تمهيداً مناسباً لعهد اتخذت فيه الحركة استراتيجة للتمكن الشامل في المجتمع ورتبت عنها ضرورة استيعاب المجتمع بكامل أبعاده في ولائها ومنافسة الأحزاب التقليدية ذات الولاء الجماهيري العريض بعد تجاوز منافسة الشيوعية المحدودة. وقدرت الحركة عموماً حكمة التحول الكامل إلى حركة شعبية. ووافى ذلك أن اتسع الإطار العام للحركة فأصبحت جبهة إسلامية شعبية شاملة.

وفي سياق تحويل الجماعة النخبوية التقليدية إلى كيان شعبي يمثل مجتمعاً متكاملاً، بدلت لوائح العضوية توطئة لحدود المدخل إلى الجماعة وتيسيراً لتكليفات العضو مما يناسب مختلف المستويات والثقافات سماحة في شروط العضوية وواجباتها.

وحينئذ تجاوزت الحركة تماماً منهج الانتقاء والتجنيد الفردي، وأصبح متاحاً للناس أن يدخلوا في الجماعة أفواجاً لا أفذاذاً. فقد تدخل القبيلة والطائفة والفرقة كما يدخل الأفراد. ولا يترتب حرج عليهم حتى لو دخلوا بما يحملون من ولاءات فرعية في الطرق الصوفية أو القبائل ـ ما جعلوا الولاء الأعلى للحركة الإسلامية واندرجوا في التزامها أفراداً لا كتلاً مؤتلفة. بذلك أحاطت الحركة الإسلامية لأول مرة بالمجتمع التقليدي في السودان وتأهلت لأن توحده كله في إطارها وتتمكن فيه

بنمطها من التدين الأتم والولاء الأرشد، في سبيل استكمال التحول الاجتماعي الإسلامي الشامل)[1].

لا تخفى على أحد خطورة توسيع وفتح صفوف الحركة الإسلامية لكل القادمين بكل ما يحملون من ولاءات فرعية كما يذكر الترابي.. بالطبع لا تكمن الخطورة في تكوينات الطرق الصوفية التي تنضاف للحركة الإسلامية لتوسيع وتقوية الخطاب الإسلامي.. فالصوفيون لا ينتظرون شيئاً إسلامياً يضاف إليهم فهم بطبعهم لا يتطلعون للعمل السياسي ولا تتقصهم تزكية الأنفس إذ تمثل التزكية عبر الشعائر والرياضة الصوفية نقطة محورية في فكر وممارسة الحركة الصوفية بمختلف مشاربها.. كذلك لا تكمن الخطورة في قطاع المجتمع السودانى العريض من الذين يعلنون ولاءهم وتأييدهم للحركة الإسلامية عبر برنامجها العام وتبنى خطابها السياسى والفكرى والاجتماعى.. ولكن الخطورة تكمن في أعضاء التنظيمات العقائدية الذين يتم إعدادهم لاختراق التنظيمات الأخرى.. ففي هؤلاء تكمن الآفة والخطورة، لأنهم كوادر ذات تدريب عالٍ، ويعرفون من أين تؤكل الكتف ويمكنهم عبر الكثير من التخطيط السيكولوجي والسياسي والاجتماعي أن يصلوا لأعلى المواقع.. فهم عبر المدح والتطبيل وإشعال الفتن والوقيعة بين أبناء الحركة الإسلامية يستطيعون تَبَوُّأَ أعلى المناصب.. وإلا فما الذي جعل معظم قادة الاتحاد الإشتراكى من منشفيك الحزب الشيوعى السودانى يتبوأون أعلى المناصب في حكومة الإنقاذ المركزية من رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء إلى المجلس الوطني مروراً بمنصب وزير العدل ونزولاً للمجلس التشريعى لولاية الخرطوم وحكومتها؟ علماً بأن الحركة الإسلامية ظلت تخرج الكوادر والكفاءات منذ نهاية أربعينيات القرن العشرين؟!. ولم يكتف الأمر عند حد الحكومة، بل تجاوزها لأجهزة المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية.. وقد شهدنا مَنْ نعرف أنهم كانوا بعثيين بجامعة القاهرة بالخرطوم وهم اليوم يتولون أعلى المواقع في الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني.. وهنا أذكر طرفةً ذكرها لي أخي وصديقي/ خليفة شلعى هبانى وهو من قدامى الإسلاميين الذين لعبوا دوراً هاماً وفاعلاً في قيادة الحركة الإسلامية وإتحاد

---

(١) حسن الترابي: الحركة الإسلامية في السودان، التطور، الكسب، المنهج، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى رمضان ١٤٠٩-١٤١٠هـ الموافق أبريل ١٩٨٨-١٩٨٩، ص٤٣-٤٤.

الطلاب السودانيين بالقاهرة عندما كان طالباً بمصر في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي.. قال لي خليفة: (قابلت الشيوعي بانقا وقد كان من أنشط كوادر الحزب الشيوعى بمدرسة النيل الأبيض بالدويم عندما كنا طلاباً بها.. قابلته وسألته إلى أين ذاهب؟ فردَّ: إنني ذاهب لمدينة كوستى لحضور مؤتمر كيان الحركة الإسلامية المنعقد هناك ممثلاً لمدينة الدويم!. فقلت له: أنت تمثل مدينة الدويم؟!! أين شيخ المرضى الذي بُنيت الحركة الإسلامية بالدويم على أكتافه؟).

قبيل مجيء الإنقاذ

قبيل مجيء الإنقاذ ما كانت الحركة الإسلامية تُعَوِّل كثيراً على الخيار العسكري وما كانت ترى فيه الخيار الأمثل أمامها للتغيير.. فعندما كنا قيادات سياسية وفكرية في جامعة الخرطوم، كنا نحدِّث الطلاب بأننا دعاة حرية.. فالحرية لنا ولسوانا.. وكنا نقول لهم إننا ننتهج مسيرة الرسول ﷺ الذي كان يطلب من مشركي مكة أن يخلو بينه وبين الناس.. عندئذ.. وعندئذ فقط تستطيع الدعوة الإسلامية والحركة الإسلامية أن تتداح وسط الجماهير بكل يسر وسهولة وبكل مقبولية وأن تجد الأنصار والمؤيدين الذين يجدون في أطروحة الحركة الإسلامية تلبية لرغباتهم وأهدافهم الدنيوية من عدل ومساواة وطهر ونقاء ومودة وكذلك أهدافهم الأخروية من التنعم بالنظر إلى وجه الله الكريم والخلود في جنات النعيم..

لذلك كنا نراهن على وعي الجماهير ونطالب الحكومات بأن تترك لنا حرية الخطاب المباشر للجماهير من دون تقييد أو حجر.. لذلك كان إعداد القوة في فقه الحركة الإسلامية واجب وضرورة، لكن اللجوء لتلك القوة هو استثناء تمليه ظروف الكبت والتقييد وحجر الرأي الآخر.. وقد تكون هذه الأسباب إذا أضفنا لها الظلم الاجتماعي قد تكون محفزاً للجوء إلى قوة عند جهات كثيرة وفي أوقات مختلفة.

وهنا أذكر مثالين كنت شاهداً عليهما، يؤكدان عدم إجماع قادة الحركة الإسلامية على اللجوء للقوة حتى عند الضرورة.

فأذكر أنه في عام ١٩٨٧م كان الأستاذ/ أحمد عبدالرحمن محمد أميناً لدائرة العلاقات السياسية، وقد كان الدكتور علي الحاج أميناً سياسياً للجبهة القومية الإسلامية.. فأنا بعد أن كنت عضواً بالمكتب التنفيذي لأمانة الجنوب والتي كان يتولى رئاستها على مستوى تنظيم الحركة الإسلامية الدكتور علي الحاج.. وقد كنت مشرفاً سياسياً على إقليم بحر الغزال.. بعد ذلك انتقلت لأعمل مع الأستاذ/ أحمد عبدالرحمن محمد مقرراً في دائرة العلاقات السياسية – كانت تلك الدائرة تضم عدداً من قادة الجبهة الإسلامية والحركة الإسلامية.. فكانت تضم الأستاذ علي عثمان محمد طه زعيم المعارضة، الأستاذ/ عثمان خالد مضوي – موسى حسين ضرار – أحمد سليمان المحامي – محمد يوسف محمد – شبيكة – وآخرين..

في تلك اللحظة كانت حكومة الصادق المهدي تمر بأضعف مراحلها. آذكر أنه أثناء واحد من تلك الاجتماعات وبعد مشاركة الجبهة الإسلامية مباشرة في حكومة الوفاق الوطني، وقد كنا نناقش تمثيل الجبهة الإسلامية في مؤسسة رأس الدولة.. كان الأستاذ أحمد سليمان المحامي في ذكل الاجتماع من أكبر المحرضين على استلام السلطة عبر التغيير الإسلامي العسكري وأذكر أنه كان يقول: (السلطة واقعة على الأرض مثل مفتاح سيارتي هذا – ويرمي بمفتاح سيارته على الأرض – ثم يردف.. يجب أن نلتقطها قبل أن يلتقطها آخرون غيرنا).. ثم يقول: (أنا لا أعرف قوة الإسلاميين العسكرية داخل الجيش لكني أكاد أجزم أننا في الحزب الشيوعي عندما استلمنا السلطة في ٢٥/مايو ١٩٦٩م كنا أقل منكم عدداً وعدة.. لذا علينا أن لا نتردد في ذلك..).

كان الأستاذ/ أحمد سليمان من أكبر المحرضين على الإنقلاب العسكري. وعلى النقيض من ذلك كان يقف الأستاذ/ عثمان خالد مضوي الذي كان يقول إنه ضد أي تغيير عسكري مهما كانت المسببات لأن ضرر التغيير العسكري أكبر من نفعه.. فالوضع الديمقراطي مهما كان أفضل من أي نظام عسكري..

لعل الأستاذ عثمان خالد الذي عاش التشريد أيام فترة مايو وعمل سكرتيراً للجبهة الوطنية المعارضة لنظام نميري وشارك في الإعداد لحركة ٢ يوليو ١٩٧٦م المسلحة ضد نظام نميري وعاش ردحاً من عمره بين صحاري ليبيا مع شباب الحركة الإسلامية وطلابها بصحبة السنوسي ومهدي إبراهيم وغيرهم... لعل تلك الفترة قد كانت حاضرة في ذهنية الأستاذ/ عثمان خالد.. الفترة المايوية العسكرية بكل جبروتها وبطشها وطغيانها فهو يخشى أن تتكرر هذه التجربة على يد العسكريين من الإسلاميين.. والغريب أن الأستاذ/ عثمان خالد مضوي لم يكن ضد الإنقلابات العسكرية فحسب بل كان ضد التعامل مع العسكريين حتى عندما يكونون أمراً واقعاً.. فهو كان له موقف مشهود من المصالحة الوطنية مع نظام نميري في ١٩٩٧/٧/٧م رغم أن الحركة الإسلامية قد أقرتها.. وقد قبلتها ضمن التزامه قرار مؤسسة الحركة الإسلامية..

في ذلك الاجتماع لم يشايع الأستاذ أحمد سليمان أحد في دعوته لاستلام السلطة عسكرياً!. هذا ربما لأن هذه الأُمور لا تناقش في مثل هذه الاجتماعات وإنما لها مكاتبها الخاصة.

أما الشاهد الثاني فهو موقف مع زعيم المعارضة وقتها الأستاذ علي عثمان محمد طه.. فقد كنتُ في العام ١٩٨٨م بمباني صحيفة الراية الناطقة باسم الجبهة الإسلامية، وكنت أدير حديثاً متنوعاً مع الصديق الصحفي/ محمد طه محمد أحمد.. وبينما نحن ندير حديثنا إذ دخل علينا الأستاذ علي عثمان محمد طه فواصل معنا الحديث حول الوضع الضعيف والفاسد لحكومة الصادق المهدي علاوة على تردي الأوضاع الأمنية في الجنوب وإقليم دارفور.. في تلك اللحظة بادرتُ الأخ علي عثمان فقلت له: إن الحل الذي أراه هو أن تسيطر الحركة الإسلامية على مقاليد السلطة في السودان عن طريق انقلاب عسكري، وأن نقوم بإنزال حوالي عشرين ألف مسلحاً من شباب الحركة الإسلامية حرساً للثورة.. لم يوافقني الأستاذ/ علي عثمان الرأي ورد قائلاً: إذا قمنا بذلك فسوف يدعم الغربيون حركة التمرد وسيسعون لفصل إقليم دارفور وسيحاصروننا حصاراً لا قِبَل لنا به..

على الرغم من أن الأستاذ علي عثمان ليس بعيداً عن المكتب (الخاص) للحركة الإسلامية ورغم يقيني بأن فكرة التغيير العسكري لم تغب عن ذهنه يوماً من الأيام، لكنه ربما كان يرى أن ظروفها لم تنضج بعد، وأنه ما زال في الوقت متسع ما دام الخيار الديمقراطي متاحاً والحركة الإسلامية الآن تشارك بصورة مقدرة في حكومة الوفاق الوطني مع الصادق المهدي.. كذلك إن إدراك الأخ علي عثمان لتبعات تنفيذ المشروع الإسلامي في السودان عن طريق انقلاب عسكري ستكون كبيرة سيما وأنه يتضارب مع مصالح دول وقوى كثيرة إقليمية ودولية.

أما الأستاذ أحمد عبدالرحمن محمد فهو كصديقه ورفيق دربه عثمان خالد لا يؤمن مطلقاً بالتغيير العسكري، وكان يرى أنه سيجلب من المضار أكثر مما يجلب من المنافع.. وكان يرى أن الدول الغربية والقوى المعادية للإسلام لن تسمح بقيام انقلاب عسكري إسلامي في السودان..

هنا ونحن نقترب من تاريخ مجئ ثورة الإنقاذ الوطني في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م التي كانت بنت الحركة الإسلامية ولم تكن بنت الجبهة الإسلامية القومية كما يحب البعض أن يسميها ويطلق عليها (حكومة الجبهة الإسلامية) كان قرار الاستيلاء على السلطة قراراً من مكتب العمل الخاص والذي يتبع مباشرة للدكتور الترابي.. وقد كان الأخير مفوَّضاً من قبل أخوته ليتخذ ما يراه مناسباً في هذا الاتجاه.. هذا لا يعني انفراد الشيخ الترابي بالأمر، لأن المكتب به ستة أعضاء يتم التشاور معهم، وله

أعضاء تنفيذيون من العسكريين يقومون بالتنفيذ مع إعطائهم حقّ تقدير الموقف وهذا سوف نشير له في موقع آخر.

مكتب العمل الخاص للحركة الإسلامية ليس من بين أعضائه فرد واحد من أعضاء (الجبهة الإسلامية) وليس من أعضائه شخص حديث الانتماء للحركة الإسلامية، فأعضاؤه والتنفيذيون فيه هم من لهم قدرات أمنية وعسكرية وفنية عالية، علاوة على الانضباط والالتزام الصارم بتنفيذ التعليمات.

قصة الإنقاذ في ليلة الانقلاب

ثورة الإنقاذ الوطني التي سيطرت على مقاليد السلطة في السودان في صبيحة الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م برئاسة العميد الركن عمر حسن أحمد البشير ظلت في أيامها الأولى غامضة الانتماء مما حدا بالنظام المصري إلى تبنيها والترويج لها على أساس أنها صناعة مصرية وأن قادتها هم معروفون للنظام المصري، ولهم علاقات وروابط به، لذلك طاف الرئيس المصري على العديد من دول الخليج مبشراً بالتغيير الذي حدث في السودان وحاثاً على دعمه. أما داخلياً فقد كان الكثيرون بين الشك والظن فالبعض بدأ بالهمس متشككاً في ولاء الانقلابيين الجدد، والبعض الآخر اندفع مدافعاً ببنانه ورأيه نافياً أيَّ علاقة لهذه الثورة بأي انتماء سياسي.. وقد ذهب بعض الإعلاميين والسياسيين للكتابة في الصحف تحت عنوان (هل هؤلاء الرجال جبهة؟، والبعض الآخر سارع من أجل السبق في تحرير (كتاب) لينفي فيه علاقة الإنقلابيين بالجبهة الإسلامية القومية. العقائديون من شيوعيين وبعثيين وحدهم كانوا على علم شبه قطعي بتوجهات الثوار الجدد وذلك لطبيعة التسابق بينهم داخل المؤسسة العسكرية في سبيل السيطرة على مقاليد السلطة في السودان خصوصاً بعد أن تمنى معظم أفراد الشعب السوداني زوال دولة التعددية التي ما جلبت لهم غير الشقاق وانفراط عقد الأمن.

الآن وبعد أن أصبح أمر الإنقاذ ليس سراً من الأسرار خصوصاً بعد الانشقاق الذي ضرب أصل الحركة الإسلامية التي كانت وراء الإنقاذ، حيث ذهب كل من حسن الترابي وعمر البشير ليثبتا الدور الرئيس للحركة الإسلامية في مجيء الإنقاذ، وأنّ الأخيرة هي بنت الحركة الإسلامية. خصوصاً عندما أشار الترابي إلى أنه هو الذي سلم البشير بيان الثورة، وذلك عندما قال: (سلمته بيان الثورة ليذهب هو إلى القصر رئيساً، وأذهب أنا إلى كوبر حبيساً)! لذا لم يعد هنالك سر، بل إن معظم وثائق وأسرار الإنقاذ قد أضحت مشاعة عبر أثير الإنترنت. ولكننا في هذه الدراسة لا نحاول إيراد حقائق تاريخية معلومة للبعض، ولكننا نحاول أن نوثق لحقبة هامة في تاريخ السودان على وجه العموم والحركة الإسلامية على وجه الخصوص.. علاقة الحركة الإسلامية بالثورة. وتطورات الأحداث التي قادت للثورة، ثم الفصام والشقاق بين مفكري الثورة ومنفذيها.

في هذا الفصل نورد شهادات بعض العسكريين والمدنيين الذين أشرفوا على تنفيذ الثورة في كل مراحلها، وآراء بعض القياديين في الحركة الإسلامية الذين تولوا إدارة وقيادة التنظيم العسكري للحركة الإسلامية وتابعوا ذلك حتى رأت الإنقاذ النور.

اللواء المهندس/ عبدالرحيم محمد حسين
يروي قصة الثورة

كانت بيروت محطة هامة في كتابة هذا المؤلف. فقد وصلها لأسباب مختلفة معظم الذين أجرينا معهم المقابلات الواردة في هذا الكتاب. اللواء المهندس عبدالرحيم محمد حسين وزير الداخلية – ساعة اللقاء معه – قد حضر إلى بيروت للمشاركة في مؤتمر وزراء الداخلية العرب السابق لمؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت في نهاية يناير ٢٠٠٢م.

بدأت عضوية عبدالرحيم محمد حسين بالحركة الإسلامية؟ عام ١٩٦٤م عندما كان طالباً بدنقلا الثانوية عبر الأستاذ أبوبكر طاهر الذي كان من الإخوان المسلمين بالمدرسة كما تأثر عبدالرحيم بالشيهد محمد صالح عمر الذي ترك أثره في منطقة دنقلا خصوصاً في الفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر.

سألته سؤالاً مباشراً هو:

سؤال: أين كنت ليلة ٢٩/٣٠/يونيو ١٩٨٩م؟.

جواب: هذه الليلة كانت ليلة التنفيذ والمسؤولية.. حيث كان عليَّ أن أُرتِّب الأوضاع في منطقة أم درمان شمال التي تبدأ من خور شمبات وحتى الكلية الحربية وتشمل كل المناطق العسكرية التي تقع في هذه المنطقة وكنت مسؤول هذه المنطقة، وقد كان عليَّ ترتيب الأوضاع والتأكد من وجود جاهزية كل العناصر المشاركة لأداء مهمة ٣٠ يونيو.

مداخلة: من كان من المدنيين الذين باشروا معك العمل ليلة التنفيذ؟

جواب: منذ العام ١٩٧٤ مرَّ على هذا العمل أكثر من عشر سنوات.. والحقيقة تقال فقد تولى العمل المباشر الدكتور عوض الجاز تحت الإشراف المباشر للأستاذ علي عثمان ومعه شباب آخرون في شكل مجموعات مباشرة معه.. لكن الأساسيين الجاز – الفشاشويه – الروا – التحضير كان مُضنٍ ومتعب.. وكنا لا نلتقي مطلقاً أثناء ساعات العمل فاللقاء عادة ما يكون بعد ساعات العمل وبترتيبات أمنية صارمة.. وهذا هو سبب النجاح.

مداخلة: ربما أنكم كنتم مقسَّمين إلى خلايا ولا تعرفون بعضكم البعض.. وأنا أعلم أن الإنقاذ قد شارك فيها كادر مدني من كوادر الحركة الإسلامية.. ألم تكونوا خائفين من أي تضارب أو تصادم بين الكوادر؟

جواب: دور المدنيين كان دور أدلة على منازل القياديين حتى يتمّ اعتقالهم حتى لا يعوِّقوا العمل، وكذلك لهم دور في توفير المعلومات التي ساعدت على التنفيذ. لكن التنفيذ في حدّ ذاته كان عملاً عسكرياً بحتاً.. أي لم يشارك فيه مدنيون.

مداخلة: هل تعني أن الإخوان المدنيين الذين تلقوا دورات تدريبية لم يشاركوا في ليلة الإنقلاب.؟

جواب: دورهم الأساسي كان إدلاءً، لكن العمل داخل الوحدات العسكرية قام به العسكريون لوحدهم.

كان سيكون خطأ كبير جداً، إذا اشترك مدنيون، لأن ذلك سيكون استفزازاً للجيش ويتكرر حادث ١٩٧٦م ويقود لفشل العملية.

المؤلف: اللواء عبدالرحيم ليس دقيقاً في نفيه اشتراك مدنيين في ليلة التنفيذ، فقد كان لكوادر الحركة الإسلامية ذات الاختصاص دور كبير وفعَّال ليلة قيام الثورة، وهذا ما أكده الأستاذ يس عمر الإمام الذي أفاد أن عدداً من الإخوان المدنيين قد ارتدوا الملابس العسكرية وشاركوا في تنفيذ انقلاب الإنقاذ.

سؤال: أنت تنسّق بين الجهازين وأنت أمين مجلس قيادة الثورة ما الذي كنت تخشاه وقد حدث؟.

الجواب: أنا بالنسبة لي حضرت اجتماعات كثيرة جداً.. التنفيذ كان مفترضاً أن يتم في ٢٢ يونيو وليس ٣٠ يونيو، لكن ظروف رفع الاستعداد في الجيش بعد اعتقال العميد الزبير محمد صالح جعلنا نؤجِّل يوم التنفيذ إلى أسبوع، ونفذنا في ظروف كانت أصعب من ظروف يوم ٢٢ يونيو.. يوم ٢٩ يونيو حيث ارتفعت درجة الاستعداد في الجيش لكن لم يكن لدينا خيار آخر، لأننا نعلم أن هنالك حركة أخرى في الجيش تسابق نحو استلام السلطة.

كانت هنالك أعباء كثيرة تنتظرنا وآخر اجتماع لنا كان يوم الاثنين ١٩٨٩/٦/٢٦م وحتى ذلك الحين العميد عمر البشير لم يصل إلى الخرطوم وتمّ الاجتماع بدونه.. وكان هنالك بعض المجتمعين يرون أن الظروف غير مهيَّأة للتنفيذ،

ولا بد من مشاورة البعض.. عموماً أخذنا قرار التنفيذ على أن نجتمع مرة أخرى يوم الأربعاء ٢٨ يونيو ١٩٨٩م.

سؤال: هل كنتم تجتمعون لوحدكم أم أن الإخوة المدنيين كانوا يجتمعون معكم؟.

جواب: هم دائماً كانوا يحضرون الاجتماعات، لكن نحن نقوم بإدارتها. نحن اتخذنا قرار التنفيذ على أن تُراجع كل الترتيبات يوم الأربعاء لإعطاء الضوء الأخضر النهائي.. لكن هنالك بعض الأخوة رأوا توسيع المشاروة لأن هنالك بعض القيادات الإخوانية العسكرية إذا لم توافق ستكون نسبية نجاح التنفيذ غير مضمونة..

مداخلة: من من هؤلاء الذين اعترضوا على التنفيذ لعدم نضج الظروف؟ يقال إن العميد عثمان أحمد حسن كان غير موافق فما مدى صحة ذلك؟.

الجواب: أنا لا أودُّ أن اخوض في الأسماء.. العميد عثمان أحمد حسن كان هو الذي أدار ذلك الاجتماع وكان رأيه هو لا بد من مشاورة بعض الإخوان في صفّ الضباط.. ولو ما شاورناهم يصعب التنفيذ... العميد عثمان في غياب العميد عمر البشير كان هو أمير الإخوان في الجيش.. لذلك اتفقنا على مكان محدَّد نلتقي فيه يوم الأربعاء ليأتي العميد عثمان ليبلغنا القرار إما التنفيذ أو التأجيل! ورتبنا ترتيباتنا على التنفيذ.. أنا والشهيد إبراهيم شمس الدين خرجنا من ذلك الاجتماع وليس لدينا أدنى احتمال بعدم التنفيذ.. جئنا يوم الأربعاء في الموقع المحدد وكان في السلاح الطبي وهنا لا بد لي أن أشيد بدور الأخت (مهدية) لأن اللقاء كان في مكتبها وهي المرأة الوحيدة التي شاركت وكانت تعلم كل شيء عن تفاصيل التخطيط والتنفيذ.. ربما تكون غير عارفة ليلة التنفيذ.

بينما نحن أثناء الاجتماع إذ دخل علينا الأخ إبراهيم محمد خير وقال: (العميد عثمان أحمد حسن وصل وقال لا بد من تأجيل التنفيذ)!.. حقيقة نحن أصبنا بإحباط شديد، وأذكر كان معنا الشهيد عمر الأمين.. لكن الطيب إبراهيم أضاف قائلاً: (لكن العميد عمر البشير وصل الخرطوم). نحن مباشرة قلنا: ما دام عمر البشير جاء نحن سوف ننفذ وما علينا إلا أن نجتمع معه فإذا كان رأيه التأجيل عندئذ نؤجِّل.!

مداخلة: هل أمين التنظيم عندكم في الجيش بالأقدمية؟

جواب: نعم بالأقدمية.. حددنا أن نجتمع ليلاً بالعميد عمر، وبعد أن نلقاه نعطية التمام وكلٌ يتحدث عن ما يليه من استعداد وتجهيزات.. فإذا وافق عمر على التفيذ.. ننفذ..

مداخلة: هل قرار التأجيل بلغكم به عثمان شخصياً أم عبر الطيب؟

الجواب: عثمان جاء وقف بالخارج وقام بتبليغ القرار للأخ الطيب إبراهيم.. نحن كان رأينا أن لا نوقف التنفيذ خصوصاً بعد مجيء الأخ عمر.. فكان لا بد أن نجتمع به.. في اجتماع المساء لم يحضر العميد عثمان لكن كل قيادات المناطق من الإخوان حضروا الاجتماع، وكل واحد قدَّم موقف منطقته.. وتبين لنا أننا نعاني من مشكلة كبيرة جداً في القيادة العامة لأن نسبة الاستعداد فيها كانت عالية جداً والشخص القائم بالخدمة فيها رجل بعثي ملتزم اسمه قاسم. بدأنا التفكير في كيفية تجاوز هذه المشكلة.. وفي أم درمان كانت عندنا مشكلة. لكن بعدما قررنا التنفيذ سألنا العميد عمر عن رأيه. وقلنا له: هذا هو الموقف بين يديك؟

عمر صمت طويلاً وبعد تفكير شديد قال الاستعداد ضعيف جداً.. هنالك مشكلة في القيادة العامة.. وهنالك مشكلة في أم درمان! ثم قال: نتوكل على الله.. لكن لا بد من عمل معالجات..

القيادة العامة كان مسؤولاً عنها الأخ بكري حسن صالح، ورتبنا أن نعمل شيئاً لهذا الرجل البعثي.. وتوكلنا على الله وقررنا التنفيذ.. من يوم الخميس بالنسبة لنا (العجلة دورت) أي أن عملية التنفيذ قد بدأت.

عندما داهمني إبراهيم شمس الدين

من المتفق عليه أن يقدِّم لي الشهيد إبراهيم شمس الدين يوم الخميس ضابطاً يكون مسؤولاً عن المدرعات في منطقة وادي سيدنا وفعلاً جاءني.. ولأول مرة يأتيني أثناء ساعات العمل الرسمي، ولأول مرة يأتيني وهو لابس رسمي.. لما جاء إليَّ في المهندسين وطبعاً هو راجل يمتلك جرأة عجيبة جداً جداً.. جاء راكب عربة مجروس داخل معهد القوات الجوية..!! حقيقة شعرت بورطة.. رائد من المدرعات يأتي داخل القوات الجوية وفي مثل هذا الظرف الحرج ولابس رسمي!! فكان لا بد لي أن أتصرف..

كان عندي عدد من جوالات الخيش وعادة تأتي بعض الوحدات لتأخذ جوالات خيش... فلذلك أول ما رأيته ناديت على الشخص المسؤول من الخيش وقلت له:

الضابط بتاع المدرعات ده بيكون داير ليهو خيش.. عندما يصل أرفعوا له شوية خيش.. في هذه اللحظة وصل الشهيد إبراهيم ومعه ضابط المدرعات المفترض يقدمه لي.. فأول ما وصلني سلمني الضابط وقال لي هذا هو الشخص الذي يتولى أمر المدرعات في وادي سيدنا.. أنا سمعته ولكن تشاغلت بمتابعة رفع الخيش.. فرد عليَّ ضاحكاً (جبان) قلت له: جبان بس خليني.. ثم تحرك بعد ذلك.. وقدر الله أن ذلك الضابط لم يحضر.

يوم الخميس كانت الترتيبات تمام وكنا مطمئنين.. أنا كنت موفر وقود في معهد القوات الجوية زودت به الحركة.

مساء يوم الخميس ذهبت إلى النادي ولعبت (ضمنة) في النادي وكنت هادئ جداً وجاء ضابط الاستخبارات وقد سبق له أن صادفني بالخارج قبل ساعات ووجدني في النادي ألعب ضمنة فذهب مطمئناً.

الساعة ٢ صباح الجمعة جاءني الشخص المكلَّف من قبلنا.. دخلت لبست وخرجت وجلست في مركز القيادة وهو مقر القوات الجوية وبدأت أدير في العملية وكان الأمر عادياً.. فتحت الجهاز وعملت الاتصال الأول.. الاتصالات مشت تمام..

ضابط المدرعات لم يحضر وكان جيد أنه لم يحضر فكلفت أحد الإخوان بسحب الإبر من الدبابات وهذا يكفي.. بعد ذلك مشيت وبدأت أتحرك لاحتلال كبري شمبات والعمل موزع... كان مفترض أن أقوم باعتقال قائد المنطقة وهو الخير عبدالجليل وقدرت أن لا أعتقله وهو شخص جيد ويمكن استيعابه وما في داعي في تضييع جهد معه... لأن الاعتقالات تخلق مشاكل لأن اعتقال عبدالرحمن محمد سعيد هو الذي أدى إلى استيقاظ كل الحي وجعلهم كلهم يمشوا للمهندسين.. وكان عندنا مقدم في المهندسين هو أخونا عمر الأمين كرار وكان هنالك أكثر من ٦ أو ٨ لواءات كلهم موجودين لذلك ما قدرنا نعمل شيء في المهندسين هذا كله بسبب الاحتكاك لاعتقال عبدالرحمن محمد سعيد.

استمرينا.. كان للمرحوم الشهيد د. محمود شريف دور هام وفعال في تنفيذ انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، فهو الذي قام بترتيب وتنظيم وتجهيز مسألة الاتصالات عبر الأجهزة مما جعل أفراد المجموعة يكونوا على علم ومتابعة تامة لكل الأطراف، وكان ذلك من الأسباب الرئيسة في النجاح. فمثلاً أنا شعرت أن هنالك مشكلة في الإذاعة وطلبوا مدرعات من الشهيد إبراهيم شمس الدين، وقد كان الشهيد بدأ

تحركه بدباباته، لكني طلبت منهم أن يتركوا أمر الإذاعة لي.. كان هذا.. حولي الساعة ٣:٣٠ صباح الجمعة.. كانت لنا دبابات تسير على العجلات أي ليست مزعجة فهي تعمل بالبنزين مثل العربة.. أنا كنت شغال باسم القيادة العامة.. عندما وصل زولنا بالدبابات قلنا له القيادة العامة طلبت منا تأمين الكبري.. كبري شمبات.. عندما وصلنا إلى الكبري قلت للرقيب: القيادة العامة طلبت منا أن نتحرك على التلفزيون فهل أنت جاهز للتحرك للتلفزيون؟ قال نعم أنا جاهز سعادتك فأمرته بالتحرك للتلفزيون وكانت مسألة ممتازة لأنهم حتى وصولهم التلفزيون لم يشعر بهم أحد.. كأنهم يمتطون سيارات عادية سائرة على الطريق لأنها غير مجنزرة حتى عندما مروا بكتيبة المدرعات بالتلفزيون لم يلاحظها نبطشي المدرعات في التلفزيون(!!). وبعد ثلث ساعة اتصل بي الشخص المسؤول وقال لي خلاص نحن استلمنا الإذاعة وظلت هذه الدبابات ترابط على مبنى التلفزيون منذ ذلك الحين وحتى هذه اللحظة. وهنا تجاوزنا مشكلة السيطرة على الإذاعة والتلفزيون.

في الصباح أنا تحركت للكبري والناس كانت تحب معرفة الحاصل.. وتأخرت المسألة بعض الدقائق لأن منطقة المهندسين كما ذكرت كانت فيها مشكلة كذلك تأخر الشريط الذي كان يحوي خطاب الرئيس البشير ولم يجدوه!! لذلك تمّت إذاعة البيان بعد العاشرة صباحاً.

❖ هل وجدتم الشريط الذي يحوي البيان أم كتبتم بياناً جديداً؟

جواب: لا هو نفس البيان، وللحقيقة هذا البيان قد تمَّ تسجيله قبل شهور من ليلة التنفيذ.. شهرين أقل شيء.. أذيع البيان وأصبح الأمر واقعاً ومررنا على المواقع.

مداخلة: كيف تجاوزت معضلة المهندسين؟ وما دور العميد محمد عثمان محمد سعيد؟ جواب: العميد محمد عثمان محمد سعيد كان له دور كبير في حلّ معضلة المهندسين.. كنا نحاصرها بالدبابات ولا داعي لإراقة الدماء وهؤلاء الذين نفذوا الانقلاب ضباط زملاء لكم، وعمر حسن معروف لديكم.. وعمر كان مؤثر جداً، وكان له دور مفتاحي، ومعروف في الجيش بأنه ضابط شاطر وله قدرات ومن أوائل دفعته وكانت سمعته ممتازة وضابط نظيف جداً.. وانتهى الأمر بالتسليم.

مداخلة: حادث ميوم.. هل له ترتيب عبر التلفزيون؟

الجواب: لا ليس لذلك ترتيب..

السؤال: كيف استشهد الشهيد الدكتور أحمد قاسم؟

الجواب: الشهيد أحمد قاسم دخل من غير استعمال كلمة (سرّ الليل) فلذلك استشهد عن الطريق الخطأ.

سؤال: يلاحظ الكل أن لك علاقة خاصة بالرئيس البشير فمتى بدأت هذه العلاقة؟؟.

بدأت علاقتي به في العام ١٩٨٨م.. نحن كنا نعمل عن طريق الخلايا المنفصلة عن بعضها، وكنت أسمع به وأعرفه، لكن لم يكن لنا لقاء مباشر ولم نلتق إلا في اجتماع الإعداد المباشر للتنفيذ كان ذلك في بداية ١٩٨٩م، حيث كان يأتي البشير في فترات متقطعة للخرطوم.

سؤال: هناك خلاف بين المدنين والعسكريين، وكان الناس يتخوفون من تأثر هذه التجربة بالخلافات.. وبما أنك كنت المنسّق والوسيط بين مجلس قيادة الثورة من جانب، وبين الحركة الإسلامية من جانب، فهل لك أن تسلّط لنا الضوء على هذه التجربة والمراحل التي مرّت بها؟

الجواب: لم يكن مرتباً أن أكون منسّقاً أو وسيطاً بين الجهتين، ولكن تصادف ذلك بعد التنفيذ مباشرة، وأنا لم أكن عضواً في مجلس قيادة الثورة، وبحكم صلتي القديمة جداً بالكوادر القيادية في الحركة الإسلامية، لأن معظمهم دفعتي مثل عوض الجاز لأني التحقت بالقوات المسلحة بعد اكمال دراستي بمعهد الخرطوم الفني وشاركت مع هؤلاء في العمل التنظيمي مبكراً، وحتى التاريخ الذي غادرت الحياة المدنية متوجهاً إلى الكلية الحربية كنت عضواً في مكتب طلاب الحركة الإسلامية والذي كان برئاسة الأخ علي عثمان محمد طه. هذا الجيل أعرفه جيداً.. ولهذا في الأيام الأولى وبعد التنفيذ الذي كان فيه للأخ علي عثمان دوراً بارزاً وكبيراً، وهو الذي تولى ترتيبات العمل وقيادته طوال الستة شهور الأولى.. لذلك كنت أنا الشخص المناسب الذي يتحرك بين العسكريين والتنظيم..

سؤال: التنسيق.. بما أنك توليت مسألة التنسيق ما هي الأشياء التي لفتت انتباهك وما الذي كنت تتوقعه مما حصل؟ ومما كنت تخافه في العلاقات؟

الجواب: كانت العلاقة ممتازة جداً وكان مستوى التجرد عالياً جداً..

سؤال: هل الاعتقال الصوري الذي تمّ لقيادات الحركة الإسلامية في ليلة التنفيذ هل عزلهم عن حضور اجتماعات التنسيق؟ هل الترابي كان يحضر؟ وكيف كانت مشاركته؟.

الجواب: بعد فترة معينة، كان الترابي يشارك.. وذلك عبر ترتيب معيّن، وذلك أثناء حضورهم للتحقيق معهم!! بالنسبة للترابي كان يُعطي تنوير عن الوضع الدائر ويُستمع إلى رأيه ونصائحه.. أي يأتي تحت مظلة التحقيق مع المعتقلين السياسيين ولكن يقدم له تنوير! الترتيب كان جيداً.

أداء القسم:

يواصل اللواء عبدالرحيم حديثه حول أداء القسم قبل الانقلاب فيقول:

هنالك شيء هام هو: آخر اجتماع قبل شهرين من التنفيذ قمنا فيه بأداء القسم بأن لا نفشي السرّ.. قسم تأمين وولاء للحركة.. أذكر في ذلك الحين قام العميد عمر حسن بتوجيه سؤال لشيخ حسن: إذا نجح هذا الانقلاب فمتى تظهر علاقة هذه الحركة الانقلابية بالحركة الإسلامية؟ لأن السؤال عن هوية الحركة قد يطرأ في الأيام الأولى. فكان رد الترابي هو : (والله نحن لمدة ٣٠ سنة ما دايرين حد يعرف علاقتنا بهذا النظام).. هذا الحديث جاء بعد مجيء العميد عمر من منطقة ميوم في غرب النوير ثم رجع.. أصلوا نحن كنا شغالين وبنجهز.. ولما اخوانا دخلوا حكومة الوفاق الوطني مع الصادق المهدي طلبوا منا أن نوقف شوية لكننا لم نوقف العمل.. لكن بعد خروجهم من حكومة الوفاق وبعد قيام حكومة القصر – بعد ذلك قالوا لنا خليكم مستعدين للاستلام في أي لحظة. أي أعطونا الضوء الأخضر وفي هذا الاجتماع أدينا القسم وتركوا لنا المسائل الفنية، من ترتيب وتحديد زمن وخلافه.. في هذه اللحظة كان سؤال الأخ عمر البشير لشيخ حسن فقال الترابي: (ونحن ٣٠ سنة ما دايرين أحد يعرف علاقتنا بالثورة).

يس عمر يروي:

نتوقف هنا عن مواصلة اللقاء الهام مع اللواء مهندس عبدالرحيم محمد حسين أحد ابرز الذين أشرفوا على تنفيذ ثورة الإنقاذ الوطني في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م، لنعود إليه مرة أخرى في موقع آخر عندما ندخل في تفصيلات الأزمة التي وقعت بين الرئيس والترابي ومتابعاته لها بحكم أنه كان منسقاً بين العسكريين والمدنيين.

وما دام الحديث عن الثورة كفكرة وكعملية انقلابية، فإننا نستشهد بأقوال أحد الشخصيات الهامة التي ظلّت تؤمن بالعمل العسكري كطريق مختصر لتحقيق أهداف سبعة هم قوام المكتب العسكري للحركة الإسلامية.. هذا الشخ هو الشيخ

يس عمر الإمام أحد مؤسسي الحركة الإسلامية في السودان وابرز الذين اعطوا كل وقتهم للحركة الإسلامية، وقد عُرف بشجاعته المتاهية وجرأته في قول الحق، عِلاوة على أنه يحمل قلباً كبيراً وأصالة متناهية.

كانت بيروت محطة هامة للقاءاتي بمعظم من التقيت في هذا البحث وأحدهم الشيخ يس عمر، فإلى مضابط الحوار الذي تم إجراؤه بتاريخ السبت ٢٠٠١/١٢/٢٢م.

السؤال الأول: ما هي اللحظات التي سبقت قيام ثورة الإنقاذ وهل كنت على علم بالإنقلاب؟

الجواب: هذا العمل تمّ بصورة جماعية لا فضل فيه لفرد دون الآخر.. هذا تسجيل للتاريخ لا يحقّ أن ينسبه أحد لنفسه.. المجموعة التي كانت مشرفة على ترتيب هذا العمل منذ الأعوام ٧٧- ١٩٧٨م، أنا كنت سابع سبعه فيها وهم معدودون. تابعت هذا العمل حتى قيام الانقلاب.. وكان قرارنا مبكراً. وكان شعارنا بعد المصالحة هو (لن تضرب الحركة بعد اليوم، ولن يساق أحد قادتها إلى السجون مرة أخرى). وهذا كان مبدأ الإعداد.

وهذه سميناها (**استراتيجية التمكين**).. واذكر سنة ١٩٧٣م كان لنا (**استراتيجية الانتشار**) وهي سابقة لثورة شعبان.. الشهادة للّه.. أن عدداً كبيراً من إخواننا كان غير مقتنع بالعمل العسكري.. ولكن هنالك قادة مبكرين كانت لهم قناعات عالية بالعمل العسكري أمثال الرشيد الطاهر ومبارك قسم اللّه وكنا مشتركين ببعض العناصر في حركة (كبيدة) الانقلابية وكنّا على صلة بهم.

حركة علي حامد ١٩٥٩م كان لنا بها صلة.. وكان حسن عبداللّه الترابي أكثر الناس ضد العمل الانقلابي العسكري، وقد كان ليبرالياً جداً، وأذكر أنه في مؤتمر ٦١- ١٩٦٢م قد تبنى رأياً بأن تفتح الحركة الإسلامية صفوفها لكل الناس بما فيهم الاتحاديين ونحن كنا معترضين على ذلك (أنا، مبارك قسم، أحمد عيسى مكي..) وكنا نُعتبر صقوراً ومتشددين.. وقد أجيز هذا الاقتراح، ومرَّ في مجلس الشورى.. ونحن كنا متخوفين أن يسيطر هؤلاء المستقطبون الجدد في يوم من الأيام على قيادة الحركة بأغلبيتهم الميكانيكية أو عبر أي تكتيك آخر!

❖ برز في هذا المؤتمر اقتراح آخر هو أن تبقى ثلاث مؤسسات:

١ - مؤتمر عام.

٢ - مجلس شورى.

٣ - مكتب تنفيذي.

وأن لا يدخل أحد من الأعضاء الجدد إلى مجلس الشورى إلا عندما يصل مستوىً معيناً من الإعداد. ثم يكون هنالك تمثيل نسبي من القواعد في التصعيد.. هذا بخصوص تحجيم الآراء الانفتاحية التي تبناها حسن الترابي الذي كان منفتحاً وكان معه عبدالرحيم حمدي وآخرون.

استمرينا حتى برز اتجاه لإدانة الرشيد الطاهر لمشاركته في الانقلاب.. وانا أوقفت تلك الإدانة وقلت لهم: (الرشيد في السجن وإدانته لا تليق).. وكان البعض يظن أنني من بطانة الرشيد الطاهر!! وفي وقت آخر أنا كنت أول من أدان الرشيد وطالب بفصله من الحركة عام ١٩٦٤م، بعد خروجه من السجن.. كان محمد يوسف محمد ضد فصله ويرى أن تكون استقالة وليس فصلاً.

بعد أكتوبر استمرينا في الحركة (إخوان مسلمين وجبهة ميثاق) معاً وكان فيها خلافات كبيرة تم حسمها في مؤتمر ١٩٦٩م.

ظروف اعتقالات مايو غيّرت الكثير من تفكير إخواننا تجاه استراتيجية العمل العسكري.. تركيبة الإخوان من كتائب وتدريب كانت مصحوبة بتدريبات القوة.

البحث داخل القوات المسلحة:

في ١٩٧٨م بدأنا نبحث عن عناصرنا داخل القوات المسلحة، وقام مجلس الشورى بتفويض المكتب التنفيذي ليتولى مسألة العمل العسكري، كما فوض المكتب التنفيذي بدوره الأمين العام (حسن الترابي) لهذا الشأن.

هذا التفويض كان حوالي ١٩٨٢م أو ١٩٨٣م (تقريباً).. وحصل في أكثر من اجتماع وبصورة أوضح بعد ١٩٨٥م. وقد كان يأتي تقرير مجمل لمجلس الشورى.. وكان هنالك اعتراض على العمل العسكري من بعض الإخوان أمثال محمد يوسف.. الطيب زين العابدين.

تقارير العمل العسكري لمجلس الشورى كانت تأتي بصورة عامة.. أما إلى المكتب التنفيذي فقد كانت تأتي بصورة فيها بعض التفصيل. وحتى لا يعرف المكتب التنفيذي أسماء القائمين على الأمر بتفويض الأمين العام لاختيار عدد من الأفراد لمساعدته في إدارة هذا العمل.

المكتب كان مكوناً من الترابي – يس عمر نائب الأمين العام – عوض الجاز – علي عثمان – علي الحاج – إبراهيم السنوسي – عبدالله حسن أحمد – هؤلاء

استمروا حتى عام ٨٧- ١٩٨٨م.. وأنا أذكر أنني قد قمت ببناء صالون إضافي في منزلي في السطوح لهذه الاجتماعات في عام ٨٦- ١٩٨٧م.. وكان الذين يحضرون عليهم أن لا يذكر أحد اسمه لي.. وكان هؤلاء من العسكريين الذين ظلوا يجتمعون عندي باستمرار..

وكنا حريصين أن لا يكون معهم ناس من صف ضباط أو جنود بل نحن ألحقنا أخيراً بعض شباب الحركة الإسلامية الجامعيين ليعملوا كجنود عاديين كان ذلك عام ١٩٨٨م، ونحن منذ مطلع الثمانينات وجهنا بعض شبابنا الجامعيين للتوجه للجيش مثل سلاح المهندسين وغيره إلحاقاً لمجموعة عبدالرحيم محمد حسين وإخوانه.

وقد كان عندنا تنظيم عسكري كان يمكن يحدث الانقلاب عام ١٩٨٥م، وكان التنظيم الخارجي بقيادة عثمان عبدالوهاب وطيلة الـ ٢٩ يوم، التي قضيناها في السجن – قبيل انتفاضة إبريل ١٩٨٥م – كانوا على تشاور دائم هل ينفذوا الانقلاب أم لا ينفذوا؟ وكانت سهلة جداً. وأراد الله أن قامت الانتفاضة..

عثمان عبدالوهاب كان مسؤولاً عن المكتب، وكان معه علي عثمان ولم يشاركا في مظاهرات ٦ إبريل ١٩٨٥م، لأنه كانت هنالك ربكة ولم تكن هناك وحدة رؤية حول تحريك الشارع سياسياً أو Take over عسكرياً، ونحن من ١٩٧٨م إلى ١٩٨٥م بدأنا إعداد كوادرنا للانقلاب وكان ممكناً.

الترابي منذ الستينيات كان ضد أي عمل عسكري. سنة ١٩٦٢م، كان لنا مؤتمر في العيلفون.. المكتب قدم مشروعاً لتعديل النظام الأساسي، فرفضته أنا وعثمان خالد.. كان هنالك رأي لانفتاح الحركة والناس كلها تختار القيادة أنا ومبارك قسم الله كنا ضد ذلك.

حتى أخيراً أيام الإنقاذ كنا أنا وإبراهيم السنوسي وعمر البشير والشهيد الزبير ضد الانفتاح وكان الترابي معه..

بعد المراحل – قبيل الإنقاذ – الأخيرة كان هنالك ناس مسؤولون من الإشراف على التنفيذ مثل فشاشوية – كرتي – الروا – وهنالك عناصر داخل الجيش.. أنا قابلت البشير أول مرة عام ١٩٧٢ في اجتماع غير رسمي في بيت صادق عبدالله عبدالماجد وهو الذي ذكرني بهذا اللقاء فيما بعد.. جاء هو وعباس حسن التوم لمنزل صادق عبدالله.

كنا حريصين أن لا تكون لنا صلة مباشرة بالعسكريين، وكان أكثر من لهم صلة مباشرة بهم هم عوض الجاز وإبراهيم السنوسي.. وحسن الترابي.. حرصنا على إدخال عدد كبير من إخواننا في الآونة الأخيرة للقوات المسلحة وكان أول شخص يقود هذا العمل اللواء الهادي مأمون المرضي الذي فُصل أيام نميري.. تولى بعده أخونا الشهيد مختار محمدين.. ثم جاء بعده عثمان أحمد حسن الذي ذكر أنه قاد الانقلاب لن يكون ولاؤه للحركة الإسلامية وإنما للجيش.. لذلك غيَّرنا لعمر البشير.

عبدالرحمن كباشي يبحث عن البشير:

أذكر أنه قُبيل الانقلاب كان معي شخص اسمه عبدالرحمن كباشي في ذلك الحين.. وقد كان عمر البشير في ميوم.. وحاولنا تهريبه من ميوم للخرطوم لأن لحظات التنفيذ قد شارفت.. لكن ربنا قدَّر أنَّ القيادة قد دعته للحضور للخرطوم استعداداً لمغادرته للقاهرة في دورة تدريبية!!.

د. محمود شريف يتجلى:

اللحظات الأخيرة والترتيب كان فيها عمل عقلي وفني كبير جداً قاده الأخَوَان الشهيد محمود شريف والأخ حسن عثمان رزق.

يذكر أن الشهيد المهندس الدكتور/ محمود شريف قد أشرف على عملية إنشاء وحدة اتصال لا علاقة لها بشبكة الاتصال الموجودة في البلد.. تلفونات.. أجهزة لاسلكي.. أي أننا لم نستعمل أي أجهزة اتصال رسمية ولا أسلحة.. لأنه كانت هنالك أسلحة خاصة.

كذلك عملنا عملية تمويه باعتقال بعض إخواننا أمثال الترابي وأحمد عبدالرحمن... وفي اللحظات الأخيرة تقرر استثنائي من الاعتقالات لسببين الأول: أنني كنت مريضاً وخارجاً من عملية قلب والثاني: أنهم يحتاجون لشخص بالخارج وأنا كنت نائب الأمين العام.

سؤال: ألم يكن الأخ/ علي عثمان نائباً للأمين العام؟

الجواب: لا.. علي عثمان لم يكن نائب الأمين، وإنما كان زعيم المعارضة وأنا أذكر أنني رشحته ليصبح زعيماً للمعارضة في المكتب السياسي.. أخونا أحمد عبدالرحمن لم يكن راضياً عن هذا الترشيح، وكنت أرى أن تتولى الأجيال القادمة هذه الأعمال.. رشحتُ علياً لزعامة المعارضة.. فبعض إخواننا قالوا كيف تجيبوا الأولاد الشباب ديل؟.. قلت لأحمد عبدالرحمن: هؤلاء الشباب، ولا بد من تقديمهم

وقد فازت توصيتي في المكتب السياسي. وقد قمنا بإدخال كلاً من أمين حسن عمر، حسن مكي، محمد طه، إلى مجلس الشورى حتى يكون هنالك تمثيل للشباب.

أنا وعلي عثمان وعوض الجاز كنا نتولى إدارة أمر الحكومة في أيام الانقلاب الأولى، وكان معنا مهدي إبراهيم، ولكنه كان يخرج خارج المكان الذي ندير فيه الاجتماع وهو مقر (م د إ).. لذلك تمّ القبض عليه من قبل قوات الأمن لأن أسماءنا كلها كانت مطلوبة لدى قوات الأمن.!

نحن قبل حدوث الانقلاب كنا نناقش ترشيحات الوزراء الذين يجب أن يشتركوا في مجلس وزراء الحكومة الجديدة وقد قمنا بإبعاد كل من له علاقة مباشرة بالحركة الإسلامية أو له رائحة حركية ظاهرة.. حتى عبدالرحيم حمدي عندما ورد اسمه وزيراً للمالية في الأيام الأولى تم رفضه لعلاقته التاريخية بالحركة الإسلامية.. لذلك رأينا استخدام إخواننا الذين ذهبوا للخليج منذ فترات بعيدة.. مثل عبدالمنعم خوجلي – محمد أحمد عمر – الذين لم يعرف لهم دور ظاهر في الحركة السياسية السودانية.

مجلس قيادة الثورة كان أعضاؤه غير معروفين بانتمائهم للحركة الإسلامية.. صحيح أن الشيوعيين كانوا أكثر الناس دراية بعلاقة هؤلاء الضباط بالحركة الإسلامية.. والذي يعتبر مفخرة للحركة الإسلامية أن هذه الحركة الانقلابية تعتبر الأولى في العالم الثالث التي لم تكتشف ولم تخترق بواسطة أي استخبارات أجنبية..

الحركة الإسلامية تقرر اعتقال قياداتها:

ويس يقترح تصفية القيادات القديمة:

هنا يرى الأستاذ يس عمر كيف أن المكتب الخاص للحركة الإسلامية كان يُعد للحظة التنفيذ وما يواكبها من إجراءات وقرارات تمويهية أو جذرية ذات سمة استئصالية متطرفة.. فالحركة الإسلامية هي التي قررت اعتقالات أعضائها وأعضاء الأحزاب الأخرى.. كما بدأت الآراء المتطرفة للأستاذ يس عمر التي كان يعبِّر خلالها عن ضرورة تصفية القيادات التقليدية في السياسية السودانية وإراحة السودان من دوامة صراعات البيوتات الكبيرة، التي لم تقدم السودان قيد أُنملة.. يقول الأستاذ يس عمر: (قرار اعتقال الترابي وأحمد عبدالرحمن وكل القيادات التي تم اعتقالها كان قد تمّ اتخاذه بواسطة مكتب الحركة الإسلامية).

المؤلف:

يبدو واضحاً أن الأستاذ أحمد عبدالرحمن محمد – والذي يُجمع أنصاره وخصومه على أنه من أميز وأبرز السياسيين السودانيين – أنه يمثل مدرسة لا تتطابق مع مدرسة الشيخ الترابي، ربما يكون أنه من ذات جيل الترابي ومثله من مؤسسي الحركة الإسلامية وله آراؤه التي ليست بالضرورة أن تلتقي مع الترابي في كل شيء. بل أحياناً يسخر من بعض المواقف والقرارات التي يتبناها التنظيم الإسلامي بدفع وتأييد من الترابي.. والأستاذ أحمد أقرب ومتميز، وقد ذكر لي أنه ذات مرة قال للترابي، (صيَّرت الحركة الإسلامية حركة صوفية وأصبحت شيخاً لها!! فلا أنت شيخنا ولا نحن حيرانك (تلاميذ) والأستاذ أحمد يعني أن الحركة الإسلامية هي تنظيم حديث بعيد عن قداسة الصوفية وولائها المطلق لشيوخها ومرشديها.. فالولاء في الحركة الإسلامية للإسلام ثم للحركة التي تمثله وقائد الحركة ليس شيخاً وإنما هو أميناً عاماً تنتخبه أجهزة ولها أن تستبدله في أي لحظة شاءت، وهذا على عكس نظام المشيخة. لذلك كان أحمد عبدالرحمن في كثير من الأحيان يغرد خارج السرب، ولا يشارك في الكثير من القرارات الهامة خصوصاً في الفترة التي أعقبت قيام الإنقاذ في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.. بل بدأت حملة خفية ضده تعتبر صداقته للصادق المهدي وعمر نور الدائم تجعله أقرب إليهما من الحركة الإسلامية.. هذا نوع من المكايدة السياسية الخطيرة التي مورست ضد الكثيرين من أبناء الحركة الإسلامية، يتضح ذلك من إشارة الأُستاذ يس عمر بأن أحمد عبدالرحمن ربما يسرِّب بعض أسرار الانقلاب بصورة عفوية..!!! إذ يقول يس عمر:

أحمد عبدالرحمن تمّ اعتقاله لأن حركته كثيرة وعلاقاته واسعة لذلك خشينا أن يفلت منه بعض الكلام الذي يكشف علاقة الحركة الإسلامية بالانقلاب. ويواصل يس عمر:

الفاتح عابدون لم يكن وارداً أن يعتقل لكن تمّ اعتقاله بديلاً لـ يس عمر الإمام..

كان رأيي أن تحصل تصفية لبعض القيادات حتى ننهي مسألة الطائفية تماماً، ولكن رُفض هذا الرأي في المكتب.

أنا كنت من أكثر المناكفين للترابي في كثير من المواقف.

سؤال: ما طبيعة العلاقة وكيف كانت تدار الصلات والعلاقات بين المجلس العسكري ومكتب الحركة الإسلامية، ومن هو الوسيط والمنسق لهذه العلاقات؟

الجواب: كانت أولاً الصلة في لجنة محدودة جداً.. ثم كوّنا مكتباً كان فيه عمر البشير – محمد الأمين خليفة – الزبير – عبدالرحيم محمد حسين – علي عثمان – حسن الترابي – يس عمر – عوض الجاز.. كنا نرتّب اللقاءات بالترابي وهو في السجن.. وأذكر أنه كانت هنالك مذكرة مرسلة إليه داخل كتاب وعندما عثر عليها ضابط السجن أدخل الترابي للزنزانة.. (مما يؤكد عدم معرفة الضباط بعلاقة الحركة الإسلامية بالانقلاب!!) كنا نستعمل الحبر غير المرئي ونرسل به رسائلنا للترابي، ونكتب به في أحد صفحات الكتاب الفارغة ويعرض للشمس.

كنا نجتمع وتوجد صلة بيننا وبين الترابي.. وكان عوض الجاز الصلة بيننا وبين العسكريين ناس عمر البشير.. بحكم أنه لم يكن معروفاً سياسياً.

ثم توسعت اللجنة الحاكمة.

يس عمر يواصل:

مداخلة: ما هي ملابسات حل الحركة الإسلامية وما يثار حول مسرحية إهداء المصاحف؟

الجواب: لا يوجد قرار بحلّ الحركة وإنما تتوسع الحركة ويتم استقطاب عضوية جديدة حتى تكون نسبة المستقطبين ٦٠٪ في مجلس الشورى.

سؤال: إذا القرار ليس الحلّ وإنما توسيع مواعين الحركة؟

الذي حصل هو: كان إبراهيم أحمد عمر رئيساً لمجلس الشورى.. (مجلس شورى الإخوان، تم حله مبكراً لأن مهمته كانت التنفيذ).. كانت توجد هيئة شورى الجبهة الإسلامية وكانت مستمرة.. وجئنا جمعناها على وحدات أو كليات (متفرقة) وأخذنا قراراً بأن وجودنا كحركة أو تنظيم مجسَّد يضع الحكومة في حرج لأننا قمنا بحلّ كل الأحزاب..

لذلك تداعت مجموعة من الإخوان الذين كانوا موالين العمل.. اجتمع مجلس الشورى على مستوى المديريات بشكل كليات.. لا يوجد قرار بحل الحركة وإنما تتوسع..

مداخلة: أفادني إبراهيم أحمد عمر الذي كان رئيساً لمجلس شورى الحركة الإسلامية.. وأن الموضوعات والمقترحات إلى مجلس الشورى تأتي عبر الأمين العام..

وواحدة من المقترحات التي وصلته من الترابي هي حلّ الحركة الإسلامية واستبدالها بحركة جديدة تستوعب حركة المجتمع.

الجواب: توسيع مواعين الحركة كان هو الحلّ.. تمّ حلّ مجلس الشورى.. ثم تمّ تكوين مجموعة من قياديي الحركة علاوةً على بعض أعضاء المجلس العسكري أصبحوا يتولون أمر قيادة العمل (بدلاً عن الحركة)..

مداخلة: من الذين كونوا هذه المجموعة؟ وكونتوها بصفتكم شنو؟

الجواب: بصفتنا كنا مديرين ومشرفين على عملية التغيير السياسي مع إخواننا الضبّاط! عمر البشير – الزبير – عبدالرحيم محمد حسين – محمد الأمين خليفة – نحن السبعة – عوض الجاز... ثم توسعت هذه المجموعة لاحقاً حتى بلغت ٣٠ شخصاً! ثم توسعت إلى مكتب قيادي عضويته متزايدة من ٢٠ فما فوق إلى ٣٠٠.

مداخلة: ظل هنا سؤال ملح وسط الإخوان حتى القياديين منهم، وهو من يحكم السودان؟ من هو الذي يتخذ القرار؟

الجواب: بعد قيام الثورة كان هنالك ٩ أشخاص منوط بهم صنع القرار وهم الترابي ونائبة – الرئيس ونائبه و٥ آخرين.. (٥ مدنيين + ٤ عسكريين: فيصل مدني – عبدالرحيم – علي الحاج.. الخ.

ثم تكونت اللجنة السباعية التي تشرف على التعيينات وهي مكونة من الأمين ونائبه والبشير ونائبه و٣ آخرين.. هذه اللجنة كانت تشرف على كل التعيينات المركزية والولائية.

نقف مع الأستاذ يسن عمر الإمام عند هذا الحد.. لنواصل معه فيما بعد. ثم نواصل الحديث عن بدايات الثورة ولحظات الإعداد والمخاض العسير ثم الميلاد.

دور العميد/ الزبير في تفجير الثورة

الرواية أدناه التي اوردها الأستاذ/ بشير محمد بشير في كتابه (الزبير محمد صالح.. الشهيد الأمة) تعكس دور الشهيد الزبير في ليلة التنفيذ وكذلك دور العقيد العوض محمد الحسن وآخرين بمنطقة جبل أولياء العسكرية.. ورغم أن رواية الأخ بشير حاولت تفادي ربط التغيير بأعضاء الحركة الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية مشيرة إلى ان اللقاء بين القادة كان عفوياً وطنياً ذا نكهة إسلامية شهدتها القوات المسلحة، لكن يكمن العذر للأخ بشير في أن الإفصاح عن هوية الإنقاذ وكشف انتمائها الحقيقي ما كان له أن يظهر لو لا الانشقاق الذي ضرب

أصل الحركة الإسلامية وجعل كل أسرارها ووثائقها ملكاً مشاعاً عبر مواقعها داخل شبكة الإنترنت.

يقول مؤلف كتاب (الزبير محمد صالح.. الشهيد الأمة):

قبيل يونيو ١٩٨٩م، كان الوضع في السودان – كما رأينا – في غاية التدهور والاضطراب، ولا سيما الوضع العسكري الذي مر بأسوأ حالاته، حيث انعدام الذخائر والأسلحة والعتاد العسكري، لدرجة جعلت الحاميات العسكرية والمدن تتساقط في يد التمرد الواحدة تلو الأخرى، فالجندي في الميدان لا يجد ما يسد به رمقه أو يستر جسده. وأصبحت المؤسسة العسكرية أرضاً خصبة لصراع الايدلوجيات الذي أفرز تيارات متباينة؛ منها الوطني القريب من حس وواقع المجتمع، ومنها الوافد المنبوذ فظلت مجموعة من الضباط الوطنيين متمسكة بقيم هذا الشعب حرصاً على مصلحة الوطن والمواطن فتآلفت وتفاعلت فيما بينها لدرجة جعلتها تنظّم نفسها في كيان يأخذ صورة (الصداقة والزمالة ووحدة الهدف والمصير.. الخ). استشعر هذا الكيان دوره فحدد له قائداً وعضوية، وسعى نحو تحقيق أهدافه ومراميه.

في خضم الصراع والجو المشحون بالمخاطر تصدت فئة من الضباط الوطنيين لإنقاذ البلاد. فتمّ أولاً إفشال عدد من المحاولات الانقلابية المعادية لتوجهات الشعب، وساعد على ذلك نمو الوعي الوطني والإسلامي في أوساط المؤسسة العسكرية. كما ساهم إهمال القيادة السياسية الحاكمة لاحتياجات المؤسسة العسكرية في جعل وضعها في أسوأ حالاته، وسهّل هذا كله استقطاب وتعاطف أعداد كبيرة من الضباط الوطنيين لهذا الكيان.

تفجر الموقف عندما ردّت القيادة السياسية بعض الطلبات الضرورية للمؤسسة العسكرية بمناطق العمليات، واعتذرت لعدم إمكانية توفير أقلّ ما يمكن توفيره. مما حدا بقادة الوحدات العسكرية للضغط على هيئة القيادة للتقدّم بمذكرة من القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩م عرفت في الأوساط السياسية (بمذكرة الجيش) التي وصفها وقتها رئيس الوزراء الصادق المهدي بأنها مذكرة غير منضبطة، ووصف قيادة الجيش بعدم الانضباط. وفي ظل هذا التخبط قررت القوة السياسية (بمذكرة الجيش) التي وصفها وقتها رئيس الوزراء الصادق المهدي بأنها مذكرة غير منضبطة، ووصف قيادة الجيش بعدم الانضباط. وفي ظل هذا التخبط قررت القوة السياسية الحاكمة تنفيذ أجندة سياسية هامة بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، وحددت يوم

الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩م لعقد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء لإلغاء القوانين الإسلامية في يوم عيد المسلمين.

لم يكن المسرح السياسي والعسكري بعيداً عن رقابة كيان الضباط الوطنيين (الذي أصبح تنظيماً). كما أن قوة سياسية معتبرة كانت تدافع وتنافح عن بقاء الشريعة الإسلامية كخيار ومطلب للشعب، مما جعل الالتقاء بين تنظيم الضباط الوطنيين وهذه القوة السياسية ممكناً ومشروعاً. وفي ظل هذه الأجواء المضطربة داخل المؤسسة العسكرية والقوة السياسية بادرت هذه المجموعة – إثر تسرب معلومات تؤكد إلغاء القوانين الإسلامية –إلى تحرك في مساء ٢٩ يونيو ١٩٨٩م لإنقاذ الشريعة الإسلامية والبلاد من المخطط الذي هدف إلى القضاء على عقيدة الشعب ومسخ هويته.

كان من بين قادة هذه المجموعة العميد الزبير الذي سبق أن أُتهم بالتدبير لانقلاب لصالح الرئيس الأسبق المشير جعفر نميري. وتمّ اعتقاله تحفظياً بمركز التدريب الموحد في جبل أولياء. فحقيقة الاتهام بموالاة نظام نميري ربما جاءت نتيجة لأن المقدم الزبير كان رئيساً للجنة إراقة الخمر عام ١٩٨٣م، بعد إعلان نميري للشريعة الإسلامية في ذلك العام. إذا عقب ذلك أصبح الزبير معروفاً بميوله لنظام الرئيس جعفر نميري وللتوجهات الجديدة التي تتماشى مع روحه الدينية. إضافة إلى أن اضطراب الأوضاع السياسية في فترة الأحزاب بعد سقوط نميري، والأوضاع المتدهورة التي أصبحت تعيشها القوات المسلحة خصوصاً في مناطق العمليات، وتجارب الزبير في عام ١٩٨٤م (الناصر – الجكو)، جعلته يجاهر بالاستياء وعدم الرضا بالنظام الحاكم. وهنالك علاقة جهوية وقبلية تربط الزبير بقائد الانقلاب الذي اعتقل فيه – اللواء أحمد فضل – ففي إطار البحث عن الخيوط وقادة الانقلاب تمّ القبض على الزبير للأسباب المذكورة فالزبير نفسه كانت التهمة غريبة عليه. كما أن العميد عمر حسن أحمد البشير (قائد هذه المجموعة) قبيل التنفيذ بأقل من أسبوع كان يقود العمليات العسكرية ضد المتمردين بمناطق غرب النوير بأعالي النيل (ميوم). يقول العقيد العوض محمد الحسن: أنه سأل الزبير إن كان صحيحاً ما ادعوه ضده واعتقلوه بسببه: ابتسم الزبير وسألني بلهجة أوحت إلى بأن الرجل قد استجمع واستعرض كل سني علاقتنا في لحظة واحدة... ثم قال: العوض.. أنت جنيت؟ إنت شكيت في الزبير أخوك؟ قلت: لا والله أنا ما جنيت ولا شكيت ولكن ليطمئن قلبي.

خوفاً عليك وحرصاً على أن نعملها وأنت معنا وليس مع آخرين. حتى لو فشلنا نريدك معنا وليس معهم.

اللواء عبدالرحيم محمد حسين –وزير الداخلية – يقول: الجميع كانوا يعلمون إن الانقلاب الذي أحبط لم يكن شيئاً. وما كان معروفاً بين سراديب القوات المسلحة هو خمس عمليات انقلابية قد اكتمل الإعداد لها. كانت شقيقة عربية تعد انقلاباً، وأمريكا تعد انقلاباً ودولة عربية عقائدية تعد عملاً متقدماً جداً لانقلاب وجماعة عنصرية تعد انقلاباً. وجهة عقائدية داخلية قد اكتمل إعداد ميليشياتها الشعبية المسلحة لمساندة انقلابها العسكري.

قررت مجموعة العميد الزبير التحرك لإنقاذ البلاد والاستيلاء على دفة الحكم، فشرعت في التنفيذ في وقت ضيِّق للغاية. ولما كان العميد الزبير رهن الاعتقال – تحت الحراسة المشددة –تمَّت مراجعته في إمكانية إسناد مهامه في التنفيذ إلى غيره نسبة لحساسية وضعه، إلا أنه أصر على القيام بدوره كاملاً (وتأمين دائرة اختصاصه الموكولة إليه)[1] ومما ساعد على قيام الزبير بدوره كاملاً أن الضباط الذين كانوا في حراسته هم العقيد/ العوض محمد الحسن الذي شغل منصب مدير مكتب الزبير بعد نجاح الثورة والعقيد/ فيصل مدني مختار عضو مجلس قيادة الثورة. وبينما هم في إشرافهم على حراسة الزبير تمّ إسناد بعض مهام التنسيق للعقيد/ العوض الذي كان حلقة الوصل بين الزبير وقيادة المجموعة. وتمّ تنوير الزبير بساعة التحرك في عصر الخميس، وارسل إليه أحد الضباط في هيئة مواطن زائر عادي نقل إليه كل التفاصيل وسلمه أجهزة للتعامل معها لحظات التحرك. أسند للعقيد/ العوض في هذه اللحظات تحريك قوات إلى جبل مندرا لتؤمن وتقطع طريق النيل من الغرب، وكذلك قوات أخرى تساعد في تعزيز القيادة العامة، وفصيلة أخرى تحفظ الأمن وتعاقب أي تحرك أو هروب من العاصمة عن طريق النيل الأبيض، وقوات تحافظ على الأمن بجبل أولياء والتصدي لأي مقاومة يبديها الضباط المناوئون. وتمّ ذلك كله عبر جهاز لاسلكي وشفرة ابتكرها الزبير لتتصل الحلقة ببقية المجموعة، واستطاع من خلالها أن يسيطر على دائرة اختصاصه.

---

(١) أورد ذلك الفريق البشير في خطابه في عرس استشهاد المشير الزبير.

باشر العميد الزبير دوره منذ الساعات الأولى من ليلة ٣٠ يونيو، وذلك باتصاله ببعض الضباط الموالين، ونوّرهم بساعة الصفر ووزّع لهم الأدوار وأعطى التعليمات الأخيرة. وبهذا أصبح الزبير قائداً فعلياً لهذا التنفيذ، وظلّ على اتصال بغرفة العمليات، وساعة الصفر، تدنو وإجراءات التنفيذ قد بدأت. وصارت كل مجموعة موكّل إليها التنفيذ ترفع تمام إنجاز المهام الموكلة لها، وتوالت الإشارات حتى إشارة استلام آخر موقع. ويذكر العقيد العوض: في تمام الساعة السادسة والصنف صباحاً فتحت الأجهزة اللاسلكية وجاءتنا اشارة من قيادة منطقة الخرطوم بتوقيع العميد محمد عثمان محمد سعيد تفيد بالاستيلاء على السلطة.

وبهذا أصبح الأمر حقيقة واقعة ونجح الإنقلاب، والعميد الزبير يقوم بهذه المهام وهو قائد ثاني بمنطقة جبل أولياء وتحت الاعتقال التحفظي وسط حراسة مشددة. أما أسرته فلم يغب عن ذهنها محاكمات رموز نظام مايو، وما تعرَّضوا له من تضييق وتشديد. كان وضع أسرته عاملاً حرجاً في تحركه نحو تأدية مهامه، إلا أنه استطاع أن يتغلب على ذلك بالثبات (التعامل العادي) وأسرّ لبعضهم بنواياه في التغيير موكلاً لهم أمر القيام بالواجب نحو الموجودين من الأسرة بطمأنتهم وتثبيتهم. كان ذلك قبل ساعات التنفيذ بقليل. كما أنه استطاع أن ينقل إلى قائد المركز علاقته بهذا التغيير بكل حكمة وروية متفادياً أي احتكاكات ربما تنجم من جراء تسرّب المعلومة عن طريق الضباط المتعاونين معه إلى قائد المنطقة بأن القيادة العامة يشتمّ منها رائحة تحرك نحو استلام السلطة، فهيأ شعور القائد بترقب الأخبار. وعند استلام كل الوحدات أرسل للقائد بأن القيادة العامة استلمت السلطة. فوجد التجاوب والترحيب من القائد الذي ذكر له بالحرف (لو تحرك عسكري بشريطين من القيادة العامة أنا معاهو).

أصبح التعامل بين القائد والعميد الزبير تعاملاً مشتركاً متكاملاً في سبيل تأمين التغيير الذي حدث. وتمّ إرسال وحدات تعزيزية للقيادة العامة وقوات أخرى أمَّنت كل المنافذ المؤدية من وإلى العاصمة. كما أنه تحفظ على بعض الضباط المناوئين الرافضين للتغيير، لأنهم أيضاً كانوا يخططون للاستيلاء على السلطة. ولذلك عمل الزبير على حجزهم بإيعاز للقائد بأهمية بقاء الضباط تحسباً لأي مهام توكل لهم في الظروف الحرجة لهذا التغيير. فأصدر القائد أوامر ببقاء جميع القوى في حالة استعداد قصوى (مائة بالمائة)، وهكذا أطمأن العميد الزبير على تكملة حلقات التأمين.

وعندما اطمأن على وضع الضباط المناوئين، اوعز للقائد بإرسال برقية تأييد للوضع الجديد. مما جعل وحدات جبل أولياء من بين أولى الوحدات التي أبرقت مؤيدة ومباركة للتغيير مبدية ومعلنة استعدادها للقيام بأي مهام توكل إليها. كانت برقيات جبل أولياء أولى البرقيات وتلتها برقيات التأييد من الوحدات العسكرية داخل العاصمة وخارجها. وتمّ رفع التحفظ عن العميد الزبير، واخطر بارتداء الزي العسكري والحضور إلى الوحدة، وحضور العميد الزبير كان له مدلول كبير، اذ يعني ذلك الاعتراف بالوضع الجديد وهنا أسر الزبير للقائدة بضرورة دعم هذا العمل، لأنه هو وراء هذا التخطيط. وبينما الجميع يترقّب إذاعة أسماء مجلس قيادة الثورة اذا بالعيمد الزبير يصير الرجل الثاني بمجلس قيادة الثورة. ترك ذلك الخبر فرحاً وسروراً شديدين وسط قوات (جبل اولياء) عبر عنه باطلاق الذخائر في سماء جبل أولياء وضجت ساحات الوحدة بالزغاريد. إذ لم يكن التهليل والتكبير معروفاً ومعتاداً عليه في الوحدات العسكرية. هنا تمّ (رفع التمام) من قائد الوحدة العسكرية اللواء إسحاق إبراهيم عمر للعميد الزبير، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، في عصر الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩م.

باشر الزبير دوره كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة من داخل منطقة جبل أولياء، فتم التحفظ على قيادة القوى السياسية وقادة الأجنحة العسكرية للأحزاب (المليشيات). ومداهمة أوكار الأسلحة وأدوات الطباعة، تحفظاً من حدوث أي مقاومة أو عمل مناوئ، وحماية لأرواح قيادات الأحزاب من الجماهير التي خرجت في الشوارع مرحبة بالوضع الجديد. ولدواعي التأمين تمّ الحفاظ على قيادة هيئة الأركان، واعتقال بعض الضباط بسبب التحركات التي بدرت منهم ضد هذه الثورة رغم استدعائهم وتنويرهم من قبل الرئيس. ووزع أعضاء مجلس قيادة الثورة على الوحدات العسكرية للتنوير بأهداف ومرامي الثورة. وانها جاءت من أجل إنقاذ البلد وتوفير متطلبات القوات المسلحة واحتياجات الجند. أعقب ذلك تنوير الوحدات العسكرية الإقليمية. كل هذه الاجراءات السابقة اقتضتها ضورورة تأمين الثورة في أيامها الأولى، ومن ثم ترتيب قيادة الجيش من جديد والاحتفاظ بالقيادات العسكرية والكفاءات (رغم أن العُرف العسكري في حالة التغيير يحتم إعفاء كل الرتب الأعلى من رتب قادة الثورة) — أي أن تراعى الأقدمية. وفي إطار التأمين، تمّ تعيين قادة الوحدات

العسكرية الإقليمية حكاماً عسكريين لإدارة الأقاليم وفرض الأمن، وتنفيذ قرارات حالة الطوارئ بالبلاد.

ويصف العقيد العوض انتقال العميد الزبير إلى القصر الجمهوري قائلاً: (قال لي الزبير: العوض.. يا خوي قالوا نمشي القصر الجمهوري ونحن القصر الجمهوري عمرنا ما دخلناه وماني عارفين الجماعة ديل يكونوا ساوينلينا فيه شنو – دحين يا خوي امشي شوف الحاصل ورتب الأمور بمساعدة من وجدتهم قد سبقوني. وجاء الزبير إلى مكتبه وصلى ركعتين وانا شاهد على ذلك رفع يديه إلى السماء ودعا طويلاً وبدأت مسيرة الإنقاذ من هناك)[1] انتهى حديث الأخ بشير في كتابه عن الشهيد الزبير.

قَسَم الحركة الإسلامية:

نورد هنا رأي الحركة الإسلامية حول التغيير فكرةً وخطةً وقسماً حيثُ تذكُر وثائق الحركة الإسلامية الآتي:

منذ أول حركة الإسلام الخاصة واستراتيجيتها قبل الإنقاذ تهيأت شعاب الحركة المختلفة لمرحلة التمكين، وأعدت العدة لآليات يمكن أن تعبر بها الحركة إلى ثورة شعبية نَفَذَتْ من فساد الحزبية وردتها عن الشريعة واضطرابها في رعاية مصالح الشعب. حركة عسكرية مستترة بتدابير صارمة تحفظ سرها إلى حين ساعة الصفر.

١ - **الإنقاذ:**

يوم الإنقاذ وساعة تفجيرها هو اختيار المكتب التنفيذي للحركة الإسلامية الذي اجتمع وقرر ذلك، بل حتى اسمها فهو قراره فلم ينسب إلى شهر كما هو دأب الانقلابات العسكرية، ولكن عبَّر عن مضمونها المؤقت الذي يتطلع بعده لما يلي الإنقاذ بل حتى بيانها الأول قرر أن يعبر فيه عن ميقات تبسط فيه الحريات للناس كافة بعد اكتمال إنقاذ الوطن من فتنة الحزبية التي أوشكت أن تعصف بأهل كيانه وتمزّقه دويلات وعصابات. ولكن من بعد الإنقاذ والاطمئنان نبسط الحرية للناس فوراً التزاماً بأصول الدين (لا اكراه في الدين).

٢ - **الخطة نحو التمكين:**

ذات المكتب الذي قرر الإنقاذ قرر في ذات الاجتماع الخطة نحو التمكين، وأول قراره أن تظهر الثورة قومية أول الأمر بغير لون حزبي تدعمها الحركة بعناصرها في

---

(١) بشير محمد بشير. الزبير محمد صالح.. الشهيد الأمة، ص ٣٥-٤٢.

المواقع كافة حفظاً لميلادها وقومتها بغير إعلان ولا سفور بعودة المغتربين من أعضاء الحركة في كل مكان، لسد الثغرات ثم القرار بإعلان الشريعة الإسلامية بعد العام الأول ثم القرار بظهور الرموز الإسلامية شيئاً فشيئاً وفق الاطمئنان إلى رسوخ التمكين والقرار بأن تنقل الحركة وظائفها تدرجاً نحو الدولة.

٣ - حل الأجهزة العليا:

لم يفوض الأمين العام ونائبه في القرار السياسي، بل ظلّ القرار السياسي بقيادة الجبهة الإسلامية القومية حتى بعد قيام حركة الإنقاذ. وإنما فوض الأمين العام لتكوين مكتب سري لحركة تنفذ قرار الشورى في تولي السلطة بالقوة بعد أن ظهر أن القوى الخارجية بواسطة القوى العسكرية منذ حكم نميري وإلى مذكرة القوات المسلحة للصادق المهدي لا تقبل مشاركة الحركة الإسلامية في السياسة وبالفعل تمّ تكوين وحدة من سبعة أشخاص لتولي هذا الأمر.

بعد الإنقاذ وأثناء سجن الأمين العام تولى النائب ومعه آخر والقادة العسكريون الأمر السياسي، وبعد الفرج من السجن تم تكوين مكتب من ٤ عسكريين و٤ من قيادة الحركة الإسلامية و٤ حسب الموضوع المطروح لقرار السياسة.

التطور نحو حلّ بقية الحركة الإسلامية اتخذه مجلس الشورى[1] الإخواني واتخذه مجلس شورى الجبهة الإسلامية القومية، لكن القرار شكل هيئة شورية حاكمة من ٢٠ منتخباً من القيادة للجبهة و٢٠ من القوات العسكرية البارزة مع الثورة واستمر المكتب التنفيذي وتطور متسعاً.

استمرت الهيئة القيادية الشورية وتطورت بضم الأعضاء إليها حتى قيام المؤتمر الوطني ليقوم مجلس قيادي للمؤتمر محل هيئة الشورى.

٤ - الولاء:

أدى جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة الملتزمين ورئيسه قسم الولاء والعهد أمام الأمين العامة للحركة الإسلامية، بالتزام خطة الحركة وقرارها وتنفيذ خطتها ورعاية أمانتها في تولي السلطة.

---

(١) في لقائي مع رئيس مجلس شورى الحركة الإسلامية وقتها البروفيسور إبراهيم أحمد عمر أكّد هذا الزعم بأن مجلس الشورى هو الذي قام بحل الحركة الإسلامية.. انظر لقائي هذا ضمن هذا المؤلف.

المؤلف هنا يؤكد أداء الرئيس وأعضاء مجلس الثورة من (المتلزمين) لقسم الحركة الإسلامية استشهاداً بما ذكره اللواء عبدالرحيم أعلاه، وكذلك عبارة العميد الزبير محمد صالح للعقيد العوض محمد الحسن التي قال فيها (العوض.. انت جنيت؟ إنت شكيت في الزبير أخوك. أنا خائن يا العوض؟ بس معقول أنا اضم ايدي وأقسم مع أخواني وأخونهم؟).

قسم الولاء للحركة الإسلامية:

هنا نورد نص قسم الحركة الإسلامية كما هو حتى يستبين الأمر حول هذا الموضوع الذي دار حوله جدل كثيف واتهامات بخيانة العهود والمواثيق.

يبد القسم بالتالي:

قال تعالى (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**) صدق الله العظيم.

الحمد لله الذي له الحياة والموت والحكم والأمر أستغفره واستنصره وأعبده مخلصاً له الدين، وأصلّي وأسلّم على رسول الرحمة وإمام الدعوة والدولة وسائر المرسلين.

اقسم بالله العظيم إن أبذل كل وسع في طاعة الله ورسوله، وأن أصدق في الوفاء بعهد الحركة الإسلامية، والالتزام بأمرها والحفاظ على سرها، فلا أخون أمانة ولا انكص عن أمر، ولا أبوح بسر عن غفلة أو رهبة مهما اصابتني الضراء والأذى، أو تكلفتني التكاليف أجاهد في سبيل الله صابراً محتسباً، ابتغي إحدى الحسنيين النصر او الشهادة أعطي بيعتي وميثاقي على ذلك والله أكبر والله على ما أقول شهيد.

٦ - **قسم رئاسة الجمهورية:**

أقسم بالله العظيم، أن أتولى رئاسة الجمهورية، في عبادة الله وطاعته، مؤدياً لواجباتي بجد وأمانة، وعاملاً لنهضة البلاد وتقدمها، متجرداً من كل عصبية أو هوى شخصي، وأقسم بالله العظيم، أن احترم الدستور والقانون وإجماع الرأي العام، وأن أتقبل الشورى والنصيحة، والله على ما أقول شهيد.

٧ - **قسم بيعة المؤتمر الوطني:**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الخاتم الأمين أعاهدكم، على شرعة الإيمان والإسلام، اتباعاً لكتاب الله، وسنة الرسول. أواليكم في صف

المؤتمر الوطني، لبناء المجتمع، اعتصاماً بحبل الله، وقياماً بنشر الدعوة، والسعي والجهاد لتمكين الدين في الحياة كافة والشعائر والأخلاق والمعاملات، والثقافة والمعائش والسياسة، وأبايعكم في سبيل الله، ألا أفارق أمر الجماعة، سمعاً وطاعة في المنشط والمكره، ما لم أؤمر بمعصية الله، وأحالفكم على الولاء، وفاء وأخوة، ونصيحة وشورى، متجرداً من العصبيات الأهلية، ومن الحزبيات السياسية، ومن التشيعات الطائفية، إلا طريق الله المستقيم يسراً أو عسراً، وألا أخون تكاليفه، مهما لزم الصبر على البلاء.

أشهدكم على ذلك، والله على ما أقول شهيد.

ما ذكرناه آنفاً قسم الحركة الإسلامية الذي دار حوله جدل كثير، حول الالتزام به.. فأعضاء المؤتمر الشعبي كما سنرى لاحقاً يرون أن الرئيس البشير قد خان هذا العهد وشايعه آخرون ممن اغرتهم السلطة وبريقها ومتاعها.. ولكن الطرف الآخر له تفسيره لهذا القسم الذي لا يرى فيه بيعة للشيخ الترابي وإنما البيعة للإسلام الذي يمثله المؤتمر الوطني، أما الشيخ الترابي ومن شايعه يعتبرون خارجين عنه وعن إجماع الحركة الإسلامية في مؤتمرها الأخير، وللقارئ أن يتمعن القسم وله أن يقلب الآراء والنتائج التي تسبب فيها الخلاف.. ثم قد يطرأ سؤال عن البيعة نفسها والبعد التأصيلي لها ومدى الزاميتها سواء كانت لأمين الحركة الإسلامية أو لرئيس الجمهورية.

٨ - **مرحلة الوئام والتنسيق:**

تجلت عبقرية الحركة في منع الازدواج والتضارب بتوزيع المهام في الدولة والمجتمع على أعضاء مجلس قيادة الثورة لجاناً يقومون عليها كل في اختصاص المسؤولية (لجنة الأمن والدفاع، اللجنة السياسية، اللجنة الاقتصادية، الإعلام، الشؤون الاجتماعية) وقامت مع الوزراء مجالس تنسيق يرأسها غالباً الوزير الملتزم والعاملون من الملتزمين الإسلاميين، وتضم أهل الخبرة والاختصاص خارج السلك الوظيفي من أعضاء الحركة، وإلى مرحلة الوئام تعزي الانجازات العظام من تأمين الثورة نفسها ثم العبور من الذلة والمسكنة نحو الجهاد والنصر في الجنوب ومؤتمرات الحوار التي هدتنا في جملتها لاستراتيجية قومية شاملة عبر مؤتمر جامع لكل المؤتمرات.. ثم الثورة الزراعية وثورة التعليم والإصلاح الإداري إلى حين إعلان المؤتمر الوطني كياناً جامعاً.

هنا نواصل الحوار مع اللواء مهندس عبدالرحيم محمد حسين الذي كان أقرب العسكريين للرئيس والفريق الزبير من جانب، وللشيخ الترابي والمدنيين من أعضاء مكتبه من جانب آخر، فالرجل من مفجري ثورة الإنقاذ ومن العسكريين الذين عملوا بنشاط في صفوف الحركة الإسلامية قبيل التحاقه بالمؤسسة العسكرية لذلك لديه ملاحظاته حول ما لم يكن مطمئناً لمستقبل العلاقات العسكرية المدنية.

في هذا المضمار يقول اللواء الركن عبدالرحيم محمد حسين ما يلي:

(أنا بعد خروج الترابي من السجن بفترة بسيطة جداً شعرت أن الحكاية دي مش ماشة).

شعرت أن أي زول يمشي للترابي – ونسبة لعدم معارضة الإسلاميين للنظام – يخرج بقناعة راسخة جداً جداً أن الترابي هو المدبر للحكاية كلها!! هذه كانت مزعجة لي ولكني اوَّلتُها بأن الترابي ربما كان يوحي بالبعد الجماهيري لهذا الانقلاب نسبة لجماهير الجبهة الإسلامية.. لكن هذا الشعور المزعج يقفز لذاكرتي كلما شعرت بتسريب أشياء قبل ميعاد تنفيذها بوقت.. مثل مسألة حلّ مجلس قيادة الثورة.. وعملية شالا.

مداخلة: من المؤلف: (لا اعتقد بأن الترابي يعني بالـ ٣٠ سنة المدى الزمني ولا اعتقد أنه يصبر لذلك إذا مدّ الله في عمره.. ولكني عندما قابلته بعد قيام المؤتمر الوطني للنظام السياسي وقد قمنا، الأستاذ أحمد عبدالرحمن وأنا بطواف على ولاية النيل الأبيض مثل الدويم – كوستي – كنانة – ربك وأقمنا فيها العديد من الندوات واللقاءات.. اذكر أنني قلت للترابي: (الوضع في الخارج لا علاقة له بالثورة وبرنامجها الإصلاحي.. حيث ما زالت القيادات الفاسدة في مواقعها وليس هنالك تغيير يذكر، وما قمتم به من تعيينات لم يتجاوز قمة الهرم).؟! ردّ الترابي قائلاً: (نحن في السنة الأولى نوَّد تأمين الثورة وإنشاء قوات الدفاع الشعبي لتأمين الثورة واستيعاب أكبر عدد من عضويتها في الأجهزة الأمنية والجيش والشرطة حتى نطمئن بأن الثورة لن تؤتى من هذا الجانب.. أما في الجانب المدني فحاولنا إدخال إخوان وإسلاميين غير معروفين بعلاقتهم بنا مثل الدكتور الشهيد محمد أحمد عمر والدكتور عبدالمنعم خوجلي وآخرين.

إذاً الترابي كان يقصد بـ ٣٠ سنة كناية عن الفترة الكافية لتأمين وتثبيت الثورة ضد كل احتمالات إجهاضها أو اقتلاعها وليس عدد السنين حصراً) انتهت مداخلة المؤلف.

الجواب: هذه المسألة لها إيجابيات وسلبيات.

سؤال: ربما يرجع سبب المشاكل إلى تكوين المكتب الذي أدار الإنقاذ في أيامها الأولى، وتركيبته من المدنيين والعسكريين ويقال: إن عدد هؤلاء كان ١٠، فهل هذا العدد صحيح أم أكثر كما تذكر؟

الجواب: أما عن تشكيلة المكتب الإداري بعد حلّ الحركة الإسلامية فقد تمّ تكوين مكتب من العسكريين والمدنيين ينقص ويزداد في عدده وليس له عدد ثابت.. وكان هذا المكتب مكوناً من الترابي وشيخ علي عثمان والرئيس والشهيد الزبير وأنا كنت (سواق) أقوم بإحضار الرئيس والزبير للاجتماع، وأقوم بحضور الاجتماع ومتابعة تنفيذ القرارات التي يصدرها الاجتماع.. والاجتماع مرات يكون من خمسة أشخاص ومرات يزيد.. كان الترابي دائماً يرأس الاجتماع، وما كنا نشعر بأي غرابة لأن هذا شيخ الحركة الإسلامية، وكل اجتماعات الليل تحت رئاسته.. مرات هذا العدد يكون ١١ أو ١٠ أشخاص.

الخروج المبكر للعميد عثمان أحمد حسن

من المعلوم أن العميد عثمان أحمد حسن عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس اللجنة السياسية قد اختلف مع مكتب الحركة الإسلامية حول إدارة الدولة ومن يتولى ذلك؟ المدنيون أم العسكريون؟ وكان يرى أن تكون علاقة المدنيين بالثورة هي علاقة إشراف غير مباشر ودعم سياسي شعبي، وأن يترك الامر التنفيذي لمجلس قيادة الثورة. ولعل هذه الآراء عند العميد عثمان قد برزت مبكراً قبل تفجير الثورة التي كان من المفترض أن تكون بقيادته إذ كان أميناً للحركة الإسلامية (داخل المؤسسة العسكرية) لكن نتيجة لهذه الآراء اتجه المكتب الخاص للحركة الإسلامية لاستبداله بالعميد عمر البشير الذي أدى قسم الولاء للحركة الإسلامية. حول هذه المسألة يحدثنا اللواء مهندس عبدالرحيم محمد حسين قائلاً:

(هنالك مسألتان بخصوص العميد عثمان، أولاً: هو بطبيعة تفكيره وتكوينه قلق وهذا الدور يحتاج إلى برود أعصاب.. ثانياً: كان له رؤية في العلاقة وقد كان

يرى أننا كمجموعة عسكرية يجب أن ندير الدولة بينما تقوم الحركة الإسلامية بإدارة سياسة الدولة من الخارج وتنصح من غير تدخّل مباشر.

مداخلة: الأخ عبدالرحيم أنت الآن في لحظة صفاء ألا تعتقد ان رؤية العميد عثمان كانت صحيحة؟.

الجواب: نعم.. كانت صحيحة لكن توقيتها لم يكن صحيحاً. العميد عثمان.. كان في الفترة الأولى.. فترة الإعداد للانقلاب يرأس كل هذه الاجتماعات، الأخ عمر البشير لم يكن موجوداً، إذ كان في الجنوب لذا كان العميد عثمان في الفترة التي شهدت ترتيب الخطة والإعداد الكامل له فيها دور مفتاحي وهذا يجب أن يذكر.

رغم أن العميد عثمان كان رأيه أن لا يتم التنفيذ ما لم يتم اجراء قدر كبير من مشاورة قواعد الإخوان داخل المؤسسة العسكرية خصوصاً صف الضباط ورغم أنه لم يحضر الاجتماع الأخير الذي قُرر فيه التنفيذ نسبة لهذا الرأي، لكنه لما جاء صباح يوم الجمعة ووجد أن الأمر بدأ في التنفيذ صبيحة ٣٠ يونيو تحرَّك العميد عثمان بقوته وجاء داعماً للموقف.

مداخلة من المؤلف: أنا سألت شيخ علي عثمان عن مسألة اعتزال العميد عثمان؟ وردّ شيخ علي: (بأننا طلبنا منه انتظار مسألة اعلان الشريعة وان لا يستقيل لكنه طبق ملابسه وجهّز حقيبته وقام باخلاء المنزل وسلم مفتاح السيارة وذهب للخوجلاب).

ماهي مظاهر الخلاف؟

الجواب: لم تكن هنالك مظاهر خلاف.. هو كان راجل حساس جداً وعند حدوث أي مشكلة يكون قلق جداً.. وكان عنده قُرحة.

ثانياً كان له اختلاف جوهري ورؤية مختلفة في العلاقة ما بين الحركة الإسلامية والثورة والدولة..

مداخلة: يقال: إن العميد عثمان عند تقديم استقالته قال للإخوان: (أنا مشيت لكن الله يستر عليكم من أبو عمير ده بيعملها فيكم.. هل سمعت بهذا الكلام؟.

جواب: هذا الكلام لا يشبه عثمان.

مداخلة: في حوار مع كمال العبيد يرى أن الصراع بدأ بين أجنحة الحركة عام ١٩٩٦م أي بعد حادثة أديس أبابا (محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك)، حيث بدأ الصراع بين الأمن الشعبي والأمن الرسمي.. الرسميون كانوا أقرب للترابي والشعبيون كانوا أقرب للبشير وعند إعفاء نافع من الجهاز شعر الرسميون أن الترابي لم يعد

يمثل حماية لهم، لذلك توجهوا نحو القصر.. منذ ذلك الحين بدأت الصراعات بين عروة ونافع. فما مدى صحة ذلك؟.

الجواب: هذا التحليل من كمال العبيد لم يكن نابعاً من متابعة الوقائع.. أنا أرى، رغم الذي حصل أن الرئيس ليس له موقفاً ضد الأخ/ نافع، وفي ذلك الحين لم تكن هنالك فوارق Demarcations بين الشعبي والرسمي.. وأنا بفتكر أن هذه الفوارق بين الشعبي والرسمي حصلت بعد أن ظهر رأي الحركة يفترض تتولى الأمر وبدأت تصلنا منها بعض الأقاويل من هنا وهناك!!.

اعتلت الثقة عندما تم حل المجلس العسكري:

من ثنايا الحديث القادم يتضح أن بذرة الخلاف بين الشيخ الترابي وبعض أنصاره من جانب، والرئيس البشير وبعض أنصاره من المدنيين والعسكريين من جانب آخر، قد بُذرت قبيل مذكرة العشرة بوقت مبكر. فالبشير الذي جاء عسكرياً مبتدئاً في علم السياسة ومناوراتها مسنوداً بقواعد الحركة الإسلامية التي تقدم ولاءها لقائدها ومرشدها في المنشية، لم تكن تنقصه الفطنة أو الذكاء حتى يبدى مبكراً تضايقه من هيمنة المنشية.. وإن قبل على مضض مسألة حل المجلس العسكري، لكنه تأبى وتمنع عن تقاعده عن رتبته العسكرية بحجة أن وجوده في الجيش يشكل ضمانة لتأمين الثورة.. كلمة حق وراءها ما وراءها من تحوطات وتحسبات وتوقعات.. فلو لا الزي العسكري والقوة العسكرية التي احتفظ بها البشير بعد حل مجلس قيادة الثورة لما استطاع إنزال الترابي للمعاش الإجباري، وحلَّ المجلس الوطني وتجميد عضوية الأمين العام للحزب الحاكم، الذي لم يكن أميناً عاماً فحسب بل كان رئيساً فعلياً للسودان يقع تحت إمرته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كل التنفيذيين من البشير إلى أدنى تنفيذي في الدولة.

لذلك فطن البشير لهذا الأمر مبكراً، وقرر قراءة والاستفادة من تناقضات أعضاء الحركة الإسلامية الذين شغلتهم المناصب والسعي وراءها والتمسك بها وبالمزيد منها، مهما كان الثمن حتى صار بعضهم (يحفر) لبعض ويتآمر عليه بأبخس واوضع أنواع المؤمرات التي تفتقد الأخلاق والوازع الديني.. في مثل هذه الأجواء تنمو بذور التآمر وتحزيب الأحزاب واستقطاب الأتباع والأنصار وشحن الصدور بالغل والشنآن. لذلك لم يكن الرئيس البشير محتاجاً حتى يجهد نفسه في جذب الأنصار، حتى يخوض بهم معركته الفاصلة مع الترابي وأنصاره.. بل كان البعض يأتيه

متطوعاً شاكياً من هيمنة الترابي وأنصاره وتهميش الرئيس الذي – في كثير من الأحيان – يستمع إلى القرارات المهمة والرئاسية مثله مثل غيره من عامة أفراد الشعب السوداني.. كانت مثل هذه الشكايات تجد هوى وصدى في نفس الرئيس الذي يرى أن مصيره سيؤول إلى مصير أتباعه من أعضاء مجلس قيادة الثورة المحلول، لذلك كان يعلم أن هذا التهميش سيقود حتماً إلى المواجهة. وفي الجانب الآخر كان الشيخ الترابي يمارس دور الرئيس الفعلي.. يلتقي بالسفراء وقادة الإعلام.. ويطلق التصريحات الخطيرة التي كثيراً ما تربك السياسة الخارجية للبلاد.. كما كان يجتمع بكل الولاة والمحافظين والوزراء.. بل كان الكثير من الوزراء والولاة والسفراء يؤدون الولاء داخل مبنى المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وكانوا يعلمون أن قرارات التعيين والإعفاء تصدر من هذا المكان... كان الشيخ الترابي يمارس هذا الدور متيقناً أن الرئيس البشير والزبير وغيرهم ما هم إلا جنود من جنود الحركة الإسلامية الذين لم يخالفوا أمر قائد الحركة وأمينها العام.. لذلك ما كان يلقي بالاً أو يتوقع معارضة منهم، سيما وأن أجهزته الشعبية تصوِّر له أن كل الجماهير من مدنيين وعسكريين تحت إمرته وما عمر البشير ومن معه من عسكريين إلا تروس في ماكينة الحركة الإسلامية الكبيرة.. فاذا ما عجزت تلك التروس عن الأداء بالصورة المطلوبة فسرعان ما يمكن استبدالها بتروس جديدة، فإن رحم الحركة الإسلامية الولود التي انجبت البشير باستطاعتها أن تنجب آلافاً من أمثال البشير.

كان البشير يراقب ذلك، ولكن ليس في اليد حيلة.. وكانت تصله الأقاويل المُغْرضة من هنا وهناك، ولكن ليس أمامه غير الصبر.. فالرئيس البشير لم يكن زاهداً مثل الفريق الشهيد الزبير.. بل كان طموحاً ومن حقه ذلك.. كان في المبتدأ تلميذاً حريصا على تعلم الكثير من شيخه الترابي ولكنه كان تلميذاً نجيباً يأخذ جل ما عند شيخه ويتخرج تاركاً مرحلة التلمذة لغيره.. فهو في وقت وجيز قد بهر كل المستمعين بترتيب أفكاره وذكائه وقوة حجته مع حماسة زائدة تمليها عليه بقية من جعلية وعسكرية تركت بصماتها عليه. فبعد أن كان يتشوَّق لحضور الاجتماعات التي تجمعه مع شيخه الترابي أصبح كارهاً لحضور تلك الاجتماعات ويذهب إليها لأداء الواجب أو لتعلم المزيد والإلمام بالمزيد لما يراد بثورة الإنقاذ.

في هذا الجو المشحون كان المرجفون في المدينة وأهل الأهواء والمطامع يبحثون لهم عن دور دائم ومستقبلي في فرقة الرئيس البشير التي كانت قد أوشكت على الانشقاق.

كان الفريق الزبير زاهداً لم يفت عليه فيضان الترابي الذي تجاوز الحدود وتهميش دورهم وهم يحتلون أعلى المواقع في الدولة، لذلك كان يقول للرئيس البشير: (جماعتك ديل دايرين الحُكُمْ ونحن ما حريصين عليهو.. حقو نسلمهم الحكم ونرجع للجيش ضباطاً في صفوفه).

لكن الأمر تفاقم باستشهاد الزبير وخلو موقع النائب الأول. عندما استشهد الفريق الزبير محمد صالح كانت العلاقات بين أركان الحكم توشك أن تنفرط ولكنها كانت في إطار محدود من الشخصيات التي تحاول ستر الأمر وعدم نقله للقواعد خشية انفراطه، ومن ثم صعوبة تداركه. لكن جاء استشهاد الزبير نقطة فاصلة حرمت الشيخ الترابي من دخول القصر الجمهوري وفي ذات الوقت قذفت بغريمه تلميذ الأمس الأستاذ علي عثمان إلى سدة الحكم نائباً أولاً لرئيس الجمهورية حيث اجتمعت عنده السلطة والتنظيم حتى أصبح البعض يصوِّره وكأنه الحاكم الفعلي للسودان. وقصة وصول الأستاذ علي عثمان للقصر تروي حوله القصص والروايات التي تحاول التقليل من قدر الشيخ الترابي. وتصوره بأنه رجل يسعى نحو السلطة ويتمنى أن يكون حاكماً عاماً للسودان. يقول تلاميذ الأمس خصوم اليوم: أنه بعد استشهاد الزبير ذهب الشيخ الترابي للفريق البشير يحمل ترشيحات ثلاثاً لموقع النائب الأول هي:

١ – حسن عبدالله الترابي.

٢ – علي عثمن محمد طه.

٣ – علي الحاج علي.

فقال للرئيس: إنَّ إخوانك كلفوني بتقديم هذه الترشيحات إليك لمنصب النائب الأول لتختار واحداً منها، ثم حاول في تقديمه لهذه الترشيحات أن يوضِّح رأيه من خلال تجربته الطويلة في التعامل مع علي وعلي، مبدئاً ملاحظات سالبة مليئة بالجرح وتقليل الشأن مما يهيء البشير لاختيار الخيار الثالث وهو حسن الترابي!.

هذه الرواية مهما حاول البعض استثمارها وتضخيمها ضد الشيخ الترابي لتصفه بالتهافت نحو السلطة والجري نحوها، لكنها إذا ما عُزلت من المحيط الخانق وجو

التوترات السابق لها تبقى رواية عادية يمكن مناقشتها بشيء من الموضوعية. صحيح أن الترابي قد أصبح أكبر من كل منصب بل هو المدير الأول للدولة والرئيس الفعلي للسودان. وصحيح أن الكل يطلب القرب منه والاحتماء بظله بل إن كثيراً من تلاميذه الذين انقلبوا عليه ما كانوا يسوون شيئاً بدونه في المجال السياسي، فقد كانوا مجرد أفندية، فلا هُم شيوخ عرب مشرعة صوالينهم للأضياف وعابري السبيل ولا هم مفتَّحة جيبوبهم للسائلين والمحتاجين ولا هم الذين يصلون المرضى ويقطعون الفيافي والمسافات لتقديم العزاء في موت عزيز أو زعيم، فهم مجرد أفندية وأساتذة جامعات وتجار وبعض العائدين من أمريكا الذي لا تفارق ربطة العنق رقابهم حتى في صيف السودان الغائظ في إشارة واضحة لتميزهم وترفعهم عن الغبش من أبناء الشعب السوداني.. فاذا كان هؤلاء وأمثالهم هم الذين يتولون أمر الدولة وتسييرها، فما الذي يمنع شيخهم وأستاذهم من أن يصبح نائباً أولاً في المقام الأول ثم رئيساً بعد ذلك ما دام الأمر أمر ترشيح جاء فيه اسمه ضمن اثنين آخرين؟؟.. وعندما تم اختيار الأستاذ علي عثمان من قبل الرئيس البشير نائباً أولاً مرَّ الأمر بسلام، ولم يجعل الرجل من رفضه قضية أو موضوعاً وإنما قبل بقرار من رفعت له التوصية. ورغم أن العملية في مجملها عملية عشوائية غابت عنها المؤسسية وروح التنظيم وأخذت روح المبادرة الشخصية أو الشللية، حيث كان ينبغي لمثل هذا الأمر الكبير أن يطرح على المكتب القيادي، ومن ثم على مجلس الشورى ليصبح قرار مؤسسة، بدلاً من إخراجه بهذه الصورة الفطيرة العشوائية، عندئذ كان يمكن للمؤسسة أن تختار من تراه، وربما يكون الشيخ الترابي هو المختار لهذا المنصب، لكن إخراج الأمر بتلك الطريقة الفطيرة، هو الذي قاد إلى حملة القيل والقال.. ثم ما العيب في ذلك اذا قدر الشيخ الترابي أنه يستطيع أن يلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً أكثر من ذي قبل، إذا ما أصبح نائباً للرئيس، وهو الذي يرى أن تنتهي الإدارة العسكرية للدولة وأن يتولى شخص مدني إدارة الدولة سيما بعد أن رفض الرئيس البشير التخلي عن زيه العسكري وتمسك به. بل هنالك من تلاميذ الأمس وخصوم اليوم من كان متحمساً لأن يصبح الترابي نائباً أولاً، بعد استشهاد الزبير وقد حكى لي الشيخ يس عمر الإمام في لقائي معه ضمن هذا الكتاب أن غازي صلاح الدين وإبراهيم السنوسي كانا مُصرَّين على أن يصبح الترابي نائباً وليس سواه.. أما عبدالرحيم محمد حسين فقد ذكر أن غازي كان يطالب بأن يصبح الترابي نائباً أول قبل استشهاد الفريق الزبير!!.

إذاً ليس عيباً ومستغرباً أن يُقدِّر الشيخ الترابي هذا التقدير، كما ليس عيباً أن يختلف معه آخرون في هذا التقدير، وأنا شخصياً أختلف مع الشيخ الترابي وأرى أنه من المصلحة أن يرى تلاميذه يديرون الدولة وفق نظام مؤسسي يحجب عنهم دواعي الجنوح ويجنبهم فتنة السلطة وأن يظل هو مرجعية فكرية وسياسية يرأس أجهزة الحزب الذي يدير الدولة، ولا نحب له، وقد كان على أبواب السبعين أن يرهق نفسه بأعمال تنفيذية يمكن لغيره أن يؤديها كما يصعب على غيره أن يضطلع بم يمكن أن يقوم به الترابي، الذي يتميز على أقرانه ببعد الرأي وثاقب الفكر وعميق التجربة.

أما العجب كل العجب هو أننا لم نشهد زهداً في السلطة عند الذين يرمون الشيخ الترابي بحب السلطة.. بل رأينا تهافتاً وهرولة بل جرياً وتزاحماً بالرّكب والمناكب حول السلطة وحول بيوتات متخذي القرار!! كما رأينا بعض هؤلاء لا يتورع في التآمر على إخوانه من أجل الإطاحة بهم أو إبعادهم إلى الأقاليم في وظائف وهمية لا تقدم ولا تؤخر.. وهنالك قولة مأثورة تنسب للأخ (ع. عبدالمعروف) كان يقول فيها عن بعض من له رأي تصحيحي (أخونا دا عَيِنّوه محافظ في حفرة النحاس ثم أقطعوا عنه الدعم حتى يدرك أن تنظيره لا يقدم ولا يؤخر)!. بل لقد شهدنا البعض من الوزراء والولاة عندما تلوح في الأفق بعض التعديلات الوزارية يشكلون هجرة جماعية للخرطوم حتى يكونوا قرب موقع اتخاذ القرار السياسي ولسان حالهم يردد (القريب من العين قريب من القلب) هكذا يطلبون مقابلة النائب الأول في القصر، فإذا ما فشلوا حاصروا بيته ليلاً.. وبعد ذلك لا يستحي أحدهم أن يردِّد أن الترابي رجل يحب السلطة.

الحديث المذكور أدناه للواء عبدالرحيم محمد حسين يشير بوضوح إلى الململة وسط العسكريين من نشاط الشيخ الترابي الذي طغى على نشاط الأجهزة الرسمية.. فعندما قلتُ له: ما تسمعونه من أخبار تُنقل إليكم ضد الشيخ الترابي ربما أقاويل مدسوسة، ردّ قائلاً:

الجواب: لا.. أنت عارف أن إخوانك يعلمون أن الشيخ حسن الترابي لا يصرِّح برغباته، ولكنها تاتي في سياق عام ثم يتولى بعضهم الترويج لها وتبنيها..

ثانياً: في لحظة من اللحظات وبعد قيام وتأسيس المؤتمر الشعبي العربي واتخاذه مقراً من قبل الترابي، جاءنا شعور بأنه أصبح يباشر إدارة الدولة، وذلك من خلال تصريحاته المتكررة ونبوآته بما يحدث في السودان.. الخ. وعندما كثر تدخله جاءت فكرة إدخاله إلى المجلس الوطني تحت حجة أنه خارج أو داخل الحكومة لن يكف

عن التدخل في شأن الدولة لذلك كده أو كده مُش حا يكُف عشان كده أحسن يدخل ويباشر من الداخل، لذلك جاءت فكرة إدخاله للمجلس الوطني وإعطائه رئاسة المجلس حتى يتحمل المسؤولية عندما يصرّح أيَّ تصريح.

مداخلة: من الذي قاد رأي إدخال الترابي للبرلمان.. مجذوب الخليفة مثلاً؟

الجواب: هذا رأي عام موجود ولا أود ذكر أسماء.. حتى بعض الناس الذين هم الآن في المؤتمر الشعبي كان هذا رأيهم ويذكر أن الشهيد الزبير جاء في يوم من الأيام إلى الرئيس البشير وقال له: (الجماعة ديل دايرين يحكموا ونحن زاهدين في الشغلانة دي حقوا نديها ليهم).. كان له ذات القناعة (وحقوا نحن نرجع الجيش ونخليها ليهم) هذا كان الشعور وقبل استشهاد الزبير كان هنالك رأي أن يأتي الترابي نائباً أولاً للبشير. أؤكد قبل استشهاد الزبير!! هذا الكلام قد قيل في جلسة مغلقة وأنا سمعته كثيراً.. وفي ناس كانوا غير راضين وكان رأيهم أن يصبح الترابي أباً روحياً ومرجعية للثورة من غير التدخل المباشر.. وأنا قلت له يا شيخنا أنت الآن قد تجاوزت أي منصب سواء كان منصباً تنظيمياً أو رسمياً، ورأيي أي منصب سيكون أقل من الشيخ حسن، وسيحدّ من تفكيره ومن حركته وهو قد تجاوز المناصب.

مداخلة: أنت كنت من أقرب الناس للرئيس، ولك علاقات تاريخية بالحركة الإسلامية منذ الثانوي ودراستك بعد الثانوي.. متى بدأ رأي البشير يتغير سلباً في الشيخ الترابي؟ يعني الزبير وصل لرأي مبكر أن الترابي يريد السلطة.. ومتى وصل الرئيس إلى هذه القناعة؟

الجواب: في البداية كان البشير عندما يكون هنالك اجتماع مع الترابي يكون مبسوطاً وراغباً في الاجتماع.. بعد مدة شعرت أن رغبته في الاجتماعات مع الترابي لم تعد كما كانت.. ثم لاحظت بعد ذلك عندما يدعى لاجتماع يكون غير مرتاح.. هو والزبير.. كان هذا منذ السنة الثالثة والرابعة للإنقاذ... كانوا غير مرتاحين.. هذا بعد حلّ المجلس بمسافة.

مداخلة: الترابي كان له رأي أن يحلّ المجلس العسكري ويتقاعد كل أعضائه بما فيهم الرئيس البشير.. هل هذا كان بمثابة تشكيك البشير في نوايا الترابي؟

الجواب: ممكن تقول هذا سبب.. لكن من الأول الرئيس البشير كان رافضاً رفضاً كاملاً مسألة التقاعد العسكري له وكان بيفتكر وجوده في الجيش هو

تأمين للثورة.. ونحن في كثير من المرات كان الرئيس يقول: إن هنالك أشياء غير مرتاحين لها ولكن عندما نذهب للاجتماع ونجد أن هذا هو رأي الجماعة منا بيرتاح.

مداخلة من المؤلف: تعلم أن هناك حديثاً قيل.. إن الترابي بعد استشهاد الزبير، قدمّ للرئيس البشير قائمة من ٣ أشخاص ليتولى واحد منهم منصب النائب الأول منهم: حسن الترابي –علي الحاج – علي عثمان. هذا في أدب الحركة الإسلامية غير مألوف لأنه ما فيش شخص بيقدّم نفسه ويقول إما أنا أو هذا.. أو هذا ما هي الحقيقة لأن هنالك من ينفي هذه الحادثة جملة وتفصيلاً، حتى يس عمر يقول لي: إن هذه جلسة بقيادة ناس غازي الذين كانوا يصرون أنَّ الشيخ الترابي لازم يبقى نائباً للرئيس.. فما هو رأيك؟

الجواب: ما وصلني أن غازي كان رأيه أن يكون الترابي نائباً للرئيس حتى قبل استشهاد الزبير!! لكن بعد استشهاد الزبير كان هنالك مكتب ثلاثيني مكوّن من ثلاثين شخصاً.. الشيء الطبيعي أن يتشاور هذا المجلس في هذا الأمر وكان برئاسة الترابي ولكن الترابي تشاور مع بعضهم الذي كان حاضراً، وأنا أذكر في نهار ذلك اليوم بعد الاستشهاد بدأنا نتحدث في أمر النائب الأول ومن يكون.. هنا وصل شيخ حسن وأنا رتبت له اللقاء وأدخلتهما هو والرئيس إلى الغرفة وتركتهم لحالهم وخرجت.. جلسوا مع بعض.

بعد ذلك ذكر لي الرئيس بدهشة قائلاً: (حصل أمر عجيب! إن شيخ حسن قال له: إنه تشاور مع عدد من الإخوان وأغلبهم يرى أن يكون هو (الترابي) النائب الأول لرئيس الجمهورية. وبعضهم يرى أن يكون علي عثمان لكنه رجل متآمر.. وبعضهم يرى أن يكون علي الحاج وعلي الحاج زول كده.. وكده) أنا قلت للبشير وأنت ماذا كان ردك؟.. فقال لي البشير: أنا قلت للترابي: (شوف يا الشيخ أنا لا يمكن أن أكون رئيساً عليك.. نفسياً لا أقدر على ذلك.. وشيخ حسن أكبر من أن يكون نائباً للبشير.. أما على الحاج فهو راجل عشوائي وأنا رئيس وهو وزير ويتصل بي ويقول هو حايجيني الساعة كده وانتظر بعدها بثلاث ساعات ولا يأتي!! كيف يبقي نائباً لي.. وأضرب لك مثلاً.. قبل عدة أيام اتصل علي في المنزل وقال لي أنا جابيك الساعة ٨ وأنا وعبدالرحيم كان عندنا مشوار.. فقلت عبدالرحيم نمش المشوار ونجي وعدنا الساعة ١١:٣٠ وعلمنا أن علي الحاج جاء قبل ربع ساعة فقط ولم ينتظر!! ده أنا ما بقدر اشتغل معاهو.. لكن علي عثمان مناسب فأنا أكبر منه سناً علاوة على بعض

الصفات التي أرتاح لها في التعامل معه.. والرجل أصلاً كان هو قائد العملية تنظيماً ويمكن أن أتحاور معه وأنا أقول له لا أو نعم.. لذلك هو أنسب لي).

كذلك يرى عبدالرحيم محمد حسين أن عوض الجاز.. عبدالله حسن أحمد وآخرين هم الذين اجتمعوا مع الترابي ووصلوا إلى هذه التوصية.. أما كون شيخ حسن كان راغباً أن يبقى نائباً للرئيس، هذه حقيقة وهو ذاتو لم ينكرها..

المؤلف:

لكن وحتى تتضح الرؤية فإننا نذكر رواية الأستاذ/ يس عمر الإمام حول مسألة تقديم الشيخ الترابي نفسه مرشحاً لمنصب النائب الأول ضمن إثنين آخرين. فقد قلتُ للأستاذ يس عمر ما يلي:

مداخلة: بعد استشهاد الزبير قيل: إن الترابي بعد أن تشاور مع بعض الإخوان رفع ٣ أسماء للبشير ليختار واحداً منهم نائباً له وهم: الترابي – علي الحاج – علي عثمان!! ما مدى صحة ذلك، وهل رفض البشير أن يكون الترابي نائباً له؟ وهل ذكر البشير أنه ليس سهلاً له أن يتعمل مع علي الحاج.. لذلك هو يفضل أن يختار علي عثمان.

أجاب الأستاذ يس قائلاً:

عند استشهاد الزبير أنا كنت خارج السودان في الأردن.. أنا ذهلت للحادث واتصلت بإخواننا في الخرطوم عبر السفارة السودانية في الأردن – ثم حجزت على الطائرة المسافرة للخرطوم عبر سوريا.. ذهبت في اليوم التالي للسودان.. يوم عرس الشهيد.

وصلت الخرطوم ثاني يوم لاستشهاد الزبير.. أذكر أنني ركبت مع الترابي في سيارته وسألته قائلاً: يا حسن هل اخترتم نائباً للرئيس؟ قال: لا. قلت له: غلطان وقبل دفن الزبير يفترض أن تتفقوا على شخص ما ليصبح نائباً للرئيس. ذهبنا.. وبعد دقائق التحق بنا غازي صلاح الدين وإبراهيم السنوسي في منزل شيخ حسن وجلسنا.. تحاور أربعتنا ورشحنا أربعة أشخاص لمنصب نائب الرئيس هم، علي عثمان – عوض الجاز – عبدالله حسن احمد – علي الحاج.. ليتم اختيار واحد منهم نائباً للرئيس.

الذين قاموا بترشيح هؤلاء الأربعة نحن الأربعة: أنا – إبراهيم السنوسي – غازي صلاح الدين – حسن الترابي.

أثناء هذه الفترة تداولنا وقلّصنا العدد إلى ٢.. سحبنا عوض الجاز وعبدالله حسن أحمد وأبقينا علي عثمان وعلي الحاج.

خرج إبراهيم السنوسي وغازي صلاح الدين ثم عاد إبراهيم السنوسي ليقول لنا: (أنا وغازي غير متفقين معكم) رأينا هو أن يكون حسن الترابي هو نائب رئيس الجمهورية!!.

يقول يس عمر: قلت للسنوسي هذا خبل!! وهذا يتعارض مع كل استراتيجيتنا في الحركة الإسلامية، نحن قلنا: إن الحركة حاكمة، فكيف تأتي بالرجل الأول في الحركة لتضعه نائباً.. ولا حتى رئيساً للجمهورية.. لأن الحكومة في رأيي هي أداة من أدوات الحركة.

ثانياً: أنا مقتنع أن عمر البشير لن يقبل بأن يكون الترابي نائباً له وسيقول لكم حسن يبقي رئيس جمهورية وليس نائباً.. وحتى لو بقي نائباً فإن عمر البشير لن يؤدي أي عمل.. لذلك هذا خطأ يجب أن يوقف.. وفي تقديري أن الأخ عمر ربما يختار علي عثمان نائباً له لأن علي الحاج له مشاكله مع الرئيس ومع الجيش.. ثانياً: مشكلة غرب وشرق.. عليه يجب أن تقدم له ترشيحات علي الحاج وعلي عثمان ليختار من بينهما.

بعد مغادرتي اجتمعت مجموعة أُخرى من الإخوان فيها عثمان عبدالوهاب الكاروري وآخرون.. التقوا بحسن الترابي.. الترابي كان رأيه مخالفاً للمجموعة التي اختارته ليكون نائباً للرئيس، لأن رأيه قبل ذلك هو أن لا يتولى أي شخص عمره أكثر من ٦٠ نسة منصباً تنفيذياً.. ومقتنع بالرأي الذي ذكرته أنا لذلك اعتذر بأنه ليس له رغبة.

ثم التقت مجموعة أكبر فيها الكارروي وعثمان عبدالوهاب وتم مرة أخرى طرح اسم حسن الترابي لموقع النائب الأول.. ما سمعته بعد ذلك (رواية) أن هؤلاء جاؤوا إلى الترابي وقالوا له: أنت ما عليك إلا البلاغ فقط، وأن تحمل هذه الترشيحات الـ٣ للرئيس البشير.. فعلاً قام الترابي بتقديم الثلاث ترشيحات للبشير.. ثم أفادني الترابي أن عمر البشير قال له: إذا كان لا بد من ايراد اسم الترابي ضمن المرشحين سيستقيل هو ليصبح الترابي رئيساً للجمهورية.. ولا يمكن أن يكون الترابي نائباً.. وقد تم اختيار علي عثمان وأنا شخصياً (والقول للبشير) علي عثمان أقرب لي من ناحية علاقته بي أكثر من علي الحاج وقد سبق أن قدمته أكثر من مرة.

عندما حصل نوع من الهرج وإشاعة أن حسن يوّد أن يكون نائباً للرئيس ذهبت أنا لعمر البشير وحلفتُ له بالله أن رأي حسن غير ذلك.. وأنه – أي حسن –عند رأيه أنه كل من يتجاوز الستين لا ينبغي أن يسند له منصباً تنفيذياً.

هذه الحادثة كان لها أثر سلبي في نفس الرئيس لأنه سبقها حلّ مجلس قيادة الثورة ثم محاولة إحالة الرئيس للتقاعد من الجيش.

المؤلف: مذكرة العشرة اعتمدت على عدم المؤسسية وغياب الشورى وبعد انقسام الحركة الإسلامية ظهرت مدارس داخل المؤتمر الوطني فمثلاً المدرسة العسكرية ويمثلها الرئيس.. ومدرسة شيخ علي وهي مدرسة هادئة وتحاول جذب الأجهزة الأمنية ثم مدرسة غازي وهي تمثل الرفض للكثير من الأمر القائم – فهي لا من الشعبي ولا راضية بالوطني – ولها رؤاها الخاصة بها.. وهنالك مدرسة مجذوب الخليفة وهي ذات تطلعات عالية وسيادية.. أنا في مطلع يونيو ٢٠٠٠م جلست مع غازي وهو يرى أن الإنقاذ حالياً عبارة عن مثلث أضلاعه هي الجيش والحركة الإسلامية والجنوبيين وأضعف هذه الاضلاع هو ضلع الحركة الإسلامية.. والضلع القوي هو ضلع العسكريين ويمكن أن يتحالف في أي لحظة مع الجنوبيين أو أي قوى أخرى لتصفية الإسلاميين من السلطة.. هذا الكلام بعد تكوين المؤتمر الشعبي مباشرة وكان غازي مليئاً بالإحباط بصورة غير عادية.. وأذكر عندما تم اختيار إبراهيم أحمد عمر لقيادة المؤتمر ويبدو أن غازي كان متوقعاً اختياره هو لهذا الموقع لسابق خبرته ولمقدراته المعروفة فكان تعليقه على هذا الاختيار هو أنه safe choice.

ثم جاءت مسألة عزل مجذوب الخليفة عن ولاية الخرطوم وإسناد وزارة الزراعة له، مما يوحي بشيء من التهميش، لذلك لم يكن مجذوب راضياً ولم يؤد القسم إلا بعد فترة رغم أنه كان موجوداً بالخرطوم ساعة أداء القسم ثم ذهب بعد ذلك لأداء فريضة الحج.. وقد قال لي شيخ لعلي: إننا نبهنا مجذوب كذا مرة ولكن دون جدوى.. شيخ علي لم يكن راضياً عن تطلعات مجذوب.

محمد الحسن الأمين يأمر بطرد السفير المصري:

يواصل عبدالرحيم محمد حسين حديثه عن عدم رضى الرئيس عن النظام الأساسي للمؤتمر الوطني فيقول:

الجواب: لم يكن الرئيس البشير راضياً عن النظام الأساسي للؤتمر الوطني لأنه لا يعطيه أي صلاحيات. وكانت الصلاحيات النهائية للأمانات وملزمة لدرجة أن

محمد الحسن الأمين استدعى روريج وأمره بطرد السفير المصري!! روريج رد قائلاً: أنا ما جاني توجيه من رئاسة الجمهورية بطرد السفير المصري. فردّ عليه محمد الحسن الأمين قائلاً: (أنت ألم تقرأ النظام الأساسي للمؤتمر الوطني أن السلطة النهائية هي عند المؤتمر الوطني).. ومحمد الحسن هذا أصدر بياناً في التلفزيون وأنا والرئيس كنا جالسين أمام الشاشة وسمعناه لأول مرة من التلفزيون!! عندها شعر الرئيس أن الحكاية هذه بهذه الصورة لن تمشي.. وعلّق قائلاً: أين الحكومة وأين رئيس الجمهورية من كل هذا.. لأنه لا يمكن أن تكون هنالك حكومة ومجلس وزراء وليس لهم قرار.. لأن قرار الأمانة العامة ملزم ونهائي لوزير الخارجية.

كان رأي البشير أن الحزب يحكم بحكومته ويضع السياسات والحكومة تنفذ.. السلطات التنفيذية كلها ذهبت للحزب.. الرئيس لم يكن راضياً، وعدد من الناس لم يكونوا راضين بهذا الوضع.. نتج عن ذلك مجيء مذكرة العشرة.. وأنا شخصياً ما كان عندي بها علم وليس لي بها علاقة، ولم أكن أعرف من هم هؤلاء العشرة، وحتى هذه اللحظة لم أقرأ هذه المذكرة!! لكن ما فهمته أن المذكرة تمنح الرئيس وضعية تجعله يسيِّر أمر الدولة من خلال وجوده في الحزب.. كان هنالك كلام حول الخطوط والمراكز، وأنا لا أهتم بذلك كثيراً.. وكان ردّ الفعل من قبل الترابي: هو اذا كان هؤلاء عشرة فنحن يمكن أن نحشد آلاف لذلك جاء اجتماع المؤتمر الوطني وحضره عشرة آلاف..

ورغم محاولتنا أن نظهر بمظهر الوفاق، لكن الخلاف كان ماشي وكان حرص الرئيس أن تعالج كل المشاكل على مستوى القيادات وأن تبعد عن القواعد.

مداخلة: لم تجاوب سؤالي عن المدارس داخل المؤتمر الوطني.

الجواب: نحن كعسكريين أنا – الرئيس – بكري لم نجلس مطلقاً لنناقش أمرنا كعسكريين..

سؤال: مسألة النائب الأول بعد استشهاد الزبير كان هناك رأي وسط العسكريين أن يكون عسكري.

جواب: نحن كان عندنا شعور أن يأتي بكري لأنو هذا هو المتوقع لأن شيخ علي كان نائب الأمين العام وكان وزيراً للخارجية ومسؤول عن أشياء كبيرة.. ولم يحصل أن جلسنا كعسكريين لنقرر في أمر الدولة.

سؤال: متى يختلف الرئيس مع علي عثمان؟

انزعج عبدالرحيم للسؤال ثم أجاب قائلاً: أنا لم أشعر بذلك لمساحة الاحترام التي بين الرجلين.. وشيخ علي لا يجنح للمواجهة والتصعيد وهذه طبيعته وهو لا يوصل الشيء للحد النهائي وهذا طبعه.

سؤال: هؤلاء في كلمات:

١ – حسن الترابي: لا ننكر له دوره في أنه قاد الحركة فكراً ونهجاً حتى أوصلها لمرحلة التمكين وهذه إسهامات مقدرة، وله معرفة بأقدار الرجال واستخدام الرجال بالاضافة للعلم والمعرفة التي يتميز بها.. وهو أكبر من المناصب وفي هذه اللحظة اعتقد أن شيخ حسن تجاوز المناصب.. ولو أرتضى بذلك لاستطاع أن يدير كل الأمر.. وهو أب الجميع ولا يجوز الحديث عنه، إلا بالخير.. والأب قد يختلف معه أبناؤه، ونحن الآن نحميه ونحمي الدولة التي بناها ونحمي فكره.. ونحن لم يعجبنا أن نضع شيخنا في السجن لكن أردنا أن نحميه ونحمي جهده وجهاده ونعمل بهذه النية إن شاء الله.. وهو بشر يخطيء ويصيب ولا عصمة لأحد...

٢ –علي الحاج: له قدرة على الحركة.. متعجِّل في كثير من الأمور وغير مؤسس ويضع الناس أمام مشاكل غير عادية مثل اتفاقية فرانكفورت رغم قدراته وتاريخه.

٣ – د. عوض الجاز: من أقدر الكفاءات التي انتجتها الحركة الإسلامية.. قدرة على التنظيم وقدرة على التخطيط، وأنا عملت معه كثيراً وهو من أخير الناس.. يعمل في صمت وإذا أوكلت له مهمة ينجزها تماماً.. وله دور هام في إنجاح حركة ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، بحكم إشرافه على هذا المكتب وقاد الناس للنجاح.

٤ – مجذوب الخلفية: قدرات عالية جداً رؤيته السياسية بعيدة جداً وكذلك تطلعاته السياسية (لا قول متآمر).. عنده صبر وله مقدرة تنظيمية عالية ومقدرة على المناورة وهو كسب للحركة.

مداخلة: هو تفتكر أن مجذوب أنجب التلاميذ لشيخ حسن أي أنه Pragmatic.

الجواب: أفتكر أنه لا ييأس وإذا أصر على شيء يصله! ثم يواصل عبدالرحيم: أنا أسمع أنه منتظر يكون رئيس جمهورية وما كثيرة عليه وعنده ثقة في نفسه عالية وليه علاقات جماهيرية واسعة ويحاول إخراج كل ما يريده عبر الأجهزة(!!).

٥ – عمر عبدالمعروف: جيد.. قدرة عالية.. لكن جانب التخطيط عنده ليس على ما يرام!.

السؤال الأخير: ما هي المحطة القادمة التي تتمنى أن تهدأ فيها من عناء المسير؟

الجواب: بالنسبة لنا لا نقيم أنفسنا والآخروǝن هم الذين يقيمونا.. وأتمنى أن أواصل حياتي العسكرية حتى أختتمها بالشهادة إن شاء الله..

حل الحركة الإسلامية
كان بمثابة الخطأ القاتل للإنقاذ

تميَّزت الحركة الإسلامية السودانية «حركة الاتجاه الإسلامي» بدقة تنظيمها وتراص وترابط عضويتها وفاعلية أجهزتها وولاء قادتها وأعضائها للفكرة والمنهج والتنظيم القائد. فقد مرَّت هذه الحركة منذ نشأتها في نهاية أربعينيات القرن العشرين وحتى عام ١٩٨٩م عبر تحوّلات وتطورات سياسية مختلفة منذ إنشاء جبهة الميثاق الإسلامي، بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤م وحتى قيام الجبهة الإسلامية القومية بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥م ضد نظام المشير جعفر نميري.

كانت تلك الجبهات ـ جبهة الميثاق ـ الجبهة القومية الإسلامية ـ لا تلغى الجسم الرئيس للحركة الإسلامية.. فتلك الجبهات كانت بمثابة آليات من آليات الحركة الإسلامية التي عبرها تستطيع أن تعمم خطابها لأكبر قطاع من قطاعات الشعب السوداني الذي ربما لا يروق له الانتماء أو الارتباط بتنظيمات ضيقة ـ كما يراها ـ مثل الحركة الإسلامية ـ فالجبهة الإسلامية عنده أكثر مقبولية من غيرها ـ لذلك ظلت الحركة طيلة تلك الفترات توسِّع صفَّها من المستقطبين الجدد، ويضطرد كسبها في هذا الاتجاه، لكنها كانت تحتفظ بتنظيمها الأم قوياً فاعلاً ومُوجِّهاً رائداً ومخطِّطاً لبرنامجها ومتابعاً لتنفيذه.

فبعد قيام الجبهة الإسلامية في عام ١٩٨٥م وانتخاب الدكتور الشيخ حسن الترابي أميناً عاماً، لها، ظلت الحركة الإسلامية قوية فاعلة، فعقدت مؤتمرها العام في إحدى حدائق سوبا.. وأذكر أنني قد كنتُ ضمن عضوية سكرتارية ذلك المؤتمر مع الإخوة إبراهيم عبدالحفيظ حسان ـ عمار محمد عثمان أرباب ـ المرحوم عبد الباقي أحمد عيساوي وعبدالرحمن عبدالله علي (حُرْقَة).. وقد تمّ في ذلك المؤتمر تجديد انتخاب الشيخ حسن الترابي أميناً عاماً وكذلك تمّ انتخاب مجلس الشورى. وقد كان البروفسور إبراهيم أحمد عمر يرأس جلسات ذلك المؤتمر.

قصدت من ذكر تلك الحادثة أن أؤكد أن الحركة الإسلامية ما كان يغريها حجم وكسب الجبهة الإسلامية حتى تتخلى عن تنظيمها وتستعيض عنه بجسم الجبهة الفضفاض، الذي يشمل كل أنواع الطيف السياسي والكثير منهم أصحاب ولاءات أخرى، رأوا في الجبهة الإسلامية تحالفاً مع الإسلاميين لا ينسيهم ولاءاتهم

السابقة.. والبعض منهم تدفعه الحماسة للإسلام، لكنه لا يريد أن يرتبط ارتباطاً تنظيمياً صارماً كما هو الحال في الحركة الإسلامية، فلذلك يرى في الجبهة الإسلامية حليفاً مرحلياً مناسباً.. والبعض منهم يبحث له عن دور سياسي يتطلع له، فيرى في الجبهة المكان المناسب لذلك.. والبعض له أجندته الشخصية الحزبية التي تدفعه للانضمام للجبهة الإسلامية..

والحركة الإسلامية كانت لا تبالي بطموحاتهم الشخصية أو أجندتهم الحزبية ما داموا يوسعون الصفَّ الإسلامي ويكثرون عدد المطالبين بالبرنامج الإسلامي ويدافعون عن برنامج الجبهة.. وما داموا هم أنفسهم مسلمين ينشدون دولة العدالة والمساواة.. أو مسيحيين من أهل الكتاب لا يعترضون على تطبيق الشريعة على المسلمين وينشدون تنمية متوازنة وتوزيعاً عادلاً للثروة والسلطة.

لذلك ما كانت الحركة الإسلامية تبالي بتعدد المشارب وألوان الطيف السياسي للذين يجمعهم جسم الجبهة الإسلامية الفضفاض.. ما كانت تبالي بمثل هذا، لأن أصل التنظيم الذي يمثل المحرك والضابط أو الموجه لحركة الجبهة ما زال قائماً وقوياً وله أجهزته الفاعلة.. لذلك كانت فترة الجبهة الإسلامية القومية ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩م من أهم وأخصب فترات عمل الحركة الإسلامية السياسي.. فقد تميزت بأدائها المتفرد والمتميز مما جعلها تكسب شعبية متنامية وسط السودانيين داخل وخارج السودان.. وتميزت أيضاً بالتناسق والتوافق بين عضوية الحركة وعضوية الجبهة. فالكل يعمل في تفاهم وتفاني ونكران الذات.. لذلك غاب الطموح الشخصي الذاتى وغاب السعي لتحقيق الذات أو تحقيق الأجندة الشخصية وسط القياديين في الجبهة وذلك يعود لعدة أسباب منها:

١) استطاعت الجبهة الإسلامية أن تختار من قاعدتها العريضة، التي أشرنا إليها سابقاً، للقيادة وأن ترشِّح للبرلمان أصحاب التوجهات الإسلامية الحقة الذين يشكلون إجماعاً وتاريخاً إسلامياً ناصعاً.. وقد ساهم ذلك في وحدة الصف والرؤيا.

٢) لأن الجبهة الإسلامية لم تكن الحزب الأول ولا الثاني في برلمان ١٩٨٦م، وإنما كانت الحزب الثالث فكانت تقود المعارضة.. لذلك لم تكن في موقع حاكم كحزب الأمة أو الحزب الاتحادي.. لذلك غابت المطامع والرغبات الشخصية وسط عضويتها.. وحتى عندما أتيح لها المشاركة في حكومة الوفاق الوطني مع

الصادق المهدي كانت الحقائب الممنوحة لها قليلة حيث تولى أمينها العام الدكتور الترابي وزارة الخارجية والدكتور علي الحاج وزارة التجارة علاوة على بعض المهام الأخرى. لذلك تحوَّلت الهيئة البرلمانية إلى غرفة عمليات لإنجاح هذه التجربة التي أجيزت بعسر شديد داخل مجلس شورى الجبهة الإسلامية القومية.

لكن كانت المفاجأة عند مجيء ثورة الإنقاذ الوطني، التي خرجت من تحت عباءة الحركة الإسلامية وكانت صناعة تنظيمية بنسبة ١٠٠٪، حيث بدأت ملامح الحركة الإسلامية كتنظيم جامع ومؤسسة موصولة قواعدها بقيادتها تتلاشى شيئاً فشيئاً، عدا بعض التكوينات الفوقية أو (الخاصة) التي أملتها طبيعة تنفيذ الاستيلاء على السلطة.

كان البعض يتوقع ويقدِّر أن يكون هذا الغياب لمؤسسة الحركة الإسلامية ربما تستدعيه طبيعة المرحلة التي أرادت أن تظهر فيها الثورة بمظهر قومي بعيداً عن الاستقطاب والانتماء الحزبي حتى تعبر مرحلة التأمين والتمكين، وسيما وأن شيخ الحركة الترابي وبعض القياديين قد تم اعتقالهم ليلة التنفيذ بهدف التمويه، لذا فقد كان الأمر مقبولاً ومفهوماً. لكن الذي لم يكن مفهوماً هو تجاهل قواعد الحركة الإسلامية وتجاوزها بعد أن تجاوزت الإنقاذ مرحلة السرية وأصبحت دولة لا يشك أحد في علاقتها بالحركة الإسلامية أو الجبهة الإسلامية. ما كان ينبغى لقيادة الحركة الإسلامية أن تتجاهل مؤسسات الحركة وأن تعمد لإرسالها في إجازة مفتوحة لأجل غير مسمى، فقد كان الأجدر والأوفق أن يتمَّ نداء مؤتمر الحركة الإسلامية ومجلس الشورى ويتم تنويرهم بصورة رسمية بأن الإنقاذ هي بنت الحركة الإسلامية، ثم الاستماع لآرائهم وقراراتهم حول مستقبل الحكم في السودان، وهل الحركة هي المرجعية أم لا؟ وهل الحركة الإسلامية حاكمة بحكومتها أم الحكومة حاكمة بجهازها التنفيذي، ومن ثم بحزبها الذي لا يرى في الحركة الإسلامية مرجعية آمرة وحاكمة.

لم يكن التفويض الذي تم منحه للأمين العام للحركة الإسلامية عاماً، وإنما كان مختصاً بإدارة وتنفيذ عملية الاستيلاء على الحكم ومن بعد تكون الحركة الإسلامية هي الحاكمة بمؤسساتها وليس بأشخاصها، لأن الأشخاص لن يكونوا في يوم من الأيام بُدَلاء للمؤسسة إذ لا توجد عصمة إلا للأنبياء والرسل، فما عدا ذلك فإنَّ يد الله مع مؤسسة الجماعة والعهد والميثاق والبيعة كلها للجماعة المتوالية على

الشورى والالتزام بالعهود والمواثيق وبمبادىء وقيم الدين. لكن الذي حدث هو أن استمرأ الذين أشرفوا على أمر تنفيذ الانقلاب من عضوية المكتب الخاص والعسكريين الأمر، وغيَّبوا الحركة الإسلامية تماماً حيث تم اختزال الحركة الإسلامية كلها في ثمانية أو عشرة أشخاص هم الذين يقرِّرون في أمر السودان ويحكمون باسم الحركة الإسلامية من غير تفويض أو مباركة، فأصبح الذي يدير السودان ويتخذ القرارات هم: الأمين العام ونائبه والرئيس ونائبه وأربعة آخرين!!. من الذي فوَّض هؤلاء ومن أين استمدوا الشرعية؟ لا أحد يعلم..!!! لذلك أصبح السؤال الدائر وسط عضوية وقيادات الحركة الإسلامية هو: منْ يحكم السودان؟؟ كان البعض في قامة د. تاج السر مصطفى وأحمد عبدالرحمن لا يسرون بهذا السؤال ولا يترددون في إطلاق بعض العبارات مثل (والله نحن ما عارفين البلد دى الحاكمها منو؟).. بل أحياناً حتى الرئيس البشير لا يدرى من يحكم السودان (أنظر مقابلتى مع عبد الرحيم محمد حسين في هذا الشأن).

وعندما كثر الضجر وفاح الامتعاض، وبدأ الهمس جهراً عن تغييب الحركة الإسلامية عن إدارة الدولة وانفراد مجموعة صغيرة بإدارة البلاد باسم الحركة الإسلامية، فبدلاً من الرجوع إلى قواعد الحركة الإسلامية وإرجاع الأمر إليها لتقرر ما تراه مناسباً، شرعت قيادات الأمر الواقع في حل الحركة الإسلامية وَحلِّ مجلس الشورى الذي ما كان له أثر في واقع الأمر ولا يقدم ولا يؤخر، ثم تم حشد بعض القيادات القديمة وإهدائهم مصاحف، وهو ما عرف بمسرحية إهداء المصاحف، إيذاناً بنهاية مهمتهم بعد وصول المشروع الإسلامى للحكم!. والغريب في الأمر أنه رغم حل الحركة الإسلامية، حيث لم تعد لأي جسم من الأجسام شرعية يتحرك على ضوئها، لكن كان طواف بعض كوادر الحركة الإسلامية لإبلاغ القواعد أنه من الآن فصاعداً لن تكون هنالك اجتماعات للحركة الإسلامية أو لقاءات، وأن التنوير السياسى سيسمعه الجميع عبر المذياع من الرئيس البشير!!. فرغم أن مثل هذا القرار كان فطيراً وخطيراً لكن عضوية الحركة الإسلامية قابلته بشيء من السخرية والاستغراب، والبعض رد عليه ساخراً بقوله (يبدو أن الحركة الإسلامية كانت بمثابة سلم صعد به إخواننا إلى السلطة ثم قذفوه إلى أسفل لأن مهمته قد انتهت)!.

والسؤال الذي يطرح نفسه أن مثل هذه القرارات لا يتخذها إلا المؤتمر العام للحركة الإسلامية، سواء كانت قرارات تتعلق بحل الحركة الإسلامية أو إبدالها

بتنظيم آخر، فمن الذي فوّض هؤلاء بحل الحركة الإسلامية؟ ومن أين اكتسبوا الشرعية، إذا كانت الحركة قد حلت نفسها، حتى يستمروا هُم يحكمون باسم الحركة الإسلامية؟ البعض قد يتوهم أن الشيخ الترابي يتحمل وزر حل الحركة الإسلامية لوحده، وإن كنت أرى أن فكرة حل الحركة الإسلامية أو توسيع صفها عبر إبدالها بتنظيم آخر تشبه أفكار الترابي ورؤاه السياسية، لكن الذي أشرف على إخراج هذه الأفكار بقناعة كاملة وإصرار هو البروفيسور إبراهيم أحمد عمر رئيس مجلس الشورى المزعوم، حيث أشرف على حل الحركة الإسلامية بدعوته لمجلس الشورى واستصدار قرار بحل الحركة الإسلامية بحجة أن الحركة الجديدة هي المؤتمر الوطني الذي يستوعب كل نشاط الحركة الإسلامية، ويفيض ليشمل قطاعاً أكبر من قطاعات ونشاطات المجتمع.. لكن حُلت الحركة الإسلامية ولم يقم المؤتمر الوطني بديلاً، وإنما قام مؤخراً مسجداً ضراراً يؤمه بعض أعضاء الحركة الإسلامية المتنفذين منذ أيام الإنقاذ الأولى، ودخل أصل وجسم الحركة الإسلامية في مرحلة التيه والاستضعاف الذي قاد للانشقاق الأخير كما سنرى لاحقاً.

خلال الصفحات القادمة نلتقى البروفيسور إبراهيم أحمد عمر الذي أصبح أميناً عاماً للمؤتمر الوطني بعد انشقاقه إلى حزبين حيث ذهب الشيخ الترابي ليكون حزباً آخراً باسم المؤتمر الوطني الشعبي. والأستاذ إبراهيم أحمد عمر رجل عُرف بصدقه وتدينه وجرأته على قولة الحق، عِلاوة على أنه رجل عادل لا يأخذ الناس بالشبهات ولا بأقاويل البعض عنهم، ولو لا وجوده في قيادة المؤتمر الوطني بعد الانشقاق لتضاعف انشقاق المؤتمر ولحمل الإسلاميون السلاح في وجه بعضهم البعض خاصة في أيام الانشقاق الأولى.. فوجوده شكل عاصماً من قواصم الفتنة ومزالق الهوى، فإلى اللقاء.

داخل فندق المريديان كمودور بحي الحمرا ببيروت كان لقائى بالأستاذ إبراهيم أحمد عمر مساء الجمعة ٢١/ ديسمبر/٢٠٠١ حيث بدأ الحوار التالى:

إبراهيم أحمد عمر يعترف:

١ ـ الحركة الإسلامية.

٢ ـ المؤتمر الوطني.

س١: حول المرحلة التي أعقبت قيام ثورة الإنقاذ الوطني وحلّ الحركة الإسلامية يقول الدكتور الترابي: إنك أنت الذي قمت بإجراءات حلَّ الحركة الإسلامية وليس هو أي الترابي؟ وعندما حاصره بعض شباب الحركة الإسلامية عن هذا الأمر قال

الترابي: اسألوا إبراهيم أحمد عمر، فإنه لا يكذب!، بل هو ـ إبراهيم ـ الذي قام بكل الإجراءات التي ترتب عليها حل الحركة الإسلامية.. أي أنه ـ الترابي ـ لم يقم بحلّ الحركة كما يتصور البعض! وإنما قامت به مؤسسة وأنت كنت على رأسها!! فما هو تعليقك؟؟؟

ج: الفترة التي تتحدث عنها كان فيها توافق ووئام كامل بين أعضاء وقيادات الحركة الإسلامية.. لذلك يدور الحديث هنا عن مجلس شورى الحركة الإسلامية الذي كنتُ رئيساً له وكان الترابي أميناً عاماً للحركة.. عندما يجتمع مجلس الشورى يكون هنالك أجندة تأتي من أمين الحركة بوصفه أميناً للجهاز التنفيذي.. وللمجلس أن يضيف أو يعدل فيها.. كان هنالك اتفاق ووئام، لذلك لم تكن هنالك مشكلة في تحديد الأجندة.

بعد قيام الإنقاذ طرحت ضمن أجندة مجلس الشورى (الذي كنت رئيساً له) موضوع حل الحركة الإسلامية بتلك الصورة وبناء الحركة بصورة جديدة.. أي التغيير من صورة إلى صورة.. طرح هذا الموضوع وتمّ الاتفاق على حلّ الحركة بالصورة التي كانت قائمة عليها «قبل الإنقاذ» وأن يُبدأ فوراً في تكوين الحركة بصورة جديدة.. وقد نوقش هذا المشروع وأجيز من قبل مجلس الشورى.

بعد ذلك بأيام سمعت من بعض الأفراد من يقول: إن الأمر لم يتمّ بالصورة الشورية المطلوبة. فانزعجت جداً من هذا الحديث، لأنه سيكون خطراً جداً على مستقبل الحركة.. لذلك قمت بدعوة أعضاء مجلس الشورى لاجتماع ـ رغم أن المجلس من حيث النظم واللوائح يعتبر محلولاً ـ لكن دعوتهم من جديد في مقر (م. د. إ) وعقدنا اجتماعاً حضره الترابي الذي لم يكن راغباً في هذا الاجتماع وكان خائفاً جداً من نتيجته[1] ـ أي أن يقول الناس: «قد غيرنا رأينا في مسألة حلّ الحركة الإسلامية».

---

(١) كيف علم إبراهيم أحمد عمر أن الترابي كان خائفاً جداً خشية أن يغير أعضاء مجلس الشورى رأيهم في الحل.. فالشيء الذي يُخاف منه هو الشيء غير الشرعي أو الذي نتج عن مؤامرة أو حيلة خُدع عبرها أعضاء مجلس الشورى بالتنظيم الجديد البديل الذي لا يعدو أن يكون مسجداً ضراراً أو كعجل السامري .. ثم ألا يشي الخوف الذي أشار له إبراهيم إلى أن حل المجلس كان مؤامرة ولم يكن قراراً شاركت فيه قواعد الحركة، وإلا فما الذي يخيف الترابي إذا كان قرار المجلس هو عدم الحل وإنما تبقى الحركة قائدة

لكن لأسباب رأينا أن نقطع أي تشكيك حول هذا الأمر.. وفعلاً جاؤوا وسألتهم السؤال التالي: «يا أعضاء مجلس الشورى هل أنتم قررتم أن تحلوا الحركة الإسلامية بشكلها القديم؟ وأن تبنوا الحركة بشكلها الجديد؟ قالوا نعم..

فقمت بفض ذلك الاجتماع، بعد ذلك مما سبب ارتياحاً كثيراً لحسن الترابي.. إذاً القرار هو قرار مجلس الشورى فهذا صحيح.. والأجندة كان متفق عليها.

والحقيقة في هذا الموضوع أن المشكلة ليست في الحلِّ وإنما في تنفيذ القرار وإقامة الحركة بالصورة الجديدة!! الإشكال حصل هنا!!

مداخلة: القرار من طرفين حل وتكوين، اذاً ما الذي حصل؟

ج: الصورة الجديدة هي أن تبدأ بعدد قليل من قدامى قيادي الحركة ومن الذين جاؤوا مؤخراً خاصة العسكريين.. وفعلاً كان القرار أن تُشكِّل هذه المجموعة الصغيرة، ثم تزداد كل فترة وأخرى حتى تستوعب أعضاء مجلس الشورى أنفسهم ثم تتوسع من بعد.. حتى تشكل ما يكون مؤتمراً عاماً ثم تبني جسمها الجديد، والغرض هو أن يعتبر هذا بمثابة مرحلة تطوير جديد للحركة تستوعب فيه شخصيات وقيادات جديدة حتى لا تكون متكلسة في قدامى الإخوان.

استمرت زيادة العدد.. بدأ العدد القيادي بحوالي ٣٠عضواً (١٥ مدنياً و١٥ عسكرياً).. وبدأ العدد يزداد بعد كل فترة.. ورؤي أن يكون التشكيل الجديد غير محصور في قدامى الإخوان».

مداخلة: هذا العدد للمكتب التنفيذي أو الشورى؟

ج: مجموعة أساسية.. نواة.. وهي الكل في الكل.. تنفيذي وشورى. واستمر هذا العمل حتى صار العدد بالمئات ثم جاء مجلس الشورى ثم جاء في حجم المؤتمر ـ الشباب ـ الطلاب ـ المرأة.. هذا التطور صاحبته الكثير من المشاكل إذ ظن بعض القيادات أنهم قد أبعدوا.. بعض الناس كانوا يتساءلون عن بعض القيادات الجديدة من المايويين

وحاكمة وأن يقوم التنظيم الجديداً ذراعاً سياسياً لها؟. ثم أين هي اللوائح التي يتحدث عنها إبراهيم أحمد عمر لأن مجلس الشورى قد تم اختياره بواسطة المؤتمر العام وهو ـــ أي المؤتمر العام ـــ هو الجهة الوحيدة المخوَّلة لحلِّه أو حل الحركة الإسلامية أو توسيع مواعينها.. إذن الحديث عن اللوائح هو حديث في غير مكانه.

والعسكريين؛ الذين لم تكن لهم سابق صلة بالحركة الإسلامية؟.. هناك أسئلة عن: مَنْ يقوم بالتعيين في المواقع القيادية بالدولة؟ من يتخذ القرار..؟ ومن بيده السلطة..؟

مثلاً: من الأشياء التي كانت غريبة، كنا في مرحلة من المراحل حتى أعضاء المكتب لا يعرفون مَنْ هم أعضاء المكتب.. مثلاً أن يكون في المكتب ٩ أشخاص يقال لك الرئيس ونائبه والأمين العام ونائبه و٥ آخرين!!! أنا كنت أستهجن ذلك وأمثله بالشخص الذي له رأس ويعرف جزء من هذا الرأس ولا يعرف الجزء الآخر[1]!!!

وهذه كانت واحدة من المشاكل حتى إن البعض كان يقول لا يوجد ٥ آخرون، وإنما هم هؤلاء الـ ٤ وكل مرة يأتون بفرد أو فردين حسب الضرورة.. لا يوجد ٥ دائمين..

مداخلة من المؤلف: عبدالله سليمان يرى أن هنالك دعوة قد تمت لمجلس الشورى في منزله في عهد الإنقاذ الأول من قبل علي عثمان.. وذكر أن العدد الذي حضر قليل، ولا يمثل مجلس الشورى.. فكان الرد أن الظروف الأمنية لا تسمح؟

فقال لهم عبد الله سليمان متعجباً: نحن في عهد النميري نجتمع بعدد أكبر من ذلك.. ولا نستطيع في عهد الإنقاذ أن نجتمع بكاملنا؟ ثم برزت مسألة القطاعات وصارت الحركة تجتمع كأجزاء متفرقة وليست مجتمعة؟ وأن مجلس الشورى أصبح يُدعى للتنوير فقط!!

عثمان خالد كان أيضاً ممتعضاً من التهميش وكذلك أحمد عبد الرحمن الذي ردَّ غازي وقال له: لا تدعوني لاجتماعات التنوير مرةً أُخرى!!

س: ويبدو جلياً أنه لم يكن هنالك مجلس شورى.. هناك قيادات أمثال أحمد عبدالرحمن - عثمان خالد - عبدالله سليمان - تاج السر مصطفى كل هؤلاء يتساءلون مَنْ يحكم السودان؟ فما قولك؟

ج: هذا الكلام معظمه صحيح.. الإجتماع الذي تمّ في منزل عبدالله سليمان أنا كنت حاضره.. نحن كنا معترضين منذ عهد نميري على اجتماعات الشورى القطاعية، لأن الأمين العام هو الذي يحضرها وهو الوحيد الذي يكون ملماً بما دار فيها، والآخرون ليس لهم إلمام إلا ما يعلمونه من الأمين العام!!

---

(١) تشبيه إبراهيم أحمد عمر أعلاه أن قيادتهم للبلاد بعد حل الحركة الإسلامية أشبه بقيادة الشخص المتخلف الذي له رأس ويعرف بعضه ولا يعرف البعض الآخر منه!!. هو تشبيه صحيح.

مرت فترة عطلت فيها الأجهزة تماماً.. وفي فترة تكوين البديل حدثت هذه المشاكل كلها. لم تكن هنالك مؤسسة.. لذلك كُرست السلطة في يد عدد قليل جداً من الناس.

س: إذا تمّ حلّ الحركة الأم.. ولم يقم الجسم الجديد فمن أين اكتسب هؤلاء الشرعية؟ الترابي ومن حوله؟.

ج: تشكلت مجموعة فوراً بعد الحل لمباشرة التكوين من هنا كانت شرعيتها[1].

س: الكيان الخاص للحركة الإسلامية عند قيامه كان مظاهرةً ليومٍ واحد لتأييد المؤتمر الوطني.. الآن أصبح النظام الحاكم يقوده مجموعة أفراد من الاتحاد الاشتراكي وأفراد من الحركة الإسلامية.. عبدالرحيم علي قال لى: (أنا مش عايز مسألة أمين عام الكيان الخاص للحركة الإسلامية هذه وقد فُرضت عليَّ من قبل إخوانك لأنهم خائفون من بعض).. لذلك الأحسن أن يُحلّ الكيان الخاص ويذوب في المؤتمر الوطني.

ج: المؤتمر الوطني هو الحركة الإسلامية كما أرى.. وأرى توحيد هذه الأجهزة.. لكن الإشكال الذي حصل أخيراً واحدة من أسبابه هي ضعف التربية(!!) وكذلك حفظ علاقات الحركة الإسلامية وقيام الأسر التربوية وخلافه. لذلك قام الكيان لتجاوز هذه السلبيات وإحداث اللملمة وترسيخاً لقيمنا وأخلاقنا والابتعاد عن المهاترات.. كذلك كان واضحاً في نقاشنا مع مؤتمر الكيان الخاص أن يفرِّقوا بين المؤتمر الوطني ودوره.. ودورهم هُم «المحدد» ككيان خاص وقد رضوا بذلك (!!).. لكن الأفضل أن يكون هنالك جسم واحد بدلاً من جزئين.

---

(١) إبراهيم أحمد عمر في رده أعلاه يتجنب المنطق ويلجأ للفلسفة.. فالمنطق يقول: إن المقدمات الخاطئة تقود إلى نتائج خاطئة.. أن تعلن مجموعة نفسها بديلاً للآخرين هذا لا يكسبها شرعية.. أن تعلن مجموعة صغيرة غير مفوَّضة حل الحركة الإسلامية ثم تعلن أنها البديل هذه نتيجة خطأ لمقدمة خطأ.. فالمقدمة الخطأ في حديث إبراهيم هي قوله: (تشكلت مجموعة فوراً بعد الحل (!!)..) والنتيجة الخطأ هي قوله: (من هنا كانت شرعيتها) فالنتيجة لا تعتمد المنطق ولكنها تلجأ وتتكىء على جدل فلسفى. آهـ

س: عند لقائي بك بعد الانشقاق مباشرة وتكليفك بأمانة المؤتمر الوطني كنت ترى أن الحركة الإسلامية ما هي إلا منبراً من منابر المؤتمر الوطني.. هل ما زلتَ ترى هذا الرأي؟ ثم ماذا عن الكيان الخاص؟

ج: هـذا الكيـان الخـاص قـام بعـد الخـلاف.. والكيـان أفـراده أعضاء في المؤتمر الوطني..

مداخلة: ما هو وضع الحركة الإسلامية أو الكيان الخاص والسودان يحكم باسم الحركة الإسلامية؟ ألا يؤكد ذلك أن الحركة في مقاعد المتفرجين؟

ج: الاتفاق والقناعات التي لدينا أن دور الحركة الإسلامية هو التربية.. وإعداد الكادر.. بعض الإخوان رأوا ضرورة قيام هذا الكيان وتحديد علاقته بين المؤتمرين المتصارعين ولا بد لهذا الكيان أن يحدد موقفه من الانشقاق، هل هو مع الوطني أم مع الشعبي؟. هم قالوا: نحن مع الوطني.. قلنا لهم: إن مؤسسات المؤتمر الوطني يسيرها مَنْ فيها، ومن أراد أن يكون له رأي ودور داخل المؤتمر الوطني لا بد له أن يشارك «عبر القواعد» ولا رأي خارج مؤسسات المؤتمر الوطني!!؟

ما هو دور الكيان الخاص إذاً؟

دوره هو قيام مؤسسات تهتم بالتربية والعضوية والعلاقات؟

مداخلة: ليس له دور بالحكومة لا أمراً ولا نهياً؟

ج: كحركة إسلامية لا ليس لها دور.. إلا إذا استلموا مؤسسات المؤتمر الوطني..

س: ألا ترى أن هذا الوضع وضعاً شاذاً؟ أليس من الأفضل أن يتمّ تذويب هذا الكيان الخاص داخل المؤتمر الوطني وأن يكون له دور داخل المؤتمر في العضوية والتدريب وخلافه؟

ج: هذه كانت رؤيتي أساساً. (إنتهى).

تعليق من المؤلف:

الحديث أعلاه من رئيس ما يسمَّى بمجلس الشورى يومها يعكس بصورة جلية الأزمة التي عاشتها الحركة الإسلامية بعيد قيام الإنقاذ، حيث انفردت قلة بالسلطة بعد قيام الإنقاذ ثم جعلت نفسها بديلاً لمؤسسات الحركة الإسلامية. هذه المجموعة أصبحت مثل لويس الرابع عشر الذي قال: أنا الدولة، ومثل أتاتورك الذي قال: أنا تركيا فإن متُ ماتتْ تركيا - مع بعد المشابهة - فهذه المجموعة من قيادات الحركة

الإسلامية أصبحت وصية على التنظيم وأصبحت تقرر نيابة عن مؤسساته من دون تفويض. فالثورة لها رجالها والدولة لها رجالها. لذلك بعد قيام الثورة ذهب التنظيم الذي أتى بها ليحل محله من كانوا قريبين للتنفيذ والتوزير، ونسوا أنهم قد حملوا وزر تضييع أمانة الحركة الإسلامية التي لم يهمشوها فحسب، بل قاموا بحلها وذبحها واستبدالها بجسم هُلامي لا أساس له، كما وصفه إبراهيم أحمد عمر نفسه بقوله: (أنا كنت أستهجن ذلك وأمثله بالشخص الذي له رأس ويعرف جزءاً من هذا الرأس ولا يعرف الجزء الآخر!!!)..فإذا كان رئيس مجلس الشورى لا يدري ما يدور داخل التنظيم الذي يدير الإنقاذ، فما بالك ببقية المهمشين من قواعد وقيادات الحركة الإسلامية. ثم يذهب بروفيسور إبراهيم ليقول كما هو مذكور أعلاه (من الأشياء التي كانت غريبة كنا في مرحلة من المراحل حتى أعضاء المكتب لا يعرفون مَنْ هم أعضاء المكتب).

كذلك تمعن عبارة رئيس ما يسمى بمجلس الشورى يومها التي ذكر فيها صفة التنظيم الجديد حيث يقول: (الصورة الجديدة هي أن تبدأ بعدد قليل من قدامى قيادي الحركة ومن الذين جاؤوا مؤخراً خاصة العسكريين.. وفعلاً كان القرار أن تُشكل هذه المجموعة الصغيرة ثم تزداد كل فترة وأخرى حتى تستوعب أعضاء مجلس الشورى أنفسهم ثم تتوسع من بعد.. حتى تشكل ما يكون مؤتمراً عاماً..)، لماذا هذه الصورة الجديد المشوَّهة التي يسخر منها حتى رئيس مجلس الشورى نفسه؟. هنالك تنظيم رائد وحركة إسلامية أُم استطاعت عبر كوادرها أن تحدث التغيير وتستطيع إذا ما أُسند لها الأمر أن تدير الإنقاذ بشفافية واقتدار وأمانة ونكران ذات.. وكان بإمكان هذه الحركة الأُم والرائدة أن تقدِّم نموذجاً للقيادات الزاهدة والمتجرِّدة، وأن تقود الإنقاذ لعقود بعيداً عن الصراعات والانشقاقات واتباع الهوى وإعجاب كل ذي رأى برأيه.. ولماذا لم تبدأ الصورة الجديدة باعتماد مجلس الشورى نواة للتنظيم الجديد، سيما أنه قد تمَّ اختياره من الكفاءات والقيادات الإسلامية المعروفة، ثم يوسِّع وفقاً للنظرية الجديدة؟ أليس ذلك أفضل من حلِّه ثم البحث عن عناصر جديدة للبدء بها إذا صدقنا هذا الزعم؟؟؟... لكن عندما أُبعدت الحركة ومؤسساتها حلَّ الهوى والتشبث بالسلطة فحدثت الفتنة. لقد جرت العادة في إرث الحركة الإسلامية أن يتم الاختيار لملء المواقع عبر مؤسسات الحركة الإسلامية مثل مجلس الشورى الذي تأتيه الترشيحات من المكتب التنفيذي، أما إذا كان الأمر أمر

حل للحركة نفسها، فهذا القرار يتخذه المؤتمر العام.. فمثلاً عندما قام الرئيس البشير باتخاذ خطوات غير شرعية بتجميد عضوية الأمين العام للمؤتمر الوطني الدكتور حسن الترابي، واجه انتقاد واعتراض كبيرين من معظم قيادات المؤتمر والحركة الإسلامية، لذلك حاول الرئيس ومعاونوه عبر حملة استقطاب كبيرة بين العضوية لدعوة المؤتمر العام الذي بلغت عضويته قرابة العشرة آلاف عضو لمباركة قرارات الرئيس وإضفاء الشرعية عليها.. ورغم هذا الجهد المطعون والمجروح في عدالته، لكن فئات معتبرة ظلت رافضة لقرارات الرئيس وخرجت عن المؤتمر الوطني لتشكل تنظيماً جديداً خاصاً بها هو المؤتمر الشعبي بقيادة الدكتور حسن الترابي. إذن مؤسسات الحركة الإسلامية من مؤتمر ومجلس شورى ومكتب تنفيذي مجتمعة هي التي تتخذ مثل هذه القرارات الكبيرة والخطيرة. أما أن تجتهد مجموعة الأمر الواقع، لتأتي بمن تحب وتهوى بحجة أنهم من قدامى الإخوان. فهذا عين الخطأ. قدامى الإخوان هؤلاء لم نرى بينهم الأستاذ / أحمد عبدالرحمن وهو من مؤسسى الحركة الإسلامية ولم نرى بينهم الأستاذ/ عثمان خالد وهو كذلك. وكثيرون كانوا مغيَّبين تماماً، وهذا الأمر قد أكَّده إبراهيم أحمد عمر نفسه بقوله: (هذا التطور صاحبته الكثير من المشاكل، إذ ظن بعض القيادات أنهم قد أبعدوا.. بعض الناس كانوا يتساءلون عن بعض القيادات الجديدة من المايويين والعسكريين الذين لم تكن لهم سابق صلة بالحركة الإسلامية؟.. هناك أسئلة عن: مَنْ يختار الناس؟ منْ يتخذ القرار..؟ ومنْ بيده السلطة..؟).

ثم يحدثنا أيضاً عن هذه المجموعة التي أصبحت تدير الإنقاذ نيابة عن الحركة الإسلامية، هل هي مؤتمر بديل؟ هل هي مكتب تنفيذى قابض؟ هل هي مجلس شورى؟ يقول الأستاذ إبراهيم أحمد عمر: (هى مجموعة أساسية.. نواة.. وهي الكل في الكل.. تنفيذي وشورى.). نعم هي الكل في الكل.. لذلك غابت المؤسسية وغابت الشورى وحل محلها الهوى والتشبث بالسلطة وممارسة كل الأساليب المكيافلية. حتى شهدنا نتيجة لها صراعاً دامياً، لجأ فيه بعض الإسلاميين إلى إثارة النعرات القبلية والعنصرية، بل حملوا السلاح وأحرقوا الحرث والنسل وأشاعوا الفساد في الأرض.. حدث منهم هذا بعد أن ضايقتهم السلطة التي غاب هاديها ـ الحركة الإسلامية ـ ثم بعد انشقاق صفها وسيادة الهوى والانطباعية على قراراتها، فسرحت المئات منهم للصالح العام بحجة موالاتهم للمؤتمر الشعبي ظناً ساذجاً منها أنهم لن

يستطيعوا فعل شيىء في الخرطوم المحروسة بقوة السلاح والأمن، ونست أو تناست أن أطراف السودان مستعدة للسماع لأي ناعق أو داع للفتنة. نعم غُيِّبت الحركة الإسلامية ولسان حالها يردد:

سيذكرني قومي إذا جدَّ جدهمُ وفي الليلة الظلماء يُفتقد البدرُ

ربما يتحجج بعض المعترضين على هذا التحليل، بأن الظروف لم تكن مواتية وكانت استثنائية لذلك كانت كل الخطوات التي تم اتخاذها استثنائية أيضاً. لكنها حجة ضعيفة، فالحركة الإسلامية كانت تجتمع بكامل مؤسساتها خلال أصعب الظروف المايوية المعادية حيث الأمن المايوى الذي يسهر على محاربة الحركة الإسلامية وتخصيص الشُعب والإدارات لذلك، فكيف بها وهى تستظل بنظامها وحكومتها؟. كان بإمكانها أن تجتمع في ظل حماية أمنية كاملة، بل وتقدم لها كل المعينات اللوجستية.. ولكن لم تكن هنالك رغبة فيها، بعد أن أدت دورها وهو الوصول للحكم وكفى، بعد ذلك تقوم نظرية الاتحاد والحلول حيث تحِل الحركةُ في بعض الأشخاص حيث يتحول الفرد إلى مؤسسة أو ربما يظن أنه قد وصل إلى درجة الأصالة وأصبح يخاطب كفاحاً بغير حجاب (قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون).

البروفيسور إبراهيم لم يكن راضياً عن هذا الوضع، وقد ذكر أنه مستهجن لديه، ولكن ربما لم يكن باستطاعته إحداث قدر من التغيير إلى الأحسن وإن كان شريكاً في الوزر.. كما إنه له نظريته التي تجعل البيعة لرئيس الجمهورية عند قيام الدولة الإسلامية حيث لا توجد بيعتان، فالبيعة واحدة لرئيس الجمهورية لا لغيره.. وإن كانت مسألة البيعة من المسائل الخلافية التي سنفرد لها فصلاً لكن البيعة بعد الله للجماعة التي تختار الرئيس، لأن يد الله مع الجماعة، ولأن الجماعة أقرب إلى الحق من الفرد، حتى إذا زاغ الفرد وجانب الحق كان للجماعة صاحبة البيعة والشوكة أن تراجعه ثم ترجعه للحق وإلا عزلته. أما إذا كانت هذه البيعة للرئيس وليس للجماعة أو الحزب عندئذ ربما يطغى الفرد الرئيس، ولن تستطيع قوة أن تردعه، بل يستطيع أن يقوم بحل كل التنظيمات التي تحاول الحد من صلاحياته ومن مشروعية قراراته.

مهما ما يكن فإن الحقائق التي شهد رئيس مجلس الشورى تؤكد ما ذهبنا إليه في نسبتنا كل ما أصاب الإنقاذ من فتنة في عقدها الأول كان ناتجاً عن التخلي والتهميش للحركة الإسلامية ومؤسساتها.

وتأكيداً لما ذكره إبراهيم أحمد أعلاه فإننا نستشهد في ذات القضية برواية الأستاذ يس عمر الإمام حيث ذكر:

(لا يوجد قرار بحلّ الحركة، وإنما تتوسع الحركة ويتم استقطاب عضوية جديدة حتى تكون نسبة المستقطبين ٦٠٪ في مجلس الشورى.

الذي حصل هو: كان إبراهيم أحمد عمر رئيساً لمجلس الشورى.. (مجلس شورى الإخوان تم حله مبكراً لأن مهمته كانت التنفيذ)،.. توجد أيضاً هيئة شورى الجبهة الإسلامية وكانت مستمرة.. وجئنا جمعناها على وحدات أو كليات (متفرقة) وأخذنا قراراً بأن وجودنا كحركة أو تنظيم مجسد يضع الحكومة في حرج لأننا قمنا بحلّ كل الأحزاب..

لذلك تداعت مجموعة من الإخوان الذين كانوا موالين العمل.. اجتمع مجلس الشورى على مستوى المديريات بشكل كليات.. لا يوجد قرار بحل الحركة وإنما تتوسع..

مداخلة من المؤلف: أفادني إبراهيم أحمد عمر الذي كان رئيساً لمجلس شورى الحركة الإسلامية.. أن الموضوعات والمقترحات إلى مجلس الشورى تأتي عبر الأمين العام.. وواحدة من المقترحات التي وصلته من الترابي هي حلّ الحركة الإسلامية واستبدالها بحركة جديدة تستوعب حركة المجتمع..

الجواب: توسيع مواعين الحركة كان هو الحلّ.. تمّ حلّ مجلس الشورى.. ثم تمّ تكوين مجموعة من قياديي الحركة علاوة على بعض أعضاء المجلس العسكري أصبحوا يتولون أمر قيادة العمل (بدلاً عن الحركة)..

مداخلة: مَن الذي كوّن هذه المجموعة؟ وكونتوها بصفتكم شنو؟

الجواب: بصفتنا كنا مديرين ومشرفين على عملية التغيير السياسي مع إخواننا الضباط! عمر البشير ـ الزبير محمد صالح ـ عبدالرحيم محمد حسين ـ محمد الأمين خليفة ـ عوض الجاز ـ نحن السبعة.. ثم توسعت هذه المجموعة لاحقاً حتى بلغت ٣٠ شخصاً! ثم توسعت إلى مكتب قيادي عضويته متزايدة من ٢٠ فما فوق إلى ٣٠٠.

مداخلة: ظل هناك سؤال ملح وسط الإخوان حتى القياديين منهم وهو مَنْ يحكم السودان؟ مَن هو الذي يتخذ القرار؟

الجواب: بعد قيام الثورة كان هنالك ٩ أشخاص منوط بهم صنع القرار وهم الترابي ونائبه — الرئيس ونائبه و٥ آخرين.. «٥ مدنيين + ٤ عسكريين: فيصل مدني ـ عبدالرحيم ـ علي الحاج..الخ

ثم تكونت اللجنة السباعية التي تشرف على التعيينات وهي مكونة من الأمين ونائبه والبشير ونائبه و٣ آخرين. هذه اللجنة كانت تشرف على كل التعيينات المركزية والولائية.) إنتهى.

إذن يس عمر يؤكد ما ذهب إليه البروفيسور إبراهيم أحمد عمر كما يؤكد ما ذهبنا إليه من تحليل.

لقاء د. نافع على نافع:

أما الدكتور نافع على نافع مدير جهاز الأمن السابق ووزير الزراعة ثم وزير ديوان الحكم المحلي علاوة على أنه من أبرز الإسلاميين الذين انتقلوا من العمل الداخلي للعمل الخارجي، فهو رجل يتميز بقدر كبير من الذكاء ويجمع بين التدين والأصالة والبساطة والتواضع كما لا تنقصه جعلية أُشربها منذ الصغر.. التقيته في بيروت مساء ٢٤ /سبتمبر٢٠٠٢ وكان بصحبته مدير مكتبه العقيد الهادي مصطفى، يختلف د. نافع مع د. إبراهيم أحمد عمر حول مسألة حل الحركة الإسلامية ويرى نافع أن الحركة قد تم حلها مبكراً قبل طرح البديل لها كما يرى أن مجلس الشورى الذي أشرف إبراهيم أحمد عمر على حله لم يقبل أعضاؤه الحل، ورغم ذلك قد أعلن عن حله.. فرواية نافع متواترة عندنا (!!) وهى أقرب إلى الحقيقة التي يصدقها الواقع..أما أن تكون الحركة الإسلامية هي المؤتمر الوطني، فهذا قرارٌ تم إتخاذه بعد عام ١٩٩٥م، كما جاء في رواية نافع.. فما قاله نافع حول حل الحركة الإسلامية هو ما يلى:

ج: الحركة الإسلامية حُلّت قبل قيام المؤتمر الوطني بوقت مبكر.. فالحركة حُلّت منذ قيام الثورة.. فعند قيام الثورة لم تعد هنالك حركة إسلامية ـ حتى هيئة شوراها المتبقية للمسائل الاستراتيجية حُلت بصورة حولها أخذ ورد، حيث دُعيتْ لاجتماع واحد وطُرح عليها أن تحل نفسها وكان هنالك عدم موافقة ثم ذهبت وحتى الآن لم تعد.. فالحركة الإسلامية حُلت منذ وقت مبكر.. لكن الغريب أنه عندما

فُكِّر في إعادة تكوين الحركة الإسلامية ـ قبل مسألةالكيان الخاص ـ بدأنا في استقطاب العضوية الجديدة.. وبدأنا في استرجاع عضوية هيئة الشورى السابقة ثم توسع أعضاء جدد على أن تكون حركة إسلامية، وبالفعل قامت الحركة الإسلامية.. لكنها قامت حركة فوقية من عدد محدَّد، ثم أصبح يتوسع إلى أن صارت حركة إسلامية.. ولم تقم من القواعد ـ هذا قبل المؤتمر الوطني ـ فهي الحركة الإسلامية التي كونت بعد الإنقاذ وليست الحركة الإسلامية السابقة!! حتى أصبح أعضاء شوراها ٤٠٠ شخصاً ـ هذا قبل المؤتمر الوطني ـ هذا حصل في أواخر ١٩٩٤م أو ١٩٩٣م.

هذه الحركة أنشئت بعضوية الحركة السابقة وأضيفت لها أعداداً.

هذه الحركة كانت شاهداً على كل المشاكل التي تحدثت عنها. هذه الحركة حاولت قبل مذكرة العشرة عمل مؤسسي يجنبنا الصراع والتنازع بين شخصين وقامت باختيار مكتباً من ٣٠ عضواً من قيادات الحركة: هذا المكتب ظل كاملاً ولم يفقد إلا الشهيدين الزبير محمد صالح وعبدالسلام سليمان ـ رحمهما الله ـ واستمر حتى بروز المشاكل الأخيرة..

هذا المكتب كان موجوداً رغم وجود المؤتمر الوطني لأن المؤتمر الوطني كان نظاماً وليس تنظيماً ـ نظام المؤتمرات وليس تنظيماً له مكتب وشورى وقيادة، بل كان تحت قيادة حسن حمدين والشفيع أحمد محمد وكان يمثل شكلاً سياسياً.. في ظل هذا الوضع كانت الحركة الإسلامية موجودة بقيادة حسن الترابي، وعندما تمّ اختيار هذا المكتب القيادي وعندما برز الخلاف بين الأمين العام والرئيس ساهم المكتب في تخفيف حدة الخلاف بينهما وأنا كنت عضواً في هذا المكتب.. وأن هذا المكتب هو الذي أصبح يقرر في الأمور.. ولكن التوجه الذي انتهجه الأمين العام حسن الترابي والذي لا يقبل بقرار مؤسسة إذا لم يوافق هواه.. هو الذي قادنا بسرعة شديدة جداً لمسألة التعددية حيث قررت شورى الحركة الإسلامية التعددية السياسية وبهذا الإقرار انتقلنا للمؤتمر الوطني. وهنا جاء القرار بأن يكون المؤتمر الوطني هو الحركة الإسلامية..

هذا حدث بعد عام ١٩٩٥م.. المكتب القيادة للحركة الإسلاميةالمشار إليه أعلاه هو الذي قرر حل الحركة الإسلامية وأن يكون المؤتمر الوطني بديلاً لها.

والحركة أعيد تكوينها بعد الثورة.. هذا المكتب الثلاثيني الذي اختاره مجلس شورى الحركة المكون من ٤٠٠ شخصاً، هذا المكتب هو الذي قرر أن تحل الحركة وتنتقل للمؤتمر الوطني..

وقد تمّ استقطاب كثيرين جداً لها.. بدأت ترتب نفسها لتصبح ـ أي الحركة الإسلامية ـ في شكل حزب معلن هو المؤتمر الوطني وليس سواه.. وعندما اتخذ هذا القرار تمّ اتخاذ قرار آخر معه، وهو أن يظل هذا المكتب القيادي الثلاثيني وأن يظل مجلس شورى الحركة الإسلامية ٤٠٠ عضواً باقياً في ظل قيام أجهزة المؤتمر الوطني ـ وأن لا يكون لها أي عمل، لكنها تبقى مرجعية يرجع لها الناس عند حدوث مشكلة استراتيجية تهدد المشروع والدولة فتكون هي المرجعية.. وينتقل العمل كله سره وجهره للمؤتمر الوطني.

لكن بقيام المؤتمر الوطني كتنظيم وليس نظام وهي الفترة التي انتخب فيها غازي صلاح الدين ليقوم بهذا الدور ونقلنا كل الأجهزة بما فيها الطلاب للمؤتمر الوطني وحتى الأجهزة الخاصة حيث أصبح الفريق حسان أميناً للجنة الأمن والدفاع.. أي نقلنا كل شيء للمؤتمر الوطني، وتم تعديل النظام الأساسي وأصبح الأمين العام للحركة الإسلامية هو الأمين العام للمؤتمر الوطني بعد غازي صلاح الدين!!»..

بعد هذا يصبح الحديث عن أن الأمين العام هو أمين الحركة الإسلامية حديثاً لا يسنده منطق ولا لوائح لأنه لم تعد هنالك حركة إسلامية وإنما هو المؤتمر الوطني..

فالترابي كان أميناً للمؤتمر الوطني فقط وليس أميناً للحركة الإسلامية.. رغم ذلك ظل يستقطب الطلاب والعمل الخاص والأعضاء الجدد باسم الحركة الإسلامية رغم عدم وجودها.

كوّن الترابي أمانته للمؤتمر الوطني ـ وكان القرار أن يتم استيعاب الـ ٤٠٠ أعضاء مجلس شورى الحركة الإسلامية داخل مجلس شورى المؤتمر الوطني ويضاف لهم ٢٠٠ ليصبح العدد ٦٠٠ وكذلك يستوعب أعضاء المكتب القيادي للحركة الـ ٣٠ ضمن المكتب القيادي للمؤتمر الوطني ويضاف لهم آخرون، ورغم أن ذلك كان هو قرار مكتب، لكنه لم يعمل به لأن الأمين العام لا يرغب في الكثيرين منهم.

الذي حدث هو أن فُقدت المؤسسية التي وفرها المكتب القيادي الثلاثيني للحركة الإسلامية، وأصبح الأمين العام أميناً حيث أن نظامنا الأساسي الذي

أجزناه يجعل الأمناء كلٌ يعمل على شاكلته وأصبحت الأمانة ليست جسماً قيادياً.. فالأمين العام يتكلم مع كل عضو من أعضاء الأمانة على حدة ـ فأصبح المؤتمر الوطني هو شخص واحد هو الأمين العام ـ لأن الأمانة ليست لها وظائف ومجلس التنسيق هو استشاري يحضر عشية اجتماع هيئة الشورى ليقدم تقارير عن كل الولايات، كلٌ يتحدث في ٥ دقائق لا تعني شيئاً ويقال له هنالك تعديلات تطرح على النظام السياسي وليس له فيها رأي.. فأصبح المؤتمر الوطني رجلاً واحداً وفقدنا المؤسسية..

ظهور المؤتمر الوطني للعلن أظهر الخلاف والنزاع بين الرئيس والأمين العام للعلن وصار الصراع يحتمي بالأجهزة.. فدخلنا في صراعات كثيرة حاولنا مراراً إصلاحها لكن دون جدوى، وآخرها كان مذكرة العشرة حتى تبعد المنازعة عن قيادة الحزب وتوحد قيادة الحزب والدولة وتخلق مؤسسية وتجعل للأمين العام دوراً محدداً وهاماً جداً في إدارة عمل الحزب كمتفرغ له.

مداخلة من المؤلف: أرجو أن نتأمل عبارات دكتور نافع التالية:

١ ـ (الحركة الإسلامية حلت قبل قيام المؤتمر الوطني بوقت مبكر.. فالحركة حلّت منذ قيام الثورة.. فعند قيام الثورة لم تعد هنالك حركة إسلامية ـ حتى هيئة شوراها المتبقية للمسائل الاستراتيجية حُلت بصورة حولها أخذ ورد حيث دُعيتْ لاجتماع واحد وطُرح عليها أن تحل نفسها، وكان هنالك عدم موافقة ثم ذهبت وحتى الآن لم تعد).

٢ ـ (وبالفعل قامت الحركة الإسلامية.. لكنها قامت حركة فوقية من عدد محدَّد، ثم أصبح يتوسع إلى أن صارت حركة إسلامية.. ولم تقم من القواعد ـ هذا قبل المؤتمر الوطني ـ فهي الحركة الإسلامية التي كونت بعد الإنقاذ وليست الحركة الإسلامية السابقة!! حتى أصبح أعضاء شوراها ٤٠٠ شخص ـ هذا قبل المؤتمر الوطني ـ هذا حصل في أواخر ١٩٩٤م أو ١٩٩٣م.)

٣ ـ (كوَّن الترابي أمانته للمؤتمر الوطني ـ وكان القرار أن يتم استيعاب الـ ٤٠٠ أعضاء مجلس شورى الحركة الإسلامية داخل مجلس شورى المؤتمر الوطني ويضاف لهم ٢٠٠ ليصبح العدد ٦٠٠ وكذلك يستوعب أعضاء المكتب القيادي للحركة الـ ٣٠ ضمن المكتب القيادي للمؤتمر الوطني ويضاف لهم آخرون، ورغم أن ذلك كان قرار مكتب لكنه لم يعمل به، لأن الأمين العام لا يرغب في الكثيرين منهم).

تعليق من المؤلف:

المحلّل السياسى وعضو الحركة الإسلامية المتابع لتطور الحركة وكيفية اتخاذ القرارات داخلها مهما كانت تلك القرارات يلحظ تجافياً ظاهراً لإرث الحركة وانتهاكاً لعهودها ومواثيقها وتاريخها الناصع القائم على المؤسسية والشورية. فرغم أن إبراهيم أحمد عمر يزعم أن مجلس الشورى كان قائماً وفاعلاً قبل حلّه بالصورة التي ذكرناها، لكن دكتور نافع يؤكد أن مجلس الشورى المذكور لم يكن له دور وقد تمت دعوته لاجتماع واحد طُلب منه أن يحل نفسه ورغم عدم موافقته، تم حله بصورة فيها أخذ ورد، وذهب ولم يعد.!.. ويلاحظ المراقب أنه رغم ذهاب مجلس الشورى بصورة قسرية قصد منها إبعاد الكثيرين من قيادات الحركة الإسلامية أصحاب الآراء الناقدة والذين يرفضون التسليم لكل ما يطرح عليهم، لكن الذين قاموا بذلك الحل وجدوا أنفسهم مكشوفي الظهر تطعنهم سهام قواعد الحركة الإسلامية قبل سهام المعارضين، فقد بدأت قواعد الحركة تتململ عندما شعرت بالتهميش خصوصاً بعد ما شاعت مسرحية إهداء المصاحف وإنزال الكثيرين من القيادات إلى التقاعد الإجبارى، لذلك جاءت الفكرة الثانية وهى قيام حركة إسلامية (جديدة)!! فوقية لم تستند في قيامها على القواعد حيث وصل أعضاء مجلس شوراها إلى الـ٤٠٠ شخصاً وقد كان ذلك في أواخر عام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤.

أما النقطة الثالثة التي ذكرها د. نافع تبدو أكثر وجاهة ومعقولية إذا تم تنفيذها والتقيد بها وكان من الممكن أن تشفع لقيادات الحركة الإسلامية وتتجاوز عن كل ما ارتكبوه في حق الحركة الإسلامية من تهميش وحل، فلو تم استيعاب أعضاء المكتب القيادي الثلاثينى للحركة الإسلامية، علاوة على أعضاء مجلس الشورى الـ٤٠٠ علاوة على الـ٢٠٠ آخرين يمثلون ألوان الطيف السياسى من عضوية المؤتمر الوطني لشكل ذلك مخرجاً وعاصماً من قواصم الفتنة والتناحر والانشقاق. لكن ذلك لم يتم لشيءٍ في نفس يعقوب أو في نفوس إخوة يوسف.

من ناحية أخرى يبدو صدر حديث الدكتور نافع منطقياً ومقبولاً في تسلسل الأحداث.. لكن النقطة الأخيرة حول عدم وجود الحركة الإسلامية بعد قيام المؤتمر الوطني بصورته الأخيرة لم يكن صحيحاً، إذ كانت هنالك حركة إسلامية كما أسلفت في حديثي وحتى خروجي من السودان في يناير ١٩٩٧ كانت هنالك حركة إسلامية في كل السودان جنباً لجنب مع المؤتمر الوطني، ففى الخرطوم كان

الدكتور محمد محيي الدين الجميعابي ثم المعتصم عبدالرحيم أُمناء لتلك الحركة وكان الفريق شرطة (م) عباس مدنى هو رئيس مجلس شوراها. بل الجميعابى قد كان أميناً للنظام وأميناً للتنظيم ولكل مكتبه التنفيذى المختلف.

نواصل حديث دكتور نافع:

س: ماذا يعني الكيان الخاص للحركة الإسلامية؟

ج: يعني الآتي: في الحقيقة، الإخوان في الحركة الإسلامية على مستوى القاعدة وعندما ظهرت الفتنة شعروا أنه لو كانت الحركة الإسلامية موجودة بجسمها وأجهزتها لعصمت الناس من هذه الخلافات ولما حدث ذلك. وتجددت أشواق الناس ليقيموا هذا الجسم ليقيهم الصراع والفتنة، إذ خشوا أن يجر هذا الصراع قطاعات هامة جداً وحيوية في الحركة (الخاص) إلى آفاق الصراع: (الطلاب ـ الشباب ـ الأمن والدفاع) لذلك تنادوا لهذا الجمع (الكيان الخاص) فهي دعوة من القاعدة وليست من القيادة وهذه نقطة هامة (أي قرارقيام الكيان قد برز من القاعدة وقد عرض على الترابي فرفضه ولم يرفضه الآخرون لأنهم قد تفهموا دواعيه.. ورأوا أن المصلحة العامة تجعلهم يتجاوزون عن سلبياته.

س: بعض القائمين على الكيان يرون أنه كيان حاكم مرجعي لأنه يمثل الحركة الإسلامية، والبعض يرى عكس ذلك تماماً فما هو تعليقك؟

ج: الذين يقولون: إن الحركة الإسلامية هي حركة حاكمة على المؤتمر الوطني والحكومة غير مُحقّين في هذا القول.. لأن الأوراق التي أسست عليها الحركة الإسلامية ـ الكيان ـ لم تقل ذلك.. ومن الحسنات التي أسست عليها حركة الكيان، أنها حركة معلنة وأوراقها متاحة وليست سرية والرؤية بالنسبة لها واضحة جداً ولها برنامجها ورؤيتها ووظائفها، والتي ليس فيها منازعة مع المؤتمر الوطني.. وليس هي جهازاً سرياً لإدارة المؤتمر الوطني بالـ Remote Control وليست هي بديلاً للمؤتمر الوطني وليس من حقها أن تقدم أو تؤخر في المؤتمر الوطني.. وعضو الحركة الإسلامية في المؤتمر الوطني هو عضو كسائر الأعضاء الآخرين.. فالحركة الإسلامية ليست هي مرجعية الحكومة، فمرجعية الحكومة هي المؤتمر الوطني، وليست هي مرجعية المؤتمر الوطني، فمرجعيات المؤتمر الوطني هي مؤسسات المؤتمر الوطني.. أنا شخصياً أعتقد أن هذا لا يقلل من أهمية الحركة الإسلامية، ولا يجعلها كياناً دعوياً ولكنها تقوم بوظائف كثيرة جداً ليس فيها

تنافس مع المؤتمر الوطني وهي هامة جداً للدولة وللمشروع وللمؤتمر الوطني نفسه.. لكن انحراف الإخوان ومحاولة أن يقودوا الحركة لصراع مع المؤتمر الوطني أو أن يفرِّغوا المؤتمر الوطني من محتواه حتى لا يكون غير لافتة.. هذا فهم غير صحيح.. فدور الحركة الحالي لا يتنافى مع الدولة ولا مع المؤتمر الوطني ولها دور كبير جداً يمكن أن تعمله مثل تقدم الصفوف في الجهاد(!!) والتربية(!!) وكأفراد داخل المؤتمر الوطني بأخذ الناس بالعزائم..

س: يرى د. غازي صلاح الدين أن تركيبة الإنقاذ تقوم على مثلث أضلاعه هي المؤسسة العسكرية والحركة الإسلامية والجنوبيون ويرى أن أضعف ضلع في هذا المثلث هو ضلع الحركة الإسلامية في الإنقاذ وأن ولاء العسكريين للمؤسسة العسكرية أقوى من ولائهم للحركة الإسلامية.

ج: أنا أكثر التصاقاً بالعسكريين من أعضاء الحركة الإسلامية الآخرين، وأشهد بأن العسكريين أكثر التزاماً بالحركة الإسلامية وأكثر تجرداً وإخلاصاً من ولاء المدنيين وأنا أشهد الله وأشهد للتاريخ بذلك.

ويضيف: عندما تحوَّلت الحركة الإسلامية للمؤتمر الوطني قرر المكتب القيادي نقل كل الأجهزة والمكاتب من غير استثناء للمؤتمر الوطني وقد قلنا للترابي: إنه مهما نقلنا من أنشطة، لكن سيظل هنالك من المناشط ذات الخصوصية والحساسية ما لا يمكن نقله للمؤتمر الوطني ولازم يشرف عليه مكتب خاص وليس فرداً واحداً..و في النهاية كونّا لجنة، أنا ومجذوب وغازي وأسامة وبحثنا ذلك ورأينا أن يظلّ هذا العمل وبملفاته تحت قيادة مكتب من مجموعة محددة ليتولى هذا الأمر.. وقد قام أحد هؤلاء الأفراد بتنوير الترابي بهذا الرأي ولكن يبدو أن ردّ الترابي كان عنيفاً مما جعل الشخص يتخلف عن تقديم هذا التصور في اجتماعنا مع الترابي مما جعلني أقوم أنا بتقديم هذا التصور الذي رفضه الأمين العام لأنه يريد أن يجعل كل الخيوط بيده.. وقال نافع عن الشخص الذي كُلف بتبليغ قرارهم للترابي: «جانا هذا الشخص رجلينو الاثنين شمال..» كناية عن قهر الترابي له. انتهى حديث نافع.

رواية الكارورى:

أما الشيخ عبد الجليل النذير الكارورى فيتحدث بحسرة وألم عن فترة التهميش التي عانوها في العشر سنين الأُولى من عمر الإنقاذ تحت ذريعة التفويض الممنوح لقادة الحركة لتنفيذ التغيير السياسي، حيث يقول:

- العشر سنين الأولى من الإنقاذ قد فوضنا فيها أمرنا لله ثم لإخواننا وأصبحت مساهمتنا حسب الطلب.. حسب ما يطلب منا(!!!).
- لكن يبدو أن هنالك اتجاهاً من القيادة لاستمرار هذا النمط «التفويض» بحجة أن العسكريين هم الحاكمون، فلا داعي لآخرين منافسين لهم وحتى التعيين للوزارات لم يكن يتم حسب المساهمة السياسية ولا...
- هنالك بعض الإخوان يرون أن هذه المسألة مقصودة وتعني وداع الحركة الإسلامية ومغادرتها، وهنالك حديث عن أن هنالك مصاحف وزِّعت لبعض قيادات الحركة الإسلامية وقيل لهم جزاكم الله خيراً، قد سلمتم الأمانة لمرحلة أخرى...

لكن نفس هذا الأسلوب قد تمّ استخدامه مع العسكريين عندما بدأ المدنيون يزحفون وطلب من العسكريين أيضاً أن يترجلوا لأنهم قد أدوا دورهم وجزاهم الله خيراً(!!!) هذا ما حدث من دون تفاصيل.).

أما حوارنا مع الشيخ عبد الجليل النذير الكاروري عن (الكيان الخاص للحركة الإسلامية) فقد كان كما يلي:

السؤال: الكيان الخاص للحركة الإسلامية وأنت أحد أعضاء قيادته التنفيذية ما هو تقييمك له؟

الجواب: هو يمثّل الحركة الإسلامية من حيث القواعد المكونة له والقيادة المختارة له.. لكن أن يكون هو حاكماً للدولة هذا ما لم يحدث حتى الآن.

س: ذكرت أنه من ناحية سياسية ليس مرجعي ماذا يعنى ذلك؟

الجواب: هو يُستشار.. يعلم.. وقوته تأتيه من مرجعيته الفكرية، وأنا أطمع أن تكون لنا إمامة مرجعية، وعندنا رئاسة مثل إيران.. نحن نكسب القوة من قوتنا الفكرية والتنظيمية وزهدنا في منافسة من يحكم.. وهذه لها أصول في الدين هنالك نبي وخليفة حاكم وهنالك نبي يختار خليفة وهذه متروكة للظروف.. داوود يبعث ملكاً.. إذن انتهينا إلى إمامة تفكر وترى وتخطط وتقرر في الشؤون العامة وهي مرجعية الحكم والخلافة وهنالك رئاسة تتبع لها.

سؤال: إذا كانت هذه الحكومة هي حكومة الحركة الإسلامية التي أتت بها لكننا نجد الآن أن الحركة الإسلامية كمؤسسة غير حاكمة.. والأصل أن تكون الحركة الإسلامية حاكمة ومرجعية للسلطة وأن تكون الحكومة هي حكومة

الحركة الإسلامية.. أو أن يتم تذويب الحركة الإسلامية داخل المؤتمر الوطني بدلاً من إنشاء كيانٍ خاصٍ نسند له مسألة التربية والدعوة.. هذه هي الكنيسة نفسها الدين له رجاله والدولة لها رجالها.. حتى شورى الحركة أصبحت معلمة وليست ملزمة.. وهنالك قضايا كبيرة لم يؤخذ فيها رأي الحركة الإسلامية؟ أنا أود أن أسمع رأيك بصراحة.؟

الكاروري: إذا قامت دولة يصبح الحاكم في مستوى أمير المؤمنين.. ورئيس الجمهورية كان سائراً نحو هذا الاتجاه.. وقلنا له هذا مثال استمر ٣٠ سنة فقط.. وهو غير متحقق الآن إذن لا بد من تقسيم السلطات..

مداخلة: الحركة الآن مهمشة.؟

الجواب: هي كذلك وكان يمكن أن تكون أحسن من ذلك.. وأنا غير راض بوضع الحركة الحالي.. وأرى أن نوزِّع الأدوار، وأن تكون هنالك مؤسسات حاكمة.. القوة الحقيقية للدولة تكمن في قوة الجماعة وفكرها.. وإذا فقدنا السلطة فجأة، ولم تكن الحركة قوية لن نجدها فيما بعد. إذا غلب على قيادة الحركة الجانب التنفيذي الرسمي، فلن يكون للحركة فرصة للقيادة الفكرية..

الكيان الخاص هل هو المسجد الضرار

الكيان هو الاسم الذي أُطلق على الحركة الإسلامية بعد الانشقاق وخروج المؤتمر الشعبي بقادة الشيخ الترابي عن المؤتمر الوطني الحاكم بقيادة الفريق البشير. وقد اختير لبقايا الحركة الإسلامية اسم الكيان الخاص رمزاً لخصوصية نشاطها الذي لا يتعدى المسائل التربوية وحصر العضوية، فالحركة الإسلامية التي ظلت تجاهد لمدة خمسين عاماً من أجل توحيد الحياة كلها وإرجاعها لله الواحد الذي لا يقبل التعدد ولا القسمة، أريد لهذه الحركة الرائدة أن تتقزم وتتحول لجمعية للتربية الإسلامية أو جمعيات الدعوة الشاملة، حيث لا دخل لها بالسياسة، فالسياسة لها حزبها ولها رجالها وقادتها، أما الحركة الإسلامية فإذا أراد أعضاؤها أن يدخلوا إلى حلبة الحزب الحاكم فذلك محرَّم عليهم إلا إذا أتوا عبر القواعد الشعبية في المجتمع وليس عبر قواعد الحركة الإسلامية!!. علماً بأن القائمين على أمر الحزب الحاكم لم يأت واحد منهم عبر القواعد الشعبية المجتمعية، وإنما جاءت بهم الحركة الإسلامية عبر انقلابها في ٣٠/يونيو ١٩٨٩. لكن الآن أُريد لهذه الحركة الإسلامية أن تحصر دورها في المسائل التربوية والنشاطات الهامشية، وحتى لا تتعدى هذا الدور فرضوا على قيادتها

رجلاً زاهداً لم يؤت به إلا للعلم بزهده ونأيه عن المواقع وتجافيه عن مواقع الفتنة والصراع ولم يكتفوا بذلك بل فرضوا على مكتبه التنفيذي بعض قيادات الدولة التي تؤمن بتحجيم دور الحركة السياسي وحصر دورها في مناقشات أقرب لمداولات المعتزلة والأشاعرة حول خلق القرآن وقِدَمِه وحرية الإرادة وعلاقة الذات بالصفات الإلهية.. والغريب في الأمر أن هؤلاء الذين جيء بهم لقيادة المكتب التنفيذى للكيان الخاص هم من أصحاب المهام الكبيرة سواء على مستوى الدولة أو القطاع الخاص.. ولم يكتفوا بذلك، بل وأمام إصرار البروفيسور عبد الرحيم علي على التنحي من قيادة القطاع أُسندت هذه المهمة لرئيس البرلمان السودانى الأُستاذ أحمد إبراهيم الطاهر، علماً بأن هذا الرجل ليس لديه الوقت الكافي لمتابعة أعمال البرلمان المتشعبة والكثيرة، علاوة على مشاركته في قيادة مؤتمر البرلمانيين العرب ومشاركته في الكثير من اللجان الرئاسية الهامة والاستراتيجية، لذا فإن إسناد أمر قيادة كيان الحركة الإسلامية له في هذا الظرف العصيب إنما يعنى مزيداً من القتل والتهميش لها، وما إن انتهت دورة أحمد إبراهيم الطاهر والتى لو كانت دورة لأحد اتحادات الطلاب بالجامعات لأُطلق عليها اسم الدورة المنسية.. انتهت هذه الدورة في منتصف أبريل ٢٠٠٤م، ليتم التنافس على قيادة هذا الجسم بين السيد/ على عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية وبين الدكتور غازي صلاح الدين ليحسم التنافس انتخابياً لصالح السيد النائب الأول.. انتصار النائب الأول بقيادة الحركة الإسلامية رغم مهامه الكثيرة والخطيرة والمتشعبة لا يعني إلا مزيداً من التحنيط للحركة الإسلامية التي حاول البعض بتقديم غازي لقيادتها أن ينفضوا عنها غبار التهميش ويدفعونها لموقع الريادة والقيادة.... عليه لا يعتبر إسناد أمانة الحركة الإسلامية مؤخراً للأستاذ على عثمان محمد طه منتصف أبريل ٢٠٠٤ استثناءً. وحتى لا نرسل الاتهامات حول الدور الغائب للحركة الإسلامية فإننا نستشهد هنا بآراء قيادات المؤتمر الوطني مثل إبراهيم أحمد عمر ونافع على نافع والكاروري، والآن نبدأ بأول أمين لهذا القطاع وهو عبد الرحيم علي الذي أجرينا معه هذا اللقاء في بيروت، ولأهمية هذا اللقاء فإننا سنورده كله فإلى تفاصيله.

لقاء بروفيسور عبد الرحيم على:

س/ لماذا تخلّف عبد الرحيم علي عن الدور القيادي في الحركة الإسلامية عبر السنين الأخيرة، واهتم بالجانب الصوفي؟ هل هناك عزل من أحد؟.. لماذا الابتعاد طيلة هذه الفترة ثم الظهور فجأة لموقع قيادي؟

الجواب: لا أستطيع الحديث عن نفسي لكن لا أوافق بأني ابتعدت فأنا لا أبتعد وإن كنت لا أحبِّذ الجانب السياسي وأنأى عنه لأن العمل الإسلامي هو واجب وأنت تؤدِّيه بمقدار ما تستطيعه مثل الجوانب الأخرى.. الجزء الذي تشتهيه أو ترغب فيه هو الأفضل.. أنا لا أفتكر أن جانب المناصب أو تكوين وجمع المال قد تكون هي الأصوب لدى الفرد.

في مرحلة ما بعد التخرّج من الجامعة، كان لديَّ شعور أن المجال السياسي له ما يكفي من الشخصيات وفيه محاذير واحتكاكات لا تناسبني لذلك ما كنتُ أرغبُ فيه..

ثانياً عندما سافرت من السودان لمدة سبع سنوات منذ ١٩٧٤ ـ ١٩٨١م فترة المقاومة ثم المصالحة، أنا كنت خارج السودان وهذه المرحلة كانت جديدة لم أكن جزءً منها.. وعندما عدت التحقت بالمركز الإسلامي الإفريقي الذي يتطلّب قدراً من التحفّظ. وقد كان دخول الإخوان في مرحلة المصالحة والعمل في الاتحاد الإشتراكي، حيث لم يكن يسرّ الإنسان أن يعمل في مؤسسات النظام المايوى. خلاصة الموضوع بحكم المزاج لم أكن راغباً في العمل السياسي وبحكم غيابي عن السودان فترة طويلة، وعندما رجعت لم يكن هنالك سبب يدفعني للتحول من النظام التعليمي للعمل السياسي.

هنالك سبب آخر هو أن المرحلة كانت مرحلة مصالحة وهي على حساب سمعة الحركة الإسلامية ومختلف على أمرها.. وأنا لم أكن متحمساً لها عندما رجعت من خارج السودان عام ١٩٨١م. لكن قبلتها كقرار حركة إسلامية وتعاملت معها ولكن شعرت بجدواها من خلال العمل الذي كنت أعمله في المركز الإسلامي.

س/ ذكرت نقطة رئيسية في ممارسة العمل السياسي وهي الحساسية وأن العمل السياسى يعرِّض الشخص للاحتكاكات.. لذلك ابتعدت طيلة هذه الفترة عن العمل السياسي! لكنك الآن عدت لتقود العمل السياسي في فترة أكثر حساسية وفتنة وشائكة بل أكثر احتكاكات بعد الانشقاق، فما هي المستجدات التي طرأت عليك حتى تتبري لقيادة العمل الإسلامي في هذه الفترة؟!!

الجواب: المرحلة الأخيرة التي تتحدث عنها هذه فُرضت عليَّ في ظروف أنا في الحقيقة متعجب فيها، ولم تكن باختياري، ولكنها مجموعة عناصر ما يستطيع أن يجمعها غير ربنا.. منها أنني كنت بعيداً عن كل الصراعات الداخلية ولم أتولّ أيَّ

مناصب، فهذا جعل الكثيرين من الإخوان وفي ظروف هذا الصراع يميلون أن يبحثوا عن الآخرين الذين لم يكن لهم دور سابق.. لذلك ظلوا يبحثون عن عبد الرحيم علي وأمثاله.. هذا واحد.

ثانياً: كان هنالك مخاطر مواجهة دموية مما جعل الواحد يكون مستعداً لعمل شيء من خلاله يستطيع أن يقرِّب الشقة أو يصلح الأمر، لذلك دخلت في هذا الأمر من غير رغبة ولكن كشعور بالواجب.. كان يوجد إحساس كبير جداً بالخطر على جميع البلد والحركة وكل شيء عزيز على الناس.

ثالثاً: أنا كنت خارج السودان فتمّ اختياري رئيساً لمجلس الشورى وكانت مفاجأة لي، لأنني ما كنت عضواً فعَّالاً في مجلس الشورى، والمجلس كان كبيراً جداً ومعظم الناس لا يعرفوني.. لكن يبدو أن هنالك ظروفاً تضافرت وأدت لهذا الاختيار، كما أن المستجدات التي طرأت ألقت على مجلس الشورى بعبء كبير لمواجهتها.. هذا التكليف كان يعني أن أقتحم هذه العقبات، وأن أساهم في حلّها... عندما جئت من الخارج كانت نيتي أن أعتذر عن قبول التكليف برئاسة مجلس الشورى، لكن سبقني عدد كبير من الإخوان وقالوا لي هنالك مخاطر كبيرة جداً تحيط بالحركة الإسلامية وبالبلد وأنه لازم تقبل هذا التكليف وتقوم بدور أكبر.. فقبلت التكليف بهدف جمع الصف على أساس التنظيم وإعطاء الحركة دوراً فعالاً، وليس على أساس القيام بدور فردي في إصلاح بين الناس، هذا هو السبب الذي دفعنى لقبول التكليف.

س/ هل تمّ الاختيار لأنك فقط شخصية غير خلافية، أو أنه اختيار آمِن، لأنك ليس لديك تطلعات سياسية أو لا تبدو من جانبك خطورة؟ يعني احتياجات البعض تحتاج إلى شخص بمواصفات عبدالرحيم علي زاهداً في أي شيء! ما هو تقييمك؟

الجواب: أعتقد أن الظروف الغريبة جداً هي التي تضافرت لتفرض عليَّ هذا الدور..

مداخلة: هنالك آخرون كان يمكن أن تفرض عليهم؟

عبد الرحيم: أنا فاهم ذلك.. لكن تقديري الخاص، أنني أنا لم أكن الشخص الذي تفرض عليه مواقع قيادية لأنني لا أمتلك مواصفاتها.. لذلك أنا متعجّب.

س/ بعد اعتقال الترابي ناقشتك عن ضرورة التفرّغ لبناء حركة إسلامية فاعلة وأنت الآن تجلس على مقعد الترابي، فلا يمكن أن تدير الحركة الإسلامية من معهد

اللغة العربية، وقد قلت لي: أنا لن أتفرّغ وغير راغب في هذا الموقع وإخوانك خائفين من بعض لذلك جاؤوا بي! هل وبعد مضي فترة كبيرة ما زالت رؤيتك هي نفس الرؤية أم تغيّرت؟

هذا يعني عدة أسباب أولاً: أنا ما زلت عند رأيي لن أتفرّغ وهذا العمل لا يحتاج إلى التفرّغ (!!!) أما الدوافع التي تجعل البعض يصرّ على وضع شخص في موقع لا يريده هذا موضع رأي!! ولا أستطيع أن أجزم ما هو السبب فهي عدة أسباب لكنها قدر من أقدار الله، وأنا حاولت بعدة أسباب أن أتفادى هذا الأمر وما زلت أسعى أن أبتعد عن هذه المسؤولية.

س/ الكيان الخاص كما لمسناه.. أنا كنت مسؤولاً عن شعبة آسيا في مكتب العلاقات الخارجية لمدة ٦ شهور، لم ألمس جديداً ولا جدية بل اجتماعات متكررة لا فائدة منها، بل هي إضاعة للزمن، حيث لا توجد ميزانية للكيان ولا برنامج بل مجرد اقتراحات هلامية.... فأصبح الكيان الخاص مثل شحمة الذنب التي تُعطى للطفل الرضيع لعضها أو مصها حتى يتلهى بها.

فالسؤال هو: هل يشبه الكيان الخاص جمعية القرآن الكريم أو شعبة التربية والدعوة داخل المؤتمر الوطني أم هو حركة إسلامية حاكمة مرجعية هي المرجع الأول والأخير..؟ عند إبراهيم أحمد عمر أن الكيان مثله مثل الدعوة الشاملة، من يرد من أعضائه أن يشارك في السياسة عليه أن يدخل إلى المؤتمر الوطني عبر القواعد! فما هو تقييمك؟

الجواب: الجواب يرتكز على نظام الكيان الخاص الأساسي الذي ينصّ على العمل في مجالات محددة ووظائف محددة! وأنه ليس موازياً للمؤتمر الوطني وليس معنياً بالعمل التنفيذي الخاص بالدولة! هذا التعريف كان يصطحب عبرة التجربة الماضية والخلاف الذي صاحب، والاصطدام الذي حدث.. لذلك وضع خط سير أشبه بما يكون بصراط يجعل حركة الكيان الخاص حركة بطيئة ومليئة بالمحاذير، ولا تدخل في عمل السلطة ولا توازي عمل المؤتمر الوطني حتى لا يفقد المؤتمر الكثيرين من الذين انضموا للمؤتمر الوطني طواعية، لذلك باعد نفسه عن العمل السياسي ونقل هذا النشاط الخاص به إلى المؤتمر الوطني.

س/ كنا في الماضي نقنع الناس أن الاسلام دين دولةٍ وعبادةٍ وسياسة، لكن ارتددنا إلى هذا الفصام النكد، فصارت الحركة لحالها والدولة لحالها، حيث لم

يعد هنالك حقّ للحركة في محاسبة الدولة، فأصبحت الدولة شيء والحركة الإسلامية شيء آخر، مما أدى إلى تقزّم الحركة حيث لم تعد مرجعية للحكم، ولم تعد تحاسب السلطة التنفيذية «مثال علاقة العلاقات الخارجية بالمؤتمر الوطني مع وزارة الخارجية». هل عدنا إلى مسألة الفصل بين الدين والدولة؟ ثم إن الحركة الإسلامية لم يعد يشعر بها أحد من قواعدها.

س: هذا خطأ.. إن أجهزة الدولة بحسب المؤتمر الوطني تحاسب أمام أجهزة المؤتمر الوطني (!!!).. القيادة التنفيذية يرأسها رئيس المؤتمر وفيها عدد من التنفيذيين.

مداخلة: أنا أعلم ذلك.. لكن هنالك حتى اللحظة من يعتقد أن الحركة هي المرجعية وهي الحاكمة وعندها الكلمة الأخيرة.. الخ..

الجواب: هذا نتركه للزمن كفيل بإصلاحه.. لكن ما ارتضاه مؤتمر الحركة الإسلامية، وأجاز به النظام الأساسي ونحن مربوطون به وكذلك الدولة.. ليست مرجعيتنا ما يشعر به الآن الإخوان، وإنما مرجعيتنا ما أجزناه في مؤتمر الحركة الإسلامية وهو ما نعمل عليه الآن.

مداخلة: أي الحركة الإسلامية ليست مرجعاً؟

الجواب: الحركة الإسلامية مرجعاً ولكن بتعريف فهي ليست ممثلة بكيانها الخاص وإنما ممثلة بأفرادها في المؤتمر الوطني (!!)

لأن الحركة الإسلامية في مؤتمرها قد أقرّت أن يظلّ المؤتمر الوطني قائماً وهي تعمل من خلاله ولا توازيه.. لأننا في الاجتماع هنالك بعض الإخوان يرون أن قيام هذا الكيان الخاص سوف ينهي المؤتمر الوطني وسيخلق حساسية بيننا وبين الذين قدموا إلينا ونحن الآن في المؤتمر الوطني نسبة فاعلة ولكنها ليست أغلبية فهنالك عدد كبير جداً من الناس إذا شعروا أننا نأخذ قراراتنا لوحدنا وسياستنا لوحدنا، وأنهم هم ما أكثر من ديكور مش حايرضوا..

مداخلة: الذين داخل المؤتمر الوطني من الإخوان يعملون كأفراد وليس كحركة إسلامية وإنما يجتهدون اجتهاداً شخصياً لا غير بعيداً عن المؤسسة أي أن الحركة كحركة لم تعد ممثلة داخل المؤتمر الوطني وإنما كأفراد «متضخمين.. فأصبحنا لا نجد ميزة للحركة الإسلامية.

الجواب: هذا الاختيار هو اختيار الحركة الإسلامية وأنت معترض عليه واضح جداً من حديثك! لكن هو اختيار الحركة لاعتبارات ربما تتعلق بالمرحلة وربما تتعلق

بالتفكير الانفتاحي الذي كان مسيطراً على الحركة وهذا على كل حال هو نفس الوضع الذي كانت عليه الحركة قبل الانشقاق!! كانت الحركة الإسلامية قد شرعت في نقل جميع وظائفها إلى المؤتمر الوطني، وأن تناقش كل قضاياها داخل المؤتمر الوطني بصورة آمنة وغير محفوفة بالمخاطر..

وإذا أرادت الحركة الإسلامية أن تصبح هي الجهة التي تحاسب الحكومة فهذا إلى حد كبير سيلغي المؤتمر الوطني.. أو يجعله شيئاً تشريفياً وهامشياً، هذا الاختيار رأت الحركة الإسلامية أنه خطير في دولة تحكم.. صحيح أن أفراد الحركة موجودون داخل المؤتمر كأفراد، لكنهم هم الذين يقومون بالمبادرات ويتولون الأمانات والذين يتصلون بقواعدهم بالإخوان في المواقع المختلفة ويتأثرون بهم.. أجهزة الكيان الخاص سواء في المكتب التنفيذي أو مجلس الشورى قادرة على مناقشة أي قضية تحس على أنها عندها خصوصية وأنها تستدعي هؤلاء الناس ويكونوا answerable عندها. هذا ممكن وحاصل.. لكن إذا فعلتها بأكثر من حالات الضرورة فالنتيجة بالضرورة ستكون موازاة ومنافسة للمؤتمر الوطني في الصلاحيات التي أعطاها له مؤتمر الحركة الإسلامية. نحن اختيارنا أن لا ننافس المؤتمر الوطني لأنه هو الذي يحكم لنا.

❖ سؤال: أنت حاولت أن تقايس بالمرحلة ما قبل الانشقاق وضرورة نقل كل نشاط الحركة للمؤتمر الوطني بحيث يصبح المؤتمر هو الحركة وهذا مقبول جداً، لكن الآن توجد عناصر إسلامية داخل المؤتمر الوطني فهي تقود مسألة المبادرات وقيادة الأمانات.. إلخ، كما تفضلت فما هي ضرورة قيام حركة إسلامية أو كيان خاص ما دام هؤلاء يقومون بالواجب داخل المؤتمر الوطني كما تفضلت؟ إذن لا توجد ضرورة للكيان.. ما هي الضرورة؟

جواب: ربما في المستقبل يتبيَّن أنه لا توجد ضرورة للكيان الخاص ولكن في وقتها كان هنالك ضرورة لمواجهة الانشقاق الذي حيَّر كثيراً جداً من مؤسسات الحركة الإسلامية! فهل هي مؤتمر وطني تابعة للحركة الإسلامية أم هي مؤتمر شعبي تابعة للترابي الأمين العام للحركة الإسلامية؟ رؤيتي في تلك الفترة أن تأتي مؤسسات الحركة الإسلامية وتقرِّر بشكل جماعي في هذا الحال والصراع وهذا ما فعلته ورأت أن تُبقي لها نوعاً من الكيان الخاص لتناقش فيه القضايا التي لا يمكن نقلها للمؤتمر الوطني..

مداخلة: هذا يعني أن نأخذ بقايا الحركة الإسلامية وننحاز بها للمؤتمر الوطني الحزب الحاكم الذي يمثل تاريخنا وجهادنا ودماءنا.. أي أن نوجه الإخوان ونخلق بهم تأييداً ودعماً للمؤتمر الوطني؟

جواب: في هذا المؤتمر ربما يكون هنالك من له رأيٌ مثل هذا الذي ذكرته لكن أنا لم آتِ للمؤتمر بهذا التفكير، بل إن هناك أزمة كبيرة يرجع فيها الناس لقواعدهم، والشيء الطبيعي في مثل هذه الظروف أن تجتمع القواعد في شكل مؤتمر وتحتكم إليها.. وأنا استغربت مقاطعة الطرف الآخر لهذا المؤتمر وكنت أتوقع حضورهم المؤتمر وأن يحكموا قواعدهم في هذا الخلاف إذا كانوا حقاً يؤمنون بمسألة الشورى.. وتفعيل حكم الأغلبية فهذا هو رأيي أنا.. أما مسألة قيام مؤسسات فهذه مسألة منطقية لأن هذا هو مطلب قاعدة الإخوان قبل أن يقوم المؤتمر.. فعندما جمعنا الإخوان في قاعة الصداقة مرةً أُولى وثانية، كان السؤال بإلحاح أين الحركة الإسلامية؟ أين مؤسسات الحركة الإسلامية؟ معظم الإخوان كان يرى أن المؤتمر الوطني ليس مؤهلاً لمناقشة بعض القضايا الخاصة بالحركة الإسلامية وليس كفؤاً أن يحسمها.. والحكاية يبدو أنها صحيحة لأن المؤتمر الوطني وإن كان عمره حتى ذلك الوقت ليس كبيراً، وكثير من الناس الذين فيه يشعرون بأنهم ضيوف على الحركة الإسلامية.. فالحركة الإسلامية في قضايا الخلاف وفي القضايا ذات الطبيعة الخاصة وفي قضايا العلاقات بالحركات الإسلامية لا بد لها من جهة ترعى هذه الشؤون.. فهذا الذي حصل.. طبعاً أنا لا أنفي أن هنالك شعوراً لدى كثير من الإخوان فيما يتعلّق بموقف الحركة من الحكومة ومدى إشرافها عليها بيفتكروا أن هذا ليس الوضع المثالي، فالحركة ينبغي أن يكون لها إشراف أكبر لكن أنا بفتكر هذا بالضرورة سيقود إلى موازاة للمؤتمر الوطني.

مداخلة: هذه الحكومة هي حكومة الحركة الإسلامية والحركة هي التي تخطّط وتعيِّن المسؤولين وتحاسبهم كما يحدث في الجامعات ويحدث سابقاً.. الذي حدث لاحقاً بحجة فك الازدواجية تفلتت كل الأجهزة التنفيذية عن قبضة ورقابة الحركة الإسلامية بحجة أن هنالك إخواناً قياديين.. هؤلاء لا يؤدون دورهم كمؤسسات وإنما كأفراد في شكل مؤسسات! فمثلاً الأخ مجذوب مع احترامي له لا يؤدي دوره كمؤسسة ويختلف معه الكثير من الإخوان وهذا مجرد مثال.. هم أفراد حركة إسلامية ويؤدون دورهم كيفما اتفق.. وما يروه يجب أن ينفذ، بصورة

تجعل بعض العاملين إما أن يطيعوهم وإما أن يذهبوا، فكل رأي يخالف رأيهم هو (شِعر!!) إمعاناً في الاستخفاف بالرأي الآخر. فهم أصبحوا مؤسسات في أشخاصهم وليس أفراداً في مؤسسات ينزلون عند حكمها - أي مؤسسة الحركة الإسلامية - إذاً الحركة الإسلامية لم تعد هي الحاكمة فقد أصبحوا أفراداً منها بحكم مواقعهم التاريخية في قيادة الحركة هم السائرون في هذا المسار وكل من يخالفهم يذهب إلى الهامش، فلذلك أنا أفتكر يفترض أن تظل الحركة الإسلامية هي الحاكمة وهي التي تعين الولاة وهي التي تحاسبهم وهي التي تتابع أعمالهم.. فعقدة فك الازدواجية جعلت الحركة الإسلامية تتخلى عن كل شيء في الدولة وتترك الحبل على القارب لاجتهاد أفراد أصبحوا مؤسسات في غياب المؤسسة الأم بحجة عدم الموازاة وتجنب الحساسية، نحن لا نستطيع كحركة أن نعمل أي شيء تجاه تصويب أو تصحيح مسار الحكومة لأن فك الازدواجية قد أصبح طلاقاً بائناً بين الحكومة والحركة الإسلامية كحركة ومؤسسة..و كل فرد أصبح مؤسسة يتصرف كحركة قائمة بذاتها وهذه المسألة أنتم تتحملون مسؤوليتها، لأن الحركة الإسلامية قد تحوَّلت إلى جسم أقرب إلى جمعية الدعوة الإسلامية وهذا سيقود إلى زهد قواعد الحركة الإسلامية وذهابهم عنها. وحتى البقية المتنفِّذة في السلطة من الإخوان سيتم الإيقاع بهم وسيجدون عاجلاً أو آجلاً أنفسهم خارج اللعبة بصورة أو أخرى عندها - وعندها فقط سيلجؤون إلى قواعد الحركة وينادون يا أهل بدر.. يا.. ويا ولكن هيهات!.

الجواب: أنا لا أود أن أناقش رؤيتك، ولكني أقول لك إن النظام الأساسي الذي ارتضته الحركة الإسلامية لا يجعل منها كياناً سياسياً.. وأنا أعرف أن هناك الكثير من الإخوان معترضون على هذا الوضع لكن المكان الوحيد لعرض هذه الآراء هو المؤسسات التي عملوها.

مداخلة: إذا أنت عارف - كما قلت - هناك الكثيرون من الإخوان يحملون نفس رأيي هذا، فلماذا لا تعرض هذه الآراء على مؤسسات الحركة من قبلكم وتستمعوا لأصحابها.. لأن المؤتمر الذي أجاز هذا النظام الأساسي قد عقد في جو مُفعم بالعواطف ونفوس مشحونة بالحذر ومحاولة تجنب الصدام بين الإخوان.. لدرجة لم يكن هنالك شخص مجمع عليه لقيادة الحركة مما جعل هنالك ترشيحات لمنصب الأمين العام تشبه الأضحوكة قبل اختياركم! فهنالك من رشَّح أحد القيادات الطلابية ليكون أميناً للحركة الإسلامية.. وهنالك من رشح أحد وكلاء النشاط

الطلابي لمنصب الأمين، وربما كان البعض يسأل من يجلس إلى يمينه أو شماله عن اسمه ثم يقوم بترشيحه لمنصب الأمين العام!!. فمؤتمر بهذه الارتجالية والعشوائية يجب أن تراجع كل قراراته في جو هادئ وأن تستفتى قواعد الحركة في مسألة علاقة الحركة بالدولة. أما اختياركم لهذا الموقع فقد تمّ لعلم الحاكمين بزهد عبدالرحيم علي في السلطة وأن ليس لديه تطلعات سياسية أو سيادية.

الجواب: عموماً مجلس الشورى سيعقد قريباً وسيناقش مسألة العلاقة بالدولة لكن في تقديري أنه لابد من بروز رؤية متكاملة لأن مجرد أن يبرز عدم الرضى فهذا لا يقدِّم حلاً، لا بد من رؤية واضحة تكون بديلة، خلاف ذلك هذه الاعتراضات سيتم الرد عليها فقط. أنا بفتكر الموضوع ليس بسيطاً والحركة تحولت من حركة ضغط إلى حركة دولة حاكمة.. العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات لا يمكن أن تكون كما كانت عليه.. إذاً كيف تكون؟ نحن عندنا خيارات عالمية موجودة ممكن أن نختار منها، لكن لا بد أن يكون هذا الخيار عملياً.. حتى يفصل الصراع بين الدولة والحزب.. فمثلاً أنت تريد أن تحاسب وزير الخارجية كمؤتمر وطني.. ووزير الخارجية يعتبر نفسه محاسب أمام المجلس الوطني ومجلس الوزراء وأمام الرئيس! هذه مسائل لا تحكمها عواطف، فلا بد أن نرى تجربة البشر فيها ولا أعتقد أن التراث الإسلامي يسعفنا وحده.. نحن ناقشنا في الكيان الخاص تجارب الشيوعيين والدول الديموقراطية، فلا بد أن نرسى على شيء عملي حتى نستطيع تطبيقه. المعالجة الحالية هي تجربة وننتظر تقييمها.

مداخلة: أكَّد لي الأستاذ مهدي إبراهيم أن قيادة الكيان الخاص ومكتبه التنفيذي غير قادرين للارتفاع إلى مستوى ما هو مطلوب منهم فالرئيس عندما يجتمع بهم يؤكِّد لهم أنه في انتظار آرائهم وتوجيهاتهم، ومستعد للتعاون معهم ودعمهم لأبعد حد، لكن هم متأخرون خالص خالص.. هل هذه حقيقة؟؟؟

الجواب: أنا ما شعرت في أي لحظة أن الرئيس قد طلب من الكيان الخاص أمراً يتعلق بالدولة (إذا كان هذا ما يقصده مهدي).. الرئيس ناقش النظام الأساسي الذي وضعناه والأطر التنفيذية.. ناقشها بدقة شديدة!.

مداخلة: الرئيس ناقشكم بصفته شنو؟؟

الجواب: ناقشها قبل ما نعمل مؤتمرنا هذا.. بصفته حركة إسلامية.. قبل مجيء المؤتمر، الرئيس كان مطّلعاً على هذه الوثائق.. وجاء المؤتمر وتمّت إجازتها.

مداخلة: هذا يعني أن هنالك مسألة إخراج مسبق وأن مسألة المؤتمر كانت مسرحاً لتمريرها.

الجواب: لا.. عرضت على اللجنة المكلفة بوضعها وعلى الرئيس وعلى أناس كثيرين.. اللجنة جاءت من اجتماع ضمّ أكثر من ٤٠٠ شخص في قاعة الصداقة.

سؤال: أن يتولى الأمانة شخص هو مدير جامعة (!!!) وأن يتولى نيابته رئيس البرلمان(!!!) وأن يتولى بعض المواقع الأخرى في المكتب التنفيذي أشخاص في مهام تنفيذية لا تترك لهم وقتاً للتفكير في هم وقضايا الكيان الخاص.. ألا يعني هذا الوضع أنه قد قصد به عمداً تجميد وتحنيط أمر الحركة الإسلامية لتبقى مجرد ديكور؟

الجواب: كل هذه القضايا تحتاج لموازنات.. أنت تحتاج إلى وزنة في مكتب الكيان الخاص بحيث يضم الكفاءات المطلوبة والممثلة في الدولة أو أن تعين متفرّغين ولكن لا ينضمون هذا القدر من (الكفاءة).. قد تعرض على الكيان الخاص أشياء ويناقش قضايا تعني بالضرورة ان يكون هنالك من هو داخل الدولة في مواقع نافذة حتى ينفذوا هذه الأشياء.. فلذلك لا بد من وجود أشخاص متنفذين في الدولة لتنفيذ بعض القضايا!

مداخلة: هل أصبحت الدولة هي مربط الفرس؟ إذا كان الأمر كذلك لماذا لا تقوم بإدخال الكيان الخاص داخل المؤتمر الوطني ويكون هو حزب الدولة.. خير من أن تقيم كياناً خاصاً ثم تأتي برجال الدولة لإدارته ثم تتحدث عن رفض الازدواجية. هذا تعقيد؟

الجواب: التعقيد موجود والخيار الآخر أن تأتي بمتفرّغين وإذا أبدوا ملاحظات قد يحتاجون لجهد كبير جداً لإخراجها من خلال المؤتمر الوطني أو أجهزة الدولة.. طبعاً في أي نظام أو دولة من غير المعقول أن تجعل الشخص المسؤول الذي يواجه الشعب وعنده وظيفة مسؤولاً لدى شخص آخر.

مداخلة: مسؤول لدى مؤسسة وليس شخص.

جواب: مؤسسة بأي معنى ـ إذا كانت مؤسسة بمعناها الجماعي فيجب أن يكون ممثلاً فيها حتى يبدي رأيه مثل البرلمان.. أما إذا كان مجموعة ليس هو ممثلاً فيها هي التي تتخذ القرارات وتفرض عليه، هذا وضع شاذ ولا يقبله إنسان.. وأنا بوضعي لا أقبله ولا يمكن أن أفرضه على الناس لأني أصبحت في الكيان الخاص.

مداخلة: يمكن أن يكون الشخص في الحكومة وممثلاً في الكيان الخاص ويأتمر بأمره وأمر أمينه العام، وهذا وضع طبيعي ويعطي الحركة وضعاً مرجعياً بحيث يرجع إليها النظام الذي هو ممثل فيها، ويعمل بأمرها ومحاسب لديها. لكن الوضع الآن الشخص - أي وزير ما - يريد أن ينفرد بالأمر وينفلت من قبضة وإشراف الحركة.. وإذا طلب منه الحضور لاجتماعاتها للتنوير أو المحاسبة أو المناصحة لا يقبل ذلك! بحجة فك الازدواجية - هذه مسألة معقدة..

يلاحظ أن ما أورده عبد الرحيم علي لتبرير ابتعاد الحركة الإسلامية عن دورها المرجعي لا يسنده الواقع لأن الذين انضموا للمؤتمر الوطني يعلمون أنهم قد إختاروا الانحياز لهذا التوجّه الذي تقوده الحركة الإسلامية ويعلمون أن هنالك مجلساً أربعينياً وغيره من هيئات الحركة الإسلامية التي تقود هذا التوجّه، بل إن البعض منهم قد أدّى قسم الولاء للحركة الإسلامية.. وحتى عام ١٩٩٧م كانت هنالك حركة إسلامية منفصلة عن المؤتمر الوطني وكان يقودها الدكتور الترابي نفسه وكانت هنالك حركة إسلامية في جميع الولايات فمثلاً في ولاية الخرطوم كان أمين الحركة الإسلامية هو الدكتور محمد محيي الدين الجميعابى وكان نائبه هو الأستاذ الدكتورمحمد البشير عبد الهادى وقد كنتُ عضواً في المكتب التنفيذى لهذه الأمانة حيث كنت أتولّى مهمة القطاع الاجتماعي ثم تولّى أمانة الحركة الإسلامية بعد الجميعابى الأستاذ المعتصم عبد الرحيم وفى ولاية النيل الأبيض كان الشيخ/ عبد الرحيم المهدى الجيلى أميناً للحركة الإسلامية وهكذا في كافة الولايات. إذن كانت هنالك حركة إسلامية مع وجود المؤتمر الوطني.. لكنها كانت حركة ضغط أكثر من كونها حركة حاكمة وكان أعضاؤها لا يخفون ململتهم من سعي البعض لتهميش الحركة الإسلامية حتى لا تلعب دورها المرجعي في قيادة البلاد والحكم وفق منهجها. إذن ما أورده عبد الرحيم علي ومن بعده إبراهيم أحمد عمر من أن المؤتمر الوطني كان هو الحركة الإسلامية ولا توجد حركة سواه لم يكن دقيقاً.

كذلك أن الحركة الإسلامية بأشخاصها - لا بتنظيمها - كانت حركة حاكمة فكل مفاصل الإنقاذ في أيدى أفراد الحركة الإسلامية ولا يوجد اعتراض من حلفاء الحركة الإسلامية الذين انضموا للمؤتمر الوطني، بل كانوا يباركون

ذلك، وقد كانوا دائماً حريصين على لقاء الأمين العام للحركة الإسلامية وأخذ التوجيهات المباشرة منه.

فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا تحكم الحركة الإسلامية بمؤسساتها لا بأفرادها.. لماذا يصر الحاكمون من أبناء الحركة الإسلامية على إبعاد مؤسسات الحركة بحجة فك الازدواجية بين الحركة والمؤتمر الوطني الحزب الحاكم؟. الحجة كانت هي أن تكون مرجعية الحكومة هي المؤتمر الوطني دون سواه، لذلك تم إبعاد الحركة الإسلامية! لكن الخطوة الثانية كانت هي إبعاد المؤتمر الوطني نفسه من أن يلعب الدور المرجعي للنظام، حيث انعتقت السلطة تماماً من سيطرة المؤتمر الوطني وأصبح المؤتمر عبارة عن جهاز لإخراج القرارات التي تُتخذ داخل مؤسسات الحكومة وأجهزتها الموازية لأجهزة المؤتمر.. وهذا ما قصده الأستاذ أحمد عبد الرحمن بحديثه حول تهميش المؤتمر الوطني وذلك عندما قال: (قد أصبحنا موظفي علاقات عامة تديرنا المجموعة الأمنية.).. وقد رأينا من حديث عبد الرحيم علي كيف أن الرئيس كان مصراً على مراجعة وثائق الكيان الخاص للحركة الإسلامية قبل إجازتها من قبل مؤتمر القطاع ليتأكد من أنها لا تتدخل في عمل الحكومة. ومن التعليقات الصادقة ما ذكره الدكتور بكرى عثمان سعيد في مؤتمر المغتربين الذي عقد عام ٢٠٠١ بقاعة مسجد الشهيد حيث قال: (أيدنا مذكرة العشرة لأنها هدفت للشورى وحكم المؤسسات، ولأنها قد قيل: أنها جاءت ضد دكتاتورية الترابي.. ولكن يرى الكثيرون أننا لم نجد شورى ولا حكم مؤسسات، بل تحولنا من دكتاتورية التَرابي إلى دكتاتورية من هم أقل منه علماً ومعرفة.. مما جعل البعض يشعر بأن المذكرة هي عبارة عن تحول من دكتاتورية إلى أُخرى أسوأ منها.).

إذن خرجت الحركة الإسلامية ومن بعدها خرج المؤتمر الوطني وعادت الإنقاذ تعود مرجعيتها إلى رئيسها وبعض المقربين من معاونيه.. فهل هذا هو المشروع الإسلامي، وهل هذا هو الحكم الإسلامي الذي استشهد في سبيله الآلاف..؟

مسرحيَّة الكيان الخاص

ما ذكرناه آنفاً من إفادات قادة المؤتمر الوطني من أبناء الحركة الإسلامية وقيادات الكيان الخاص للحركة الإسلامية يوضِّح بجلاء أن الحركة الإسلامية قد أُجهز عليها مبكراً، وأريد لها أن تلعب دوراً هامشياً لا يتعدى دور الكومبارس الذي

لا يتخطى دوره الهتافات والتعبئة الديمانموجية. لكن عندما وقعت الأزمة وحدث الانشقاق فقد أصبح واضحاً أن رصيد الحركة الإسلامية الشعبي وقواعدها سيكون له دور خطير في مستقبل الأيام خصوصاً أن ململة وسط القواعد لم تهدأ منذ أمد بعيد.. لذا لابد من التسابق حول هذه القاعدة واستقطابها وضمان ولائها أو تحييدها..فالمؤتمر الوطني ومن جانبه الحكومة قد أدركوا أن قواعد الحركة الإسلامية ربما يتم استقطابها من قبل الترابي وعندها ستصبح استمرارية الإنقاذ في كف عفريت.. فالترابي الذي استطاع أن يحشد عشرة آلاف عضو في المؤتمر العام للمؤتمر الوطني في العام١٩٩٩م وأن يسقط عبرهم كل أعضاء مذكرة العشرة، قد يستطيع أن يسقط الإنقاذ إذا سمح له باستقطاب قواعد الحركة الإسلامية.. لذلك فطنت الحكومة للأمر جيداً، وما كان يفوت عليها ذلك وتلاميذ الترابي ورجال صفه الأول على قمتها.. لذلك سارعت الحكومة بوضع خطة لإخراج جسم يحتوى قواعد الحركة الإسلامية ويتم عبره استقطابهم وضمان تأييدهم وموالاتهم للمؤتمر الوطني وإدانة مجموعة الترابي.. ساعد في ذلك أن قواعد الحركة الإسلامية والتى لم تكن راضية عن التهميش والحل الذي أصابها بُعيْد قيام الثورة لكنها كانت على قناعة كاملة أن ثورة الإنقاذ هي بنت الحركة الإسلامية - وإن عقّت حق الأمومة - وهي ثمرة جهد وجهاد الإسلاميين في السودان، وأي تفريط فيها يعني التفريط في المشروع الإسلامى في السودان.. لذلك ما كانت تقبل هذه القواعد أن تسهم في إسقاط المشروع الذي بنته عبر العقود والسجون والتشريد وتقديم الشهداء.. فالقواعد رغم عدم رضاها من التهميش الذي أصابها ورغم عدم رضاها من قرارات البشير التي تجاوز فيها المؤسسات والدستور، لكن يبقى العمل ضد الإنقاذ كبيرة من الكبائر التي يجب تجنبها.. فهى لا تطمح إلى إسقاط الإنقاذ، ولا تتمنى ذلك ولكنها ترغب في الإصلاح والمصالحة وأن يكون للحركة الإسلامية عبر مؤسساتها لا عبر أفرادها دور رئيس ومرجعي في إدارة الدولة. لذلك انعقد في صبيحة الخميس الرابع والعشرين من جمادى الأولى ١٤٢١ هـ الموافق للرابع والعشرين من شهر أغسطس عام ٢٠٠٠م أكبر حشد لرموز وقواعد الحركة الإسلامية على أمل أن تستعيد الحركة قوتها وريادتها للدولة والمجتمع معاً.

وقد كان ممكناً أن تشكل تلك المرحلة نقطة تحول في علاقة الحركة الإسلامية بثورة الإنقاذ، وأن ترد لها هيبتها ومرجعيتها ودورها القيادي الريادي ولكن

عمرو بن العاص ممثل معاوية قد خدع أبا موسى الأشعري ممثل علي بن أبى طالب.. فكان مؤتمر الكيان الخاص الذي أخذ من الحركة الإسلامية كل شيء ولم يعطها شيئاً واحداً فحصدت الحكومة الولاء والتأييد لها في قراراتها ضد الترابي ومجموعته وضمنت إدانة قواعد الحركة الإسلامية لمجموعة المؤتمر الشعبي.. ومن الجانب الآخر حصدت الحركة الإسلامية من مؤتمر الكيان الخاص الريح فخرجت صفر اليدين مكبلة بقيادة زاهدة ومكرهة على قبول التكليف ومكتب تنفيذي من أنصار تهميش الحركة الإسلامية وحصر دورها في المسجد ولا علاقة لها بالدولة أو الحزب الحاكم فماالله لله وما لقيصر من دولة وحزب حاكم فهو لقيصر. لقد تم إخراج ذلك اللقاء الحاشد بصورة لا تشبه مؤتمرات الحركة الإسلامية التي عادة ما كانت تحاط بقدرٍ وافٍ من السرية وتناقش فيها أخطر القضايا الاستراتيجية وتحسم وفق نقاش وتداول للآراء مستفيض، ولكن هذا اللقاء المشحون بالعواطف أريد له أن يشبه لقاءات الجبهة الإسلامية الاستعراضية وقصد به إرسال رسالة لقواعد الحركة الإسلامية والمجتمع يتم من خلالها إعلان تأييد هذا الحشد للمؤتمر الوطني وزعامة الرئيس البشير، ومن ثم ينفض الحشد مشكوراً مأجوراً.. لذلك دُعي لذلك الحشد كل قيادات الأحزاب والطرق الصوفية ورموز المجتمع حتى شكل الذين حضروا الجلسة الافتتاحية حوالى ٤٠٪ من الحضور. لذلك وصف الكثيرون من الذين شاركوا في ذلك الحشد من أبناء الحركة الإسلامية مؤتمر الكيان الخاص بأنه (عرض ليوم واحد) (One day show).

جاءت توصيات وقرارات مؤتمر الكيان الخاص تحمل خليطاً من التخبط والازدواجية وتحصيل الحاصل، علاوة على عدم الموضوعية واحترام عقول الناس.

فيما يلى نستعرض بعض وثائق الكيان الخاص للحركة الإسلامية التي دار الحديث عنها وقيل إنها قد رضيت بدور المراقب للحركة السياسة وأن لا تشارك فيها كمؤسسة، بل أفرادها يشتركون عبر المؤتمر الوطني الذي يصلون إليه عبر التصعيد القاعدي المجتمعي. تجدر الإشارة إلى أن الدعوة لهذا الكيان قد برزت من القواعد لكن هذه الوثائق والمستندات لم تبرز من القواعد وإنما وضعها الذين همَّشوا الحركة الإسلامية قبلاً وأرادوا وأدها وحصر دورها في التربية وحصر دور العضوية في التقدم في ميدان المعارك.

وفيما يلي نستعرض بعضاً من هذه التوصيات والقرارات:

١/ وصف البيان الختامي لمؤتمر الكيان الخاص الصراع الذي دار بين مجموعة القصر والمنشية بأنه تنازع بين أدوات الحركة (الحكومة والحزب)، فوصف الحكومة وحزبها المؤتمر الوطني بأنهم من أدوات الحركة الإسلامية، وهذا ما ينبغى أن يكون عليه الوضع الحقيقي، ولكن الحاصل أن الحركة الإسلامية قد تقزمت وأصبحت من أدوات الحكومة وحزبها المؤتمر الوطني.. وإنما وصفت الحكومة وحزبها بأنهما من أدوات الحركة بغرض مخاطبة العواطف ووضع السم في الدسم.

٢/ أطلق على هذا الحشد اسم المؤتمر الخامس للحركة الإسلامية وقيل أنه مؤتمر (تحمل المسؤولية بكل خطورتها وتعقيداتها). وليته كان كذلك بل لم يتعد دوره التأييد ثم تكليفه بمهام وهمية مثل الدعوة الشاملة والتربية وهى مهام لها مؤسساتها ووزاراتها في الدولة، ولا يستطيع الكيان أن يعمل تجاهها أيّ شيء.. لذلك ظل الكيان وحتى كتابة هذه السطور عاطلاً عن العمل بل عبارة عن هياكل لا حياة فيها ولا روح.

أما توصيات ذلك المؤتمر فقد كانت أشبه بالمهزلة، فاتسمت بغياب الرؤية وأرادت أن تكلف الحركة الإسلامية بمهام لا تستطيعها، بل هي من صميم مهام الدولة ومؤسساتها! فمثلاً قد جاء في التوصيات:

١ ـ جاءت التوصية الأولى لمؤسسات الحركة الإسلامية من مكتب تنفيذي ومجلس شوري أن يقوموا (بتنوير القواعد وتوجيهها بحيث تكون ذات دور فاعل في الشورى والمشاركة والمناصحة ومعالجة اختلالات المسار). أي شورى أو مشاركة أو مناصحة التي تتحدث عنها هذه التوصية وقد تمَّ حصر دور الحركة في الدعوة الشاملة والتربية، بل إن أعضاء الحركة الإسلامية لا يملكون حق العضوية في المؤتمر الوطني إلا إذا تم تصعيدهم من قراهم ومحلياتهم وولاياتهم (كما جاء في مقابلتنا في هذا الكتاب مع إبراهيم أحمد عمر الأمين العام للمؤتمر الوطني)!! فلم يعد إذن لأعضاء الحركة الإسلامية غير الدعاء بصلاح أئمتنا ولاة أمورنا.

٢ ـ ثم جاءت التوصية التالية (بأن يقوم المكتب التنفيذي للحركة الإسلامية بوضع استراتيجية متكاملة في مجال الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي وأن يكون للحركة الإسلامية دور بارز في مجال مكافحة

الفقر والفاقة والعوز في المجتمع السوداني). ولا يفوت على فطنة القارئ أن المهام المشار إليها أعلاه هي مهام الدولة وهنالك وزارة شؤون اجتماعية من مهامها محاربة الفقر والفاقة والعوز ويتبع لها ديوان الزكاة (!!) ولم يعد هذا من مهام الحركة الإسلامية التي لم يعد أفرادها أكثر من أفراد عاديين في أمَّة المسلمين في السودان.

٣ ـ ثم جاءت التوصيات الأخرى شبيهة بسابقاتها إذ لها مؤسساتها وصناديقها ومستشارياتها، مثل الدعوة للتأصيل والاجتهاد والتأليف والتأهيل الفكري والثقافي، ثم المشاركة بإيجابية وفعالية في مشروعات محو الأمية الدينية والأبجدية ثم الاستنفار للجهاد والاستخلاف للمجاهدين ودعم الجهد الرسمي في هذا المجال.

ثم جاءت قرارات ذلك المؤتمر لتمثِّل بيت القصيد ولتكشف بجلاء الهدف من ذلك المؤتمر.. جاءت القرارات لتأخذ كل شيء من الحركة الإسلامية ولم تعطها شيئاً واحداً (!!) والغريب أن قرارات ذلك المؤتمر كانت ثلاثة لا غير أولها: أخذ كل شيء وهو القرار الذي نصَّ على أن (الحركة الإسلامية تلتزم بتأييد الدولة القائمة ومناصحتها ودعمها وحراستها من المكائد والدسائس التي تحيط بها). والثانى فيه تأكيد على تهميش الحركة الإسلامية وتبعيتها للمؤتمر الوطني الذي لا تمثل له مرجعية ولا يعتبر مسؤولاً أمامها! حيث ذكر القرار (إن المؤتمر الوطني هو الكيان الجامع للتعبير عن برنامج الحركة الإسلامية الإصلاحي وأن الحركة الإسلامية تؤيِّد المؤتمر الوطني وتدعمه)!! لم يشر القرار إلى مرجعية أو حاكمية للحركة الإسلامية على المؤتمر الوطني بل الحركة هي التي تؤيده وتدعمه!!.

أما القرار الثالث: فليس له علاقة بالأمر لا من بعيد ولا من قريب وهو: (قرر المؤتمر العام تكوين كتيبة من أعضاء المؤتمر وأعضاء الحركة الإسلامية في جميع ولايات السودان لتتوجه إلى مناطق العمليات)..

هكذا انتهت مهمة الحركة الإسلامية التي جيء بها لحشد التأييد وضمان ولائها للمؤتمر الوطني في صراعه ضد مجموعة الترابي.. وقد يكون مبرراً ذلك الفعل لو تم رد الاعتبار للحركة الإسلامية وأعطيت على قدر ما أُخذ منها.. فنحن نؤيِّد أن تساند قواعد الحركة الإسلامية وكل المسلمين في السودان ثورة الإنقاذ وأن لا يبخلوا عليها بالنصح والدعم والتأييد كما أننا ضد كل محاولة لإسقاطها أو النَيْل منها أو محاربتها او إضعافها.. لكننا مع الإنقاذ التي تحكمها المؤسسات وليس الأفراد ومع تجدد دماء القيادة في الإنقاذ ومع تأكيد ريادة وقيادة ومرجعية الحركة

الإسلامية للدولة والمجتمع.. أما أن يصبح دور الحركة هو الدعوة الشاملة والتربية فهذا خيانة للحركة الإسلامية وبرنامجها لأن الحركة الإسلامية تنفذ برنامجها الاجتماعي والثقافي والسياسي من خلال مؤسسات الدولة وليس من مقاعد المتفرجين كما هو الآن وقد كان شعارها دائماً (إنَّ الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن).. ولا يعني أن هنالك بعض أفراد الحركة في قيادة الإنقاذ أن الحركة هي التي تقود الإنقاذ ليس هذا بصحيح فالحركة تحكم بمؤسساتها التي تنتخب وتختار من تشاء وليس بأفرادها الذين لا تختارهم مؤسسات الحركة وإنما جاؤوا واستمروا بسياسة الأمر الواقع الذي فرضته ظروف الانقلاب في ٣٠/يونيو ١٩٨٩م.

وما ذكرناه آنفاً عن تهميش للحركة الإسلامية ليس ضرباً من الخيال فقد كنتُ مساعداً لأمين العلاقات الخارجية بالمؤتمر الوطني (الأستاذ مهدى إبراهيم) والذى هو أيضاً أمين العلاقات الخارجية بالحركة الإسلامية وقد كنتُ أيضاً مسؤولاً عن قارة آسيا بقطاع العلاقات الخارجية بالحركة الإسلامية والذى آل فيما بعد للأستاذ كمال العبيد، ولقد ظللنا نجتمع لمدة ستة أشهر متوالية ولا نصل لقرار لأن قطاع العلاقات الخارجية هو جزء من الحركة الإسلامية التي أصبحت مجرد ديكور وعلى أحسن الأحوال عبارة عن خلية نائمة يلجأ إليها عند_الضرورة.. كنا نجتمع ونناقش قضايا كبيرة ولكنه نقاش أشبه بالترف الفكري الذي لا يتبعه عمل.. حتى إننا في الوقت الذي كانت فيه معظم قيادات الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ الدكتور الترابي في السجن وأبناء الحركة الإسلامية الذين اختاروا معارضة الدولة يعانون التشريد والفصل من الخدمة والتضييق في الرزق، كان إبراهيم محجوب مساعد كمال العبيد يطرح علينا أن تقوم الحركة الإسلامية بمبادرة صلح بين حركة طالبان ومجموعة عبدرب الرسول سيَّاف وربَّاني وحكمتيار.. كنتُ أسخر من مثل هذه المبادرة وأرد قائلاً: (دعونا من طالبان وصلحها مع خصومها ولنبادر لإصلاح ذات بيننا.. وشيخ الحركة حبيس السجن وأخوتنا بين سجين وشريد.. فإذا كانت هنالك من مبادرة فلابد أن تصب في هذا الاتجاه) وللحقيقة كنت أجد مساندة الشيخين عبد الله مكي صادق وعبيد الأمين الفكى اللذين ما كانا يخفيان سخريتهما من هذا الطرح الطالباني الفطير. بل إنني طلبت ذات مرة دعوة الأمين العام للقطاع الخاص عبد الرحيم علي لحضور اجتماع القطاع لأننا نود أن

نطرح عليه بعض الأسئلة وحُدِّد موعد لمجيئه، ولكن قد تم إلغاؤه في آخر لحظة ذلك لأنه لا هو ولا كيانه له حول ولا قوة.

لماذا أريد المجيء بغازي لقيادة الحركة الإسلامية؟

ربما أدرك الكثيرون من قيادات الحركة الإسلامية المسرحية التي مُررت عليهم، وأرادوا أن يعيدوا للحركة الإسلامية قوتها وريادتها فكانت فرصتهم هي مؤتمر الحركة الإسلامية الذي عقد في منتصف أبريل ٢٠٠٤م بالخرطوم.. في ذلك المؤتمر، إنتهت دورة الأستاذ أحمد إبراهيم الطاهر كأمين للحركة الإسلامية وكان لابد من طرح اسم جديد.. كان أبرز المرشحين هما الأستاذ/ على عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية والدكتور غازي صلاح الدين. جاء الرجلان كلٌ منهما يحمل رصيده ورؤيته وأهدافه.

فالأستاذ على عثمان جاء يتوكأ على خبرته الطويلة في العمل التنظيمى، العام والخاص فهو سكرتير وتلميذ ونائب الشيخ الترابي لأكثر من ثلاثين عاماً وله أنصاره ومريدوه وقد تقلَّد الكثير من المناصب الوزارية مثل وزير الرعاية الاجتماعية ووزير الخارجية ثم نائباً أولاً لرئيس الجمهورية.. يحمل كل هذه المؤهلات لكن ما ينقصه هو أنه لا يؤمن بعودة الحركة الإسلامية قوية ومرجعية ورائدة للدولة والمجتمع وإنما يريدها ذراعاً من أذرع المؤتمر الوطني لا يتعدى دورها التربية والدعوة (ولي معه حوار في هذا الشأن) ويبرر رؤيته بأنَّ تقوية الحركة ستقود حتماً للمربع الأول والازدواجية في القرارات والتبعية والمرجعية.. الأستاذ علي عثمان لم يكن واحداً من موقعي مذكرة العشرة، ولا أحسب أنها قد تمت بأمره أو موافقته، لكنه من دون شك كان وراء البشير في قرارات رمضان وما تبعها من تطورات تباينت فيها المواقف وتمايزت الصفوف، لكنه رغم ذلك ظل عف اللسان مترفعاً عن السباب ولغو الحديث.

أما الدكتور غازي صلاح الدين فلا يقل شيئاً عن صنوه على عثمان فهو من تلاميذ الترابي والمقربين منه كما أنه رجل مميز بفكره وجرأته وشجاعته وإن كانت الأمور عنده في كثير من الأحوال هي أبيض أو أسود.. علاوة على اعتداده برأيه.. مثله مثل زميله المحامي الطموح أمين بنانى وكلاهما قد قذفت بهم آلة السياسة إلى مقاعد المتفرجين. فالأستاذ غازي أحد أفراد مذكرة العشرة التي شقت الصف الإسلامي وهزمت حجته وأضعفت خطابه كما يعترف هو في رسائله للشيخ حسن الترابي.. وهو الذي تولى كبر الحملة الشعواء ضد الشيخ الترابي بعد توقيع

حزب الأخير لمذكرة التفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة قرنق.. فقد كان وزيراً للإعلام، وفي عهده سخر التلفزيون السوداني عبر برنامج في ساحات الفداء من الشيخ الترابي وذلك عبر عرضه شريطاً يصور فيه تناقضات الترابي بين التأييد والمعارضة للإنقاذ. لكن الدكتور غازي الذي شغل العديد من المناصب السيادية مثل وزير دولة بالخارجية ووزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة ومستشار رئيس الجمهورية للسلام والأمين السياسي للمؤتمر الوطني، جاء هذه المرة بصفة (معاش) مجرداً من كل المهام والصفات الدستورية والحزبية، فقد تم إعفاؤه من مهامه كمستشار للرئيس للسلام، بعد أن بدأ بعد الصلات والزيارات للشيخ الترابي وبدأ يتحدث عن ضرورة الحوار وربما الوئام ورأب الصدع وبذلك أصبح يغرِّد خارج السرب فتم إعفاؤه.

ظن البعض أن غازي ربما يعيد للحركة الإسلامية هيبتها ورونقها ومرجعيتها وريادتها لو تم ترشيحه وفوزه أميناً عاماً للحركة الإسلامية بديلاً لأحمد إبراهيم الطاهر.. وربما أراد البعض أن يصفي حساباته السياسية لذلك لجأ لكرت الحركة الإسلامية.. لكن كانت حسابات غازي والذين رشحوه خاطئة.. وأول ملامح هذا الخطأ أن ترشيحه جاء ضد الأستاذ على عثمان الممسك بكل الخيوط السياسية والأمنية والمالية في البلاد سواء أن كان بصورة مباشرة أو عبر تلاميذه وأنصاره.. علاوة على ذلك هو الرجل الذي يعتبر خليفة للبشير بعد انتهاء دورته في رئاسة الجمهورية، فإذا تم إسقاطه داخل حزبه فمن يقبله بعد ذلك.. كذلك جاء ترشيح غازي ضد علي عثمان في وقت كان فيه الأخير يقود مفاوضات صعبة وعصية وعسيرة مع حركة جون قرنق بضاحية نيفاشا بكينيا، واستطاع أن يحقق فيها إنجازات ضخمة تحسب له في رصيده السياسي، فكيف يمكن إسقاطه في عقر داره وهزيمته في عرينه؟؟.. أما غازي الذي انتصر يوماً ما بصورة من الصور على الشفيع أحمد محمد وأصبح أميناً عاماً للمؤتمر الوطني ربما يكون قد نسى أن الظرف قد تغير فغازي الأمس كان مسنوداً من الشيخ حسن الترابي ومعظم قيادات وفعاليات الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني أما غازي اللحظة فهو غازي (معاش).. والناس على دين ملوكهم. لذلك خسر غازي المعركة التي كسبها علي عثمان ليصبح أميناً عاماً لحركة أفضل ما يقال عنها أنها (خلية نائمة).

والآن نستعرض وثائق الكيان الخاص التي علقنا عليها في الصفحات السابقة:

المؤتمر العام الخامس للحركة الإسلامية.. السودان
البيان الختامي

الحمد لله رب العالمين حمداً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد بن عبدالله وآله وصحبه والسلام على سائر المرسلين وبعد:

بفضل الله وحده وتوفيقه.. انعقد في صبيحة الخميس المباركة الرابع والعشرين من جمادى الأولى ١٤٢١ هـ الموافق للرابع والعشرين من شهر أغسطس عام ٢٠٠٠م.. المؤتمر العام الخامس للحركة الإسلامية بالسودان.. والذي سبقه جهد تحضيري كبير شاركت فيه قطاعات واسعة من أبناء وشيوخ الحركة في العاصمة وجميع أقاليم السودان.. وحفزه وشجع عليه ابتلاء عظيم من جراء التنازع الذي نشب بين أدوات الحركة (الحكومة والحزب) وانتهى إلى فتنة عظيمة أصابت عضوية الحركة بصدمة بالغة.. ثم انقسام في صف الجماعة قاده نفر على قمة قيادة الجماعة خاصموا به الحكومة والدولة القائمة وتحركوا بالدعوة لإسقاطها.. كل ذلك والبلاد تمر بمنعطفات خطيرة ودقيقة على المستويات كافة، ففي المحيط السياسي، انفراج وانفتاح على المستوى الداخلي جعل القوى السياسية تستعد للعودة من خارج البلاد، بل عادت منها قوى مؤثرة لتنافس الحركة سياسياً طامعة في تحقيق أهداف عجزت عن تحقيقها بالمواجهة العسكرية الخارجية. وفي المجال الأمني والعسكري تستعر استراتيجية الغرب وخطته في تحريك جيوش العمالة فتهدد حدود البلاد وتستهدف مناطق البترول... لكل ذلك فقد كان المؤتمر العام الخامس هو مؤتمر تحمل المسؤولية بكل خطورتها وتعقيداتها.

عضوية المؤتمر:

في ظل هذه الظروف انعقد المؤتمر بحضور مندوبين من (٢٦) ولاية هي مجموع ولايات السودان. وشارك فيه مندوبون عن القطاعات.. كقطاع العاملين الذي يضم جميع الاتحادات المهنية والنقابات.. وقطاعات أخرى كالطلاب والشباب والمرأة وغيرهم من القوى الفعَّالة في الدولة والمجتمع.. وقد بلغت العضوية من حملة البطاقات (٤٥٠٠) أربعة آلاف وخمسمائة عضواً مثلوا جميع أجيال الحركة الإسلامية. وقد كان من بينهم جمع غفير من شيوخ الحركة القدامى والمؤسسين منذ الأربعينات،

والأجيال التي جاءت من بعد المؤسسين، والأجيال الوسيطة والحديثة من الذين أفرزتهم برامج الدولة وتحديات الجهاد والمجابهة والاستشهاد.

وقد حضر جلسة المؤتمر الافتتاحية فصيل من الحركة الإسلامية فصلته عنها.. عضوياً.. تجارب ماضية، وبقيت مودتهم في قلوب أبناء الحركة، وقد حضر إلى المؤتمر قائداً لهذا الفصيل الشيخ الصادق عبدالله عبدالماجد.. فالتقت بذلك أجيال فصل بينها زمان طويل فتعارفوا وذرفوا الدموع مهللين ومكبرين، فقد ألف الله بين القلوب ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مَّا أَلَّفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾.

وقد شهد جلسة المؤتمر الافتتاحية بصورة رمزية غالب قادة الجماعات المسلمة بالسودان، فقد شهدها قادة الطرق الصوفية وشيوخ خلاوي القرآن الكريم وقادة جماعة أنصار السنة المحمدية وبعضٌ من أهل الأحزاب السياسية والكيانات الدينية.. فبلغ مجموع الذين حضروا الجلسة الافتتاحية عدداً تجاوز الـ (٧٠٠٠) السبعة آلاف عضواً.

الموضوعات:

قدمت للمؤتمر أوراق مطبوعة حددت موضوعاته وكانت موجهة لتداول الأعضاء وهذه الأوراق هي:

١ - كلمة الشيخ محمد محمد صادق الكاروري رئيس المجلس التأسيسي التحضيري.

٢ - ورقة حول «دواعي إعادة بناء الحركة الإسلامية».

٣ - ورقة حول النظرية العامة لعلاقات الحركة الإسلامية.

٤ - ورقة حول الدور الاجتماعي للحركة الإسلامية.

٥ - ورقة مشروع النظام الأساسي للحركة الإسلامية.

٦ - ورقة موقف الحركة الإسلامية من الخلاف والانقسام (فقهياً وسياسياً).

وقد كانت خلاصة تداول الأعضاء الذي استغرق يومين كاملين، نهاراً وليلاً، وملخص الأفكار الأساسية التي أجمع عليها المؤتمرون هي:

أولاً:

إن الحركة الإسلامية في السودان بفضل الله تعالى حققت مكاسب للإسلام والمسلمين تستوجب الحمد والشكر لله رب العالمين.

- فقد وسعت صفها واقتربت من غالب فئات المجتمع وأثرت فيها.
- وقد دربت صفاً واسعاً من الفنيين والمتخصصين.

وقد ألّفت ووحدت في صفها بين المدنيين والعسكريين في وحدة على الأهداف والعهد ليس لها مثيل.

ثم حققت دولة للإسلام ونزعت جميع مؤسساتها من العلمانيين ومكّنت في مؤسساتها آلافاً كثيرة من الإسلاميين في الدولة والمجتمع، مدنية وعسكرية فحققت بذلك حلم الإمام أبي الأعلى المودودي رحمه الله:

حيث كان يعلن رحمة الله أنه يطمع في يوم تقوم فيه دولة في موقع ما من العالم الإسلامي تنزع السلطة العامة من أيدي العلمانيين وتردها إلى المسلمين.

ثم أحيت هذه الدولة سنة الجهاد وواجهت كل قوى الشر التي عرفت مقاصدها وجندت ضدها جيوش العمالة.. فكان الجهاد الصادق وكان الشهداء وكانت البشريات التي بها اطمأنت قلوب المؤمنين واستيقنت بمعية الله سبحانه.

ثانياً:

المؤتمرون أكدوا أنه برغم هذه المكاسب، فإنه بقيام الدولة وقيام المؤتمر الوطني كوعاء للتعبير الواسع الذي يستقطب فئات المجتمع السوداني الأخرى.. بقيام الدولة والمؤتمر ضمرت مؤسسات الحركة الإسلامية ثم غُيِّبت ثم حُلّت. وقد أكد الأعضاء على أن التجربة أثبتت أن غياب مؤسسات الحركة غيّب المرجعية، وغيّب القلب الحي النابض نبضاً منتظماً داخل الوعاء الكبير.. فغابت بذلك مكاسب كان يمكن أن تتحقق في المجتمع نشراً للدعوة وتمتيناً لبناء قيم الإسلام في الأفراد والجماعات.. وأكد المؤتمرون على أهمية قيام مؤسسات الحركة لتؤدي هذا الدور.

ثالثاً:

أكد المؤتمرون أن التنازع على الأمر العام والخصومة فيه والقطيعة وإفشاء أسرار جماعة المسلمين، أمور منكرة شرعاً وخطيرة العواقب «قال تعالى: وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ».. وأخطر من كل ذلك من وجهة النظر الشرعية شق صف جماعة المسلمين لأسباب ليست جوهرية ولا يقارب شأنها أهمية الوحدة والتماسك في الصف المسلم قال تعالى {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا} وقد جدَّد المؤتمرون عزمهم على الحفاظ

علـى وحـدة الجماعـة وبنـاء مؤسـسـاتها علـى الـشورى الحقيقيـة، الـتي تتنـزل حتـى القاعدة، وعلى النصيحة.

رابعاً:

وفي النزاع الذي نشب بين الحكومة والأمانة العامة للمؤتمر الوطني.. كان ملخص وجهة نظر المؤتمر كما يلي:

إنـه مـن حيـث التقـدير الـشرعي وأصـول الفكـر الإسـلامي ومـن حيـث التقـدير السياسـي السليم، فإن حيثيات النزاع في رمي الحكومـة بـالخروج علـى منهج الإسـلام وعلى عهد الجماعة أمر لا تسنده حجة شـرعية أو فكريـة تـسوغ للحركـة الإسـلامية الخـروج علـى هـذه الحكومـة.. بـل إن المـؤتمر لاحـظ أن نتيجـة الخـلاف كانـت شـقاً لـصف الحـزب المعبر عـن الجماعـة وشـقاً لـصفها الملتـزم، أمـا الدولـة فـبرغم الخـلاف الحـاد والتنـازع الخطـير ظلـت مؤسـسـاتها الخطـيرة والـتي بيـدها الـسلاح والقـوة، متماسـكة لم تنشق برغم وجود الخلاف وسطها فحفظت بـذلك دمـاء أبنـاء الحركـة خلافـاً لـسنة تاريخيـة في العـالم الإسـلامي إذ أنـه كـان يمكـن لا قـدر الله أن تحـدث مواجهة تفني أبناء الحركـة وتحقـق مقاصـد الأعداء، كمـا حفظـت الحكومـة أمـن المجتمع الذي كان يمكن أن يخترق نتيجة الخلاف وحفظت أمن البلاد الذي اخترقه الأعداء بالفعل مستثمرين مناخ التنازع داخل الصف المسلم.

وخلص تداول المؤتمرين إلى أن الدولة بكل مؤسـسـاتها هـي ثمـرة جهـد الحركـة الإسلامية شاركتها فيـه قطاعـات واسـعة مـن المجتمـع الـسوداني.. وهـي أداة فاعلـة في برنامج الحركـة الإصـلاحي والعمرانـي تجـب حراسـتها ودعمهـا بالعناصـر المؤمنـة وأن التفريط فيهـا أمـر خطير الأثـر علـى شـرع الله وعلـى المسلمين كمـا يجـب مناصـحتها وإصلاحِ خطتها وبرامجها.

خامساً:

كان من رأي المؤتمرين أن المؤتمر الوطني وهو صيغة للعمل السياسـي تجمـع أهـل الملـة وأهـل الـوطن في أهـداف مـشتركـة.. ويمثـل اسـتمراراً لاسـتراتيجيات الحركـة الإسلامية منذ جبهة الميثاق الإسلامي والجبهة الإسلامية القومية وأن حيثيات الخـلاف لا تسوغ لأعضاء الحركة الإسلامية التخلي عن هـذه الأداة المناسبة والفاعلة.. خاصة وأن قرار مجلس شورى المؤتمر الـوطني الأخير كـان هـو تعبير عـن إرادة الحركـة في

التوحد وعدم التنازع وإضاعة الوقت.. وفوق ذلك رأى المؤتمرون أهمية تمتين بناء المؤتمر الوطني وأن تشكل الحركة فيه حضوراً فاعلاً تعطي فيه القدوة الصالحة وتطلع فيه بعزائم الأمور التي تحتاج إلى أهل العزم والهمة.

سادساً:

وكخطوة عملية انتخب المؤتمر مجلساً للشورى من ثلاثمائة وخمسين عضواً على النحو التالي:

- (٢٣٠) عضواً يمثلون الولايات.
- (٨٥) عضواً يمثلون القطاعات.
- (٣٥) عضواً يستكملهم المجلس من ذوي الكفاءة والتخصص في أول جلسة له.

تشكيل مجلس الشورى والمكتب التنفيذي:

عقب انتهاء أعمال المؤتمر، عقد مجلس الشورى المنتخب اجتماعاً إجرائياً كانت قراراته كما يلي:

- انتخاب هيئة المجلس ضمت:

١ ـ الشيخ محمد محمد صادق الكاروري (رئيساً للمجلس)

٢ ـ البروفسير التاج فضل الله (نائباً لرئيس المجلس).

٣ ـ الأستاذ أزهري التجاني عوض السيد (مقرراً وأميناً للمجلس).

٤ ـ كما انتخب المجلس بالإجماع البروفسير عبدالرحيم علي رئيساً للمكتب التنفيذي للحركة الإسلامية.

٥ ـ وانتخب المجلس الأستاذ أحمد إبراهيم الطاهر، نائباً لرئيس المكتب التنفيذي.

٦ ـ وانتخب أربعة عشر عضواً آخرين لعضوية المكتب التنفيذي.

٧ ـ وفوض المجلس، المكتب التنفيذي بإضافة.. أربعة آخرين إلى عضويته لاحقاً حسب الحاجة.

التوصيات والقرارات

التوصيات:

١ - يوصي المؤتمر الحركة الإسلامية بأن تعمل أجهزة الحركة ممثلة في مجلس الشورى والمكتب التنفيذي بإعطاء أولوية قصوى بتنوير القواعد وتوجيهها، بحيث تكون ذات دور فاعل في الشورى والمشاركة والمناصحة ومعالجة اختلالات المسار.

٢ - يوصي المؤتمر المكتب التنفيذي للحركة الإسلامية بوضع استراتيجية متكاملة في مجال الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي، وأن يكون للحركة الإسلامية دور بارز في مجال مكافحة الفقر والفاقة والعوز في المجتمع السوداني.

٣ - يوصي المؤتمر بإعطاء اهتمام كبير لقضايا التأصيل والاجتهاد والتأليف والتأهيل الفكري والثقافي وتنظيم الدورات المستمرة للناشطين من أعضاء الحركة وإنشاء المعاهد وتدريب الأئمة وإعداد القيادات الفكرية والإعلامية والصحفية والمبدعين في مجالات الثقافة المتنوعة.

٤ - يوصي المؤتمر مجلس الشورى والمكتب التنفيذي بحثِّ أفراد الحركة الإسلامية وجمعياتها بالمشاركة بإيجابية وفعالية في مشروعات محو الأمية الدينية والأبجدية لتحقيق إستراتيجية الدولة في محو الأمية الأبجدية والوظيفية في سنوات قلائل.

٥ - يوصي المؤتمر بإعطاء أهمية قصوى لدعوة غير المسلمين ومجالات التبشير وحوار الأديان مع الاستفادة من كافة الوسائل التي تتيحها ثورة المعلومات ووسائل الاتصال في تبليغ رسالة الإسلام..

٦ - يدعو المؤتمر إلى اتباع مبدأ المدافعة السلمية في العلاقة مع الآخرين، وانتهاج سبل الحوار والدعوة والمناصحة والتعاون في الحق بدءاً بأقرب الناس إلينا ممن يشاركونا العقيدة والفكرة، وانتهاءً إلى التعاون بالبرِّ والقسط مع أهل الملل الأخرى.. وأن تعمل الحركة الإسلامية على توحيد الإسلاميين بخطة جامعة وتوحيد أهل السودان عبر وفاق وتراضي وطني شامل.

٧ - يوصي المؤتمر بإيلاء أهمية خاصة لتأهيل وتدريب الناشطين من شباب الحركة الإسلامية وإتاحة فرص التكليف القيادي لهم بما يبرز القيادات الجديدة والكفاءات المتميزة.

٨ - يوصي المؤتمر بأن تتحمَّل الحركة الإسلامية ممثلة في أجهزتها المختلفة في كافة المستويات قضية الاستنفار للجهاد والاستخلاف للمجاهدين ودعم الجهد الرسمي في هذا المجال.

٩ - يوصي المؤتمر بتعزيز مشاركة المرأة في كافة أجهزة الحركة الإسلامية والعمل على دفع مشاركتها في أجهزة المؤتمر الوطني والدولة.

١٠- يوصي المؤتمر بحثِّ المؤتمر الوطني والدولة وأجهزة الحركة الإسلامية الخاصة بالاهتمام بوسائل النشر والإعلام والتبليغ، وذلك لأن هذه الوسائل هي أقوى الوسائط لنشر الدعوة وتوصيل الإسلام وتبليغه..

١١- يوصي المؤتمر بالاهتمام بالمعلِّم في كافة مراحل التعليم بوصفه من العلماء حملة الدعوة وذلك بتطوير وتحسين أوضاعه الخاصة وتأهيله وتدريبه ليبلغ مبلغ الدعاة المهديين إلى اللّه.

١٢- يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة من مجلس الشورى لدراسة وتقييم إنجازات وإخفاقات الإنقاذ طوال عقد من الزمان، وذلك انتفاعاً بخبرتها واعتباراً بعبرتها وتسديداً للمسار فيما يستقبل من أعوام.

قرارات المؤتمر العام للحركة الإسلامية

١ـ إن المؤتمر العام للحركة الإسلامية يرى أن الدولة القائمة الآن هي ثمرة من ثمرات الحركة الإسلامية، وهي لا تزال على عهدها بالاحتكام إلى الشرع، والحركة الإسلامية تلتزم بتأييد الدولة القائمة ومناصحتها ودعمها وحراستها من المكائد والدسائس التي تحيط بها.

٢ـ إن المؤتمر الوطني هو الكيان الجامع للتعبير عن برنامج الحركة الإسلامية الإصلاحي وأن الحركة الإسلامية تؤيِّد المؤتمر الوطني وتدعمه..

٣ـ قرر المؤتمر العام تكوين كتيبة من أعضاء المؤتمر وأعضاء الحركة الإسلامية في جميع ولايات السودان لتتوجه إلى مناطق العمليات..

الخاتمة

الأخوة أعضاء الحركة الإسلامية في كافة أقاليم السودان، وكافة قطاعات المجتمع والدولة وقطاعات الحركة خارج البلاد، وإخواننا في العمل الإسلامي بتشكيلاته في كافة دول العالم... هذه هي أهم الأفكار والقرارات والتوصيات، التي خرج بها المؤتمر العام للحركة الإسلامية بالسودان، أعلى سلطة في الجماعة. بعد أن اجتمع المؤتمرون بشق الأنفس، ولكنهم هرعوا إليه بشوق وإشفاق.. بعد أن أحرقت الفتنة المكتب القيادي للحركة الإسلامية، وأكلت نار الفتنة مجلس شورى الحركة الإسلامية، فاتجهت الحركة إلى السواد الأعظم ودعت للمؤتمر العام.. وقد اتخذ المؤتمر جملة القرارات والتوصيات المذكورة أعلاه وحسب إرث الحركة، فإن قرارات المؤتمر العام ملزمة لمؤسسات الجماعة وأفرادها، فنرجو أن تتحقق بذلك وحدة الجماعة وهي فرض واجب.

قال تعالى {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}.

صدق الله العظيم

الشيخ/ محمد محمد صادق الكاروري

التوقيع................

البروفسير/ عبدالرحيم علي

التوقيع................

الأستاذ/ أزهري التجاني

التوقيع................

صراع مجذوب والجميعابي
أزمة الشورى والمؤسسية

في عام ١٩٩٥م، انتقلتُ من مؤسسة موفق الدولية الخيرية التي كنت أتولى إدارتها بالخرطوم لأصبح واحداً من الكوكبة التي تقود العمل السياسي والتنظيمي بولاية الخرطوم، فأصبحت عضواً بالمكتب التنفيذي لأمانة المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم «الأمانة العامة»، وكذلك عضواً بالمكتب التنفيذي للحركة الإسلامية(١) بولاية الخرطوم. فعلى المستوى السياسي فقد أصبحتُ أميناً منتخباً للقطاع الثقافي والاجتماعي بالولاية.. وعلى مستوى الحركة الإسلامية أصبحتُ أميناً للقطاع الاجتماعي الذي يضمّ كل المنظمات الشبابية والنسائية والطلابية والطوعية.. هذا القطاع يعتبر من أهم ـ إن لم يكن أهم ـ قطاعات المكتب التنفيذي للحركة الاسلامية... وقد كان على رأس الجهازين التنظيمي ـ الحركة الاسلامية ـ والسياسي «المؤتمر الوطني» الأخ المجاهد الدكتور محمد محيي الدين الجميعابي.. هذا الرجل الذي حالت صراحته وشجاعته وصدقه وابتعاده عن المكائد والمؤامرات، دون أن يتبوأ الموقع الذي يستحقه في مراتب الإنقاذ التي لم تبخل بهذه المواقع على الكثيرين الذين هم أقل منه في مختلف الجوانب.

كان الجميعابي يقود العمل السياسي في ولاية الخرطوم بعد أن تمّ انتخابه بالإجماع في مؤتمر ولاية الخرطوم في العام ١٩٩٤م، وكذلك تمّ انتخابه من قبل مجلس شورى الحركة الإسلامية أميناً لتنظيمها بعاصمة الدولة الإسلامية.. استطاع الجميعابي أن يضم لأمانتيه مجموعة متجانسة ومتفانية أذكر منهم: المهندس/ عثمان يوسف، الأستاذ/ عبيد الأمين الفكي، الأخ/ المعتز بالله الخليفة، الأستاذ/ محمد عبدالرحمن بابكر العقلى، الأستاذ/ عبدالرحمن الجاك، الأستاذ/ محمد عبدالله، الأستاذة/ مروة عثمان جكنون، الأخ/ أبا بكر هاشم، الدكتور/ دفع الكريم محمد دفع الكريم، المهندس/ كمال أحمد محمد صالح، الأستاذ/ محمد إبراهيم الفكي وآخرين..

---

(١) الحركة الإسلامية هنا ليست الحركة الأم التي تَمَّ حلها بعد الإنقاذ مباشرة، وإنما التي أعيد تكوينها فيما بعد.

ورغم أهمية الدور الاستراتيجي والعمل السياسي والتنظيمي بولاية الخرطوم في تثبيت أركان الدولة الاسلامية وحاضرة السودان الخرطوم ورغم إصرار هذه المجموعة للعمل بتجرد ونكران ذات لدرجة جعلت الأخ أحمد موسى خشم الموس يقول: (كلما رأيتكم أطمئن بأن الحركة الاسلامية بخير).

لكن الأخ الجميعابي كان كثيراً ما يجد نفسه بين «كماشتين»؛ الأولى هي كماشة السيد/ بدر الدين طه والي ولاية الخرطوم الذي كان يرى في نفسه أنه ليس والياً للخرطوم فحسب، وإنما والياً للمسلمين بولايته!! تبدأ منه الإشارات وتنتهي عنده التنبيهات[1]..

ولا يُرِي الناس إلا ما يرى، هو ولي الأمر ولا يهديهم إلا سبيل الرشاد.. فهو الشمس التي تغرب في حضرتها كل النجوم والكواكب.. علاوة على ذلك فسيادته يعمل بدافع الحقّ المقدس المباشر فهو ـ كما يشعرك ـ أنه يتلقى المدد المباشر من الشيخ، لذلك لا يأبه لأحد.. كذلك ما كان سيادة الوالي يأبه كثيراً للنظام السياسي ولا للتنظيم الإسلامي.. وقد احتد النقاش بيني وبينه ذات يوم وقلت له: يا أخ بدر الدين ينبغي أن تلتزم بقرارات التنظيم بولايتك لأنها ملزمة.. فردّ علي ضاحكاً وقال: أنت يا عبدالرحيم ما درست التاريخ الإسلامي؟ فالوالي هو ولي أمر المسلمين في كل صغيرة وكبيرة.. هكذا أصبح السيد والي الخرطوم والياً ثيوقراطياً لا يخضع لأجهزة ولا يلتزم بقراراتها.. بل هي في الأساس قرارات غير ملزمة في نظره.. وعلى هذا الأساس أصدر توجيهاته للمحافظين بالولاية بعدم الالتزام بتعليمات أمين الولاية.. في الوقت الذي يدعي فيه أن التنظيم السياسي هو القائد والموجِّه لحركة الدولة والمجتمع..

أما «الكماشة» الثانية التي تحاصر الدكتور/ الجميعابي فقد كانت كماشة الدكتور/ مجذوب الخليفة أمين الفئات.. فهذا الرجل يعتبر قائداً سياسياً بحقّ لا يخلو من كارزما القيادة.. وطموح لا تحدّه حدود.. يملك القدرة على اتخاذ القرار ولا يتردد!! لكنه برجماتي لا يخلو من ميكيافيلية.

كانت تتبع للمجذوب كل الفئات من اتحادات ونقابات وفئات على مستوى السودان.. وكان ينتقي أنصاره ومعاونيه بدقة فائقة ويوفر لهم كل سبل العيش

---

(١) الإشارات والتنبيهات، هذا عنوان كتاب الفيلسوف ابن سينا.

الكريم والدعم اللازم لذلك كان لهم اعتقاد فيه ويُعْرَفون بـ «أولاد مجذوب».. كانت تعليمات مجذوب عندهم مُلزمة وليست مُعْلِمة.. ولا يترددون في تنفيذها.. هكذا قال لي أحدهم «مُصدِّق» «لو أمرنا مجذوب أن نهدم قاعة الصداقة لهدمناها».. وعلى ذات المنوال كان تلاميذه عادل ـ عوض ـ أحمد بابكر وآخرون.

كان مجذوب الخليفة يشكّل دولة داخل دولة، فله جيشه من الأنصار وله خزانته وأمواله وله سطوته في التعيينات والإعفاءات.. ومن الطرائف التي تحكى: أن بعض الوزراء الذين تمّ تعيينهم في وزارات ولائية نائية وكانوا غير راضين عن هذه التعينات النائية.. ذهبوا للفريق الزبير ـ عليه رحمة الله ـ و قالوا له: «انتوا حاقرين بينا نحن فقط.. ناس مجذوب ديل ما يمشوا الولايات» فضحك الفريق الزبير بعفويته المشهودة وقال لهم ضاحكاً: «خلوها الولايات ناس مجذوب ديل لو لاقين طريقه في كراسينا دى ينطوا فيها فوراً».

لذلك كان الإعلام يطلق على الدكتور مجذوب الخليفة عندما كان والياً على الخرطوم «الرئيس في شكل والي» أو «والي رابط ماكينة رئيس» وقد أزعجت هذه الحركة الرئاسية لمجذوب الخليفة بعض الدوائر القيادية في الإنقاذ عندما شعرت بأن المجذوب ربما يكون يطمح لخلافة الرئيس وذلك عبر حشد وتجييش الأنصار والمؤيدين.. لذلك تمّ تحجيمه قصداً عبر تعيينه وزيراً للزراعة في الوقت الذي كانت الكثير من الدوائر تشير إلى احتمال تعيينه مستشاراً سياسياً للرئيس برئاسة الجمهورية.. لكن يستحيل أن يجثم ثوران في زريبة واحدة.. وقد أدرك مجذوب أن تعيينه وزيراً للزراعة رسالة قصد منها تحجيمه، لذلك لم يذهب لأداء القسم وإنما ذهب ـ ساعة أداء القسم ـ إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج في إشارة إلى عدم اهتمامه بهذا القرار.. وأدرك الكثيرون أن مجذوب أصبح كالأسد الجريح ـ لذلك ما إن عاد من الحج حتى هرعت كل قيادات الإنقاذ إلى منزله في احتفالية قصد منها امتصاص غضبه وتذكيره بأن أبناء الحركة الاسلامية هم جنود أين ما كلفوا ذهبوا.. ولسان حالهم يردد عبارة الحجاج عند الزحام: (حِج يا حاج).. وقد قبل مجذوب التكليف.. وأحسبه قد نام فوق رأى كما يقول أهلنا البسطاء.

نعود بعد هذا الاستطراد للأخ الجميعابي الذي وجد نفسه بين فكي كماشة والي الخرطوم بدر الدين طه وأمين الفئات مجذوب الخليفة..

كـان الجميعـابي يـرى أن الفئـات داخـل ولايـة الخرطـوم هـي تقـع تحـت ولايتـه السياسية والتنظيمية وهو محقّ في ذلك.. لكـن مـا كـان لمجذوب أن يترك الحركـة النقابية والفئوية في العاصمة مركز اتخاذ القرار السياسي أن تخرج من تحت يديه. كان يمكـن لـه أن ينسّق مع الجميعـابي أمين النظـام والتنظيم بولاية الخرطوم ومـا يجمع بينهمـا كـثير.. فالحركـة الاسـلامية تجمـع بينهمـا.. والكفـاح المشترك.. وقـد جمعت بينهما كلية الطب جامعة الخرطوم.. وعلى المستوى الشخصي علاقتهما طيبة.. لكن الطبيعة تغلب التطبّع. وأذكـر أنـه عندمـا قامت الانتخابات للمجلس التشريعي لولايـة الخرطـوم وقـد جـرت العـادة والأعـراف واللـوائح أن يـتمّ الإعـداد والإشـراف السياسي من قبل أمين النظام السياسي لكل ولاية حتى مرشحي المؤتمر الـوطني يتمّ اختيـارهم بواسـطة أمـين الحركـة الاسـلامية والنظـام السياسـي ومكتبـه التنفيـذى عـلاوة علـى السـيد الـوالي.. لكـن عنـد انتخابـات ١٩٩٦م، للمجلس التشريعي لولايـة الخرطوم فاجأنا الدكتور مجذوب الخليفـة بـأن لـه قائمـة مرشـحين في بعض الـدوائر وقد استطاع أن يفرض مرشحه في دائرة «مايو وعد حسين» وأن يجعله لا ينافس مرشّح الحركة الاسلامية والمؤتمر الوطني فحسب بل أن يفوز عليه!!.

وعنـد اجتمـاع مـؤتمر ولايـة الخرطـوم بقاعـة الصداقة بقصد تصعيد مرشـحي القطاعات للمجلس التشريعى لولايـة الخرطـوم فوجئنـا بـأن للـدكتور مجـذوب قائمـة مرشـحين تحـوي الإخـوة مصـدق/ أحمـد بـابكـر وآخـرين.. أي قائمـة منافسـة لقائمـة المؤتمر الوطني التي أجازتها الحركـة الاسـلامية! في تلك اللحظة أرسـل لـي الجميعـابي وقـد كـان منزعجـاً فقلـتُ لـه: مـالي أراك متـوتراً؟ فـردّ قـائلاً: نحـن نعمـل شـنو مـع مجذوب؟ فهو لديه الآن قائمة مرشحين خاصة بـه ضد مرشحي الحركـة الإسـلامية والمـؤتمر الـوطني..؟ قلـتُ للجميعـابي: أتـرك لـي هـذا الأمـر.. ذهبـت لـلأخ مـصدق ومجموعته وطلبتُ منهم أن يسحبوا ترشيحاتهم وأن يلتزموا أمر الحركـة الإسـلامية.. فكـان ردّه: «نحـن أولاد مجـذوب ولـو طلـب منـا أن نهـدم قاعـة الصداقة لهدمناها».. فـرددت في نفـسى قـول عـنترة: «إذا بليـت بظـالم كـن ظالمـاً وإذا لقيـت ذا الجهالـة فاجهـل».. فظهـرت القائمـة النهائيـة للمرشـحين ولم يكـن بهـا أي فـرد مـن مجموعـة مجذوب.. وأحسب أن مجذوب لم ينسها لي.

والغريب في الأمر أن الدكتور مجذوب عندما تمّ اختيـاره واليـاً للخرطـوم كـانت الحركـة الاسلامية والمؤتمر الوطني بولاية الخرطـوم هـي الـتي قامـت باختيـاره وكـان

بإمكانها أن تختار غيره.. وكان العرف هو أن يقدّم رئيس الجمهورية ثلاثة أشخاص لمجلس الولاية ليقوم المجلس باختيار واحد منهم.. وقد قام الرئيس بترشيح مجذوب وسبدرات وآخر لمجلس الولاية.. في هذه الفترة كان المعتصم عبدالرحيم هو أمين المؤتمر والتنظيم بالولاية بعد أن عيّن الجميعابي محافظاً للدامر.. وأنا كنت أميناً للقطاع الثقافي والاجتماعي بالولاية وعضواً بالمكتب التنفيذي للحركة الإسلامية بالولاية «الأمانة».. أذكر أنه قد دعونا كل أعضاء مجلس الولاية في منزل أمين تجار التجزئة الأخ علي حامد في ليلة من الليالي وأخبرناهم بأن قرار الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني هو أن يتمّ اختيار الدكتور مجذوب الخليفة والياً للخرطوم.. وقد كان. فإذا كان الأمر كذلك ومجذوب لا يستطيع أن يتسنم قيادة ولاية الخرطوم إلا عبر أجهزتها السياسية والتنظيمية فلماذا العمل وفق الأجندة الشخصية؟.

هكذا وجد الجميعابي نفسه بين هاتين الكماشتين.. السيد الوالي بدرالدين طه وأمين الفئات مجذوب الخليفة.. الصراع مع مجذوب كان تفرضه مناسبات فهو محتمل. أما تجاهل الوالي لأمانة المؤتمر ونظرته إليها كجسم منافس له يجب تحجيمه فهذا هو عين الخطأ.. وقد قلت للسيد الوالي: إن العمل السياسي في ولاية الخرطوم يسير وفق مثلث متساوي الأضلاع قاعدته الجهاز التنفيذي برئاسة الوالي وضلعاه الآخران هما الجهاز السياسي «أمانة المؤتمر الوطني» والمجلس التشريعي للولاية.. ولكن لا حياة لمن تنادي.. هذا الموقف قادني للتصريح عبر الصحف عن الدور الغائب للنظام السياسي في ظل والٍ شمولي مما جعل الوالى ينزعج ويأتي مساء ذلك اليوم لمكتب الأمانة ويسأل: وين عبدالرحيم عمر؟.

احتدم الخلاف بين الوالي والأمانة واختلفت وجهات النظر وتفسيرات لوائح المؤتمر الوطني والحركة الاسلامية وعندما بلغ الخلاف ذروته تمّت دعوتنا من قبل الأمين العام للحركة الإسلامية.. وكان يومها أميناً عاماً أيضاً للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي.. في مقر المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي كان لقاؤنا بالدكتور الشيخ حسن الترابي أمين الحركة الإسلامية ومنظر نظامها السياسي وأسسها الفكرية.. حضر ذلك الاجتماع بجانب الدكتور الترابي كل من السيد/ يس عمر الإمام ـ الدكتور/ علي الحاج محمد ـ محمد أحمد الفضل دقشم ـ الأستاذ/ مجذوب يوسف يابكر ـ أول أمين للنظام والتنظيم بولاية الخرطوم سابقاً ـ والسيد الوالي/ بدرالدين طه.

ومن جانب الأمانة حضر كل من :

د. محمد محي الدين الجميعابي

مهندس عثمان يوسف

الأستاذ/ عبيد الأمين الفكي

الأستاذ/ محمد إبراهيم الفكي

الأستاذ/ محمد عبدالله

الأستاذ/ عبدالرحمن الجاك

الأستاذ/ المعتز بالله الخليفة

الأستاذ/ محمد عبدالرحمن بابكر

الأستاذ/ عبدالرحيم عمر محيي الدين

كان النقاش حاداً، وكان رأينا أن النظام السياسي هو الذي يقود الدولة والمجتمع وأن الحركة الإسلامية هي المرجعية الرئيسية للحكومة على كافة مستوياتها.. فعلى الوالي أن يعمل بالتنسيق الكامل والشورى الملزمة مع الجهاز السياسي الممثل في المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم وكذلك مع أجهزة الحركة الإسلامية في الولاية سيما أن أمين الحركة الإسلامية هو نفسه أمين النظام السياسي.. ظللنا ندافع عن رأينا بقوة وشجاعة وصلت إلى حدّ المناكفة.. وقد كان هذا رأينا دائماً مع شيخنا الترابي أن نقول له رأينا بكل شجاعة وأن ننتقده وأن نخالف رأيه داخل الاجتماع.. لكننا عند نهاية الاجتماع نلتزم بقرار الاجتماع.. هكذا علّمتنا الحركة الإسلامية وإن كان البعض يتضايق من جرأتنا وجسارتنا.. فنحن جيل تربى على أن الولاء لله وحده.. ولا قدسية لأحد..

في ذلك الاجتماع تحدثنا عن شمولية والي الخرطوم وعدم تقديره للأجهزة وتحريضه ضدّها.. وطالبنا بضرورة إلزامه بقرارات الأجهزة ومشورتها.. بالطبع لم يكن السيد الوالي مستسلماً، فقد كان يدافع عن نفسه بحجته وبيانه وكاد أن يستعمل سنانه.. كانت المفاجأة لنا هي مناصرة الأمين العام الدكتور الشيخ حسن الترابي لرأي بدرالدين طه.. أي نصرة الجهاز التنفيذي المتمثّل في حكومة الولاية على الجهاز السياسي المتمثّل في أمانة المؤتمر الوطني وعلى الحركة الإسلامية وأجهزتها بولاية الخرطوم.. أي أن ذلك الاجتماع قد منح السيد/ بدرالدين طه شرعية أكثر ليمارس أكبر قدر من الثيوقراطية وتجاهل المؤسسات وكان يمثّل هزيمة مبكرة

للمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية لصالح الدولة.. لم نقبل ذلك الرأي وقلنا للشيخ الترابي: هذه مناصرة للوالي لا نجد لها سنداً في أدبيات النظام السياسي المكتوب ولا لوائح الحركة الاسلامية ونحن ملتزمون بلوائح المؤتمر الوطني..

كان ردّ الشيخ الترابي في تلك الليلة صاعقاً ومحيّراً ولغزاً، وذلك عندما قال لنا: «هذه اللوائح - أي لوائح المؤتمر الوطني - قد كتبناها من أجل الخواجات والإعلام الغربي فقط - فالوالي هو رئيس الجهاز التنفيذي والسياسي معاً!! فرددنا معترضين: إذن ما هو دور المؤتمر الوطني؟! فكان رد الشيخ الترابي هو: «إن دور المؤتمر الوطني هو الدعوة الشاملة والتبشير بالمشروع الإسلامي..»

عندها وقف الأخ محمد إبراهيم الفكي - عضو الأمانة العامة للمؤتمر الوطني بولاية الخرطوم ليعبّر عن عدم رضائه بما قاله الشيخ فقال: «كلام شيخنا واضح.. وأنا من الآن أرجو عدم دعوتي لأي اجتماع خاص بالمؤتمر الوطني».

انفض سامر ذلك الاجتماع والذي لم يستمر بعده كثيراً بدرالدين في الولاية ولا الجميعابي في رئاسة النظام السياسي والحركة الإسلامية إذ سرعان ما حدثت تعديلات سنذكرها.. ولكن قبل ذكرها أود أن أذكر حديثاً دار بيني وبين السيد/ بدرالدين طه في بيروت عام ٢٠٠٢م، في هذه الفترة كانت الحركة الإسلامية قد انشقت بعد قرارات ديسمبر ١٩٩٩م، وقرارات تجميد عضوية الدكتور الترابي واتخاذه جانب المعارضة لحكومة البشير. وقد كانت فلسفة البشير التي وصفت من قبل المؤتمر الشعبي بالخيانة والمؤامرة على الحركة الإسلامية كانت تقوم إلى حدٍ ما على ذات الفلسفة التي نصر بها الشيخ الترابي بدرالدين طه.. أي نصرة الحكومة على الجهاز السياسي وجهاز الحركة الإسلامية، وإن كان شيخنا الترابي بحكمته وخبرته أراد أن يوازن بين رعيته ويحاول فض الاشتباك بينهم.. بينما تطرّف جانب الرئيس البشير وتعجله في فضّ الاشتباك وسوء التفاهم الذي كان يمكن أن يعالج بالصورة الدبلوماسية والأخوية.. وأن تتقدّم المبادىء على المصالح الضيقة وحفظ النفس من الانتصار للذات والتشفي من مخالفي الفكر والرأي.. ولذلك تحفظ للدولة قوتها وهيبتها وللحركة الإسلامية وحدتها واستمرارية تأثير خطابها وجذبها للناس.. ولكن هيهات.. جاء بدرالدين إلى بيروت برفقة اثنين من قيادات المؤتمر الوطني الشعبي هما الشيخ يس عمر الإمام والأستاذ عبدالله دينق.. وقد خرج بدرالدين لتوِّه من سجون

الإنقاذ بسبب معارضته لغلبة القرارات العسكرية على الجهاز السياسي ومواثيق وعهود الحركة الإسلامية.

دار بيننا حوار مسجل سنذكره في موضع آخر من هذا الكتاب لكن شاهدنا هو: أن الأخ بدرالدين عندما لقيته في بيروت حيث كنتُ أعمل مستشاراً إعلامياً بالسفارة السودانية بلبنان بادرني بالقول: «أنت أصبحت من ناس السلطة وتخليتم عن مبادىء وبيعة الحركة الإسلامية وتبعتم مصالحكم... إلخ». عندها قلت له: (يا أخ بدر الدين ما كنتُ أود أن أزيد عليك المواجع والآلام وأنت الآن إما سجين أو طريد.. لكن دعني أذكّرك بأن الذي فعله البشير بالمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية أنت أول مَن فعله ولو كان لك سلطة لاعتقالنا لاعتقلتنا يومئذ.. ولقد ناصرك وآزرك شيخنا الترابي بقوله: (إن رئيس الجهاز التنفيذي ـ الوالي ـ هو الآمر الناهي.. أما المؤتمر الوطني فدوره هو الدعوة الشاملة والتبشير بالمشروع الإسلامي..)، عندها سمعنا وأطعنا ولم نملأ الدنيا عويلاً وضجيجاً ولم نلجأ لشقّ الحركة الإسلامية وإنما صبرنا واحتسبنا».. ثم أردفتُ: «وأنت يا بدرالدين كنت تأمر مدير مكتبك في رئاسة الولاية بعدم السماح لنا بمقابلتك ونحن على قمة الجهاز السياسي وأجهزة الحركة الإسلامية بعاصمة الدولة الإسلامية.. لذلك أنت الآن تشرب من نفس الكأس الذي سقيت به الآخرين.. وإن كان كأسك أكثر مرارة.. أقول لك هذا.. وأنا لست موافقاً على الخطوات التي اتخذها الرئيس وقرارات رمضان وما تبعها ولست موافقاً على اعتقال الشيخ الترابي وقد جهرت برأيي في اجتماع القطاع السياسي الذي جاء مباشرة بعد اعتقال الشيخ الترابي وحضره كل قادة الإنقاذ من سياسيين وأمنيين وتنفيذيين بما فيهم الرئيس وقد طالبت وبالصوت العالي بإطلاق سراح الشيخ الترابي فوراً ورفع الحظر عن دورهم وصحيفتهم.. وقد كان موقفاً مشهوداً وعلّق عليه الكثيرون موافقين بعد نهاية الاجتماع.. منهم الكوده والسعيد عثمان محجوب.. لكننا بقينا مع الإنقاذ وأنا لم أحضر قرارات رمضان ولا القرارات التي تلتها إذ كنت في ماليزيا.. لكننا اخترنا الانحياز للمؤتمر الوطني حفاظاً على الدولة الإسلامية ومشروعنا الحضاري الذي كنا ننتظره منذ أن كنا صغاراً ومهرناه بدمائنا وأموالنا وما زلنا على ثغور الإسلام.. فليذهب الترابي وليذهب البشير وإنا لفراقهم لمحزونون، ولتبقَ الدعوة الاسلامية ولتبق المبادىء والقيم، وليترفع الجميع عن

الصغائر وتصفية الحسابات والبكاء على المجد الضائع والسلطان الذي لو دام لغيركم لما جاء إليكم..).

نعود مرة أخرى لاجتماعنا بالشيخ الترابي الذي مكّن فيه السيد الوالي بدرالدين طه وظللنا بعدها نعمل في هدوء حتى جاءت الاستعدادات لأعياد الثورة في ٣٠ يونيو ١٩٩٦م، وفي اجتماع بولاية الخرطوم ضم اللجنة التحضيرية لاحتفالات أعياد الثورة ضمّ والي الخرطوم والسيد/ مجذوب الخليفة والسيد/ اللواء عبدالرحيم محمد حسين وآخرين ووسط حضور إعلامي كبير، وقف الدكتور محمد محيي الدين الجميعابي بوصفه أميناً للنظام السياسي والحركة الإسلامية بالولاية.. وقف منتقداً الصرف البذخي الذي يتمّ على احتفالات الثورة وذكر أن هذه الملايين التي تنفق ينبغي أن تذهب للتعليم والصحة وللحاجات الأساسية للجماهير عندها تكون الثورة كبيرة في نفوس الجماهير، لأن المواطن سيشعر بالظلم عندما يرى أن أموالاً طائلة تنفق في الاحتفالات والمجتمع في أشد الحاجة إليها..

في اليوم التالي أوردت الصحف حديث الجميعابي وانتقاده للصرف البذخي الذي يتم في احتفالات أعياد الثورة.. لم يعجب هذا الحديث سعادة اللواء مهندس عبدالرحيم محمد حسين المسئول الأول عملياً عن هذا الاحتفال خصوصاً بعد ما أوردته الصحافة.. لذلك احتد النقاش بينه وبين الجميعابي في الاجتماع الثاني وطلب من الجميعابي الاعتذار عن أقواله التي تداولتها الصحافة.. فرد الجميعابي قائلاً: «أنا لم أعقد مؤتمراً صحفياً، ولم أدع الصحافة لحضور اجتماعات اللجنة التحضيرية.. أنتم الذين دعوتموها.. وأنا ليست لي رقابة أو سطوة على الصحافة، ولا أختار لها ما تنشر وما لا تنشره، ولن أعتذر أو أصحح ما ذكرته»..

هنا كانت الفرصة سانحة ليدفع الجميعابي ثمن مواقفه هذه.. ولذلك ما إن جاءت أقرب تعيينات سياسية حتى تمّ تعيين الدكتور الجميعابي - ليس والياً أو نائباً للوالي وهو الذي يستحق منصب وزير مركزي أو مستشار للرئيس.. وإنما تمّ تعيينه محافظاً لمدينة الدامر.. ولم يشفع له أنه أمين النظام السياسي الذي اختارته جماهير ولاية الخرطوم قاطبة ولم يشفع له أنه أمين الحركة الإسلامية التي توجد غالبية قياداتها في الخرطوم..

أدى الدكتور الجميعابي القسم أمام رئيس الجمهورية محافظاً للدامر لكنه قبل أن يغادر وضع بعض الترتيبات بخصوص الحركة الإسلامية ومنصب أمين المؤتمر الوطني الذي خلا بتعيينه وتعيين نائبه محمد البشير عبد الهادي وزيراً بالشمالية.

الجميعابي يترك وصيته ويسافر إلى الدامر

كان الكل يدرك أنه لو تمّ تعيين الجميعابي محافظاً بولاية الخرطوم أو وزيراً بالولاية لما كان هنالك غرابة في الأمر لكن أن يعيّن محافظاً للدامر فقد كان الكل يفهم أنه نوع من الإبعاد السياسي للجميعابي من مركز اتخاذ القرار وتوجيه الرأي العام.. وكان الجميعابي نفسه يدرك هذه الحقيقة.. ولكنه قرر أن ينفذ أمر ولي الأمر من غير اعتراض، ولكن كان يشغله همّ الحركة الاسلامية بولاية الخرطوم الذي يتولى أمانتها فمَنْ يترك له أمانة التكليف بقيادة الحركة الإسلامية من بعده حتى انعقاد مجلس الشورى وانتخاب أمين جديد. كذلك كان الجميعابي يفكر في مَنْ يخلفه على قيادة المؤتمر الوطني.. والأخيرة لم تكن معضلة لأن أمانة المؤتمر يمكنها أن تختار من بين أعضائها أميناً مكلفاً لحين انعقاد المؤتمر العام بولاية الخرطوم وانتخاب أمين جديد.. وبالفعل قد اجتمعنا واخترنا المهندس عثمان يوسف أميناً مكلفاً للمؤتمر الوطني بولاية الخرطوم لحين انعقاد المؤتمر العام.. أما التكليف بأمانة الحركة الإسلامية فقد كان يشغل الجميعابي كثيراً فهو يخشى إن ترك الأمر من غير تحديد أن يتمّ تكليف أحد الشخصيات الضعيفة - وبأسلوب الجميعابي - الباهتة - حتى يتمّ إدخال الحركة الإسلامية إلى بيت طاعة السيد الوالي وأمين الفئات وبذلك تتحول الحركة الإسلامية من حركة رائدة وثائرة إلى مكتب للدعوة الشاملة.

يبدو أن الجميعابي فكّر كثيراً في هذا الأمر وقد توارد على ذهنه الكثير الكثير من شخصيات الإخوان الذين هم أهلٌ لهذا التكليف ولكنه في النهاية اختار شخصاً ليس على وفاق مع الوالي ولا يرضى إلا أن يكون للحركة الإسلامية دورها الريادي والمرجعي وأن تكون حاكمة بمؤسساتها وتنظيمها السياسي.

سافر الجميعابي إلى الدامر بعد أن ترك وصيّة مكتوبة مع الأخ أبي بكر هاشم - أمين الاتصال التنظيمي بولاية الخرطوم - وكانت تلك الوصية مسبوقة برسالة عبارة عن مقدمة جاء فيها الآتي:

الأخ عبد الرحيم عمر محيي الدين

سلاماً وتحية

١) أولاً لك رسالة مع الأخ أبي بكر هاشم.

٢) وأرجو أن تقبل هذه الهدية.

٣) استوصي بإخوانك خيراً وأكثر الرفق بهم.

٤) آمل أن تعطي جزءاً من وقتك لمتابعة شباب منظمة أنا السودان.

وفّقك الله وتعهدنا أخي الكريم

بالدعاء وأن تعفو عنا

د. جميعابي

٢٣/٦/١٩٩٥م

أما الرسالة الثانية «الوصية» فقد كانت كالآتي:

الأخ عبدالرحيم عمر محي الدين

سلاماً وتحية زاكية

نسبة لظروف سفري فقد أوكلت لك أمانة الحركة الإسلامية لحين حضوري مع جزيل شكري وتقديري.

د. جميعابي

٢٣/٦/١٩٩٥م

جاءني الأخ أبو بكر هاشم وقدّم لي الرسالة الأولى وبعد قراءتها قدّم لي الرسالة الثانية التي نزلت عليّ كالصاعقة.. فقد تربّينا في صفوف الحركة الإسلامية منذ أن كنا أطفالاً يُفَعاً على الزهد في المواقع والابتعاد عن مراكز الأضواء والمزاحمة على أبواب القادة والحكام.. وكنا نتمنى أن نعيش جنوداً أوفياء لمبادئ الحركة الإسلامية نصدع بالحق ولا نخشى فيه لومة لائم.. وقد وطّنا أنفسنا على ذلك.. لكن ما كنا نرفض أوامر وتكليفات من ارتضيناهم قادة لنا.

صحيح أن الدكتور الجميعابي قد جمعتني به الحركة الإسلامية في جامعة الخرطوم وقد جمعت بيننا عضوية اتحاد طلاب جامعة الخرطوم في العام ١٩٨١م، وقد كان الأخ الجميعابي مديراً للمجلس الأربعيني بالاتحاد كما جمعت بيننا الأمانة العامة للاتجاه الإسلامي بجامعة الخرطوم أيضاً، وكذلك جمع بيننا المكتب السياسي للاتجاه الإسلامي في جامعة الخرطوم وقد كان من بين أعضائه في ذلك الحين كلٌ من صلاح عبدالله قوش وأبو عبيده محمد دج والأخ حسب الله وجمال زمقان والشهيد موسى سيد أحمد وجميعهم كانوا في السنة النهائية بكلية الهندسة

علاوة على الأخ أمين بناني الذي تولى رئاسة المجلس الأربعيني قبل الجميعابي وكانت تنوب عنه الأخت إلهام يس حاكم.. كذلك جمعت بيني وبين الجميعابي منابر الخطاب السياسي في جامعة الخرطوم فقد كنا سوياً متحدثين رئيسيين في كل ندوات الاتجاه الإسلامي لحين تخرجنا من الجامعة.. فأنا والجميعابي من مدرسة واحدة.. نرفض الظلم وتجاوز المؤسسات أو التعالي عليها ولا يمكن أن نصمت على ما نراه خطأ حتى يستبين لنا أمره.. وكثيراً ما نخطىء في تقديراتنا ولكنه خطأ المجتهد الذي ينشد الإصلاح.

لذلك قدّر الجميعابي أن تكليفه لي سيضمن عدم التلاعب ويجنّب الحركة الإسلامية اختيار شخصية باهتة لقيادة التنظيم.

الصراع حول اختيار أمين جديد

لم يكن السيد الوالي بدر الدين طه مسروراً لتكليفي بأمانة الحركة الإسلامية بالولاية وقد كان قبل ذلك يشيع «إن الجميعابي قد حشد في أمانته كل الإخوان بتاعين المشاكل أمثال عبدالرحيم عمر وعثمان يوسف..». لذلك وعلى الرغم من أن الأخ أبا بكر هاشم قد بلّغه رسمياً بهذا التكليف، لكن عند اتصالي به أفادني بأنه لا علم له بهذا التكليف!! وأفاد أن أمر التكليف لا بد أن يصله من قيادة الحركة الإسلامية في إشارة للشيخ الترابي.. قلت له: (حسناً سيصلك هذا).

بعدها توجهت مباشرة للقاء الشيخ الترابي بمكتبه بالمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي.. وعند لقائي به أخبرته بتكليفي بأمر الحركة الإسلامية وأنني جئت للتشاور معه فيما يلي من ترتيبات كما أخبرته بحجج الوالي وتمرده.

كلّفني الدكتور الترابي أن أدعو اللواء (م) عباس مدني رئيس مجلس شورى الحركة الإسلامية بولاية الخرطوم وأن أبلغه بضرورة الدعوة لاجتماع مجلس الشورى حتى يشرع في انتخاب أمين للحركة الإسلامية خلفاً للجميعابي.. ثم طلب مني الشيخ الترابي أن أبلغ اللواء (م) الفاتح عابدون بأمر تكليفي هذا.. بلّغت الفاتح بالأمر ومن ثم تمّ إبلاغ الوالي رسمياً بأني مكلّف بأمانة الحركة الإسلامية لحين انتخاب أمين جديد وعليه يجب التعامل على هذا الأساس وقد كان.

بعدها دعوت اللواء (م) عباس مدني وطلبت منه دعوة مجلس الشورى لانتخاب أمين جديد خلفاً للجميعابي.. وقد كانت لوائح الحركة الإسلامية تنصّ على أن يرشّح

مجلس شورى الولاية ثلاثة أشخاص لمنصب أمين الولاية ثم ترفع هذه الترشيحات للأمين العام للحركة الإسلامية الشيخ الترابي ليختار من بينهم واحداً..

بعد ذلك دعوت الأمانة العامة للحركة الإسلامية للتفاكر حول الشخصيات التي يمكن ترشيحها من قبل مجلس الشورى حتى يختار الأمين العام من بينها واحداً..

كان أعضاء الأمانة يشعرون بالغضب لإبعاد الجميعابي، ويعتبرون ذلك مؤامرة لإضعاف دور الحركة الإسلامية بالخرطوم.. لذلك كان الرأي أن يتمّ اختيار ثلاث شخصيات قويّة جداً لا تقلّ عن الجميعابي، ويتمّ العمل على أن تفوز هذه الشخصيات دون غيرها عبر مجلس الشورى.. كنا نخشى أن يكون هناك لوبي لترشيح شخصيات (باهتة) كما يقول الجميعابي ليتمّ اختيار أكثرها ضعفاً لتولي الأمانة.. لذلك أجمع اجتماع الأمانة بعد تداول الكثير من الأسماء على ترشيح الآتية أسماؤهم ليتولى أحدهم موقع أمين الولاية وهم على التوالي :

١) الدكتور/ المعتصم عبدالرحيم الحسن.

٢) المهندس/ عثمان يوسف.

٣) المهندس كمال أحمد محمد صالح.

عليه فقد تمّ اتصال مبكر بمعظم أعضاء مجلس الشورى وحثهم على ترشيح هؤلاء الثلاثة وقد كان ذلك.. ومن ثم رُفعت الترشيحات للشيخ الترابي ليختار من بينها أميناً للحركة الإسلامية بولاية الخرطوم.

كانت المفاجأة أن الشيخ الترابي قد رفض الاقتراحات الثلاثة وطلب ترشيحات أخرى.. الآن تبدو واضحة توقعات الجميعابي بأن أمراً ما يدار للمجيء بشخصية باهتة لقيادة الحركة الإسلامية، لذلك رأى أن يختار في وصيته شخصية مناكفة لا يرغبها الوعد ولا يرهبها الوعيد و تستطيع أن تحبط ما يحاك ضد دور الحركة الإسلامية بولاية الخرطوم ممثلة في منصب الأمين العام للولاية.

عندما رفض الأمين العام ترشيحات مجلس الشورى ذهبتُ إليه في مكتبه ودار بيني وبينه حديث حاد.. قلت له: «يا شيخنا.. هنالك حديث يدور وسط أبناء الحركة الإسلامية مفاده أن الشورى وحكم المؤسسات قد مات بمجيء الانقاذ وأصبحت الحركة الإسلامية تدار بأفرادها لا بمؤسساتها.. والآن يجيء رفضك لقرار مجلس شورى الحركة الإسلامية بولاية الخرطوم تأكيداً لوأد الشورى وعدم إلزاميتها.. علماً بأن مجلس شورى الخرطوم يضمّ معظم قيادات الحركة الإسلامية في

السودان».. وقلت له: «كان بإمكانك أن تمرّر قرار مجلس الشورى وأن تختار أحد هؤلاء الثلاثة لفترة قصيرة ثم يتمّ تعيينه محافظاً في الولايات كما فُعل بالجميعابي وبذلك تكون قد تجاوزت مأزق المواجهة مع مجلس الشورى».

حاول شيخنا الترابي تبرير رفضه للترشيحات الثلاثة وفقاً للحجج التالية:

١) د. المعتصم عبدالرحيم يتولى مسئولية التعليم بولاية الخرطوم وهو عمل استراتيجي لا نفرط فيه، لذلك لن نضيف إليه تكليفاً جديداً.

٢) المهندس كمال أحمد محمد صالح له مسئوليات في (أ. ش).

٣) المهندس عثمان يوسف ليس لي به كثير معرفة سابقة!!.

فطلب مني أن أدعو مجلس الشورى لانتخاب ثلاثة آخرين.

لم أكن مقتنعاً بما ذكره شيخنا الترابي فذهبت إلى الفاتح عابدون الذي حاول أن يكرر ما ذكر الشيخ فيما يتعلق بالمعتصم وكمال أما فيما يتعلق بالأخ عثمان يوسف فذكر ما لم يذكره الشيخ وذلك بقوله :إن عثمان يوسف بتاع مشاكل ـ بالطبع هذه هي آراء الوالي ـ. ثم أردف الفاتح عابدون قوله لي: «لماذا لم يختاروك أنت.. على الأقل نحن بنعرفك»!!.

وعلى الرغم من أن الأخ عثمان يوسف يعتبر من شيوخ شباب الحركة الإسلامية ومن أكثرهم التزاماً وتجرداً وقد انتمى للحركة الإسلامية منذ نهاية الستينات وقد عيّن وزيراً للشئون الهندسية في إحدى حكومات كردفان.. ولما كان كعهده حرباً على الفساد وكان شجاعاً في رأيه.. لذا عندما حدثت مشادة بينه وبين واليه في تلك الولاية أخرج عثمان يوسف مسدسه وأشهره في وجه الوالي ولسان حاله يردّد إننا سنحارب الفساد ببناننا وسناننا.. لذلك أصبحت صفه «بتاع مشاكل» ترفع في وجهه رغم دماثة أخلاقه ووقاره وزهده وتجرده.

أما اللواء الفاتح عابدون فيعتبر حديث الانتماء لتنظيم الحركة الإسلامية بل أن انتماءه لتنظيم الحركة الاسلامية جاء بعد ١٩٩٠م، أي بعد مجيء الانقاذ.. أما قبل ذلك فقد كان أحد قيادات الجبهة الاسلامية القومية التي تمّ إنشاؤها بعد الإنتفاضة في عام ١٩٨٥م، ومن المعلوم جداً أن الجبهة الإسلامية كانت تمثّل تحالفاً بين الحركة الإسلامية والكثير من الفعاليات والتنظيمات والمشايخ الذين يجمع بينهم التوجه الإسلامي والرغبة في قيام الدولة الإسلامية.

بعد لقائي بالشيخ الترابي والفاتح عابدون عدت إلى مكتب المؤتمر الوطني ودعوت مكتب أمانة الحركة الإسلامية لاجتماع هام وطارىء ودعونا أمراء المحافظات وكان الرأي في ذلك الاجتماع أن نضع شيخنا الترابي بين خيارين لا ثالث لهما وهما:

١) إما أن يراجع رفضه لقرار مجلس الشورى ومن ثم يختار واحداً من الثلاثة الذين تمّ ترشيحهم سابقاً.

٢) أو أن نرشح له ترشيحات على خلاف واضح معه ولا يمكن هضمها أو تجاوزها.

دعونا إلى ذلك الاجتماع مسئول ـ أ. ش ـ بالولاية الأخ بابكر عثمان ونائبه التكينه وقد قصدنا من دعوتهم أن يصل الإنذار المبكر لقيادة الحركة حتى تعلم أننا لن نتهاون في أمر قيادة الحركة الإسلامية في ولاية الخرطوم.

لذلك قررنا أن نرشّح لأمانة الولاية واحداً من اثنين هما:

١) المجاهد الشاب الشيخ/ محمد عثمان محجوب.

٢) الشيخ «المناكف» عبد الله بدري الذي كان على خلاف كامل مع الترابي.

ثم وضعنا ثالثاً وكنا ندرك أن الترابي لن يختاره لأنه لم يكن من حملة الشهادات الجامعية ولم يتول من قبل موقعاً قيادياً.. أي قد حصرنا الاختيار بين محمد عثمان محجوب الذي كان شيخاً حافظاً وفقيهاً وشجاعاً في رأيه ومشهوراً بمواقفه الشجاعة وجرأته في قول الحق والحقيقة..

ثم دعوتُ اللواء معاش عباس مدني رئيس مجلس شورى الحركة الإسلامية وطلبت منه دعوة مجلس الشورى لانتخاب ثلاثة مرشحين جدد لمنصب أمين عام الحركة الإسلامية.. وللحقيقة أقول: إن اللواء (م) عباس مدني لم تكن له سابق علاقة بالحركة الإسلامية وإن كان متديناً على المستوى الشخصي وربما يكون متصوفاً وقد كان التحاقه بالحركة الإسلامية بعد قيام الانقاذ بفترة طويلة ضمن حملة الاستقطاب التي رفع شعارها الشيخ الترابي حيث فتح صفوف الحركة الإسلامية لكل الراغبين في الانضمام ابتداء من المتصوفة أهل الولاء الصادق للإسلام إلى كوادر الاتحاد الاشتراكي الذين يكثر معظمهم عند الطمع ويقل عند الفزع.. كانت فلسفة الترابي هي تكثير صف الموالين للبرنامج الإسلامي والحركة الإسلامية ومن ثم المؤتمر الوطني.. ورغم تحفظ الكثيرين من أبكار وأبناء الحركة الإسلاميةعلى هذا الانفتاح غير المتحفظ لكن كان الشيخ الترابي يطلق شعار

المرحلة وهو «العبرة بمَنْ صدق وليس مَن سبق».. هذا الشعار نجح في جذب الكثيرين من ذوي الأهداف المتعددة إلى صفوف الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني.. ولكن في النهاية انقلب السحر على الساحر وكانت هذه الكثرة القوة المَرجحة ضد الشيخ الترابي عند انشقاق المؤتمر الوطني. وسوف نعود لهذه الفلسفة ونتائجها بشيء من التفصيل في مكان آخر من هذا الكتاب.

بدورنا في أمانة الحركة الإسلامية كثفنا اتصالاتنا على أن ينحصر الترشيح في الأشخاص الثلاثة الذين اتفقنا عليهم.. وقد حرصنا أن يكون الإخوة في مكتب المعلومات حضوراً لاجتماعاتنا.. الأخ بابكر ـ الأخ التكينة.. وذلك حتى يقوموا بإبلاغ الشيخ الترابي برأينا علّه يغيِّر من موقفه ويدفعه ذلك لاحترام قرارات الشورى.. فنحن لم نكن نتآمر ضد الحركة الإسلامية ولا ضد شيخها الذي نكنّ له كل احترام وتقدير.. فنحن نحبّ شيخنا الترابي ولكن حبّنا للمؤسسية وللشورى أكبر وأكثر.. ونحن ندرك أن الكثير من القيادات غالباً ما يتخذون بعض القرارات تحت مؤثرات ومعلومات خاطئة وقراءة غير صحيحة لمجريات الأمور حولهم لذلك تأتي قراراتهم بها الكثير من سوء التقدير وتضر أكثر مما تنفع.

ونحن عندما حرصنا على إحضار أعضاء مكتب المعلومات كان الأخوان بابكر والتكينة على خلق ودين، لكن الحق يقال: إن أكبر آفات وأخطاء الحركة الإسلامية كانت تأتي غالباً من المعلومات المغرضة والملفقة والمصنوعة صناعة تجافي الحقيقة.. وفي بعض الأحيان يصبح التقرير الذي يكتبه عضو مكتب المعلومات جزءً من أكل العيش الذي لا بد منه ولو تلفيقاً أو تصفية حسابات مع آخرين.. هذه السلوكيات لم تعرفها الحركة الإسلامية حتى منتصف ١٩٨٩م، ولكنها دخلت عندما ترك الرماةُ مواقعهم في أحد وتسابقوا نحو الغنائم فهُزم المسلمون وانهزمت الفكرة وارتج المبدأ وملئت الصدور بالغل والشنآن حتى ذهب بعض أبناء الحركة الإسلامية إلى السجون وبعضهم الآخر يعاني التشريد والمطاردة والفصل من الخدمة والمضايقة في الأرزاق.. ليس من قبل الأمن المايوي أو عصابة الحزب الشيوعي أو كوادر البعث العربي الاشتراكي والناصري.. وليته كان كذلك.. ولكنه من قبل إخوان الأمس الذين افترشوا صحراء ليبيا سوياً وعانوا زنازين كوبر ودبك وشالا من أجل القضية.. وقدموا الشهداء والجرحى..

نعم إن المعلومة الملفقة لا تصدر عن مخلص أمين، وإنما تأتي إما من منافق عليم.. أو عميل زنيم أو ضعيف إيمان مليم.. أو متأول غير حكيم أو متآمر بتعاليم الشرع غير عليم.

والمعلومات والتقارير الخطأ كثيراً ما تقود إلى نتائج كارثية وإلا فما كان لشيخنا الترابي وهو القائد الذي لم تأت الساحة الإسلامية المعاصرة بمثله على مستوى الفكر والاستراتيجية والإعداد والتنظيم والجرأة في قول الحق.. ما كان لشيخنا بهذه الهامة الفكرية العالية أن ينجرّ في خلافات فرعية مثل انتخاب أو تعيين «الوالي» وخلافه من الصغائر مع القيادة التنفيذية للحكومة بقيادة الرئيس البشير، ما كان له ـ بحكمته المعهودة وصبره المشهود ـ أن يقع في هذا الفخ لو لا المعلومات الخاطئة التي كانت تزوده بها أجهزة المعلومات والأمن الشعبي الذين كانوا يقولون له: «إن هذه الجماهير هي جماهيرك أنت.. وأن ولاء الإسلاميين في الجيش والأمن والمؤتمر الوطني لك أنت شيخ الحركة الإسلامية.. وما عمر البشير ومَنْ حوله إلا مجموعة من الجنود يمكن أن يقال لهم: (يمين سِر.. شمال سِر.. إلى الخلف دور).. وفي بعض حالات التطرف يقال عنهم: إنهم مجموعة من الأصفار يمكن قلب صفحتهم في أي لحظة وليس هنالك مَن يبكي عليهم. بناء على هذه المعلومات الخاطئة تعجل شيخنا الترابي وحصل ما حصل وانقطعت المسبحة وتناثرت حباتها في الوحل ولم يطفُ على سطح تلك المياه الراكدة إلا القليل من أبناء الحركة الإسلامية الذين وصفوا بخيانة الحركة الإسلامية وعهودها ومواثيقها وبيعتها يشايعهم بعض الطلقاء من كهنة وسدنة الاتحاد الاشتراكي.. القادة الجدد للحركة الإسلامية على مستوى دولتها..

تلك كانت نتيجة المعلومة الخاطئة التي كثيراً ما تنتج عنها قرارات كارثية.. فالشيخ الترابي لم يكن متأثراً بضربة أتوا أبداً.. هذه فرية فلقد ظلّ حتى كتابة هذه السطور قوياً شجاعاً كعادته سليم الفكر متوكلاً على الله.. ولكنه ضحية التقارير التي صاحبها سوء التقدير.. لذلك كانت كل المواقف والقرارات المبنية عليها مصابة بداء سوء التقدير Overestimation and Underestimation .

نعود إلى اجتماع مجلس الشورى الذي رتبنا له كل الترتيب وقبيل بدء الاجتماع بربع ساعة، وبينما نحن في قاعة الاجتماع تقدم مني اللواء (م) عباس مدني وقال لي: «إن الشيخ الترابي قد قرر اختيار أحد الترشيحات السابقة التي رفعها له مجلس

الشورى في جلسته الماضية.. عليه فلن يكون هنالك ترشيح جديد». قلت له: «مَنْ الذي تمّ اختياره من بين الثلاثة الذين تمّ ترشيحهم سابقاً؟». قال: «هذا ما سيعلنه عند مخاطبته لاجتماع مجلس الشورى».

حمدت الله أن الشورى قد انتصرت وأن شيخنا بحكمته قرر أن لا يدخل في صراعات وتحديات مع أنصاره ومحبيه. بدأ الدكتور الترابي مخاطباً مجلس الشورى بإعلانه قبول الأخ المعتصم عبدالرحيم الحسن أميناً عاماً للحركة الإسلامية بولاية الخرطوم خلفاً للدكتور الجميعابي..

ثم تحدث الشيخ الترابي عن المراحل المتصلة في تفريغ الحركة الإسلامية ونقل أجهزتها ومكاتبها إلى المؤتمر الوطني وربما المجلس الوطني وهذا بالطبع تنفيذ لفكرة حل الحركة الإسلامية وإحلال المؤتمر الوطني مكانها.. أي أن يصبح المؤتمر الوطني بديلاً للحركة الإسلامية.. ورغم أن هذه الفكرة قد مرّت بكثير من الجدل لكنها تعتبر فكرة أصيلة من أفكار الدكتور الترابي..

بعد ذلك تحدث الشيخ الترابي ذاكراً أنهم بالمكتب التنفيذي سيقومون بتنزيل اللائحة التي تنظم عمل مجلس شورى الولاية.. لم يعجبني هذا القول وبالطبع لم يعجب الكثيرين من أعضاء الحركة الإسلامية الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بنسبة ٦٠ ٪ من عضوية مجلس الشورى من المستقطبين الجدد الذين ليس لهم سابق خبرة ولا معرفة بمداولات الحركة الإسلامية وبسياسات الجرح والتعديل التي تعودوا عليها في صفاء ونقاء ومن غير تجريح شخص أو اتجاه لتصفية حسابات.. كان من القرارات الجديدة ـ العجيبة ـ هي أن تكون نسبة المستقطبين الجدد ٦٠٪ داخل كل أجهزة الحركة الإسلامية و٤٠٪ من قدامى الأعضاء.. لذلك كان الكثيرون يريدون أن يعبروا عن آرائهم وأحزانهم واعتراضاتهم على الكثير من سياسات الحركة الإسلامية ولكنهم يكفون عن الحديث خوفاً من فتنة الأعضاء الجدد وحتى لا يظن هؤلاء المستقطبون أن هنالك اختلافات أو انشقاقات داخل جسم الحركة الإسلامية.. لذلك كان الكثير من القرارات تمرّ عبر الإجماع السكوتي أو السكوت الجماعي الذي يفسر على أساس «السكات رضا».

في ذلك الاجتماع وقفتُ منتقداً شيخنا الترابي ومحتجاً على قوله: إن المكتب التنفيذي للحركة الإسلامية سيقوم بتنزيل لائحة تنظم عمل مجلس شورى الولاية.. قلت له: «من الملاحظ أن الحكم الاتحادي وتقصير الظل الإداري في الدولة يسير

بصورة محترمة وبخطى سريعة حيث تتنزل السلطات و الصلاحيات من قمة الهرم إلى قاعدته أي من قمة المؤتمر الوطني إلى مؤتمر الحي واللجنة الشعبية التي صارت لها سلطات وصلاحيات.. ولكن على العكس تماماً نرى أن الحركة الإسلامية قد تخلفت عن مواكبة هذا السير.. فهي ما زالت فوقية في قراراتها ولا تأبه ليس لآراء قواعدها فحسب، بل لمجلس شورى الولاية الذي يضمّ خيرة أبناء الحركة الإسلامية في السودان».. ثم أضفت: «كنت أتوقع أن تطلب من مجلس الشورى وضع لائحته وأن يقوم الأمين العام ومكتبه بوضع الموجهات العامة.. بدلاً من تنزيل لائحة بكاملها لمجلس الشورى للعمل بها من غير إبداء الرأي أو الاعتراض.. عليه فإني أرى واحداً من اثنين؛ إما أن نقوم نحن ـ كمجلس شورى ـ بوضع لائحة المجلس ومن ثم نرفعها لكم لإبداء ملاحظاتكم عليها، أو أن ترسلوا لنا بعض الموجهات العامة لنقوم نحن على أساسها بوضع اللائحة».. بعد انتهاء الاجتماع جاءني بعض الإخوان ليقولوا لي: «جزاك الله خيراً لقد قلت الذي لم نستطع قوله».. وقد أُخبرت فيما بعد أن بعض الإخوان قد ذهبوا للترابي مقللين من أهمية آرائي بقولهم: «عبدالرحيم ده معروف زول مناكف»..

والغريب في الأمر أن هؤلاء النفر الذين يدورون مع المصلحة عكس المبدأ، عندما وقعت الفتنة ـ التي نحمد الله أننا لم نحضرها ولم نشارك فيها وقد كنت وقتها في ماليزيا ـ نعم عندما وقعت الفتنة، كان هؤلاء أول من انقلب على الترابي وصاروا من أكثر القادحين والجارحين له.. وأذكر أن أحدهم جاء إلى بيروت عندما كنت أعمل فيها مستشاراً إعلامياً ـ كان الترابي يومها في السجن ـ بدأ يحدثني عن سلبيات الترابي وعن دكتاتوريته ويسهب في الحديث ولكني لم أرد عليه.. وقد لاحظ ذلك.. فقال لي: «ما لك لا تشارك في الحديث؟!» فقلت له: «عندما كان الشيخ الترابي على قمة الدولة والحزب والرئيس الفعلي للسودان، في ذلك الوقت كنا نقول رأينا بشجاعة في سياسة الترابي وقيادته في وقت صمت فيه الكثيرون من شانئيه اليوم، وكنا نقول ذلك الرأي من حبنا للترابي وحرصنا على إسداء النصح والمشورة الحقة لا برغبتنا في مغنم ولا رهبتنا من مغرم. واليوم والشيخ الترابي وراء القضبان فليس من الرجولة ولا من الأصالة ولا من الدين أن نذكره بسوء فسجنه يحزننا ولا يرضينا وانشقاقه بحزب خاص به يؤلمنا وليس في وسعنا إلا أن نقول: لا حول ولا قوة إلا بالله..

قال لي: إذن أنت ممسك العصا من النصف..؟

قلت له: عندما كنا نهاجم الترابي كان أعداؤه اليوم من أبناء الحركة الإسلامية هم من أكبر المطبلاتية وخانقي الشورى والمؤيدين لغياب المؤسسية، فإن كان الترابي دكتاتوراً فهو الدكتاتور الفيلسوف المستنير المتميِّز.. ومن بعده لم نجد حركة إسلامية ولا مؤتمراً وطنياً ولا مؤسسية ولا فلاسفة ولا قيادات متميزة فأصبحنا كلنا سواء.. كلٌّ منا يدعي أنه يقوم مقام الترابي وكل منا يدعي أنه هو التنظيم.. فنسأل الله أن يغفر لشيخنا الترابي وأن يغفر لتلاميذه الذين تولوا كبر الفتنة والذين نحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى.

٤١

غازي ومحاولة إحيـــاء الحركة الإسلامية

رغم أن الحركة الإسلامية قد تم تهميشها وحلها منذ فجر سني الإنقاذ الأولى واستعيض عنها بالمجموعة التي أشرفت على حلها بل على ذبحها.. لكنها ـ أي الحركة ـ ظلت موجودة وبقوة في خاطر أعضائها وأعدائها وأنها تملك الديناميكية والحيوية لنفض الغبار عن جسمها واستعادة دورها الريادي في أي لحظة.. لذلك ما إن وقع الخلاف والانشقاق حتى تذكر الجميع الحركة الإسلامية وقواعدها ودورها المفتاحي في ترجيح كفة الصراع لأي جهة مالوا لها.. عليه فقد سارعت مجموعة القصر بقوة دفع الدولة ونَفَس المشروع الحضاري وحرية الحركة والتجمع لتجيير قواعد الحركة الإسلامية لصالحها وذلك عبر مسرحية الكيان الخاص التي ذكرناها آنفاً.. وبذلك ظلت الحركة الإسلامية شكلاً وظاهراً ووفقاً لوثائقها التي تم إعدادها سلفاً بواسطة مجموعة القصر وراجعها الرئيس البشير قبل أن تعرض على مؤتمر القطاع الخاص، أصبحت هذه الحركة تابعة وواحدة من مكونات المؤتمر الوطني.. لذلك غاب أثرها تماماً بعد يوم واحد من مؤتمرها المشار إليه.. بل أصبحت كعجل السامري الذي عبده بنو إسرائيل عند غياب النبى موسى الذي ذهب للقاء ربه.. حيث أضلهم السامري... بل إن عجل بنى إسرائيل كان أقوى وأفعل، لأن له خوار جاذب لعابديه، أما الحركة الإسلامية في عهد الكيان الخاص فقد دخلت في غيبوبة كاملة ولم يسمع لها رِكزاً.

لذلك ظلت قواعد الحركة الإسلامية مرة أخرى تشعر أنها خارج لعبة الإنقاذ تماماً.فلابد من مبادرات لإنقاذ الموقف خصوصاً أن البلاد تمر بمنعطف خطير، وتشهد وجوداً دولياً غير مسبوق داخل السودان.. لكن من يقود هذه المبادرات.. فالكل يخشى من التصنيف والتهميش، وربما العزل إن بادر بطرح رؤية إصلاحية.. فمن يكون رأس الحربة في هذا الإصلاح..؟؟. القيادى (معاش) غازي صلاح الدين لم يكن يخشى التهميش أو الإبعاد السياسى أو التصنيف فهو أصلاً قد تم إعفاؤه من كل مناصبه السياسية.. لذلك كان هو أجدر من يقود هذه المبادرة لإصلاح الحركة الإسلامية.. ورغم قناعة البعض بأن غازي لو لم يتم إعفاؤه لما قاد أو بادر بذلك، وأن ما دفعه هو أنه أراد أن يبعث رسالة للقيادة السياسية مفادها أنه رقم سياسي لا يمكن كسره أو تجاوزه.. فقد رأينا رد الدكتور كمال العبيد في الندوة أدناه على

غازي بأن موقفه هذا يتناقض مع مواقف له سابقة مكتوبة ومحفوظة.. وكذلك رد الشيخ عبد الجليل الكاروري.

جاءت حلقة النقاش التي عقدت مساء الأربعاء ١٦/ مارس/٢٠٠٥م، في أعقاب حديث كثيف تناولته الصحافة السودانية عن تقديم أكثر من ٢٥٠ من قيادات الحركة الإسلامية مذكرة احتجاج للقيادة السياسية الحاكمة يعبرون فيها عن استيائهم من مجريات العمل السياسي وتهميش المؤسسات، وتفرُّد فئة صغيرة بإدارة شؤون البلاد.. تلك الشائعات أو الحقائق التي لم تمهلها الحكومة لترى النور، إذ أعلنت عن محاولة انقلابية يقودها المؤتمر الشعبي تهدف لتصفيات سياسية وإدخال البلاد في موجة عنف.. حيث أسرف التلفزيون القومي في عرض أوكار السلاح في العديد من أحياء العاصمة.

لذلك جاءت حلقة النقاش لتحرك المياه الراكدة حتى تعيد الكرة والمبادرة مرة أخرى لملعب الإسلاميين وقواعد الحركة الإسلامية.. هيئة الأعمال الخيرية هي الجهة التي نظمت تلك الحلقة التي ترامى لها الإسلاميون من كل حدب وصوب..

والورقة التي قدمها غازي أمام حشود قواعد وقيادات الحركة الإسلامية، وكما وصفتها الصحافة السودانية عبارة عن تلخيص لآراء مجموعة كبيرة من الإسلاميين المطالبين بالإصلاح والديمقراطية الداخلية في حركتهم وحزبهم ودولتهم وأن د. غازي صلاح الدين قد قام بصياغة هذه الأفكار على حد تعبيره في النقاش. حاول غازي أن يقدم مبررات لحل الحركة الإسلامية في أيام الثورة الأولى حيث ذكر:

(ففي مطلع الإنقاذ حلت الحركة بصورتها القديمة والمبرر الذي سيق لذلك كان هو المعطيات الجديدة الواردة مع قيام الثورة بكل حقائقها الشاخصة السافرة. فما كان للمهمات الجديدة التي جلبتها الدولة بكل تعقيداتها أن تتصدى لها الآليات والمؤسسات الحركية القديمة. بتلك النقلة انقطع التواتر التاريخي للحركة ومؤسساتها وحلت محلها تماماً الدولة بجميع همومها وحاجاتها العاجلة والملحة). ولم ينس غازي الذي كان يومها جزءً من الذين حلوا الحركة الإسلامية وأعلنوا أنفسهم بديلاً لها، لم ينس هذه المرة أن يذكر اعتراض الكثيرين من أبناء الحركة الإسلامية على حلِّها، ولكنه ووسط هذا الاعتراف أراد أن يحدثنا عن من أسماهم الأفذاذ ذوي الثقل المعنوي والسلطان الأدبى الذين حلَّوا محل المؤسسة والتنظيم..

مجموعة لويس الرابع عشر.. أنا الدولة... أنا التنظيم.. أنا الحركة... أنا الحزب.. فيقول غازي: (ومن الانصاف القول بأن عديدين من أبناء الحركة وقياداتها قد انتقدوا الانتقال بتلك الصورة التي ألغت المؤسسات بينما استبقت **الأفذاذ بكل ثقلهم المعنوي وسلطانهم** الأدبي، سواءً منهم من استند إلى سابقة عظيمة في العمل أو ممن دفعت به إلى المقدمة أحداث الثورة).

ثم تحدَّث عن تدني العضوية وسط الجامعات وضعف ثم غياب الطرح الفكري الذي كانت نتيجة لحل الحركة الإسلامية وانشقاقها.. حيث يؤكد ذلك بقوله:

(هذه حقيقة تشهد بصحتها انتخابات الاتحادات الجامعية ونسب العضوية في القطاعات الطلابية والشبابية عامة .أما الخطاب الإسلامي، والطروح، والإنتاج الفكري، مما كان للحركة فيه السبق والمبادرة على الآخرين، فقد تخلف بصورة مزعجة .لقد تراجع الإنتاج الفكري كماً وكيفاً، فلا تكاد تجد كتاباً أو بحثاً طيلة السنوات الماضية ترك أثراً يذكر في الواعية الثقافية للمجتمع...

في هذه الأجواء تنامى سوء الظن وتعمَّقت الجفوة بين كثيرين من أعضاء الحركة الذين وجدوا أنفسهم متفرجين من ناحية، وبين الحكومة التي ما تنفك تدافع وحيدة مشكلاتها وأزماتها من ناحية أخرى. وتعاظم الشعور لدى هؤلاء أن العلاقة مع الحكومة مؤسسة على شروط اختيارية يمليها طرف واحد هو الحكومة، وليس على شروط تعاقد مستمدة من مشروعية مشتركة داخل جماعة موحدة. رأى هؤلاء أن الحكومة عندما تحتاجهم تستدعيهم وتستنفرهم، لكنها عندما تأمن تهملهم. فزهد أكثرهم في علاقة كتلك ونأوا بأنفسهم يبحثون عن غيرها).ثم تحدث عن ضعف الحكومة وغيابها شبه التام عن قضايا وهموم المسلمين على المستوى الإقليمي والعالمي، بل إنها تقوقعت بصورة أطمعت فيها حتى من لا شأن له ولا قوة فيقول:

(... إحساسهم بأن الدولة تقصر عن واجبات التضامن في قضايا المسلمين الجامعة، فاهترأت جراء ذلك تحالفاتها الخارجية التاريخية، وتقوقعت في ذاتها، وبعدت من أن تحسب كماً ذا مغزى في أي تشكيل إقليمي أو عالمي فاعل. بدلاً من ذلك أصبح السودان هو الحالة النموذجية للأزمة يسعى كل من يؤبه له ومن لا يؤبه له من الدول والمنظمات للتدخل في شؤونه بدعوى الوساطة والمبادرة لحل أزماته، في ذلك السياق أيضاً تجنب أعضاء الحركة ممارسة حقوقهم في النقد الذاتي والسعي في

الإصلاح، وتلجلجت في صدورهم الرغبة في المبادرة والسعي لتدارك الأمور، خوفاً من انشقاق متوهم، وجزعاً من التصنيف إلى هؤلاء أو إلى هؤلاء. فضمر الوجدان الجماعي، والإرادة المشتركة، وتوهن النسيج الموحد، الذي كان فيما مضى من أقوى آليات الإصلاح الداخلي للجماعة عندما تتغشاها المصاعب، هذه المشكلات كان حرياً أن تستدرك لو أنها جاءت في ظروف عادية. لكنها تأتي في ظروف استثنائية للغاية. فالسودان يعاد تشكيله الآن بصورة جذرية. ولا مهرب من القلق من نتائج هذا التشكل على علاقات المجتمع الداخلية وعلاقات السودان الخارجية في ظل منحى متنام لوضع البلاد تحت الوصاية الدولية. فاتفاقيات السلام تفتح مجالا للرقابة الدولية من خلال وحدات نظامية تتجاوز عشرات الآلاف ومئات من الشرطة المدنية والموظفين الدوليين ومراقبي حقوق الإنسان. ويقيم بالخرطوم ممثل للأمين العام، يخدمه جيش من الموظفين ويرفع تقاريره لمجلس الأمن مباشرة).

ثم يبدي غازي تبرمه من الدور الغائب لتنظيم الحركة الإسلامية.. ويأتى غازي بعد ثلاثة أعوام من ما ظللت أردِّده أن الكيان الخاص لم يعد أكثر من جمعية للدعوة الشاملة التي كان يرأسها الشيخ الفاضل الدكتور أبوالجوخ ـ كان وقتها غازي في المكتب التنفيذي للكيان الخاص، الذي كان يرأسه عبد الرحيم علي ـ الآن يؤكد غازي وقد أصبح خارج تكوين قيادة الحركة الإسلامية التي آلت إلى منافسه علي عثمان، يؤكد غازي أن الحركة لم يعد لها دور غير التذكرة والتنوير والتلقي بما لا يبرم أمراً ذا بال أو ينقضه فيقول:

(وإنه لمن غير المقبول أو المعقول، أن يتراجع العمل الإسلامي إلي أضيق مما كان عليه قبل خمسين عاماً من الكسب والتطور، فيختزل في هياكل لتنظيم التذكرة و«التنوير» والتلقي، بما لا يبرم أمراً ذا بال ولا ينقضه. هياكل مفرغة من الرسالة والقصد، خالية من الأهداف والغايات العظام، ولا تعدو لقاءاتها أن تكون تعزية للنفس وتسلية لها عن حقيقة أن الحركة الإسلامية بصفها ومؤسساتها ليست بذات غناء أو قرار في أمر ذي بال، سواءً أكان الأمر تسوية تعيد تشكيل البلاد، أو أزمة تهدد السودان وتهدد محيطه الاستراتيجي، أو كان حتى أدنى هموم الجماعة كوحدتها ومناهج عملها ومرجعياتها).

ثم طرح غازي محاور رئيسية في ورقته، تحتاج لجلاء ووضوح وهي:

الهوية والمرجعيات. منهج الحركة للتزكية والاستقامة والتجديد.. الشورى والمؤسسية..العمل الإسلامي والدولة..العمل الإسلامي والوحدة الوطنية.. العمل الإسلامي وقضايا المجتمع..العمل الإسلامي والسياق الإنساني.

تركت الندوة أثراً كبيراً ودار حولها جدل كثيف بين مؤيد ومتشكك في نوايا مقدميها.. ومن بين الذين كتبوا عنها بإعجاب عضو الحركة الإسلامية الناقد المعروف الدكتور الطيب زين العابدين الذي اعتبر الندوة عبارة عن مظاهرة رافضية لفرضية أن المؤتمر الوطني هو الحركة الإسلامية.. كما استشهد بمقولة الدكتور عبد الرحيم علي التي قال فيها واصفاً قيادات الحركة الإسلامية التي حضرت الندوة: (هؤلاء هم أعضاء الحركة الإسلامية الذين أعرفهم طيلة حياتي ولكنى لا أجدهم في مجالس الشورى الرسمية التي أرتادها (!!)) وقد علق الطيب على عبد الرحيم على بقوله: (وهذه بعض مظاهر الأزمة يا شيخ عبد الرحيم).. ذكر د. الطيب تحت عنوان حوارات الإسلاميين: (شهدت قاعة الشهيد الزبير مساء الأربعاء الماضى (٢٠٠٥/٣/١٦م حشداً كبيراً من الإسلاميين المنتظمين في الحركة الإسلامية (كانت تسمى في وقت مضى بالإخوان المسلمين، ثم بجبهة الميثاق الإسلامى، وأخيراً باسم الجبهة الإسلامية القومية) وعارضت بشدة الدعوى الفوقية التي تقول: إن المؤتمر الوطني هو الحركة الإسلامية، ولعله الانتصار الوحيد الذي كسبته ضد الهيمنة الحكومية ببركات الانشقاق!)، تقاطروا شيباً وشباباً ونساءً من أطراف العاصمة المثلثة، حتى قال فيهم عبد الرحيم علي: هؤلاء هم أعضاء الحركة الإسلامية الذين أعرفهم طيلة حياتى ولكنى لا أجدهم في مجالس الشورى الرسمية التي أرتادها، وهذه بعض مظاهر الأزمة يا شيخ عبد الرحيم! تقاطر بعض المسؤولين في الحكومة أمثال د. أحمد المجذوب وأزهري التجاني وحسن رزق، وبعض الشيوخ مثل محمد يوسف محمد وعبد الوهاب عثمان وصلاح أبو النجا، وبعض الكهول أمثال عبد الله حسن زروق والطيب زين العابدين وعبد الجليل الكاروري وإبراهيم النص وعبد الله حميدة وسامي خليفة، وكثير من الشباب والنساء من أعمار متفاوتة لا أكاد أعرف أسماء قلة منهم، ومن بينهم رئيس الندوة الأستاذ كمال حسن علي الذي عمل منسقاً للخدمة الوطنية ثم أميناً لقطاع الطلاب، ورغم هذه المناصب المهمة التي تسنمها إلا أنني احتجت أن أسأل جاري في القاعة عن اسمه مما يدل على الفجوة البائنة بين

الأجيال، وتذكرت عهداً مضى كان كل قادة العمل الطلابى معروفين تماماً لجميع أعضاء المكتب التنفيذى، ولا يفسر هذه الفجوة أن عدد الطلاب الإسلاميين قد زاد (أشك في ذلك فقد قال أحد كبار رجالات الدولة قبل سنتين أو ثلاث: إن عدد الطلاب الإسلاميين لا يزيد على خمسة آلاف بما في ذلك أعضاء المؤتمر الشعبي، وكان العدد أكبر من ذلك بكثير في منتصف الثمانينات) أو أن العمل التنفيذي والسياسي قد شغل الناس، وهذا صحيح إلى حد ما، ولكن ما بال الكثرة من أمثالي من الشيوخ والكهول الذين لا يرتبطون بعمل تنفيذي أو سياسي؟ لقد تجمد عن قصد العمل الإسلامي الحركي الذي كان يربط بين الأعضاء كبيرهم وصغيرهم فيتعرف بعضهم على بعض، ويكتشف الكبار مقدرات الشباب ويستفيد الصغار من خبرات من سبقوهم، فتتواصل الحلقات ويتم التآلف وتتوحد الرؤى حتى تكاد تتلاشى الفوارق العمرية والطبقية والتعليمية ودون شك العرقية. وقد صدق أحمد المجذوب حين قال في الندوة: إن سياسات الإنقاذ قد شجعت النعرة القبلية والجهوية حتى أصبحت إحدى المعايير المهمة في توزيع المناصب الدستورية في المركز والأقاليم، وحصدت الإنقاذ ما زرعت حين اعتمدت كل حركات التمرد المسلح المشتعلة في أطراف السودان على التأييد القبلي والجهوي. فمن يستطيع أن يعيد الشيطان الذي أخرجته حكومة الإنقاذ إلى القمقم مرة أخرى؟ تقاطر ذلك الحشد الكبير إلى قاعة الشهيد الزبير بدعوة من هيئة الأعمال الفكرية التي أنشأها في أول التسعينات حسن الترابي وإدريس سليمان وأمين حسن عمر والمحبوب عبد السلام الذي عمل مديراً تنفيذياً لها إلى أن غادر السودان. وقد ترددت الهيئة، التي استعادت نشاطها بقوة تحت الإدارة المقتدرة للأستاذ عبد الحافظ عبد الرؤوف، شيئاً ما في تبني فكرة الندوة التي قد تضر بدعمها المادي والمعنوي من بعض المتنفذين في الدولة والحركة، ولعلها استشارت بعض أولئك، قبل أن توافق على الفكرة في طبعة منقحة شملت المقدمين والمناقشين ورئيس الجلسة! ومع ذلك فهى جرأة تحمد لهم مما يطمئن النفس أن تيار الحرية غالب إن شاء الله مهما اعترضته من عقبات. كان السبب الرئيس من وراء الحشد الكبير الذي جمع أشتاتاً من الإسلاميين في تلك الندوة هو موضوعها: إحياء العمل الإسلامي، مما يعنى التسليم بأنه يعاني مواتاً أو أزمة حادة، الأمر الذي تتفق عليه الأغلبية الساحقة منهم، والسبب الثاني هو مقدم الورقة (غازي صلاح الدين) الذي عُرف بجهاده وصدقه وعمق تفكيره. وقد علق الأستاذ محمد

يوسف بأن مجيء هذا العدد الكبير من الإسلاميين في هذه القاعة يعنى في حد ذاته أن هناك أزمة حقيقية تحتاج إلى أن تناقش ويتفاكر حولها الناس. وتحدثت الورقة بلغة دبلوماسية لا تجرح أحاسيس أولى الأمر، أنَّ هناك أزمة على مستوى الوطن وعلى مستوى الدولة وعلى مستوى الحزب الحاكم، ثم على مستوى الحركة الإسلامية، وحاولت أن تتعرض لأسباب الأزمة ومعالجتها بصورة عامة في كل تلك المستويات ولكنها ركزت على الحركة الإسلامية، لأنها هي التي جاءت بالإنقاذ التي ظلت تحكم منذ ست عشرة سنة، فهى إذن مسؤولة عن مشكلات الوطن والدولة، وأحرى أن تكون مسؤولة عن ضعف الحزب الحاكم. وقدمت الورقة بين يديها صدقة فتحدثت بتفاؤل عن «المكتسبات الكبرى» التي حققتها الحركة الإسلامية الحديثة منذ نشأتها في مجال تصحيح المفاهيم الإسلامية ومجال السلوك والعبادات وتثبيت مفهوم شمولية الإسلام بجوانب الحياة المختلفة بما فيها السياسة والاقتصاد حتى غدت محل قبول واسع بين المسلمين، وما تبع ذلك من مجاهدة ومدافعة في غرس تلك القيم والدفاع عنها لتحدث التغيير الاجتماعي المنشود. وتقول الورقة: إن معظم تلك المكاسب تكرست قبل قيام حكومة الإنقاذ ولكن فترة الإنقاذ أيضاً شهدت مكتسبات كبيرة لا يمكن تجاوزها رغم أزمتها التنظيمية الداخلية التي جعلتها تمضى نحو غاياتها بقدر أقل من طاقتها القصوى، ورغم الإخفاقات، بل الخيبات، التي صاحبتها فإن حقيبة التجربة اشتملت على حصاد وفير من المكاسب والإنجازات).

كان ضمن رجالات الدولة الذين كانوا داخل القاعة البروفسير الزبير بشير طه وزير التقانة والعلوم، والدكتور صابر محمد الحسن محافظ بنك السودان والدكتور أحمد مجذوب وزير الدولة بوزارة المالية وحسن عثمان رزق وزير الشباب والرياضة وعباس إبراهيم النور المستشار الإعلامي لرئيس الجمهورية، ومن قيادات المؤتمر الوطني الحاكم كان هناك رئيس مجلس الشوري البروفسير عبد الرحيم علي وأمين العلاقات الخارجية د. كمال عبيد ورئيس مجلس شورى المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم عبد الله بدري، ومن قيادات كيان الحركة الإسلامية كان هناك عبد الجليل النذير الكاروري ومحمد يوسف محمد وأزهري التجاني والدكتور عبد الوهاب عثمان والبروفسير زكريا بشير إمام وعبد الرحيم حمدي والبروفيسور عبد الله حسن زروق أستاذ الفلسفة بجامعة الخرطوم والدكتور محمد محجوب هارون،

إضافة إلى علي إسماعيل العتباني وجمال زمغان. ومن الشباب كان هناك حمدي سليمان وصلاح علي الهادي وأحمد الدعاك وخلفهم جمع كبير، وأدار النقاش كمال حسن علي مسؤول قطاع الشباب والطلاب بالمؤتمر الوطني. يلاحظ تأكيد غازي على أن حل الحركة الإسلامية بصورتها القديمة بعد قيام الإنقاذ قاد إلى انقطاع التواتر التاريخي للحركة ومؤسساتها لتحل محلها الدولة تماما بكل همومها وحاجاتها العاجلة والملحة. واعتبر انشقاق الحركة الإسلامية واحترابها من أجل السلطة أدى لأكبر عملية تعرية وإضعاف لبنائها بعد أن أفقدتها الصدمات المتتالية تماسكها وفاعلية قياداتها ومقدرتها على المبادرة، ومن ثم فقدت التكافل التاريخي المتين بين أفرادها، الذي قام على الإخاء في الدين، والذي انقلب في أحيان كثيرة إلى مقاطعة وتحارب بين أخلاء الأمس.

وأوضح د. غازي أن انكشاف ظهر كثير من الإسلاميين، وزوال حصنهم المتين في الإخاء ورابطة الجماعة وحصانة الفكر الرفيعة، التي كانت تمنحهم أقوى مبررات الوجود، وأجدى وسائل التضامن والحماية، قادهم إلى الهرب إلى قبائلهم والتفرق نحو جهاتهم طلبا للنصرة والعدالة، وصل أحيانا حد الخروج الصريح بالقوة المسلحة وموالاة أعداء البلاد. وأشار د. غازي إلى أن ضعف الثقة بالنفس والجماعة وانبهام النظر إلى طرائق الخلاص قاد إلى تخلخل الجماعة والذهنية الموحدة فتفرقت بالناس السبل، بين باحث عن نجاة في مذهب جديد، أو آبق إلى جماعة أخرى تحتضنه وتهبه نصرتها.

المناقش الرئيس للورقة د. كمال عبيد أمين العلاقات الخارجية بحزب المؤتمر الوطني الحاكم صوَّب نقده إلى ما اعتبره تناقضات في رؤى ومواقف د. غازي صلاح الدين المكتوبة في أوراق سابقة، وبين رؤاه في هذه الورقة، وقال: إنه سيرد بقوة، طالما أن د. غازي قدم رؤيته بقوة أيضاً ورغم اعتراف د. كمال عبيد بضعف العمل الإسلامي بعد مرحلة الدولة نتيجة توزع الجهود داخل مؤسساتها عما كان عليه قبلها، إلا أنه رفض مقولة د. غازي حول ضمور العمل الإسلامي الآن وانحساره إلى أضيق مساحة له طوال الخمسين عاما الماضية من عمر الحركة، وقال إن ذلك الرأي يتناقض مع رأي كان قد صدع به د. غازي في ورقة مكتوبة للمؤتمر الثالث للحركة الإسلامية في أبريل من العام الماضي، وتمت إجازته، وذكر أن الورقة انتقدت المفاهيم السائدة لعناصر القوة للعمل الإسلامي وتجنبت أن تذكر عناصر القوة الجديدة لعملية الإحياء الإسلامي، ورأي أن ذلك لا يعكس تسلسلاً منطقيا للأفكار التي تقدم، مشيرا إلى أن ذلك إذن سيحدث تشويشاً ليس على عامة الناس، وإنما على الإسلاميين أنفسهم (!!). ورفض د. كمال عبيد الطريقة التي وضعت بها محاور الإحياء الإسلامي السبعة في الورقة، وقال: إنها وضعت وكأنها كانت غائبة في موروث وتجربة الحركة الإسلامية وأدبياتها، مؤكدا أنها وردت في كل مؤتمرات الحركة الإسلامية السابقة، وأشار تحديدا إلى أن محور الإصلاح المؤسسي كان قد ورد في آخر مؤتمرات الحركة الإسلامية العام الماضي، ورأى أنه كان يجب على د. غازي أن يكون منطقيا في ترتيب محاوره، لأنه منذ عرف الحركة الإسلامية وانتمى إليها وجدها ملتزمة بالتسلسل المنطقي في أفكارها وبرامجها وواضحة جدا في ذلك، وأشار إلى أن المؤتمر الخامس للحركة أكد بوضوح على أن أيَّ وظيفة في **الدولة مرجعيتها هي** الحركة الإسلامية[1]، بعد جدل طويل حول هل تستمر الحركة بعد

---

(١) أغرب ما في حديث كمال العبيد أنه هو نفسه يعلم أنه غير صحيح! فالحركة الإسلامية بعد قيام الكيان الخاص قد تم تقزيمها ولم تعد أكثر من جمعية للدعوة الشاملة ولم تعد مرجعية للحكومة ولا حتى مرجعية للمؤتمر الوطني !! راجع حوارنا في هذا الكتاب مع نافع وإبراهيم أحمد عمر وعبد الرحيم علي!! إذن حديث كمال العبيد لا يعدو كونه جدلاً سياسياً فارغَ المحتوى.. أما وصفه لغازي بأنه يصوِّر الأمر وكأن الدرب قد راح للحركة الإسلامية في الموية.. أقول أن الدرب لم يرح وإنما تمت إضاعته عمداً

الدولة أم انتهى دورها، وبالتالي فإن مرجعية الحركة قد حسم أمرها. وأكد د. كمال عبيد أن هناك تقدما لمجمل حركة الإسلام في السودان، تساهم فيه الحركة الإسلامية بصورة مقدرة إلى جانب حركات أخرى، وأن الحركة تدرس الآن المطلوب منها فكريا وسياسيا لزيادة مساهمتها في هذا الحراك، ورأى أن إظهار الأمور وكأن (الدرب قد راح لينا في المويه، وأن الحركة قد فقدت بوصلتها سيصبح مدخلا للتشكيك في ما نحن عليه من قناعات). واتفق د. كمال عبيد على أهمية النقد الذاتي والتقويم الهادف إلى الإصلاح، ولكنه عاد وشدد على أنه إذا ما تبين بالفعل أن هذا النقد سيقود إلى شقاق وانقسام فينبغي أن يوقف، وقال: إنه يرى أن أكبر ضرر أصاب الحركة الإسلامية كان هو الانقسام الذي ضرب صفوفها.

أما الشيخ عبد الجليل النذير الكاروري فقد سار في نفس طريق كمال العبيد ووصف حديث د. غازي بالتجريد واعتبر ذلك ليس مفيدا في حوار داخلي من أجل الإصلاح وليس مقبولاً من شخص مثل د. غازي ظل يتقلد مواقع متقدمة طوال السنوات الماضية، داعيا د. غازي أن يذكر الأشخاص والمواقف والتواريخ حتى تعرف حدود المسؤولية. واتفق مع ما ذكرته الورقة من أخطار وتحديات تواجه البلاد، وقال: إنها حقيقية، مشيرا في هذا الصدد إلى تفشي الجهوية والقبلية، واعتبر ذلك تخلفا كبيراً وردة، ولكنه رأى أن ذلك لا يقتصر على أبناء غرب السودان وإنما امتد حتى لأبناء الشمال، وأضاف «لدينا للأسف كيان الشمال»!، وأكد الكاروري أن الجميع مسؤولون عن المآلات التي وصلت إليها الحركة الإسلامية عندما زينوا في السابق للقيادة الفكرية أن تصبح قيادة سياسية أيضاً. وطالب بتوضيح نوع الديمقراطية التي يريدها الإسلاميون، كما ورد في الورقة وعلاقتها بالشورى، مشيراً إلى أن عبارة الديمقراطية ظلت تستخدم دائماً كمحض شعار من أجل الكسب السياسي، وشدد على عدم المكر بالإخوان وترك ظهرهم مكشوفا أمام الأعداء، وقال «علينا أن ننصرف إلى العكس»، ورأى أن الإحياء الإسلامي يرتبط دائما بالكسب، واعتبر ذلك من أدب النبوة، حينما قال النبي صلى الله عليه وسلم «إنما بعثت لأُتمِّم مكارم الاخلاق». أما عثمان جاد الرب فقد أكد على انعدام الشورى حالياً في مؤسسات

مع الإصرار وسبق الترصد، حتى تنفرد ثلة بالأمر دون رقيب أو حسيب.. لذلك عبر كمال العبيد عن آراء هذه الثلة بوقف مثل هذا النشاط والندوات بحجة أنها تقود إلى انشقاق وانقسام. آهـ.

الحـزب والحركـة، ورأى أن الجهـاز التنفيـذي لم يستـشعر آلام الـشعب الـسوداني وعكسها إلى الدولـة، ودعـا محمـد يوسـف محمـد المحامي إلى محاسبة كـل مـن لا يلتزم بمبادئ الحركة مهما كان وزنه أو موقعه في الحركة وتاريخه فيها. وتساءل عن أوراق المؤتمر الخامس أو غيره مـن المؤتمرات، وقـال: (إنـه عضـو في الحركـة ولـم يطلع عليها وقد ذهب أغلب المتحدثين في النـدوة لتأكيـد هـذا)[1]. وزيـر الماليـة الـسابق الدكتور عبد الوهاب عثمان أقر بأن الحركة الإسلامية تواجه تحديات كبيرة الآن لم تواجهها طيلة تريخها، ودعـا للاعتـراف بـأن هنـاك ضعفا كبيراً اعترى الحركـة الإسلامية منذ الانشقاق الأخير، مشيراً إلى التباعد الموجود حالياً بين القواعد والقيادات بمستوياتها المختلفة، وأرجع د. عبد الوهاب هرب النـاس إلى قبائلهم وجهاتهم إلى هـذا التباعـد، والى الـضعف في الروحانيـات لـدى أعـضاء الحركـة الإسـلامية، وأوضـح أن هناك تغييراً جذرياً في ولاء الإسـلاميين للمشروع الإسـلامي في ترابطهم، وشـدد علـى أنهـم مـسؤولون أمـام الله في الحفـاظ علـى هـذه الدولـة وحمايتهـا. وانتقـد وزيـر الدولـة بالمالية د. أحمـد مجـذوب عـدم إحكـام ورقـة د. غـازي لمصطلح الحركـة الإسـلامية، حيث يرد بمفهومين، أحيانا يقصد بـه الحركـة كتنظيم، وأحيانـا أخـرى يقـصد بـه حركـة الإسـلام بمفهومهـا الواسـع، واعتـرف د. مجـذوب بمـسؤولية الدولـة والحركـة الإسـلامية والمـؤتمر الـوطني عـن إذكـاء الجهويـات والقبليـات بتوزيـع المناصـب علـى الأسـاس القبلـي أو الجهـوي، إمـا للاسـتقطاب الـسياسـي، أو طلبـاً للمناصـرة، غيـر أنـه رأى أن ذلك لا يعني فشل الإسلاميين في تذويب العصبيات والقبليات على الأقل بينهم. وأكد أن للحركـة الإسـلامية كسبها الظـاهر في أسـلمة المجتمـع، منتقـداً مـا أسـماه بالمرجعيات الانطباعية حول هذا الأمر، وقال: إنها مرجعيـات غيـر صـحيحة.الـدكتور محمد محجوب هارون، الأستاذ بجامعة الخرطوم والكاتب المعروف اعتبر أي نوع من

(١) نفي محمد يوسف والكثير من المتحدثين لعلمهم بأوراق المؤتمر الخامس للحركة الإسلامية رغم عضويتهم، يؤكد ماذهبنا إليه مراراً أن أوراق الكيان الخاص للحركة الإسلامية في مؤتمرها الخامس ليس أكثر من مسرحية ليوم واحد قصد بها تحييد عضوية الحركة الإسلامية وتصنيفها في خانة النظام في صراعه مع الترابي، ومن ثم أن تذهب في إجازة مفتوحة تتم مناداتها عند الحاجة فقط.. ومحمد يوسف وغيره هنا يردون على كمال العبيد الذي كان يمثل المؤتمر الوطني والكيان الخاص في حديثه ونبرته ضد الندوة ومقدميها.

الحوار الطلق محمود ومطلوب لحركة نُخَب ومتعلّمين مثل الحركة الإسلامية، ودعا إلى تجنب الشكوك من أن وراء أية دعوة للحوار نية أو رغبة في تخريب، مؤكداً أن وراء أي دعوة للحوار رغبة في الإصلاح، مشيراً في هذا الصدد إلى أن المنطلق الأساسي والذراع الرئيسي للحركة هي ذراع فكرية، واعترف انه أحد المساهمين في إعداد الورقة التي قدمها د. غازي، وقال: إنها جاءت على خلفية أن هناك اتفاقا داخل الحركة والمؤتمر بأن هناك أزمة خاصة وعلى المستوى الوطني، ورأى د. هارون أن الدولة تقوت على حساب الحركة وهي والحزب ـ المؤتمر الوطني ـ صارا بعيدين عن المرجعية وهي الحركة الإسلامية أو صارا عديمي المرجعية، الأمر الذي أدى إلى ضعف الدولة وتنظيمها الحاكم. ودعا إلى مراجعة ذلك وقال: إنه منذ فترة صار هناك تلازم ما بين الأمن القومي وأمن الحركة الإسلامية، مشيرا إلى أن ذلك تجلى في تجربة الانقسام وكيف أنها هددت كيان البلد. وأشار هارون إلى الجهويات التي تفشت، وقال: إنه ومن خلال حرصه على المناسبات الاجتماعية للإسلاميين صار يلحظ أن بعضها يحظى بحضور غالب تكوينه نيلي، بينما في أخرى تجد أن حضورها طرفي. وتابع يمكن أن يلمس ذلك أيضاً في طبيعة الاصطفاف حتى حول الإنقاذ «الحاكمة حاليا»، وشدد على أن الحركة الإسلامية تجاوزت بالناس في السابق هذه الانتماءات العرقية الضيقة. وأوضح أن مشاكل الحركة الإسلامية صارت مهدداً إقليمياً، مشيراً إلى التمرد في دارفور وحجم المكون الإسلامي فيه.واعتبر أزهري التجاني ورقة غازي صلاح الدين تعبيراً عن حقيقة أزمة الإسلاميين وأقرَّ بمساهمته فيها، ودعا إلى التحرك لإصلاح المؤسسات التي وصفها بأنها مغلقة الآن. رئيس مجلس شورى المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم عبد الله بدري قال: إن الورقة ـ المذكرة ـ بأنها ليست جديدة، وأنهم سلموا نسخة شبيهة لها إلى النائب الأول لرئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه من قبل، ولا يزالون ينتظرون الرد.واعتبر بدري جميع أعضاء الحركة الإسلامية أصيلين وشركاء، رافضاً ما أسماه تسلط من قدمتهم الحركة الإسلامية للقيادة على أعضاء الحركة، وشدد على أن هذا الأمر يحتاج، إلى مراجعة جذرية، ولكنه أشار إلى أن بعض الدوائر تتخوف من الإصلاح وتتهم الآخرين بأنهم يريدون شقَّ الصف.. وأكد بدري على أن الحركة الإسلامية هي الثابت بينما الدولة هي المتغير لأن الحركة الإسلامية هي كيان يتنافس مع بقية القوى السياسية للوصول إلى الدولة سلمياً، ويمكن أن تكسب

ويمكن أن تخسر، وكشف بدري عن الإحباط الذي ينتابه عندما يواجه حقيقة حصاد النموذج الإسلامي في السودان. موضحاً أنه يشعر بأنه يرغب في نموذج وطني عادي، من فرط التهاون في المساءلة حول قضايا الفساد، وقال: إنه في النماذج الغربية تتم المساءلة عن أي مظاهر فساد تظهر على المسؤولين.. وتساءل عن إمكانية أن تحاسب أي جهة مسؤولينا اليوم كما يحاسبون في الأنظمة الغربية، وأكد أنه لا توجد معايير لمحاسبة الوزير أو الوكيل. واعترف بأن الحركة الإسلامية قدمت نموذجاً في التضحية والشهادة بالنفس، ولكنها فشلت في نموذج المساءلة، مشيراً إلى أن الإسلاميين يتحدثون عن القيم الرفيعة نهاراً ويذبحونها ليلاً.

وأكد أنه لا توجد شورى في المؤتمر الوطني، مبيناً أن مجلس الشورى يخضع لأمانة الاتصال التنظيمي وهو جهاز تنفيذي، ولكنه صار رقيبا حتى على المؤسسة التشريعية في التنظيم وهي مجلس الشورى[1]. وذهب وزير الشباب والرياضة حسن عثمان رزق في ذات الاتجاه اللاذع ورفض محاولات التخويف التي قال: إنها تمارس ضد أي اتجاه للصدع بالرأي أو قيادة عملية إصلاح، مما اضطر البعض إلى أن يلوذوا بالصمت، وشدد على أنه لا بد للجميع أن يصدعوا بالحق، ودعا إلى «تطهير النفس والتنظيم استعدادا للمرحلة القادمة»، التي وصفها بأنها من أخطر المراحل. ورأى رزق أن غياب الشورى هو سبب الأزمات الحالية، وكان هو السبب أيضاً في الانقسام الذي ضرب الحركة الإسلامية سابقاً، إضافة إلى أنه سبب خلاف المؤتمر الوطني والحكومة مع القوى السياسية الأخرى التي ترى أنه لا يلجأ لمشاورتها إلا في أوقات المحن والملمات. الدكتور الطيب زين العابدين الكاتب المعروف اعتبر أهم مكاسب الحركة الإسلامية هو تربيتها لآلاف الشباب على قيم الدين، ورأى أن الدولة ليست إلا وسيلة تستخدم لصقل هؤلاء الشباب وزيادة عددهم، ولكنه عاد وأكد أنه وفي ظل الأزمة الحالية لا الدولة ولا الحركة قادران على القيام بهذا الدور، خاصة بعد

---

(١) حديث عبد الله بدرى القيادى البارز بالحركة الإسلامية ورئيس مجلس الشورى بولاية الخرطوم يؤكد ما ذهبنا إليه في مواقع كثيرة من هذا الكتاب من أن الشورى بعد مذكرة العشرة صارت أسوأ منها قبل المذكرة وتحولت مجالس الشورى إلى مجالس للإخراج والتنوير وتمرير القرارات المجازة سلفاً .. وهذا ما دفع بدرى ليصرع بأن مجلس الشورى وهو الجهاز التشريعى قد أصبح تابعاً لأمانة الإتصال التنظيمى وهى جهاز تنفيذى.

إضعاف الحركة **المتعمد** وتغييبها عن اتخاذ القرار. وكشف أن الحركة الإسلامية لا تتمتع بوجود قانوني حالياً، وأنها حركة سرية الآن. وسخر د. الطيب من دعوة سكرتير الحزب الشيوعي للخروج إلى العلن بينما الحركة الإسلامية تعمل في الخفاء، قائلا: الأولى أن تظهر هي أولاً، وأشار زين العابدين إلى أن أفرادا معدودين في الجهاز التنفيذي هم من يسيطرون على الأمور حاليا، معتبراً ذلك أمراً مرفوضاً، ورأى أن تغييب الحركة الإسلامية عن الساحة هو عمل مقصود وليس مصادفة. واعتبر المؤتمر الوطني لا يمثل بديلا للحركة الإسلامية لأنه لا يمكن أن يتبنى برنامجاً إسلامياً في ظل وجود شركاء علمانيين وغير مسلمين داخله. ودعا د. الطيب الجميع لاستعادة الحركة الإسلامية وتقنين وجودها. أما المهندس عثمان ميرغني صاحب عمود حديث المدينة بصحيفة الرأي العام فقد كتب بتاريخ ٢٨ /مارس/٢٠٠٥م معلقاً على حلقة النقاش بقوله (نقابة موظفي الحركة الإسلامية..!) حيث جاء في بعض عموده:

(... وجاء اليوم الذي صارت فيه الحركة الإسلامية.. وبكل جاه السلطة الذي تملكه..مجرد ندوة عادية، تحدث ضجة، كأنما هي مشروع مذكرة "عشرة" جديدة على غرار تلك الشهيرة التي أنجبت اليوم واقع الحركة الإسلامية المقسوم على اثنين.. وخارج القسمة أكبر من المقسوم عليه..!!...

المثال السياسي الذي تربت أجيال الحركة الإسلامية عليه، كان يفترض أن النقد والجرح والتعديل روتين يومي على بند (الدين النصيحة..) لكن جاء اليوم الذي أصبح فيه مجرد جرح وتعديل أكاديمي غاية في التهذيب كتبه الدكتور غازي صلاح يفرز كل التوجس والخيفة ويتداعى له سائر الجسد بالسهر والحُمّى...

من الحكمة الاعتراف جهرا أن أكبر أكذوبة يعيشها الجميع هي افتراض التباين الفكري بين فريق وآخر داخل الحركة.. أو حتى بين الحركة وخارجها.. فلا التباين بين البعض داخل الحركة الإسلامية ولا الخلاف بين المؤتمر الوطني والشعبي كان فكرياً.. هو صراع السلطة مدهون بنكهة الخلاف الفكري...

والحركة الإسلامية التي تسلّمت الحكم زهاء خمسة عشر عاماً ،طُمس منهجها طمساً.. وصار الجزء المؤثر من عضويتها موظفين حكوميين ـ فيها ـ يفكرون ويتحركون في نفس المساحة التي يتحرك فيها موظف مطيع.. لا يستطيع أن

ينتقد حتى لون حذاء مديره إلا بعد عملية جرد لحسابات الأرباح والخسائر الشخصية التي باتت هي حيثيات السكون والحركة..

.. تلاشت المؤسسات وصارت الأسماء هي البديل.. وأصبح أي صوت نقد مهما بدا خافتاً كافياً لأن يحيل صاحبه إلى «خارطة الطريق».. طريق (التهميش ثم التطفيش ثم التفنيش)..

عبد الرحيم علي يرفض التوقيع على بيان الحركة الإسلامية ضد الترابي:

البيان أدناه أصدره المؤتمر الوطني باسم الحركة الإسلامية بقصد إدانة الترابي بعد توقيعه مذكرة التفاهم مع قرنق، وقصد منه أن يتم توزيعه على قادة الحركات الإسلامية في العالم بعد أن يحمل اسم وتوقيع البروفيسور عبدالرحيم علي الأمين العام الجديد لكيان الحركة الإسلامية (الكيان الخاص)... كُلف الأستاذ/ حيدر عثمان أحمد بحمل البيان لعبد الرحيم على ليوقع عليه، لكنه رفض أن يحمل هذا البيان اسمه وتوقيعه، وقد ألمحنا في هذا الكتاب إلى أن عبد الرحيم لم يكن مقتنعاً بمسألة ومبررات اعتقال الترابي.. فقال لحيدر، إذا أرادوا إرساله يمكن أن يحمل اسم المكتب التنفيذي للحركة الإسلامية وقد كان.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحركة الإسلامية

السودان

الحمد لله الذي بيده قلوب العباد يصرفها كيف يشاء والصلاة والسلام على النبي القائل: (إن القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء) اللهم صلي عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد..

الأخ الكريم . . حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛؛؛

فإنه وصلاً لما سبق، وتقديراً لما بذلتم من جهد لجمع الكلمة وتوحيد الصف الإسلامي في السودان، نحيطكم علماً بالأوضاع في ساحتنا، بعد أن سعى بها الأمين العام السابق لتصل كل محظور وتتجاوز كل محذور.

فبعد أن رمى الدكتور الترابي إخوانه بالفساد، وتجربته بالضلال، وأعلن على رؤوس الأشهاد توبته عنها، واستغفاره للشعب عن سوئها، وهو الذي ظل يدافع عن كل خطوة من خطواتها، وكان على رأس كل أمر من أمورها راح بعدها يحشد قلة من أنصاره في غرب البلاد لتحريك بعض العوام هناك ضد ممتلكات المواطنين ودواوين الدولة تخريباً وحرقاً وفوضى مات في جرائها الأبرياء.

ثم تطور الموقف لمرحلة أشد خطراً حين ضبطت الأجهزة الأمنية اجتماعاً برئاسة الأمين العام حضرته خلية من حزبه تعد مشروعاً للاغتيال والتصفية بوثائق محفوظة وأسماء معلومة. وعندما عرضت الأجهزة الأمنية ما لديها من معلومات على بعض قيادات المؤتمر الشعبي، أنكروا علمهم بمثل هذا المخطط واستغربوه. وقبل أن تعالج القضية التي أسموها (إدارة العمليات) فاجأ المؤتمر الشعبي أهل السودان عامة وقاعدة وقيادة الحركة الإسلامية خاصة بإعلانه التوصل لاتفاق مع حركة التمرد بقيادة جون قرنق. وتضمن الاتفاق تنسيقاً لإسقاط الحكومة، ولم يفت على حركة التمرد أن تثبت فيه خيارها العسكري، والذي يعلم القاصي والداني أنه خيارها الأوحد وطريقها الأفضل، ليس باعتباره خياراً ذاتياً للحركة لكن باعتباره جزء من أجندة دولية وإقليمية، للقضاء على الإسلام والثقافة العربية ورمزها في السودان ودولته.

والذي يعلمه الجميع أن عدداً من الأحزاب المعارضة في السودان، والتي ادعت أنها تسعى لتوقيع اتفاقيات مع التمرد، لتحقيق السلام انزلقت أقدامها لتنفيذ مخططاته السياسية، والعسكرية، والتخريبية، فقد وقع ذلك من حزب الأمة قبل أن يعود إلى البلاد، وهو واقع اليوم مع الحزب الاتحادي بقيادة الميرغني، ولعلمنا بأن نهاية مثل هذه البرامج هو اعتداء على حرمات الناس، وأموالهم، ودمائهم وأعراضهم، ولعلمنا أن حركة التمرد بدعمها الدولي، لا تدخل مثل هذه الخلافات إلا بعد أن تكون قد أعدت مسرحها بصورة جيدة، تجعل من كل المتعاملين معها مجرد دمى ووجوه لتسوِّق بهم مشروعها، وحتى لا يقع المحظور الأكبر وتتعرض البلاد ومشروعها الحضاري للتهديد المباشر، من فئة كانت بالأمس في خط الدفاع عن الدين والوطن، فقد بادرت الأجهزة المختصة باتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة حتى تحمي البلاد والعباد وتحفظ الدين والملة. ولا حجة لهم بأنهم إنما يواصلون أعمالاً بدؤوها يوم كانوا في الحكم، وهذه حجة داحضة، لأن الذي كان في الحكم يرفده شعب بأكمله، وجيش بكل عدته وصف بتمام وحدته ولم يستطع إنجاز المطلوب في إعادة حركة التمرد إلى صوابها، فإنه لا يستطيع فعل ذلك وقد خرج على جماعته، ونقض بنيان حركته، وتبرأ من إنجازات دولته، وشكَّك في نفسه وإخوته.

إن دولة مأمورة بإمضاء العدل وإقامة القسط، لا تفرِّق بين المواطن والمواطن لصلة قربى، ولو كانت بصلة التلميذ بشيخه لأن الحق أكبر من الرجال، ومصائر الأمم أهم من إرضاء الزعامات. وأن حركة انضم إليها أهلها بعد أن هانت عليهم خواطر أهلهم الأقربين وشيوخهم الموروثين، لا يمكنها أن تضيع قضيتها لخاطر شيخ خسر قضيته يوم خسر إخوته، وأضاع مشروعه يوم بحث عن ذاته.

إن الحركة الإسلامية التي أعادت بناءها بسواعد قواعدها ووعيهم لا يمكن أن تفرِّط في قضيتها، ولا يمكن أن ترهن قرارها بشهوة لسلطة، أو عاطفة نحو قيادة ارتدت على ثوابتها وتاريخها، ولكنها تمضي على درب الصادقين لا يضرها من خذلها حتى يبلغ البنيان تمامه، وتصل المسيرة القاصدة إلى ربها.

{لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمْ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمْ الْمُفْلِحُونَ}.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته!!!

المكتب التنفيذي

للحركة الإسلامية ـ السودان

الاتجـــاه لمحاصرة الأزمـــة

بدأ صراع أهل الحكم في الإنقاذ منذ العام ١٩٩٥م لكنه برز للسطح بصورة غير واسعة في العام ١٩٩٧م وفي العام التالي أي في العام ١٩٩٨ قد شاع أن الشيخ الترابي الذي كان يشغل منصب رئيس المجلس الوطني (البرلمان) سيستقيل من منصبه ليتولى أمانة حزب المؤتمر الوطني الحاكم (وذلك بعد أن تقرَّر نقل جميع أنشطة الحركة الإسلامية للمؤتمر الوطني بما فيها الأنشطة الخاصة وبذلك يصبح المؤتمر الوطني حزباً حاكماً لا حزب حكومة) وفعلاً جرى انتخاب الترابي للمنصب الجديد في فبراير (شباط) ١٩٩٨م ليخلف سابقه غازي صلاح الدين وسط إشارات بتصدعات هنا وهناك في الجسم الحاكم في البلاد. ووسط هذه الأجواء الملبدة بالغيوم والسحب، جاء مباشرة في ١٢/فبراير١٩٩٨م سقوط طائرة الشهيد الزبير محمد صالح النائب الأول لرئيس الجمهورية لتدخل البلاد في أزمة جديدة حول مَنْ يخلفه في منصب النائب الأول. اجتمعت ثلة من الإسلاميين في منزل الشيخ الترابي ورشحوا ثلاثة للبشير ليختار منهم واحداً نائباً له وهم: الدكتور الترابي، وعلي عثمان محمد طه، والدكتور علي الحاج محمد، وقد قام البشير باختيار علي عثمان محمد طه نائباً أولاً له من بين الثلاثة. ولم يكن الرئيس البشير مرتاحاً لوجود اسم الترابي ضمن الثلاثة الذين قُدموا له ليختار منهم نائباً له، وربما فسر ذلك بأنه نية مبيتة من الترابي لخلافة البشير بصورة تدريجية ودستورية خصوصاً أن الخلافات حتى ذلك الوقت كانت تدور في الخفاء ولم تبرز للسطح[1]. لكن البعض ذهب بعيداً وفسر أن رفض البشير لقبول الترابي نائباً أولاً له هو رفض للترابي في شخصه من قبل الرئيس البشير لذلك سارع الترابي وتخلى عن فكرة الاستقالة من منصبه كرئيس للبرلمان ليتفرغ لقيادة المؤتمر الوطني كما كان مقرراً. ووسط هذه الأجواء المشحونة بالتوترات وفي العاشر من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٨م فاجأ عشرة من قيادات المؤتمر الوطني اجتماعاً لمجلس شورى الحزب بمذكرة تحدثت لأول مرة عن غياب المؤسسية داخل الحزب الحاكم وغياب الشورى وهيمنة الأمين العام للمؤتمر الوطني على الأداء في الحزب بصورة تقدح في هيبة الدولة، وطالبت بتقليص صلاحياته

---

(١)سوف نذكر تفاصيل هذه الترشيحات وكيف حدثت في موقع آخر من هذا الكتاب.

كأمين عام للحزب وتخويل بعضها إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحزب البشير، كانت تلك المذكرة التي أُعدت بليل، والتي أنزلت الترابي للمعاش الإجباري بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير وأخرجت الصراع إلى العلن. ومن ثم قرر الترابي فيما بعد التخلي عن منصبه رئيساً للبرلمان بصورة درامية حيث استقال في ديسمبر (كانون الأول) وجرى قبول استقالته ولكنَّ أنصاره وسط هذه المتغيرات قاموا بإعادته مرة أخرى إلى رئاسة البرلمان ـ ومن هناك بدأ الترابي يحضر نفسه ويجند أنصاره لمعركة جديدة مع البشير عبر زيارات إلى ولايات السودان خصصها لاستقطاب أنصار له في المعركة المقبلة.. وقد قرر الترابي أن تكون معركته معلنة وعبر المؤسسات وليس مؤامرة كمذكرة العشرة التي دبرت بليل، لذلك قرر أن تكون ساحة معركته مع خصومه هي المؤتمر العام للحزب في اكتوبر ١٩٩٩م، وفعلاً في هذا المؤتمر الذي شهد استقطاباً حاداً وجه الترابي ضربة قوية للرئيس البشير والموقعين على مذكرة العشرة حيث جرى إبعادهم عن المكتب القيادي وهيئة الشورى، وعلى رأس الذين طالتهم الضربة البروفيسور إبراهيم أحمد عمر مما اضطر البشير لاحقاً إلى تعيينه في منصب مساعد رئيس الجمهورية. وبذلك يكون الترابي قد استعاد مركزه كقائد للحزب الحاكم وليس كما أراد له أصحاب مذكرة العشرة. ثم بدأ يوجه البرلمان بصورة رأى فيها الطرف الآخر منقصة للجهاز التنفيذي وسعياً لإشانة سمعته، إذ كثَّف البرلمان حملات استدعاء الوزراء وفتح ملفات ساخنة مثل ملف طريق الإنقاذ الغربي وملف محاليل «كور» وأخرى. ولكن النقطة الحاسمة في الصراع كانت مسألة انتخاب الولاة بصورة مباشرة من جماهير ولاياتهم بدلاً من اختيارهم عبر كليات انتخابية يختار الرئيس من بينها واحداً من المرشحين. لذلك الغرض وبإشراف وتوجيه الترابي تم تنظيم مؤتمر للحكم الاتحادي أصدر توصية بانتخاب الولاة بدلاً من الانتخاب عبر كليات بواسطة رئيس الجمهورية البشير، وألحق الترابي التوصية بمقترح للبرلمان بتعديلات دستورية تحمل إلى جانب المقترح مقترحاً آخر باستحداث منصب لرئيس الوزراء وهو المنصب الذي يقوده الرئيس البشير.

ومن هنا بدأت المعركة العلنية وبدأ الاستقطاب بصورة واضحة وقد كانت كفة الترابي داخل البرلمان ووسط النواب هي الأرجح مما حدا بالرئيس البشير للتدخل بالقوة ليحسم الصراع لصالحه مصدراً قرارات ١٢ ديسمبر ١٩٩٩م التي عرفت باسم قرارات الرابع من رمضان، حل بموجبها البرلمان وبالتالي أقصى الترابي من

منصبه وجمد مواداً في الدستور تتعلق باختيار الولاة عبر كليات انتخابية مما يعني تعيينهم من قبل الرئيس البشير، وبذلك أبطل مفعول مقترح التعديلات قبل أن يمر في البرلمان. وقد حاول الترابي الطعن في قرارات الرابع من رمضان ولكن المحكمة الدستورية أيدتها. وبذلك بدأت معركة حقيقية بين الرجلين سادها اللعب على المكشوف والتلويح بالملفات الأمنية والمستور من النشاطات !!. وفي الخامس من مايو (أيار) ٢٠٠٠م تجاوز الرئيس البشير الأمين العام للحزب ودعا إلى اجتماع كبير بمقر حزب المؤتمر الوطني عرف «بنفرة رمضان» وفي ذلك الاجتماع الذي قاطعه الترابي، وجه البشير هجوماً عنيفاً على الترابي واتهمه لأول مرة صراحة بالعمل على إسقاط نظام الإنقاذ، وكشف أن الترابي يجري في هذا الخصوص اتصالات بضباط في الجيش والأمن والشرطة ويقوم بتحريضهم ضد الحكومة. ولم يمض إلا يوم واحد على اجتماع النفرة حتى أصدر البشير صباح اليوم التالي قراراً بحل الأمانة العامة لحزب المؤتمر الوطني التي يرأسها الترابي ليفقد الترابي آخر مناصبه ومعاقله الرسمية، لم يشفع له استئناف تقدم به لدى مسجل تنظيمات الأحزاب ضد القرار.

ورغم أن المؤتمر الوطني والدولة أصبحا يداران بالقرارات العسكرية وقانون الطوارىء مما يعني ذبح المؤسسات والشورى التي زعم العشرة الكرام أصحاب المذكرة أنهم ثاروا من أجلها وأصبح الحزب يلهث حول البشير ليواكبه في كل قرار يصدره ويجد له المخارج خوفاً من أن يودِّع البشير المؤتمر الوطني كله وليس أمانته العامة وأمينها ويعتمد على المؤسسة العسكرية وحينها سيجد الذين سيؤيدونه في أي قرارٍ يتخذه ضد الإسلاميين في السودان.. خوفاً من أن يذهب البشير مذهب عبد الناصر، صار بعض الإسلاميين يباركون خطواته ويدفعونه للمزيد من التصعيد ضد الترابي وأنصاره.. ولكن زعماء القصر وحتى يخرجوا من الحرج الذي أوقعهم فيه الرئيس أمام قواعد الحركة الإسلامية قرروا أن يضفوا شيئاً من الشرعية على قرارات الرئيس التي خرق بها كل الأعراف والمواثيق، فدعوا إلى اجتماع لمجلس شورى الحزب الحاكم في ٢٦ يوليو (تموز) ٢٠٠٠م انتهى باعتماد قرارات إقصاء الترابي من الأمانة العامة للحزب ومن ثم انتخب البروفيسور إبراهيم أحمد عمر رئيساً لمجلس الشورى بصفة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر.

ومن جانبه وكرد فعل لتصعيد البشير ضده، أعلن الترابي المفاصلة النهائية مع البشير معلناً ميلاد حزبه الجديد (حزب المؤتمر الوطني الشعبي)، وبذلك وقع انقسام

حقيقى في صفوف الإسلاميين في السودان وضربت الحيرة أطنابها في نفوس وعقول الكل، وارتبكت ساحة الإنقاذ بشدة حيال أسئلة الاختيار بين الانضمام إلى البشير الحاكم أو إلى الترابي المعارض الجديد للإنقاذ.. وفي خضم التمايز أراد الترابي أن يأخذ بزمام المبادرة السياسية وأن يطرح نفسه كبديل أوحد لحل مشكلة جنوب السودان المتطاولة فأعلن في ١٩ فبراير (شباط) ٢٠٠١م عبر مؤتمر صحفي أن حزبه وقّع مذكرة تفاهم مع قرنق اعتبرها البشير بمثابة عمل عدائي ضده بالتضامن مع عدو يحمل السلاح هو قرنق الذي يدير حرباً طويلة ضد الخرطوم من جنوب السودان، ونتيجة لذلك تم اعتقال الترابي وأودع سجن كوبر الذي مكث فيه زهاء العام، ونقل من بعد ذلك إلى منزل حكومي في ضاحية كافوري المجاورة لكوبر وسمح لزوجته وإحدى كريماته بالإقامة معه، وترتيب زيارات لبقية أعضاء الأسرة، وبعد توقيع اتفاق الترتيبات الأمنية بين الحكومة وحركة قرنق في سبتمبر (ايلول) ٢٠٠٣ أطلق سراح الترابي. ليعود مرة أخر لكوبر في مارس (آذار) ٢٠٠٤م، عندما أعلنت الحكومة أن المؤتمر الشعبي يخطط لأعمال تخريبية في الخرطوم.

من خلال التلخيص الموجز لبداية وتطور الأزمة أعلاه، نستطيع أن نؤكّد أن قرارات الرابع من رمضان الموافق ١٢/ديسمبر ١٩٩٩ م وما تلاها من قرارات غير شورية وغير مؤسسية قد أدت إلى ربكة وصدمة قوية وسط أنصار ومؤيدي الإنقاذ من عناصر الحركة الإسلامية ومن عامة الإسلاميين المناصرين للنظام. فالرئيس البشير الذي فرض سياسة الأمر الواقع وخرج عن مؤسسات الحزب وأجهزته الشورية، وانفرد بقرارات أدت إلى حدوث الأذية داخل جسم الإنقاذ ما كان له أن يلجأ لهذه القرارات لولا وجود شخصيات مؤثرة وفعالة من خصماء الترابي وقفت إلى جانبه ودفعته لذلك، بعض هذه الشخصيات من أبناء الحركة الإسلامية وتلاميذ الترابي النافذين والذين لهم صلات بالعمل الخاص وبعضهم من حارقى البخور والمندسين الذين أجّجوا نار الفتنة والوقيعة بين الجانبين.

لقد حاول بعض المخلصين من أبناء الحركة الإسلامية أن يسرعوا لرأب الصدع، ومعالجة الأمر حتى لا يتسع الخرق على الراتق، فصفوف الإنقاذ بها الكثيرون من أبناء الحركة الإسلامية المخلصين وأنصار الإنقاذ الصادقين.

وللحقيقة والتاريخ فإنني أورد هنا عرضاً وتعليقاً لبعض المجهودات المخلصة التي بُذلت من أجل احتواء الأزمة وإصلاح ذات البين ولكن هيهات. كانت هنالك مبادرة

أمنـاء المؤتمر الوطني بكافة ولايات السودان، والتي جاءت شاملة وشافية لو وجدت الأُذن الصاغية والنفوس الصافية والرغبة الأكيدة في لم الصف ووحدة الكلمة.. وكانت هناك مبادرة الطلاب ومبادرة وفود الوساطة من شيوخ الحركات الإسلامية في العالم .والآن نبدأ باستعراض مبادرة أمنـاء الولايات.

وضعت مبادرة أمناء المؤتمر الوطني بالولايات يدها على الداء، وقدمت تصوراً أكدت فيه على ضرورة حكم المؤسسات والابتعاد عن القرارات الفردية، كما أكدت على ضرورة قيام الانتخابات في مواعيدها بالنسبة لرئاسة الجمهورية والبرلمان علاوة على ضرورة انتخاب الولاة. كذلك أكدت على احترام الدستور وعدم المساس به إلا عبر القنوات التي حددها، علاوة على الإلتزام الصادق بالعهود والمواثيق. كذلك نصّت المذكرة على رفع حالة الطوارئ فوراً، تطبيقاً لقرار مجلس الشورى.

فيما يلي نستعرض مذكرة أمناء الولايات التي رفعوها للسيدين رئيس الجمهورية عمر البشير والأمين العام للمؤتمر الوطني حسن الترابي، ثم نذكر بعد ذلك التعديل الذي طرأ على المذكرة بعد أن انضم إليها الولاة وبعض أعضاء لجنة رأب الصدع.

المذكرة الأولى التي رفعها أمناء الولايات للرئيس والأمين العام وللهيئة القيادية

مارس ـ أبريل ٢٠٠٠م

قال تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ} [الشورى: ٣٠].

وقال تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ❖ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ❖ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ❖ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ❖ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ❖ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ❖ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ❖ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ❖ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ}.

صدق الله العظيم

لقد مَنَّ الله علينا أهل السودان خلال العشرة سنوات الماضية بمشروع الإنقاذ الدولة والمجتمع والتوجّه، فعشنا بعزة الدين ودين العزة في توحيد غير مسبوق. وفي نظام غير مسبوق حل عقدة الحكم التي استعصت على من سبق باستقرار الحكم مع توفير الحريات.. واجهنا العالم كله ثباتاً على المبادئ التي سالت من أجلها دماء غزيرة عزيزة، وما كان ذلك ليتم إلا بتوفيق الله ثم بتوحيد الصف ووضوح المرامي والأهداف.. ولكن أطلّت علينا هذه الأزمة التي ضربت القواعد بالحيرة والإحباط والقيادات بالتناحر الذي أنساهم مسؤولياتهم الدينية والتاريخية في وقت تشهد فيه البلاد إقبال المعارضين المتربصين وتشهد عدواناً سافراً وتكالباً عالمياً مما يستوجب صدقاً في النوايا وإرادة غلابة وعزماً صارماً لتجاوز الأزمة.

وانطلاقاً من المسؤولية الشرعية وإحساساً بوطء الأزمة، وقياماً بالنصيحة وتلافياً لذهاب شوكة الدولة وجمهرة المؤتمر، فقد توافر على هذه الأزمة أمناء ولايات المؤتمر بالسودان للوصول للأهداف التالية:

١ - توحيد الصف قاعدة وقيادة حول رؤى واضحة.

٢ - جعل الأزمة وقفة يُستدرك فيها النقص ويقوى العزم.

٣ - تقوية المؤتمر قواعد وبنيان.

٤ - الاتفاق على برنامج (توحيد الصف).

منهج:

١ - اعتماد الدستور وما قررته مؤسسات المؤتمر والبناء عليه.

٢ - تجريد وتحرير الخلاف.

٣ - استكتاب أطراف الخلاف لتوضيح رؤياهم للحل.

٤ - ملامسة الواقع بشجاعة ومشارفة المستقبل بتفاؤل.

مناخ البرنامج:

١ - لتكوين مهاد صالح لقرار المؤتمر والدولة وجب إعمار الصلات الأخوية وتطييب العلاقات الشخصية وبناء الثقة بين المتباعدين بلقاءات تهيء لهذا البرنامج النفاذ.

٢ - وحتى يمضي البرنامج إلى نهاياته وجب أن لا ينفرد من يلي السلطة بأي من إجراءات أو تغييرات سياسية أو تنفيذية كما لا يشذ من في قيادة المؤتمر خارج السلطة بأي تصريحات سياسية في أمور لم تمضها أجهزة المؤتمر أو تجمع عليها المشاورات.

تحرير الخلاف:

بعد الجلسات الطويلة مع قيادات المؤتمر في الجهاز التنفيذي والتنظيم وأهل الرأي يمكن أن نجمل مكامن الخلاف في الآتي:

١ - عدم إحكام ترتيبات انتقال السلطة وسرعة خطوات مشروع الإنقاذ الذي لم يواكبه عمل تنظيمي مؤسسي يحسن الانتقال برفق ويؤمن مشروع الإنقاذ من الانتكاسة.

٢ - ضعف الرؤيا الفكرية المعبرة عن مشروع الإنقاذ السياسي والمواكبة لتطور مشروع الإنقاذ الدولة مما جعل كثيراً من القضايا الفكرية ومحطات الانتقال الفكري لا تجد عندها إجابات شافية (فقه الدولة - البيعة - الشورى - المعارضة... ألخ).

٣ـ فقدان الثقة بين الأطراف.

٤ـ ساهمت بعض هياكلنا التنظيمية العليا ـ وطبيعة تكوينها ـ وبعض أجهزتنا التنفيذية في تصعيد الأزمة. الأمر الذي يستوجب النظر فيها.

محاور برنامج توحيد الصف:

١ـ في أمر الثوابت.

٢ـ في فقه الواقع.

٣ـ في إجراءات تكميلية.

أولاً ـ في الثوابت :

١ـ المؤتمر الوطني حاكم بمؤسساته والدولة إحداها فمن خرج على قرارات المؤتمر فقد خرج منه.

٢ـ الدستور وثيقة أهل السودان التي تواثقوا عليها. وجب احترامها والوفاء بعهدها، ولا تمس ثوابته إلا بالطرق التي حددها.

٣ـ الالتزام الصادق بالمواثيق والعهود.

في العلاقة بين الجهاز التنفيذي والمؤتمر :

تكون علاقة المؤتمر بالجهاز التنفيذي (الحكومة) وفقاً لما قرره مجلس الشورى وحسب ما جاء في لائحة الاختصاصات كما يلي:

المادة (٢) مع مراعاة النظام الأساسي يكون للتنظيم في علاقته بأجهزة الدولة الوظائف والمهام التالية:

(أ) صياغة الأفكار وتحديد الأهداف والمبادئ وتضمينها في النظام الأساسي، ويسعى للتعبير عما يذكر وتحقيقه من خلال أداء أجهزة الدولة والتنظيم وتكون بمثابة الدليل الهادئ لعمل تلك الأجهزة.

(ب) وضع السياسات والخطط العامة.

(ت) حشد التأييد والتعبئة والمساندة.

(ث) المحاسبة بغرض المراجعة والمتابعة والتقويم.

المادة (٤) مع مراعاة أحكام الدستور تكون لأجهزة الدولة في علاقتها بأجهزة المؤتمر الوظائف والمهام التالية:

(أ) تفصيل السياسات والخطط العامة التي تضعها الأجهزة التنظيمية المختصة إلى خطط وبرامج ومباشرة تنفيذها.

(ب) قيادة العمل السياسي والتنفيذي في الدولة والمجتمع.

الحريات والوفاق :

يمضي الوفاق الوطني مع القوى السياسية عبر مؤتمر ينعقد في ظرف شهر ويلاحظ الآتي:

١ ـ أن لا يخرج الوفاق على ثوابت الأمة والدستور.

٢ ـ يمضي التسامح في الحريات العامة حتى يتفق على المعادلة القانونية بين النظام والحرية.

٣ ـ أن يرمي الوفاق إلى غايات إستراتيجية تقوِّي مشروع الإنقاذ ولا تضعفه.

٤ ـ أن توضع الرؤيا الكلية للوفاق أمام أجهزة المؤتمر قبل إمضائها.

الحكم الاتحادي :

١ ـ التأكيد على الحكم الاتحادي باعتباره أحد ثوابت الدستور.

٢ ـ أن لا يحول واقع البلاد وتعددها القبلي وتدني مستوى التعليم في بعض أطراف البلاد ـ لا يحول ذلك دون المضي قدماً في بسط سلطات الولايات باعتباره الطريق الأمثل والأقرب لبلوغ التمام.

٣ ـ إيجاد دور جديد لديوان الحكم الاتحادي يرتكز على تطوير الحكم الاتحادي بالبحث والاستقصاء للتجربة دون انتقاص من سلطات الولايات.

٤ ـ النظر في قسمة الثروة بصورة مرضية وعادلة.

٥ ـ تقوية الولايات بالكوادر لتثبيت الحكم الاتحادي.

الجنوب :

١ ـ توحيد ملفات الجنوب وتكوين إستراتيجية واضحة تفضي للسلام والتنمية للجنوب.

٢ ـ إحياء اتفاقية الخرطوم للسلام مع مشار.

٣ ـ توحيد الخطاب السياسي في الجنوب وإلغاء منبر الجنوب.

٤ ـ التنسيق مع سائر القوى الشمالية والجنوبية لدفع تدابير السلام والوفاق مع حركات التمرد.

٥ ـ عمل برنامج فاعل على مستوى ولايات السودان لترجيح خيار الوحدة.

المرجعية :

١ ـ المرجعية في المؤتمر ليست لفرد بعينه.

٢ ـ تشكل مؤسسات المؤتمر الإجماع الشرعي لعضوية المؤتمر وتعتبر المرجعية الحقيقية.

٣ ـ تكون البيعة لرئيس الجمهورية والتعاهد والتواثق للمؤتمر الوطني حسب ما جاء في قرار مجلس الشورى (يقوم المؤتمر على العهد والتواثق وتقوم الدولة على البيعة العامة لرئيسها.).

٤ ـ المسؤولية العامة التي يليها رئيس الجمهورية هي مسؤولية تضامنية تتحملها معه جمهرة المؤتمر التي تولت ترشيحه، الأمر الذي يستوجب الرجوع إليها في الأمور الكبيرة.

فقه الواقع :

للخروج من الأزمة ولعودة مؤسسات الحكم لعافيتها نرى الآتي:

١ ـ رفع حالة الطوارئ فوراً، تنفيذاً لقرار مجلس الشورى، وحيث إنها لا توجد في الواقع إنما يوجد أثرها السيء في تشويه صورة البلاد.

٢ ـ لئلا يضطرب واقع البلاد يتم تعيين الولاة الحاليين بالتكليف المؤقت ومن ثم انتخاب الولاة بالطريقة التي حددها الدستور، ويكون ذلك خلال شهر مع مراعاة أوضاع الجنوب.

٣ ـ إجراء انتخابات المجلس الوطني في ميعادها حسب الدستور ليقوم الجهاز التشريعي بدوره التشريعي والرقابي لإكمال أجهزة الدولة، وليمارس المجلس التشريعي إجراءات تعديل الدستور.

٤ ـ رئاسة الجمهورية: تقوم انتخابات رئاسة الجمهورية في ميعادها ليقوم نظام للحكم مضبوط وللأسباب التالية:

١ ـ احترام المواقيت يضفي على الحكم المصداقية والثبات.

٢ ـ لخلق مناخ ملائم يسبق الانتخابات بتجاوز كثير من الأزمات التي تعيشها الولايات.

٣ ـ تأمين وحدة صف عضوية المؤتمر الوطني باعتبارها العصب الحي والفاعل في المجتمع.

٤ ـ لخلق منافسة حقيقية يأتي منها رئيس الجمهورية من موقع القوة.
٥ ـ تمثل انتخابات الولاة وانتخابات المجلس الوطني جزءاً من البرنامج المبكر لرئاسة الجمهورية.

إجراءات تكميلية

١ ـ إعادة النظر في تكوين الهيئة القيادية الاتحادية حيث إن تكوينها بتعاقب الولاة والأمناء لا يعطيها استقراراً.
٢ ـ خروج الولاة والأمناء من الهيئة القيادية.
٣ ـ يتم تكوينها بالانتخاب الحر المباشر كالآتي:
ثلاثة (٣) منتخبون رئيس الجمهورية ـ الأمين العام ـ رئيس الهيئة البرلمانية.
(٢٦) ستة وعشرون مندوباً من الولايات تنتخبهم مجالس شورى الولايات
(٣١) عضواً منتخبون مباشرة من مجلس الشورى القومي.
٤ ـ إعادة النظر في لجنة التعيينات لتعود الصلاحية للهيئة القيادية لتوسيع دائرة الشورى بالحد المعقول.
٥ ـ توسيع دائرة اختيار أمناء القطاعات الاتحادية حتى تجدد الدماء في التنظيم حتى لو افضى الأمر إلى عدم اكتسابهم عضوية الهيئة القيادية.
٦ ـ إعادة النظر في الشورى الحشدية بتقليل عدد مجلس الشورى الاتحادي لتصبح الشورى منتخبة.
٧ ـ إعادة النظر في المؤتمر القومي بتقليل عدده ليصبح جمعه سهلاً لمواكبة تطوير المؤتمر.
٨ ـ مراجعة القطاع السياسي ليعبِّر عن وحدة المؤتمر.
٩ ـ ضرورة تحريك القيادات وتغيير المواقع في الجهاز الحكومي والتنظيم لإضفاء صفة التجرد ولتذويب ظاهرة ثبات المواقف والاستقطاب.
١٠ـ ضرورة عودة وحدة جهاز الأمن الشعبي وانفصاله من الجهاز الحكومي وضرورة التنسيق في قمة الجهازين للمصلحة العامة.
١١ـ قيام حملة ونفرة عامة لتمويل المؤتمر الوطني بالدعوة للإنفاق.
١٢ـ خروج القيادات الاتحادية في الحكومة والتنظيم بطواف موحد يعبر عن وحدة الجهازين.

. هذا ما رأيناه ولا ندَّعي الكمال، ولكن الدعاء من الله اللطيف الخبير أن يجمع هذه الأمة ويوحِّد صفَّها ويبارك الله في هذه القواعد الواعية التي تمسكت بخيار الوحدة.

قال تعالى: {قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا} صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله

أمناء المؤتمر الوطني بالولايات

الأمانة	الاسم
أمين المؤتمر ولاية نهر النيل	عبد اللّه علي خلف اللّه
أمين المؤتمر ولاية الشمالية	عبد اللّه حسن أحمد
أمين المؤتمر ولاية شمال كردفان	سليمان أحمد البصيلي
أمين المؤتمر ولاية جنوب كردفان	إسماعيل إبراهيم البشير
أمين المؤتمر ولاية غرب كردفان	محمد أحمد مسلم أبو قرين
أمين المؤتمر ولاية الجزيرة	عبد الرحمن عامر حسن
أمين المؤتمر ولاية سنار	صديق فضل اللّه منصور
أمين المؤتمر ولاية النيل الأزرق	محمد حسن قدر ماري
أمين المؤتمر ولاية النيل الأبيض	عبد الرحيم المهدي الجيلى
أمين المؤتمر ولاية شمال دار فور	عبد اللّه آدم الدومة
أمين المؤتمر ولاية جنوب دار فور	حماد إسماعيل
أمين المؤتمر ولاية غرب دار فور	عبد اللّه خميس محمد
أمين المؤتمر ولاية الخرطوم	يس عمر الإمام
أمين المؤتمر ولاية القضارف	عبد القادر محمد علي
أمين المؤتمر ولاية كسلا	علي العوض
أمين المؤتمر ولاية البحر الحمر	عبد اللّه أبو فاطمة
أمين المؤتمر ولاية أعالي النيل	جوزيف ايان دينق
أمين المؤتمر ولاية بحر الجبل	قمر الدولة محمد سليمان
أمين المؤتمر ولاية البحيرات	ريحان موسى سليمان
أمين المؤتمر ولاية جونقلي	كدويل كديشو طوال
أمين المؤتمر ولاية شرق الإستوائية	فاولينو فون
أمين المؤتمر ولاية شمال بحر الغزال	عبد اللّه محمد عبد اللّه
أمين المؤتمر ولاية غرب الإستوائية	سبت فلمون زاجي
أمين المؤتمر ولاية واراب	جون أكويك مليث
أمين المؤتمر ولاية الوحدة	فادلو توندق
أمين المؤتمر ولاية بحر الغزال	علي حسن علي

التعديل الذي طرأ على مذكرة الأمناء بواسطة المجموعة المشتركة من الأمناء والولاة وبعض أعضاء رأب الصدع

في الوقت الذي نصت فيه مذكرة أمناء المؤتمر الوطني صراحة على رفع حالة الطوارئ وقيام انتخابات رئاسة الجمهورية في مواعيدها من غير الإشارة إلى مسمى مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية، ونصت كذلك على انتخاب الولاة بالطريقة التي حددها الدستور، وكذلك قيام انتخابات البرلمان في مواعيدها، لكننا نلحظ أن التعديل الذي أُدخل على المذكرة عند انضمام الولاة إليها حاول الالتفاف حول المذكرة وإضافة عناصر يمكن أن تكون مثار جدل وخلاف وذلك أن التعديل قد نصَّ على: (التأكيد على خيار المؤتمر لترشيح عمر حسن أحمد البشير لرئاسة الجمهورية). أما حول انتخابات الولاة فقد جاء في المذكرة المعدلة كما يلي: (... مع مراعاة اتخاذ تدابير مشروعة بشأن الولاة تعييناً أو انتخاباً)!!.كذلك جاء التعديل ليقدم انتخابات رئاسة الجمهورية بدلاً من قيامها في مواعيدها. ويبدو من التعديلات أن الولاة كانوا يلعبون لصالحهم، ذلك بتثبيت رئيس الجمهورية مرشحاً وحيداً لا بديل له من قبل الحزب، وبذلك تكون لهم يد سلفت على الرئيس يضمنوا من خلالها إبقاءهم في مواقعهم عبر التعيين فمعظمهم ربما لن يأتوا مرة أخرى عن طريق الانتخابات العامة. ورغم أن الرئيس البشير كان هو الأنسب لقيادة السودان في تلك الفترة الحرجة ما التزم بسيادة الشورى والمؤسسات، لكن ما كان لهذا الأمر الخلافي أن يقحم في لُب المذكرة، بل كان ينبغي أن يُترك لمجلس الشورى والمؤتمر العام الذي سينعقد حتماً لتجديد ثقته في القيادة تثبيتاً أو عزلاً.

نص المذكرة بعد التعديل

قال تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ}

وقال تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ❖ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ❖ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ❖ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ❖ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ❖ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ❖ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ❖ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ❖ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ)

صدق الله العظيم.

لقد منَّ الله علينا أهل السودان خلال العشر سنوات الماضية بمشروع الإنقاذ الدولة والمجتمع والتوجه فعشنا بعزة الدين ودين العزة في توحيد غير مسبوق. وفي نظام غير مسبوق حل عقدة الحكم التي استعصت على من سبق باستقرار الحكم مع توفير الحريات.. واجهنا العالم كله ثباتاً على المبادئ التي سالت من أجلها دماء غزيرة عزيزة، وما كان ذلك ليتم إلا بتوفيق الله ثم بتوحيد الصف ووضوح المرامي والأهداف.. ولكن أطلت علينا هذه الأزمة التي ضربت القواعد بالحيرة والإحباط والقيادات بالتناحر الذي أنساهم مسؤولياتهم الدينية والتاريخية في وقت تشهد فيه البلاد إقبال المعارضين المتربصين وتشهد عدواناً سافراً وتكالباً عالمياً مما يستوجب صدقاً في النوايا وإرادة غلابة وعزماً صارماً لتجاوز الأزمة، وانطلاقاً من المسؤولية الشرعية وإحساساً بوطء الأزمة وقياماً بالنصيحة وتلافياً لذهاب شوكة الدولة وجمهرة المؤتمر فقد توافر على هذه الأزمة أمناء ولايات المؤتمر بالسودان للوصول للأهداف التالية:

١ ـ توحيد الصف قاعدة وقيادة حول رؤى واضحة.

٢ ـ جعل الأزمة وقفة يستدرك فيها النقص ويقوى العزم.

٣ ـ تقوية المؤتمر وبنيان الدولة أجهزة ومؤسسات.

٤ ـ الاتفاق على برنامج (توحيد الصف).

منهج :

١ ـ اعتماد الدستور وما قررته مؤسسات المؤتمر والبناء عليه.

٢ ـ تجريد وتحرير الخلاف.

٣ ـ استكتاب أطراف الخلاف لتوضيح رؤياهم للحل.

٤ ـ ملامسة الواقع بشجاعة ومشارفة المستقبل بتفاؤل.

المناخ العام

١ ـ لتكوين مهاد صالح لقرار المؤتمر والدولة وجب إعمار الصلات الأخوية وتطييب العلاقات الشخصية وبناء الثقة بين المتباعدين بلقاءات تهيء لهذا البرنامج النفاذ.

٢ ـ وحتى يمضي البرنامج إلى نهاياته، وجب أن لا ينفرد من يلي السلطة بأي من إجراءات أو تعبيرات سياسية أو تنفيذية كما لا يشذ من في قيادة المؤتمر خارج السلطة بأي تصريحات سياسية في أمور لم تمضها أجهزة المؤتمر أو تجمع عليها المشاورات.

٣ ـ الزام القواعد بوحدة الصف وعدم الاستجابة لأي استقطاب.

٤ ـ تنقية الأجواء وتوحيد الصف.

٥ ـ حض عضوية المؤتمر للإنفاق لتمويل المؤتمر.

٦ ـ تعزيز البناء التنظيمي وتنشيط أجهزة المؤتمر.

تحرير الخلاف:

بعد الجلسات الطويلة مع قيادات المؤتمر في الجهاز التنفيذي والتنظيم وأهل الرأي يمكن أن نجمل مكامن الخلاف في الآتي:

١ ـ عدم إحكام ترتيبات انتقال السلطة وسرعة خطوات مشروع الإنقاذ الذي لم يواكبه عمل تنظيمي مؤسسي يحسن الانتقال برفق ويؤمن مشروع الإنقاذ من الانتكاسة.

٢ـ ضعف الرؤيا الفكرية المعبِّرة عن مشروع الإنقاذ السياسي والمواكبة لتطور مشروع الإنقاذ الدولة مما جعل كثيراً من القضايا الفكرية ومحطات الانتقال الفكري لا تجد عندها إجابات شافية (فقه الدولة ـ البيعة ـ الشورى ـ المعارضة... ألخ).

٣ـ فقدان الثقة بين الأطراف.

٤ـ ساهمت بعض هياكلنا التنظيمية العليا ـ وطبيعة تكوينها ـ وبعض أجهزتنا التنفيذية في تصعيد الأزمة. الأمر الذي يستوجب النظر فيها.

محاور برنامج توحيد الصف:

١. في أمر الثوابت.
٢. ترتيب أوضاع مؤسسات الحكم.
٣. في إجراءات تكميلية.

أولاً: في الثوابت

١. المؤتمر الوطني حاكم بمؤسساته، والدولة إحداها فمن خرج على قرارات المؤتمر فقد خرج منه.
٢. الدستور وثيقة أهل السودان التي تواثقوا عليها. وجب احترامها والوفاء بعهدها ولا تمس ثوابته إلا بالطرق التي حددها.
٣. الالتزام الصادق بالمواثيق والعهود.

في العلاقة بين الجهاز التنفيذي والمؤتمر

تكون علاقة المؤتمر بالجهاز التنفيذي (الحكومة) وفقاً لما قرره مجلس الشورى وحسب ما جاء في لائحة الاختصاصات كما يلي:

المادة (٢) مع مراعاة النظام الأساسي يكون للتنظيم في علاقته بأجهزة الدولة الوظائف والمهام التالية:

أ. صياغة الأفكار وتحديد الأهداف والمبادئ، وتضمينها في النظام الأساسي ويسعى للتعبير عما يذكر وتحقيقه من خلال أداء أجهزة الدولة والتنظيم، وتكون بمثابة الدليل الهادي لعمل تلك الأجهزة.

ب. وضع السياسات والخطط العامة.

ت. حشد التأييد والتعبئة والمساندة.

ث. المحاسبة بغرض المراجعة والمتابعة والتقويم.

المادة (٤) مع مراعاة أحكام الدستور تكون لأجهزة الدولة في علاقتها بأجهزة المؤتمر الوظائف والمهام التالية:

أ. تفصيل السياسات والخطط العامة التي تضعها الأجهزة التنظيمية المختصة إلى خطط وبرامج ومباشرة تنفيذها.

ب. قيادة العمل السياسي والتنفيذي في الدولة والمجتمع.

الحريات والوفاق:

يمضي الوفاق الوطني مع القوى السياسية عبر مؤتمر أو حوار ويلاحظ الآتي:

١. أن لا يخرج الوفاق على ثوابت الأمة والدستور.
٢. يمضي التسامح في الحريات العامة حتى يتفق على المعادلة القانونية بين النظام والحرية.
٣. أن يرمي الوفاق إلى غايات إستراتيجية تقوّي مشروع الإنقاذ ولا تضعفه.
٤. أن توضع الرؤيا الكلية للوفاق أمام أجهزة المؤتمر قبل إمضائها.

الحكم الاتحادي:

١. التأكيد على الحكم الاتحادي باعتباره أحد ثوابت الدستور.
٢. أن لا يَحُول واقع البلاد وتعددها القبلي وتدني مستوى التعليم في بعض أطراف البلاد - لا يحول ذلك دون المضي قدماً في بسط سلطات الولايات باعتباره الطريق الأمثل والأقرب لبلوغ التمام.
٣. إيجاد دور جديد لديوان الحكم الاتحادي يرتكز على تطوير الحكم الاتحادي بالبحث والاستقصاء للتجربة دون انتقاص من سلطة الولايات.
٤. النظر في قسمة الثروة بصورة مرضية وعادلة.
٥. تقوية الولايات بالكوادر لتثبيت الحكم الاتحادي.

الجنوب:

١. توحيد ملفات الجنوب وتكوين إستراتيجية واضحة تفضي للسلام والتنمية للجنوب.
٢. إحياء إتفاقية الخرطوم للسلام.

٣. توحيد الخطاب السياسي في الجنوب وفق قرار المجلس القيادي الخاص بعلاقة منبر الجنوب وقطاع الجنوب.
٤. التنسيق مع سائر القوى الشمالية والجنوبية لدفع تدابير السلام والوفاق مع حركات التمرد.
٥. عمل برنامج فاعل على مستوى ولايات السودان لترجيح خيار الوحدة.

المرجعية:

١. المرجعية في المؤتمر ليست لفرد بعينه.
٢. تشكل مؤسسات المؤتمر الاجماع الشرعي لعضوية المؤتمر وتعتبر المرجعية الحقيقية.
٣. تكون البيعة لرئيس الجمهورية والتعاهد والتواثق للمؤتمر الوطني حسبما جاء في قرار مجلس الشورى (يقوم المؤتمر على العهد والتواثق وتقوم الدولة على البيعة العامة لرئيسها).
٤. المسؤولية العامة التي يليها رئيس الجمهورية هي مسؤولية تضامنية يتحملها معه جمهرة المؤتمر التي تولت ترشيحه، الأمر الذي يستوجب الرجوع إليها في الأمور الكبيرة.

ترتيب أوضاع مؤسسات الحكم:

للخروج من الأزمة ولمعالجة مؤسسات الحكم تعييناً أو انتخاباً وجب الآتي:

١. قيام حملة لمعالجة مصالح الناس الحيوية وفقاً لبرامج اتحادية وولائية.
٢. التأكيد على خيار المؤتمر لترشيح عمر حسن أحمد البشير لرئاسة الجمهورية.
٣. قيام مؤسسات الحكم المحلي (مجالس المحليات) باعتبارها ركيزة الحكم في فترة لا تتجاوز الخريف.
٤. رفع حالة الطوارئ تنفيذاً لقرار مجلس الشورى مع مراعاة اتخاذ تدابير مشروعة بشأن الولاة تعييناً أو انتخاباً.
٥. قيام انتخابات المجلس الوطني حسب ما نص الدستور وتقديم انتخابات رئاسة الجمهورية ليقوما في آن واحد مع مراعاة الظرف المواتي.
٦. تعرض التعديلات الدستورية على الأجهزة المختصة ومناقشتها ثم إمضاؤها بواسطة الأجهزة المختصة.

إجراءات تكميلية

- الدعوة لإجراء مراجعة عامة للنظام الأساسي بعد تجاوز الأزمة ليواكب المرحلة المقبلة.
- إصدار صحيفة ناطقة باسم المؤتمر.

هذا ما رأيناه، ولا ندعي الكمال، ولكن الدعاء من الله اللطيف الخبير أن يجمع هذه الأمة ويوحد صفها ويبارك في هذه القواعد الواعية التي تمسكت بخيار الوحدة.

قال تعالى: {قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا) صدق الله العظيم.

الترابي يرد على مذكرة الأمناء

بما أن مذكرة الأمناء قد رُفعت لكلٍ من الأمين العام للمؤتمر الوطني الشيخ الترابي، ورئيس الجمهورية الفريق البشير بقصد الإصلاح، فقد بادر الشيخ الترابي بالرد، وكذلك أناب الرئيس البشير عنه النائب الأول الأستاذ علي عثمان محمد طه ليرد على المذكرة.

فيما يلى نورد تعليقاً على رد الشيخ الترابي ثم نورد رده ومن بعد ذلك نورد رد النائب الأول.

جاء رد الشيخ الترابي شافياً وكافياً، عميقاً وأصولياً حاول من خلاله تقديم القدوة زهداً في المنصب وحرصاً على ترميم المثال حتى يسود في السودان وينتقل للآخرين مُنَقَحاً ومُصَحَحاً مصحوباً بزهد القيادات في المناصب، ذلك الزهد الذي لم يتوفر عبر غالب التاريخ الإسلامى إلا نادراً. وفيما يلي نسلط الضوء على بعض النقاط الهامة والتي لو اتبعت لحدث الوفاق والوحدة، ولتمَّ رأب الصدع، ولتجاوزت الإنقاذ محنتها.. ولكن هيهات..

بدأ الترابي رده مؤكداً على إلزامية إعمال الشورى بين كل المتوالين لتسوية القضايا التي قادت للخلاف مؤكداً على تأصيل الرؤى والأهداف التي تهم حركة الدين في المجتمع، وبذلك قد تجاوز صراع الأشخاص والأهــواء.. مؤكداً أن ذهاب الشورى والإجماع في الحكم يُمَكِّن للطغيان والفردية، ويذلل آمال الوحدة والتقدم بطاقة الأمة.

كذلك أكد الترابي في رده على رفع حالة الطواريء فوراً، ثم انتقل إلى ضرورة ترشيح الولاة كما جاء في نص الدستور. لم يفت على الترابي في رده أن يؤكد ضرورة عرض تسوية أمناء الولايات على مجلس الشورى، الذي ينبغى أن يعقد خلال شهر ليناقش بحرية كل القضايا ذات الشأن والأثر في السياسة السودانية، ثم يُحضِّر للمؤتمر القومى العام للمؤتمر الوطني.

ومن القضايا الهامة والخطيرة التي شملها رد الترابي هي: أن يدعى المؤتمر القومى بناء على قرار الشورى السابق واللاحق في آخر يونيو ٢٠٠٠م، على أن يشمل جدول أعماله:

مراجعة ولاية الأمانة العامة.

مراجعة ترشيح رئاسة الجمهورية.

ثم عضد الترابي اقتراحه هذا بقوله:

(الأفضل الآن الطرح تجديداً للثقة حتى يطمئن بال الجميع في ساعة الحمية هذه، ثم ننظر في الطرح اللاحق قبل انعقاد الشورى تجديداً، بل توكلاً وتبديلاً للذوات والصراط مستقيم مستقر، وذلك لسد أبواب الهوى وظنون الشائعات وفتح فضيلة سابقة في تاريخ الإسلام أن السلف والخلف يتعاقبون عفواً بغير شهوة خلود، ويجري التنافس تراضياً وزهداً في سبيل سنة جديدة في تاريخ الإسلام غير الحميد، من هذا الوجه وفي مثال للإسلام اليوم في عالم الحرية والشورى والديمقراطية والتعاقب المستمر في القيادات الاجتماعية والسياسية.

وذلك الأمر يقتضي في المؤتمر الاقتراح المزدوج أولاً: أن ينتهي أجل ولاية الأمين العام الحالي يوم انتهاء أجل رئاسة الجمهورية عند آخر مارس للعام القادم ٢٠٠١م. وثانياً: أن يختار من سيتولى الأمانة العامة بعدئذٍ، وهو آخر وأن يقدم في المؤتمر مرشح آخر منذ اليوم لرئاسة الجمهورية للأجل القادم (اسمان جديدان يتشاور عليهما).

في الفقرة أعلاه نلاحظ أن الشيخ الترابي قد قرر أن يقدم المثل والقدوة في زهد المواقع والمناصب بعد أن أوصل حركة الإسلام التي قادها ما يقارب نصف القرن من الزمان إلى سدة الحكم.. قرر الآن حتى يقدم النموذج الأوفى، وأن يتنازل عن قيادة المؤتمر الوطني، وقد ربط ذلك بتنازل الطرف الآخر الذي ما كان له أن يصل إلى سدة الحكم لولا قيادة وريادة الترابي. لو حصل ذلك لحلت المعضلة ولجاءت قيادات جديدة لم تتلوث برزاز الفتنة ووحل الوقيعة ونتن القطيعة.. ولعبرت سفينة الحركة الإسلامية أمواج الفتنة المتلاطمة بقبطان ماهر جديد يقودها إلى بر الأمان، ولاستطاع الإسلاميون أن يستقبلوا الفترة القادمة وهم كلٌ متحد يرمى عن قوس واحدة، ولما تفجرت أزمة دارفور التي ما هي إلا وجه قبيح من أوجه الصراع بين الوطني والشعبي.. ولما أصبح السودان ومآسي حروبه ونازحيه الخبر الأول في وكالات الأخبار العالمية وفضائياتها، ولما شهدنا اتهام السودان بممارسة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، ولتحولت المليارات والأرواح التي فقدناها في جبهة دارفور إلى قوة دفع تنموي حضاري يسهم في بناء الدولة والمجتمع.

ربما يقول قائل: إن الترابي لم يقترح اقتراحه هذا إلا لعلمه أنه سيُرفض لذلك أراد أن يقال عنه أنه زاهد ويمدح ويسجل نقطة تفوق على خصومه.. ربما يكون هذا

التحليل صحيحاً ، ولكن التحدي كان أمام الطرف الآخر هو أن يوافق على مقترح الترابي، وأن يثبت للعالمين أن الترابي ليس أكثر منه زهداً في السلطة ومتاع الحياة الدنيا ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، بل الذي حدث هو وأد المبادرة وقتلها في مهدها مما حدا بالكثيرين من الخلص من أبناء الحركة الإسلامية أن يعتزلوا العمل السياسي أساساً أو أن يتعاطفوا مع الترابي.

وربما يقول قائل: إن الرئيس البشير قد أصبح قائداً قدوة ومحبوباً وجماهيرياً ، بل وقد وصفه الترابي نفسه بأنه هبة السماء لأهل الأرض.. وهذا صحيح ولكن عند الأزمات والفتن تصفو معادن الرجال وتمتحن الصفات والمواهب.. ولو ذهب البشير لجاء الكثيرون الذين يخلفونه ويسيرون وفق منهاج الشورى والمؤسسية ، ولحفظ للبشير حقه وسبقه وفضله، ولظل مثل الرئيس سوار الذهب موقع احترام عند العالمين.. فقد كنا نقول: إن الفريق الزبير لن يتكرر ، ولكنه عندما استشهد لم تتوقف الحياة بل سارت وظلت سيرة الزبير عطرة على كل لسان.. وقبل أن يستشهد العقيد إبراهيم شمس الدين الذي كان يمثل صمام أمان وأمن للإنقاذ كان الناس يظنون أن غيابه يعنى شبه نهاية للإنقاذ ، ولكن ذهب إبراهيم شهيداً محمود السيرة والذكرى وبقيت الإنقاذ وكأن شيئاً لم يحدث... كذلك كان بالإمكان أن يذهب الترابي والبشير وكل الذين شاركوا في الفتنة ويظلوا جنوداً في صفوف الحركة والدولة تحفظ حقوقهم وتؤدى واجباتهم وتبقى المبادىء والقيم والمثل طاهرة ونقية.. وذلك لأن تعاليم ديننا الحنيف تذكرنا دائماً أنه من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حيٌ لا يموت، كما قال أبوبكر الصديق ﷺ. وكما جاء في القرآن: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىَ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِينَ).

وبعودتنا إلى رد الشيخ الترابي نلاحظ أنه قد حاول في رده إصحاح كل أخطاء الماضى التي واكبت اختيار الكثير من القيادات عبر التعيين، فنراه هذه المرة يعتمد فقط الترشيخ والانتخاب للقيادات، حتى لا يأتوا عن طريق التعيين، بل يجب انتخابهم عبر مجلس الشورى أو المؤتمر العام.

كذلك ركّز في ردّه على حرية عمل الأحزاب متجاوزاً قانون تسجيل الأحزاب، وداعياً إلى الحريات العامة وكف أي سلطات للأمن بالقانون. فإلى نص رد الشيخ الترابي على مذكرة أُمنـاء الولايات.

غرة محرم ١٤٢١هـ

يلزمنا إعمال شورى بين كل المتوالين في المؤتمر الوطني عبر كل الآفاق على كل الأصعدة لتسوية القضايا التي ثارت بيننا فتنة خلاف، لا بين الوجوه والأهواء بل بين صميم الرؤى في مسائل تهم حركة الدين في الحياة العامة.

وذلك استدراكاً للإيمان بمبدأ الوحدة والاعتصام بحبل الله ولاتقاء خطر التفرّق بهوى الصراع وشر وسوسة الشيطان وحفاظاً على عهد التوالي في الحركة ووفاء لسابقة السنين ولذكرى الجهود والتضحيات والمجاهدات لبناء مشروع حركة الدين.

وذلك أيضاً لصالح الوطن الذي تغشاه التحديات في بنيته وعزته ونهضته وفي معاشه ونظامه العام والذي يتعرض الآن للمخاطر، بينما تتداعى فيه أصوات للسلام والوفاق حول محور دعوة المؤتمر الوطني الذي يلزمه نصب القدوة وبسط القدرة على إصلاح كل ذات بين في الوطن.

وذلك ثالثاً لرعاية صورة النظام الإسلامي الذي تشوّه في الحياة العامة عبر غالب سيرة المسلمين غير الراشدة قروناً طويلة من ظواهر ضياع الحرية والاجتهاد في المجتمع وغشيان الجمود والعصبية، وذهاب الشورى والإجماع في الحكم وتمكن الطغيان والفردية، وتزلزل آمال الوحدة والتقدم بطاقة الأمة نحو أحوال التشقق والتخلف. ذلك لا سيما أن عالم الإسلام وعالم الغرب في مراقبة دقيقة لنموذج السودان، يريده الأول تجربة نحو تمام المثال الحسن للإسلام الغائب في السياسة العامة، ويريده الثاني بضعف قوته ووحدته وصدقه سقوطاً عن القيم التي يدعيها المسلمون وعن موازين الإنسانية التي تجمعهم في الوطن وتصلهم خارجه مع غير المسلمين وارتماء في الولاء للغرب تحت ضغوطه رهبة ورغبة.

(١) يلزمنا أن نتجاوز مناخ القطيعة لمعززات الإخاء والتوالي ومداولات بلاغ الخبر ومشورة الرأي، وذلك بإعمار الصلات الخاصة وتطييب العلاقات الشخصية، وبناء ذات بين تكون خير مهاد لوحدة القرار والحركة. وذلك بأن تهيأ بين المختلفين

المتباعدين لقاءات خاصة راتبة جمعاً أو نجوى ينظمها ويشهدها إخوان من الأصعدة الوسيطة والأدنى.

(٢) لا بد يقع التزام صادق بأن يتجنب تفاقم روح الخلاف، وذلك ألا يستبد من يلي أمر الحكم بأي إجراءات أو تغييرات سياسية أو تنفيذية، ولا يشذ من في قيادة المؤتمر خارج السلطة بأي تصريحات سياسية - على أن المحظور من ذلك هو الخلافي غير الوفاقي والجديد الذي لم تمضه الأجهزة المؤسسة في المؤتمر أو تجمع عليه المشاورات الخاصة.

(٣) إعلان حالة الطوارئ تعبير عن افتراق المواقف السياسية، وقد سبق حوله تعبير اختلاف التقديرات داخل المؤتمر وسبق إمضاء تدابيره العملية بالقضاء خارج المؤتمر. لكن شورى المؤتمر قررت أن ترفع الحالة أعجل ما تيسر. ولكف الجدل التقديري والإجراء العملي يلزم أن ترفع حالة الطوارئ الآن فوراً.

(٤) طرأ بحالة الطوارئ على الحكم الاتحادي تدبير ذو وقع على الحياة العامة وهو قيام الولاة بنظام تعيين جديد، فإذا رفعت حالة الطوارئ لئلا يضطرب ذلك النظام يستمر الولاة القائمون اليوم، لكن بالتكليف المؤقت وذلك على أن يتجدد التدبير وفق الدستور فترد ترشيحات من الكلية (وهي الآن من مجلس الولاية وأي رئاسة محلية أما النواب الوطنيون فغائبون) ويتم عبر هيئة الترشيحات اختيار الثلاثة وتجري الانتخابات. كل ذلك عبر شهر واحد مع مراعاة نظم الجنوب الخاصة.

(٥) تنعقد هيئة الشورى بعد ثلاثة أسابيع أو أربعة ويعرض عليها مشروع تسوية من أمناء الولايات ويترك لها التداول المفصَّل والقرار البين في كل مسألة فيه والتحضير للمؤتمر القومي.

(٦) يدعى للمؤتمر القومي بناء على قرار الشورى السابق واللاحق. وذلك في آخر يونيو مع عيد الثورة والدستور أو قبل ذلك ويتضمن جدول أعماله المبلغ للعضوية قبل أسبوعين على الأقل ما يلي:

١. مراجعة ولاية الأمانة العامة.

٢. مراجعة ترشيح رئاسة الجمهورية:

الأفضل الآن الطرح تجديداً للثقة حتى يطمئن بال الجميع في ساعة الحمية هذه، ثم ننظر في الطرح اللاحق قبل انعقاد الشورى تجديداً بل توكلاً وتبديلاً للذوات والصراط مستقيم مستقر، وذلك لسد أبواب الهوى وظنون الشائعات وفتح فضيلة

سابقة في تاريخ الإسلام أن السلف والخلف يتعاقبون عفواً بغير شهوة خلود ويجري التنافس تراضياً وزهداً في سبيل سنة جديدة في تاريخ الإسلام غير الحميد من هذا الوجه وفي مثال للإسلام اليوم في عالم الحرية والشورى والديمقراطية والتعاقب المستمر في القيادات الاجتماعية والسياسية.

❖ وذلك الأمر يقتضي في المؤتمر الاقتراح المزدوج أولاً: أن ينتهي أجل ولاية الأمين العام الحالي يوم انتهاء أجل رئاسة الجمهورية عند آخر مارس للعام القادم ٢٠٠١م وثانياً: أن يختار من سيتولى الأمانة العامة بعدئذٍ، وهو آخر وأن يقدم في المؤتمر مرشح آخر منذ اليوم لرئاسة الجمهورية للأجل القادم (اسمان جديدان يتشاور عليهما).

٣. مراجعة تكوين الهيئة القيادية:

٣ فقط بحكم مناصب منتخبة لا معينة وهي الأمين العام ورئيس الجمهورية ورئيس الهيئة النيابية.

٣١ منتخبون مباشرة من هيئة الشورى (بين الترشيح والتصويت يوم للتأمل وتحظر مكتوبات الجرح والتعديل وتترك للمناجاة)

٢٦ منتخبون واحداً من كل ولاية حسبما تختار هيئة الشورى للولاية، وذلك أن المبادئ والسوابق تؤكد أن القيادات التنفيذية لا بد أن تكون كلها منتخبة لا يعين فيها عضو من قيادي آخر.

وأن العدد إذا تجاوز الستين تضعف فيه فعالية التشاور، وأن الولايات لا بد أن تمثل باستقرار لا بتقلب.

٤. تراجع مواد النظام الأساسي، ويثبت فيها أن الأمانة العامة لا تجمع منصباً آخر في الدولة، وأن العلاقة لأجهزة الحركة العليا مع حكومتها، إنها هي التي تضع الخِطط وتترك للحكومة التنفيذ وترجع إليها سلطة المحاسبة الخاصة، وأن التعيينات العليا (دستورية أو مؤتمرية، هي للجنة تفوضها الهيئة وليست منفصلة مستقلة، وأن لجنة فض النزاعات تصبح محكمة داخل المؤتمر لما تحيله إليها الأجهزة العليا، وغير ذلك من المراجعات لا تلك التي تعطل الهيئة القيادية والأمانات كما سبق من مقترحات أجيزت من جملة المشروع الماضي للإصلاح.

٥. يؤكد في المؤتمر عهد التوالي الجماعي في المؤتمر بقسمٍ لكل القيادات، ولا مجال لتنظيم جهوي أو منبر جهوي إلا بقرار موافقة من الأجهزة المسؤولة العليا.

(٧) تمضي تدابير الوفاق الوطني مع القوى السياسية الأخرى عبر مؤتمر في ظرف شهر واحد ويمكن حيثما دفعت حاجات الوفاق:

١. أن يهمل قانون تسجيل الأحزاب وتترك حرية عمل الأحزاب حتى يتفق فيما بعد على ضوابط ضد القوة والفساد.
٢. أن يتعهد بالتسامح في الحريات العامة، وكف أي سلطات للأمن بالقانون حتى يتفق على المعادلة بين النظام والحرية.
٣. أن يتفق بصدق على معايير التنافس الحر السوي نحو مصير الأمور إلى الانتخابات بآجالها.
٤. أن ينفتح الحكم لصيغة ائتلافية عادلة لا تنقض القوانين والسياسات القائمة ولكن توازن آثار السلطة.
٥. أن يتم العهد الصادق أن ينتخب المجلس الوطني وفق الدستور فوراً بعد الخريف في سبتمبر ـ نوفمبر.
٦. أن يتم العهد الصادق أن ينتخب رئيس الجمهورية وفق الدستور لأجله في فبراير ـ مارس للعام القادم.

(٨) ميعاد الانتخابات قائم لأجله وفق الدستور سواء، تم الوفاق أو نقض حتى لا يقوم نظام غير مضبوط ومفروق بجهاز تشريعي ولا يستقدم انتخابات رئاسية تنقض أجل الدستور وتبدو مسابقة خادعة للأحزاب العائدة للوفاق والتنافس الحر السوي بعد شهور تتيح لها فرصة البناء والاتصال والتعبئة كالجهة الحاكمة وتتيح للمؤتمر أن يتوحد ويطمئن لحملة تنافس واعدة.

(٩) أما وقد رفعت حالة الطوارئ فإن النظام الاتحادي وسائر نظم الدستور التي جاهد من أجلها تيار الدين المتجدد عشرات السنين ـ تستمر وفق الدستور، وأي وفاق مع الأحزاب أو قرار قيادي بتعديل دستوري ينظر حتى يقوم المجلس الوطني ـ ليجيزه ثم ليطرحه للاستفتاء إن كان في شأن الثوابت الدستورية.

(١٠) لغياب السلطة النيابية التشريعية تستمر القوانين قائمة ولا يجوز تشريع تنفيذي مؤقت إلا وفق الدستور حتى يقوم المجلس الوطني ـ على أن تبقى الموازنة بمواردها ومصارفها مستمرة واقعاً حتى تستدرك بتدبير دستوري وقانوني من المجلس الوطني.

(١١) التسوية مع جبهة الإنقاذ الجنوبية ألا تسند الحكومة أي قوة عسكرية منها ضد القيادة، وأن تنفذ اتفاقية السلام في شأن اللجان المشتركة وأن يجري التشاور المرسوم لأي تعيينات دستورية بالجنوب وأن يتوافر الالتزام بالدعم المالي. وينعقد التنسيق مع سائر القوى السياسية الجنوبية والشمالية لدفع تدابير السلام والوفاق مع حركة تحرير شعب السودان (قرنق).

(١٢) التركيز على تعبئة كل الطاقات المادية والبشرية المتاحة في صفوف المؤتمر لتمتين ولائه ووحدته وبنائه السياسي النظامي والثقافي والروحي بين الأعضاء، وذلك لتجاوز الأزمة التي أصابته وتأهيله للمنافسات القادمة الحرة الخطيرة. أما التدابير الخاصة بالحركة دون ظاهر المؤتمر فيستمر نظامها وتحركها وفق تقاليد الحركة وأعرافها الراسخة عشرات السنين قبل طروء الخلاف الأخير.

النائب الأول يرد نيابة عن الرئيس
مارس ـ أبريل ٢٠٠٠م

قبل أن أورد رد النائب الأول تجدر الإشارة إلى أن الأستاذ علي عثمان محمد طه هو تلميذ الترابي ونائبه لفترات طويلة من تاريخ العمل السياسي، وربما يكون أمين سره ونجواه حتى قبيل الخلاف بفترة قليلة.. وربما تكون له المقدرة على التنبؤ بأفكار وخطط الترابي المستقبلية.. ونسبة لكثافة الشك بينهما في الآونة الأخيرة خصوصاً أن مجموعة الترابي تحمل النائب الأول كِبر الإثم في قرارات الرابع من رمضان حيث لم توفر طعناً أو لمزاً أو همزاً إلا جرته عليه.

لذلك نلاحظ أنه في الوقت الذي يبدي فيه الترابي حرصاً على الوحدة وإزالة الضغائن من الصدور وتطييب الخواطر بين المتخاصمين حيث يقول في رده على مذكرة الأمناء: (يلزمنا أن نتجاوز مناخ القطيعة لمعززات الإخاء والتوالي ومداولات بلاغ الخبر ومشورة الرأي، وذلك بإعمار الصلات الخاصة وتطييب العلاقات الشخصية وبناء ذات بين تكون خير مهاد لوحدة القرار والحركة. وذلك بأن تهيأ بين المختلفين المتباعدين لقاءات خاصة راتبة جمعاً أو نجوى ينظمها ويشهدها إخوان من الأصعدة الوسيطة والأدنى.) نجد أن رد الأستاذ علي عثمان لا يركز على هذه الناحية ولا يعوِّل عليها كثيراً مما يشي بأن أمر المفاصلة قد أصبح قراراً لا رجعة ولا مراجعة فيه.

كذلك جاء موقف الأستاذ علي عثمان في رده نيابة عن الرئيس كموقف داهية العرب عمرو بن العاص الذي مثَّل معاوية في التحكيم في واقعة صفين بين علي بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان، إذ مثَّل علياً في ذلك التحكيم الصحابى الجليل أبو موسى الأشعرى.. ففي الوقت الذي خلع فيه أبوموسى موكله من الحكم، قام عمرو بتثبيت موكله في الحكم. لذلك نرى أنه في الوقت الذي يصر فيه الترابي على تنازله ورئيس الجمهورية لآخرين يتم انتخابهما وكذلك أن تأتي كل القيادات عبر الانتخابات، نرى أن الأستاذ على عثمان يرى تثبيت قيادات الإنقاذ حيث نصت إحدى فقرات رده على الآتى:

(تثبيت الإنقاذ برموزها وبريقها وشعبيتها لمدة خمسة أعوام قادمة ومن ثم تثبيت المشروع وثوابته المعبر عنها في الدستور).

ولم يتوقف الأستاذ على عثمان عند ذلك الحد، بل سعى وأكد على ضرورة المقدرة على التحكم في اختيار العناصر الملائمة للتدافع بما يحقق النصر والظفر.. فالأستاذ علي عثمان في رده الذي لا يخلو من برجماتية يقول:

(إن قواعد وأساليب التدافع السياسي وأبجدياته تفرض على العاملين في هذا المجال الحرص على الإمساك بزمام المبادرة دائماً، لأن ذلك يتيح لمن يمسك بالمبادرة القدرة على التحكم في اختيار العناصر الملائمة للتدافع بما يحقق له النصر والظفر (وخلافاً للترابى، يرى الأستاذ على عثمان أن (التعجيل بالانتخابات الرئاسية يؤكد على ثقة الإنقاذ في شعبيتها كما أنها تطمئن الآخرين بالداخل والخارج في أنهم يتعاملون مع نظام قوي وواثق ومدعوم جماهيرياً)، كذلك يؤكد علي عثمان على الحاجة لاستمرار حالة الطوارئ.. ومن ثم تبدو مدرستان مختلفتان في التكتيك والمناورة، وقديماً قد اختلف الإمام أبوحامد الغزالى مع أستاذه إمام الحرمين عبد الملك الجويني... لذلك لم يكن غريباً أن يختلف رده مع رد الشيخ الترابي ولكن الغريب أن مجلس شورى المؤتمر الوطني قد أقر في جلسته المنعقدة في ٢٣ يناير ٢٠٠٠م برفع حالة الطوارئ بأعجل ما تيسر (على أن لايتجاوز رفعها مدة ثلاثة أشهر..(لذا يأتي رد النائب الأول تعبيراً عن رغبة الرئيس أو رغبتهما معاً في عدم رفع حالة الطوارئ. ورغم أن حالة الطوارى قد امتدت بعد ذلك حتى نهايات النصف الأول من العام ٢٠٠٥م، أي وقت كتابة هذا التحليل، لكن إصرار النائب الأول على استمرارها وتمديدها ما هو إلا تعبير عن رغبة الرئيس وأنصاره ليس في استمرار حالة الطوارى فحسب، بل في استمرار المفاصلة والفراق بينهم وبين مجموعة الترابي التي في نظرهم لم تجر عليهم وعلى البلاد غير الإثارة وازدواجية القيادة وتحريض الرأي العالمي ضد السودان.. فهم ربما يرون أو كما يصور لهم البعض أن خروج الترابي من الحكم يعنى خروج الأصولية والتطرف وخروج المهدد الحقيقى لدول الجوار ومصالح الكثير من القوى الإقليمية والدولية في المنطقة.. ونلحظ ذلك في إشارات النائب الأول ضمن رده إذ يشير إلى تحسن علاقات السودان الخارجية مع جيرانه وهو ما يصفه (.. بالتطور الذي طرأ على علاقاتنا الخارجية والعربية منها على وجه الخصوص يضع الساحة السياسية على مفترق طرق)، فمجموعة القصر قد حسمت أمرها في المفاصلة وعدم الرجعة إلى سابق الوحدة.. لذلك قررت الإبقاء على حالة الطوارئ حتى تواجه بها ردة فعل الترابي وأنصاره.. وقد قادتهم حساباتهم غير الدقيقة وتحليلات أجهزتهم

القاصرة إلى التصور والظن أنَّ الترابي سيقود معارضته ومعركته ضدهم داخل الخرطوم وهو أمر مقدور عليه في نظرهم في ظل قبضة الأمن وقانون الطوارئ وما نظروا ملياً في تركيبة المؤتمر الشعبي الجهوية ولم يتعظوا بإصدار الكتاب الأسود الذي كان نذير شؤم وبؤس ولم يتذكروا أن أبناء الحركة الإسلامية من أبناء دارفور هم الذين أشعلوا ثورة دارفور عام ١٩٨٣ م ضد نظام الرئيس نميرى وأجبروه على إعفاء حاكمه على الإقليم وقتها الطيب المرضى.. فات على الأجهزة الأمنية أن أنصار الترابي الذين يقودهم شيخ لا يقبل الهزيمة ولا يعرف الاستسلام ومستعد للمغامرة مهما كلفه ذلك، وإلا لما غامر بانقلاب ٣٠/يونيو١٩٨٩م.. فهؤلاء مستعدون لنقل المعركة إلى دارفور، خصوصاً وأن شخصاً بقامة الدكتور علي الحاج الأمين السياسى للجبهة الإسلامية التي أتت بانقلاب البشير ونائب الأمين العام في المؤتمر الوطني قد تم إخراجه مبكراً تحسباً لأي تطورات أمنية داخلية في السودان وحتى يدير المعارضة بكافة صورها ضد حكومة البشير.. ورغم أن مجموعة القصر قد حسمت خيارها بعدم العودة إلى وحدة الحزب الحاكم، وأن الوحدة نفسها قد تجاوزها الواقع بعد القطيعة والدماء والسجون والتشريد، لكننا نورد هذه المبادرات توثيقاً لتجربة انتظرها المسلمون كثيراً وعولت عليها الحركات الإسلامية العالمية أكثر.. فما يذكر هنا للتوثيق وللتذكير ولأخذ العبرة والعظة منه، وربما لمزيد من التحليل والمقارنة لوجهات النظر التي ربما لا تتفق معنا فيما ذهبنا إليه.

ومهما كان مبرر الاستمرار في اعتقال الشيخ الترابي فقد قصد منه بصورة جلية إرسال رسالة لبعض الجهات الإقليمية ودول الجوار وبعض القوى العظمى مفادها أن الشخص الذي ظل يمثل هاجساً وإزعاجاً لهم ولمصالحهم في المنطقة قد أصبح قيد الاعتقال هو ورموز حزبه.. وقد ظن بل أيقن صقور المؤتمر الوطني أن اعتقال الشيخ الترابي سيجلب لهم رضا الغرب وأمريكا! ولكن جاءت قرارات مجلس الأمن ١٥٩٠ -١٥٩١-١٥٩٣ التي وقفت خلفها أمريكا ودعمتها بالترغيب والترهيب لأعضاء مجلس الأمن حتى استطاعت تمريرها جاءت تلك القرارات والموقف العدائي الأمريكى ليفضح القراءة الفطيرة لصناع السياسة الخارجية وغياب البعد الإستراتيجى عندهم أثناء تقييمهم لمواقف الدول العظمى التي تتبنى على إستراتيجيات وليس على مواقف وردود أفعال، كما هي عندنا وعند معظم دول العالم الثالث.

فإلى ردِّ الأستاذ علي عثمان.

رد النائب الأول نيابة عن الرئيس

إن قواعد وأساليب التدافع السياسي وأبجدياته تفرض على العاملين في هذا المجال الحرص على الإمساك بزمام المبادرة دائماً لأن ذلك يتيح لمن يمسك بالمبادرة القدرة على التحكم في اختيار العناصر الملائمة للتدافع بما يحقق له النصر والظفر.

❖ ورغماً عن ذلك فإن المؤتمر الوطني حزب له مبادؤه وأخلاقه في التعامل مع السياسة، فإن تلك القواعد والأساليب لا تضطرنا للتخلي عن مسلماتنا وثوابتنا القائمة على العدل والصدق.

❖ وعليه فإن الجمع بين الالتزام بالمبادئ والتكيف مع قواعد وأساليب التدافع السياسي مهمة صعبة جداً، تفرض قدراً واسعاً من الحكمة السياسية.

❖ اعتباراً بما ذكر آنفاً، وبالنظر إلى ساحة العمل العام تبرز إلى السطح بعض ملامح المرحلة المقبلة والتي يمكن إجمالها في أن الساحة السياسية تمر بمرحلة دقيقة بحسبان التحولات الجذرية الماثلة فيها، فعلى صعيد الوفاق الوطني نجد قرارات حزب الأمة بالانسلاخ من التجمع وعودة قياداته، واللقاءات التي تمت مع قيادات المعارضة الشمالية الأخرى وما وصلت إليه المفاوضات مع حركة التمرد كل ذلك مقروناً بالتطور الذي طرأ على علاقاتنا الخارجية والعربية منها على وجه الخصوص، يضع الساحة السياسية على مفترق طرق وهنا تكمن أهمية الإمساك بالمبادرة لتحريك قواعد التدافع بما يحقق الأهداف والغايات.

❖نطرح عبر هذه الورقة عدداً من القضايا نظن أنها تحقق عدداً من الأهداف وتواكب بعض المسلمات في العمل السياسي.

أولاً ـ موجهات عامة:

١. إن أهم المبادئ التي يجب أن نعمل لها ونسعى لتهيئتها وحدة صفنا وإجماع كلمتنا على رؤية واحدة منعاً للانشقاق والتشرذم، حتى لا نكون كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً.

٢. أن تتم كل هذه الإجراءات عبر أجهزة المؤتمر الوطني تفعيلاً للقواعد وترميماً للبنيات الأساسية ورفعاً للروح المعنوية لأن برنامجاً كهذا لا يمكن تفعيله بدون كوادر المؤتمر وبدون تفاعلها معه واقتناعها به.

٣. إن دعوتنا للوفاق لم تكن مناورة سياسية ولم تكن خبط عشواء ولا استجابة لضغوط، إنما هي تعبير صادق عن توجهاتنا ومبادئنا السليمة ولذلك نحن أحرص ما نكون على مشاركة الآخرين ومساهمتهم في هذا البرنامج المطروح مما يدعو للحوار المفتوح معهم حول تلك الأطروحات.

ثانياً ـ أهداف عامة نسعى لتحقيقها:

١. التوصل إلى حل شامل لمشاكل الحكم مع المعارضة بشقيها الشمالي والجنوبي ومن ثم تحقيق قدر من الاستقرار السياسي في البلاد على قاعدة الثوابت والأهداف الكبرى لثورة الإنقاذ الوطني.

٢. تحقيق أكبر قدر من الالتفاف والتوحد حول خياراتنا الأساسية على مستوى الدولة والمجتمع.

٣. تجريد القوى المعادية داخلياً وخارجياً من أهم أوراق الضغط التي تستخدمها ضدنا وضد وحدتنا الوطنية. ومن ثم تحسن المناخ الدولي من حولنا.

٤. تحقيق الوحدة الداخلية للمؤتمر الوطني وتفعيل الكوادر وترميم البنيات التنظيمية.

٥. تثبيت الإنقاذ برموزها وبريقها وشعبيتها لمدة خمسة أعوام قادمة ومن ثم تثبيت المشروع وثوابته المعبر عنها في الدستور.

ثالثاً ـ البرنامج السياسي:

من البديهي أن نقبل على تلك المرحلة باستعداد تام ولا شك أن أولى سمات الاستعداد تتمثل في تمكننا في صياغة برنامج سياسي شامل يسهل علينا أن نجعل منه برنامجاً وطنياً تجمع عليه كافة القوى السياسية الوطنية، إذ يستلزم أن تعالج من خلاله القضايا الوطنية الملحة وبخطاب وطني يسهل اجتماع الناس حوله إذ لا بد من تناول البرنامج لقضية الحرب والسلام فنطرح مفهوماً جديداً للسلام الاجتماعي والتعايش السلمي لتحقيق الوحدة الوطنية اجتماعياً وسياسياً. ونعالج فيه قضية الأمن القومي لبلادنا معالجة نراعي فيها التطورات المحلية والإقليمية والعالمية. ونعالج فيه كذلك قضايا المعاش والاقتصاد والتنمية البشرية والاجتماعية ونطرح معالجات عصرية حديثة لمشكلات الاقتصاد الكلي من زراعة وصناعة وغيرها.

وأن يشمل برنامجنا السياسي كذلك دعوة للإصلاح السياسي لمؤسسات الدولة وكذلك طرح أفكار حديثة في مجال علاقتنا الخارجية. بمعنى أن يكون البرنامج السياسي رسالة تعبر عن جدية الإنقاذ ومصداقيتها.

رابعاً ـ تعديلات دستورية :

مما لا شك فيه أن الدستور يحتاج إلى تعديلات نعالج بها أوجه القصور التي برزت من الممارسة الماضية، وقد تبرز إلى السطح في الممارسة القادمة فلا بد من تعديلات لحفظ كيان الدولة ووحدتها ونحافظ بها على مشروعنا وثوابتنا من أي محاولات للمساس بها.

❖ هذه التعديلات تحتاج منا إلى دراسة متأنية عبر مؤسساتنا القومية والحزبية لتأخذ نصيبها من التداول ثم نطرحها في استفتاء شعبي عام.

خامساً ـ انتخابات الرئاسة:

• المؤتمر الوطني حزب له رسالته وله أهدافه النبيلة ويسعده تكاثر المناسبات التي تتيح له التقرب من الجماهير، ولا شك أن مواسم الانتخابات هي مواسم ليست للدعاية السياسية إنما هي مواسم للدعوة بالحسنى ولمخاطبة الجماهير ولتحريك كوادرنا ولذلك فإن الحرص دائماً قائم على الإفادة من مواسم العمل الجماهيري.

• الإنقاذ أمضت الآن عشرة أعوام من عمرها فهي بحاجة لتجديد خطابها وبعث مزيد من القوة والدفع ولتجديد صلتها بالجماهير التي أيدتها وجاهدت وصبرت معها.

• الإنقاذ مطالبة بأن تجدد التأييد الجماهيري وتجدد العهد بيننا وبين الشعب أولاً عبر انتخابات الرئاسة حتى تأتي التطورات التالية في إطارها وليس على أنقاضها كما يطالب بعض المعارضين.

• التعجيل بالانتخابات الرئاسية يؤكد على ثقة الإنقاذ في شعبيتها كما أنها تطمئن الآخرين بالداخل والخارج في أنهم يتعاملون مع نظام قوي وواثق ومدعوم جماهيرياً.

• نحن نقبل على منافسة سياسية قد تكون شرسة، ولذلك فإن الحكمة توجب علينا أن نحافظ ولمدة خمسة سنوات قادمة على دستورنا الذي سكبنا في إعداده وصياغته العرق والدماء ولا ننسى ثوابتنا التي هي بمثابة القلب النابض للدستور والمحافظة على الرئاسة محافظة على تلك الثوابت ومحافظة على مشروعنا الحضاري.

سادساً ـ انتخابات البرلمان:

كان من الممكن أن ينسحب نفس المنطق الداعم للتبكير بانتخابات الرئاسة على انتخابات المجلس الوطني، ولكن تأجيلها أوجب وذلك اعتبارٌ آخر يفرض علينا تأخير الانتخابات البرلمانية، ذلكم هو سعينا للوفاق الوطني، فمن أجل إتاحة الفرصة للآخرين في منافسة سياسية واسعة نؤجل هذه الانتخابات، والاستعدادات المطلوبة لخوض انتخابات برلمانية تحتاج خلافاً للانتخابات الرئاسية إلى فترة أطول، وهذا التأخير بهذا السبب يثبت مصداقيتها في الوفاق.

سابعاً ـ تمديد حالة الطوارئ:

من المعلوم أن اجتماع الشورى المنعقد في ٢٣ يناير ٢٠٠٠م، طالب برفع حالة الطوارئ بأعجل ما تيسر ولكن المعلوم كذلك أن الحيثيات التي تداعى بسببها مجلس الشورى وأصدر خلالها قراره المذكور تختلف تمام الاختلاف عن الحيثيات التي تمدد بها الطوارئ اليوم. فقد كان قرار مجلس الشورى في الثالث والعشرين من يناير محاولة لمعالجة الأزمة الداخلية ووضعاً لحد فاصل للتداعيات وكان قرارهم ذلك جزءاً لا يتجزأ من معالجة شاملة يصعب الأخذ ببعضها وغض الطرف عن البعض الآخر ولذلك سميت بالمعالجة الشاملة.

فنحن اليوم في أمس الحاجة إلى حالة الطوارئ، إذ أن الدولة تواجه تطوراً نوعياً في المشاكل التي تواجهها وذلك بإنتقال الحرب من الجنوب إلى الشمال والانهيار المتواصل لمحادثات الإيقاد والتهديد المباشر الذي أصبحت الحرب تشكله للاستثمار في البلاد لا سيما في مجال البترول مقروناً ذلك بمحاولات الشركاء على مبادرة الإيقاد وتدويل القضية، ولذلك فإن تمديد حالة الطوارئ يتيح للدولة التعامل بيسر مع التطورات والتداعيات العسكرية والسياسية داخلياً وخارجياً.

رؤية قطاع الطلاب في حل أزمة المؤتمر الوطني:

يُعتبر قطاع الطلاب أهم قطاع داخل الحركة الإسلامية بل هو قلبها النابض بالحياة إذ يمثل ماضيها الزاهر وحاضرها القوي ومستقبلها الواعد.. وقد ظل هذا القطاع قائداً ورائداً للحياة السياسية والاجتماعية في الجامعات والمجتمع السوداني، بل ظل هو المنبع الأصيل لكل قيادات الحركة الإسلامية التي تقود الإنقاذ اليوم[1].

---

(١) انظر كتابي: الإسلاميون في السودان ١٩٦٩-١٩٨٥.

كذلك ظل هذا القطاع عبر تاريخه الذي امتد منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين يعيش التجربة الإسلامية الحقة في نقائها وصفائها وفاعلية أجهزتها وتجرد وتضحية عضويتها علاوة على تطبيقها قولاً وفعلاً لفريضة الشورى التي تعنى عند هذا القطاع الإلزام وليس الإعلام.. لذلك لا مجال وسط هذا القطاع للشللية أو اتخاذ القرارات بناء على الأهواء والـ Like and dislike كما هو خارج هذا القطاع. فالأمين العام لهذا القطاع يتم اختياره وفق منهج صارم للجرح والتعديل بعد إعطائه فرصة ليتحدث عن نفسه قبل أن يخرج من اجتماع الجرح والتعديل.. وكثيراً ما يبدأ الشخص المرشح لمنصب الأمين العام للحركة الإسلامية الطالبية حديثه بالاعتذار عن قبول هذا المنصب ثم يذكر الكثير من السلبيات التي يتصف بها مثل ضيق الصدر وقلة الخبرة والتجربة.. لكن قبول التكليف أو رفضه ليس ملكاً له، بل ملك للحركة الإسلامية التي اختار أن يكون جندياً في صفوفها عليه السمع والطاعة لأمرها في المنشط والمكره. وكذلك يتم اختيار عضوية المكتب التنفيذي لهذا القطاع بتجرد كامل وفق منهج الجرح والتعديل المشار إليه آنفاً حيث لا مجال للقوائم الوفاقية أو اللوبي من أجل اختيار شخص بعينه أو فرض قيادات من قبل القيادة .

معروف عن الطلاب أنهم وفي كثير من الأحيان يجنحون لمعارضة النظم السياسية الحاكمة مهما كان توجه تلك النظم فالجامعات حرة وبها الكثير من التنظيمات المعارضة.. لذلك كان قطاع الطلاب الإسلاميين يحاول الموازنة بين دوره في قيادة الطلاب سياسياً واستقطاب الكثيرين منهم لبرنامج الإنقاذ وللمشاركة في العمليات الجهادية في ساحات الحرب التي كانت تدور في جنوب السودان وشرقه وغربه.. لذلك يتمنون على الحكومة أن تسندهم بمواقف مشرفة وأيدٍ نظيفة وممارسة بعيدة عن الشبهات وفوق كل ذلك جبهة متحدة ومتفقة داخل الجهاز الحاكم. فما كان الوضع داخل الجامعات يحتمل أي خلاف داخل جهاز الحكم حتى ولو على مستوى صغار موظفيه ناهيك أن يكون على مستوى قممه.

جاء الخلاف داخل قيادة الحزب الحاكم بمثابة نذير شؤم للإسلاميين جميعاً ولقطاع الطلاب على وجه الخصوص.. إذ أصبحت تصريحات الفرقاء وأقوالهم في الندوات من سباب وتجريح مادة لأحزاب المعارضة داخل الجامعات مما أثر سلباً على نمو وقوة قطاع الإسلاميين في الجامعات.

ما كان لقطاع الطلاب أن يقف صامتاً أو محايداً في هذا الصراع الذي ضرب أصل الحركة الإسلامية وتجربتها التي غذاها بدمائه وشهدائه. لذلك تحرك هذا القطاع وقدم مبادرته التي سنذكرها أدناه والتي لم تؤت أكلها ولذلك عقد هذا القطاع في يونيو ٢٠٠٠ م مؤتمره التداولي ليتخذ موقفاً واضحاً ومعلناً من أطراف النزاع خصوصاً بعد أن أعلن الدكتور الترابي قيام حزبه الجديد (المؤتمر الوطني الشعبي). وبعد مداولات كثيفة وساخنة وتقليب لحجج وآراء الفرقاء قرر ذلك القطاع بأغلبيته العظمى أن الحق مع الدكتور الترابي وحزبه الجديد فقرروا الانتماء للمؤتمر الوطني الشعبي وذهبوا في مسيرة هادرة الى منزل الشيخ الترابي بضاحية المنشية ليعلنوا تأييدهم وبيعتهم له وسط هتافات داوية نقلتها أجهزة الإعلام العالمية على رأسها الـ BBC. وكانوا يرددون في هتافهم (لن نتجمد بل نتجدد) في إشارة إلى قرار الرئيس البشير بتجميد الترابي كأمين عام للمؤتمر الوطني.. وبذلك لم يتم انحياز هذا القطاع للشيخ الترابي وإنما تمّت بداية العد التنازلى للحركة الإسلامية وسط الجامعات وانقسمت إلى حزب موالٍ للإنقاذ[1] تدعمه بعض الأجهزة الأمنية وحزب معارض للإنقاذ تطارده الأجهزة الأمنية.

ونحن بين يدى مذكرة قطاع الطلاب نستطيع أن نقول أنها كانت تصلح لرأب الصدع لو وجدت النوايا الصادقة والرغبة الأكيدة في إصلاح ذات البين. لكن يبدو أن كل محاولات الإصلاح ومذكراته كانت بمثابة بروفات خارج النص الدرامي الذي حسم مسألة القطيعة والفصال. فإلى نص مذكرة قطاع الطلاب.

---

(١) انظر ما كتبه الطاهر ساتي في عموده (إليكم) بصحيفة ألوان الصادرة بتاريخ ٤سبتمبر/٢٠٠٤م حيث يذكر في بعض فقرات عموده (والحزب الحاكم عجز تماماً أمام تساقط طلابه في اتحادات الجامعات عن إيصال وعي الطالب إلى صناديق الاقتراع.. لأن وسائل الإيصال وكوادرها مهزومة نفسياً وغائبة عقلياً..).

مذكرة قطاع الطلاب

قال تعالى {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}

صدق الله العظيم

تقديم:

كانت الحركة الطلابية الإسلامية وما زالت فصيلاً يتقدم حركة الإسلام في هذه البلاد منذ نشأتها في منتصف هذا القرن (العشرين) عطاءً وبلاءً حسناً في الملمات ونموذجاً يحتذى في الفهم والتجربة واستشراق المستقبل، وكان قطاع الطلاب المعبر عن هذه الشريحة الغالية في جسم الحركة يعي دوره وهو يقود مجموعات من عضوية الحركة التي تشكل جزءً مقدراً من حاضرها وتلبي كل أشواق الأمة المسلمة في مستقبلها بإذن الله، وعندما أطلت أزمة المؤتمر الوطني وبرزت الفتنة بفصولها المسودة اعتصم قطاع الطلاب بوحدة الصف ونبذ الفرقة والشتات، والتحلي بروح الحكمة والصبر الجميل، وظل قطاع الطلاب يقوم بمقام المناصحة والصدع بالحق وأن تظل قواعده المنتشرة في أنحاء السودان متماسكة وموحدة وحريصة على ألا تسقط الراية أبداً بإذن الله.

وقد وقف قطاع الطلاب خلف لجنة رأب الصدع سنداً وتأييداً ومشاركة فعالة ودعماً لقراراتها بما توفر لها من إجماع كل الأجهزة التنظيمية التي تمثل الحركة - وعندما أجيز مشروعها بالإجماع من داخل مجلس شورى المؤتمر الوطني ظن الناس أن الأزمة قد انتهت والفتنة قد نامت وعادت المياه إلى مجاريها بين الأخوة الأحباء في الله وستتواصل المسيرة القاصدة إلى الله تعالى جهاداً وصبراً وحكمة وقوة في مواجهة الباطل المحتشد في أطراف دولة الإسلام والمتربص في داخلها ليضرب ضربته ويهجم هجمته حتى لا تقوم للإسلام قائمة ولا يعبد رب العباد في أرض السودان.

وفي ظل هذا الواقع التنظيمي، وتجاوزاً لآثاره وظلاله على الطلاب بدأ قطاع الطلاب بإقامة عدد من الندوات الفكرية والسياسية في الجامعات باسم الحركة الإسلامية الطلابية نحافظ بها على تماسك العضوية ونهيئُ بها الجو العام للدعوة

ونعلن عبرها أن الحركة الإسلامية قد عادت قوية كما عهدناها وأن الخلافات كانت أمراً طارئاً وانتهت إلى غير رجعة بإذن الله.

لكن ـ هيهات... فقد برزت بوادر الخلاف في أحاديث المتحدثين واستغلت الندوات للهجوم والهجوم المضاد على بعضنا البعض مما اضطرنا إلى إيقافها نزعاً لفتيل التصعيد ـ وبدأ قطاع الطلاب سلسلة من اللقاءات مع الأخوة في قيادة المؤتمر والدولة وبات واضحاً أن نار الخلاف ما زالت مشتعلة وأن روح الشقاق والتنافر لا يمكن أن يخطئها لبيب، آثرنا في قطاع الطلاب أن نجلس بعد أن احتكمنا إلى قواعدنا في الجامعات المختلفة وأجهزتنا التنظيمية القيادية أن نقول قولتنا ونقدِّم مبادرتنا لله وللتاريخ حرصاً على وحدة الحركة وتماسك صفها وصدعاً بالحق والنصيحة واستشرافاً لمستقبل أمة وضعت فلذات أكبادها بين أيدينا. ونحن هنا نجعل قاعدة انطلاقنا هو ما أجمعت عليه الحركة في مجلس الشورى الذي أجاز توصيات لجنة رأب الصدع وهو إجماع ملزم لكل فرد داخل الحركة.

وتأسيساً على ما لمسناه وعايشناه من واقع الأزمة استماعنا لقيادات الحركة والدولة ورؤاهم لتجاوز الأزمة ودورهم في لمِّ شمل وحدة الحركة وقيادة المشروع وضح لنا أنه لا بد من دور آخر لقطاع الطلاب أجملناه في هذه الرؤية التي قسمناها إلى المحاور التالية:

١. تجاوزات القيادات.

٢. الرؤى وآفاق المستقبل.

٣. القضايا المصاحبة للأزمة.

٤. الإعلام.

٥. من أجل الحفاظ على وحدة الحركة.

٦. الخاتمة.

أولاً ـ تجاوزات القيادة:

من رصدنا اللصيق لأسباب الأزمة وانعكاساتها والشواهد تؤكد أننا ما زلنا نقبع في قلب الأزمة بقلوب خربة لم يعمرها الإخاء ولا العفو ولم نتجاوز حظوظ الأنفس وقد وضح ذلك في الالتفاف حول مقررات مجلس الشورى مما أفقدها هيبتها وظهرت تجاوزات واضحة للقيادة التنظيمية وقيادة الدولة.

أ - تجاوزات القيادة التنظيمية:

يمكن إجمال تجاوزات القيادة التنظيمية متمثلة في الأخ / الأمين العام والقيادة النافذة في التنظيم في المحاور التالية:

١ - الإعلام:

التصعيد الإعلامي السالب والنقد الهدَّام للدولة حيث تناول النقد الممارسة والنظرية عبر التصريحات الصحفية والندوات.

٢ - قرارات مجلس الشورى:

التقليل من شأن المعالجات التي تمت في مجلس الشورى وعدم التقيد بقرار المحكمة الدستورية والقبول به حسب ما قرره مجلس الشورى.

٣ - الاستقطاب:

الاستمرار في حملة التشكيك ضد قادة الدولة ومحاولة الاستقطاب وتنزيل الخلافات إلى القاعدة التنظيمية والأجهزة الخاصة.

٤ - المؤسسية والجهازية:

غياب الرأي المؤسسي والاعتماد على الرؤية الشخصية والانطباعات وتحليل الأحداث وإدارة الأزمة بعيداً عن المؤسسات التنظيمية.

ب - تجاوزات القيادة التنفيذية:

تجاوزات الدولة متمثلة في الأخ الرئيس ونائبه والقيادة النافذة بالدولة يمكن إجمالها في المحاور التالية:

١ - الطوارئ:

تجاوز قرارات مجلس الشورى برفع حالة الطوارئ قبل انقضاء أجلها في مارس، وتعمد تجديدها لأكثر من تسعة أشهر دون الرجوع إلى الأطر التنظيمية الحاكمة لمثل هذه القرارات.

٢ - قرارات مجلس الشورى في القضايا ذات الأهمية والخطورة:

تجاوز قرارات مجلس الشورى في تحري أجهزة الدولة والتنظيم والإجماع أو ما يقاربه في القضايا ذات الأهمية والخطورة، حيث تناولت الدولة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي ملفات ذات خطورة وأهمية دون أخذ رأي الأجهزة التنظيمية.

١ - ملف العلاقات الخارجية.

٢ ـ مفاوضات السلام بنيروبي (جولتين).

٣ ـ السعي لتعجيل الانتخابات الرئاسية.

٤. ملف الوفاق.

٣ ـ الأمن الشعبي:

تجميد الأمن الشعبي دون مراعاة لخصوصيته من حيث الوظيفة الخاصة والتعبئة التنظيمية.

٤ ـ الاستقطاب:

استغلال الدولة ومواردها وأجهزتها في الاستقطاب وتجيير قرارات مجلس الشورى لمصلحة الشورى والتبشير بالمزيد من القرارات.

ثانياً ـ الرؤى وآفاق المستقبل:

١ ـ المبادئ الأساسية:

أ ـ وحدة التنظيم (المؤتمر الوطني) والعمل على تماسك عضويته ضرورة حتمية لا خيار لنا سواها.

ب ـ الجهازية والمؤسسية: وتحري الشفافية والمصداقية في كل قراراتنا ذات الأهمية والخطورة بعيداً عن المزايدة والكيد السياسي.

ت ـ الجهاد وحماية الثغور واجب وركن أساسي في مشروعنا لا يقعد عنه أو يخذل العضوية إلا عدو أو منافق.

ث ـ قرارات مجلس الشورى (مشروع المعالجة الشاملة) ملزمة للعضوية وحاكمة لأجهزة المؤتمر الوطني.

٢ ـ أجهزة التنظيم:

أ ـ الهيئة القيادية:

بالرغم من المجهودات التي بذلت في إعادة تشكيل الهيئة إلا أنها تحتاج إلى المزيد من المراجعة خاصة فيما يتعلق بدورة الانعقاد وتمثيل الأمناء والولاة تناوباً وعدم تمثيل القطاعات التنظيمية المؤثرة (الطلاب ـ الشباب ـ المرأة ـ الفئات).

ب ـ لجنة الشورى:

أوصى مجلس الشورى في دورة انعقاده الأخيرة بتشكيل لجنة لتحقيق الآتي:

١ ـ تنقية النفوس وإشاعة روح الإخاء والتصالح بين القيادات.

٢ ـ مراقبة إنفاذ قرارات مجلس الشورى.

إلا أن هذه اللجنة لم تحقق ما أوكل إليها وذلك للآتي:

- تأخير تشكيل اللجنة.
- غياب منهج العمل والخطة (تحكيم ـ محاسبة).
- عدم تعاون القيادة التنظيمية والتنفيذية ومن حولهما لقرارات وتوجيهات هذه اللجنة.

ج ـ الأمانات:

تشكيل الأمانات بحيث يلبي التشكيل أشواق العضوية من حيث الكفاءة وإظهار وحدة التنظيم وتجاوزاً لروح الخلاف والاختلاف وتصعيداً لمعاني الشورى وحاكمية التنظيم واستيعاب العناصر الفاعلة خارج الأجهزة التنظيمية والتنفيذية.

ثالثاً ـ القضايا المصاحبة للأزمة:

أ.القضية الدستورية:

إقرار ما جاء في حكم المحكمة الدستورية إنفاذاً لمقررات هيئة الشورى ومعالجة الآثار السالبة وما ترتب على القرار في الأطر التنظيمية بعيداً عن الإعلام.

ب ـ الطوارئ:

تمديد حالة الطوارئ نعتبره من معوِّقات الوحدة ـ وسبباً من أسباب التصعيد وذلك للآتي:

١ ـ جاء مخالفاً لقرار الشورى في دورة إنعقاده الأخيرة إذ أوصى المجلس برفع حالة الطوارئ بأعجل ما تيسر (ثلاثة أشهر).

٢ ـ تم اتخاذ القرار بمعزل عن الأجهزة التنظيمية الحاكمة لمثل هذه القرارات.

٣ ـ لا يوجد ما يستدعي التمديد، علماً بأن إنفاذها خلال الأجل المضروب لم يحقق أهدافه التي أعلنها الأخ الرئيس من حماية الثغور وحسم الطابور ففي ظلها كان كسبنا الجهادي في تراجع من حيث المشاركة والقناعة، والطابور وطد أركانه داخل عاصمتنا بكل وسائل وأدوات الصراع السياسي والعسكري.

٤ ـ مراجعة الإفرازات السالبة للطوارئ في تقديرنا أن رفع حالة الطوارئ وقرارات الرابع من رمضان وتطورات الساحة السياسية أفرزت واقعاً جديداً يتطلب من الهيئة القيادية إعمال النظر لإيجاد الحلول المناسبة لتقنين وضع الولاة واختيارهم حسب نص الدستور.

ج ـ المجلس الوطني:

تأجيل انتخابات المجلس الوطني فيه تراجع وانتقاص يحسب سلباً على كسبنا السياسي ويقدح في مصداقيتنا، وعليه نرى ضرورة تحديد قيام انتخابات المجلس الوطني بناءً على توصية من الهيئة القيادية.

د ـ الانتخابات الرئاسية:

تقتضي المصلحة تثبيت الرئاسة لصالح المشروع وتأمينه قبل إنفاذ الوفاق (ائتلافاً أو بسطاً وفق الثوابت) عليه نرى الآتي:

١ ـ التعجيل بالانتخابات الرئاسية لا بد أن يكون قراراً مؤسساً تقره أجهزة التنظيم والدولة.

٢ ـ احترام قرار المؤتمر الوطني الذي أجاز مرشح الحزب الفريق البشير لرئاسة الجمهورية.

رابعاً ـ الإعلام:

التصعيد الإعلامي السالب أضر كثيراً بالتنظيم والدولة عليه نرى أن تقوم الهيئة بدورها كاملاً تحديداً للخط الإعلامي وحشد وتحريض العضوية لإنفاذه ومحاسبة المخالفين ـ وعلى أجهزة الدولة إظهار هيبتها وسيطرتها على الساحة الإعلامية توجيهاً ومحاسبة وفق القوانين والمؤسسات.

خامساً ـ من أجل الحفاظ على وحدة الحركة:

من خلال الرصد والمقابلات التي تمت مع الإخوة القياديين في التنظيم والدولة يرى قطاع الطلاب تعذر التعاون وإيجاد روح الفريق المتجانس بين التنظيم والدولة لمواجهة تحدياتنا الكثيرة ومتابعة مسيرتنا القاصدة وتقديم قدوة للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، في ظل وحدة الحركة وحاكمية أجهزتها.

وبالرغم من ذلك يحدونا الأمل والرجاء في استجابتها لهذه المعالجة ومراجعة موقفها ومواصلة المسير في ظل حاكمية التنظيم ووحدة الحركة.

وأن تعذر قبولهما للمعالجة، يرى الطلاب أن يذهب كلٌ من الأخ / الأمين العام والأخ / رئيس الجمهورية جنوداً في حركة الإسلام تحفظ لهما الحركة مجاهداتهما وكسبهما وعطاءهما المتصل في سبيل تمكين الدين، وتعمل أجهزة المؤتمر على تكليف قيادة جديدة موحدة تقود الحركة والدولة معاً، تأكيداً

على أن الأصل هو وحدة القيادة في المرحلة القادمة ويتم ذلك باستيفاء الإجراءات الآتية:

١. دعوة مجلس شورى المؤتمر الوطني للانعقاد في مدة لا تتجاوز نهاية شهر إبريل الجاري وتمليكها الحقائق كاملة وترشيح قيادة ترفع للمؤتمر القومي.
٢. دعوة المؤتمر القومي في مدة لا تتجاوز نهاية مايو ٢٠٠٠م، وإجازة مقترح ترشيح هيئة الشورى أو ترشيح قيادة جديدة.
٣. إجراء تعديلات في النظام الأساسي: في المؤتمر وفي لوائحه التنظيمية تساعد على إنفاذ ما يتخذ من قرارات اتساقاً مع وحدة القيادة.

سادساً ـ الخاتمة:

سيظل قطاع الطلاب وفيّاً للقيم التي نشأ عليها وربَّى عليها قاعدته العريضة، وسيظل المجاهدون من الطلاب يرفعون الراية ويقبضون على الزناد دفاعاً عن دين الله وحماية للوطن، وستظل وحدة الحركة وتماسك صفوفها هي رسالتنا الأولى والأخيرة لشيوخنا وقادتنا، (رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ).

والله ولي التوفيق

قطاع الطلاب الاتحادي

أبريل ٢٠٠٠م

قيادات إسلامية عالمية تتوسط ولكن!

لقد شغل خلاف الإسلاميين في السودان كل قادة الحركات الإسلامية العالمية فمنهم من أبرق مستفسراً ومنهم من اتصل مشفقاً ومنهم من يمم متوجهاً شطر السودان لعل الله يجعل الإصلاح على يديه. في هذا الإطار جاء وفدان من قيادات الحركات الإسلامية الوفد الأول هو ما نحن بصدده الآن وقد وصل للسودان بتاريخ ٢٢/مايو/٢٠٠٠م يقوده الشيخ يوسف القرضاوي.

أما الوفد الثاني فقد جاء بعد أن بلغ الخصام ذروته وتم اعتقال الشيخ الترابي وأودع هو وأركان حزبه سجن كوبر في فبراير ٢٠٠١م، بعد توقيع المؤتمر الشعبي لمذكرة التفاهم مع حركة قرنق.. فقد كان الوفد الثاني بقيادة الشيخ عبد المجيد الزنداني الذي حلَّ بمطار الخرطوم بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٠١م. أي بعد قرابة العام من الوفد الأول. وسوف نستعرض في موقع آخر مجهودات الوفد الثانى والذي كنت مرافقاً له وشاهداً على اجتماعاته مع المؤتمر الوطني.

لقد وضع وفد الحركات الإسلامية بقيادة الشيخ القرضاوى يده على أصل المشكلة ووضع لها الحلول الناجعة التي لم تجد أُذناً صاغية.. ويقيني لو أن طرف الحكومة كان جاداً وحريصاً لِلَمِّ الشمل والوحدة لتمت، ولما دُفع المؤتمر الشعبي دفعاً للتطرف وللعمل بردود الأفعال التي أخرجته هو أيضاً عن الموضوعية ووضعته في خانة الذي يبحث عن الثأر الشخصي مهما كلف ذلك الثأر البلاد والعباد من دماء وحصار وتدخل أجنبي.

أجمل وفد القرضاوي مبادىء ومقدمات الحل في الآتي:

١. الوقف الفوري للتصعيد الطلابي والإعلامي من الجميع، وعدم تشويه المنجزات الضخمة للمشروع الإسلامي، وعدم تأجيج الصراع، والبدء الفوري في مرحلة تنقية النفوس، وتأليف القلوب، والعودة بالأخوة الواشجة إلى سابق عهدها.

٢. تحريم استعمال أي طرف للقوة، مهما اشتد الخلاف في الرأي، ورفض وإدانة استخدام العنف من أي طرف كان لفرض الرأي. إن استخدام العنف والاقتتال بين الأخوة، معناه ببساطة نهاية المشروع الإسلامي في السودان، وضرورة تأكيد وضع الضمانات لذلك، بما في ذلك التعبير الهادف.

٣. عدم لوجوء الحكومة إلى طرد الموظفين من وظائفهم، أو اعتقالهم، أو إجراء تغيير جذري في الأجهزة بسبب الرأي المخالف، وعدم مصادرة الأموال أو الشركات التي تخص أي طرف، دون سند قانوني.

٤. إنهاء حالة الطوارئ وإلغاء تعليق الدستور، وتأكيد الدعوة إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية بالسرعة الممكنة، وتمكيناً للشورى والديمقراطية والحريات العامة وتعزيزاً لدولة القانون والمؤسسات، وتأجيل أسباب الخلاف حول التعديلات الدستورية التي تسببت في أزمة رمضان الماضي إلى المجلس الوطني الجديد.

٥. إلغاء قرار تجميد الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني، وسائر مؤسسات الحزب وفروعه وما يتعلق بها.

٦. التأكيد على ما جاء في مشروع المعالجة الشاملة للجنة رأب الصدع وتفعيل قرارات مجلس الشورى للحزب المتعلقة بهذا الموضوع، وبخاصة فيما يتعلق بعدم الجمع بين منصبين من المناصب التالية: رئيس المؤتمر الوطني، ورئيس الجمهورية، ورئيس المجلس الوطني، وأمين عام المؤتمر الوطني.

٧. تكوين لجنة لضمان المتابعة والتنفيذ لقرارات مجلس شورى المؤتمر الوطني برئاسة رئيس مجلس الشورى للحزب وعدد من الأشخاص تختارهم الهيئة القيادية للشورى.

والآن نورد نص مبادرة الوفد الأول بقيادة الشيخ القرضاوي.

تقرير وتوصيات الوفد الإسلامي لإصلاح ذات البين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، يقول الله تعالى في كتابه العزيز « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ❖ وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ❖ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ❖ وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » صدق الله العظيم.

أما بعد:

أولا: مقدمة:

انطلاقاً من أن المسلمين أمة واحدة، تربطهم العقيدة، وتجمعهم الأخوة، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم. وانطلاقاً من تكافل المسلمين بعضهم مع بعض، ومسؤليتهم بعضهم عن بعض، فمن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم، ومن لم ينصح ناصحاً لله ورسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم فليس منهم.

واستجابة لأمر الله تعالى بإصلاح ذات البين إذا فسدت حيث قال تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ}وحفاظاً على النموذج الإسلامي الرائد في السودان، وعلى المسيرة الإسلامية التي انتصرت على تحديات الضغوط والحصار والكيد والحرب المعلنة من بعض دول الجوار والدول الكبرى.

وتجاوباً مع مشاعر المسلمين في أنحاء العالم عامة، وأبناء الحركات الإسلامية خاصة، الذين استبد بهم القلق، والخوف على المشروع الإسلامي في السودان الحبيب، وتساءلوا في هلع: ماذا يجري في السودان ؟ وهل من مخرج بإذن الله من هذا المأزق ؟ وتنفيذاً لما دعت إليه مجموعة إسلامية كبيرة، تمثل المسلمين في أنحاء العالم، اجتمعوا في دولة الكويت في ٢٠٠٠/٥/١٠م على هامش اجتماع الجمعية العمومية للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، وأوصت أن يذهب وفد إسلامي عالمي للقيام بالمصالحة بين الأخوة في السودان الشقيق. واستكمالاً لما قام به الأخوة في هذا الوفد وغيرهم من المسلمين الغيورين من جهود للمصالحة قبل شهر رمضان الماضي،

وبعد أحداث الرابع من رمضان الماضي، وما نتج عن ذلك من عمل لجنتين... تشكلتا بموافقة أطراف النزاع، وحاولنا مجتمعين بكل إخلاص وجهد مبارك التوفيق بين الأخوة، وحل مشكلات الخلاف.

وتتميماً لما قامت به مجموعة رأب الصدع من الإخوة السودانيين برئاسة الدكتور عبد الرحيم علي، رئيس مجلس الشورى للمؤتمر الوطني الذين نهضوا بواجبهم بعد أحداث الرابع من رمضان فقدموا «مشروع المعالجة الشاملة» إلى مجلس الشورى للمؤتمر الوطني وهيئته القيادية واتخذت بصدده القرارات المناسبة.

وإيصادا لأبواب الفتنة التي إذا فتحت تداعت واتسعت، حتى تصبح كقطع الليل المظلم، والتي حذر منها القران الكريم، والسنة النبوية وهي التي تذر الحليم حيراناً، قال الله تعالى «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة»

إبطالاً لمكايد الشيطان الذي ينزغ بين الأخوة، كما نزغ بين يوسف وإخوته، ولمكايد الأعداء المتربصين بالمشروع الإسلامي السوداني في الغرب والشرق، وفي الداخل والخارج، والذين يسرهم أن يتحوَّل الإخوة المتحابون إلى أعداء يتقاتلون، ويترقبون هذه اللحظة الحرجة بلهفة.

وحرصاً على إعادة الوحدة والأخوة والمحبة التي كانت تظلل الأخوة في السودان قبل قيام الدولة وبعدها، باعتبارهم أبناء مدرسة واحدة، ذات فلسفة واحدة، وأهداف واحدة، ومنهاج واحد، وتربية واحدة، وقيادة واحدة، وطالما خاضوا المحن القاسية معاً وعبروا اختباراتها بنجاح، حتى مكن الله لهم في الأرض.

من هذه المنطلقات والاعتبارات كلها بدأ وفد «إصلاح ذات البين» المكون من:

١ ـ فضيلة الشيخ العلامة يوسف القرضاوي، الداعية الإسلامي رئيساً
٢ ـ الشيخ عبد المجيد الزنداني (اليمن)
٣ ـ الشيخ فتحي يكن (لبنان)
٤ ـ الدكتور محمد عمر الزبير (السعودية)
٥ ـ الدكتور عبد اللطيف عر بيات (الأردن)
٦ ـ الدكتور إسحق أحمد فرحان (الاردن)

وقد قام الوفد بزيارة للإخوة في السودان في ٢٠٠٠/٥/٢٢م لعدة أيام، اجتمع فيها بعدد من أعضاء لجنة رأب الصدع، صاحبة مشروع «المعالجة الشاملة» وبجميع أطراف النزاع، عدة اجتماعات متتالية ومطوَّلة، بالليل والنهار، كما التقى الوفد بالشيخ

الدكتور حسن الترابي ونائبه وبعض إخوانه المسؤولين، كما التقى الوفد كذلك بالنائب الأول لرئيس الجمهورية السيد علي عثمان محمد طه، وبعدد من الوزراء والمسؤولين، كما زاروا رئيس الجمهورية سيادة الفريق عمر البشير في القصر الجمهوري، واطلعوا من الجميع على الإيجابيات الكثيرة والإنجازات العديدة للمشروع الإسلامي في السودان، وكذلك اطلعوا على بعض السلبيات المتراكمة التي كانت سبباً في بعض الخلافات، وصولاً إلى الأزمة الأخيرة، والتي كان من المفروض أن تعالج في حينها أول بأول. واطلع الوفد على تداعيات الفتنة الأخيرة، وحاولوا أن يضعوا أيديهم على تشخيص خلفية الأزمة، وأسبابها، وتراكماتها، منذ بضع سنين، وقد هالتهم المخاطر وحجم المفاسد المترتبة على عدم حل الأزمة وعدم الوفاق لا سمح الله، وخلص الوفد إلى اقتراحات محددة وتوصيات مفيدة، لأطراف النزاع، لحل الأزمة على أساس النظرة إلى وحدة المشروع الإسلامي في السودان، ووحدة الحركة الإسلامية، وتوحيد الصف معتمدين على روابط الأُخوة الراسخة بين الجميع، وأن هذا المشروع كان نتاجاً مباركاً للجهود المخلصة من الجميع.

وفيما يلي موجز مشروع الحل، بعد أن تقدم له بخلفية مناسبة لتشخيص جذور الأزمة وأسبابها، ثم تبيان حجم المخاطر والمفاسد المترتبة على فشل جهود المصالحة بين الأخوة لا سمح الله، على المشروع الإسلامي في السودان، راجين اعتبار ما تقدم لإخواننا بمثابة نداء وصرخة ودعوة من ضمير هذه الأمة للوفاق والاتفاق والتعاون على البر والتقوى.

ثانياً ـ تشخيص خلفيات الأزمة وأسبابها وتداعياتها:

١ ـ عدم دراسة كيفية الانتقال من فقه الدعوة إلى فقه الحزب السياسي إلى فقه الدولة، وبالتالي عدم وضوح دور الحركة الإسلامية بعد قيام الدولة، وبخاصة بعد أن وضع الدستور واستكمال مؤسسات الدولة مما أدى إلى التداخل والازدواجية وعدم تحديد الأدوار والمهمات.

٢ ـ الخلاف حول **البيعة** ولمن تكون في المراحل المختلفة، وضرورة توضيح الموقف الشرعي لذلك.

٣ ـ عدم ملاحظة الأطر والشروط والضوابط الشرعية في التعامل مع رئيس الدولة مع كون هذه الدولة، إنجازاً من إنجازات الحركة.

٤ ـ عدم وضوح الشكل المتطور لنظام الحكم والذي يتناسب مع البيئة السودانية، الديمغرافية والجغرافية، كالخلاف القائم حول كيفية اختيار الولاة.

٥ ـ وقوع الأطراف في فخ «الفعل ورد الفعل» وتفاقم الاعتبارات الشخصية في النزاع، وتراكم المشكلات دون الحل لبضع سنين، والجميع ملومون في ذلك.

٦ ـ مظنة غياب الاحتكام إلى مبادئ الشريعة وقواعدها، أحيانا مما جعل الصراع أشبه بالصراعات السلطوية التي تنشأ عادة في الأحزاب السياسية.

٧ ـ عدم ملاحظة حجم المفاسد والأخطار التي يمكن أن تترتب على المشروع الإسلامي في السودان، والانعكاسات السلبية على العمل السياسي الإسلامي في سائر بلاد المسلمين جراء هذا النزاع، وتفاقم الأزمة، وعدم التمكن من حلها لا سمح الله، وفي المقابل، إذا تمكن الإخوة في السودان من تجاوز هذه الأزمة، بالاتفاق وتوحيد الصف، وتعزيز الأخوة فستكون درساً مفيداً، وتتطلب إلى أن تكون نعمة بدلاً من أن تكون نقمة، لا قدر الله.

ثالثاً ـ بعض المخاطر والمفاسد التي يمكن أن تقع من جراء ما يجري في السودان:

١ ـ نزول سخط الله ومقته، وحلول عقوبته، مصداقاً لقوله تعالى: {**وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**} [آل عمران/١٠٥]

٢ ـ الفشل والهزيمة وذهاب الريح والأثر، مصداقاً لقوله تعالى: {**وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ**} [الأنفال/٤٦].

٣ ـ بوار الأعمال وضياع الجهود التي بذلت سُدى، مصداقاً لقوله تعالى: {**كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا**} [النحل/٩٢].

٤ ـ شماتة الأعداء واستقواؤهم وفرحهم، قال تعالى: {**إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا**}.

٥ ـ إسقاط المشروع الإسلامي وضربه وتصفيته وإخلاء الساحة السودانية ربما لعدة عقود قادمة من الوجود الإسلامي.

٦ ـ التسبب بخيبة أمل مريرة، وكارثة حقيقية، للساحة الإسلامية في كل مكان، والتي كانت تنظر إلى التجربة السودانية الإسلامية بعين الرجاء والأمل،

وتعتبرها رائدة في مجال الحكم والسياسة فإذا بها منقسمة على نفسها، فريسة للخلاف والصراع الممزق لوحدة شملها، شأنها شأن الأحزاب الدنيوية الأخرى.

٧ - إضعاف وكسر شوكة المسلمين عموماً، وفي إفريقيا بوجه خاص، وإفساح المجال أمام المشروع الأمريكي والصهيوني ليعيثوا فساداً في بلاد المسلمين، ويتحكموا في رقاب أبنائهم.

٨ - إسقاط المشروع الإسلامي السوداني وأفكاره، وفلسفته وجميع ما كان يتمتع به من خصوصية كانت تميزه عن سائر المدارس الإسلامية الأخرى المعاصرة.

٩ - فتح الباب أمام مجزرة بشرية وحرب أهلية داخلية لا تبقي ولا تذر، وفتنة عمياء تعصف بالجميع.

١٠- وقوع السودان في أحضان أعدائه من جديد وإقصاء الإسلام عن حياته التشريعية والسياسية، وتمكين العلمانيين من جره إلى العلمانية والجاهلية، وتهديد وحدته السياسية التي طالما جاهد من أجلها.

رابعاً: مشروع حل الأزمة:

أ - سمات بارزة لمشروع الحل:

١ - إخراج الأزمة من دائرة الصراع الشخصي إلى دائرة الاجتهاد الشرعي والمؤسسي.

٢ - المحافظة على وحدة المشروع الإسلامي، والحيلولة دون انقسامه وتشققه، وبالتالي، لا سمح الله سقوطه، فضلاً عن المحافظة على جميع مؤسسيه، وقياداته، ورجالاته، ولجميع أهله ثقة واحترام.

٣ - تفعيل مجلس الشورى للمؤتمر الوطني، وهيئاته القيادية، ومتابعة تنفيذ القرارات التي تضمن المصداقية، ووحدة الصف، والتزام الجميع بها.

٤ - التأكيد على روح الأخوة، وتنقية النفوس مما علق بها، وضماناً لذلك، ولعدم الوقوع في خلافات مشابهة في المستقبل، وضرورة تشكيل لجنة من أهل الحل والعقد، لوضع الضوابط والصيغ والآليات لضمان عدم الازدواجية بين دور الحركة الإسلامية، والحزب من جهة، والدولة ومؤسساتها من جهة أخرى والخروج من حالة قوامة الفرد، إلى حالة قوامة الحزب والمؤسسة قال تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾.

ب ـ معالم مشروع الحل:

١ ـ الوقف الفوري للتصعيد الطلابي والإعلامي من الجميع، وعدم تشويه المنجزات الضخمة للمشروع الإسلامي، وعدم تأجيج الصراع، والبدء الفوري في مرحلة تنقية النفوس، وتأليف القلوب، والعودة بالأخوة الواشجة إلى سابق عهدها.

٢ ـ تحريم استعمال أي طرف للقوة، مهما اشتد الخلاف في الرأي، ورفض وإدانة استخدام العنف من أي طرف كان لفرض الرأي. إن استخدام العنف والاقتتال بين الإخوة، معناه ببساطة نهاية المشروع الإسلامي في السودان، وضرورة تأكيد وضع الضمانات لذلك، بما في ذلك التعبير الهادف.

٣ ـ عدم لجوء الحكومة إلى طرد الموظفين من وظائفهم، أو اعتقالهم، أو إجراء تغيير جذري في الأجهزة بسبب الرأي المخالف، وعدم مصادرة الأموال أو الشركات التي تخص أي طرف، دون سند قانوني.

٤ ـ إنهاء حالة الطوارئ وإلغاء تعليق الدستور، وتأكيد الدعوة إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية بالسرعة الممكنة، وتمكيناً للشورى والديمقراطية والحريات العامة وتعزيزاً لدولة القانون والمؤسسات، وتأجيل أسباب الخلاف حول التعديلات الدستورية التي تسببت في أزمة رمضان الماضي إلى المجلس الوطني الجديد.

٥ ـ إلغاء قرار تجميد الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني، وسائر مؤسسات الحزب وفروعه وما يتعلق بها.

٦ ـ التأكيد على ما جاء في مشروع المعالجة الشاملة للجنة رأب الصدع وتفعيل قرارات مجلس الشورى للحزب المتعلقة بهذا الموضوع وبخاصة فيما يتعلق بعدم الجمع بين منصبين من المناصب التالية: رئيس المؤتمر الوطني، ورئيس الجمهورية، ورئيس المجلس الوطني، وأمين عام المؤتمر الوطني.

٧ ـ تكوين لجنة لضمان المتابعة والتنفيذ لقرارات مجلس شورى المؤتمر الوطني برئاسة رئيس مجلس الشورى للحزب وعدد من الأشخاص تختارهم الهيئة القيادية للشورى.

٨ ـ رد الاختلافات التي تنشأ إلى مرجعيات أساسية هي:

أ ـ المرجعية الفكرية: الكتاب والسنة والعهود والمواثيق المتفق عليها.

ب ـ المرجعية العلمية، وهي المؤسسات الحزبية للمؤتمر الوطني من هيئة شورى، وهيئات قيادية، وفق النظام الأساسي.

٩ ـ تأليف لجنة من أهل الحل والعقد لدراسة القضايا الأساسية، التي سببت الأزمات المتراكمة وبخاصة فيما يتعلق بالإنتقال من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الحزب السياسي، إلى مرحلة الدولة، والخروج باجتهادات ودراسات علمية وموضوعية للخروج بحلول عملية مبنية على تصورات فكرية تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتخضع للتطوير المستمر، لخدمة المشروع الإسلامي الكبير.

وأخيراً ندعو الله، أن يوفق الجميع لما فيه خير الإسلام والمسلمين، وبالله التوفيق، وعليه التكلان، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الموقعون:

الشيخ د. يوسف القرضاوي:

الشيخ عبد المجيد الزنداني:

الدكتور عمر محمد الزبير:

الشيخ فتحي يكن:

الدكتور عبد اللطيف عربيات:

الدكتور اسحق احمد فرحان:

مشروع اتفاق لم يتم...

اتفاق وميثاق

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلوات الزاكيات على النبي الأميّ المبعوث رحمة للعالمين وعلى آل بيته وأصحابه مع أتم التسليم.

لقد اجتمعنا نحن الموقعين أدناه وتفاكرنا في أمر الأزمة التي يمر بها المؤتمر الوطني في السودان وما يهدد مسيرة الخير ووحدة الصف من جراء الخلاف، وتذاكرنا ما أمر الله به من الاعتصام بحبله وما نهى عنه وحذر منه من الخلاف المفرق واتباع الأهواء المزقة لوحدة الكيان، وقد بارك الله في مجلسنا ذلك عشية السبت ٢٣ صفر١٤٢٠هـ الموافق له ٢٧مايو ٢٠٠٠م فانعقد اتفاقنا على الآتي:

١ ـ أن يشتد سعينا للاعتصام بوحدة الجماعة وإزالة أسباب الخلاف بالرجوع إلى المؤسسات المعتمدة وخاصة مجلس الشورى.

٢ ـ أن تكون قرارات مجلس الشورى ملزمة للأطراف جميعها ولا خروج عليها بأي شكل من الأشكال.

٣ ـ أن توقف تداعيات الصراع والمراشقات من إجراءات وبيانات تنقية للأجواء وتمهيدا للوفاق واجتماع الشمل.

٤ ـ أن تكون لجنة ثلاثية من الأخ علي عثمان محمد طه والأخ الدكتور علي الحاج والأخ الدكتور عبد الرحيم علي مقرراً لتشرف على متابعة القرار السابق وتساعد على أن يلتزم به الطرفان، التزاما كاملاً ويصدر إعلان بذلك.

٥ ـ انعقد اتفاقنا على ذلك والله على ما نقول شهيد.

تواقيع

الأستاذ علي عثمان محمد طه	**الدكتور علي الحاج محمد**	**الدكتور عبد الرحيم علي**

الذي يلاحظ مشروع الاتفاق أعلاه يرى أنه كان يمكن أن يقود لحل الأزمة خصوصاً أن القائمين عليه يعتبرون من أهل الحل والعقد عند الطرفين ولكن هنالك احتمالان ربما يكونا سبباً لعدم إكمال هذا المشروع حتى يرى النور وهما:

١/ أن يكون هنالك توهم من قبل مجموعة المنشية بأنهم يشكلون عظم الظهر في الإنقاذ ويمسكون بكل مفاصل الإنقاذ الأمنية والعسكرية وبذلك يستطيعون في رمشة عين أن يزيلوا البشير وأنصاره من الوجود السياسي ويذهبوا بهم الى مزبلة التاريخ، وبذلك يحسمون مسألة تمردهم على القيادة وعلى الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني!. هذا الاحتمال وارد وإن كنت لا أراه قوياً سيما إذا قرأنا رد الشيخ الترابي على مذكرة الأمناء، وما ذكره فيها من حرص على لم الشمل وتصفية النفوس وتأكيد وترسيخ مبادىء الشورى، كما يؤكد ذلك رسائل علي الحاج وإبراهيم السنوسي لوفد القرضاوي للوساطة.

٢/ أن تكون قد مورست ضغوط خارجيه على مجموعة القصر من بعض الدوائر الأجنية برعاية دولة جارة حتى لا تتم المصالحة والوحدة ورأب الصدع وقد ساعد على ذلك تصعيد الترابي حملته الإعلامية ضد الحكومة عبر الندوات التي لوَّح فيها بالملفات الأمنية الخطيرة وبدأ يكشف فيها بعض أسرار الدولة.. ذلك بدوره ربما يكون قد دفع الطرف الآخر لقبول نصائح بعض الجهات الخارجية والتي ربما تكون قد تطابقت مع بعض الأجندة والرغبات الداخلية، وأنا أرجح هذا الاحتمال الثانى.. خصوصاً أنه بعد شهر واحد من مشروع الاتفاق أعلاه حدثت المفاصلة الكاملة وتم تأييد قرارات البشير ضد الترابي من قبل مجلس شورى المؤتمر الوطني ومن جانبه أعلن الترابي ميلاد حزبه الجديد (المؤتمر الوطني الشعبي).

رسالة الدكتور علي الحاج محمد
إلى أعضاء وفد الوساطة الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي الأمين وعلى آله وصحبه ومن والاه.

الاخوة الكرام الأفاضل أعضاء الوفد الإسلامي العالمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بدءً، نحمد لكم سعيكم وإصراركم وصبركم على جمع صف الحركة الإسلامية السودانية وعزمكم على وحدة كلمتها حفاظاً على المكتسبات التي حققتها ببناء الدولة وصياغة نموذج إسلامي كان أمل المسلمين وأشواقهم منذ زمان طويل، ونسأل الله أن يجزيكم خيراً وأن يتقبل جهدكم وحسن نواياكم فيما أقدمتم عليه من أمر.

الأخوة الأعزاء..

لقد استلمت منكم مؤخراً صحيفة أسميتموها اتفاق وميثاق تطلبون، منا التوقيع عليها

نيابة عن الهيئة القيادية وبعد التشاور مع إخوتي في الهيئة القيادية فقد رأينا أن نتحفظ على التوقيع للأسباب الآتية:

١ - لقد عرضتم علينا مشكورين اقتراحكم لحل الأزمة وجمع الكلمة من سفر مكوَّن من تسع صفحات، وقد أخضعناه للبحث والنقاش عبر اجتماع للهيئة القيادية وسلمناكم رأينا مكتوباً.

٢ - كنا ننتظر أن تفعلوا مثل ذلك مع الطرف الآخر بأن تتسلموا ردهم مكتوباً أيضاً.

٣ - كان أملنا بعد ذلك أن تعدوا وثيقة تعتبر أساسا للنقاش يعقبه اجتماع يجمع الطرفين بكم للتداول حول مقترحكم الأخير.

ولكن كل ذلك لم يحدث مما حدا بنا لمخاطبتكم توضيحاً لرأينا في أن حلقات التداول وإبداء الرأي حول الموضوع لم تكتمل بالصورة التي تقودنا جميعاً لتحقيق الأهداف النبيلة التي من أجلها سعيتم وتكبدتم المشاق.

وأخيراً، فإن صحيفة الاتفاق والميثاق لا تمثّل سوى بنداً واحداً من جملة بنود المعالجة التي تفضلتم باقتراحها، مما يؤكّد أن تحفظنا قد بنيناه على أسس موضوعية هذا فضلاً عن رأينا في مجلس الشورى والذي أصبح غير مجلس الشورى المؤسسي بالإجراءات التي اتخذها الرئيس بتجميد الأمين العام وأمناء القطاعات وأمناء الولايات مخالفاً بذلك النظام الأساسي، أضف إلى ذلك احتلال دور المؤتمر الوطني التي ينعقد فيها مجلس الشورى القومي ومجالس الشورى الولائية، هذا الوضع غير الطبيعي يصعب معه انعقاد مجلس الشورى القومي في جو حر ومعافى خالٍ من الضغوط والقهر والله نسأله التوفيق وهو المعين.

والسلام عليكم ورحمة الله

د. علي الحاج محمد

نائب الأمين العام للمؤتمر الوطني

٢٠٠٠/٥/٣٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة الشيخ إبراهيم السنوسي إلى وفد الوساطة الإسلامي

بعد تطاول أزمة المؤتمر التي بلغت مدى بعيداً بعد قرارات الرابع من رمضان والثاني من صفر، قدم إلينا وفد كريم من قيادات العمل الإسلامي من بلاد شتى يحدوهم الأمل في إعانة إخوانهم في السودان للخروج من هذا الابتلاء بما يفتح الله عليهم من تصور تعضده نواياهم ومن ظنهم بالله وبإخوانهم ويسندهم من وراء ذلك أمل المسلمين في كل أرجاء العالم أن تكلل مساعيهم بالنجاح ليفرح الصديق ويحزن العدو، جاءوا بكل هذه الآمال من باب النصرة والنصيحة والإشفاق فجزاهم الله خير الجزاء. لقد يسر الله لهذا الوفد الكريم مقابلة قيادة المؤتمر الوطني والأمين العام ورئيس الجمهورية ونائبه الأول وكثير من قطاعات الحركة الإسلامية وقياداتها وبعض القيادات الجنوبية وكان خلاصة ذلك أن قدموا تصوراً لحل الأزمة في سفر مكون من تسع صفحات، عرضوه على الجانبين فقدمت الهيئة القيادية رأيها مكتوباً بالموافقة على المقترح مطالبة أن يكون التنفيذ فورياً دليلاً على الجدية وحتى لا يحدث أي تسيب في التنفيذ أو التفاف حول الحل وكان الأمل أن يحدث نفس الشيء من الطرف الآخر بالرد كتابةً حتى يصل الجميع إلى نتيجة حاسمة حول هذا الموضوع الهام والشائك لإنهاء هذه الأزمة، إلا أن ذلك لم يحدث وتمسك الطرف الآخر بما أسماه اتفاق وميثاق لم يشر إلى تقرير وتوصيات الوفد الإسلامي العالمي (مشروع حل الأزمة) حوى محضر اجتماع بين الأمين العام والنائب الأول ورئيس مجلس الشورى في محاولة واضحة للالتفاف حول توصيات الوفد الإسلامي وهو ذات النهج الذي تعامل به الطرف الآخر مع مبادرة أمناء الولايات من قبل ـ دونما تقدير للأهداف النبيلة التي من أجلها سعى الوفد وتجشم الصعاب هذا فضلاً عن رأينا في مجلس الشورى والذي أصبح غير مجلس الشورى المؤسسي بالإجراءات التي اتخذها الرئيس بتجميد الأمين العام وأمناء القطاعات وأمناء الولايات مخالفاً بذلك النظام الأساسي، أضف إلى ذلك احتلال دور المؤتمر الوطني التي ينعقد فيها مجلس الشورى القومي ومجالس الشورى الولائية، هذا الوضع غير الطبيعي يصعب معه انعقاد مجلس الشورى القومي في جو حرٍ ومعافى وخالٍ من الضغوط والقهر.

وأخيرا كان الأمل أن تتم الجهود بمعالجة القضايا الكبرى موضوع الخلاف لإنهاء الأزمة كما ورد بالمقترح لا أن تختصر في اتفاق عام وفضفاض يتجاوز القضايا الأساسية الملتهبة في الساحة إلى وثيقة لحسن النوايا وتهيئة الأجواء وتنقيتها.

لقد آلت الهيئة القيادية للمؤتمر الوطني على نفسها من منطلق المسؤولية والأمانة ومنذ تطور هذه الأزمة أن تملك جماهير المؤتمر الوطني خاصة وجماهير الشعب السوداني عامة حقائق كاملة ومجردة في ظل التعتيم الإعلامي المحلي ومنع الصحف وأجهزة الإعلام من التعامل مع المؤتمر الوطني وقد حرصنا أن يكون ذلك نهجنا في كل مرحلة من مراحل الأزمة وها نحن نصدر السفر حاوياً لكل الوثائق التي صدرت والمداولات التي دارت والجهود التي بذلت من لجنة الوفد الإسلامي العالمي وأطراف الخلاف السوداني وهي على النحو الآتي:

١ - تقرير وتوصيات الوفد الإسلامي العالمي لإصلاح ذات البين.

٢ - رد الهيئة القيادية على تقرير وتوصيات الوفد الإسلامي.

٣ - اتفاق وميثاق.

٤ - خطاب نائب الأمين العام للمؤتمر الوطني الموجَّه للوفد الإسلامي العالمي لإصلاح ذات البين.

وختاماً:

فإن الجهود المخلصة التي بذلها إخوتنا القادة الإسلاميون ستكون معلماً بارزاً في أن القضية الإسلامية لا تحدها حدود، وأن المسلمين كالجسد الواحد، وتؤكد أنهم قد وضعوا لبنة في سبيل الحل وأن التوفيق من عند الله، سائلاً إياه أن يهدينا طريقه المستقيم ونهجه القويم (لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم) صدق الله العظيم

إبراهيم محمد السنوسي

رئيس قطاع الشؤون الخارجية بالمؤتمر الوطني

١/٦/٢٠٠٠م

أضواء على مشروع المعالجة الشاملة

مشروع المعالجة الشاملة الذي نحن بصدد استعراض وثيقته التيُ تمت إجازتها في اجتماع مجلس شورى المؤتمر الوطني الطارىء في ديسمبر ١٩٩٩م، أي بعد صدور قرارات الرئيس البشير الشهيرة في ١٢/ديسمبر١٩٩٩م، التي حل بموجبها البرلمان وعلّق بعض مواد الدستور وأعلن حالة الطوارىء.. هذا المشروع الذي سنذكره برمته، نلاحظ أنه شمل الكثير من النقاط الجديرة بالملاحظة والتعليق.

البيعة:

فمثلاً، عندما نظرت مجموعة المعالجة الشاملة في دواعي وأسباب الخلاف وجدتها تكمن في عدة نقاط منها: (البيعة ومدلولاتها والتزاماتها).. ثم قررت المجموعة في سياق معالجتها للأزمة فيما يتعلق بالبيعة: (أن يقوم المؤتمر على العهد والتواثق بين الجماعة وتقوم الدولة على البيعة العامة لرئيسها حيث يشترك فيها أعضاء المؤتمر مع الناس كافة، وهي بيعة ملزمة توجب طاعة ولي الأمر في المنشط والمكره ما أطاع الله وأقام الدين وجهد في مصلحة الأمة).

وأرى أن مسألة البيعة بسياقها التاريخي لم تعد ذات فاعلية بل هي جزء مكمل للعملية السياسية في إضفاء الشرعية على القيادة السياسية التاريخية في وقت لم تقم فيه مؤسسات دستورية وشورية على مستوى كافة أطراف الدولة الممتدة بل كان هنالك جسم ليس كبيراً يعرف بأهل الحل والعقد، وهم الذين تنعقد بهم الشورى ويتبعهم الناس في تقديم البيعة إقتداءً بهم. وفي الدولة الإسلامية الأولى كان جمهور أهل المدينة هم الذين يقودون البيعة لأمير المؤمنين ثم تأتى بعض الوفود غير المنتخبة من بعض الأقاليم لتقديم البيعة.. وباستثناء بيعة المسلمين للرسول صلى الله عليه وسلم، تعتبر كل البيعات الأُخرى غير ملزمة. فبيعة المسلمين للرسول في أصلها هي بيعة تسليم وإذعان لله تعالى وهي تعنى الإسلام (الذين يبايعونك إنما يبايعون الله) وتعنى نصرة الدين لأن نصرة الدين من واجبات الشرع ولأنها بيعة خلف نبى مرسل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهذه هي البيعة الأصل. ورغم وجودها كان الرسول ﷺ يأخذ بيعات فرعية فتجد نفس الذين بايعوه سابقاً يبايعونه مرة أُخرى، كما نجدها في بيعة العقبة وبيعة الشجرة وخلافة من البيعات الكريمة.. أما ما عدا الرسول فالبيعة له اختيارية وغير ملزمة ويجوز قياساً الخروج عليها.. ورغم إجماع

المهاجرين والأنصار على بيعة أبي بكر الصديق ﷺ في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة الرسول ﷺ نجد أن مصادر التاريخ الإسلامي تروي أن الصحابي الأنصاري الجليل سعد بن عبادة لم يبايع أبا بكر، وقد رفض ذلك وقد حدثت ملاسنة بينه وبين عمر بن الخطاب ﷺ، ولم يبايع سعدٌ عمر بن الخطاب، بل ترك المدينة وخرج منها إلى الشام التي مات بها[1]... وكذلك رفض عليٌّ بن أبى طالب أن يبايع أبا بكر[2] في فترته الأولى. وكذلك قد بايع طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ﷺ وهما من المبشرين بالجنة بايعا عليَ بن أبي طالب ﷺ ثم خرجا عن بيعته وحارباه في معركة الجمل التي كانت على قيادتها السيدة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.. وكذلك لم يبايع الكثير من الصحابة علياً وخرج عليه وحاربه الكثير من الصحابة الذين إنضموا إلى جيش معاوية ومنهم عمرو بن العاص ﷺ.

وبما أن الإمامة والخلافة (الرئاسة) ليست ركناً من أركان الدين كما عند الشيعة فهي عند أهل السنة مسألة تكميلية ولا تكون فريضة على المسلمين. والحديث في هذا الأمر يجده القارىء في موقع متقدم من هذا الكتاب.. والرأي عندي أن البيعة على مستوى الحزب تكون للمؤسسة وليس للفرد، فالمؤسسة هي التي تقدم الفرد للجمهور في انتخابات عامة.. وتأييد الجمهور هو تأييد للحزب وليس للفرد، فلذلك ينبغى أن تكون البيعة والتعاقد والتأييد والنصرة للحزب المؤسسة وليس للرئيس أو أمينه، وعليه يمكن لمؤسسة الحزب أن تبقي أو تعزل من شاءت في أي لحظة بحكم التأييد الشعبي للحزب.. فمثلاً قد فاز مرشحو الجبهة الإسلامية في انتخابات الخريجين والدوائر الجغرافية عام ١٩٨٦م، رغم أن الجماهير التي صوتت لهم لا تعرف معظمهم ولكنها كانت تثق في الحزب، فالتأييد كان للجبهة الإسلامية ولم يكن لهؤلا الأفراد.. وحتى أثناء مؤتمر الحزب الحاكم المؤتمر الوطني الأخير عام ١٩٩٩ م (قبل قرارات رمضان) لم يحالف الكثيرين التوفيق في انتخابات المكتب القيادي ومجلس الشورى عندما سحب الحزب تأييده منهم بناءً على تبنيهم لمذكرة العشرة، رغم أنهم كانوا في الماضي وبناء على دعم الحزب لهم كانوا ملء السمع والبصر.

---

(١) انظر قول سعد أدناه في تاريخ الطبرى ٢٤٤/٢ وكذلك ابن قتبة الديناورى، الإمامة والسياسة ١٤/١.

(٢) ابن قتيبة الديناورى (ت ٢٧٦هـ)، الإمامة والسياسة. كيف كانت بيعة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

لذلك لا تجوز البيعة لفرد مهما كان وإنما تكون البيعة للمؤسسة التي تختار من تشاء وتعزل من تشاء.. فالبرنامج السياسي هو برنامج الحزب والتأييد للبرنامج هو تأييد للحزب وليس تأييداً لفرد.. فالرئيس نميرى الذي خاض الانتخابات الأخيرة ضد الرئيس البشير وظهرت نتائجها في يناير ٢٠٠١م، لم ينل أكثر من ٩,٦٪ من أصوات الذين شاركوا في الاقتراع، رغم أنه كان فيما مضى لا تأتى نتائج انتخاباته بأقل من تسعين بالمائة! بينما أحرز مرشح المؤتمر الوطني الرئيس البشير ٨٦,٥٪. فالنميري لم يكن وراءه حزب قوي في قوة الاتحاد الاشتراكي سابقاً، وكذلك لو تقدم البشير للانتخابات من دون المؤتمر الوطني لكان مصيره هو مصير الرئيس نميري في الانتخابات الأخيرة. والبيعة لفرد تعنى ثيوقراطية وتلوتارية لا تتماشى مع روح الشورى والمؤسسية التي يدعو لها الإسلام. أما البيعة على المستوى العام فتكون للمبادىء والقيم التي أقرها الشعب عبر الدستور فهي ولاء والتزام وتقيد بالدستور التزاماً ورعاية وحفظاً له، والشخص الأجير على حماية الدستور (إنَّ خير من استأجرت القوي الأمين) هذا الأجير يحاكم وفقاً للدستور فأي خروج على الدستور، يستوجب الخروج على طاعة هذا الأجير.. فالدستور هو الذي يمثل إجماع الشعب، أما الأجير فلا يمثل إجماعاً شعبياً، لأنه قد يأتي في النظام الرئاسى عبر أغلبية بسيطة لا تمثل أكثر من ٥١٪ وقد يأتى عبر انتخابات حولها الكثير من الشكوك والقيل والقال.. أما في النظام البرلماني فرئيس الوزراء قد لا يحقق أغلبية إلا عبر ائتلاف مع حزب آخر قد يكون ليبرالياً أو شيوعياً أو علمانياً، فكيف تكون له بيعة في أعناق المؤمنين؟ وقد تمثل المعارضة ٤٩٪، وقد تحوز بمفردها من الأصوات والتأييد أكثر مما يحوزه حزب رئيس الوزراء قبل ائتلافه مع حزب آخر أو حزبين! إذاً أرى أن البيعة والطاعة تكون لمبادىء الدستور والحاكم الأجير يطاع ما التزم بالدستور روحاً ونصاً، وكل خروج عليه (الدستور) يقابله خروج من الرعية.

صحيح أنَّ مشروع المعالجة الشاملة حاول توضيح الضوابط في علاقة الحزب بالدولة وهل الحزب حاكم بحكومته أم أن الحكومة حاكمة بحزبها.. أي هل المؤتمر الوطني هو حزب الحكومة أم هو حزب حاكم.. وحتى تتجاوز المعالجة عنق الزجاجة حاولت التأكيد على أن رئيس الدولة الموالي هو رئيس الحزب.. وقد كان الرئيس نميري رئيساً للجمهورية ورئيساً للاتحاد الاشتراكى العظيم.. ومشروع المعالجة في مجمله جيد، وإن جاء متأثراً بردة الفعل وأدب الأزمة ونفسية التضحيات

من أجل الحفاظ على الدولة.. ولكن تفصيل المشروع وما صاحب ذلك من تعديلات للنظام الأساسي واللوائح وتوصيف مهام الأمين العام للمؤتمر الوطني ورئيس المؤتمر الوطني، هذا التوصيف والتحديد جعل الحزب تابعاً للدولة ومحكوماً بها، وليس حاكماً لها بل جعله نسخة معدلة من الاتحاد الاشتراكي، إذ أصبحت الهيئة القيادية للحزبُ مجرد هيئة يقال إنها (تضع السياسات العامة والخطط للدولة ومراقبة أداء الدولة وتتباعد فترات انعقادها حتى تتيح الفرصة كاملة للجهاز التنفيذي للانطلاق دون تدخل من التنظيم في عمل الدولة اليومي). وبذلك ـ وعلى مستوى الفعل ـ لم تعد هذه الهيئة تضع السياسات وليس لها حق مراقبة أو محاسبة التنفيذيين في الدولة، بل إن الدولة وفق هذا التحجيم الجديد للحزب قد إنعتقت تماماً من سيطرة الحزب ومراقبته ومحاسبته وصار وزراؤها لا يحضرون من اجتماعات الحزب إلا التي يحضرها الرئيس.. وقد كنتُ مساعداً لقطاع العلاقات الخارجية الذي ينبغي عليه وفق هذا التوصيف أن يضع سياسات السودان الخارجية ويتابع تنفيذها مع الوزارة المختصة ويحاسبها على التقصير في الأداء.. ولكن وزير الخارجية ظل يستنكف عن حضور اجتماعات قطاع العلاقات الخارجية بالحزب وتهويناً لأمر هذا القطاع كان يبعث ليس سفيراً أو وزيراً مفوضاً أو حتى مستشاراً لينوبه في اجتماع القطاع، وإنما كان يبعث سكرتيراً ثانياً لينوب عنه، مما يعني أن حضور هذا الموظف الصغير وعدمه سيَّان، وعلى ذلك السياق والوضع تسير معظم القطاعات.. فما كان ذلك ليحدث في عهد الشيخ الترابي حيث كان الشيخ السنوسى، يتولى حينها أمانة العلاقات الخارجية حيث كان وزراء الخارجية، وقتها كان السفراء وكل قيادات الخارجية يمثلون حضوراً فاعلاً عند حضرة السنوسى، وتصله التقارير بصورة منتظمة من سفاراتنا بالخارج ويأتى كل السفراء لوداعه عند الذهاب إلى محطاتهم بالخارج، وكانوا يعملون ألف حساب له وللعاملين في أمانته. أما بعد الانشقاق فقد انحصر الحزب حضوراً وفاعلية في الاجتماعات التي يحضرها الرئيس أو يدعو لها بعض صقور الحزب الآمرين الناهين فيه.. وصار الحزب يلاحق الدولة هرولة حتى يصبح متابعاً لايقاعها ومخرجاً أو محسناً لمواقفها.. بل أصبح الحزب في كثير من الأحيان لا يدري بما يدور في أروقة الدولة مما جعل الأستاذ أحمد عبد الرحمن محمد يعلق على تهميش قيادات الحزب بقوله: (بعد الانشقاق قد تحوّلنا إلى موظفي علاقات عامة عند المجموعةِ الأمنية).. أما الأستاذ أمين بناني والذي تجرأ ووصف الحزب بأنه

تسيطر عليه العقلية الأمنية فقد كان نصيبه الإعفاء من الوزارة والطرد من الحزب من غير أن تجلس هيئة المحاسبة المذكورة في لوائح الحزب لمحاسبته أو إعطائه حق الدفاع عن نفسه، وإنما جاء الطرد والإعفاء بصورة فردية تمت مباركتها لاحقاً، لأن الحزب أصبح يتماشى مع إيقاع الدولة وليس العكس.. رغم أن الأستاذ أمين بنانى قد لعب دوراً كبيراً في مناصرة مجموعة القصر ضد مجموعة المنشية ظناً منه أن عصره قد برق بهزيمة معسكر الترابي على مستوى السلطة، وما درى أنه قد أُستصحب لأجل محدود، وما كان يدرى أن الترابي كان أرحم عليه من الآخرين على الأقل لأنه صبر عليه طيلة العقدين الماضيين وبناني لا يكف عن مهاجمة الترابي ووصفه بالكهنوت، وقد كان ذلك يصل للترابى ويصبر على بنانى.

بالطبع الحزب الذي نريده هو حزب حاكم بحكومة تخضع لقراراته وتقبل محاسبته ويكون الحزب حاضراً في أعين التنفيذيين يتذكرونه عند كل قرار أو موقف ويدركون أن الحزب يتابع تنفيذ استراتيجيته وأهدافه التي يطبقها موظفو الدولة.. بالطبع نحن لا نريد أن يقوم الحزب بتنفيذ الأعمال اليومية للدولة، ولكن أن تكون أهدافه حاضرة عند التنفيذ وأن يخضع التنفيذيون لمراقبة ومتابعة ومحاسبة الحزب، وأن تكون قراراته نافذة على التنفيذيين صغاراً وكباراً.. هذا بالطبع لا يوجد الآن لأن بعض قيادات الحزب أصبحوا في المواقع التنفيذية ولا يريدون سيطرة الحزب عليهم وكل منهم أصبح بمثابة لويس الرابع عشر الذي قال: (أنا الدولة والدولة أنا).. فكلٌ من قيادات الحزب يقول: (أنا الحزب فمن يملك محاسبتى؟).. لذلك تقزَّم الحزب في شكل أفراد، كلٌ منهم يظن أنه الحزب وكما يقول السودانيون: (كل واحد منهم رابط ماكينة رئيس الحزب). والويل لمن يقترب منه محاسباً أو حتى واعظاً فمصيره الإبعاد أو الطرد وصار المتسلقون والمادحون هم أقرب إلى هؤلاء الأفراد من أبناء الحزب وكوادره المجاهدة إلا من رحم الله.

أما تعليقنا حول تعديلات لائحة الحزب ونظامه الأساسى سنوردها في حينها، والآن نستعرض مشروع المعالجة الشاملة.

مقدمة:

اضطلعت ثورة الإنقاذ في السودان بقيادة الدولة، في ظل ظروف إقليمية ودولية بالغة التعقيد. وقد تعرّضت البلاد في سياق ذلك إلى ضروب من الابتلاءات التي

انعكست على مدى العقد المنصرم حصاراً سياسياً واقتصادياً وإعلامياً حيناً، وغزواً عسكرياً سافراً أحياناً أخرى.

هكذا كان حالنا حتى أدركتنا دورة الابتلاء الداخلي الماثلة، والتي تشكل أخطر تحدٍ يواجه المؤتمر الوطني، والصادقين الذين يرقبون بانبهار أنموذجاً في الانتقال والنهضة والتجديد.

ولعل أخطر ما في هذا الابتلاء أنه أصاب رأس التنظيم، ثم مضى ينداح لاسيما بعد انعقاد مؤتمره التأسيسي الحاشد في أكتوبر. ولئن عصم الله الأيدي والدماء بلطفه، فقد استباح البعض في طريق النزاع التجريح والتراشق، وإساءة الظن بالنوايا والخواطر، حتى أضحت سيرتنا قاعدة وقيادة على ألسنة خصومنا صباح مساء، وفي كل مكان.

ولقد تجرّأت اليوم على مقامنا، وسيرتنا، ومجاهداتنا ألسنة ما كانت تحلم بأن تفعل، وانكشفت في جسم المشروع الحضاري العزيز المقاتل، التي كانت حصينة وعصية على مستهدفيها، يوم كانت القيادة والقاعدة على قلب رجل واحد.

وهاهي النذر والمخاطر المحدقة تلوح في سمائنا، تنبؤ عن مهددات خارجية، وامتدادات لها داخلية. ويزيدنا يقيناً بحقيقتها الماثلة رصد أجهزتنا الأمنية كافة، بل حال شقاقنا البعيد المغري لتسلل الأعداء.

لقد توالت المساعي من المخلصين في الداخل والخارج لرأب الصدع الغائر، وردم الهوة السحيقة، المتسعة يوما بعد يوم، دون جدوى.

وهاهي الأزمة المستعصية تأخذ طرفيها من الجسم الواحد في خط المواجهة التي بلغت ذروتها من خلال التصعيد الذي أحدثه عرض التعديلات الدستورية، ثم ما تجاوزها من تصعيد مقابل أفضى لإعلان حالة الطوارئ وحل المجلس الوطني.

ورغم هذه الأجواء المكدرة، وما أفرزته من حالة إحباط في أوساطنا خاصة، والمواطنين عامة، فإن واجب المضي قدماً بالسعي لاحتواء التصعيد، وتقديم معالجة شاملة وشافية وعاجلة وحاسمة، يبقى مهمة جليلة على عاتق أهل المشروع الحضاري، يندبون أنفسهم لها بسعي حثيث ومتجرد، لعل الله ينفحه بالتوفيق في شهر الصيام والقيام والقرآن.

نشأة المجموعة:

في سياق البحث عن معالجة شافية للأزمة التي تطاولت بين قيادة الدولة والمؤتمر الوطني الحاكم، انبرت مجموعات عديدة من الإخوة المشفقين للسعي في هذا الاتجاه.

وشاء الله أن يكون من بين الساعين هذه المجموعة التي تداعى لها نفر كريم من رموز المؤتمر الوطني ومؤسسيه. وما انفك الإخوة والأخوات الذين يقومون على قيادة العديد من القطاعات للأجهزة والمؤسسات الهامة في العاصمة والولايات ينضمون إليها ليسهموا معها في جهد الصلح والإصلاح والمعالجة الحاسمة. وقد لبى سعي هذه المجموعة نداء عميقاً في وجدان عضوية المؤتمر التي أقض مضاجعها الصراع المتطاول المكشوف على مستوى القيادة. وأضحت هذه المجموعة موضع ثقة القواعد ومناط رجائهم في الخروج من الأزمة، لأن أفرادها لم يتورطوا في الصراع الدائر، ولم يتمحوروا حول طرفيه، بل تجردوا لمعالجة هذه الفتنة، بعيداً عن أية تطلعات.

اتجهت المجموعة لأول عهدها للنظر في دواعي وأسباب الخلاف، فوجدتها تكمن على وجه الإجمال في الآتي:

- قضايا الانتقال الكبير من التنظيم للدولة، ومن الأوضاع العسكرية للمدنية، ومن التنظيم الواحد للتعددية، والحريات الواسعة التي بسطها التطور الدستوري بعد الضبط الذي لازم مراحل التأسيس.
- السرعة التي تم بها ذلك الانتقال في بلد تحيط به التحديات الداخلية والخارجية.
- قضايا المؤسسية والشورية والمرجعية وحاكمية التنظيم، وما يتصل بها من معاني ومفاهيم ودلالات لدى الأطراف كافة.

ازدواج القيادة.

البيعة ومدلولاتها والتزاماتها.

عدم وضوح الخطوط الدقيقة الفاصلة بين الأجهزة والمؤسسات العليا في المؤتمر والدولة والتضارب في علاقاتها، وضعف التشاور والتنسيق بينها.

السعي بالوقيعة بين الأطراف من بعض العناصر.

ضمور معاني الإخاء والثقة على المستوى القيادي بسبب تلك العوامل جميعاً.

بداية التحركات

انتدبت المجموعة في بداية سعيها لجنة للاتصال بالأمين العام، والرئيس، والنائب الأول لاطلاعهم على المهمة التي تريد المجموعة القيام بها لاحتواء النزاع، ومعالجته على نحوٍ شافٍ.

ثم صوبت المجموعة ـ بعد التداول ـ جهدها نحو تحقيق الأهداف التالية:

أ ـ حفظ وحدة المؤتمر الوطني وقيادته وعلاقاته.

١ ـ ضمان سلامة الدولة وأمنها وسيادتها وسائر أجهزتها.

٢ ـ الالتزام الصادق بالشورى وناتجها بعد التداول ـ من الجميع.

٣ ـ الالتزام الصارم بالمؤسسية والاحتكام لأجهزتها.

٤ ـ الإقرار بحاكمية المؤتمر من خلال وضع السياسات العامة، ومحاسبة الأجهزة على تنفيذها دورياً.

٥ ـ الاعتصام بجماع الثوابت والأهداف الواردة، ضماناً لبقاء التوجه الحضاري، هدياً شاملاً للحياة، والمجتمع والدولة.

ب ـ حسم الصراع القائم بتدابير شافية وعاجلة، على نحو شامل يؤمن الأهداف الواردة في البند (أ) وبأقل الخسائر إن لزم.

مجالات عمل المجموعة:

أولاً: في سياق تداعيات الصراع، واتجاهه المتسارع نحو المواجهة، خيَّم على قواعد المؤتمر إحباط عميق، وبدا مهدداً لقواعده بالتمزق والشلل والانقسام، الأمر الذي استلزم حركة مقدرة للالتقاء بقياداته وتنويرها بما يعصم وحدتها، ويحفظ عهد المواطنة والإخاء بينها، ويمنع خوضها في الصراع، أو تمحورها على طرفيه، ولتبقى وفية لتنظيمها ودولتها ومشروعها.

ثانياً: انصب جهد المجموعة في مساره الثاني على السعي المستمر لإطفاء الحرائق، وتهدئة الخواطر، واحتواء التصعيد من طرفي الصراع ـ لا سيما ـ بعد إعلان حالة الطوارئ وما تبعها من تداعيات.

ثالثاً: صوبت المجموعة جهدها الأكبر على السعي الحثيث لبلورة معالجة شافية وشاملة وحاسمة لإنهاء الصراع القائم، وتأمين عدم تجدده، من خلال آلية ومرجعية ينزل الجميع على حكمها، عند كل بادرة خلاف قبل أن يتطور.

إن جهد المجموعة التي وصلت الليل بالنهار، وتلمست آراء العديدين في القيادة والقاعدة، واستصحبت الكثير من المعلومات والرؤى التي مثلت جماع قضايا الاختلاف والصراع مما تناولته المحاولات السابقة للمعالجة، ومن لقاء اللجنة بالأخوة الكرام على رأس الدولة والتنظيم. إن هذا الجهد الذي نظر في الأسباب والمسببات، وفي الرجال، والأجهزة، والأقضية، بغرض وضع الدواء الصحيح للأدواء العضال استلهم روح القواعد العريضة وقياداتها، والتي تجلت رغبتها الكاسحة في خيار للحل، يرفض كل أشكال الصراع والتمزق والانشقاق، ويلتزم وحدة المؤتمر، واستقرار الدولة، وتأمين المشروع الحضاري.

ولئن كان الصراع في شأن الحكم قدرا نافذا على العالمين، لم يسلم منه حتى الصحابة في صدر الإسلام، فقد لزمنا مقابلة ذلك الإبتلاء ما استطعنا حتى لا تكون فتنة، «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة» وإن عوامل رد بلاء الفتنة السعي بالإصلاح بين الطائفتين المتصارعتين، ولو اقتضى حملها على الحق حملاً حتى تتم العودة لأمر الله وعندها «فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا» إنصافاً للطرفين من بعضهما، ومن أنفسنا، موقفاً ونصحاً، وحجزاً.

في هذا السياق، واستشرافا لمرحلة جديدة تتم فيها المعالجة والصلح والإصلاح، ويتحقق بها جمع الكلمة، ووحدة الصف، تتقدم المجموعة بهذه العواصم من تلك القواصم.

بنود المعالجة:

استصحاباً لما حدث، وحفظاً لكيان المؤتمر والدولة التي بنينا، وصيانة للمشروع الذي أنجزنا، وتأمينا للمكاسب التي حققنا، وحتى لا نكون «كالتي نقضت غزلها بعد قوة أنكاثا» يتم الآتي:

١ - يبقى كل من الأمين العام والرئيس في موقعه، لتجني الدولة والتنظيم رصيد الخبرة والتجربة والعلم والولاء الذي اكتسباه عبر السنين.

إذا تعذر ذلك يقف الذي لا يبقى في منصبه موقف الناصح، من غير اعتزال للجماعة، ولا خروج عليها، ولا شق للصف، ذلك أن البديل لنزاع قيادتين ليس إنشاء جماعتين، أو تكوين حزبين، لأن النتيجة هي الضعف في كليهما، بل والفشل: « وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ». «حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ».

٢ـ منعاً للاحتكاك والتضارب، بين الأجهزة العليا في الدولة والتنظيم، يلزم تحديد الاختصاصات والصلاحيات والسلطات تحديداً دقيقاً، وأن يقوم التشاور والتنسيق بين قادة تلك الأجهزة في رئاسة الجمهورية، والأمانة العامة، والمجلس الوطني.

يضطلع التنظيم في علاقته بالدولة برسم السياسات العامة ووضع الخطط، والمساندة، وحشد التأييد، وتلقي التقارير من الجهاز التنفيذي لمحاسبته دورياً.

يتولى الجهاز التنفيذي تفصيل البرامج ويقوم بالتنفيذ، وقيادة الحكومة دون تدخل من التنظيم في عمل الدولة اليومي.

إذا استجد طارئ يقضي فيه بالتشاور بين الحكومة والتنظيم والمجلس، تحدد اللوائح كيفية إجراءات ذلك.

٣ـ **البيعة**

يقوم المؤتمر على العهد والتواثق بين الجماعة، وتقوم الدولة على البيعة العامة لرئيسها، حيث يشترك فيها أعضاء المؤتمر مع الناس كافة، وهي بيعة ملزمة، توجب طاعة ولي الأمر في المنشط والمكره، ما أطاع الله، وأقام الدين، وجهد في مصالح الأمة.

٤ـ **الشورى**

الشورى لازمة وملزمة، حيث يلتزم الرئيس والأمين العام بشورى الجماعة، عبر الأجهزة التنظيمية، وكذلك سائر القياديين.

٥ـ **الأزمة الدستورية**

تجاوزاً للأزمة الدستورية الماثلة، يلتزم طرفاها بالنزول على حكم المحكمة الدستورية، تأكيداً لالتزامها بالدستور.

٦ـ رفع حالة الطوارئ السارية حالياً في البلاد بأعجل ما تيسر.

٧ـ تتحرى أجهزة المؤتمر والدولة الإجماع أو ما يقاربه، في القضايا ذات الأهمية والخطورة.

٨ـ يتم لقاء أسبوعي دوري بين قادة الأجهزة العليا للدولة والمؤتمر (رئيس الجمهورية، الأمين العام للمؤتمر الوطني، ورئيس المجلس الوطني) تبادلاً للمعلومات وتشاوراً وتنسيقاً.

٩ـ سد باب الفتنة بمساءلة الذين خاضوا فيها ـ لا سيما الذين تولوا كبرها وأخذهم بأدب الشرع تذكرة، وإبعادهم عن مواقع التأثير والقرار.

١٠ـ **مقترحات تنظيمية:**

تأسياً على ما تقدم، واستصحابا للدستور، والنظام الأساسي، تقدم اللجنة المقترحات التالية:

وضع وإعمال اللوائح المحددة للاختصاصات والمنظمة للعلاقات بين الأجهزة التنظيمية والتشريعية.

الإبقاء على اختصاصات السلطة التنفيذية المحددة في الدستور واختصاصات أجهزة المؤتمر المحددة في النظام الأساسي لتعدل في الوقت المناسب عبر القنوات المختصة بذلك.

وضع وإعمال اللوائح المنظمة والمحددة لكيفية التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وفقا للنظام الأساسي.

وضع لائحة تفصل اختصاصات الهيئة القيادية المحددة في البند (١) و(٢) من النظام الأساسي.

تكون أجهزة المؤتمر حاكمة لأجهزته وعضويته ولسياسات الدولة العامة وخططها العريضة.

١١ـ تكون قرارات أجهزة المؤتمر ملزمة فيما يليها وبالنسبة للجهاز التنفيذي كسياسات عامة وخطط عريضة تفصلها الأجهزة التنفيذية في برامج عملية.

تقوم أجهزة المؤتمر المختصة بالمحاسبة الدورية لأداء الأجهزة التنفيذية ولا تتدخل في تفاصيل وتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالأجهزة التنفيذية.

١٢ـ أ) إعادة انتخاب وتشكيل الأجهزة التنفيذية للدولة وأجهزة المؤتمر الوطني.

ب) إعادة تشكيل الجهاز التنفيذي بما يحقق الأداء الأوفق ويحقق الثقة والاطمئنان للجميع.

ج) استكمال مجلس الشورى بالقيادات المؤهلة لعضويته.

د) إعادة تشكيل الهيئة القيادية (القومية) بما يحقق الثقة والاطمئنان للجميع.

هـ) إعادة تشكيل لجنة التعيين والمحاسبة بالهيئة القيادية بما يتفق مع النظام الأساسي.

و) وضع وإعمال اللوائح المنظمة لاختيار القيادات.

ز) اختيار قيادات أجهزة المؤتمر والأجهزة التنفيذية وفقا لفقه الجرح والتعديل مع توخي روح الإجماع في الاختيار ومراعاة النظام الأساسي.

١٣ـ أ) إنشاء لجنة توفيق وتحكيم تفصل في تنازع الاختصاصات بين أجهزة المؤتمر والأجهزة التنفيذية وخلافات القيادات وتكون هذه اللجنة تابعة لمجلس الشورى.

ب) يكون قرار لجنة التوفيق والتحكيم فيما يلي النزاع ملزما لكافة الأجهزة وكل القيادات.

ج) تتكون عضوية لجنة التوفيق والتحكيم من خمسة إلى سبعة أعضاء ذوي خبرة وكفاءة ومحل إجماع.

د) وضع وإعمال اللوائح المنظمة للجنة التوفيق والتحكيم.

١٤ ـ الالتزام بالنسق المؤسسي الشوري في اتخاذ القرارات مع مراعاة اختصاصات الأجهزة وتحاشي تغول جهاز على اختصاصات جهاز آخر.
الرجوع في القضايا الهامة التي تطرأ على الجهاز التنفيذي أو المؤتمر والتي لا تشملها السياسات المجازة للأجهزة المختصة.

١٥ـ لا يتخذ الأمين العام أو رئيس الجمهورية أو أي قيادي في المؤتمر أو الجهاز التنفيذي قراراً بمفرده فيما يلي شؤون المؤتمر وأمور الدولة الهامة.

١٦ـ تتخذ كل القرارات عبر الأجهزة المختصة وفقا للدستور والنظام الأساسي.

١٧ـ تعديل النظام الأساسي بما يكفل إنفاذ المعاني الواردة في هذه الورقة.

١٨ـ يكون لمجلس الشورى حق تعديل النظام الأساسي في غياب المؤتمر العام.

١٩ـ تفوِّض هيئة الشورى رئيسها لتكوين لجنة لوضع اللوائح، ومقترحات التعديل للنظام الأساسي، وإنفاذ سائر بنود مشروع المعالجة الواردة.

٢٠ـ دعوة مجلس الشورى لاجتماع طارئ فور انتهاء اللجنة من عملها، للنظر في إقراره.

الخاتمة:

وبعد، فلئن أصاب الأذى والتشويه كلاً من المؤتمر والدولة من جراء الصراع المرير وتداعياته الأخيرة، ومن عجز القيادة والقاعدة المتطاول عن حسمه، فقد جرى من جهة أخرى التشكيك في مصداقية المشروع وشعاراته المنصوبة التي رسَّخت المعاني الكبيرة؛ معاني تلاشي الذات وفنائها في سبيله، وسقطت كذلك الهيبة، ولحق بنا جميعا الهوان، وأهدينا الأعداء والخصوم صوارم قاطعة لألسنتنا ونافذة في صدورنا.

بيد أن في هذا الليل الطويل البهيم المدلهم، تلوح بارقة في السماء تهيب بنا جميعا إلى وثبة تاريخية كبرى، ننصف بها المشروع الحضاري العزيز على أنفسنا، ونتسامى بها فوق الجراح، وفوق دواعي الانتصار للذات، فنفاجئ الدنيا من جديد، ونخرج إلى العالم مرة أخرى على كلمة سواء، وبصف متحد، وتنظيم واحد، ودولة مهابة، تحمل مشروعها وتتقدَّم به في ثقة وعزّة بين العالمين.

حينها فقط، يعلو أمرنا، وتشرق شمسنا وتعود للمؤتمر والدولة ومشروعها الجاذبية، ويتألّق للعالمين المثال. «ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله».

المذكرة التفسيرية لمقترحات تعديلات النظام الأساسي واللوائح

بناءً على قرار مجلس الشورى القومي بتفويض رئيسه لتكوين لجنة لوضع اللوائح ومقترحات تعديل النظام الأساسي... أصدر الأخ رئيس مجلس الشورى القومي قراراً بتكوين اللجنة من الإخوة الآتية أسماؤهم:

١ - عثمان الهادي	رئيساً
٢ - فتحي خليل	عضواً
٣ - هاشم أبو بكر	عضواً
٤ - د. عبد الرحمن إبراهيم	عضواً
٥ - عبد الله دينق نيال	عضواً
٦ - أحمد إبراهيم الطاهر	عضواً
٧ - د. مجذوب الخليفة	عضواً
٨ - د. إبراهيم هباني	عضواً
٩ - عبد الله حسن أحمد	عضواً
١٠- د. تاج السر مصطفى	عضواً
١١- د. لام أكوال	عضواً
١٢- أقستينو أريمو	عضواً
١٣- د. عوض أحمد الجاز	عضواً
١٤- ربيع حسن أحمد	عضواً
١٥- بروفسير عوض حاج على	عضواً
١٦- عبد الرحمن الفادني	عضواً
١٧- أحمد محمد هارون	مقرراً

وكلَّفهم بالمهام والاختصاصات التالية:

١ - عمل التعديلات المطلوبة على النظام الأساسي.

٢ - وضع لائحة تنظيم وتحديد كيفية التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وفقاً للنظام الأساسي.

٣ـ وضع لائحة تفصِّل اختصاصات الهيئة المحدَّدة في البند (١) و (٢) في النظام الأساسي.

٤ـ وضع لائحة تحدِّد الاختصاصات وتنظم العلاقات بين الأجهزة التنظيمية والتشريعية والجهاز التنفيذي.

٥ـ وضع لائحة محاسبة لأجهزة المؤتمر الوطني والجهاز التنفيذي والتشريعي.

٦ـ وضع لائحة تنظِّم عمل لجنة الجرح والتعديل.

٧ـ وضع لائحة تنظم عمل لجنة التحكيم والتوفيق.

وقد باشرت اللجنة عملها فوراً، حيث انقسمت إلى عدد من اللجان الفرعية على النحو التالي:

أ/ لجنة مقترحات تعديل النظام الأساسي ولائحة الهيئة القيادية:

برئاسة: ـ د. عبد الرحمن إبراهيم الخليفه

وعضوية: ـ د. تاج السر مصطفى

ـ أوغستينو أريمو

ـ عبد الرحمن الفادنى

ـ ربيع حسن أحمد

ـ د. أبراهيم هبانى

ـ د. مجذوب الخليفة

ب/ لجنة اللوائح الخاصة:

برئاسة: الأستاذ/ أحمد إبراهيم الطاهر

وعضوية: بروفسير عوض حاج على

فتحى خليل

عبد الله حسن أحمد

د. لام أكول

عثمان الهادي إبراهيم

ج/ لجنة لائحة تنظيم الاختصاصات:

برئاسة : الأستاذ هاشم أبو بكر

وعضوية : د. عوض الجاز

عبد الله دينق نيال

أحمد محمد هارون

وقد استعانت اللجنة بالأخوين الكريمين الأستاذ محمد يوسف والأستاذ عبد الباسط عبد الماجد في أعمالها. وبحمد الله استطاعت اللجنة أن تنجز المشروعات التالية:

١ ـ مشروع مقترحات تعديل النظام الأساسي.

٢ ـ مشروع لائحة تنظيم أعمال الهيئة القيادية.

٣ ـ مشروع لائحة تنظيم الاختصاصات والسلطات وعلاقات التنسيق.

٤ ـ مشروع لائحة هيئة الاختيار والمحاسبة.

٥ ـ مشروع لائحة محاسبة عضوية المؤتمر الوطني.

٦ ـ مشروع لائحة لجنة التوفيق والتحكيم بين الأجهزة والقيادات.

مستهدية بالمراجع التالية:

١ ـ مشروع المعالجة الشاملة الذي أجازه مجلس الشورى.

٢ ـ الدستور.

٣ ـ النظام الأساسي.

٤ ـ التجربة التنظيمية.

٥ ـ المراجع العلمية في الإدارة العامة والقانون.

١/ السمات العامة لمشروع مقترحات تعديل النظام الأساسي

١ ـ حرصت اللجنة على حصر التعديلات في أضيق نطاق ممكن إذ شملت التعديلات ٦ مواد فقط.

٢ ـ المرجعية التي استندت عليها اللجنة في ذلك التعديل هو ما ورد بالمادة العاشرة فقرة ١٢ من مشروع المعالجة والتي تقرأ (تعديل النظام الأساسي بما يكفل إنفاذ المعاني الواردة في هذه الورقة).

٣ ـ أهم سمات التعديل هي:

أ/ تحديد الوظائف والاختصاصات تحديداً دقيقاً منعاً للاحتكاك والتضارب... وفي هذا الإطار تم استحداث بند جديد بالنظام الأساسي محدداً لاختصاصات ومهام رئيس المؤتمر وأمينه العام وهو الشيء الذي خلا منه النظام الأساسي.

ب/ إعادة صياغة اختصاصات الهيئة القيادية والقطاعات وفق الفلسفة والرؤية التي أقرتها ورقة المعالجة الشاملة والقائمة على مفهوم منع التضارب والاحتكاك وتحقيق أقصى درجات التنسيق والتناغم والتداعم... عليه تأسيساً على ذلك أضحت الهيئة معنية بتفصيل سياسات مجلس الشورى القومي فيما يلي التنظيم إلى برامج عملية ومتابعة تنفيذها، وإعداد السياسات والخطط العامة فيما يلي شؤون الدولة والحكم وإحالتها لأجهزة الدولة لتفصيلها مع احتفاظها بحق المحاسبة الدورية على التنفيذ فضلاً عن اختصاصها بوضع خطط وبرامج المساندة لمشروعات وبرامج الدولة لتحقيق الإسناد المشترك والتفعيل الكامل لقوى الدولة والمجتمع.

ج/ قصد من هذا التعديل إعطاء الفاعلية للقطاعات للانطلاق اقتراحاً للسياسات والخطط ووضعاً للبرامج وتفعيلاً لحركة المجتمع ومراقبة دورية للأداء.

د/ أعيد تشكيل الهيئة القيادية بضم الولاة والأمناء معاً لها لإزالة وضع التمثيل السابق الذي خلق صعوبات عملية في الممارسة، فضلاً عن إتاحة الفرصة للولاة والأمناء معاً للإلمام بالتطورات والاشتراك في اتخاذ القرار. ولخلق التوازن ما بين التمثيل الولائي والقومي كان لا بد من زيادة الأعضاء المنتخبين قومياً، فتم رفع عددهم إلى ٣٠ عضواً والمستكملين إلى ١٠ أعضاء ليصبح جملة أعضاء الهيئة القيادية ٩٩ عضواً.

هـ/ إن المهام الجديدة للهيئة القيادية باعتبارها مؤسسة سياسات وخطط عامة ومراقبة أداء يتطلب أن تتباعد فترات انعقادها حتى تتيح الفرصة كاملة للجهاز التنفيذي للانطلاق، دون تدخل من التنظيم في عمل الدولة اليومي كما أوجب ذلك مشروع المعالجة الشاملة... كما أنه يتيح بذات القدر الفرصة للقطاعات لمباشرة مسؤولياتها، ويضمن فاعليتها وفي هذا تكريس للمؤسسية وحكم المؤسسات وتمكين للقطاعات من اجراء عملية التنسيق المشترك... وأيضاً كان هذا أحد مطالب مشروع المعالجة الشاملة. والحال كذلك فلا يقدح فيها أن زاد عددها على النحو الذي تم اقتراحه.

ز/ أما عن رئاسة الهيئة القيادية فلقد جاء في مشروع المعالجة الشاملة أن يبقى كل من الأمين العام والرئيس في موقعه لتجنى الدولة والتنظيم ثمار تجربتهما. وفي الذهن ما ذهبت إليه ورقة المعالجة الشاملة في تحديدها لأسباب الخلاف بأن ازدواجية القيادة كانت إحدى مسببات الأزمة...

كان لا بد من النظر في كيفية بقائهما وفصل الأختصاصات بينهما وتحديد مهامهما بصورة محددة وواضحة فجاءت على النحو التالي.

(الفقرة أدناه.. ما لله لله وما لقيصر لقيصر.. ليست ضمن الإختصاصات الواردة في مقترح تعديل النظام الأساسى وإنما تعليق حولها ذكره المؤلف.. ثم بعد ذلك نستعرض تفصيل الإختصاصات).

ما لقيصر لقيصر وما لله لله

الناظر لاإختصاصات رئيس المؤتمر الوطني واختصاصات الأمين العام للمؤتمر الوطني لا يستطيع أن يجرِّد هذا التخصيص والتوصيف من محيط الأزمة والصراع والخلاف الذي برز عنه. فهذا التوصيف قد جاء في وقت سادت فيه القوةُ على العقل والمنطق والقانون.. وجاء في وقت عُلِّق فيه العمل ببعض مواد الدستور، وأُعلنت فيه حالة الطوارئ وتم حل البرلمان وتم تجميد الأمين العام للمؤتمر الوطني، وكادت أن تتباين الصفوف بعد أن تباينت وتباعدت المواقف.. جاء هذا التوصيف والتحديد للاختصاصات في وقت سادت فيه مقولة (الرفاق) (مَنْ ليس مَعَنا فهو ضِدنا).. لذلك كان تحديد الاختصات لا يعدو كونه محاولة لامتصاص الصدمة والخروج من الأزمة، بل جاء ملبياً لكل رغبات وطلبات المسكين بالسلطة، ومتماشياً مع أهداف مذكرة العشرة التي أنزلت الشيخ الترابي إلى المعاش الإجبارى، وجعلته كملك بريطانيا يملك ولا يحكم، وهكذا أصبح رأيه يُعلِم ولا يلزم.

وهكذا كثيراً ما تقع الحركات العقائدية في الأخطاء الاستراتيجية وتتحالف مع العسكر، فأول ضحايا هذا التحالف هم قادتها الفكريون ورموزها السياسيون، بل ومؤسسيها.. وقد قدَّم عبد الخالق محجوب مفكر الحزب الشيوعي رأسه ثمناً لتحالفه مع العقيد جعفر نميرى وذهب ميشيل عفلق منظِّر ومؤسس حزب البعث العربى الاشتراكي إلى المنفى بعد أن حكمت أفكاره الهلال الخصيب وأرض الرافدين، وقدَّم الإخوان المسلمون أبرز قادتهم ومفكريهم في مصر شهداء على يد عبد الناصر بعد أن أوصلوه للحكم، وكذلك ذهب الشيخ الترابي مفكر ومؤسس الحركة الإسلامية في السودان والأب الشرعى لثورة الإنقاذ للسجن للسنين ذوات العدد على يد قادة ثورة الإنقاذ الذين جاء بهم من الأحراش لسدة الحكم.

جاء توصيف المعالجة الشاملة ليدفع الترابي دفعاً للخروج.. فالشيخ الترابي أستاذ القانون وأول عميد سوداني لكلية القانون بجامعة الخرطوم وقائد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤م، ووزير العدل والنائب العام في حكومة النميري ووزير الخارجية في حكومة الوفاق الوطني التي كان يرأسها الصادق المهدي ثم رئيس البرلمان السوداني في عهد ثورة الإنقاذ ثم قبل ذلك المفكر السياسي الذي يُجمع قادة الفكر الإسلامى السياسي على تميزه وتفرده، قد تحول بفضل هذا التوصيف ومن قبله مذكرة

العشرة إلى واعظ في كشف وعاظ الدعوة الشاملة أو قائمة وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد حيث أصبح واجبه كما جاء في التوصيف الجديد (يقود النشاط الفكري والدعوى والعمل الشعبي ..(ثم أضيفت أشياء ومهام أُخرى بغرض الديكور والإخراج مثل (يرأس اجتماعات الهيئة القيادية القومية) وهي هيئة شكلية تجتمع كل ثلاثة أشهر وأول مهامها هو (تفصيل سياسات مجلس الشورى القومى فيما يلى تنظيم المؤتمر وقضايا الدعوة والمجتمع إلى برامج عملية ومتابعة تنفيذها). إذاً المسألة لا تتعدى الدعوة (الشاملة) والمجتمع ومن ثم تنظيم المؤتمر الذي يرأسه الرئيس وبالتالي يتحول الأمين العام إلى مجرد سكرتير لدى رئيس الحزب أو (مقرر) كما هو الحال بعد المفاصلة. أما المهام الأخرى المتعلقة بالحزب أو علاقات الحزب مع الأحزاب الأخرى فهي لا تعني شيئاً لأن الحزب له رئيسه الذي له حق الإشراف والاتصال المباشر بقواعد الحزب بالمركز والولايات فهو يرأس الحزب والدولة معاً وما عداه هو مجرد سكرتير.

هذا التوصيف وتحديد الصلاحيات لا يصلح في بلاد العالم الثالث الذي يخلد فيه الرؤساء في مواقعهم وبعضهم يقوم بتوريث أبنائه من بعده.. كما أن هذا التوصيف يعنى حكم الفرد.. فإذا كان البشير هو رئيس الحزب فمن يحاسب أو يحاكم البشير... بل منْ مِن قيادة المؤتمر الوطني استطاع أن يحاسب البشير في تجاوزه للوائح الحزب وحلِّه للبرلمان وتجميده للأمين العام وإعلانه حالة الطوارىء؟؟ لم يجرؤ أحد على ذلك.. في ذلك الوقت لم يكن البشير رئيساً للحزب وإنما كان رئيساً للدولة فقط، فكيف يمكن محاسبته وهو رئيس الدولة والحزب معاً.. ومعروف أن السلطة المطلقة تفسد مطلقاً مهما كان القيم عليها صحابياً أو تابعياً أو مسلماً عادياً.. لذلك كانت توصية وفد الحركات الإسلامية برئاسة الشيخ القرضاوي هي (أن لا يجمع أحد بين موقعين مثل رئيس الدولة ورئيس المؤتمر الوطني أو الأمين العام ورئيس المجلس الوطني).. وقد حدثنا القرآن أنه (ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه).. إذاً قد أصبح المؤتمر الوطني مثله مثل حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي ولا معنى للشورى التي يحشد لها المئات وليس هنالك من يتابع قراراتها، أو أن تمر تلك القرارات عبرها وفقاً للتخطيط المسبق (وأذكر أنه عندما تم استدعاء المرحوم السفير أحمد عبد الحليم من القاهرة ليكون (مقرراً للملتقى التحضيري للوفاق الوطني في الفترة من ١٦- ١٨/ ٢٠٠٠م، والذي تقرر أن يرأسه الفريق سوار الدهب.. علق أحد دعاة ذلك

الملتقى قائلاً: إن أحمد عبد الحليم سوف يأتى للملتقى جاهزاً بتوصياته معه) وهكذا تدار السياسة داخل كل الأحزاب السودانية ذات الطابع الشمولي الأصل والشورى الشكل. أنا لا أرى في البشير رأياً سيئاً فهو مثل كافة السياسيين أو العسكريين السودانيين الذين يأتون مدفوعين بالشعارات الوطنية والرغبة في تقديم شيئاً جميلاً لوطنه وشعبه، لكن سرعان ما يتأثرون بالبطانة التي تحيط بهم ولا تريهم إلا الصور الوردية لقراراتهم وتعزلهم تماماً عن النخب السياسية والفكرية ذات التوجهات المختلفة، وبديلاً عن ذلك تحيطهم بالوعاظ ومسوّغي البيعات وحارقى البخور باسم الدين.. فلذلك يُصَدِّق الرئيس أو الزعيم أنه على الحق وأنه يمثل الحق الإلهي، وهكذا كان يتصرف النميرى بعد أن تلقى البيعة في أبي قرون ونُصِّبَ إماماً للمسلمين في السودان. كان بالإمكان أن يصبح الرئيس البشير رئيساً للدولة وأحد أبرز قيادى الحزب الحاكم حتى يشعر أن هنالك جهة فوقه يمكن أن تحاسبه ويمكن أن تعزله وبذلك يستطيع أن يحترم مؤسسة الحزب ويُرسي تقليداً جديداً في أدب السياسة السودانية، والتي ينبغي أن تعنى أن المنصب تكليف وليس تشريف، وأن المؤسسة فوق الفرد وأن الفرد جزء مكمل للمؤسسة برأيه ومواقفه الفكرية والسياسية.. وبذلك تصبح الحكومة هي حكومة الحزب التي يختار لها من يأنس فيه الكفاءة من أبنائه.. وكذلك يمكن للحزب أن يضع مواصفات ومؤهلات محددة لمن يرشحه لشغل المناصب الدستورية المختلفة، وذلك حتى لا نسمع أن التعيينات قد شملت بعض العمال وشاغلي المهن الهامشية من عاطلي المواهب والمؤهلات في بعض المواقع الهامة.. ما ينقص العالم الثالث هو حكم المؤسسات، وكان ينبغي للحركة الإسلامية وهي قد بزغت من غياهب الظلام لحكم السودان أن ترسي قيمة حكم المؤسسة بدلاً من أن تكرس لحكم الفرد. وبرجوعنا إلى المهام والاختصاصات التي وضعتها المعالجة الشاملة يتضح لنا أن المعالجة وضعت كل السلطات في يد الرئيس البشير فهو رئيس الدولة ورئيس الحزب.. بالطبع القصد ليس فك الازدواجية ولكن تأكيد الشمولية والتوتالارية وبذلك تكون المعالجة الشاملة قد أحدثت أزمة شاملة وتحملت وزر تكريس حكم الفرد في دولة جاءت باسم الحركة الإسلامية وقدمت الشهداء من أجل تثبيت أركانها. كان يمكن أن تؤول الصلاحيات التي منحت للبشير في رئاسة الحزب إلى الأمين العام، وبذلك يكون الحزب حزباً حاكماً وليس محكوماً، وكان يمكن للشيخ الترابي بجهاده وتاريخه وعلمه أن يكون أفضل من

يقود الحزب ويوجه الدولة وفق معايير وضوابط صارمة تحول دون تفرده باتخاذ القرار أو سعيه لإقصاء خصومه، وبالتالي تُفعَّل آلية الحزب في متابعة الدستوريين والتنفيذيين في مرافق الدولة، وبذلك نستطيع أن نقدم للسياسة السودانية أنموذجاً يحتذى.. كذلك ليس بالضرورة أن يكون الترابي شخصياً هو الأمين العام للحزب أو أن يكون البشير شخصياً هو رئيس الجمهورية، وإنما نسعى لإرساء نسق سياسي قيمي مؤسسي يحكم دولاب السياسة على مستوى الحزب والدولة.. فالترابي شخصياً قد اقترح أن تنتهي دورة أمانته العامة للمؤتمر الوطني بانتهاء أجل دورة رئيس الجمهورية، وبالتالي يمكن للمؤتمر العام أن يقدم مرشحين جديدين للأمانة العامة ورئاسة الجمهورية. اقتراح الترابي مهما يقال عنه كان أفضل سبيل لوحدة الحزب وتقوية الصف الإسلامي ووحدته وتجنيب البلاد مزالق الفتنة والشقاق التي وقعت فيها بدء من الخرطوم إمتداداً إلى دارفور وما أدراك ما دارفور.

قبل أن نستعرض توصيف مهام رئيس الحزب والأمين العام للمؤتمر الوطني أؤكد أن ما سلف من تحليل وآراء ليست ضد أحد أو مناصرة لأحد ففي مواقع أُخرى من هذا الكتاب يجد القارىء انتقادات قوية للشيخ الترابي، فما كتب في هذا البحث هو رؤية نقدية لمسار الحركة السياسية السودانية على وجه العموم وتجربة الحركة الإسلامية السياسية في السودان على وجه الخصوص حاولتُ فيها أن أنتمي لبعدي الأكاديمي أكثر من انتمائي السياسي. والآن نواصل عرض عمل لجنة لائحة تنظيم الاختصاصات فيما يخص رئيس المؤتمر والأمين العام والذي جاء كما يلى:

مهام واختصاصات رئيس المؤتمر الوطني:

١ ـ يكون رئيس الجمهورية الموالي رئيسا للمؤتمر الوطني ويشرف على تنفيذ سياسات المؤتمر الوطني في أجهزة الدولة.

٢ ـ الإشراف العام على المؤتمر الوطني دون المساس بالاختصاصات الواردة في البند ج/٣، وله في ذلك حق الاطلاع على أداء أجهزته الاتحادية والولائية.

٣ ـ ينسِّق بين أجهزة المؤتمر الوطني وأجهزة الدولة.

٤ ـ يرأس هيئة الاختيار والمحاسبة.

٥ ـ يرأس جلسات المؤتمر القومي.

٦ ـ له حق المشاركة في اجتماعات الهيئة القيادية والقطاعات.

مهام الأمين العام

١ - يرأس اجتماعات الهيئة القيادية القومية.

٢ - يقود النشاط الفكري والدعوى والعمل الشعبي.

٣ - يكون مسؤولاً عن تنفيذ ومتابعة أعمال الهيئة القيادية.

٤ - يكون مسؤولاً عن التنسيق بين القطاعات المتخصصة التابعة للهيئة القيادية (القومية).

٥ - يكون مسؤولاً عن التنسيق بين أجهزة المؤتمر الوطني.

٦ - يكون مشرفا على الشؤون الإدارية والمالية للمؤتمر.

٧ - يرفع تقارير الأداء للهيئة القيادية (القومية).

٨ - يكون الممثل الرسمى للمؤتمر الوطني والناطق باسمه.

٩ - يكون مقررا للمؤتمر القومي.

ح/ الإشراف العام المذكور يخوِّل لرئيس المؤتمر الاطلاع على تقاير وأعمال الأجهزة والتعليق عليها وطلب المعلومات والاتصال بالقواعد للتشاور وشرح سياسات الدولة، ويكون كل ذلك دون مساس أو انتقاص من صلاحيات الأمين العام المذكوره.

نكتفي بهذا الجزء من مسودة المعالجة الشاملة إذ يتعلق بتوصيف مهام الأمين العام ومهام رئيس المؤتمر وهو بيت القصيد ومحور الصراع.

التداول حول مذكرة العشرة
من كوالالمبور إلى الخرطوم

عندما برزت خلافات الإسلاميين داخل المؤتمر الوطني إلى العلن، لم أكن حينها فى السودان بل كنتُ في كوالالمبور التي وصلتها في فبراير ١٩٩٧م؛ لأُحضِّر لنيل درجة الدكتوراه بالمعهد العالمي للفكر والحضارة الإسلامية، وقد كنتُ هناك مقرراً لمجلس شورى الحركة الإسلامية بماليزيا الذي ضم بعض أعضاء الحركة من بينهم البروفيسور أحمد إبراهيم أبوسن والدكتور التجاني عبدالقادر حامد والأخ ميرغني أبكر والدكتور عزالدين بابكر وآخرين حيث كان البروفيسور حسن عبدالرازق النقر يرأس المكتب التنفيذي للحركة هناك.

كان حضورنا للسودان على فترات خلال السنوات التي قضيتها في ماليزيا ١٩٩٧- ٢٠٠٠م، لكن لقاءنا بقيادات الحركة كان متصلاً.. فقد زارنا في ماليزيا الدكتور علي الحاج نائب أمين المؤتمر الوطني، وكذلك الدكتور عبدالله سليمان العوض أمين العلاقات الخارجية بالمؤتمر يرافقه الأستاذ/ أحمد عثمان مكي - رحمه الله.

عندما ظهرت مذكرة العشرة للسطح لم أكن بالسودان.. وقد زارنا بعدها مباشرة في شهر رمضان الأستاذ الصحفي الدكتور خالد التيجاني النور ملبياً دعوة درج حزب (أمنو) الحاكم في ماليزيا على تقديمها لبعض الصحفيين العرب خصوصاً بعد الأزمة والعزلة الداخلية التي ضربت هذا الحزب جراء الحملة الظالمة ضد وزير المالية الدكتور أنور إبراهيم الذي يعتبر أحد رموز العمل الإسلامي بماليزيا..

أقمتُ للدكتور خالد التيجاني مأدبة إفطار رمضاني بمنزلي حضرها بعض الإخوان هناك أذكر منهم الأستاذ/ عمر عبدالعزيز «عميرة» والدبلوماسي خالد موسى دفع الله - الجيلاني - رجل الأعمال إبراهيم بله مكاوي وآخرون..

كانت يومئذ أزمة الحركة الإسلامية ومذكرة العشرة محور حديثنا.. ولما كانت مذكرة العشرة لمن يقرؤها تمثل ثورة إصلاحية تنشد حكم المؤسسات وبسط الشورى فقد وجدت الكثير من الترحيب من الإخوان الذين افتقدوا تنظيم الحركة الإسلامية، ولم يجدوه منذ أن دقت الموسيقى العسكرية في ٣٠/ يونيو ١٩٨٩م، لذلك كانوا يعتقدون أن مذكرة العشرة تمثل الخطوة الرئيسة في برنامج الإصلاح

السياسي والتنظيمي.. وكان هؤلاء الإخوان يظنون أنها ستمر من غير ما عواصف واحتقانات سياسية، لأن الظن أنها قد واكبها الإخلاص ولم يهدف مقدموها لأي إقصاء سياسي لأحد أو تهميش لفرد أو حجر على جهة ما.. وللحقيقة فقد كنت أنا شخصياً ووفقاً لما تقدم لا أرى بأساً لهذه المذكرة وشاعراً أننا قد بدأنا المسار الصحيح الذي يقوم على حكم المؤسسات ويرعى المسافات والاختصاصات بين الأجهزة ويبعد الحركة الإسلامية عن الأهواء والمزاجات الشخصية والانطباعية وحكم الشللية.. وكنت كذلك أظن أن هذه المذكرة ستجد التقدير من شيخنا الترابي وهو على أعتاب السبعين من عمره.. كنت أظن أنه سيشعر بالرضاء الكامل سيما وأنه القائد الإسلامي الوحيد في العالم الإسلامي السني الذي استطاع أن يقيم دولة على قواعد الإسلام تحكمها المؤسسات ويقودها الفكر الراشد ويجتهد في تنفيذ شعاراتها ومبادئها تلاميذه النجباء الذين أشرف طيلة الثلاثة عقود الماضية على تربيتهم وإعدادهم لهذا الدور..

كان الدكتور خالد التيجاني والأخ خالد دفع الله ضد هذه المذكرة وكل منهما له منطلقه؛ فالأخ خالد دفع الله رجلٌ شاعر رقيق ومفكر وله ارتباط فكري ووجداني ومودة خاصة مع الشيخ الترابي وليس له حساسية أو عدائية مع المعسكر الآخر، ولكنه كان يرى أن هذه المذكرة تمثّل انقلاباً على الشيخ الترابي لن يصمد مدبروه كثيراً.

وصديقنا الدكتور خالد التيجاني القادم من قلب المعمعة فهو صحافي ومفكر وسياسي مستنير عرفه اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وقد درسنا سوياً المرحلة الثانوية والجامعية..

فقد كان خالد التيجاني ضد مذكرة العشرة بشراسة وضد مقدميها وكان يرى أنهم لن يصمدوا كثيراً أمام شيخ حسن.. والكثيرون منهم قد بدأوا الاتصالات التلفونية بالشيخ معتذرين ونادمين عما اقترفوه.. وأن التيار العام للإخوان ضد هذه المجموعة لدرجة أن الدكتور زكريا ـ ب ـ إ ـ قد قال عنهم: «عليهم أن يشكروا الترابي الذي علمهم حمل الموبايلات ولبس الشالات»..

وأنا لا أعتقد أن الدكتور زكريا قد قال ذلك، ولكن ربما تكون نسبت إليه لأن الدكتور زكريا نفسه قد انحاز للمؤتمر الوطني وليس للشعبي.. شاهدنا أن النقاش قد كان حامياً.. وأذكر أن الدكتور خالد التيجاني خاطبني قائلاً: «يا

خميني أرجوك أن لا تحرق مراكبك».. وكان خالد التيجاني يقول لي خميني منذ فبراير ١٩٧٩م، عندما كنا طلاباً بكوستى الثانوية بالسنة النهائية وذلك ساعة قيام الثورة الاسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني. ومهما يكن من أمر، فإن مذكرة العشرة كان لها ما بعدها.! كان فهمنا للمذكرة في ذلك الحين أنها تمثل إصلاحاً داخلياً، وأنها قد قدمت بحسن نية، وأنها قد حفظت للشيخ الترابي حقه كقائد مؤسس ومفكر ومنظر ثاقب النظر وبعيد الرؤية، وما كنا نظن أنها قد أنزلته للمعاش الإجبارى، لتضع كل السلطة من حكومة ورئاسة حزب في يد المؤسسة العسكرية برئاسة الفريق البشير.

الترابي يخطط لإقصاء كل المشاركين في المذكرة

بالرغم من أن الشيخ الترابي قد حنى رأسه للعاصفة ساعة تقديم المذكرة.. لكنه لم ينس أن وراء المذكرة مكراً وتدبيراً، وأنها مؤامرة تمّ حبكها بسرية كاملة حتى نضجت في نار هادئة.. وقد تم التعتيم عليها حيث فاجأت كل الأجهزة الأمنية والتنفيذية بما فيهم شيخ حسن نفسه..

لقد درجت العادة أن تناقش كل الأمور التي يراد أن يتخذ فيها قرار على مرأى ومسمع من قيادة الحركة وأجهزتها التأمينية وأن تعرض وتناقش أكثر من مرة في المكتب التنفيذى وأن تقرأ أكثر من قراءة حتى يتخذ فيها قرار.. ولكن مذكرة العشرة قد أحيطت بسرية كاملة.. هذه السرية صبغتها بصبغة المؤامرة على شيخ الحركة الإسلامية بل على الحركة الإسلامية نفسها.. ووصفها البعض بأنها انقلاب على الشيخ الترابي.. وقد وصفها الأخ إبراهيم هباني مقرر مجلس الشورى بأنها «منحت الشيخ الترابي المعاش حيث أصبح أميناً من غير صلاحيات»..

هنالك عدة أسباب جعلت أصحاب مذكرة العشرة يتكتمون عليها.. لكن تظل مذكرة العشرة تمثّل مرحلة الانفجار التي سبقتها تراكمات من الاحتقانات وعدم الرضا بين الشيخ الترابي وبعض تلاميذه.

وفي الوقت الذي قدمت فيه مذكرة العشرة ـ مع غياب شبه كامل للحركة الإسلامية بشكلها المرجعي القوي ـ كانت العلاقات بين الكثير من القياديين من أبناء الحركة الإسلامية قد بدأت تسوء؛ فمنهم من كان يتطلع ليصبح أميناً للمؤتمر الوطني ومنهم مَنْ يرى أنه أحقّ بوزارة الخارجية وأكثر كفاءة من غيره.. ومنهم من يرى أن الدكتور الترابي قد دمّر تاريخه السياسي ووصمه بدمغة مساعده الإرهاب ومنهم من يرى أن الترابي بدأ يتخلى عنه ويستبدله بآخر، وقد تمثلت ذروة تفجر هذه الاحتقانات في الصراع الدائر منذ وقت مبكر بين جهاز الأمن الرسمي منذ أن كان يرأسه د. نافع علي نافع وبين جهاز الأمن الشعبي الذي يحتوي على كل أسرار وملفات الحركة الاسلامية والذي ترأسه اللواء (م) ف. عروة.. الذي يتهمه البعض من قيادات الحركة الاسلامية بعلاقات وطيدة مع جهاز المخابرات الأمريكية... لكن عروة كان يجد دعماً وحماية من الشيخ الترابي الذي ينظر لهذه الاتهامات بأنها نوع من الغيرة والحسد، خصوصاً أن الرجل كان يصول ويجول بطائرته ونفسه في

أحراش الجنوب في قتال شرس ضد حركة التمرد.. وقد كان الشيخ الترابي يذكر أن عملاء الـ CIA لا يقدمون أنفسهم للموت في أحراش الجنوب بهذه الصورة الشجاعة والنادرة.

شاهدنا أن مذكرة العشرة التي قُدِّمت في العام ١٩٩٩م، كانت تمثّل انفجاراً لتراكمات واحتقانات بدأت منذ العام ١٩٩٥م.

يقال إنه بُعَيد مذكرة العشرة مباشرة قرر الترابي طيَّ صفحة كل الذين اشتركوا في تقديم مذكرة العشرة وكل من يقف معهم في الخفاء، فكان الإعداد والعمل الدؤوب للمؤتمر العام للمؤتمر الوطني الذي رفعت عضويته لعشرة آلاف بدلاً من ستة آلاف كما كان سابقاً..

وكانت مذكرة العشرة تمثل المسمار الرئيس المسموم الذي دُقّ في جسم الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني.. ومنذ تلك اللحظة خرج الصراع بين الإسلاميين إلى العلن ووجد البعض ضالتهم المنشودة في إذكاء الصراع بين إخوان الأمس فرقاء اليوم، خاصة و أن الحركة الإسلامية قد انتسب إليها الكثير من الطلقاء الذين جلبتهم نظرية شيخنا الترابي في الاستقطاب تحت شعار (العبرة بمن صدق وليس من سبق)، كان الطلقاء والموتورون والضعفاء من أبناء الحركة الإسلامية الذين فقدوا مناصبهم الدنيوية كولاة أو وزراء أو محافظين وغيرهم من أصحاب الأجندة الشخصية والأجنبية يسعون بالفتنة والنميمية ويمشون بالتلفيق والبهتان يدفعهم حبهم للوقيعة وإيغار الصدور وزرع الريبة والشك في نفوس كل فريق ضد الآخر.. وقد كانت الأرض خصبة لزرع بذور الفتنة والوقيعة..

لذلك خرج الصراع إلى العلن بصورة فاجرة لم تراع أدب الخصام إن كان للخصام أدب، وبدأ التوجه نحو استقطاب القواعد.. وإن كان هذا الاستقطاب قد بدأ مبكراً منذ نهايات العام ١٩٩٤م.

كانت حسابات شيخنا الترابي خاطئة بالمنظار الواقعي.. فهو قد وثق في التقارير التي ظلت تطرق أذنه مراراً وتكراراً، وتقول له: إن ولاء هذه الجماهير من المدنيين والعسكريين لك وليس لمعارضيك من مجاميع الأصفار التي تساوي صفراً..

لذلك عمد شيخنا بخبرته التنظيمية والقانونية وبسعيه نحو الانفتاح السياسي والتعددية التي يعارضها الكثيرون من الطرف الآخر.. رأى أن يهزم خصومه عبر أجهزة المؤتمر الوطني وأن يسقطهم واحداً تلو الآخر بصورة ديموقراطية علنية لا تأتي في

الظلام وأن يطوي صفحتهم بصورة تشهدها جماهير الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني وأجهزة الإعلام وجموع أفراد الشعب السوداني.. وهذا هو الخطأ الاستراتيجي الذي وقع فيه شيخنا الترابي ومجموعة الحواريين الذين زينوا له هذا المسعى. فالسياسة ـ وشيخنا سيد العارفين ـ لا تدار بعقلية أبيض أو أسود.. ولا بعقلية مَنْ ليس معنا فهو ضدنا.. والطرف الآخر لا يقل ذكاءً وحدة ولا برجماتية عن شيخهم الترابي، فهم تلاميذه النجباء الذين حملوا معظم حسناته وكل سلبياته وبلغة الدكتور قطبي المهدي: «هم تلاميذه وصناعته His Creation ولا يختلفون معه في فكر ولا ممارسة وإنما هو خلاف حول السلطة».

لذلك سعت العناصر التي حول الترابي للنزول إلى القواعد واستقطاب قيادات المؤتمر الوطني في الولايات التي رفعت نسبة تمثيلها في المؤتمر العام، وبدأت تعبئة مناوئة Anti-mobilization لتيار مجموعة العشرة، ووزعت أسماؤهم على أعضاء المؤتمر حتى يتم إسقاطهم في انتخابات مجلس الشورى والمكتب القيادي.. أي في كل الأجهزة الحساسة. وقد نجحوا في ذلك نجاحاً كبيراً سنذكره في حينه.. وفي هذا المقام استشهدُ بما قاله لي أخي وصديقي/ صديق عبدالواحد الشهير بـ «ود الأحمر» وهو من كوادر العمل (الخاص) ذات الولاء المطلق للشيخ الترابي.. فقد ذكر لي ود الأحمر: إنه وحده قد أقنع ألف عضوٍ من أعضاء المؤتمر بالأقاليم بالتصويت ضد مجموعة العشرة التي خانت العهود والمواثيق وحاولت الغدر بشيخ الحركة.!

لكن شيخنا الترابي قد نسى أن الأحزاب عندما تآمرت على الجبهة الإسلامية وأخرجتها من حكومة الوفاق الوطني التي دخلتها في مايو ١٩٨٨م في تحالف مع الصادق المهدي.. عندما تآمرت على الجبهة الإسلامية وأخرجتها وكونت حكومة القصر في ١٨/٣/١٩٨٩م عندها جاء الإسلاميون للسلطة على ظهر دبابة فكان انقلاب الإنقاذ في ٣٠/ يونيو ١٩٨٩م.

نسي شيخنا الترابي أن المعالجات الحادة تقود إلى نتائج حادة ومتطرفة حيث لا تكون عصمة للوائح أو قانون أو بيعة، كما جرت العادة في السياسة السودانية... ونسي شيخنا أن اعتماده على بيعات نادي الأسرة التي يجلب لها الدكتور المعتصم عبد الرحيم وود الخليفة وغيرهم من أمناء الولايات والمحافظات مجموعات المستقطبين ليبايعوا شيخ الحركة الإسلامية.. نسي شيخنا أن تلك البيعات عبارة عن سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً.. وقد كنت كثيراً ما أقول لأخي دكتور المعتصم

عبدالرحيم: إن هذه المجاميع التي تأتون بها لبيعة الشيخ الترابي ما كانت لتبايع الشيخ الترابي لو لا وجوده في السلطة، وسوف تتخلى عنه عند حدوث أي متغيرات، فهؤلاء يدورون مع السلطان حيث دار.. ولقد صدق حدسي. فقد سئل أحدهم وهو من قيادات المؤتمر الوطني على مستوى الفئات ونائب برلماني.. سئل إبان انقسام الحزب الحاكم وظهور ما عرف بمجموعة القصر ومجموعة المنشية.. حيث يعني القصر مجموعة الرئيس البشير وتعني المنشية مجموعة الشيخ الترابي، قيل له: هل أنت مع القصر أم مع المنشية؟ فقال: «أنا مع القصر ولو كان داخله غردون باشا».. وقد كان هذا النقابي كثير التردد على الشيخ الترابي!!.. فعلى أمثال هؤلاء بنى شيخنا الترابي حساباته، عليه فالمنطق يقول: إن المقدمات الخاطئة تقود إلى نتائج خاطئة..

الخطأ الاستراتيجي الثاني الذي وقع فيه شيخنا الترابي هو تعويله على اللوائح والقوانين! فهو من جانبه وفي كثير من الأحيان لا تعني له هذه اللوائح أكثر من شكليات وقوالب لتمرير بعض القرارات وإضفاء الشرعية عليها.. أما كيفية مرور هذه القرارات والخطوات التي سبق عرضها والتصويت عليها، فهذا شأن ثان مليء بالمؤامرات كما في مذكرة العشرة وكما في التعبئة المضادة لمجموعة العشرة بقصد إسقاطهم في انتخابات المؤتمر العام وحرمانهم من الوصول لأي هيئة ذات أهمية داخل المؤتمر.. فرغم الطبخات والمؤتمرات التي تتزيّ بزيِّ الشرعية عبر عرضها وإخراجها عبر المؤسسات الشورية والقيادية، لكن تبقى طبيعة الخلفية التنظيمية والوفاقية والتراضي والاتفاق بين أعضاء الحزب الواحد تبقى هي الأساس للحكم على هذه القرارات والرضاء والقبول بها.

فالشيخ الترابي كان يظن أن مواثيق الحركة الإسلامية ولوائحِ المؤتمر الوطني ودستور السودان والقوانين المنظمة واللوائح المفسرة ستظلّ هي الحَكَم في الصراع الدائر بين الفرقاء.. ونسي التركيبة العسكرية للرئيس البشير وحبل المشنقة السياسي الذي يحوم حول الكثيرين من الذين احتموا بالقصر من تلاميذ الترابي النجباء.. ونسي شيخنا الترابي أنه عندما تسقط المبادئ أو تتأخر عن القيام بدورها، عندها تصبح هذه القوانين واللوائح والدساتير والبيعات تصبح كعرائس الشمع لا روح فيها ولا حياة.

نسي شيخنا الترابي أن تلاميذه النجباء قد تركوا مكاتبهم في الجامعات التي كانوا يحاضرون فيها في الكيمياء الحيوية وطب الأسنان والزراعة والفلسفة والمنطق

وتركوا مكاتب المحاماة وعياداتهم الطبية واحترفوا العمل السياسي فأهْون لهم ألف مرة أن يرفعوا الكرت الأحمر في وجه شيخهم وفي وجه كل القوانين واللوائح والدساتير.. فهذا أهون من إرسالهم إلى المعاش السياسي الاجباري الذي تتبعه الحسرة والندامة وارتفاع السكر وضغط الدم وربما الذبحة والشلل..

نسي شيخنا الترابي أن إعلان حالة الطوارئ عند العسكريين أهْون من شراب عصير الليمون البارد في الصيف الحار.. سيما إذا كانت هذه الطوارئ تجد من يشرع ويبرر لها من القانونيين والسياسيين.

نعم لقد نسي شيخنا الترابي في خضم زحمة العمل أن ميثاق الدفاع عن الديموقراطية وميثاق السودان ومواثيق الحركة الإسلامية ومواثيق حقوق الإنسان هذه كلها وغيرها في السودان ما هي إلا مجموعة من الأوراق لا تقدم ولا تؤخر، وقد يرجع إليها عند الضرورة القصوى.

والعجيب في الأمر أن إخوتنا في المؤتمر الشعبي كانت لهم عقيدة لا تقبل التزحزح؛ وهي أن البشير ومجموعته لن يستطيعوا أن يتجاوزوا البرلمان ولا اللوائح المنظمة لعمله ولا القانون ولا الدستور!! وأذكر أنني وقُبيل إعلان حالة الطوارئ وحلّ البرلمان في ديسمبر ١٩٩٩م، قبيل هذه الفترة حضرت من ماليزيا إلى السودان.. كانت الأزمة على أوجها.. صحبت معي أخي وصديقي/ خليفة شلعي هياني وذهبنا إلى الأخ إبراهيم يوسف هباني مقرر مجلس شورى المؤتمر الوطني.. وجدناه منفعلاً ويحمل الكثير في صدره ضد مجموعة العشرة رغم أن أحدهم هو الدكتور غازي صلاح الدين زوج شقيقته دكتورة سامية هباني.. كان الأخ إبراهيم يكرر أن مذكرة العشرة قد أنزلت شيخ حسن المعاش الإجباري حتى أصبح من غير أي صلاحيات وهذا ما نرفضه.. ثم تحدث عن ضرورة انتخاب الوالي عبر جماهير ولايته كما هو منصوص عليه..

قلنا للأخ إبراهيم: إن هذا التصعيد معلوم النتائج ونتيجته الحتمية إذا سار على ذات الوتيرة هي إعلان حالة الطوارئ وحلّ البرلمان وربما حلّ المؤتمر الوطني نفسه.. ضحك الأخ إبراهيم يوسف من قولنا وأكد أن ذلك لن يحدث لأنه يمثّل خرقاً للدستور.. قلنا له حينها: لم يكن أول خرق للدستور ولن يكون آخر خرق له..

كان الأخ إبراهيم هباني على يقين كامل أن مجموعة العشرة التي تمترست بالقصر لن تجرؤ على دفع البشير على إعلان حالة الطوارئ..

على ذات المسير في إستطلاع آراء هؤلاء الإخوان التقيت الدكتور محمد المختار حسن حسين وهو طبيب بالسلاح الطبي وبجهاز الأمن قبل أن يتقاعد وهو من السياسيين الأذكياء وقد عملنا سوياً على مستوى المكتب السياسي والأمانة العامة للاتجاه الإسلامي بجامعة الخرطوم ١٩٨١- ١٩٨٥م. كان د. محمد المختار إبان الصراع يعمل مع الدكتور نافع على نافع في منسقية السلام التي تقع مكاتبها بالقرب من القسم الجنوبي بالسجانة ..

قلت للأخ د. محمد المختار ما قلته لأخي د. إبراهيم هباني فسخر مني الأخ محمد المختار وقال لي: إن هذه الجماهير هي جماهير الحركة الإسلامية وجماهير الشيخ الترابي.. ثم أشار إلى المؤتمر الذي حصلت فيه المواجهات وتمّ فيه إسقاط الكثيرين من معسكر القصر. قال لي محمد المختار: «لو أردنا في هذا المؤتمر أن نرسل مجموعة العشرة والبشير معهم إلى المعاش لفعلنا.. ولكن حكمة الشيخ هي التي أبقتهم في مواقعهم». كان الأخ محمد المختار متطرفاً في موقفه ضد هذه المجموعة.. قلت له يا أخ محمد إننى أخشى أن يعلن الرئيس حالة الطوارىء ويحلّ البرلمان! فرد عليَّ ساخراً قائلاً: «يا أخ عبدالرحيم أنت الآن تحضر لدرجة الدكتوراه وبرضو تسمع لي كلام الجرايد والشماشة القاعدين يكتبوا فيها.. لن يستطيع أحد أن يحلّ البرلمان أو يتجاوز الشيخ الترابي أو أن يخرق الدستور». قلت له: ربنا يطمنك. وذهبت منه.. وبعد مغادرتى السودان بأقل من أسبوعين حدث ما توقعناه فتم إعلان حالة الطوارىء وحلّ البرلمان وتعليق بعض مواد الدستور وتجميد الأمين العام للمؤتمر الوطني الترابي.

وعندما عدتُ نهائياً للسودان في نهاية مايو ٢٠٠٠م، ذهبت إلى الأخ محمد المختار عند ذات مكتبه فوجدته منحازاً لمجموعة البشير وفاعلاً في أجهزتها.. في البدء كان رأيي أن لا أناقشه، فالجواب يكفيك عنوانه، لكني أخيراً بادرته بالقول: «أين العنتريات التي ما قلت ذبابه وأين أنت الآن». فرد قائلاً: «لا أود أن أتحدث في السياسية». عندها عذرته وغيرت الموضوع وأنا أعلم أن أخي د. محمد المختار لا تغريه السياسة ولا تغرّه المناصب، وهو ما زال يعمل عملاً أقل من إمكاناته العقلية ومواهبه ومؤهلاته العالية وإخلاصه لمبادئه، فربما قد استبان له من الأمر شيء أو ربما جاءه تكليف ما.

الشاهد الثالث هو الشيخ يس عمر الإمام الذي التقيته في بيروت وحاورته حواراً سنورده في مكان آخر من هذا الكتاب.. قلت للشيخ يس وكان معه الإخوان

بدرالدين طه وعبدالله دينق نيال وثلاثتهم من قيادات المؤتمر الشعبي وقد كان بدرالدين طه خارجاً لتوه من السجن.. قلت لهم: كيف فات عليكم أن الرئيس يمكن أن يلجأ للحسم العسكري متجاوزاً كل ما تعلقتم به من لوائح ودستور وقانون؟ قال يس: «ما كنا نحسب ولا نظن ولا نتوقع أن عمر سيحنث بقسمه للحركة الإسلامية وبيعته ولا أن يخرق الدستور ويدوس على العهود والمواثيق لمعرفتنا اللصيقة به».. ثم أضافوا: «إن علي عثمان هو الذي زيّن له ذلك وبرره له بل، دفعه إليه دفعاً»..

ومهما قيل من اتهامات وتأويلات سالبة ضد الأخ علي عثمان، لكن تبقى الحقيقة التي يعرفها الكل عنه أنه شخص عفّ اللسان قليل الكلام وتلميذ نجيب من تلاميذ الشيخ الترابي ظلّ يعمل بالقرب منه لحوالي الثلاثين عاماً في تناسق وتفاهم وطاعة إلى أن دقّ شيطان الدنيا إسفين الفصام والخصام بينهما.. وإذا افترضنا صحة الاتهامات التي يوجهها أخوتنا في المؤتمر الشعبي للأخ علي عثمان حتى وصل بهم الخصام والفجور فيه أن يصفوه بالسامري وغيرها من الصفات والتجريح الذي لا يليق أن يتفوه به مسلم.. لكن إذا افترضنا أن الأخ علي عثمان كان المحرض الأساس لسيادة الرئيس، فينبغي أن نسأل عن الأسباب قبل أن نخلص للنتائج.. من عيوبنا في السودان أننا نخلص إلى النتائج مباشرة ثم الحكم عليها من غير دراسة وتحليل للأسباب.. فكل قضية أو معضلة لا بد لها من مقدمات.. ثم أصل المشكلة وظروفها وملابساتها والسعي لفهمها جيداً وبذل المساعي لحلِّ عقدها.. ودراسة كل ذلك بتأني وروية ثم بعد ذلك نخلص إلى النتائج والتوصيات.. هذا ما لا يوجد في خصومات السياسيين في السودان، فمهما كانت لك من حسنات ومجاهدات وسبق في الدعوة والحركة والانفاق والجهاد والتضحية بالمال والأولاد.. يمكن لهفوة واحدة.. أو خطأ أو موقف لا يتفق مع بعض المتنفذين وصناع القرار، يمكن أن يمحو كل الحسنات السابقة وأن يقذف بصاحبه من خانة المجاهدين والمخلصين إلى خانة المعارضين أو الخائنين أو حتى العملاء.. ثم السعي لتجريدهم من كل المناصب والمواقع التي ظلوا يشغلونها لأكثر من عقد أو عقود من الزمان.. هذا السلوك غير المنهجي اتبعه أخوتنا في قيادة الحركة الإسلامية قبل الانشقاق ضد الكثيرين ومن بينهم الشيخ إبراهيم أحمد عمر والمجموعة التي عرفت بمجموعة القصر والسعي لإسقاطهم جميعاً عبر المؤتمر العام للمؤتمر الوطني والتضييق عليهم خير شاهد على ذلك.. فمذكرة العشرة

كانت كافية لمحو كل حسنات كاتبيها بل ووصمهم بالخيانة والتآمر، لذلك يجب أن يذهبوا إلى مزبلة التاريخ السياسي.. رغم أن الأخ علي عثمان لم يكن اسمه ضمن العشرة، وإن كنت لا أشك أن له علاقة ما أو على أقلّ تقدير أنه على علم بها.

هذا السلوك نفسه اتبعته مجموعة القصر في تصفية حساباتها مع شيوخ الحركة الإسلامية وأبنائها الخلص والتضييق عليهم في الرزق والمعاش وفصلهم من الخدمة المدنية والأجهزة ومضايقة الذين يعملون منهم في السوق والأعمال الحرة.. والزج ببعضهم وهم أبرياء في السجون والزنازين ووصل عدم الورع والسفور في العداء إلى التعدي بالضرب على الأخوات المصليات في مسجد جامعة الخرطوم وسبهن بأقذع الألفاظ.. نعم هذا السلوك غير المنهجي اتبعته أجهزة الإنقاذ التي تشبعت بالاختراق والمندسين الذين يخدمون أجندة خاصة هدفها ضرب الصف الإسلامي والتضييق على جنوده.. لذلك كانت هنالك التقارير الملفقة والكاذبة التي ترفع للقيادة السياسية على أساس أنها صادقة ومبرأة من كل غرض أو دس لتصدقها القيادة وتروجها.. وإلا فما معنى أن يقال إن أجهزة الأمن قد عثرت في منزل الأستاذ حسن ساتي ـ أثناء اجتماع أجهزة المؤتمر الشعبي ـ على قوائم اغتيالات ووصفات للسموم التي تستعمل في الاغتيالات.. تلك السموم التي قيل إن منها ما يقتل فوراً ومنها ما يقتل بعد أسبوع أو شهر... إلخ. علاوة على الخرط والخطط التي ضبطت في اجتماع الشعبي في ذلك اليوم بقيادة الدكتور الترابي..

أنا كنتُ يومها في قيادة الحزب الحاكم ومساعداً لأمين العلاقات الخارجية ومقرراً مناوباً للقطاع السياسي الذي يرأسه النائب الأول.. لم يساورني أدنى شك بأن هذه التقارير التي ادعى أفراد الأمن ضبطها عند اجتماع المؤتمر الشعبي أنها مفبركة ومختلقة ولا أساس لها من الصحة.. وأنها قد قصد بها إحداث الوقيعة وتأجيج الصراع بين الإسلاميين.. وأذكر أنه قد دار نقاش حاد داخل القصر الجمهوري بيني والأستاذ مهدي إبراهيم، وكنت أقول له يجب أن لا نقع في شراك المندسين بيننا.. فهذه افتراءات، فالشيخ الترابي لا يمكن أن يُقْدِم على اغتيالات أو تصفيات وهو على أبواب السبعين، وهو الذي عرفناه بجهاده وشجاعته وعلمه وورعه رغم حدة الطبع التي لازمته في كثير من الأحيان.. وأن الأستاذ حسن ساتي أمين المكتب الاقتصادي بالجبهة الإسلامية ونائب دائرة دنقلا سابقاً معروف بتديّنه وورعه مما يؤكد أن هذه التقارير مصنوعة.. نعم هذا السلوك غير المنهجي اتبعته الأجهزة الأمنية المخترقة عندما

اعتقلت خيرة الإسلاميين الذين جاؤوا بالإنقاذ على أكتافهم أمثال الشيخ الورع التقي/ النبهاني والشيخ الحافظ لكتاب الله المهندس عثمان عبدالله والشيخ المجاهد جبريل النيل وغيرهم من خيرة شباب الحركة الإسلامية! لماذا؟ لأنهم اختاروا الانحياز للمؤتمر الشعبي!.. قطعاً، إن مثل هذه الإجراءات الظالمة والقاهرة تقود مَنْ تقع عليه إلى التطرف ولكن عيبنا أننا لا ننظر إلى أسباب ودوافع التطرف لنعالجها، بل ننفذ إلى التطرف نفسه ونسعى لإدانته ولإدانة مرتكبيه مرة أخرى.

هل الانحياز للمؤتمر الشعبي عيب؟ وهل مثل هذه الأساليب والمعالجات تعوق من الانتماء للمؤتمر الشعبي؟ ومتى كنا نحن أوصياء على العباد حتى نحدد مَنْ ينتمي منهم للشعبي أو للوطني؟ متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ وتبقى الحقيقة أن التطرّف الذي أبداه أعضاء المؤتمر الشعبي كرد فعل لممارسات الحكومة ما كان له أن يحدث لو أدارت الحكومة الصراع والتنافس السياسي بصورة حكيمة وسلمية.. فأنا مثلاً اخترت الانحياز للمؤتمر الوطني طوعاً ولقد ناقشت الشيخ الترابي وأعبت عليه شقّ الحركة الإسلامية وإضعاف الصفّ الإسلامي وتشويه صورة الإسلاميين في أذهان العامة والعالم.. وطلبت منه أن يوقّع ميثاق شرف سياسي مع الحكومة.. لكني رفضت الانضمام للشعبي وقناعتي هي أن المؤتمر الوطني ودولة الإنقاذ تمثّل تاريخنا وجهادنا ودماءنا ودولتنا التي ظللنا نعمل لها منذ أن كنا أطفالاً فلا يمكن أن نهدمها بأيدينا، بل علينا أن نقويها.. صحيح أنها لا تمثّل الحقّ المطلق لكن المنطق الذي يساند تأييدنا المؤتمر الوطني أكثر من نظيره في المؤتمر الشعبي.. صحيح أن المؤتمر الشعبي يمثّل قاطرة يجرّها شيخ الحركة الإسلامية والكثيرون من أبناء الحركة الإسلامية لكنه يجمع بين قياديه الكثيرين من أصحاب الأجندة الخاصة وأصحاب الهوى الذين يبكون على ولاياتهم الطائرة ومحافظاتهم التي عزلوا منها أو المؤسسات التي أبعدوا عنها، أو الذين كانوا يتوقعون بعض المواقع والمناصب ولم يحدث ذلك.. لذلك كان شعارهم عليَّ وعلى أعدائي.. فلتغرق السفينة بنا جميعاً!!

نعم لقد غاب المنهج.. منهج الحركة الإسلامية الذي يقوم على فلسفة الجرح والتعديل.. وساد الهوى والانتصار للنفس والذات..

أنا على قناعة أن الأخ علي عثمان على خلق ودين، ولا يمكن أن يتآمر على شيخ الحركة الاسلامية.. وأنا أعلم أن الأخ علي عثمان ظلّ يعتبر نفسه طيلة العقود الماضية

ليس تلميذاً أو مساعداً للشيخ الترابي بل ابناً باراً ومريداً محباً لشيخه ويفتخر بذلك وأحياناً يذكر أن لحم أكتافه من خير الترابي كناية عن ولائه شبه المطلق لشيخه. بل وفي كثير من الاجتماعات يتجنّب مخالفة الشيخ، ويحاول أن يناصره لثقته في شيخه وعلمه وورعه وسابقة جهاده وإخلاصه.. لكن يبدو أن الساعين بالوقيعة قد أوغروا صدر الشيخ ضد تلميذه حتى تبرَّم الشيخ بتلميذه وحاول إبداله بالدكتور علي الحاج!!. رغم أن علي الحاج يعتبر قيادياً من الطراز الأول، لكن تعيينه في موقع ظل علي عثمان يحتله لفترات طويلة وفي ظروف غير طبيعية كان له ظلاله السالبة وفتح المجال للتأويلات والقيل والقال.. لقد كان من الأنسب أن يظل الدكتور علي الحاج أميناً سياسياً كما كان إبان فترة الجبهة الإسلامية، وأن يظل علي عثمان نائباً للأمين العام، لكن يبدو أن الشيخ أراد أن يراهن على أهل دارفور لذلك منحهم منصب نائب الأمين العام.

وأنا أعلم أن الذي حدث من انشقاق وخلاف لو لم يكن علي عثمان موجوداً أصلاً لحدث وبصورة أفظع وذلك لغياب الأرضية المشتركة والتفاهم الكامل بين العسكريين والمدنيين في قيادة المؤتمر الوطني.. فالعسكريون وإن أبدوا الطاعة في باكورة أيام الثورة التي لم تتمكن بعد ولم تؤمَنْ بعد.. لكن لم يعد أولئك النفر محدودي العلاقات والمصادر والمعلومات والتحليلات والملاحظات والاتصالات كأول عهدهم، بل إن الأمر قد تغيّر عندهم وتطوّر تدريجياً.. فلم يعودوا من أصحاب الإشارة!

فالعسكريون من أصحاب الرتب العالية معجبون بأنفسهم وقد تعودوا أن يُطاعوا دائماً وأن تقدم لهم التحايا والتعظيم.. فعبارة (يا ملكي) يطلقونها تحقيراً واستصغاراً للمدنيين.. وهم لم يتعودوا المعارضة والاستفزاز أو الإثارة.. وإنما تعودوا عبارة «كلو تمام سعادتك».

صحيح أننا كنا نزعم أن أبناء الحركة الإسلامية من العسكريين شيء آخر وأنهم قد تربوا على منهج الحركة الإسلامية الذي يشابه المنهج العسكري حيث الولاء فيه يتدرج من أمير الوحدة الصغيرة إلى الأمين العام طاعة كاملة في ما يرضي الله ورسوله..

وصحيح أننا جميعاً نكنّ احتراماً وتقديراً للرئيس البشير، ونظن فيه الخير ونرى فيه الرجل القدوة للرئيس المسلم الزاهد والمتواضع والغيور على دينه ووطنه ـ هذا على الأقل إلى فترة ما قبيل الأزمة ـ هذا الظن الحسن ومثله جعل شيخنا الترابي يقول

عن الرئيس البشير: «إنه هدية السماء لأهل الأرض».. بل كان ينوي أن يقدِّمه أميناً عاماً للحركة الإسلامية بعد أن تنتهي فترة رئاسته التي حددت بدورتين.. رغم هذا الظن الحسن، لكنه يبقى ظناً حسناً مليئاً بالأماني وبعيداً عن دراسة تربية وسايكولوجية المؤسسة العسكرية.. فالكلية الحربية توصف بأنها عرين الأبطال ومصنع الرجال.. ليس مصنع الفرسان أو المقاتلين أو القادة العسكريين وإنما مصنع الرجال.. وما بعد الكلية الحربية كلما زادت الرتب والنياشين والدورات كلما تعززت هذه القناعات.. أما إذا جمع العسكريون بين هذه الخلفية العسكرية والمناصب السياسية القيادية التي تتيح لهم اللقاءات المباشرة مع رؤساء وزعماء العالم حيث يحضرون المؤتمرات الدولية.. علاوة على ذلك أنهم يتلقون صبيحة كل يوم تقارير أمنية تبدأ من مجريات الساحة الدولية والإقليمية والحالة الأمنية في البلاد وتمتد حتى تشمل تقارير عن الأفراد والمؤسسات التي تعمل مع الرئيس وحوله.. الذين معه والذين ضده.. بعد هذا الكم الهائل من الترقي المعرفي والنفسي وازدياد الخبرة والممارسة ما كان ينبغي لمؤسسة الحركة الإسلامية أن تظل حبيسة كهف اعتقاداتها القديمة.. ولا أن تنتظر من رجل يرفع سماعة تلفون مكتبه ليتحدث مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أو رئيس وزراء بريطانيا أو رئيس فرنسا لا تتوقع منه أن يبصم على بياض ولا أن يستمر في تقديم الولاء المطلق لشيخ الحركة الإسلامية!! فمؤسسة الحركة الإسلامية كان عليها أن تخرج من الكهف القديم وأن تجدد عملتها البالية، وأن تطوّر نفسها وتواكب المتغيرات النفسية والإعدادية على مستوى الأفراد علاوة على المحلية والإقليمية والدولية.. وقد كانت هنالك إشارات مبكرة لذلك..

الأولى كانت عندما احتدم خلاف بين أحد العسكريين من أبناء الحركة الإسلامية برتبة رائد بالمدرعات بالشجرة مع أمين المؤتمر الوطني وأمين الحركة الإسلامية بولاية الخرطوم يومها الشيخ الحافظ لكتاب الله المحامي (م. ي. ب) في مطلع التسعينات.. فما كان من ذلك الرائد إلا أن بعث مجموعة من جنوده بقيادة ملازم إلى اختطاف أمين أمانة المؤتمر الوطني وأمين الحركة الإسلامية بولاية الخرطوم إلى قيادة المدرعات بالشجرة.. وبالفعل حضر هؤلاء الجنود إلى مبنى الأمانة التي كانت في اجتماع منعقد برئاسة أمينها فطلبوا منه أن يخرج إليهم لأمر هام يودون إبلاغه إليه.. وقد ظنّ هذا الشيخ أن هنالك أمراً هاماً يتعلق بأمن وسلامة الدولة

الإسلامية لذلك خرج إليهم مسرعاً حاسر الرأس حتى عمامته لم يجد وقتاً ليضعها على رأسه وتركها بالمكتب.. وعندما خرج إليهم أخذوه في سيارتهم وتوجهوا به صوب المدرعات.. وهنالك كان الإذلال وتهوين أمر «المَلَكية» أو المدنيين حيث طلبوا منه تنظيف الدبابات ومسحها.. هذا ما رواه لي الأخ بكري مدير مكتبه وهو من الإسلاميين الثقات.. هذه المسألة أحدثت هزة تنظيمية وقد رفعت للأمين العام للحركة الإسلامية وللرئيس البشير كمسألة مستعجلة.. صحيح أن الرئيس البشير قد غضب من تصرّف هذا الرائد وحاول محاكمته أو إنزاله للصالح العام، ولكن تحت المعارضة العاصفة من العسكريين الإسلاميين لأي عقاب أو محاكمة لزميلهم تلك المعارضة التي كادت أن تقود إلى شرخ في جدار الثقة بين العسكريين والمدنيين من أبناء الحركة الإسلامية.. وقد أُجبر الرئيس أمام مناصرة العسكريين لزميلهم إلى تعديل قراره ونقل ذلك الرائد إلى مسارح العمليات بالجنوب.. وعندما بُلِّغ ذلك الرائد بقرار النقل إلى مسرح العمليات كان ردّه قوياً حيث قال: «مسارح العمليات هي عرسنا الذي نهز ونبشِّر فيه» أي أنه يوم عرسنا. هذه كانت من الإشارات القوية التي كان يمكن أن يؤخذ منها الدرس والعبرة لو كانت هنالك مراكز دراسات وتحليلات سياسية وإجتماعية ونفسية.

المسألة الثانية التي لم تتوقف عندها الحركة الإسلامية لتقدير وتقييم علاقتها بالعسكريين الإسلاميين وتكييفها أو تطويرها بصورة تجنبها الخلاف والشقاق.. تلك المسألة هي استقالة العميد عثمان أحمد حسن.. أمين الحركة الإسلامية بالقوات المسلحة ـ ورئيس اللجنة السياسية بمجلس قيادة الثورة.

استقالة العميد عثمان لم تكن لأسباب صحية أو لبلوغه سن المعاش.. ولكن لرأيه الواضح والمبكر وهو عدم تدخل الحركة الإسلامية (أي الترابي وحزبه من المدنيين) عدم تدخلهم في العمل التنفيذي للدولة، وأن يكون دورهم هو دور الرعاية والإشراف من على البعد.. وأن يترك الحكم للعسكريين.. كان العميد عثمان له رؤيته، وهو من قدامى الإسلاميين في الجيش ومن أسرة عُرف ولاؤها القوي للإسلام وللحركة الإسلامية.. وقد كان موقفه إبان احتلال العراق للكويت مغايراً لموقف الحركة الإسلامية.. علاوة على عدم رضائه بإدارة الشيخ الترابي وأركان حزبه لمجريات أمور الدولة.. ولما كان العميد عثمان متديناً على المستوى الشخصي وزاهداً في الدنيا آثر أن ينسحب في هدوء من غير أن يحدث انشقاق يبوء بإثمه إلى يوم الدين..

آثر أن ينسحب في هدوء، فلذلك تقدّم باستقالته من مجلس قيادة الثورة.. وقبل أن تقبل تلك الاستقالة قام بإخلاء المنزل الحكومي الذي يسكنه وقام بتسليم مفتاح السيارة المخصصة له ورحل إلى الخوجلاب ليقضي حياته بعيداً عن الصراع والخلاف.. وقد كان رجلاً حكيماً.

الحركة الإسلامية لم تأخذ الدرس من هذا الموقف الذي ظهر لها مبكراً وإنما حاولت أن تصف العميد عثمان بأنه كان ضد الانقلاب أصلاً.

العلاقة بين العسكريين والمدنيين لا يمكن أن تقوم وتستمر على أسس واحدة.. فهم ينطلقون من مدرستين مختلفتين تماماً.. مدرسة الجراحة مقابل مدرسة العلاج الطبيعي.. وأذكر أننا في العام ١٩٨٧م، كنا مجموعة من الشباب السياسيين الذين يعملون بالجبهة الإسلامية وقد دار بيننا نقاش في مكتب الأستاذ/ علي عثمان زعيم المعارضة يومئذ وقد كان محور النقاش هو ضرورة أن تستولي الحركة عسكرياً على النظام حتى تريحنا من فوضى الأحزاب وعمالتها... الخ. أثناء ذلك الحوار برز رأي فحواه أنه إذا قاد العسكريون الإخوان انقلاباً فسرعان ما يدب الخلاف بينهم وبين الإخوان المدنيين، وقد بررنا ذلك بأن المدرسة العسكرية لن تتوافق مع الجانب المدني الذي يقوده المترفون من التجار ورجال الأعمال وساكني القصور.. كنا في ذلك الوقت منحازين لفئة المستضعفين والفقراء وكنا حرباً على «البرجوازية» الإسلامية الناشئة، لذلك حصرنا الخلاف بين العسكريين والمدنيين في هذه الناحية وحدها لكن هيهات..

شاهدنا الثالث هو حول الفهم غير العلمي وغير المدروس لعلاقة العسكريين والمدنيين من الإسلاميين وما يمكن أن تقود إليه مستقبلاً.. هذا الشاهد يبدو غريباً لأنه قد جاء في الوقت الضائع.. إنه إدراك لطبيعة العسكريين تلك الطبيعة المنسجمة مع تربيتهم العسكرية ونمو مقدراتهم السياسية. وهنا أورد شهادة الدكتور غازي صلاح الدين الذي جلست معه بعد مجيئي مباشرة من ماليزيا بصورة نهائية - أي بعد الانشقاق - وقد كانت الأزمة داخل المؤتمر الوطني وداخل الحركة الإسلامية على أوجها.. فالحركة الإسلامية قد انقسمت انقساماً حاداً مليئاً بالجراحات والآهات والآلام، ولم تفلح كل محاولات الدكتور عبدالرحيم علي في ردم الهوة السحيقة بين إخوان الأمس أعداء اليوم. انشقت الحركة الإسلامية ومثلها انشق المؤتمر الوطني.. صحيح أنه صراع سلطة حاول كل طرف

استقطاب أكبر عدد من قواعد الحركة الإسلامية إلى جانبه.. قواعد الحركة الإسلامية التي قيل لها: «اذهبوا فأنتم الطلقاء» جاءوا الآن يبحثون عنهم من أجل المناصرة وتكبير الكوم.. فلا مجموعة المنشية برئاسة الشيخ الترابي ولا مجموعة القصر بقيادة الصقور الجدد رعت للحركة الإسلامية عهداً أو ميثاقاً.. فلم تعد الحركة الإسلامية هي مرجعية للإنقاذ.. بل ولم يعد المؤتمر الوطني يشكّل مرجعية للإنقاذ.. فالإنقاذ مرجعيتها الرئيس والصقور الذين يحلقون حوله.. فما أراده يمكن تمريره عبر الإجماع السكوتي أو السكوت الجماعي، وما رفضوه لا يمكن أن يمر.. وإذا رأوا إصراراً عليه كونوا له لجنة لتهدئة الخواطر، ثم الإطاحة أو العزل للذين هم وراء ذلك الرأي أو التوجه الذي يعارض توجه صقور القصر.. وليت صقور القصر يعملون كمجموعة منسجمة ومتحدة ومتكاتفة يسودها الحب والإخاء والمناصرة لبعضهم البعض!! بل هي مجموعة في غالبها الأعم ـ يمكن هنا استثناء بعض الأفاضل من هذه المجموعة أمثال الشيخ أحمد علي الإمام والشيخ إبراهيم أحمد عمر ـ أما البقية الباقية فمعظمهم تجمع بينهم مذكرة العشرة والعداء للمؤتمر الشعبي ورموزه.. خلاف ذلك فكل واحد منهم قد تضخم في ذاته وأصبح يشكل مؤسسة مستقلة له حاشيته وحرسه وماله وأنصاره.

نعود إلى الدكتور غازي الذي جلست إليه بعد الأزمة.. والملاحظة الأولى أن هؤلاء الناس عندما كانوا تلاميذاً للشيخ الترابي يتلقون منه المدد والحماية.. ما كانوا يعيرون الغير اهتماماً.. بل حتى السلام تكاد تنتزعه منهم انتزاعاً!! وحقيقة علاقتهم بالآخرين هي علاقة الأستاذ الذي يلقي الدرس على التلاميذ الذين عليهم الإنصات الجيد ثم القيام بالواجب.. وإلا عوقبوا بالتهميش داخل الفصل أو إعادة السنة أو الطرد من المدرسة(!!). لكن الآن قد تغير الوضع تماماً حيث أصبح الاهتمام بالآخر واضحاً وبارزاً حتى وصل الطواف على بعض أفراد الحركة الإسلامية في منازلهم سعياً لاستقطابهم.. وجزى الله أخانا محمد إبراهيم الفكي (ود الفكي) كل خير فهو راجل حِمش «قلبو حار» قال لي: قد جاءه ثلاثة من مجموعة القصر في منزله محاولين استقطابه للمؤتمر الوطني.. فبعد أن قدّم لهم واجب الضيافة.. قال لهم ـ وقد كان يحترم أحدهم ولا يجد الاثنان الآخران أي احترام عنده ـ قال للشخص الذي يحترمه بينهم: «هذان الشخصان لو كانا مؤتمراً وطنياً، فأنا مؤتمر شعبي» هذا رأيي الأول والأخير.. وكان ود الفكي قد حسم أمره مسبقاً بمناصرة المؤتمر الشعبي.

عندما جلست أستمع للدكتور غازي، وأنا أعلم أنه من قادة مذكرة العشرة.. ومن ثم من قادة المؤتمر الوطني.. وهو حرب على الترابي لدرجة التطرف.. لكنى عندما استمعت إليه ساورنى شك وتساؤل.. هل أنا مع أحد قادة المؤتمر الوطني أم قادة المؤتمر الشعبي؟؟؟ الدكتور غازي كان مهزوزاً لدرجة مريعة.. وكان غير متماسك ومرتبك جداً..

حدثني عن الترابي وحبّه للسلطة وسعيه ليكون رئيساً وإعجابه برأيه وعدم احترامه للمؤسسية والشورى داخل الحركة الإسلامية ومحاولة إلغاء خصومه وتصفية الحسابات الشخصية معهم... إلخ. إلى هنا والأمر بالنسبة لي عادي جداً، وأنا أعلم أن الدكتور غازي لا يختلف كثيراً عن شيخه وأستاذه في هذه الصفات التي عابها على شيخه.. فهذا الشبل من ذاك الأسد.. فلا فرق بين أحمد وحاج أحمد.. لكن المفاجأة هي عندما بدأ الدكتور غازي يطعن في دين الشيخ الترابي.. وأن الإسلام بالنسبة له عبارة عن سياحة فكرية.. وأننا نجلس معه ليلاً حتى ساعات متأخرة من الليل فلا نراه يدعونا لصلاة العشاء (!!).

وهنا قد أخطأ الدكتور غازي وتجنَّى على شيخ الحركة الإسلامية.. نحن ندرك أن البشر بطبعه غير كامل.. وحبّ السلطة أو الإمارة أو الرئاسة صفات لم يستطع حتى بعض كبار الصحابة أن يتجاوزوها.. والإعجاب بالرأي ليس من الإيجابيات.. لكن إذا شهدنا كل من هبَّ ودبَّ بعد انشقاق الحركة معجباً برأيه ويكاد يقول لإخوته: «ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد».. إذا كان الحال كهذا، فحُقَّ للشيخ الترابي أن يعجب برأيه فهو رأي عالم حافظ وفقيه ومجتهد ومجدِّد مشهود له على المستوى الإقليمي والدولي بالكفاءة والرسوخ في العلم.. وما علمنا أن أحداً من تلاميذه قد تجرأ على معارضته رأياً أو فكراً إلا بعد أن احتموا بالمؤسسة العسكرية التي نرجو أن تحتفظ بهم لوقت كبير.. بعد الحديث عن حسن الترابي وسلبياته ظننت أن الدكتور غازي قد انحاز للمؤتمر الوطني على قناعة كاملة وولاء لا يشوبه شك خصوصاً بعد أن ساهم مع إخوته في شقّ الحركة الإسلامية وإضعاف صفها وخطابها كما أشار هو في رسائله للدكتور الترابي التي سنذكرها ونعلّق عليها..

في ذلك الوقت كان قد تمّ اختيار البروفسور إبراهيم أحمد عمر أميناً مكلفاً لمدة ٣ شهور بدلاً عن الشيخ الترابي الذي تمّ تجميد عضويته..

لا أدري ماذا كان يدور في ذهن الدكتور غازي.. ربما كان يظن أنه سيتمّ اختياره هو أميناً للمؤتمر الوطني، خصوصاً أنه قد سبق أن عمل أميناً له قبل الدكتور الترابي.. لكنه لم يكن راضياً عن اختيار البروفسور إبراهيم أحمد عمر.. فالشيخ إبراهيم عنده هو رجل ليس على دراية بالسياسة وإنما تمّ اختياره من قبل هذه المجموعة لأنه «Safe Choice» هذه هي عبارته بالضبط.. أي «الخيار الآمن»..

ألم أذكر أن صقور القصر هي صقور تحلّق في الهواء كل يبحث عن ذاته وربما يجدها ولكن هيهات!!.. صحيح أن اختيار الشيخ إبراهيم أحمد عمر كان يمثّل الخيار الآمن الذي يجمع عليه قادة القصر الذين أصبح كل منهم يقدِّم نفسه بديلاً للترابى.. لكن الشيخ إبراهيم في تقديرى كان يمثل صمّام الأمان الذي عصم الكثير من تطرف المتنفذين في الحكومة ضد الشعبي، فلولا لطف الله وحكمة إبراهيم لحدثت مجازر وسالت دماء في الخرطوم.

نعم لقد أصبح كلٌ من صقور القصر عبارة عن حسن الترابي فالشيخ قد تجزأ إلى شيوخ كُثُر؛ كل منهم يظهر وفاقه مع الآخر ويبطن خلاف ذلك، فلذلك لا بد من شخصية يجتمعون عليها فأهل صفين قد جلسوا للتحكيم فكان أبو موسى الأشعري هو القنطرة التي عبر بها بنو أمية الجدد.. أو لا بد من شيخ جديد ليست له طموحات الترابي.. تقيّده ظروفه الصحية من الحركة.. لكنه شيخ يجمع الكل على تدينه وورعه وعفة لسانه.. فهو شيخ فيلسوف.. لكنه لا يمتلك كارزما الترابي السياسية ولا مقدرته على الحركة الدؤوبة ومسكْ كل الخيوط بيده.. ورغم مجيئهم بهذا الشيخ لم ينصبوه في منصب الأمين العام كما كان الشيخ الترابي.. بل عدلوا اللوائح ليصبح الأمين العام مجرد مقرر للقطاع القيادي، أي مجرد سكرتير ولكنه كان يتحرك بسيرته النظيفة وتاريخه وجهاده وتدينه ولم يكن يتحرك بوظيفته كمقرر .

المثلث الذهبي

بعد ذلك بدأ الدكتور غازي يحدثني بحسرة عن ضياع الحركة الإسلامية في تركيبة الإنقاذ وكيف أنها أضعف حلقات الإنقاذ وكيف أن العسكريين من قادة الإنقاذ ولاؤهم للمؤسسة العسكرية أكثر منه للحركة الإسلامية..

ثم بدأ يحدثني أن الإنقاذ تتكون من مثلث أكبر أضلاعه هي المؤسسة العسكرية والضلع الثاني هم الجنوبيون والضلع الثالث هو الحركة الإسلامية وهوأضعف هذه الأضلاع..

ثم أكّد لي أن ما يشعر به أن ولاء العسكريين للمؤسسة العسكرية أكثر منه للحركة الإسلامية.

أنا أوافق الدكتور غازي هذا الرأي، وهو رأي لا يحتاج إلى دليل ولا برهان فإعلان حالة الطوارئ و تعليق بعض مواد الدستور وحلّ البرلمان وتجميد نشاط الأمين العام للمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية خير دليل وشاهد على ذلك.. ولكن هل عرف دكتور غازي ذلك الآن؟ ءآلآن؟! بعد أن وقعت الواقعة.. وانشقت صفوف الحركة الإسلامية وملئت صدور أعضائها بالغل والشنآن على بعضهم البعض.. وبعد أن تفرقت الكلمة وتشتت الصف واهتزت الصورة الرائعة في أذهان العامة والخاصة.. والآن هل أدرك دكتور غازي والحنابلة من أمثاله أن مذكرة العشرة ظاهرها فيه رحمة الإصلاح والمؤسسية وسيادة حكم الشورى وتقوية الحزب والتنظيم وباطنها من قبله عذاب الفرقة والخصام وتصفية الحسابات والزج بالأبرياء والصالحين إلى السجون؟. هل أدركوا أن مذكرة العشرة كحصان طروادة الذي ركبه كثيرون حيلة وخداعاً.. ولكلٍ أجندته الشخصية؟. هل أدرك دكتور غازى والحنابلة المخلصون من أمثاله أن مذكرة العشرة لم تجلب إصلاحاً حزبياً ولم تمكن لحركة إسلامية ولم تقم مؤسسية ولم ترع شورى وإنما كرّست لأحادية أو شللية يغلب على قراراتها الانطباعية وردة الفعل والتسرّع في اتخاذ القرارات؟. ثم هل أدرك دكتور غازي والحنابلة المخلصون من أمثاله أن الإصلاح لا يأتي عبر وريقة تطرح خلسة أو مذكرة تدار في الظلام لأن الأضواء تحرقها أو تفسد مفعولها؟. إن ما يدار في الظلام هو مكر سيء والمكر السيء لا يحقّ إلا بأهله.. إن شعارات ومذكرات الإصلاح التي تقوم على كمّ هائل من التناقضات والاختلافات بين أصحابها هذه الشعارات أشبه ما تكون بمجموعات الضغط التي تضغط لتحقيق هدف آني مرحلي وليس لتحقيق هدف استراتيجي بعيد المدى.. فهي أشبه بالحركة التفاوضية التي تطالب بأكثر مما تطمح إليه في الحقيقة.. وهي في بعض حالاتها أشبه بالتجمع المعارض لنظام الإنقاذ الذي جمع بين قرنق اليساري ومحمد عثمان الميرغني الختمي والصادق المهدي الأنصاري ومنصور الأمريكى وياسر الناصرى.. فهؤلاء لا يجمع بينهم غير إسقاط الإنقاذ أو «تحجيمها» (!!)

إن الإصلاح المؤسسي هو عملية طويلة Long Process تحتاج إلى زمن وبرمجة زمنية.. كما يحتاج الإصلاح إلى وقفة أمينة مع الذات تسأل فيها نفسك هل أنت

صادق وجاد في دعواك للإصلاح أم أنت تسعى للثأر لنفسك لأنك قد شعرت بأن شمسك السياسية ربما تغرب قريباً فلذلك رفعت قميص عثمان وأصابع نائلة لتطالب بالقصاص من قتلة ابن عفان!! ومن ثم تُسيَّر جيش الشام لهزيمة الإمام علي.

إن الذين رفعوا شعارات الإصلاح منهم مَنْ لا يؤمن أصلاً بوجود الحركة الإسلامية بعد قيام الدولة الإسلامية (!!!) في السودان ويعتبر أن دور الحركة الإسلامية قد انتهى بقيام دولة الإنقاذ، ومن أمثال ذلك البروفسور إبراهيم أحمد عمر أحد موقعي مذكرة العشرة ورئيس آخر مجلس لشورى الحركة الإسلامية وهو الذي أشرف بنفسه على حلّ الحركة الإسلامية، وذلك عندما دعا أعضاء مجلس الشورى وأبلغهم قرار حلّ الحركة وأن المؤتمر الوطني من الآن سيكون هو الحركة البديلة.. هذا ما قاله لي شخصياً في مقابلتي معه التي سنوردها في مكان آخر من هذا الكتاب.

فإذا ذهبت الحركة الإسلامية في إجازة مفتوحة ولم تعد هي مرجعية الإنقاذ فمن أي جهة استمدت مجموعة العشرة الشرعية أو السند.. الباحث لا يجد سنداً مرجعياً وإنما يجد مدداً (جمهورياً) ترفرف حوله رايات العلم السوداني المشرف على ضفة النيل الأزرق الغربية.

إذا لم تكن الحركة الإسلامية هي المرجعية فهل المرجعية هي المؤتمر الوطني الذي جمع معظم ألوان الطيف السياسي؟ هل المرجعية هي لام أكول وكنقور وسبدرات وأبو القاسم محمد إبراهيم.. وشدو.. وبدرية.. وبابكر التوم.. والخير.. وكبشور.. والهادي بشرى وغيرهم من قيادات المؤتمر الوطني الذين كانوا قيادات في أحزابهم السابقة؟ إذا كان هؤلاء الأفاضل وأمثالهم هم المرجعية التي اعتمد عليها العشرة في مذكرتهم فلماذا لم تعرض عليهم أو يشرك نصفهم ضمن مقدميها فهم قادة وسياسيون محنكون؟ السبب هو أن مرجعية العشرة ليست المؤتمر الوطني لأن المؤتمر الوطني حزب هلامي لا حول ولا قوة لمؤتمره العام! والأمر كله عند مكتبه القيادي وليس كل أعضاء المكتب القيادي.. والمرجعية عند هؤلاء العشرة ليست الحركة الإسلامية، فالحركة قد قتلوها كما قتل الشهيد الهادي المهدي على الحدود السودانية الإثيوبية، ولكن ظلّ بعض الأنصار يؤمن بوجوده.. ينتظر ظهوره انطلاقاً من نظرية المهدي المنتظر.. حتى إنك - وإلى عهد قريب - إذا جاهرت في مناطق الأنصار بأن الهادي قد مات ربما تقتل فوراً.. هذا هو شأن الحركة الإسلامية التي

قتلوها فعلاً، ولكنهم ما زالوا ممسكين بسيفها يُرهِبون به مخالفيهم ويوهمون به قواعد الحركة بأنها ما زالت قوية وفاعلة.. نعم لقد ذبحوا الحركة الإسلامية وأصبح كل منهم يسعى ليصبح هو الإمام المنتظر الذي تنتظره جماهير الحركة الإسلامية.. وعندما نستشهد بأقوال من التقيناهم عبر لقاءات مسجلة أمثال بروفيسور إبراهيم ود. نافع.. وعبدالرحيم علي.. والكاروري سيتضح أن الحركة الإسلامية قد أُريد لها أن تتحول إلى جمعية للتربية الإسلامية.. أو امتداداً لجمعية الدعوة الشاملة التي قادها في يوم من الأيام الشيخ أبو الجوخ جزاه الله خيراً. إنها نظرية البصيرة أُم حمد التي أمرت بقطع رأس الثور لكى تخرج رأسه من الجرة و عندما لم تفلح بعد ذبحه أمرت بكسر الجرة وعندها أخرجت رأس الثور ولكن بعد ذبحه!!.

ماذا قال لي الشيخ الترابي؟

عند نهاية مايو ٢٠٠٠م عدتُ للسودان من ماليزيا.. أي أن الله قد أكرمني إذ لم أحضر أو أشارك في شقّ الصف الإسلامي الذي كان كل العالم الإسلامي ينظر له بالإعجاب والفخر.. لم أكن جزءاً من الأزمة ولم أشعر بعقدة ذنب أو غبن تجاه هذا الفريق أو ذاك.. كانت مصطلحات «المنشية» و«القصر» بالنسبة لنا أقرب إلى «النكتة» أو الفكاهة..

صحيح أنني ومنذ أن غادرت السودان في منتصف يناير ١٩٩٧م، لم يكن يعجبني وضع الحركة الإسلامية وتهميشها واستئثار فئة صغيرة بكل شيء وهي فئة ما عرف أخيراً بمجموعة «القصر».. لكني كنت أثق أن هذا الأمر لن يستمر على ما هو عليه.. وربما يكون أمراً طارئاً والدولة الإسلامية لم تكمل عقدها الأول بعد.. كنت أثق أننا نستطيع أن نقدِّم نموذجاً للحكم الإسلامي الراشد الذي يقوم على احترام الكلمة وحرية الآخرين والطهر والنقاء.. وكنت أثق أن ما نراه من بعض التجاوزات الأمنية على مستوى الدولة هو مجرد ظرف استثنائي سرعان ما يزول..

كان القلق يساورني تجاه الدور الغائب للحركة الإسلامية في قيادة الدولة.. فأنا من الذين يؤمنون بأن الحركة الإسلامية بمؤسساتها وبكوادرها المؤهلة يجب أن تقود الحزب والدولة والمجتمع، لأن الإنقاذ في أساسها بنت الحركة الإسلامية، والعسكريون والمدنيون الذين قاموا بها هم أبناء الحركة الإسلامية وبيانها الأول كتبته قيادة الحركة الإسلامية.. إذن ينبغي للحركة الإسلامية أن تواصل دورها في قيادة الدولة والمجتمع لأن برنامج الحركة الإسلامية يطبقه أبناؤها الأبكار الذين يخضعون لحكم مؤسساتها ولجرحها وتعديلها، ويشعرون بأن التكليف بالأمر العام هو أمانة في الدنيا قد ربح من أخذها بحقها وهي خزيٌ وندامة يوم القيامة لمن خان أو بدل أو زوّر.. إن الحركة الإسلامية بمؤسساتها وأجهزتها في الشورى والرقابة تشكل العواصم من القواصم.. وتشكل الحائط المتين الذي ترتد دونه كل محاولات الطلقاء والمرجفين في المدينة.. كنا ندرك تماماً أن التجربة الإسلامية في السودان ينظر إليها الأعداء والأصدقاء.. فالأعداء يتربصون بها ويحاولون الكيد لها والنيل منها كما يحاولون اختراق صفها وإحداث الفتنة بين أبنائها. والأصدقاء ينظرون لها بكل

إعجاب وينتظرون منها أن تقدم لهم المثل والقدوة والأسوة لحكم إسلامي راشد يطالبون بمثله في بلدانهم..

لذلك كان يقيننا أن دور الحركة الإسلامية لم ينته بفتح مكة، وإنما يستمر لتقوم دولة المدينة قوية فتية وينتشر الإسلام من الأندلس إلى الصين.. لذلك كان الرأي أن تحتفظ الحركة الإسلامية بدورها الريادي وأن تكون هي المرجعية والقائد والموجه لأمر الإنقاذ.. ولو سار الأمر كذلك لما حدث ما حدث.. كنا نؤمن أن المؤتمر الوطني ما هو إلا واجهة سياسية للحركة الإسلامية يهدف إلى إشاعة الولاء السياسي بين جماهير الشعب السوداني ويجتمع أعضاؤه على القواسم المشتركة بينهم وبين الحركة الإسلامية.. ما كنا نظن أن الحركة الإسلامية ستصبح إحدى مكونات المؤتمر الوطني لأن المؤتمر الوطني هو الذي ينبغي أن يكون أحد آليات الحركة الإسلامية.. والغريب في الأمر أن الذين حاولوا تحجيم وتجميد دور الحركة الإسلامية ما كان لهم أن يصلوا إلى هذا المكان العالى في سلك الدولة والحزب الحاكم إلا على ظهر الحركة الإسلامية فهم من دونها ليسوا أكثر من أفندية في مكاتب الدولة وجامعاتها.. ولكن العجب.. ما أن صعدوا على سلمها إلى الوزارات وقيادة الحزب والبرلمان حتى ارسلوا هذا السلم الذي صعدوا به إلى «المتحف» بحجة الانفتاح وإشراك كل الناس.. وأن أمر الحكم في السودان هو لجميع السودانيين وليس حكراً لأبناء الحركة الإسلامية.. ولكن عندما حاول الشيخ الترابي تطبيق هذه الشعارات عليهم وإزالتهم والمجيء بغيرهم من أبناء الشعب السوداني الذين يتحدثون عنهم، عندئذ كثر البكاء والعويل وبدأت المذكرات والاجتماعات السرية التي قادت في النهاية لشق صف الحركة الإسلامية وإضعاف خطابها وهز هيبتها داخلياً وخارجياً.. مما جعل الكل يدرك أن هذا الصراع ليس حول المؤسسات والشورى وإنما هو حول المواقع والسلطة.. ليت هؤلاء الذين قادوا شقّ الحركة الإسلامية ليتهم ذهبوا في هدوء كما ذهب العميد عثمان أحمد حسن عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس المكتب السياسي حيث كان بإمكانه أن يفعل ما فعلوه، وأن يجد المؤيدين والمناصوين من العسكريين.. ولكنه آثر أن لا يبوء بإثم شق الصف الإسلامي.. ليتهم ذهبوا في هدوء لتبقى الحركة الإسلامية قوية ويبقى الصف الإسلامي متحداً، ولكن بفعلهم أصبح المؤتمر الوطني كعجل السامري يحدث خواراً وصفيراً من خلال مرور هواء الدولة فيه فهو من غير الدولة ليس أكثر من لافتة تجمع بعض الشتات من

أصحاب المدارس الفكرية المتباينة.. أما الحركة الإسلامية فقد أصبحت محنطة في أهرامات الفراعنة الجدد.. أو ديكوراً أو تمثالاً لذكريات جميلة.

نعم نحن نؤمن بأنه كان ينبغي للحركة الإسلامية عبر مؤسساتها وكوادرها الأمنية أن تحكم فالكوادر من غير المؤسسات سيحكمهم الهوى والمزاج الشخصي.. لكن أصبحنا عندما نتحدث عن الدور الغائب للحركة الإسلامية في قيادة الدولة كأننا نؤذن في (مالطا).. الإسلاميون لم يدرسوا تجربة البعثيين في سوريا والعراق.. فرغم الشبه الكبير بين التنظيمات العقائدية كلها إسلامية أو شيوعية أو بعثية.. الشبه في التنظيم.. العمل العسكري.. السعي لاستلام مقاليد السلطة.. استقطاب العضوية.. لكنهم يختلفون في التوجهات والمقاصد وهو ما يعرف بصراع العلمانية والإسلام.. لكن البعثيين في سوريا والعراق استطاعوا أن يقيموا دولاً قوية فيها استقرار وأمن كامل وولاء وطني لجماهير هاتين الدولتين.. فسوريا التي لها حرب مع اسرائيل منذ أكثر من ثلاثة عقود وتدعم المجهود الحربي لحزب الله في لبنان وتدعم معظم الفصائل الفلسطينية علاوة على الانتفاضة.. تستطيع أن تشاهد فيها حزباً استطاع أن يبسط الأمن في بلاده واستطاع أن يصرف أبناء الشعب السوري للإنتاج بدلاً من التبطل السياسي والاحتراف أو الارتزاق على بوابات الأحزاب للكثيرين من الخريجين وحملة الشهادات العليا(!!).. فالكل في سوريا قد ذهب نحو الإنتاج والعمل الحر..

وأذكر أننا في أمانة العلاقات الخارجية في المؤتمر الوطني قررنا زيارة الشقيقة سوريا التي زارتنا وفودها أكثر من مرة بقيادة الرفيق عبدالله الأحمر الأمين العام لحزب البعث العربي السوري للمشاركة في انعقاد دورات المؤتمر الوطني.. تشكل الوفد من السادة: بروفيسور إبراهيم أحمد عمر ـ د. نافع علي نافع ـ الأستاذ مهدي إبراهيم ـ الأستاذ أحمد عبدالرحمن ـ الدكتور اسماعيل الحاج موسى ـ الأستاذ عوض الكريم موسى ـ د. عبدالرحيم عمر ـ د. كمال عبيد.. التقينا في تلك الزيارة بكل أفراد القيادة السورية ـ الرئيس بشار الأسد.. وزير الخارجية.. رئيس الوزراء وآخرين.. وشاهِدُنا هنا أننا قد قمنا بزيارة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بدمشق.. كان العمل في هذا المركز رائع جداً.. قدموا لنا عرضاً لبعض جوانب التوثيق وملفات كل الدول.. وقدموا لنا عرضاً للسودان كمثال.. قدموا لنا معلومات عن الرئيس البشير نشأته.. حياته.. تعليمه.. دوراته.. مقتطفات من خطبه.. معلومات يجهل بعضنا الكثير منها.. ثم قدموا لنا ملفاً عن الدكتور الترابي.. هذه المعلومات

توجد على ملفات بالكمبيوتر وملفات ووثائق بالمكتبة «الأرشيف» وقد لاحظ الأستاذ/ أحمد عبدالرحمن أن هنالك بعض التصريحات للشيخ الترابي في إحدى الصحف السودانية لصالح نظام البشير بصورة حازمة واليوم الشيخ الترابي يقف على النقيض منها.. ضحك الأستاذ/ أحمد عبدالرحمن وقال: «حقوا نأخذ منها صورة نبعثها للترابي.».. كان الترابي يومها في السجن.

كان الأستاذ/ أحمد عبدالرحمن من المعارضين جداً لأن تصبح الحركة الإسلامية هي القيادة الفعلية والمرجعية للإنقاذ وكان يرى ضرورة فتح الإنقاذ لكل الناس وعلى كافة المستويات وأن يكون المؤتمر الوطني هو القائد الفعلي وليس الحركة الإسلامية.. ولا أدري إن كان هذا الموقف ناتجاً عن ردة فعل لهيمنة الترابي الذي يسود بينه وبين الأستاذ أحمد خلاف عميق حول قيادة الحزب والدولة.. أم هو موقف أصيل له!.. في دمشق أعجب الأستاذ أحمد عبدالرحمن بمركز الدراسات السياسية هذا.. فسأل مدير المركز: «هل هذا المركز يتبع للدولة أم للحزب؟».. كان ردّ مدير المركز قوياً وثابتاً وذلك عندما قال للأُستاذ أحمد: «الحزب هنا هو الذي يقود الدولة والمجتمع»..

نعم حزب البعث هو الذي يقود الدولة والمجتمع وهو المرجعية الأساسية والنهائية للدولة ولبرنامجها السياسي ولآليات التنفيذ فيها.

نعم إن «الحزب هو الذي يقود الدولة والمجتمع» ويستمر هذا الدور إلى أن تستطيع الدولة أن تحقق برنامجها المطروح للتنفيذ.. والحزب هنا حزب البعث الذي يستطيع أن يجذب إليه الكثير من الفعاليات والكوادر السياسية السورية، ولكن يحتفظ ببنيته وتركيبته وقيادته للدولة والمجتمع.. صحيح أننا كإسلاميين نختلف مع حزب البعث في الأيديولوجية وسياساته الأمنية ونتحفظ على موقف هذا الحزب من الإسلاميين في سوريا، لكننا نلتقي معه في الكثير من الشعارات والأهداف.. لدرجة أن المؤتمر الوطني قد وقع مع هذا الحزب اتفاقاً سياسياً وقعه البروفسور إبراهيم أحمد عمر وعبد الله الأحمر.. ورغم أن الاتفاق (الذي كان أصله بحوزتي) ينصّ على تبادل الخبرات وأذكُر أننى قد طلبتُ من الأخ إبراهيم أحمد عمر أن ندرس تجربة البعثيين وأن نقف عليها وأن نأخذ الإيجابي منها وأن نطرح سالبها.. وقد أمّن الأستاذ مهدي إبراهيم على قولي.. ولكن كعادتنا في اللقاءات والاجتماعات تنتهي كل الاقتراحات الجميلة والحلول الناجعة بعد قراءة سورة العصر إيذاناً بنهاية الاجتماع»..(!!)

أما العراق فقد استطاع حزب البعث فيه أن يبني دولة علمية أزعجت الولايات المتحدة وإسرائيل.. وقد قدِّر لي أن أزور العراق وأن ألتقي بلجنة العلاقات الخارجية التي يرأسها طارق عزيز.. فوجدت أن حزب البعث هو الذي يقود الدولة والمجتمع بحق.. حزب أقام دولة على أساس المؤسسات والرؤية المستقبلية الراشدة والبرامج التعليمية والخطط الاستراتيجية التي تخطط للعراق للمائة عام القادمة.. حزب البعث في العراق لا يقدم للمواقع القيادية كل من هبَّ ودبَّ، كما نفعل نحن في السودان.. وإنما يرجع إلى قوائم العضوية في الحزب تلك العضوية التي تمّ تصنيفها وترتيبها حسب تاريخ الانتماء وحسب المؤهلات العلمية والتخصصات والخبرات.. فلذلك عندما يراد تعيين شخص لموقع ما.. يأتي الترشيح من الحزب بناء على هذه الملفات.. حيث لا يمكن أن يعين أحد الموتى محافظاً أو أحد السعاة في مؤسسة السلام والتنمية وزيراً ولائياً أو أحد خريجي الثانويات وزيراً للدولة في وزارة استراتيجية.. هذا العبث لا يمكن أن يحدث في العراق.. قابلت بعض الاسلاميين السودانيين العاملين في بغداد سواء أكان في بعض الشركات أو دبلوماسيين.. الأخ المهندس خالد إبراهيم محمد أحمد والأخ أحمد يوسف يحدثونك بإعجاب شديد عن دولة المؤسسات التي يقودها حزب البعث في بغداد..

وقد قال لي الأخ المهندس خالد إبراهيم محمد أحمد: إن الرئيس صدام حسين يقرأ حوالى ١٤ ساعة في اليوم.. يراجع كل القرارات.. الذي نُفذ والذي لم ينفذ.. ومستوى التنفيذ والمشكلات والعوائق التي تقف في طريقه.. يساعده في ذلك كوادر مدربة ومصنفة، كلٌ قد أوكل له العمل الذي يناسب تخصصه.. لذلك ظلّ العراق يمثّل مشروعاً لدولة عربية وإسلامية عظمى. استطاع أن يمثل هاجساً وإزعاجاً لأمريكا وإسرائيل، ولم تهدأ ثورة خوفهم من العراق إلا بعد إسقاط نظام صدام وبذلك قد طعنوا الأمل العربي والإسلامي في العراق العظيم بخنجر الصهيونية المسموم.

فلماذا لا ندرس هذه التجربة ونستفيد منها؟! قد يقول البعض: إن أنظمة البعث هي أنظمة دموية وعلمانية ودكتاتورية... أنا لا أدعو إلى اعتناق نظرية البعث الفكرية، ولكن الحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها أخذ بها سواء كانت عند البعثيين أو الشيوعيين أو الشيعة أو خلافه.. ووجه الشبه في الممارسة موجود.. أنا أكتب هذا التحليل والإمبريالية والصهيونية قد استطاعت إسقاط نظام حزب

البعث في العراق.. ولكن تبقى هذه التجربة في سوريا والعراق جديرة بالدراسة سيما وأن التنظيمات العقائدية يوجد بينها تشابه كبير في الخطط الإستراتيجية والبرامج المرحلية وكثيراً ما تتشابه في الممارسة ومعاملة الخصوم ولكنها تختلف على مستوى الأيدولوجيا.

قبل التصعيد السياسي والمواجهة بين الرئيس البشير ومجموعته من جانب والشيخ الترابي من جانب كنا نظن الأزمة الإسلامية ستحل عبر الاحتكام إلى لوائح المؤتمر الوطني كما جرت العادة.. وما كنا نحسب أن الأمر سيصل إلى هذا المستوى من التصعيد.. وكان العشم أن يلتزم الجميع بحكم مؤسسات الحزب السياسية الذي بنوه وحاولوا إقناع الناس به وأصبح ممتداً من أدنى مستوى في المجتمع هو اللجنة الشعبية في الحي إلى أعلى مستوى هو المؤتمر العام والأمانة العامة والمجلس القيادي.. لم نكن نستبعد الخلاف ولكن ما كنا نظن أنه سيضرب جسم التجربة الإسلامية قبل أن يمضي عليها عقد من الزمان.. كنا نظن أن مذكرة العشرة هي ظاهرة صحية تعيد الأمور إلى نصابها وتؤسِّس إلى حكم تقوده المؤسسة أو حكم فاعل بمؤسساته وأفراده معاً وليس فاعلاً بأفراده.. لأن الفرد الذي يحلّ مكان المؤسسة هو الدكتاتور نفسه، لأن المؤسسة بلوائحها وأهدافها وخططها ينبغي أن تكون موجِّهاً وهادياً وضابطاً للأفراد ورادعاً لنزواتهم عندما يتبعون الهوى.. كنا نظن أن مذكرة العشرة ستعيد الروح إلى قواعد الحركة الإسلامية التي أعياها السؤال عن «مَنْ يحكم السودان؟» هل تحكمه الحركة الإسلامية بمؤسساتها، أم يحكمه أفراد باسم الحركة الإسلامية؟ هل يحكمه المؤتمر الوطني أم تحكمه مجموعة أفراد باسم المؤتمر الوطني؟ وقد كان الكثيرون ممن يفترض فيهم أنهم قيادات يسمعون بالقرارات الكبيرة والتعيينات الهامة من المذياع أو التلفاز مثلهم مثل عامة الناس!! إذاً من يحكم السودان؟

حكى لي الأستاذ أحمد عبدالرحمن محمد بأن العميد عثمان أحمد حسن قد أرسل إليه.. كان العميد عثمان رئيس اللجنة السياسية بمجلس قيادة الثورة غير راض عن كثير من الأمور التي تدار بها الدولة وكيفية اتخاذ القرارات.. ويبدو أن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة يسمعون كغيرهم بعض القرارات من وسائل الإعلام، لذلك سارع بعضهم مبكراً بالاستقالة أمثال اللواء فيصل علي أبو صالح... أبدى العميد عثمان احتجاجه للأستاذ أحمد عبدالرحمن عن الكيفية التي تدير بها

الحركة الإسلامية الدولة وهم كمجلس قيادة ثورة ليسوا في الصورة.. صُدِم العميد عثمان عندما جاءت إجابة الأستاذ أحمد عبدالرحمن: «ما حدش عارف حاجة.. هذه الأمور تدار بصورة بعيدة عنا ولا نُشْرَك فيها!».. ما كان العميد عثمان يتصور أن شخصاً بقامة الأستاذ/ أحمد عبدالرحمن الذي انتظم في صفوف الحركة الإسلامية قبل الدكتور الترابي وظل من كوادرها السياسية في الجبهة الوطنية المعارضة لنظام نميري ٦٩- ١٩٧٧م ثم أحد قياداتها السياسية بعد المصالحة.. وزيراً وعضواً بمجلس الشعب.. ثم أميناً سياسياً للجبهة الإسلامية ونائباً برلمانياً إبان الفترة الديموقراطية.. ما كان العميد عثمان يتصوّر أن رجلاً بهذه المواصفات يكون خارج اللعبة تماماً! إذن من يحكم السودان؟.. هذا ما نذكره عندما نستعرض لقاءنا مع اللواء عبد الرحيم محمد حسين والشيخ يس عمر الإمام.

مثال آخر على حيرة أعضاء الحركة الإسلامية على مستوى قواعدها ومعظم قياداتها حول السؤال الحائر «من يتخذ القرارات؟».. ونسبة لصلتي القديمة بالأستاذ أحمد عبدالرحمن الذي عملت معه مقرراً لقطاع العلاقات السياسية بالجبهة الإسلامية الذي كان أميناً له، كنت كثيراً ما أتناقش معه حول مجريات الدولة الإسلامية الوليدة.. وكنت ألاحظ أن الأستاذ أحمد يشعر بالألم للمحاصرة المضروبة عليه وللتهميش الذي يعيشه من قبل الشيخ الترابي ومجموعة الصقور التي تحلق حوله، وأنا أعلم أن هنالك رأياً وسط هذه الصقور ضد ليبرالية العم أحمد وعلاقاته المفتوحة مع الكثيرين من قيادات الأحزاب وعلاقاته الخاصة والمتميزة من السيدين الصادق المهدي وعمر نور الدائم.. فالأستاذ أحمد بطبعه رجل وفاقي وشيخ عرب.. يحوز على احترام كل السودانيين بمختلف أحزابهم وفئاتهم وهو رجل حاضر في كل الأفراح والأحزان التي تمر بالكثيرين من معارفه وأصدقائه.. هذا ما ينقص شيخنا الترابي والكثيرين من الصقور التي تحلق حوله.. كان الأستاذ أحمد كثيراً ما ينتقد الشيخ الترابي ويعترض على الكثير من سياسته وطريقته في إدارة الحزب... لذلك كان تهميش الأستاذ/ أحمد عبدالرحمن مرضياً عنه من قبل الشيخ الترابي..

عندما شعرت بألم الأستاذ/ أحمد ذهبت للأستاذ/ علي عثمان نائب الأمين العام وقتها.. كان ذلك في عام ١٩٩٠م تقريباً ـ وقلت له لماذا لا تشركون الأستاذ/ أحمد عبدالرحمن في إدارة الدولة والحزب وهو مَنْ هو؟ نفى لي الأستاذ/ علي عثمان بشدة أن يكون العم أحمد مهمشاً وقال لي إن كل اللجان ذات الصلة بالعسكريين من

أعضاء مجلس قيادة الثورة ظل الأستاذ/ أحمد عضواً فيها.. وآخر مرة أرسلنا له أخاً قيادياً يدعوه لحضور اجتماع ولكنه رفض الحضور، بل طرد هذا الأخ وقال له: أرجو أن لا تدعوني مرة أخرى لأي اجتماع! قلت للأستاذ/ علي إن كان الأمر كذلك فإن العم أحمد يكون «غلطان».

عندما عدت للأستاذ/ أحمد وعاتبته على موقفه السلبي بعد أن ذكرت له ما قاله لي الأستاذ/ علي عثمان.. قال الأستاذ/ أحمد: «الأمر ليس كما سمعت لكن هنالك لعبة.. هم يقومون باتخاذ القرارات الكبيرة والخطيرة ثم يدعوننا نحن للتنوير! لذلك أنا طلبت من الأخ غازي أن لا يدعوني لمثل هذه الاجتماعات ورفضت حضور ذلك الاجتماع.ثم يواصل العم أحمد: مَنْ الذي أعطاهم حق اتخاذ القرارات من غير أن نشارك نحن فيها ويسمع رأينا.. ونحن لا نقبل أن نكون مجموعة تتلقى التنوير من جهات مجهولة وأن تمرر عبرنا قرارات لا نوافق عليها». ثم ذكر لي العم أحمد متهكماً بأنهم قد أبلغوه بأنه قد تقرر تعيينه سفيراً في المملكة العربية السعودية فجاء رده سريعاً وغاضباً: «والله لو تحولت المملكة بكعبتها إلى الحي الذي يجاورني لما ذهبت إليها إلا حاجاً أو معتمراً».

تلك نماذج بائسة صاحبت تطور الانتقال والتأقلم على فقه وممارسة الدولة.. لذلك كان الظن هو أن تخرجنا مذكرة العشرة من عنق الزجاجة ومن مرحلة التنوير إلى مرحلة دور المؤسسات في اتخاذ القرارات وتحمل تبعاتها.

كان الأمل أن تمثّل مذكرة العشرة الخطوة الصحيحة نحو الإصلاح الحقيقي لكنها ـ قصد أصحابها أم لم يقصدوا ـ كانت القشة التي قصمت ظهر الحركة الإسلامية والشرارة التي أحرقت وحدة الجماعة وأضعفت خطابها.. فلم تحدث إصلاحاً ولم تقم مؤسسات فأصبح ضررها أكبر من نفعها.. لذلك ما إن تطورت الأحداث بصورة دراماتيكية، وأقدم الرئيس البشير على إعلان حالة الطوارئ وحلّ البرلمان وتجميد الشيخ الترابي كأمين عام للمؤتمر الوطني! بدا واضحاً أن الأمر قد تجاوز مساعي الإصلاح وأن أزمة حقيقية قد بدأت.. وأن الرئيس البشير بتجاوزه للوائح المؤتمر الوطني التي لا تخوّل له تجميد عضوية الأمين العام الذي اختاره المؤتمر العام.. وبحل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ قد وضع الجميع أمام الأمر الواقع.. بالطبع الرئيس البشير ما كان يقدم على ما أقدم عليه لو لم يكن مدفوعاً ومسنوداً من بعض المدنيين والعسكريين، لذلك وضعت هذه المجموعة الكثيرين من أبناء

الحركة الإسلامية أمام «الأمر الواقع» إما القبول به وتجرع سم القرارات غير الدستورية وغير اللائحية والتي تحتوي على خرق كبير للقانون والدستور، وإما الطلاق البائن بين المؤسسة العسكرية وبين المؤتمر الوطني وبقايا الحركة الإسلامية، وبالتالي تتكرر مأساة الحزب الشيوعي مع الرئيس نميري عام ١٩٧١م، حيث انحازت فئة المنشفيك للرئيس نميري وباركت كل المحاكمات والتصفيات والإعدامات والطرد من الخدمة لفئة «البولشفيك»..

المعادلة كانت شبه واضحة أمام أبناء الحركة الإسلامية، فعِبَر التاريخ تقف شاهداً أمام الجميع.

المؤتمر الوطني - أي حلفاء الحركة الإسلامية - لم يكن لهم دور إيجابي في هذه الأزمة فهم إما خارج اللعبة تماماً أو مع القصر ولو كان بداخله غردون باشا كما قال أحد قادتهم.. ويلاحظ ذلك من كل اللجان التي شكلت بهدف الإصلاح ورأب الصدع فقد كانت من أعضاء الحركة الإسلامية بالتمام والكمال.

لذلك انقسم أعضاء الحركة الإسلامية بعد تفاقم الأزمة إلى ثلاثة مجموعات هي:

١ ـ مجموعة رأت أن الرئيس البشير قد استجاب لاستفزاز أو إثارة الشيخ الترابي ومجموعته مما دفعه للتسرّع باتخاذ قرارات لا تسندها شرعية تنظيمية أو دستورية، وهو بذلك قد وضع الناس على مفترق طرق بين الدولة الإسلامية على علاتها وزلاتها أو معاداة البشير ورفض قراراته، ومن ثم الانقلاب عليه سيما وأن الغالبية العظمى كانت ترى عدم شرعية قرارات الرئيس وتجاوزه للمتفق عليه.. لكن هذا الخيار غير مأمون الجانب، وسيدخل البلاد في بحار من الدماء سيما وأن المؤسسة العسكرية بها الكثيرون من غير أعضاء الحركة الإسلامية ولاؤهم للرئيس خصوصاً الرتب الكبيرة والكثير من القواعد العسكرية.. ثم إن هذا الخيار لو قدر له النجاح فلن يأتي بأفضل من الرئيس البشير. ثم إن هذه الدولة على علاتها ما زالت دولة ذات توجه إسلامي مهرته الحركة الإسلامية بدماء أبنائها وبجهدها وجهادها، وما زال الكثيرون من أبناء الحركة الإسلامية يقفون على ثغورها سياسيين وتنفيذيين وجنود.. ثم إن التفريط فيها يعني الإعلان أمام الرأي العام العالمي أن التجربة الإسلامية في السودان قد فشلت.. وأن البديل هو الطائفية والعلمانية وربما حركة التمرد.. لذلك لا بد من مناصرة هذه الدولة

ومساندتها وإصلاح أخطائها وتجاوزاتها والسعي بها نحو الأفضل، سيما وأن الرئيس البشير ما زال على ولائه للمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية ونائبه الأول هو الرجل الثاني في الحركة الإسلامية طيلة العقود المنصرمة، ثم إن الكثيرين من أبناء الحركة الإسلامية من تلاميذ الشيخ الترابي قد انحازوا للرئيس البشير مما يشكّل أملاً بعدم انحراف مسار الدولة عن الخط الإسلامي.. كذلك إن الانحياز للدولة يعني الحفاظ على وحدة العسكريين وتجنب تعرضهم لفتنة الانشقاق والمواجهة.. فئة مقدرة من أبناء الحركة الإسلامية قد اختارت هذا المعسكر وأحسنت الظن في القائمين على رأسه بقيادة الرئيس البشير ونائبه الأستاذ علي عثمان.

٢ ـ المجموعة الثانية بقيادة شيخ الحركة الإسلامية والأمين العام للمؤتمر الوطني الشيخ حسن الترابي يشايعه مجموعة من قيادات وأبكار الحركة الإسلامية أمثال يس عمر الإمام ـ د. علي الحاج ـ إبراهيم السنوسي ـ عثمان عبدالوهاب ـ عبدالله حسن أحمد ـ والكثيرون من أبناء الحركة الإسلامية خصوصاً الإسلاميين من أبناء دارفور وكردفان.. هذا المعسكر رأى أن الرئيس البشير والذين من ورائه بقيادة النائب الأول ومجموعة العشرة قد خانوا أمانة التكليف وحنثوا بعهد وميثاق الحركة الإسلامية وخرقوا الدستور.. فهم مجموعة من الخونة والمنافقين آثروا الفانية على الباقية، فلذلك يجب أن يذهبوا إلى مزبلة التاريخ السياسي غير مأسوف عليهم، وذلك لأن الله لا يهدي كيد الخائنين.. إذن فلتسقط هذه الدولة التي يقودها أمثال هؤلاء الخونة.. وأن للكعبة رباً يحميها.. وهذا المعسكر لا يهمه أن تسقط هذه الدولة ولو في يد الشيطان (!!) لأن قادتها عملاء لجهات أجنبية ويعملون لتنفيذ أجندة خارجية... إلخ. هذا المعسكر وجد الكثير من الأنصار والمشايعين بصورة أقلقت الدولة، فسارعت إلى حظر نشاطهم تحت مظلة مذكرة التفاهم مع جون قرن.

٣ ـ أما المجموعة الثالثة فقد لجأت إلى التاريخ الإسلامي لتحتذي مواقف كبار الصحابة إبان الفتنة الكبرى في صدر الإسلام التي راح ضحيتها الخليفة الراشد عثمان بن عفان.. فهنالك كبار الصحابة أمثال عبدالله بن عمر وغيرهم الذين اعتزلوا السياسة ولم يناصروا علياً ولم يقاتلوا عائشة في موقعة الجمل... وكذلك لم يناصروا علياً ولم يقاتلوا معاوية في صفين، فإنما كان رأيهم اعتزال الفتنة.

هذه المجموعة تعتبر مجموعة كبيرة في عددها، لأنها تجمع فئتين من أبناء الحركة الإسلامية الفئة الفاعلة والمشاركة، والتي رأت أن تعتزل الفتنة والغالبية الأخرى هي من أبناء الحركة الإسلامية الذين عانوا التهميش طيلة الفترة التي سبقت الفتنة، لذلك كان رأيهم هو: «هذه معركة ليس لنا فيها ناقة ولا جمل». يذكر أن الكثيرين من أعضاء هذه المجموعة يرون أن هذا الصراع لم يكن صراع مبادىء وأفكار وإنما هو صراع كراسي ومناصب.. وتناطح ثيران في حلبة السياسة ولن يكونوا وقوداً يدار به محرك هذا الصراع لذلك آثروا الاعتزال..

حول هذه المحاور الثلاثة توزعت عضوية الحركة الإسلامية يكسوها الحزن والألم الشديد على التجربة الإسلامية الوليدة التي قتلتها الأطماع والتشبث بالكراسي.. فأصبح الحذر والتردد في الانحياز لأي معسكر من هذه المعسكرات سمة بارزة عند أفراد الحركة الإسلامية الذين أذهلتهم صدمة الفتنة.. وأذكر أنه عند وصولي إلى السودان في نهاية مايو ٢٠٠٠م، كانت الأزمة على أوجها وكان الغد ينذر بميلاد تنظيم جديد مواز ومعارض لثورة الإنقاذ يقوده الشيخ الترابي وأنصاره.. وكانت تمنيات المخلصين أن لا يحدث ذلك.

دُعي مجلس شورى المؤتمر الوطني لتعرض عليه قرارات الرئيس حول تجميد عضوية أمينه العام ليباركها أو يرفضها.. وتمَّت دعوة الشيخ الترابي وأنصاره للحضور والمشاركة في هذا المؤتمر إذ أنهم ما زالوا أعضاء في المؤتمر الوطني ولم يفصلوا منه!!

وهنا تبدو واضحة هلامية هذه الأحزاب وهشاشة مواقفها ودورها الصوري في ممارسة الشورى؛ هذا الدور الذي أقرب إلى إضفاء الشرعية على قرارات اتخذت قبلاً وتوصيات عرضت وأجيزت قبل انعقاد مثل هذه المؤتمرات.. إن الذي يستحوذ على كيكة السلطة يستطيع أن يوجِّه مثل هذه المؤتمرات كيفما شاء وأنَّى شاء، فالكل يرغب في أن ينال نصيبه من تلك الكيكة.. أما إذا قررت أن تصوم وتزهد فيها، فعليك أن تصوم الدهر وتزهد في ممارسة السياسة وتعتزلها طوعاً قبل أن تُعزل عنها كرهاً..

قاطع الشيخ الترابي جلسات مجلس الشورى، لأنه كان يعلم أن نتيجته هي أن قراراته ستكون مع الرئيس في ما قاله وفي ما سيقوله وفي ما فعله وفي ما سيفعله.. لم يكن الشيخ الترابي يعلم الغيب.. ولكنه يعلم أن للسلطة سحرها وبريقها.. ويعلم أن

هذه الجماهير في المؤتمر العام السابق التي وقفت معه وناصرته وشايعته ضد كل مُوقِعي مذكرة العشرة وأسقطت معظمهم في الانتخابات، بل وهتفت الهتاف الشهير: «لن تحكمنا الـ CIA».. معظم هذه الجماهير لم تقف مع الشيخ الترابي لأنه شيخ الحركة الإسلامية والمفكر والمجدد الذي لا يشق لا غبار.. ولم تقف معه لقناعتها بالأُسس الفكرية والفلسفية للمؤتمر الوطني أو الحركة الإسلامية التي تمّ استقطابهم لها على عجل.. وإنما وقفت مع الشيخ الترابي لأنها تعلم أنه هو الحاكم الفعلي للسودان وهو مالك وصاحب «البيت السوري[1]» الذي يوزّع كيكة وكل حلويات السلطة على الأنصار والمطيعين من كوادر المؤتمر الوطني.

نعم لقد كان كل الوزراء والولاة والمحافظين يقضون الأيام والليالي في الخرطوم بعد أداء القسم ولا يبارحونها إلا بعد تلقي التوجيهات والتبريكات من «المشير» حسن الترابي.. هكذا كان يطلق عليه البعض.. فالرئيس البشير هو «الفريق» والترابي هو «المشير».. وقف أعضاء المؤتمر الوطني في آخر مؤتمر لهم قبل الانشقاق في صف الشيخ الترابي، لأنهم يعلمون أن معاداة الترابي تعني الخروج من لعبة السياسة وأن أصحاب مذكرة العشرة ليسو أكثر من موظفين وأفندية عند حسن الترابي.. لذلك إن حصان المنشية هو الحصان الرابح في هذه المعركة، فلا بد من المراهنة عليه.. كذلك أدرك الشيخ الترابي عندما حشد ذلك المؤتمر ورفع عضويته من ٦ آلاف إلى ١٠,٠٠٠، وطاف أنصاره على المحافظات والولايات محرِّضين ضد مجموعة العشرة وداعين العضوية لإسقاطهم.. حيث كان لهم ما أرادوا.. أدرك الشيخ الترابي أن السحر قد انقلب على الساحر وأن «البيت السوري» لصناعة الكيك والحلويات السياسية قد تمّت مصادرته لصالح الدولة فأصبحت هي التي توزّع الكيك السياسي حصرياً، وأصبحت السلطة والعشرة الكرام يمارسون ذات الدور الذي مارسه الترابي وأنصاره في الحشد والتعبئة ضدهم.. وإن كانت المسألة لا تحتاج إلى كثير عناء فالناس على دين ملوكهم.. صحيح أن معظم أمناء المؤتمر الوطني في الولايات من أبناء الحركة الإسلامية أمثال الشيخ الحافظ/ عبد الرحيم المهدي الجيلى والشيخ/ عبد الله على خلف الله والأستاذ/ عبدالرحمن عامر والشيخ/ صديق فضل الله منصور قد انحازوا لشيخ الحركة الإسلامية يسندهم موقف أصيل رافض لخرق مواثيق

---

(١) البيت السوري هو محل للحلويات والتورته والبقلاوة بالخرطوم بحرى.

الحركة الإسلامية والحنث بقسم الولاء لها وبخرق الدستور.. لكنهم ثلة قليلة لا ترجِّح كفة المعادلة لصالح كفة المنشية، لذلك قاطع الشيخ الترابي ذلك المؤتمر، لأنه وبتجربته ونظرته الفاحصة للأمور أدرك أن المفاصلة قد باتت أمراً واقعاً بينه وبين تلاميذه من المدنيين والعسكريين الذين تخندقوا وتمترسوا بسواتر القصر المشيدة والحصينة.. وفي الجانب الآخر اجتمع مجلس شورى المؤتمر الوطني وبارك قرارات الرئيس واختار البروفيسور إبراهيم أحمد عمر أميناً مكلفاً لحين انعقاد المؤتمر الوطني العام بعد ثلاثة أشهر ليختار أميناً عاماً له.

ورغم عدم رضا الدكتور غازي باختيار البروفسور إبراهيم وزعمه بأن هذا الاختيار هو Safe Choice وتشككه في مقدرات الأمين المكلف السياسية ومحدودية حركته لظروفه الصحية لكن يبقى كلام دكتور غازي هو حديث مَنْ يعاوده الحنين لقيادة المؤتمر الوطني الذي أقصاه عنه الشيخ الترابي بعد أن قرر الأخير أن يجمع قيادة الحزب إلى قيادة الحركة الإسلامية ويمسك بكل الخيوط في يده.. لم يكن غازي راضياً عن الشيخ الترابي الذي عندما أعلن فوزه بقيادة أمانة المؤتمر الوطني لم يفتح الله عليه بكلمة شكر لسابقه أو ثناء أو إشادة بالذين سبقوه في قيادة الحزب الحاكم، رغم أن غازي هو الذي قام بترشيحه حتى تبدو المسألة عادية.. وكما أخبرني الأخ محمد طه الذي التقى غازي بأنه كان حانقاً على شيخه الذي بخل عليه حتى بكلمة شكر!..

لذلك تفسّر تحفظات الأخ غازي في هذا الإطار لكن تبقى الحقيقة أن البروفيسور إبراهيم أحمد عمر رغم أنه ليس سياسياً في قامة الشيخ الترابي، لكنه يكتسب من الصفات الكريمة ما يجعله أكثر الناس أهلية للعبور بالمؤتمر الوطني عنق الزجاجة والمنعطف الحرج الذي يمر به.. فالشيخ إبراهيم هو من أبكار الحركة الإسلامية ومن كوادرها الفكرية المتميزة.. ومن كوادرها الصدامية المشهود لها بالشجاعة المتفردة.. ولقد ظلّ في مواقع الحركة الإسلامية القيادية منذ مطلع السبعينات، ويمكن أن يعتبر آخر رئيس لمجلس شورى الحركة الإسلامية.. علاوة على ذلك هو رجل صادق لا يكذب ونحسبه من الذاكرين الله كثيراً ولا نزكي على الله أحداً.. لذلك ما كانت جماهير الحركة الإسلامية التي انحازت للمؤتمر الوطني لتقبل غيره من الحنابلة الذين ينظر لهم وسط القواعد بأنهم وزراء كل تشكيلة ونواب كلّ برلمان وأعضاء في كل اللجان الهامة والأمانات النافذة.. علاوة

على أن هؤلاء الحنابلة يمكن أن يجمعوا كلهم على الشيخ إبراهيم ولا يمكن أن يجمع اثنان منهم على واحد منهم، ولعل هنا تصدق عبارة الأخ غازي بأن الشيخ إبراهيم هو Safe Choice..

جاء البروفيسور إبراهيم أحمد عمر ليقود حزباً مفككاً يتصارع أنصاره وخصومه على أصوله وممتلكاته.. وقبل أن أروي عن هذه الفترة التي أنا شاهد عيان عليها دعوني أرجع مرة أخرى للمنشية لنرى كيف تقبّل الشيخ الترابي وأنصاره قرارات مجلس الشورى التي باركت قرارات الرئيس في تجميد عضوية الأمين العام وحل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ..

الترابي يعلن حزبه الجديد

لم يكن الشيخ الترابي ينتظر انتهاء اجتماع مجلس شورى المؤتمر الوطني الذي كان يعلم سلفاً نتائجه المؤيدة لقرارات خصمه الجديد عمر البشير.. وإنما استبق ذلك معلناً ميلاد حزب المؤتمر الوطني الشعبي بتاريخ ٢٧/يونيو٢٠٠٠م، ومؤكداً أن حزبه الجديد يمثّل الأصل وما عداه هو حزب ضرار لا أساس له..

إعلان ميلاد حزب جديد يقوده رجل في قامة الترابي يساعده معظم أمناء الحركة الإسلامية في الولايات وبعض الكوادر السياسية والعسكرية من قيادات الحركة الإسلامية لم يكن أمراً هيناً بالنسبة للحكومة ومناصريها.. فرجال أمثال إبراهيم السنوسي وعلي الحاج وعمر عبدالمعروف والصافي نور الدين ويس عمر وصديق عبدالواحد ود الاحمر يُلمون بكل الملفات الأمنية والعسكرية الخطيرة.. أي بأيديهم الكثير من الملفات التي لا تقل عن القنابل والمتفجرات والأحزمة الناسفة.. مما يشكل تهديداً أمنياً خطيراً ربما ينسف استقرار السودان ويحوله إلى جزائر أخرى، وربما يطيح بحكم البشير في انقلاب نهاري!.. لكن حكمة الشيخ الترابي وتجنبه لإراقة دماء أبناء الحركة الإسلامية كانت بمثابة صمام الأمان.. فلو كان على قيادة هذا الحزب رجالٌ مثل الصافي أو السنوسي لسالت أنهار الدماء.. وهنا أروي حواراً دار بيني وبين شيخ الصافي بعد إعلان حزب المؤتمر الشعبي بيوم واحد.. وفي أول جمعة بعد إعلان الحزب حيث كان مسجد جامعة الخرطوم يمثل معسكراً للمناصرين للشيخ الترابي، وكذلك يحضر الصلاة فيه عدد كبير من أبناء الحركة الإسلامية كعادتهم في تتبع أخبار وتطورات الحركة الإسلامية..

كانت صلاة الجمعة في ذلك اليوم محضورة.. وبالنسبة لي كانت هي أول صلاة لي بمسجد جامعة الخرطوم بعد غيبة عن السودان دامت ثلاثة أعوام.. اعتلى شيخ الصافي نورالدين المنبر وكان خطيب الجمعة في ذلك اليوم.. وبدأ يتحدث عن الطغيان والجبروت ويستشهد بالآيات العديدة والمشاهد العديدة التي تكشف زيف الطغيان السياسي، ثم تلا الآية الكريمة: «إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين» ثم بدأ يصرح أن موسى قد قاوم طغيان فرعون حتى انتصر عليه... إلخ.. وما إن انتهى شيخ الصافي من الصلاة حتى تقدّم إلى المحراب الشاب المحامي أبوبكر عبدالرازق وبدأ حديثه متبرئاً من المؤتمر الوطني وذلك عندما افتتح حديثه بدعاء الخلاء:

«الحمدلله الذي أذهب عنّا الأذى وعافانا» ثم بدأ يتلو ما أسماه بـ(بيانات المؤتمر الوطني الشعبي رقم (كذا)) ثم شنّ هجوماً قوياً على مجموعة الرئيس البشير التي خانت العهود والمواثيق.. إلخ.

لم أصدِّق ما سمعته من شيخ الصافي ومن فتى الحركة الإسلامية أبي بكر عبد الرازق الذي أعرفه جيداً.. فهؤلاء من خيرة أبناء الحركة الإسلامية.. فهل وصل الخصام والفصام بين أبناء الحركة الإسلامية لهذا الحد.. فرعون وقومه من هامان وقارون وأنصارهما من جانب، وموسى وقومه من السحرة الذين آمنوا به وغيرهم من المؤمنين في الجانب الآخر!؟

لاحظت أن الأغلبية العظمى من المصلّين هم شباب في نهاية وأواسط العقد الثالث من أعمارهم.. معظمهم قد شارك في مسارح العمليات العسكرية في جنوب السودان.. من طلاب الجامعات السودانية.. عدد كبير منهم من أبناء دارفور وكردفان الذين شكلوا انحيازاً شبه كامل للشيخ الترابي وحزب المؤتمر الشعبي الجديد.. كان أيضاً هنالك الكثيرون من قيادات ما بعد المصالحة الوطنية علاوة على حضور الكثيرين من أبناء الأقاليم الذين جاءوا للعاصمة لمتابعة تطورات الأحداث.. بعد نهاية الصلاة أقبل عليَّ الكثيرون من زملاء الدراسة الجامعية والثانوية من أبناء الحركة الإسلامية وهم يرحبون بعودتي للسودان وانضمامي للمؤتمر الشعبي (!!) ويهتفون حولي (شرفت الشعبي.. شرفت الشعبي (!!) لم أكن حينها عضواً بالمؤتمر الشعبي الجديد وما فكرت يوماً أن أكون مساهماً في إسقاط ثورة الإنقاذ التي بنيناها بدمائنا.. فخياري كان إما المؤتمر الوطني بهدف المحافظة على ما تبقى من دولة الإسلام أو الاعتزال كشأن الكثيرين من إخوتي الأفاضل.

تحلّق المصلون في صحن مسجد جامعة الخرطوم في شكل حلقات كثيرة.. ذهبت نحو الشيخ الصافي.. استقبلني بسلام حار كعادته، فهو شيخ وقور ومجاهد معروف ورقم استراتيجي في تركيبة الحركة الإسلامية وأجهزتها.. بادرته بالسؤال: «هل وصل الأمر بينكم إلى درجة موسى وفرعون؟ فحسن الترابي ليس شبيهاً لموسى وعمر البشير ليس صنواً لفرعون.. وإذا سار الخطاب بهذه اللهجة الحادة أو المتصاعدة.. فإن الصدام واقع لا محالة.. وأن الحكومة لن تسمح لكم بمواصلة هذه المعارضة التي ربما تقود إلى فتنة».. كان ردّ شيخ الصافي يشمل هجوماً عنيفاً على مجموعة القصر ثم قال: «والله الدم سيصل إلى الرُكب.. ودباباتهم العاجباهم دي نفجرها ليهم

واحده واحده»! وكأنه يشير إلى مجموعة الدبابيين الذين يناصرون الشيخ الترابي «.. عندها أيقنت أن البلاد مقبلة على فتنة نسأل الله أن يجنبنا إياها.. وفي فناء المسجد قابلت قدامى المجاهدين من الأصدقاء... من كوستي جاء الشيخ مبارك عبدالرازق «تور الجر»، ومن القطينة كان ود الأحمر مندفعاً لدرجة الغليان ويهدِّد بقوله: «نستطيع أن نجمع قادة القصر في ليلة واحدة ونعتقلهم جميعاً.. هؤلاء الخونة والعملاء... إلخ».

في مساء ذلك اليوم عدت إلى منزلي، وعليَّ من الحزن ما لم يمر عليَّ من قبل.. هل هذه الحركة التي ظللنا نبني فيها لأكثر من ربع قرن من الزمان في إخاء وود ومحبة صادقة.. وبينما الحزن يملأ جوانحي.. العين تدمع والقلب يحزن ولا أكاد أصدِّق أن فتنة الدنيا قد أحدثت فعلتها بين الإخوان.. طاف في ذهني شريط الذكريات.. ذكريات السبعينيات حيث كان الإخاء لوجه الله.. صدق وصفاء.. عزيمة وإصرار على نشر الدعوة في ربوع السودان.. في تلال القطينة الرملية كان الشيخ سيد أحمد يوسف حسن يوجِّه الكتائب ويحث الإخوان على التيامن واتباع السنة، وكان شيخنا موسى عبدالله موسى (الغزالي) نرسله إلى الخرطوم لإحضار بعض المحاضرين، فيأتي لنا بتذاكر بص أبو رجيلة ليصفي حسابه بأنه قد صرف ١٥ قرشاً والباقي ٧ قروش يرجعها لمكتب مال الحركة الإسلامية ويصوم يومه ذلك حتى لا يدخل أموال الحركة إلى بطنه.. و على ذات المنوال كان شيوخ الثانويات عبدالقادر محمد أحمد منوفل ـ إمامنا في الصلاة وأميرنا/ محمد الحاج حمد ـ محمد حسن حماد الكلس ـ التوم أحمد عبد المجيد ـ عاصم عبد الله الفكي ـ عبدالرحمن عبد الرحيم عبد الحميد ـ الفاتح مختار محمد... إلخ.. ووسط غابات قرى القراصة الغربية والحاج موسى كانت معسكراتنا حيث كان الشهيد الغالي عبدالحكم حاج المكي كالنحلة التي تهب العسل دواءً وشفاءً للأرواح وكان المرحوم/محمد الحسن علي عبدالرحمن والشيخان الحافظان اللذان خرجا لتوهما من سجون مايو الشيخ الأمين عثمان علي والشيخ مجذوب يوسف بابكر يفيضون براً وتُقى على معسكرات شباب الإخوان.

وعلى شواطئ النيل الأبيض قرب قرية الكداريس كانت قيادات الإخوان من طلاب جامعة الخرطوم لا تنقطع عنا الزبير أحمد الحسن.. إدريس إبراهيم طه.. تاج الدين السنوسي ـ محمد أحمد إبراهيم البشير ـ حسن مكي ـ عبدالعزيز حبيب الله ـ

أحمد محمد تاجر ـ ابن عمر محمد أحمد.. حتى إننا كنا نظن أننا سنحكم السودان من القطينة.. طاف بذهني ذلك الشريط من الذكريات الحلوة.. وأنا أتذكر عبارات الصافي نورالدين المرة: «الدم سيصل إلى الركب!!» حقاً إنها فتنة الدنيا.. بكيت ذلك اليوم بكاءً لم أبكه من قبل.. ولكن استغفرت الله وتذكرت أن ابني آدم النبي قد قتل أحدهما الآخر.. والتاريخ مليء بالشواهد غير الحميدة..

عند منتصف اليوم التالي ذهبت إلى المنشية لمقابلة شيخنا الترابي.. وقد علمت من الأخوين ود الاحمر ومحمد إبراهيم الفكي أن الشيخ قد سأل عني.

جلست أكثر من ساعة مع شيخنا الترابي.. قلت له: «يا شيخنا كنا نظن أنك إذا قذف بك في المحيط الأطلسي فلن تغرق.. فمالي أراك تغرق في كوب ماء هو.. هل يُعيّن الوالي أم يُنتخَب؟ وبذلك تشق الحركة الإسلامية والصف الإسلامي والمؤتمر الوطني؟ لماذا كل هذا وقد عهدناك شيخاً حصيفاً عبرت بالحركة الإسلامية كل المنعطفات الحرجة والمراحل الحساسة؟

لم يكن الشيخ الترابي كما يقال عنه أنه قد تأثر بضربة كندا.. هذا كلام سخيف.. فالشيخ يعي ما يقول.. حدثني عن تشبث الذين عهدنا إليهم بأمانة الاستخلاف وإدارة دولة الإسلام في السودان.. وإذا بهم يلتصقون بالأرض طمعاً في مقاعد السلطة ولهاث الدنيا.. لقد خانوا عهد الحركة الإسلامية وقَسمها وخرقوا الدستور والقانون.. المسألة ليست مسألة تعيين والٍ أو انتخابه، ولكنها الرغبة في الخلود والدوام في السلطة ناسين أو متناسين تلك الأيام التي يداولها الله بين الناس وأن الله لا يهدي كيد الخائنين.. في الوقت الذي كنا نسعى فيه بالحكم نحو التعددية وبسط الحريات السياسية والصحفية بصورة تلائم مقاصد الدين حيث يتنافس الناس في جو حر وديموقراطي محروس بالقانون والدستور، خشي هؤلاء النفر أن تسقطهم الحريات وأن تأتي الجماهير بغيرهم، لذلك تآمروا من أجل البقاء في السلطة وحاولوا إقصاء كل الداعين للانفتاح وبسط الشورى والحريات.. أدركوا أن بقاءهم في السلطة مرهون بالمؤسسة العسكرية وهيمنة الأمن والسلطة على البلاد والعباد.. هؤلاء خونة خانوا العهود والمواثيق وخانوا أمانة التكليف.. كان الشيخ الترابي غاضباً يعتصره الألم وتكاد تقتله الحسرة على تلاميذه الذين غدروا به.. قلت للشيخ الترابي هؤلاء تلاميذك وتربيتك طيلة الثلاثة عقود الماضية فإذا

كان نتاج هذه التربية هو خيانة العهود والمواثيق وإيثار الفانية على الباقية، فلا ينبغي لنا أن نخوض في تجربة جديدة.. لأن التجربة ستكون خاسرة كسابقتها..

كان الشيخ الترابي يتحدث عن فساد الإنقاذ وكأنه لم يكن المرشد والموجّه لهذه الدولة..

قلت له: يا شيخنا إنك قد أخطأت عندما أوصدت الأبواب أمام أبناء جيلك أمثال أحمد عبدالرحمن - عثمان خالد - جعفر شيخ إدريس، بل وعزلتهم من كل المواقع الهامة واستبدلتهم بهؤلاء التلاميذ الذين تصفهم الآن بالخيانة.. ثم قلت له هنالك بعض الشخصيات أتيت بها وفرضتها فرضاً على قواعد الإخوان وكنا نتوقع أن تقف معك، ولكن كانت المفاجأة أنهم وقفوا ضدك.. مثلاً سعادة اللواء (ف. ع)! قال لي: هذا رجل فاسد عليه شيكات بمئات الملايين وقد وعدوه بإعفاء جزء منها أو مساعدته في تأجيلها وإلا سيقدمونها للسداد! وعلى ذات المنوال تحدث عن ود الفضل وغيره من الذين وصفهم بأنهم قادوا (نيما) للإفلاس..

لم يكن حديث الشيخ الترابي مقنعاً لي، لأنني أشعر أن معظم الخيوط كانت بيده وهو الرجل الحصيف الذكي المجرِّب، فما كان له أن يضع نفسه في هذه الدائرة الضيقة.. فقد ارتكب في تقديري جملة من الأخطاء ما كان لمثله أن يقع فيها لو لا تضليل المعلومات والتقارير الفجة والسطحية التي كانت ترد إليه وكأنها قطعية الدلالة ومحكمة لا تتخللها متشابهات.. وهي في معظمها كذب وتلفيق وتضخيم للذات وتقليل لشأن الآخرين.. والأخطاء التي وقع فيها الترابي هي:

١ - أغلق بابه وأذنيه عن سماع أصوات الجادين والصادقين من أبناء الحركة الإسلامية الذين كانوا يصلون إلى مكتبه ولا يستطيعون مقابلته.. كان الشيخ مشغولاً بمقابلة زعماء القبائل والعشائر ومواكب الجنوبيين تحت فرية ما سمي بالاستقطاب تحت شعار: «العبرة بمن صدق لا من سبق»!! .. لذلك تخلّف السابقون وأوصدت في وجههم الأبواب وتقدَّم الكذَّابون والطامعون والمُرْجفون في المدينة الذين إذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا: إنا معكم.. تقدَّم هؤلاء وتقدمت قبلهم أجندتهم وأهدافهم.. وقليل جداً مَنْ صدق منهم.. اهتم الشيخ الترابي بهؤلاء الأنصار الجدد ظناً منه أن الانفتاح يحتاج إلى استقطاب أكبر عدد من أفراد الشعب السوداني حتى ينازل بهم الصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني في فترة التعددية القادمة.. قد تكون الفكرة صائبة والإسلام للجميع وليس حكراً

لفئة أو طائفة وهكذا دخل الناس بعد فتح مكة في دين الله أفواجاً.. لكن دولة المدينة قامت بالأبكار.. والرسول ﷺ في المعارك كان ينادي على الأبكار.. يا أهل بيعة الشجرة.. يا أهل بيعة الرضوان.. أخرج يا علي.. يا حمزة.. يا مصعب.. أمير المعركة جعفر فإن قتل فزيد وإن قتل فابن أبي رواحة ولم يقدم في تلك المعركة خالداً الذي وصفه بأنه سيف الله المسلول، وإنما قدَّم عليه أهل السبق في الإسلام الذين هاجروا الهجرتين وصلوا القبلتين.

الانفتاح مطلوب لكن إدارته غابت عنها قراءة الواقع السوداني والنظرة الاستراتيجية والتكتيكية.. فصارت الأمور تدار بالعواطف والانطباعات و Like and Dislike..

٢ ـ كان الشيخ الترابي لا يقبل أي انتقاد لمعاونيه، وكان واثقاً منهم وحسن الظن فيهم لدرجة أن هنالك قصة تروى وأحسبها أقرب إلى النكتة.. تقول إن أعيان إحدى الولايات جاءوا إليه يشكون من واليهم ويطالبون بعزله.. فأخذ الشيخ يدافع عن ذلك الوالي.. وفجأة التفت إلى الدكتور علي الحاج وسأله: «ما اسم الوالي الذي يشتكي منه هؤلاء؟». كانت تأتيه الشكاوى ضد ممارسات الأمن الخاطئة وعن بعض القيادات الذين صار الفرد منهم يجمع بين إدارة ورئاسة مجلس إدارة لأكثر من مؤسسة، بل صار بعضهم منتشراً في أكثر من عشرين مؤسسة و له من كل واحدة ريع.. حتى أطلت العمائر بدلاً لمباني (الجالوص).. كانت الشكاوى تصل إليه عن تجاوزات الولاة.. وعن مؤتمرات ومؤامرات أمين الفئات.. وعن سيطرة مجموعة محددة من الأفراد على كل التعيينات الوزارية والأمانات والبرلمان. الخ. وكانت المفاجأة هي المزيد من هيمنة هؤلاء وبسط سيطرتهم.. حتى شاع القول إنه كلما تجاوزتَ كلما ترقيتَ.. ولعل في هذا القول مبالغة.. كان بإمكان الشيخ أن يضع الأمور في نصابها وأن يستعين بكوادر الحركة الإسلامية الكثر وأن يسمع رأيهم حول إصلاح الأمر.

٣ ـ ثم كان خطأ الشيخ القاتل هو سوء التقدير الذي وقع فيه في صراعه مع الرئيس البشير الذي يُكنُّ للشيخ الترابي كل احترام وتقدير.. ما كان للشيخ الترابي أن يخسر رجلاً قدَّمته الحركة الإسلامية لقيادة السودان، وقال عنه الترابي نفسه: «إنه هدية السماء لأهل الأرض..». بل وبلغ درجة يريد فيها أن ينصبه أميناً للحركة الإسلامية بعد نهاية ولايته الثانية في الرئاسة.. ما كان للترابي أن يخسر مثل هذا الرجل الذي كسب حبّ الجماهير بزهده وتواضعه.. لكنها التقارير

الأمنية الكاذبة والملفقة التي توغر الصدور.. كان بإمكان الشيخ الترابي أن يحدث تحالفاً مع الرئيس البشير يستطيع عبره أن يطيح بكل الذين يتكدسون داخل عربة الفرملة حتى لا تنطلق سيارة الإصلاح نحو التعددية والحريات.. كان بإمكانه أن يساير البشير وأن لا يتعجل على عزله من السلطة أو من الزي العسكري.. وكان عليه أن يرفق في التعامل معه، وأن يترك له مساحة كافية ليثبت للعالم أنه هو الرئيس الفعلي للسودان وليس هنالك مشيرٌ آخر هو حسن الترابي ساعتها سيكون من العسير خسران الرئيس البشير..

٤ ـ الخطأ القاتل الآخر الذي وقع فيه الشيخ الترابي هو تخلّيه عن هارون أخيه.. تلميذه المُحِبْ وساعده الأيمن المطيع لأكثر من ثلاثة عقود يطيعه في أدب جمّ.. وعندما يتحدث إليك يشعرك بأنه مدين بحياته لأستاذه وشيخه الترابي.. الأستاذ الخلوق والمهذَّب علي عثمان محمد طه.. لقد أوصل الشيخ الترابي جميع قواعد الحركة إلى قناعة أن خليفته على الحركة الإسلامية هو «شيخ علي» الذي كانت توكل إليه كل الملفات الهامة والاستراتيجية.. ولكن وفجأة أصبحت السهام تصوب للتلميذ المخلص ظلماً.. والمشاؤون بالوقيعة ينشطون في هذا المجال.. حتى وقعت الواقعة بين الشيخ وتلميذه.. حيث حاول الشيخ استبدال التلميذ بآخر، وبدأ الهمس جهراً، وبدأ الحديث يتناقل ويتداول حتى اتسع الفتق على الراقع.. فما كان للشيخ أن يحارب في معركة ضروس من غير أسلحة مناسبة، فهو قد تخلى عن سلاح العسكريين.. وعن سلاح تلميذه وساعده الأيمن علي عثمان وعن سلاح تلاميذه الذين عرفوا بأصحاب مذكرة العشرة.. وعن سلاح أقرانه في الدعوة والحركة الذين أبعدهم منذ وقت مبكر وفقد تعاطفهم معه.. لذلك قد دخل المعركة بالمشاة من الطلاب وبعض حاميات الأقاليم الغربية التي لا تحميهم الطائرات الحربية ولا تتقدمهم المدرعات والدبابات والمدفعية الثقيلة.. فكل زادهم هو أسلحة خفيفة.. ظناً منه أن المعركة هي معركة كلمة وحرية أحزاب ومنافسة حرة محمية بالدستور والقانون.. ظناً منه ـ مرة أخرى ـ أن تلاميذه سيقبلون المنازلة والمبارزة الحرة أمام الرأي العام ومحاكمة الجماهير ولكن هيهات.. فقد احتمى تلاميذه بالمؤسسة العسكرية التي لجأ إليها هو في ٣٠/ يونيو ١٩٨٩م.. الكل مدرسة واحدة.. والحرب خدعة.. والواقعية والميكيافلية هي أصل الحروب والخصومات حيث تنتفي الكثير من المثاليات والأخلاقيات.

٥ ـ ثم كان خطأ الشيخ الذي لامس الخطوط الحمراء هو عندما بدأ هو وأنصاره يلوِّحون بالملفات الأمنية ويفشون أسرار الحركة الإسلامية واستراتيجيتها التي لا يستفيد منها غير الأعداء والخصوم.. أصبح الحديث مباحاً عن كل شيء.. حادثة أديس أبابا التي لا يوجد دليل مادي واحد على أنها من تدبير من يشير إليهم الشعبيون.. تمويل نائب رئيس الوزراء الماليزي الدكتور أنور إبراهيم بمبلغ ٢٠٠ مليون دولاراً.. تمويل الانتخابات في بلد إفريقي... كل هذا وغيره أصبح مادة للندوات العامة.. وما كان يمكن لحكومة تحترم نفسها أن تسمح باستمرار مثل هذا الخط والمنهج في المعارضة.. لأنه حتماً سيقود للمواجهة التي لن يكون ضحيتها الشيخ الترابي ورجال صفه الأول، وإنما أهل الإشارة من الطلاب وقوات الأقاليم التي لا تبالي أن تنضم إلى جون قرنق أو أن تعلن تمرداً مسلحاً في جبل مرة كما هو حال صديقنا ابن الحركة الإسلامية الدكتور خليل الذي لم ينتبه إلا أخيراً إلى أن دارفور مظلومة(!!!)

أذكر أنني قبل أن أغادر منزل شيخنا الترابي قلت له: «يا شيخنا هنالك خطوط حمراء.. وأنتم الآن بأيديكم الكثير من الملفات الأمنية والسرية وخلافه، وإذا حاولتم المساس بها فإن الطرف الآخر سيقوم بالحجر عليكم واعتقالكم وإيقاف نشاطكم.. كان حديثي مع الشيخ الترابي ثالث يوم من إعلان قيام حزبه المؤتمر الشعبي..

قلت للشيخ: «أخشى أن يتطور هذا الوضع إلى مواجهة مسلحة وكل أبناء الحركة الإسلامية اليوم يجيدون ضرب السلاح ويمتلكونه.. مما يعرضهم لحمامات دم ستتحملون وزرها».. طمأنني الشيخ الترابي بأن هذا لن يحدث وقال لي: «اطمئن أن في السودان لا يوجد توتسي أو هوتو والسودان ليس بروندي أو رواندا»..

قلت له: «يمكن أن يتم توقيع ميثاق شرف سياسي بينكم وبين المؤتمر الوطني تتعهدون فيه أنتم بممارسة معارضة راشدة ومسؤولة وتتعهد الدولة بعدم التعرض إليكم.. ونحن سوف نسعى بدورنا للحفاظ على هذا الميثاق».. كان رد الترابي واثقاً: «إن هؤلاء خونة ولا يرعون عهداً ولا ميثاقاً، ويكفي أنهم هم الذين خرقوا كل مواثيق الحركة الإسلامية ودستور السودان الذي تمت إجازته في استفتاء عام»..

خرجتُ من عنده وأنا على يقين أن الشيخ الترابي والعديد من أنصاره مصيرهم إلى سجون ومعتقلات الإنقاذ.. وكنت أخشى ألا يتطوَّر الوضع إلى مواجهة مسلحة بين الطرفين... ولكن للحقيقة فقد كان وجود الشيخ الترابي عاصماً قوياً حال دون وقوع

مواجهة مسلحة في الخرطوم، كما كان وجود الشيخ إبراهيم أحمد عمر في الطرف الآخر عاصماً دون المزيد من غلواء وتطرف الأجهزة الأمنية .

علي عثمان يذكر دواعي الخلاف

عندما تأكد لنا أن شيخ حسن ذاهب وبقوة في مسيره هذا، والذي سيقود إلى نتيجة حتمية هي المفاصلة بين الإنقاذ والحركة الإسلامية.. عندها قررنا أن نضحي بعواطفنا وحبنا لشيخ حسن من أجل الحفاظ على دولة الإسلام والمشروع الذي مهرناه بدمائنا وبتاريخنا ووقتنا.. فكانت المفاصلة»!.

علي عثمان محمد طه

بعد لقائي بالشيخ الترابي واستماعي لحجته ووجة نظره، طلبتُ لقاءً مع الأستاذ علي عثمان محمد طه.. بعدها اتصل عليَّ مدير مكتب النائب الأول لرئيس الجمهورية محدداً لي وقت اللقاء.

ذهبتُ إلى القصر الجمهوري.. استقبلني الأستاذ علي عثمان استقبالاً حاراً وبدأ يحكي لي بحسرة شديدة كل التجاوزات التي كانت تتم من قبل الشيخ الترابي والتي كانت كثيراً ما تضع البلاد والحكومة في حرج شديد.. متعجباً من رغبة الترابي الملحة في إنهاء دور الرئيس البشير في حكم السودان.. علاوة على سلوكه الاستفزازي المستمر للرئيس.. ثم ذكر لي: إننا قد حاولنا المستحيل في تخفيف تلك التوترات.. بل إن الرئيس ظلّ يحتفظ بالود والاحترام والتقدير للشيخ الترابي لدرجة أنه يقو م ويُقبّل رأس الترابي.. ولكن شيخ حسن وحوله بعض الناصحين غير الأُمناء الذين لم يدركوا خطورة هذا السلوك الذي ربما يدفع الرئيس إلى خطوة تفاجئهم، وعندها تكون كل الحركة الإسلامية خارج الإنقاذ.. ثم ذكر الأستاذ/ علي عثمان أنه من جانبه حاول المستحيل ليبين للشيخ الترابي أن هذا الطريق سيقود للفرقة والفتنة والانشقاق.. علينا أن نصبر فإن الاصلاح وبرنامج التغيير يحتاج إلى زمن طويل، ونحن

صبرنا طيلة عقود من الزمان فيجب أن لا نستعجل فالبشير وإخوته من أبناء الحركة الإسلامية الذين قدموا أرواحهم ليلة ٣٠/ يونيو ١٩٨٩م، من أجل سيادة برنامج الحركة الإسلامية فيجب أن نصطحبهم معنا إلى نهاية المسير.. لكن كل المحاولات والرجاءات والمعالجات مع الشيخ الترابي كانت تواجه بعناد شديد وإصرار على المواجهة.. ثم يضيف الأستاذ/ علي عثمان: «عندما تأكد لنا أن شيخ حسن ذاهب وبقوة في مسيره هذا والذي سيقود إلى نتيجة حتمية هي المفاصلة بين الإنقاذ والحركة الإسلامية.. عندها قررنا أن نضحي بعواطفنا وحبنا لشيخ حسن من أجل الحفاظ على دولة الإسلام والمشروع الذي مهرناه بدمائنا وبتاريخنا ووقتنا.. فكانت المفاصلة»!.

كان الأستاذ/ علي عثمان بطبعه عفّ اللسان مهذباً في حديثه يتجنب التجريح الشخصي والإساءة.. إذا غضب يصمت حتى لا يدع للشيطان حظاً في نفسه.. فهو من مدرسة تختلف عن مدرسة التعجل والتطرف في الأحكام والمغالاة التي يمثلها الذين باؤوا بكبر الحملة الإعلامية الجائرة ضد الترابي.. كما يختلف عن مدرسة المؤامرة كيفما شاءت التي يمثلها مجذوب.. فهو في طبعه وتدينه وزهده يلتقي كثيراً مع دكتور نافع... لم يجنح لتجريح الترابي أو الطعن في دينه أو وصفه بالصفات السلبية ولو فعل ذلك لما وجد عندي أدنى احترام.. كان الأستاذ علي قارئاً جيداً لمآلات الأمور.. الرؤية عنده واضحة.. كذلك المعادلات السياسية في حالة الخلاف مع العسكر عنده واضحة وهي خروج الحركة الإسلامية بالتمام من دولة الإنقاذ.. فالأستاذ علي عثمان يقف أمامه تعجل عبدالخالق محجوب الذي حاول استفزاز نميري فذهب عبدالخالق وذهب الحزب الشيوعي إلى المقاصل والسجون.. وذهب الحزب الشيوعي إلى غير رجعة مودعاً المجتمع السوداني وليس هناك من يبكي عليه.. لذلك فإن الأستاذ علي عثمان كان يدرك أن مسايرة الشيخ ومشايعته في هذا الأمر ستقود البلاد والإسلام إلى ذات المصير الأحمر.. فهو يدرك النفسية والعقلية التي تسود العساكر رغم الخلق الطيب الذي عُرف به الرئيس البشير. كان أمام الأستاذ علي عثمان خياران: إما الانحياز والإتباع لشيخه وأستاذه الترابي والتضحية بالبشير والتجربة الإسلامية أمام أعين أعضاء الحركة الإسلامية والرأي العام السوداني والإقليمي والدولي ومن ثم فليكن ما يكن من نتائج.. وإما إنقاذ ما يمكن إنقاذه من التجربة الإسلامية التي إن قُدِّر لها ان تسقط فلن تقم لها قائمة في السودان، على الأقل في العقود القادمة.. لذلك كان الخيار بعد أن فشلت كل محاولات الإصلاح وانثناء الشيخ الترابي عن خط المواجهة مع الرئيس البشير، هو

التضحية بالأشخاص والانحياز للتجربة الوليدة التي ما زالت تحتاج للمزيد من الزمن حتى تنضج وتستقر.. هكذا كان تبرير الأستاذ علي عثمان لموقفه..

ورغم أن رواية الأستاذ علي عثمان تشير إلى أن الشيخ الترابي قد دفعهم دفعاً للمفاصلة وللطريق الذي قرروا السير فيه مكرهين، لكن يبدو أن ما ذُكر يمثل الفصل قبل الأخير في مسلسل الأزمة.. وعندما تقع الأزمات كثيراً ما تتأخر المبادئ وتسود حسابات الربح والخسارة وتطل البرجماتية والذرائعية بظلالها لتتماشى مع الواقع، وفى تقديري أن ما حصل من مفاصلة وخصام سياسي بين أبناء الحركة الإسلامية لم يكن وليد لحظة التصعيد التي تبلورت في قرارات رمضان، وإنما هو نتاج تراكم ما لا يقلّ عن أربعة أعوام حاول فيها الكل كفكفة التوتر وتليين وتلطيف الأجواء.. تلك المعالجات كان لها آثار جانبية وهي تَحَسُّب كل طرف لما يمكن أن تقود له مآلات التصعيد إذا فشلت المعالجات.. أي في الوقت الذي كان الحادبون والمخلصون يحاولون إيجاد العلاج الناجع كان البعض يضع الفروض للأسوأ وكيفية المواجهة!!.

قلت للأستاذ علي عثمان: «كنا في يوم من الأيام نتوقع أن لا تخرج على شيخك بهذه الصورة وقد ظللت ساعده الأيمن لأكثر من ثلاثين عاماً.. ولكن بما أننا الآن نتعامل مع أمر واقع.. أريد أن أسألك عن ضمانات عدم اختلافك أنت مع الرئيس البشير؟ لأن البشير قد انقلب على الترابي شيخ الحركة الإسلامية ومفكرها ومؤسسها مما يعني أن الانقلاب عليك لا يعني بالنسبة له شيئاً كبيراً خصوصاً أن أبناء الحركة الإسلامية سيلتزمون الحياد في أي صراع قادم بذات الحجة التي ناصروكم بها وهي الحفاظ على الدولة!

أكد لي الأستاذ علي أن العلاقة بينه وبين الرئيس البشير على أحسن أحوالها ولا يتوقع أي خلاف معه..

بالطبع إن مثل هذا الحديث يقصد منه فكّ الحصار النفسي الذي وجد فيه أبناء الحركة الإسلامية أنفسهم نتيجة للخلاف والانشقاق.. لذلك يحاول إظهار جبهة القصر بأنها موحدة ومتماسكة عكس الشعور الذي لا يخفيه دكتور غازي.

بالطبع مثل هذا التفاؤل من قبل الأستاذ علي مطلوب لأنه على القائد أن يدير معركته النفسية والإعلامية باقتدار وأن يُجَنِّب قواعده الانهزام النفسي الذي سيقود حتماً للهزيمة المادية.

اطمئنان الأستاذ علي للرئيس البشير هو كما يسميه الخواجات wishful thinking.. هي أماني نرجو لها أن تتحقق.. ولا نحسبها ستمضي كما نحب ونرضى..

في ختام حديثي قلت للأستاذ علي عثمان: نحن سنقف مع الإنقاذ من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ومن أجل أن نحافظ على ما تبقى من الدولة الإسلامية وأن نحافظ على شعاراتها ونحن نعلم أن الأعداء يحيطون بها من الداخل ومن الخارج.. لكن سيظل وقوفنا معكم مشروطاً بأن تفتحوا صدوركم وأبوابكم لآرائنا ونصائحنا وأن تؤخذ مأخذ الجد الذي يدفعنا له إخلاصنا وإيماننا بدولة الإسلام.. وكذلك شَرْطُنا الآخر أن نكون مشاركين في صنع القرار وإبداء الرأي والملاحظات حوله ولن نقبل بدور الذي يتلقى التنوير بعد أن تتخذ القرارات.. ولذلك وحتى ندافع عن أي قرار لابد أن نكون مشاركين فيه.. أكد لي الأستاذ علي عثمان أنهم يرغبون في مشاركتنا وينتظرون منا دوراً فاعلاً في قيادة الحزب الحاكم.. ثم طلبت منه أن يفتح «صالونه» لإخوته وأن يسمع آراءهم ونصائحهم، لأن من العوامل التي أضعفت الشيخ الترابي هي ابتعاده في الآونة الأخيرة من الدائرة العريضة من تلاميذه ومريديه، علاوة على إبعاد معظم أبناء جيله وحصر لقاءاته مع المستقطبين الجدد علاوة على المجموعة التي انفضَّت أخيراً من حوله.

خرجت من عنده ويدي على قلبي وخوفي أن تنفجر المواجهة المسلحة بين الشعبيين وبين أمن الإنقاذ.

بعد ذلك قابلت البروفسور إبراهيم أحمد عمر والأستاذ أحمد عبدالرحمن وغيرهم ثم تطوّرت لقاءاتي بهم لاحقاً في شكل لقاءات مسجلة يجدها القارىء ضمن هذا الكتاب.

العمل داخل أجهزة الحزب

عُيِّنتُ بعد ذلك عضواً بالقطاع السياسي ومقرراً مناوباً لهذا القطاع الذي يتولى رئاسته السيد/ رئيس الجمهورية وأسند أمره للسيد/ النائب الأول لرئيس الجمهورية.. ثم أصبحتُ مقرراً ثم مساعداً لأمين العلاقات الخارجية التي يتولى أمرها الأستاذ مهدي إبراهيم. حرصت أن أسجّل حضوراً يومياً بمركز أمانة المؤتمر الوطني بشارع ٤٥ العمارات، هذا المركز الذي عمّره وأحياه الشيخ الترابي.. كان هذا المركز من عمارة تحتوي أربع طوابق مؤجرة بمبلغ ١٢ مليون جنيه في الشهر الواحد.. ورثها المؤتمر الوطني بعد الانشقاق.

كانت الأزمة في أوجها وقد انحاز معظم العاملين في المؤتمر الوطني سابقاً للمؤتمر الشعبي وحملوا معهم كل ما يستطيعون حمله من سيارات وأجهزة حاسوب وخلافه..

كان المؤتمر الجديد الذي تولى أمره البروفيسور إبراهيم أحمد عمر عبارة عن بناية لا روح فيها ولا حياة.. لا توجد وسائل للحركة.. لا توجد أجهزة اتصال ولا توجد أجهزة طباعة.. بل حتى أمينه الجديد يمتطي عربة كامري ليست من عربات المؤتمر الوطني وكذلك معظم أعضاء أمانته.. العاملون فيه لم يفيقوا بعد من الأزمة النفسية والصراع الداخلي الذي عاشوا فيه وظلوا حتى تلك اللحظة.

تم تعيين أحد لواءات الجيش المتقاعدين ليتولى إدارة المؤتمر الوطني، ولكنه كان مهتماً بنفسه ومخصصاته وامتيازاته أكثر من اهتمامه بالمؤتمر الوطني.

تمّ استئجار عربة كريسيدا بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه يومياً للأستاذ التجاني سراج نائب أمين المؤتمر..

الأمين الجديد لا يستطيع أن يجلب أموال للمؤتمر الوطني لسببين، الأول هو أن جميع أموال المؤتمر الوطني قد قيل إنها ذهبت للمؤتمر الشعبي.. أي أن شركات الحركة الإسلامية واستثمارات المؤتمر قد ذهبت مع الشيخ الترابي.. والسبب الثاني هو أن الأمين الجديد متردِّد حول نظرية أن الحزب الحاكم تدعمه حكومته.. فهو لا يؤمن بذلك ويتمنى أن لا تضطره الضرورة لذلك.. لذا فالحزب لا يملك حتى مرتبات المتفرغين فيه.

الشيخ الترابي لم يذهب بمالية الحزب وحدها والتي ربما تكون غير متوفرة ساعة انشقاق الحزب وذلك للصرف الكبير وللمبالغ الطائلة التي اشترى بها الشيخ الترابي مقر الحزب الجديد غرب المطار «النادي الكاثوليكي سابقاً» لكن لأن الترابي ذهب بعلاقاته الدولية.. فالرجل تكفي منه إشارة إلى الخارج لتأتي الأموال متدفقة من أنصار الحركة الإسلامية دعماً للمشروع الإسلامي في السودان.. هذا ما لا يملكه الحزب الجديد الذي وصم عند بدء الأزمة داخلياً وخارجياً بالتآمر على شيخ الحركة الإسلامية وربما على التجربة ذاتها..

كان الأمين الجديد يحاول الاستعانة بالأجهزة الأمنية ومدّها بكشوفات سيارات المؤتمر الوطني التي ذهب بها أصحابها للمؤتمر الشعبي.. كانت الكشوفات تحوي الكثير من السيارات، ولكن مثل هذا الإجراء ربما تَحسَّب له الشيخ الترابي

حيث تمّ تحويل ملكية معظم السيارات بأسماء القياديين فأصبحت خاصة بهم لا تستطيع الأجهزة الأمنية نزعها منهم.. وحتى التي سيطرت عليها أجهزة الأمن من الشعبيين لم تأت بها للمؤتمر الوطني، وإنما حلّت بها مشاكل بعض أفرادها! من باب «دار أبوك كان خربت شيل نصيبك فيها». لذلك كانت البداية متعسرة خلال فترة الثلاثة شهور التي كلف فيها مجلس الشورى البروفيسور إبراهيم أحمد ليتولى قيادة الحزب حتى قيام المؤتمر العام وقد كانت تشبه فترة انعدام الوزن حيث ساد الشك في ولاءات الأعضاء كما ساد الانهزام النفسي بين الموالين.

أمانة العلاقات الخارجية

بعد أن تبيّن لنا ضعف البنية الأساسية للمؤتمر الوطني الذي يعاني قادته والكثيرون من عضويته أزمة نفسية حادة جراء الانشقاق الذي ألجم خطابهم وأقعد حركتهم.. جلست أنا وصديقي الأخ حيدر عثمان أحمد الذي كان يعمل مديراً لمكتب أمين العلاقات الخارجية الأستاذ مهدي إبراهيم.. آلينا على نفسينا أن ننهض بأمانة العلاقات الخارجية وأن نحاول جاهدين إيجاد موارد تسيير لها ولا نعتمد على هذا الحزب على الأقل حتى يتخطى مرحلة الانهزام النفسي التي يعاني منها.

أمانة العلاقات الخارجية كانت من أقوى أمانات المؤتمر الوطني قبل انشقاقه وقد مرّ عليها رجال أفذاذ أمثال السنوسي.. يس عمر.. عبدالله سليمان العوض.. حسن عثمان رزق.. وكانت تتولى وضع سياسة وعلاقات السودان الخارجية ومتابعة تنفيذها وكانت تشرف على تعيين السفراء والموظفين بوزارة الخارجية.. وكان السنوسي هو وزير الخارجية الأول.. بل كانت أهم قرارات وزارة الخارجية تناقش من داخل مبنى المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي حيث توجد مكاتب قيادة الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني هناك.. وكانت مكاتبات السفراء تترى من بعثاتنا الخارجية للسيد/ السنوسي.

كان الشارع العربي والإسلامي وحكوماته بين مصدِّق ومشكِّك فيما حدث في السودان من خلاف وانشقاق للإسلاميين والحزب الحاكم في السودان، لكن قرارات البشير من فرض للطوارئ وتعليق لبعض مواد الدستور وحل البرلمان وتجميد الأمين العام قد أدت إلى شبه عزلة للإنقاذ وسط الإسلاميين بالخارج. لذلك كان أول نشاط ينبغي علينا القيام به هو وضع برنامج لتحرك خارجي سريع للطواف على قيادات الدول والأحزاب الخارجية وتنويرهم حول التطورات الأخيرة في السودان، وكذلك لقاء الجاليات السودانية وعضوية الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني بالخارج وشرح تطورات الأحداث لهم ودعوتهم لدعم الحكومة السودانية وكذلك السعي لتحسين صورة السودان الخارجية وإصلاح علاقاته خصوصاً مع دول الجوار. قد وضعنا برنامجاً واسعاً شمل المحيط العربي والإسلامي والأوربي شارك فيه الكثير من قيادات المؤتمر الوطني حاملين رسائل من رئيس الجمهورية لزعماء الدول المزارة. هنا أستعرض برنامجين لمثل هذه الزيارات أحدهما قمتُ به لجنوب شرق آسيا شمل ماليزيا ـ سنغافورة ـ أندونيسيا ـ الهند والإمارات العربية، والآخر شاركت فيه وكان لجمهورية مصر العربية التي قابلنا رئيسها محمد حسني مبارك وقيادات حزبه. وفيما يلي نستعرض هاتين الزيارتين.

الحذر المصري من الترابي

كانت القاهرة هي أولى وأهم المحطات الخارجية التي رأت قيادة المؤتمر الوطني أن تبدأ بها طوافها الخارجي، وذلك لأن مصر هي الشقيقة الكبرى التي لا يجوز تجاوزها والبدء بغيرها. والسبب الثاني الذي لا يذكر هو قناعة الكثيرين من صناع القرار السوداني بأن مصر هي البوابة الحتمية لعلاقات خارجية جيدة للحكومة السودانية مع العالم العربى والإسلامي والإقليمي والدولي - على الأقل في ظل الظروف السودانية يومئذ - وذلك لأن مصر لها تأثيرها وأثرها على الدول العربية والإسلامية.. بل الكثير من قادة الدول كانوا يطالبون القيادات السياسية السودانية بتحسين علاقاتهم مع مصر إذا أرادوا علاقات جيدة مع الآخرين.. أى أن الدبلوماسية المصرية كانت تنشط في اتجاه تحقيق فيتو دولى على تحركات الدبلوماسيين السودانيين والسعي لعرقلة جهودهم.. لذلك تأخرت انطلاقة كل الوفود الخارجية حتى تنتهى زيارة الوفد المتجه للقاهرة. ورغم أننا أثناء لقاءاتنا في مصر كان بادياً لنا تضايق وتبرم القادة المصريين من نظام الإنقاذ الذي هدَّد بزعمهم الأمن الاجتماعي لمصر وبدأ يُصَدِّر الإرهاب ويسمِّم أفكار الشباب ويخلق جواً من الكراهية تجاه مصر، لكن كان سعينا أن تشهد العلاقات السودانية المصرية مستوى متحسناً من التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وأن يظل السودان ومصر دولة عظمى واحدة تتكامل مقدراتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية.. وإن كانت مصر لا تغفل أنه وبعد انتهاء الحرب في السودان وإنتاج وتصدير البترول وازدهار الاستثمار الأجنبي والوطني في السودان سيجعل ذلك من السودان عنصر جذب وسيجعل من الدبلوماسية السودانية دبلوماسية متقدمة ومقبولة ومرموقة في الوسط الإقليمي والدولي، و ذلك سيدفع بدوره مصر للتواضع والتخلي عن النظرة الخديوية القديمة والتعامل مع السودان من موقع الندية

تكوَّن الوفد من السادة:

١ - الأُستاذ/ مهدي إبراهيم - أمين العلاقات الخارجية - رئيساً للوفد.

٢ - د. عبد الرحيم عمر محيي الدين - مساعد أمين العلاقات الخارجية - عضواً.

٣ - الأستاذ/ جون أنقول - المحافظ بولاية واراب عضواً.

تحرَّك الوفد صوب القاهرة فجر السبت الموافق ١٩/أغسطس٢٠٠٠م.

في القاهرة تم استقبال الوفد استقبالاً رسمياً من قبل الحكومة المصرية التي استضافته في فندق سمير اميس إنتركونتتال بالقاهرة.

ولما كان لقاء الرئيس مبارك قد حدد له صبيحة الإثنين بمكتبه بقصر التين بالإسكندرية، عليه فقد تحرَّك الوفد مساء الأحد إلى الإسكندرية حيث تمت استضافة الوفد بفندق الشرتون. حُدِّد لقاؤنا بالرئيس مبارك في تمام العاشرة وأربعين دقيقة صباحاً. داخل صالون الضيافة بقصر التين وقبل مقابلة الرئيس مبارك انضم إلينا اللواء عمر سليمان وزير الاستخبارات المصرية، صافحنا ثم جلس بعيداً عنا بل جلس لوحده في إحدى جوانب صالون الاستقبال، لكنه انضم للقائنا بالرئيس مبارك.

استقبلنا الرئيس مبارك على بوابة صالون الضيافة وأصر أن تكون الجلسة بشكل أُسري على الشرفة المطلة على البحر الأبيض وقد كان. بدأ الرئيس مبارك حديثه مؤكداً أن مصر والسودان شيء واحد.. وحدة هدف ووحدة مصير وتاريخ. . علاوة على النيل العظيم.. ثم تحدث عن ضرورة وحدة السودان وتحقيق السلام في ربوعه لأن أمن مصر من أمن السودان والعكس.. ثم بدأ معاتباً الحكومة السودانية على سوء ظنها بمصر فقال: (نحن في مصر لن نسمح بضرب السودان.. وتعجبنا عندما قال الرئيس البشير إنَّ الطائرات التي ضربت مصنع الشفاء تحركت من الشمال.. نحن لن نسمح بضرب فرخة في السودان.. وعندما حاولت أمريكا في عهد ريغان ضرب ليبيا من مصر نحن رفضنا ذلك، وقلنا للأمريكان: نحن يمكننا أن نتحارب مع ليبيا ونتقاتل لكن أن تُضرب ليبيا من أرضنا بواسطة دولة أُخرى فذلك لن يحدث.ثم أضاف نحن يهمنا وحدة السودان واستقراره ورفع مستواه.

مهدي: بعد ذلك قدَّم الأستاذ مهدي إبراهيم شرحاً للتطورات السياسية في السودان مع التركيز على الخلاف السياسي الذي ضرب أصل المؤتمر الوطني وأدى إلى خروج الترابي وتكوينه حزباً خاصاً به.

(تجدر الإشارة إلى أن حديث الأستاذ مهدي إبراهيم مع كل المسؤولين المصريين كان يدور حول النقاط التالية أولاً/ شرح التطورات السياسية السودانية التي أدَّت إلى انشقاق المؤتمر الوطني وخروج الدكتور الترابي مكوِّناً حزبه المؤتمر الشعبي، والتأكيد على أن الأمر تحت السيطرة تماماً. ثانياً/ التأكيد على بداية علاقات تكاملية بين مصر والسودان على مستوى الحكومتين والحزبين الحاكمين وضرورة التكامل السياسى والاقتصادي والثقافي والزراعي. ثالثاً / تثمين السودان لدور مصر

في ما عُرِف حينها بالمبادرة المصرية الليبية المشتركة. رابعاً/ التأكيد على أن جون قرنق رجل انفصالي، ولابد لمصر من موقف مناصر للحكومة السودانية ضد النوايا الانفصالية لقرنق. عليه فسوف نركّز في هذا العرض على آراء المسؤولين المصريين ورؤيتهم لما يجري في السودان.. والآن نستعرض اللقاء مع الرئيس مبارك).

الرئيس حسني مبارك: الشعب السوداني شعب طيب وأمين ومسالم وعايز يعيش. هنالك احتمال تغيير عسكري لكنها محسوبة ومتابعة. (في إشارة منه إلى إحتمال انقلاب عسكري لصالح الترابي لكنه استدرك ضمناً بأنهم متحسبين ومتابعين لأي تحرك. (ثم أردف قائلاً: (يوجد في مصر ٤ مليون سوداني منهم ٣٠٠ ألف جنوبياً).

ثم تحدث عن تخوفه من انقسام الجنوب وانفصاله قائلاً: (إذا حدث الانقسام لن يتوقف القتال بين الشمال والجنوب.. التقسيم مصيبة.. وتروج له الدول الكبرى للسيطرة على الجنوب. ثم بدأ يتحدث بحزن عن شكوك القادة السودانيين في إخوتهم المصريين فقال عن إتفاقية التكامل: (وقعنا إتفاقية التكامل مع النميرى ثم جاء الصادق المهدي وطالب بإلغائها، وأنا رفضت إلغاءها لأن ذلك سيحرجني أمام الشعب المصرى، فقلت له: إذا أردت أن تلغيها أنت من جانبك فيمكنك أن تفعل ذلك أما أنا فلن أفعل ذلك).

مهدي: حاول مهدي التركيز على نوايا قرنق الانفصالية وسعيه لفصل الجنوب.

الرئيس مبارك: لا.. قرنق ظل يأتى هنا ويقول حديثاً مختلفاً عن ذلك ويؤكد أنه وحدوي.. نحن تحدثنا مع يوغندا وأرتريا وأمريكا وصندوق النقد الدولي ولن نتوقف حتى نرى السودان دولة مستقرة ويرتفع فيها مستوى المعيشة. ثم دلف بالسؤال عن **الترابي** قائلاً: كيف حسن باشا الترابي؟ أنا أعمل ليهو ديزل يطلع من الخرطوم إلى أبو زعبل. الترابي لا يزال يلعب بزيله، يريد أن يصنع رئيس الجمهورية.. هذا خطر.. خامينى يعنى.. أب روحى. أحسن له يبقى زعيم إسلامى يلف العالم. الترابي يريد أن يُهَرِّب لينا الإرهابيين.. ثم تحدث عن تجربة الأمريكيين مع زعيم الجهاد المصرى الشيخ/ عمر عبد الرحمن ووصفه بأنه عميل أمريكى صنعته أمريكا لتحارب به الشيوعيين في أفغانستان ونحن حذرناهم من ذلك وقلنا لهم هذا السلاح سينقلب عليكم.. حاولوا إرجاعه لمصر لكن نحن قلنا لهم خلوه معاكم (أى هذه بضاعتكم رُدَّت إليكم).

ثم ختم الرئيس مبارك حديثه بالتأكيد على أن مصر لا تتدخَّل ـ في شؤون السودن قائلاً: (عمري ما تدخلت ـ في شؤون السودان.. وقد جاءني عدد من المسؤولين السودانيين ـ في عهد النميري وطلبوا مني أن أتدخل بعد أن أعلن النميرى نفسه إماماً مبايعاً ولكنى رفضت ذلك.. نحن نتعامل مع السودان كدولة شقيقة وصديقة.. لكن لابد من التحرك السريع. (وهنا يشير إلى ضرورة حسم الترابي حتى لا يحدث تغييراً عسكرياً لصالحه).

انتهت مقابلتنا مع الرئيس مبارك التي حضرها وزير الاستخبارات اللواء عمر سليمان والذي وجَّهه الرئيس مبارك بتسهيل كل لقاءاتنا ـ في القاهرة مع المسؤولين ـ في الدولة علاوة على لقاء بعض قادة الأحزاب السياسية ـ في مصر.

فى تحليلنا للقاء الرئيس مبارك نستصحب معنا عدة نقاط منها مواقفه عند مجيء ثورة الإنقاذ ـ في أيامها الأولى وكذلك موقفه بعد الانشقاق مباشرة. فقبيل مجيء الثورة كانت هنالك عدة انقلابات عسكرية تلوح ـ في الأفق السياسى السوداني، فقد كانت حركة التمرد تتقدم من نصر إلى نصر ـ في جنوب السودان متقدمة نحو شماله وكانت حكومة الصادق المهدي تمر بأضعف لحظاتها حيث كانت تتجازبها الأهواء والمطامع والجهويات وصراعات الأحزاب وتدخل السفارات بل إن بعض السفارات كانت تجهِّز لانقلاب عسكرى لصالحها (راجع حديث عبد الرحيم محمد حسين ـ في هذا الكتاب). جاءت ثورة الإنقاذ ولم يستطع أحدٌ أن يحدد هويتها ـ في أسبوعها الأول، ولما كانت السفارة المصرية بالخرطوم قد حاولت نسج بعض الخيوط والصلات مع بعض الضباط الذين أصبحوا فيما بعد أعضاء ـ في مجلس قيادة الثورة لذلك قد سارع السفير المصرى بالخرطوم لإخطار قيادته ـ في مصر بأن هذا الانقلاب لصالحهم وأن هؤلاء الشبان الذين قادوا الانقلاب هم (أولادنا).. وما درى أنه قد شرب المقلب حتى الثمالة.. وبناء على هذه المعلومات سارع الرئيس مبارك ومعه الدبلوماسية المصرية لدعم الثورة الجديدة ـ في السودان عربياً وإسلامياً حيث شهدت هذه الساحة حركة نشطة للرئيس مبارك ـ في هذا الاتجاه خصوصاً أن الانقلاب قد أراحهم من خصمهم التقليدي حزب الأمة ورئيسه الطموح الصادق المهدي.. ولكن لم تمض أيام حتى أدرك الرئيس مبارك أن جهاز مخابراته قد وقع ـ في فخ رجل ذكي ذي كفاءة وحنكة عالية هو الدكتور حسن الترابي الذي استطاع تلاميذه أن يضللوا المخابرات والدبلوماسية المصرية.. لذلك قد كان سعيداً جداً بالانشقاق الذي ضرب

المؤتمر الوطني وأطاح بالترابي وعدد كبير من أنصاره.. بل ظل يذكر الخرطوم بأن تظل مفتحة أعينها خوفاً من تغيير عسكرى لصالح الترابي.

القراءة الثانية لموقف مصر من الانشقاق نجدها في التقرير الذي أعدته أمانة العلاقات الخارجية بعد قرارات رمضان مباشرة وقبل الانشقاق وقيام المؤتمر الشعبي حيث جاء التقرير تحت عنوان: قراءة في ردود الأفعال الخارجية حول تداعيات قرار رئيس الجمهورية بإعلان حالة الطوارىء وحل البرلمان.:-

(في اجتماع قطاع العلاقات الخارجية الدورى المنعقد يوم الثلاثاء ١٩٩٩/١٢/٢١م، تم التداول حول ردود الأفعال الخارجية حول تداعيات قرار رئيس الجمهورية بإعلان حالة الطوارىء وحل البرلمان وتعليق بعض مواد الدستور، وقد اتسم الحوار بالحيوية البالغة والنقاش المثمر كما تمت قراءة مواقف بعض الدول حول الأزمة وتحليل دوافعها ومسبباتها: على المستوى الدولي: بادرت مصر وليبيا بالتأييد الكامل لهذه القرارات كما أكدا دعمهما للنظام الشرعي في السودان، وقامت مصر بدور كبير ومؤثر عبر إتصالاتها بالإدارة الأمريكية، والتي أعلنت تفهمها لوجهة النظر المصرية حول ما يدور في السودان إلا أن أمريكا أكّدت مؤخراً أنها لاتهتم بالأشخاص بقدر ما تهتم بالسياسات وأنها تريد تطوراً في مجال السلام وحقوق الإنسان والإرهاب، كما قامت مصر بدور مؤثر بالاتصال بالحكومات السعودية والقطرية ودولة البحرين وركزت في مباحثاتها مع القادة هناك على ضرورة دعم السودان ودعم الحكومة الشرعية، ويبدو أن مصر تكفلت بتوفير الغطاء الدبلوماسى الداعم وذلك بالاتصال بكل الدول المهتمة بما يدور في السودان وتوفير الدعم بكافة أشكاله الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية).

كذلك لابد من التعليق على نقطة هامة وردت في حديث الرئيس مبارك وهى عتبه على الرئيس البشير بعد الاعتداء الأمريكي على مصنع الشفاء في عام ١٩٩٨م، حيث ذكر مبارك: (نحن في مصر لن نسمح بضرب السودان.. وتعجبنا عندما قال الرئيس البشير إنَّ الطائرات التي ضربت مصنع الشفاء تحركت من الشمال.. نحن لن نسمح بضرب فرخة في السودان..).. رغم حديث الرئيس مبارك الجيد لكن بعض التحليلات والإفادات الأمنية خصوصاً وبعد التعامل المباشر بين الأجهزة الأمنية السودانية والأمريكية بعد أحداث ١١/سبتمبر/٢٠٠٠م، هنالك ما يؤكد بأن المعلومات التي بناءً عليها تم ضرب مصنع الشفاء قد أتت من الشمال.. ولكن ومهما

يكن من توترات سابقة فما لمسناه من الإخوة المصريين وبخاصة الرئيس مبارك يبشر بعلاقات مستقبلية لفائدة الشعبين خصوصاً بعد أن أدركت الحكومة السودانية خطأ فتح الحدود لكل من هب ودب، ليس ليستقر مواطنٌ فارٌ بدينه توفر له الحكومة الأمان والاستقرار، ولكن ليقوم ببعض النشاطات التي تؤذي أكثر من أن يكون لها مردود إيجابي.. فهي لا تأتي بنتيجة إيجابية لصاحبها ولا تقدم خيراً للسودان، علاوة على أنها تحركات مكشوفة ومخترقة ضرها كثير ولا نفع فيها.!

لقاء الوفد باللواء عمر سليمان وزير الاستخبارات

في صبيحة اليوم التالى ٢٢/أغسطس تمام الساعة الحادية عشر صباحاً كان لقاؤنا باللواء عمر سليمان وزير الاستخبارات المصرية والرجل الخطير والمرعب في هرم السلطة المصرية.

اللواء عمر سليمان يفتقر في حديثه إلى الدبلوماسية ومراعاة شعور الآخرين لذلك يتحدث بلغة عسكرية أقرب إلى لغة الجراحة المباشرة من دون تخدير أو إعداد نفسي.. لم يعجبنى حديثه الذي انصب معظمه على الترابي والخطورة التي يشكلها للسودان و مصر والتأكيد على ضرورة حسمه.

بدأ سعادة اللواء واثقاً من نفسه وأجهزته حيث أشار إلى أنه في هذه اللحظة التي يجلس معنا فيها يعرف كل ما يدور في الخرطوم وأن له عيناً سحرية (غواصات) يرى عبرها ما يدور هناك.. ثم ذكر أن الترابي يشكل من الخطورة أكثر مما يشكله جون قرن، وذلك لأن قرنق يقاتل من الحدود الجنوبية والترابي يقاتل من داخل العاصمة القومية لذلك لابد من حسمه وتصفيته.. ورغم أننا أكدنا له أننا لا نؤمن بنظريات السحل والقتل والتصفيات، وإنما يقدم المتهم للقانون، ومن ثم يجرى القانون مجراه وأن التطرف في المعاملة والأحكام يقود إلى تطرف مضاد وأكثر تشدداً، كما أن الشعب السوداني له تقاليده في العفو والسماحة.. فإلى حديث رئيس الاستخبارات:

عمر سليمان: السودان بلد شقيق وصديق وهو امتداد طبيعى لمصر وكذلك مصر هي امتداد طبيعى للسودان، ولا تستطيع الخلافات أن تغير الثوابت، فعلينا أن نزيل هذه الخلافات.. أحد الأشياء المزعجة الرئيسية هو فكر الجبهة الإسلامية القومية الذي يتعارض مع فكر السلام الاجتماعي لمصر.. هو فكر يختلف معنا وينادى بالتطرف عندما يدعم كثيراً من التنظيمات التي خرجت عن الشرعية.. لذلك لابد من وقفه، وواجبنا هو أن نقضى على هذه التنظيمات في مصر وقطع الوريد الذي يغذيها.(!!)

وجدنا أن الترابي هو تهديد رئيس ليس لمصر فحسب بل للسودان أيضاً وذلك لأن الشعبين شيء واحد.. كان من واجبنا أن نعيد العلاقات وأن نتطرق لمسألة الخلاف الفكرى والسياسى لكن مواقف الجبهة الإسلامية ضد مصر كانت

كثيرة؛ منها مصادرة المؤسسات التعليمية المصرية في السودان ثم ظهور لغة جديدة مثل لغة الندية(!!)، وقد نجحت الجبهة الإسلامية في خلق فجوة بين الشعبين.

نحن بدأنا منذ عام ٦٧م، لإصلاح التردي الشديد في العلاقات، ورحت أنا السودان من أجل ذلك وقد بدأت خطوة جديدة بين الشعبين.. لقد ظل فكر الجبهة الإسلامية وحسن الترابي هو التهديد الرئيس للسودان ومصر عبر فرض سمومه للتنظيمات في مصر.. نحن مستعدين لدفع هذه العلاقة، لكن ما زال الترابي يشكل تهديداً للنظام في السودان.. إن استمرار الترابي بهذه الحرية يشكل خطورة.. كنت أتحدث مع بعض الوزراء السودانيين عن خطورة حسن الترابي وقد اقترحت عليهم بعض المقترحات.. ليس تدخلاً.. نحن لسنا عاطفيين وإنما حاسمين(!!).

نحن لا نتعامل مع الأحزاب السودانية كمعارضة وإنما كأحزاب قديمة.. نحن نتعامل مع كل من له دور تاريخي في السودان (!!) ونسمع لآرائهم جميعاً وكنا نتفاكر معهم عن كيف نتخلص من فكر الجبهة الإسلامية الذي يتنافى مع كل الأفكار في العالم العربي و مصر.. وجدنا أن الجنوب يحتل المرتبة الأولى في مواجهتنا للحكومة السودانية.. وحَّدنا المعارضين في التجمع من أجل السودان.. سميناه التجمع الوطني ومن خلال هذه البوتقة يمكن الجلوس مع النظام.. يهمنا أن يحكم السودان شخص لا ينوي الشر نحو جيرانه، وسنستمر في تحقيق الهدف الذي ننشده.

ما هي رؤيتنا خلال السنة القادمة؟ أن تنجح مصر وليبيا في عقد الاجتماع المنشود بين السودانيين وأن تتوقف الحرب تماماً ونبدأ في حل القضايا الخاصة بالسلام مثل خلق مجلس رئاسى أو حكومة قومية أو خلافه، ثم يعود السودان للديمقراطية والتعددية.. أتوقع أن ننجح في هذا الموضوع لذلك عملنا الآتي:

١ - توضيح هذا الأمر جلياً لكل دول الجوار والأمريكان، لأنهم يمثلون العامل الرئيس في نجاح المشروع ولابد من إقناعهم بضرورة الوصول إلى سودان جديد يجمع بين الشمال والجنوب في بلد واحد وقوي..

٢ - ولكي نقنعهم فإننا نحتاج من الحكومة السودانية لبعض الإجراءات(!!). الأمريكان عندهم تشكك أمني حتى هذه اللحظة خصوصاً تجاه الترابي.. وما زالت التقارير الأمنية القادمة من الخرطوم غير إيجابية تجاه الترابي.. فإذا نجحنا في الحد من الترابي وتنظيماته الإرهابية نستطيع وبسرعة أن نخلق وفاقاً سريعاً ومستقراً وأنا واثق من ذلك. (!!).

ثم يواصل اللواء عمر سليمان تحريضه غير الدبلوماسى ضد الترابي قائلاً: نحن كجهاز أمن لسنا مندفعين ولكننا حذرين، ولا نريد أن نقع في فخ ثم نكتشف أننا مغشوشون، لذلك سنسعى خطوة خطوة، ونتمنى أن تكون سيطرتكم في الفترة القادمة على الشيخ أكبر وأقوى.

(كان الكثيرون ومن بينهم المصريين يعتقدون أن الخلاف الذي وقع بين البشير والترابي ما هو إلا مسرحية تهدف إلى إخراج الإنقاذ من عنق الزجاجة والحصار الدولي الذي وقعت فيه.. لذلك لا يحب عمر سليمان أن تقع مصر في الفخ مرتين حيث كانت الأولى إبان تفجير الثورة في ٣٠/يونيو ١٩٨٩م).

مهدي إبراهيم: بالطبع نحن أسرة واحدة وحديثك صريح جداً وواضح جداً ومبنى على رؤية واضحة.. وأؤكد لك أن لا اتجاه الآن في السودان لزعزعة استقرار الجيران فهذا الأمر قد حسم تماماً ونحن على استعداد للتنسيق معاً لإزالة أى أسباب للتوتر مع الجيران.

وحقيقة أن المؤتمر الشعبي الآن هو أكثر حزب يعارض النظام ويعمل لإسقاطه، لكن هنالك وعى كامل بذلك ونسعى لتأمين النظام.. ومن خلال المتابعة اليومية نجد أن الشعبيين أقرب إلى حركة المغامرة العسكرية المبنية على الحسابات الخاطئة.. فهم محصورون جداً وعددهم لا يتجاوز العشرة في المائة وحتى هذا العدد في تناقص مستمر.

كذلك نحن في السودان نختلف شيئاً ما في مسألة التعامل مع الخصوم السياسيين، فمسألة التصفيات الجسدية غير واردة في المنهج السودانى ما لم تأت المبررات القانونية، وذلك لأن السودان يختلف عن غيره.. لكن سلوك المؤتمر الشعبي كفيل بسحب قدرته وتبعيته.. أما أي إجراء غير ذلك فسيكون له مردود سلبي. الآن هم ذهبوا يتحدثوا عن القوات المسلحة مما أضعفهم في نظر المواطن السوداني.. كذلك هناك مناطق محرمة عليهم.. جيش - أمن - شرطة لذلك هنالك فصل مستمر لكل الموالين لهم.

نحن نؤكد على دور مصر الهام في حل مشاكل السودان الأمنية.

عمر سليمان: أنا ليس لدى نية لمناقشة الملف الأمني، لأن رئيس الجهاز السوداني ليس لدية رغبة لكشف ما لديه من ملفات بحجة أن هذه الملفات ليست بيديهم.

مهدي: الذين بطرفهم هذه الملفات قد أصبحوا في الطرف الآخر.

عمر سليمان: أنا شايف كل ما يجرى الآن في السودان تُصوره لى عينٌ سحرية، لذلك قلت لك: إن المهدد الحقيقى للنظام هو **الترابي** وليس قرنق، والترابي يستطيع أن يطيح بالنظام وقرنق لا يستطيع ذلك.. أنتم أعلنتم حالة الطوارىء ولكن لم تستخدموها ضد الترابي.. أنتم مترددون.. هل مع الخيار الحضارى أم تخليتم عنه..؟(!!).. إعلام متردد.. هناك حالة طوارىء والترابي يقابل من شاء ويسعى لإسقاط النظام في وضح النهار.. أنتم تُبَسِّطون الأمر.

مهدي: الترابي جُرِّد من المؤتمر الوطني ومن المجلس الوطني.. والمؤتمر الوطني الشعبي الآن خارج الدولة.. لم تتحاز له جماهير المؤتمر الوطني.. ولم يخرج معه من مجلس الوزراء عدد يذكر.

عمر سليمان: ما يعمله حسن الترابي تحت السطح أكثر بكثير مما يعمله خارج السطح.. الترابي له مقدرة عالية على التآمر بصورة تمكنه من إسقاط النظام ويستطيع أن يتآمر مع الشيطان من أجل إسقاط النظام.. الترابي مهدد لكم ولنا. انتهى

والمؤلف يرى أن بقاء الترابي في السجن لفترات طويلة دون محاكمة أمر وراءه مَنْ وراءه من الذين لا يعجبهم ولا يكفيهم حبس واعتقال الترابي، بل يريدون أكثر من ذلك!.

لقاء الوفد بالسيد/ عمرو موسى وزير الخارجية المصري

بعد مغادرة الإسكندرية عدنا إليها مرة أُخرى للقاء الدكتور عمرو موسى وزير الخارجية المصرية يومها.. ولما كان عمرو موسى يجد تقديراً خاصاً عند المسؤولين السودانين، فقد بدأ الأستاذ/ مهدي إبراهيم حديثه معبراً عن شكره لعمرو موسى لمواقفه في المحافل الدولية المناصرة للسودان ومحاولاته كسر الأطواق عنه ولقيادته دبلوماسية ناشطة لصالح الأمة العربية والإسلامية والأفريقية.. كما أكد له قائلاً: (الرئيس البشير وجهنا للقائك لأهميتك عنده).. وهذا اللقاء بداية لمرحلة متقدمة في العلاقات بين البلدين ولا نريد لها أن تكون علاقات سياسية فقط، وإنما تكون إقتصادية وثقافية وحزبية تقود إلى العمل المشترك في كثير من القضايا.. وهذه مرحلة جديدة متقدمة في العلاقات ننظر إليها في أفق التنسيق والتكامل.

عمرو موسى: نحن قطعنا شوطاً كبيراً في مسألة تطوير العلاقات ولدينا إجتماعات ولجان مشتركة لمناقشة قضايا التعاون الاقتصادي والزراعي والتجاري والأخ مصطفى عثمان معنا في هذا الأمر.. أرجو أن تؤكدوا لسيادة الرئيس البشير أننا جادّون في تطوير العلاقات والتعاون بين الشعبين، ولن نعود أبداً لمرحلة القطيعة مرة أُخرى.. أرجو تأكيد ذلك للسيد الرئيس البشير.

مهدي: تحدث مهدي عن المبادرة المصرية الليبية المشتركة للمصالحة الوطنية في السودان، وكيف أنها قد أربكت بعض القوى العظمى التي تعودت أن تنفرد بالسودان.. ، إن هذه المبادرة تجد كل تقدير من جانب الحكومة والمؤتمر الوطني.

عمرو موسى: الذي يراه البشير ضروري للمّ الشمل في السودان فنحن نؤيده.

مهدي: تحدث مهدي عن أزمة المؤتمر الوطني وانشقاق الترابي عليه قائلاً: المؤتمر الشعبي هو الذي يشكل معارضة حقيقية للنظام ويسعى للإطاحة به، لكنه لا يتقدم في أي مجال عدى مجال الطلاب الإسلاميين فنسبة مؤيديه لا تتعدى الـ١٠٪ وحتى هذا العدد في تناقص مستمر لأن طرحهم السياسي طرح سلبي وغير مقبول وليس لديهم برنامج لذلك بدأوا يتحدثون سلباً عن القوات المسلحة.

عمرو موسى: نعم إن المعارضة الأساسية تأتى من الترابي، وأنا قد سمعت أكثر من مرة هذا الرقم ١٠٪.. لكن خطورته تكمن في اختراقاته للأجهزة الأمنية.. الأحزاب الأخرى ذات الثقل التقليدي هي التي تستطيع أن توازن مع الحكومة خطورة الترابي. المؤتمر الذي جمعت فيه أحزاب التوالى أدى إلى بعض القلق لبعض الزعماء

مثل الميرغني والصادق، لكن هنالك رغبة في إئتلاف حكومي ولا داعي لتعميق الخلاف مع القوى المعارضة الخارجية.. فالترابي دون وجود ثقل حزبي كبير يمكن أن يكون خطراً، لذلك لابد من رجوع الأحزاب إلى السودان.. الصادق المهدي قرر أن يرجع! لكن الميرغني له تحفظات، ونحن نريد أن نزيل هذه التحفظات حتى يكون النظام محاطاً بقوى سياسية حقيقية حتى تشكل صمّام أمان له.. لذلك تصبح ضرورة أن تتوجه الحكومة السودانية إلى اجتذاب القوى السودانية بالخارج.. لابد من وقف سياسة المكايدات وأن يرجع الجميع للسودان وأن يعتبروا بالماضي.

نحن عمرنا ما بحثنا أمر صلح الشمال والشمال وإنما صلح الشمال والجنوب لكن مسار العمل في الخرطوم يجب أن يتوجّه لخلق سودان جديد، وهنالك قوى كثيرة تلعب ضد هذا التوجه ونحن حيَّدنا الكثيرين منهم مثل سوزان رايس وألبرايت والمخابرات وقد حدث تغير في النظر إلى السودان.. أنا قلت لهم: إن موضوع السودان لا يقل أهمية عن موضوع مصر وقصدت أن يفهم الشارع المصري ذلك.. وقد أوضحت لأولبرايت أن لي موضوعين هما الشرق الأوسط والسودان ومن ثم العراق.. نحن مخلصين في موقفنا مع السودان.

ثم بدأ السيد/ عمرو موسى وزير الخارجية المصري يتحدث عن ضرورة التعاون بين الحزبين الحاكمين في مصر والسودان وتنشيط التعاون بينهما فقال: خلينا نتحدث بصراحة.. نحن كمصريين ضد دخول الدين في السياسة.. النظرة المصرية لها تاريخ وجذور ضد دخول الدين في السياسة وهي تلي تركيا في هذا الموقف.. (خد بالك من هذه النقطة وأنت تناقش يوسف والي).. في التعامل الحزبي حزب لحزب يجب أن يكون موضوع الدين OUT.. هذه يجب أن تكون واضحة في ذهن المؤتمر الوطني وهو يسعى لخلق علاقات مع الحزب الحاكم في مصر.

مهدي: كان مهدي حصيفاً كعادته في ردِّه خصوصاً وهو يقود وفداً لمصر التي كثيراً ما تأزّمت العلاقات بينها وبين السودان، وسعت بشتى السبل والوسائل لإسقاط الحكومة السودانية، حيث آوت ودعمت المعارضة السودانية بكل أنواعها.. لذلك حاول مهدي بدبلوماسيته المعهودة من غير أن يعكّر صفو الاجتماع فيما يتعلق بأمر الدين فرد قائلاً: نحن حريصون على أن تكون العلاقة في إطار المشترك بيننا.. اقتصادي.. تجاري.. زراعي.

انتهى اللقاء حوالى الساعة ١٠:٤٥ مساء يوم ٢٠٠٠/٨/٢٣م.

لقاء الوفد بالسيد/ صفوت الشريف

في صبيحة يوم ٢٠٠٠/٨/٢٤م، كان لقاء الوفد بالسيد صفوت الشريف وزير الإعلام ونائب الأمين العام للحزب الحاكم الذي استضاف الوفد بفندف هلتون بقرية مراقيا السياحية على البحر الأبيض.. كان لقاء السيد/صفوت لقاء عامراً بروح الإخاء والحرص على مصالح البلدين وضرورة الترفع عن الصغائر وفتح صفحة جديدة في علاقات الشعبين ملؤها الصدق والتفاني.

ابتدر الأستاذ مهدي إبراهيم شاكراً الوزير على مؤازرته ومواقفه المساندة للسودان وسعيه الدؤوب نحو تحقيق وتجسيد روح الإخاء بين شعبي وادي النيل، مؤكداً على تثمين السودان لمواقف الشقيقة مصر المساندة له في المحافل الدولية.. ثم أردف قائلاً: نحن جئنا لنناقش القضايا الثنائية واستقبال مرحلة متقدمة أكثر مما مضى، ونحن نستشرف روح التكامل والوحدة والقضايا التي تبلورت في اللجنة الوزارية بداية لمرحلة جديدة في خلق تبادل تجاري واقتصادي وثقافي، مما يعزز روح العلاقات الأخوية.. أما عن التطورات السياسية فنحن قد خرجنا من النقاهة السياسية.. المؤتمر الشعبي هو الأقوى معارضة ويسعى لإسقاط النظام، لكن معالجة ذلك تمّت بالكثير من الحكمة تجنباً للعنف وردود الأفعال.. كذلك أصبح للسودان في توجهه الجديد قناعة راسخة ومسلكاً بعدم التدخل في شؤون دول الجوار... كذلك فإننا نرغب في التعاون والتنسيق بين الحزبين في إطار التكامل والتوحد.. كذلك فإننا نثمّن دور مصر ومواقفها من قضية الشرق الأوسط، ونرى ضرورة التنسيق الإعلامي بين البلدين..

جون قرنق يسعى لإقامة نظام كونفدرالي رغم حديثه في مصر عن وحدة السودان.

صفوت الشريف: الرئيس البشير له منا التقدير الشخصي والوطني، ونثبت أن له المقدرة على معالجة الأمور في الوقت المناسب.. قد وضَح لنا منذ وقت مبكر أن الترابي متغمساً عباءة الإسلام والدين يدفع السودان دفعاً نحو حافة الهاوية لو لا تصحيح المسار أخيراً بواسطة البشير.. فقد سعى الترابي لتسميم أفكار الشباب وخلق روح معادية للقيم الوحدوية بين البلدين بإدعاءات كاذبة وخاطئة حول استقلالية القرار السوداني وعدم تدخل المصريين، وذلك يخلق وضعاً معيناً في الشارع السودانى.

علاقاتي مع القيادات السودانية قديمة منذ عبد الناصر وزيارته للسودان ولقائه مع الرئيس عبود.. وكذلك لقائي مع سوار الدهب.. كما دار حديث طويل بيني والصادق المهدي عن التكامل المصرى السودانى ورجوته عدم تحطيمه لأن الثوابت كثيرة بين شعبي وادي النيل، مثل التاريخ والأرض والنيل فهذه ثوابت أما المتغيرات فهي أنت ومبارك، والثابت هو العلاقات الاستراتيجية والأمن المشترك. وعندما رفض الصادق اسم التكامل قلت له: سَمِّيه الإخاء، وأرجو أن لاتحطّم عملاً كبيراً لصالح الشعبين، وذلك لإيمانى الشديد بهذه الحتمية التاريخية.

أما من ناحية التعاون الإعلامي، فنحن نساند كل ما ترونه ومستعدون لنضع كل إمكاناتنا تحت أمركم وهي إمكانات كبيرة ومؤثرة لخدمة المصالح المشتركة، وقد ذكرت ذلك للأخ غازى صلاح الدين.. ثم مر السيد صفوت الشريف مروراً عابراً على عبارات غازي التي وصف فيها مصر بأنها (جارة السوء) حيث كان رأى بعض المسؤولين المصريين أن لايمنح غازى تأشيرة دخول لمصر لحضور مؤتمر وزراء الإعلام العرب.. فقال صفوت: ما قاله غازي هو أمر عابر، ونحن لا يمكن أن نغلق مصر في وجه وزير سوداني وأخ كريم، لذلك جاء غازي وحضر مؤتمر وزراء الإعلام العرب.. وفى مرة أُخرى جاء عدد من الوزراء السودانيين ونزلوا في مطار القاهرة (عابرين) فذهبت إليهم ولمتهم على عدم زيارتهم لنا وإبداء التحية لإخوتهم...

كما أنني أرسلت بعثة تلفزيونية للسودان حيث أجرت لقاءات في السودان حتى مع الترابي وقرنق وسوف نستمر في عكس الحياة السودانية للمواطن المصرى.. لذلك فإننى أؤكد على الحرص الكامل على ما أشار إليه الرئيس وكل ما تنوون التركيز عليه فنحن جاهزون للتنفيذ.. وللتدريب وإمكاناتنا تحت أمركم.. فالرئيس مبارك في عزِّ الاعتداء عليه[1] رفض المساس بالسودان، لأن هذه الممارسة هي ممارسة فرد أو فردين فلا يمكن المساس بالسودان.. إذن لابد أن نكون واقعيين وأن نعمل على نقاط اللقاء..

أما العلاقات الحزبية فإننا نرحِّب بها، وأنا كأمين مناوب للحزب الحاكم مع كمال الشاذلى فنرحب بذلك.

---

(١) مشيراً إلى محاولة إغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥م والتي اتهم فيها السودان.

لقاء الوفد مع وزير الشباب والرياضة علاء الدين هلال

في تمام الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ٢٤/أغسطس ٢٠٠٠م، كان لقاء الوفد بالسيد/ علاء الدين هــلال وزير الشباب والرياضة بمكتبه بالقاهرة. بدأ السيد/ الوزير حديثه مرحباً بالوفد، ثم أردف قائلاً: العلاقات السودانية المصرية مرت بمرحلة عصيبة أرجو أن أن لا تمر بها مرة أُخرى. أنا أقول لكم حديثاً من القلب وصديقك من صَدَقَكْ.. نحن نود أن نعرف ماذا يريد السودانيون ونحن جاهزون لذلك.. حتى هذه اللحظة اتفاقية التكامل لم تلغ قانوناً.. وجزء من مشاكل الحكومة السودانية أنها تتحدث بأكثر من لسان مما يفسرٍ في مصر بأنه عدم جدية في احترام العلاقة بين البلدين.. الأراضي السودانية أصبحت وكراً لتهديد أمن مصر.. هذه هي القشة التي قصمت ظهر البعير.. نحن نستطيع أن نتجاهل الحملات السياسية أما تهديد أمن مصر فلا.. أذكر أننا في ١٩٨٩م، قد أقمنا في القاهرة أكبر ندوة عن العلاقات السودانية المصرية وقد صدرت في كتاب ضخم.. كثير من السودانيين توجد في أعماقهم فكرة الندية والتكافؤ، والمصريون ينظرون إلى ذلك نظرة الأخ الكبير والصغير وليس التكافؤ والندية.. فيجب علينا إشاعة ثقافة صحيحة بين المصريين والسودانيين وإقامة جمعيات مهتمة بوحدة وادى النيل وتكثيف التبادل الشبابى.. الآن الشباب السوداني الذي عمره في العشرينيات مواقفه سلبية تجاه مصر، لأنه تكوَّن في فترة العداء والتوتر في العلاقات بين البلدين.. إذن لابد من تطوير العلاقات الشبابية بين مصر والسودان والتبادل في المعسكرات الشبابية وتوسيع المعرفة الحقيقية بمصر والسودان.. فنحن قلوبنا مفتوحة ومستعدين للتعاون من غير قيود.

مهدي إبراهيم: أمام السودان ومصر فرصة نادرة جداً للقفز للمستقبل بالعلاقات بصورة متحدة ومتشابكة المصالح والأهداف في عالم سقطت فيه كل الحواجز والسدود بما يجعل التعاون والتكاتف والتكتل ضرورة في وجه التحديات الكبيرة.. فيجب أن نتعاون إلى أقصى درجة في المشترك الذي بيننا وأن يعذر بعضنا البعض في نقاط الخلاف.

السودان لن يصدرِّ الإرهاب ولن يقلق الجيران وبخاصة مصر.. وقد أدركنا خطأنا في فتح التأشيرة مما أدخل علينا بعض العناصر من البشر التي أضرت بنا..

وهـذا ربمـا يكـون ناتجـاً عـن قلـة التجربـة ولكننـا الآن انتبهنـا لـذلك. أنـا أطمئنكـم تمامـاً باسـم الحكومـة وباسـم الحـزب الحـاكم والـشعب الـسوداني بـأن الـسودان لـن يكـون مطلقـاً مـصدر قلـق وتهديـد لأمـن مـصـر ..هـذه الأشـياء أرجـو أن تتأكـد منهـا تمامـاً.. لابد من التزاور بـين المسؤولين والشباب، وكـذلك إقامـة عـدد مـن الـسمنارات واللقاءات حتى نستطيع إزالة الشكوك والهواجس.

يلاحظ أننـا وفـى اللحظـات الأخيـرة ونحـن نـود خـتم اللقـاء، قـد حمـدنا اللّه أن السيد الوزير الذي حشد لنـا قيـادات وزارتـه الـذين عمـل معظمهـم في الـسودان لفـترات طويلة، سعدنا أن اللقاء لم يتضمن حديثاً مباشـراً عـن الترابـي.. ولكـن ونحـن نتأهـب للقيـام إذا بالـسيد/ الـوزير يـسـأل الـسؤال التـالي: حـسن الترابـي هـل مـا زال يهـدِّد الاستقرار السياسي في السودان؟

لقاء الوفد الدكتور يوسف والي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ووزير الزراعة

في مساء ذات يوم ٢٤/أغسطس حوالى الساعة الثامنة مساء، كان لقاؤنا بالدكتور يوسف والي رئيس الحزب الحاكم في مصر الذي يمسك بملف المعارضة السودانية ويقدِّم كل التسهيلات لمعارضي النظام السوداني ليس هذا فحسب بل أنه يترفع عن مقابلة كل المسؤولين الحكوميين السودانيين كما يدعى.. ويسعى بكل جهوده ويتمنى أن يشهد إزالة النظام الحاكم في السودان.. طريقة حديثه لا تجبرك على احترامه على عكس السادة عمرو موسى وصفوت الشريف وعلاء الدين هلال، كما أنه لا يملك روح الدعابة التي عند الرئيس مبارك، بل يتحدث بغطرسةٍ خديويةٍ لا تعرف نفسية الإنسان السوداني البسيط الذي يحب التواضع ويحترم الغير ويكره الترفع ويتحلى بالقيم الفاضلة.. بدأ والي حديثه بعد الترحيب متشككاً في حقيقة الانشقاق الذي حدث داخل الحزب الحاكم في السودان.. فقال: التوليفة الجديدة.. كَوْنُو تنشقوا لحزبين مثل الديمقراطيين والجمهوريين في أمريكا مُشْ حاتمشى.. في عام ١٩٨١- ١٩٨٢م، جاءت بعثة أمريكية في عهد ريغن وقابلت الرئيس مبارك وقالت يمكن أن يكون هنالك تكامل بين مصر والسودان.. وما زال هذا الضوء الأخضر موجوداً.. بدلاً من التكامل الاقتصادي والزراعي والاجتماعى بدأ الحديث عن التدريب والإرهاب وتهديد أمن دول الجوار وتصدير الإرهاب والإرهابيين... نظام مصر ليس كنظام السودان والماعندو كبير يشترى ليهو كبير.. نحن هنا مزارعين والنظام عندنا يبدأ من الفرعون وينتهى بشيخ الغفر في تسلسل هرمي وإحترام للنظام.. فإذا صدر أمــر من الرئيس غداً ينفذ.. أما أنتم فرعاة ويمكن لأصغر موظف أن لايهتم لأمر الرئيس ويمكن للرئيس، أن يصدر أمراً ولا ينفذ وكأن أمراً لم يحدث.

(الرعي عند الخديوي يوسف والي ربما يعني البداوة التي تحدث عنها ابن خلدون في مقدمته والزراعة تعني الاستقرار والحضارة).

مهدي: أعرض مهدي عن إشارات والي غير الدبلوماسية، و تحدث عن ضرورة تجاوز الماضي بمراراته والسعي للمستقبل بأفق جديد ملؤه التعاون والتكامل والتنسيق بين مصر والسودان، مؤكِّداً أن السودان قد تجاوز كل السلبيات التي حدثت في الماضي، ولن يرجع إليها أبداً.

يوسف والي: تقارب نظام الحكم في السودان مع أمريكا يحل المشكلة تماماً لأن أمريكا ليست مع الانفصال ونحن في عصر الـGlobalization وأمريكا مرحلياً تموِّل قرنق لإزالة النظام لقناعتها أن هذا النظام لا يمكن إصلاحه لذا تجب إزالته It can't be improved, it must be removed.

مهدي: نحن رجاؤنا أن تتحدث مصر مع أمريكا ويوغندا وأرتريا حتى لا يدعموا قرنق.

يوسف والي: قرنق أكَّد لي أنه مع الوحدة وليس مع الانفصال ولكنه سَيُعَقِّد المسألة حتى يتم إسقاط النظام ويحكم هو... لكن يبقى الأمر هو أنه كلما بعُد البشير عن الترابي كلما اقترب قرنق من الرئيس البشير. الترابي سوف يغامر.. التطهير في الوزارات لم يمتد لأنصار الترابي.

اختتم يوسف والي حديثه بالقول للأستاذ مهدي: أنا لم أُقابل أي مسؤول حكومي سوداني ولا حزبي خلافك.. وقابلتك لأن سيرتك تؤهلك لذلك، ولِمَا هو أكبر ولقاءاتك مع الرئيس والمسؤولين أكدت ذلك، لذلك التقيت بك. انتهى

مما سبق يتأكد انزعاج كل القيادات السياسية في مصر من الشيخ الترابي ولا تخفي فرحتها من حسم البشير للترابى ولا يخفون خشيتهم من مقدرة الترابي على إحداث تغيير سريع ومفاجىء في السودان، لذلك يحرضون السلطة في السودان ليس لسجنه والتحفظ على نشاطه بل على إراحة السودان ودول الجوار منه... ويربطون بين تحسن العلاقات بين الحكومة السودانية وأمريكا بعلاقة الأخيرة بالترابي، فكلما كانت العلاقة بعيدة وحاسمة كلما تحسنت العلاقات السودانية الأمريكية.. كما يثقون أن قرنق وحدوي وليس انفصالي، وهذه القراءة لمسناها ابتداء من الرئيس مبارك إلى رئيس الحزب الحاكم يوسف والى، وستؤكد نهاية الفترة الانتقالية مع حركة قرنق - بعد توقيع اتفاقية السلام - صدق هذه القراءة أو كذبها وضحالتها.

إذا تركنا جانباً التحريض ضد الشيخ الترابي وروح الوصاية والخديوية التي لمسناها عند عمر سليمان ويوسف والي نستطيع أن نؤكد أن العلاقات السودانية المصرية قد مرت بمنعطفات وتعرجات ما كان ينبغى لها أن تحدث... فالسودان لا غنى له عن مصر وهي لا غنى لها عن السودان، فهما يكملان بعضهما البعض.. وقد لمسنا رغبة صادقة من الإخوة المصريين في تحسين علاقاتهم وتكاملها، ونحن أشد حرصاً منهم على ذلك.. وإن كان لنا من نصيحة لإخوتنا في مصر فإننا ندعوهم إلى تفهم

المتغيرات الثقافية والاجتماعية في السودان، فالسودانيون لم يعودوا تبعاً لعلي الميرغني أو عبد الرحمن المهدي، فهم أحرار في اختيار من يحكمهم والمنهج الذي يجب أن يحكمهم ولا يقبلون تدخلاً أو وصاية من أحد.. لذلك لابد من وضع ذلك في الاعتبار والتعامل مع السودان من موقع الندية والمكافأة.. ولابد للسودانيين أن يشعروا بأن مصر هي سندهم الحقيقي من غير وصاية أو تعالٍ.. كذلك على الحكومة السودانية أن تحترم السيادة المصرية وسياستها الداخلية، وأن لا تدعم أو تناصر أى نشاط سياسي ضد مصر.. عندها لن تتحسن العلاقات فحسب، بل يتكامل الشعبان ويقتسمان لقمة العيش ويشتركان في السراء والضراء.

تقرير حول زيارة جنوب شرق آسيا

بدأت زيارتي إلى القارة الآسيوية وقد شملت الدول الآتية:

١/ ماليزيا. ٢/ أندونيسيا. ٣/ سنغافورة. ٤/ الهند. ٥/ الإمارات العربية المتحدة

١- ماليزيا:

في دولة ماليزيا كان لقائي مع السيد تتقو عدنان تتقو المدير التنفيذي لحزب أمنو (AMNU) الحزب الحاكم بماليزيا .

قمتُ بشرح التطورات السياسية التي شهدها السودان والمؤتمر الوطني على وجه الخصوص في الفترة الأخيرة. وأكدتُ في هذا اللقاء الاستقرار السياسي الذي انتظم الحياة في السودان منذ مجيء ثورة الإنقاذ في الـ ٣٠ من يونيو ١٩٨٩م.

كذلك أشرتُ إلى الاهتمام الكبير الذي لقيه السودان من قبل المستثمرين الأجانب وإقبالهم نحو الاستثمار فيه.

كذلك أكدتُ ضرورة التنسيق وتبادل الخبرات والزيارات والتجارب وفرص التدريب بين حزب أمنو في ماليزيا وحزب المؤتمر الوطني في السودان وذلك للتشابه الكبير بين السودان وماليزيا من حيث تعدد الأعراق والأديان.

من جانبه رحّب المسؤول الماليزي بالزيارة وقدّم شرحاً وافياً للتطور السياسي الذي شهدته ماليزيا تحت قيادة حزب أمنو. كذلك أبدى استعداد حزب أمنو للتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات وفرص التدريب مع حزب المؤتمر الوطني.. كذلك قدّم سيادته دعوة مفتوحة لقيادات المؤتمر الوطني لزيارة ماليزيا والوقوف على التجربة الماليزية. في ختام اللقاء الذي حضره ممثل سفارتنا بكوالالمبور قدمتُ الدعوة للإخوة في حزب أمنو لزيارة السودان والالتقاء بقيادات المؤتمر الوطني والوقوف على التجربة السودانية سيما وأن ماليزيا تعتبر واحدة من أكبر الدول التي تستثمر استثماراً استراتيجياً في السودان.

الوجه الآخر من زيارة ماليزيا كان مهتماً بالجالية السودانية وعضوية المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية على وجه الخصوص. وكانت ماليزيا قد شهدت زيارة السيد/ إبراهيم السنوسي مسؤول العلاقات الخارجية بحزب المؤتمر الشعبي. وقد التقى السيد السنوسي بقواعد الحركة الإسلامية هناك. وبالرغم من عدم استطاعته استقطابهم لجانب حزبه، لكنه من غير شك استطاع إحداث نوع من الربكة

والحيرة التي وضعت معظم قواعد الحركة الإسلامية في موضع الحياد ـ عدا بعض الأفراد ـ كان لقاؤنا الذي استضافه منزل رجل الأعمال السوداني السيد/إبراهيم بلة مكاوى هو أول لقاء رسمي من قبل المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية. وعبر حوار استمر حتى منتصف الليل وفقنا الله إلى تقديم شرح وافٍ لتطورات الأزمة وخطورة الانشقاق أو الحياد الذي يضعف الصف الإسلامي وربما يقود إلى وأد التجربة الإسلامية الوليدة. وبعد أن قرأنا على الاجتماع قرارات وتوصيات مؤتمر الحركة الإسلامية الذي عُقد في أغسطس ٢٠٠٠م، بدعم المؤتمر الوطني، أعلن الجميع وبصورة واضحة وجلية وقوفهم إلى جانب الكيان الخاص للحركة الإسلامية ودعمهم للمؤتمر الوطني. لقد سبق لقائى بأعضاء الحركة الإسلامية هناك لقاء غير رسمي بمنزل السفير حضره دكتور قطبى والأستاذ دفع الله بخيت ويبدو أن دفع الله لم يوفِّر جهداً في مهاجمة الترابي كما علمت، لذلك عندما حاول بعض الحضور سؤالى عن رأيي في الترابي قلتُ لهم عن قناعة: (هو شيخ الحركة الإسلامية الذي نكّن له كل احترام وتقدير، ولا ينكر جهاده إلا جاحد أو مكابر، ولكن الخلاف من سنن الحياة ولم يسلم منه حتى الصالحين من سلف الأمة)، وجدت إجابتي هذه استحساناً من الكثيرين الذين لا يقبلون في الترابي تجريحاً أو لمزاً.

٢ ـ أندونيسيا

في أندونيسيا وضعت لى السفارة السودانية هناك برنامجاً مكثفاً شمل رئيس البرلمان الأندونيسي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان وعدداً من قادة الأحزاب الأندونيسية الممثلين في البرلمان الأندونيسي. قدمنا حديثاً مشابهاً للحديث الذي دار في ماليزيا مع التركيز على دعوة أندونيسيا للاستثمار في السودان أسوة بالدول الآسيوية مثل الصين وماليزيا. لاحظنا أن معرفة الأندونيسيين بالسودان ضعيفة رغم الإمكانات الضخمة التي تزخر بها أندونيسيا ورغم رغبة رجال الأعمال هناك للاستثمار بالخارج.. عموماً رحب المسؤولون الأندونيسيون بالزيارة وأبدوا استعداداً لزيارة السودان، خصوصاً السيد رئيس البرلمان الأندونيسي.

كذلك تمّ الالتقاء بقادة حزب المجموعة المحمدية وهي مجموعة يقدر أنصارها بحوالي ٢٥ مليون شخصاً، وهي حزب إسلامي له مقاعد مقدرة في البرلمان ويتولى رئيسه السيد/ أمين ريس رئاسة المجلس الدستوري الأعلى في أندونيسيا.

جدير بالذكر أن هذه المجموعة تمتلك حوالي ١٤٠ جامعة وأكثر من ١٤٠٠ مدرسة وعدداً مماثلاً من رياض الأطفال.

وقد ختمت زيارتي لأندونسيا بعقد لقاء سياسي لأعضاء الجالية السودانية بجاكرتا.

٣ ـ سنغافورة

في سنغافورة لا توجد جالية سودانية بهذا المعنى إذ لا يتجاوز عدد السودانيين الذين التقيناهم السبعة أشخاص، لكن تظلّ هذه الجزيرة الصغيرة التي يقطنها بصفة عامة الأثرياء من رجال الأعمال ذوي الأصول الصينية، تظلّ هذه الجزيرة من أهم المراكز المالية والتجارية في منطقة جنوب شرق آسيا، مما يستدعي السعي لخلق علاقة تجارية واستثمارية معها. جدير بالذكر أن أول شحنة من البترول السوداني توجهت نحو هذه الجزيرة الثرية.

٤ ـ الهنـــد

تعتبر الهند ساعة وقت الزيارة من أكبر المراكز لتجمع السودانيين المعارضين للحكومة السودانية كما وتشهد حضوراً ملحوظاً لعناصر حزب البعث من الطلاب السودانيين القادمين من العراق. كذلك تشهد زيارات متكررة من قيادات التجمع الوطني. فقد زارها في تلك الفترة كلٌ من التجاني الطيب ـ منصور خالد ـ جون لوك وآخرون.

تجدر الإشارة إلى أن بعض أعضاء المعارضة السودانية في الهند قد شارك في الهجوم على مدينة كسلا وإحداث التفجيرات التي شهدتها كسلا عام ٢٠٠٠م.

قمنا بعقد عدد من اللقاءات بالهند، فقد تم لقاء بالجالية السودانية بنيودلهي، وكذلك لقاء لأعضاء المؤتمر الوطني، ولقاء آخر لأعضاء الحركة الإسلامية وكذلك لقاء لمكتب الطلاب بكل من نيودلهي ومدينة بونا.

٥ ـ الخليج

لم يكن لنا برنامج رسمي في الخليج لذلك كانت لقاءاتنا مع بعض أعضاء الاتجاه الإسلامي في منطقة العين ـ عجمان ـ دبي. وبالرغم من المجهود المكثف لمكتب السودان في منطقة الخليج، لكن قد اتضح أن مكاتب الحركة الإسلامية هناك تعيش حالة من الحذر والهلع مما انعكس بدوره على إهمال شريحة مقدَّرة من عضوية الحركة الإسلامية هناك التي تعتبر غائبة عن مجريات الأحداث في السودان.

إذا أصرت واستمرت تلك الفئة منعزلة في مواقفها لضعف التقوى والوطنية لكنها تركت الحريات العامة مفتوحة بتمام للمؤتمر المتجدد وللآخَرين قياساً وسواء حتى الذين كانوا أمس في حرب مع الحكومة، فعندئذ سيظل المؤتمر دعوة نشطة في كل ساحات الحياة العامة، كما عهد أهل السودان في حركة قياداته المتجددة أبداً في البوادي والنوادي والمواقع والشوارع والصحف والشاشات والإذاعات والمنابر... أما إذا اختل ميزان الحرية وكثفت قيود التعبير والتنظيم والعمل السياسي وأُسكتت النصيحة والمنافسة العامة، فستجدد هنا الحركة الشعبية تجاربها في المقاومة ولو بنحو ما شهد السودان من الثورة على النظم الديكتاتورية العسكرية الواطِئة على الشعب الموالية للهيمنة الخارجية.

حسن الترابي:

لا يختلف اثنان على أن الحركة الإسلامية بقيادة الدكتور الترابي كانت منحازة لحل قضية الجنوب وفق حكم فدرالي يقوم على عدالة توزيع الثروة والسلطة. كما أن الترابي يعتبر أبرز رموز ومفجري ثورة أكتوبر التي كانت قضية الجنوب هي الشرارة التي أشعلت نار الثورة في جسم الحكم العسكري بقيادة عبود فأحرقته، كما تشهد مفاوضات المائدة المستديرة في مارس ١٩٦٥م، وقرارات لجنة الاثني عشر في مارس ١٩٦٦م، بعد ثورة أكتوبر على دور الترابي وطرحه المتميز والمبكر لمسألة الحكم الفدرالي وضرورة تطبيقه في الجنوب كحل ناجع للمشكلة التي استعصت على الحل العسكري، وظلت تمثل نزيفاً واستنزافاً لموارد السودان البشرية والمادية. وعند قيام الجبهة الإسلامية بُعيد سقوط نظام المشير جعفر نميري في أبريل ١٩٨٥م، كانت قضية الجنوب ووسائل حلها من النقاط البارزة في برنامج الجبهة الإسلامية القومية، بل كانت الجبهة هي الحزب الوحيد الذي فتح صفوفه لأبناء جنوب السودان وأقام فروعاً للجبهة الإسلامية في أقاليم الجنوب الثلاثة وعواصمها جوبا ـ واو ـ ملكال. كما أن الجبهة الإسلامية بقيادة الترابي كانت أول حزب سياسي يطرح ما عرف باسم (ميثاق السودان).

وعند مجيء الإنقاذ في ٣٠/يونيو ١٩٨٩م، كانت قضية الجنوب من أُولى دوافع الانقلاب كما حظي ملف الجنوب باهتمام كبير من الإنقاذ على مستوى منظِّرها

الترابي والتنفيذيين فيها من السياسيين والعسكريين.. وقد ظل الدكتور علي الحاج محمد مُمْسِكاً بملف الجنوب لفترات امتدت منذ أيام النميري وحتى قيام الإنقاذ يساعده في ذلك نخبة من أبناء الحركة الإسلامية أمثال الشهداء فضل السيد أبوقصيصة ـ موسى علي سليمان ـ أحمد الرضى جابر ـ عبد السلام سليمان ـ مبارك قسم الله وآخرون. ولقد ظل علي الحاج هو المحاور والمفاوض الرئيس لقيادات حركة التمرد على مستوى معظم المفاوضات التي جرت في العواصم الأُوربية أو الإفريقية.

كل ذلك كان يتم والحركة الإسلامية نسيج واحد يقودها شيخها الترابي في توافق وانسجام وجدٍ واجتهاد وتفان ونكران ذات. ثم جاءت الإنقاذ التي ما هي إلا واحدة من بنات أفكار وتخطيط الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ الترابي، لذلك غض الكثيرون الطرف عما أسموه بالأخطاء التي وقع فيها علي الحاج أثناء تفاوضه مع فصائل حركة التمرد المختلفة، إذ يعتبر البعض ومنهم الرئيس البشير أن علي الحاج هو من أوقعهم في معضلة حق تقرير المصير في اتفاقية الخرطوم التي وقعها أولاً مع فصيل رياك مشار ـ كاربينو ثم وقعت من بعد ذلك كأمر واقع في القصر الجمهوري، لتصبح أمراً يصعب الفكاك عنه بعد أن ضُمِّنت في دستور السودان لعام ١٩٩٨م، لكن اتهام الرئيس البشير للدكتور علي الحاج لا يعدو أن يكون جزءً من الحرب الكلامية والسياسية بعد أصبح كل منهم يكيد الآخر بعد الانشقاق.. فعلي الحاج ما كان ليوقّع على بند حق تقرير المصير لو لم يجد الضوء الأخضر من قيادة الإنقاذ المتمثلة في الشيخ الترابي والرئيس البشير والقيادات الأخرى.

أما الآن والشيخ الترابي وعلي الحاج والكثيرون من قيادات الحركة الإسلامية وشبابها قد اختاروا الانحياز للمعارضة بعد انشقاق الحركة الإسلامية وتكوين ما عُرف باسم المؤتمر الشعبي والذي جعل هدفه الأول هو إسقاط الإنقاذ، ولو أدى ذلك إلى سقوطها في يد الشيطان. لذلك ظل الكل يسعى بكل الوسائل والتكتيكات للانتصار على خصمه وغريمه حيث تصبح كل الوسائل التي كانت فيما مضى محرَّمة تصبح مشروعة حتى دماء الأبرياء التي حرم الله سفكها إلا بالحق تضحى سهلة ومشروعة تحت شعارات واهية مثل ظلم الأقاليم وعدم عدالة توزيع الثروة والسلطة.

فى ظل هذا الصراع كان الترابي يدرك أن له بعض الأنصار داخل المؤسسة العسكرية والأمنية وكذلك بعض المناصرين من أفراد الحركة الإسلامية ولكنه يحتاج للسند الشعبي الذي فقده بانحياز أغلبية أعضاء المؤتمر الوطني لصف السلطة

الحاكمة، ولم يبق معه إلا بعض من كانوا أصلاً أعضاءً في الحركة الإسلامية قبل مجيء الإنقاذ، أما جماهير المستقطبين فقد ذهبوا جميعاً إلى صف السلطة وانحازوا لها.. وقديماً قيل: إن الناس على دين ملوكهم.

لذلك فكّر الترابي وقدَّر في أن يجد له سنداً شعبياً لا ليناصره في انتخابات قادمة، وإنما في مظاهرات آتية وثورة تزعزع أركان النظام وتخلق نوعاً من عدم الاستقرار المستمر، وعندها تتدخل المؤسسة العسكرية لحسم الإنقاذ والذهاب بها إلى ذاكرة التاريخ كما يشتهى الشعبيون ويتمنوا. لم يكن أمام الترابي من سبيل لهذا السند الشعبي الغوغائي والمقاتل والمُدَرب سلفاً، والذي يعيش حياة هامشية في أطراف الخرطوم وينتظر لحظة الانقضاض على السلطة إلا في معسكرات النازحين من جنوب السودان الذين كانت أجهزة السلطة الأمنية تصنف الكثيرين منهم بأنهم كوادر مدربة تمثل جزءً من حركة قرنق التي بعث بها للخرطوم كجيش مقدمة لحين قدوم ساعة الصفر.. كان الترابي يعلم ذلك وهو الذي كانت تنتهي عنده كل التقارير والتحليلات الأمنية ومن بينها تشكيلات الجنوبيين في الخرطوم خاصة الشباب من باعة السجاير الذين يشكلون تشكيلات عسكرية كما هو ظاهر في بنيتهم وطبيعة مشيتهم ونقاشاتهم.

لم يكن سهلاً على الترابي استقطاب أمثال هؤلاء إلا بعمل سياسي كبير يكونون جزءً منه، ويمكن له عبر هذا العمل استقطابهم وتعبئتهم والدفع بهم إلى الشارع السياسي في مظاهرات تهدر فيها الدماء وتفقد فيها البلاد أمنها وطمأنينتها وتحدث الفتنة التي لا تحمد عقباها ثم تسقط الإنقاذ، وبعد ذلك لا يهم من الذي يحكم السودان.

كانت مشكلة الجنوب والحرب الدائرة في ربوعه تمثل قميص عثمان الذي يرفعه السياسيون بقصد الضغط وكسب المزيد من النقاط لصالحهم.. ولما كان الترابي من العالمين ببواطن أزمة الجنوب وقوة تأثيرها على مجريات السياسة السودانية سارع ليرفع قميص عثمان الجنوبي الذي ظلمه ولطمه الشماليون الذين استأثروا بكل السلطة والثروة ولم يتركوا إلا الفتات لأهل جنوب وغرب السودان كما يزعم الشعبيون وأشياعهم ضمن كتابهم الأسود.

كذلك كان الترابي يدرك أن الحركة الشعبية بقيادة قرنق والكثير من الدوائر الغربية والإقليمية لا يستطيعون إخفاء فرحتهم بانشقاق الحزب الحاكم في

السودان ومن ثم الحركة الإسلامية التي تمثل عظم الظهر بالنسبة له، لذلك كان الكل على استعداد ليدلو بدلوه في توسيع شقة الخلاف وقفل كل الأبواب التي تؤدب إلى التصالح ورأب الصدع. لذلك فلا يضر أن يستعين الترابي بخصماء وأعداء الأمس من أجل إسقاط إخوان الأمس خصماء اليوم، وهكذا السياسة بفهومها العلماني كلها متحركات وليس فيها ثوابت خالدة، فليس هنالك صديق دائم ولا عدوٌ دائم، وإنما هي مصالح تدور وشعارات ظرفية ترفع.

الحكومة من جانبها كانت تدرك خطر تحرك الترابي المحموم وندواته التي يتهكم فيها من الحكومة وجيشها الذي يقدِّم الطلاب في مقدمة صفوفه في المعركة ويبقى هو في المؤخرة، لذلك كانت الحكومة تتحيَّن الفرص للحد من حركة الترابي ونشاطه المزعج.. ومن جانبه كان الترابي يتحرك وكأنه ابن الأربعين في حركة لا تعرف الكلل ولا الملل... اجتماعات وندوات ولقاءات مع السياسيين والأجانب وخلافهم.

ثم جاءت مذكرة التفاهم التي وقَّعها حزب الترابي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث قام كلٌ من المحبوب عبد السلام المحبوب وعمر إبراهيم الترابي بالتوقيع نيابة عن المؤتمر الوطني الشعبي وكلٌ من باقان اموم وياسر سعيدعرمان بالتوقيع نيابة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان بتاريخ ١٩ فبراير٢٠٠١م.

ورغم أن الاتفاق في ظاهره ومفرداته لا يعدو كونه واحداً من الاتفاقات والمواثيق التي درجت أحزاب المعارضة على كتابتها مثل ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وبروتكول كوكادام ومواثيق أسمرا وغيرها من الاتفاقات التي ما إن يجف مدادها حتى تضحى كعرائس الشمع لا روح فيها ولا حياة.. ولكن مذكرة التفاهم في جوهرها كانت تعنى الكثير الذي أقله قيام ثورة شعبية قوامها مؤيدو قرنق بالخرطوم وأبناء الحركة الإسلامية من غرب السودان وبعض الإسلاميين من أبناء الشمال. كان ذلك واضحاً في البند الثاني لمذكرة التفاهم الذي جاء فيه:

(ومن أجل الوصول لاتفاق سلام عادل وبناء ديمقراطية حقيقية تصون الحرية والحقوق الأساسية وتمكن من التداول السلمي للسلطة خاصة في وجه العدوان على الحقوق الأساسية الذي ينتهجه النظام لا بد من تصعيد وسائل المقاومة الشعبية السليمة حتى يتخلى النظام عن نهجه الشمولي ويتيح الفرصة للبديل الوطني الذي يقره الشعب السوداني وقواه السياسية كافة).

هذا البند يتحدث بوضوح عن المقاومة الشعبية وإتاحة الفرصة للبديل الوطني الذي يقره الشعب السوداني وقواه السياسية كافة.. وهذا بدوره يعنى ذهاب الإنقاذ جملة وتفصيلاً. كانت الأجهزة الأمنية والسياسية تعلم أن مناصرى قرنق الذين يحيطون بالخرطوم لا يقلون عن أربعمائة ألف من أبناء القبائل التي تشارك في تركيبة الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق. فإذا ما اجتمعت هذه القوى مع مقدرات الترابي التنظيمية والتعبوية فإن خطراً داهماً سيلحق بالإنقاذ لا محالة.

وقبل أن نخوض في نتائج مذكرة التفاهم بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني سنستعرض فيما يلي نص هذه المذكرة التي قذفت بالترابي وأركان حزبه إلى سجن كوبر.

مذكرة تفاهم بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والمؤتمر الوطني الشعبي

في إطار السعي لبلورة إجماع وطني شامل بين كافة القوى السياسية السودانية مع تصحيح لتسوية تاريخية وحل سلمي شامل للأزمة الوطنية وكبرى قضايا الاستقلال وفي مقدمتها إنهاء الحرب الأهلية عبر اتفاق سلام عادل وبناء ديمقراطية حقيقية في السودان على أسس جديدة عبر إرادة أهله الطوعية. عقد وفدان من المؤتمر الوطني الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان عدة اجتماعات بمدينة جنيف في الفترة من ١٧ فبراير إلى ١٩ فبراير ٢٠٠١، تعد الأولى من نوعها في إدارة حوار حر ومفتوح حول القضايا المصيرية السودانية بين تيارين فكريين وسياسيين فاعلين في الساحة السياسية السودانية يتجاوز أجواء التفاوض... للنظام. وقد تناولت الاجتماعات مُجْمَل قضايا الأزمة الوطنية والوضع السياسي الراهن وتوصلت للآتي:

١. استعرض الجانبان تجارب بلادنا السياسية منذ الاستقلال والوضع السياسي، ولقد اتفق الطرفان أن المشاريع الأحادية الرؤى للحكم وغياب المشروع الوطني المجمع عليه يشكلان أساس الأزمة الوطنية التي تعمّقت ووضعت بلادنا على حافة الانهيار في ظل النهج الشمولي السلطوي للنظام الحالي، والذي استفحل بقراراته في ديسمبر ١٩٩٩م، و تماديه في عدم الاعتراف بالأزمة الوطنية والبحث عن حلول لها.

٢. ومن أجل الوصول لاتفاق سلام عادل وبناء ديمقراطية حقيقية تصون الحرية والحقوق الأساسية وتمكن من التداول السلمي للسلطة خاصة في وجه العدوان على الحقوق الأساسية الذي ينتهجه النظام لا بد من تصعيد وسائل المقاومة الشعبية السليمة حتى يتخلى النظام عن نهجه الشمولي ويتيح الفرصة للبديل الوطني الذي يقره الشعب السوداني وقواه السياسية كافة.

٣. يؤكد الطرفان أن السودان بلد متعدد سياسياً ومتنوع دينياً وثقافياً ولا بد من (التوافق)[١] على عقد اجتماعي جديد لا يسمح بالتمييز بين المواطنين على أساس الدين أو اللون أو العرق أو النوع أو الإقليم.

---

(١) الكلمات بين قوسين من عند المؤلف لأنها لم تكن واضحة عبر النص الذي تم أخذه من صفحة المؤتمر الشعبي على شبكة الإنترنت.

٤. يؤكد الطرفان أن حق تقرير المصير حق إنساني مشروع، وأن وحدة السودان يجب أن تقوم على إرادة أهله الطوعية. وقد أدان الطرفان محاولات النظام الأولي للتنصل عن حق تقرير المصير بعد أن التزم به في المبادرات والاتفاقيات السابقة.

٥. يؤكد الطرفان أن النهج الانقلابي فاقم الأزمة الوطنية ولم يفلح في الوصول للحل الوطني الشامل الدائم، وأن مبدأ المحاسبة على الفساد والجرائم التي ارتكبها مشروع وضروري لمستقبل الحياة العامة ولا بد منه

٦. اتفق الطرفان على أن السودان بتعدده وتنوعه ومساحته الشاسعة لا يمكن إدارته مركزياً ولا بد من صيغة لا مركزية للحكم تنهي هيمنة المركزية على (الأقاليم) مع حاجة الأقاليم لإدارة نفسها بنفسها وعبر مواطنيها مع أداء المركز لواجباته والتزاماته الخارجية.

٧. يجمع الطرفان أن المشروع الوطني السوداني لانتهاء الحرب، واتفاق السلام العادل لبناء ديمقراطية حقيقية تضع البلاد على أعتاب الاستقرار يرتكز على التعاون الإقليمي وعلاقات حسن الجوار والتعاون الدولي وعدم التدخل في شئون الآخرين واحترام خياراتهم والحرص على الاستقرار الإقليمي والدولي.

٨. الحركة الشعبية لتحرير السودان عند التزامها بالتجمع الوطني الديمقراطي مواثيق ومؤسسات، وترحِّب برغبة المؤتمر الوطني الشعبي في إجراء حوار بناء مع القوى السياسية الأخرى سعياً إلى أرضية مشتركة معها.

٩. يطالب الطرفان بإلغاء القوانين المقيدة للحريات وعدم سن أخرى جديدة ورفع حالة الطوارئ وإتاحة الحرية للنشاط السياسي وحرية الصحافة والتعبير، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، ويعضدان وقوف القوى السياسية في مواجهة القمع وانتهاكات حقوق الإنسان.

١٠. اتفق الطرفان على برنامج مشترك لتحقيق الأهداف الواردة في مذكرة التفاهم وفق آلية للتنفيذ والمتابعة.

الحركة الشعبية لتحرير السودان	**المؤتمر الوطني الشعبي**
'تمان اموم	**عمر إبراهيم الترابي**
ياسر عرمان	**المحبوب عبد السلام المحبوب**

المذكرة تحدث صدمة قوية وسط الإسلاميين

لم يكن متيسراً أن يُفهم أمر توقيع مذكرة التفاهم في إطار سعي الترابي وحزبه لتقديم حلول ناجعة لمشكلة الجنوب أو التأكيد للجنوبيين بأن الإسلاميين بقيادة الترابي على عهودهم ومواثيقهم التي وقعوها من الحركات السياسية والفصائل العسكرية الجنوبية.. ذلك لم يكن متيسراً لسببن أولاهما: الظرف الزمنى الذي وقعت فيه المذكرة والذي كان مشحوناً بالمكايدات والحملات الإقصائية من كل فريق للآخر بين حزب المؤتمر الشعبي والحكومة.. والسبب الثاني: أن المذكرة نفسها كان أهم بنودها هو التنسيق بين حزب المؤتمر الشعبي والحركة الشعبية وتصعيد المقاومة من أجل التغيير السياسي في السودان.. لذلك قد فُهمت المذكرة على أنها تنطلق من مفهوم (عليَّ وعلى أعدائي).

لم يكن أمراً سهلاً على الإسلاميين في السودان وخارجه أن يوقّع زعيم إسلامي وقائد مجاهد في قامة الدكتور حسن الترابي اتفاقاً لحمته وسداه هو إسقاط نظام الإنقاذ بشتى السبل التي ذُكرت في الفقرة الثانية من المذكرة. فالترابي كان يتهكم من السيد محمد عثمان الميرغنى لتحالفه مع جون قرنق لإسقاط النظام في الخرطوم وكان يردِّد: (ما كنت أحسب أنني سأعيش حتى أرى زعيماً إسلامياً يضع يده في يد جون قرنق.).. ولكن الله قد مدَّ في عمر الترابي حتى يكون هو الزعيم الإسلامي الأشهر والأبرز الذي يضع يده في يد جون قرنق ولو كان ذلك بالوكالة.

كان توقيع مذكرة التفاهم بهذه الروح والمحتوى يمثّل صدمة عنيفة لعضوية وقواعد الحركة الإسلامية في السودان ولكافة زعماء الحركات الإسلامية في العالم الذين ساندوا الإنقاذ منذ أيامها الأُولى، وساندوها بكل أشكال الدعم المعنوي والمادي خصوصاً وأنها كانت تقود حرباً في جنوب السودان صورها لهم الترابي بأنها حربٌ صليبية وشيوعية تستهدف المشروع الحضاري ورموزه ومؤسساته... فاليوم لا يصدقون وهم يرون بأُم أعينهم أن زعيمهم السابق يدير اليوم ظهره لكل سابق الشعارات والمبادى ويصبح عنده هم إسقاط السلطة هو الهدف الأول والأخير، ولو أدى ذلك للمشى على المبادئ والأرواح، ولو سالت أنهار الدماء وفقد الكثيرون بسببها تعليمهم وصحتهم وهجروا قراهم.

يتذكر الإسلاميون في السودان والخارج وهم يشاهدون كواكب الشهداء الذين حصدتهم حركة التمرد في جنوب السودن بقيادة جون قرنق.. الشهيد عبدالخالق الترابي أخ الدكتور الترابي والشهيد عثمان حسن أحمد البشير شقيق رئيس الجمهورية والشهيد الوزير الدكتور محمد أحمد عمر.. الشهيد د. مهندس محمود شريف.. الشهيد د. عوض عمر..الشهيد د. محمد عثمان الريس وغيرهم من شهداء الحركة الإسلامية الشباب أمثال رياحين الجنة.. المعز عبادى.. أبوالقاسم عيدروس..أبودجانة الزبير.. وخريج جامعة الخرطوم كلية الاقتصاد الشهيد/ مازن مصطفى الإمام الذي جاءت والدته وهى تزغرد في عرس الشهيد وتقدم للرئيس البشير والترابي أخاه نزاراً وتقول: (إن ذهب مازن شهيداً فنزار على درب الشهادة حتى لا تسقط راية الإسلام).وغيرهم من أبناء الزعماء أمثال ابن ميرغني المزمل وابن على عبد الله يعقوب... كل هؤلاء أو معظمهم كان الترابي يقود عند استشهادهم مواكب عرس الشهيد حيث يتحدث بأن أيادي العمالة والارتزاق هي التي امتدت لقتل هؤلاء الأطهار الشهداء.. ثم يواصل أن مسيرة الجهاد قاصدة ومتصلة، ولن تقف بإذن الله حتى يرث الله الأرض لعباده الصالحين..

يسمع الإسلاميون هذه التعبئة الجهادية ويتقاطرون على معسكرات الدفاع الشعبي ليفاجؤوا بأن زعيمهم وقائدهم يضع يده على الأيادي التي كانت تصف بالخيانة والارتزاق من أجل إسقاط دولة المشروع الحضاري برموزها ومؤسساتها... كان أفضل للكثيرين لو جاء الناعى ونعى لهم حسن الترابي بدلاً من سماع اتفاقية التوالي والمناصرة بين المؤتمر الشعبي وحركة قرنق من أجل إسقاط الإنقاذ.. أو لو أن شيخ الحركة الإسلامية انسحب في هدوء من المسرح السياسي كما فعل العميد عثمان أحمد الحسن الذي يعتبر من أبرز مفجري ثورة الإنقاذ... أو أنه قاد معارضة هادئة من غير إثارة أو تلويح بالملفات الخطيرة أو السعي المتسارع لإسقاط الإنقاذ بشتى السبل.

لذلك ذهب البعض من خصماء الترابي ليهوّل من آثار الضربة التي تلقاها الترابي في مطار أتوا بكندا، وكيف أنها جعلته لا يرتّب أولوياته، أو كما يقول البعض أن الترابي قد ضرب في مركز التقدير عنده. ورغم قناعتي الشخصية وقد ناقشت الترابي كثيراً بعد الانشقاق ولم أشعر بأي تأثير لضربة كندا، وإنما كان مرتَّب الأفكار قويَّ الحجة كعهده، حاداً في خصومته وسخريته من الآخرين كعهده

أيضاً. إذن هذا هو الترابي على حقيقته من غير تأويلات أو تفسيرات لحادثة (أتوا). فهو قد حكم على خصومه بخيانة العهود والمواثيق والعمالة للأجنبي.. وما قاموا به من تجميد لعضويته وحل للمجلس الوطني ما هو إلا تنفيذ لأجندة أجنبية.. كان مثل هذا المنطق ظاهراً أثناء انعقاد دورة المؤتمر الوطني التي أعقبت مذكرة العشرة، حيث احتشد أنصار الترابي في عضوية المؤتمر العشرة آلاف وقاموا بإسقاط موقعي مذكرة العشرة في المكتب القيادي ومجلس الشورى وكافة المكاتب الأخرى، بصورة وصفها البعض بالمجزرة السياسية، وكان أن أنصار الترابي يهتفون (لن تحكمنا الـ CIA في إشارة واضحة إلى أن مذكرة العشرة صناعة استخبارات أجنبية. لذلك حكم الترابي على تلاميذ الأمس كما حكم علي ﷺ على معسكر معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص وحاربهم في معركة صفين،

وكما حكم الخوارج - ومعظمهم من حفظة القرآن - على علي بن أبي طالب بالكفر وحاربوه في معركة النهراوان وغيرها من المعارك، ولم يرتاحوا حتى قتله أحد أفرادهم هو عبدالرحمن بن ملجم الخارجي.. نجد ذلك الحكم والتجريم واضحاً في أدبيات المؤتمر الشعبي حيث جاء فيما أسموه بـ (**بيان تجديد المؤتمرالوطني**) الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٧م، الآتي:

إن بعض الكبراء الذين كُلّفوا سنوات ليمثّلوا قاعدة المؤتمر الوطني في الحكم بكفاءة وأمانة قد توالت منهم سيئات خطيرة:

أولاً: خانوا ميثاق المؤتمر الوطني في نظامه الأساسي بتدابير عامدة هدّموا بها كل البنى القيادية المنتخبة، أمانات وهيئات وكل القوام الإداري والمالي في كل السودان باستعمال القوة المسلحة وبدلوا ذلك بتنصيب غير مشروع لمن شاءوا.

ثانياً: نقضوا عهد الأمة ودستورها قصداً بخروقات بالغة حلوا بالأمر والسلاح الجهاز التشريعي النيابي الممثل للشعب وبّدلوا الحكم الاتحادي بسلطة الاحتكار مركزياً للفرد وأحالوا مجلس الوزراء الجهاز التنفيذي الأعلى إلى دائرة تنوير واستباحوا نقوضات كثيرة لاتفاقية السلام مع الجنوب.

ثالثاً: انتهكوا أصول الدين والدستور والقانون بالعدوان والرقابة العسكرية على حرية الصحافة والندوات استبداداً على الرأي العام.

رابعاً: نكصوا صراحة عن فريضة الدين وأعراف السياسة في البنية الأساسية لحكم الوطن بإلغاء الشورى والديمقراطية والاستغناء عن مؤسساته.

خامساً: أخذوا يتجهون لفصل الدين عن الدولة، ويفارقون الوجهة والأصالة الوطنية باتخاذ سياسات مالية منفتحة للربا والفساد وسياسات خارجية ذليلة إرضاءً للقوى الدولية الكارهة لمشروع الإسلام ولإرادة الشعب.

سادساً: مهما اضطُرت الأجهزة المختصة لإدانة نقض ولائهم للمؤتمر الوطني وفصلهم عن عضويته، فقد مضوا مستعينين بقوة النظام العام وبأموال الشعب ولسان إعلامه العام يستلبون اسم المؤتمر الوطني ودُوره وأمواله ويصدون القيادات الشرعية المنتخبة التي عرفها الشعب في تأسيس المؤتمر عبر السودان.

لذلك اجتمع نحو نصف أعضاء مجلس الشورى والنصف الآخر غالبهم مفتونون بحكم المنصب الحكومي وبعضهم كانوا يعارضون التجاوزات، لكن أصبح موقفهم اليوم بغير جدوى في اجتماع غير مشروع باسم مجلس الشورى يقام بعد أن هدمت المؤسسات التي تغذّيه، وحشد معينون زائفون في عضويته وأحيط حضوره بإذن الأمن العام وتمويله ودفع في أعماله لما ينقض نصوص النظام الأساسي وذلك للموافقة على قرار الفرد بتجميد الأمناء وتنصيب خلفاء بأمر الواقع.

ولذلك أجمع أهل الشورى أن يتخذوا نهجاً متطوراً في تجديد وضع المؤتمر الوطني:

أولاً: بإضافة كلمة لاسم المؤتمر الوطني وفاقاً لقانون التنظيمات السياسية القائم ولسد ذريعة الذين احتكروا بالسلاح واستلبوا المؤتمر المسجل قانوناً المؤسس في كل السودان بوجوه وأصوات أصيلة.

ثانياً: الكلمة هي «الشعبي» تأكيداً لأن المؤتمر هو حركة دين الشعب وجامع فئاته وفصائله ولأنه شوري قاعدي كل هرم بنائه منتخب من المجتمع فما هو حزب حكومة وإنما أفسده الذين تحكموا باسمه في المناصب السلطانية واستغلوا قوتها وماله.

ثالثاً: الفصل للقادة الذين فجروا الأزمة لمّا استبدت بهم شهوة السلطة واستجابوا للمكائد الخارجية ضد المشروع الإسلامي، والاستمرار في الولاية المشروعة لكل الأمناء المنتخبين من المؤتمرات ولكل عضوية الهيئات القيادية ومجالس الشورى والمؤتمرات إلا من يُؤْثِر الانحياز بحكم المناصب والمراغب الحكومية.

رابعاً: الحفاظ على القواعد المعتصمة بالوحدة الإسلامية والوطنية التي أقامت ثورة الإنقاذ بعد أربعة عقود من مصابرات إسلامية لحقتها مجاهدات

واستشهادات، الوفاء لها واجب والخيانة حرام. وذلك بتطهير العضوية من حالات الشذوذ التي زلزلتها فتنة الفريسة للترغيب والترهيب الحكومي، وتعبئة الطاهرين الصادقين، وهم كما يتبين من مواقف واضحة الطلاب والشباب الذين تسلطت على بعضهم قوات الأمن والشرطة، والنساء، والمجاهدون، والعاملون لاسيما ذوي الروح المستقلة، والفئات الشعبية في كل أقاليم السودان وأحياء حضره.

وقد كُلِّفت الهيئة القيادية أن تقدِّم للشورى الخطة المستقيمة على هدى الدين وشرعية الدستور المستمرة في مسيرة المؤتمر المتجدد، ومعالمها واضحة :

أولاً: إذا فاءت الفئة المتسلطة على رأس الحكم وعادت إلى أصول الدين والمؤتمر والدستور والقانون فستقوم معهم وحدة الصف ثباتاً للدولة وتجديداً لأشخاص في السلطة.

ثانياً: إذا أصرت واستمرت تلك الفئة منعزلة في مواقفها لضعف التقوى والوطنية لكنها تركت الحريات العامة مفتوحة بتمام للمؤتمر المتجدد وللآخرين قياساً وسواء حتى الذين كانوا أمس في حرب مع الحكومة، فعندئذ سيظل المؤتمر دعوة نشطة في كل ساحات الحياة العامة كما عهد أهل السودان في حركة قياداته المتجددة أبداً في البوادي والنوادي والمواقع والشوارع والصحف والشاشات والإذاعات والمنابر، وذلك لمد قاعدة الولاء للمؤتمر وتعزيز نظامه ونشر دعوته لدين الله وعرف المجتمع، ولحماية أصول الحياة السياسية حرية وشورى ووفاءً للمواثيق بفريضة الدين، وللانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني متجاوبين مع سائر القوى الديمقراطية، ولتمكين أخلاق الحكم العام طهارةً من الظلم والفساد والاستبداد وكفاءة في الرشاد والتخطيط والفعالية، ولبسط وحدة الوطن مع عدالة التوزيع للثروة والسلطة وترسيخ الحكم الاتحادي وتوثيق الصدق في تدابير السلام في الجنوب، ولتكثيف العلاقات الرسمية والشعبية العالمية تعبيراً عن الرسالية العزيزة استقلالاً عن الهيمنة الخارجية - كل ذلك بالدعوة والاتصال والتعاون مع الذين يوافقون منهج هذه الحركة المتجددة وبالمنافسة الحرة السوية الطاهرة مع المخالفين رجوعاً إلىَ حكم الشعب وتمثيله بالانتخاب لا بالاستلاب.

ثالثاً: أما إذا اختل ميزان الحرية وكثُّفت قيود التعبير والتنظيم والعمل السياسي وأُسكتت النصيحة والمنافسة العامة فستجدد هنا الحركة الشعبية تجاربها في المقاومة، ولو بنحو ما شهد السودان من الثورة على النظم الديكتاتورية العسكرية الواطِئة على الشعب الموالية للهيمنة الخارجية.

إن حركة الدين والمؤتمر المتجددة مطمئنة أن جهاد نصف قرن من دعاة متجردين لله لن ينتهي بنصب تمثال جبروتي للحجر على الحرية والشورى ولتمكين الفردية يرفع بعض شعارات ويشوِّه نموذج الإسلام والعالم يصوِّب نظره إلى السودان، وإنها على هدى الدين تؤثر الخلاف والجدال والوفاق أو الفراق بالحسنى، ولا تبادر بالعدوان على السلام، لكنها تصبر على احتمال العدوان الواقع بالأذى والقهر وعلى تكاليف الجهاد في سبيل الله ومن أجل مصلحة الوطن وتقويم كل اعوجاج في هذا المسير المستقيم إلى الله الغالب بقدره الدافع للجماهير الواعية بالحق المنتصرة أبدا.

الأمانة العامة

المؤتمر الوطني الشعبي

الخرطوم

الثلاثاء ٢٧/٦/٢٠٠٠م

د. حسن عبدالله الترابي

الأمين العام للمؤتمر الوطني الشعبي

أما الحجة الثانية التي جعلت قيادة المؤتمر الشعبي لا تتورع في سعيها لإسقاط الإنقاذ ومحالفتها لكل القوى السودانية من أجل ذلك فنجدها في المنشور التالي الذي أصدره الشيخ الترابي معدِّداً فيه أوجه الخيانة التي ارتكبها أهل الحكم في السودان الذين خانوا وغدروا وتشبثوا بالفانية على الباقية.. يقول الترابي فيما أسماه:

تزكية من بعض المشاعر السالبة للصدع بكلمة الحق والاعتصام بمذهب الفرقان

أ ـ البغي بقوة السلطة على أمانة العقد السياسي والعهد للولاية العامة من فرد واحد تشايعه عصبة من السلطان والوفاء بالعهود أساس بنية الجماعة في الدين لا الخيانة والبغي والبطش والجبروت.

أولاً. نقض ميثاق الدستور الإسلامي أصل بناء دولة الإسلام، وثمرة مسعى الحركة الإسلامية سنين طويلة، وما تعاهد عليه الشعب وأقسم عليه الرئيس والوزراء والنواب وسائر ولاة الأمر. وكان ذلك باستغلال شعار الطوارئ على غير نصها في الدستور، ولهدم بنية الحكم الدستوري كلها حلاً بالقوة للمجلس الوطني قبل أجله المسمّى، وانقلابا على النظام الاتحادي الذي تعهدته الحركة طويلاً وحماه الدستور ألا ينقض إلا باستفتاء، واستكباراً على نصوص مجلس الوزراء حامل السلطة التنفيذية، إذ قبض كل تلك السلطة الرئيس الذي مضى وعلّق نصوصاً كثيرة أو أهملها.

ثانياً. نكث عقد التوالي البيِّن ديناً وعرفاً لعلاقات الحياة العامة بالخروج على النظام الأساس للمؤتمر الوطني مقاطعة ثم انقلاباً على الأمانات التنظيمية ومخالفة لقرارات الهيئة القيادية ومروقاً على مجلس الشورى والمؤتمر.

ثالثاً. انتهاك التزامات اتفاقية السلام التي بنيت مع أهلها على الثقة بصدق الحركة الإسلامية. وذلك بمد البعض من أطراف المسالمين بالسلاح والرتبة لضرب القيادة في التعيين للمناصب الدستورية بالجنوب.

رابعاً. خيانة عهد الحركة الإسلامية المعهود سراً بيمين مغلّظ، وذلك بتجاوز النظم الخاصة بأمنها وتراتيب منظماتها الخاصة وبمناقضة علاقاتها الخارجية الإسلامية.

ب ـ ظواهر علة الشهوة السلطوية والديكتاتورية العسكرية التي تهدِّم أصولاً في أحكام السلطان الإسلامية.

أولاً: التعالي جبروتاً وبغياً على مبدأ الحرية الديني حتى على قيادات المؤتمر الذي جُمِّدت أماناته المشروعة التي حرمت مبدأ من التعبير في الصحافة بحظر أي تصريح لمن لايرضاه الجبار أو أي تعليق متعاطف لجانبهم أو الكلام في الندوات العامة أو العمل في المراكز والدور التي كانت معهودة للمؤتمر والسيطرة على موارد الأموال بالقوة.

ثانياً: الاستخفاف بالرعية ونكران مبدأ الشورى أصل الإجماع ومصدر الحكم بعد الكتاب والسنة وأساس أمر المسلمين العام في القرآن، والزعم بأن الشورى غير ملزمة لسلطان اليوم لا في حزبه ولا في الحكم عامة، بل استبيح له القضاء على أجهزة الشورى مجلساً نيابياً يمثل الأمة أو هيئة قيادية تمثل الحزب انتخاباً والإبعاد القهري لمن أوكلت إليهم الأمانة انتخاباً من المؤتمرات في الحزب أو الولاية في الأقاليم واستخلاف معينين مأمورين.

ثالثاً: طلب السلطة والحرص عليها وسلبها في المؤتمر بتهديد كل الأجهزة جهاراً في المؤتمر بالانقلاب عليهم والإصرار على الحمية العسكرية. وموالاة آخرين لذلك حباً للوزارة والولاية والوظيفة من الذين يؤثرونها على عهود الولاء والأخوة لمن معهم في أساس التنظيم.

ج ـ بدأ الخروج من الإسلام الذي قام عليه أساس العهد والنظام انزلاقاً بهوى السلطة وارتماءً تحت الضغوط الخارجية المناوئة للإسلام، فالحكم استبداد مفارق لأحكام الإسلام وأخلاقه التي عطلّها المسلمون قروناً، والمستبد يشتري ويجنِّد فتاوي وأقاويل من متعالمين مثّلوا التخلف التقليدي عن المثل استكانة وترضية بقدرية الأمر الواقع من حكم القوة والكبت وفرعنة السلطة مفارقة لكل المعاني التي أحيتها الصحوة والحركة الإسلامية لنظام الجماعة والمجتمع حرية وتناصحاً وشورى ورقابة وضبطاً وتقوى. أما النظم المالية العامة فقد سير الأمر بالنظام الربوي الرأسمالي وفتحت فيه أبواب واسعة للفساد وتسيّب المال بين الحكام. أما السياسة الخارجية في واقعها فقد تباعدت عن الدين بأثر الضغوط الدولية التي ذَلَّ لها السودان فسكتت أصوات العزة، وطرد الإسلاميون اللاجئون وأوقف المؤتمر الشعبي الإسلامي وأخذت التدابير في وجه الحركة الإسلامية بالداخل تتخذ وفق دفع الحملات الخارجية.

وأصبحت الاتصالات كلها بالخارج من حول ذلك الكيد. فالإسلاميون يكبتون جملة في الأمن الشعبي الخاص ويخرجون من الأمن الرسمي الخارجي والداخلي ومن مرافق الدولة الهامة شيئاً فشيئاً صدى لتلك الضغوط.أما في الداخل فقد انتشرت أصوات الفرح من كل الكارهين لوجهة الإسلام في الحياة العامة، حملة يروجها ويستنصر بها النظام مهما كان أعداء الإسلام في الداخل والخارج كائدين يسعدهم أن يحرضوا النظام على أصوله الإسلامية ثم ينقلبوا عليه وقد قوض أركانه وعزل أعمدته.

د. وهذا خطاب للعضوية المتوالية في المؤتمر الوطني ديناً ورشداً سياسياً وحكمة ثقافية وخلقاً اجتماعاً، وذلك لتجاوز روح الاضطراب العاطفي من ابتلاءات الحياة واتقاء العصبية غفلة عن المبادئ وتقليد التمادي في الوساطات وتوهم جدوى السكوت على الباطل حفاظاً على دولة إنما أقيمت للحق أو اتقاء الفتنة هي عرض لموت النصيحة. كثير من القواعد صدمته الأزمة وفجاءتها، إذ لم يكن متابعاً لتراكماتها وتطوراتها، ومنهم من حسب الأمر اختلاف هوى بين شخصين أو زمرتين تكايداً أو تحاسداً حول السلطة. لكن ينبغي أن يخرج الجميع من الصدمة والحيرة العاطفية فالأزمة تطور يتفاقم لمن يتبين الآن أصول المشكلات التي كانت مكتومة ستراً للعورات السرية. والحركة قد أخرجت الآن للناس مثالاً، والأعراض لعلة تفاقمت وتفجرت ظواهرها للملأ وينبغي عند البلاء احتمال الواقعات والصبر على الحقائق لا العكوف على الحيرة دونها. ولئن غشيتنا من الحرص على وحدة الحركة عواطف العصبية العمياء فلنتذكر أن الوحدة بين المسلمين هي على منهج دعوة للخير وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر واعتصام بحبل الدين لا لوشيجة عمياء عن مضامين الحق أو لحمية فارغة من فقه المبادئ التي ينعقد حولها عقد الموالاة والوحدة المتينة القويمة التي لا تندفع نحو الباطل ولا تجتاحها ابتلاءات الهوى، بل يحفظها تجرد واعتصام بالقضايا والمبادئ لا بالوجوه والأشخاص وبالأهداف والقبلة لا بالأحداث ووقعها العارض. والطمأنينة في الإسلام إنما هي لمبادرات إصلاح ذات البين قضاء بالحق حول صميم قضايا الخلاف لا بالمعالجات لعارضات الظواهر والمجاملات المتزلقه لذي السلطة والجاه التي لاتشفي الداء. وذلك لئلا يتفاقم الأمر ويرتد بأزمة تشتد ولئلا يتخذ البعض الوساطات السطحية كسباً للوقت ليتقوى الأمر على ما يصر عليه صاحبه واقعاً يمر ويمهد لمزيد سوء. ومن الشعارات التي رُوِّج لها قديماً في التاريخ

واليوم الخوف من الفتنة وانهيار دولة الإسلام التي يتشوّق إليها الناس ويسعون ويجاهدون، يتجوز ويتمسح المتمكنون في الدولة بذلك الشعار مهما كانت الحقيقة تقترب من صورة شائهة تقبح مثال الإسلام لغير المسلمين وتنفرهم وتغشى المسلمين بالريب، ومهما كان الواقع تضعف فيه أعمدة الصدق والحق فيها فتعرض مجتمع المسلمين لأن يعلو عليه من هم أشد سقوطاً أو لأن ينتهز تلك الفرصة السانحة العادي عليه من قوة خارجة على الملة أو على مشروع الحق. والحق أن الدولة غالبها عاملون يستمرون في وظائفهم كائناً من كان القائم عليهم، وإنما شريحة الحكومة الفوقية المعرَّضة للسقوط، هي التي قد تتخذ الشعار دثاراً لضلال وكلمات الحق زوراً يراد بها أفعال الباطل، والصواب أن يبدل الذين ساءوا من أولئك الحكام بمن هم خير منهم تجاوزاً لشهوتهم المتشبثة بما يريدونه ملكاً لا يبلى ومناصب خالدة لا يتعاقب عليها صالحون، أو الصواب دون ذلك أن يقوموا إذا كانوا قابلين لهدايتهم إلى سياسات الحق وتطهيرهم مما كانوا فيه. وإنما الإسلام الحق في دفع الحركة الإسلامية، والحركة هي الأبقى والأعلى من صور تعبيراتها في مشروع دعوة أو دولة دائلة. وليست الحكومة أم الحركة يفرغ كل همّ الحركة في سبيلها وتموت الحركة إذا ماتت بايلولتها إلى آخرين انتخاباً أو استلاباً. بل الحركة هي الأصل والأم الولاء الأول لها والجهاد في سبيل مشروعاتها، وإذا صدقت استخلفها الله في الأرض بمبادئ الصدق وإذا تباعد مشروعها الحكومي عن الإسلام ضلالاً بالجهالة أو طغياناً بالفتنة ممن يتولونه فالحركة تطويه وتبدله بما يعبر عنها صدقاً وشرعاً وطهارة. وكثير من المسلمين قديماً والآن يحسبون الإرجاء تمنياً أن يأتي ما هو خير أو السكوت عما هو حق تعبيراً على الباطل أسلم للنفس من التعرض لمخاطر الفتن السياسية بالترغيب والترهيب الدنيوي وأسلم للمشروع من التعرض لمخاطر انكشاف عوراته وعلاته. ولكن الحق ينبغي ألا يكتم، بل تقوم به الشهادة بينة والكتمان إثم وزور، والظلم إذ قام وتلبث بالنظام مدعاة لهلاك والسمعة السيئة لمثال منسوب إلى الإسلام. وقد يتساءل كثيرون لم سكت عن عيوب الفساد والربا ونحو ذلك من قبل، وانتشر التصريح بعد ظهور الخلاف ؟ وإنما كان الستر أمس ترجيحاً لجدوى التذكير الخاص على العلن والحركة كلها كانت سرية، وما كان التذكير مما تكترث به أمس وسائل الإعلام، وإنما أثارتها الآن شهوة نشر الخلافات لقضاء على كل المشروع بكل كسوبه وذنوبه. ومهما كان الأمس فإن الصادقين اليوم ينبغي أن

يستدركوا ذكر الحق ويستغفروا إن لم يصدعوا به أمس علناً للكافة. وكثير من الحالات يقع فيها البعض فريسة للإغراء والتهديد بسلطة الحكم وثروته، ولعله ابتلاء بين الولاء الخاص ديناً والولاء طمعاً في مصالح السلطان وبين الإخلاص أساساً للدولة الإسلامية الحقة لا لدولة الشعار والنفاق السياسي صفة شائعة اليوم في عالم المسلمين.

هـ - إن تذكير الملأ والعالم بحيثيات الخيانة لأمانة المواثيق والخروج عن العهود وبوقائع الاستبداد على الحرية والشورى ومسيرة الإسلام بأثر الأهواء النفسية والضغوط الخارجية، وإن النصيحة لتجاوز العاطفية والعصبية والشعارية في سبيل الحق المتجرد الصميم - إن ذلك إن تعثرت وسائله في الخطاب بالندوات والإعلام الداخلي فلا بد من الاتصال نجوى واللقاء الخاص بكل قواعد الحركة الإسلامية والمؤتمر في مواقع الحياة الاجتماعية والمنازل ولابد من نشر المكتوب والمسجل صورة وصوتاً يتناوله كل الموالين. ولابد من اللجوء للإعلام الخارجي الذي يصل إلى قواعد المؤتمر كتباً أو مجلات أو مرئيات على الشاشات. ومادام المتمكنون في السلطة يقولون وينشرون ما يشاءون ثم يفعلون ما يفعلون بسند المال العام وأدوات القوة المتسلطة، فلابد من مواقف تعزل أهل الباطل وتدابير تعبير تصل كل فرد أو جمع ستراً جهراً دون مبادرة بالعدوان أو العنف أو القوة أو الاتصال - مع البلاغ العام المباشر لعموم الموالين من الشعب - الموالين من الفئات المنظمة في مواقعهم ومجتمعاتهم مباشرة حيث لا تحجبهم الإدارة. وذلك لأن الطلاب لاسيما المجاهدون منهم قوّامون للحق لا تفتنهم رهبة ولا رغبة في الدنيا، ولأنهم مقدامون نشطون وقد كانوا الدفع الإسلامي الأول لكل حركات المجتمع في حياته العامة مقومات استقلال أو حرية وشورى. وكذلك فئة العاملين بكل قطاعا تهم المنظمة، ولابد من الاتصال مباشرة بكل النقابات والفروع والجماعات، لاسيما أن بعضهم أقرب للوعي العام في شؤون الحياة العامة، وبعضهم لا يرهنه الأجر، بل يملك كسب قوته وحرية قراره، وبعضهم فعَّال في حركته في سبيل الحق لاسيما مع المجتمع شاملاً. وفئة الشباب كذلك وهم أحرار فعال وطاقات تحرك المجتمع. وفئة النساء وهن وراء بعض الإدارات القيادية ظاهرة وعي وفعل عام في المجتمع متجدد ودوافعهن قوية لا تثقلها الترغيبات والترهيبات التي تقع على كساب العيش جلاب النفقة. وفي المجتمع فئات يمكن الاتصال بها قوى رياضية أو فنية أو تعاونية أو خيرية. والأفعل منها والأبسط مدى فئات اجتماعية وراء

قيادات أهلية أو صوفية قد تصدق مذهباً، حتى لو لم تصادم باطلاً رسمياً إلا في ساعات تعبئة للمجتمع. والفئات القبلية والإقليمية قد تحمل مظالم قد تبين لها أن الإسلام بمبادئ الحرية والشورى والعدل واللامركزية هو خلاصها فتتجاوب مع حركته.الاتصال بالقوى الجنوبية لاسيما جبهة الإنقاذ التي يئست من أمانة الحكومة بعد أن كانت الحكومة تثق بالحركة الإسلامية وذلك وعداً صادقاً بأمل وسعياً لتوحيدهم. وكذلك الاتصال بالهيئات والتيارات المسلمة الجنوبية لاسيما بعد إبعاد الولاة المسلمين والعاملين لدعوة الإسلام علناً وسراً. وكذلك السلاطين وقادة النازحين سيرون الحركة الإسلامية أخلص لخدمة حاجاتهم وأصدق شعوراً بالمساواة وتهيئاً للعدل إزاءهم. وكل قوى الجنوب وتياراته يدركون مغازي مبادئ الحركة الإسلامية في المؤتمر الوطني التي لاترعاها بعض الجهات التي تلي شؤون الجنوب سياسة أو أمناً في الحكم وهي الحرية للناس كافة لاسيما المستضعفين، والديمقراطية حتى لا تحتكر السلطة للمتوالين سلطان المركز أو المحتكرين من أهل الشمال، والفدرالية بسطاً للسلطة والثروة لما أراد الجنوب وقاتل، وتنمية الجنوب المهمل بأثر التدابير الأمنية والحربية وسياسات المتصرفين في المال العام المنصرفين عن حاجات الجنوب.الاتصال بالجهات التي تؤمن بالوجهة الإسلامية عموماً في الرأي العام وصحفه أو خصوصاً من أعلام مجتمع وذوي المكانة. وهؤلاء بدأوا يسندون النظام الحاكم يظنون أنه يضرب الإسلاميين الخالصين، وأنه سيصبح من بعد حركة نحو الواقعية المصلحية والليبرالية عفواً من ضوابط الدين. وهؤلاء قد يرجون إضعاف النظام وتحريضه لهدم سنده الإسلامي لتتيسر القوامة عليه استئصالاً لبقية الروح الإسلامية..ويمكن في هذا الاتصال والخطاب التركيز على أن الإسلاميين الخالصين هم وحدهم دون غيرهم ضمان الحريات العامة والديمقراطية وضد الديكتاتورية العسكرية والتركيز على خطر تفاقم الديكتاتورية التي تنتهي بثورة شعبية قد ترتبك بها البلاد وتسود فوضى تؤثر على مصير الولايات الجنوبية وغيرها والتركيز على الوطنية وخطر التدخل الأجنبي الذي بدأ يهجم على السودان وأحزاب المعارضة والحكم.الاتصال بالقوى السياسية التي كانت في خصومة مع الحكومة همها اليوم أن تمهِّد في الساحة الوطنية مدخلاً آمناً بالجوار مع الحكومة بعضها لأن مقراتها في الخارج لم تعد توافق مراميها إزاء الحكومة وبعضها لأن جهد الحكومة في إضعاف الحركة الإسلامية ينتهي لصالحها البعيد وبعضها يحتاج لعيش سياسياً

بالوطن لتجمع قواعدها. وعلى كل حال فإن المؤتمر بقياداته السياسية الحقة حتى ولو تباعد عن الحكومة يتيسر له أن يتصل بتلك القوى في سبيل همّ مشترك يعينهم جداً، وذلك تأكيد الحريات العامة للجميع والديمقراطية في الحكم وحماية الوطن في وحدة وسلام. ومن القوى حسب القربى في تلك المعاني الاتحاديون حول الهندي وبقية تراث الأزهري وعناصر مع محمد عثمان وحزب الأمة غير الكارهين للحركة الإسلامية قديماً ثم عناصر المجموعات المسجلة وغيرها حتى بعض اليسارية. السعي في العلاقات الخارجية توضيحاً للموقف مع الحكومات وحواراً مع الأحزاب في العالم والتركيز على أهدافنا الديمقراطية حرية للتعبير والصحافة وعلى مشروعية النيابة الدستورية والفدرالية وعلى حملتنا على حالة الطوارئ وعلى خطر الديكتاتورية العسكرية وروح أهل السودان الثورية التي قد تحدث فوضى وعلى خطر كبت الأصولية الذي قد يولد تطرفاً ثورياً وعلى تقديم نموذج الإسلام السمح العدل الذي ينبغي ألا يرهبهم والذي لا يشذ عن كثير من معاييرهم السياسية والاقتصادية.

والاتصال بالحركات الإسلامية كلها في العالم لاسيما عضوية المؤتمر الشعبي الإسلامي، والتركيز على ضياع الأصول الدينية في العهد والحرية والشورى والاتجاهات الدينية التي أخذت تفارقها السياسات وعلى عظات الحكم الجبري في تاريخ الإسلام وتباعده نحو الواقعية الغافلة عن الدين وضرورة الحفاظ على النموذج التوحيدي الإسلامي بالسودان لاسيما صفة الحرية والشورى التي تجعله شاهداً لصالح أوضاع الحركات الإسلامية والتي تتذرع بعض النظم بأنها خطر على الحرية والديمقراطية فتسد عليها الأبواب وتسلط عليها أجهزة الكبت.أما التنظيم الآن تلزم هيئة الرأي العام في القاعدة على الاستمساك الحاضر باسم المؤتمرالوطني لأنهم مؤسسوه حقاً، ولا يكونوا كالذين شغلتهم مناصب الحكم، بل هم دعاة التعبئة الشعبية في المؤتمر والتهيئة للصفة الشعبية للمؤتمر مهما طغا النظام بالرقابة على الإعلام واستغلال السلطة الرسمية وإمكاناتها المالية العامة والسلطة الأمنية في التحكم في الندوات والاتصال لاحتكار الاسم وتجويز الأمر الواقع فرضاً على ديوان التسجيل للمنظمات. وتلزم التهيئة في الدعوة العامة لكون المؤتمر حركة دينية ثقافية اجتماعية 'اقتصادية سياسية رسالية للعالم، ولكن للحذر من تنفير قواعد مؤتمريه قد لا تلحق الصفة الإسلامية باسم المؤتمر، وإنما تظهر الإسلامية في واجهات المؤتمر ودعوته وكلماته ووجوهه وذلك، ومع حفظ المنظومة الإسلامية الخاصة الواصلة

للفئات ذات الوجه القومي والمناشط ذات البعد السري. ويلزم السعي لحفظ الهيكل التنظيمي وبنائه من الأمناء والكيانات القيادية على كل الأصعدة والصلة بأعضاء المجالس الشورية والمؤتمرات في كل الأصعدة ومراعاة أي قدر من السرية لازمة ضد أي حملات سلطوية وتدبير أي تراتيب احتياطية سرية لخلافة أي مسؤول وتأمين الصلات وتكثيف المسؤوليات القيادية في الاتصال التنظيمي العام والجنوبي لمسؤوليات ظروف أزمة الانتقال وتخليص الولاء وتمييزه ومراقبة الحكم ورعاية العلاقات بين القوى السياسية، وفي الاقتصاد وسياساته ونظمه وعلاقاته، وفي المجتمع وكياناته الطبيعية والتقليدية وقواه وحركته، وفي الفئات النشطة في العلم أو عمل المعاش أو العمر أو الجنس، وفي شأن الخبر سراً محفوظاً أو كشفاً أو تحليلاً، وفي شأن الخارج علاقات إسلامية أو سياسية، وفي الخطط والعلوم التنظيمية والتقديرات المؤقتة لمراحل المسيرة، وفي الإيرادات للوازم الحركة وحاجاتها. انتهى

موقف الحكومة:

ما سبق من ذكرٍ لأدبيات المؤتمر الشعبي على لسان وبنان أمينه العام الشيخ الترابي يؤكد أن مذكرة التفاهم وما تلاها ما هو إلا قطرة من خضم الخلاف الذي يراه الشيخ الترابي هو خلاف حول الأصول والمبادئ الهادية لمسيرة الدعوة والدولة وليس هو خلاف بين أهواء وأفراد.. لذلك نرى أن الشيخ الترابي يستعرض منفستو مرحلة معارضة النظام بكل السبل بدءً من الحسنى إن جنح النظام للوسائل السلمية في تقبل الرأي الآخر وفسح أمامه الحريات ولم يقم بمضايقته أو الحجر عليه، أو استعمال الأسوأ في حال جنح النظام للتضييق والكبت والحجر على الآراء الحرة والرأي الآخر.

أما الحكومة فمن جانبها قد اعتبرت أن مذكرة التفاهم بين المؤتمر الشعبي وحركة التمرد بمثابة الفرصة الذهبية التي واتتها للقضاء على المؤتمر الشعبي وقائده خصوصاً قد برز رأي مبكر بعد الأزمة يقوده بعض المتنفذين من إسلاميي القصر يدعو إلى أن يعتزل الترابي الحياة السياسية وتُوفّر له السُبل ليتفرغ للكتابة في القضايا الفكرية والتأصيلية. ولقد كانت الحكومة منزعجة جداً من نشاط الترابي، وهي تعلم أن الكثيرين من أبناء الحركة الإسلامية من المدنيين والعسكريين يناصرونه ـ خاصة في الفترة الأُولى من أيام الانشقاق ـ وبعضهم ما زال

داخل أجهزة الإنقاذ المدنية والأمنية والعسكرية رغم التطهير الكبير الذي حدث لجزء كبير منهم.

لذلك ما إن أعلن الترابي في مؤتمر صحفي بدار حزبه عن توقيعهم مذكرة تفاهم مع حركة قرنق بتاريخ ١٩/فبراير٢٠٠١م، حتى تحركت الأجهزة الأمنية في تنسيق مع رئاسة الجمهورية ممثلة في النائب الأول ورئيس الجمهورية وصدر قرار اعتقلال الترابي وبعض قيادات حزبه.

شنَّت الحكومة حملة شعواء ضد الترابي وصلت درجة وصفه بصفات سلبت عنه كل تاريخه الإسلامي وصوّرته بأنه رجل يسعى نحو السلطة مهما كانت الوسائل ولا يهمه أمر الدين، وقد تولى كِبَر تلك الحملة أمين القطاع السياسي بالمؤتمر الوطني ووزير الإعلام حينها غازي صلاح الدين الذي خسر تعاطف الناس معه بجرأته على شيخه وأستاذه التي تجاوزت كل عرف سوداني خصوصاً أن الخصومات السياسية نسبية لا يتطرف فيها الفرد، وإنما يترك مساحة للرجعى وللظروف فكأس السياسة كثيراً ما يسقى أصحابه المر العلقم... كان الأستاذ أحمد عبد الرحمن من أكثر الغاضبين على غازي، خصوصاً أنه كان وقتها يتولى منصب نائب أمين القطاع السياسي ولم يعلم إلا من المذياع بمؤتمر غازي صلاح الدين الذي صبَّ فيه جام غضبه على الترابي.

تجدر الإشارة إلى أن قرار اعتقال الترابي لم تتخذه الأجهزة الحزبية السياسية، وإنما كان قراراً أمنياً بحتاً لم تستشر فيه أجهزة الحزب الحاكم ! والغريب في الأمر أنه جاء في وقت قُدِّمت فيه مذكرة العشرة بحجة غياب المؤسسات الشورية وأن القرارات تتخذ بصورة فردية. سمعت كل قيادات المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية باعتقال الترابي مثل غيرهم من الجمهور، بل إن البروفيسور عبد الرحيم علي رئيس مجلس شورى الحزب الحاكم وأمين الحركة الإسلامية حينها ذكر لى قائلاً: (إننا دُعينا للتشاور حول توقيع الترابي لمذكرة تفاهم مع الحركة الشعبية وكنا نريد أن نقرِّر ما يمكن اتخاذه، فإذا بنا نسمع باعتقال الترابي).

وأذكر أنه ليلة اعتقال الترابي اتصلتُ بالأخ أحمد عبد الرحمن محمد ودار بيننا حوار ساخن، كنت أرى فيه أن اعتقال الشيخ الترابي يعتبر مهدداً أمنياً للإنقاذ والبلاد كما أن قرار الاعتقال هو قرار لم تتخذه الأجهزة الحزبية ولم يعرض عليها حتى ولو لإبداء الرأي، وهذا يعنى أننا قد أقصينا الترابي بحجة تغييبه للمؤسسات،

والآن نمارس أبشع مما كان خصوصاً أن الذين خلفوا التي لم يكونوا في طول قامته وعلمه وحنكته... بعد نقاش شديد وافقني الأستاذ أحمد بأنه لا يوافق على اعتقال الترابي، وقد أشرنا لذلك في حوارنا معه في هذا الكتاب، وكيف كانت المواجهة الحادة بينه وبين الرئيس البشير. بعدها مباشرة وفى نفس الليلة اتصلت بالأخ غازي صلاح الدين والذي كان وقتها ما يزال في وزارة الإعلام يحاور الصحفيين، وأبلغته أن قرار اعتقال الترابي رغم خطورته لم تتخذه الأجهزة في الحزب الحاكم، وأننا لا نوافق على اتباع قرارات الأجهزة الأمنية التي حتماً ستجر البلاد إلى حرب أهلية تسيل فيها دماء الإسلاميين وتزهق أرواحهم.. كان غازي مندفعاً في مؤتمره الصحفي ضد الترابي، وكاد أن يخرجه من ملة الإسلام. قلت له: إن هذا الإجراء خاطىء وخطير وسيجر البلاد إلى أزمة.. قال فيما أذكر: (يا أخ عبد الرحيم يجب أن لا نتعامل بالعواطف وهنالك من المعلومات لا تعرفونها كما أننا يجب أن لا نكيل بمكيالين، إذ لا يمكننا أن نعتقل غازي سليمان، ولا نستطيع أن نعتقل الترابي !! هذا لا يجوز ويسبب لنا حرجاً). قلت له: يا أخ أنا غير مقتنع بالمعلومات التي ذكرت أنها بحوزتكم، ونحن لا نعلمها فأنا عضو المكتب السياسي والمقرِّر المناوب له ومساعد أمين العلاقات الخارجية بالمؤتمر الوطني ولا يوجد في السودان شيء عصيٌّ على المعرفة رغم عدم ثقتي في الكثير من التقارير الأمنية وقراءة الأجهزة الأمنية لمستقبل الأحداث والسياسة السودانية. أما مقارنة الترابي بغازى سليمان هي مقارنة غير واردة أصلاً، فغازي سليمان إذا تمَّ اعتقاله خطأ، فهل يعني ذلك اعتقال الآخرين قياساً على اعتقاله؟ كما أن غازي لا أرى له بعداً شعبياً بقامة الترابي وليس له من يملك الاستعداد للدفاع والموت من أجله كما للترابي علاوة على أن التهم الموجهة لكليهما تهم ضعيفة لا يسندها القانون.

فى نهاية حواري مع غازي صلاح الدين طالبته أن يدعو القطاع السياسي للمؤتمر الوطني الذي يتولى رئاسته لاجتماع عاجل ليبحث هذا الأمر.

بعد عشرة أيام من اعتقال الترابي تلقيت دعوة لحضور اجتماع المكتب السياسي حشد له قادة الإنقاذ السياسيين والأمنيين والنقابيين وحضره السيد /رئيس الجمهورية وآخرون أمثال د. نافع علي نافع ـ غازي صلاح الدين ـ إبراهيم أحمد عمر ـ مطرف صديق ـ مهدي إبراهيم ـ أمين حسن عمر ـ اللواء عبد الكريم مدير جهاز الأمن ـ كمال عبد اللطيف ـ مصطفى نوارى ـ سيد الخطيب ـ السعيد

عثمان محجوب ـ عبدالرحيم علي ـ عبد الله محمد بدري وآخرون، كان عددهم حوالى الأربعين. ترأس الاجتماع بروفيسور إبراهيم أحمد عمر، وبدأ الحديث غازي صلاح الدين مقدِّماً شرحاً لملابسات اعتقال الترابي وخطورة مذكرة التفاهم بين الحركة الشعبية وحزب الترابي وما تمثله من مهددات أمنية.. ثم طالب الحضور بتقديم مسارات يهتدون بها في صراعهم مع الترابي!!.

تبارى أعضاء الاجتماع في إدانتهم لمذكرة التفاهم التي وقعها حزب الترابي مع حركة قرنق.. وقف سيد الخطيب ليقول: إن المذكرة لا تمثل إدانة قانونية مضيفاً: (لقد سألتُ العديد من إخوتنا في النائب العام، وقد أفادوا بأن مذكرة التفاهم ليس فيها ما يدين الترابي من ناحيةٍ قانونية).

لكن الغريب أن البعض قد طالب بإعدام الترابي حتى لا تظهر الإنقاذ بأنها تكيل بمكيالين.. وقف عبدالله م. ب. وهو يعتبر من الجيل القريب للترابي ومن قدامى الاقتصاديين الإسلاميين ليقول (إن الإنقاذ في يوم واحد أعدمت أكثر من ٢٥ عسكرياً.. فلماذا تتهاون في أمر مذكرة التفاهم ولا ينبغى لها أن تكيل بمكيالين) وكان يشير لانقلاب الكدرو لكن حديثه لا يخلو من تصفية حسابات شخصية مع الترابي، حيث يرى أن الأخير لم يضعه في المكان اللائق به رغم مجاهداته السياسية والاقتصادية. كذلك دعا أحدهم ينتهي نسبه بـ كمبال وأظنه كان أميناً للحركة الإسلامية في أم درمان وكان متطرفاً كصاحبه الأم درماني عبد الله وكليهما من أم درمان..!!

ويُذكر أنه من الذين تحدَّثوا بموضوعية وقوة لا تخلو من التعاطف مع الترابي والتلميح لضعف المؤتمر الوطني أمين حسن عمر، وأذكر أن حديثه لم يعجب نافع الذي ألمح في مداخلته أن البعض قد تحدَّث بصورة من لا يخشى أحداً.

ثم جاء دوري وكنتُ لا أخفي معارضتي لاعتقال الترابي، وكثيراً ما ارتفع صوتي بالاعتراض داخل القصر الجمهوري مع أُستاذي مهدي إبراهيم وبحضور مدير مكتبه الأستاذ/ حيدر عثمان أحمد.

وَجّهْتُ الحديث للأخ غازي قائلاً: إنك تبحث عن مسارات لتهتدي بها في إدارة الصراع مع الترابي، وأنا قبل أن أخوض في هذه المسارات، أود أن أوضح أنه لا يشك أحد في ولائي للمؤتمر الوطني، ونحن كنا أول من هاجم الترابي في الثمانينيات

عندما كان الآخرون تلاميذ نجباء له يناصرونه في كل ما يقول ويفعل.. هذه حقيقة لا بد من ذكرها قبل ذكر المسارات التي يسأل عنها غازي.

أما المسارات... فالمسار الأول هو الإطلاق الفوري للدكتور الترابي وأعضاء حزبه من المعتقلات، وكذلك رفع الحظر عن دُورهم وصحيفتهم وتركهم يمارسون نشاطهم في جو حر ومعافى... هذا هو الحل الأوفق لإدارة الصراع وفق منهج إسلامى يؤمن بحرية الرأي.. فالحرية لنا ولسوانا... ويجب أن تكون المعركة بيننا وبين المؤتمر الشعبي هي معركة فكرية وسياسية... الترابي كان في موقف حرج بتوقيعه لمذكرة التفاهم مع القتلة وسَفَّاكيِّ الدماء.. توقيعه لهذه المذكرة يعتبر عند الكثيرين خيانة لدماء الشهداء وكان بإمكاننا أن نحاصره فكرياً وعقدياً ونحاكمه إلى المبادئ التي ظل يدعو لها طيلة نصف القرن الماضي"[1].. ولكن باعتقالكم له تحوّل الأمر، فبدلاً من أن يكون السؤال المطروح هو (لماذا وقَّع الترابي اتفاقاً مع حركة التمرد الصليبية؟) أصبح السؤال هو (لماذا تم اعتقال الترابي ما دام قد وقَّع اتفاقاً في وضح النهار وأعلن موقفه في مؤتمر صحفي ؟ كما أن المذكرة نصَّت على التغيير بالطرق السلمية والديمقراطية المشروعة؟).

---

(١) بعد أكثر من عام من اعتراضي على اعتقال الترابي المذكور أعلاه كتب الأستاذ/ أمين قمورية الصحفي اللبناني المعروف بصحيفة النهار اللبنانية بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٢١ حول قرار تجديد اعتقال الترابي واصفاً للترابي بالآتى: (... فهو يمتلك من المعرفة والثقافة وسعة الاطلاع والتعمّق في الحضارات، على اختلافها، والخبرة السياسية والتجربة التنظيمية والحنكة وإتقان فن المناورة، ما جعل البعض يعتبرونه مدرسة قائمة بذاتها. ومما لا شك فيه أنه لو قدر لهذا العالم المتعدد أن يولد في بلد كبير في دوره السياسي وتأثيره الإقليمي مثل مصر، وأن يفعل فيه ما فعل في السودان (البلد الذي لا يوازي دوره السياسي مساحته وإمكاناته الطبيعية) لاحتل اسمه مكانة بين الكبار ليس فقط على المستوى العربي، بل أيضاً على المستوى العالمي. ربما من حظه العاثر أن «ثورته» كانت في بلدٍ صغير الدور والتأثير. وربما من حسن حظ الآخرين أيضاً أن هذه الثورة جاءت في غير وقتها ولم تكن في بلد كبير مثل مصر وتركيا...)

لكن كاتب المقال لم يرضه إقدام الحكومة السودانية على تمديد فترة حبس الترابي ذاكراً: (لقد كان الأحرى بالرئيس البشير أن يترك أمر محاسبته للسودانيين فهم أدرى به. ولعله كان بذلك سحب من أيدي معارضيه ورقة التشكيك في سيادته الجديدة واتفاقه الأخير مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. ذلك بأن لا اتفاق يضمن الوحدة، ولا سياسة تقود إلى استقرار السودان ونهضته، إذا لم تكن الديمقراطية قاعدة أساسية للحكم. وكيف للديمقراطية أن تعيش وأبواب السجون والإقامة الجبرية والمنافي مشرعة للمعارضين السياسيين).

ثم أضفت: إن اعتقال الترابي جاء قراراً فوقياً من الأجهزة الأمنية ولم تشرك فيه مؤسسات الحزب الحاكم ولا مؤسسات الكيان الخاص للحركة الإسلامية ! أين هي المؤسسية والشورى التي دعت لها مذكرة العشرة التي من أجلها انشقت الحركة الإسلامية؟!!!! إننا إذا صرنا نبارك قرارات الأجهزة الأمنية في الاعتقالات فسوف نُدعى غداً لتبرير أفعالها في إراقة الدماء. إن ما يجري اليوم من حرب ضد المؤتمر الشعبي دافعه عجز المؤتمر الوطني الحزب الحاكم... ففى الوقت الذي استطاع فيه المؤتمر الشعبي أن يقيم مؤتمرات قاعدية ناجحة وأن يستقطب الكثير من الأعضاء، فشل الحزب الحاكم في تعبئة عضويته والحفاظ عليها حتى لا يتم استقطابها... وفشل المؤتمر الوطني يعود - كما تعلم يا أخي غازي - لأنكم في قيادة الحزب تحبون أن تكونوا كل شيء ! فالفرد منكم يحب أن يكون أميناً لإحدى أمانات المؤتمر الوطني ويحب أن يصبح وزيراً مركزياً ويحب أن يصبح عضواً بالبرلمان، ثم يحب أن أن يكون عضواً بعدد من اللجان الوزارية والاستراتيجية الهامة، ثم يريد بعد ذلك أن يكون أباً وزوجاً لأسرة كبيرة بضيوفها واجتماعياتها!!! كل هذا العمل الكبير يحب الفرد فيكم أن يسيطر ويستحوذ عليه ونحن نعلم إذا قسمت طاقات الفرد على الأمانة والوزارة والبرلمان والأسرة واللجان لأصبحت مهامه خمسة وسيكون أداؤه في كل واحدة بنسبة ٢٠٪ فقط هذا إذا لم يصب بمرض أو أي عارض وهى نسبة تعنى الفشل المريع في كلٍ. فلماذا هذا الإصرار على التشبث بكل شيء والدين يعلّمنا أن الله ما جعل لرجل من قلبين في جوفه... والرسول يعلّمنا (أن المنبَّت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى).. فأنا لا أدري مبعث إصرار كل منكم على أن يتولى أكثر من موقع ؟ فهل أن الوحي لم ينقطع بعد؟ أم أن هنالك مدداً صوفياً يتنزل على كل واحد منكم؟ هنا لم يتمالك المهندس مصطفى نواري مدير الخطوط البحرية نفسه فانفجر ضاحكاً.. عليه فإنى أرى أن تسند مهمة واحدة للشخص الواحد وأن يكون الشعارة هو (one man one mission). ثم أنهيت حديثي، وعدت إلى مقعدى بجوار الأستاذ مهدي إبراهيم الذي علّق على حديثى بقوله: (لقد دافعت عن رأيك بسنانك وبنانك).

وعند نهاية الاجتماع قابلني السعيد عثمان محجوب الذي كان متعاطفاً لحدٍ ما مع الترابي وكان يتناقش وقتها مع عبدالله م.ب. فقال له: عبد الرحيم هذا كنا نصنفه من المتطرفين ولكنه قدم حجة قوية ودافع عن رأيه بكل شجاعة، وما كنتُ أحسب أنك ستطالب ضمنياً بإعدام الترابي في تعليقك على الأحداث.. الأستاذ مهدي إبراهيم

في تعليقه دافع عن موقف الحكومة لكنه أيَّد جانباً من حديثي المتعلّق بتوزيع الأدوار وعدم احتكار البعض لكل شيء.

أما صديقنا الأستاذ مبارك على طه الكودة الذي كان مشاركاً في ذلك اللقاء وكان متألماً جداً لما آل إليه أمر الحركة الإسلامية خصوصاً وهو من أبنائها المخلصين كما نحسبه... فقد قابلني بعد يومين من اللقاء وقد كان متفقاً معي في الكثير مما قلته لكنه قال لى مازحاً: لقد انتظرتك حتى خرجت من قاعة الاجتماعات وتوجهت إلى سيارتك وعلمت أن هذه السيارة هي ملكك ولا تتبع للمؤتمر الوطني، كما علمت أنك لا تتعاطى مرتباً من المؤتمر الوطني رغم أنك تعمل مقرراً مناوباً للقطاع السياسي ونائب أمين قطاع العلاقات الخارجية، عندها رددت في نفسى (من لا يملك قوته لا يملك قراره.).

وللحقيقة فرغم ما قيل في هذا اللقاء من حديث هام وخطير وتوصيات عظام، لكنه كان كسائر الاجتماعات التي لا تقدم ولا تؤخِّر، خصوصاً أن المؤتمر الوطني بعد التعديلات الأخيرة والانشقاقات التي صاحبته لم يعدُ كونه دائرة للتنوير والتعبئة السياسية فالأمانة العامة ومادونها لا قوة ولا حيلة لها خصوصاً بعد أن أصبح الأمين العام مقرراً للمكتب القيادي، ولا نقول ذلك إلا عن تجربة عشناها وعايشناها في المؤتمر الوطني.. ففى عهد الترابي كان المؤتمر حزباً حاكماً وكان أمينه العام يفرض سيطرة الحزب وإن اختلفنا معه في بعض المناحى والتطبيقات، لكن المؤتمر الوطني بعد الانشقاق أصبح أفراداً في شكل مؤسسات ولم يعد مؤسسة يسهم في قيادتها الأفراد ولعل هذا من دواعي الإصرار على بقاء البروفيسور إبراهيم أحمد عمر في موقع الأمين العام رغم ظروفه الصحية العسيرة، وما ذلك إلا لأن وجوده يمثل عاصماً من القواصم والانقسامات وبروز مراكز قوى وتكتلات وجماعات سوف يذهب معها ما تبقى من رسم المؤتمر.

اعتقال الترابي يهدد الأمن القومي

الذين قاموا باعتقال الترابي لم يدروا أنهم قد أدخلوا البلاد في دوّامة من النزاع لن تهدأ إلا بعد أن يدفع السودان الغالي والنفيس.. والذين قاموا باعتقال الترابي لم يفكروا إلا في ذواتهم ومصالحهم الآنية ولم يدركوا طبيعة الترابي ولا طبيعة الذين انحازوا إليه. وهنا أود أن أستشهد ببعض الشواهد التي تؤكد أن تهديد الأمن القومي في دارفور ما كان له أن يحدث لو لم يعتقل الترابي ولو لم تحدث قرارات رمضان من حل للبرلمان وتجميد لعضوية الأمين العام وإعلان لحالة الطوارىء وما لحق ذلك من إجراءات تضييق على العباد في أرزاقهم وإحالة للكثيرين من الذين يعتبرون أنفسهم هم الآباء الحقيقيون لإنقاذ الصالح العام.

أذكر أنني بعد إعلان الترابي حزبه الجديد مباشرة، وبعد أداء صلاة الجمعة في مسجد جامعة الخرطوم في صلاة كان خطيبها أبرز قيادي الشعبي فيما يتعلق بالعمل الخاص والمعلومات المهندس الصافى نورالدين الذي كان يُشَبِّه الترابي في صراعه مع البشير بالصراع الذي دار بين موسى وفروعون، ثم يستشهد بالقرآن (إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين).. قلت للصافي بعد الصلاة: ما هذا الذي يحدث وهل وصل الأمر إلى هذه التشبيهات الفرعونية والموسوية؟ قال لى الصافى: إذا سار هؤلاء على ذات نهج الخيانة والدكتاتورية، فإن الدم سيسيل ويصل الرُكَبْ.. بعدها بساعات قليلة توجهت لمنزل الدكتور الترابي وقلبي في يدي خوفاً أن تحدث فتنة وتسيل دماء الإسلاميين. أكد لى الترابي أن ذلك لن يحدث لأن السودان ليس بوروندي أو رواندي وليس فيه توتسى أو هوتو، ولن تسيل الدماء كما تخاف وتخشى... قلت له: إنك تملك الكثير من الملفات الأمنيَة والأسرار وإذا ما حاولت استعمالها فقطعاً سيتم اعتقالك وهذا بدوره سيقود للحرب... ودعوته لتوقيع ميثاق شرف سياسي يسمح له بقيادة معارضة راشدة... قال لي: إن هؤلاء لا يحترمون العهود والمواثيق.

كانت نظرة قيادات الأمن في الخرطوم ضيقة، فهم يحسبون أن الخطر الذي يشكله الترابي وأنصاره لا يتعدى الخرطوم وفى هذه الحالة هم جاهزون لحسمه وردعه، مهما كلف الأمر، وما كانوا يدركون أن الأمر إذا استحال في الخرطوم ربما يجد له موطأ قدم وتربة خصبة في أرض وبقعة غير الخرطوم خصوصاً وأن تجربة داؤد بولاد ما زالت حية لمن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

وأذكر أيضاً أن الكل كان يستهين بأمر الترابي حتى إن النائب الأول عندما التقيته بُعيد الانشقاق مباشرة وعند عودتي من ماليزيا وتحدثتُ معه قائلاً: إن الكثيرين يناصرون الترابي وإن قوة الحركة الإسلامية والإنقاذ في وحدة أبنائها ورأب الصدع.. ولكنه ما كان يقبل حديثاً من هذا النوع، بل ذهب معي في تحدي بقوله: (أعط الترابي ستة أشهر فإذا وجدت معه ستة أفراد فلك أن تلومني!!).. وبعد اعتقال الترابي وحديثي الحاد ومعارضتي لاعتقاله في المكتب السياسي ذهبتُ إليه مرة أُخرى وقلت له: (لقد قلت لي قبل فترة أنه بعد ستة أشهر لن يبقى فرد مع الترابي والآن مضت هذه الستة أشهر، ولكن عود الترابي ينمو ويكبر ويشكل تهديداً مباشراً لكم بدليل اعتقالكم له... فلو لم يكن له أنصار، فلماذا تم اعتقاله؟ قال: النائب الأول: والله لو لم نعتقله لقاتلكم أنصاره في الشوارع! ثم أبدى عدم تخوفه من شوشرة أنصار الترابي بعد اعتقاله فقال لي: إنني قصدت تحديهم عندما ذهبت لأداء صلاة العيد في ميدان المولد.(!!).

ورغم قناعتي بخطأ موقف النائب الأول، لكنى أجد له العذر فهو قد ظل دائماً رجلاً عفيف اللسان، كما ظل لعقود يعمل في تفان ونكران ذات من أجل الحركة الإسلامية، ولو لا أن الترابي حاول طيَّ صفحته لما انقلب عليه... ثم إنه بعد الانشقاق ظل يتلقى اللعنات والشتائم والهمز واللمز في صبر جميل وعند المفاصلة والمنازلة والمواجهة يُقلب ظهر المجن ويغيب الكثير من الود القديم والحلم والحكمة عند كلا الطرفين... وقديماً قتل عبد الملك بن مروان صديقه مصعب بن الزبير بن العوام في المعركة الفاصلة بين الزبيريين والأمويين في دير الجاثليق بالعراق.

وهنا ونحن نتناول جزءً من التاريخ السياسي الإسلامي الحديث يجدر بنا أن نستعرض مادار في عهد التابعين من القيادات السياسية المتناحرة حول السلطة حيث نستعرض لمحات من آخر أيام مصعب بن الزبير قياساً ربما يكون غير دقيق لكنه يصحب القارئ إلى فترة من الفترات الحرجة في تاريخ أُمتنا الإسلامية.

ما بين مصعب بن الزبير وعبد الملك بن مروان

لما وضع رأس مصعب بين يدي عبد الملك بن مروان قال عبد الملك: لقد كان بيني وبين مصعب صحبة قديمة، وكان من أحب الناس إلي، ولكن هذا الملك عقيم (!!). وقد كان عبد الملك يحب مصعبا حبا شديدا، وكان خليلا له قبل الخلافة،

فقال لأخيه محمد: إذهب إليه فأمنه، فجاءه فقال له: يا مصعب قد أمنك ابن عمك على نفسك وولدك ومالك وأهلك، فاذهب حيث شئت من البلاد، ولو أراد بك غير ذلك لكان، فقال مصعب: قضي الأمر، إن مثلي لا ينصرف عن مثل هذا الموقف إلا غالباً أو مغلوباً. ولما وضع رأس مصعب بين يدي عبد الملك بكى وقال: والله ما كنت أقدر أن أصبر عليه ساعة واحدة من حبي له حتى دخل السيف بيننا، ولكن الملك عقيم. ولقد كانت المحبة والحرمة بيننا قديمة، متى تلد النساء مثل مصعب؟ ثم أمر بمواراته ودفنه هو وابنه وإبراهيم بن الأشتر في قبور بمسكن بالقرب من الكوفة.
وقد كان مصعب من أجود الناس وأكثرهم عطاء، لا يستكثر ما يعطي ولو كان ما عساه أن يكون فكانت عطاياه للقوي والضعيف، والوضيع والشريف متقاربة. وروى الخطيب البغدادي في تاريخه أن مصعبا غضب مرة على رجل فأمر بضرب عنقه، فقال له الرجل: أعزَّ الله الأمير! ما أقبح بمثلي أن يقوم يوم القيامة فيتعلق بأطرافك الحسنة، وبوجهك الذي يستضاء به، فأقول: يا رب سَلْ مصعبا فيم قتلني. فعفا عنه، فقال الرجل: أعز الله الأمير، إن رأيت أن تحصل ما وهبتني من حياتي في عيش رضي، فأطلق له مائة ألف، فقال الرجل إني أشهدك أن نصفها لا بن قيس الرقيات حيث يقول فيك:

إنَّ مصعبا شهابٌ من الله ... تجلَّتْ عن وجهه الظلْماءُ

ملكُه ملكُ رحمةٍ ليس فيه ... جبروتٌ منه ولا كبرياءُ

يتقي الله في الأمور وقدْ ... أفلح من كان همَّه الاتقاءُ

وفي رواية أنه قال: أيها الأمير قد وهبتني حياة، فإن استطعت أن تجعل ما قد وهبتني من الحياة في عيش رضي وسعة فافعل، فأمر له بمائة ألف.

و قال الإمام أحمد: بلغ مصعباً عن عريف الأنصاري شيء فهمَّ به، فدخل عليه أنس بن مالك فقال له: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «استوصوا بالأنصار خيرا ـ أو قال معروفا ـ اقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم.» فألقى مصعب نفسه عن سريره وألصق خده بالبساط / وقال: «أمرُ رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرأس والعين». ومن كلام مصعب في التواضع أنه قال: العجب من ابن آدم كيف يتكبر وقد جرى في مجرى البول مرتين.» وقال محمد بن يزيد المبرد: سئل القاسم بن محمد عن مصعب فقال: كان نبيلا رئيساً نقياً أنيساً.

وقال الزبير بن بكار: قال عبد الملك بن مروان يوماً لجلسائه: من أشجع العرب والروم؟ قالوا شبيب، وقال آخر: قطري بن الفجاءة وفلان وفلان. فقال عبد الملك: إن أشجع الناس وأكرم العرب لرجل جمع بين سكينة بنت الحسين وعائشة بنت طلحة وأم الحميد بنت عبد الله بن عامر بن كريز، وابنة زياد بن أنيف الكلبي، سيد ضاحية العرب وولِي العراقين خمس سنين فأصاب ألف ألف ألف وألف وألف ألف، مع ما لنفسه من الأموال وملك غير ذلك من الأثاث والدواب والأموال ما لا يحصى، وأعطى مع هذا الأمان وأن يسلم هذا له جميعه مع الحياة فزهد في هذا كله وأبى واختار القتل على مقام ذل، ومفارقة هذا كله ومشى بسيفه فقاتل حتى مات، وذلك بعد خذلان أصحابه له، فذلك مصعب بن الزبير رحمه الله، وليس هو كمن قطع الجسور مرة ههنا ومرة ههنا. فهذا هو الرجل وهذا هو الزهد. قالوا: وكان مقتله يوم الخميس للنصف من جمادى الأولى سنة اثنتين وسبعين.

وقال الزبير بن بكار: لما وضع رأس مصعب بين يدي عبد الملك قال:

لقد أردى الفوارس يوم عبس ... غلامٌ غيرُ منَاع المتاع
ولا فرحٌ بخير إنْ أتاه ... ولا هلعٌ من الحدثان لاع
ولا رقابةٌ والخيل تعدو ... ولا خال كأنبوب اليراع

فقال الرجل الذي جاء برأسه: والله يأ أمير المؤمنين لو رأيته والرمح في يده تارة والسيف تارة يفري بهذا ويطعن بهذا، لرأيت رجلاً يملأ القلب والعين شجاعة، لكنه لما تفرقت عنه رجاله وكثر من قصده وبقي وحده ما زال ينشد: (الطويل)

وإني على المكرُوهِ عند حضوره ... أُكذبُ نفسي والجفُونُ لهُ تُفضِي
وما ذاك مِن ذُل ولكنْ حفيظة ... أذُب بها عند المكارم عن عرضي
وإني لأهلِ الشَر بالشَر مرصدُ ... وإني لِذِي سلْم أذل مِن الأرْضي

فقال عبد الملك: كان والله كما وصف به نفسه وصدق، ولقد كان من أحب الناس إلي، وأشدهم لي ألفة ومودة، ولكن الملك عقيم. وروى أن عبيد الله بن زياد بن ظبيان قتل مصعباً عند دير الجاثليق على شاطئ نهر يقال له دجيل، من أرض مسكن، واحتز رأسه فذهب به إلى عبد الملك فسجد شكراً لله، وكان ابن ظبيان فاتكاً رديئاً كان يتلهف ويقول: ليتني قتلت عبد الملك حين سجد يومئذٍ فأكون قد قتلت ملكي العرب، قال يعقوب: وكان ذلك سنة اثنتين وسبعين. وحكى الزبير بن

بكار في عمره يوم قتل ثلاثة أقوال، أحدها: خمس وثلاثون سنة والثاني: أربعون سنة، والثالث: خمس وأربعون سنة فالله أعلم.

وقال عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير رحمه الله تعالى: (الطويل)

لقد أورثَ المِصرَيْن حزناً وذلةً قتيلٌ بدير الجاثليقِ مقيمُ
فما نصحتْ لله بكْرُ بْن وائل ولا صدقتْ يومَ اللقاءِ تميمُ
ولو كان بِكرياً يعطفُ حولهُ كتائبَ يبقى حرُها ويدومُ
ولكنهُ ضاع الذمام ولمْ يكن بها مضريٌّ يوم ذاك كريمُ
جزى الله كوفيّاً هناك ملامةً وبصريَّهُمْ إنَّ الملومَ ملومُ
وإنَّ بني العلاَّتِ أخْلوْا ظهُورنا ونحن صريحٌ بينهم وصميمُ
فإنْ نفْن لا يبقى أولئك بعدنا لِذِي حُرمةٍ في المسلمين حريمُ

قال عبد الملك بن عمير: دخلتُ القصر بالكوفة فإذا رأس الحسين بن علي على ترس بين يدي عبيد الله بن زياد وعبيد الله على السرير، ثم دخلتُ القصر بعد ذلك بحين فرأيتُ رأس المختار على ترس بين يدي مصعب بن الزبير، ومصعب على السرير، ثم دخلت القصر بعد حين فرأيتُ رأس مصعب بن الزبير على ترس بين يدي عبد الملك، وعبد الملك على السرير. وقد حكى ذلك الإمام أحمد وغير واحد عن عبد الملك بن عمير وقال عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعباً أيضاً. (الكامل)

نعتِ السحائبِ والنجومُ بأسْرها جسداً بمسكن عاري الأوصالِ
تمسي عوائذهُ السِّباعُ ودارُهُ بمنازلِ أطلالُهنَّ نوالي
رحل الرفاقُ وغادرُوه ثاوياً للريحِ بين صباً وبين شمال

وكان لمصعب من الولد عكاشة وعيسى الذي قتل معه وسكينة وأمهم فاطمة بنت عبد الله بن السائب، وعبد الله ومحمد، وأمهما عائشة بنت طلحة، وأمها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، وجعفر ومصعب وسعيد وعيسى الأصغر والمنذر

لأمهات شتى، والرباب وأمها سكينة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعنهم. انتهى

عود على بدء:

لقد كان واضحاً من تشكيلة المؤتمر الشعبي ونوعية العناصر التي انحازت له أن هنالك رياحاً عنصرية عاتية تلوح في الأفق... فالحركة الإسلامية التي ما عرفت في يوم من الأيام هذه المسمّيات مثل الجلابة وأبناء الغرب وأبناء البحر بدأت تتلون بها أخيراً وما ظاهرة الكتاب الأسود إلا مقدمة لما حدث لاحقاً. انحياز معظم أعضاء الحركة الإسلامية من أبناء غرب السودان للمؤتمر الشعبي دمغه بنكهة جهوية ظاهرة، ثم نعرة عنصرية قاهرة... حيث إنحاز معظمهم للمؤتمر الشعبي، ولم يبق من أبناء الغرب إلا الذين هم في مواقع قيادية في الإنقاذ حيث حتمت هذه للمواقع على بعضهم إستعمال التقية ومماراة الإنقاذ فقلوبهم مع على وسيوفهم مع معاوية.

هذه التركيبة الجهوية ثم العنصرية التي طغت على أجهزة الشعبي قابلتها من الجهة الثانية ممارسات قمعية من أجهزة الأمن التي كثيراً ما تندفع برد الفعل الآني ولا تدرس مآلات الأمور ولا تقرأ المستقبل بتأني.. فالعنف لا يولّد إلا عنفاً مضاداً ومدمراً أحياناً. ولقد ألمحتْ أدبيات وبيانات المؤتمر الشعبي لاحتمالية اللجوء للقوة إذا فقدوا الحرية ومورست ضدهم وسائل الكبت والتضييق... انظر إلى الفقرة الثانية في بيان التجديد للمؤتمر الوطني التي جاء فيها: (أما إذا اختل ميزان الحرية وكثفت قيود التعبير والتنظيم والعمل السياسي وأُسكتت النصيحة والمنافسة العامة فستجدد هنا الحركة الشعبية تجاربها في المقاومة ولو بنحو ما شهد السودان من الثورة على النظم الديكتاتورية العسكرية الواطِئة على الشعب الموالية للهيمنة الخارجية).

قيادات الشعبي تقود أحداث دارفور:

لقد فات على أجهزة الأمن السوداني وصناع القرار داخل المؤتمر الوطني الذين تحمسوا لاعتقال الترابي وقيادات حزبه وتكميم أفواههم ومصادرة حقهم في النشاط السياسي الحر - فات عليهم - أن السيطرة على الخرطوم لا تعني السيطرة على السودان ذلك البلد المترامي الأطراف والذي لا يتمتع البعض فيه بالوطنية التي تعصمهم من الوقوع في حضن الأجنبي، ولو كان ذلك الأجنبي إسرائيل أو

الفاتيكان، فكل الأحزاب السودانية الفاعلة أو الناشطة دون إستثناء تقريباً قد مارست نوعاً من التنسيق مع قوى أو دول أجنبية لتحقيق الأجندة المشتركة لكل.

لقد كانت ذاكرة صناع القرار السياسي والأمني ضعيفة وسطحية لحد كبير في تعاملها مع المؤتمر الشعبي وقيادته.. فقد كان ممكناً أن يترك الترابي يمارس حركته السياسية في ضوء النهار وكان يمكن أن يتم الوصال معه من أجل توقيع ميثاق شرف سياسي يسمح له بحرية الحركة والتنظيم والتعبير والنشر في جو سياسي معافى، ولو أدى ذ لك لاستقطاب كبير لعضوية المؤتمر الوطني وانحيازها للمؤتمر الشعبي، فالناس أحرار في اختيارهم وتوجهاتهم ومعتقداتهم فلا فرض ولا وصاية لأحد على أحد (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أُمهاتهم أحراراً). نعم لقد كان الترابي يسعى بكل ما يملك من قوة لإسقاط الإنقاذ ورموزها وهذا من حقه السياسي كحزب معارض، فكل المعارضات تسعى لإسقاط من تعارضه وتقدم نفسها بديلاً له... فالإنقاذ قد فتحت صفوفها للصادق المهدى الذي احتل الكرمك واتهمه إعلام الإنقاذ بإستباحتها والإنقاذ قد فتحت صفها لمبارك المهدي الذي كان يدعو أمريكا لضرب منطقة جياد الصناعية بعد ضرب مصنع الشفاء في عام ١٩٩٨م، بل أصبح هذا المبارك مستشاراً لرئيس الجمهورية، والكثيرون من الذين سامحتهم الإنقاذ يديرون نشاطاتهم ضدها، فلماذا هذه الغلظة ضد الترابي مفكر ومنفذ الإنقاذ ؟ فلو تعقلت الإنقاذ وقرأت مآلات الأمور جيداً لما أقدمت على هذه المعاملة الجافة والغليظة لمجموعة المؤتمر الشعبي والتي قادت بدورها الهزة الأمنية التي شهدها إقليم دارفور وخسرت فيها الحكومة الكثير من الطائرات والعتاد الحربى (فحتى نهاية العام ٢٠٠٤م، وحسب إفادة الدكتور أحمد مجذوب وزير الدولة بالمالية ضمن برنامج تلفزيوني عن الميزانية، فقد خسرت الحكومة حوالى ٢٠٠ مليون دولار في دارفور) علاوة على المئات من الجنود والضباط كما خسر الشعب السوداني المئات من القتلى والجرحى والنازجين جراء هذه الحرب التي أهلكت الزرع والضرع والنسل علاوة على تشويه صورة السودان خارجياً مما جعل وزير خارجيته يلهث بين المؤتمرات والمحافل الدولية تارة يعترف بأن هنالك انتهاكات لحقوق الإنسان في السودان لكنها ليست بالصورة التي تصورها أجهزة الإعلام الغربية، وتارة يقايس بين ما تفعله أمريكا في العراق والذي لا يدانيه ما يحدث في السودان من أحداث عابرة... وتارة ينفي تهمة الإبادة الجماعية في دارفور

ويذكر أن الذين قتلوا لم يتجاوزا الـ ٥٠٠٠ قتيل!! ثم تأتى مناظر النازحين الذين تتفطر لهم الأكباد عند رؤيتهم عبر شاشات الفضائيات العالمية وهم يفقدون أبسط سبل العيش الكريم. وهنا نورد الخبر الذي ورد عبر (سودانيز أون لاين) عبر الإنترنت الذي يعكس صورة التصعيد الإعلامي الخارجي ضد الحكومة السودانية جراء أحداث دارفور حيث يصف الحكومة بممارسة التطهير العرقي وسياسة الأرض المحروقة ويدعو القوى الدولية للتدخل لإيقاف الحكومة السودانية عند حدها.. فإلى الخبر:

تظاهرة دارفورية ومشاركة سياسية امام الكونغرس الأمريكي

عدد من أعضاء الكونغرس طالبوا بتدخل عاجل لحل الازمة

واشنطون: ٢٠٠٤/٦/٢م.

نظَّم اتحاد ابناء درافور بواشنطن بمساندة عدد من أبناء درافور بالولايات المتحدة الأمريكية وبمساندة عدد من تنظيمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية، تظاهرة سياسية وإضراب عن الطعام أمام الكونغرس الأمريكى استمر طوال اليوم.

حيث حملت الجماهير اللافتات التي عكست انتهاكات نظام الخرطوم لحقوق الانسان بممارسة الإبادة العرقية واستخدام سياسة الأرض المحروقة لإخلاء المنطقة بجانب الممارسات الاإنسانية من قتل وتجويع واغتصاب، ودعوا المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل والفوري لوضع حد للوضع المأساوي الذي يشهده الاقليم.

تحدث في المظاهرة التي غطتها العديد من القنوات التلفزيونية والإذاعات العديد من قيادات الاتحاد والحضور مؤكدين بأنهم سيعملون بقصارى جهدهم بالتعاون مع المجتمع الدولي لوضع حد لنظام الجبهة الاسلامية المتطرف في السودان، وتقديم رموزه للعدالة العالمية مشيرين إلى أنهم يحملون الأدلة الدامغة في تورط عدد من رموز وقيادات الجبهة الاسلامية في تلك الانتهاكات.

تحدث من أعضاء الكونغرس كل من العضو/ فرانك وولف وشيلا جاكسون وكريس ماكلوم ودونالد بين وذلك بتقديم من الصحفية والناشطة في حقوق الإنسان وقضايا الكونغرس سوزان بينج، وقد أكد المتحدثون بأن الحكومة السودانية غير أمينة في تعاملها في مجال حقوق الانسان إذا أنها بعد أن

دمرت البنيات وقتلت الأبرياء في جنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق تحولت بنفس أفعالها إلى درافور، وأكد أعضاء الكونغرس أنهم يدركون كل ما دار ويدور في السودان بصفة عامة ودرافور بصفة خاصة، وذكروا بأنهم في اجتماعهم اليوم سيقدِّمون خطاباً إلى الرئيس بوش لاتخاذ قرار حاسم لحماية المدنيين وتوصيل الإغاثة وعودة اللاجئين إلى مناطقهم وتأمين حياتهم واحتياجاتهم الضرورية، ولن يتم ذلك إلا بتدخل عاجل وسريع لقوات الأمم المتحدة الدولية، وأكدوا بأنهم سيحثون كوفي عنان للذهاب بنفسه والوقوف على الوضع المأساوي واتخاذ ما يراه مناسباً من قرارات تجاه حكومة السودان). إنتهى الخبر.

بالطبع إن الإنقاذ لا تتحمل ذلك كله فالجزء الأكبر يتحمله العملاء الذين يقيمون في فنادق أمريكا وألمانيا وهولندا والعواصم الأوربية يتاجرون بالقضية الدارفورية من أجل المناصب والمنافع الدنيوية الضيقة، فبعضهم يستنكف أن يعيش أو يعمل أو يتزوج في دارفور ولا تشكل دارفور أو مواطن دارفور أدنى درجة في سلم أولوياته لكنه قميص عثمان الذي يرفعه كل من يريد المنصب والجاه والشهرة والمال.. فإذا كان هؤلاء يعملون كأفراد تسندهم أجندة الجهات التي تدعمهم فما كان ينبغي للإنقاذ أن يغيب عنها وعن حدسها احتمال استغلال كرت دارفور من قبل المؤتمر الشعبي خصوصاً أن الحركة الإسلامية قد استعملت ذات الكرت ضد النميري عندما أحدثت وقادت انتفاضة دارفور ضد الحاكم المايوى الطيب المرضى حتى اضطر نميرى لإعفائه عام ١٩٨٣م.. لقد قاد أبناء الحركة الإسلامية من أبناء دارفور تلك الانتفاضة التي لمع فيها الشفيع أحمد محمد ـ داؤد بولاد ـ أمين بنانى ـ فاروق أحمد أدم وآخرون، وقد كان النميري يعلم أن الحركة الإسلامية تقف سنداً لأحداث دارفور مما دفعه لمهاجمة مؤسسات الحركة الإسلامية واتهامها بالاتجار في أقوات الجماهير وأطلق على بعض المصارف (بنوك العيش).. فلا أدرى كيف فات على أجهزة الأمن وصناع القرار السياسي الذين رأوا أن انحيازاً ظاهراً لأبناء غرب السودان قد تم لصالح المؤتمر الشعبي أن يتوقعوا أن ينقل المؤتمر الشعبي نشاطه إلى دارفور إذا تم التضييق عليه في الوسط والخرطوم.. العقلية الأمنية التي أدارت ملف الصراع مع المؤتمر الشعبي ركزت أمرها على الخرطوم وافترضت أن المعركة محسومة ضد الشعبي في الخرطوم وما دروا أن السودان قطر هش تأتيك فيه رياح الفتنة من حيث لا تشتهى ولا تتوقع، ناهيك إن كنت تتوقع

وتعلم مناطق الضعف في بنية الدولة السودانية الهشة التي لا تتوفر فيها عناصر الأمة الواحدة. لقد غاب عن الأجهزة الأمنية وصناع القرار السياسي فقه عمر رضي الله عنه الذي وضع مرة حد السرقة في الحرب لئلا يلتحق بعض المسلمين بالروم، ووضع مرة أخرى رسم الجزية لئلا يلتحق بعض المعاهدين من نصارى العرب بالعدو !!.

صدور الكتاب الأسود كان مؤشراً ظاهراً لمآلات الأمور والتعبئة العنصرية، وكان يمكن للدولة أن تتعامل معه بشفافية وحوار جاد ومقنع وأن تبرر بصور علمية أنه لا يد لها فيما حدث في الماضي، ولنبدأ تصحيح الأخطاء لنبني دولة العدل والمساواة والمشروع الحضارى، كان هذا سيكون أجدى من دفن الرؤوس في الرمال ومحاولة كبت الرأي الآخر في زمن تصل إليك فيه المعلومة وإن لم تطلبها أو تبحث عنها. وفى تقديرى لو لا الممارسات الخاطئة التي مورست ضد الترابي وأركان حزبه من قهر ومصادرة للحريات وطرد من الخدمة المدنية وحملات الاعتقالات لما تفجرت أحداث دارفور بهذه الصورة المزعجة التي خسر السودان من جرائها كثيراً... فقادة الحركة في حزب العدل والمساواة الذي فجر أحداث دارفور هم أبناء الحركة الإسلامية الذين كانوا سنداً للإنقاذ ـ وزراء وولاّه ومحافظين... خليل إبراهيم... إدريس إبراهيم أزرق... سليمان جاموس ـ د. جبريل وغيرهم كلهم من قيادات الحركة الإسلامية ولا داعي للحديث عن علي الحاج وغيره. إذن العقلية الأمنية وغياب حكم المؤسسات هو الذي قاد السودان لأحداث دارفور... فماذا يعني لو أُطلق سراح الترابي بل لم يعتقل أصلاً ومارس نشاطه بحرية كاملة ومارس معارضة سافرة للنظام استطاعت أن تحرز أغلبية برلمانية مكنتها من تكوين حكومة منفردة...؟؟؟... أليس هذا أفضل من أحداث دارفور التي شوهت وجه السودان في الفضائيات العالمية التي ظلت تعرض وبصورة مكثفة صورة النازحين والفارين من الحرب على حدود تشاد وهم يفتقدون أبسط مقومات الحياة الإنسانية البسيطة وليس الكريمة؟ تلك الصورة المسيئة التي لا تليق بالمجتمع السوداني والتي جلبت كل وزراء خارجية دول العالم الأول لزيارة إقليم دارفور من كولن باول إلى جاك استرو إلى فشر إلى سولانا وغيرهم، حتى كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، ثم كانت واحدة من دواعي اجتماع مجلس الأمن في نيروبي في منتصف نوفمبر ٢٠٠٤م، ثم صدور قرارات مجلس الأمن ١٥٠- ١٥٩١ - ١٥٩٣ في مارس

٢٠٠٥م، والقرار الأخير نص على تقديم ٥١ سودانياً لمحكمة جرائم الحرب الدولية في لاهاي.

من حق أي سوداني أن يتقدم لحكم السودان وأن يمارس نشاطه السياسي وفق برنامج وطني حر، فلا حكر ولا حجر لأحد على أحد.. ولا ديمومة لأحد في السلطة ولا وراثة سياسية أو تسلط شمولي... فالترابي لو تُرك يمارس نشاطه السياسي الحر، فلن يقود ذلك إلى تقدمه لدست الحكم أو إحراز أغلبية برلمانية حتى داخل دارفور نفسها.. ولقد سبق للجبهة الإسلامية أن قدمت معظم مرشحيها من أبناء دارفور في الدوائر الجغرافية في انتخابات عام ١٩٨٦م، فسقطوا جميعاً بما فيهم علي الحاج نفسه حيث اكتسح حزب الأمة تلك الانتخابات. فنشاط الترابي وندواته التي كان يهاجم فيها الإنقاذ لم تكن أكثر من تأكيد الإدانة له ولحزبه الذي أتى بالإنقاذ، ويحاول أن يتبرأ منها اليوم ويرميها بكل فعل أثيم... فالترابي حتى لو انحاز له جميع أبناء الحركة الإسلامية، فلن يستطيع أن يحقق أكثر من معارضة مزعجة ليس لها ذات البريق الذي كان في العهد المايوى والفترة الانتقالية وإبان حكومة الصادق المهدي، لأن الناس قد جربوا الترابي وحزبه ولم يعد هنالك جديد مخفيٌّ عنهم حتى يبشِّرهم به الترابي، فكل التباشير قد أضحت سراباً ووهماً كشفه الصراع حول كراسي الحكم والتنابز بالألقاب وحرب الملفات الأمنية التي دارت رحاها بين إخوان الأمس خصماء اليوم. فأعضاء الحركة الإسلامية ولو انحازوا جميعاً للترابى فنسبتهم لا تصل إلى ١٠٪ من أفراد الشعب السوداني وحتى هذه النسبة لا تمثل انحيازاً كاملاً للترابى، بل هنالك أعداد مقدرة من الإسلاميين انحازت للمؤتمر الوطني بحجة المحافظة على ما تبقى من إرث وجهاد وبرنامج المشروع الإسلامي وبهدف الإصلاح من الداخل لأن المعارضة السالبة لن تقدم السودان قيد أُنملة.. وهنالك مجموعة مقدرة أُخرى قررت اعتزال العمل السياسي وذهبت تبحث عن ذاتها في الطرق الصوفية وغيرها من الأعمال الخيرية، وكأنها تتبع نهج العارف بالله إمام الصوفية الشيخ/ الحارث بن أسد المحاسبى المتوفى (٢٤٣هـ) والذي عندما كان شاباً وذهب إلى بغداد وجد نفسه على مفترق الطرق وساسة بني العباس تتجاذبهم الدنيا وتدور الصراعات السياسية بينهم وتقودهم إلى أن يقتل الشقيق شقيقه والصديق صديقه... وكان الحارث يبحث لنفسه عن موطىء قدم فقال يصوِّر حاله:

(... وتدبرت أحوال الأمة ونظرت في مذاهبها وأقاويلها، فعقلت من ذلك ما قدر لي. ورأيت اختلافهم بحراً عميقاً قد غرق فيه ناس كثير، وسلم منه عصابة قليلة، ورأيت كل صنف منهم يزعم أن النجاة فيمن تبعهم، وأن الهالكَ من خالفهم، ثم رأيت الناس أصنافاً: فمنهم العالم بأمر الآخرة لقاؤه عسير ووجوده عزيز. ومنهم الجاهل، فالبعد عنه غنيمة، ومنهم المتشبه بالعلماء مشغوف بدنياه، مؤثر لها.

ومنهم حامل علم منسوب إلى الدين، ملتمس بعمله التتظيم والعلو، ينال بالدين من عرض الدنيا. ومنهم متشبه بالنسّاك، متّجر بالخير، لا غناء عنده، ولا بقاء لعمله، ولا معتمد على رأيه. ومنهم حامل علم، لا يعلم تأويل ما حمل. ومنهم منسوب إلى العقل والدهاء، مفقود الورع والتقى. ومنهم متوادّون: على الهوى يتفقون، وللدنيا يتباذلون، وإلى جمعها يهرعون، وفي الا ستكثار منها يرغبون، فهم في الدنيا أحياء وعن العرف موتى، بل العرف عندهم منكر والسوء معروف، فتفقدت في الأصناف نفسي، وضقت بذلك ذرعاً.

فقصدتُ إلى هدى المهتدين، بطلب السداد والهدى، واسترشدت العلم، وأعملت الفكر وأطلت النظر، فتبين لي، في كتاب الله تعالى، وسنة نبيه، وإجماع الأمة: أن اتباع الهوى يعمي عن الرشد، ويضل عن الحق، ويطيل المكث في العمى !! فبدأت بإسقاط الهوى عن قلبى، ووقفت عند اختلاف الأمة مرتاداً لطلب الفرقة الناجية، حذراً من الأهواء المردية والفرقة الهالكة، متحرزاً من الاقتحام قبل البيان، والتمست سبيل النجاة لمهجة نفسى.

ثم وجدت باجتماع الأمة في كتاب الله المنزل، أن سبيل النجاة: في التمسك بتقوى الله، وأداء فرا ئضه، والورع في حلاله وحرامه، وجميع حدوده والإخلاص لله تعالى بطاعته، والتأسي برسوله صلّى الله عليه وسلم، فطلبت معرفة الفرائض والسنن عند العلماء في الآثار، فرأيت اجتماعاً واختلافاً، ووجدت جميعهم مجتمعين على أن علم الفرائض والسنن: عند العلماء بالله وأمره.

وأن الفقهاء عند الله، العاملين برضوانه، الورعين عن محارمه، المتأسين برسوله صلّى الله عليه وسلم، المؤثرين الآخرة على الدنيا، أولئك المتمسكون بأمر الله وسنن المرسلين.

فالتمست من بين الأمة هذا الصنف المجتمع عليهم والموصوفين، أقفو آثارهم، وأقتبس من علمهم، فرأيتهم أقل من القليل، ورأيت علمهم مندرساً كما قال رسول

الله صلّى الله عليه وسلم: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء».

وهم: المنفردون بدينهم.

فعظمت مصيبتي بفقد الأدلاء الأتقياء، وخشيت بغتة الموت أن يفاجئنى، على اضطراب من عمري، لاختلاف الأمة، فانكمشت في طلب عالم، لم أجد لى من معرفته بدّاً، لم أقصر في الاحتياط ولم أن في النصح.

فقيَّضَ لي الرؤوف بعباده، قوماً وجدت فيهم دلائل التقوى، وأعلام الورع، وإيثار الآخرة على الدنيا.

ووجدت إرشادهم ووصاياهم موافقة لأفاعيل أئمة الهدى، ووجد تهم مجتمعين على نصح الأمة لا يرجون أحداً في معصيته، ولا يقنطون أحداً من رحمته.

يرضون أبداً بالصبر على البأساء والضراء، والرضا بالقضاء، والشكر على النعماء. يحببون الله تعالى، إلى العباد، بذكرهم أياديه وإحسانه، ويحثون العباد على الإنابة إلى الله تعالى.

علماء بعظمة الله تعالى، وعظيم قدرته، وعلماء بكتابه وسنته، فقهاء في دينه، علماء بما يحب ويكره، ورعين عن البدع والأهواء، تاركين التعمق والإغلاء، مبغضين للجدال والمراء، متورعين عن الاغتياب والظلم والأذى، مخالفين لأهوائهم، محاسبين لأنفسهم، مالكين لجوارحهم، ورعين في مطاعمهم وملابسهم، وجميع أحوالهم، مجانبين للشبهات، تاركين للشهوات، مجتزئين بالبلغة من الأقوات، متقللين من المباح، زاهدين في الحلال، مشفقين من الحساب، وجلين من المعاد، مشغولين بشأنهم، مؤثرين على أنفسهم من دون غيرهم، لكل امرىء منهم شأن يغنيه.

علماء بأمر الآخرة وأهاويل القيامة وجزيل الثواب، وأليم العقاب. ذلك أورثهم الحزن الدائم والهمّ المضني، فشغلوا عن سرور الدنيا ونعيمها)[1].

(١) الحارث المحاسبى: الرعاية لحقوق الله، تقديم الإمام عبد الحليم محمدو، دار المعارف القاهرة، ص ٩-١١.

اعتقال الترابي يحدث أزمة وسط التيارات الإسلامية بالخارج

مثلما أحدث اعتقال الترابي أزمة داخلية وسط تيار الحركة الإسلامية الذين في سعيهم لكف الحكومة عن حملتها ضده صاروا يشبهون الترابي بحاطب بن أبى بلتعة الذي حاول إفشاء سر الرسول لأهل مكة، ولكن الرسول لم يعاقبه، بل قال لمن كان يحرض ضد حاطب: (لعل الله قد اطلع على أهل بدر وقال لهم افعلوا ما شئتم..). لذلك ما كان للأبناء أن يسجنوا أباهم وما كان للتلاميذ أن يعتقلوا أستاذهم ومربيهم.. ولقد قال جون قرنق مداعباً بعض الإسلاميين بعد اعتقال الترابي قائلاً: (لقد سمعنا بالثورة التي تأكل أبناءها ولم نسمع بالثورة التي تأكل أباها).

لم تفق الحكومة من الأزمة الداخلية وسط إسلاميي الداخل التي سببها اعتقال الترابي بعد توقيعه مذكرة التفاهم مع حركة قرنق، حتى جاءتها الصدمة من تيار عريض من قادة الحركات الإسلامية العالمية الذين نشروا بياناً صحفياً يدينون فيه اعتقال الشيخ التربى بواسطة إخوانه.. أبرز الموقعين على هذا البيان كان الشيخ يوسف القرضاوي ـ الشيخ القاضي حسين أحمد أمير الجماعة الإسلامية بباكستان ـ الشيخ الشهيد أحمد ياسين زعيم حركة حماس ـ الشيخ عبد المالك رئيس إتحاد علماء باكستان ـ الشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة التونسية وآخرون. وقبل أن ننشر هذا البيان نذكر أن هذا البيان سبَّب حرجاً كبيراً للحكومة التي تتبنى النهج الإسلامي والمشروع الحضارى وها هي تواجه النقد وعدم الارتياح من أنصارها العلماء وزعماء الحركات الإسلامية الذين يتمتعون باحترام كبير وسط التيار الإسلامي العالمي.. لذلك سعت الحكومة عبر تحركات كبيرة جندت لها العلماء وبعض أعضاء التنظيم الدولي لإخوان المسلمين أمثال عصام البشير للطواف حول الدول العربية والأوربية لتبيين مبررات اعتقال الترابي الذي تجاوز كل الخطوط الحمراء.. لم تحقق تلك الحملة، التي قادها أبرز خطباء الإنقاذ الأستاذ مهدي إبراهيم الذي يتمتع بسيرة حسنة وتهذيب في الخطاب ومقدرة على الإقناع ومهارات حسنة أُخرى، لم تحقق ما كان متوقع لها من نجاح.. وأخيراً بدأ ترويج أن هذه المذكرة لم يوقِّع عليها العلماء المذكورون، وإنما قام بالتوقيع نيابة عنهم راشد الغنوشي!.

ونجد في الرسالة التي بعث بها غازي صلاح الدين للدكتور الترابي اعترافاً ووصفاً صادقاً لوضع الحركة الإسلامية بالخارج ونظرة الإسلاميين إليها بعد الانشقاق، حيث يقول غازي:

(ثم وهنت علاقات الحركة الخارجية، وباخ الرجاء في نموذجها، فتراجع سندها في المنطقة العربية والإسلامية، وانقطع تواصلها مع قادة التيار الإسلامي الذين كأنما يعبرون بإنقطاعهم عن احتجاج صامت نحو عجز الحركة عن أن توحد صفها).

وحقيقة إن اعتقال الترابي لم يجد موافقة حتى من الأمين العام لكيان الحركة الإسلامية الذي تم تكوينه بعد الانشقاق وهو كيان يناصر الحكومة.. فأمين هذا الكيان البروفيسور عبد الرحيم علي لم يكن موافقاً على اعتقال الترابي.. بل إنه عندما قام قطاع العلاقات الخارجية بالمؤتمر الوطني بكتابة خطاب باسم الحركة الإسلامية السودانية لقيادات الحركات الإسلامية العالمية يوضحون فيه تجاوزات الترابي وسعيه لهدم المشروع الحضارى بالسودن خلال تحالفه مع حركة قرنق، كان ذلك الخطاب يحمل اسم البروفيسور عبد الرحيم علي بصفته الأمين العام للحركة الإسلامية السودانية، لكنه وعندما ذهب إليه الأخ حيدر عثمان أحمد ـ من سكرتارية الأمانة ـ حاملاً هذا الخطاب وطلب منه توقيعه حتى يتم إرساله لقادة الحركات الإسلامية العالمية، رفض عبد الرحيم على التوقيع ورفض أن يذهب هذا الخطاب يحمل توقيعه وقال إذا أردتم إرساله فبإمكانكم كتابة (المكتب التنفيذي للحركة الإسلامية) بدلاً عن اسمى وتوقيعي.. وقد كان. وفيما يلى نورد نص بيان زعماء الحركات الإسلامية الذي أوردته صحيفة **(القدس)** العربية التي تصدر من لندن.

قيادات الحركات الإسلامية تندد باعتقاله:

الحالة الأكثر مضاضة هي اعتقال الشيخ حسن الترابي ابن السبعين الذي أودعه إخوانه السجون.

سنة أخرى تمر على أمة الإسلام وكثير من مواطنها تغطي الأحزان أرضها والسماء فتمتلئ القلوب هماً وغماً على فراق أحبة، منهم من قضى نحبه برصاص العدو، وآلاف مؤلفة من خيرة شباب الأمة وكفاءاتها هم وراء قضبان الحديد الكالحة في سجون الأعداء، وأغلبهم في السجون «الوطنية». ولا تفعل مناسبة رأس السنة الهجرية، إلا أن تنكأ جراحات الآباء والأمهات والأطفال والزوجات. ولو اقتصر

الخطب على المواطن القليلة التي لا تزال تكابد الاحتلال الأجنبي مثل فلسطين وكشمير والشيشان وتركستان وجنوب الفلبين وآراكان، لهان الأمر، إذ الظلم مأتاه لا يستغرب، لا سيما ومعظم هذه الأوطان منخرطة في جهاد بطولي لا يفتر من أجل طرد الاحتلال، وهي بالغة ذلك يوماً بعون الله ثم بنصرة المؤمنين. وتمثل انتفاضة الأقصى المباركة نموذجاً مشرفاً مبشراً بالخير. ولكن ما يضاعف آلام المسلمين ويفاقم أحزانهم في مثل هذه الأيام ما تفرزه سياسات الاستبداد والانفراد المتحكمة في معظم بلاد المسلمين إن لم يكن فيها جميعاً من مظالم، وما تقترفه من انتهاكات شنيعة لمبادئ العدل الإسلامي وسائر حقوق الإنسان التي إنما جاءت الشريعة لتحصينها وصونها، قال تعالى: «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ » (الحديد).

ومن ذلك فإن سنة أخرى تنقضي وآلاف من خيرة دعاة الإسلام ومفكريه وشبابه يقبعون في غياهب السجون في حالة موت بطيء مسلَّط عليهم، نذكر منهم في الجزائر الشيخين عباسي مدني وعلي بلحاج مع آلاف من إخوانهم، وفي تونس: أكثر من ألف سجين مضت عليهم عشرية كاملة، منهم الأساتذة: حمادي الجبالي وعلي العريض والحبيب اللوز والدكتور الصادق شورو. وفي ماليزيا لا يزال الأستاذ أنور إبراهيم يخضع قهراً لخطة موت منظمة. وفي الولايات المتحدة لا يزال الشيخ الضرير عمر عبد الرحمن يسام صنوفاً لئيمة من العسف، وفي معظم البلاد العربية آلاف من المساجين، أما الحالة الأكثر مضاضة فهي حال الزعيم الإسلامي الشيخ **حسن الترابي** الذي أودعه إخوانه في غياهب السجون !! وبهذه المناسبة فإن الموقعين: يهنئون أمة الإسلام بالسنة الهجرية الجديدة مبتهلين إلى العزيز الرحيم أن لا تنقضي إلا وقد تطهرت أمتنا من وصمة السجن السياسي وانزاحت هذه المظالم فعادت البسمة إلى شفاه الآباء والأمهات والأطفال والزوجات. يتوجهون بهذا النداء إلى حكام المسلمين أن يتقوا الله في هذه الأمة وأن يستحضروا يوم الحساب، يوم لا ينفع مال ولا سلطان «و أما من أوتي كتابه بشماله فيقول يا ليتني لم أوت كتابيه ولم أدر ما حسابيه، يا ليتها كانت القاضية، ما أغنى عني ماليه، هلك عني سلطانيه» (الحاقة)، فيبادرون إلى إفراغ السجون من كل سجين سياسي حتى لا تظل بلاد الإسلام رمزاً لانتهاكات حقوق الإنسان ومضغة في أفواه المنظمات الإنسانية، ولهم في ما قامت به بعض الحكومات، وخصوصاً البحرين من إفراغ السجون من كل سجين سياسي، سابقة

تحتذى. يطالبون بإطلاق الحريات العامة والخاصة ومنها حرية الصحافة والتعبير والاجتماع وتكوين الأحزاب والتظاهر واستقلال القضاء، والمشاركة في السلطة عبر تنظيم انتخابات نزيهة يشارك فيها الجميع بما يعيد الاعتبار لشريعة الله، مرجعية عليا لمعرفة الحق والباطل والحلال والحرام، والخير والشر ولصناديق الاقتراع سبيلا وحيداً لشرعية الحاكم. يدعون إلى أن تفض كل المنازعات الفكرية والسياسية بالحوار والتفاوض والاحتكام لسلطة الرأي العام بديلاً عن كل أشكال العنف والتسلط، مهما كان مأتاها ـ جهة شعبية كانت أم حكومية؟.

الموقعون: الشيخ الإمام يوسف القرضاوي رئيس قسم بحوث السنة بجامعة قطر، الدكتور الشيخ مروان قباني مفتي الجمهورية اللبنانية، الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة المقاومة الإسلامية فلسطين، الشيخ عبد المالك رئيس اتحاد العلماء بباكستان، البروفيسور غلام أعظم الأمير السابق للجماعة الإسلامية ببنغلاديش، الشيخ فيصل مولوي الأمين العام للجماعة الإسلامية لبنان، الشيخ القاضي حسين أحمد أمير الجماعة الإسلامية بالباكستان، الشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة تونس، الأستاذ منير شفيق مفكر إسلامي فلسطين، البروفسيور خورشيد أحمد نائب أمير الجماعة الإسلامية، د. فتحي يكن داعية ومفكر إسلامي لبنان، الشيخ د. عبد الله جاب الله رئيس حركة الإصلاح الوطني الجزائر، الأستاذ مصطفى الطحان أمين عام اتحاد المنظمات الطلابية، د. عبد الحميد الإبراهيمي وزير أول أسبق الجزائر، الشيخ زهير الشاويش مدير المكتب الإسلامي سورية، الأستاذ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس فلسطين، د. سالم عزام رئيس المجلس الإسلامي (بريطانيا)، الشيخ إبراهيم السنوسي مسؤول العلاقات الخارجية بالمؤتمر الشعبي السودان، الشيخ حامد البيتاوي رئيس رابطة علماء فلسطين، الشيخ كمال الخطيب بفلسطين، الأستاذ إبراهيم غوشة المتحدث الرسمي باسم حركة المقاومة الإسلامية فلسطين، د. بشير موسى نافع مفكر إسلامي فلسطين، الشيخ رابح كبير رئيس الهيئة التنفيذية للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالخارج الجزائر، الشيخ محمد علي الجوزو مفتي جبل لبنان، د. عبد الوهاب الأفندي مفكر إسلامي السودان، الشيخ يس عمر الإمام قيادي في المؤتمر الشعبي السودان، الأستاذ إبراهيم المصري، الأستاذ سامي ناصر عضو المكتب السياسي لحركة حماس، د. سعيد الشهابي رئيس تحرير مجلة «العالم» البحرين، الأستاذ عامر العريض رئيس المكتب

السياسي لحركة النهضة تونس، الشيخ عبد القادر بوخمخم قيادي بالجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائر، ، الأستاذ عبد الكريم ولد عدة الناطق الرسمي باسم الهيئة التنفيذية للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالخارج الجزائر، الأستاذ عبد اللطيف الحاتمي عضو لجنة المتابعة للمؤتمر القومي الإسلامي المغرب، د. عزام التميمي مدير معهد الفكر السياسي الإسلامي (لندن)، د. كمال الهلباوي مفكر إسلامي مصر، الأستاذ وليد البناني رئيس الرابطة الإسلامية ببلجيكا.

الزنداني يقود وفد الوساطة الثاني

لم ينقطع سعي الحركات الإسلامية العالمية وزعمائها من أجل رأب الصدع وإصلاح ذات البين بين طرفي الحركة الإسلامية السودانية أو على الأقل خلق نوع من أسس المعايشة بين الحزبين إذا استحال إصلاح ذات البين، وعندها يمكن للمؤتمر الوطني الشعبي بقيادة الشيخ الترابي أن يمارس دوره في المعارضة وفق أسس يتم الاتفاق عليها مع وفد الأحزاب الإسلامية بقيادة الشيخ عبد المجيد الزنداني.

قُدِّر لى أن أكون مرافقاً ومقرراً لهذا الوفد الذي حضرتُ كل اجتماعاته ودونتها كما يراها القارىء في التقرير التالي الذي رفعتُ نسخة منه لقيادة المؤتمر الوطني.. وحتى لا أحول بين القارئ وبين مداولات ورجاءات وأحياناً مجادلات وفد الوساطة مع الحزب الحاكم من جانب والمؤتمر الشعبي من جانب آخر، فإني أسوق القارىء مباشرة لذلك التقرير الذي جاء كما يلي:

تقرير عن وساطة وفد الحركات الإسلامية

فى إطار السعي لإصلاح ذات البين بدأ وفد الحركات الإسلامية يتوافد نحو السودان. ففى مساء يوم الأربعاء الموافق ١١/أبريل ٢٠٠١م، حلّ بمطار الخرطوم وفد اليمن المكوَّن من الشيخ عبدالمجيد الزنداني وثلاثة أفراد آخرين مصاحبين له يمثلون السكرتارية. وقد كان في استقباله بمطار الخرطوم الدكتور أحمد على الإمام مستشار رئيس الجمهورية للتأصيل وعضو المكتب التنفيذي للحركة الإسلامية والبروفيسور عبد الرحيم علي رئيس المكتب التنفيذي لكيان الحركة الإسلامية.

فى اليوم التالي تتابع واكتمل وصول باقي الوفود، وقد كان كالتالي:

١ ـ الشيخ قاضي حسين أحمد ـ أمير الجماعة الإسلامية بباكستان.

٢ ـ عبد الغفار عزيز ـ أمين العلاقات الخارجية للجماعة الإسلامية والمساعد الشخصى لقاضى حسين.

٣ ـ الدكتور عبداللطيف عربيات المراقب العام لجبهة العمل الإسلامي بالأردن.

٤ ـ الدكتور عبد المجيد الذنيبات المراقب العام للإخوان المسلمين بالأردن.

٥ ـ الدكتور محمد عمر الزبير ـ السعودية.

٦ ـ الدكتور حسن هويدي ـ نائب المرشد للتنظيم الدولي وممثّل الإخوان المسلمين بسوريا.

برنامج الوفد:

فى صبيحة الجمعة الموافق ١٣/ أبريل ٢٠٠١م، التقى الوفد بالمكتب التنفيذي للحركة الإسلامية. قد حضرذلك الاجتماع ثمانية عشر شخصاً من قبل الحركة الإسلامية وهم:

١ - د. عبدالرحيم على - رئيس المكتب التنفيذي
٢ - الشيخ محمد محمد صادق الكاروري - رئيس مجلس الشورى.
٣ - الأستاذ أحمد إبراهيم الطاهر - نائب رئيس المكتب التنفيذي.
٤ - اللواء (م) محمد الفاتح عبدون - أمين مكتب الإتصال.
٥ - الأستاذ مهدي إبراهيم - أمين العلاقات الخارجية.
٦ - الدكتور غازي صلاح الدين - أمين الشؤون السياسية.
٧ - الأستاذ أحمد الرشيد سعد - أمين المعلومات.
٨ - الأستاذ أسامة عبد الله محمد - مسؤول الشباب.
٩ - الأستاذ محمد الحسن الحضرى - مسئول الطلاب.
١٠- الأستاذ عبد الباسط عبد الماجد - مسئول مكتب الدعوة.
١١- الدكتور التاج فضل الله - نائب أمين مكتب الشورى.
١٢- الأستاذ أزهرى التجاني عوض السيد - عضو المكتب التنفيذي.
١٣- الأستاذ أمين حسن عمر - عضو المكتب التنفيذي.
١٤- الأستاذ محمد على الأمين - عضو المكتب التنفيذي.
١٥- الأستاذ أبو بكر الصديق - عضو المكتب التنفيذي.
١٦- الأستاذ عبدالسلام المبارك - رئيس المكتب التنفيذى بولاية الخرطوم.
١٧- الدكتور كمال العبيد - عضو مكتب العلاقات الخارجية.
١٨- الدكتور عبدالرحيم عمر محي الد ين - مساعد أمين العلاقات الخارجية.

أما من قبل وفد الحركات الإسلامية فقد حضر جميعهم ذلك اللقاء، وقد كانت آراؤهم كما هو مشار إليه ضمن هذا التقرير.

ابتدر الحديث البرفيسور عبد الرحيم علي متحدثاً عن التطورات التي مرت بها الحركة الإسلامية مشيراً إلى حل الحركة بعيد قيام ثورة الإنقاذ. ثم تحدث بإيجاذ عن مؤتمر الحركة الإسلامية الذي عقد في أغسطس ٢٠٠٠م، والذي أمّه ما يربو عن السبعة آلاف عضواً، رغم مقاطعة أعضاء المؤتمر الشعبي له. كما أوضح أنّ

الحركة الإسلامية قد أعادت بناء صفها في ذلك المؤتمر. أما فيما يتعلق بشرح تطورات الأزمة داخل الصف الإسلامي بين المؤتمر الوطني والشعبي فقد أشار عبد الرحيم علي إلى الدكتور غازي صلاح الدين ليقوم بشرح ذلك.

يلاحظ أنّ حديث البرفسور عبد الرحيم علي كان مقتضباً ومختصراً جداً لم يتجاوز الخمسة دقائق في الوقت الذي كان ينبغى عليه وهو أمين الحركة الإسلامية، وكان ذلك هو أول لقاء لوفد الحركات الإسلا مية مع الحركة الإسلامية السودانية؛ كان ينبغى على أمين الحركة الإسلامية أن يتولى هذا التقرير والتنوير وليس دكتور غازي. فزهد الأستاذ عبدالرحيم علي في الحديث والشرح وإلقاء المقترحات للحلول وترك ذلك للأخ غازي ربما يقود إلى تفسيرات سالبة.

فمثلاً عند لقاء الوفد بأمانة المؤتمر الوطني كان البروفيسور إبراهيم أحمدعمر هو الذي قام بالشرح لتطورات الأزمة ومراحل حدتها وخطورتها كما سيرد لاحقاً فىهذا التقرير ولم يقدم أحداً لينوب عنه، كما فعل عبد الرحيم علي، مما يبرر موقفه بأنه غير مقتنع بالإجراءات التي سار فيها المؤتمر الوطني ضد الترابي والإجراءات الأمنية التي اتبعت ضده دون أخذ رأي المؤسسات في الحزب الحاكم أو الحركة الإسلامية، لذلك لايريد عبد الرحيم علي أن يشهد ضد الترابي شهادة لم يكن مقتنعاً بها حتى لا يبوء بإثمها يوم القيامة.

الدكتور غازي يتولى الشرح:

فى بداية حديثة أشار الدكتور غازي إلى أنه سيبوح بأشياء ما كان من الممكن البوح بها فيما مضى، وذلك حتى تتضح الأمور بصورة جلية. كما أشار إلى أنّ النظام الحالي هو ثمرة جهاد الحركة الإسلامية وليس جهداً فردياً. ثم قدم بعد ذلك طرحاً قوياً ومدعماً بالوثائق والمستندات الصادرة من قبل المؤتمر الشعبي ذاكراً أن هذه المستندات تقف شاهداً على إدانته وعلى فجوره في الخصومة. كما أشار إلى أنّ الصراع مع الدكتور الترابي قد بدأ مبكراً لكنه أصبح جلياً في عام ١٩٩٦م، وذلك عندما قدَّمت مجموعة من الإخوان مذكرة للأمين العام نادت بتقييم أمر الحركة الإسلامية وطالبت بالإصلاح وأن يكون للحركة مكتب تنفيذي قيادي حاكم ونافذ يضبط توجهات الحركة وأفعالها ويرتفع بها فوق اجتهادات الأفراد. وأشار إلى أنه وبعد حركة ضغط في الخفاء، لأول مرة تم تكوين مكتب قيادي مكوَّن من ثلاثين شخصاً.

لكن رغم ذلك ظل الأمين العام متجاهلاً لأجهزة الحركة الإسلامية رغم انتقال أجهزة الحركة للمؤتمر الوطني وتوحيد الحركة. أشار غازي إلى أن هذه التداعيات قادت إلى بروز مذكرة العشرة وما تلاها من أحداث. وقد أوضح أن مذكرة العشرة جاءت نتيجة لرفض الأمين العام لجمع أجهزة الحركة والاستعانة بها في تسيير الأمور.

كذلك قدّم الأخ غازي شرحاً لأبعاد وخطورة مذكرة التفاهم بين المؤتمر الشعبي وحركة التمرد مشيراً للتركيبة العرقية لمواطني ولاية الخرطوم التي تحمل بين طياتها مهددات أمنية خطيرة وأن اتفاق الشعبي ـ قرنق قصد منه إدخال البلاد في دوامة من عدم الاستقرار وإذكاء نار الحرب الأهلية، وأن الترابي لايهمه مستوى الدمار الذي يمكن أن يلحق بالبلاد والعباد، بقدر ما يهمه إسقاط النظام القائم.

ثم استعرض بعد ذلك نماذج من الخطاب السياسي للمؤتمر الشعبي المليء بالتهم والسباب والتجريح لأفراد المؤتمر الوطني.

د. محمد عمر الزبير:

عند مبتدأ حديثه أشار الدكتور محمد عمر الزبير إلى لقائه بالرئيس البشير بجدة، وحديثه معه فيما يتعلق بإصلاح ذات البين. وأشار إلى أنّ الهدف من مبادرتهم هو إنقاذ الموقف حتى لا يصل درجة المواجهة، كما أشار إلى وضوح رأي الشرع في اتفاق الشعبي ـ قرنق، كما ذكر أنّ هدفهم هو إظهار وجه الحق من غير مواربة، وكذلك تخفيف حدة التوتر، لكنه رجع وأشار إلى أن هنالك مبررات لتفسير وقراءة المذكرة.. (هنالك من المبررات من قبل الشعبي لهذه المذكرة ما يمكن أن تقبل على علاتها.. الشعبيون إخوتكم ولهم سابقتهم في الإسلام فأرجو أن تتفهمواهذا الأمر).

الشيخ الزنداني:

بدأ الشيخ عبد المجيد الزنداني حديثه بقوله: الذي أزعجنا أمران هما:ـ

١ ـ أنّ رأس الحركة الإسلامية الذي كنا نعرف السودان به يمد يده إلى قرنق الذي يحارب الإسلام والسودان!! هذا ما أزعجنا.

٢ ـ أنّ الذي قاد الأخ البشير إلى القصر الجمهورى، يضعه البشير في السجن.

هل ليس لدينا في الإسلام مخرج؟ هل لم يجد الترابي من الحل إلا أن يرمى نفسه في أحضان قرنق؟

لم أجد داخل السودان أو خارجه من يرضى بأن تمتد الأيدى للعدو المحارب (قرنق)!.

كذلك لم أجد أحداً يستطيع أن يبلع بسهولة أن يكون الدكتور الترابي في السجن!.

هل هنالك من مخرج نضمن به سلامة الدولة والحرية وفق الضوابط الشرعية وعدم الاتصال مع العدو؟.

ثم أوجز الشيخ الزنداني حديثه في النقاط التالية:

❖ إذا استطاع الشعبيون تخريج الاتفاقية أو الانسحاب منها وتقديم ضمانات بذلك، نستطيع أن نصل لحل.

❖ كذلك إذا استطعنا أن نضمن للترابي أن يظل في وطنه سالماً ومكرماً وحراً مع تقديم بعض الضمانات، يمكن أن يقود ذلك للحل.

❖ كذلك لا يمكن أن يتوقع من الحكومة مصادرة الحريات، إذ إننا لا نريد استمرار أسباب القلق وانفراط الأمن.

❖ لا تفاهم ولا اتفاق ولا لقاء مع العدو المحارب إلا بإذن الدولة، هذا نضعه شرطاً.. مقابل ضمان الحريات لمجموعة الترابي ومن معهم التي يكفلها الدستور.

ثم أردف قائلاً:

❖ لا للتآمر على الدولة ومد اليد لقرنق.

❖ لا لمصادرة الحريات.

حاول الشيخ الزنداني الاستشهاد بحادثة حاطب بن أبي بلتعة والتشبيه بين الترابي وحاطب الذي عفا عنه رسول الله رغم تشدد عمر بن الخطاب ضده.. ثم أشار ضاحكاً ما أشبه عمر بعمر!!.

مهدى إبراهيم:

إبتدر الأستاذ مهدي إبراهيم حديثه مفنِّداً وجه الشبه بين حادثة حاطب بن أبى بلتعة وبين موقف الترابي، وذكر إنّ حادثة حاطب هي مفردة ويتيمة في التاريخ الإسلامي، لكن ما يحدث اليوم هو أمر مرتب ومنظم. قدم مهدي شرحاً للأحداث التي أعقبت قرارات رمضان قائلاً: (بعد إعلان قرارات رمضان مباشرةً ذهبنا مباشرةً للترابي ورجوناه في تهدئة الأمر وضبط النفس، لكنه ردَّ وبحضور أكثر من خمسين شخصاً قائلا: سأذهب إلى البرلمان وإذا منعت سأذهب إلى المؤتمر الوطني وأعقد مؤتمراً صحفياً وأقول إنّ هنالك واحداً اسمه عمر البشير وآخراً اسمه على عثمان خانوا الدستور وغدروا بالحركة الإسلامية)!!!!!!!.

بعد ذلك تحدَّث الأستاذ مهدي عن تجاوزات الترابي خلال العشرة شهور الماضية مستشهداً ببعض النماذج من بيانات ومنشورات المؤتمر الشعبي.

د.حسن هويدي: ـ

بدأ الدكتور حسن هويدي حديثه قائلاً: (ما طرأ على السودان يثير العجب والألم... ما أصابكم من فتنة ساءنا جميعاً، ووجب علينا أن نتدارك الأمر لإحباط الفتنة ورأب الصدع. ثم أردف قائلاً:

١ ـ هل أخطأ الترابي في اتفاقه مع قرنق؟ هل تلك الخطوة هي خطأ وباطل وحرام أم هي إجتهاد؟ ثم أجاب: يحرم على أي مسلم أن يتعاون مع كافر محارب...قرنق هو أمريكا والصهيونية وكله عداء للإسلام لأن خطره ليس بشخصه فحسب، وإنما بمن وراءه ولا يجوز لمسلم أن يناصره أو يستنصر به.

المسلم الذي عاش في الحركة الإسلامية لا يمكن أن يجانب الحق أو يجامل فيه لأن الحق أبلج وواضح.

٢ ـ هذه القضية الخلافية أخذتها الألسن في كل صحف العالم وكتبت فيها الصحف العالمية دفاعاً عن الترابي، ليس حباً فيه ولكن كلمة حق أريد بها باطل وقصد منها الحديث عن حقوق الإنسان والحريات وذلك بهدف استزادة نار الفتنة، وهذا ربما يهدد الحكم القائم في السودان، فربما تتعاون الدول الأعداء للسودان لإسقاط النظام متذرعة بقضية حسن الترابي وحقوق الإنسان وخلافه.

٣ ـ أحياناً الأزمات والتوترات لا تمكنك من اختيار الحل الأمثل، ننحن نخشى أن تتخذ هذه المشكلة بواسطة الدول الأعداء لإسقاط النظام في السودان لذلك لابد من التنبه وأن نتقي هذا الخطر ولو بالمزيد من الصبر والتنازلات والحذر.

٤ ــ لا يمكن أن يكون هنالك حل ما لم يكون هنالك تنازل من كلا الطرفين، ليس على حساب الحق.

٥ ــ نحن نتمنى أن يهدي الله قلب الترابي فيرجع عن هذه الاتفاقية الإجرامية... وبإمكان حسن الترابي أن يعترف بخطأ هذه الخطوة.. بعد ذلك يمكن أن يخرج من السجن وأن يعارض بصورة شرعية خارجة عن السباب والشتائم. كذلك نحاول أن تقدِّم الدولة بعض التنازلات.

قاضي حسين:

ظهر الشيخ قاضي حسين بمظهر القاضي الذي لا يحكم إلا إذا استمع إلى قول الخصمين وذلك عندما بدأ قائلاً: سمعنا منكم ولم نسمع من الشيخ الترابي، عليه فإننا لا يمكن أن نحكم على أحد. ونحن لم نأت لتجريم أحد، وإنما جئنا لتخفيف التوتر القائم. ثم ذكر أنهم قد كتبوا بعض السطور في هذا الأمر، وطلب من مرافقه السيد غفار عزيز تلاوة ما كتبه. بدأ غفار عزيز في تلاوة ما كتبه قاضي حسين وقد كان في مضمونه يدعو إلى احترام الدستور والقانون وإحترام الأخوة ووشائج الدين وتقديم نموذج لإحترام اختلاف الرأي وإعطاء الحريات والحقوق الإنسانية، وأن يتم تقديم نموذج للشورى. ثم ختم قراءته بقوله: نتألم بأن يمد أحدنا يده للأعداء، كذلك نتألم لعدم احترام السابقين.

أحمد إبراهيم الطاهر:

حاول الأستاذ أحمد إبراهيم إعطاء بعض المبررات للحفاظ على الترابي في الحبس، منها أن مذكرة التفاهم مع حركة التمرد ما زالت سارية المفعول، وما زال أعضاء الشعبي يواصلون اتصالاتهم بالدول الأوربية وتحريضها على الحكم في السودان. ثم أردف قائلاً: الطريقة الوحيدة لمعالجة هذا الأمر هو الانسحاب العلني من هذا الاتفاق، هذه الخطوة تمثل ٩٠٪ من الحل.

واصل الأستاذ أحمد إبراهيم شرحه لخطورة إتفاق الشعبي قرنق بقوله: من الحقائق التي يجب أن يعلمها السادة الضيوف أن الخرطوم بها حوالى ٤٠٠٠٠٠ من أبناء الجنوب، ضمنهم عدد كبير من مؤيدي قرنق ومنهم من شارك في المعارك. ذلك يشكل خطراً ما زال ماثلاً على الأمن في الخرطوم، لأن من خطة قرنق أن يحدث فوضى في العاصمة، قد حاول سابقاً وفشل لكن الآن وبمعاونة المؤتمر الشعبي يمكن أن يشكل مهدداً حقيقياً لنا في الخرطوم.

اعتقال الترابي قد أحدث كثيراً من الاستقرار والأمن في البلاد لأن الساحة قبل الاعتقال كانت مشتعلة ومتوترة، لكن بعد الاعتقال قد أصبح الوضع عادياً تماماً. فإذا تم إطلاق الترابي بحجة الحريات وعاد لممارسة نشاطه بالصورة السابقة فسيصبح الوضع أسوأ مما كان عليه، فلذلك لابد من ضمانات.

لابد من أن يصدع الوفد بالحق تجاه هذه الاتفاقية لأن الكثير من الطلاب والمجاهدين في حيرة من أمرهم، وأنتم شيوخ الإسلام فلا بد من إسماع صوت الحق.

الشيخ محمد محمد صادق الكاروري:

بدأ الشيخ الكاروري حديثه منفعلاً، فقال: إننا قد وصلنا ـ مع الشعبي ـ إلى نقطة بعدها التفجير في المواقف. الشيخ حسن يريد أن يكون الحاكم لهذا البلد وقد خطط لذلك ببرامج، بالأمس قرأنا في الصحف في اتفاق سويسرا ـ بينه والصادق المهدي ـ أن يصبح الترابي رئيساً وقرنق نائباً والصادق المهدي رئيساً للوزراء.

الترابي عزل الرئيس البشير من المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني، وكان يقصد من ذلك أن يقدِّم الرئيس استقالته ثم يأتي هو رئيساً.. وقد ووصل الرئيس البشير إلى هذه النقطة وقال لنا: أمروني أن أقدِّم إستقالتي وسوف أفعل ذلك.

خذوعنى إنّ شيخ حسن عقله ليس سليماً الآن.. وقد قلت له قبل سنتين إن الحكم لا يقبل رأسين. عندما اقترح علينا عربيات في الماضى أن يتم الافتراق بالحسنى، قلت له لن تكون هنالك حسنى، لأننى أعرف أنّ الترابي سيكشف الأسرار..

على الترابي إذا أريد له أن يطلق سراحه أن يترك السياسة وينصرف للفكر، وإلا فإنّ السجن هو حراسة آمنة ومريحة!.

د. أحمد على الإمام:

بدأ الشيخ أحمد بقوله: إنّ قضيتنا ما يحكمنا وليس من يحكمنا.. متى ما قامت للمسلمين دولة وجب على المسلمين العمل للمحافظة عليها ثم ذكر عدداً من واجبات المسلمين في الدولة المسلمة وذلك مثل، السمع والطاعة فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، والنصرة الدائمة للحفاظ عليها...الخ.

ثم أردف قائلاً: لا يجوز بأي حال من الأحوال التعامل مع المحاربين للدولة تحت دعاوى الديمقراطية أو خلافه.

د.غازي صلاح الدين:

تعقيباً على ما دار من حديث، عاد الأخ غازي قائلاً: نحن لا نتحدث كمجرد حركة رسالية تسعى للسلطة، لكننا الآن نتحدث كدولة على أرض الواقع.

الترابي لم يذهب إلى السجن بأمر البشير! أحب أن أؤكد لكم أن الاجتماع الذي قرَّر هذا الأمر قد كان محضوراً بكل ولاة الأمر. إذاً القرار لم يكن قرار رجل واحد.

هنالك الكثير الذي لا تعرفونه، لكن نرجو أن يقدر أنّ صاحب الأمر يملك من المعلومات التي لا يستطيع أن يكشفها للرأي العام ما يدفعه لاتخاذ بعض القرارات التي ربما يبدو في ظاهرها إحراجاً أمام الرأي العام.

إنّ الترابي شخصٌ منطوٍ تماماً على تدمير الدولة في السودان بكل ما يمكن من قوة.. هنالك تحركات مرصودة للعمل داخل القوات المسلحة في هذا الاتجاه.

كانت الساحة السودانية تتحدث عن تهاون الحكومة مع الترابي.. تم إحراق المؤسسات.. ثم التصريح والدعوة لإسقاط الحكومة مما أحرجنا أمام الرأي العام والقوى السياسية.

نحن دولة محاربة، والآن نحارب إسرائيل والحضارة الغربية ومعنويات القوات المسلحة مهمة لنا جداً من أجل حفظ البلاد، فلذلك كان التقدير أن التغاضي عن مذكرة الشعبي ـ قرنق سيكون له أثراً سالباً على القوات المسلحة التي سترى أنه لا دافع بعد اليوم للحرب ضد قرنق.

نحن نعلم تماماً أننا لو لم نفعل ذلك لسالت الدماء اليوم في شوارع الخرطوم.

والله لو خرج الترابي اليوم من السجن لبدأ من حيث انتهى.

وما قاله الكاروري، هذه حقيقة نحن نستحي من ذكرها، وأنه لم يعد مدركاً تماماً لما يقول.

أمين حسن عمر:

إن الوفد لم يأت لإدانة هذا الطرف أو نصرة هذا، وإنما جاء ليبين وجه الحق دون المساس بطرف. إنّ اعتقال الترابي كبيرة ومؤلم، لكنها كانت لدرء ما هو أكبر منها.

لابد من الإشارة إلى أنّ الاتفاق كان خاطئاً، الترابي ليس محارباً، وإنما هو مظاهر ومناصر للمحارب، وعودة المحارب مقبولة.

لابد من ميثاق بين الفرقاء على الأمور الهامة مثل صيانة الدولة الإسلامية وموالاة من والاها ومحاربة من عاداها.

لا أحد يرفض أن نطلق سراح إخواننا، لكن على أن نضمن سلامة البلاد وأن نردهم عن الغيِّ الذي هم فيه.لذلك يكون إطلاق سراحهم على ضمانات تحفظ السلام والأمن وهيبة الدولة.

من حقهم أن يدعو لتغيير الحكومة، لكن عليهم أن يحترموا الدستور وأن يسعوا بالطرق السلمية والانتخابات ولهم أن يطالبوا بضمانات الانتخابات، ومن واجب السلطة أن تدرأ الفتنة.

الشيخ الزنداني:

نحن لا نريد أن يطلق سراح الترابي لتتحرك المظاهرات وتتحرك الفتنة، لكن لابد من ضمانات.. لا محاربة للدولة.. لا فتنة.. وكذلك لا تضييق على الحريات. نحن نريد أن نقابل الترابي ولا نريد أن نقابله في السجن حتى نخفف التوتر، مما يساعد كثيراً.

أؤكد إن هدم الدولة الإسلامية ومد اليد إلى قرنق هي خطوط حمراء.

الترابي هو رأس الحركة الإسلامية ومؤسس الدولة، ولا نريد أن تأكل الثورة رأسها.

د. محمد عمر الزبير:

إذا بقى الوضع على ما هو عليه، فإنّ المستقبل سيكون أسوأ مما هو عليه الآن، وأخشى أن تضطروا لما هو أفظع... إذا لم نعالج الوضع الحالي ويتم تخفيف هذا التوتر فإن الوضع سيكون أفظع مما هو عليه الآن.. لذلك لابد من الحل ولو عبر بعض التنازلات.

د.عبد اللطيف عربيات:

لا تواد مع أعداء الله ورأي الشرع واضح في هذا الأمر. علينا أن لاننخضع بشعار الحريات التي تؤدي لهدم مشروعنا.. لا خلاف على إننا نمر بامتحان عسير وفتنة وقعت، فهل العقل المسلم المعاصر يستطيع أن يخرج من هذه الفتنة بصورة لا تؤثر سلباً علينا؟ هل نحن قادرون على معايشة هذه الفتنة والخروج منها بأقل خسائر؟.

د.عبد المجيد الذنيبات:

هذا الوفد جاء من أجل الحفاظ على هذا المشروع وهو يمثل شريحة كبيرة من الحركات الإسلامية الحريصة على هذا المشروع.. إننا نؤكد عدم مشروعية

ما قام به الشيخ الترابي. كنا نقدِّم التبرعات ـ بعد الاتئذان من الرئيس ـ للشيخ الترابي لدعم المجاهدين ضد قرنق.!!! أرى أن يكون الحل متوازناً ..هيبة الدوله.. إحترام الدستور.. مقابل الحريات. قد يكون الحل كلياً وقد يكون مرحلياً.. أنتم أكثر حرصاً على الوصول لإتفاق.. أكثر من الآخرين، لأن الآخرين قد يكونوا غير حريصين على أى إتفاق مع الحكومة.

انتهى الاجتماع في تمام الساعة ١,٣٨ ظهرالجمعة ١٣/أبريل ٢٠٠١م.

إجتماع الوفد الإسلامي بمجموعة المؤتمر الشعبي

أدى الوفد الإسلامي صلاة الجمعة بمسجد القصر الجمهورى ثم توجَّه بعد ذلك إلى لقاء مجموعة المؤتمر الشعبي التي كانت تنتظره بمنزل السيد/ عبدالله حسن أحمد نائب أمين المؤتمر الشعبي.

عند المنزل المعنى كانت مجموعة الشعبي تتكون من الآتية أسماؤهم:

١/ عبدالله حسن أحمد.

٢/ يس عمر الإمام.

٣/ حسن ساتى.

٤/ محمد الحسن الأمين.

٥/ بشير آدم رحمة.

٦/ موسى حسين ضرار.

٧/ عبدالله دينق نيال.

٨/ عبدالله سليمان العوض.

٩/ الأمين محمد عثمان.

أذكر أنني رافقتُ الشيخ الزنداني حتى منزل السيد/ عبد الله حسن أحمد ليلحق بقية الوفد الذين تقدموه لمكان الاجتماع.. وصلنا إلى منزل عبد الله حسن أحمد ، وقد استقبلنا أمام بوابة صالون المنزل الدكتور بشير أدم رحمة.. كنت أنوى أن أوصل الشيخ الزنداني إلى داخل الصالون ثم أُصافح إخوتي في الشعبي الذين كنت أُدافع عنهم دائماً وعن شيخنا وشيخهم الترابي، وكنت ضد الإجراءات الخاطئة مثل الإحالة للصالح العام لأفراد الشعبي ومثل التضييق في الأرزاق والاتهامات الأمنية التي كنت كثيراً ما أُشكِّك فيها لدرجة أن ذلك قد سبب لى حرجاً مع إخوتي في المؤتمر الوطني ولم يخفوا تضايقهم من آرائى وانتقاداتي... لذلك عندما صحبت الزنداني

كانت نيتي أن أدخل معه إلى داخل الصالون وأصافح إخوتى قادة الشعبي ثم أنسحب لأتركهم مع وفد الوساطة.. ولكن رأس المكتب السياسي وحكيم القوم الذي أفنى زهرة شبابه في أمريكا بشير أدم رحمة لم يَحُلْ بيني وبين إخوتي، بل قام بإدخال الزنداني ثم أوصد الباب في وجهي بصورة أشفقتُ فيها على الباب من أن يتهشم.. ضحكتُ ثم انسحبتُ، وإن كنت أخشى شماتة إخواني مهدي إبراهيم وحيدر عثمان اللذين كثيراً ما كنت أناقشهما دفاعاً عن الشعبيين في أيامهم الأولى.

استمر الاجتماع حتى قبيل صلاة المغرب،ثم انفض على أمل أن يتواصل في صبيحة اليوم التالي.

لقاء الوفد بالدكتور حسن الترابي

لقد سبقت الإشارة إلى رغبة أعضاء الوفد لقاء الشيخ الترابي خارج السجن لأنه كان يصعب عليهم فهمْ أن زعيم الحركة الإسلامية الذي أوصل الرئيس البشير إلى مقعد الرئاسة في القصر الجمهوري أن يضعه البشير وراء قضبان سجن كوبر كما يردد الشيخ الزنداني.. وما كان يضير الحكومة شيئاً أن يلتقى الوفد بالشيخ الترابي خارج السجن، لعل ذلك يحدث مبادرة تبارك مساعي الوساطة وتقود الجميع للصلح والصلح خير والصلح سيد الحلول، ولكن الحكومة رفضت ذلك ولم تجبر بخاطر هؤلاء الزعماء وتلبي رغبتهم في أن يروا الترابي ويتحاوروا معه في جو طلق.. وما درتْ الحكومة أن رفضها سوف يغتنمه الترابي ضدها كما سنرى.

عند منتصف نهار السبت ١٤/ أبريل ٢٠٠١م، توجه وفد الوساطة من منزل السيد/ عبد الله حسن أحمد نائب أمين المؤتمر الشعبي نحو سجن كوبر ليلتقى بالدكتور حسن الترابي، حيث كان الرأي أن يتم اللقاء داخل مكتب مدير السجن بكوبر.

جاء الترابي إلى مكتب مدير السجن متبسماً مفعماً بمعنويات عالية وعند وصوله إلى داخل مكتب مدير السجن ومصافحة أعضاء وفد الوساطة الإسلامي أبدى الدكتور الترابي أسفه أن يلتقى بزائريه وهو وراء القضبان، وكان يتمنى أن يلتقيهم في جو طلق وحر.. صافحه أعضاء الوفد ومنهم من ذرف الدمع وهو يصافح الترابي ومنهم من قبل جبهته كما فعل الشيخ محمد عمر الزبير.. كانت الدهشة تسيطر على الشيخ الزنداني وكأنه يردد.. لا أصدق.. لا أصدق.. بعد ذلك مباشرةً، أعلن الشيخ الترابي في عناد وقوة رفضه لأي حوار أو حديث مع الوفد ما لم يتم

إحضار بقية أعضاء مكتبه التنفيذي الذين كانوا بالحبس أيضاً ليحضروا هذا اللقاء، وهم العقيد (م) محمد الأمين خليفة، موسى المك كور، وخليفة الشيخ مكاوى.. عندها حدثت ربكة داخل إدارة السجن والأجهزة الأمنية والتي كانت التعليمات عندها أن الوفد سيلتقي الترابي وحده.. كان اللواء مدير السجن على علم بأننى مرافق لهذا الوفد ولكنه لا يعرف لى صفة، عندها طلبتُ من مدير السجن إحضار هؤلاء المذكورين حتى يبدأ اللقاء الذي كنا نأمل ونتمنى أن يحقق قدراً كبيراً من النجاح.. تلجلج مدير السجن لأن ذلك يخالف التعليمات التي كانت عنده.. قلتُ له: أحضرهم على مسؤوليتي. بالفعل تم إحضار المذكورين أعلاه.. واستقبلتُهم عند بوابة مكتب رئيس السجن ودخلتُ معهم وخاطبتُ الترابي قائلاً: (أرجو يا شيخنا أن تخرجنا من عنق الزجاجة ومن هذه الأزمة وأن ترحمنا.. فرد عليَّ ساخراً: (الحل عندى أنا القابع وراء القضبان؟! أم عند البشير الذي أخافكم فلا تستطيعون أن تقولوا له شيئاً؟!..) وبدأ اللقاء والذي استمر لحوالي الثلاثة ساعات.. ولم نتمكن من حضوره لأن الترابي اشترط عدم حضور أي شخص غير أعضاء الوفد.

وأذكر أنني في مساء ذلك اليوم التقيتُ النائب الأول ببيت الضيافة بكوبر بحضور الأستاذ مهدي إبراهيم وعصام البشير وآخرين وقدمت له تنويراً عما دار.. سألنى الأخ مهدي إبراهيم عاتباً: (كيف تسنى لي أن أوجه مدير السجن حتى يُخْرج أعضاء المكتب التنفيذي من المعتقل لحضور لقاء الترابي مع وفد الوساطة ؟ ثم أردف قائلاً: هذا التصرف منك قوبل بعدم ارتياح من الأجهزة).. قلتُ له: إذا كانت هذه الأجهزة قد سمحت لوفد الوساطة بلقاء الشيخ الترابي، فماذا يعنى إذا حضر أعضاء مكتبه ذلك اللقاء، وأنتم تقولون أن الترابي هو الأول والأخير في المشكلة؟).. لم يعجب ردي الأستاذ مهدي لكنه كعادته مهذب ويحترم الرأي الآخر.

لقاء الوفد بالأمانة العامة للمؤتمر الوطني

بدأ الاجتماع بمنزل البروفيسور إبراهيم أحمد عمر الأمين العام للمؤتمر الوطني ومقرر المكتب القيادى. بدأ الاجتماع بعد صلاة المغرب من مساء يوم الجمعة ١٣/أبريل ٢٠٠١م، وقد كان الحضور كالآتى:

١/ برفسور إبراهيم أحمد عمر.

٢/ الأستاذ أحمد عبدالرحمن محمد.

٣/ د. نافع على نافع.

٤/ د. مجذوب الخليفة.

٥/ الأستاذ مهدي إبراهيم.

٦/ د. التجانى مصطفى.

٧/ الأستاذ عبدالله بدرى

٨/ الأستاذ أسامة عبدالله.

٩/ د. إبراهيم غندور.

١٠/ د. عبد الرحيم عمر محي الدين.

بدأ الحديث برفسور إبراهيم أحمد عمر مرحباً بمبادرة الوفد، ثم تحدث عن تحالفات الحركة الإسلامية فيما مضى حتى تمكنت أخيراً من قيام دولة الإسلام في السودان. وأوضح أنّ المؤتمر الوطني يعبِّر عن طموحات وبرامج الحركة الإسلامية، وأوضح أنّ هذا الأمر قد ظل مستمراً إلى أن طرأت بعض الخلافات والتي أدت إلى خروج الترابي وتكوين ما عرف بالمؤتمر الشعبي.

كما ذكر أيضاً أن الهدف الرئيس للترابي هو إسقاط هذ النظام، إذ ظل الترابي يصف هذه الدولة بكل الأوصاف السالبة، كما دعا أنصاره إلى إسقاط هذا النظام والثورة ضده، وقد ترجم ذلك في شكل مظاهرات.. حرق.. تدمير. إستعمال سلاح.. تخريب.. إلخ..

أما عن التحالف مع قرنق، فهناك عشرات الآلاف من الجنوبيين المدربين من أنصار قرنق حول العاصمة القومية مما يشكل مهدداً أمنياً للوضع الأمني في البلاد.

قاضى حسين مقاطعاً: إذن الحل ليس في اعتقال الترابي وإنما بالاتفاق معه حتى تتجنبوا هذا الخطر.

إبراهيم: عند مجيء المذكرة مع قرنق كان الرأي هو درء الفتنة ووقف الدماء حتى لاتسيل، فلا بد من قرار يحفظ هيبة الدولة وأمنها.

الأخ حسن من داخل السجن ظل يبشر بالانتفاضة المسلحة وأنها قادمة لا محالة.

هذه الدولة هي دولة إسلامية ولا نقبل أي تقليل أو هدم أو إسقاط لها. وهى ما يمكن تقديمه حتى الآن، ومرحباً بالإصلاح، أما التخريب والهدم فلن نسمح به.

اعتقال الترابي ومجموعته هو لتفادي سيل الدماء.

محمد عمر الزبير: هل هذا الاعتقال يزيد أم يزيل الفتنة؟

إبراهيم: في تقديرنا أنه يدرأ الفتنة.

محمد عمر: هذا التقدير مبنيٌ على أى أسس؟ إذا أنتم اعتقلتم فئة قليلة والأكثرية ما زالت في الخارج وهى مدربة ومسلحة كما تقولون، فإننا نتوقع أن يكون رد الفعل أسوأ.

د. نافع على نافع: قد أثبت الاعتقال جدواه في درء الفتنة. كان الشعبيون يعتقدون أن إسقاط النظام ميسوراً كما اعتقد طلبة الشعبي أن الحكومة لن تستطيع أن تفعل لهم شيئاً. ولكن بعد اعتقالهم والحوار معهم رجع الكثيرون منهم بعد أن تبين لهم أن الحركة الإسلامية ليست معهم.

اعتقال الترابي قصد منه، أنه إذا تم اعتقال الترابي فلن تقوم القيامة، بل كان العكس أن رجع الكثيرون من أمناء الطلاب وأمناء الولايات من قيادات الشعبي.

محمد عمر: أنا غير مقتنع بتبرير السيطرة على الفتنة لأن الفتنة قائمة ولها رجالها ودولها فدعونا نتعاون لإنقاذ إخواننا هؤلاء.

الذ نيبات: إخوانكم تعرفونهم وتعرفون عنادهم وعناد شيخهم. أقترح أن تبقى القضية في المحكمة وأن يتم إطلاق سراح المعتقلين بالكفالة، على أن يخرج الشعبي بياناً نسميه (إعلان حسن النوايا) ينبذوا فيه العنف ويتمسكوا بالقانون والدستور ويبرروا موقفهم من مذكرة التفاهم، وأنها ليست ضد الدولة والقانون، وأن يتم توقيع ميثاق شرف يحترمون فيه القانون وحفظ النظام وهيبة الدولة.

هذا في رأينا هو الحل والمخرج الوحيد على أن تبقى القضية في المحكمة إلى أن يتم الاتفاق على الخطوة التي تليها.

ما تريدونه بأن يعترفوا بأنهم على خطأ، هذ يصعب تحقيقه. وما يريدونه هم هو إطلاق سراحهم وتركهم يعملون من غير قيد ولا شرط فهذا أيضاً غير ممكن.

أسامه عبدالله: نحن دوماً نقدم أمننا الداخلي على الأمر الخارجي ولو قاد ذلك لحروب خارجية، لأننا إذا لم نتماسك داخلياً لن نفعل شيئاً إيجابياً خارجياً.

الترابي عشرة سنوات وهو الآمر والناهي ولا يعمل بالشورى، ولم يستطع أن يصل لإتفاق مع قرنق!! والآن بسهولة يستطيع أن يصل لاتفاق معه؟؟.

مشكلتنا مع الترابي أنه يريد أن يجرِّد الحكومة من كل مشروعيتها الدينية والأخلاقية... هذه الاتفاقية مع حركة مسلحة تحمل السلاح تعتبر من الخطوط الحمراء.

إنّ إطلاق الترابي بهذا الاقتراح له أثر سلبي على المجاهدين وعلى القوات المسلحة ويظهرنا بأننا نكيل بمكيالين.

أي إتفاق مع المؤتمر الشعبي لا قيمة له، لأنه حزب غير مؤسس ولأن الأصل هو الشيخ الترابي... يوجد شخص واحد هو الآمر والناهي. ويواصل أسامة عبد الله حديثه - عن شيخه الذي وضعه على قمة أعلى مؤسسات الحزب والحركة الإسلامية وهو وقتها قد كان في مطلع العشرينات من عمره.. قائلاً:

وأرى أن الاقتراح للحل هو:

أ - أن يعتزل الترابي العمل السياسي.

ب - أن يظل الترابي تحت الإقامة الجبرية في منزل خارج السجن..مافى اتصالات.. ولا عمل سياسي.

ج - فيما يتعلق بالمذكرة، لابد من كلام صريح لإدانة ما عملوه، وأن تكون هنالك إلتزامات واضحة ومكتوبة ضد أى عمل مسلح، علاوة على التأمين على حفظ الدولة.

د. نافع: تحدث د. نافع حديثاً طيباً عن الترابي، وذكره بالخير وأكّد على فضله وسبقه وإسهامه في إقامة الدولة الحالية، كما طالب بمعادلة تحفظ هيبة الدولة وتوفر الاحترام لشيخ حسن ثم قال: ونحن ليس لدينا حرج في إخراج الترابي إذا ضمنا حفظ الدولة وأمنها.

القضية ليست المذكرة، وإنما هي توجّه شيخ حسن لإسقاط النظام والتعاون مع أي جهة لإنفاذ ذلك.

نحن كيف نحفظ شيخ حسن ونحترمه ونبره - والبر هو المناصحة. لو استمر شيخ حسن يقول ما يشاء ويفعل ما يشاء سوف نصل إلى أسوأ مما عليه الآن.

علينا أن نَحْمِله على اعتزال السياسة عبر الإقامة الجبرية.

انتهى اللقاء حوالى الساعة التاسعة والنصف.

إجتماع وفد الوساطة بالأخ رئيس الجمهورية:

عقد وفد الوساطة الإسلامي لقاءً بالأخ رئيس الجمهورية بمنزله حضره السادة:

١/ علي عثمان محمد طه - النائب الأول

٢/ مهدى إبراهيم - مستشار رئيس الجمهورية للشؤون السياسية

٣/ غازى صلاح الدين - وزير الإتصالات والأمين السياسي

٤/ أحمد إبراهيم الطاهر - رئيس البرلمان

٥/ عصام أحمد البشير - وزير الأوقاف

٦/ أحمد على الإمام ـ مستشار الرئيس للتأصيل

٧/ إبراهيم أحمد عمر ـ مقرر المكتب القيادي

٨/ عبدالرحيم على ـ رئيس المكتب التنفيذى للحركة الإسلامية

٩/ محمد محمد صادق الكاروري ـ رئيس مجلس الشورى للحركة الإسلامية

تحدَّث في بداية الاجتماع الرئيس البشير عن النهج الإسلامي للإنقاذ، وسرد تاريخ الحركة الإسلامية قبل الإنقاذ، إنهم كانوا يمثلون تنظيم الحركة الإسلامية ولم يكونوا مجرد عساكر استولوا على السلطة، وقد كان قرار استلام الحركة للسلطة في السودان هو قرار حركة قد أخطرنا به الترابي وعلى عثمان. كما أكد على تمسكهم بثوابت الشريعة الإسلامية ومواثيق الحركة الإسلامية، كما وصف الأحداث الأخيرة التي أصابت الحركة الإسلامية بأنها إبتلاءات.

الشيخ الزنداني أكد رفضهم كحركات إسلامية توقيع مذكرة تفاهم مع حركة التمرد بالرغم من التفسيرات التي قيلت من قبل الشعبيين. كما طلب من الرئيس أن يخفف من الأزمة الحالية بإطلاق سراح الترابي.

الشيخ قاضي حسين تحدث عن اعتقال الحركات الإسلامية بواسطة الحكومات غير الإسلامية، ولا يمكن أن يعتقل الشيخ الترابي بواسطة حكومة نحسبها إسلامية، ولا يمكن أن تعتقل الإسلاميين.

الرئيس البشير قاطع قاضي حسين وتحدث عن حيثيات الأزمة منذ ٩٥م، واتفاقهم على حصر الأزمة دون القواعد، وأنهم فوجئوا بإستدعاء الترابي للطلاب في شكل مجموعات حيث يقوم بتحريضهم على النظام. ثم أكد أن الخلاف عبارة عن سلسلة من الأحداث ختم بمذكرة التفاهم.

ثم تحدث عن كشف الترابي لأسرار الحركة عبر الإنترنت، وإتهامه للحكومة بالعمالة، والإساءة للقوات المسلحة مما جعل ٩٠٪ من القوات المسلحة يصوتون لجعفر نميري في الإنتخابات الأخيرة، وذلك لكثرة السخرية التي يطلقها الترابي على القوات المسلحة علاوة على التجريح الشخصي.

كذلك تحدث عن اتهامات الترابي لجهاز الأمن في الندوات العامة، على الرغم من أن هذا الجهاز يعتبر من أنقى مؤسسات الحركة الإسلامية وبه خيرة عناصر الحركة الإسلامية، وأن الإنقاذ عندما جاءت للسلطة عام ٨٩، دعمت الجهاز بخيرة أبناء الحركة الإسلامية، وهم أكثر الناس والمؤسسات حرصاً على الإنقاذ.

الشيخ حسن هويدي تحدث مؤكداً أمرين هما، أن الحركة الإسلامية العالمية تثبت أن نظام الإنقاذ نظام إسلامى ودولته إسلامية، وتؤكد أن مذكرة التفاهم باطلة رغم التفسيرات من الطرف الآخر. ثانياً إن اعتقال الترابي ليس في صالح الحركة الإسلامية لأنه بدأ يستغل استغلالاً سيئاً من قبل الأعداء.

انتهى الاجتماع بطلب الجانب الحكومى أن يقول العلماء رأي الدين بوضوح لهذه الأمة فيما شهدوه، وفى كل الذي يحدث في السودان، وأن الإسلام بخير والسودان بخير وأن المشكلة تتحصر في شخص واحد.

تجدر الإشارة إلى أننى وبعد أكثر من عام من تاريخ لقاء وفد الوساطة بالسيد رئيس الجمهورية التقيتُ السيد/ محمد عمر الزبير في بيروت التي كنت أعمل بها مستشاراً إعلامياً بسفارة السودان، كان اللقاء على غداء أعدَّه السيد/ فيصل مولوي أمير الجماعة الإسلامية بلبنان على شرف السيد محمد عمر الزبير والأستاذ أحمد عبد الرحمن محمد، وقد قُدِّمت لى الدعوة لحضور ذلك الغداء... أثناء ذلك اللقاء بدأ الأستاذ أحمد عبد الرحمن يقدم تنويراً عن مجريات الأحداث في السودان وتطورات الصراع بين مجموعة الترابي والمؤتمر الوطني، ولما كان الأستاذ أحمد ذا خلاف شديد مع الترابي فقد كانت شهادته مجروحة.. لذلك قال لى الشيخ/ محمد عمر الزبير راجعاً بذاكرته إلى لقاء وفد الوساطة أعلاه مع رئيس الجمهورية البشير قال: (بينما نحن نتحاور مع البشير حول وسيلة ناجعة لرأب الصدع وإصلاح ذات البين إذا بالرئيس يخرج إلى الصحفيين ليعلن لهم فشل الوساطة!!). وحديث الشيخ/ محمد عمر الزبير يشير إلى عدم رغبة الطرف الحكومي في أى مجهود أو وساطة في إتجاه المصالحة أو رأب الصدع.

إجتماع قطاع المرأة بالمؤتمر الشعبي بالشيخ الزنداني

في يوم الخميس ١٩/ أبريل ٢٠٠١م، التقى الشيخ الزنداني بقطاع المرأة بالمؤتمر الشعبي، وقد حضر من جانب الشعبي الأخوات:

١/ وصال المهدي.

٢/ خديجة كرار.

٣/ إبتسام خضر.

٤/ رشا يس.

٥/ أمامة حسين.

٦/ حرم حمزة.

٧/ بتول محى الدين.

٨/ إيمان محمد حسين.

٩/ ثريا يوسف.

١٠/ سارة دفع الله الترابي ـ حضرت متأخرة ولم يسمح لها بالدخول.

ابتدرت الحديث الدكتورة خديجة كرار متحدثةً عن تاريخ العمل النسوي للحركة الإسلامية، ثم تحدثت عن بداية الخلاف مروراً بمذكرة العشرة. كما ركزت في حديثها على أنَّ هنالك عمل منظم لاستئصال الحركة الإسلامية، وأن هنالك أيادي أجنبية وراء تنفيذ هذا المخطط. مستشهدة بزيارة عمرو موسى للسودان في أعقاب الخلاف بين الإسلاميين، وكذلك الانفتاح العالمي على السودان بعد الخلاف واعتقال الترابي، وأن كثيراً من الدول التي كانت أعداء في السابق أصبحت اليوم صديقة!!!.

ثم تحدثت عن جريح العمليات فاروق أبو النجا الذي وجد الإهمال الكامل بسبب موقفه السياسي وأن يده الآن معرضة للبتر.

بعدها تحدثت وصال المهدى والتي ركزت بدورها على الأيادى الأجنبية وراء الأزمة بين الإسلاميين. ثم شرعت في شرح مذكرة التفاهم ووصفتها بأنها تفاهم في الجانب السياسي، ثم تحدثت عن الأعداد الكبيرة من الجرحى والموتى نتيجة لهذه الحرب المستمرة، وأن المذكرة جاءت لوقف الحرب في الجنوب، وذكرت أنه بإمكان الحكومة أن تستفيد من هذه المذكرة، ولكن ناس الحكومة يريدون

البقاء في السلطة، إن التنمية التي حدثت في البلاد زادتهم حباً في السلطة وفى العربات الفارهة والمنازل الفارهة، وهنالك مثل سوداني بيقول (الما بتشوفو في بيت أبوك بخلعك)!!!! لأن معظم الذين تولو السلطة جاؤوا من بيوت فقيرة وليست بيوت أسر كبيرة.

ثم ذكرت أن هنالك أخوات تم اعتقالهن بواسطة الأجهزة الأمنية.. وسبوا إليهن الدين!!!!!!!! هنالك طالبة عمرها عشرون سنة تعرضت للتعذيب !!!!! وأنا بقدم ليك نموذج الأخت رشا يس.

تحدثت رشا يس معرفة نفسها بأمانة الشباب بالمؤتمر الشعبي، وذكرت أنها تعرضت للضرب بواسطة الشرطة والاعتقال بواسطة أفراد الأمن من داخل مسجد جامعة الخرطوم، وأن أحد أفراد الأمن قد أشهر لها المطواه وقال لها أنه يمكن أن يشلخها شايقية!! وصب على رأسها ماء بارد ثم حرمها من صلاة العصر.

تحدثت أخرى ذاكرةً أنها قد تم اعتقالها وقد سبَّ لها أحد أفراد الأمن الدين!!!

الشيخ الزنداني قال إليهن: إن الرئيس قال لي إن الذي يتعرض للنساء سوف أعلقه أمام الناس.

قاطت وصال المهدي الزنداني بقولها: هؤلاء يا شيخ هم أعداء المشروع الإسلامي والرئيس ده بقى صهيونى ـ وحتى عصام البشـ..... لا يصلى وقد فقد زوجته الأولى بنت الشهيد محمد ص. ع. بسبب عدم الصلاة.

بيان وفد الوساطة الإسلامي

بعد اللقاءات المكثفة مع قيادة المؤتمر الشعبي من جهة والدكتور حسن الترابي من جهة أخرى، أصدر وفد الوساطة البيان التالى:

الحمد لله رب العالمين القائل: (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) والقائل: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) نصلي ونسلم على رسول الله القائل: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعي له سائر الجسد بالحمى والسهر).

وبعد..

فلقد أقلقنا وأزعجنا وأزعج أمتنا ما تناقلته الأخبار عن فساد ذات بين إخواننا في السودان الصابر المجاهد الصامد أمام المؤامرات، فهرع وفد المصالحه الإسلاميه المكون من:

القاضي/ حسين أحمد ـ رئيس الوفد

الشيخ/ عبد المجيد الزنداني ـ الناطق باسم الوفد

الدكتور/ حسن هويدي ـ عضواً

الدكتور/ محمد عمر الزبير ـ عضواً

الدكتور/ عبد اللطيف عربيات ـ عضواً

الأستاذ / عبد المجيد الذنيبات ـ عضواً

وذلك للتعرف علي سبب اختلافهم والمساعدة في إصلاح ذات بينهم وبعد زيارتنا لإخواننا من الطرفين المتنازعين من الحكومه وقيادات المؤتمر الوطني ومن قيادات المؤتمر الشعبي واستمعنا لوجهات النظر رأينا أن نتقدم بهذه النصيحة لاخواننا المتنازعيين، ولكافة أبناء الشعب السوداني، ولكل مهتم بأمر السودان ونجاح تجربته الإسلامية الرائدة وتتمثل فيما يلي:

١ ـ لقد عجز أعداء السودان والإسلام في تقويض التجربه الإسلامية السودانية الرائدة في مجال الحرب فلجأوا الي الوقيعه بين بناة هذا المشروع الإسلامي والنفاذ من نقاط الضعف ويتظاهرون بمناصرة فريق للقضاء علي أخيه ليسهل لهم القضاء بعد ذلك على من تبقى ونذكر الجميع بقول الله: (إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون) ونهيب

بالقيادات السودانية الغيورة على وطنها ودينها وشعبها أن تسعى لإحباط هذه المؤامرة.

٢ ـ الاجتهاد للتشاور وتكوين رأي موحد في القضايا المصيرية للبلاد، وأما القضايا التنفيذية الحربية، فلابد من أن تتم بتفويض وإقرار من الدولة. والله يقول: (وأمرهم شورى بينهم) ويقول: (وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله).

٣ ـ عدم إبرام اتفاق أو اتخاذ اجراء يعين الأعداء المحاربين على عملياتهم العسكرية ضد الدولة.

٤ ـ إطلاق سراح سجناء الرأي.

٥ ـ حماية الحريات الدستورية والقانونية لكل أفراد الشعب والتزام المعارضة بالنشاط السياسي السلمي ونبذ العنف والشغب المُفْضِيَيْن إلى الفتنة.

٦ ـ التأكيد من تمسك الأطراف بالحفاظ على المشروع الإسلامي.

٧ ـ النصح والمعارضة للحكومة وفق الدستور والقانون والوفاء لها بالطاعه الشرعيه كما قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردُّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً).

٨ ـ ضمان التداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات حره ونزيهة.

٩ ـ مناشدة طرفي النزاع على تحري القول الحسن وتجنب كيل الاتهامات وما يجرح القلوب ويمس الكرامات والبعد عن الفجور في الخصومات والله يقول: (قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن، إن الشيطان ينزغ بينهم) ونطلب من المؤتمرَيْن الوطني والشعبي تشكيل لجنة لحل القضايا التنظيمية والمالية والإدارية المعلّقة بينهما وإنزال الناس منازلهم والإقرار لكل ذي فضل بفضله.

١٠ـ التحقيق السريع في ما قد يقع من تجاوزات تمس أمن المواطنين وأموالهم وأعراضهم.

نسال الله أن يؤلِّف بين القلوب وأن يجمع الكلمة على طاعته ورضاه، وأن يحبط كل المؤامرات التي تكيد للإسلام والمسلمين ونهيب بأمتنا الإسلاميه أن لا يبخلوا على إخوانهم في السودان بالدعاء والتأييد والمناصره، والحمد لله ربّ العالمين.

بتاريخ ٢٤/محرم ١٤٢٢هـ الموافق ١٨/ابريل ٢٠٠١م.

موافقة المؤتمر الشعبي على المبادرة

بعد اعتقال الترابي أصبح ظاهراً للشعبيين عدم تكافؤ الكفتين بين الوطني والشعبي، إذ أن كفة الوطني ظلت راجحة بقوة الحكومة وسطوة أجهزتها، هذا من جانب ومن جانب آخر يبدو أن مذكرة التفاهم مع الحركة الشعبية لم تكن قراراً اتخذته الأجهزة بإجماعها، لذلك لم تجد حماساً وسط الشعبيين، وأن الكثيرين منهم لم يكونوا معها وقد ذكر بعض قادتهم أنهم قد فوجئوا بها.. ولو أن الحكومة تمهلت قليلاً ولم تعتقل الترابي لأدّت تلك المذكرة لإحداث شرخ كبير في صفوف الشعبيين.. ولكنهم بعد اعتقال الترابي قد أصبحت المسألة بالنسبة لهم مسألة كرامة تحتم عليهم الوقوف مع شيخهم وعدم التخلي عنه وهو رهين الحبس، ولم تعد مسألة شرعية المذكرة هي في صدارة أجندتهم، خصوصاً بعد أن صعَّدت الحكومة من حملتها ضد أعضاء الشعبي.

لذلك مثلت مبادرة وفد الوساطة فرصة للشعبيين ليخرجوا من عنق الزجاجة الذي وضعهم فيه الترابي بتوقيع حزبه على مذكرة التفاهم مع حركة قرنق، كما رأوا في مبادرة وفد الحركات الإسلامية خطوة جيدة في اتجاه تصحيح المسار تصالحاً أو معايشة. لذلك بادر المؤتمر الشعبي ـ من حيث لا تشتهي الحكومة ـ بقبول مبادرة وفد الوساطة بكل شروطها، وقد كتبوا موافقتهم في خطاب رسمي حمل توقيع الأستاذ المحامي/ محمد الحسن الأمين، أمين الدائره الدستوريه بالمؤتمر الشعبي نيابة عن الهيئة القيادية للمؤتمر الوطني الشعبي.. وقد حوت الموافقة اعتماد السيد/ عبد الله حسن أحمد، الأمين المناوب للمؤتمر الشعبي، وقد سُلِّمت المذكرة لوفد الوساطة. وفيما يلي نص خطاب المؤتمر الشعبي.

المؤتمر الوطني الشعبي

التاريخ ١٧\٤\٢٠٠١م

فضيلة الشيخ عبد المجيد الزنداني الموقر «حفظه الله»

السلام عليكم ورحمه الله تعالي وبركاته

باسمي وإخوتي في قيادة المؤتمر الوطني الشعبي وأمينه العام أودّ أن أنقل لكم خالص شكرنا وعظيم امتنانا للجهد الكبير الذي بذلتموه خلال الأيام الماضية سعيا للإصلاح ودرءاً للفتنة بعد أن تناديتم مع نفر كريم من القيادات الإسلامية والعلماء لأثر ماحدث من شقاق في الصف الإسلامي بالسودان، وندعوا الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتكم وأن يجزيكم خير الجزاء، ويسرنا أن ننقل لكم موافقة المؤتمر الوطني الشعبي والأمين العام الشيخ الدكتور/ حسن عبدالله الترابي على كل ما ورد في بيانكم الختامي داعين الله أن يوفقنا جميعاً إلى طاعته وإلى ما فيه خير البلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمه الله تعالى وبركاته....

محمد حسن الامين

أمين الدائرة الدستورية

الهيئه القيادية للمؤتمر الوطني الشعبي

بعد أن تسلّم وفد الوساطة موافقة المؤتمر الشعبي كتابةً قام الشيخ الزنداني بالاتصال بالبرفيسور إبراهيم أحمد عمر وأبلغه موافقة المؤتمر الشعبي، ولكن الأخير عكس عدم رغبة الحكومة في الوصول لأي اتفاق مع الشعبي، وذلك عندما رد على الزنداني بقوله: إن رئاسة الجمهورية تشترط توقيع الترابي شخصياً على الموافقة)(!!).

كان بإمكان الحكومة أن تقبل خطاب المؤتمر الشعبي الذي تضمن موافقته على كل شروط وفد الوساطة، وأن لا تشترط توقيع الترابي شخصياً سيما أن وفد المؤتمر الشعبي الذي التقى مع وفد الوساطة قد شمل المكتب القيادى (راجع قائمة الذين حضروا الاجتماع مع وفد الوساطة بمنزل السيد/ عبد الله حسن أحمد)، وبذلك تكون الحكومة قد وضعت الترابي وحزبه أمام امتحان الشورى والمؤسسات!

فإما أن يحترم الترابي قرارات حزبه ومكتبه القيادي، وبذلك يحترم مؤسسات الحزب وإما أن يكون دكتاتوراً لا يؤمن إلا بنفسه وقراراه وبذلك ينفض عنه مناصروه سيما وأن الكثيرين منهم غير مقتنعين بمذكرة التفاهم مع قرنق.. لكن الحكومة لرغبتها المسبقة في عدم الوصول لأي اتفاق أو تصالح أو إطلاق للترابي من السجن حاولت تصعيد الأمر بصورة استفزازية ومارست سياسة (لي) ذراع السجين.. وهي إرغام الترابي وهو وراء القطبان أن يوقع إن كان يريد الإفراج عنه... لم تترك الحكومة فرصة ليخرج الترابي بكرامته من السجن وأن يتحمّل التوقيع نيابة عنه قادة حزبه لكنها اشترطت توقيع الترابي شخصياً... ولو كانت صادقة في رغبتها في توقيع الترابي شخصياً لأفرجت عنه إكراماً لوفد الوساطة الإسلامي حتى يدار الحوار والحديث في جو صحى وطلق مصحوب بحسن النوايا وخالص الرغبات في التوصل لصلح كريم أو معايشة راشدة.. ولأن الحكومة تعلم أن الترابي كالذي عناه ابن المقفع عندما قال: (لو خُطِبتْ له إمارة على أن يكون مهرها ذل ساعة واحدة لآثر أن يزف إلى قبره قبل أن تزف إليه تلك الإمارة.). كانت الحكومة تعلم أن الترابي لن يوقع من حبس الذلة، لذلك أصرت على توقيعه شخصياً.

عندئذ بدأ الشيخ الزنداني إتصالاته بالترابي من أجل أن يوقع.. ومن جانبه كان الترابي يدرك عقلية ونفسية تلاميذه الذين ما اشترطوا توقيعه شخصياً إلا من أجل إذلاله إن قبل التوقيع أو مواصلة اعتقاله إن رفض التوقيع.

لذلك قام الترابي باختيار المنزلة بين المنزلتين وهي قبول مذكرة وفد الوساطة مع بعض التعديلات غير الجوهرية.. حيث جاءت تلك التعديلات كالآتي:

فمثلاً في الفقرة (٢) عدّلها لتقرأ: الاجتهاد للتشاور وتكوين رأي موحد في القضايا المصيرية للبلاد، وأما القضايا التنفيذية الحربية فلابد من أن تتم بتفويض وإقرار من الدولة، والله يقول: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ).

الفقرة (٣) عدّلها لتقرأ: عدم إبرام اتفاق أو إتخاذ إجراء يعين الأعداء المحاربين على عملياتهم العسكرية ضد الدولة.

الفقرة (٧) النصح والمعارضة للحكومة وفق الدستور والقانون والوفاء لها بالطاعة الشرعية كما قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً).

من جانبها قامت الحكومة برفض التعديلات التي أدخلها الترابي جملة وتفصيلاً.. أما الترابي فمن جانبه فقد رفض أن يمضى أكثر من ذلك.. وبذلك انتهت مساعي وفد الوساطة إلى لا شيء، وفي نهاية المطاف قام الشيخ الزنداني بعقد مؤتمر صحفي نلخصه فيما يلي:

المؤتمر الإعلامي للشيخ الزنداني:

فى نهاية جولاته بين المؤتمر الوطني والشعبي والكيان الخاص للحركة الإسلامية وأجهزته، عقد وفد الوساطة مؤتمراً إعلامياً بفندق الهلتون مساء الخميس ١٩/أبريل ٢٠٠١م، تحدَّث فيه الشيخ الزنداني، وقد حضره الكثيرون من قادة الأجهزة الإعلامية.

افتتح المؤتمر الشيخ الزنداني متحدثاً عن التجربة الرائدة للحركة الإسلامية السودانية ومبرراً دواعي حضورهم للسودان لما لهم من سابق علاقات مع الطرفين، لذا جاؤوا لإصلاح ذات البين. ثم تحدث عن التداعيات المحلية والعالمية المزعجة لسجن الترابي. ثم تحدث عن المساعي التي تمت خلال الأيام الماضية وموقف كلا الطرفين، والتي تمخضت في البيان الذي أصدره الوفد. ثم قال: إن الناس كلهم يستنكرون مذكرة التفاهم واستغربنا للشيخ حسن، وهو في نظرنا الشيخ حسن بقدره، لكن ديننا لا يسمح لفصيل إسلامي أن يوقع مع فصيل عدو محارب.

كان الزنداني يحاول الربط بين إدانة توقيع مذكرة التفاهم من قبل الشعبي من جانب وبين تضييق الحريات واعتقال الترابي من الجانب الآخر، ويرى أن هذه مربوطة بتلك لذلك، لابد من تقديم تنازلات من قبل الطرفين حتى تنفرج الأزمة وتخرج التجربة الإسلامية من عنق الزجاجة.

تقييم زيارة وفد الوساطة والتوصيات:

١/ وفقت أجهزة الكيان الخاص للحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني في أن تملك الوفد الكثير من الشواهد التي تؤكِّد موقف المؤتمر الشعبي الساعي لإسقاط الحكومة الحالية بكل الوسائل والتحالفات. هذه النقطة الجلية جعلت أعضاء الوفد يصدرون عن رأي واحد هو الإدانة المطلقة لمد اليد لأعداء الإسلام أو مناصرتهم أو الاستنصار بهم.

٢/ بالرغم من الإدانة العلنية لمذكرة التفاهم من قبل الوفد، لكن ظلت أشواق وأماني أعضاء الوفد هي أن يطلق سراح الترابي، وأن يتم ذلك عبر وساطتهم هذه، واضعين في الاعتبار الضمانات التي تحول دون رجوع الترابي للمربع الأول. تخوف الوفد من أن يقود اعتقال الترابي لما هو أسوأ مما عليه الآن، وقد ذكرذلك تصريحاً وتلميحاً في أكثر من لقاء.

٣/ ظل الوفد يربط بين حقوق الإنسان والحريات من جانب ورعاية المعارضة للدستور والقانون من جانب. وكانت إشارات الزنداني توحي بأن ما قام به ويقوم به الشعبيون هو في مجمله رد فعل لفقدانهم حرية التعبير والممارسة السياسية العادلة.

٤/ الشيخ قاضى حسين كان واضحاً في استيائه من اعتقال الترابي وغير مقتنع بتبريرات الحكومة. يلاحظ أنه من الموقعين على مذكرة علماء المسلمين التي دعت لإطلاق سراح الترابي وغيره من علماء المسلمين في أنحاء العالم.

٥/ الوفد الأردنى ـ عربيات والذنيبات ـ بالرغم من أنهم جاؤوا من أجل مهمة معقدة وتحتاج إلى وقت، لكنهم أبدوا رغبتهم منذ اليوم الثانى في الرجوع لارتباطهم بمواعيد أخرى!!! مما جعل الوفد الباكستاني يسخر من ذلك!!! وكأنهم لم يأتوا لحل قضية.

٦/ ترك لقاء نساء المؤتمر الشعبي بالشيخ الزنداني أثراً كبيراً وسط الأجهزة الأمنية التي انزعجت من الإشارات التي وردت في تنوير قطاع المرأة بالمؤتمر الشعبي للشيخ الزنداني، خاصةً فيما يتعلق بالاتهام الموجه لبعض الأجهزة الأمنية في موضوع التعذيب وسبِّ الدين للأخوات، وأكدت في تقاريرها على عدم تجاهل ذلك، كما أكدت أنه رغم قناعتها بأنه ليس من سياستها اعتقال النساء أو التعرض إليهن بالألفاظ البذيئة أو السب واللعن، لكن لاينبغي أن يغفل أن مثل هذا التصرف غير اللائق، والذي قد يحدث من بعض الأفراد المدسوسين عليها والفرحين بمثل هذه الأزمات، كما أوصت بأن يتم التحقيق في هذا الأمر وإجراء اللازم. كذلك أوصت بأن يتم التحقق فيما قيل حول الجريح فاروق أبو النجا والتأكد من حالته الصحية، وإن ثبت ما قيل فيصبح من واجبها تقديم كل المساعدة إليه حتى يُشفى، سيما وأنه جريح عمليات، كما أكدت الأجهزة في توصيتها أنهم مأمورون شرعاً بتقديم المثل الصالح في أدب الخلاف ولايجرمنهم شنآن قوم على أن لا يعدلوا.

٧/ كذلك أكدت الأجهزة الأمنية على أنه سيظل وضع الترابي بالحبس مصدر إزعاج للحكومة والحركة الإسلامية، خصوصاً إذا طال أمد هذا الاعتقال. كما اقترحت أن تظهر الحكومة احترامها للشيخ الترابي تقديراً لسابقته وجهاده لما يقارب نصف القرن من الزمان من أجل إقامة هذا المشروع، وتقديراً لسنه ولحالته الصحية، وكذلك كسباً واحتراماً لرأي الحركات الإسلامية والمنظمات الدولية التي ربما تتخذ من هذا الاعتقال ذريعة ضد السودان، كما تقدمت أكثر واقترحت أن يتم إطلاق سراح الشيخ الترابي وأن يتبع ذلك بعض الترتيبات التي تضمن عدم رجوع الترابي للمربع الأول، وأن لايهدد أمن البلاد الاجتماعى والسياسي، وبذلك تكون الحكومة قد حفظت للترابي احترامه ووقاره، وحفظت للبلاد أمنها وبعدها عن الفتنة، وكسبت الرأي العالمي إذ أنها تظهر عنده بمظهر السماحة والمرونة، وكذلك تكون قد كسبت أيضاً الحركة الإسلامية العالمية.

٨/ يلاحظ أن وفد الوساطة قد فشل حتى في موافقة الحكومة على إطلاق سراح الترابي بالكفالة المالية، كما طالب بذلك الذنيبات، أو الإقامة المحددة. بل أنهم قد طالبوا مقابلة الترابي خارج السجن بدلاً من مقابلته داخل السجن، حتى هذا الطلب لم ينجحوا في تحقيقه. عليه فإن إدانتهم لاتفاق الترابي قرنق التي حاولوا تشبيهها بحادثة حاطب بن أبي بلتعة لا تعنى اقتناعهم بأن يظل مؤسس الدولة الإسلامية (كما ظل يكرر الشيخان/ الزنداني وقاضي حسين) داخل سجون الدولة الإسلامية.!!!!!

من هو قرباتشوف مذكرة العشرة التي شقت الحركة الإسلامية

مذكرة العشرة التي قادت إلى انشقاق الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني - الحزب الحاكم - في السودان، يدور حولها جدلٌ كثيف وشكٌ مخيف عن منشئها وعن مَنْ يقف وراءها وحقيقة ما هدفت إليه من إعادة بناء مؤسسي(!)، سيما وأن أبرز الموقعين عليها لم يكونوا من معدِّيها أو مرتبي أمرها، وإنما وقعوا عليها في آخر اللحظات، فهي ليست من أفكار القيادات البارزة أمثال نافع وغازى وإبراهيم أحمد عمر والشيخ أحمد علي الإمام.. وجميع هؤلاء قد انضموا إليها قبيل تقديمها بفترة قليلة!! إذن من يقف وراءها؟!

يرى الأستاذ أحمد عبد الرحمن أن الدكتور بهاء الدين حنفي وحيش هو مهندس هذه المذكرة وأنه ظل يعمل لها منذ ثمانينيات القرن العشرين، إذ أنه على خلاف مبكر مع الشيخ الترابي.. والدكتور حنفي وحيش الذي قضى قرابة العقدين من الزمان خارج السودان بين أمريكا وبريطانيا يعترف بأن له خلافاً قديماً مع الترابي منذ زيارة الأخير لأمريكا في عام ١٩٨٥م، حيث قام حنفي بمهاجمته في إحدى السمنارات التي سنشير إليها لاحقاً.. ولم يعتذر للترابي إلا ساعة مغادرة الأخير لأمريكا وفي لحظات الوداع، وقد برر حنفي اعتذاره بأنه نزولاً على رغبة الإخوة في أمريكا أمثال المهندس عبد العزيز عثمان (مدير سوداتل فيما بعد).. هذا ما ذكره حنفي لى شخصياً، بل ذهب أكثر من ذلك عندما وصف الترابي (وهو في السجن) بأنه غير مفكر ولا علاقة له بالفكر أبداً(!!).

فإذا صدق ظن الأستاذ أحمد عبد الرحمن بأن حنفي وحيش هو مهندس هذه المذكرة فيبقى السؤال هو لماذا قام حنفي بهذا العمل؟؟ وللذين لا يعرفون الدكتور حنفي، فهو رجل مهذّب جداً وحييٌّ جداً.. لا يخالط الناس إلا لماماً.. ولا يتمنى ذلك، كما أنه لايشارك ولا يشاطر الآخرين أفراحهم وأتراحهم وأحزانهم وأمراضهم إلا نادراً ولا يطالبهم بذلك، فهو متصالح مع نفسه.. عملت معه لمدة عام خارج السودان.. لا أذكر أنه بادرني بالتحية أو عاد مريضاً من أفراد الجالية السودانية.. كثيراً ما يعتكف في مكتبه ولايشارك في الكثير من المناشط حيث يوكّل ذلك لنائبه في البعثة.. يحب الهدوء.. فعندما تدخل إلى مكتبه يذكرك بمحمود محمد طه.. فهو على أعتاب الستين، ولكنه نظيف جداً لا ترى له شارباً أو لحية علاوة على شعره الأسود..

بعد عودته من أمريكا قدَّم ندوة في جهاز الأمن السوداني مدح فيها الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة أن الدكتور عبدالوهاب عثمان الذي شارك في تلك الندوة قال له: (لو جاء بيل كلنتون في هذه الندوة لما استطاع أن يمدح أمريكا كما مدحتها).. وفي لقائنا المسجل معه اعتبر دخوله لأمريكا كأنه قد خرج من النار ودخل الجنة وذلك عندما شبه المرحوم تجانى أبوجديرى الذي ساعده في الدخول لأمريكا بأنه كالرجل الذي يخرج الناس من النار إلى الجنة.. كما ذكر عن أمريكا بالنسبة له قائلاً: (اكتمل نضجي في أمريكا... ذهبت إلى أمريكا آخر ١٩٨٠م.

يرجع الفضل في ذهابي لأمريكا للمرحوم الدكتور تجاني أبو جديري الذي كان بأمريكا فهو مثله كمثل الشيخ الذي هو في الجنة ويقوم بإخراج الآخرين من النار إلى الجنة.

أمريكا لم تخذلني وقد شعرت بالفارق الضخم بينها وبين بريطانيا ثقافة وسياسة وديناً وفكراً وديناميكية وحيوية وديناميكية تصيب الإنسان لذلك تلاحظ أن كل من يزور أمريكا لمدة سنة أو سنتين تلاحظ عليه بعض التغير.

بصراحة شديدة جداً وبدون مغالاة أنا لو لم أذهب إلى أمريكا ما كنت أعرف كيف ستكون معالم شخصيتي، ... هناك اكتمل نضجي).

رغم هذا الغزل البهائي (نسبة إلى بهاء الدين وليس البهائية) في أمريكا الذي يجعلك تصف قائله بأنه صنع في أمريكا [Made in USA] لكننا نوفّر تعليقنا للمقابلة التي أجريناها معه والتى سنوردها هنا ومن ثم نعلّق عليها.

الدكتور بهاء الدين عيَّن سفيراً للسودان في تركيا وما كان يحلم بذلك، وكثيراً ما كان يردِّد ذلك أمامي ويقول لي: إن البشير أعطانى أكثر مما أستحق.. ثم يكرر أن مصطفى عثمان لم يكن موافقاً على تعييني سفيراً لكنه استجاب لضغط البشير عليه.. كذلك هو زاهد جداً في أكله وملبسه وعفيف جداً.. وليس له تطلعات أن يصبح وزيراً أو نائباً أو قيادياً في الحزب الحاكم.. فهو يحتقر كل هذه الوظائف وفي كثير من الأحيان يحتقر شاغليها من السياسيين والدستوريين، وأذكر أننى كنت أناقشه في بعض المسائل الفكرية وعدم الاهتمام بها في السياسة السودانية وأثناء ذلك قد ورد اسم أحد قيادات المؤتمر الوطني فإذا به يعلّق: (فلان هذا كلمة فكر ما يعرف منها حتى ف ك ر).. ولو لا أن للمجالس أمانات لذكرت الكثير من سخرياته على الكثيرين من القيادات.

إذن لماذا قام بهذا العمل - إذا صحَّت رواية الأستاذ أحمد عبد الرحمن - بل لماذا شارك فيه أصلاً وهو بهذا الزهد والعزلة الاجتماعية؟؟!!. كان كثيراً ما يقول لي أنه نادم على مشاركته في مذكرة العشرة ويقول لو استقبلتُ من أمري ما استدبرت لما شاركت فيها.. وأحياناً يقول: إنه لو كان يعلم أنها ستقود لما قادت إليه من شقِّ الصف لما شارك فيها.. ربما أراد لها أن تهمش الترابي ولا تشق الحركة والحزب وربما أراد غير ذلك فالله وحده أعلم بالسرائر، فلقاؤنا معه يجعلك تشعر بأنه رجل من نوع آخر وعالم آخر فإلى اللقاء:

كان اللقاء بمكتب الدكتور بهاء الدين حنفي وحيش بمكتبه بسفارة السودان بتركيا وبعاصمتها أنقرة يوم الثلاثاء ٢٠٠٣/٠٨/١٩م.

ولد بهاء الدين حنفي منصور ١٩٥٠/٠٦/١٧م، وتخرج في كلية الآداب بجامعة الخرطوم في أبريل ١٩٧٣م، حاملاً بكالوريوس اللغة العربية والعلوم السياسية من كلية الآداب. تزوج عام ١٩٧٥م، وانفصل عن زوجته بعد عامين ولم يزل عازباً منذ ذلك التاريخ.. كان من القيادات الخطابية للاتجاه الإسلامي بجامعة الخرطوم وشارك في ثورة شعبان.. تم اعتقاله في عام ١٩٧١م، لمدة ثلاثة أشهر ويذكر أن علي عثمان طلب منهم تسليم أنفسهم لجعفر بخيت ليتم اعتقالهم من هناك.. فهو مازال متعجباً من تصرف علي عثمان في ذلك الحين... ثم التحق بمعسكرات التدريب بليبيا التي خرج إليها في أبريل ١٩٧٤م، بمعية جعفر شيخ إدريس وبمساعدة فتحي السيد ثم غادر ليبيا إلى بريطانيا قبل حركة ٢/يوليو ١٩٧٦م، ثم عاد إليها مرة أخرى بتكليف من السيد/ ربيع حسن أحمد بعد حركة ١٩٧٦م، وتدرب على العديد من الأسلحة. أكمل دراسة الماجستير في بريطانيا عام ١٩٧٧م، ثم ذهب إلى أمريكا عام ١٩٨٠م، وظل بها حتى آخر اكتوبر ١٩٩٣ م، خلال هذه الفترة كان يعمل ضمن العمالة المحلية بالملحقية التعليمية السعودية بأمريكا. في عام ١٩٨٧ نال درجة الدكتوراه من أمريكا.

في ١٩٩٣/١١/١م عاد إلى السودان قادماً من السعودية ليعمل رئيساً للدائرة السياسية برئاسة الجمهورية حتى يوليو ١٩٩٥م، ومن ثم تم تعيينه سفيراً بالخارجية ١٩٩٥ م. في سبتمبر ١٩٩٦م تم انتدابه مديراً لمركز الدراسات الاستراتيجية حتى ديسمبر ٢٠٠٠م وفي ١٥/ مارس ٢٠٠٠ تم ترشيحه ليصبح سفيراً للسودان بتركيا.

يقول عن نفسه: (أنا بطبعي إنسان غير اجتماعي).

ماذا عنت بريطانيا للسيد وحيش؟

على الرغم من أن السيد بهاء الدين وحيش قد كان قيادياً بالاتجاه الإسلامي بجامعة الخرطوم ولم يذهب إلى بريطانيا إلا بعد تخرجه بثلاثة أعوام، لكنه يصف بريطانيا بقوله: (بريطانيا تعني بالنسبة لي تحديد الاتجاه فكانت ثورة أو بركان وثورة في حياتي).

لا أدرى أي إتجاه الذي حددته له بريطانيا وهو القيادي في الاتجاه الإسلامي؟ لكنه يجيب على هذا السؤال ويصف الفترة التي سبقت بريطانيا، بل فترة الثمانية أعوام التي قضاها في صفوف الحركة الإسلامية في الثانوي والجامعة بأنها فترة لا ذاتية ولا كينونة ولا إستقلالية فيها حيث يقول:

(قبل الهجرة إلى بريطانيا كنتُ تِرس في ماكينة الحركة الإسلامية بطريقة آلية نؤمَر وننفذ، ولم تكن لنا كينونة ولا ذاتية ولا قدراً من الاستقلالية، فترة بريطانيا جعلتني أنعتق، وخلقت عندي قدراً من الاستقلالية... ركزت أولاً في فترة بريطانيا أن أُعلِّم وأثقف نفسي لأنه بعد انعتاقي من الجماعية العنيفة الجموحة التي تمثلت في الـ ٨ سنوات الأولى ـ الثانوي والجامعة ـ كذلك لا بد من تطوير النفس والذات.. بريطانيا تعني بالنسبة لي تحديد الاتجاه فكانت ثورة أو بركان أو ثورة في حياتي.. لذلك قررت أن أمتنع عن قراءة الكتب الإسلامية الفكرية المعاصرة وإنما أقرأ كتابات غير إسلامية من علمانيين وشيوعيين وبعثيين وقد كانت تلك بالنسبة لي بداية تعرفي على كتابات المغرب العربي).

ثم يعترف الدكتور وحيش بأنه رجل غير اجتماعي، وربما يكون ذلك سبباً في أن ينظر له البعض بأنه رجل هامشي.. لذلك قرر أن يعتزل العمل السياسي المباشر الذي لا يناسب شخصيته.. فيقول:

(كنتُ رجلاً غير اجتماعي (Anti-social) لا أحب الناس.. طبيعتي هكذا منعزل.. البعض ينظر إليَّ أنني رجل هامشي ويقول «ده زول حلبي[1] ساكت».

---

(١) كلمة حلبي يطلقها السودانيون – أحياناً – على كل من له أصل مصرى أو تركى أو شامى وهى تشير إلى لون البشرة الأبيض (الأحمر بالسوداني.. الحمرة الأباها المهدى).. ففي السودان توجد مصطلحات محلية مثل غرابى والتى تشير لأبناء كردفان ودارفور أي أبناء أقاليم غرب السودان.. وجلابى وبحارى تشير لأبناء البحر من شمال ووسط السودان، وجنوبى لأبناء جنوب السودان.

أنا أخيراً حددت خياري داخل الحركة الإسلامية وقررت الابتعاد عن العمل السياسي المباشر).

غياب الفكر داخل الحركة الإسلامية:

يتهم الدكتور بهاء الدين الحركة الإسلامية بأنها ظلت طوال تاريخها تعيش غيبوبة فكرية، وظل كل زادها الفكري عبارة عن شعارات لا غير. فمسألة الشريعة وفرضها في السودان تعتبر من القضايا التي غاب فيها الفكر وبُعْد النظر.. فهو يشير ويلمِّح إلى أن الشريعة إذا كانت تؤدي إلى تفتيت السودان يجب إعادة النظر في أمر فرضها ولكنه لا يتجرأ ويعلن ذلك صراحة.. يقول:

(غاب الفكر عن الحركة الإسلامية.. إذا كان تطبيق الشريعة سيؤدي إلى تفتيت السودان فكان ينبغي أن يناقش هذا على أعلى المستويات ويناقش مدى تأثيره على وحدة السودان.. منذ منتصف التسعينيات بدأت أفكر في موضوع الشريعة وتأثيره على وحدة الوطن).

ثم يدلف للحديث عن الشيخ الترابي قائلاً:

(ظل الترابي هو الذي يحسم الخيارات التي تسمى زوراً وبهتاناً الخيارات الفكرية.. كل التوجهات الأساسية للحركة لم تتخذها المؤسسات، وإنما الترابي هو الذي يحدد ذلك).

ثم يواصل حديثه عن غياب الفكر عند قيادات الحركة الإسلامية فيقول:

(عندما أنظر على مدى ٢٥- ٣٠ سنة إلى قيادات الحركة الإسلامية بعد الثورة التنظيمية بعد عام ١٩٧٣م.. كل القيادات التي توالت، الذين يتم اختيارهم للمواقع القيادية، لا وجود للفكر عندهم، لديهم مقدرات تنظيمية وسياسية ـ لكن لا بد للسياسي أن تنعكس فيه كل عناصر المواهب وعناصر الحركة ـ أي خلطة مع بعض ـ هذا ما أفتقدته على مدار الحركة وهذا ما درجت أقوله منذ أواخر السبعينيات.. مثلاً ماذا يعني أن يوجد مكتب سياسيي من ١٥ شخصاً لا نجد فيه أكثر من ٢ + حسن الترابي يمكن أن نقول عليهم سياسيون والبقية لا تعرف سياسة لكن لهم مواهب أخرى (!!).

أين الرأي السياسي ـ التحليل ـ التنبؤ وقراءة المستقبل هذا كان معدوم. بل يمكن أن أذهب أكثر من ذلك وأقول أن هنالك مسعىً منظماً جداً على مدار السنوات لاستبعاد العناصر الفكرية من المواقع التي تتخذ فيها القرارات. فقيادة

التنظيم كانت حريصة جداً على تغييب الرأي الآخر وأن لا تطرح بدائل لآرائها.. فالرأي واحد.. معه أم ضده.. لا تجد للفكر مقام ولا مقال إلا في الجلسات الخاصة والونسات وكل المبادرات الفكرية الصغيرة والتافهة كانت تقمع «حركة الكرنكي مثلاً»).

ثم يواصل:

(الحركة الإسلامية تعاملت مع جعفر ميرغني بنوع من القسوة، لأنه تبنى مدرسة تربوية ـ أنا شخصياً كنت ضدها ـ وبعدها سقطت دولة جعفر ميرغني.. أكثر اثنين أثروا في الحركة الإسلامية في السودان هم جعفر ميرغني وحسن الترابي).

المشاركة في حكومة الصادق المهدي:

يجتهد الدكتور وحيش في حشد الشواهد ليدلِّل على تسيير الشيخ الترابي للحركة الإسلامية وفقاً لمخططه، فيورد مشاركة الجبهة الإسلامية في حكومة الصادق المهدي في عام ١٩٨٨م، التي عرفت بحكومة (الوفاق الوطني). ورغم أن الشيخ الترابي قد علَّق على هذه المشاركة ضمن عرضه لمشاركات الحركة الإسلامية في السلطة السياسية في السودان، في كتابه (الحركة الإسلامية في السودان.. التطور.. الكسب.. المنهج) إلا أن الدكتور وحيش أراد أن يلعب دور الأصولي المتطرف الذي لا يؤمن إلا بالأبيض والأسود.. نعم أو لا.. صحيح أو خطأ.. حيث لا مساحة للمناورة والمحاورة وهو الذي يعلم أن زملاءه من بعض الكرام العشرة قد شدوا الرحال أكثر من مرة إلى نيفاشا ليشاركوا في المناورات التي ترعاها أمريكا وشركاؤها مع حركة التمرد.. ولكنه يصف مناورات الترابي للمشاركة في حكومة وطنية بأنها ضرب من ضروب الدكتاتورية وفرض الرأى.. لذا نراه يعلِّق بصورة لا تشبه من درس حرفاً واحداً في علوم السياسة، ناهيك أن يكون شخصٌ قد كوَّن وجهته في بريطانيا مهد الديمقراطية واكتمل نضجه في أمريكا مهد الليبرالية.. فتهكم بصورة كاريكاتورية من الترابي قائلاً:

(مثلاً: دخول الحكومة مع الصادق المهدي أم عدمه.. كانت هنالك قيود على المناقشين.. ورغم أن قرار مجلس الشورى هو عدم دخول الحركة الإسلامية إلا أن الترابي أصَرَّ على أن يفتح الموضوع مرة أخرى للنقاش.. وفُتح النقاش، وأذكر أن

السنوسي قال: إن الشعب السوداني لن يقبل مشاركتنا مع الطائفية.. فردَّ عليه الترابي.. دعك من الشعب السوداني ووضِّح رأيك الشخصي!..

لأن رئيس الحركة يريد المشاركة في الحكومة االقومية يفتح الموضوع مرة أخرى للنقاش ويتغيَّر موقف مجلس الشورى ليوافق على المشاركة رغم أنه رفضها قبل لحظات).

لم يحاول الدكتور وحيش أن يجد بعض المبررات لقبول المشاركة والتى ربما تكون هنالك مستجدات قد طرأت أو معلومات قد توافرت أو إرهاصات قد نظرت أو قُدِّرت.. ولم يذكر أن الذي رفض المشاركة أولاً هو مجلس الشورى والذى أجازها في المرة الثانية هو مجلس الشورى نفسه ولم تفرض عليه بقرار جمهورى أو قانون طوارئ.. فلماذا يرفضها خريج جامعات أوربا وأمريكا ويقبل ما هو أسوأ منها؟!. يسقط السياسي والأكاديمي والدبلوماسي عندما يفتقد الموضوعية ويجنح للتطرف في المعارضة من أجل المعارضة والفجور في الخصومة.. عندها يصبح أقرب إلى مناصرى ومؤيدي الفرق الرياضية في السودان.

أين دوركم في البعد الفكري ؟!

بينما أنا أحاور الدكتور بهاء الدين حنفي وحيش الذي قيل إنه مهندس مذكرة العشرة التي شقَّت الحركة الإسلامية والحزب الحاكم.. تعجبت وأنا أراه يتهم الحركة الإسلامية بغياب الفكر ويتهم القيادات التي آزرت الترابي طيلة الفترة السابقة بأنهم يفتقدون الفكر، كما يتهم الشيخ الترابي بالقائد والسياسي الذي ليس لديه فكر علاوة على دكتاتوريته في القيادة.. وإذا افترضنا جدلاً صحة ما يزعمه ويدعيه ويوزعه من اتهامات، فيصبح السؤال هو أين دور الدكتور بهاء وأبناء جيله الذين عاد أكثرهم من أمريكا ولا يحسنون غير ربطة العنق واجترار الذكريات في بلاد العم سام.. وبالطبع لا يتحدثون عن الأعمال الهامشية التي كانون يعملون بها أثناء وجودهم هناك مثل العمل في التاكسي وطلمبات البنزين وأحسنهم من كان ضمن العمالة المحلية للسفارات والملحقيات العربية، ولكنهم رغم ذلك يتحدثون وكأنهم كانوا من صنّاع الأحداث السياسية في أمريكا أو قدَّموا خدمة جليلة للسودان من خلال وجودهم هناك.. بل إن البعض منهم جاء إلى السودان ولا تفارق ربطة العنق رقبته في أشد أوقات الصيف السودانية.. في الوقت الذي نلاحظ فيه أنه عندما جاءنا وزير خارجية أمريكا كولن باول في صيف

٢٠٠٤م، لم يتردَّد في لبس التي شيرت أو القميص (نُص كُم) وكذلك الأمين االعام للأمم المتحدة كوفي عنان.. وقديماً قال أهلنا: (التركي ولا المتورك) أو (الأمريكي ولا المتأمرك).. ماذا قدم الدكتور حنفي ورصفاؤه للفكر الإسلامي أو السوداني حتى يتهموا الشيخ الترابي والذين بنوا معه الحركة الإسلامية بغياب الفكر.. أليس من المضحك أن يتم تحديد الاتجاه الفكرى لمن يزعم أنه أحد القيادات الإسلامية في السودان.. يتم تحديد الاتجاه الفكرى له في بريطانيا.. وفي مثل سنه وأصغر من ذلك كان الشهيد علي شريعتي يقود ثورة فكرية يغذى بها الشباب الإسلامي في المهجر وفي إيران ويبذر بذور تلك الثورة التي وضعت اللبنات الأولى لثورة الإمام الخميني في إيران.. كان شريعتي يكتب عن (تجديد الذات الثورية) و(الأمة والإمامة) و(الحج) و(معرفة الإسلام) (الاستحمار) (العودة إلى الذات) وغيرها من المحاضرات في مجال الفكر والاجتماع حيث حشد حوله الأنصار والمعجبين بفكره ونظرته الثاقبة.. كان الدكتور الشهيد شريعتي وقتها في الثلاثينيات من عمره وكان في أوربا التي جاءها بعد تخرجه من الجامعة بعام واحد يحمل بوصلته الفكرية ناضجاً ومفكراً ولم يكتشف وجهته الفكرية في أوربا ولم يكتمل نضجه هناك، واستطاع أن يحدث ثورة فكرية إلى أن اغتالته أجهزة السافاك ولم يتجاوز عمره يومذاك الأربعين كثيراً (!!) وقد ترك أكثر من ١٢٠ عملاً ما بين أدبي وفلسفي وثوري.. أين هذا المفكر العظيم من الذين يحسنون ربطة العنق دون سواها.. ثم مثال معاصر آخر هو المهندس الداعية طارق السويدان الذي عاش سبعة عشر عاماً من عمره في أمريكا وقد اكتمل نضجه هناك، إذ أنه هاجر إليها بعد الثانوية فدرس الجامعة ثم الدبلوم والماجستير والدكتوراه ولم يفقد هويته أو أصالته وكان حاله كحال الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان الذي قال: (كان الناس يسألون رسول الله عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني).. عاد السويدان من أمريكا داعياً لله ملأ الآفاق بفكره ومحاضراته ومؤسساته التي تدرس التخطيط والإدارة علاوة على طرحه الفكري والدعوى المتميِّز والملىء بعزة الانتماء للإسلام ولقادته الفكريين والمجددين وليس مسخاً شائهاً لا يرى مثالاً وقدوة إلا في ماكس فيبر وغيره من الغربيين الذين لا نعترض على أفكارهم، ولكننا لا نرضى أن نتخذهم قدوة وبوصلة لتحديد اتجاهاتنا وأحكامنا على الغير.

قلت للدكتور بهاء الدين ماهو دورك ودور جيلك في مسألة التغيير والإسهام الفكري للحركة الإسلامية ما دام الترابي غير مفكر ومادامت الحركة الإسلامية تفتقد للفكر والمفكرين؟؟! ولكن لم يزد عن قوله:

(أنا أعتذر نيابة عن جيلي عن هذا التقصير. لكن للحركة دور في ذلك فأى محاولة تغيير ينظر لها كخميرة عكننة ومحاولة لشق الصف).

ثم يواصل حديثه عن المؤتمر الوطني بعد الانشقاق وخروج الترابي مكوناً حزبه المؤتمر الشعبي، حيث يرى السيد وحيش أن الذين بقوا بعد الترابي في قيادة المؤتمر ساروا في ذات الدرب الذي كان عليه الترابي لأنهم تلاميذه وصنيعته، فيقول:

(بعد أن أقام الترابي حزبه، كنت أتطلّع (تطلع متواضع) لقيادة جديدة.. التواضع سببه أن قواد اليوم هم تلاميذه تأثروا به وتتلمذوا على يديه ورأوا سياسته على أرض الواقع فأعجبتهم لذلك لم يتغير الأسلوب من بعده)..

ثم يواصل: (رغم ذلك أنا أشعر بعقدة الذنب عندما أنسب كل شيء لحسن الترابي وأشعر أن الموضوع كأنه شأن ذاتي.. إذا أحسن الترابي يحسن أتباعه وإذا أخطأ يخطئ أتباعه.. فهو لم يكن عادياً بل له مشروعية لم تحدث في تاريخ الحركات الإسلامية، إذ يعتقد كل الإخوان اعتقاداً في معرفته وثقافته ومقدراته السياسية وذكائه.. فهو رجل غير عادي.. لازم يكون ترك بصماته.. وقد ترك.. ولابد يكون أثر.. وقد أثر..

هو الوحيد الذي كان يمشي كل الأمور في الاتجاه الذي يريده ليس عن طريق الإرهاب والضغط، وإنما عن طريق الإقناع وأخذ الناس معه. حتى حل مجلس الشورى لم يحله هو وحده وإنما حله معه آخرون.

وفي حديثه الأخير يشير السيد بهاء الدين إلى الولاء والانقياد شبه الأعمى لما يراه الدكتور الترابي من غير إعتراض أو معارضه.. ثم يواصل حديثه صراحة وفي هذه المرة يسخر من قادة الإنقاذ الذين رغم سجنهم للترابي لكنهم ظلوا مسكونين به بل أقرب إليهم من حبل الوريد فيقول:

(يا أخي، الناس حتى اليوم لم يستطيعوا نسيان حسن الترابي والحكومة نفسها لا تستطيع أن تنساه.. ما قادرة تتعتق من تأثيره.. داخل في جلدها.. داخل في دمها.. ليسو قادرين يخرجوه لأنه غير عادي).(١١). ثم يواصل:

(لذلك هو الذي كان يحدِّد خيارات الحركة الإسلامية سياسية أو غيرها).

إرهاصات مذكرة العشرة:

يقول بهاء الدين: (مثلاً موضوع المذكرة، مذكرة العشرة. أنا دخلته على أساس أنه موضوع محدد جداً، أريد أن أعبر فيه عن رأيي في شيء، أنا ظللت أقوله لمدة ١٥ عاماً وجاءت الفرصة لذلك شاركت فيها لأجندة محددة جداً. وما كان من أحد يتوقع فوز المذكرة في مجلس الشورى وكنا نقول إذا وقف معنا ٦٠- ٧٠- ١٠٠ شخص يكون ممتاز جداً(!!) فكان نظرتنا إلى المذكرة بحق نظرة إصلاحية متواضعة جداً.. وما كنت متوقعاً أن تصل لهذه النتيجة.. وأنا بعد عودتي من أمريكا عرض عليَّ عدد من الإخوان الأفاضل مذكرات شبيهة، ورغم ثقتي فيهم لكن كنت أعتذر وأقول لهم «أنا يا دوب جئت من الخارج ولا أود خلق انطباع بأني شخص بتاع مشاكل.. لذلك أحتاج لبعض الزمن حتى أشارك إذا أردت أن أشارك.

و أنا أعلم مصير كثيرين مثل جعفر شيخ إدريس ماذا حدث لهم. الحركة الإسلامية كانت واحدة من مآسيها أنها لم يكن فيها مجال للفكر والذين كان يعول عليهم دائماً هم من لا علاقة لهم بالفكر ولا رأي لهم حتى يبدونه في أي موضوع من المواضيع مع بعض الاستثناءات(!!).

الترابي كان يحدد الخيار السياسي والفكري ثم يأتي الآخرون لمناقشة كيف يطبقون آراء الترابي... مثلاً يقول الترابي: نعمل مظاهرة.. ثم يأتي الآخرون ليقولوا نحضر براميل الثلج، العربات مَنْ يروح مايو بالبكاسي لإحضار الناس. أنا عندما انظر إلى المواهب الكامنة منذ الستينيات يتقطع قلبي).

بهاء والتبتل في المحراب الأمريكي:

عندما يحدثك بهاء الدين حنفي عن أمريكا تشعر بأنك تستمع إلى جميل بثينة وهو يتذكر محبوبته.. وكأنه يريد أن يقدم لنا معادلة مفادها أن بهاء الدين من غير أمريكا = صفر. وحُقَّ لشخص يشبِّه أمريكا بالجنة أن يفترض ما يشاء.. فالكلمات أوعية والمعاني تَنَزُّلات كما يقول محمود محمد طه.. لذا يبدأ بهاء حديثه عن أمريكا بقوله:

(اكتمل نضجي في أمريكا... ذهبت إلى أمريكا آخر عام ١٩٨٠م.

يرجع الفضل في ذهابي لأمريكا للمرحوم الدكتور تجاني أبو جديري الذي كان بأمريكا.. فهو مثله كمثل الشيخ الذي هو في الجنة ويقوم بإخراج الآخرين من النار إلى الجنة.

أمريكا لم تخذلني وقد شعرت بالفارق الضخم بينها وبين بريطانيا ثقافة وسياسة وديناً وفكراً وحيوية وديناميكية تصيب الإنسان، لذلك تلاحظ أن كل من يزور أمريكا لمدة سنة أو سنتين تلاحظ عليه بعض التغير.

بصراحة شديدة جداً وبدون مغالاة، أنا لو لم أذهب إلى أمريكا ما كنت أعرف كيف ستكون معالم شخصيتي؟!... هناك اكتمل نضجي. معالم شخصيتي تحددت في أمريكا.

قررت في السنتين الأوائل من وجودي في أمريكا أنني أريد أن أفهم الولايات المتحدة الأمريكية ولا أريد أدخل في شيء اسمه الحركة الإسلامية.. التنظيمات الإسلامية. كنت أود أن أعرف الحياة الطلابية كنت أعمل في الملحقية التعليمية السعودية نهاراً.. وليلاً أذهب للجامعة. لذلك قررت أن أصرف كل وقتي للأكاديميات).

لا ديمقراطية داخل الأحزاب

يتخذ بهاء الدين في مسيرته الفكرية وتحليلاته السياسية المفكر الألماني ماكس فيبر قدوة وهادياً.. فهو يحاول تطبيق نظرية القائد الكارزمي لماكس فيبر على الترابي، وكذلك يؤمن بعدم الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، كما يرى فيبر. وقد يكون محقاً لحد ما.. فالبشر بطبعه يجنح للتفرد بالقرار ولتحقيق الذات، لذلك تأتى الجماعية والشورى والمؤسسة كضابط لمسيرة البشر وتحديد اتجاهاتهم الفكرية وكبح جنوحهم وجموحهم خارج إطار الجماعة.. والشورى لا تعمل إذا لم تجد العناصر الفاعلة المتمسكة بها والمراقبة لتطبيقها.. قد نعذر الأحزاب التقليدية السودانية، إذا لم تهتم بأمر الشورى لكننا لا نعذر الحركة الإسلامية التي قوامها أساتذة الجامعات والمثقفون وحملة الشهادات العليا إذا تجاوزت أمر الشورى.. ومسيرة الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني تشهد بممارسة قدر معقول من الشورى.. وحتى التشوهات التي تحدث في ممارسة الشورى كان سببها هم أمثال بهاء الدين وأبناء جيله الذين يجنح بعضهم للسلبية وعدم أخذ الأمانة بحقها.. فترى الفرد منهم يتهاون في

الحفاظ على قيمة الشورى من أجل الحفاظ على سيرورته وصيرورته في المنصب أو الموقع، والبعض الآخر يسعى لتسخير الشورى وفقاً لأجندته.

أما أن يصدر بهاء الدين حكماً بعدم وجود الشورى داخل الأحزاب السياسية ثم يواصل نشاطه داخل هذه الأحزاب غير الديمقراطية فهذا أمر مؤسف.. فهو ـ كما يعتقد البعض ـ مهندس مذكرة العشرة التي هدفت لقيام الشورى والمؤسسية والبعد عن التفرد باتخاذ القرار.. تلك المذكرة التي شقّت الحركة الإسلامية وأضعفت خطابها وكذلك الحزب الحاكم، ونتيجة لها حمل أبناء الحركة الإسلامية السلاح ضد بعضهم ودخل بعضهم السجون.. ولم تتحقق أهداف مذكرة العشرة، بل لم يتحول وضع الشورى إلى الأحسن كما يقر بهاء نفسه بذلك.. ويرى البعض أن وضع الشورى قد تحول إلى الأسوأ.. ولم يتحرك بهاء من أجل الإصلاح بل كوفئ بأن عُيِّن سفيراً في تركيا حيث كان يردد: (أن البشير أعطاني أكثر مما أستحق). يقول بهاء:

(ما أنا مقتنع به أنه لا توجد ديمقراطية في الأحزاب السياسية... مثلاً: إذا أراد المؤتمر الوطني ترشيح بعض الشخصيات للبرلمان، حتى إذا كان هناك (input) من الأقاليم لكن مَنْ يحسم ذلك هم ناس مجذوب الخليفة ونافع وأمثالهم. في الآخر هنالك عدد معين من الناس هم الذين يحسمون ذلك وفقاً لأولياتهم وأجندتهم ورؤاهم.. وذاتيتهم بقدر من الأقدار هي التي تحدد من يتم اختيارهم).

سؤال: ألا يمكننا أن نستصحب معنا حسن النية في هذه الأعمال؟

الجواب: حسن النية لا يمكن أن يكون بديلاً.. والآن في الإنقاذ، إما أن يكون الشخص داخل التشكيلة أو أن تكون هناك إجراءات واضحة ومعلومة(!!).

علاقة بهاء بالشيخ الترابي

يقول الدكتور بهاء الدين عن علاقته بالشيخ الترابي:

(أول مرة أنا ألتقي بالترابي وأذهب لمجلسه وأنا طالب في الجامعة السنة الثانية ضمن مناسبات الجامعة ومكتبها التنظيمي. ثم استمرت العلاقة ولم تكن متميزة في يوم من الأيام كما هي مع بعض أبناء جيلي الذين يعتبرون أنفسهم أصدقاء للترابي بالرغم من أن الترابي ليس له أصدقاء بحكم شخصية الزعماء.

لا أذكر أنني في حياتي ذهبت إليه بمفردي إلا مرة واحدة في عهد الإنقاذ عندما كنت أعمل برئاسة الجمهورية ١٩٩٥م، عند مقابلته السفير الأمريكي في مكتبه بالمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي.

كنت معجباً به كزعيم وقائد ورئيس حزب وكسياسي حتى عام ١٩٧٨ م. مرحلة الإعجاب غير الناقض ـ عين الرضا ـ لم يستمر معي كثيراً إذ أن عامل النضج وعوامل أخرى غيرت نظرتي لحسن الترابي.

الدراسة خاصة أنها جاءت في فترة أنا بدأت أنضج فيها.. وقبل ذلك كان لى موقف من أفكار وأسلوب حسن الترابي في قيادة الحركة بعد عام ١٩٧٨م. بالطبع له تأثير في شخصيتي وتكويني.

ففي العام ١٩٧٩- ١٩٨٠م أو دعنا نقول: إن فترة أمريكا تعتبر بحق هي فترة النقد لحسن الترابي.

من أول الأشياء التي لفتت نظري في قيادة حسن الترابي أو لعله في فكره هو لم أعرف له منذ أن تعرفت عليه موقفاً ثابتاً في أي قضية من القضايا.. ورغم أن المواقف السياسية لا تستمر على وتيرة واحدة، لكن حتى المواقف الفكرية إلى هذه اللحظة التي أحدثك فيها لا أعرف لحسن الترابي رأياً فكرياً ثابتاً وراسخاً، تم له قدر من الثبات والرسوخ لفترة من الزمان، عقد من الزمان مثلاً، حتى أقول هذا هو رأيه في هذه القضايا.. وأقول إنني في فترة من الفترات عكفت على كل ما كتبه وتفوه به وما نشر له من مقابلات بالعربية والإنجليزية وكمية من الأشرطة. أثق أنني أعرف جداً كل ما قاله حسن الترابي وزادت قناعتي جداً عندما قرأت مؤلفه الأخير الذي صدر قبل شهور قليلة(السياسة والحكم) أدركت أنني لم يفتني أي شيء مما قاله حسن الترابي.

لذلك لا أعرف له رأياً فكرياً ثابتاً في أي قضية من القضايا وكنت أشعر أنه يتصرف حسب الموقف السياسي لأنه لا شيء يعلو عليه.. فعندما ينظر للموقف السياسي الآنى عندها يدرك أنه داخل حركة إسلامية قاعدتها ناس متدينون، فيبدأ فوراً في تشكيل موقف فكري بناءً على قناعته السياسية. فالموقف السياسي هو الذي يحفزه في المقام الأول، ثم بعد ذلك يحاول أن يبحث عن الموقف الفكري أو «التبرير» الفكري والديني.. دائماً يعرض للحجة الدينية حيث يستشهد بآية أو جزء من آية أو حديث يعمل بطريقة كاريكاتورية ليقدِّم رأي الدين ثم يقدم مبررات فكرية عقلية عن الموضوع المعين. هذا هو موقفه الفكري على الدوام حيث تحركه السياسة).

يبدو أن السيد بهاء الدين من الذين يؤمنون بإعداد الفتاوى والحلول المسبقة للمشاكل والتحديات قبل وقوعها، وهذا منهج غريب وغير سوي.. فالأصل أن ينبرى الفقهاء والعلماء والمجددون للتحديات والمعضلات عندما تقع ليجدوا لها مخرجاً فكرياً أو فقهياً حسب التحدي الماثل، لأنه تحدي أفرزته عجلة العصر الفكرية والاجتماعية والسياسية فيكون الحكم على الحالة وأمثالها تعييناً أو قياساً.. والفقيه والمجدد هو من يسعفه علمه وفقهه عند التحديات الفكرية والحضارية والفقهية.. لذلك أجد أن بهاء الدين قد افتقد المنهجية الراشدة في نقده أعلاه للشيخ الترابي الذي ينفعل بتحديات الزمان.. وقد يلجأ القائد السياسي والفكري للمقايسة وارتكاب أخف الضررين وقد يأخذ بالرخصة سعياً نحو العزيمة وقد يترفق بالمجتمع أحياناً ويشتد أحياناً حسب الحالة، وفي فقه عمر ﷺ الكثير من ذلك.. ولم يكن الرسول ﷺ برجماتياً عندما تنازل في صلح الحديبية عن صفته الإلهية التي تمنحه مشروعية التفاوض والقتال والهجرة وهى صفة (رسول الله) لأنه كان ينظر إلى المستقبل المملوء ببشريات الفتح الآتي والقريب.. رغم التنازلات الظاهرية التي رفضها في حينها بعض الصحابة ولم يقبلوا بها إلا طاعة للرسول الخاتم ﷺ.. وهكذا يسير أتباع الرسل جهاداً وإجتهاداً في قضايا الفكر والسياسة يضاعف لهم الأجر عند الصواب ويفرد عند الخطأ.

ثم يواصل بهاء الدين نقده العجيب للشيخ الترابي فيقول:

مثلاً: موقف حسن الترابي من تطبيق الشريعة الإسلامية...

عند ظهور رغبة الرئيس نميري في تطبيق الشريعة الإسلامية في نهاية السبعينيات قدَّم الترابي محاضرته المشهورة في الجامعة الإسلامية والتي تحدث فيها عن التدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية وضرورته.

و مع إرهاصات الشريعة وفي الجامعة الإسلامية نفسها قدم محاضرة ذكر فيها أن الشريعة الإسلامية ينبغي أن تطبق من دون تدرج، ولعلك تلاحظ الفرق بين التدرج وعدمه خلال فترة أربع أو خمس سنوات من الوقت.. ينبغي أن تظل القناعات الفكرية لفترات طويلة من الزمن. هذا يوضح أن موقفه كان مؤيداً لأسلمة القوانين الإسلامية (في عهد نميري) من ناحية سياسية، لذلك حاول عمل التبريرات الفكرية التي أشرت إليها في موقفه.. وفي عام ١٩٨٢م عندمات شعر أن النميري ينوي تطبيق الشريعة حاول تقديم الموقف الثاني حول عدم التدرج في تطبيق الشريعة... ؟

هذا أول شيء لفت نظري في حسن الترابي الرجل السياسي والقائد والذي يقال: إنه مفكر إلى هذه الأوصاف التي يقذفها الناس عليه بأريحية شديدة(!!).

و من القضايا التي ركزت عليها تركيزاً شديداً وفي هذا أسعفتني دراستي الأكاديمية شعرت أنه بالرغم من أن الذي جذبنا لحسن الترابي عندما كنا شباباً الشعارات البراقة التي كان يرفعها، وأنا أقول الآن باطمئنان شديد، إنما ظلت هذه الشعارات مرفوعة لمدة ٣٥ سنة ولم تتبلور في فكر أو موقف سياسي أو أطروحة فكرية مبلورة لذلك تكون مطمئناً جداً بأنه كان شعاراً ولم يكن أي شيء آخر غير ذلك بل كان شعاراً يلفت النظر وجذاباً بالنسبة لنا نحن كشباب. فمثلاً:

ما الذي جدده حسن الترابي، فقد جذبنا إليه في الأول كلامه عن التجديد.. أنا الآن مطمئن جداً وبعد ثلاثين سنة لم أر شيئاً عن التجديد في أي شيء من الأشياء. حتى بعض الأشياء الفكرية والفقهية التي أثارت جدلاً حول حسن الترابي... إلخ كانت مواقف سبقه إليها آخرون وكانت إجتهاد في موقف معين ولم تكن حزمة اجتهادات أو رؤية متكاملة تقدم تصوراً شاملاً كاملاً، وأنا مطمئن أنه لم يحدث شيء من هذا القبيل.

الديمقراطية مثلاً: لا أعتقد أن من نقاط القوة عنده أسلوبه غير الديمقراطي الذي قاد به الحركة الإسلامية. أحسن ما حدث في الحركة الإسلامية هو مجيء حسن الترابي كقيادة شابة متطلعة له أفق رحيب وواسع.. وعدم ديمقراطيته في البداية كان أحسن شيء عنده لأن الحركة كانت بادئة ومتخلفة وكانت محتاجة لإنسان ينتشلها ويحدد لها معالم الطريق وقد فعل الترابي ذلك بنجاح وجدارة.. وفي تلك الفترة لم نكن نحتاج إلى ديمقراطية ولم نكن نحتاج إلى تفاصيل ولم نحتاج إلى رؤية فكرية، ولكن هذه المرحلة التي ظننا أو ظننت أنا أنها ستكون مرحلة مؤقتة بعد أن نضجتُ اتضح لي أنها كل ما لدى حسن الترابي من برامج وأفكار وسياسات وظل هذا منهجه في قيادة الحركة الإسلامية إلى أن قرر لنفسه أن ينسحب منها ويؤلف له حزباً جديداً آخر.

دراستى الأكاديمية كانت تلفت نظري إلى بعض الأشياء التي أجدها عند حسن الترابي وأجدها موجودة فيه. المنهج الذي أصبحت مؤخراً أنظر به لحسن الترابي هذا الذي تعلمته في دراستي الأكاديمية وأنا حتى هذه اللحظة مطمئن إلى ذلك).

بعد ذلك يحاول حنفي استخدام بعض نظريات علم الاجتماع السياسي التي تتحدث عن المجتمعات الغربية المتقدمة حيث تسود العقلانية القانونية.. وعكسها يوجد في المجتمعات المتخلفة.. ثم الشرعية الكارزمية التي تقوم بدور الانتقال بالمجتمعات من التخلف إلى العقلانية القانونية وفي هذه المرحلة ينبغي للقائد الكارزمى أن يتخلى عن تفرده بالقيادة لصالح المؤسسية والشرعية القانونية.. فيقر بهاء بأن الشيخ الترابي هو قائد كارزمي من الطراز الأول انتشل الحركة الإسلامية من الحضيض ولكنه عند مرحلة التحول للشرعية القانوية أصر على التمسك بتفرده القيادي ورفضه للشرعية القانونية (!!).. فنراه يقول:

دان تحت قيادة حسن الترابي في أيام الانقاذ الأولى على أن تعلن الحرب على العالم كله لا يمكن النظر إليها وفهمها إلا من منطق أن هذا النوع من القيادات والزعامات لا يلقى بالاً للواقع وهو جاء للكرة الأرضية لا لكي يفكر في الواقع، وإنما جاء ليتحدى الواقع ويغيره ويكسره. لذلك هذا النوع من الزعامات ينهي مسلسله بكارثة والحمد لله أن كارثة السودان كانت كارثة بسيطة وأن الحركة الإسلامية في السودان قد فقدت مصداقيتها وانشق صفها وأصبحت حزبين بدلاً من حزب واحد، وهذا يفسر عدم ديمقراطية الترابي وطريقة تفكيره).

مداخلة من المؤلف أثناء تسجيل الحوار:

يبدو أن شخصية الشيخ الدكتور حسن الترابي مازالت عصية على النقد الموضوعى إذ ما زال الدكتور بهاء الدين طيلة الفترة التي منحناها له يدور حول قضايا هامشية لا ترقى إلى مستوى النقد العلمي الموضوعي لفكر الدكتور حسن الترابي وما ذكره من أدلة قد جانبه - في رأي - الكثير من الصواب، بل قد ذكر ضمن نقده أشياء تذكر لصالح الشيخ حسن الترابي ولا تحسب عليه، أولاً: قد انتقد بهاء الدين عدم كفاءة الدكتور حسن الترابي الفكرية والسياسية وذكر مثالاً أرى أنه لم يكن موفقاً فيه إذ ذكر مسألة التدرج في تطبيق الشريعة ومحاضرة الجامعة الإسلامية ثم التطبيق بالكامل.. ولعل غياب الدكتور بهاء الدين عن السودان لفترات طويلة جعله ينظر إلى جانب واحد من الصورة..أو ينظر إلى نصف الكوب الفارغ.. فكما يعلم الدكتور بهاء الدين أن نظام نميري قد تطور من نظام حليف للشيوعيين إلى نظام ينشد الإسلام، وذلك بعد معارك ومعارضة شرسة ضده.. فقد تأكد للنميري بعد المصالحة - التي كان طلب الحركة الإسلامية فيها هو - خلو بيننا وبين

الناس ـ أن الأرضية السودانية هي أرضية إسلامية، فأراد أن يتجه نحو التشريعات الإسلامية بموقف يحمد له، ثم بدأ في تعديل القوانين السودانية لتتماشى مع الشريعة الإسلامية وهذه خطوة تقع ضمن برنامج الحركة الإسلامية الذي تسعى إليه منذ عهدها الأول. لذلك يأتي قبول الحركة الإسلامية لها واعتبارها خطوة في مسيرة الألف ميل، وهذا شيء جميل بدلاً من أن تقول لا بد أن يطبق الإسلام كله أو يترك كله مثل بعض الحركات الإسلامية قصيرة النظر.

هذه خطوة.. وأنا أذكر جيداً أن النميري بعد ذلك وفي عام ١٩٨٣م، أعلن تطبيق الشريعة الإسلامية وتحمل الكثير من المشاق والمتاعب نيابة عن الحركة الإسلامية التي كانت تؤمن سلفاً أن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. وأنا شخصياً كنت أقول للشيخ الترابي أن النميري قد أتى بتشريعات مشوهة مثل الشريعة في بعض الدول العربية فكان يرد عليَّ بأن النميري قد وفَّر بتطبيقه للشريعة حوالى المائة سنة للحركة الإسلامية كانت ربما تحتاجها للوصول لهذه الخطوة.

لذلك أفتكر أن الشخص الذي كان معاد للتوجهات الإسلامية إذا تقدم أي خطوة ايجابية نحو البرنامج الإسلامي ينبغي أن نقبلها منه ونشجعه وندفعه نحو المزيد.. وحتى لو كان تقدمه مكايده ينبغي أن ندفعه للثبات عليه ونعينه في ذلك.. إذاً هذا الموقف وما قاله بهاء الدين حول محاضرتى الجامعة الإسلامية يحسب للشيخ حسن الترابي ولحنكته وسعة فقهه وبعد نظرته ولا يحسب عليه لأنه بدأ بالتدرج وطالب بالمزيد.

أما **التجديد** وسؤال بهاء، ما الذي جدده حسن الترابي بعد ٣٠ عاماً؟

فأنا أختلف تماماً مع الدكتور بهاء...

مثلاً مسألة (أن الإسلام دين ودولة (هذه كانت بدعة في المجتمع السوداني التقليدي وكذلك مفهوم علاقة الدين بالسياسة كان مرفوضاً لدرجة تشبيه الإخوان المسلمين بالشيوعيين. ولكن بالصبر والطرق المستمر على المجتمع من أجل تغيير المفاهيم في (واقع المجتمع)، الآن أصبح المجتمع كله مقتنعاً بأن الإسلام دين ودولة وأنه لا بد أن يقود الحياة و.. وكذلك كل الشعارات في المجتمع أصبحت ذات نكهة وطبيعة ومحتوى إسلامي.. وهذا عكس ما زعمه السيد وحيش حول ترفع الترابي ـ كقائد كارزمى ـ عن محاورة الواقع والصبر عليه حتى حدوث التغيير.

مثال آخر هو **المرأة**: كان المجتمع السوداني التقليدى يتعوذ من الدجاجة (العوعاية ـ كثيرة الصياح ـ والفتاة الصلاَّية).. وكان الإسلاميون في الجامعات متخلفون في تعاملهم مع زميلاتهم الطالبات وحتى الصورة الفوتوغرافية للطالبة الجامعية ما كان يمكن نشرها ضمن قوائم المرشحين لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم.. ولكن استطاع الشيخ الترابي أن يحدث ثورة في قطاع المرأة بعد صدور كتابه «المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع» لدرجة أن الأستاذ أحمد عبد الرحمن محمد كان يقول: إن هذا الكتاب لم يكن مقبولاً في المجتمع التقليدي لدرجة أننا طبعناه ووزعناه سراً من غير أن يحمل اسم كاتبه لأنه يحمل آراء جديدة وجريئة لذلك صدر باسم عبد الله حسن عبد الله ولم يصدر باسم كاتبه الشيخ حسن الترابي.. وهذا الكتاب أحدث نقلة وثورة وسط المرأة وتحولاً كبيراً لصالح الحركة الإسلامية فمنذ العام ١٩٧٧ - ١٩٧٨م بدأ مؤشر الطالبة الجامعية يتحرك في اتجاه الإسلاميين إلى أن أصبحت غالبية الطالبات الجامعيات في صف الحركة الإسلامية إما التزاماً وتنظيماً أو موالاة فكرية وسياسية. وانتشر الحجاب وسط الطالبة الجامعية وانداح للمجتمع وما كان ذلك معهوداً من قبل.. معظم ذلك الفضل يرجع بعد الله للحركة الإسلامية بقيادة الشيخ الترابي.. ولعمري هذا تجديد وتغيير يقره كل أبناء الحركة الإسلامية في المؤتمرين الوطني والشعبي ولا ينكره إلا متأمرك غير موضوعي.

مثال آخر هو أسلمة الاقتصاد: كانت كل البنوك السودانية تتعامل ربوياً وحتى الإسلاميين كانوا يتعاملون مع بنوك السودان الربوية، لكن ما قاده الشيخ حسن الترابي من أسلمة للاقتصاد السوداني وحث الخيريين من العرب لدفع أسلمة الإقتصاد السوداني معلوم لكل ذى بصر وبصيرة.. وبفضل الله قد أصبح النظام المصرفي في عموم السودان يعمل وفقاً لنظرية الاقتصاد الإسلامي ومنع التعامل داخل السودان بالربا تماماً وهذا يعود الفضل فيه بعد الله للحركة الإسلامية بقيادة الترابي.

الديمقراطية: أما حديث الدكتور بهاء عن أن الترابي قد قاد الحركة الإسلامية قيادة دكتاتورية فهذا يقدح في جيل دكتور بهاء من المثقفين وحملة الدرجات العليا الذين ركنوا للجمود وقبلوا الاستحمار فصار مثلهم مثل الحمار يحمل أسفاراً وسلموا قيادتهم طوعاً أو كرهاً للدكتور الترابي.. فإن كان الترابي قد قادهم بدكتاتورية وهم يعلمون فهذه مصيبة وإن كانوا لا يعلمون فالمصيبة أكبر.. أما إن

كانوا راضين ومنسجمين ومشاركين للترابي في قراراته ومقترحاته فعندها يصبح دكتور بهاء حالة شاذة لا ينظر إليها ولا يؤبه لها.

و ما أعلمه أن الترابي يتخذ معظم قراراته بعد عرضها على الكثيرين من أعضاء الحركة الإسلامية إما داخل مؤسساتها أو كمجموعات وبعضهم يسعى لتسويق آراء الترابي وحشد المناصرة لها سيما وأن بهاء الدين يقر بأن الترابي قائد كارزمي يجمع الكثير من المواهب والمقدرات العلمية والمواهب القيادية والسياسية ويثق إخوته في مقدراته المتنوعة والمتعددة.

ماكس فيبر والانتشال من الحضيض

أما ما ذكره دكتور بهاء حول ولهه وتشبثه بنظريات ماكس فيبر حول القائد الكارزمي ومحاولة تطبيقها بصورة متعسفة على الترابي ووصفه بأنه كقائد كارزمي قد أفلح في انتشال الحركة الإسلامية من الحضيض وفق منهج غير ديمقراطي كان لا بد منه.. إلخ ، فهذا منطق عجيب وكأن الدكتور بهاء الدين الذي ظل مشدوهاً ومبهوراً بالدكتور الترابي منذ ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٨م كأنه يتحدث عن حركة في أحراش إفريقيا أو جزر واق الواق أو حركة وسط الهنود الحمر.. نسي الدكتور بهاء الدين في غمرة حماسية وتطرفه ضد الترابي أنه لا يتحدث عن حركة دراويش وإنما يتحدث عن حركة ٩٠ ٪ من أعضائها من خريجي الجامعات ونسبة كبيرة منهم حملة الدرجات العليا من الماجستير والدكتوراه في القانون والدراسات الإسلامية والشريعة والطب والهندسة والعلوم السياسية وغيرها من العلوم المدنية، كما أنها حركة نشأت تقاتل في جبهتين في آن واحد هما: الجبهة العلمانية بقيادة الحزب الشيوعي السوداني وجبهة الأحزاب الطائفية التقليدية من جهة أخرى.. بل أن الشيخ الترابي لم يأت لقيادة الحركة لأنه سليل الشيخ حمد النحلان ود الترابي وإنما جاء بجهده وعلمه وجهاده وقد قدَّمه إخوانه لقيادة الحركة وشاركوه في القيادة عبر تطورات الحركة منذ قبيل ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، ثم جبهة الميثاق الإسلامي حتى عام ٢٥ مايو ١٩٦٩م ثم فترة الديمقراطية الثالثة أبريل ١٩٨٥م وقيام الجبهة الإسلامية القومية إلى قيام ثورة الإنقاذ في ٣٠يونيو ١٩٨٩م، التي كتب الشيخ الترابي بيانها الأول وأشرف على إعدادها وتنفيذها وهى الثورة التي استخدمت العديد من كوادر الحركة الإسلامية في مواقع سياسية وسيادية ودبلوماسية وجاءت بالدكتور بهاء الدين الذي كان يعمل ضمن العمالة المحلية

ي الملحقية التعليمية السعودية ي أمريكا ليصبح ضمن كادر رئاسة الجمهورية ومن ثم سفيراً بوزارة الخارجية ومسؤولاً عن ملف الأمريكتين ثم سفيراً للسودان بتركيا.

أين الحضيض الذي كانت تعيش فيه الحركة الإسلامية حتى ينتشلها منه الشيخ الترابي؟.. لم يكن بهاء الدين موفقاً ي حديثه فقد كان من الأجدر به أن ينسب الفضل لأهل الفضل ويتحدث عن التطورات التي مرت بها الحركة الإسلامية والتغيرات التي أجازتها مؤتمراتها وأجهزتها تحت قيادة الترابي وإخوته أمثال أبو جديري الذي وفر لبهاء الدين فرصة الدراسة ي أمريكا، حتى وصفه بهاء الدين بـ(كأنه رجل يخرج الناس من النار إلى الجنة) هذا الرجل المسيح الذي أخرج بهاء الدين من نار السودان إلى جنة أمريكا هو أحد معاوني الشيخ الترابي ومسؤول العلاقات الخارجية ي الحركة الإسلامية التي لم تكن يوماً ما ي الحضيض. والغريب أنه حتى خصوم الحركة الإسلامية يعترفون ويصفونها بأنها حركة منظمة تنظيماً دقيقاً وذات مؤسسات فاعلة وكوادر عالية التأهيل فهي حركة صفوة و(elites) وليست حركة دراويش.

عدم الواقعية وتحدي العالم

كذلك ذكر دكتور بهاء الدين أن الترابي كقائد كارزمي لا يؤمن بالواقع بل يتحداه ويسعى لتحطيمه وتكسيره لذا تحدي الترابي العالم وأشعل الحرب ضد كل العالم دون اعتبار للقوى الخارجية.

وما أحسب أن الدكتور بهاء قد وفق ي حجته خصوصاً أنه كان ممسكاً بملف الإدارة السياسية برئاسة الجمهورية وجيء به من أمريكا لهذه المهمة فلم نسمع له صوتاً ولا احتجاجاً ولا اعتراضاً، بل ظل هو وأبناء جيله يعملون ي توافق كامل مع الشيخ الترابي... ثم أمسك بهاء بعد ذلك ملف الأمريكتين بوزارة الخارجية ولم نر أو نسمع له رأياً ناقداً أو رؤية متبصرة أو موقفاً يحمد له. لم يقل بهاء وأبناء جيله للترابي أنك قد تحدَّيت العالم، وأنك تغرِّد خارج السرب، بل كانوا مبهورين على الدوام ويبصمون بالعشرة، ولم نشهد لهم نشاطاً وأقوالاً إلا وقت الفتنة، فتنة مذكرة العشرة.. معلوم للكل أن الترابي ما كان يسعى لتكسيير الواقع بل كان يسعى لتغييره وإصلاحه.. أما العالم الخارجى فلم يكن راضياً عن أي توجه إسلامى ي أي بلد من البلاد.. وسعت الإدارة الأمريكية ي عهد كلنتون بكل ما أوتيت من قوة لدعم حركات التمرد وفتحت الجبهات ي معظم أنحاء السودان من حلايب إلى شرق السودان إلى جنوبه.. وجاءت وزيرة خارجية كلنتون مادلين أولبرايت إلى يوغندا عام

١٩٩٨م، لتعلن أن أمريكا ستسقط الحكومة السودانية عبر دول الجوار السوداني.. ولم يوقف الزحف الأمريكي غير مجاهدات شباب الحركة الإسلامية الذين كانوا يتقدمون الصفوف وهم الدبابين وأخوة الشهيد على عبد الفتاح والطلاب الذين انحازوا للترابي عند الأزمة وكانوا يرددون (لن نتجمد بل نتجدد).. هؤلاء كانت بيعتهم للشيخ الترابي وبهم واجه التعدى العالمي ولم يتحد العالم.. نحن اختلفنا مع الترابي ولم نوالى المؤتمر الشعبي بل كان إنحيازنا للمؤتمر الوطني حفاظاً على ما تبقى من الدولة التي مهرناها بدمائنا ومجاهداتنا عبر العقود من الزمان رغم قناعاتنا بخطأ قرارات الرئيس البشير في رمضان وما تبع ذلك من إجراءات عزل وطرد من الخدمة وقد جهرنا برأينا داخل أجهزة الحزب وعبر الصحافة.. ورغم أننا لم نوالى الترابي لكننا لم نتجنى عليه بالحق والباطل ولم نحاول محو آثاره بصورة فجة وفطيره كما نراه الآن.

أنا لا أفتكر أن لحسن الترابي فكر(!!)..

يواصل السيد وحيش تجنيه المتناقض وغير الموضوعى على الشيخ الترابي فيقول: (أنا لا أفتكر أن حسن الترابي مفكر.. ليس له فكر... فهو زعيم وقائد سياسي لا مثيل له «زيو ما في» وأنا حتى سياسي هذه عندي تحفظ عليها... لأن الشخص الذي لا يتعامل مع الواقع فهو ليس سياسياً كما تفهم السياسة.

فهو مثلك ومثلي في الفكر فأنا لا يمكن أن أصفه بأنه مفكر.. هل لديه قضايا فكرية محددة علمنا إياها.. خذ مثلاً كتاب الفن.. هو ليس لديه كتب أصلاً.. فكيف يكون «مفكراً» وليس لديه مؤلفات.

حتى الكتاب الأخير (الأحكام السلطانية) الذي ينهي به حياته العملية (Career).

والأعمار بيد الله وأسأل الله له حسن الخاتمة ـ حتى هذا الكتاب إذا قرأته لا تجد فيه ذرة من الفكر... رجل بعد أربعين سنة رفع أكبر شعار رفعه قبله الكثير من الدعاة.. رفع راية التجديد فما هو الذي جدده؟

واحدة من الإخفاقات الرئيسية للإنقاذ هي مسألة التأصيل. أين هو التأصيل؟ أين أولوية التأصيل؟ ما الذي تم تأصيله؟.

فحسن الترابي ليس لديه فكر.. خذ مثلاً رسالته في الفن.. ما الذي أضافه في موضوع الفن بعد ربع قرن من الزمان غير أشياء صغيرة عامة تبلورت في منظمة نمارق.

حول رسالة المرأة يقول بهاء

هذه تؤكد حديثي بأن الترابي يفكر حسب الموقف السياسي فمثلاً كانت المرأة لا تُقبل على الحركة الإسلامية لذلك ووفقاً لهذا الموقف أصدر الترابي رسالة... هل هذا جهد فكري؟ هذا مجرد (Collection) جمع لآراء وأحاديث هنا وهناك(!!). كتاب المرأة هو تجميع أحاديث.. فالترابي بدأ النهضة التنظيمية بتاعته سنة ١٩٧٣ حيث كانت الحركة في الحضيض.. فهو لم يقدم تجديداً فكرياً بمعنى تقديم منهج متكامل.. أما تجميع الأحاديث ونفض الغبار عنها، فهذا ليس تجديداً فكرياً ويمكن أن يكون تجديداً تنظيمياً.. وأؤكد أن ما حرَّكه في مسألة المرأة ليس القناعة وإنما هو التحدي السياسي.. ظل الترابي يكرِّر كلاماً واحداً حول التجديد منذ أن تعرفت على أفكاره.. مجرد شعارات.. فهذا شيء سلبي. أين العمل المنهجي؟

التناقض عند بهاء الدين وحيش

عندما قمتُ بتفنيد آراء بهاء الدين ومشيراً للمجهودات العظيمة في مجال التجديد الفكري للشيخ الترابي في مجال الإقتصاد والفن والمرأة والسياسة علاوة على إدانتنا لبهاء ولمعظم أبناء جيله الذين فشلوا في تقديم أي إسهامات فكرية في أي مجال من المجالات... ثم تأكيدنا في نقطة «عدم ديمقراطية الترابي» بأن الترابي ظل يعمل ضمن مؤسسة ومنظومة تعرض عليها كل الأفكار والخطط فتجيز ما تشاء وترفض ما تشاء، وإن الترابي لم يكن زعيماً لطريقة صوفية بل قائداً لحركة تضم صفوة المجتمع... عندها بدأ بهاء الدين يلعق حديثه السابق محاولاً اللحاق بنفسه وإخراجها من اللحج والجدل والقول غير المنصف فإذا به يقول:

«الترابي من غير أعضاء الحركة الإسلامية لا يستطيع أن يعمل شيئاً هذه مهمة جداً لأن الناس يتكلمون كثيراً جداً، وكأن حسن الترابي هو الذي سطر وخطط وهو الذي أنجز وهذا حرام لأن الحركة الإسلامية ـ كما تفضلت ـ حركة صفوة فيها خلاصة الشعب السوداني وأي رجل وحتى الخواجات والقاصي والداني يقول لا يوجد نظام الآن خلفه هذا النوع من الناس.. كمية من المتعلمين و(زبالته) بعض خريجي الثانويات. في الدنيا كلها لا يوجد مثيل لهذا... أنا لا يمكن أن أنكر هذا وأنا جزء منه.. لكن كتاب «المرأة» هو تجميع أحاديث... فالترابي بدأ النهضة التنظيمية إياها سنة ١٩٧٣م حيث كانت الحركة في الحضيض... فهو لم يقدم

تجديداً فكرياً بمعنى تقديم منهج متكامل أما تجميع الأحاديث ونفض الغبار عنها فهذا ليس تجديداً فكرياً ويمكن أن يكون تجديداً تنظيمياً ... وأؤكد أن ما حرّكه في مسألة المرأة ليس القناعة الفكرية، وإنما هو التحدي السياسي. ظل الترابي يكرر كلاماً واحداً حول التجديد منذ أن تعرفت على أفكاره... مجرد شعارات... فهذا شيء سلبي».

لم يختلف مع النميري إلا عندما دخل السجن ؟

أين هو الاقتصاد الإسلامي الآن.. تجار... الخ

أخيراً يحدثنا تلميذ ماكس فيبر عن شجاعته المتاهية وجسارته في مواجهة الترابي(!!).. كان ذلك في العام ١٩٨٥م، في أمريكا في ولاية إنديانا حيث كان الشيخ الترابي في زيارة لأمريكا فتم عقد جلسة تفاكرية مع أعضاء الحركة الإسلامية السودانيين هناك.. عن تلك الجلسة يحدثنا البطل بهاء الدين عن هيئته أثناء وقبل أن يقدم ورقته عن تجربة الحركة الإسلامية فيقول:

(في أبريل ١٩٨٥م عملنا سمنار لتقييم تجربة الحركة الإسلامية السودانية حتى سقوط نميري ـ كان ذلك في أمريكا ـ أنا قدمتُ ورقة تقييم لتجارب الحركة الإسلامية السياسية من قيام حتى سقوط نميري وقلت فيها آرائى.

لا توجد ورقة في حياتي قدمتها وأنا مضطرب مثلما قدمت هذه الورقة في (ولاية إنديانا) وكنت متردداً جداً وخائفاً جداً حتى لا أتهم أني خارج السرب... أنا أستغرب عملتها كيف)...

ثم يختم السيد بهاء الدين حديثه بالسخرية من الإسلاميين من أهل الإنقاذ وربما بعض أنصاره من العشرة الذين يرى أنه لا فرق بينهم وبين الترابي، بل يصفهم بأنهم بلاوى فيقول:

(لا بد أن تدرك أن المقربين من الترابي هو الذي يأتي بهم.. كل البلاوي الزرقاء الشايفنها دي والتي أصبحت بلاوي عليه هو ذاتو، هو الذي أتى بهم.

وحتى بعد المذكرة هنالك قناعة بالترابي وأنه لا مثيل له حتى بين أصحاب مذكرة العشرة أنفسهم.. حتى ما كتبه الترابي في كتبه ليس فيه أصالة.. لعله لو ترك السياسة وتفرّغ للفكر لأحدث شيئاً، لكنه لا يريد ذلك ويقول أنتم تريدونني شيخاً أجلس على السجادة؟ هو يحب الصواته وعندما تأتي السياسة إلى نقطة لا تنفع معه ينقلب). آهـ انتهى حديث وحيش.

تلك هي آراء الدكتور بهاء الدين حنفي الذي قيل إنه مهندس مذكرة العشرة.. ورغم أن كل أهل الإنقاذ يقرون بمجهودات الشيخ الترابي الفكرية تلك المجهودات التي يجمع عليها الأعداء قبل الأصدقاء ينكرها السيد حنفي من دون حياء.. عليه فإن صح أنه مهندس مذكرة العشرة كما يرى الأستاذ أحمد عبد الرحمن فإن الأمر وراءه ما وراءه وقد وقع الموقّعون معه في الفخ الذي نصبه لهم، والذى ظاهره الإصلاح وباطنه الفتنة وشق الصف وإضعاف الجماعة وسوقها للقطيعة والاحترام.. ومهما يكن فإن النوايا يعلمها اللّه وحده ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره.. ثم ندلف بعد ذلك إلى مذكرة العشرة ومحاورة بعض الذين أسهموا في توقيعها.

مذكرة العشـرة

الموقعون على المذكرة:

١ - الأستاذ سيد الخطيب
٢ - الدكتور غازي صلاح الدين
٣ - الدكتور أحمد علي الأمام
٤ - الأستاذ حامد تورين
٥ - علي كرتي
٦ - بروفسير إبراهيم أحمد عمر
٧ - دكتور بهاء الدين حنفي
٨ - مطرف صديق
٩ - الدكتو نافع علي نافع
١٠- الأستاذ عثمان خالد مضوي

نص المذكرة :

ظلت الحركة الإسلامية في السودان خلال الأربعين عاماً الماضية تثب من نجاح إلى نجاح بفضل الله القدير ثم بروحها التي لا ترضى الجمود.. بل تقتحم كل عقبة متوكلة على ربها متوجِّهة إليه... وكانت نقلاتها من طور إلى طور محفوظة موفقة لأنها لم تكن تقيد نفسها بالأحجام رجاء شيء مثالي قد لا يأتي أبداً...

واليوم تقف الحركة الإسلامية مرة أخرى على مفترق الطريق. أمامها القرن الحادي والعشرين بإرهاصاته. تدخله وعلى منكبيها عبء السلطان والولاية الكبرى. في بلد واعد بالخير والإمكان.. مستهدف بالشر والعدوان من قوى كثيرة.. هذا المفترق هو عشر الامتحانات التي تتعرض لها الحركة الإسلامية... نسأل الله أن يقوينا على الثبات على عاداتنا في الشورى المستقصية لكل رأي حتى يكافئنا باجتياز هذه العقبة.

ونرى أن تجربة العشر سنوات الماضية قد أبرزت لنا مشكلات مهمة تحتاج منا إلى حلول مناسبة حتى نجني... ويجني وطننا كله وأمتنا... ثمرة الجهد الكبير الذي شهدته سنوات الإنقاذ العشرة... ونمضي إلى نجاح إثر نجاح... تأسيساً عليه بلا ارتهان لصيغة أو تعصب لبنية بعينها...

ونرى تحديداً أن التحديات تتمثل في أربع مسائل:

١ - الشورى سعة وفاعلية.
٢ - فاعلية القيادة العليا.
٣ - المؤسسية كأسلوب للعمل.
٤ - الوحدة كسياج للحركة.

(١) فقد عانت الشورى الداخلية في الحركة من مشكلات الاستعلان والاستخفاء من عدم مرونة الشورى لاستيعاب الآراء كلها لأسباب عملية يمكن التغلب عليها حتى يكون ـ كل أمرنا شورى بيننا فنستأهل المدح الرباني.

(٢) كما قلَّت فاعلية قياداتنا العليا بسبب ترهل المنابر القيادية وانبثاث منابر قيادية أخرى خارج جسم الحركة لضرورة الحكم. ولضعف الصلة المؤسسية بين المستويات رأسياً وأفقياً. ولغموض العلاقة بين الحركة والدولة. حتى أوشك الأمر أن يكون تنازعاً. وانتزاعاً لا يثمر إلا الفشل وذهاب الريح.

(٣) وفي زمان العولمة هذا لا يغني الحركة أن تعتمد على بنيات غير مؤسسية لأن أعداءها يحاربونها بأسلحة العصر. فلا بد أن تحدد مؤسسات الحركة ثم تتكامل، والمؤسسية هي أقوى رافد للفاعلية ولنجاح الشورى.

(٤) وكل المشكلات الثلاث السابقة تنتج وضعاً يضعف الوحدة.. وحدة الحركة مع الشورى هما أمتن ركيزتين بهما نضمن الحد الأدنى من منعة الحركة ومنها تنطلق إلى تحقيق أجندة الإسلام في القرن الحادي والعشرين.

من واقع ملامسة هذه المشاكل في حركتنا نرى أنه لا بد أن يصلح المؤتمر الوطني من شأنه فيما يتعلق بهذه المشاكل معداً نفسه قيادة وقاعدة لمرحلة التنافس مع الآخرين. الصراع مع الآخرين ومغالبتهم يقتضي ألا نصطرع مع أنفسنا (الوحدة). والمواجهة مع أعداء يخططون سراً وعلانية تقتضي إحياء مؤسساتنا (المؤسسية). وكبر السهم للمنتصر في سودان وافر الإمكان الاقتصادي. يغري المتكالبين عليه. ولا نجاح للمواجهة معهم إلا بتنظيم عالي (الفاعلية)...

وأساس أمرنا ـ فضلا عن تبشيرنا بالشورى للجميع يقتضي إعلان شأن (الشورى).

ولذلك نقدم هذه الإصلاحات الهيكلية التي تعتبر أساساً لإصلاح جسم الحركة والتنظيم من أعلى رأسها إلى أسفل أقدامها... هذه الإصلاحات تتناول مؤسسة الشورى.. والقطاع القيادي بما يحقق الأهداف الأربعة المتمثلة في:ـ

- توسيع الشورى وتيسيرها وإكسابها معنى وأثراً.
- توحيد القيادة العليا وإكسابها فاعلية ومضاءً.
- تكريس العمل المؤسسي في المؤتمر رأساً وجسماً.
- تحقيق الأساس الصحيح لوحدة داخلية منيعة.

نسأل الله أن يهبنا بصيرة نافذة إلى حيث ينبغي أن نسير- وأن يوحدنا بالعمل كما وحدنا بالأمل... وأن يلهمنا التوفيق.

تعديلات مقترحة:

المؤتمر الوطني:

المهام:

تلغي المادة (ب)

(أ) الانعقاد:

١ - تنعقد هيئة الشورى القومية لدورة كل ستة أشهر أو بدعوة طارئة من خمس أعضائها أو بقرار من المكتب القيادي.

٢ - يرأس اجتماعات هيئة الشورى رئيس هيئة الشورى المنتخب أو نائبة وتنتخب من بين أعضائها مقرراً..

(ب) المهام:

١ - إجازة الخطة السنوية وتفصيلها وفق الخطة العامة ...

٢. انتخاب رئيسها ونائبه ومقرر لأعمالهما ...

٣. انتخاب الأمين العام لكل أجل ونائبه...

٤. انتخاب المكتب القيادي لكل أجل ...

٥. محاسبة المكتب القيادي والأمين العام والأمناء ...

٦. مباشرة صلاحيات المؤتمر القومي في أثناء غيابه ...

٧. إجازة اللوائح الفرعية المنظمة ...

(ج) لجان الهيئة:

١ - تقسيم هيئة الشورى إلى اللجان الآتية:

- الشؤون السياسية.
- الاقتصاد والتنمية.
- العمل والفئات.
- الثقافة والفكر والتعليم.
- الفدرالية والعلاقات الأهلية.
- المجتمع.

٢ ـ يختار كل عضو الانضمام إلى لجنة من اللجان المذكورة وله حق الحضور مراقباً في أي لجنة أخرى والمشاركة في النقاش.

٣ ـ تنتخب كل لجنة رئيساً عليها من بين أعضائها ومقرراً.

٤ ـ لكل لجنة أن تقترح لجاناً فرعية توافق عليها أمانة الهيئة.

٥ ـ يراعى في نصاب انعقاد اللجان التيسير بقدر الإمكان.

(د) أمانة الهيئة:

١ ـ تشكل أمانة لهيئة الشورى من رئيسها ونائبه ومقررها ورؤساء لجان الهيئات.

٢ ـ تتولى الأمانة العامة الوظائف التالية:

أ ـ تبليغ الدعوة لأعضاء الهيئة.

ب ـ أعداد أجندة للاجتماعات الدورية والطارئة ؟.

ج ـ تلقي طلبات واستدعاء الأعضاء.

د ـ تلقي تقارير لجان الهيئة ومتابعة أعمالها.

و ـ لها أن تطلب تقارير وإفادات من المكتب القيادي والأمانة العامة بغرض العرض على الهيئة ولجانها.

ز ـ إجراء الانتخابات داخل الهيئة وعد الأصوات وإعلان فوز الاقتراحات.

ح ـ اقتراح إجراء الانتخابات التكميلية وضم الأعضاء الجدد وفق اللائحة والنظام وملء مقاعد العضوية التي تخلو لأي سبب وفق اللائحة والنظام.

ط ـ لها أن تقدم للهيئة لوائح تنظيمية وفق النظام الأساسي واللائحة.

المكتب القيادي:

(أ) التكوين.

يتكون المكتب القيادي من:

١ ـ رئيس المؤتمر الوطني رئيساً.

٢ ـ الأمين العام للمؤتمر أميناً عاماً.

٣ ـ ثلاثة وعشرون عضواً ينتخبون انتخاباً حراً من قبل هيئة الشورى القومية.

٤ ـ يضم المتقدمون إليهم عدداً من الأعضاء لا يتجاوز خمسة وذلك بالانتخابات.

(ب) الاجتماع:

١ ـ يجتمع المكتب القيادي مرة كل شهر. أو بدعوة طارئة من ثلث أعضائه أو من رئيسه أو من الأمين العام.

٢ ـ يرأس اجتماعات المكتب القيادي الرئيس أو من يكلفه.

٣ ـ يناقش المكتب في اجتماعاته الدورية جدول الأعمال المقدَّم إليه من الأمانة العامة أو ما يطرح الأعضاء وما يعرضه عليه الرئيس.

(ج) المهام:

١ ـ تفصيل خطط المؤتمر ومقرراته إلى برامج عمل عبر الأمانة العامة ودورها أو عبر السلطة التنفيذية وفروعها في حالة تسلم المؤتمر الحكم أو المشاركة فيه.

٢ ـ تحديد السياسات العليا ومنها الترشيحات والتعينات للمناصب التنفيذية والتشريعية في الدولة والمؤتمر التي يدخلها أعضاء المؤتمر ممثلين له. والمحاسبات العليا في حالة يكون شخص المحاسب فيها ممثلاً للمؤتمر أو مندوباً عنه.

٣ ـ متابعة تنفيذ خطط المؤتمر وسياساته بواسطة الأمانة وبواسطة السلطة التنفيذية في حالة تولي السلطة كلياً أو جزئياً ...

٤ ـ قرارات المكتب القيادي ملزمة لكل عضو بالمؤتمر الوطني في كل جهة دولة ومجتمع...

٥ ـ له أن يدعو هيئة الشورى أو إحدى لجانها للانعقاد. وله أن يطلب من الأمين العام إشهاد أي من أمناء الدوائر اجتماع المكتب القيادي إذا رأى ذلك ضرورياً أو مفيداً...

٦ ـ إذا لم يتول المؤتمر الوطني الحكم يكوِّن المكتب القيادي حكومة ظل، وله أن يضيف عندئذٍ من يلزم من عضويته التي تكون في المجلس النيابي الوطني بعد موافقة هيئة الشورى على المضامين.

٧ ـ يقرر المكتب القيادي في توصيات الدوائر السياسية والتحالفات مع القوى السياسية الأخرى. أو فضها (حتى تؤكد ذلك هيئة الشورى القومية)..

٨ ـ تأكيد اختيار أمناء الدوائر المرشحين من قبل الأمين العام.

المجلس القيادي:

(أ) الاجتماع:

(١) يجتمع المجلس القيادي مرة كل ثلاثة اشهر.

(٢) يرأس اجتماعات المجلس القيادي الأمين العام.

(ب) المهام:

المجلس القيادي جهاز استشاري تنسيقي يناقش استراتيجيات الحركة العامة. ويسعى لتوحيد الرؤى بين القيادات الحركية والرسمية. ويوصي للمكتب القيادي حول الشؤون العامة. ويعمل على تثبيت الفدرالية ، وثراء الفكر السياسي.

الأمانة العامة:

التكوين:

١ ـ أ /ب/ أمناء دوائر الأمانة العامة..

٢ ـ تقوم في الأمانة دوائر يرأسها الأمناء

٣ ـ تلغى هذه المادة ـ ويستعاض عنها بالمادة (٦) مهام المكتب القيادي.

٤ ـ وظائف الأمانة العامة..

تلغى هذه المادة..

أخيراً

تحذي لوائح الولايات على نسق (المركز).

تعليق:

يلاحظ أنه بينما ركّز مقترح مذكرة العشرة السلطات في يد رئيس الجمهورية الذي أصبح حسب المذكرة رئيساً للمكتب القيادي حيث يرأس الحزب والدولة ، نجد أن المذكرة قد أحالت الشيخ الترابي للمعاش إذ جعلته رئيساً للمجلس القيادي، هذا المجلس الذي عرفته المذكرة بأنه مجلس استشاري تنسيقى يناقش استراتيجيات الحركة العامة ويجتمع كل ثلاثة شهور ،وهذا هو أُس الخلاف والمؤامرة والفتنة التي خلقتها مذكرة العشرة[1].

---

(١) في اجتماع مجلس الشورى في نهاية مارس ٢٠٠٥م، تم التخلص تماماً من منصب الأمين العام ليصبح للرئيس نائبان هما نائباه في الدولة.. وأذكر أنني اقترحت عند تعديل اللائحة وبعيد الانشقاق مباشرة عام ٢٠٠٠ م، عندما رأيت أن منصب الأمين العام حسب التوصيف الجديد قد تحول لمجرد سكرتارية وأصبح الأمين مجرد مقرر للمكتب القيادي في ذلك الإجتماع اقترحتُ أن يكون الأمين العام نائباً لرئيس الحزب أي أميناً عاماً ونائباً لرئيس الحزب لأن الأخير ونسبة لمشاغله التنفيذية في رئاسة الدولة لا

إذا كان ما أثبتناه على صدر هذا الفصل هو نص مذكرة العشرة وأسماء الذين وقعوا عليها من قيادات المؤتمر الوطني، فإننا في الصفحات التالية ندير حواراً مع بعض الذين وقعوا هذه المذكرة الخطيرة وعلى رأسهم كل من بروفيسور إبراهيم أحمد عمر ودكتور نافع علي نافع علاوة على آخرين من قيادات الحركة الإسلامية. ونبدأ حوارنا الآن مع إبراهيم أحمد عمر أوَّل الموقعين على مذكرة العشرة حيث قلنا له:

س: ما هو سر مذكرة العشرة.. وهل العشرة تَغَدَّوْا بالترابي قبل أن يتعشى بهم؟

ج: قبل مذكرة العشرة كانت هنالك مذكرة (الواحد) وهي مذكرتي (أنا).. وتقدمتُ بها قبل هذه مذكرة العشرة بأشهر كثيرة.. وقد كتبتها وكنت أود عرضها على المكتب القيادي، ولكن كان هنالك بعض الإخوان يلحون عليَّ أن أُرجيء هذا الأمر.. حتى لا تتفجر مشكلة أخرى ومن هؤلاء الإخوان الرئيس والفريق الزبير - رحمه الله - وآخرون.. ولذلك لم تقدِّم بصورة رئيسية.

مذكرة العشرة تولدت نتيجة لكل هذه الإجراءات الخاطئة وغير الواضحة والتخبط على النظام والانفراد بالقرار في بعض المسائل وتجاوز لمؤسسات التنظيم بعد قيامها.. فلو تذكرنا الصورة التي كان بها التنظيم تجعل الناس كلهم مع العشرة.. فمثلاً مجلس الشورى مقرره حسن الترابي وهو الأمين العام.. ورئيسه هو البشير.. مجلس الشورى الذي ينبغي أن يحاسب الأمين العام الذي هو رئيس الجهاز التنفيذي للحزب ويحاسب الرئيس بحسبانه رئيس الدولة يرأسه رئيس الدولة ويقرر له الأمين العام!! وهذا يعكس مدى اللخبطة التي كنا نعيشها.. وكان الترابي يُسيِّر الناس بالصورة التي يراها علاوة على الخلاف حول قيام مؤسسات التنظيم وشكلها وصلاحياتها.

لذلك جاءت مذكرة العشرة لتصحيح خطأ واضح لأي إنسان! والمذكرة طلبت من البشير والترابي أن يجلسا على مقاعد أعضاء مجلس الشورى حتى يحاسبهم بدلاً

يستطيع أن يتابع أمور وقضايا الحزب فلابد من نائب بصلاحيات وتفويض.. اعترض إبراهيم أحمد عمر على اقتراحي وكذلك أحمد عبد الرحمن ثم النائب الأول.. وبعد خمسة أعوام اكتشفوا أن منصب الأمين العام لا فائدة له فاستبدلوه بمنصب نائب رئيس الحزب، وبذلك ذهبت الأمانة العامة ليتبع الحزب بالتمام لرئاسة الجمهورية.

من أن يتوليا منصب الرئيس والمقرر لمجلس الشورى.. أي: يا ناس انتخبوا شخصاً بعيداً عن هذين الشخصين ليصبح رئيساً لمجلس الشورى.. وكذلك مقرراً وأن ينتخب مجلس الشورى لجاناً له.. أي محاولة لإنشاء المؤسسات.. حتى لا يكون هنالك عدد معين من الناس بيدهم كل الأمر.

هذا التصحيح أدى إلى تقليص سلطات الأمين العام الذي كان الكل في الكل، فعندما تكون هنالك مؤسسة (مجلس الشورى) مستقلة عنه ولها لجانها المستقلة وتقوم بمحاسبته عندئذٍ يشعر بتقليص سلطاته.. نحن لم نقصد تكسير حسن الترابي أو أي شخص آخر، وإنما القصد قيام مؤسسات حاكمة وفاعلة أرادت أن ترد للتنظيم مؤسسيته وشوراه.. ومفروض تناقش حتى تستمر.. وكل الناس اقتنعوا بأن مجلس الشورى بصورته القديمة لا يصلح أن يكون إلا مجلساً للتنوير(!!)

مداخلة: إذا كان الأمر كما يصوره إبراهيم بأنه عبارة عن إعادة الفاعلية والمؤسسية لمجلس الشورى، بأن لا يكون على قيادته كلٌ من البشير والترابي لهان الأمر ولما وصل الخلاف لما وصل إليه. لكن المذكرة لم تقلص صلاحيات الشيخ الترابي داخل مجلس الشورى وإنما أخرجته تماماً من قيادة الحزب ووضعته تحت إمرة وقيادة (الفريق) البشير عليه السمع والطاعة فيما أحب وكره وإلا الإبعاد كما حدث لغازي وبناني وبلايل وغيرهم. فالتعديل قد جعل الترابي رئيساً لجسم هلامي استشارى يُعلم ولا يُلزم.

س: ذكرت أن مذكرة الواحد حاولتَ عرضها أكثر من مرة على المكتب القيادي.. لماذا لم تسلك مذكرة العشرة ذات الخطوات ولماذا أخذت طابع التكتم والسرية والمباغتة والمفاجأة؟

ج: مجلس الشورى كان يسبقه اجتماع للمجلس القيادي يحضر العمل وجدول الأعمال لمجلس الشورى، وكان يرأس هذا المجلس القيادي الأمين العام الترابي وكان هذا المجلس يجري ترتيبات لحل الإشكالات بين الحكومة والتنظيم أو بين وزير في الحكومة وأمين في التنظيم.. إلخ.. في ذلك اليوم أنا وقفت وقلت: إن الاجتماع ينبغي أن يتطرق للرأس ورأينا أن نناقش ذلك في اليوم التالي حتى تقدم هذه التعديلات لمجلس الشورى.. الأفكار كانت مطروحة.. وأنا ناقشت عدداً من الناس.. موقع الرئيس ـ الأمين العام ـ مجلس الشورى.. عندما جاءت مذكرة العشرة كانت استكمالاً لما طرحته انا أكثر من مرة.

مداخلة: هل كان الرئيس أو على عثمان على علم بها؟

ج: لا علم لدي.. لكنها كانت معروفة.. أتصور أن الرئيس يكون عارفاً، ومَنْ وقّع عليها هم على صلة مع الرئيس.

س: ألا توافقني أن مذكرة العشرة قد قذفت بالحركة الاسلامية إلى مقاعد المتفرجين في لعبة السلطة، حيث أصبحت الحركة الاسلامية حاكمة بأفرادها وليس بمؤسساتها؟

ج: هذا الكلام الذي نتحدث عنه.. مجلس المؤتمر الوطني أو المؤتمر الوطني هذا هو الحركة الاسلامية.. لأنه لما قررنا حلّ الحركة الإسلامية كان القرار أن الحركة الإسلامية الجديدة اسمها المؤتمر الوطني.. لذلك لا توجد حركة ثانية[1].

س: ما هي العوامل التي أحالت الترابي من قائد متفرد إلى رجل يجنح للخلاف، حتى انشقت الحركة حول مواضيع صغيرة مثل انتخاب الوالي.. هل هذه هي طبيعة الترابي ؟.

ج: أنا لا أقدر أن أتحدث عن طبيعته سابقاً، لكنه بعد الإنقاذ تغير تغييراً كبيراً.. وقد لاحظت ذلك.. فقد كان قبل الإنقاذ يستمع للآخرين.. يناقشهم.. أحياناً كثيرة يقبل كلامهم.. حسن الترابي بعد الإنقاذ لا يستمع للآخرين.. ولا يقبل الرأي الآخر ولا يحب أن يدخل في تفاصيل، فهو بعد الإنقاذ قد تغير تغييراً كاملاً.. هل هذه طبيعته الحقيقية هذا (تفسير) أم تغيَّر؟ هذه أشياء لا أدخل فيها؟

س: ما هي عوامل خلق هذا الواقع المر؟

ج: شعوره أنه امتلك أسباب القوى.. وأن كثيراً من إخوانه أصبحوا يقبلوا كلامه من غير ماقشة.

س: هل كان الترابي يفتقد الناصح الأمين.. المعلومة الصحيحة.. هل كان الخاصة لا يقدمون النصح؟.

ج: في الآونة الأخيرة افتقد الترابي بالتأكيد من يقدم له النصيحة.. هنالك بعض إخواننا حوله كانوا يزينون له أشياء غير صحيحة وبدأ يشعر بالقوة وأنه قوي جداً وقراراته تنفذ فوراً.

---

(١) هذا الكلام غير صحيح، فعند تقديم مذكر العشرة كانت هنالك حركة إسلامية في المركز والولايات.. راجع حوارنا مع نافع.

س: مذكرة العشرة؟ يقال إنه قصد منها إبعاد الحركة الاسلامية كمؤسسة على أن يحكم بعض أفرادها كرموز (في المرحلة الأولى) ثم تحولت من حركة مؤسسة ترشح أفرادها للحكم إلى أفراد يتضخمون في شكل مؤسسات؟

ج: المؤتمر الوطني هو الحركة الإسلامية عندما قدمت مذكرة العشرة.. أما الكيان الخاص فقد أنشىء بعد ذلك!!! وعند تقديم مذكرة العشرة لم تكن هنالك حركة إسلامية.. وهي قدمت من أجل إقامة مؤسسات للحركة الإسلامية التي هي المؤتمر الوطني.. المؤتمر الوطني هو الحركة الإسلامية نفسها.

س: هنالك مجموعة معينة شقت الحركة الإسلامية وأصبحت هي فرض في كل تشكيلة وزارية.. كأننا فريق كرة قومي، هنالك لاعبون ثابتون في كل تشكيلة؟ أين الأجيال منذ الخمسينات حتى تتركز السلطات والتعينات في أشخاص معينين.

ج: الحركة الإسلامية هي المؤتمر الوطني.. مذكرة العشرة قامت من أجل المؤسسات.. الإصلاح والتغيير والمؤسسية واجب.. والتغيير مطلوب.. كان يوجد خلل. هنالك أمين عام يعمل كل شيء وحده هنا جاءت المذكرة من أجل الاصلاح.

تعليق:

عن آثار مذكرة العشرة وما نتج عنها من ردود أفعال سالبة من محاولة إقصاء وعقاب بعض الذين شاركوا في توقيعها أو مناصريها وذلك عبر إسقاطهم في كل المواقع القيادية للمؤتمر الوطني، نجد أن البروفيسور إبراهيم أحمد عمر نفسه قد تم إسقاطه في انتخابات المكتب القيادي، وقد كان حينها وزيراً مركزياً مما دفعه لتقديم استقالته من الوزارة حيث قام بتقديم الاستقالة للرئيس البشير الذي رفضها بدورها.. حول هذا الأمر نحاور إبراهيم أحمد عمر:

س: ما هو سر الاستقالة التي تقدمت بها للبشير ورفض قبولها وطلب منك أن تقدمها لإخوانك أولاً.هل هذه الرواية صحيحة؟

ج: هذه الرواية غير صحيحة.. والذي حدث عند مجيء المؤتمر العام، مؤتمر الـ(١٠٠٠٠) حدثت فيه تجاوزات[1] كثيرة ـ المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الوطني ـ تمثلت

---

(١) إذا كان بروفيسور إبراهيم يعتبر عدم انتخابه في المكتب القيادي من التجاوزات لأنه ظل طيلة عمره واحداً من ثلاثة أفراد في قيادة الحركة الإسلامية.. فلماذا لا يعتبر إقصاء وتهميش الشيخ الترابي

في التصرفات ـ الخطاب ـ محاولة تعطيل الشورى (مؤتمر المشاكل).. أنا من الناس الذين لم ينتخبوا للمكتب القيادي.. ذهبت وكتبت استقالتى من الوزارة.. وقلت فيها أنا ملتزم بقرار مجلس الشورى.. وقرار الشورى الذي رآه إخوتي.. رغم أنني كنت طيلة عمري واحداً من ٣ أفراد في قيادة الحركة الإسلامية، رغم ذلك قرر إخواني أنني لا أصلح أن أكون عضواً بالمكتب القيادي.. إذاً أنا لا أصلح أن أكون وزيراً.. كانت استقالتي بهذا المعنى.. وأعتبرها استجابة لقرار مجلس الشورى.. أو تفهم له.. وثانياً رضى بالشورى.. وعندما قدمتها للرئيس رفضها، ثم جاءني على الحاج في المنزل وقرأها في منزلي.

مداخلة: يقال: إن لك آراءً مخالفة للترابي.. ماذا تعني البيعة عندك هل هي للجماعة الحاكمة؟ أم للشخص الحاكم؟

ج: أولاً هنالك خلط وسط الإخوان حول البيعة ومكانتها من العمل الذي قمنا به وحتى ينجلي الأمر.. إن المشكلة لم تكن بيعة للحركة أو القيادة، وإنما كانت منافسة والأخ الترابي يقول هو أحقّ بالقيادة من البشير.. ورأيي أن الحركة الإسلامية تحاول أن تحكم السودان بالشريعة ويجب أن نكون مدركين أن هذه الحركة غير مرهونة لشخص معين، ومن يتولى قيادة الدولة يكون المسؤول الأول لأن الدولة أهم من أي شخص آخر.

الخلاف الذي بيني وبين الترابي كان حول هذه النقطة.. أنا عندما قامت الدولة وبويع البشير رئيساً أنا اعتبرته ـ أي البشير ـ رقماً واحداً. وبالتالي ليس الأمين العام هو الرجل الأول، وكتبتُ هذا الرأي وطرحتُ ورقة بهذا الشأن في المكتب القيادي.. إنه الآن يجب أن لا تكون للأمين العام الذي ليس له سلطة من الشعب وصاية أو إمارة على الرئيس الذي يستمد سلطته من الشعب[1].. وبالتالي لا بد أن نكون واضحين وأن

وتحويله من رئيس وأمين ومؤسس للحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني إلى رئيس مكتب استشاري تنسيقي لا يقدم ولا يؤخر!! لماذ لا يعتبر ذلك كبيرة سيما وأن الترابي ظل دائماً أول الثلاثة وأمير الكل داخل الحركة الإسلامية وفق منهج شورى وانتخاب من مؤتمر الحركة الإسلامية؟؟؟.

(١) المعلوم أن الرئيس البشير جاء للسلطة على ظهر دبابة ولم يستمد سلطته من الشعب.. فهو يندرج تحت إمامة المتغلب أو (المنقلب عسكرياً)، لذلك لا مكان لعبارة أنه قد استمد سلطته من الشعب.. وحتى بعد ذلك فإنه قد استمد سلطته من جماهير الحركة الإسلامية التي قدمته وجماهير المؤتمر الوطني وليس

نظرية الحزب الشيوعي التي تجعل الأمين العام للحزب هو الرجل الأول في الحزب والدولة والمجتمع هذا النظام مرفوض.. تاريخياً وإسلامياً صاحب البيعة وصاحب الشوكة هو صاحب القيادة.

مداخلة: يقال إن لك مواقف مبكرة تختلف فيها مع الترابي ما هي؟

ج: أنا أفتكر أنا حرصت دائماً على الشورى والمؤسسية والترابي لكي يمشي أمره كان يتجاوز الشورى والمؤسسية.. وكانت أيضاً هنالك بعض الاختلافات في فهمنا للتعامل مع الآخرين والتعامل مع المال العام.. كانت هذه الخلافات تظهر في الجو العام نقاشات بيننا ولا أود أن أقول إن الترابي كان مخالفاً لي في هذه المسائل بصورة قطعية. انتهى

بالتأكيد لو انحصر مقترح الإصلاح في مذكرة العشرة حول إعادة هيكلة مجلس الشورى وإسناد منصب المقرر والرئيس لشخصين خلاف الرئيس البشير والترابي كما ذكر إبراهيم أحمد عمر لهان الأمر ولما تفاقم الصراع ووصل إلى ما وصل إليه، ولكن أمر المذكرة قد أسند مهام الأمين العام التنفيذية في قيادة الحزب والدولة وفقاً للهيكلة التي كانت سائدة قبل مذكرة العشرة للرئيس البشير الذي أصبح رئيساً فعلياً للحزب والدولة كما جاء في مهام رئيس المكتب القيادي.. فهذا هو محور الخلاف وليس مهام مجلس الشورى.. ووفقاً للترتيب الجديد فلم يعد الشيخ الترابي أكثر من رئيس لما سُمِّيَ بالمجلس القيادي الذي يجتمع كل ثلاثة أشهر حيث نصت مذكرة العشرة على تعريفه بأنه: (المجلس القيادي جهاز استشاري تنسيقي يناقش استراتيجيات الحركة العامة..).. إذن المشكلة هي تهميش دور الشيخ الترابي مؤسس ومفكر الحزب، ليصبح مجرد مقرر لقائد عسكري هو رئيس الدولة ورئيس الحزب.. هذا يوحى بشيء من المؤامرة والتدبير لإبعاد الشيخ الترابي، خصوصاً إذا استصحبنا معنا إفادة إبراهيم أحمد عمر بأن أصحاب المذكرة كانوا على صلة بالرئيس.. مما يوحي وكأن الأمر قد رُتِّب بليل.

أما **دكتور نافع** علي نافع فقد روى ما يلي حول مقدمات مذكرة العشرة:

جماهير الشعب السوداني.. وهذا حديث يطول حوله الحديث ولا مبرر لذكره كأنه قطعي مُحكم لا شك ولا ريب فيه.

س: ماذا عن مذكرة العشرة وما سبقها من أحداث.. وهل كنتم متوقعين أن يكون رد فعلها بهذا المستوى؟ بوصفك أحد الموقعين على مذكرة العشرة؟..

ج: مذكرة العشرة سبقتها أحداث كثيرة جداً للإصلاح الداخلي بالطريقة التي اعتدنا عليها في الحركة الإسلامية مثل المناصحة والوساطات ثم الإصلاح بين الناس.. كانت كل هذه المحاولات تقوم على أساس أن المسافة بين الرئيس والأخ الأمين العام الترابي بدأت تتباعد.. وللحقيقة أن المسافة بين الأخ الأمين العام وكل أعضاء المكتب القيادي بدأت تتباعد بوضوح شديد وذلك لأن الأخ الأمين العام بدأ يصرّ على وجهة نظره بوضوح شديد جداً، ويسعى لفرضها وأنا أقول بوضوح شديد جداً وللتاريخ أن هذا التباين قد بدأ بين الأمين العام والمجموعة القيادية وقد كان واضحاً وأظهر ما يكون مع المدنيين منهم قبل العسكريين.. والمدنيون هم الذين بدأوا يتململون من ذلك وبدأوا يشعرون بإصرار شيخ حسن على فرض رأيه وأن الذي ينبغي أن يسود ويطبق هو رأيه الشخصي بغض النظر عن رأي الآخرين.

كان الإخوان من القوات المسلحة والعسكريين هم الأقرب والأكثر احتمالاً على إصرار شيخ حسن على رأيه.. لكننا قد وصلنا مرحلة بدأ الأمر فتقه يتسع وبدأ الرئيس والزبير، وهما الشخصان الوحيدان اللذان كان شيخ حسن يحب أن يستمع لهما، أبديا مسيرة مراجعته في رأيه في بعض الأمور ـ وهذا ما لم يتعوده منهم بصبرهما عليه سابقاً ـ عندئذٍ بدأت التوترات بينهم.. لأنه اعتاد منهم الموافقة على رأيه دون الآخرين.

مداخلة: متى بدأ إصرار الترابي على رأيه؟

ج: تقريباً عند الأعوام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥م وقد وصلت ذروتها عند ذلك الحد وبدا واضحاً أن الأمين العام هو الذي يود أن يدير الأمر ظاهراً وباطناً.. فقد كان يديره باطناً ويقوم الآخرون بالتخريج ولكنه الآن يود إدارته ظاهراً وباطناً ولا يحتمل أي وجهة نظر أُخرى حتى أن الرئيس وصل لدرجة أن لا يرى حرجاً أن يستلم شيخ حسن الأمر ويصبح رئيساً للبلاد ما دام شيخ حسن يصرّ على هذا السلوك.. وقد قدّم الرئيس ذلك لنا، ولكن كنا نقدر أن ذلك ليس لمصلحة البلاد ولا مشروعها الحضاري وغير مقبول داخلياً أو خارجياً..

لذلك كنا نحاول أثناء الرئيس عن هذا الموقف كما نحاول التوفيق بينهما.

أما المذكرة فقد سبقتها لقاءات كثيرة جداً، وآخر لقاء سبقها حضره أكثر من ٢٥ من القيادات الفاعلة في الحركة الإسلامية التي قد يراها البعض من قيادات الصف الثاني لكنها كانت قيادات فاعلة ولها كسب كبير في الإنقاذ.. هذا اللقاء قد تمّ مع الأخ الأمين العام لكن الأمين العام قد سفّه آراء هؤلاء الإخوان جميعاً وأشعرهم بأنهم لا يدركون بواطن الأمور ولا ما يجري من تأييد واسع جداً للمؤتمر الوطني في الولايات.. فخرجوا منه يائسين من أن يسمع رأيهم ويحترمهم.

فذهبت هذه المجموعة للأخ الرئيس البشير وقدّموا له رؤيتهم وشعورهم بغياب المؤسسية في المؤتمر الوطني والشورى.. فقد وافقهم الرئيس تماماً على تصورهم وآرائهم.. بل فاجأهم بسؤال مباشر هو «ما هو رأيهم في الحل؟ ثم أجابهم قائلاً: إنه موافق على أي حلّ تجتمعون عليه وبإمكانه أن يوافق عليه فوراً!! (أي حل نتجاوز به هذه المشاكل سيكون مقبولاً لديّ).

حتى هنا ـ وأنا لم أكن واحداً منهم ـ بدأت هذه المجموعة بعد أن يئست من الحلّ عبر الوساطات والرجاءات فرأت أن الحلّ يكمن في الرجوع إلى المؤسسية ويجب أن تطرح هذه القضايا على مؤسسة المؤتمر الوطني نفسه حتى يبدي الرأي فيها.. وذلك لأن الأمين ردّ عليهم بصورة محبطة عندما قال: لا مجال للحلول والاجتهادات والانتقادات عبر الوساطات والجلسات الخاصة فمَن له رأي فليطرحه على مؤسسات المؤتمر الوطني وهي التي تقرر ذلك» كان واثقاً أن المؤتمر تحت قبضته. هذه المجموعة جلست عدة جلسات ورأت أن أفضل شيء هو أن تخلق مؤسسات فاعلة داخل المؤتمر الوطني وتحرر القرار من أن يكون مجرد اتفاق أو منازعة بين رجلين إلى رأي مجموعة قيادية تقرر حسب ما تراه بغض النظر عن صاحب الاقتراح الأمين العام أو الرئيس.. كان هذا هو الرأي الأول، أما الرأي الآخر فهو أن توحد القيادة في يد رئيس الجمهورية أعني بالقيادة رئاسة المكتب القيادي لأننا في هذه اللحظة قد أعلنا أن المؤتمر الوطني قد أصبح حزباً سياسياً معلناً..

فلا يمكن أن يكون رئيس الجمهورية ليس رئيساً للحزب في حين أنه رئيساً للجمهورية.. لا نستطيع أن نقنع الناس بأننا نقدم لهم رجلاً ليصبح رئيساً للجمهورية ولا يستطيع أن يكون رئيساً للحزب!!.

وكان القرار أن يكون رئيس المكتب القيادي هو رئيس الجمهورية وأن تكون قرارات المكتب القيادي شورية وحاكمة.. وأن تكون لهيئة الشورى ولمجلس الشورى رأي ولجان ودور فاعل في إدارة الحزب وإدارة الدولة.

أنا كنت انضميت لمجموعة العشرة **مؤخراً** عندما طرحها عليّ هؤلاء الإخوة ورأيت فيها صواباً وليس فيها هوى أو تشفي من أحد وليست موجهة ضد فرد، وإنما تسعى لإشاعة الشورى وروح المؤسسة داخل الحزب الحاكم.. ما كنا نرى فيها استهدافاً للأمين العام أو دعماً للرئيس لكنها حملت على غير المحمل الصحيح.

س: لماذا جاءت مفاجئة ومباغتة ولم تأت عبر المؤسسة؟

ج: المذكرة ليس فيها خروج عن المؤسسية لأن المكتب القيادي ليس معنياً بتعديل النظام الأساسي.. وتعديلات النظام الأساسي تذهب مباشرة للشورى وهي التي تفصل فيها.. وقد سبقت مذكرتنا هذه مذكرات طرحت لتعديل الدستور وكانت اللائحة تقتضي أن يوقع عشرة أشخاص على أي اقتراح ويقدم قبل مدة.. آخر نظام أساسي رفع قيد العشرة ويمكن لأي شخص أن يقدم أي اقتراح.. لكن نحن عملنا العشرة تحوطاً والتعديلات محلها مجلس الشورى.. لكن الجديد في هذه المذكرة أنها لم تعرض على الأمين العام. لم يكن هنالك شرطٌ أن تعرض على الأمين العام ـ نحن قصدنا أن لا نعرضها على الأمين العام ليقيننا بأنه لن يسمح لها أن تصل إلى الشورى، لأنها تحتوي على آراء لا تتفق مع آرائه لكنها كانت فيما نرى أنها الصواب والحل والمخرج، وأردنا أن يكون المحك ليس الأمين العام وإنما الشورى.. كنا نعلم تماماً أن الأمين العام إذا علم بها سيعمل عملاً كبيراً قبل انعقاد الشورى عبر اللوبي والاتصالات وبتحييد كثير من الناس ويمنع الناس من الرأي الحر.. لذلك قصدنا أن تطرح مباشرة على مجلس الشورى بدون مؤثرات من الأمين العام ونتيح له أن يتحدث على قدم المساواة مع كل أصحاب الآراء صواباً أم خطأً لكننا قصدنا أن لا نتيح له فرصة عمل خاص لإجهاض فكرة المذكرة ومضمونها وأهدافها حتى لا تقدم.

مداخلة: لماذا كان رد الفعل غاضباً بهذه الحدة؟.

أحمد عثمان مكي وعمر عبدالمعروف حملوا المذكرة على غير ما قصدنا منها ووصفوها بأنها انقلاب وإطاحة بالأمين العام وغدر به ونسبوها وقالوا إن هذا الوضع لن يستمر وهذه الحكومة قد انتهت.. والسؤال هو لماذا فسرت كذلك؟

والحقيقة.. واضحة جداً: إن هذه المجموعة برئاسة الأمين العام كانت تسعى أن تكون قبضة كل الأمور ظاهراً وباطناً حتى الدستورية منها والتنفيذية عند الأمين العام، لذلك اعتقدوا أننا قد نسفنا وأجهضنا هذا المخطط وما كنا نظن هذا الظن.

مداخلة: هناك اتهام لمجموعة العشرة أن هذه الدكتاتورية الترابية كانوا مقرريها وجزءً منها ولم يتحركوا إلا عندما احتموا بالقصر والرئيس..!

ج: جزء كبير جداً من العشرة لم يكن في موقع تنفيذي ولم يكن لديه ما يخشى عليه.. ولو وقّع عليها مَنْ هم خارج الجهاز التنفيذي وحاقدون عليه، ولقالوا إنهم فعلوا ذلك لأن شيخ حسن هو الذي منع دخولهم.. هذه حجة لا يسلم منها من كان من الذين وقعوا على المذكرة... هذه مقولة افتراء.. ثانياً هؤلاء العشرة لم يكونوا كلهم في المكتب القيادي عدا شخصي وغازي وإبراهيم أحمد عمر والآخرون لا أحسب أنهم في المكتب القيادي.. والسؤال عن عدم الاعتراض سابقاً هو سؤال يسأل عنه كل القيادات وربما تكون العاطفة هي التي حملت بعض الناس للاستمرار في الطريق الشائك الآن.. وهذه محمدة لهؤلاء الناس الذين عندما استبان الأمر تماماً أسقطوا العاطفة واحتكموا للفكرة وقول الحق وهم خير من الذين ما زالوا في غيّهم سادرين..

س: متى بدأ الخلاف بين المدنيين من الإخوان مع الأمين العام؟

ج: أعتقد أنه بدأ مبكراً والسبب الأساسي أن الأخ الأمين العام هو الذي كان يخطّط لمسرح الأحداث ويحدد مواقيتها ويعد لها العدة.. والآخرون ما كانوا يظنون أن الأمور تسير في نفس الاتجاه.. لذلك وهو وحده وربما قليل من الناس وربما وصلته هذه الإشارات، لكن مما سمعته من بعض الناس ما أقل من سنة ونصف أو سنتين.. أعتقد أن الأخ الأمين يرى أن هذا الأمر لن يبلغ ذروته إلا إذا اجتمعت له القيادة الرسمية (رئيس الجمهورية والأمانة العامة) ولذلك كان يتحسس مَن الذي يقبل هذا الرأي الذي لا بديل له وكان يستقطب الناس على هذا الأساس وبقدر ما يظن يحدث الناس تلميحاً أو تصريحاً.. لذلك وعندما تقادم الزمن وتفاقمت المشاكل عرف مَنْ الذين لن يوافقوه على هذا الرأي وبدأ في محاولة عزلهم وتهميشهم خاصة بعد مذكرة العشرة.

س: عرف الترابي بفطنته وقراءته للمستقبل كيف فات عليه ذلك وكل المعلومات تنتهي عنده ؟.

ج: أولاً القناعة الكاملة عنده بأن هذا الأمر لن ينصلح إلا إذا انعقدت له القيادة الرسمية والسياسية جعل كثيرين جداً من الذين يقدمون له المعلومات يمشون في هذا المجال.. ولم تكن المعلومات دقيقة ولم تكن صحيحة.. فزينت هذه المعلومات له أن القاعدة العريضة من أهل السودان والمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية وأجهزتها كلها مؤيدة لهذا البرنامج(!!).

هذه كانت هي أُس المشاكل.. فالراجل توفرت له معلومات كثيرة جداً أكدت له أنه لا توجد مشكلة في حالة إقدامه على هذا الأمر.. قبلته هذه القلة أم لم تقبله لا يؤثر ذلك..

لماذا كانت المعلومات غير دقيقة ـ لماذا سار الناس على هذا الدرب؟ هذه قد تكون قضية أخرى، وأنا كما قلت بصورة لطيفة لعل الرجل كان يود أن يسمع ذلك..

س: هل كان الترابي يطمح أن يكون رئيساً للجمهورية؟ وهل قدم نفسه نائباً للرئيس بعد استشهاد الزبير؟

ج: أولاً: الحقيقة أنا لم أسمع منه ذلك.. لكن كل الدلائل التي يمكن أن يستنتج منها ذلك قامت على هذه الرغبة.. وأنا أذكر منها أننا عندما كنا نقدم بعض التعديلات في مجلس الشورى في النظام الأساسي.. النظام الأساسي كان ينص على أن هيئة الشورى عليها أن تسمي من المؤتمر الوطني مَنْ تود أن تقدمه لرئاسة الجمهورية.. كان ذلك في آخر انعقاد لها قبل انتخابات رئاسة الجمهورية ولم تنعقد دورة عادية غيرها.

الأخ الأمين العام ومجموعته ـ ولاستغرابنا جميعاً ـ كانوا يصرون على أن لا تسمي هيئة الشورى مَنْ يُرشّح لرئاسة الجمهورية.. لأنها كانت تعمل ـ هذه المجموعة ـ بتنسيق مع حسن الترابي. وهذا كان واضحاً جداً للترابي أي أن هيئة الشورى بوضعها الحالي غير مستعدة لترشيحه لرئاسة الجمهورية وإنما تحتاج لوقت كافٍ حتى يقوم بعمل اللازم لتأمين فوز هذا الاتجاه لذلك أراد أن يقطع الطريق أمام ترشيح الهيئة للرئيس البشير. فكان التأجيل في نظره ربما يستدعيها لجلسة استثنائية، وربما يتمّ إقصاء الآخرين ويظل المؤتمر الوطني كله معه من غير مخالفين له.

وتأكد لنا أن بعض أنصاره مثل أحمد عثمان مكي قد سعوا في هذا الاتجاه وطلبوا من علي عبدالله يعقوب أن يرشح الترابي في هيئة الشورى لرئاسة الجمهورية.

أمين حسن عمر يشهد:

الدكتور أمين حسن عمر الذي يعتبره الكثيرون من أبرز تلاميذ الدكتور الترابي والمتعاطفين معه رغم وجوده في المؤتمر الوطني الحاكم.. عندما سأله الأُستاذ مَعَنْ بشور في بيروت: متى تطلقون سراح الدكتور الترابي؟ وقد كنت شاهداً وقتها، رد أمين حسن عمر بقوله: (لقد سجنت الإنقاذ نفسها بسجن الترابي)، وكان يشير إلى الأسئلة المتكررة التي ظلت تطارد قادة الإنقاذ أينما ذهبوا حول ضرورة إطلاق حرية الترابي والغريب أن الأسئلة ما كانت تأتى من الإسلاميين وحدهم، بل من القوميين واليساريين والبعثيين أمثال معن بشور وغيره بل ومن المسيحيين في أجهزة الإعلام.

في تقدير أمين حسن عمر: أن الترابي كان يرى ضرورة أن تخضع الحكومة للحركة الإسلامية وليس العكس، وأن المؤتمر الوطني هو التعبير عن الحركة الإسلامية، لذا يجب على الدولة أن تخضع له، وإلا صار المؤتمر الوطني شبيهاً بالإتحاد الإشتراكى تابعاً للدولة، أي حزب حكومة وليس حزباً حاكماً. كما يرى الترابي أن الحكومة الآن ليست في يد الحركة الإسلامية، وإنما في يد عسكريين منتمين للحركة الإسلامية وأن تأثير الأفكار العسكرية التي استقوها من المؤسسة العسكرية عليهم أكبر من تأثير الفكر الإسلامي عليهم، لكنه لا يشكك في إسلاميتهم.

ويضيف أمين قائلاً: (أنا سألت د. الترابي صراحة: (هل تعتقد أن البشير يمكن أن يغير الشريعة كما فعل النميري؟)، كان رد الترابي: لا.. لكن ممكن يحصل التغيير تدريجياً بالغفلة والتنازلات التدريجية حتى تتحول في نهاية الأمر إلى كيان لا يمكن تسميته إسلامياً.. فالبشير إذا انصرف عن حماية التيار الإسلامي والحركة الإسلامية فليس بقادر ولا مؤتمن على الحفاظ على المشروع الإسلامي.

أما البشير والمجموعة الموالية له فيعتقدون أن الترابي بتصرفاته وتصريحاته قد أصبح عبئاً على الدولة، لأنه يريد أن يكون جزءً من الدولة ويتصرف بمنطق الحركة الإسلامية ويريد أن يكون جزءً من الحكم ويتصرف بمنطق المعارضة ويريد أن يرجع إليه في كل شيء ويَسأل ولا يُسأل.

عبد الجليل الكاروري يدلي برأيه:

في حوارنا مع الشيخ عبدالجليل الكاروري حول الأزمة داخل الحركة الإسلامية حتى بروز مذكرة العشرة كان رد الكاروري واضحاً وشاملاً نذكر منه هنا ما

يتعلق بمذكرة العشرة ونرجىء ما تبقى للحديث حول الحركة الإسلامية بعد الانشقاق وقيام ما عرف بالكيان الخاص ودوره الهامشي في مسار الحياة السياسية السودانية. يقول الأستاذ الكاروري:

❖ العشرة سنين الأولى من الإنقاذ قد فوضنا أمرنا لله ثم لإخواننا وأصبحت مساهمتنا حسب الطلب.. حسب ما يطلب منا (!!!)

❖ يبدو أن هنالك اتجاهاً من القيادة لاستمرار هذا النمط «التفويض» بحجة أن العسكريين هم الحاكمون، فلا داعي لآخرين منافسين لهم وحتى التعيين للوزارات ما كان يتم حسب المساهمة السياسية ولا...

❖ هنالك بعض الإخوان يرون أن هذه المسألة مقصودة وتعني وداع الحركة الإسلامية ومغادرتها وفي حديث عن أن هنالك مصاحف وزعت لبعض قيادات الحركة الإسلامية وقيل لهم جزاكم الله خير قد سلمتم الأمانة لمرحلة أخرى...

لكن نفس هذا الأسلوب قد تمّ استخدامه مع العسكريين عندما بدأ المدنيون يزحفون، وطلب من العسكريين أيضاً أن يترجلوا، لأنهم قد أدوا دورهم وجزاهم الله خيراً (!!!) هذا ما حدث من دون تفاصيل.

سؤال: ما هي خلفيات مذكرة العشرة وماذا تركت من ظلال، وهل كان القائمون على أمرها يدرون ضررها وما أدت إليه من انشقاق وسط الإسلاميين؟؟؟

الجواب: مذكرة العشرة كانت من المرحلة الثانية.. غيابنا عن القيادة كان سببه دخول العسكريين للموقع القيادي.. وفي نهاية العشرة سنين الأولى كان هنالك منافسة بين المدنيين والقيادة العسكرية المباشرة والقيادة الفكرية.. ومذكرة العشرة هي انعكاس للتنافس حول القيادة لأن الخلاف كان حول القيادة، وليس لأي أسباب فكرية أو تنظيمية وإن كان في جوهر القيادة.

❖ **مداخلة:** لكن نلاحظ أن العشرة بينهم عسكري واحد؟

الجواب: لا.. المذكرة ومَنْ وقعها يصنفوا لصالح الجانب العسكري.. ولو لم تجد مناصرة من العسكريين لما وجدت فرصتها للمنصة والنقاش ولوجدت نقاط نظام ضدها.. كان هنالك تنسيق كامل بين العسكريين ومجموعة العشرة[1].. ولو لم يكن هنالك خلاف بين القيادة العسكرية والفكرية لما برزت المذكرة أصلاً..

---

(١) إفادة الكاروري تؤكد أن المذكرة كانت مؤامرة بين معدّيها والجناح العسكري وفق تنسيق كامل.. ورغم أن نافع ينفي ذلك لكن ربما يكون بعض موقعيها قد انضموا إليها مؤخراً من غير دراسة أبعادها وآثارها المتوقعة.

المشكلة أصلاً على المستوى القيادي وليس على مستوى القواعد.. وأنا لمست منذ وقت مبكر تضايق العسكريين من القيادة الفكرية منذ حلّ المجلس العسكري..

سؤال: هل للمذكرة نفع أم ضرر وأيهما أكثر؟

الجواب: نفعها أكثر.. خسرنا وحدة الحركة، لكننا لم نخسر الدولة ولم ترق دماء.. وقراءتي أن الفتنة أصابت الصحابة والمذكرة كانت إنذار مبكر ومفيد..

السؤال: المذكرة قادها أغلب تلاميذ الترابي الذين كانوا يتبعون كل خطواته وممارساته من ضيق للشورى وخلافه.. هل فعلوا ذلك لأنهم شعروا أنه يريد أن ينقلب عليهم أم ماذا؟

الجواب: فيهم ناس على خلاف مبكر مع الترابي مثل إبراهيم أحمد عمر.. وهم خضعوا لانقلاب على أشخاصهم، لأن الذي يقعد اليوم يكسب غداً.. ولأن قربهم من القيادة جعلهم يقدرون أنهم يمكن أن يتحملوا الظلم لكن قدروا أن الجيش لا يمكن أن يتحمل الظلم وربما يحمل السلاح، فرأوا لا بد من إنصاف هؤلاء العسكريين الذين أتوا بالدولة وضحوا من أجل قيامها.

السؤال: لماذا كانت ردة فعل الترابي عنيفة بهذا المستوى؟

الجواب: هذا يؤكد ظننا أنه كان يريد أن يكون الرجل الأول في الدولة والترابي رجل يرتب لأهدافه ترتيباً كاملاً.. وأي شخص يحول دون أهدافه لا بد أن يعامله بعنف وحتى معاملته للرئيس عندما كان الترابي رئيساً للبرلمان كانت معاملة عجيبة ولاحظها الناس.. وحتى عندما طلب تأجيل مناقشة التعديلات كان الرد عنيفاً..

عبد الرحيم على:

في إطار استشهادنا بآراء الكثيرين حول خلافات الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني فإننا نورد هنا رأي الأستاذ عبدالرحيم علي رئيس مجلس شورى المؤتمر الوطني ثم أول أمين عام فيما بعد للكيان الخاص للحركة الإسلامية.

س: من خلال وجودكم في لجان الوساطة عُرف الترابي بصفاته القيادية المعروفة ونظرته الثاقبة، فما هي العوامل التي دفعته بعد هذه الخبرة ليقود مثل هذا الصراع ضد البشير؟ هل هذه هي طبيعة الترابي الحادة المتحدية؟ أم أن قراءة الترابي لمآلات الأمر لم تكن صحيحة؟

الجواب: لا أستطيع أن أجيب على هذا السؤال، لكن الترابي له رؤية ثاقبة ومقدرة عالية وتقديراته للأمور ظلّت لحد كبير تكون صحيحة. يبدو أنه في الفترة الأخيرة أن التقارير التي تصله عن رأي الناس في الوضع السياسي لم تكن دقيقة.. هذه ناحية.. الناحية الثانية هي أنه كان يتوقع غير الذي حصل..

كذلك أظن أن شخصية الترابي التي انطبعت مع التجربة الكبيرة في التحدي ومواجهة الصعوبات بالصراع كان لها دور في طريقة إدارة الأزمة لأن طريقته ليس فيها أن ينحني للعاصفة وليس فيها أن يعطي وقتاً للمشكلات، بل أن يواجه المشكلة وأن يصعدها ويحلها بأي شكل من الأشكال، هذا جانب شخصي وأفتكر أن هذه الطريقة لم تكن مناسبة لحلّ المشكلة نفسها..

مداخلة: عند جلوسكم معه هل كان يتقبّل نصائحكم وآراءكم وانتقاداتكم، وهل دخلتم معه في مثل هذه المسائل أم هي رجاءات؟

الجواب: أنا لا أحب أن أتكلم في التفاصيل، لكنه كان من وقت مبكر جداً قد حسم عددا من القضايا وما كان مستعداً أن يتقبل فيها رأياً آخر، بدليل أن قرارات مجلس الشورى لم تكن مقبولة عنده. وهذه أهم من أي قرارات لأن مجلس الشورى الذي وضع المعالجة الشاملة قد كانت قراراته في عدد من الأمور واضحة ـ هذا بعد رمضان وحل البرلمان ـ وأن موضوع حلّ المجلس الوطني يحال للمحكمة الدستورية ويقفل على ذلك، لكنه عبر عن رفضه لقرارات المحكمة واستمر التصعيد والصراع مما أدى إلى انهيار المعالجة الشاملة ومما قاد إلى تجميد الأمانة العامة.. وهذا دليل على أن له قرارات قد اتخذها سابقاً، ولذلك رفض قرارات مجلس الشورى.. كان قد كوَّن موقفاً منذ مرحلة مبكرة.

سؤال: رأيت أن الترابي ربما فكر وقدر وحسم أمره، لكن سؤالي هل تمت مواجهة بينكما عند لقائك به؟ هل هنالك مناصحة أو رجاء؟

جواب: علاقتي بشيخ حسن في هذه المسألة باستمرار كانت علاقة تبادل آراء وتناصح واستفسار عن موقفه ورؤيته في المآلات والرؤى المختلفة البديلة، وحاولت أن لا نكوِّن رأياً حتى نأخذ رأيه ونستمع إليه ونتحسس مدى الاستجابة للاحتمالات المختلفة.. نحن لسنا في موقف أن نَفْرُضَ عليه شيئاً ـ لجنة معالجة ـ لم تحصل بيننا مواجهة أبداً وشعرت بالاحترام منه باستمرار وقدمت له الاحترام اللازم وأنا مقدّر

ظرفه.. وقد كان شاعراً بالتمزّق وشعرت بأنه حزين ومقدر مسؤوليته والأخطار المحدقة بالبلد.. لكنه لا يستطيع في هذا العمر أن يغير في طريقته.

أحمد عبد الرحمن: الترابي فلتة لا تتكرر بسهولة:

في ما يلى نورد شهادة الأُستاذ أحمد عبدالرحمن محمد الذي يعتبر واحداً من مؤسسي الحركة الإسلامية ومن الذين عاصروا الترابي وقدمته الحركة الإسلامية في الكثير من المواقع القيادية على مستوى الدولة والحزب. بعد المصالحة الوطنية شغل منصب وزير الشؤون الداخلية وبعد الانتفاضة تقلد منصب الأمين السياسي للجبهة الإسلامية، وقد كان نائباً برلمانياً عن دائرة الشجرة والكلاكلات ١٩٨٦ـ١٩٨٩، كذلك يعتبر من السياسين الذين يجمع أنصارهم وخصومهم على أنه (راجل شيخ عرب) واسع العلاقات غير منحصرها. عندما يتحدث عن الترابي يتحدث بشيء من التجرد يذكر الكثير من إيجابيات الرجل ثم يعرج على نقاط الخلاف.. الخلاف السياسي لا يعنى عنده القطيعة وإنما شعاره هو، (إختلاف الرأي لا يفسد للود قضية).. عملتُ معه سكرتيراً للمكتب السياسي أيام الجبهة الإسلامية وسافرتُ معه كثيراً فهو رجل ذو خلق قويم وكرم ونبل.. اختلفت معه بعد اعتقال الشيخ الترابي، فقد كان رأيي أن ذلك الاعتقال جائر لم تتخذه مؤسسات الحركة الإسلامية ولا مؤسسات الحزب، وإنما اتخذته الأجهزة الأمنية، ولا ينبغى علينا أن نبارك تجاوزت الأجهزة الأمنية، لأننا إن باركنا الاعتقالات فسوف نبارك الإعدامات وإراقة الدماء وهذا ما لن نفعله.. الأستاذ أحمد كان يعيش صراعاً.. فهو ضد الترابي، بل كان لا يخفي شماتته عندما رأى تلاميذ الترابي الذين أبعد معظم أبناء جيله ظلماً واحتفظ بهم وقربهم يطيحون به.. وفي نفس الوقت اعترض في اجتماع المكتب القيادي وبحضور الرئيس على اعتقال الترابي بهذه الطريقة وهاجم الرئيس وقال له: (كرسي الحكم الذي تجلس عليه الآن ظل الترابي والحركة الإسلامية يعملون له طيلة الخمسين سنة الماضية فلا يمكن أن تعتقل الترابي بهذه الصورة ولا تشاور أحداً. إذن علينا أن نكون جاهزين (ونَبل رأسنا).. فغضب الرئيس البشير من تعليق الأستاذ أحمد لكنه سارع في اليوم التالي وبادر بزيارة الأستاذ أحمد في منزله.

بادرتُ الأستاذ أحمد بالسؤال التالي:

س /متى بدأت علاقتك بالدكتور بالترابي؟

ج/ عرفته وأنا في الصف الثاني جامعة الخرطوم عام ١٩٥٥م.

مداخلة: عندما سئلت عن ارتباط الترابي بوصال المهدي، هل كان مصادفة أم أمراً مدروساً من قبل الترابي؟ كان ردك هو (أن الترابي لا يُقَدِم على شيء بصورة عفوية) ماذا تقصد؟.

ج/ من الأشياء التي تعجب في دكتور الترابي أنه لديه رؤية ويحسن التدبير.. وصال المهدى طالبته في كلية القانون وقد لعب صادق المهدي دوراً كبيراً في إتمام هذا الزواج.

الأستاذة وصال المهدي لها دور كبير جداً في الحركة الإسلامية لدرجة أنني كنت أقول للكاروري: (لو شيدنا لها قبة سيكون أقل من حقّها).. كانت واعية بمتطلبات الحركة الإسلامية المادية والاجتماعية.. كما ساعدت كثير جداً في تحمل أعباء حركة إسلامية في ظروف السودان الاقتصادية الصعبة.. وهي امرأة ناضجة ولبَّت متطلبات كبيرة جداً في الحركة الإسلامية. الترابي لم تكن له أي التزامات تجاه البيت، بل كانت وصال هي التي تتولى ذلك تماماً مما جعل الترابي متفرغاً لعمل الحركة الإسلامية.. لذلك تفرَّد الترابي في مجالات كثيرة وحيوية واسترتيجية أهمها:

- التجديد في مسألة المرأة.
- مسألة الحكم الإقليمي وضرورة تطبيقه، وقد كتبها الترابي في مذكرة ثورة أكتوبر لمجلس عبود العسكري.. مما يؤكد بعد نظره الكبير جداً.
- فتح آفاقنا على قضايا الفكر الإسلامي.
- نحن الحزب الوحيد الذي كتب ورقة عن الجنوب وأسميناها «ميثاق السودان».
- أصّلَ لفقه التعامل مع غير المسلمين وذكرها في دستور الجبهة الإسلامية حيث فتح الجبهة الإسلامية لغير المسلمين رغم رفض بعض الإسلاميين لذلك. لذلك تعامل معنا الكثير من غير المسلمين في فترة الإنقاذ الأولى ومنهم من أسلم ومنهم من لم يسلم.
- التقى سفير العراق في الخرطوم أيام الجبهة الإسلامية مما خلق علاقات مبكرة مع البعثيين في بغداد استفادت منها الإنقاذ.

هاوي صراع..

سلّح نفسه بمعرفة عالية بالفقه، لذلك قارع حجج العلماء السعوديين الذين اختلفوا معه حول بعض آرائه الحجة بالحجة.

متوكل توكلاً ناتجاً عن إعداد وأخذ بالأسباب.. وله تقديرات وحسابات كبيرة.

❖❖ اطلعت منه على مسألة انقلاب الإنقاذ قبل وقوعها وقلت له هؤلاء الضباط من سلاح الموسيقى والمهندسين حا يضيعونا.. ولكن لمعرفتي له بخبرته بالرجال سايرته في مسألة الإنقاذ.

س/ متى بدأت الجفوة بينك وبين الدكتور الترابي؟

ج/ بكل أسف بدأت الجفوة قبل الإنقاذ لأنني كنت متشككاً جداً إننا لن نستطيع عبر القوات المسلحة أن نقوم بعمل مضمون.. ومثلما تمّ ضرب الحزب الشيوعي عندما غامر عن طريق الجيش أخشى أن يحدث لنا مثل ما حدث للشيوعيين. لكن بعد أن جاءت مذكرة القوات المسلحة للصادق المهدي.. أنا بعد ذلك تطرفت جداً لصالح التغيير وكان رأيي أن يكون التغيير الليلة قبل الغد.. قبل أن ندخل في تكرار مسألة السجون حيث يأتي أهلنا للبحث عنا.. إلخ. أنا كنت قبلها متردداً جداً في الاجتماعات.

الترابي بعد الإنقاذ بدأ يُقرِّب بعض الإخوان ويبعد آخرين كما أبدى اهتماماً كبيراً بالإخوان المسؤولين عن العمل العسكري وبدأ يقربهم أكثر. وقد كان ظاهراً أنه كان يهيِّء نفسه لمرحلة جديدة نحن لسنا لا عبين أساسيين فيها لذلك سعى لإبعادنا.

كذلك من عيوب الترابي أنه يتخذ القرارات بصورة شخصية ولا يثق في مقدرات أعوانه، لذلك يستخدمهم لإخراج هذه القرارات.. وذلك لذكائه الشديد الذي تميّز به.. كل الخيوط بيده ويظل ممسكاً بها.. وتلاحظ ذلك عند قراءتك لدستور الجبهة الاسلامية إذ تجد أن كل القرارات عند الأمين العام حتى بالنسبة لأي مكتب، والمكاتب ليس لها قرار ولا مال. حتى ان سكرتير مكتب الترابي هو أقوى من أمين أي مكتب وأنا اصطدمت معه في ذلك.. كل صغيرة وكبيرة في يده والبعض مسايره في ذلك.

جعفر شيخ إدريس تعجب عندما قرأ دستور الجبهة.. الترابي له مقدرة فائقة إذ يستطيع أن يأخذ كل ما عندك، لكن هنالك خطوط حمراء وهي عدم معارضته عند اتخاذ القرار.

أثناء الاجتماعات يترك كل واحد يقول ما عنده.. هو لا يتكلم لكن لا يستطيع أحد أن يتخذ قراراً غيره.. وبعض الإخوان غير مهتمين بهذه الطريقة والمهتمون كثيراً ما يحاول تحجيمهم وحجب المعينات عنهم.

حتى مصادر الدخل داخل الحركة !! يجب أن تعرف ما يليك فقط، وليس لك الحقّ في معرفة كل جوانب الحركة.. مما يجعل الحركة منقوصة ويجعله هو الوحيد الملم بكل جوانب الحركة دون غيره.. لذلك لم يبك أحد على الحركة اليوم لأنه ليس هنالك قرار للحركة، وإنما الترابي وحده هو الذي يتخذ القرارات.. كل المؤسسات القائمة تدار بالريموت كنترول وهذا عمل غير أخلاقي حتى في الغرب كل مؤسسة يديرها المسؤولون عنها وليس سواهم.. حتى مؤسسات الإغاثة والبنوك التي يتولى إدارتها إسلاميون كان هو الذي يتولى إدارة القائمين على أمرها وتوجيههم.. حتى إنني قلت له مرة: «حتى الزكاة تريد أن توزِّعها أنت؟ ناس كاروري ديل ما بيعرفوا يوزعوها؟.

مداخلة: فترة السجن الأولى في أيام الإنقاذ أذكر أنني عندما زرتُكم في سجن كوبر وقابلتُ الشيخ الترابي كان قد أشاد بك كثيراً وبعلاقاتك وكان معجباً بحركتك مع زعماء الأحزاب داخل المعتقل.

ج/ هو كالعادة يقول لك أنت هذه الأشياء مفيد فيها جداً ويجب أن تواصل فيها، لكن هو وإبراهيم السنوسي شغالين قصتهم دي كلها.. وأنا عشان أريِّحْ نفسي لم أشتغل بهم، وإنما اشتغلت بغيرهم لما يفيد الحركة الإسلامية وزهدت فيعمل يديره حسن الترابي وإبراهيم السنوسي وحدهما.

وذات مرة جاءني الفاتح عابدون يحمل بعض المقترحات للترابي يود مناقشتها مع الصادق المهدي!! قلت للفاتح عابدون متى بدأت معرفتك بحسن الترابي؟ قال: قبل فترة.. قلت له: أينا أقدم علاقة بالترابي أنا أم أنت ؟ قال لي: أنت، قلت له: أنا أعرف بحسن الترابي منك.. الترابي لا يقبل آراء أحمد عبدالرحمن فهل يقبل آراء الصادق المهدي؟.

الترابي لا يريد أحداً أن يناقشه في أفكاره وخططه، وإنما يقبلها من غير أن يضيف لها شولة أو كسرة.. إلخ.

الترابي يعلم أنني أختلف معه في أشياء كثيرة ولدي الجرأة لمصادمته ويمكنني أن أعترض على بعض آرائه.. مثلاً موضوع العلاقة مع مصر.. وكذلك كيف يصرف مال الحركة الإسلامية.. لذلك يحاول إبعادي حتى لا أناقشه في مثل هذه الأمور.

كذلك تمّ إبعادي عن كل الترتيبات العسكرية والأمنية، وقد كان يشرك بعض الذين يمكن أن يكونوا وكلاء بالنسبة له.. تنفيذيين وليس لديهم أي رأي وقد وجد ذلك.

كذلك يحاول الترابي تشويه شخصيات بعض الإخوان وهز صورهم في نظر أخوانهم فمثلاً كان يقول للطلاب إبان فترة المصالحة الوطنية، أن أحمد عبدالرحمن منحاز لناس نميري ومعهم ١٠٠٪! رغم أننا كنا نعمل في مايو ضمن استراتيجية الحركة الإسلامية وليس لدينا أجندة خاصة.. كما قال لإبراهيم الدسوقي: أحمد عبدالرحمن لم يتعاون معنا لأنه طلب أن يصير وزيراً؟ وهذا ظلم كبير منه لإأخوانه وليس صحيحاً.. ونحن خليناهو لرب العالمين!.

كذلك حتى في عهد الإنقاذ أن الترابي ذكر للعسكريين - كما أخبرنا البشير مؤخراً - أن الترابي قد قال حديثاً منقصاً بكل الذين عاصروه من قيادات الأخوان وذلك حتى يباعد بينهم وبين العسكريين من قادة الإنقاذ.. لذلك اتخذ العسكريون موقفاً ضدنا.. وكلما عارضناه في أمر من الأمور كان يتصدى لنا هؤلاء العسكريون الذين تمّت تعبئتهم سلفاً ضدنا!! وكثيراً ما كنت أتحدث في قضية واضحة لكن فجأة يتصدى لى من بين المجتمعين البشير والزبير، رغم أنني ليس لدي خلاف معهم! وأحياناً يمرِّر لي ورقة لكي أعتذر عن بعض آرائي وكنت أرفض ذلك.. ويكتب هذه الورقة على مرأى من الرئيس ونائب الرئيس. وذات مرة كتب لي ورقة جاء فيها «كما جئنا بسلام علينا أن نرجع بسلام» أي يعني ضرورة الاعتذار.. لأنني هاجمتهم جميعاً.. فقلت له: يبدو أننا بنعمل في شيء سوف ينهينا جميعاً «يَقْرُضْنا»!.

حتى غازي صلاح الدين ويس عابدين والسنوسي كلهم كانوا ضدنا لأن الترابي حرَّضهم علينا وكذلك علي الحاج.. حتى عندما يكون الحديث عن الحكم الاتحادي وأنا كنت رئيس لجنة الحكم الاتحادي بالمجلس الوطني حتى هذه لا يسمع فيها رأينا.. حقيقة إن الإنسان يشعر بالقهر.

كذلك حاول إبعاد كل الناس القريبين منه جداً واعتمد على الجيل الثاني أمثال السنوسي ـ غازي... إلخ ـ حتى يسير بهم الحركة.. وحتى رأيه في الذين يستخدمهم غير جيد وهو لا يخفي هذا الرأي ويقلل من شأنهم.

س/ ما هي رؤيته بعد الانفصال والسجن - أثناء لقائك به في مقر إقامته الجبرية؟

ج/ علاقتي به لا تتأثر بخلافي السياسي معه.. وقلت له عليه أن يتوقع الذي حصل من أي شخص يفكر بذات الطريقة التي يفكر بها الترابي(!!).

عيب الترابي أنه ذكي أكثر مما يجب استطاع أن يوظف الكثير بالطريقة التي يراها.. هو لم يفرض نفسه على أحد ولكنه استطاع بذكائه أن يستخدمهم.

قلت له كلام جعفر شيخ إدريس صحيح عندما قال إنك استطعت أن to out wicked كل الناس! قال لي: الآن أصبح مثالك جعفر؟!!.

وحقيقة إنَّ جعفر قد اكتشفه منذ وقت مبكر جداً.

الترابي محبوب عندما تستمع إليه فقط.. فهو صفوي وليست له علاقة بالمجتمع أو السوق وعلاقته مع الصفوة المختارة فقط.

تلاميذه وأدوات التنفيذ له عندما احتكوا به كثيراً لم يصبروا عليه كما صبرنا نحن.. فقد كان صعباً عليهم الاستمرار عندما اكتشفوا الكثير من سلبياته.. لذلك فاجؤوه بنفس طريقته في إجهاض كل المبادرات.

وعن الفترة التي أعقبت الانشقاق يقول الأستاذ أحمد عبدالرحمن:

المؤسسية بعد مذكرة العشرة وجدت، ولكن غاب عنها الشخص الملهم القيادي المجدِّد في التوجه.. والآن أي شخص يمكن له أن يقول رأيه بحرية من دون أن يكون متوتراً كما كان في عهد الترابي الذي كان يجلس في إدارة الاجتماعات وهو مقر سلفاً نتيجة الاجتماع.. وذات مرة كان أحمد سليمان المحامى يجلس بجانبي عندما كان الترابي يوجه الاجتماع فقال لي أحمد سليمان: «بالله شوف الراجل ده.. بس عبدالخالق محجوب.. الخالق.. الناطق!! نَوَّم الناس كلهم حتى خرج من خرج وزهق من زهق وترك القضايا الأساسية حتى آخر الاجتماع حتى تخرج القرارات كما يشتهي).

الآن الناس Relaxed وما يفقدهم هو الفكر.. نحن الآن نسير بقوة الدفع السابقة.. الآن المناخ أفضل بكثير مما سبق ما ينقصه الـ vision الرؤية.. الترابي فلتة لا تتكرر بسهولة، لكن توجد مجموعة بقيادة علي عثمان لو تجانست بصورة أكبر يمكنها أن تحدث أمراً جميلاً. الحركة تمرّ الآن بظروف صعبة لأن الفراغ الذي تركه الترابي كبير جداً..

الحركة الإسلامية: التصور السليم لم نجده حتى الآن.. الماعون الواسع.. العمل الوطني وأن تكون الحركة الإسلامية هي عظم الظهر وتعمل داخل «المؤتمر الوطني» وهنالك ضرورة لوجود عنصر غير مسلم وغير عربي.. نتيجة للهزات عدد كبير من

الإخوان الذين لم يجدوا أنفسهم في المواقع التنفيذية أصبحوا محبطين ومراقبين فقط.. وما حدث الآن من فراغ ناتج عن الأزمة..

س / رغم ما عرفت به من حلم وسعة صدر وسماحة لكن منذ الانشقاق أصبحت كل مواقفك عدائية أو غير ودية تجاه الترابي.. لماذا؟ حتى بعد دخوله السجن ترى أنه يجني أعماله التي ارتكبها سابقاً في حق الآخرين؟ رغم أن النموذج الذي جاء بعد الترابي ليس أفضل من سابقه حتى تقول الحمد لله الذي أراحنا من الترابي؟ جاءت مراكز قوى جديدة مصحوبة بصراعات قديمة؟

ج /أنا منذ وقت مبكر رفعت شعار احترام الترابي والاعتراف بالآخرين. أنا شعرت أن الخط المعتمد ليس له علاقة بالديموقراطية، وأخشى أن لا تكون له علاقة بالإسلام.. أعني الإنقاذ وحتى الآن.. وأنا كنت مشفقاً على الترابي جداً لأنه ربط الأمر كله بضرورة أن يحكم هو السودان. هذه فتنة كبيرة جداً، كما قال سيدنا علي (أن السلطة فتنة) وأنا أيقنت تماماً أن الترابي قد فُتن بأنه لازم يحكم السودان. وسخر الحركة الإسلامية كلها لهذا الهدف.. وهو ـ أكاد أجزم ـ أنه يعلم أن آرائي التي أقولها صراحة هي عين الصواب وعين الحق. نادر أن يقول آخرون مثلما أقول.. لذلك حرص على إبعادي من حضور قضايا كبيرة جداً، لأنه يعلم سلفاً أنني سأعترض على الأشياء غير الصحيحة، وأقول هذا خطأ وهذا صواب مهما كان نوع الحضور..

أنا كنت حاداً جداً تجاه إدارة الترابي للحركة، وتمنيت لو كنت حاداً أكثر مما كنت لأنني بقيت عضواً بالحركة رغم كل ذلك وكان بإمكاني أن أتركها وأخرج عنها للطريقة التي يدير بها الترابي الحركة. أذكر أن كمال عبداللطيف كان سكرتيراً للمكتب فجاءني بعد اجتماع حاد وقال لي: أرجو أن لا تكون قدمت استقالتك.. لأنه عارف آرائي وأن الترابي كلما أقول رأياً لا يعارضه هو شخصياً، وإنما يوعز لبعض أنصاره من المدنيين أو العسكريين لمعارضة رأيي والتقليل منه..مرة سألته في اجتماع عن أشياء في الميزانية.. سألت عن نسبة الميزانية التي تصرف على الأمن والخدمات؟ طبعاً هذا السؤال لا يمكن أن يُسأل داخل المجلس الوطني لحساسيته؟ استغرب كل من كان حول الترابي لهذا السؤال من مدنيين وعسكريين..

فطلب منى الترابي أن أقول حديثاً أعتذر فيه فرفضت ذلك.. فهو مساعد في هذا الأمر.. وأن هذا الأمر مصمم بهذا الشكل وعن دورنا أريد له المباركة والتأييد وعدم

الاعتراض، لذلك أنا كنت أرفض ذلك وكثيراً ما أعترض على الأشياء التي أراها خاطئة فأنا راض جداً عن أدائي في الحركة الإسلامية.. كمراقب ومشارك وحاولت تصحيح الخطأ رغم صمت الآخرين.

أذكر أن الترابي في أزمته الأخيرة ضد النظام قد حاول أن يدفع الوزراء لتقديم استقالاتهم من الحكومة، وقد أصدر قراراً من المكتب القيادي بطريقته السكوتية المعروفة.. فأنا رفضت هذا وقلت: يجب أن يتم التصويت على هذا القرار، وقد كان ولم يبق له إلا ثلاثة من أنصاره الذين كانوا في التصويت الأول ٤٢ لصالح القرار لأن التصويت كان سكوتياً، لكن ذلك تغير ولم يبق منهم غير ٣ لصالح الاستقالات.. وذلك لأن القرار كان غير واقعي ويمكن أن يحدث فراغاً دستورياً ويأتي غدا وزراء السفارات الذين يمكن أن يعلقونا من رقابنا.. هذا جنون.. حتى هؤلاء لم يكونوا مقتنعين وقد ذهبت أنا لمجذوب.. وحمدي والفاتح عابدون وناقشتهم حول خطورة هذا الأمر.. لذلك عندما جئنا في اليوم التالي قلت للترابي: نحن نريد أن نراجع قرار الأمس لأنه قد تمّ على عجل.. ولا يستطيع أحد أن يعترض مثل هذا الاعتراض.. وقد كان.

مداخلة: أنت كنت معترضاً على الترابي واليوم ما زلت غير راض عن سير الإنقاذ بعد مفاصلة الترابي لدرجة أنك كثيراً ما تردد أنكم قد تحولتم إلى موظفي علاقات عامة للمجموعة الأمنية.. أي قد تحولتم من رمضاء الترابي إلى نار قبضة المجموعة الأمنية في المؤتمر الوطني كما تزعم! ثم نراك مرة أخرى تعترض على اعتقال الترابي لدرجة المواجهة مع الرئيس البشير ماذا يعني ذلك؟

ساعة اعتقال **الترابي** أنا كنت خارج المنزل وأثناء سيري في الطريق اتصل عليّ أحد الإخوان وأخبرني بالأمر وقال لي: إن غازي الآن لديه مؤتمر صحفي.. أدرت محرك راديو السيارة فوجدت غازي يتحدث بصورة حادة جداً ومهينة للترابي.. حاولت الاتصال عليه وطلبت من سكرتيره أن يتصل عليَّ بعد الانتهاء من مؤتمره الصحفي.. ولكنه لم يتصل عليَّ مما أغضبني جداً.. وفي اليوم التالي كان اجتماع المكتب القيادي المشار إليه وقلت لهم: إنني سمعت بهذا الخبر كسائر الناس..و بيان غازي كان حاداً جداً وليس فيه أدنى اعتبار للدكتور الترابي لا لدوره الوطني أو الدعوي.. فهو بيان فردي وليس خارج من مؤسسة.. وعند اجتماع المكتب القيادي أنا كنت أمام خيارين (أ) أن أحضر المكتب القيادي وأقول رأيي بكل صراحة (٢) أو أن لا أحضر وأترك المؤتمر الوطني مرة واحدة.. لأننا في مثل هذه الظروف كان يمكن أن نكون

في صف الترابي.. فما دام وقفنا معهم كان من باب أولى ان يشاورونا في شخص نحن نعرفه جيداً، وأن يسمعوا رأينا حتى لو لم يعملوا به.. كما إن الحيثيات التي ذكروها بأن الترابي قد اتصل بقرنق، فالسيد محمد عثمان قد سبق واتصل بقرنق والصادق المهدي اتصل بقرنق وأحمد عبدالرحمن وإبراهيم أحمد عمر كانوا في تجمع قد اتصل بقرنق، فلم أشعر أنني جالس مع خائنين!. وأنا لا أفتكر أن هذه الحيثيات لها علاقة بمسألة خروج عن الإسلام أو ارتكاب إثم أو كفر.. إلخ. لأنهم قد أخرجوا في اليوم التالي بياناً وضعت صحيفة الوفاق صورتي إلى جانبه مع بعض الآيات القرآنية التي تتحدث عن الخروج عن الدين.. إلخ. أنا لم أحب أن أرد على ذلك البيان، لأنها كانت مسألة مقصودة وإلا كان يمكن أن يضعوا صورة محمد عثمان صالح أو أي فرد من الجماعة التي تؤمن بمسألة الخروج عن الدين والخيانة.

وذكرت في ذلك الاجتماع أن هذه الحيثيات ضعيفة، وهذا صراع داخل الحركة الإسلامية فلا ينبغي أن يُحل أمنياً وهذا اللقاء لو تم بين الصادق المهدي أو محمد عثمان الميرغني مع قرنق لما كان رد الفعل بهذه الصورة.. وأنا لا أفتكر أنكم تستطيعون تقديم الترابي للمحاكمة.. وإذا كانت الاعتقالات تتم بهذه الصورة فيجب علينا أن نستعد لدورنا نحن أيضاً.. وقد غضب الرئيس من حديثي جداً.. وقد ذكرت أشياء كثيرة لا أود ذكرها الآن.

مداخلة:

لكن البروفسور عبدالرحيم علي الذي كان حاضراً هذا الاجتماع ذكر لى أن أحمد عبدالرحمن قال للرئيس: «إن هذا الكرسي الذي تجلس عليه الآن ظل الترابي والحركة الإسلامية يعملون له طيلة الخمسين سنة الماضية.. فلا يمكن أن يتم اعتقاله أخيراً بهذه الطريقة غير المقنعة».

يواصل الأستاذ أحمد عبدالرحمن:

غداً قام الرئيس البشير ولأول مرة بزيارتي في البيت معه عبدالرحيم محمد حسين وقد سبق لي أن بدأت أصرح برأيي ضد اعتقال الترابي في أكثر من تجمع ومجلس عزاء.

وأنا قلت لهم: رأينا هذا لو قلناه للنميري لتقبله ولاتصل بنا طالباً احتواء هذه المشكلة بغض النظر عن مَنْ هو المخطىء أو المصيب.

عند زيارة الرئيس لي في البيت قلت له مرة أخرى حديثى نفسه وقلت له أنتم مستغنين عن أي شورى.. وهذا الأمر يمكن احتواؤه.

❖ ماذا عن زيارتك الأخيرة للترابي في كافوري؟

❖ أنا كنت متألماً جداً.. ونحن كنا حتى في أيام نميري كنا نزور المحكوم عليهم بالإعدام، وأنا أعتقد أنه من الخطأ منع الناس من زيارة المعتقلين السياسيين.. أنا كنت أشعر أن هذا الأمر غير سليم ولا إسلامي أن تحظر على شخص مقابلة الناس.

❖ زيارتي تمّت بعد تبادل الرسائل بين غازي والترابي..

ذهبت وكنت أقرأ في حديث الترابي عن مشاكوس الذي نشر في جريدة خارجية، وقلت له أنت بدأت بالماضي وبالكلام السلبى.. ذكرته بتصرفات رجال الأمن منذ عهد الثورة الأول.. وقلت له هؤلاء هم تلاميذك الذين انقلبوا عليك.

وتحدثت معي وصال المهدى قبل زيارتي له.. وهي امرأة مسؤولة وتدرك مدى الاختلافات ونتائجها.. وقد تم اعتقال الصادق المهدي في عهد هذه الثورة وهي سياسية متمرسة. أما الترابي فقد أكبر زيارتي له واعتبرها نوعاً من التطبيع.

قلت له: إنك استعديت الناس عليك وخرجت من مؤسساتك الشورية وانسحبت من اللعبة وخرجت عن الجماعة. ومفروض تتوقع أي اختلاف في وجهات النظر.

ذكر لي حديث مهدي إبراهيم حول تأثير ضربة أتوا عليه وقد كان حزيناً جداً.

قال لي: ثم ماذا بعد؟

قلت له: الناس محتاجة لجهودك خاصة بعد مشاكوس، لأن مشاكوس صناعتك وأنت الذي بدأت تقرير المصير ولم يكن ذلك بمشروعية منا.. أنت الذي وجهت علي الحاج للقاء حركة التمرد في فرانكفورت حيث نتجت مسألة تقرير المصير التي فرضت على التنظيم..

والغريب أن علي الحاج لم يذكر مسألة تقرير المصير في خطابه للبرلمان وتجنّب ذلك تماماً.. وأنا رفضت أسأله خشية أن يكذب وينكرها! وقد حدثني ألدو أجو الذي كان حاضراً.

ثم قلت له: الآن يا أخ حسن ليس هناك نفاق أو تراجع منك فقط المطلوب منك هو تطوير مسألة مشاكوس لأنها Your Baby وأنت لديك المقدرة لتجاوز هذه المرحلة من أجل السودان وتأمين مسألة الشريعة.

لكنه قال لي: بوضعي الحالي لا تتوقعوا مني أن أعمل أي شيء تحت الاعتقال والتحفظ.

وافقته أن لديه حقاً في هذا المنحى. وأنا تحدثت مع الرئيس وقلت: حتى المحكومين في قضايا كبيرة لم يكملوا فترات سجنهم وإنما تمّ الإعفاء عنهم ناهيك عن شخص متحفظ عليه مثل الترابي فقال لى الرئيس: إذا أنتم تستطيعون أن تحكموا وتتركوا الترابي يستقطب في الجيش ويحرّض أهل الغرب بأننا نحن العرب ظلمناهم وفي الجنوب.. خبرونا.

قلت له إن الترابي ذكر أنه لن يغلط مرة أخرى يأتي بشخص مستبد «عسكري» لحكم السودان.

ويضيف أحمد عبد الرحمن معلّقاً على حديث الترابي حول إستبداد البشير بقوله:

قلت للترابي: هذا ليس مستبداً إنه أقل من نميري شوية.

ثم قلت له: لن تستفيد من السجن.. أنت مستعجل ولو صبرت لتجاوزنا كل المشكلات بقليل من الصبر، ولكنك استعجلت نحو الحكم المدني. وقد طلب منا أن نتحدث مع البشير عن ضرورة أن تقيم الحركة الإسلامية نظاماً مدنياً يحترم المؤسسات وممارسة حقيقية للديموقراطية.

تعليق:

الملاحظ لحديث الأستاذ أحمد عبد الرحمن أعلاه يراه حديث رجل موضوعي ومنهجي لا يَفْجُر في خصومته كما فعل البعض، ولكنه يذكر من يخالف بحسناته وأفضاله وجهده وجهاده، ثم يتحدث عن نقاط الخلاف بينهما بتجرد وموضوعية وبينات وشواهد.. فهو رغم خلافه مع الترابي لكن لم يسلم من نقده المؤتمر الوطني ولا الرئيس البشير.

لكن تبقى الحقيقة أن انتقاده للترابي مشبع بالمرارات الشخصية التي تترك أثرها على منهج التقييم ولو في بعض جوانبه.

حوار مع بعض قيادات الشعبي:

بدر الدين طه يكشف بعض الأسرار:

في الأسبوع الأول من شهر يناير ٢٠٠٢م، حلَّت بفندق المريديان كمودور بحى الحمرا ببيروت وفود من المؤتمر الوطني بقيادة الشيوخ أحمد على الإمام ومحمد عثمان صالح وعبدالرحيم على ومحمد محد صادق الكاروري وآخرين من شيوخ المؤتمر الشعبي بقيادة الشيخ/ يس عمر الإمام وبدرالدين طه وعبد الله دينق نيال وقد حضر جميعهم لحضور مؤتمر تجمع العلماء بلبنان لمناصرة الانتفاضة الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني.

في يوم الثلاثاء ٨ يناير ٢٠٠٢م، أجريت هذا الحوار الهام مع قيادات المؤتمر الشعبي المعارض وقد ركزنا الحديث مع الأستاذ بدر الدين طه القيادي بالمؤتمر الشعبي ووالي الخرطوم الأسبق الذي وصل إلى بيروت بعد خروجه للتو من المعتقل بعد أن ساءت صحته.

وقد ركز الأستاذ بدر الدين على حادثة أديس أبابا ١٩٩٥م واتهام السودان بمحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك بحسبانها أول مسمار صدئ يغرس في جسم الإنقاذ حيث تبعتها إجراءات وإنتقادات وإعفاءات تركت أثراً سالباً في النفوس. كذلك ركز على أن هنالك حملة استقطاب بدأت منذ عام ١٩٩٦م ضد الشيخ الترابي ثم استشهد ببعض الشواهد التي يعتقد صحتها ضد ما أسماه مؤامرات علي عثمان ضد الترابي ودعوته لتغييره.. ومن الأشياء التي أشار إليها، تقديم د. علي الحاج مرشحاً لمنصب نائب الأمين العام بدلاً من علي عثمان الذي ظل محتفظاً بهذا الموقع منذ زمن طويل مما كان له أثره السلبي عند علي عثمان.... ثم جزم بأن البشير ما كان يجرؤ على قراراته الأخيرة لو لا السند والدفع الذي وجده من على عثمان حيث أكد له أن كل الأمور مرتبة وجاهزة وما عليه إلا أن يتوكل على الله. تجدر الإشارة إلى أن هنالك بعض الفقرات الحساسة التي أوردها بدرالدين قمتُ بحذفها لأنها لاتخدم الغرض من التوثيق. فإلى مضابط الحوار مع الأستاذ بدرالدين طه[1].

---

(١) بدر الدين طه أحمد: منذ ١٩٦٥ انتظم في الحركة الاسلامية ـــ عمل بوزارة المالية في درجة مساعد وكيل ـــ مسؤول الحركة الإسلامية للمنطقة الغربية بالعاصمة.. ثم المسؤول الثاني في العاصمة آخـر

س: الأخ بدر الدين ما هي مسببات انشقاق الحركة الإسلامية.. هل هي ذات بعد داخلي تماماً أم أن هنالك بعداً خارجياً واختراقات خارجية؟

ج: الانشقاق للناظر من داخل الحركة الإسلامية يرى أنه قد سبقه اختلافات في وجهات النظر بعضها كان عادياً وبعضها كان كبيراً، لكن النظام كان متماسكاً والحركة الإسلامية كانت قوية. الخلافات بدأت بصورة واضحة في عام ١٩٩٥م ثم بدأت المشاكل تتطور بعنف.. ما قبل ذلك كان اختلافاً في وجهات النظر لكن بعد عام١٩٩٥م كانت ذات أثر في النفوس لكنها لم تنتقل للقاعدة إلا بعد عام ١٩٩٨م.

❖ لماذا ١٩٩٦ بالذات؟

١٩٩٥م كانت أحداث أديس أبابا التي أعقبتها إعفاءات وردود فعل من قيادات مرموقة في الحركة الإسلامية تجاه بعضها البعض.. ومواقف بعض الناس قد تركت آثاراً في نفوس الآخرين وبالتحديد أن أحداث أديس أبابا حصلت في غياب معرفة الرئيس والأمين العام للحركة.. غُيِّبوا تماماً عنها.. لكن وردت معلومات من بعض الإخوة وأنا ما عرفتها إلا بعد فترة.. والذين يعرفون أحداث أديس أقل من عشرة أشخاص (......) وقد سكتت عنها القيادة.

الرئيس كان في أديس وفوجئ بأن الأحداث قد نسبت للسودان! ولما جاء راجعاً للسودان اتجه فوراً لمنزل الترابي، أنا أعلم أن الرئيس لم يكن على علم.. جاء الرئيس غضبان ودخل على الترابي ولم يسمح لعبدالرحيم محمد حسين بالدخول معهما!! وتحدث مع الترابي..

بدر الدين: بعد خروج الترابي من السجن بعد الثورة رأوا تكوين مكتب يجمع العسكريين والمدنيين يس وعوض الجاز كانوا مسؤولين عن الاتصال بالعسكريين قبل قيام الثورة..

السبعينات.. 79 ـــ ١٩٨٠م أمين العاصمة حتى الانتفاضة ١٩٨٥م ثم وزير دولة في التجارة فترة الصادق المهدي ـــ كان عضواً في البرلمان قبل الإنقاذ دائرة ١ ـــ أركويت ـــ بعد الإنقاذ رئيس مجلس إدارة ومدير عام البنك الزراعي ثم والياً للخرطوم ثم عضواً بالمجلس الوطني المحلول بقرار ٤ رمضان من قبل البشير.. أمين الدائرة الاجتماعية بالمؤتمر الوطني قبل الانشقاق..

يس عمر يتحدث مواصلاً:

بعد قيام الثورة وأثناء وجود الترابي وبعض القيادات في السجن كان يس وعلي عثمان وعوض الجاز هم المسؤولين.. وكان مهدي إبراهيم يأتينا مرات مرات..

بعد خروج الترابي من السجن عملنا مكتب من العسكريين والمدنيين من: الرئيس البشير - الزبير محمد صالح - عبدالرحيم محمد حسين - محمد الامين - بكري حسن صالح - حسن الترابي - علي عثمان - علي الحاج - يس عمر - عوض الجاز - عبدالله حسن أحمد - هذا هو المكتب الرئيسي الذي أدار الإنقاذ في أيامها الأولى.. ثم توسع حتى وصل حوالي ٤٠ شخصاً..

مداخلة: يقال: إن واحداً من بوادر الأزمة هو انقسام الأجهزة الأمنية بين الرئيس والترابي؟ الرسميون شعروا أن الترابي لا يستطيع أن يحميهم بعد إعفاء نافع من رئاسة الجهاز بعد أحداث أديس أبابا..

ج: ما أعلمه أن الاجهزة الأمنية كلها كانت تنظيمية ولم يكن هنالك صراع بالمعنى وكلها ترفع تقاريرها للترابي.. ولم يحصل صراع إلا عندما انشقّ الصف وشعر الرئيس أن جهاز الأمن الشعبي قويٌّ، لأن عدديته كبيرة ومهامه متعددة وبحوزته ملفات كبيرة، لذلك حاول أن يسيطر على هذا الجهاز.. لكن قبل ذلك.. كان الترابي يرى أن الجهازين - بعد قيام الدولة - ينبغي أن يتم استيعابهما في جهاز واحد، ويتم استيعاب الشعبيين في جهاز الأمن العام والكل يبقى في خدمة الدولة والحركة ودار خلاف حول هذه النقطة وكان بعض الرسميين معارضاً لهذا الرأي.. هذا ما يذكرني الجلسة الهامة التي دار نقاش فيها حول فتح البلد للديموقراطية والتعددية حيث كان علي عثمان والترابي مع التعددية والديموقراطية وكان البشير والسنوسي ويس عمر ضد ذلك.. كان الترابي يرى أن الدفاع الشعبي يتبع كجيش خاص للقوات المسلحة لكن ناس الجيش كانوا رافضين ذلك..

س: بدر الدين اعتبر حادث أديس أبابا أول مسمار.. لكن بعد ذلك ظل علي عثمان على صلة وولاء للترابي وكذلك غازي فما أظن أن نافعاً وحده يستطيع أن يفعل شيئاً؟

ج: أحداث أديس أحداث كبيرة وعاصفة، ولكننا عندما نسترجع الأمر نجد أنها رغم خطورتها لم يحدث عليها أي محاسبة تنظيمية قوية.. وكان الترابي رأيه أن

لا تحدث التعديلات في ذلك الوقت حتى لا تتسب لنا الأحداث لكن الرئيس كان غضبان فتصرف.

الأمر الثاني: لو حدث إجراء تنظيمي لما حدث ما حدث للحركة.

❖ بدر الدين: ١٩٩٨م بدأت الانشقاقات تظهر بصورة واضحة وبدأ استقطاب.. الجانب الحكومي حاول يضرب ضربات سريعة.. كان هنالك رأي أن لا يتمّ التحدث عن أحداث أديس لكن نسبة لاشتداد العداء بدأت تظهر للسطح أحداث أديس..

❖ الترابي بعد ١٩٩٦م بدأ يتحدث عن تخوفه من بعض الأشياء وبدأ يتحدث لناس محددين.. وهو بالمناسبة كتوم جداً.. وكثير من الأشياء لا يظهرها.. ويبلعها.. وكثيراً يحدثنا نحن كمجموعة صغيرة عن خشيته أن تقوم الأجهزة الأمنية بعمل ما.. وتكون عنده شواهد حصلت ولا يريد أن يبوح بها.

يس: الترابي كان يعتبر الكثير من الاعتقالات التي تقوم بها أجهزة الأمن غير سليمة وكانت تصله شكاوى من بعض الناس عن التعذيب.. وكان يتحدث عن ضرورة أسلمة جهاز الأمن..

مداخلة: أنا كنت ضد اعتقال الترابي «وذكرت موقفي». أحمد عبدالرحمن يعتقد أن الترابي قد شرب من الكأس الذي سقى به الآخرين وكان يقابل اعتراضات الناس بقوله: اضربوهم ـ أدبوهم..

يس: أحمد طيلة هذه الفترة كان بعيداً عن المكتب القيادي مركز اتخاذ القرار.. أنا أجزم وأستطيع أن أحلف على المصحف أن الترابي كان ضد الاعتقالات غير المبررة والمعاملة غير الكريمة للمعتقلين، وقد أثار هذه القضية في المكتب القيادي أكثر من مرة.. أحمد عبدالرحمن عنده حساسية مع الترابي منذ زمن طويل..

لماذا؟ لا أدري.. هل لأنهم كانوا جيلاً واحداً.. وأحمد مشاتر ونحن في المعارضة لزمن طويل جداً وقد كان بعيداً عنا.. كان في السعودية.. منذ ١٩٦٩م ولم يعد للسودان إلا بعد المصالحة.. كل نشاطه كان خارج السودان.. أما التيم داخل السودان لم يكن واحداً منه لفترات طويلة.. والترابي كان ضد قانون الأمن.. خصوصاً أيام قانون العملة..

يس: حادثة أديس لم يشترك في تنفيذها أي سوداني لكن ربما كان الدور السوداني كعنصر مساعد.. «التخطيط» وأنا لا أجزم أن علي عثمان وراءها.. لكن أجزم أن عمر والترابي وكل أعضاء المكتب لا علم لهم بها.... علي عثمان كان مسؤولاً عن أموال الحركة وكان يؤخذ عليه أن يده فالتة في مال الحركة..

مداخلة: هل تمّ إبعاد أو تصفية للمشاركين في أديس؟

حصلت تصفيات لكل مَنْ له معلومات بهذا الملف وآخرهم علي أحمد البشير.. ويرى بدر الدين أنهم قد تمت تصفية كل أعضاء جهاز الأمن الذين لهم صلة بالموضوع..

بدر الدين: بعد ١٩٩٦م بشهور بدأ استقطاب غير معلن سري ودقيق جداً لبعض العناصر استعداداً لهذه المرحلة وأنا كنت واحداً من العناصر المفترض أن تستقطب وآخرين..

قبل هذا الأمر.. على آثار الاستقطاب في آخر ١٩٩٦م مباشرة حصلت مشكلة داخل التنظيم وكونت لها لجنة وأنا كنت مقرراً لها، كان فيها ٢٠ من كبار الإخوان بما فيهم الشيخ مبارك قسم الله زايد.. وقد تسرب كلام من هؤلاء الانقلابيين ضد شيخ حسن.. في آخر ١٩٩٦م جلسنا أنا وعبدالله حسن أحمد والطيب النص مع علي عثمان في بيته تغدينا معه وبعد الغداء وبدون مناسبة قال لنا علي عثمان: «يا جماعة أنا داير اقول ليكم كلام.. نحن شاعرين أنه في أشياء بدأت تسير بصورة غير صحيحة وأنا بفتكر أنه شيخ حسن ده حقوا نبعده»..

أنا شعرت أن شعرْ رأسي قام شعرة شعرة ـ ثم أردف أن حسن الترابي يفعل الآتى:

١ ـ يستبق الرئيس في تصريحاته.. هذا الكلام قالوا لي ومعي الطيب النص وعبدالله حسن أحمد.

٢ ـ بيبوح بأسرار الدولة.. ولعله يشير إلى كلام شيخ حسن ذات مرة عن التصنيع الحربي..

٣ ـ أن شيخ حسن قد تأثر بضربة كندا.. ذهلنا.. وقمنا منصرفين فوراً.. نحن لا يمكن أن ننقل هذا الكلام إلى شيخ حسن لكن يبدو أن علي عثمان في حملة استقطابه للأنصار قد ذكر هذا الحديث لآخرين وهم بدورهم قد نقلوه للترابي.. لأنه قد نقل مثل هذا الحديث لشيخ حسن وبعدها حصلت الأزمة.. وقد

وصل كلام لشيخ حسن عن أن علياً وبعض أفراد الحكومة يتحدثون عن إقصاءات وحصلت أزمة حقيقية بين الترابي من جانب والرئيس وعلي عثمان من الجانب الآخر.. وعلى أثرها تكونت لجنة، وأنا كنت مقررها وكانت تجتمع ليلاً في وزارة المالية.. اللجنة فيها كان مبارك قسم الله والذي خرج باكياً من إحدى اجتماعات اللجنة عندما تحدث الناس عن نقل الكلام! بكى مبارك قسم الله كما يبكي الأطفال وخرج من الاجتماع.. كانت مهمة اللجنة إزالة الجفوة بين الترابي من جانب والرئيس وعلي عثمان من الجانب الآخر.. كانت مكونة من ٢٠ شخصاً وأتت بمقررات لمعالجة المشكلة.. وجلسنا مع علي عثمان لمدة سبع ساعات وقلنا له كلاماً شديداً لم يسمعه من قبل وجلسنا مع الترابي من الساعة ٨م إلى الساعة ٢ صباحاً وسمعناه كلاماً شديداً وقصدنا أن نعمل صدمة لكل واحد وكذلك تحدثنا مع الزبير.. وفي وقتها هدأت المسائل وجمعناهم..

مداخلة: هذا ما صدر عن علي عثمان فماذا صدر عن الترابي ضد هؤلاء؟

ج: هم مأخذهم على الترابي أنه ينتقد الأجهزة وفاتِح صالونه لكل من هب ودب، وينتقد الوزراء ويلتقي السفراء الأجانب.. وأحياناً يأتي رئيس دولة ويلتقي الترابي ويتحدث الترابي.. فهم اعتبروه موازياً للدولة ولرئيسها «المشير» هذا حدث آخر عام ١٩٩٦م..

ثم جاءت التغييرات في مكتب التنظيم فكانت هنالك ترشيحات لنائب الأمين العام فتمّ ترشيح على الحاج وغازي وآخر ولم يرشح علي عثمان وقد كان علي عثمان قبلها نائب أمين عام لفترة.. لعله لأنه كان وزير خارجية.. لكن لها أثرها.. وكان الرأي أن لا يشغلوه لأنه كان وزير خارجية كذلك الموازنة الجبهوية أيضاً كانت مهمة (لصالح علي الحاج)..

س: مذكرة العشرة هدفت للمؤسسية أما كان يمكن أن تتجاوز أثارها بصورة هادئة.. وتحدث إبراهيم أحمد عمرعن مذكرة الواحد قبل مذكرة العشرة وهي مذكرة إبراهيم أحمد عمر..

ج: بدرالدين: مذكرة الواحد لم نسمع بها.. لكن أشهد أن هنالك بعض الإخوان قدموا مذكرات حول رؤية الحركة والدولة وقد ناقشهم الترابي ولكن لا أدري إذا كانوا قد اقتنعوا أم لا؟.. أذكر أنه كان هناك أكثر من مجموعة قدموا

مذكرات حادة جداً للترابي وكانت هنالك مشادات.. ولأنهم إخوان على مستوى القاعدة لذلك لم يصل هذا الكلام للقيادة فوق..

مداخلة: عبدالرحيم علي كان يرى أنه من الأصوب أن تحضروا اجتماع مجلس الشورى وتسمعوا رأي الشورى في الخلاف؟

ج: بدر الدين: مجلس الشورى كان مطبوخاً وتم حشد الناس لتأييد نفرة الحكومة وهذه النفرة يفترض يعملها الحزب وليس الحكومة ولم يستشر فيها الحزب..

مداخلة: لكن عضوية مجلس الشورى كما هي لم تعدل!

ج: لا.. الناس already انقسموا على قسمين: جزء مع الترابي وجزء مع البشير، فالحكومة أعدت هذا الاجتماع ومولته إحضاراً للأعضاء وجلبهم لكي يؤيدوا قرارات الرئيس في النفرة التي لم يتفق عليها.. وهم لما جاءوا أيدوا قرارات الرئيس وهذا لم يحدث مثله في تاريخ الحركة الإسلامية.. تم شراء الوزراء بالمناصب الوزارية وهؤلاء كانوا معنا أربعين سنة ناهيك عن أعضاء مجلس الشورى الذين تسهل رشوتهم بالمناصب ترغيباً وترهيباً ـ القيِّم انتهت.. لا توجد قيم في الحكومة..

مداخلة: عبدالرحيم علي يرى أن الترابي قد حسم خياراته مبكراً!

ج: الكلام غير صحيح، وعبدالرحيم علي (مُجَيَّر) لصالح الجانب الآخر والترابي إذا كان يطمح لحسم خياراته لكان ذلك ممكناً وميسوراً في ذلك المؤتمر.. مؤتمر عام ١٩٩٩م مؤتمر الـ ١٠.٠٠٠) عضواً، ولترك البشيرجالساً في بيته، فقد كان التأييد للترابي شعبياً وعسكرياً.. ونحن عِبنا على الترابي لماذا لم يحسم البشير في ذلك اليوم.. وكان ممكن للمؤتمر في ذلك اليوم أن يقرر قراراته وكانت قراراته حاسمة، وأن يمرر كل الخطوات المؤسسية وما كان عند الرئيس إذا حسمه المؤتمر أن يكون رئيساً للدولة بعدها إلا عبر انقلاب عسكري..

مداخلة: أنتم كنتم نائمين على ظن أن الرئيس لا يستطيع أن يحلّ البرلمان، وأنا ناقشت إبراهيم هباني بحضور أخى خليفة شلعى هبانى وقلنا له: إن الرئيس سيحل البرلمان ويعلن حالة الطوارىء، وإن ذلك سيحدث لكنه قال لنا إن ذلك مستحيل وغير ممكن ولا يستطيع الرئيس أن يفعل ذلك؟!

بدرالدين طه يواصل الحديث:

ج: نحن لم يكن في ظننا أن الرئيس سيتجاوز الدستور ويخرقه.. وهذا الظن صحيح.. لأن الرئيس لم يفعل ذلك إلا عندما شجعه علي عثمان بقوله إن البيان جاهز وكل شيء مرتب.. نحن كانت قناعتنا أن عمر البشير لن يخرق الدستور لأن تعديل الدستور قد أقر في الهيئة القيادية والنواب أغلبيتهم مع التعديل.. ٣٢٠ نائب حسب إفادة صلاح الغالي مع تعديل الدستور (حسب رواية يس عمر والذي قال: إنني قلت لصلاح الغالي اذهب للرئيس وقل له: إن النواب أجمعوا على ذلك واطلب منه أن يحضر عشاء النواب.. وما كنا نتوقع أن الرئيس يخالف قرار الهيئة البرلمانية والقيادية.!!.

عبدالرحيم علي لم يكن في الهيئة القيادية وقد كان في لجنة رأب الصدع وكان رئيساً لمجلس الشورى وليس له أي دور في الجهاز التنفيذي..

يس عمر: علي عثمان قال لي سنسل سيوفنا ضد الترابي.. أنا ذهبت أراجعه قال لي حانسل سيوفنا..

س: الذين قادوا الانقلاب هم تلاميذ الترابي؟ لماذا انقلبوا عليه؟

بدرالدين: غازي ـ أسامة ـ نافع ـ مجذوب ـ علي عثمان كلهم في مواقع دستورية وأن السلطة فتنتهم كما يرى يس عمر الامام... لماذا لم يواجهوا شيخ حسن قبل ذلك؟.

بدر الدين يهاجم المؤلف:

لماذا لم تسأل عن المؤسسية ولماذا تمّ الخروج عليها؟ ولماذا سؤالك عن المؤسسات؟.. هنالك ٧ تعديلات عرضت على الهيئة القيادية ونوقشت كلها وتمّ حذف جزء منها والذي مرّ هو قرار انتخاب الوالي وفاز.. وشيخ حسن قال لصلاح الغالي هذا القرار تمّ إجازته في الهيئة القيادية ويجب حمله للهيئة البرلمانية لإجازته في البرلمان وحمله صلاح الغالي كما ذكرنا آنفاً.. هذا قرار مؤسسي.. وعندما ذهب للهيئة البرلمانية وكان يوم الأحد والنواب متحركين.. تحرك الرئيس وحشد الوزراء ورتبوا حالهم ومواقعهم.. ناس علي عثمان أوصلوا الرئيس إلى مرحلة اللا عودة.. أما بالنسبة لاجتماع مجلس الشورى الذي دعت له الحكومة وحشدت له الأعضاء لمباركة تجاوزات الرئيس فنحن لا نحضر اجتماعاً نظمته ورتبته الحكومة.

مداخلة: أنا حدثني صِديق عبد الواحد ود الأحمر عن مؤتمر الـ ١٠،٠٠٠ الذي حاول عبر عمل منظم إقصاء كل العشرة أصحاب المذكرة، ود الاحمر قال لى: إنه جنَّد أو استقطب بمفرده ١٠٠٠ عضواً ليصوتوا ضد العشرة!!.

ج: في هذا الوقت الناس already أصبحوا مجموعتين، والرئيس في المؤتمر قال لعلي الحاج: هذه قائمة لمرشحيكم! فرد عليه علي الحاج: أيضاً هذه قائمة لمرشحيكم وما دام المسألة مسألة قوائم خلوها تمشي كده.. وأنت يا الرئيس الآن عندك قائمة حقوا تقبل القائمة الأخرى بروح رياضية.

بدرالدين: والخطأ التاريخي الذي ارتكبه حسن الترابي كان يترك المؤتمر يحسم هذه المسألة، فإما أن تذهب الحركة بمؤسساتها حاكمة، وإما أن ينقلب الرئيس عليها عسكرياً. ولو كان حسن الترابي مُبيِّت الأمر لما كنا نحن في السجن والبشير وعلي عثمان في السلطة.. والله ما كان يلقوا ٠،٠٠٠١ ٪.. الترابي كان ماسك فواصل الحركة كلها.

المعاملة التي عاملونا بها فيها إذلال وغدر وسجون رغم عدم الخلاف الفكري.. ما عملوه فينا لم يفعله الشيوعيون فينا.. المستقبل واحد من اثنين:

١ - إما أن يستمروا في مسلسل الانبطاح للأمريكان وينقسم السودان لدويلات أو استسلام كامل لأمريكا.

٢ - أو بالتدافع الداخلي وقد يطروا للديموقراطية أو يضيقوا على الشعب وتحصل ثورة شعبية وعندها يسقطوا..

المؤتمر الشعبي لن يستسلم وسيعيد ترتيب نفسه وبالديموقراطية، لن يحمل السلاح ولن نعمل أي انقلاب عسكري لأنه يكفي انقلاب البشير. لكن إذا استمر التضييق فسندافع عن حريتنا بكل الوسائل.

يس عمر يكشف الكثير

لما كان الأُستاذ يس عمر يتردد كثيراً على بيروت ممثلاً للمؤتمر الشعبي في الكثير من المؤتمرات التي شهدتها بيروت، في ذلك الحين فقد تكررت لقاءاتنا به واستفساره عن بعض النقاط التي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها والتى لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بتأجيج الصراع بين أجنحة المؤتمر الوطني. بادرتُ الأُستاذ يس بعدة أسئلة جاءت كما يلي:

سؤال: ماذا عن صراع الأجهزة الأمنية (شعبي ـ رسمي) وتمحورها بين الترابي والبشير بعد أديس أبابا؟

الجواب: أنا ما كنت أقبل أيَّ حديث عن الاستقطاب وليس لدي صداقة خاصة مع أي أحد.. الخلافات في الرأي طبيعية وليست بذات الخطورة.. منذ أيام جبهة الميثاق كل مجموعة تقوم باللقاءات مع بعضها تتهم.. فمثلاً الأخ عوض الجاز له صلات كثيرة ولقاءات كثيرة مع علي عثمان ومع عمر البشير هذا لا يعني أنهم متآمرون مع بعض، لكن طبيعة العمل تحتم ذلك وأحياناً بعض الأمور الخاصة بهم تدفعهم لذلك.. مثلاً حسن الترابي وعلي الحاج آراؤهم قريبة لبعض هذا لا يعني أنهم متآمرون مع بعض.

الرؤية كانت الانتقال من العمل العسكري إلى المدني.. ثم جاء قرار حلّ مجلس قيادة الثورة الذي لم يقبله بعض العسكريين لكن الإخوان داخل المجلس قبلوه!!.

المكتب التنفيذي اتخذ قرار حلّ مجلس قيادة الثورة بعد أن يفوض المجلس العسكري رئيسه رئيساً للدولة ثم بدأنا في ترشيحات للمجلس الانتقالى ولمجلس الوزراء.. المدنيون كانوا متخوفين من العسكريين لأن طريقة التفكير عندهم مختلفة.

من الأشياء التي حصلت فيها وجهات نظر متباينة.. مثلاً اتفاقية الخرطوم للسلام كان هنالك اختلاف حولها.

مما عقّد الأمر أكثر هو مسألة أديس أبابا ومحاولة اغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك.. هذه حصلت من ورائنا جميعاً.. أنا شخصياً لا أعلم عنها شيئاً.. حسن الترابي لا يعلم عنها شيئاً.. عمر البشير قال لا يعلم عنها شيئاً.. علي الحاج كذلك.. أخيراً تمّ تكليف عبدالرحيم محمد حسين بطرد كل الأجانب من السودان.. وتمّت تصفية البعض أو مات جميعهم. كل مَنْ له علاقة بالموضوع أو في لجنة التحقيق وآخرهم علي البشير.. قد تمّت تصفيتهم.. علي البشير كان هو عضو لجنة التحقيق وكان مقدماً في جهاز الأمن.. والقصة كلها اجتهادات ونسأل الله المغفرة لنا ولهم.. ومن الأخطاء التي حدثت أننا لم نتخذ قراراً بعقوبة من له علاقة بهذا الأمر.

الجانب الآخر من الخلافات في المكتب هو ما يتعلق بالضباط المنسحبين من ميدان الحرب في الجنوب، وكان رأينا معاقبة كل من ينسحب.. والبشير ومجموعته كانوا رافضين ذلك بحجة أنه قد يخلق إحباطات.. وكان رأيي هو أن أي تقهقر

يعتبرجبناً، فلا بد من محاكمات ميدانية لكل من ينسحب ويترك سلاحه ومعداته.. كانت واحدة من أسباب الخلاف.

أيضاً قصة حركات التحرير.. كان رأينا أن لا نفقدهم وأن نحافظ عليهم لأن العلاقات مع الحكومات غير مضمونة.. إخواننا في الجيش كان رأيهم خلاف ذلك. كان رأيهم إبعادهم تماماً.

- ❖ معركة عروة ونافع.. أنا ليست لدي علاقة بعروة.. العلاقة مع الجهاز كانت على مستويات..

«أنا أرى أنه قد قُدِّمت مساعدات لوجستية لمحاولة أديس أبابا، ولم يكن هنالك اشتراك مباشر، بل كان هنالك سوء تقدير.

- ❖ عروة لم أعرفه إلا مؤخراً ولا يعتبر مصدر ثقة بالنسبة لي لأنه ضابط مخابرات مع نميري ولم يكن عضواً بالحركة الإسلامية وكان له علاقة بالمخابرات الأمريكية فكيف يتم وضعه على قمة جهاز الأمن؟

سؤال: من الذي وضعه على قمة جهاز الأمن؟ الترابي أم البشير؟

الجواب: الاثنان معاً لأن هذه الأشياء اتفقا عليها بحسن ظن.. لا هو ولا عثمان السـ... لا أثق فيهم.. وأنا قلت هذا لعمر وحسن.

مداخلة: متى بدأت الجفوة بين الترابي والرئيس وعلي عثمان؟

جواب: علي عثمان جفوته مع الترابي بدأت مؤخراً.. أما الرئيس لم يكن يعترض على الترابي في شيء.. سبب الخلاف هو نقل ما يدور في الجلسات الخاصة أو العامة ينقله بعض الإخوان ولا ينقلونه في إطاره الصحيح بين الرئيس وحسن.. ونحن لا نبرئ أنفسنا من الخطأ وبعض الناس يتقربون لحسن وبعضهم يتقرب للرئيس.. كذلك عقلياتهم ليست واحدة.

بعضهم ينقل عن حسن أنه يقول: «ديل عساكر ساكت». وأنا اقترحت عليهما أن يجلسا مع بعض ويصفيا بعض الأمور.. وقلت لهما: لا يجب أن تسمعا رأي الناس الذين يمشون بينكما بالوشاية.

أما علي عثمان فله ترسبات قديمة في نفسه... أذكر ذات مرة كنتُ جالساً معه في بيته فأحضر قصاصات ورق كانت قد وصلته من الترابي أثناء اجتماع ما، لم يكن على راضياً عنها.. فقلت له ما الداعي لهذا الكلام الذي مضى وقته في اجتماع من اجتماعاتنا الماضية؟!

وفي مرة من المرات وأثناء الخلافات قال لي علي عثمان: «نحن بعد كده سنسل سيوفنا ضد حسن!!؟».. هذا بعد مذكرة العشرة.

الشاهد أن علي لم يكن يخالف حسن ولا يعترض عليه في شيء.. لكن حسن أصبح ينتقد علي كثيراً.

لماذا؟

حسن كان يعتبر علي مثل ولده.. وكان رأيه فيه جيد ويود أن يدفعه للأمام.. وكان معه بصورة شبه دائمة في بيت الترابي.

يس عمر يدخل الشك في قلب الرئيس

من المعلوم سلفاً أن الرئيس البشير بدأ متشككاً في نوايا الترابي منذ بروز فكرة حل مجلس قيادة الثورة ومطالبة الرئيس بالتقاعد العسكرى وأن يرتدي الزيّ المدني وتصبح علاقته بالجيش علاقة سياسية فقط. منذ ذلك الحين كما أسلفنا قد أدرك الرئيس أن تخليه عن زيّه العسكرى ورتبته يعتبر أول خطوة لعزله في أقرب عملية يجريها حزب المؤتمر الوطني بعد أن يتم إخراجها بالصورة المثلى، لذلك رفض هذه الفكرة وتحجج بأن وجوده في الجيش يشكل ضمانة للثورة ولحمايتها والمحافظة عليها. لم تمر هذه الفكرة بصورة عابرة على ذهن الرئيس البشير الذي جالس الترابي كثيراً وربما يكون قد قرأ أفكاره وما يخطط له مستقبلاً وربما يكون الشيخ الترابي قد ألمح ببعض هذه الأفكار لتلميذه البشير حتى يطمئنه بأنه يعده لقيادة المؤتمر الوطني وربما قيادة الحركة الإسلامية.

لكن كانت ثالثة الأثافي هي ما اقترحه الشيخ يس عمر الإمام على الرئيس البشير بأن يستعد لتدريب خلفاً له حتى يتفرغ هو لمهمة أُخرى هي مهمة بناء الحزب. كان البشير يدرك أن الشيخ الترابي في كثير من الأحيان يجعل البعض يقوم بتبنى أفكاره أو إخراجها حتى تبدو وكأنها نابعة من مصدر مستقل أو من مؤسسة راشدة، لذلك ما إن جاء الشيخ يس عمر ليطرح اقتراحاً يحسبه من بنات أفكاره على الرئيس حتى اشتم البشير من خلاله رائحة ونَفَس الشيخ الترابي وتظاهر بقبوله أولاً ثم اعتذر عنه لاحقاً بذات الحجة التي ذكرها لتبرير استمرارية إرتدائه للزى العسكري وارتباطه بالمؤسسة العسكرية. وهنا نورد الاقتراح الذي أكّد شكوك البشير في نوايا الترابي ومجموعته.. **يقول الشيخ يس عمر:**

❖ في مرحلة الخلاف «قبل رمضان» أنا جئت لعمر حسن وقلتُ له: أنا لدي اقتراح إذا يمكن توافق عليه أم لا.. وهو أن الحركة هي القائدة وأنت الآن نضجت وفي الدورة القادمة نرشحك أنت لأمانة المؤتمر الوطني ونعد شخصاً بالقرب منك حتى يتهيأ لرئاسة الجمهورية!!! ونعد واحداً من إخواننا يكون بالقرب منك وترشحه في الانتخابات القادمة لرئاسة الجمهورية.. وحسن الترابي يقود الحركة الإسلامية.. وفعلاً رشحتُ له ٤ أشخاص أو خمسة هم علي الحاج ـ علي عثمان ـ عوض الجاز ـ عبدالله حسن أحمد ـ إبراهيم السنوسي، نجعلهم ظاهرين في الساحة ونختار أي واحد منهم ونقدمه لرئاسة الجمهورية.. قال لي البشير: «أنا موافق»(!!!) مشيت لحسن الترابي وحدثته بالأمر وقال: موافق وكذلك مع علي الحاج ـ علي عثمان ـ الجاز ـ السنوسي ـ عبدالله حسن أحمد ـ حدثتهم بالفكرة.. لكن لم أحدث أي واحد منهم بالترشيحات التي قدمتها للبشير.

❖ **بعد يومين أو ثلاثة** لاقيت عمر البشير وقال لى: أنه قابل وتشاور في اقتراحى مع بعض الناس وقالوا له: إن رئاسة الجمهورية هي الأساس، وهي التي تحلّ مشاكل الناس! وأن الحزب وخلافه **دا كلام ساكت!!!**.. ويبدو أنه شاور بعض الناس في الجيش وأشاروا عليه بذلك.!!!!!!

سؤال: هل ناقشتم هذا الرأي على أي مستوى من الأجهزة؟

الجواب: لم نناقشه!!!.

ما تقدم من اقتراح الأُستاذ يس عمر الإمام يعكس العشوائية وتهميش المؤسسات الذي تمارسه حركة إسلامية راشدة تدعى أنها الأرشد بين الحركات الإسلامية وأنها الأكثر خبرة ودراية بالعملية المؤسسية والشورية وأنها الأبعد عن همهمات الشيوخ ودروشة الحركات الإسلامية التي تدور في فلك القداسات التاريخية القديمة أو السلفية المتخلفة.

قرار كبير مثل اختيار شخص ليصبح رئيساً للجمهورية ليحكم عموم أهل السودان يأتى بهذه البساطة والعفوية يقرره شخصان الأول يقترحه والثانى يقبله ثم يرفضه !!! والأغرب من ذلك أن هذا الأمر عندما عرضه يس عمر على الشيخ الترابي ونقل له موافقة الرئيس البشير قبله الشيخ الترابي أيضاً ولم يعترض عليه!! أين مؤسسات المؤتمر الوطني التي يجب أن تقرر ذلك وقراراتها ينبغى أن تكون ملزمة للبشير ولغيره من عضوية الحزب.. ثم مَنْ الذي قال للشيخ يس عمر أن هؤلاء الخمسة

هم خيار أهل السودان الذين لا خيار غيرهم حتى ينحصر فيهم من يجب أن يصبح رئيساً للسودان في المستقبل؟ هكذا ضاع الطريق في مبتدأ المسير على قادة الإنقاذ والحركة الإسلامية حتى أصبح أمرها كله تحت رحمة البشير وهواه إن صلح صلحت وإن فسد فسدت، وذهبت المؤسسات وتاريخ الحركة الإسلامية النظيف والطويل في حكم المؤسسات بين عشية وضحاها إلى هوى متبع وإعجاب كل ذي رأي برأيه. إذا كانت الثورات تضعف وتهرم في قرنها الثالث والرابع فلا عجب أن تهرم الإنقاذ وتتشق على نفسها ويتطاحن أعضاؤها ويعتقل ويطارد بعضهم البعض وهم في نهايات العقد الأول وليس القرن الأول لأن القضايا الخطيرة والهامة تدار بمثل هذه العشوائية... الثورة الشيوعية البلشفية التي قامت على الباطل والإلحاد لم تنهار إلا بعد مرور أكثر من ثمانين عاماً على تأسيسها وبعد أن أسهمت في قيام دولة عظمى في الإتحاد السوفيتي لها حلفاؤها وأنصارها.

نعود لنواصل الحوار مع الأستاذ يس عمر الإمام.

مداخلة: **مذكرة العشرة** قيل إنها جاءت لتصحح وضعاً شاذاً، مثلاً أن الرئيس هو رئيس الجمهورية وفي نفس الوقت هو رئيس مجلس الشورى، ذلك المجلس الذي يجب عليه محاسبة الرئيس.. والأمين هو مقرر مجلس الشورى ذلك المجلس الذي تقع عليه محاسبة الرئيس والأمين العام للمؤتمر الوطني.

الجواب: أولاً أنا لم أقرأ مذكرة العشرة حتى الآن لأن إجراءاتها كانت خاطئة وسيئة.. ولم تأت عبر الأجهزة.. وأنا بعدها ذهبت للرئيس وقلت له هذا خطأ.. ولم أتابع أمرها..

مداخلة: لم تأت مذكرة البشرة عبر الأجهزة، هذا خطأ إجرائي لكن معظم القرارات المهمة لم تأت عبر الأجهزة مثال ذلك ترشيح النائب الأول لرئيس الجمهورية - وهذا الاقتراح الذي تقدمت به أنت للرئيس وقَبِلَه ثم رفضه.

الجواب: هذه مذكرة مرفوعة لمجلس الشورى.. ولم ترفع لأجهزة تنفيذية وإنما لمجلس الشورى مباشرة وترتبت عليها تداعيات ومشاكل وتأويلات كبيرة.. مؤامرة.. انقلاب.

سؤال: لماذا لم يمنعها الترابي؟

الجواب: الترابي قبلها.. لكن تركت إفرازات على الناس وعلى قواعد الحركة ـ وهذا عمل غير سليم.. وهؤلاء سيد.. حنفي ـ كرتي ـ غازي ـ كانوا أقرب الناس لحسن الترابي وكان ممكن هذا الكلام أن يقال للترابي مباشرة..

السؤال: لماذا انقلبوا عليه؟

الجواب: هذا شيء في النفوس ـ غازي قصة المؤتمر الوطني وعزله منه بعد أن كان أميناً له لها أثرها في نفسه، كذلك ناس سيد الخطيب وعلي كرتى يعتبروا أنفسهم مهمشين ـ إبراهيم أحمد عمر كان جزءً من القيادة لماذا لم يبد رأيه..

مداخلة: هل مسألة انتخاب الوالي أو تعيينه جديرة بشق الحركة الإسلامية؟

الجواب: نعم.. هذا كان اقتراح اللجنة القومية للدستور.. أنا قناعتي أن الوالي مفروض ينتخب.. نحن كان همنا نعمل دستور نستقر عليه.. بعض الناس كانوا ضد الدستور لأنه يقلل قبضة الدولة.

كانت هنالك تراكمات من المشاكل.. مسألة تعديل الدستور كانت فرصة لتفجيرها. مثلاً حلّ المجلس الوطني الرئيس لم يشاور أحداً فيه.

❖ يوم ٤ رمضان ليلاً كنا مجتمعين في قاعة الشهيد الزبير.. بعد ذلك جاءني صلاح الغالي وقال لى: اجتمعت الهيئة البرلمانية ولها قرارات.. ونحن كانت لنا لجنة وساطة.. حوالى الساعة ١١ ص استأذنت عبدالرحيم محمد حسين من الاجتماع وخرجت وفي الطريق مررت على الأخ أحمد موسى بابكر في منزله.. أنا واقف بتكلم معاه سمعت بيان الرئيس لذلك رجعت للاجتماع وناديت عبدالرحيم وذهبت للرئيس في منزله.. وجدت معه عبدالوهاب عثمان وعلي عثمان فقلت لهم ما هذا الذي عملتوه؟ ثم قلت لهم هذا خطأ.

❖ لجنة الوساطة كلها جاءت إلى منزل الرئيس.. أنا قلت للرئيس الذي عملته خطأ ومناف للدستور.

❖ سؤال: يقال أنك عبرت عن رفضك للصراع بلزومك البيت.. قبل فترة الانشقاق فما هي صحة ذلك؟

حدث هذا أثناء اجتماع مجلس الشورى.. قبل قرارات رمضان.. اجتماع مجلس الشورى الذي كان يحضر للمؤتمر (مؤتمر الـ ١٠.٠٠٠ عضواً..) .

موقف شيخ حسن والرئيس كان سيئاً جداً.. أنا قلت لعمر الحركة لا سواها حسن ولا سويتها أنت وإنما معاكم رجال ينبغي احترامهم..

❖ أنا تقييمي أن عمر البشير قد خرج على مقررات القيادة، لأن حل البرلمان لا يتماشى مع مقررات الحركة الإسلامية ولا مع الدستور، لذلك أنا لم أنحاز إليه وإنما انحزت للطرف الآخر..

أي قرار تمّ خارج الأجهزة كان باتفاق بين الرئيس والترابي، وإذا هنالك خطأ يتحمل وزره علي عثمان لأننا كنا نعتبره أداة الوصل بين القيادة السياسية والعسكرية وأن واجبه هو أن يمتص الصدمات لكن كان موقفه سلبياً تماماً.

أنا قبل أكثر من عام من الأزمة شعرت أن هنالك عدم رضى عند علي عثمان تجاه شيخ حسن فقلت له يا علي أرى أن تذهب وتجلس مع الترابي وتخبره بما يدور في نفسك وتسأله عن مآخذه عليك وتخبره بمآخذك عليه وتتاصحه أفضل من أن تتراكم هذه المسائل في نفسك ويكون لها انعكاسات سالبة..! آهـ انتهى (!!).

النظام الأساسي بعد الإنقلاب على الترابي

في الصفحات التالية نستعرض النظام الأساسى للمؤتمر الوطني الذي تمّت إجازته بعد الانشقاق الذي أصاب أصل هذا الحزب الحاكم بخروج الدكتور الترابي ومجموعته عنه مكونين ما عرف بالمؤتمر الوطني الشعبي.

اللائحة السابقة تجعل من رئيس المؤتمر رئيساً للجلسات وتركز كل السلطات السياسية والتنفيذية في يد الأمانة العامة التي يرأسها الأمين العام الذي يتم انتخابه مباشرة من المؤتمر العام لأعضاء المؤتمر الوطني مما يجعل السلطة الوحيدة التي تستطيع إقالته هي المؤتمر العام وليس الأجهزة الدونية. كذلك تعطى اللائحة القديمة أمناء الأمانات صلاحيات واسعة ونافذة على الجهاز التنفيذى الحاكم، ففي ظل تلك اللائحة كان المؤتمر الوطني حزباً حاكماً بحكومته التي تخضع لمحاسبته وتخشاه لحد كبير حيث كان الأمين العام الشيخ الترابي يمثل شخصية محورية وكارزمية حيث يحرص كل الوزراء والولاة والمحافظين والسفراء وبعض القياديين في الدولة على مقابلته أو مقابلة مساعدية في الأمانة العامة مما جعل البعض يطلق عليه لقب «المشير» مقابل «الفريق» البشير، أي الحاكم الأصلي للسودان، مما خلق ململة جلية وسط العسكريين في الحكم وقد أشار اللواء عبد الرحيم محمد حسين لذلك بوضوح في مقابلتنا معه في هذا الكتاب.

لكن اللائحة الجديدة قد فطنت لململة العسكريين من هذا الوضع الذي لا يمنح الرئيس ما يستحق من سلطات وصلاحيات... هذا الوضع لم يكن طبيعياً وقد كان به الكثير من الخطأ الذي يمكن معالجته إذا خلصت النوايا وبَعُدَ طمع النفوس واتباع الهوى ولم تظهر حملات الاستقطاب وحشد الأنصار والمؤيدين لحسم المخالفين في الرأي.

اللائحة الجديدة جاءت لتحدث طلاقاً شبه بائن بين الحزب والحكومة.. حيث انعتقت الحكومة من هيمنة الحزب وسيطرته ورقابته. منصب الأمين العام الذي كان في عهد الترابي منصباً قوياً وفعالاً تم تقزيمه ليصبح الأمين العام مجرد مقرر للمكتب القيادي الذي يرأسه رئيس الجمهورية. كما أن قوة الأمين العام التي كان يستمدها من إنتخاب المؤتمر العام له قد قزمت، حيث لم يعد الأمين العام ينتخب بواسطة المؤتمر وإنما بواسطة مجلس الشورى.

وفي الوقت الذي أشارت فيه لوائح الحزب إلى أن علاقة الحزب بالجهازي التنفيذي الحاكم لا تتعدى وضع السياسات ومتابعة تنفيذها، لكن ذلك كان حبراً على ورق، فرئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الذي ينبغي عليه تفعيل مؤسسات الحزب والتأكيد على قيامها وعقد دوراتها ونفاذ قراراتها بدلاً عن ذلك شكل مؤتمراً قيادياً يعقد بصورة دورية برئاسة الجمهورية يحضره كل القياديين بالدولة ويناقش القضايا الهامة.. وفي مجلس الوزراء قام قطاع سياسي يجتمع بصورة دورية من الرسميين في الدولة !!! فماذا بقى للحزب ؟ فقط اجتماعات روتينية تخرج ما هو مقرر سلفاً.

قدر لي أن أشارك في إجراءات تعديل هذه اللائحة وكانت الاجتماعات برئاسة النائب الأول وقد كان رأيي هو أن يكون للأمين العام قوة مستمدة من اللوائح وليس من قوته الشخصية وقد اقترحت أن يكون الأمين العام هو نائب رئيس المؤتمر حتى تفوض له صلاحيات الرئيس عند غيابه، وأنا أعلم أن رئيس الحزب نسبة لمهامه الكثيرة قد لا يستطيع متابعة متطلبات الحزب، لذلك لابد من شخص بصلاحيات تنفيذية قوية وسلطات نافذة، لكن هذا الرأي قوبل باعتراضات قوية من البروفيسور إبراهيم أحمد عمر والأستاذ أحمد عبد الرحمن وكلاهما متأثرٌ بتجربة الترابي القابضة، ويخشى تكرارها.. وما نراه من بروز لدور إبراهيم أحمد عمر الأمين العام في الساحة السياسية لا يعود للدور الممنوح له عبر اللوائح وإنما يعود لشخصية الأمين العام ومؤهلاته وخبراته الطويلة واحترام الكل له.. وإلا فأين أمانات الحزب الأُخرى التي لا تكاد تحس بها أو تسمع لها ركزاً؟.. تتخذ كبرى القرارات السياسية في البلاد ويكون المكتب السياسي مغيباً بالتمام والكمال.. تعينات الولاة والمحافظين والإعفاءات وإتخاذ بعض الخطوات الأمنية ضد بعض السياسيين في البلاد، كل هذه الإجراءات تتم بدون علم ورأي المكتب السياسي، بل حتى المبادرات السياسية تتم بصورة فردية. كذلك تتخذ كبرى القضايا في السياسة الخارجية وتكون أمانة العلاقات الخارجية مغيبة بالتمام والكمال.. تعيين السفراء، فتح السفارات الجديدة، أداء السفارات وتقييمه بل المؤتمرات الهامة التي تشارك فيها وزارة الخارجية وتبني عليها قرارات هامة تكون أمانة العلاقات الخارجية آخر من يعلم، ليس هذا فحسب، بل إن السيد وزير الخارجية يستنكف أن يحضر إجتماعات أمانة العلاقات الخارجية ولا يعترف بها ويتجاهل كل دعواتها له بحضور إجتماعتها.. وأذكر أنه عندما طُلب

منه مراراً أن يحضر إجتماعات أمانة العلاقات الخارجية قام بإرسال سكرتير ثانى يقال له حسن حامد لينوب عنه في إجتماعات الأمانة مع أنه كان بإمكانه أن يبعث شخصاً بدرجة سفير لأن هذه هي الأمانة التي ينبغي أن تضع سياسات وزارة الخارجية وتراجع أداءها ، لكنَّ شيئاً من ذلك لم يحدث. لذلك كانت علاقات المسؤولين في الدولة هي مع الأمين العام ومن هم فوقه كالنائب الأول ويمكن أن يتعاملوا مع أمناء الأمانات الأقوياء مثل دكتور نافع أو دكتور مجذوب عدا ذلك فلا وجود للحزب في نفوس التنفيذيين.. مثلاً قد كانت أمانة العلاقات الخارجية إبان حملة مجلس الأمن ضد السودان والتى أعقبتها قراراته الشهيرة ١٥٩٠ ـ ١٥٩١ ـ١٥٩٣ ، غائبة بل ميتة تماماً وليتها قد أسندت للسيد وزير الخارجية حتى يوارى سوءتها.

إن المؤتمر الوطني بعد الانشقاق أصبح حزباً حكومياً وليس حزباً حاكماً مع أنه كان بالإمكان أن تحدث كل تلك الإصلاحات داخله وتظل الأمانة العامة للحزب قوية وفاعلة ويصبح الأمين العام بدلاً من مقرر للمكتب القيادي أن يكون شخصاً قوياً بأمانته وبلوائحه وليس بشخصه وتاريخه وأن يكون الأُمناء أقوياء يقودون أمانات فاعلة وليس كما هو الآن حيث إنك لا تستطيع أن تميز بين أعضاء الحزب وأُمناء الأمانات عدا الأمانات التي يقودها أشخاص أقوياء قوة استمدوها من تاريخهم ومن تبوئهم مواقع قيادية وهامة منذ قبل فترة الانشقاق.

اللائحة التي نستعرضها الآن قد أخذت كل صلاحيات الأمين العام ومنحتها لرئيس الحزب حيث أصبح رئيس الدولة هو رئيس الحزب مما يشكل شبه ضمانة أن لا يخرج رئيس الدولة على قرارات الحزب إذا ما خالفه حزبه في بعض القرارات أو السياسات.. كنا نأمل أن تكون هذه اللائحة ليست كسابقتها التي خرج عليها الرئيس بقرارات رمضان وما تبعها.. لكن قد حدث في نهاية مارس ٢٠٠٥م تغييراً جذرياً ألغى منصب الأمين العام ليصبح للرئيس نائبان هما نائباه في الدولة.. وبذلك قد أدخلت مجموعة القصر كل الحزب إلى القصر وكفى الله المؤمنين القتال!.

المؤتمر الوطني
النظام الأساسي[1]
٢٠٠٠م
الفصل الأول

١ التعريف:

المؤتمر الوطني تنظيم شامل تأسس وتوالى على أهداف ومقاصد تنتظم جميع شعاب الحياة في السياسة والاقتصاد والمعاش والمجتمع والأخلاق والثقافة والعلوم والفنون. ويسعى المؤتمر لتحقيق أهدافه بالتمكّن من قيادة المجتمع والدولة بالحق، متنافساً على ذلك بالحسنى والسلم مع الآخرين، وملتزماً بمبادىء الحرية والشورى والاختيار طوعاً دون إكراه، ومتخذاً التدابير والوسائل السلمية في علاقات المجتمع، وداعياً إلى صراط الله المستقيم، ومعتصماً بثوابت الشرع والعرف والدستور والقانون.

الفصل الثاني

٢ المبادىء والاهداف:

يسعى المؤتمر إلى تحقيق المبادىء والأهداف التالية:

- إقرار الحاكمية في الدولة لله يسعى الإنسان فيها مستخلفاً عبادة لله، وحملاً للأمانة، وعمارة للوطن، وبسطاً للتدين والعدل والحرية والشورى في المجتمع، وإرساء للتشريع على مبادىء الشرع الحنيف وإجماع الأمة وأعرافها.
- العمل على توجيه الحياة العامة والخاصة لعبادة الله بالتزام شرائع الكتب السماوية، وحفظ الدين للمسلمين والمسيحيين وأهل الملل الأخرى، بقيم الاستقامة والطهارة وحفز دوافع البر والخير والتكافل الاجتماعي.

---

(١) هذا النظام الأساسي ليس بالضرورة أن يكون سارياً حتى صدور هذا الكتاب وربما تطرأ عليه بعض التعديلات والتغيرات أثناء أو قبل صدور الكتاب لكنه يبقى وثيقة تحكي قصة تطور النظام الأساسي للمؤتمر الوطني أثناء وبعد انشقاقه. ونسبة للتغيير الذي حدث أخيراً فقد أوردنا هنا أهم ملامح النظام الأساسي ولم نورده بكامله لعدم ضرورة ذلك.

- تحقيق الوحدة الوطنية ولاء لله، وتصافياً بين أهل السودان كافة، وتآلفاً يثريه التباين العرقي والثقافي والديني، وتعاوناً على اقتسام السلطة والثروة بعدالة، وتوطيداً لروح الوفاق والتوحد اتقاء لصراعات حمية العنصر أو الطائفة أو الحزب أو الجغرافيا.
- تمكين الفرد والمجتمع وفئاته من ممارسة الواجبات العامة والحريات دون تعدٍ على حياته أو عرضه أو ماله أو عقله أو معتقداته.
- ترسيخ الحكم على الشورى والديموقراطية في مستواه الاتحادي والولائي والمحلي ارتكازاً على خيار النظام الرئاسي للدولة.
- إرساء قيم التعاون بين المهن في المجتمع وفئاته وشرائحه، والتزام معايير المساواة والعدل، وإعمال الصلح عند الخصومات في المجتمع.
- استقلال القضاء واستقامة نظام المحاكم والفصل في دستورية العلاقات بين الأجهزة وقانونيتها وشرعيتها وأعرافها.
- السعي لتطهير المجتمع من الفساد والجريمة والجنوح والخمر وترقية الاخلاق والآداب العامة أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، وتعاوناً على البر، ومؤاخاة بحبل الله والإنسانية والمواطنة.
- رعاية نظام الأسرة وتيسير الزواج والاهتمام بالأمومة والطفولة، وتعضيد دور المرأة في الأسرة والحياة العامة.
- رعاية الأطفال والشباب وحمايتهم من الاستغلال والإهمال، وتوظيف إمكاناتهم البدنية والعقلية، ورعايتهم الدينية والخلقية والوطنية لبناء أجيال صالحة.
- رعاية صحة المجتمع وحماية البيئة وتوازنها الطبيعي.
- إعلاء قيم الجهاد والفداء في سبيل الحق والوطن دفاعاً عن الأمن الوطني، وعن القيم والمصالح الوطنية العليا، بتعبئة القوات النظامية والشعبية، ورعاية المدافعين أحياء وجرحى وشهداء، وحفز أفراد المجتمع لتلبية نداء الجهاد والخدمة الوطنية.
- السعي لتنمية الاقتصاد الوطني بزيادة الإنتاج وتحرير السوق ومنع الاحتكار والربا والغش، وإنفاذ الزكاة بين المسلمين، وتشجيع الصدقات والأوقاف والعون، والعمل على مكافحة الفقر بين الأفراد والشرائح والمناطق كفالة

للحاجات الأساسية، وتوزيع الدخل القومي عدلاً لمنع التباين الفاحش بين الأفراد والفئات والمناطق الجغرافية.

- تكثيف نظم التعليم وتشجيع البحوث والتجارب العلمية والإبداع الفني، السعي لبسط ثقافات المجتمع وترقيتها بالقيم الدينية الفاضلة، وإعلاء قيمة العمل الصالح وحفز الأداء المتميز، وإزكاء روح العمل بالفريق وروح الجماعة، واحترام النظام ودفع الهمة العالية.
- التأمين على الوضع الانتقالي لجنوب السودان وفق اتفاقيات السلام ولحين تقرير المصير، والترويج لخيار الوحدة الوطنية القائمة على الحرية والعدل والمساواة وتمكينها في روح المجتمع وكيان الدولة.
- تأكيد الاستقلال للأمة في سياستها الخارجية، والانفتاح نحو الجيران والعالم أجمع، من أجل إبلاغ رسالة المبادئ السامية، وتحقيق المصالح العليا للبلاد وللإنسانية كافة، والسعي لتسوية النزاعات بين الدول بالحسنى، ولتوطيد السلم والأمن العالمي، ولتوثيق النظم العالمية على أساس الخير والعدل والشورى والوحدة الإنسانية.
- إشاعة احترام وحماية الدستور، وتمكين قيمه ومعانيه في الحياة العامة من خلال القوانين والأخلاق والأعراف في حركة المجتمع والسياسة وأصول الحكم ونظمه.

٣ الوسائل:

يتخذ المؤتمر في نشاطه العام وحركته السياسية كل الوسائل السلمية في إطار موجهات الدستور والقوانين السارية، وهذه الوسائل هي:

ـ النشر والإعلان والعرض بالإذاعة والتلفزة والصحافة والأدوات الثقافية والفنية ووسائط الاتصال المباشر بالجماهير من منتديات ومؤتمرات واجتماعات ومسيرات وغيرها.

- التنافس الشريف مع الآخرين في سبيل تولي السلطة العامة بالوسائل المشروعة بالدستور والقانون انتخاباً واستفتاءاً بدون عنف أو بغي أو جبروت من أجل الغلبة والكسب السياسي.

- إنشاء المنظمات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لأداء مهامه وتحقيق أهدافه في الدعوة والبلاغ والقدوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

- التعاون وبناء العلاقات الاستراتيجية مع التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمهنية والشعبية لبلوغ مقاصده في الحياة العامة.

- التفاعل بالمناظرة والمجادلة والتنسيق والتعاون مع التنظيمات السياسية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني حول الشؤون العامة.

الانفتاح على العالم بتوثيق العلاقات مع التنظيمات السياسية في الدول - الشقيقة والصديقة والمشاركة في تجمعات التنظيمات والأحزاب الإقليمية والعالمية.

٩ رئيس المؤتمر

يكون المسؤول الأول في المؤتمر وله المهام والاختصاصات التالية:

١ - يكون رئيس المؤتمر رئيساً للجمهورية أو مرشح المؤتمر لرئاسة الجمهورية بحسب الحال.

٢ - يرأس اجتماعات دورة انعقاد المؤتمر العام.

٣ - يرأس اجتماعات المكتب القيادي ويكون مسؤولاً عن جميع أعماله أمام مجلس الشورى والمؤتمر العام.

٤ - يرشح لمجلس الشورى نائبين للرئيس لاعتمادهما.

٥ - يرشح قيادات الأجهزة الدستورية والتنفيذية العليا في الدولة للمكتب القيادي لاعتمادهم.

٦ - ينسّق بين أجهزة المؤتمر التنظيمية وأجهزة الدولة فيما يلي كل من اختصاصات وسلطات.

١٠ المكتب القيادي

التكوين: يتكون المكتب القيادي من خمسة وثلاثين عضواً على النحو التالي:

- رئيس المؤتمر	رئيساً
- نائبا رئيس المؤتمر - نائبين للرئيس - الأمين العام	عضواً ومقرراً
- رئيس الشعبة البرلمانية للمؤتمر في المجلس الوطني	عضواً

- ٢٠ (عشرون) عضواً ينتخبهم مجلس الشورى.
- ١٠ (عشرة) أعضاء ينتخبهم المكتب القيادي استكمالاً.

المهام

يضطلع المكتب القيادي بالمهام التالية:

١ ـ إقرار السياسات والخطط والبرامج التنفيذية في غمار الموجهات والسياسات العامة والإشراف على إنفاذها.

٢ ـ إقرار العلاقات السياسية وإبرام الاتفاقيات مع القوى السياسية الاخرى.

٣ ـ اتخاذ القرارات في القضايا السياسية والشؤون العامة في الدولة والمجتمع والإشراف على إنفاذها.

٤ ـ اتخاذ القرارات في شؤون المؤتمر وهياكله وبنائه المؤسسي والإشراف على إنفاذها.

٥ ـ تأسيس العلاقات الخارجية مع التنظيمات السياسية وتجمعاتها في الدول الشقيقة والصديقة ودول العالم كافة.

٦ ـ اعتماد من يرشحهم الأمين العام نواباً له.

٧ ـ اعتماد أمناء الأمانات الذين يرشحهم الأمين العام على أن لا يزيد العدد من خارج المكتب عن خمسة.

٨ ـ الإشراف على الأمانة العامة ومتابعة تنفيذها للقرارات الصادرة عنه.

٩ ـ اعتماد قيادات المناصب الدستورية والتنفيذية العليا في الدولة الذين يرشحهم رئيس المؤتمر ومحاسبتهم.

١٠ ـ إعداد الخطة السنوية والموازنة والحسابات الختامية للمؤتمر وعرضها على مجلس الشورى لاعتمادها.

١١ ـ تحضير موضوعاته التي تعرض على اجتماعات مجلس الشورى.

ج ـ الانعقاد

١ ـ ينعقد اجتماع المكتب مرتين كل شهر.

٢ ـ يعقد المكتب القيادي اجتماعاً فوق العادة بناء على دعوة من رئيسه أو استجابة لطلب من ثلث اعضائه.

١٣ الأمين العام

تكون للأمين العام المهام والاختصاصات التالية:

أ ـ يرشح من بين أعضاء المكتب القيادي نائباً له أو أكثر.

ب ـ يشرف على الأمانة العامة ويرأس اجتماعاتها.

ج ـ ينسّق أعمال الأمانات ويتابع تنفيذها ويحاسبها.

د ـ ينسّق بين الأمانات العامة في الولايات وفيما بين هذه الأمانات الولائية وبين الأمانات المتخصصة في المركز.

هـ ـ يرفع تقاريره للمكتب القيادي ويكون محاسباً أمامه.

مراسلات غازي الترابي

لم تربك أحداث الانشقاق داخل صفوف الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني أحداً مثلما أربكت الدكتور غازي صلاح الدين الذي وقّع اسمه ضمن مقدمي مذكرة العشرة ولم يكن من مفكريها أو مهندسيها ـ كما يشير بذلك بهاء الدين حنفي وحيش ـ لكنه ظن أنها ربما تقود إلى الإصلاح المنشود.. وبعد أن أعلن الترابي ردة فعله العنيفة على العشرة وحاول محاكمتهم عبر قواعد الحركة الإسلامية والمؤتمر العام للمؤتمر الوطني الذي أسقطهم جميعاً وحرمهم من المواقع القيادية عندها تحول الغازي إلى غازٍ مدجج بكل الأسلحة الهجومية حيث فتح نيران مدفعيته الكثيفة على أُستاذه وشيخه، حتى كاد أن يجرده من جبة الإسلام وذلك عبر المؤتمر الصحفي الشهير الذي أعقب توقيع حزب الترابي لمذكرة التفاهم وإعلانها من قبل الترابي في مؤتمر صحفي.. أو عبر الجلسات الخاصة التي كان غازي يتحدث فيها بأن الإسلام عند حسن الترابي لا يعدو السياحة الفكرية.

ورغم ذلك لم يكن غازي مرتاحاً أو مطمئناً لوجوده في المؤتمر الوطني حيث لا يرى فيه أكثر من هيمنة عسكرية وصراعات أجيال خصوصاً النائب الأول الذي يود أن يدير الأمور كما يحلو له. لذلك عندما تستمع إلى غازي لا تدري هل أنت تستمع إلى أحد قيادي المؤتمر الوطني أم المؤتمر الشعبي فهو يطلق النار في كل الإتجاهات ولم يكن مقتنعاً يوماً بقيادة إبراهيم أحمد عمر للمؤتمر الوطني وذلك ربما لأنه أول من شغل منصب أمين عام المؤتمر الوطني بصورته المتكامله عام ١٩٩٦م، قبل أن يخليه فيما بعد للشيخ الترابي، لذلك ربما أنه لا يرى فرداً أحق منه بقيادة هذا الحزب فهو رجل يُجْمِع الكثيرون على أنه رجل مرتب ومنظم وذو إمكانات فكرية وتنظيمية عالية علاوة على عزّة نفس كبيرة.

والمرء يكاد يجزم أن غازي لم يجد نفسه يوماً في صفوف المؤتمر الوطني وقد كانت الضرورة فقط هي التي أبقته في صفوفه وكذلك الضرورة فقط هي التي جعلت صقور المؤتمر الوطني تصبر على إنتقاده المتكرر وسخريته من أجهزة المؤتمر[1]... وأذكر أنه وبعد مؤتمره الصحفي الشهير الذي هاجم فيه الترابي هجوماً

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن هذا التعليق قد كتب وكان غازي يشغل وقتها منصب مستشار رئيس الجمهورية للسلام.. أي قبل إعفائه بأكثر من عام.

عنيفاً بعدة أيام، بدأ برنامج في ساحات الفداء في تقديم حلقات تبرز الترابي بصورة متناقضة وذلك بإبراز مواقفه قبل وبعد الانشقاق.. وكانت طريقة العرض أقل ما يمكن أن توصف به أنها سخيفة. لذلك هُرع غازي وقد كان وقتها وزيراً للإعلام إلى مكتب النائب الأول محتجاً على عرض صورة الترابي بهذا الوجه القبيح عبر برنامج (في ساحات الفداء).. مما جعل النائب الأول يضحك لتضارب المواقف وتناقضها عند غازي.

وقديماً عندما قتل سيدنا عثمان بن عفان ﷺ بالمدينة المنورة كانت السيدة عائشة ﷺ بمكة التي ذهبت إليها لأداء فريضة الحج وكانت - كما يروى بعض المؤرخين أمثال ابن قتيبة الديناوري والطبري وابن كثير وابن الأثير - أنها من الذين حرّضوا العامة ضد عثمان بل - حسب رواية هؤلاء - أنها دعت لقتله ولكنها وعند عودتها من مكة سمعت بمقتل عثمان وبيعة الناس لعلي بن أبي طالب.. فقالت: ما كنت أُبالي أن تقع السماء على الأرض، قُتل والله مظلوماً وأنا طالبة بدمه، فقال لها عبيد بن أبي سلمة: إن أول من طعن عليه وأطمع الناس فيه لأنتِ، ولقد قلتِ: اقتلوا نعثلاً فقد فجر، فقالت عائشة رضى الله عنها: قد والله قلتُ وقال الناس وآخر قولى خير من أوله، فقال لها عبيد: عذرٌ والله ضعيف يا أُمَّ المؤمنين.. ثم قال:

منكِ البداءُ ومنكِ الغِيَرْ ... ومِنكِ الرِّياحُ ومِنكِ المَطَرْ

وأنتِ أمَرتِ بقتل الإمام ... وقلتِ لنا إنه قد فجر

فَهَبنَا أطعناكِ في قتلِه ... وقاتُله عندنَا منْ أمَر

نعم ربما لم يكن غازي متوقعاً أن تقود مذكرة العشرة إلى ما قادت إليه من (قتل للحركة الإسلامية) وشقاق وإنقسام وخصام وفصام وضعف للصف الإسلامى.. وربما أنه لم يتوقع أن تكون ردة فعل الشيخ الترابي بهذا العنف والتطرف... وعندما رأى ما رأى خصوصاً أن مذكرة العشرة لم تأت بجديد في مجال حكم المؤسسات، وإنما تم إستبدال شمولية الترابي بشمولية ذات صبغة أمنية وعسكرية وبمؤسسات ضعيفة تُجمع للتنوير وليس للتقرير... حتى ذهب الأستاذ أحمد عبد الرحمن محمد ليقل لمدير مكتبه محمد حسب الرسول: بعد مذكرة العشرة أصبحنا موظفي علاقات عامة عند المجموعة الأمنية.

لـذلك بـدأ غـازي يـشعر أن أمـر الإسـلام لـن ينـصلح إلا إذا توحـدت الحركـة الإسلامية وعادت لوحدتها وقوتها وتناست خلافاتها وإرتفعت فوق الصغائر وتصفية الحسابات... الكثيرون من أعضاء المؤتمر الوطني كانوا يشعرون بذلك لكن ما يميز غازي على بعضهم هو الشجاعة التي يمتاز بها.. فهو رجل على المستوى الشخصى متدين جداً ونظيف جداً وشجاعٌ جداً مع بعض الإعجاب بالنفس والإعتداد بالرأي وربما التعالي والترفع الذي لا نعرف له سبباً سيما وأن معظم أفراد الحركة الإسلامية من حملة الشهادات العليا والمجاهدات المعروفة.. لكنه ربما أدرك دون غيره أنه قد تولى كِبر الحملة ضد الترابي والانشقاق لذلك يريد أن يبادر بذات الجرأة والشجاعة لقيادة الإصلاح لعله يكفر عن ذنبه إذا أجدت مبادراته. لذلك اغتنم غازي فترة مرض الترابي الذي لزم فيه فراش المستشفى حيث قام بزيارته، تلك الزيارة التي أشار إليها الترابي عتاباً في أحد ردوده على إحدى رسائل غازي حيث أشار الترابي إليها بقوله:

(... ذلك لكننا تقابلنا اليوم في فراش العلّة وفي محبس الذلة دون إعراض. والحركة الإسلامية ما عهدت قبلاً تناكراً وتضاغناً حتى مع أهل مايو لما فعلوا بها وصلناهم ولم نقطع الإخاء وعفونا ولم نداوم العداء حتى بعد الجولة الأخيرة. وذلك من وصايا القرآن أن يصافح المؤمن ويغافر في سبيل الله الغفور الرحيم).

تلك الزيارة زرعت بذور الأمل في تلاقي الفرقاء ورأب الصدع وربما تلاقي الإسلاميين.

في ٤/ أبريل/٢٠٠٢م، بدأ غازي بإرسال رسالته الأُولى للدكتور الترابي وقبل أن نورد رسائل غازي ورد الترابي عليها يجدر بنا أن نشير لبعض الملاحظات عليها حتى إذا مرَّ عليها القارىء وقف عندها وانتبه إليها وهي:

١ ـ هذه المراسلات وإن أخذت الطابع الشخصي غير المُلزم لكل منهما لكنها تبقى مكاتبات بين طرفين غير متكافئين. فهي بين الترابي زعيم ورئيس حزب المؤتمر الشعبي الآمر الناهي فيه وبين غازي صلاح الدين الذي ـ وإن كان قيادياً قد أوكلت له مهام هامة ذى قبل ـ لكنه لا يعدو كونه واحداً من قيادات المؤتمر الوطني المثيرين للجدل. فهو ليس الرجل الأول ولا الثاني ولا الثالث ولا السابع... لذلك لم يجرؤ على طرح الأمر كمبادرة يتبناها هو ومن في شاكلته من قيادي الحزب وإنما أرادها أن تسير في السر سيراً على الأثر أن «استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان».

٢ ـ رغم تبنيه مبدأ السرية لكنه أطلع عليها الرئيس البشير وربما آخرين كما جاء في تعليق الشعبيين على البيان الصحفي للدكتور غازي. والغريب أن غازي ورغم رأيه السلبي في المؤسسة العسكرية ومنهجها الشمولي، لكنه كان أول من جهر له بمبادرته كان رأس هذه المؤسسة بل رأس الخصام الدائر ضد مجموعة الترابي. فلم يشرك غازي إخوته من القيادات المدنية المتحمسة للمصالحة ووحدة الصف.. لذلك تبقى مبادرته أقرب إلى رسالة الغفران أو جاءت من باب (اللهم هل بلغت اللهم فاشهد).

٣ ـ أما الرسالة الأولى للدكتور غازي والتي يدور حولها ما بعدها فقد جاءت مليئة بالشفقة والعواطف الحزينة لما آلت إليه الحركة الإسلامية من ضعف وتردٍ وإنهزام وإنكسار وضعف في الخطاب وإخلاء للساحة الفكرية والسياسية حتى تجرأ على الحركة الإسلامية مَنْ لا قدر ولا مقام له. ثم دخلت الرسالة في مقترحات أقرب إلى الواقعية لكنها تأتى من ضرب (ليس في الإمكان أحسن مما كان). ولم تتطرق الرسالة إلى المبادىء التي دار حولها الخلاف مثل حاكمية الشورى وفاعلية المؤسسات وإطلاق الحريات وسيادة حكم القانون وغيرها من القضايا الجوهرية التي لا تقوم دولة إسلامية أو إنسانية إلا بها.

٤ ـ جاءت رد الترابي كعهده يركز على القضايا الجوهرية والأصولية في الخصام والشقاق، ثم يؤكد حرصة على نقاء الفكرة والنظرية والمثال، بل والمشروع وخوفه أن ينهزم في نفوس المسلمين بسلوك من تنكروا له وشوهوا صورته.. فهو يعيب على غازي تركيزه على آثار الفتنة على الحركة الإسلامية السودانية ولا يركز على آثارها على المشروع الإسلامى حيث يقول الترابي في فقرة من رده: (الذكر واف لآثار الفتنة على الحركة... لم يرد ذكر لأثرها على المشروع الإسلامي لإحياء المعاني وإقامة النظم السياسية والإقتصادية، أصابة إبهام في المعالم الأساسية وراء الشعار، وإضعاف لإيمان الجمهور به حقاً، وظن بعسر إيقاعه في العصر الحاضر، وهذا أخطر، فحيث تصاب الحركة عسى أن يبدل الله خلفاً ينهض بالمشروع، أما حين تصاب معها دعوة المشروع ومثاله فذلك يصدّ عن الدين في الحياة العامة ويميت واقعه حتى يحيا ويتجدد ويحيا له خلف أرشد.

٥ ـ كذلك حاول الترابي في رؤيته لإصلاح ذات البين ولم الشمل أن تسوى القضايا الخلافية التي أدت إلى الفصام والخصام بين أبناء الحركة حتى صاروا بين سجين وسجَّان وقد كان إصرار الترابي على حسم هذا القضايا مصحوباً بقدر كبير

من التلميحات لتبرير تجاوزات الفئة الحاكمة وتعاليها على الدستور والعرف، فنراه يقول: (في سبيل التوحيد ينبغي إحكام تسوية القضايا الخلافية التي صدّعت أساس الحركة حتى لو أثارها وعزّز الفرقة نازع شهوات حول السلطة. والقضايا هي:

- **الحرية** لنا وللناس كافة تعبيراً بغير رقيب وطلاقة تُلقي أحكام الإعتقال التحفظي (أم ترى يقتضي ذلك التدرج سنوات).
- **الشورى** ملزمة وهيئاتها هي الأعلى في الحركة والدولة (أم ترى للراعي بالحركة أو الدولة فوق ذلك كلمة عليا).
- **الدستور** عهد ملزم بحرفه وكذلك النظام السياسي والحركة لها حول ذلك الحوار والقرار (أم تُرى للرئاسة والضرورة حجة ناقضة).
- المعهود الحركي ترسخ فيه مبادئ راسخة ـ **اللامركزية الفدرالية** كالمعروف، والسبق لإلقاء السلام والعدل على الجنوب حكماً ودعوته للإسلام عفواً، والتزام الحلال والطهارة والعدل في المال والمعاش العام، والعلاقات الخارجية تُؤسس بعزة وإيجاب (أم تُرى تُعد تلك قضايا تصرّفها الواقعية).

٦ ـ نرى أن الشيخ الترابي قد أدرك أخيراً أن إبعاده لجماهير الحركة الإسلامية وكوادرها المخلصة وإستبدالهم بأهل التوالي الجدد الذين بلغت نسبتهم في مؤسسات الحركة ٦٠٪ مقابل ٤٠٪ من أعضاء الحركة القدامى والذين فتحت لهم الحركة صفوفها حتى ترقوا في مدارج الدولة وإدارة أجهزة الحركة تحت شعارات الترابي (العبرة بمن صدق وليس بمن سبق) في الوقت الذي أبعد فيه الكثير من الصادقين وأهل الشجاعة في الرأي وأبقى فقط على تلاميذه الذين انقلبوا عليه وبعض معاونيهم، نراه ـ أي الترابي ـ يدرك أخيراً أن مواكب النفاق وبيعات الزور لم تكن إلا لأن الحركة قد أصبحت حاكمة، حتى جاء أهل العداء القديم ليبايعوا اليوم.. يقول الترابي في رده على غازي: (وحركتنا الإسلامية كانت ضئيلة الفقه والتجربة لفتن السلطان وأخذت تتبسط فأنغمر رشدها وتقواها بأفواج جاهلة من الجماهير وأسراب من ذوي النفاق والهوى).

٧ ـ لم يحتمل غازي وخذات الترابي التي حاول فيها تحميل كل الأخطاء التي قادت للإنشقاق للدولة وقادتها الذين ـ في نظر الترابي ـ قد فتنتهم السلطة فخانوا عهد الحركة الإسلامية وبيعتها، لذلك نراه يرد على الترابي بقوله: (كأنما أنطلقتْ التعليقات من إفتراض أن الإنحراف عن جادة الإستقامة كان مسؤولية الدولة القائمة

ومن عليها، ولذلك دارت مقترحات الإصلاح حوله. وهذا باب للجدل كبير، فلن يعدم من أنه لو لم يعوج العود لما أعوج الظل. وما الدولة إلا ظل الحركة. ليس بالضرورة أن تحمّل مسؤولية ذلك لفرد أو جماعة إنما هو تشخيص لعلّة دون تعيين لأسبابها أو مسبباتها).

٨ ـ بالرغم من أنَّ مبادرة غازي ـ رغم أنها تمثل أشواق قواعد الإسلاميين ـ لكنها في حقيقتها لا تعدو كونها سباحة عكس التيار وذلك لأن فصيلاً قوياً داخل الحكومة من أفراد الحركة الإسلامية قد حسموا أمر الفصال وعدم التلاقي مرة أُخرى مع الترابي، بل أن بعضهم اغتنم فرصة خروج الترابي أو خروجهم عليه ليعلّقوا كل مشاكل الإنقاذ الخارجية على كتف الترابي خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١م وحاولوا تسويق هذه الفكرة خارجياً لذلك لن يسمحوا بأي تلاقٍ يقود إلى تكذيبهم خارجياً، ومن ثم بذر الشكوك حول نواياهم الأُصولية.. اللهم إلا أن تحدث معجزة أو طامة كبرى تدعوهم للتلاقي.. ويجدر بنا هنا أن نورد تصريح القائم بالأعمال الأمريكي لصحيفة الشرق الأوسط الذي جاء فيه (أثنى القائم بالأعمال الأميركي في السودان غيرهارد غالوشي، بقرار الرئيس السوداني الفريق عمر البشير، إقصاء الدكتور حسن الترابي زعيم الإسلاميين من الحكم في أواخر التسعينات، ووصفه بأنه «كان قراراً استراتيجياً يرمي لتطوير علاقات أفضل مع الولايات المتحدة».

واعتبر غالوشي، الشيخ حسن الترابي «السبب في تردي العلاقات بين واشنطن والخرطوم، خلال المرحلة السابقة»، وشبه الترابي بالزعيم الشيوعي ليون تروتسكي، وقال في هذا الشأن «الترابي أعاد إلى الأذهان صورة تروتسكي ذلك الشيوعي القديم الذي كان يرمي إلى أن تعم الشيوعية أرجاء العالم كافة»، وأضاف «وكان الترابي الزعيم المسلم الذي يريد أن يسخر الإسلام لتحقيق ثورة إسلامية تعم الدنيا بأسرها.. لكن السودان بادر باتخاذ خياره في الخطوات الإصلاحية التي قام بها البشير».

وقال: إن البشير أدرك بقراره أن رؤية الترابي في أواخر التسعينات والنهج الذي كان يتبعه لا يحقق مصالح السودان الوطنية مشيراً إلى أن ذلك النهج وأن تلك الرؤية التي كان يتمسك بها الترابي لم تكن تستهدف الولايات المتحدة، ولا تقتصر على إيواء أسامة بن لادن «بل كانت تسعى إلى تغيير المسار السياسي في

الدول المجاورة مثل محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا العام ١٩٩٥». انتهى التصريح.

٩ ـ يثبت للدكتور غازي أنه وبعد مرور فترة من الانشقاق أنه قد تدبر الأمر ـ ولا أستبعد أنه قد ندم على دوره في مذكرة العشرة وماتبعها من مراشقات ـ لكنه أدرك أن الخطأ لابد أن يصحح وأنه قد أصبح جلياً وواضحاً أن قوة الإسلام في وحدة حركته وأُمته جمعاء رغم ضيق الأفق عند البعض الذين لا يسعدهم التلاقى بعد الفرقة والخصام، لذلك نراه يشير إلى ذلك في لقائه الصحفي مع صحيفة أخبار اليوم في يناير ٢٠٠٤م، حيث يقول: (يعني أن نجتهد في تعميق الفجوة بيننا وبين المؤتمر الشعبي ثم نسعى إلى أن نقيم حلفاً أو شراكة مع من كان إلى عهد قريب عدواً محارباً فإن هذا في نظري، سلوك قصير النظر لمبدأ ينبغي أن يكون مبدأ عاماً .. فأنت إذا دعوت إلى وحدة وطنية، ينبغي أن تسعي إلى تحقيقها مع الجميع وأن تبدأ بمن كانوا معك في مسيرة التاريخ والفكرة .. سيظل هذا موقفي وعندي ثقة كبيرة بأننا سننجح أنا ومن يشاركني هذا الرأي وأعلم كثيرين يشاركونني هذا الرأي داخل الحركة ـ الإسلامية وفي داخل الحركة الاتحادية .. وفي داخل الحركة الأنصارية وأعتقد أن الخير سينتصر في النهاية).

١٠ ـ يلاحظ أن الترابي في ردوده على مبادرة غازي كان أكثر واقعية من ذي قبل.. فقد كان في الماضى لا يؤمن إلا بالإطاحة بالإنقاذ والذهاب بها إلى مزبلة التاريخ، لكنه الآن قد تأكد له استحالة ذلك، لذلك بدأ اكثر عقلانية وواقعية من خلال قبوله للتفاوض والحوار وتقديم مقترحه للحل، بل قد وصل به الأمر إلى إعتبار الفصال الذي حدث بمثابة الطلاق الرجعي، وهذا في حد ذاته مؤشر إيجابي لو وجد الحريصين في صف الحكومة.. ولكن هيهات.

والآن وبعد هذه التعليقات التي أردنا أن يصحبها القارىء وهو يتدبر الرسائل المتبادلة بين الترابي وغازي، ندلف مباشرة لأصل هذه المراسلات.

النص الكامل للرسالة الأولى للدكتور غازي صلاح الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

٤ أبريل ٢٠٠٢

الأخ الكريم

السلام عليكم ورحمة الله

قدرت أن هذه الأفكار قد تحقق النتائج المرجوة وفقاً لما تحدثنا فيه. وفي ظني أنها تكون مستساغة وقابلة للتراضي حولها، وذلك لمعرفتي بآراء المعنيين بها ومواقفهم.

أبعث لك بنسختين راجياً وضع نفس التعليق على كل نسخة وإعادة إحداهما مع الرسول. إن لمست من جانبك قبولاً سأعلمك برأيي عن كيف المضي بها قدماً وتطويرها مدى ومضموناً.

نسأل الله أن يهدي هذا العمل ويصلح النوايا ويلم شعث المسلمين، وأن يكرمنا بأن يكون لنا من ذلك نصيب...

والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

ويه نستعين

رؤية للإصلاح والوحدة

١٢ أبريل ٢٠٠٢

آثار إنشقاق الحركة

مهما ذُكر من حقائق أو سيق من مبررات أحدثت الفرقة في الحركة الإسلامية، لا يمكن التهوين من الخسائر التي ألحقتها تلك الفرقة بذوات أفراد الحركة وبحق جناها وثمرتها منذ أن قامت وبحظ الإسلام في السودان بل وفي العالم.

لقد أصابت تلك الفتنة الحركة في صورتها ومصداقيتها. فما عاد خطابها مقنعاً للجموع التي تجاوبت مع تجربة حكمها كما لم تتجاوب مع أي تجربة أخرى. ولقد اعتصم الناس أول الأمر بأمل أن يكون الأمر خدعة بارعة حتى استبانوا الحقيقة عارية، فانقلبت النظرة إلى قادتها وعامتها فصار الشك فيهم قاعدة وسوء الظن مبدءاً.

وبسبب ذلك، وأيضاً لما أصاب أبناءها من خزي لما وقع بهم، ضعف وضعهم الاجتماعي وأثرهم الدعويّ، فخلت الأرض لدعاة يسوقون الناس بفقه يردهم إلى حقبة الانحطاط.

ولقد تناقص السند الشعبي والكسب المادي بصورة مقلقة في القطاعات الحية والتيارات المتجددة كالطلاب والشباب والفئات والنساء. وهم الذين ظلوا يغذون صف الحركة ويقوون أثرها في المجتمع وينقلون تجربتها بين الأجيال. وبسبب ذلك ضعف سلطان الحركة المعنوي، وأصبح ملحوظاً هجمة الأعداء في الصحف على كل تراث الحركة دون أن يتحرك قلم واحد من أبنائها يدفعون عنها الهجمة.

وقلّ الاجتهاد والفكر أو توقفا، وضعف الخطاب الذي يعني بالقضايا التي إنما سعت الحركة للتمكن من أجل أن تقدم إجابتها لها، وهكذا تراجع وقعها في الساحة الفكرية وتحيّر النظر نحو فقه الحكم الصالح والشورى والإقتصاد والمجتمع، وتردد اليقين فيما تقدّم من كسب الحركة في تلك المسائل.

ثم وهنت علاقات الحركة الخارجية، وباخ الرجاء في نموذجها فتراجع سندها في المنطقة العربية والإسلامية، وإنقطع تواصلها مع قادة التيار الإسلامي الذين كأنما يعبرون بإنقطاعهم عن احتجاج صامت نحو عجز الحركة عن أن توحد صفها.

الأهداف من التحرك:

تعددت محاولات الإصلاح وتقاربت وأخفقت حتى قارب اليأس أن يطبق على الناس. ولكن المؤمن لا ييأس من رحمة الله، بل هو مطالب بأن يغرس الخير والنفع متى ما استطاع، ولو كان عند لحظة قيام الساعة، والساعي في مهمة الإصلاح لا بد له من الطمع في هداية الله وتوفيقه صدقاً ورغبة فيما يحاول، لن يتم الأمر له دونهما.

لقد قنعت المحاولات السابقة بخيار التعايش، ظناً بأنه المتاح والممكن، لكن خيار التعايش يحمل جرثومة فشله في طياته. ذلك لأنه يتبقى قدراً من القطيعة والتنافس، وهما، إن بقيا في الحد الأدنى، لا بد أن تبعثهما تصاريف الحياة والمدافعة، إن خيار التعايش ليس ضماناً من التنازع بل هو سبب إليه، إذ ليس خافياً أن مأخذ الطرفين إنما هو من مشكاة واحدة. وكذلك قاعدة تحركهما وخطابهما. وليس الخلاف هنا كالخلاف بين الجماعات الإسلامية التي يختلف فقهها وأولوياتها ومقاصدها.

إن المؤمن مطالب بأن يمسك الكتاب بقوة وأن يأخذ الكتاب بقوة وأن يأخذ الرسالة بحقها، فليكن الهدف طامحاً فوق المطالب الصغيرة مهما نائياً، وذلك هو الجدير بالحركة بالقياس لتاريخها وحصدها وقوة رجالها فليكن الهدف الجامع هو وحدة الحركة الإسلامية وعودة صفها ووقعها أقوى مما كانا لتحقق ما دون ذلك من أهدف هي:

١ ـ تجديد الإنقاذ.

٢ ـ امتلاك أعنة القوة في الإقتصاد والإعلام والحركة الجماهيرية تقليدية كانت أم حديثة متجددة.

٣ ـ إستعادة الشوكة والبأس.

٤ ـ إسترداد التأييد الشعبي الخارجي والتعاطي مع العولمة من منطلق الأصالة والقوة.

٥ ـ تجديد الطرح الفكري وتقوية الخطاب العام.

٦ ـ إيجاد نواة لوحدة أخرى أقوى وأجمع للصف الإسلامي والوطني.

خطوات الإصلاح

نجاح المسعى الموصوف أدناه رهن بالبنية الصالحة وبحسن الظن والاستعداد للتضحية في سبيل الهدف المنصوب وبتقدير الحدود العملية للخيارات والخطوات المقترحة. ومعلوم أن الهدف النهائي لن يتوصل إليه دفعة واحدة فلا بد من السعي إليه تدرجاً.

ويستحسن أن تنطلق خطوات الإصلاح والوحدة في سياق الدعوة إلى وحدة الصف الوطني والسعي العملي لإحراز المبتغى منه. تكمن أهمية هذه المظلة في أنها تمنع غيرة الآخرين، أو أن ينظروا إلى مسعى الإصلاح بسوء ظن في مقاصده كأن يحسب صفقة بين أهل الحركة الإسلامية للاستئثار بالأمور.

تأسيساً على ذلك يكون الاتفاق أولاً على كل الخطوات ومقاصدها بوسيلة مرضية للطرفين وذلك قبل إطلاق المسعى كما هو مقترح في المراحل والخطوات التالية:

أولاً: المرحلة الأولى تطبيع الأوضاع: مدتها شهر وتشمل:

١ ـ إطلاق تصريحات تصالحيه محسوبة من الجانبين تكون إرهاصاً للمرحلة الجديدة بأبعادها التوحيدية الشاملة للصف الوطني.

٢ ـ إطلاق سراح المعتقلين وإيقاف أي إجراءات قطيعة أو ملاحقة.

٣ ـ إعادة دور المؤتمر الشعبي وحرياته مع تأكيد الالتزام من ناحيته بالاقتصار على النشاط في حده الأدنى، وصورة خاصة تجتنب الحشود وأي أعمال قد تحمل معنى الاستفزاز أو إبراز القوة ويستحسن أن يقتصر النشاط على الأعمال الشورية الضرورية لمتابعة خطوات الإصلاح.

٤ ـ يجمد أي إتصال بحركة المتمردين أو تطوير العمل معها بواسطة المؤتمر الشعبي، ويمكن أن يكون ذلك دون إعلان.

٥ ـ يلتزم بالتعبير التصالحي الموجب طيلة هذه الفترة، بما يعزز الأمل لدى أبناء الحركة ويحدث فيهم دفعاً قوياً يمنع من الانتكاس.

٦ ـ طيلة هذه المرحلة والتي تليها تبسط أيادي التصالح وينشر أدب التجاوز والتعافي وتكثف اللقاءات العفوية والمنظمة التي تذكّر الإخوان بماضي وحدتهم وجهادهم المشترك وتزيل حواجز التصنيف، ويضرب القادة في هذا المثل الأعلى.

ثانياً: المرحلة الثانية تطوير الاتفاق: مدتها شهر كذلك، وتشمل:

١ ـ الاتفاق على عضوية كيان مؤقت ينشأ لأغراض هذه المهمة وينتهي دوره بالتوحيد، إلا إذا قرر أن يستبقى شيئاً متفرعاً منه لرعاية الاتفاق ومتابعاته إلى أجل يسمى. يمكن في هذا الصدد النظر في اعتماد عضوية هيئة الشورى الخاصة القديمة أو قائمة معدلة منها نظراً في الموازنات المختلفة، لكن لا يكون المعيار للاختيار المناصفة وذلك منعاً للاستقطاب.

٢ ـ يقضي الكيان في المسائل الواردة أدناه، ويكون القرار فيه بالإجماع أو ما يشبهه فلا يعتد بشذوذ الاثنين والثلاثة إن بلغ عدد الكيان المائتين.

- المعالم الرئيسة لنظام أساسي جديد يجاز عند إعلان التوحد في المؤتمر العام الذي سيرد وصفه فيما بعد، يلتزم في هذا بتقليد النظم الأساسية للحركة الإسلامية عبر تاريخها من حاكمية الجماعة ولا مركزيتها وفاعلية تنظيمها وأمانتها، مع نظم العلاقة مع الدولة لتكون قرارات الحركة موجهات تهدي السعي والتنفيذ والعمل السياسي للدولة.
- إجازة برنامج عمل للتوحيد الفوري للكيانات التنظيمية الظاهرة كالطلاب والفئات والشباب، وكالأمن الشعبي وما في حكمه.
- الاتفاق على قيادة هذه الكيانات التنظيمية، إما بتثبيت من هم قائمين عليها مع ترتيب منازلهم من القيادة أو باختيار قيادات جديدة، لكن الافتراض العامل هو مراعاة المصلحة العامة بحيث لا يكون أحد فوق المساس بموقعه.
- إبداء الاستعداد والتعهد من كل أصحاب المواقع في الدولة والتنظيم إخلاء مناصبهم متى ما وجبت اللحظة وبحسب ما تستدعيه المصلحة العامة، ويحدد تفصيل ذلك الاتفاق المتوصل إليه لاحقاً.
- يستثنى من ذلك الوارد أعلاه رئيس الجمهورية ونائبه الأول، فيثبتان إلى أجل ولاية الرئيس.

٣. يختار الكيان المؤقت لجنة ترعى تنفيذ الإتفاقات المذكورة، وتنفض بإعلان التوحد الكامل، تسعى اللجنة لتقريب المواقف وتحديد الإتفاق في المسائل الواردة أعلاه وفي إختيار القيادات للدولة والتنظيم، وتشرف على كل الإجراءات التنفيذية مثل قيام المؤتمر العام، وتمضي قراراتهم بالإجماع. وعرض المسائل

أمامه، وتعود اللجنة بتوصياتها إلى الكيان المؤقت ليجيزها بالكيفية أعلاه إلى حين قيام المؤتمر العام وإختيار القيادات التي تشرف على تنفيذ قراراته وخططه.

٤ ـ يختار الكيان كذلك حكاماً، عددهم خمسة أو سبعة، عدول ثقاة ومن أهل الخبرة، تكون مهمتهم القضاء في ما قد ينشأ من خلاف حول تنفيذ هذه الإتفاقات أو حول قرارات المؤتمر العام وتمضي قراراتهم بالإجماع، وينقضي أجلهم بعد عام من قيام المؤتمر العام، إلا إذا أتفق من جديد على مدّة لموعد آخر مضروب.

٥ ـ يجيز الكيان أنساقاً شبيهة بالولايات.

ثالثاً، المرحلة الثالثة، تنفيذ الإتفاقات وإعلان الوحدة: ومدتها أيضاً شهر وتشمل:

١ ـ إنعقاد المؤتمر العام وهو عين عضويته المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الوطني الذي أنعقد في أكتوبر ١٩٩٩.

٢ ـ يجيز المؤتمر النظام الأساسي ويختار القيادة (المتفق عليها حسب ما هو موضح أعلاه في وصف مهمة الكيان الطارئ ولجنته).

٣ ـ تقوم مؤتمرات شبيهه بالولايات لذات الأعمال والقرارات.

رابعاً: المرحلة الأخيرة، البناء واستعادة القوة:

تسعى الحركة فيما بعد في حملة نافذة لبناء صفها وتمكين سلطانها المعنوي والمادي، ولتوحيد الصف الوطني بالدعوة لإنشاء حلف واسع وإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة تسعى إلى تحقيق السلام العادل والنهضة الإقتصادية والإجتماعية التي ظلت تبشر بها الإنقاذ وحملتها أطروحات الحركة الإسلامية ورؤاها الفكرية.

نص الرد الأول للشيخ الترابي على الرسالة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليقات

١. آثار الفتنة:

• الذكر واف لآثار الفتنة على الحركة.

• لم يرد ذكر لأثرها على المشروع الإسلامي لإحياء المعاني وإقامة النظم السياسية والإقتصادية، أصابه إبهام في المعالم الأساسية وراء الشعار، وإضعاف لإيمان الجمهور به حقاً، وظن بعسر إيقاعه في العصر الحاضر، وهذا أخطر، فحيث تصاب الحركة عسى أن يبدل الله خلفاً ينهض بالمشروع، أما حين تصاب معها دعوة المشروع ومثاله فذلك يصدّ عن الدين في الحياة العامة ويميت واقعه حتى يحيا ويتجدد ويحيا له خلف أرشد.

٢ ـ الأهداف

• الاستيئاس من التعايش يعني أن هذا الكسب متن الإسلام لا يحتمل خلاف، رأياً وتوالياً كالمذاهب والطرق أتطرق يفصل السياسة عن الفقه والخلق أتخلق ويجعل الاحتكام فيها للقوة والغلبة لذي الشوكة والاستضعاف للطائفة المعارضة بغير شوك أشوك كالسالف التالف من سيرة المسلمين. الخيار الأوفق والألزم هو حقاً التوحيد، ولذكر وراء الخيار المفضول حفظاً لسعة الإسلام السمح واحتياطاً من المصائر.

• تحسُن مراجعة الصياغة والترتيب للأهداف:

١. تراجع الصياغة ويؤخّر الترتيب (=٤)

٢. تراجع الصياغة ويؤخّر الترتيب (=٣)

٣. يؤخّر الترتيب فالدولة محصول من أصول

٤. يؤخّر الترتيب فالخارج تعبير عن الداخل.

٥. يُقدّم الترتيب فالفكر فهو الهادي الإمام (= ١)

٦. يُقدّم الترتيب تالياً فالمجتمع هو الأساس (=٢)

• في سبيل التوحيد ينبغي إحكام تسوية القضايا الخلافية التي صدّعت أساس الحركة حتى لو أثارها وعزّز الفرقة نازع شهوات حول السلطة.

والقضايا هي:

- **الحرية** لنا وللناس كافة تعبيراً بغير رقيب وطلاقة تُلقي أحكام الإعتقال التحفظي (أم تُرى يقتضي ذلك التدرج سنوات).
- **الشورى** ملزمة وهيئاتها هي الأعلى في الحركة والدولة (أم ترى للراعي بالحركة أو الدولة فوق ذلك كلمة عليا).
- **الدستور** عهد ملزم بحرفه وكذلك النظام السياسي والحركة لها حول ذلك الحوار والقرار (أم تُرى للرئاسة والضرورة حجة ناقضة)
- المعهود الحركي ترسخ فيه مبادئ راسخة - اللامركزية الفدرالية كالمعروف، والسبق لإلقاء السلام والعدل على الجنوب حكماً ودعوته للإسلام عفواً، والتزام الحلال والطهارة والعدل في المال والمعاش العام، والعلاقات الخارجية تُأسس بعزة وإيجاب (أم تُرى تُعد تلك قضايا تصرّفها الواقعية).

على الأقل يُعرض الخلاف من هذه المسائل في المؤتمر لتحسم الأصول لبنية الوحدة للحركة والرشد والسلطان لا قصر التنظيم تراث وعصبة حكم الآخرين.

٣. المرحلة الأولى التطبيع:

- أجل الشهر مقبول والشهر والشهر التاليان كذلك.
- التصريحات التصالحية اشتراطات سابقة إذا استوفاها السجين تبدو منه استسلاماً لمختلف عليه واسترضاء في سبيل فرج، وإذا جاءت لاحقة وسبقت أو لحقت من السجّان فهي ريح طيبة.
- المؤتمر الوطني الشعبي بتنظيماته وندواته وصحيفته وتوازي عدلاً الحكومة بدواوينها وتجمهراتها وإعلامها ومن ورائها الوطني، فالحق العدل أن يعمل كل حرٍ على شاكلته وإذا صدق الوفاق لن يقع بينهما ما يستفز الغيرة ويبارز بالقوة، والمقابلة كلها تتمحي بعد أشهر.
- الاتصال بالقوى الجنوبية لا يحسن فيه القول المائل والحكر غير المقبول، **والخير** أن يستمر التفاوض موكولاً إلى مجموعة تشكل مناصفة، وأي الشطرين أبصر تجربة وسياسة وفقها بالشأن يُكامل الآخر، والمرجو أن يقدّم عرض للسلام لهم ممن يباشرهم ويصدقهم ويدعوهم عاجلاً لشركة مرضية في الحكم الإنتقالي المذكور في ذيل الورقة.
- وصايا التعبير والتلاقي التصالحي معقولة مقبولة.

٤. المرحلة الثانية: الوفاق:

- الكيان المؤقت قيادة تقوم مناصفة يتوافر لها السمح المقارب من الجهتين، رئاسته مشاهرة تعاقباً، ولايته التوحيد الأعجل للكيانات التنظيمية الفئوية (بإدارات مؤقتة تنظم مؤتمراً ينتخب القيادات)، وهو غني عن شفيع متفرغ لرعاية خاصة للوفاق، وكاف عن أن يوازيه محكّمون، فالقرار إليه يشبه الإجماع، ومهمته التشاور والتوفيق والتحضير، وقيامه ينتهي عندما يُخرج المؤتمر قيادةً.
- هيئة الشورى تطورت هنا وهناك بما تتعسر معالجته، ومناصفتها تقطّب وفتنةً حقاً، ويحسن تجاوزها ـ وكل يشاور من يليه منها والتعويل إجماعاً على المؤتمر رأساً وما يقرر وينتج من نظام وشورى وقيادة.
- يقوم في الولايات نمط مشابه، يتولى بناءَه الكيانُ المؤقت بمعزل عمن في السلطة الولائية.
- التقاليد الأساسية المعروفة للحركة الإسلامية أن قراراتها ليست موجهات هادية بل أوامر ملزمة لمن منها في الدولة. ذلك لأنها اليوم حركة شاملة لشعاب الدين أهدافها لمساعيها ونظمها، وفاصلة فرقان في منهج الحياة بالإسلام خياراً أصولياً في عهد تحول وانتقال. وحين يسود الإسلام إطاراً في الحياة العامة لسواد الوطن الأعظم ثم تبدو فيه متشعبة اتجاهات ومذاهب حزبية سيكون منها المختص بشؤون السياسة والسلطان، إذا فوّض للحكم فالولاة منه يتصرفون بشوراهم هم وحدهم إلا أن يراعوا الرأي العام تحتهم ومن حولهم.
- النظام الأساسي ينبغي التشاور عليه بسعة ليُحرر من ذلك الكيان القيادي مقترحات ذات شأن تطويراً وتجديداً تعرض خيارات على المؤتمر.
- إعلان الاستعداد التخلي عن مواقع قيادية في الحركة والدولة قدوة حُسنى لسمعة الحركة الإسلامية، ولكن حين وجوب للخطة لذلك وحيث استدعاء المصلحة العامة أمر مبهم. ويمكن ذكر أسماء متعادلة هنا وهناك لإخلاء المواقع العليا يُحفظون من بعد رصيداً في القاعدة حتى الممات.
- لا استثناء بحكم الدستور وحسن السياسة إلا للرئيس، أما أجله فموقوف على ما يجئ في ذيل الورقة.
- لا معنى لذكر لجنة، فلذلك من السنن الراتبة عرفاً في كل التناظيم.

٥. **المرحلة الثالثة: النفاذ**

- المؤتمر كذلك مقبول.

٦. **المرحلة الرابعة: نحو الوطن**

الحركة من بعد قضاء عِدة مرحلة التوحد والإصلاح وإحياء العناصر وتعبئة الجماهير التي قد يتضاعف تداعيها إليها لا تستمسك بالهيمنة على الحكم والمسير بها عنوة لمدة، وإنما تسعى مباشرة نحو الإصلاح الأعم لما حولها في الوطن، وتعاجل بما يلي:

- تقام حكومة انتقالية قومية تُسترضى لها كل القوى السياسية بقسمة سوية وشركة عادلة في الوزن والعد لمقاعد السلطة التنفيذية العليا بالبلاد ويحيط به مجلس شورى صغير بذات النسب يتولى التشريع اللازم انتقالاً.
- يذهب المجلس الوطني وسائر المجالس، ولا توكل مسيرة البلاد طويلاً لزمرة غير منتخبة ومتحكمة دون كيان واسع يقوم بالشورى والديمقراطية يمثل الشعب نيابة تتولى التشريع والمراقبة والتصريف للقيادات التنفيذية مستقبلاً. بل تدير الحكومة الإنتقالية شؤون الحكم الجارية هكذا بضعة أشهر تمهيدا وتحضيراً للإنتخابات العامة العادلة الحرة بعد مطلع العام القادم.
- يستبقى الدستور القائم (العزيز على الحركة)، ويسترضى الآخرون بأنه معرّض للتعديل أو التغيير بالمجلس النيابي القادم، وبأنه يمكن مؤقتاً التعطيل والتجاوز في أحكامه لما يعني همّهم من حيث المساواة والحرية في المقاعد والنظم والفرص الإنتخابية.
- يتفق على إنفاذ إجراءات تضفي قومية أو استقلالية على كل المحافظات وقيادات الخدمة والمؤسسات العامة.
- الإنتخابات المباشرة تجري لكل ولايات السلطة في السودان: أميرية أو شورية في المركز أو الولايات.
- يُجتهد لأن يندرج الجنوب بكل قواه في أنظمة الحكم الانتقالي ومسرى الإنتخابات العام، وتحفظ حقوقه التالية:
- القوى السياسية الأخرى ستكسب أنصبة ترضيها في الغنائم الإنتخابية السلطانية هنا أو هناك. والرجاء الغالب بعد العود لوحدة الحركة وجمهورها أن تحصل على كسب كبير يؤمن مصائر المشروع ويتنامى به، وأن تتجلى للإسلام

ودعوته صورة مثلى في العالم. والله المستعان على تالي البلاءات لإجتهادات الخلف الصالح ومجاهداته كيفما أورثه هذا السلف من مكاسب ونقائب أو معاطب ومثالب. ومن الله لنا الرضوان والغفران.

نص الرسالة الثانية للدكتور غازي

٢٦ أبريل ٢٠٠٢

تعقيب

يعجبني من الإنجليز قولهم «فلنكن شكورين للرحمات الصغيرة» والراجح أن أصله من الصحيح الباقي من دين إبراهيم، فهو بذلك أشبه من أخلاق القوم المعروفة. عنّ لي ذلك المعني عند استلام ورقة التعليقات، إذ بدأ لي أننا سلكنا، باخرة، طريق رحمة وددت لو أن سلكنا قبلاً فوثقنا الخلاف وحررناه لخلف نرجوا أن يكون أوفر حظاً وتوفيقاً وسداداً.

ولقد أرى مجرد الحوار فيما عرضنا له رحمة، فالرد من قبلكم إيجاب لذاته، وقد حوى إلى جانب ذلك مشجعات على المضي أماماً مهما بدأ الطريق مأزوماً.

وأفتتح ببعض آراء خاصة حول ما قرأت:

عموماً: معظم ما ورد في التعليقات، من حيث أنه هو مبادئ مجردة ومقاصد عامة، لا خلاف حوله. ولكن المصاعب تظهر عند نسبة تلك المبادئ والمقاصد إلى الوقائع الحاضرة أو الشخوص الماثلة أو السياقات الحاكمة. هذا القيد فيما خبرت ينطبق هنا وهناك، ولذلك كانت ورقتي الأولى سباحة في بحر الممكن لا المثال.

إن كان من وصف عام للتعليقات، أرجو أن يستدرك، فهو يتمثل في شيئين هما في أصل الخلاف:

أولاً: كأنما انطلقت التعليقات من افتراض أن الإنحراف عن جادة الإستقامة كان مسؤولية الدولة القائمة ومن عليها، ولذلك دارت مقترحات الإصلاح حوله. وهذا باب للجدل كبير، فلن يعدم من أنه لو لم يعوج العود لما أعوج الظل. وما الدولة إلا ظل الحركة. ليس بالضرورة أن تحمّل مسؤولية ذلك لفرد أو جماعة، إنما هو تشخيص لعلّة دون تعيين لأسباباها أو مسبباتها.

ثانياً: استلزمت بقاء أصل المقابلة والاستقطاب حتى بعد التوحد المفترض والمرغوب. وفي يقيني أن الثانية هذه حالة ذهنية تعمقت عند بعض من عانوا سخونة الفتنة والقطيعة دون سواهم، أؤمن بذلك وأعلم أن الكثيرين على ضفتي النهر يشاركونني فيه، فالإحساس الغالب هو القرب والمودة لمن حسُن الظن في دينه وولائه لتلك الحركة وأخلاقها مهما صنّف نفسه أو صنّفه الآخرون. وهؤلاء هم الغلبة الغالبة

والكثرة الكاثرة فلو وثقنا بدينهم وعدهم واستقامتهم وكراهيتهم أن يعودوا إلى خلاف كما يكره المرء أن يطرح في النار لكفونا كثيراً من إجراءات التصحيح أن نكلها إلى تفاصيل العهود والإتفاقات. فالعهود لا تحميها الكتابة في الصحائف والقراطيس كما تحميها الإرادات الموكولة لعزائم الناس وضغوطهم الأدبية والمعنوية ولعلني أرى هنا حالة فريدة من الحالات التي يتحرك فيها التاريخ يسكب كتل الناس وسوادهم متحررين من قوة الأفراد أو نبوغهم.

وخصوصاً: أسوق الملاحظات التالية:

بعض المسائل أتفق معه وأتبناه، وبعضها أتفق معه مبدءاً وأراه يحمل تبايناً في الدرجة أو التوقيت، ثم بضع مسائل أختلف معه سياسة وتبقى مسألتان أختلف مهما مبدءا.

١. من ضرب المتفق عليه كلاً:

أ . تأكيد تمام الإتفاق والإرهاص به في ظروف عدالة وإستقامة، وحيث لا رهبة ولا رجاء فرج ببيعة وكس. ومعاذ الله أن يكون هذا الحوار مقايضة بين سجين وسجّان، ولكنه تداول أفكار متحرر من سياق التغابن، عسى أن يقرب المواقف ويختصر الطريق إلى التصالح إن هبّت رياحه.

ب . ومنه أيضاً كل المقترحات الواردة من باب التحسين والتكميل في الصياغة وترتيب الأفكار.

٢. أما المتفق عليه مبدءاً لكنه يحتمل الخلاف حول الدرجة والتوقيت فهو:

أ . عرض القضايا الخلافية الوارد تحت عنوان (٢. الأهداف) كله مقبول ولكن التقييدات عليه بين الأقواس أيضاً صحيحة بدرجات متفاوتة، وهذا مظنة خلاف أرجو ألا يكون كبيراً.

ب . قيام الكيان المؤقت على مبدأ المناصفة تكريس للاستقطاب، ويقيني أن الإخوان لو اجتمعوا وتفاكروا بنكران ذات وبغير نية مجاذبة فقد يصلوا إلى صورة من صور الإدارة الانتقالية تكرِّس الوحدة والتلاقي.

ت . سنة إنتخاب القيادات صحيحة ومطلوبة ولكن ظروف الانتقال قد تستوجب تطبيقها على التراخي، لتكون جزءً ومرحلة من مراحل الإصلاح اللاحق فلسنا مكلفين بأن نصلح الخلل ونقيم الكعبة على قواعد إبراهيم دفعة واحدة.

٣. والمختلف حوله سياسة هو:

أ . رفع الاستثناء عمن يلي الرئيس في حالة إعلان كل أخ استعداده للتخلي عن موقعه. وليس في ذلك استمساك بالأشخاص لكن رفع الاستثناء سيثير تعقيدات أكبر من بقاء الوضع الراهن، وليس أقل ما به من العيب أن المستثنى الوحيد سيقف ممثلاً شاخصاً وبارزاً لفئة دون الفئات، ولا يخفى ما في ذلك من رمزية غير مرغوبة. هذه مسألة الأفضل فيها أن تحل عند حلول أجلها.

ب . تكوين حكومة انتقالية، فالانتقالية توحي بمشروعية مجزوءة، ولا أرى مصلحة متعينة لوحدة الحركة تأتي بعد ذلك، ولكن لا عيب في تكوين حكومة جديدة أوسع وأوعب ما تكون لتيارات السياسة والصف الوطني.

ت . مثل ذلك ينصرف إلى المجلس الوطني والمجالس الأخرى.

٤. أما المختلف عليهما مبدءاً فشيئان:

أ . الحكم بأن يعزل إخوة فيصبحوا رصيداً في القاعدة حتى الممات. فسوى عدم استساغته مبدءاً، لأنه يقوم في قاعدة الإقصاء وهي تفريغ من حالة الإستقطاب، فإنه سيكون عقبة كبيرة أمام الاتفاق لو سيق بهذه الصورة. الأفضل عندي هو ما اقترحته بأن يتنازل كل أخ طائعاً وصادقاً، فمن جاءت به الجماعة مرة أخرى فهو تكليف جدي. وأحسبني مصيباً في ظني أن كثيرين من هؤلاء الإخوان لن يقبلوا التكليف مرة أخرى.

ب . ما ذكر عن الاتصال بالقوى الجنوبية. فلو كان الأمر اتصالاً بالقوى السياسية شمالية كانت أم جنوبية لما ثار حولة من خلاف، لكن الحديث هو عن طبيعة العلاقة بحركة تحارب المجتمع والدولة والإسلام حرباً مشهورة، وتمدها في ذلك وجهات معلومة لا تخفي نواياها.

من ناحية معاملة حركة التمرد بإعتبارها ممثلاً للجنوب كان هذا هو أكبر أخطاء الحركة الشمالية المعارضة ظلت تقع فيه باستمرار فصائلها المختلفة، وقع الحافر على الحافر، ابتدءاً من منصور خالد وخليل عثمان ومروراً بالصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني، وأنها لتشكيلة عجيبة لا يدري ما الجامع بينهما سوى المكايدة بينهما والحكومات. ومن هذا الخرق امتلك جون قرنق ما لا يستحق وتسلل

ليطرح نفسه زعيماً للجنوب. بل تجرأ ليفعل ذلك حتى في الدول العربية التي قدّمه لها كبار الساسة الشماليين.

ومن ناحية أخرى، شتان ما بين مسعى حكومة مسؤولة عن أمن بلدها ورعيتها تفاوض لتدرأ غائلة التمرد وترد بطشة، حرباً أو سلماً، على شروط تؤمن البلاد وتحمي وحدتها وتحفظ حقوق المسلمين. وبين مسعى جماعة لتظاهر حركة كتلك وتواليها على شروط الأخيرة كما أثبتته الوثائق المعلنة: لا تدعو إلى وضع سلاح ولا إلى وحدة ولا إلى حفظ حقوق المسلمين، ما فائدة الدستور إذن وما قوله في هذه المسألة وهو الذي ينص على أن يكون العمل بوسائل الدعوة السلمية. ولقد ظللت أعجب دهراً كيف غمض هذا المعنى على أهل الدين والفطنة من إخواننا، وهو موقف للحركة وقياداتها قديم مسجل بكل وسائط التسجيل.

هذا ما كان آرائي الشخصية، وكما ذكرت في المقدمة فإن مجمل تقييمي هو إيجابي مع التسليم بصعوبة الاتفاق حول بعض المسائل المختلف عليها، إلاّ إذا غلبت السماحة وحسن الظن.

وكما وعدت فقد كتمت هذا الأمر كتماناً، ليكون حديثي أولاً مع الأخ الرئيس دون سواه. وقد كانت إستجابته كما توقعتها، سماحة في تلقي الفكرة مع تشكك في إمكان تطبيقها وذلك لطول عهد بمبادرات سبقت ورسّخت اليأس من الحلول على أن ما استجد مما أعرفه حريا بطبيعته، وإن كان قد غاب عن أملي وتطلعي، فهو انبساط منه إلى فكرة إزالة التوتر والتطبيع ما استقام عليها الطرفان عسى أن يؤدي ذلك إلى التعايش وربما إلى الوحدة. وقد اتفقنا على خطوة نرجو أن تكون فاتحة لما بعدها. وسأواصل المسعى في دائرة محدودة ممن يليني، بدفع هذا الأمر إلى غاياته التي نرجوها أو التي ييسر الله بلوغها. والله نسأل المغفرة من كل زلل والتوفيق لكل عمل.

رد الشيخ الترابي على الرسالة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

عقبة الكلام والسلام

الأخ................. ٣٠ أبريل ٢٠٠٢

لعلني ما أفرطت في تجريد المثال نظراً في الخيال. والحمد لله عشت في صحاب ما قصرتهم أقدر الحياة على المناظرات الهائمة لإثبات الحق، بل نزلت بغالب سيرتهم إلى المجاهدات لإيقاع الصدق، وما ورطوا في السياق الواقعي من ظروف الدنيا دون خطة للمسالك الهادفة تصريفاً نحو المقاصد العليا، ولا قعدوا بالسعي في مرحلة حاضرة دون الخُطى المتواليات صعداً لبلوغ المثل المستقبلية. وأحسبني سايرت مقترحك في موقوت آجاله ما تباطأت به ولا جاوزته طفرة تسارع إلى الحق في لحظة، وما طاوعته ولا بارزته أمراً من ذي بأس متمكن، بل التمست الإرجاء حتى يفصل مؤتمر الشورى بالمعروف والإجراء بالقسط في المقامات والمواقع حتى تنظيم التولية بالخيار الغالب، كله من حيث يقضي الحكَم حكومة.

نعم دولة الحوار بيننا رحمة نحمد الله الذي يسرها ونسأل الله أن يجعلها فاتحة ولو لبركة يسوقها آخرون. وإني لأذكر في سياق العهود ما كنت تخط معي من مرسوم المناهج وفاقاً حتى على مدى الحريات السياسية، ثم أذكر ما رأيت مرة من مقايسة أقدار الأهلية لأمانات الحركة ورعاية الدولة وفي فضل إيكالها لمن هو أولى / وإني لذاكر أيضاً ما قضيت مفاضلة بين من يصل الجنوب بفاتحات السلام وما بلغ بك الغضب على بعضهم فأسمعتهم أحدّ مقولة شفعت أشد مفعولة بلغت بذات البين الحميّا.

ذلك لكننا تقابلنا اليوم في فراش العلّة وفي محبس الذلة دون إعراض. والحركة الإسلامية ما عهدت قبلاً تناكراً وتضاغناً حتى مع أهل مايو لما فعلوا بها وصلناهم ولم نقطع الإخاء وعفونا ولم نداوم العداء حتى بعد الجولة الأخيرة. وذلك من وصايا القرآن أن يصافح المؤمن ويغافر في سبيل الله الغفور الرحيم.

قلت: إن الدولة ظل للحركة لا يستقيم الظل والعود أعوج، ولكن الظل صورة للأصل الشاخص، والبشر حيثما اتصلوا فطرهم الله ذوات مستقلة تحمل أمانة

ومسؤولية، وإنما كانت الحكومة بنت الحركة لكنها كبرت وقويت وانمازت عن الأم وتوترت بينهما دعاوي المباراة وتهوم العقوق، فالله يحكم بينهما لكل نصيب بكسبه، إن السلطة الحاكمة أمرها هو الأنفذ فعل قوة ومعصيتها هي الأرهب عقاباً وطاعتها هي الأرغب ثواباً في الدنيا، فالسلطة أغلب واقعاً من الحركة التي لا تتدافع ولا تتضابط إلا يغشاها بعض مسؤولية وعاقبة من كسب بنتها وعفوا بغير شوكة أو ثمن، لكن صحّ ما ذكرت أنت من تلازم شي من الملام، فالأم لا تسلم أن يغشاها بعض مسؤولية وعاقبة عن كسب بنتها الولادة والحضانة والتربية، أن مجتمع المسلمين الأول الذي تكاثر كماً وما تزكى كيفاً يسأل عن ضعفه الذي مكن منه معاوية يغلب ويسلب ويضل بسنة الخلافة الراشدة وفي عهد آبائنا السلف لولا جهالة الجماهير مع صدق مجاهدتهم لما تيسر لعصا الخليفة الغليظة المنفّرة أن تفسد مآلات السيرة المهدية المبشّرة، ولولا هوان المجتمع السوداني القليل الثقافة والتقوى والعليل العزائم والبنى لما ظهرت عليه نظم الجبروت العسكري ولا السيادة الطائفية التي عززت رواسب العصبية باستغلال موائد السلطة ومكائدها. وحركتنا الإسلامية كانت ضئيلة الفقه والتجربة لفتن السلطان وأخذت تتبسط فأنغمر رشدها وتقواها بأفواج جاهلة من الجماهير وأسراب من ذوي النفاق والهوى. وقد شدد الله الموعظة على داود وسليمان ومحمد عليهم السلام من فتنة السلطة ولكن ذكّر رعاياهم المؤمنة، وضاعف نذر العذاب على المستكبرين ولكن لم يسلم المستضعفون. والآيات بينة وإن طوى بعضها المفسرون.

إنك ترى بغية في صرف التذكير والتحرير لأصول الخلاف ودقيق المقسمة في تناظيم المصالحة وبالغ التعويل على نصوص العهود في ورق الصحائف. وترى أهل الحركة يؤثرون الوحدة بعاطفة الموالاة وطوفانها على قضايا الخلاف والخصام وتوزيع الملام، ترى أن الذي يرعى العهود هي العزائم في النفوس والضواغط في الصفوف. لكن حبل الوحدة المتين الثابت هو الإجماع المتجدد على أصول المذهب، وإلا لكانت الجماعة عرضةً لأن تغلب فيها أهواء العصبية على هوادي الحق الضابطة، ولأن تهي جذورها بتضاءل العناصر المغذّية، ولأن تطرأ عليها فتن الظروف المتقلبة بها ويتضاءل الزمان فتُنسى ذكر الوفاء، أو تمتد صفوفها مدى تغم به رؤية المعروف والمعهود مرضاً أصاب أوساط المسلمين. وحرام على الحركة الإسلامية المتجددة ألا تتعظ وتتقي ما أصاب القديم، ثم إن الله هدى المسلمين الأمّيين أن يخطوا

القرآن كتاباً منزلاً من لوح محفوظ، وأن يثبتوا عهد دولة المدنية ودستورها في صحيفة، وأن يحفظوا الدين الآجل كتاباً مشهوداً، ثم من بعدهم وثقوا كل فقههم متوناً وشروحاً وحواشي منصوصة محررة. ذلك لتهتدي العزائم ضبطاً وتثبيتاً على حرف المعقود مع اله فيما بينهما ويستقيم المجتمع على بينة.

إن الأهداف كما يخطها ترتيب قويم، لأن الحياة كلها مسيرة أسباب إلى أهداف هي ذرائع إلى مقاصد عليا حتى تتوحد السيرة إلى غاية المذهب لوجه الله. إن أهل الإيمان والعمل المتفكر يتشاورون ليعقدوا إجماعاً بين الرؤى ثم ليقيموا بذلك سلطاناً في الواقع. لكن عرف تاريخ الإسلام وسائر مذاهب البشر كيف انقلب الترتيب وعلا ذو السلطة وهوى على الاجتهاد والشورى وتعصّب برعيته ضلالاً عن هدى الفقه والإيمان. أما نحن الإخوان فقد عهدنا الدرس والتربية قبل الانبساط في المجتمع ثم التمكين من السلطان والمال العام. وأراك جُزت قضايا الخلاف الأصولية التي إن لم تتحسم إلى قرار انفصم الأساس الموحد للحركة الإسلامية الحاضرة، ولئن وضعتُ بين قوسين ذيول خيارات فبعضها كما ترى فرقان يذهب بالخلاف إلى شقاق بائن، وبعضها مذاهب إجتهاد تتفارق بالأحزاب وتتحامس وتتنافس في إطار تواطن متسالم، الأحزاب كما تعلم تتمايز وتتجادل وتتعايش على درج متفاوت من سياسة المال أو مدى الحرية، إشتراكية أو لبرالية. أما أصول التشاقق القاطع مثل الإشتراكية المطلقة التي لا تعاشر المخلفين المستغنيين عنها ببعض عدالة أو الديمقراطية عند الأساس الأدنى الذي لا مجال فيه للمخالفين الداعين لفرض السلطان والنظام العام عنفاً، تلك محادّة لا موادّة فيها ولا سلام إلا لغلبة القوة الطاغية واستسلام الضعف المستخف أو لضرورة المصابرة لعاجل الأجل وأراكم تسارعون في ليّ أحكام الدستور بما يكثّف السلطات بيد الأمير الواحد تنحون إلى خالفة المسلمين غير الراشدة وسالفة الغرب، وتركزون حكم البلاد جنوحاً، بموازين المقاسمة الإتحادية المسنونة بقدوة المدنية والمعهودة في مواقف الحركة والمعروف في العالم. وذلك يباعد بيننا المذاهب ويوئس من رجاء الإئتلاف فالوحدة.

ـ أراك لا يعجبك كيان مؤقت مؤتلف على مناصفة، لكن هكذا يتراضى الناس لمبدأ الوفاق، حكماً من هنا وحكماً من هناك للمتشاقين، ثم تتطايب النفوس ويتعافى الناس وتطمئن دواعي الريب ويرجعون إلى قرار الشورى وخيارها والإجماع الغالب، لا يجتمع المؤمنون تبعاً وحواري لشيخ ولا طاعة ذليلة لأمير كتلة

جامدة لا حية ولا راشدة فعالة، إن ذلك لا يصلح ولا يثبت إذا ابتلته الفتن والآجال، وأراك تحذر من توحيد شعاب التنظيم الأدنى بأيلولة القيادة لخيار الشورى، لكن ذلك هو الهدى اللازم لكل نظمه مجتمعة بين المؤمنين بحكم القرآن وسنة الحركة. إن وحدة الحركة مبتلاة بتركيبها المتضاعف كشأن مجتمع الأمة السالف، فداني قادمين كالمهاجرين والأنصار والمتبعين بإحسان، وعرباً وعجماً كشعوب الأمة، وشريحة مثقفين وجمهوراً من عوام كالشيوخ والسواد الأعظم في المجتمع التقليدي، وبدأت تظهر فينا طبقات المعاش كأغنياء الأمة عهد النهضة وفقرائها، وصفوة الحركة راعية ووالية للأمر العام والرعية العامة هملى مثل دول ذوي الشرف والنسب المتعاقبة. ولئن توحدت الحركة إخوة وسواء بالأصول لا يتفاضلون ولا يتعازلون إلا بموازين التقوى ومكاسب الخير، ثم تفاعلت الحركة بالمجتمع حتى غدا تتداخل فيه الفئات وتتبدل الفضول، لكان ذلك كسباً خيراً ودفعاً قدماً حتى تتغير بنا بلاءات المقاسم والمواقع المتجددة بظروف التطور المتوالي.

• ما نقصد أحداً لإقصائة بعينه من موقع قيادة. وإنما قرأت لك رؤية فرأيت إعلان الاستعفاء قدوة حسنى وخشيت الإبهام في الكلمات المتحفظة بدواعي الحاجة والمصلحة فأمضيت رؤيتك لتأتي إعفاءات واقعة متعادلة غير مريبة، وإن لم يعجبك ذلك أترك كلمة الإستعفاء طيبة دعوة عفواً بغير حد ولا قيد لعلها تذكرة تعالج علة الحرص والتثبت بالمواقع المشهورة، وما رفعت الاستثناء بالاسم عن أحد استشفاء منه أو استفزازا له، وإنما حكمت بواضحة الدستور في سياق يتسع قومياً كما يرد تالياً.

لأمل الحكومة القومية الانتقالية فهي حقاً ذات مشروعية مجزوءة لأنها ولاية بغير تفويض من الشعب مصدر السلطة الأرضية بحكم الشرع دينا والعرف ديناً، فإن من تختاره لتولّية الزعامات السياسية لا يغني عن المرجع به إلى أصول الشرعية الشعبية، ولذلك لا ينبغي أن تقوم تلك الحكومة إلا لضرورة الانتقال موقوتة «بأعجل ما تيسر» ـ عبارة صدق لاشعار. وحسبت أن رأيك كان مع الشورى العامة من ذلك العهد حين احتدم فينا الجدال. كان عزم الحركة استهداء بالشرع ووفاء بخطتها المعهودة أن نسلك الطريق إلى حكم البلاد تداولاً للرؤى المختلفة شورى ينعقد الإجماع رضاً لا كرهاً وتعاقباً في السلطة تنافساً سوياً يحق لأيما مقدم ذي أهلية لولاية حتى يختار الجمهور من الفريق الفائز. أما الرأي في الإنتقال بأدراج الوزراء عنوة من المتآمّر بقوة وشهوة من المستوزر المستعجل فإنه يُخرج حكومة متهوم من يشارك فيها

بالجبروت أو المنافقة. ذلك يؤخر نموذجاً للخطوط قبل سنين أن نخلي الناس في حرية بغير حبس وسواء بغير لبس ليحكموا من يختاره فيوليه سوادهم الأعظم. لا مجال لأن نتولى سوق الناس تحت وطأتنا إلى الإنتخابات العامة فإنهم بما عهدوا فينا من سنوات إضطهاد للحريات واستلاب في الإنتخابات مرتابون بأن أمرنا كله مزور. والفصل العادل بين الناس لا يتولاه مشبوه بين المتنافسين خصم على أحد لأحد. ومن الخير القيام بالقسط والشهادة البينة في سبيل عرض مشروع الإسلام العدل السوي دعوة له لا لمعهود العالم الذي يضاغط علينا ليُمضي مذاهبه بالديمقراطية طوعاً أو كرهاً. إن الأثبت لنظام الإسلام أن نقيمه بالحسنى والرضي لا بالقوة التي هي بيننا فتنة مضلة عن الحق وهي علينا جميعاً قد تنقلب بالباطل. ألا نرى كيف أنذر الله بني إسرائيل وقضى عليهم أنه تعالى لإفسادهم في الأرض وعلوهم علواً كبيراً معاقبتهم ببأس ودمار يعود كلما عادوا للطغيان.

أما في شأن الجنوب فإن شركة الحكم القومية ينبغي أن تتداعى لها كل القوى شمالاً وجنوباً، فقد لازمتنا أزمة الجنوب السياسية منذ الاستقلال وما انفكت مستعصية. والحركة الإسلامية منذ السنوات الستين كانت هي الأسبق لقومية صفها بدخول الجنوبيين في أدناه وأعلاه. وكانت هي الأوفق والأرفق بلطيف الجدال في وجه عنيف القتال يومئذ وليم دينق، وكانت هي المبادرة باقتراح الحكم الإقليمي الذي أغضب قادة في الشمال كان عندئذ يتطعون بالوطنية المركزية. وكذلك عجبوا منا ساسة وغضبوا يوم بسطنا في السنوات الثمانين المعادلة الفدرالية وخرجنا مجانبين جهاراً من كان في السلطة والحرب نفاوض في لندن وإفريقيا للسلام ذات الذين لقيهم بعضنا في جنيفا. وما أحسب أن المبادرتين منا أمس واليوم كانوا الأقل خبرة بشأن الجنوب أو علماً وحكمة بقسم السلطات والثروات أو فطانة في السياسة أو خلقاً في التماس العدل السواء بين الناس أو فقهاً في هدى الدين لأحكام السلطان. وهلا قُرئ نص الاتفاقية المتهمة بأنها إعلان حرب وتقويض دستور وجريمة كبرى، وهلا قرئت فتوى المستشارين الستة الذين أجمعوا مع كبير ديوانهم أن النص كله سلام حتى عند الإشارة لمعارضة نهج الحكومة المتجبر بالوسائل السلمية ولا يحق عليه إتهام، لقد وقعت تلك الورقة علينا بالضرار والأذى في السودان ولكن وقعها كان خيراً للإسلام في أوربا، كانت القوى هناك تحمل علينا رموزاً معروفة للإسلام الذي ينسبون إليه جهلاً وعصبية كل فتن الجنوب ومآسيه فجاءهم الآن أشرس قادة الجنوب بيوتهم

يرون لهم من هم مظنة القسط والعدل والعهد في الدفاع عن مظالم الجنوب. ولقد ظل الجنوب حقاً طوال سنوات الإنقاذ دار مظالم لم يعرف عامة أهلها علماً ولا عافية ولا أمناً ولا معاشاً وإنما عرفت نخبة منهم مغنم الوظائف السياسية، وعرفنا نحن إحياء سنة الجهاد التي لامستنا جميعاً حتى في الأعزة الخواص.

ورد المظالم عدلاً لا يقام وفتح رجاء النماء لا يرام إلا في الديمقراطية وأن من احتكر السلطة والثروة العامة دون الشمال لن يوزعها لأولئك المبعدين المستضعفين. أما السؤال من يمثل الجنوب؟ فنحن وإياهم يغشانا الغرور وادعاء الحكر لتمثيل الناس، ولكن الآن تخترق الحجاب إلى رسائل من جهات جنوبية شتى يريدون كلهم بسط الحرية والمساواة والإنتخابات العدل السواء التي تميز من يمثلهم بقدرة ويريدون حفظ الوعد بتقرير المصير خياراً في سلام، وفي ديننا المواطنة عقد موالاة لا ينعقد إلا بالرضاء لا ليّاً بالإكراه، والجنوح للسلام أمر لازم مترتب ما جنح إليه المقاتلون وإن خُشي الخداع كما يحكم القرآن، هذه كلها مجادلة معك في شأن الجنوب قد لا ترى فيها خيراً كثيراً لكني أكتب في خلوة من مكان، أما أنت اليوم في ولاية الأمر بالسلطان، وما نقول أكثر من أن يشاطرك في هذا الشأن إخوة لهم رصيد نافع.

حقاً إن إزالة مناخ التوتر خير مهاد للتعايش وإن السماحة قد تؤدي إلى الوحدة. لكنما الحق أولاً هو غمد سيوف الجبروت بيننا ثم إزالة سائر الناس، فما رفعتها سنة سلطان المدينة على المنافيين ولا أهل الكتاب فضلاً عن شهرها على مؤمن مجتهد مخالف، وإني لأظن أن الأمر بيني وبينك دورة حوار تتختم الآن وتمضي. ولا أقطع ذات البين بتةً لأن التذاكر والتواعظ والترجي هداية قرآنية ولو ظننا مصير بعضنا إلى الهلاك، ولكن المنتهى هنا كأنه طلاق لعدة يقدر الله بعدها الرجوع، ولا أقصد أن تكف ولا أنا بكاف عن مسعى خير، فأذهب وشاور حولك وأنا فاعل للمدى الذي أراه. وكل منا في موضع يكتب له الله بلاءه صبراً أو شكراً، لا ندري أنّى تأخذنا تصاريف القدر. وعسى الله أن يؤلف القلوب، لا يجدي في ذلك إنفاق مال ولا بسط أذى ولا رهبة ولا يكفي طيب القول وحسنى الجدال، وإنما الزلفي إلى الله بالاجتهاد والمسعى والعمل الصالح تثمر بين المسلمين كافة.

لم يمر أمر الحوار بين غازي والترابي كما اشتهى الرجلان ولكن سرعان ما تسرب للصحافة ونشر بصورة أزعجت غازي وجعلته يبادر للصحافة لتوضيح موقفه مما دار من حوار شخصي ويرمي برشاش إيحاءات بأن الشعبيين من معاونى الترابي هم الذين سربوا نص الخطابات للإعلام.. وقد قام الشعبيون عبر صحيفتهم «آخر لحظة» بشن حملة قوية على غازي نافين أن يكونوا هم الذين سربوا الخطابات للإعلام ومذكرين غازي بأنه قد أسرَّ بهذه الحوارات لعدد من جماعته منهم الرئيس وأمين حسن عمر كما كان النائب الأول على علم بها!.

قال غازي في بيانه الصحفي:

أحرص أن تصدر أقوالي وأفعالي من قناعة عندي رأسية بأن المدخل الصحيح لحل مشكلات السودان السياسية هو توحيد جبهته الداخلية، فبعدم ذلك نكون جميعاً صيداً مباحاً لمن أراد أن يتخطفنا من الأعداء. وأؤمن بأن من يتولى أمر الناس من أهل السلطان ذو مسؤولية مضاعفة لاسترضاء نظرائه في العمل العام كيما يتواضعوا معه على عهد بذلك. ولما كنت ممن يتولى الأمر. ظللت أميناً لهذا المبدأ أسغب به حيثما وليت أو توليت.

عندما كنت أميناً عاماً للمؤتمر الوطني في عام ١٩٩٦م بذلت جهوداً مع آخرين في قيادة الدولة حتى عاد الشريف زين العابدين الهندي وإخوانه، ثم توالى ركب العائدين دون حاجة إلى تفصيل ممل. وفي شهر نوفمبر من عام ١٩٩٧ ذهبت خفية رغم حساسية موقعي، باتفاق مسبق للقاء السيد الصادق المهدي في لوزان بسويسرا للتفاوض حول عودته. وكان لقاءً تبادلنا فيه الأفكار والمذكرات على عهد بيننا أن يظل مضمون التداول سراً حتى وإن افتضح خبر اللقاء. وقد وفىَّ الرجل لعهده ووفيتُ، وكان ذلك أولى مقدمات عودته وحزبه بعد ثلاث أعوام. وعندما توليت أمانة الشؤون السياسية بالمؤتمر الوطني في عام ٢٠٠١م آل إلى تكليف من المكتب القيادي بالتفاوض مع القوى السياسية المواتية لتكوين حكومة ذات قاعدة موسعة فكانت القاعدة الحكومية القائمة اليوم وبها من الحزب الإتحادي من هو معلوم وبها من جبهة الإنقاذ الديمقراطية ومن الإخوان المسلمين ومن أنصار السنة، وكاد أن يشارك فيها حزب الأمة لولا عدوله عن ذلك في اللحظة الأخيرة. ومن ذات الموقع في أمانة

الشؤون السياسية تقدمت بمقترحي أمام المكتب القيادي ثم مجلس الشورى لإجازة ورقة مبادئ المبادرة المصرية الليبية دون تحفظ، مما أثار إستغراب كثير من المراقبين الذين كانوا يعلمون تحفظاتنا الحقيقية على بعض بنودها ؛ كل ذلك ترغيباً لمن هداه الله إلى الصلح من أهل التجمع.

كتب عن أهدافي الكاتبون وحلل المحللون في أعمدة الرأي ومقالات الصحف وصفحات الإنترنت ودواوين المنازل ؛ فمن قال بطموحي الذي لا حد له وأنني أرمي لأن أصبح رئيساً، ومن متهم لي بممالأة حزب دون آخر لقربى أرعاها أو مطمع أرجوه.

وكشأني. ما عبأت بما يقال ولا اهتممت له، فالله كفيل بالسرائر وهو يقضي بين الخصماء بالحق يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم.

وطيلة مدة القطيعة داخل المؤتمر الوطني وحتى بعد الانشقاق حفظت لساني من أن يلغو في الفتنة، راجياً من الله أن يجمع الشتات وأن يلم الشعث، وعندما وقع المؤتمر الشعبي مذكرته الشهيرة مع قرنق المعلومة بأهدافها وارتباطاتها، عددتها كبيرة لأنها عقد موالاة ومظاهرة على المؤمنين لا لبس فيه، فقلت رأيي إبراءً لذمتي وما يزال هو رأيي. لكنني ظللت أنظر إلى الواحد من أهل المؤتمر الشعبي فأذكر له سابقة جهاد أو فضل فتأسرني إليه سالفة القربى، وأغضب له بسبب تلك المذكرة أكثر من أغضب منه، حتى عددت نفسي وأقراني في المؤتمر الوطني مشتركين في مسؤولية هذا الشطط. فمن فقه عمر رضي الله عنه أنه وضع مرة حد السرقة في الحرب لئلا يلتحق بعض المسلمين بالروم، ووضع مرة أخرى اسم الجزية لئلا يلتحق بعض المعاهدين من نصارى العرب بالعدو.

وعندما انتقل دكتور الترابي رأيت أنها مناسبة للوصول، فالفطن من يدرك أن مناسبات الفرح والترح في موروثاتنا سوانح ترميها الأقدار في طريقنا لتجاوز عقبة النفس الكؤود ومنهم من فعل. وقد وفقني الله لأن أفعل لعلمي أن الدين الصحيح هو أنَّ خير المتهاجرين من يبدأ بالسلام.

وقد تحادثنا في الشؤون العامة دون وجهة معلومة ينتهي إليها الحديث. وبعد عودته إلى حبسه جاء طرف ثالث أطمعه ذلك اللقاء في أن يسعى بالخير. وكان تقديري أنه لا يصح أن يقوم سعي رسمي في ظل حبس، فاقترحت أن يكون الأمر تداولاً محضاً لأفكار غير ملزمة وليست قائمة بين تنظيمين بل بين شخصين جمعت بينهما رابطة إخاء وولاء ذات يوم. فإن هدى الله ووفق لاجتماع على تلك الأفكار يكون السعي بعد

ذلك ـ في كل طرف بمقتضاها وترتفع القطعية، عسى أن يزول البلاء ويلتئم صف السودانيين المشعوث. ثم جرى تداول بالمذكرات حسبته مبشراً فقد كنت من بين من صحبوا الرجل أقربهم إليه أعلمهم به، فحرصت أن أتنكب حديث الأماني والعواطف إلى مباشرة أفكار أولية يجري تطويرها. وكل ما اقترحته كان تعبيراً عن رأيي الشخصي، وما أستطيع أن أدافع عنه وأحمل رؤيته داخل المؤتمر الوطني. وقد عرضت فيما بعد مبادئ الأمر وليس تفاصيله ولا على نصوصه على الأخ الرئيس فكان سمحاً في تقبله متشككا في مآلآته من شدة ما خبر من اضراب هذا المسعى، لكنه لم يقطع الطريق أمامه ولا أنا عددته ملزماً ما لم يصل إلى نتائج مقبولة، عبرة بتجارب سابقة. كان الأمل أن يسابق هذا المسعى تباشير السلام التي أطلت فلا ترتفع راية السلام إلا وقد ارتفعت أسباب الشقاق بين السودانيين جميعاً وتأسست وحدة جامعة مانعة، ولكن عسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً.

لقد كان العهد بيني والدكتور الترابي ألاّ يجواز نص الحوار شَخْصَيْنَا حتى نعلم احتمالات نجاحه، ترفعاً به من أن يصبح مادة للاستثمارات السياسية الصغيرة. وقد حفظت ذاك العهد. وأدعو الله أن يكون حفظه هو أيضاً وأن يكون ما تسرب إلى الصحف هو من فعل بعض معاونيه، فإنني أقدر أنه في حبسه محتاج لمن يعينه في كتابة هذه الأوراق ونسخها ولكنني أختتم الكلام بالقول أن ما نشر هو منزوع من أصوله لا يعتد به لاستخلاص رأي أو استنتاج موقف، وأذكّر صاحب هذه الصنيعة أنه قد أزرى بأشواق المؤمنين في الوحدة والإصلاح وأتى باباً من أبوب الخيانة التي لا يهدي الله صاحبها، والله يحكم بيننا وبينه في الدنيا ويوم يقوم الحساب. وأرجو أن يكون في كلمتي هذه ختام الكلام في هذه القضية التي لم أر للخوض فيها منذ البداية تحصيل مصلحة خاصة أو عامة

دكتور غازي صلاح الدين العتباني

١٩مايو ٢٠٠٢

تعقيب المؤتمر الشعبي على بيان الدكتور غازي صلاح الدين الصحفي

أما آن للدكتور غازي أن يصمت؟

أصدر الدكتور غازي صلاح الدين بياناً صحفياً بتاريخ ١٩ مايو حول محاورته الاختيارية للدكتور الترابي وهي حافلة بالمغالطات والأكاذيب التي درج الدكتور غازي على الخوض فيها بلا ترو وبلاصدق يحمد له.

و«آخر لحظة» بين يديها النص الكامل لهذا التصريح الغريب وفيه يُحمِّل معاونو الدكتور الترابي مسؤولية تسريب المبادرة.. والغريب أن الدكتور غازي يتجاهل عمداً حقائق منصفة، ليبرز جانباً ويخفي آخراً، وعلى سبيل المثال لا الحصر فمن الذي ابتدأ هذا الحوار الشخصي جداً، والذى ليس هو حوارٌ بين تنظيمين أي فإن غازي يعلم قبل غيره أنه بتاريخ ١٢ أبريل قد كتب رؤيته وهي بطرفنا سننشرها لاحقاً إنشاء الله..إذن فإن الحوار ليس بين تنظيمين لأن الحوار مع الحزب الحاكم مشروط بعدد من الخطوات أولها كفالة الحريات وإطلاق سراح المعتقلين وغيرها. في مقاله الذي ننشره هنا إدعى غازي أنه كان يدير الحياة السياسية كلها ونسب كل الجهد لنفسه ولفكره ولعقلانيته منذ العام ١٩٩٦م، ثم برر إساءته البالغة لشخص الدكتور الترابي بأن الدكتور الترابي ارتكب كبيرة.. ياسبحان الله! سنذكر هنا غازي ببعض ماقاله في حق الشيخ الترابي حتى يعلم القاصى والداني كم يكذب هذا المفكر.

ومن الطريف أننا في آخر لحظة فقط نعلم أن الدكتور غازي شخصياً قد اطلع معاونه أمين حسن عمر بالحوار وأشاع أمين الخبر بين القرى والحضر فلماذا يلوم غازي معاوني الدكتور الترابي ولايلوم معاونيه هو.. بل وهو فقط؟.ثم ألم يُحدِّث غازي رئيسه البشير ؟ ألم ينشر الصحفي صلاح الدين عووضة التفاصيل قبل أكثر من شهر من الآن ومن غازي شخصياً؟ ثم ألم ينشر الخبر صحفي آخر أعلن الخبر نهاراً جهاراً ؟ ثم ألم يعلم بالخبر النائب الأول علي عثمان فجاءك ليلاً يسعى فأخبرته بأن الأمر مجرد اتصالات غير عميقة؟ ثم ألم يذهب عنك النائب الأول غير مصدق لما تقوله، فذهب إلى جريدة الوطن حيث سيد أحمد خليفة يرجوه إجراء لقاء مع الرئيس يستجليه عن الحقيقة قبل زيارة مصر ؟ فوقع الرئيس في مقلب علي عثمان فصرح أن لاحوار مع الترابيَ ولن يكون هنالك حوار؟ ونجح علي عثمان في إجهاض المبادرة

المزعومة بفعل حزبك وتنظيمك الشمولي وليس بفعل المؤتمر الوطني الشعبي. والآن تأتي لتخاطب قواعدك بأن الشيخ الترابي كعهده لا يفي بالعهود ولايكتم أمراً.

أفٍ لك ولما تقول. وسنقوم في آخر لحظة بنشر تفاصيل الحوار المزعوم بين غازي والشيخ الجليل قريباً بإذن الله.

نماذج من مقالات الإسلاميين بعد الفتنة والانشقاق

في هذ الجزء من الكتاب نورد بعض كتابات الإسلاميين ذات الصلة بالأزمة.. فبعض كتاب هذه المقالات قد شارك مجموعة القصر في الحملة على الشيخ الترابي وانحاز لهم فتم تعيينه وزير دولة بعد ذلك.. ولكنه وبعد فترة قصيره تبين له أنه قد أصبح كالمستجير من رمضاء الترابي إلى نار على عثمان.. فذلك هو الأستاذ المحامى أمين بنانى نيو الذي وصف المؤتمر الوطني بأنه حزب تسوده العقلية الأمنية ويفتقد المؤسسية، مما حدا بالنائب الأول لإستصدار قرار بإعفائه من الوزارة وفصله من الحزب، ونتيجة لذلك قام بنانى بتكوين حزب جديد بمعاونه السيد / مكى على بلايل هو حزب العدالة.. ثم افترقا بعد ذلك بغير الحسنى، وكأن لعنة الترابي قد حلت بهما.

كذلك نورد بعض الآراء التحليلية للدكتور عبد الوهاب الأفندي المستشار الإعلامى السابق بسفارة السودان بلندن، والذى يصنف في خانة الشعبيين.. كذلك نورد بعض آراء القانوني صديق محمد عثمان سكرتير الشيخ الترابي، تلك الآراء التي كتبها على الإنترنت بعد اتهام الترابي بالتخطيط للمحاولة الإنقلابية الأخيرة في مارس ٢٠٠٤م.. ثم نورد آراء أخرى.. ورغم أن الأخ صديق قد أوردنا له مقالين الأول يتحدث فيه عن (السيناريو الكامل لإنقلاب المؤتمر الشعبي السوداني) ويتهكم فيه عن ما يعتبره مسرحية سيئة الإخراج من قبل أجهزة الأمن حول المحاولة الإنقلابية المنسوبة للمؤتمر الشعبي في مارس ٢٠٠٤م، لكن مقاله الثانى الذي جاء تحت عنوان (النائب الأول يكذب لكنه يتجمّل: والرئيس يُضحك ربات الخدور البواكيا).

يعكس الأزمة الحقيقية بين الإسلاميين وإلى أي مدى وصلت.. فهو يتهكم من الرئيس الذي ما فتىء يكرر إشاراته بإعدام الترابي.. ويقارن بين البشير ومانديلا الذي رفع سجانيه لدرجة أن بعضهم أصبح ضمن حرسه الخاص بينما قذف البشير بالذى أوصله إلى قصر الرئاسة إلى الزنازين والسجون.. فيقول: (مانديلا حمل سجانيه إلى قصر الرئاسة المسمى مبنى الوحدة في بريتوريا ذات التاريخ العريق في الكراهية والبغضاء واحتقار الآخر لمجرد اللون، فتسامى فوق كل ذلك الإرث، وأنت تتمنى ذبح من حملك إلى قصر الرئاسة في الخرطوم ولكن مهلاً...).. ثم يورد تهكم الشيخ حسن ساتي من ضباط الأمن الذين حاولوا اعتقاله على هامش المحاولة الإنقلابية.. ثم

يتحدث بحرقة شديدة عن سماحة الشيخ الترابي التي جلبت لهم المذلة فيقول مخاطباً الرئيس:

(قلت لأحد ضباط أمنك: اقتلوا حسن الترابي لأنه الوحيد الذي قال لنا بعد المفاصلة «كفوا أيديكم»، ثم رمى بحبل الرسن حول رقبة حكومتك وحبل الزمام في رُغم أنفها وقال لنا: روِّضُوها فإنها ناشز، ورغم أننا منذ أربعة أعوام نستمتع بتمارين الترويض القاسية لحكومة يقودها ضابط مظلات سابق مترهل سياسيا، ولكننا سئمنا والشيخ لا يطلق أيدينا فاقتلوه لتنطلق أيادٍ لا قِبل لكم بها، حينها ستلبسون اسم ولي الله حسن الترابي رُقية ولن تجدي لأن «من علق رُقية أو دية أوكله الله لها»)،

ثم يتهكم من رفض الحكومة لإنتخاب الوالى كما اقترحه الترابي قبل أحداث رمضان، بينما الحكومة الآن تقبل وهي صاغرة أكثر من ذلك بل وصلت إلى درجة تلقف بعض تصريحات زوّارها من الخواجات.. فيقول:

(... وأبيتم علينا مجرد انتخاب الوالي، فإذا بكم اليوم تقبلون اقتراح مفوَّض اللاجئين بحكم ذاتي لدارفور، والرجل كان يفكر بصوت عال فقط كما قال للصحفي «تعودت أن أتحدث أفكاري» فإذا وزير خارجيتك ووزير عدلك يقبلان مقترحا غير رسمي ولا مكتوب ولا موجه إليكم).

ومهما يكن فإن ما أوردناه من مقالات متنوعة ومتعددة، لكنها تصب في أصل وإفرازات الأزمة التي ضربت المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية.. فأهميتها أنها توثّق لنوعية الخطاب والتحليل لفترة هامة في تاريخ السودان تناثرت أحداثها في الصحف والمجالس.. كذلك هذه المقالات تعكس ما كانت تنطوي عليه الحركة الإسلامية من مدارس فكرية وسياسية، ربما تتفق في الهدف وتتباين في الوسائل والطرق.. لذلك تفرقت بها السبل وتوزعتها الأهواء والمطامع والتطلعات الشخصية المحتمية بالجهوية والعنصرية أحياناً، أو المؤسسات العسكرية والأمنية أحياناً أخرى. فباستثناء تحليل البلال الوارد أدناه فكل المقالات والمقابلات هي من أو مع أشخاص كان لهم دورهم القيادي في الحركة الإسلامية طيبة الذكر.

أمين بناني في حديث الساعة لألوان:
المشروع الحضاري افتقر لقيم التحضر وانتهى لفشل ذريع

أطروحات بلايل في الصحف جزء من

مناوشات النوبة والسلطة لا تعبِّر عن العدالة..
التحالف مع حركة قرنق بعد تحقيق السلام أمر وارد.
أتوقع ظهور كرزاي جديد في بغداد والخرطوم..
وأمريكا تملي شروطها على الضعفاء

حاوره: يوسف عبد المنان

الأستاذ أمين بناني نيو من القيادات الشابة في الحركة الإسلامية خاض معاركه أو خاضت معه الحركة معارك كثيفة حتى تسرّب دخانها للهواء الطلق في النصف الأول من التسعينات ولما ضاقت به أو عليه أوعية التنظيم لجأ للشارع ومرجعيته الجغرافية فدخل البرلمان عن دائرة برام بجنوب دارفور في المجلس المحلول، ومن خلال المقعد النيابي صوَّب انتقاداته للجهاز التنفيذي ثم انقلب علي شيخه الكبير وأسهم في تغيير الرابع عشر من رمضان مؤازراً الفريق عمر البشير الذي عيَّنه وزير دولة ثم سرعان ما انقلب على البشير نفسه، ورمى حزب المؤتمر الوطني بجملة من المناقص والإخفاقات، وبلغت الخلافات سقفها بخروج بناني وبلايل واكول عن كيان المؤتمر وتأسيس حزب العدالة ولكن بقي أمين بناني ذلك الفتى المتمرد على كثير مما يقال ويصمت عنه.. وفي حديث شامل لألوان بدأ بناني مغايرا في رؤيته لأطروحات رفيق دربه في العدالة مكي بلايل فإلى نص المقابلة.

س: انتماء أمين بناني للحركة الاسلامية وتيارها العريض شكَّل جزءاً من شخصيته ونمط تفكيره وعلاقاته وتسنمه السلطة ثم الخروج منها فكيف يجد أمين اليوم نفسه في فضاء آخر ؟؟ وهل من وقفة مع الذات يوم أن خلعت عباءة الحركة وارتديت قبعة حزب العدالة ؟

ج: أصل الالتزام هو بالإسلام قيماً وأحكاماً والإنسان يقابل الله يوم القيامة فرداً، ولذلك عليه مهما انتمى لتنظيم أو جماعة أن يقدِّر مسؤوليته الفردية ويربط التزامه التنظيمي بمدى التزام الكيان بالفكرة، وهكذا كانت سيرتي مع

الحركة الإسلامية، ظللت ملتزماً بها ولكن بتعبير عن نقاط الخلاف مع قيادتها في قضايا الشورى والمؤسسية وغيرها من القيم الإسلامية ظل بارزا حتى كاد البعض أن يصفني بالتفلت وعدم الالتزام وأفقدني ذلك مواقعي في السلطة والحسبة ووزارة العدل، لأنني أصررت على قيم العدل والطهارة في الوظائف التي توليتها وكان فراقي للحكومة وحزبها مبنياً على حيثيات موضوعية تشكل في حد ذاتها عوامل مفارقة المؤتمر الوطني للأسس الفكرية والعملية للحركة الإسلامية والتي ما عادت كيانا موحّداً. الآن الإخوة في الشعبي يدعون أنهم الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني كذلك وأنا في حزب العدالة أمثل وجهاً آخر من وجوه التعبير عن قيم الإسلام وأهداف الحركة المتمثلة في تحقيق العدالة، لكن الفرق هو أنني أسست حزبا للعدالة في إطار أوسع وهو إطار وطني وإنساني يختلف عن إطار الحركة الإسلامية الذي اتسم بالضيق والانغلاق واشتراط بعض الاشتراطات الإسلامية في عضوية الكيان، أنا الآن لم أخرج لفضاء آخر لأن ساحة الوطنية كلها تتحرك بأهداف كلية في إطار المفاهيم الإسلامية المطالبة بالحريات والعدالة والطهارة والمساواة هي عين المطالبة بالنظام الذي يوفر هذه الأهداف ولا يوجد نظام غير الإسلام يمكن أن يوفر ذلك، ولكن خطأ الإسلاميين أنهم عند وصولهم السلطة أهملوا قيم الحرية وتركز جهدهم على السلطة والقانون كأداة لحكم الناس.

عندما أعلنت الحركة الإسلامية لاجتماع في قاعة الشهيد الزبير لتقييم تجربتها في الماضي واستشراف مستقبلها بعد أربعة أشهر ذهبت إلى هناك وتحدّثت إلى جانب الإخوة في الشعبي والوطني بوصفي عضواً في الحركة الإسلامية الأكثر تعبيراً عن قيم الطهارة والعدالة، ولا يستطيع أحد أن يحرمني من هذا الحق.. المطلوب الآن إعادة تعريف الحركة الإسلامية بحيث تعتبر كل القوى والكيانات الإسلامية والوطنية ذات الأهداف المتصلة بالقيم العليا في الحرية والديمقراطية هي الحركة الإسلامية. ولكن إصرار المؤتمر الوطني على أنه الحركة الإسلامية وكذلك الشعبي يمثل احتكارا لا معنى له وقد يضر بحركة الإسلام مثلما أضرت به تجربته في السلطة.

س: انتاب خطاب حزب العدالة السياسي حزمة من المرارات والضغائن بحق الفرقاء في المؤتمر الوطني بلغت سقفا وصفتم فيه إخوة الأمس بالنازيين السمر وفاضلتم بين علمانية حزب المؤتمر الهندي من إسلامية حزب المؤتمر الوطني، كيف

تسني لكم القذف بهذه الاتهامات المغلظة في حق من شاركتموهم ليل الأسى وحلو الذكريات، ونعني بذلك أطروحات مكي بلايل في صحف الخرطوم..؟.

ج: فكرة حزب العدالة الذي يجب أن يحاكم عليه هو المضمن في ميثاقه وبيان إعلان نشاطه الجماهيري، وما صدر عنه كحزب من منشورات ومذكرات لاحقة وإذا راجعت تلك الأدبيات لا تجد فيها ضغائن أو شتائم نحن تجاوزنا مرحلة نقد المؤتمر الوطني منذ نشر وثيقة المفارقة واتجهنا لعمل إيجابي. الاشارة لمقالات الأستاذ مكي بلايل أجيب عليها أنها لا تعدو كونها آراء شخصية لا تعبر عن رأي الحزب ولا عن مواقف الحزب وهي تندرج في إطار مناوشات (أبناء النوبة) مع السلطة وهي مناوشات تشترك فيها قيادات النوبة حتى في المؤتمر الوطني نفسه وبعضهم وزراء. ليس لنا في حزب العدالة اتهامات تصل لدرجة وصف الإخوة في الحكومة بالنازية أو مقارنة تدينهم بعلمانية المؤتمر الهندي أو بهارتا جناتا وتلك أحزاب وكيانات، أنا كمسلم أعرف عداءها السافر للإسلام والمسلمين في شبه القارة الهندية. أعتقد أن الأخ مكي انطلق من مرارات سببتها مضايقات كثيرة من تلقاء السلطة نفسها. خاصة وأنت تعلم أنها وصلت درجة توقيفه في الخلاء وحينها خشيت أن تفضي هذه المواجهات غير الضرورية لأحداث تشابه لما حدث للسيد وليم دينق أو داؤود بولاد من أبناء المناطق ذات الخصوصية في السياسة السودانية.

س: ولكن بلايل هو قيادي في الحزب، وبالتالي آراؤه ليست فقط تعبيرا شخصيا؟

ج: أؤكد أنها أفكار شخصية لا تعبِّر عن موقف الحزب، وحتى بعض المواقف السياسية كالمطالبة بالحكم الديمقراطي لجبال النوبة في إطار توصيات ومقررات مؤتمر كمبالا ونحن في حزب العدالة تحفظنا على تعبير الحكم الذاتي والتزمنا فقط برؤيتنا لسودان موحد على أساس نظام فيدرالي يحقّق العدالة والحرية والمساواة لكل أبناء السودان، أعتقد أن أبناء المناطق ذات الطبيعة الخاصة سواء كانوا في الجنوب أو في جبال النوبة أو النيل الأزرق يميلون في كثير من الأحيان إلى التعبير عن مطالب مناطقهم بصورة أكثر استقلالية وأكثر حدة من الصورة التي تعبر بها أحزابهم التي ينتمون إليها، وهذا يؤدي لبعض المشاكل التنظيمية دون شك وقد يؤثر على التناول القومي لتلك المشكلات.

س: هـل سـيقوى حـزب العدالـة والأحـزاب الـشمالية مجتمعـة علـى مواجهـة الحركة الشعبية سياسياً، إذا افترضنا سلاما قد تحقق في السودان وتحورت الحركة من عسكرية إلى سياسية ؟

ج: مرحلة ما بعد السلام إذا تحقق ستفرز تحالفات جديدة في الساحة، وتقديري أن الحركة الشعبية لن تكون ذلك الحزب ذا الثقل الشعبي والجماهيري الواسع إن هي حاولت أن تطرح نفسها كحزب من الجنوب والمناطق...

لماذا ؟؟

لأن حجم الولاء الشعبي العام في المناطق المهمشة للأحزاب القومية كالأمة والاتحادي أو لأحزاب جديدة تظهر في تلك المناطق ولكن تعبر عن نفسها قوميا «حزب العدالة» سيكون حظ الحركة أمام هذه القوي ضعيفا. المخاوف الجنوبية نفسها من حزب الحركة الشعبية كبيرة جداً، ولذلك ستظهر عدد من الأحزاب الجنوبية القديمة كحزب سانو وجبهة الجنوب ومجموعة الأحزاب الأفريقية وكلها ستتجه للحصول على تحالفات مع كيانات قومية في الشمال، الفرصة الوحيدة للحركة الشعبية في العمل السياسي القومي هي أن تحافظ علي تحالفها السياسي مع التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة الميرغني في هذه الحالة يمكن أن تجد لها موضع قدم في الشمال، أو إن هي حاولت أن تمد حبال الود مع حزب العدالة الذي يمثل امتدادا طبيعيا لمجتمعات الغرب والوسط وبهذا المفهوم يمكن أن يتشكل حزب سياسي كبير، ولكن ليس على الأسس التي تنادي بها الحركة الشعبية.

س: هل نفهم من الإجابة أن إمكانية تحالفكم مع قرنق واردة بنسبة كبيرة ؟

ج: التحالفات السياسية في مرحلة السلام واردة في إطار الدستور والقانون والعناصر المشتركة بين المجتمع في الجنوب والمجتمعات التي يوجد فيها نفوذ لحزب العدالة في دارفور وكردفان والنيل الأبيض أيضا كثيرة، ولكن لا أعتقد أن هذا التحالف سيقوم فقط على هذه الأسس، لأننا كحزب ننطلق من بعض الثوابت والأفكار التي ربما لا نشترك فيها مع الحركة وأهمها المناداة بفصل الدين عن الدولة (العلمانية الخالصة) من جهة، وعدم التسامح إلى حد كبير في فكر الحركة مع الثقافة العربية الإسلامية.. حزب العدالة يصر على التوازن في قضية الهوية وهي هوية عربية إسلامية إفريقية.

س: في مقابلة نشرت الأسبوع الماضي، قال الدكتور حامد البشير إبراهيم وهو متخصص في الأنثروبلوجي: إن المشروع الحضاري الإسلامي لن يكتب له النجاح إلا في أرض بذرت فيها الحرية والديمقراطية، وأن من أسباب فشل المشروع الإسلامي الحضاري أنه اتجه للقمع واقصاء الآخرين فلم يجد نفسه إلا مطرودا من الساحة على مستوى الرفض ؟

ج: أتفق مع الدكتور حامد البشير لأن الحرية أصل في الدين وقاعدة أساسية للحكم الإسلامي إلى جانب الشورى والعدالة والطهارة، وكما قلت في إجابتي آنفا إن إهمال المشروع الإسلامي لهذه القيِّم أحد أهم عوامل فشل التجربة، بل وانشقاق الحركة أحد أهم عوامل ضعف النظام الحالي والذي جلب له كثيرا من الضغوط الأجنبية هو إهماله لقضايا الحريات العامة وحقوق الانسان وعدم تحقيق العدالة في قسمة الموارد واتخاذ القرار والمشاركة لأبناء الأقاليم التي سميت مهمشة، وأصبح النظام نفسه يفاوض أبناء هذه المناطق بصفتها مهمشة برعاية أجنبية، أعتقد أن المشروع الحضاري الإسلامي في السودان افتقر لقيمة التحضر حينما فشل في التعبير عن هذه القيم في سنواته الأولى.

س: هل أمين بناني اليوم على قناعة تامة بأن الدولة الإسلامية لا تقوم على البندقية وتسند ظهرها للمؤسسة العسكرية ؟

ج: أنا على قناعة بأن الدولة الإسلامية تستمد قوتها من وضوح الفكرة والسند الشعبي الواسع وهذان العاملان هما مصدر القوة في النظام الإسلامي «النظرية الإسلامية» والإرادة الشعبية، وعليه لا مجال لحكم إسلامي مستقر إلا في إطار نظام شعبي تتوفر فيه الحريات ويسود فيه مبدأ سيادة حكم القانون وتتاح فيه الحرية للرأي الآخر، حتى ولو كان مناوئا بشكل صريح للإسلام ما دام ذلك يتم في إطار القانون والدستور.. والانقلابات ليست هي الوسيلة الشرعية لتأسيس نظام إسلامي ووظيفة الجيش في النظام الإسلامي ليس الحكم بقدر ما هو أداة في يد الشعب لتحقيق الأمن والاستقرار وصيانة حرمة البلاد من الأخطار الخارجية.

س: يعني ذلك أنك لا تؤمن بفقه الغلبة ؟

ج: الإسلام أقرب لفكرة الأغلبية منه إلى فكرة الغلبة وهو دين يغلب الآخر من خلال إقناعه له بالإيمان به ربما انقدح في ذهن البعض أن آيات القرآن الكريم التي تتحدث أن الله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ولا يعقلون ولا يفقهون

هي بالضرورة أن إرادة الله في مواجهة إرادة الأكثرية وهذا فهم غير جائز، المطلوب في الإسلام أن تؤسس حكم الشريعة المبني على الشورى برضاء غالبية المسلمين، وبالضرورة برضاء غالبية الناس في البلد المعين إذا كان فيهم المسلم وغير المسلم حتى لا يكون هناك إكراه في الدين.

س: تلوح في الأفق بوادر انتقال للعلاقات بين الانقاذ والولايات المتحدة الأمريكية من حقبة العداء السافر إلى التحالف والصداقة عبر جسر تحقيق السلام، فكيف يتم التعايش ثم التحالف بين نظام إسلامي رفع شعارات مناهضة لأمريكا يوما ما إلى تحالف وصداقة ؟

ج: الإنقاذ ما عادت نظاماً إسلامياً، وهي لا تؤسس علاقاتها مع الآخرين على أساس الأيدلوجيا أو المبادئ الكبرى، كذلك أمريكا لا يهمها إلا مصالحها وهي تستند إلى نظرية هنري كسينجر أن السياسة لا تعرف الصداقات الدائمة ولا العداوات الدائمة.. أمريكا يهمها أن تتعامل مع نظام ضعيف تملي عليه شروطها وتحقق به أهدافها، ولكن الحديث عن تحالف أو علاقة استراتيجية بين النظام الحالي وإحلال بديل وطني وعلماني والاعتماد في الحكم على شخصيات سودانية لا تعرف في الحياة السياسية إلا الولاء لأمريكا والنموذج الأفغاني ثم النموذج العراقي القادم هو ذات النموذج المتوقع إحلاله في السودان يعني كرزاي الأفغاني سنراه عراقيا في بغداد وربما نراه سودانيا في الخرطوم.

بين خليل إبراهيم وأمين بنانى:

إذا كان الحوار السابق مع الأستاذ أمين بنانى، فإن الحوار التالي مع الدكتور خليل إبراهيم رئيس حزب العدل والمساواة. وما يجمع بين الرجلين كثير، فكلاهما من أعضاء الحركة الإسلامية القياديين (كلٌ في جيله).. وكلاهما قد شغل منصب وزاري لأول مرة في ظل حكومة الإنقاذ، وكلاهما من إقليم دارفور، فالأول ينتمي إلى قبيلة الزغاوة ذات البعد الإفريقي والثاني ينتمي إلى قبيلة الهبانية ذات الأصول العربية (التى يقال أن منها الجنجويد «جن راكب جواد يحمل جيم ٣»)، كلاهما يتحدث عن العدالة ومحاربة التهميش وعن ضرورة التوزيع العادل للثورة والسلطة.. وكلاهما متزوج من إقليم شمال السودان المتهم بتهميش الآخرين.. فالأستاذ بنانى متزوج من الأستاذة سلوى مصطفى شقيقة الوزير الطيب مصطفى وخالة الرئيس البشير، والدكتور خليل متزوج من الأستاذة زينات من قبيلة الشايقية

وهي من الأخوات الداعيات اللائي تخرجن في جامعة أمدرمان الإسلامية حيث تقيم أسرتها بقرية الرضمة بالجزيرة.. وكلاهما قد خرج عن الحزب الحاكم المؤتمر الوطني وكون حزباً خاصاً به.. رابطين اسمي حزبيهما بالعدل.. فحزب بنانى هو العدالة وحزب خليل هو العدل والمساواة.. هذا ما يجمع بينهما.. أما ما يفرق بينهما فهو.. اختار بناني الجهاد المدني من داخل السودان والخرطوم.. ولم يدخل في مواجهة أو تصعيد مع الحكومة وبذلك عصم نفسه وأهله من الفتنة والدماء التي حرم الله إراقتها وسفكها إلا بالحق.. بينما اختار خليل أن يأوي إلى فنادق أوربا ويقدم أهله إلى محرقة الحرب والتهجير واللجوء والمذلة بحجة التهميش وضرورة العدالة في توزيع الثروة والسلطة.. ثم راح هو وأنصاره يدفعون العالم الخارجي من أمريكان وألمان ويهود لتبني قضاياهم، وما دروا أن أمريكا لا تخدم بالمجان فلابد من مقابل.. فلن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم.. ولا أدرى ماذا سيقول خليل إلى الله في دماء وأرواح الآلاف التي راحت وفنيت وبقي خليل سالماً معافى يخاطب جماهير دارفور من فنادق أوربا ويدعو لتدخل القوات الأجنبية في دارفور.. كما يتضح الفرق أيضاً في الطرح الفكرى والسياسي، فبينما نجد طرحاً فكرياً أصيلاً ومتميزاً عند الأستاذ بنانى نجد نقيضه عند خليل الذي التزم طرحاً فطيراً وهشاً مشبعاً بروح العنصرية النتنة.. حيث صار إعلام العدل والمساواة يتحدث عن بغاث الجلابة الذين استنسروا (كما في مقالات الناطق الرسمى إدريس إبراهيم أزرق).. ثم جاء الكتاب الأسود ليصوِّر الأمر وكأنه أمر مقصود.. ثم دلف خليل في طرحه السياسي داعياً إلى رئاسة دورية للسودان، بأن يحكم كل إقليم السودان لمدة ست سنوات (!!).. وهنا نسأل خليل أنه بما أن بالسودان ٢٦ ولاية، فلو تمت إجازة هذا المقترح وكان ترتيب دور أقاليم دارفور الثلاثة في الرئاسة هو ٢٤- ٢٥- ٢٦ يعنى أن دور دارفور في الرئاسة سوف يأتيها بعد ١٣٨ سنة (مائة ثمانية وثلاثين عاماً) لأن كل إقليم من الأقاليم التي يأتي دورها قبل أقاليم دارفور ستكون مدته ست سنوات.. (!!).. بينما يستطيع أبناء دارفور أن يترشحوا لكل دورة رئاسية من الإنتخابات الرئاسية، وسيكون لهم أنصبتهم في الوزارة وحكم الولايات فأيهما أفضل.. ثم إن دارفور الآن ليست جنساً واحداً ولا قبيلة واحدة فهنالك أهل الشمال الذين يسكنون غرب السودان منذ مئات السنين وأصبحوا مواطنين هناك.. كما هنالك القبائل العربية التي يسميها خليل وأنصاره بالجنجويد فربما تكون

رئاسة السودان الدارفورية من نصيبهم بحسب حجمهم السكاني أو رضاء المواطنين لهم أو عبر تحالفهم مع القبائل العربية.. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه وخليل يتحدث بصورة سالبة عن الجلابة والقلة من أبناء شمال السودان الذين يسيطرون على كل شيء ناسياً الكفاءة والتأهيل التي كان لها أثرها عند الاستقلال والفترات الأولى للاستقلال.. ولكن وبمنطق خليل فإن ابن خليل وابن بنانى ليس لهما الحق في التحدث باسم أهل دارفور لأنهم جاؤوا من أمهات من الجلابة أو من شمال السودان وليس من أمهات دارفوريات.. وبذلك يكون خليل وأمثاله قد وضعوا أبناءهم ومن في شاكلتهم في وضع لا يحسدون عليه من حيث الانتماء.. لذلك جاء الإسلام ليصف العصبية بأنها منتنة وبغيضة وضرها أكثر من نفعها... وأذكر أنه قد قابلني أحد قيادات الكواهلة عام ١٩٩٨م، وقال لي: إن قبيلة الكواهلة هي أكبر قبيلة في السودان وتعدادها يفوق السبعة مليون مواطن، ولكننا غير ممثلين في أجهزة الدولة، بل مهمشين ولابد من عمل شيء منظم حتى تنال القبيلة نصيبها في الثروة والسلطة.. فقلت لقد ظللنا طيلة ربع القرن الماضى نعمل كحركة إسلامية تترفع عن العرقية والعنصرية فلايمكن ونحن الآن قد تجاوزت أعمارنا الأربعين أن نرتد للشعارات القبلية والعصبيات العنصرية، وكل ذلك من أجل تحقيق أهداف وطموحات شخصية.. فهذا عمل لن يكون ولن نشارك فيه.. قلت له ذلك وأنا أعلم أن هنالك بعض الجهلاء والأغرار أرادو أن يستغلوا وجودهم في السلطة لتحقيق تمكين قبلي لبعض القبائل وأفرادها.. لكنه سيبقى عملاً خطيراً ومكشوفاً وقصير الأجل وسيء المردود.

أما فيما يتعلق بعلاقة حركة التمرد في دارفور بالقوى الأجنبية فإنى أحيل القارئ إلى الإسرائيليين الذين تم اعتقالهم في الأردن أثناء محاولة تهريبهم أسلحة من إسرائيل إلى دارفور.. وقد اعترفت الحكومة الأردنية بذلك ورفضت إطلاق سراح المعتقلين الإسرائيليين رغم الضغوط الإسرائيلية.. كما أورد هنا الخبر الذي أوردته صحيفة (الصحافة) السودانية بتاريخ ٢٥/فبراير٢٠٠٥ والذى جاء فيه:

الأردن يرفض مقايضة أسراه بإسرائيليين متهمين بتهريب أسلحة إلى دارفور عمان ـ وكالات:

(رفضت الحكومة الأردنية عرضا من وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم يطرح فيه الإفراج عن أربعة أسرى أردنيين في سجون الاحتلال مقابل إطلاق سراح المعتقلين الإسرائيليين المتهمين بتهريب أسلحة إلى دارفور.

وقالت مصادر أردنية مطلعة لـ«الوطن» السعودية، الصادرة أمس، إن هذا الرفض هو السبب الرئيسي في طلب الأردن من المسؤول الإسرائيلي إرجاء زيارته إلى عمان، وكانت السلطات الأردنية قد ألقت القبض على إسرائيليين، منهم ابن داني ياتوم رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية السابق أثناء محاولتهم تهريب أسلحة عبر الأراضي الأردنية إلى إقليم دارفور. وأوضحت المصادر، أن وزير الخارجية الأردني، هاني الملقي، أبلغ شالوم عبر الهاتف بأن حكومة بلاده ترفض عرضه على اعتبار أن الأسرى الأردنيين الأربعة المعتقلين قبل إبرام اتفاقية السلام بين عمان وتل أبيب عام ١٩٩٤م أحرار بموجب هذه المعاهدة. وأضافت، أن الاتصالات المتواصلة بين الطرفين خلصت إلى أن الأردن لن يفرج عن الإسرائيليين لأسباب عدة، أولها أنها تعد مساسا بالأمن الأردني يخالف اتفاق السلام المبرم بين الجانبين، وثانيها لأن العملية تستهدف أمن السودان الذي تربطه بالأردن علاقات دبلوماسية وأخوية متميزة. وأشارت المصادر إلى أن استقبال عمان لشالوم سيبقى معلقا لحين التزام الحكومة الإسرائيلية بالطلبات الأردنية لإنجاح هذه الزيارة) انتهى الخبر.

والآن ندلف لحوار خليل إبراهيم مع صحيفة الحياة اللندنية الذي أجراه معه عضو الحركة الإسلامية سابقاً نزار ضوالنعيم بتاريخ ٦/مارس/٢٠٠٣ م.

خليل إبراهيم: نشرنا الكتاب الأسود لفضح سيطرة مجموعة سكانية صغيرة على البلاد

أكد رئيس «حركة العدل والمساواة السودانية» الدكتور خليل إبراهيم أن حركته التي تقود تمرداً في غرب السودان «ليست حركة عنصرية، وهي موجودة في كل مناطق السودان وتطالب بإنهاء التهميش الذي تعانيه أقاليم السودان المختلفة».

وكشف في حديث إلى «الحياة» أنه أصدر «الكتاب الأسود» الذي وزع سراً قبل عامين، وأثار جدلاً واسعاً واتهامات بعد تقديمه تقويماً عرقياً لشاغلي المناصب الكبيرة في الدولة. وقال: «قررنا التأكد من ادعائنا بسيطرة مجموعة سكانية صغيرة على البلاد فأجرينا إحصاءً نشرناه في الكتاب الأسود».

وأكد أن حركته تقود التمرد في دارفور، وتنفذ حالياً عمليتين عسكريتين، وأن «الوضع العسكري حاليا في منطقة جبل مرة يرجِّح كفة حركتنا».

وفيما يأتي نص الحديث:

تقول الحكومة في الخرطوم إن حركة انفصالية تشيع العصيان في غرب السودان؟

ـ حركتنا ليست عنصرية ولا انفصالية، وهي موجودة في كل مناطق السودان وتطالب بإنهاء التهميش الذي تعانيه أقاليم السودان المختلفة. حركتنا للمهمشين في كل السودان وتضم أعضاء من أنحاء البلاد المختلفة. وقضيتنا تتلخص في أن السودانيين توحدوا منذ الاستقلال وأجّلَوْا المستعمرين، لكنهم لم يتفقوا على طريقة حكم. من كانوا قريبين من الاستعمار استلموا الحكم وواصلوا الحكم حتى اليوم. نريد المساواة والعدل ونطالب بسودان موحد. وليست لدينا مشكلة دين فنحن مسلمون، وليست لدينا مشكلة هوية ولا قضية عنصرية. قضيتنا هي قسمة السلطة والثروة بعدالة ومساواة.

من أنتم؟

ـ نحن حركة العدل والمساواة السودانية وهي تتألف من جناحين سياسي وعسكري وقيادة تنفيذية ومؤتمر عام ومجلس للداخل ومجلس للخارج. أتولى قيادة الجناح السياسي في الحركة، فيما يقود الجناح العسكري العميد التيجاني سالم

درو الموجود حالياً في منطقة العمليات في ولاية غرب دارفور. والعلاقة بين الجناحين علاقة اتفاق على الأهداف.

أين أنتم الآن؟

- الحركة تنفذ حالياً عمليتين عسكريتين؛ إحداهما في جبل مرة والأخرى في كرنوي في أقصى شمال دارفور وتبعد 50 كيلومتراً من الحدود التشادية و٥١٠ كيلومتراً من الحدود الليبية. العمل القائم حالياً في دارفور قامت به حركة العدل، والترويج الحكومي لقيام حركة عنصرية في دارفور والحديث عن خلفيات شيوعية لبعض القادة فيها محاولة من الحكومة لحمل المواطنين على كراهية قادة حركتهم. هذه الاتهامات باطلة، وكذلك الاتهام بإنزال العلم السوداني، والسبب ببساطة أننا ليس لنا علم حتى نضعه في محله.

تقول الحكومة إنها أجلتكم من مناطق جبل مرة.

- الوضع العسكري حالياً في منطقة جبل مرة يرجِّح كفة حركتنا، ووقعت آخر المعارك يوم الأحد الماضي عند ملتقى جبل سي وجبل مرة جاءت بعد هجوم الجيش على مواقعنا. هذا الهجوم يمثل خرقاً لقرارات ملتقى الفاشر الذي ضم قيادات محلية وأوصى بحل سلمي، لكن الحكومة لم تلتزم وهاجمت قواتنا بلواء كامل. فرقنا ذلك اللواء وأسرنا منه ٣٢ عسكرياً بينهم ملازم.

كم عدد القتلى؟

- نحن لا نحب الموت، وعلى الحكومة إعلان قتلاها إذا أرادت. لم تقع خسائر في جانبنا سوى بعض الإصابات. قواتنا دمرت آليات حكومية وسيطرت على آليات وكثير من الأسلحة في هذه الموقعة.

«الكتاب الأسود»

اذكر لنا أسماء قياديين في حركتك من خارج دارفور؟

- لا أستطيع في هذه المرحلة لأسباب أرجو تقديرها، لكننا سنعلن قريباً أعضاء يعملون اليوم في هيئة قيادتنا الحالية من مناطق عدة من السودان، كما أن من المؤكد أن نشاطنا سيمتد إلى مناطق أخرى.

أقاليم السودان كلها متضررة. فمنذ الاستقلال حكم السودان ١٢ رئيساً جميعهم من الإقليم الشمالي، ولم يرأس السودان أيٌّ شخص من دارفور أو الشرق أو الجنوب. قررنا التأكد من ادعائنا بسيطرة مجموعة سكانية صغيرة على البلاد. فأجرينا

إحصاءً نشرناه في «الكتاب الأسود». هذا الإحصاء شمل سنوات الاستقلال الـ٣٤ (إلى حين صدور الكتاب في العام ١٩٩٩). عندما تمّت سودنة الوظائف قبل رحيل الاستعمار كانت هناك ٨٠٠ وظيفة قيادية، حصل الإقليم الشمالي على ٧٨٨ منها وبقيت ١٢ وظيفة فقط لبقية السودان، حاز الجنوب منها على خمس وظائف وبقيت سبع وظائف أخرى لبقية أهل السودان.

هذا في الماضي، ماذا عن اليوم؟

ـ نحن نعتبر أنفسنا مستعمَرِين استعماراً داخلياً، وإخوتنا المثقفون الحاكمون من الإقليم الشمالي هم قلة تستعمر البلد.

لهذا حملتم السلاح؟

ـ نعم. الحرب ستستمر حتى تحصل أقاليم السودان على حقوقها. لدينا شعور عميق بالتهميش والاضطهاد الاجتماعي والظلم السياسي والابتزاز الاقتصادي. غالبية السودانيين مهمّشة. الحكومة فيها ٥٢ وزيراً من مجموعة سكانية واحدة من إقليم واحد عدد سكانه لا يزيد عن أربعة أو خمسة في المئة من سكان البلاد. القلة الحاكمة لا تمثّل حتى الإقليم الذي تنتمي إليه وتحتل مناصب الرئيس ونائبه ورئيس البرلمان ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية والمال والنفط وغيرهم من الوزراء، إضافة إلى قادة الجيش والأمن والشرطة. وفي السودان اليوم ٦٣ مصرفاً جميع مديريها من الإقليم الشمالي. هذه ليست ثورة ضد الإقليم الشمالي، ونحن نعرف أن فيه كثيرين مهمشين مثلنا، لكن هناك مجموعة صغيرة من المثقفين من المنتمين إليه تحكم البلاد.

ما هي القسمة المرضية لكم للسلطة؟

ـ لدينا تصوران، نهائي وانتقالي مرحلي. في التصور النهائي نريد ديموقراطية صرفة يحكم من خلالها من يختاره الناس على أساس صوت واحد للشخص الواحد. ونطالب بأن لا تزيد مدة ولاية رئيس الدولة وحكام الأقاليم عن فترتين لا تزيد الواحدة منهما عن أربع سنوات. ونرفض كل النظم العسكرية، ونريد سيادة القانون ومؤسسات مدنية تحمي الحريات.

وتصوركم المرحلي؟

ـ نحن ندعو إلى مؤتمر لكل أقاليم السودان، وليس المؤتمر الدستوري الذي تدعو إليه قوى أخرى، لأننا أقاليم غير متفقة. ونريد التمثيل للأقاليم والأحزاب والقوى

من خلالها. لا بد من مؤتمر داخل كل إقليم من أقاليم البلاد السبعة. نريد حكماً فيدرالياً ونريد أن يركز الاقتصاد على التنمية والتوزيع العادل.

في السودان ٢٦ ولاية الآن؟

ـ نريد العودة إلى التقسيم الأساسي للسودان إلى سبعة أقاليم هي الشمال والجنوب والشرق ودارفور والوسط وكردفان والخرطوم. يجب أن يجتمع مؤتمر ممثل لكل إقليم لتحديد مطالب أهله وشكل الحكم الذي يريدون ونظامه، ثم ينعقد مؤتمر الأقاليم السبعة لتحديد الصيغة النهائية والاتفاق على صيغة التعايش داخل السودان الموحد، ووضع دستور يمثل إخراجاً قانونياً لهذا الاتفاق.

رئاسة بالتناوب

إلى أي نظام حكم ستدعون؟

ـ ندعو إلى رئاسة بالتناوب بين الأقاليم، بحيث يمنح كل إقليم فترة ست سنوات لحكم السودان. ترشح الأحزاب والقوى أشخاصا من إقليم معين جاء دوره لحكم البلاد، على أن يتم الانتخاب على نطاق السودان. بهذه الطريقة لا يحتاج الجنوب للانفصال لأنه سيكون له نصيبه في رئاسة السودان مثل بقية الأقاليم. وكذلك الوظائف الرئيسية الأخرى يجب أن توزع على الأقاليم. وبذلك يتم التوازن في السلطات والقسمة الحقيقية للسلطة. هذه صيغة لمعالجة كل الظلامات في الحكم. ونطالب أيضاً بمجلس شيوخ يؤدي إلى توازن السلطة التشريعية.

ما هي علاقتكم بتنظيم «التحالف الفيدرالي؟

ـ لا توجد علاقة تنظيمية أو علاقة تنسيق. نحن حركة مستقلة، وحتى هذه اللحظة يعمل كل طرف منفصلاً عن الآخر. ما يجمعنا أننا جميعا مهمشون، ويمكن أن يلتقي المهمشون في المستقبل.

وعلاقاتكم مع «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة جون قرنق؟

ـ نتحدث عن المظلمة الواقعة على غالبية أبناء السودان، وهناك تنسيق. ونتفق أن البلد فيه ظلم واستعمار وعلى ضرورة انتهاء هذه السيطرة على مقادير البلد. نتفق معهم أيضاً على الوحدة، ولكن إذا اتجهوا نحو الانفصال فهذا ليس خطنا. ونحن نقبل برئيس جنوبي في إطار التداول، وهذا أمر ينكره عليهم الآخرون.

وعلاقاتكم مع حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الدكتور حسن الترابي؟

- لا توجد علاقة اليوم مع المؤتمر الشعبي. أنا كنت عضواً في الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) قبل الانشقاق (الذي قاد إلى خروج الترابي إلى المعارضة)، لكنني استقلت منه واستقلت من المنصب الوزاري.

«تمرير الظلم»

لماذا؟

- استقلت من منصب مستشار حكومة بحر الجبل ومقرها جوبا في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩م. لم أكن سعيداً بما يحصل. كنت عضواً في الحركة الإسلامية لكن الأهداف التي جعلتني أنضم إليها لم تتحقق. استقلت لأنني كنت مهمشاً، وأدركت أنني لست أصيلاً وإنما كنت محللاً وغطاء ورقعة في ثوبهم. استقلت لأنني عرفت أنني لن أفيد أهلي وإنما سأسمح بتمرير الظلم تحت اسم وجودي في السلطة.

هل توجد تنظيمات مسلحة أخرى ناشطة في دارفور اليوم؟

- حركة العدل والمساواة السودانية هي التنظيم الرئيسي الموجود في الساحة العسكرية في دارفور. لا يوجد تنظيم آخر لديه قوة منظمة. من قادوا الثورة أشخاص أحسوا بمرارة الظلم. تروِّج الخرطوم اليوم قصصاً مفتعلة، وهي لا تعلن عن القوة الحقيقية التي تواجهها.

إلى متى ستحاربون؟ هل نتوقع حرباً أهلية أخرى في الغرب؟

- لا نتوقع استمرار الحرب طويلاً، ونريد حسم المسألة سريعاً ودخول الخرطوم ضحي. ما تراه اليوم هو أول الغيث ورأس جبل الجليد. والمسألة ليست دارفور، ولسنا وحدنا المظلومين.

لماذا بدأ التمرد من دارفور إذاً؟

- بدأ العمل في دارفور لأن فيها مشاكل كبيرة وهي تعيش حالة طوارئ. لكن من المؤكد أن عمليات أخرى ستقع في أماكن أخرى من السودان. هذه ثورة حقيقية لا تنفع معها الطبطبة والتعمية والتغطية. حركتنا أدّت قسم حلف الفضول (الذي قرر فيه أهل مكة حماية حقوق جميع المظلومين بعدما ظلم بينهم رجل من الغساسنة واستنجد طالباً العون). نريد الحقوق والعدالة للجميع.

الأفندي والتطرف ضد الحركة الإسلامية

المقال التالي يحكي قصة أخرى من إفرازات الانشقاق الذي ضرب الحركة الإسلامية ممثلة في حزبها الحاكم المؤتمر الوطني وخروج شيخها الترابي ليكون له حزباً آخر معارضاً لنظام الإنقاذ.. فكاتب المقال ليس هو الشيوعي الخاتم عدلان وليس هو الجمهورى أحمد المصطفى دالى أو القراى.. بل هو عضو الحركة الإسلامية الدكتور عبد الوهاب الأفندي الذي عينته الإنقاذ مستشاراً إعلامياً لها في لندن ليصد الحملات الصليبية والغربية ضد المشروع الإسلامى في السودان.. لكنه خلص إلى نتائج متطرفة في غالبها الأعم مع بعض الموضوعية في بعضها.. فهو قد اتبع منهج الجمهوريين في أركان النقاش عندما حمل مراسلات غازي الترابي أكثر مما ينبغي.. وكذلك تشاءم لدرجة أنه توقع أن يقابل الشعب السودانى أى مرشح من الإسلاميين في إنتخابات حرة ونزيهة ليس بالإدلاء بأصواتهم له وتأييده بل بالصفع بالنعال والضرب على القفا(!!) وهذا تطرف ما كنت أحسبه أن يأتى من رجل أكاديمي وسياسى.. فالشعب السوداني سوف يأتى بالكثيرين من الإسلاميين إلى قبة البرلمان.. ولقد رأينا الجماهير السودانية تخرج في استقبال مبارك المهدى مستشار البشير الذي نادى بعد ضرب مصنع الشفاء في عام ١٩٩٨م، بضرب المدينة الصناعية في الجديد الثورة.. وقد استقبل كل زعماء المعارضة الذين شاركوا في احتلال واستباحة الكرمك فأصبحوا ولاة ووزراء.. وسوف يستقبل جون قرنق ليصبح نائباً أولاً للبشير.. إذن ما توقعه الأفندي لا يعدو كونه نوعاً من أنواع المبالغة والتطرف في التحليل..

كذلك قد جزم الأفندي بأن تجربة الحركة الإسلامية في الحكم في السودان لم تؤد فقط إلى انهيار تام في السند الشعبي للحركات الإسلامية، بل إلى كفر بفكرة الإحياء الإسلامي عموما(!!).. فهذا محض افتراء فالشعب السودانى لم ولن يكفر بفكرة الإحياء الإسلامى في يوم من الأيام.. فلو ذهبت الحركة الإسلامية أو تخلت عن دورها، فسيأتى الله بآخرين يقودون دورة الإحياء والتجديد، لأن الله لم يربط دينه بجماعة معينة أو شيخ معين، وإنما هو متم نوره ولو كره المشركون.. أما ما ذهب إليه الأفندي من تدنى للوازع الأخلاقي والتفكيك والتدجين المقصود للحركة الإسلامية وجعلها حركة حسب الطلب فهذا تحليل معقول يشاركه فيه الكثيرون من أبناء الحركة الإسلامية سابقاً وحالياً. فإلى مقال الأستاذ الأفندي.

التجربة السودانية في استئصال الحركات الإسلامية أثبتت أنها الأ نجع

د. عبدالوهاب الافندي - جريدة القدس العربي

تجتهد الحكومات ذات الطابع العلماني في الدول الإسلامية من الجزائر وتونس، مروراً بمصر وتركيا، وانتهاء بتركمانستان، في تحجيم وإضعاف الحركات الإسلامية واستئصالها سياسيا، ولكن الجهود الجبارة التي تبذل لتحقيق هذا الهدف، وتشمل التعذيب والقتل والسجن الجماعي والحرمان من العمل وتدمير مؤسسات المجتمع المدني، هذه الجهود لم تحقّق نجاحاً يذكر، بل بالعكس، نجد الحركات الإسلامية في كل تلك البلدان هي حركات المعارضة الأقوى والأكثر شعبية، والأحرى بتحقيق فوز كاسح في أي انتخابات حرة، ولهذا فإن تلك الحكومات أعلنت الصوم عن كل انتخابات تشتم منها رائحة الحرية، واستبدلت ذلك بمسرحيات مفبركة، خاصة بعد أن ثبت أن سجن الإسلاميين واقصائهم، بل ومنع ناخبيهم من التصويت لم يزد من شعبية الحكومات ولم يقلل من السند الشعبي للإسلاميين.

ولعل هذه الحكومات إذن ضلت الطريق، ولم تتبع على ما يبدو النهج السليم لتحقيق غاياتها النبيلة، وحريٌّ بهذه الدول أن تستفيد إذن من تجربة الحكومة الوحيدة التي حقّقت النجاح الكاسح والحاسم في استئصال الحركة الإسلامية عندها، ألا وهي الحكومة السودانية.

فالسودان هو البلد الوحيد في العالم الإسلامي الذي لو تقدم فيه مرشحو ما يُسمّى بالحركة الإسلامية للترشيح للمناصب العامة في انتخابات حرة فإنهم سيتلقون على الأرجح **الصفع علي الوجوه والضرب بالنعال علي القفا**، فضلا عن أن يتلقوا الأصوات المؤيدة. ولعل أنصار تطبيق الشريعة الإسلامية سيكونون أشد رفضاً لهؤلاء الإسلاميين من غيرهم.

وحتى لا يسارع القوم إياهم باتهامي بالتجني على الإسلاميين، والتحدث بلسان شارون وإسلام كريموف والمخابرات الأمريكية ضدهم، فإنني أورد السند والدليل على ما أصاب الحركة الإسلامية السودانية من انحطاط على لسان قادتها، ففي الرسائل المتبادلة بين مستشار الرئيس السوداني الدكتور غازي صلاح الدين والشيخ

الدكتور حسن الترابي زعيم المؤتمر الوطني الشعبي المعارض، يعترف غازي بأن الأصوات الأخيرة أصابت الحركة في صورتها ومصداقيتها، فما عاد خطابها مقنعا للجموع التي تجاوبت مع تجربة حكمها.

ويضيف أنه ونتيجة لما أصاب أبناءها (أي الحركة) من خزي لما وقع بهم من ضعف وضعهم الاجتماعي وأثرهم الشعبي.. تناقص السند الشعبي والكسب العددي بصورة مقلقة في القطاعات الحية والتيارات المتجددة كالطلاب والشباب والفئات والنساء.

وفي ردِّه على غازي في الرسائل المتبادلة بينهما في نيسان (أبريل) الماضي في مبادرة من غازي لإصلاح ذات البين ومعالجة انشقاق الحركة، يضيف الشيخ الترابي أن انشقاق الحركة كان له أثر آخر أخطر، وهو أن المشروع الإسلامي لإحياء المعاني وإقامة النظم السياسية والاقتصادية أصابه إبهام في المعالم الأساسية وراء الشعار، وإضعاف إيمان الجمهور به حقا، وظن بعسر إيقاعه في الوقت الحاضر.

وهذا أخطر، فحيث تصاب الحركة عسى أن يبدل الله خلفا ينهض بالمشروع، أما حين تصاب معها دعوة المشروع ومثاله فذلك يصد الناس عن الدين في الحياة العامة ويميت واقعه حتى يحيا ويتجدد ويحيا له خلف أرشد.

فهنا نجد اعترافاً شافياً وصريحاً بأن تجربة الحركة الإسلامية في الحكم في السودان لم تؤد فقط إلى انهيار تام في السند الشعبي للحركات الإسلامية، بل إلى كفر بفكرة الإحياء الإسلامي عموما، ولا شك أن كثيراً من الحكام في البلدان التي سَمَّيْنا سيقومون باستدعاء وزراء داخليتهم ورؤساء أجهزتهم الأمنية، ويشبعونهم سباً وتوبيخا لتقصيرهم في تحقيق ما حققه أخوتهم في السودان، وربما يستبدلونهم بغيرهم، أو ينصحونهم باستيراد مستشارين سودانيين لمساعدتهم في أداء الواجب. ولكن السؤال الأكبر على ألسنة هؤلاء سيكون: ما هو يا ترى سر نجاح حكام السودان حيث فشلنا؟

يتفق غازي والترابي علي نسبة الإشكال لما يسميانه بالفتنة، أي الانشقاق الذي أصاب الحركة الإسلامية في عام ١٩٩٩م، وهو تحليل خاطئ بسبب بسيط، هو أن الحركة الإسلامية لم يكن لها وجود يذكر أساسا حين وقع الانشقاق، فقد تمَّت تصفية الجبهة القومية الإسلامية بقرار فوقي بعد أيام من انقلاب حزيران (يونيو) ١٩٨٩م، ولهذا فإن الانشقاق الذي وقع لم يقع داخل الحركة الإسلامية، وإنما

خارجها، وبين القيادات التي تولت تصفيتها وشكلت العصبة الحاكمة على أنقاضها، وقد وقع صراع محموم بعد ذلك بين الجناحين المتصارعين علي بناء حركة إسلامية حسب الطلب، ولم يصب ذلك الجهد من النجاح إلا بقدر ما أصابت جهود لم شمل الدولة الصومالية بعد تصدعها، ذلك أن قيادات الحركة كانت قد تقسمت شيعاً وطوائف ودويلات وأمراء حرب، لكل مكاسبه التي يستميت للحفاظ عليها.

ولم تتم إدارة الصراع الذي لحق ذلك وسط الجماهير المناصرة للتوجه الإسلامي، سواء بين أعضاء الجبهة الإسلامية السابقين أو الأنصار الجدد، وإنما انحصر داخل أروقة الحكم ومجلس شورى المؤتمر الوطني، وهو كيان مصطنع ابتدعته الحكومة لحشد أنصارها الطيِّعين، ويكفي أن نشير هنا إلى أن ربع أعضاء المؤتمر هم من مواطني الجنوب وغالبيتهم من غير المسلمين. أما جل الباقين فهم ممن اصطفتهم الحكومة لولائهم، وكثير منهم لم يسمع منهم أو يعلم عنهم تأييدهم للمشروع الإسلامي. وقد استخدمت الحكومة أساليب ميكيافيلية لحسم الصراع داخل المجلس لصالحها، فلجأت إلى الرشوة والابتزاز والترهيب وغير ذلك لضمان الأغلبية في المؤتمر، فكان الإسلام والحركة الإسلامية كلاهما براء مما اجترح باسميهما من إثم في هذه الملمة وغيرها.

وهذا يقودنا إلى لب المسألة، وهي الأزمة الأخلاقية التي أصابت الحكم وقيادات الحركة الإسلامية عموما، ذلك أن الانشقاق كشف أبعاد هذه الازمة، ولم يكن سببها. وقد سمعت من أحد أنصار الترابي المقربين شكوى بعد الانشقاق مفادها أن كل أصحاب المناصب والمكاسب انحازوا إلى معسكر الحكم حرصا على مصالحهم، وانفضوا عن شيخهم الترابي، وأضاف يقول: بل إن كثيراً ممن انضموا إلى الترابي لم يفعلوا إلا لأنهم خسروا مواقعهم. وكان تعليقي إذا كان رأيكم والشيخ الترابي هو أن زعماء الحركة الإسلامية التي نشأت لإقامة الدين والتضحية بالنفس في سبيله طلقوا المبادئ واحترفوا الجري وراء البطون والجيوب، فان هذه هي المصيبة والقارعة التي توجب الأسف، لا إقصاء الترابي أو سجنه.

جذور هذه الأزمة لا تعود اذن إلى الفتنة وإنما تعود إلى استراتيجية متعمدة اتبعتها قيادات الحركة وعلى رأسها الترابي لتدمير البنية الأخلاقية للحركة.. وقد بدأت هذه الاستراتيجية منذ فترة التحالف مع النميري، حيث تم استخدام أرصدة الحركة في الحكم والبنوك الإسلامية وغيرها لاستقطاب المؤيدين ومكافأة أهل الولاء،

وتعزز هذا التوجه بعد انقلاب حزيران (يونيو) ووقوع الدولة وأرصدتها في يد القيادة، مع تبني استراتيجية تفكيك وتدجين الحركة، وكانت هذه الاستراتيجية واعية ومتفقاً عليها، ولدي رسالة تلقيتها من مسؤول كبير في مطلع التسعينات رداً على رسالة مني تطالب بمراعاة وتعزيز البعد الأخلاقي في الحكم، يقول فيها: إنه شخصيا أصبح لا يؤمن بأي دور للعامل الأخلاقي بعد تجربته في الحكم، وقد استخدم التعبير الانكليزي Cynical، وهو من يؤمن بهامشية الوازع الأخلاقي لدى الخلق، ويؤمن بأن الجميع تقودهم بطونهم وتحفزهم مصالحهم الدنيوية العاجلة.

السر في التدمير شبه الكامل للحركة الإسلامية في السودان هو إذن أنها دمرت من الداخل عمداً ومع سبق الإصرار على أيدي قيادة كانت ترى في وجودها عائقاً في سبيل الهيمنة الكاملة على الدولة، وليس هذا بدعاً من الأمر في الأنظمة الاستبدادية، من الأحزاب الشيوعية إلى القومية العربية التي أصبحت عبارة عن مكاتب فرعية لأجهزة المخابرات. وكما حدث مع تلك الأنظمة فإن تدجين الحزب وتدميره سياسيا وأخلاقيا أدى إلى الكفر بمشروع هذه الأحزاب، ماركسياً كان أم قومياً أم إسلامياً، ووجه ضربة قاضية للمشروع.

انقسام قياديي الإسلاميين في السودان لم يكن هو سبب ما حل بالحركة الإسلامية من بلاء، بل مجرد انعكاس له، وإذا كان البعض صدم بالأساليب غير الكريمة التي استخدمت في الصراع اللاحق، فلأن العمى الأخلاقي الذي نجحت القيادة في زرعه كان قد جعل هؤلاء يغضون الطرف تجاه استخدام نفس الأساليب ضد الخصوم من خارج الصف. وإذا كان البعض يرى في انفجار الصراع فرصة لتصحيح ما سلف من أخطاء، فإن البداية تكون بالاعتراف بتلك الأخطاء ودورهم فيها والتوبة عنها، أما إذا كان هذا البعض يتصنع البراءة من الآثام، ويدعي أنه كان منذ البداية مع الطهارة والحق، فهذه مخادعة لله والنفس من باب ما ابتلي به أهل النفاق الذين لا تدركهم التوبة حتى يوم القيامة، حيث يحلفون أمام الله تعالى كذبا أنهم ما أرادوا إلا الحسنى، والله بشأنهم أعلم من أنفسهم، وشأن من يسعى إلى التطهر من الإثم بالمزيد منه، وتبرير سالف الكذب بكذب جديد كشأن من ابتلعته الرمال المتحركة، كلما سعى إلى الخروج منها غاص أكثر، الا أن يمد له أهل الخير حبلاً من الأرض الصلبة يستمسك به.

وليكن هذا التنبيه حبلاً لمن شاء الله إنقاذه من هلاك حاق به أو كاد.

المؤتمر الشعبي ـ المملكة المتحدة

بيان هام: مؤامرة لتصفية الشيخ حسن الترابي ورفاقه داخل كوبر.

ونحن نتابع مع الرأي العام السوداني بدهشة التصرفات الخرقاء لجماعة النظام في الخرطوم والتي تصر على السير في الاتجاه المعاكس لحركة الشعب وقطاعاته الحية، باستمرارها في مسرحيتها التي لم تجد من يصدقها، تتواتر إلينا المعلومات عن حملات الدهم والاعتقال لعضويتنا بلا تمييز، وممارسات التعذيب بكل الطرق والوسائل لكسر عزيمة الإخوة المعتقلين الذين قدَّموا حتى الآن شهيدا وثلاثة مصابين.

وبالأمس فقط حملت إلينا مصادرنا الموثوقة اجتماع النائب الأول لرئيس النظام بوزير داخليته ومدير أمنه لوضع اللمسات الأخيرة لسيناريو تصفية الأمين العام الشيخ الدكتور حسن الترابي وأكبر عدد من رفاقه في أحداث مفتعلة داخل سجن كوبر.

وينص السناريو الذي راجعه النائب مع الوزير والمدير على أن تقوم جماعة من الأمن بمهاجمة السجن على أنها جماعة تهدف إلى تحرير المعتقلين بينما تتولى مجموعة داخلية تصفيتهم داخل غرفهم ومن ثم يصور الأمر على أنه أحداث وقعت بالسجن.

لقد ظللنا نرصد خلال الأعوام الأربع الماضية سعي النائب المحموم للنيل من الشيخ الدكتور حسن الترابي جسديا، ومرات عديدة اكتفينا بإيصال رسائل التحذير بأننا نحيط بما يحاك وأحيانا اضطرنا إلى الجهر بالأمر على الملأ (بيانات نائب الأمين العام ١٥ مايو٧، ٢٠٠٤يونيو ٢٠٠٤م)، ولكن النائب لم يرعو، حيث بعث مدير أمنه بالتهديد المغلظ لقيادتنا في الداخل بجديته في تصفية المعتقلين جسدياً، إن لم يوقعوا على الإقرارت المعدة سلفا بضلوعهم في المخطط المزعوم، الذي يوزع فيه السلاح بصورة غير مسؤولة وسط الأحياء السكنية فقط لخدمة أغراض التصوير التلفزيوني الممجوج، إننا نعلن خشيتنا على حياة المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الشيخ حسن الترابي وندعوا منظمات حقوق الإنسان إلى التدخل الفوري لإطلاق سراحهم فورا، وفي الوقت نفسه ندعو جماهير حزبنا وقطاعات شعبنا إلى اليقظة في هذا الظرف الدقيق الذي تمر به بلادنا، ونهيب بكل القوي الوطنية إلى التعجيل بالاتفاق على برنامج انتقالي عاجل وعملي يُجنِّب البلاد الانزلاق إلى هاوية الفتنة الأهلية، كما نهيب بقواتنا المسلحة، والشرفاء في قوات الأمن والشرطة إلى الانحياز

إلى سواد الشعب وغالبيته المطلقة في سعيها نحو فجر جديد لا تقف بينها وبينه غير أوهام ثلة بالخلود في كراسي حكم لم يحسنوا سياسته، ولم يقوموا بواجباته.

ونُثمِّن صمود إخواننا في المعتقلات ونقدِّر لأولى الفضل في القوى السياسية والشخصيات الوطنية الذين ظلوا في اتصال دائم مع قيادتنا بالداخل والخارج، ونبشِّر جماهير شعبنا الصابرة الصامدة أن فجر الحرية طالع لا محالة.

المؤتمر الشعبي

لندن ٢٠٠٤/٩/١٥

السيناريو الكامل لانقلاب المؤتمر الشعبي السودا ني(١)

صديق محمد عثمان ـ لندن

سودانيز اون لاين ٢٠٠٤/٩/١٤

تفاجأ سكان العاصمة السودانية الخرطوم بحواجز أمنية كثيفة ابتداءً من مساء الثلاثاء الماضي وحملات دهم وتفتيش لبعض الأحياء الطرفية في بحري وأم درمان، ولم يبدد حيرتهم إلا بيان سلطات الأمن الذي أذيع في وقت متأخر من الليل

---

(١) البيان أعلاه نذكره هنا بكامله لعدة أسباب أولها ليقف القارىء على أدب ونوعية الخلاف بين التنظيمات العقائدية حيث يتفرد هذا الخلاف بضراوة الخطاب والتطرف في الفعل ورد الفعل.. فقد حدث الخلاف والانشقاق في كبريات الأحزاب السودانية حيث خرج الصادق المهدى مبكراً على عمه إمام الأنصار الهادى عبد الرحمن المهدى، وفي الجانب الإتحادي كان الزعيم إسماعيل الأزهرى يقود تيار الوطني الإتحادى ضد قطاع الطائفية الختمية بقيادة بيت الميرغنى التي أوصلته لسدة الحكم، ولكن ذلك لم يذهب لا بالصادق ولا الأزهرى إلى السجون والتشريد والمطاردة!! بل ذهب كلٌ لحاله يجمع أنصاره ويكون حزبه... ولكن التنظيمات العقائدية من إسلاميين وشيوعيين وبعثيين يبدو أنهم عندما يصلون للسلطة لا يؤمنون بالرأى الآخر وأدب الخلاف وكأن شعارهم هو (من ليس معنا فهو ضدنا).. المقال أيضاً يؤكد أن المؤتمر الشعبي ورغم ما مورس ضده من طرد وتشريد وفصل من الخدمة المدنية وأجهزة الدولة لكن ما زالت كوادره السرية موجودة داخل أكثر أجهزة الدولة حساسية... فالمعلومات الواردة في مقال الأخ صديق تبدو عليها سمات الصحة إجمالاً.. أذكر أنني قد اتصلت تلفونياً في أبريل ٢٠٠٥م بالدكتور علي الحاج في مقر إقامته في ألمانيا بعد أن قرأت مقالاً له على صفحة سودنيز أونلاين يتحدث فيها عن سعي الحكومة لتصفية الترابي في السجن.. كان ذلك أول اتصال بيننا منذ أن وقع الانفصال.. ذكر لى على الحاج أن معلوماته قد استقاها من مصادرهم داخل الحكومة لذلك نشرها حتى يدرك الحاكمون أنهم على علم تام بمخططاتهم.

يعلن إحباط محاولة تخريبية واسعة كان يخطط لها حزب المؤتمر الشعبي، وبعد يومين من حملات الاعتقال والدهم والتفتيش عقد اللواء محمد عطا نائب مدير الأمن والاستخبارات مؤتمرا صحفيا كال فيه الاتهامات لدولة أرتريا المجاورة بتهريب السلاح لعناصر المؤتمر الشعبي لتنفيذ مخططهم، وتحت ضغط أسئلة الصحفيين عن التفاصيل كاد اللواء غير المتمرس وغير الخبير بالإعلام وطرقه ومواقفه أن ينهار، وبعد يومين ظهر اللواء عبدالرحيم محمد حسين وزير الداخلية أمام شاشة التلفزيون الحكومي في موقع من قرية الخليلة شمال الخرطوم وهو يتحدث إلى الكاميرا عن كشفهم لمكان السلاح الذي كان سيستخدم في المحاولة التخريبية. ثم تواتر ظهور اللواء حسين في مواقع متعددة ولا يزال يتبقى اثنا عشر مخبأً لم يكشف عنها بعد فما أصل الحكاية؟!!!

مطلع الأسبوع الماضي سيطر الخبر الذي فجرته صحيفة الأضواء السودانية على صدر صفحتها الأولى صباح السبت الماضي عن المذكرة التي كانت مجموعة من قيادات حزب الحكومة وإسلاميين من خارجه ينوون رفعها لرئيس الجمهورية بشأن الأوضاع داخل الحزب والحكومة وطريقة اتخاذ القرار التي وصفوها بالعيب بسبب احتكار مجموعة محددة لقنوات اتخاذ القرار مما غيّب أجهزة الحكم والحزب وأثّر على القرارات والمعالجات بشأن قضايا عامة كقضية المفاوضات مع الحركة الشعبية، وقضية دارفور، وقضية التنافس السياسي ممثلة في التعامل غير القانوني مع المؤتمر الشعبي، وظلت تداعيات المذكرة تتفاعل خاصة بعد بيان الدكتور غازي صلاح الدين مستشار السلام السابق المقتضب الذي نفى وجود المذكرة بما يشبه التأكيد على وجودها فصيغة البيان المقتضبة وشت بهدفه وهو إرضاء جهة في الحكم غاضبة، وكشفت الصيغة الوفاقية التي ظهر على إثرها البيان، وطريقة النشر الحكومية لبيان غير حكومي من شخص لا يشغل منصبا رسميا، ومن ثم تجنيد الأقلام المعروفة لتناول البيان بالتحليل والبناء عليه، «نشرت بعض الصحف أن مجموعة تقدمت بمذكرة إلى السيد رئيس الجمهورية حول الأوضاع الراهنة.وأكد لي عدد من الذين استفسرتهم، ممن وردت أسماؤهم في الخبر، أن الخبر غير صحيح وحيث إن اسمي قد ورد أيضاً فإنني أنفي الخبر، إن من حق الناس أن يناصحوا قادتهم بالصورة الصحيحة التي تقوّي الجماعة وتحفظ وحدتها، لكن الخبر الوارد بعينه ليس صحيحاً، وما يبنى عليه من استنتاجات وتحليلات ليس صحيحاً كذلك»

فالملاحظ أن البيان لم ينفِ وجود المذكرة واكتفى بنفي تقديمها للرئيس، بينما شددّ الدكتور غازي على حق الناس في مناصحة قادتهم «بالطريقة الصحيحة» وقطعاً فإن أحد أبطال مذكرة العشرة لايمكن أن يرى في المذكرات صورة غير صحيحة في المناصحة !!!، كل ذلك مضافا إليه إصرار الدكتور الطيب زين العابدين على تأكيد وجود المذكرة في تصريحاته عقب صدور بيان الدكتور غازي لصحيفة البيان بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٧م والتي أعاد فيها التأكيد على وجود المذكرة التي وقّع عليها أكثر من ٢٥٠ من قيادات إسلاميين وأكد أن هذا قبل خروجه من السودان قبل أسبوعين من تاريخ تفجير خبر المذكرة.

كل ذلك جعل المسألة تستحوذ على اهتمام الرأي العام تماماً وتلفته عن محنة دارفور، أو لعل الصحيح أن هول المحنة هو الذي عجّل تحرك جماعة المذكرة، وهو أيضا الذي جعل الرأي العام يصبو إلى تحركها، فالاحتقان الذي تعيشه البلاد ينذر بخطر مستطير ويجعل كل تحرك محل تقدير شعبي كبير، وكذا هي عادة الثورات تعطي الفرصة تلو الآخرى لتنفيس احتقانها فإذا استيأس المصلحون جاء دور الغاضبين لينفّسوا عن غضبهم ربما بصورة هوجاء.

المهم أن بيان سلطات الأمن جاء في هذا الظرف ليقطع الطريق على جماعة المذكرة، ويدير اهتمام الرأي العام إلى قضية أخرى لبعض الوقت، وهو الوقت المطلوب لتتفرغ الجماعة القابضة على عنق فتيل الاحتقان والتي استهدفتها المذكرة، لجماعة المذكرة تشتت شملها بين السفارات والملحقيات الإعلامية بالخارج ومجالس الأمناء والإدارات لمؤسسات وهمية وكثيرين من المقربين من السلطة يقولون: إن الهدف الأساسي يشمل تخويف المجموعة وخلق جو من التعبئة تستحيل معه مناقشة قضايا داخلية للحزب والحكومة على طريقة المثل السوداني «الناس في شنو والحسانية في شنو». وفي ذات الوقت يقول مقربون من السلطة: إن مجموعة الاحتقان هذه قد اعتمدت منهج إبقاء الرئيس منشغلا دائما وعزله تماما عن ما يجري حوله وعدم السماح لأي من الإسلاميين المغضوب عليهم بالاقتراب من السيد الرئيس، وذلك ما يفسر الإجراءات المشددة وزيادة عدد الحراسات، بل وإعادة المدرعات لوحدات حراسة منزل الرئيس، والحديث عن أن من بين تفاصيل مخطط الشعبي اختطاف قيادات!!.

واتساقاً مع حديث أحد قيادات المؤتمر الوطني لقناة فضائية عن أن بيان السلطات الأمنية لا يعدو أن يكون تصفية حسابات فقد أفادت مصادر مطلعة أن

تولي اللواء محمد عطا كبِر الحملة على الشعبي يأتي في إطار متطلبات ترفيعه إلى مدير لجهاز الأمن، بإثبات الجدارة وسط همس عالٍ في قطاعات الأمن بعدم رضاء اللواء صلاح عبدالله «قوش» عن الطريقة التي أعادت معظم المعتقلين الذين سعى إلى إطلاق سراحهم قبل أقل من شهر إلى المعتقل، بل وإعادة التوتر بين الأجهزة الأمنية والشعبي إلى المربع الأول، وهو الأمر الذي سعى اللواء قوش إلى معالجته عقب توليه إدارة جهاز الأمن والمخابرات، ويعتقد اللواء قوش أنه نجح بدرجة كبيرة في إيجاد أرضية للتفاهم بينه على الأقل وبين قيادات المؤتمر الشعبي الذين ترددوا على المعتقلات، وكان اللواء قوش يرى أن ثمة جهة في الحكومة تدفع بالمواجهة بينها والشعبي إلى حافتها إيماناً منها بأنها قادرة على إنهاء المواجهة لصالحها وأن هذه الطريقة الوحيدة لتأمن خطر الشعبي، غير أن اللواء بما يتوفر له من معلومات وعلاقات سابقة بكوادر الشعبي يرى غير ذلك ويعتقد أن الشعبي لو أراد المواجهة العاجلة وسعى لها منذ البداية لكان حسم الصراع لصالحه، بل يقول مقربون من مدير الأمن: إنه تتوافر له معلومات أكيدة أن قيادات وسيطة في الشعبي أبطلت لأكثر من مرة مفعول تفلتات لبعض عضويتها المحتقنة بالضغائن الشخصية نتيجة المعاملة السيئة في المعتقلات، ويصرّ اللواء قوش على أن الأمن لم يكن على علم بتحركات هؤلاء الأفراد إلا بعد إبطال مفعول غضبهم بواسطة قياداتهم، وهو الأمر الذي جعل اللواء يجتهد في فتح قنوات شخصية ومباشرة مع عدد من الذين حمل عليهم لأول الأزمة، ومعظم هؤلاء أعيدوا الآن للمعتقل بما رجّح لدى اللواء قوش أن ذات الجهات القديمة تسعى إلى تغييب هؤلاء وجرجرة آخرين إلى مواجهة غير متكافئة تتهيها لصالحها غير عابئة بما سيترتب على ذلك.

من جهة أخرى تتهم مصادر الأمن مجموعة من ضباط الأمن الخارجي سابقا باستغلال اللواء عطا في معركتها ضد اللواء قوش الذي نجح في إقناع الرئيس بأن يضم الأمن كله تحت قيادته منهيا بذلك أحلامهم في وراثة مدير الأمن الخارجي السابق اللواء الضعيف عبدالكريم عبدالله. وتتهم جماعة من ضباط الأمن الخارجي سابقا بقيادة حسب الله اللواء قوش بالغباء وعدم المقدرة على تحديث جهاز الأمن والمخابرات ليكون الحاكم الفعلي للسودان، ويستشهدون بأن اللواء قوش هو رجل عمليات فقط ويطلقون عليه رجل «المهام القذرة»، وأنه محلي جدا بينما يتباهون بعلاقاتهم الجيدة بالاستخبارات الأمريكية والتي نمت خلال الفترة الماضية، من

جهته يتهم اللواء قوش المجموعة بالعمالة للاستخبارات الأمريكية وبأنهم يبيعونها معلومات وهمية عن الحركات الإسلامية لحسابهم الخاص دون الاهتمام لما يترتب على ذلك من ضغوط أمريكية لطلب المزيد ، وكان اللواء قوش قد استطاع إقناع الرئيس بأن هذه المجموعة تعمل لحسابها الخاص ويستغلون مواقعهم في الأمن في ذلك، واستطاع إبطال صفقة لتسليم عرب وإسلاميين للمخابرات الأمريكية كانت تحتجزهم هذه المجموعة بحجة أنهم إرهابيون، بينما هم في الحقيقة طلاب وأساتذة علم في الجامعات السودانية.

وسط هذه الأوضاع المتردية داخلياً أعاد النائب الأول تكوين غرفة العمليات التي ظل يشرف عليها وجعل على رأس مهامها القضاء على المؤتمر الشعبي، وظلت الغرفة التي تتكون من:

١ ـ علي عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية.
٢ ـ الدكتور عوض أحمد الجاز المسؤول العسكري للنائب الأول.
٣ ـ علي أحمد كرتي منسق الأجهزة العسكرية.
٤ ـ الدكتور نافع علي نافع منسق الأجهزة الأمنية.
٥ ـ أسامة عبدالله محمد الحسن منسق قطاعات الطلاب والشباب.
٦ ـ أحمد هارون وزير الدولة بالداخلية ومنسق أجهزة الشرطة.
٧ ـ اللواء محمد عطا نائب مدير الأمن والمخابرات.
٨ ـ اللواء عوض بن عوف مدير الإستخبارات العسكرية.
٩ ـ اللواء محمد نجيب الطيب من الشرطة.

في حالة انعقاد مستمر بمركز دراسات المستقبل بالخرطوم شرق، وعنها صدرت بيانات الأجهزة الأمنية وسناريو مسرحية السلاح في الخليلة واللاماب ويشتمل السيناريو الخطير على وجود ١٥ مخبأ للسلاح ستتواتر أنباء الكشف عنها والمقصود هو شغل الرأي العام بأخبار الكشف عن المخابئ التي هي في حقيقة الأمر سلاح جهاز الطوارئ سابقاً والذي كان يتكون من عناصر أمنية وعسكرية وشبه عسكرية وقد تسلّم عبدالرحيم محمد حسين واللواء أحمد العاص مهام هذا الجهاز منذ تصدع المؤتمرين، وكان بعض الإخوة في قيادة هذا الجهاز والذين اختاروا الانضمام للمؤتمر الشعبي قد استشاروا قيادة المؤتمر الشعبي حول تسليم السلاح أو الاحتفاظ به فتم توجيههم بتسليمه فوراً الأمر الذي تمّ في حينه، والغريب أن عدد من

هؤلاء الإخوة تم اعتقالهم بعد ذلك مباشرة بحجة أنهم لا يمكن أن يسلموا كل هذا السلاح إلا إذا كان لديهم بدائل أخرى أفضل منه، ولما تأكدت السلطات الأمنية من عدم احتفاظهم بأي سلاح أطلق سراحهم. وكان من سذاجة السيناريو وعجلته اختيار قرية الخليلة الآمنة التي يعلم جميع سكانها بوجود قاعدة أمنية كبيرة كان مركزها المزرعة المصادرة من عائلة المهدي وتشتمل القاعدة على محطة إذاعية بديلة ومحطة أرضية للتشويش والتنصت على الاتصالات بما في ذلك الاتصالات الدبلوماسية المشفّرة، ووجود هذه القاعدة في هذه القرية الصغيرة يجعل الوجود الأمني فيها كثيفا وظاهرا بما يجعلها أبعد الأماكن مناسبة لتخزين سلاح بالحجم الذي تظهره سذاجة عبدالرحيم محمد حسين، وعن هذا اللواء الهمام وذكائه الخارق قصة أرجو أن يسمح لي القارئ العزيز بسردها رغم أنها ستخرجنا من السياق،ولكن لا مناص، فخلال الفترة ما قبل انقلاب الإنقاذ توالى على سعادة اللواء مشرفين عددا ممن كان يرمز لهم بالسوّاقين، وهؤلاء كانت مهمتهم وصل العضوية العسكرية المنظمة بالتنظيم، وبعد انقلاب الإنقاذ وابتداء صعود نجم سعادة اللواء فجأة دون سابق تخطيط، بادر أحد مشرفيه السابقين إلى تحذير قيادة الحركة الإسلامية من أن سعادة اللواء لا يملك من المؤهلات ما يجعله يصعد هكذا فجأة، ولم يكن حينها قد صعد غير درج أمين أي مقرر مجلس قيادة الثورة، ولكن هذا الأخ كان يرى ذلك مقاماً كبيراً على سعادة اللواء، وبلغ به الأمر أن يحتدّ في لغته مع أحد القيادات ويهدد بأن يلتزم داره وعمله المهني ويعتزل الحركة الإسلامية إذا أصرّت قيادة الحركة على ترفيع سعادة اللواء وهو ما حدث، أعني ترفيع اللواء واعتزال الأخ!!!!.

المهم أن غرفة النائب الأول مارست على أجهزة الأمن وأفراده ضغوطا شديدة وابتزازاً مكشوفا بهدف حملها على شن حملة أسمتها حملة استئصال الشعبي ورفعت السقف لضباط الأمن باستخدام كل الوسائل في ذلك، مما أوقع ضغطا نفسيا هائلا على ضباط وجنود الأمن الذين كانوا يتذرعون بأن أيديهم مغلولة فأُطلقت هذه المرة في إمتحان عسير لمقدراتهم المتواضعة، وهكذا مثلما حدث في حادثة اغتيال الشهيد المهندس علي البشير والشهيد محمد أحمد أبوريش في العام ٢٠٠١م فقد انطلق ضباط الأمن المعروفين باصطيادهم جوائز الرضى والتملق[١]:

---

(١) لقد أورد كاتب المقال أسماء ضباط الأمن كاملة لكن المؤلف رأى اختصارها.

أ. الزاكي

فتح الرحمن.إ ..

إ. الناير

عبدالغفار شر..

عبدالحفيظ أ. ب.

يتبارون في سباق انتزاع المعلومات من كوادر المؤتمر الشعبي، ولأن هؤلاء جميعاً عملوا لفترات في أمن الطلاب فقد بدأوا بناشطي الشعبي من الطلاب المعتقلين وأبرحوهم ضربا وتعذيبا مما نتج عنه استشهاد الأخ شمس الدين إدريس مسؤول الطلاب بمحافظة أم بدة والذي اعتقل يوم الجمعة ٢٠٠٤/٩/١٠م عقب الصلاة ولم يمض عليه الليل حتى قضى نحبه بين أيادي جلاديه الذين لم يملكوا الجرأة لنقل الخبر إلى أسرته المكلومة وأوكلوا المهمة لقوات الشرطة بالمحافظة تتولى عنهم مهمة غسل الغسيل القذر، حيث ذهبت قوة من الشرطة إلى منزل الشهيد وأجبرت والده على استلام جثمان ابنه الذي لم يكن مضى على اختفائه ٢٤ساعة ليعود إلى أسرته جثة، ولم ينس ضابط الشرطة أن يحذر الوالد المكلوم من مغبة السماح للمؤتمر الشعبي باستغلال موت وفاة ابنه التي حدثت قضاءاً وقدراً نتيجة نهمه في تناول أصناف الطعام الطيب في ضيافة الأجهزة الأمنية فجر السبت ٩/١١ !!!!! ولكن الوالد وهو يجهز جثمان ابنه للدفن اكتشف نزيفا بالرأس مما دعاه وجمع من اخوان الشهيد إلى البحث والتنقيب وراء السبب الحقيقي ليأتي تقرير الطبيب الشرعي أن الوفاة نتيجة «الرضّ في الدماغ والكدمات المتعددة في الكتف الأيسر والساقين والظهر» كما هو ظاهر في شهادة الوفاة بالرقم المسلسل ٠٢٦٢٤٩ وعندها جنّ جنون القتلة فحاولوا منع العزاء بتطويق الحارة والبحث عن كل ناشطي المؤتمر الشعبي بها والذين يمكن أن يحركوا الأحداث ويقيموا سرادق العزاء. وفي جانب آخر كان الأخ ناجي عبدالله المعتقل منذ مساء الثلاثاء ٢٠٠٤/٩/٧ يتعرض للتعذيب المنظم مما تسبب في دخوله المستشفى للمرة الثانية فقد سبق لهم كسر أضلعه تحت الضرب، كذلك أدخل الأخ ياسر موسى من أمانة الطلاب غرفة العناية المركزة بعد أن فقد وعيه تحت وطأة التعذيب. والطريقة كلها تشي بالاستعجال فالغرفة تريد أدلة على روايتها الساذجة التي أطلقتها حول مخابئ السلاح سالفة الذكر وأقوى الأدلة ما كان اعترافاً من بعض الضالعين، ولأنها تعلم علم اليقين أنه ما من أحد من كوادر

الشعبي المعتقلين يمكن أن يقبل أن يكون شاهد ملك على إخوانه فقد إتجهت مباشرة إلى التعذيب الشديد أملاً في انهيار ولو واحد منهم، ولكن التف الحبل حول عنق الجلاد بإرادة الإخوة المعتقلين وعزيمتهم وبمشيئة المولى الذي يسوق الفرعون خلف موسى إلى أعماق البحر المنفلق كالطود فيهلك، وها نحن على أعتاب المشهد ذاته والبعض ينادي إنا لمدركون والذي لديه علم من كتاب الحق وفقه السياسة وبصيرة المؤمن يطمئن كلاً إن معي ربي سيهدين.

لقد كانت الغرفة طوال الأسبوع الذي سبق تبحث عن بعض من يمكنها شراء ذممهم من المؤتمر الشعبي ليعلنوا إنسلاخهم عن الشعبي بعد إعلانها عن كشف المخطط المزعوم مباشرة، ولما لم تجد اتصلت ببعض الإخوة من ولاية شمال كردفان والذين كانوا قد انسلخوا من الشعبي في أوقات سابقة أو جمدوا نشاطهم، ولكنها لم تجد منهم سوى الصدّ والاستنكار، فهم خرجوا منذ وقت سابق وجميع أهلهم ومعارفهم يعلمون بذلك وفيهم من انضم إلى بعض مؤسسات الحكومة وفيهم من يساهم حسب فهمه هو في حلحلة المشاكل التي تواجه البلاد، ولم يكن من بين أسباب انسلاخهم مخطط غرفة علي عثمان.

لقد أعلنت قيادة المؤتمر الشعبي في كل المناسبات أن هدفها هو إسقاط هذه الحكومة بثورة شعبية تقتلع جذور المجموعة المتآمرة، ولم يكن اختيار نهج الثورة ضربا من الخبط العشوائي، بل إيمان بنضوج الوعي لدى عامة الشعب ونضوج التجربة للأحزاب والقوى السياسية التي تكاد تجمع على نظام حكم إتحادي يرد لأطراف البلاد حقها في السلطة والثورة، ونهج ديمقراطي يتيح التداول الحر للسلطة في جو من الحريات الأساسية، والجماعة الوحيدة التي لم يكتمل نضجها السياسي بعد هي مجموعة الحكم الغارقة في الفساد السياسي والمالي حتى أذنيها، لذلك لا يصلها صوت الهدير الذي يعلو كل يوم، ولا تزال في مربع نحن الدولة ومن يهدد وجودنا في الكراسي فإنه يهدد بزوال الدولة.

وبدلا من تحقيق أهدافها السابقة وجدت غرفة نائب الرئيس نفسها في أزمة جديدة فقامت بترحيل الشيخ حسن الترابي إلى سجن كوبر، ثم استدعت الأستاذ عبدالله حسن أحمد نائب الأمين العام للمؤتمر الشعبي لتبلغه تهديدات شديدة اللهجة ثم تشن حملة اعتقالات واسعة شملت جميع أعضاء الأمانة العامة والهيئة القيادية وكل من تأنس فيه خطراً، في هذا الوقت كان السيد النائب قد اُضطر إلى أن يقود

بنفسه مؤتمراً صحفيا لم يزد حملته إلا خساراً، ولهذا نعود إن شاء الله، وهكذا ينقلب السحر على الساحر وتجد المجموعة نفسها في مواجهة شاملة حتى مع غالب أعضاء حزبها الذين وضعتهم بتصرفها هذا في إمتحان مصداقية عسير، فالذين كانوا يتحدثون عن المعاملة القاسية غير القانونية واللاأخلاقية قبل أسبوع واحد وجدوا أنفسهم أمام جرائم قتل مع سبق الإصرار والترصد، القاتل فيها يهرف بما لايسمع وأنيابه تقطر دماً، وكنت قد كتبت بعد مذكرة ال٢٥٠ مباشرة محذرا أن منهج الإصلاح يقتضي الاستعداد لمواجهة الباغي !!!.

مقال: النائب الأول لا يكذب لكنه يتجمل:

والرئيس يُضحك ربات الخدور البواكيا

المصدر: سودانيز اون لاين - ٢٠٠٤/٩/٢٨

بقلم: صديق محمد عثمان - لندن

في ليلة القبض على عناصر المؤتمر الشعبي في مارس الماضي بتهمة الإنقلاب أو المحاولة التخريبية أو المحاولة التخريبية الإنقلابية أو.........إلخ، كان السيد حسن ساتي الاقتصادي المعروف والمدير السابق لبنك الشمال عائداً إلى منزله في ساعة متأخرة من الليل عندما فوجئ بسيارات الأمن تحيط منزله من كل جانب، وأفراده يشهرون البنادق الكلاشنكوف من كل شرفة، فأوقف سيارته وأرخى الزجاج ودار بينه وبين ضابط الأمن الحوار التالي:

السيد حسن ساتي: في شنو يا أخوانا ؟!!!

الضابط: نحن ناس الأمن.

السيد ساتي: أيوه أنا عارف إنتو ناس الأمن لكن في شنو؟!!!

الضابط: عاوزينك تمشي معانا.

السيد ساتي: ليه عملت شنو؟!!!!

الضابط: عاوزين تعملوا إنقلاب.

السيد ساتي: نحن منو؟!!!

الضابط: إنتو ناس الشعبي.

السيد ساتي: ونقلب شنو ؟!!!!

الضابط: تقلبوا الحكومة.

السيد ساتي: ياتو حكومة؟!!! يا أخي والله أنا قايل نفسي عملت لي عملة كبيرة.. كسرت لي بنك أو عندي شيكات رجعت !!!

حينها لم يتمالك ضباط وأفراد الأمن أنفسهم فانفجروا بالضحك. ولكن السيد حسن ساتي بعقلية أهل الاقتصاد التي تتعامل مع الأرقام ونتائج عملياتها الحسابية المباشرة ١+١=٢ واصل مفاجأته لضباط الأمن حتى أثناء التحقيق معه في مكاتبهم حول انضمام بعض منسوبي الشعبي سابقاً لحركة العدل والمساواة بدارفور فقد رد على الضابط المتحري المتذاكي الذي أراد استمالته بحساب أنه من الشمال، فقال له السيد ساتي: يا أخي المسألة لا علاقة لها بالشمال والغرب أو الجنوب لكن إذا قلت لي الآن أن الطائرات ضربت دنقلا فلن أنتظر الإذن من حسن الترابي للدفاع عن أهلي وهذا ما فعله هؤلاء.

في التنوير الذي عقده النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه لمجلس الوزراء يوم السبت الماضي بشأن المحاولة الإنقلابية المزعومة التي كانت ستحصد أرواح السادة الوزراء أثناء أدائهم لصلاة الجمعة في أكثر من ٦٥ مسجداً بالعاصمة !!! ولا تستغربوا فذلك عدد وزرائنا !! أعلم أنكم الآن أدركتم لم هي أوزارنا كثيرة!! كذب السيد علي عثمان وهو يجتهد في مداراة حقده على الشيخ الترابي، وذلك عندما قال: «سنحاكمهم بذات القوانين التي شرعوها ولن نسن قانوناً جديداً إجرائياً كان أو موضوعياً ولن نأخذ بريئاً بجريرة مذنب ولكن المذنب سنقيم عليه الحق كاملاً». كنت أستمع لكلمات السيد النائب وفي أذنيّ صدى كلمات سابقة له بعد قرارات الرابع من رمضان، فقد سألناه في لقاء داخلي: كيف تقولون في بيان حل المجلس الوطني أن أجله انتهى وأنتم تعلمون أنه لم ينته؟!! فقال: والله نحن عارفنوا ما انتهى، لكن قلنا نحلوا ولغاية ما الناس يتغالطوا أجله انتهى ولا ما انتهى يكون فعلا انتهى!!. كذب السيد النائب لأنه سنّ القوانين الاستثنائية منذ الرابع من رمضان وعطّل الدستور، وأصدر قانون الأمن الوطني بأمر طارئ ليعدل قانون الأمن الوطني للعام ١٩٩٨ والذي كان في مسودته الأولية يحظر الاعتقال التحفظي فوق ثلاث ليال فتظاهر عليه نواب السلطة فجعلوها شهراً كاملاً إرضاء للعقلية الأمنية التي اقترحت ثلاثة أشهر، السيد النائب يكذب لأن قانونه الاستثنائي ألغى تحديد الشهر وجعلها شبه مفتوحة، يكذب ولكنه يُجمّل كذبه ليصدقه الناس، ولم يجد

غير صاحب الحقد الجاهلي القديم[1] يصدقه وينشئ قصائد الغزل السياسي في أذن مراقبه العام فتُنثر بلا دلالة وفي غير قلة في الصحائف السوداء أو يتمتم بها صاحب أسماء في مواتا. أما السيد الرئيس المرؤوس فلم تسعفه حصافة ولم تمهله حملة التعبئة المنظمة وغسيل المخ فواصل ما كان بدأه في ولاية النيل الأبيض في افتتاح شركة السكر، يوم وكزه الهمّاز المشاء بالنميم ليحذره قبل الصعود إلى منصة الخطاب من ذكر «شيخ حسن» بسوء، والمعنى ألا ينسى ذكره بكل منكر، ولم يقصر رئيسنا الهمام وهو يمرر أصبعه فوق حنجرته لبيان العقوبة التي يتمنى إنزالها بالشيخ «المرتد»!!!! وما تمناه قبل عام ونيف في بلد أوربي أمام الجالية السودانية هناك، فبينما يتجمّل الذين يدفعونه للشر، يندفع الرئيس فيكشف التدبير كله والهدف الحقيقي من وراء مسرحيات الإنقلاب..التخريب ال....، «أنا إذا أصدرت قراراً بقطع رأسه أفعلها وأنا مطمئن لله سبحانه وتعالى... «ويقهقه بن آوى واشترط البشير للسماح للشعبي بممارسة نشاطه «بأن يصدر بيانا يدين فيه الترابي ويعزله عن قيادة الحزب»وقال «حينها سنسلمهم الدور اليوم قبل الغد»، وشدّد «إن أي حوار أو حديث مع الشعبي من دون اتخاذ هذه الخطوة يعتبر خيانة للأمانة»!!!. إذن فالحملة كلها وراء ذلك الشيخ القابع خلف أسوار عالية زادوا عليها هذه المرة أسلاكا شائكة ليتميزوا عن حائط شارون ويزايدوا عليه، والذين يدفعون بالرئيس لم يحسبوا حساب هذه المباشرة التي تفسد التخطيط، يومها لم يكن متنبئاً «العُشة الصغيرة» بجوار الرئيس فعبدالرحيم يتحدث بعصاه حين تغالبه عجمة أهلنا الدناقلة، أما قوش الذي كان ظهوره وسط الحضور وأمام الكاميرا فقط لإثبات كذب روايتنا حول عدم رضاه عن ما يجري، فهو وإن يكن شايقيا فلم يجالس عبدالله محمد خيرولم يتعرف إلى حميد إلا رقما في كشوفات معتقلي سجن بورتسودان ذاك، ولكنه أخيرا بدا بالاستماع إلى رائعة ودجبارة «نصيبك يصيبك» لذلك يحذر نصيبه المحتوم، لأنه وحده يعلم أن «الدم بجيب الدم» أو كما قال، يومها غاب المتنبئ فانقلب مجلس الكافور سمرا سُمّاره مدفوعي القيمة.

---

(١) لعل الأخ صديق هنا يشير إلى تعليق دكتور الحبر أثناء مؤتمر النائب الأول.. فقد كان تعليق الحبر لا يشبه العلماء ولا الإسلاميين بل كان مليئاً بالتحريض والدعوة إلى الهدم والردم.. مما ذكرني هتافات بعض الفرق الرياضية في القرى التي عندما تحرز أهدافاً كثيرة على الفريق الآخر يهتف أنصار الفريق المنتصر وهم يرددون (الحَش الحَش.. الرَش الرَش).

عجبت سيدي الرئيس وأنا أستمع إليك تحكي عن الطائرات التي كانت ستقصف مصفاة الجيلي للبترول !! عجبت لأن ملايين دولاراتنا من حرّ مال الحركة الإسلامية هي التي اشترت امتياز شفرون يوم كانت خزينتك العامة لا تسد رمق الشهيد مهندس د. محمود الشريف الذي كان يسعى لرفع رواتب مهندسيه في هيئة الكهرباء ومن بينهم المهندس يوسف محمد صالح لبس «أبو السارة»، راعي الإبل الذي تعلّم منها الصبر والجلد والتحمل والطاعة، مرشحنا القادم للرئاسة في إنتخابات لا يُزوّرِها والٍ ولا يسرق صناديق اقتراعها مدير أمن، هذا إن أبقيتم عليه، أما إن ذهب إلى ربه كإخوته الذين قتلتم حتى الآن، فجيشٌ من الشهداء ينتظره هناك ليرفع تمامهم إلى نبيهم وقائدهم ﷺ، كما ظل يفعل منذ فشلا حتى الميل أربعين و٦٨ والأمطار الغزيرة والمطر الرُشاش، ولكن قبل ذلك أسأل د. عيسى بشري عن «نصف النبي» ولي الله يوسف لبس وليس حسن الترابي، فقد دخل معه د. عيسى سجنك الذي مكث فيه الأشهر الطوال يسألنا د. عيسى بعد خروجه وقد قضى مع يوسف ثلاثة أشهر فقط في كوبر يسألنا: ليه ما قلتوا لينا عندكم نصف نبي في السجن ؟!!! فسألناه وما ذاك فقال لنا: أنهم بعد شهر واحد فتكت بهم الأمراض المزمنة واضطروا إلى الطلب الذليل بالذهاب إلى المستشفى، وطلب إرسال الطعام من الخارج أو بالأحرى تهريبه، إلا شخص واحد ظل لا يطلب أبداً وإن عُرض عليه يرفض في إباء !! ذاك هو سعيد بن جبير فاقتله ليكون آخر من تقتل !!! أما حديثك عن ضرب البترول فمثل حديثك عن معرفتك حسن الترابي وإلمامك بتفاصيل انقلابك الذي لم تقم به.... هل سألت نفسك ولماذا يضرب الشعبي البترول؟!!

سيدي الرئيس إن كنت تجهل فاسأل جار النبي، ود. عثمان عبدالوهاب الذي راودتموه للخروج على الشيخ حسن الترابي في جهلٍ بليد بأقدار الرجال ومعادنهم، أو كنت لا تعرف فسأل عبدالعزيز عثمان، وجمال زمقان الذي لا تحب، وعماد الدين حسين الذي تكره، أو كنت تنسى فسأل الذين يمثلون أنهم هوامينك وهم فوقك قاهرين، ما بال أموال التصنيع الحربي وجياد، أو فاسأل وزراء ماليتك أنى لخزنتهم أن تدفع مليون دولار يوميا لعشر سنوات ٣٦,٥٠٠,٠٠٠$ ؟!!!.

نعم سيدي الرئيس نحن أيضا نفضل الحديث المباشر في الهواء الطلق، ذات يوم انتفخ الرئيس نميري مثلما تفعل أنت الآن، واستدعى مستشاره الشيخ الدكتور حسن الترابي ليعرض عليه أوراقا من إستراتيجية التمكين ـ عفوا سيدي الرئيس فهذه

استراتيجية الحركة التي دخلت بها المصالحة مع نظام جعفر نميري ـ كان جهاز أمنه قد عثر عليها، وسأل إن كانت الأوراق صحيحة فأجابه الشيخ: إنها صحيحة ولكنها قديمة !! وأُخذ النميري فالأوراق التي أمامه تتحدث عن مضاعفة عضوية الحركة عشرة أضعاف في فترة زمنية قصيرة، والأخطر أنها تتحدث عن مؤسسات كاملة للمجتمع المدني في الاقتصاد والدعوة والعمل الطوعي وغيره خارج إطار السلطة الرسمي، أتدري ما أخطر ما ارتكبته الحركة منذ ١٩٨٩م: أنها ذبحت هذه المؤسسات قرباناً تحت أقدام سلطتك الخرقاء.

هل سألت نفسك لماذا ننقلب عليك؟!! وهل يعقل أن ننقلب على حكومة نقودها بالزمام والرسن إلى حيث نريدها أن تمضي غير مأسوف عليها ؟!!! قل يا سيدي ماذا كسبت أيديكم منذ المفاصلة غير الركض المضني خلف مبادرتنا التي لم ولن تتوقف؟!! أليست مذكرة التفاهم هي التي ساقتكم إلى سهل نيفاشا لتبصموا بالعشرة؟!!، أوليس حوارنا مع التجمع هو الذي ساقكم إلى جدة في غير الأشهر الحرم؟!!! لم نزر أسمرا لجلب السلاح كما تعلم وإلا فمن أين أتى سلاح انقلابك؟!!! زرنا أسمرا بالتنسيق مع الحركة الشعبية وقيادة التجمع التي تعرف كيف تجعلكم تتذللون للرئيس أسياس أن يسمح لكم بالزيارة!!! كتبنا خطابات اجتماعاتنا بأحزاب التجمع ونحن نعلم أن الأمر لا يحتاج إلى طلب رسمي ممهور بالتوقيع فنحن في أسمرا والتجمع كان هناك، ولكن الخطاب الذي كتبناه الواحدة ظهراً كان في أيديكم الرابعة عصرا، وفي الخامسة كنتم جميعا عالقين على خطوط الهاتف تطلبون الوسطاء لدى الرئيس أسياس بدأً بوزير خارجيتك حتى نائبك دون أن يسعفكم العقل والتدبير أن الذي أوصل الخطاب إليكم كان يبتسم وهو يستمع لتوسلاتكم.

كنا جميعاً معاً وكنا نستجديكم العودة إلى خطتنا الأصيلة بإطلاق الحريات وإعادة الحقوق لأهليها، ولكن بعد كل سواد ليل يقضيه الشيخ مع السيد الصادق في حواروجدال حول ضرورة التحول الديمقراطي، كان السيد الصادق يقضي نهار اليوم التالي في مكاتب الأمن فوق كرسي خشب، وأبيتم علينا مجرد انتخاب الوالي فإذا بكم اليوم تقبلون إقتراح مفوَّض اللاجئين بحكم ذاتي لدارفور، والرجل كان يفكر بصوت عال فقط كما قال للصحفي «تعودت أن أتحدث أفكاري» فإذا وزير خارجيتك ووزير عدلك يقبلان مقترحا غير رسمي ولا مكتوب ولا موجه إليكم. إعترف أحد وزرائك بأن مذكرة التفاهم لم يكن فيها ما يجرِّم ولكنه قال: نحن

شعرنا أنه بوجود الشيخ في الساحة السياسية فلن نمتلك المبادرة أبداً، إجتماعات مكتبنا السياسي تناقش ندوات شيخ حسن ومؤتمراته كل يوم في ولاية، ومجلس الوزراء يرقب في حذر إشاراته إلى جون قرنق والميرغني، وفي تبرير عدم فرض الإقامة عليه في منزله قال سيادة الوزير: إنها صعبة لأن الشيخ لو التزم غرفته لا يخرج منها للازم الصحفيون والإعلاميون داره، فإذا قيل لهم: إنه قد حرك أصبعاً في قدمه تساءلوا أي قدم هي اليسار أم اليمين؟!! وسيكون لكل واحدة دلالتها عندهم!! نعم حبستموه لثلاثة أعوام فأنتج: عبرة المسير، والجهاد، والإرهاب وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، والسياسة في الأصول، والتفسير التوحيدي، قل لي سيدي الرئيس ماذا كتبتم في صحائفكم غير قتل أنفس خمسة آلاف في دارفور بحسب وزير خارجيتك وقتل محمد أحمد أبو الريش الفتى السمهري اليافع والمهندس علي أحمد البشير الذي ترك مقعد دراسة الهندسة السنين ذوات العدد يذود عن حياض دولة المدينة، ذلك المثال الذي طالما حلمنا به ونحن نتام على أنغام سيد قطب يدغدغ أحلامنا (إن كلماتنا مثل عرائس الشمع فإذا متنا لأجلها نُفخ فيها الروح بأمر ربها فمشت بين الناس حسناء تأخذ الألباب).

قلت لأحد ضباط أمنك اقتلوا حسن الترابي لأنه الوحيد الذي قال لنا بعد المفاصلة «كفوا أيديكم»، ثم رمى بحبل الرسن حول رقبة حكومتك وحبل الزمام في رُغم أنفها وقال لنا: (روِّضوها فإنها ناشز)، ورغم أننا منذ أربعة أعوام نستمتع بتمارين الترويض القاسية لحكومة يقودها ضابط مظلات سابق مترهل سياسيا، ولكننا سئمنا والشيخ لا يطلق أيدينا فاقتلوه لتنطلق أيادٍ لا قِبل لكم بها، حينها ستلبسون اسم ولي الله حسن الترابي رُقية ولن تجدي لأن «من علق رُقية أو دية أوكله الله لها».

تكلم سيدي الرئيس كل يوم بل كل ساعة، وأمرنا فأنت رئيسنا...، مرنا أن نتخلى عن الشيخ ونتبرأ منه بعد أن عجز جلادوك أن يثنوا الشهيد شمس الدين إدريس عن درب النبوة والشهيد «المهيب» عبدالرحمن سليمان، وبعد أن أعيتهم مراودة خليفة الشيخ والسنوسي وعثمان عبدالوهاب وآخرين، فالخائن يرى الناس كلهم خونة أو هكذا يحب، وإذا ساء فعل المرء...، ولم يجدوا غير المسكين محمد الحسن يذبح كرامته وفحولة قبائل الجعليين على النصب، ولكن قبل أن نستجيب لأوامرك يا صاحب الجلالة المفدّى لنا طلب بسيط، قل لنا وللآخرين لماذا الشيخ وحده؟!!

منذ المفاصلة ظللت أقص على جميع الإخوة حكاية الزعيم مانديلا الذي تلا في خطاب تنصيبه آيات الشكر والعرفان لكاسترو والقذافي وعرفات وكل المغضوب عليهم من أمريكا، ولدهشة الجميع أضاف أسماء سجّانيه الذين كما قال حملوه وهو ضعيف وأطعموه بأيديهم في روبن ايلاند، يوم كان بينه وبين جماهير المؤتمر الوطني الإفريقي مياه المحيط المالحة، ثم رفع اثنين منهم إلى فرقة حمايته الخاصة، لابد أنك كنت هناك في حفل التنصيب، أو لعلك غبت أو فاتك هذا الدرس!!! مانديلا حمل سجانيه إلى قصر الرئاسة المسمّى مبنى الوحدة في بريتوريا ذات التاريخ العريق في الكراهية والبغضاء واحتقار الآخر لمجرد اللون، فتسامى فوق كل ذلك الإرث، وأنت تتمنى ذبح من حملك إلى قصر الرئاسة في الخرطوم ولكن مهلا... أين أنت من مانديلا الذي سار من موزمبيق على قدميه حتى دخل جوبا ليُقبض عليه خطأً ثم يُرحّل إلى الخرطوم ليجد نفسه في ضيافة الفريق عبود يقلّده وساماً عرفاناً لما يقوم به من أجل قضية شعبه. أتذكر سيدي الرئيس ماذا قال مانديلا للصحفيين عن حسن الترابي يوم وقفت أنت وموسوفيني وموقابي الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الإفريقية؟!! في صيف العام ١٩٩٧ميومها قال للصحفيين: إنكم اتفقتم على عدم الإدلاء بتصريحات حول الاجتماع وستكتفون بتصريحاته هو وموقابي، وعندما احتج الصحفيون قال لهم: إنه سيدلهم على رجل أهم من الرؤساء الأربعة لأنه يتكلم في قضايا الفكر، وأشار إلى حيث يقف الشيخ غير بعيد، حينها وكز نائبك عبدالرحيم ليذهب ويقف جوار الشيخ ليمنعه من الحديث للصحفيين!!

داعَبَنا السيد جون قرنق بقوله: إنه سمع عن الثورات التي تأكل بنيها ولكن تلك التي تأكل آبائها لم يسمع بها إلا عندنا، فضحكنا وقلنا له لأننا مميَّزون في كل شيء!! أولسنا كذلك سيدي الرئيس....!!!

قبل أن ينام الترابي:

هل تسارع الحكومة لإطفاء النار بالزيت؟

بقلم: ضياء الدين بلال ـ الثلاثاء ١٤/٩/٢٠٠٤م

ما بين ضرورة إظهار الهيبة وتأكيد السيطرة على مجريات الوضع وحالة الانتباه اليقظ للمفاجآت غير السارة التي يمكن أن تحدث في أية لحظة وتحت أي ظرف.. ما بين هذا وحالة القلق والارتباك والإفراط في إبراز القوة كإسقاط نفسي لوسواس الشعور بالضعف فاصل دقيق.. قد يزيد درجة لونية أو يقل..!

يبدو أن الدكتور حسن الترابي من محبسه في كافوري أو في سجنه بكوبر أو في مستشفاه في ساهرون يريد أن يجعل من أقواله وأفعاله محفزاً لردود فعل يحسب في تقديراته أنه وان أصابه هو وحزبه ضررٌ منها إلا أن ما يصيب خصمه (الحكومة) سيكون أكبر. فهو سياسي براجماتي يتحرك داخل ملعب ممتد ليس فيه خطوط حمراء ولا أسلحة محرمة ولا مساحات آمنة، فكل شيء يمكن أن يصبح جزءاً من اللعبة أو أداة من أدواتها.. وهو فقيه أُصولي دخل إلى عالم الشريعة عبر منافذ المصالح المرسلة وفقه الضرورة..!

الخطأ الذي ظلت تقع فيه الحكومة أنها ومنذ انقسام الرابع من رمضان ظلت تتعامل مع الترابي بردود الأفعال.. بل إن الترابي الذي كان يديرها وهو في داخلها أصبح كذلك يدفعها بأيدٍ خفية إلى خياراته هو[1].. فعندما التقى الترابي بالصادق المهدي في جنيف دون علم الحكومة ودون إذن الرئيس قبل الانقسام.. اختارت الحكومة أن تسبقه إلى ذلك فكان نداء الوطن مع الصادق المهدي في جيبوتي.. وعندما وقَّع حزب الترابي المؤتمر الشعبي اتفاقاً مع الحركة الشعبية في جنيف كانت تلك الخطوة أكبر دافع ومحرِّض أساسي للحكومة لتمضي في اتفاقها السياسي مع الحركة الشعبية من جنيف إلى ميشاكوس إلى الوصول لمحطة نيفاشا لتقطع الطريق أمام المؤتمر الشعبي حتى لا يستقوي عليها بحليف تتوافر في يده قوة عسكرية مؤثرة وفي رصيده علاقات محلية وإقليمية وقبل ذلك دولية نافذة.

وما يمكن القطع به وتأكيده بمؤشرات وأدلة كثيرة قد تكون قابلة للجدل ولكنها جديرة بالاعتبار على الأقل وهو أن للمؤتمر الشعبي نصيباً مقدراً في ما يحدث في دارفور منذ أن قاد مظاهرات ساخنة في مدينة الفاشر على أثر اكتمال الانقسام ووصوله لحالة الفصال الحاد إلى التطورات الأخيرة التي تتداعى الآن.

فحركة العدل والمساواة إن لم تكن واجهة من واجهات المؤتمر الشعبي فهي حتماً ذات صلة وثيقة به.. فعندما سئل الترابي عن هذه الحركة قال: «بعض قيادات الحركة إسلاميون، لكن عندما حدثت الأزمة ذهبوا لقبائلهم لإزاحة الظلم عنها».

---

(١) نفس هذا الرأي ذكره بهاء الدين حنفي وحيش في المقابلة المذكورة معه في هذا الكتاب.. لكن ضياء الدين قدم رؤيته بموضوعية ذات مستو راق من التحليل الذي نورده كرأى آخر حول تكتيكات الترابي السياسية.

المهم في الأمر أن التكتيك الأساسي الذي قامت عليه الحركات المسلحة في دارفور هو صناعة فعل محدد لتتلقي على أثره رداً معيناً تصب محصلته النهائية في بند «خسارة النظام»..

نعم الأمر يحتاج لتوضيح أكثر.. الحركات المسلحة في دارفور ابتدرت تحركات في طابعها الأساسي استفزازية أرادت أن تضاعف بها توتر الحكومة وتصل به حد الغضب الأعمى الذي لا يبصر ولا يحسب عواقب الأفعال.. فقامت تلك المجموعات بالاعتداء على كل رموز الدولة في دارفور من نقاط الشرطة إلى مكاتب التحصيل إلى أن وصل الاستفزاز إلى حرق الطائرات في المطار وكشف الامتحانات ومصادرة عربات الوسطاء واستغلال تلك العربات في أعمال عسكرية تستهدف الدولة وهيبتها..

كل تلك الأفعال كان الهدف منها أن تفقد الحكومة أعصابها وتتصرف بطريقة تكون مبرراً لدخول أطراف دولية وإقليمية في الشأن السوداني بحيث تخرج دارفور من سيادة الحكومة ليتمدد التدخل شيئاً فشيئاً إلى أن يصل الخرطوم وقصرها الجمهوري..

فالأعمال العسكرية في دارفور لم تكن في خطتها الأساسية تحقيق نصر تصاعدي باحتلال مدينة على أثر مدينة وفرض قبضة عسكرية على المنطقة لتصبح قاعدة انطلاق نحو الخرطوم بعد ذلك، ولكن الغرض منها الحصول على رد فعل يعقّد وضع الحكومة ويساعد في لَفِّ الحبل على رقبتها..

التصريحات الأخيرة التي أطلقها الدكتور حسن الترابي ونشرتها الأهرام والخليج الإماراتية بالتزامن وعدد من المواقع الإلكترونية بعد ذلك، والتي كانت بمثابة منفستو انقلابي أكثر من كونه رؤية سياسية تحليلية لمجريات الأحداث حتى اعتبرها البعض كأنها نعي للإنقاذ شبيه للنعي الذي أطلقه الترابي نفسه للديمقراطية الثالثة في الميدان الشرقي بجامعة الخرطوم بعد مذكرة الجيش وتشكيل حكومة القصر..

فالترابي في حديثه للأهرام كاد أن يحدِّد ساعة الصفر فقد قال: (تبدو الثورة قريبة جداً.. أسأل الله ألا تكون ثورة عنف ضد الحكومة وألا تقاتلها الحكومة بعنف يؤدي لإسالة الدماء.. أتمنى أن تستجيب الحكومة الحالية بالحسنى كما حدث في الثورتين السابقتين ضد نظامي عبود ونميري).

ما يبدو واضحاً أن الترابي لم يستدرج لتلك الإجابات بحيث لم يكن أمامه من خيار سوى قول هذا الكلام أو الصمت.. كما أنه من الصعب اعتبار العبارات الآنفة الذكر زلة لسان أو انزلاقاً مفاجئاً لم يتحسب له الرجل..

ففكرة الثورة والتغيير كانت مبثوثة في كل الاجابات، بل إن الرجل دخل مساحة الخطر الكبرى عندما قال: (لن نعود للقوة المسلحة.. إلا إذا رأت القوات المسلحة الشعب كله في وادٍ والسلطة في وادٍ آخر فانحازت للشعب).

قد يقدر البعض أن حديث الترابي به طاقة تحايلية خفية، وهي أنه قد أراد أن يسرب معلومات حقيقية عن تطورات واقعة يسربها بهذه الجراءة والمباشرة حتى تفضي الجراءة الزائدة إلى النقيض وهو الشك في مصداقية المعلومات في الأساس.. بشكل أكثر وضوحاً..

نوعية هذا العمل الذي يستهدف إزالة نظام معين تقتضي بالضرورة الالتزام باقصى ضوابط السرية والكتمان هذه من البدهيات.. فمن الذكاء الاستثمار في البدهيات واستغلالها وتغييرها بحيث تستغل هي ذاتها كغطاء لتمرير السيناريو فبدلاً أن يكون الاحتماء بالظلام يكون الاحتماء بالنور..

فبذا يكون الترابي قد أطلق تلك التصريحات بتلك الجراءة والصراحة حتى يوحي بأنه لا يملك من القوة سوى الأماني.. فكل من يعرف الترابي يدرك أنه ليس من السذاجة بأن يكشف أوراقه لخصومه بهذه الطريقة التي تمّت في الأهرام.

ما ورد قد يكون ضرباً من ضروب الخيال الرياضي أو تزيُّد في تقدير ملكات الترابي ودهائه.. ولكن من خلال رصد تكتيكات الترابي في التعامل مع الحكومة والقائمة على الفعل وانتظار رده..

من المرجح أن يكون الترابي أطلق تلك التصريحات مصحوبة بنشاط لبعض خلايا حزبه حتى يدفع بالحكومة إلى حالة من التوتر والقلق وفلتان الأعصاب، لتتصرف وكأنها تدافع من على الخط الأخير.. فقد يكون في تقدير الترابي أن هذه الحالة يمكن أن يكون نتاجها تصرفات وأخطاء تقع فيها الحكومة فتجعل وضعها أكثر تعقيداً أو تنتهي بها إلى النهاية الدرامية التي رسمها لها في حوار الأهرام. فحالة الشد الأمني والتوتر السياسي تصبح بيئة مناسبة لبروز الخلافات وتصاعدها.. وحالة الشد الأمني والتوتر السياسي توسع دائرة الشك في الآخرين وترفع درجات الاستقطاب فيكون نتاج ذلك الاحتكاكات المتعددة..

فأقوال المؤتمر الشعبي وأفعاله تأتي في وقت تجد فيه الحكومة نفسها في أشد لحظات المحاصرة والتضييق.. فالمسرح السياسي في دارفور لا يكف عن إنتاج الأزمات.. والمفاوضات في نيفاشا يقف حمارها الأعرج عند العقبة وأسياسي أفورقي يريد أن يلهب الشرق ويفتح جرحاً آخر في جسد الحكومة.. والدبلوماسية السودانية تمر بأحرج منعطفاتها: عقوبات تهددها في مجلس الأمن وحصار يفرض على سفارتها بواشنطن..

في هذا المناخ وتحت هذا الظرف يريد الترابي أن يوقد أول الخيط ويذهب لمرقده في كافوري أو كوبر أو ساهرون مبتسماً ويجعل النار تزحف بهدوء لمخزن البارود.. وفي تلك الحالة تضطرب الحكومة لتسرع وفي عجلة من أمرها لإطفاء بداية النار وبدلاً من الماء تطفئها بالبنزين..!

فيصل مولوي يتبنى موقف التنظيم الدولي
في تحامله على الترابي

تملكني العجب وأنا أقرأ المساهمة أدناه للشيخ فيصل مولوي أمير الجماعة الإسلامية في لبنان والتى حاول فيها من على البعد أن يشارك إخوته في السودان برأيه حول الأزمة التي ضربت المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية بعد أحداث الرابع من رمضان الموافق ١٢/١٢ /١٩٩٩م. ومصدر العجب هو أن الشيخ فيصل مولوي قد تعامل مع الأمر بنظرة شمولية تؤمن بسيادة الفرد على حساب المؤسسات وتتكىء على فقه تاريخى لعلم السياسة قد تجاوزه الزمن بتطوره وسيادة حكم المؤسسات فيه حيث أصبح دور الفرد فيه دوراً رمزياً وأصبحت المؤسسات وتنظيمات المجتمع المدنى هي التي تقود الحياة نحو حكم الشورى والديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.

جاء تحليل الشيخ فيصل مولوي متكئاً على إرث من الشمولية وحكم الفرد التي يمارسها التنظيم الدولي للإخوان المسلمين الذي يحكم كل الحركات الإسلامية من القاهرة بروح لا تخلو من علو وتعالم الخديوية، كما يفعل الشيخ عاكف المرشد العام للإخوان المسلمين الذي حاول أن يسخر من الشيخ الترابي والأخير في محبسه.. ورغم أن الشيخ الجليل فيصل مولوي كان أفضل من مرشده عاكف لكنه قد قدَّم تحليلاً وحججاً شمولية لا تشبه روح الإسلام ولا مؤسسات الشورى.. ولما كنتُ قد التقيت كثيراً الشيخ فيصل مولوي أثناء وجودى في بيروت أعلم أن هنالك وفوداً من الخرطوم ضمت بينها بعض قيادات تنظيم الإخوان المسلمين بالسودان قد زاروا بيروت والتقوا بالشيخ مولوي وغيره وكان هدفهم خلق رأي كبير من قيادات الحركات الإسلامية ليناصروا موقف الرئيس البشير ضد الشيخ الترابي بل ضد المؤسسية والشورى وقد كان.. ولذلك جاء موقف الشيخ فيصل مولوي ضمن هذا السياق. لم يفتح الله على الشيخ فيصل بجملة واحدة ليقول فيها: إن الرئيس البشير قد أخطأ في الجانب الفلاني كما ذكر الزندانى والشيخ القاضي حسين أحمد أمير الجماعة الإسلامية في باكستان، وكما قالها بالصوت العالي الشيخ راشد الغنوشي أمير الجماعة الإسلامية بتونس والكثير من العلماء.. بل إن الكثيرين من أبناء الحركة الإسلامية الذين قرروا أخيراً الوقوف مع البشير كان رأيهم المعلن أن البشير قد أخطأ وتجاوز المؤسسات والشورى وانفرد بإتخاذ القرار.. لكنهم

سيقفون مع الدولة التي بنتها الحركة الإسلامية من باب ارتكاب أخف الضررين.. ومن باب أن ممارسة البشير وتجاوزه للمؤسسات خطأ.. لكن أن يترك الإسلاميون الحكومة وينتقلوا لمربع العداء لها والسعى لإسقاطها يعتبر خطيئة.. لذلك اختاروا الخطأ على الخطيئة وهم يعلمون أن الرئيس البشير قد ارتكب من القرارات ما أضر بالفكرة والمشروع الحضاري، كما شهد أحد أبرز قادة مذكرة العشرة غازي صلاح الدين في مراسلاته مع الترابي المذكورة في هذا الكتاب.. لكن يبقى الصبر من أجل التقويم والتصحيح.. وهذه الفئة التي انتقدت البشير تنتقد الشيخ الترابي على تعجله وخروجه على الدولة التي بناها وظل يعمل لها منذ عقود من الزمان لذلك لم يقفوا معه. وتتمثل نقاط الضعف والتحايل في مقال الشيخ فيصل مولوي في الآتي:

١ ـ في الوقت الذي كانت فيه مؤسسة المجلس الوطني (البرلمان) ـ وهي أعلى سلطة تشريعية في البلاد – تتداول في شأن مقترح تعديل الدستور، إذا بالرئيس البشير يفاجىء الكل ويعلن – منفرداً ومرتدياً زيّه العسكرى ـ حل البرلمان، وتعليق بعض مواد الدستور وإعلان حالة الطوارئ حتى يواجه كل معارض لقراراته بالحسم تحت قانون ولائحة الطوارئ(!!). لم يكن كل ذلك أمراً مستغرباً لدى المستشار القانوني فيصل مولوي، وإنما كان المستغرب عنده هو وصف الترابي لقرارات البشير بأنها (انقلاب عسكري) وقوله: (لقد خان البشير التنظيم السياسي الذي أعطاه ثقته، وانتهك بشكل فاضح الديمقراطية والحرّيات الواردة في الدستور). وجاء استغراب فيصل مولوي عندما قال: (لا يستطيع أيّ مراقب للأحداث أن يصف القرارات بأنّها انقلاب إلاّ بقدر من التعسّف، والواقع أنّ الرئيس البشير عسكري قاد ثورة الإنقاذ منذ عشر سنوات).(!!) وقد نسى المستشار أن أمر الثورة قد تقرَّر قبل أن يصل العميد عمر البشير إلى الخرطوم (راجع لقاءنا مع عبد الرحيم محمد حسين) فالثورة لم يقم بها الرئيس البشير، والعالم كله يعلم ذلك ويصف ثورة الإنقاذ بأنها حكومة الجبهة الإسلامية ومعلوم أن الرئيس البشير لم يكن أميناً عاماً للجبهة الإسلامية، وإنما كان أمينها هو الشيخ الترابي، ونحن نعلم أن الإنقاذ هي بنت الحركة الإسلامية والتى أمينها أيضاً هو الشيخ الترابي وليس البشير.. وهذا لا ينفي أن البشير هو أحد أبناء الحركة الإسلامية المتميزين الذين قدمتهم وفقاً لميثاقها وقسم الولاء لها ليقود الإنقلاب.. فهو والمجموعة التي قادت معه الإنقلاب يعتبرون من أهم مكونات

الحركة الإسلامية ذات الطبيعة الخاصة.. إذن أي خروج على مؤسسة الحركة الإسلامية أو المؤتمر الوطني أو البرلمان هو إنقلاب عليه.

٢ ـ يتحدث المستشار فيصل مولوي عن تجاهل الترابي للمؤسسات الدستورية والرئيس والحكومة.. ثم يتحدث عن مذكرة العشرة وإسقاط مقدميها في المؤتمر العام للحزب الحاكم عام ١٩٩٩م. ولقد نسى مولوي أن الذي تجاهل وتجاوز المؤسسات الدستورية هو الرئيس البشير بحلّه للمجلس التشريعي وتعليقه لبعض مواد الدستور.. وأن إسقاط مُقدِّمي مذكرة العشرة قد تم داخل المؤتمر العام للحزب الحاكم الذي شارك فيه أكثر من عشر آلاف عضو، وقد تم ذلك بصورة علنية تنافس فيها المعسكران بصورة استقطابية حادة لكن إسقاط العشرة كان عبر مؤسسة الحزب الحاكم وليس بصورة إنقلابية.. ولما كان الترابي قد قبل مذكرة العشرة التي أجازها مجلس الشورى رغم تقديمها بصورة مفاجئة، كان على خصومه قبول المؤسسات التي لجؤوا إليها لتمكين البشير ووضع كل السلطات والصلاحيات في يده.. وما كان عليهم أن يلجؤوا للقوة العسكرية لحسم صراعهم مع الشيخ الترابي معلنين بذلك نهاية المشروع الحضارى.

٣ ـ ثم يحدثنا المرشد العام للإخوان المسلمين في لبنان المستشار فيصل مولوي بأنه (في كلّ بلاد العالم، عندما ينتصر أحد الأحزاب في الانتخابات ويتولّى السلطة، يكون رئيسه هو المسؤول الأول في السلطة التنفيذية، وبذلك تنعدم الازدواجية.

أمّا في السودان فرئيس الجمهورية هو رئيس البلاد كلّها، والترابي كرئيس حزب يجب أن يكون مواطنًا خاضعًا لرئيس الدولة، وفي المفهوم الشرعي عليه أن يبايع ولي الأمر وأن يطيعه في غير معصية. ولكن رئيس الجمهورية هو في الوقت نفسه عضو في الهيئة القيادية للحزب التي يرأسها الترابي، وهو بذلك عليه أن يكون رئيسًا ومرؤوسًا، وكذلك الترابي، ممّا أوجد ازدواجية خطيرة دفعت بالرئيس البشير إلى اتخاذ الإجراءات الأخيرة لإزالتها).

لقد نسي الشيخ مولوي أن البشير لم يَقُدْ ثورة الإنقاذ بمعزل عن الحركة الإسلامية كما أسلفنا، فالحركة الإسلامية بمؤسساتها هي التي قادت الإنقلاب من أجل تنفيذ برنامجها ومشروعها الحضارى وهي التي كتبتْ بيان الثورة وشاركتْ في التنفيذ والشيخ الترابي الذي علَّق على ليلة تنفيذ الإنقلاب بعد أن أعد كل شيء بقوله : (ذهب البشير إلى القصر رئيساً وذهبتُ إلى كوبر حبيساً)، إذن هو ليس

مواطناً عادياً عليه طاعة الرئيس في المنشط والمكره.. بل قائداً ومفكراً ومجدداً وفقيهاً قاد الحركة الإسلامية طيلة الأربعة عقود الماضية حتى وصلت للحكم.. ورغم ذلك هو بشر يخطيء ويصيب في إطار اجتهاداته السياسية لكنه يلتزم بحكم المؤسسات وأجهزة الحركة والحزب متى ما أصدرت أمراً.. وإذا كان في كل دول العالم يصبح رئيس الحزب هو رئيساً للدولة فإن رئيس الحزب هو الشيخ الترابي الذي تنطبق عليه صفات ولي الأمر التي اشترطها فقهاء السياسة من العلماء أمثال أبي الحسن الماوردى وأبي يعلى وابن تيمية والإمام الغزالى، لكن الترابي رأى أن تحكم الحركة والحزب بأجهزته ومؤسساته، فلذلك الطاعة للمؤسسة والجماعة عبر مؤسساتها الشورية والتشريعية وليس لأفرادها مهما كان موقعهم.. فالرئيس قد قدمته الجماعة وعليه طاعتها والالتزام بقراراتها وليس له حق الخروج عليها أو الانفراد بقرار دونها أو فرض الأمر الواقع عليها.. هكذا ينبغى أن يُفهم أمر الطاعة والبيعة والإلزام الشرعي حولهما.. لأن سيادة الفرد ولو كان ولياً فقيهاً لا تعلو على سيادة المؤسسة التشريعية (البرلمان) أو مجلس الشورى المنتخب من القواعد أو المؤتمر العام بصورة شفافة. والحركة الإسلامية عندما قدمت الرئيس البشير لم يكن أكثرها علماً وفقهاً أو دراية بأمر السياسة، ولكنها قدمته لأنه يحمل رمزية القوات المسلحة ولأنه أحد أعضاء الحركة الإسلامية الذين أدّوا قسم ولائها ولأنه التزم بأن يعمل وفق أمر وتوجيهات الجماعة الإسلامية وحزبها المؤتمر الوطني ومؤسساته ودستور البلاد وأن لا يخرج عنها بقرار أو أمر ذي شأن.. لذلك هو لا يعمل بأمر الترابي وإنما بأمر وقرارات الجماعة وحزبها الحاكم.

٤/ والعجيب أن المستشار فيصل مولوي يستنكر إشراف الحزب الحاكم على جهازه التنفيذى (الحكومة).. وهذا هو الفصام النكد بين الدولة والحزب أو بين الدين والسياسة.. فالحكومة هي حكومة الحزب الذي يقوم بتعيين وزرائها وولاتها وينظم إنتخابات مجالسها التشريعية القومية والولائية ويضع سياساتها العامة ويحاسبها على تنفيذها.. ولكن الشيخ فيصل مولوي وربما لقلة تجربة الحركة الإسلامية في لبنان، أو لأن الشيخ الجليل قد رهن فكره للتاريخ الغابر، يرى أن الحزب هو حزب الحكومة وليس العكس، ولذلك تكون القوامة السياسية للحكومة على الحزب، وبذلك تصبح الحكومة جانحة أو ناشزاً لا يردها حزب أو مؤسسة حزبية!! ويتساءل الشيخ مولوي قائلاً: (وهل من المعقول أن يتخذ القطاع

الحزبي القرار ويقوم الوزير بتنفيذه، ويتحمّل وحده المسؤولية أمام الرئيس ومجلس الوزراء والمجلس الوطني، بينما لا يتحمّل القطاع الحزبي أيّة مسؤولية عن قرار اتخذه؟!) وقد نسي الشيخ مولوي أن هذه الأجهزة التي أشار إليها هي جميعها ممثلة في المواقع القيادية للحزب؛ مثل المكتب القيادي والأمانة العامة والقطاعات، وهي نفسها التي وضعت السياسات التي ينبغي أن يتبعها وينفذها الوزراء.. وعندما سار المؤتمر الوطني بعد الانشقاق على طريقة مولوي وقع الطلاق البائن بين الحزب والدولة وتقزَّم الحزب في شخص الرئيس والنائب الأول وبعض القيادات التاريخية للحركة الإسلامية وغابت المؤسسية والمؤسسات.. ولعل ذلك ما دفع حوالى ٢٥٠ من القيادات الإسلامية لرفع مذكرة للقيادة بهذا الشأن.

٥/ ثم جاء الحديث العجيب لسيادة المستشار عن المادة (٥٦) من الدستور التي تتحدث عن إنتخاب الوالى.. ورغم أن الشيخ الترابي كان رأيه ورأي أغلبية أعضاء البرلمان (أهل الحل والعقد) هو أن يتم إنتخاب الوالي بصورة مباشرة من جماهير ولايته، وكاد هذا القرار الذي يمثل روح الشورى الحقيقية أن يمر في البرلمان لولا تعجل الرئيس البشير وقيامه بحل البرلمان.. هذا الحل الذي لم يقره حتى الكثيرين من أنصار البشير ذهب الشيخ فيصل مولوي لتبريره بقوله (... ممّا جعل الرئيس البشير يشعر وكأنّه أمام مؤامرة تستهدف منعه من ممارسة صلاحيّاته الدستورية، وتحجيم دوره في قيادة البلاد، وإخضاعه لقرارات حزبية في جميع شؤون الدولة، فلم يجد أمامه إلاّ هذه الإجراءات الاستثنائية).. ولا أدرى ماذا يقول مولوي بعد أن تم توقيع إتفاق السلام النهائي في نيفاشا في ٩ يناير/٢٠٠٥م، والذى لم ينص صراحة على الإنتخاب المباشر للوالي من قبل جماهير ولايته، بل بأن يكون لكل ولاية دستورها الخاص بها، وأن تنتخب كل أجهزتها بصورة مباشرة دون وصايا أو إشراف من المركز.. ألا يمنع ذلك الرئيس البشير من ممارسة صلاحيته الدستورية وتحجيم دوره في قيادة البلاد؟؟؟!!

والأسوء من ذلك هو تعليل الشيخ مولوي بأن الوضع قبل اقتراح تعديل الدستور يجعل الولاة يتبعون للرئيس مما يجعل ولاءهم له. .أما إقتراح الترابي سيفك الارتباط بين الرئيس والولاة مما يُهَمِّش دور الرئيس.. فنراه يقول: (كان طرح التعديل بإلغاء أي دور للرئيس في اختيارهم حتّى يكون التزامهم تجاه الحزب أكثر من التزامهم مع الدولة)... ولا أدرى ما الذي يضر إذا كان التزام الولاة تجاه الحزب وهذا لا يعني أن

ولاءهم للحزب هو خصماً على الدولة لأن الدولة هي بنت الحزب.. وأي خروج على الحزب يعنى خروجاً على المؤسسية والشورى ويعنى جنوحاً نحو الشمولية وحكم الفرد ولا أحسب أن الحركة الإسلامية في لبنان توافق على ذلك مهما سار الشيخ الجليل مولوي في خط التنظيم الدولي للإخوان المسلمين المعادى للشيخ الترابي.

وتبقى كلمة قبل عرض مقال الشيخ مولوي هي.. أننا في هذا التحليل نحاول الانحياز لما نراه صواباً وإن كانت معادلة الدولة ومعارضتها وضعتنا في خانة الدولة سعياً نحو الإصلاح ونأياً بأنفسنا عن الصراع والفتنة والاقتتال.. لكن ذلك لا يعني أن الفريقين المتصارعين هما حق محض أو باطل محض ولكنهما بين بين والله نسأله العفو والمغفرة.

الازدواجية والنزاع على السلطة في الخرطوم

بقلم المستشار الشيخ فيصل مولوي

(نقلاً عن موقع إسلام أونلاين. نت)

مساء الأحد ٤ رمضان المبارك/ ١٢- ١٢ ظهر الرئيس عمر البشير على التليفزيون السوداني وأعلن:

١ - انتهاء أجل المجلس الوطني لوفاء المدّة، ودعوة الناخبين لانتخاب المجلس الوطني الجديد في موعد تحدّده هيئة الانتخابات العامّة (وهي هيئة رسمية تتولّى الإشراف على أي انتخابات تجري في السودان).

٢ - إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد، اعتبارًا من يوم الاثنين ٥ رمضان ١٣- ١٢، ولمدة ثلاثة أشهر.

٣ - تعليق المواد ٥٦- ٥٧- ٥٩- ٦٠ (فقرة ٢ و٣)، وهي المواد المتعلّقة بكيفية اختيار الولاة.

وقال الرئيس البشير: «إنّ هذا الإجراء يهدف إلى استعادة هيبة السلطة وتوحيد المسؤولين». وشبّه السودان بالسفينة «التي تهبّ عليها عاصفة هوجاء، الأمر الذي يستدعي وجود قبطان واحد؛ لأنّ وجود قبطانين يؤدّي إلى غرق السفينة» «وإنّ الحزب - حزب المؤتمر الوطني الحاكم - بات اليوم مقسومًا إلى مجموعتين متنازعتين».

وردّ الدكتور حسن الترابي - الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني - بانفعال زائد لم يكن متوقّعًا، ووصف هذه القرارات بأنّها انقلاب عسكري، وقال: «لقد خان البشير التنظيم السياسي الذي أعطاه ثقته، وانتهك بشكل فاضح الديمقراطية والحرّيات الواردة في الدستور». فما هي حقيقة الأمر؟ وهل ما جرى يُعتبر انقلاباً؟

لا يستطيع أيّ مراقب للأحداث أن يصف القرارات بأنّها انقلاب إلاّ بقدر من التعسّف، والواقع أنّ الرئيس البشير عسكري قاد ثورة الإنقاذ منذ عشر سنوات، ولكنّ الحزب رشّحه لرئاسة الجمهورية، فحصل على أكثر من خمسة ملايين صوت. فهو يتمتّع بشرعية حزبية وشعبية كاملة، وحين يمارس صلاحيّاته كرئيس منتخب لا يمكن وصف قراراته بأنّها انقلاب.

ثمّ إنّ المتتبّع للأحداث منذ سنوات يشعر بوجود خلاف حقيقي داخل الحزب الحاكم، ويرى أن القيادات التاريخية للجبهة الإسلامية القومية لم تكن مرتاحة إلى

الأسلوب الذي يتّبعه الدكتور حسن الترابي في إدارة شؤون البلاد متجاوزًا الرئيس والحكومة والمؤسسات الدستورية، ومنطلقًا من قيادته للحزب الحاكم. ولا نزال نذكر «مذكرة العشرة» التي رفعها بعض هؤلاء القياديين ينتقدون فيها هذا الأسلوب، فكان مصيرهم أن أسقطوا في الانتخابات الحزبية بأسلوب ترتسم عليه كثير من علامات الاستفهام.

ونلاحظ الآن أنّ الرئيس البشير يتمتّع بتأييد شريحة كبيرة من هؤلاء، خاصّة من كان منهم ضمن السلطة التنفيذية. فنائب الرئيس الأستاذ علي عثمان محمود طه، كان نائبًا للدكتور الترابي في الجبهة الإسلامية القومية لأكثر من خمس عشرة سنة، وهو الذي رشّحه ليكون نائباً لرئيس الجمهورية بعد وفاة الفريق الزبير رحمه الله، ولكنّه الآن يتبنّى وجهة نظر الرئيس البشير في الخلاف مع الدكتور الترابي. والدكتور أحمد علي الإمام كان رئيساً لهيئة الشورى في الحزب الحاكم، ثمّ أصبح مستشاراً للتأصيل لدى رئيس الجمهورية، والدكتور غازي صلاح الدين الناطق باسم الحكومة، والدكتور سيّد الخطيب وغيرهم كثير من القيادات التاريخية للحركة الإسلامية، الذين كانوا دائماً إلى جانب الترابي، هم الآن مع فريق الرئيس البشير. وليس بين هؤلاء عسكري واحد، ممّا يؤكّد أنّ القضية في حقيقتها ليست انقلابًا عسكريًّا ضدّ سلطة مدنية، ولكنّها خلاف بين وجهتي نظر حسمه الرئيس البشير بموجب صلاحيّاته الدستورية. وقد صرّح هو وعدد من المسؤولين بوضوح أنّه لا تراجع عن أيّ مكتسب من مكتسبات الإنقاذ سواء في إشاعة جوّ الحرّيات، وتبنّي التعدّدية السياسية، والسعي إلى الوفاق الوطني وغير ذلك.

أين يكمن الخلاف؟

أولاً: ازدواجية القيادة:

لقد استطاعت الحركة الإسلامية السودانية أن تنفذ إلى جميع قطاعات الشعب السوداني ومنها القوى المسلّحة، ولم يعد خافيًا على أحد أنّ الفريق البشير وزملاءه الضبّاط الذين قادوا ثورة الإنقاذ كانوا مرتبطين بشكل ما مع الحركة الإسلامية. وبعدما نجحت ثورتهم مارسوا الحكم بالتعاون مع الجناح المدني بشكل كامل. ولمّا انتهت المرحلة الانتقالية وأرادت الثورة أن تعود إلى الشرعية الجماهيرية، لم تجد الحركة الإسلامية من خلال حزب المؤتمر الوطني مرشّحاً لرئاسة الجمهورية أفضل

من الفريق البشير خاصة بعد أن أثبت خلال الفترة الانتقالية مزيداً من الحكمة في معالجة الأمور. فكان ترشيحه بالإجماع، وربّما كان البعض يومها يفكّر بعودة القيادة السياسية إلى المدنيين، وبترشيح الدكتور الترابي نفسه لرئاسة الجمهورية، ولكنّ الأوضاع الداخلية والإقليمية العربية والدولية لم تكن تسمح بذلك، لأنّ الدكتور الترابي خلال قيادته للحركة الإسلامية أكثر من ثلاثين عامًا أوجد لنفسه خصومات كثيرة قد لا يكون مسؤولاً عن الكثير منها، ولكن ليس من مصلحة المشروع الإسلامي في السودان أن يتحمّل أعباء هذا التاريخ.

ولذلك وانطلاقاً من تقديم البشير لرئاسة الجمهورية، جرى التوافق على أن يكون الترابي أميناً عاماً للحزب وكانت هذه هي المفارقة التي ولّدت الأزمة، ففي كلّ بلاد العالم، عندما ينتصر أحد الأحزاب في الانتخابات ويتولّى السلطة، **يكون رئيسه** هو المسؤول الأول في السلطة التنفيذية، وبذلك تنعدم الازدواجية.

أمّا في السودان فرئيس الجمهورية هو رئيس البلاد كلّها، **والترابي** كرئيس حزب يجب أن يكون مواطنًا خاضعًا لرئيس الدولة، **وفي المفهوم الشرعي عليه أن يبايع** ولي الأمر وأن يطيعه في غير معصية. ولكن رئيس الجمهورية هو في الوقت نفسه عضو في الهيئة القيادية للحزب التي يرأسها الترابي، وهو بذلك عليه أن يكون رئيسًا ومرؤوسًا، وكذلك الترابي، ممّا أوجد ازدواجية خطيرة دفعت بالرئيس البشير إلى اتخاذ الإجراءات الأخيرة لإزالتها.

ثانياً: ازدواجية المؤسسات:

هناك مؤسسات دستورية، وهناك مؤسسات حزبية. وكلّها تتحرّك في نفس الساحة، مثلاً: وزارة الخارجية ترعى العمل السياسي الخارجي بكلّ أبعاده، ولديها موظّفون مختصّون ومتفرّغون يتابعون كلّ القضايا، والوزير مسؤول عن أعمال وزارته أمام الرئيس وأمام المجلس الوطني (وهو مجلس النواب). لكنّ المؤتمر الوطني باعتباره_الحزب الحاكم أنشأ هيئة قيادية قومية (يرأسها الترابي) وجعل من اختصاصاتها (مناقشة السياسات العامّة للمؤتمر الوطني والدولة وإقرارها) وفرّغ عن هذه الهيئة ثمانية قطاعات، منها قطاع العلاقات الخارجية الذي يختصّ بالعلاقات والسياسات الخارجية للدولة..، وينصّ النظام الأساسي للمؤتمر الوطني على أنّ «قرارات كلّ من هذه القطاعات نافذة وملزمة لكلّ عضو في المؤتمر الوطني فيما يليه من مسؤولية في أجهزة الدولة أو المجتمع».

فهل من المعقول أن يكون للوزير مرجعيّتان: الأولى دستورية وهي الحكومة والمجلس الوطني، والثانية حزبية وهي القطاع المختصّ التابع للهيئة القيادية؟!

وهل من المعقول أن يتخذ القطاع الحزبي القرار ويقوم الوزير بتنفيذه، ويتحمّل وحده المسؤولية أمام الرئيس ومجلس الوزراء والمجلس الوطني، بينما لا يتحمّل القطاع الحزبي أيّة مسؤولية عن قرار اتخذه؟!

ثالثًا: النزاع على السلطة:

النزاع على السلطة أمر معروف في كلّ التاريخ البشري، ولم ينجُ منه المسلمون حتى في العصور الأولى، رغم أنّ الرسول صلّى الله عليه وسلّم نهى عن طلب الولاية، وقال: إنّ من طلبها أوكل إليها، ومن جاءته من غير طلب أُعين عليها. ومع ذلك تنازع المسلمون على السلطة كما تنازع غيرهم وسالت منهم الدماء. وقديماً قيل: «إنّ آخر ما يُنزع من قلوب الصدّيقين حبّ الرئاسة». ورغم أنّ النزاع على السلطة تدخل فيه الأهواء، إلاّ أنّه لا يخلو عادة من قضايا موضوعية تكون سبباً للنزاع، أو يتذرّع بها الفرقاء المتنازعون.

وفي السودان، وأمام الحركة الإسلامية هناك قضايا موضوعية لا بدّ أن تحسم أولاً لأنّها تشكّل أرضًا خصبة للخلاف والنزاع. وبعد ذلك يمكن للموعظة أن تنفع في مقاومة الأهواء، والإخلاص الكامل لله تعالى.

لقد انتقل الإسلاميون من الحركة إلى السلطة، دون أن تكون لديهم دراسات عن كيفية ممارسة السلطة، وعن طبيعة العلاقة بين الحركة والسلطة. ومثل هذه المسألة لا تفيد فيها دراسة التاريخ الإسلامي لأنّ الممارسة الشورية الشعبية في العمل السياسي كانت معطّلة تمامًا في أكثر حقب ذلك التاريخ.

كما لا يفيد في هذه المسألة دراسة الممارسات الديمقراطية المعاصرة لدى الدول والأحزاب، لأنّ الإسلاميين وإن تبنّوا كثيراً من الأساليب الديمقراطية، إلاّ أنّها عندهم مرتبطة بالثوابت الإسلامية، ولذلك فمن الواجب إنشاء دراسات جديدة تستفيد من التجارب الديمقراطية ولا تخالف المبادئ الإسلامية. ومثل هذه الدراسات يجب أن تجيب بوضوح عن مسائل أساسية منها:

- إذا نجح أيّ حزب إسلامي في الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات فكيف يحكم البلاد؟ من خلال مؤسساته الحزبية؟ أو من خلال مؤسسات الدولة الدستورية؟

- هل تتوحّد القيادة الحزبية مع قيادة الدولة فتمتنع الازدواجية، أم تبقى قيادتان منفصلتان؟.. وفي هذه الحالة هل تعالج القيادتان نفس القضايا وتتمتّع بذات الصلاحيّات، أم يحدّد لكلّ منها مجال حتّى لا يقع التصادم؟
- هل يكون قائد الحزب هو رئيس البلاد، أو يكون غيره الرئيس، وهو يقود من الخلف؟

رابعًا: التعديلات الدستورية:

التعديلات الدستورية كانت السبب المباشر لانفجار الموقف، فما هي هذه التعديلات؟ سنذكر منها تعديلاً واحداً لأنّ الخلاف حوله هو الذي أدّى إلى هذه الإجراءات الاستثنائية، إنّه التعديل المقترح على كيفية اختيار الولاة.

ينصّ الدستور على تقسيم السودان إلى ست وعشرين ولاية (مادة ١٠٨)، تتمتّع كلّ منها بسلطات محلّية واسعة (مادة ١١١)، يمثّل الوالي فيها السلطة التنفيذية (مادة ٦١)، ومعه مجلس وزراء في كل ولاية (مادة ٦٤)، ومجلس تشريعي منتخب (مادة ٩٧).

تنصّ المادة ٥٦ على اختيار الوالي كما يلي: تتألّف هيئة من أعضاء المجلس الوطني في الولاية، وأعضاء مجلس الولاية (وهو المجلس التشريعي المحلّي في الولاية)، ورؤساء المحلّيات ـ أي البلديّات في الولاية، هذه الهيئة تقدّم ستة مرشّحين إلى رئيس الجمهورية. يختار رئيس الجمهورية ثلاثة من هؤلاء الستة، ويعرضهم على الانتخابات العامّة في الولاية. يُعتبر فائزًا بمنصب الوالي من يحصل على أكثر من ٥٠ ٪ من أصوات المقترعين، وإلاّ يعاد الاقتراع بين المرشّحين اللذين نالا أكبر عدد من الأصوات.

التعديل المقترح يرمي إلى انتخاب الوالي مباشرة من الشعب بما يعني إلغاء دور الهيئة التي ترشّح، وإلغاء دور رئيس الجمهورية في اختيار الوالي.

قبل أن نتحدّث عن خلفيّات هذا التعديل نشير إلى أنّ النصّ الحالي واقتراح التعديل كلاهما من اقتراح الدكتور حسن الترابي. ولكن نظرة موضوعية للأمر تبيّن ما يلي:

- أنّ الوالي المحلّي يحكم ولايته فمن الطبيعي أن ينتخبه الناس.
- أنه يمثّل رئيس الجمهورية أي السلطة التنفيذية الاتحادية في ولايته فمن الطبيعي أن يكون للرئيس دور في اختياره.

وبذلك نرى أنّ المادة ٥٦ نجحت في التوفيق بين الأمرين، وجعلت اختيار الوالي بترشيح من هيئة واسعة منتخبة من أبناء الولاية، ثمّ يختار الرئيس ثلاثة من هؤلاء المرشحين ويعرضهم على انتخابات عامّة. فلماذا اقتراح التعديل؟

الهيئة القيادية في حزب المؤتمر الوطني وهو الحزب الحاكم، تتألّف حسب النظام الأساسي للمؤتمر من ستين عضوًا. عشرون منهم ينتخبهم مجلس الشورى القومي للحزب، وستة وعشرون يمثّلون الولايات (إمّا الوالي، أو الأمين العام للحزب في الولاية بالتناوب بينهما) ويكون رئيس الجمهورية عضوًا في هذه الهيئة وليس رئيسها وهو ملزم بقراراتها. ونلاحظ هنا ما يلي:

ـ أنّ الولاة الستة والعشرين الذين يمكن أن يتفهّموا آراء رئيس الجمهورية باعتبارهم يمارسون السلطة التنفيذية يشكّلون دعمًا ولو قليلاً لمواقف الرئيس، لذلك كان طرح التعديل بإلغاء أي دور للرئيس في اختيارهم حتّى يكون التزامهم تجاه الحزب أكثر من التزامهم مع الدولة.

ـ إنّ اقتراح التعديل لا يؤدّي فقط إلى تحجيم صلاحيّات الرئيس في الدولة، وإنّما يؤدّي إلى تهميش دوره في الهيئة القيادية، بحيث يكون موظّفاً تابعاً للحزب مكلّفاً بإدارة شؤون الدولة، وليس رئيساً منتخباً من الشعب، له صلاحيّاته الدستورية. إنّ هذا التعديل مخالف لأبسط قواعد المنطق، وهو قبل ذلك مخالف لبدهيّات الأحكام الشرعية التي تجعل البيعة للقائد والطاعة له بالمعروف، وتجعله قائداً للأمّة كلّها، يلتزم برأيها أو برأي ممثّليها، وليس برأي حزب من أحزابها ولو كان إسلامياً.

ـ إنّ الإسراع في طرح هذا التعديل على المجلس الوطني الحالي الذي تنتهي مدّته بعد ثلاثة أشهر، في الوقت الذي تستمرّ مدّة الولاة الحاليين سنتين، ورغم طلب رئيس الجمهورية الفريق البشير تأجيل مناقشة هذا التعديل إلى المجلس الجديد، ممّا جعل الرئيس البشير يشعر وكأنّه أمام مؤامرة تستهدف منعه من ممارسة صلاحيّاته الدستورية، وتحجيم دوره في قيادة البلاد، وإخضاعه لقرارات حزبية في جميع شؤون الدولة، فلم يجد أمامه إلاّ هذه الإجراءات الاستثنائية، رغم أنّه نُصح من قبل الكثيرين من القيادات الإسلامية التي تدخّلت للوساطة بعدم اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات حرصاً على وحدة الصف وسلامة البلاد.

ومع ذلك فإنّ هذه الإجراءات لا تتجاوز حلّ المجلس الوطني أو إعلان إنهاء مدّته والدعوة إلى انتخابات جديدة تجعل الشعب هو الذي يحكم في هذا الخلاف، باعتبار أنّ الانتخابات ستجري على أساس فرز واضح لوجهتي النظر.

أملنا كبير أن يبقى الحوار هو الأساس في العلاقات بين الإسلاميين خاصّة، وبين القوى الشعبية الأخرى. وأن يكون الاحتكام إلى صناديق الاقتراع هو الحلّ، وأن لا تتأخّر الانتخابات عن مواعيدها الدستورية. ولعلّ الكرة الآن في ملعب الدكتور حسن الترابي وقيادة المؤتمر الوطني، لأنّ أيّ توتير في الأجواء قد يتسبّب أو يبرّر تأجيل الانتخابات وتعطيل الاحتكام للإرادة الشعبية، وليس في ذلك أيّة مصلحة للسودان.

لقد تسرّع الدكتور الترابي كثيراً عندما وصف الرئيس البشير بالخيانة للتنظيم السياسي الذي أعطاه ثقته، وكان بالإمكان للرئيس البشير أن يردّ على ذلك بالمقابل فيتّهم التنظيم السياسي بالخيانة لمن قادوا ثورة الإنقاذ وحملوا دماءهم على أكفّهم، وسلّموا الأمانة للتنظيم السياسي وللجماهير، ولكنّه لم يفعل -ونتمنّى أن لا يفعل هو ومن معه- واكتفى برفض التراجع عن الإجراءات التي اتخذها عندما طالبه بذلك وفد من قيادة المؤتمر الوطني.

ربّما تكون هناك أهواء تؤثّر على الجميع، ولكن هناك قضايا خلافية هامّة، وهذه لا تُحلّ إلاّ بالحوار، وبالتزام المؤسسات وصلاحيّاتها، والاحتكام إلى الإرادة الشعبية. ودعاؤنا إلى الله تعالى أن يوفّق الجميع للارتفاع إلى هذا المستوى وأن يحفظ السودان وأهله، والمشروع الإسلامي فيه.

مبادرة لم تر النور

اجتمع وتوافق على المبادرة أدناه أبناء الحركة الإسلامية بمحافظة القطينة – ولاية النيل الأبيض ـ الذين رأوا تردِّي العمل الإسلامى بعد الانشقاق والقطيعة التي ضربت أبناء الحركة لذلك قرروا أن يتجاوزوا الأُطر الشكلية التي طرأت على الحركة الإسلامية مثل المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي وأن يواصلوا نشاطهم الدعوى كحركة إسلامية مترفعين على المسمّيات التي لم تأت بالخير، بل بالشقاق والنفاق والفصام والخصام. تنادى نفر كريم من أبناء وقيادات الحركة الإسلامية في منزل الأخ بشير بساطي أحمد وقرروا أن يشكلوا مكتباً واحداً للحركة الإسلامية يضم في صفوفه أبناء الحركة من الشعبي والوطني وأن يبدأوا عملهم الدعوي. ولم يكتفوا بذلك، بل رأوا أن من واجبهم أن يطرحوا مبادرة للوفاق ورأب صدع الحركة الإسلامية، فكانت المبادرة أدناه والتى دعوا لها من القياديين السيد/ عبد الرحمن نور الدين والى النيل الأبيض حينها والأستاذ عثمان الهادى إبراهيم مدير شركة شيكان ـ وإن كان الرجلان لم يتحمسا لها ربما لعلمهما بأنها لن تكون أفضل من سابقاتها أو لخوفهما أن تجلب عليهم ريحاً غير حميدة.. أو ريحاً صرصراً عاتية من أولياء الأمر الذين يعارضون أي دعوة للوفاق ـ. ورغم أننا حاولنا أن نخلق لها رصيداً شعبياً وسط إسلاميى العاصمة حيث دعونا لإجتماع حضره كلٌ من د. محمد محيي الدين الجميعابى والمهندس عثمان يوسف اللذان باركا المبادرة ووعدا بدعمها وسط قواعد الإخوان، لكن المبادرة لم تر النور، لأننا أردناها أن تذهب عبر والي النيل الأبيض كمقترح من أبناء الحركة الإسلامية بولايته وكان التعويل كبيراً أيضاً على عثمان الهادي، ورغم أن المبادرة قد راجت وسط العديد من القواعد ولكنها لم تصل إلى مبتغاها. والآن نوردها كجهد يمثل أشواق أبناء الحركة الإسلامية الذين كانوا وظلوا على استعداد دائم لتجاوز الشكليات الطارئة والمسميات الجوفاء.

١٩/يوليو ٢٠٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

آن وقت التلاقي

الأخ الكريم/ عمر حسن أحمد البشير رئيس المؤتمر الوطني
الأخ الكريم الشيخ/ حسن عبد الله الترابي الأمين العام للمؤتمر الوطني الشعبي
السلام عليكمَ ورحمة الله وبركاته

امتثالاً لأمر الله ـ جلّ شأنه ـ الذي أمرنا بإصلاح ذات بيننا (وأصلحوا ذات بينكم..). وقوله: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم..).، وأمر الرسول الكريم (هل أدلكم على ما هو أفضل من الصلاة والزكاة، إصلاح ذات البين، ألا إن فساد ذات البين هو الحالقة، لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين) أو كما قال الرسول الكريم ﷺ.

واستلهاماً لعبر التاريخ البعيد والقريب والذى يخبِّرنا كيف أن الخلافات قد أدت إلى زوال دول وأمم، فقد ذهبت دولة الإسلام في الأندلس بعد أن تشرذم المسلمون إلى شيع وطوائف متناحرة يتربص كلٌ بأخيه الدوائر. وفي التاريخ المعاصر، قد ضرب المسلمون في أفغانستان أروع المثل في الجهاد ومقاومة الكفر الشيوعى، ولكنهم عادوا وضربوا أسوأ مثل لحكم يتخذ اسم الإسلام، وذلك من خلال الاقتتال فيما بينهم ومحاولة كل منهم إلغاء الآخر ومحوه من الوجود.

والأمثلة تطول والتاريخ كتاب مفتوح لنأخذ منه العبر والعظات والدروس لا لنكرر مآسيه.

الإخوة الكرام:

في ظل المتغيرات التي تشهدها الساحة السياسية السودانية والتى تتمثل في التكالب المحلى والإقليمى من أجل إسقاط المشروع الحضاري الإسلامي في السودان والقضاء عليه بصورة نهائية، وفي ظل تحالف أحزاب التجمع وسعيها لإسقاط النظام من الداخل عبر تحالفات وتنسيق سياسي داخلي تحميه الدول الخارجية وتوفر له الدعم المادي والمعنوي، المحلي والدولى حتى يتم إسقاط الإنقاذ بصورة ديمقراطية

(ديقراطية دائرة الصحافة وجبرة المشهورة)[1] !!!!!، في ظل هذه المتغيرات ينبغي على قادة المشروع الإسلامي أن يقفوا لحظة من أجل المراجعة والتدبر وأن يقرؤوا المستقبل بعين فاحصة وقلب متجرِّد عن الهوى ونية خالصة لله تعالى، ثم ليسألوا أنفسهم الأسئلة التالية:

١ ـ هل يصعب التلاقي بين الإسلاميين وهم الذين يجمع بينهم الدين والتاريخ ووشائج الإخاء والموالاة والمناصرة والمجاهدة لنصف قرن من الزمان.؟؟.

٢ ـ هل من العقل أو النقل أن يكون التلاقي بين الإسلاميين مستحيلاً، وأن يصبح مع خصوم المشروع الإسلامي جائزاً وممكناً بل مستحباً ؟؟.!

٣ ـ هل من مصلحة الإسلام أن نقدِّم التنازلات لأعداء السودان والعملاء الذين تلطخت أيدهم بدماء المجاهدين، ولا نقدِّم هذه التنازلات من أجل إصلاح ذات بيننا؟؟.

٤ ـ هل من مصلحة المشروع الإسلامي والجماعة الإسلامية في السودان أن ندخل المفاوضات القادمة مع أحزاب التجمع ونحن أكثر وحدة وتجاوزاً لمرارت الماضى وعفواً وصفحاً عما مضى وأكثر قوةً ومساندة لبعضنا البعض ؟ أم أن يجلس بعض الإسلاميين في صف الحكومة ويجلس الطرف الآخر شريكاً وسنداً للتجمع الوطني وحركة التمرد يرفدها بالكوادر ويعضدها بالأفكار والخطط التي تهدف لإسقاط الإنقاذ ديمقراطياً وبالطرق السلمية التي تتم عبر مراقبة الأمم المتحدة والمندوب الأمريكي لشؤون السودان علاوة على الدولار الأمريكى الذي يتحول من دعم حركة التمرد على جبهات القتال إلى دعمها داخل الخرطوم، ولكن هذه المرة بصورة ديمقراطية!!!!؟؟؟.

٥ ـ هل من الحكمة التطرف في العداء والسعي لإلغاء الآخر، والانتصار للنفس وأن ينصب كل منا نفسة حكماً وخصماً ثم يطلق الأحكام التي تشيع اليأس بين الناس بأن لا أمل في التلاقي؟

---

(١) نعنى بديمقراطية دائرة الصحافة وجبرة تلك الدائرة الإنتخابية التي تحالفت فيها كل شرازم الأحزب من شيوعيين إلى حزب أمة إلى إتحاديين وناصريين وبعثيين ضد مرشح الجبهة الإسلامية وأمينها العام الشيخ / حسن الترابي في إنتخابات ١٩٨٦ التي أعقبت إنتفاضة أبريل.. وقد استطاعت اسقاطه بفارق عدد قليل جداً من الأصوات لا يصل إلى الـ ٣٠٠ صوت، وبذلك فاز مرشح تحالف الأحزاب على الشيخ الترابي.

٦ ـ أخيراً هل أدرك الإسلاميون أن خطط أعداء المشروع الإسلامي في السودان قد كادت أن تؤتي أكلها وقد حان وقت جني ثمارها !!؟؟.

الإخوة الكرام..

بين يدي هذه الأسئلة نتقدَّم نحن طليعة من قيادات الحركة الإسلامية بولاية النيل الأبيض من المنتمين للمؤتمر الوطني والمؤتمر الوطني الشعبي بعد أن تجاوزنا خلافاتنا ورأينا أن نواصل عملنا الرسالي كمجموعة واحدة، مقدِّمين مصلحة الدعوة الإسلامية في ولايتنا على خلافاتنا السياسية رغم عسر المهمة. لذلك رأينا أن ننطلق بهذه المبادرة لعل الله يباركها ويجعل هذا العام هو (عام الجماعة) مهتدين بالصلح الذي تم بين الحسن بن علي ومعاوية بن أبي سفيان في عام ٤٠ هجرية رغم الدماء التي سالت في واقعة صفين وما تبعها، وقد أطلق المؤرخون على هذا العام عام الجماعة. فتيمُّناً بهذا الحدث واهتداءً بسيرة الرسول ﷺ وآل بيته، فإننا نقدم مبادرتنا هذه آملين أن يؤلف

الله بها بين قلوب إخوتنا وأن يجمع صفنا حتى نلاقى أعداءنا ونحن أكثر قوة ومنعة ووحدة صف، فتكون هذه المبادرة خنجراً مسموماً في صدور الأعداء الذين يظنون بالله الظنون ويحسبون أن وقت نهاية الإنقاذ قد حان.

تقوم المبادرة على البندين التاليين:

١ ـ الالتقاء ووحدة الصف:

تفوِّض لجنتان من قبل المؤتمر الوطني والمؤتمر الوطني الشعبي ليتم التفاوض معهما حتى يتم الوصول إلى نقاط اتفاق ووحدة، ويستبعد من اللجنتين كل من له صلة مباشرة بالصراع والاشتراك فيه. وأن تشرف لجنة المبادرة على هذه المفاوضات.

يتم اطلاق سراح كل معتقلي المؤتمر الوطني الشعبي وأن ترد إليهم كل الأشياءالمصادرة منهم وأن يرفع الحظر عن نشاطهم وذلك كبادرة من قبل الحكومة لإبداء حسن النية. تقوم كل لجنة من الحزبين بتقديم تصورها للمصالحة مع التأكيد على تجاوز الماضي بكل سلبياته وتجاوزاته من الطرفين.

التأكيد على أن الدولة القائمة هي ثمرة جهاد طويل ومكابدة قاسية أسهم فيها جميع الإسلاميين، فينبغى الحفاظ عليها وعدم التفريط فيها والعمل على إصلاح ما شابها من خطأ وتجاوزات.

التأكيد على أن الحرية حق وليست منحة من أحد فلا تقيد إلا بضوابط الدستور والقانون.

لا يتم التعامل مع تجاوزات أهل السبق والفضل بمثل ما يتم به التعامل مع المرجفين والمتربصين، ولنا في رسول الله أسوة حسنة في عفوه عن حاطب بن أبى بلتعة لأنه قد شهد بدراً، وإذا كانت الإنقاذ هي بدر الحركة الإسلامية، فإن قادة الحركة الإسلامية هم فرسانها الأشاوس ورماتها المخلصين.

٢ ـ الاستمرار في المفاصلة والانشقاق:

هذا الخيار يرد إذا استحالت كل الفرص المؤدية إلى اللقاء والوفاق، وإذا صمّت أُذن الفرقاء عن نداءات المخلصين واستغاثة المجاهدين والنزول عند أمر الدين، ولم يكن هنالك خيار غير المواصلة في الانشقاق والمنافسة السياسية المحمومة دون اعتبار للتاريخ المشترك والهدف الواحد والعدو المشترك، عندئذ يتحتم على الطرفين توقيع ميثاق شرف يحفظ للحكومة هيبتها وأمنها وسمعتها الداخلية والخارجية ولا يعين عليها الأعداء ولا تطلق ضدها الشائعات التي لايسندها دليل ولا برهان. ويلزم هذا الميثاق الحكومة أن تلتزم بالقانون والدستور في تعاملها مع خصومها السياسيين وأن لاتسعى لتضييق الحريات وأن لا تأخذ الناس بالشبهات وأن تبتعد عن التجاوزات الأمنية وتصفية الحسابات الشخصية وإلا لايتم اعتقال إلا ببينة وأن يقدِّم كل معتقل إلى المحاكمة فوراً دون مماطلة أو تشفٍ.

يكفل هذا الميثاق للمؤتمر الشعبي الحق كاملاً في ممارسة نشاطه السياسي بالطرق السلمية والديمقراطية والحضارية وذلك عبر صحافته الحرة وإقامة ندواته ومؤتمراته وافتتاح دوره بالعاصمة والأقاليم، وحرية الخطاب السياسي، على أن يبتعد عن النهج الديماغوقي في المعارضة وأن لا يهدد أمن البلاد بالدعاوى العنصرية والإثارة أو النيل من وحدة الشعب السوداني أو المساس بالقوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى وأن لايمارس التخذيل أو إشاعة اليأس أو الإحباط وسط الشارع السياسي. بصورة أخرى أن يقدِّم المؤتمر الشعبي نموذجاً للمعارضة الإسلامية البنّاءة والهادفة والتى تعتبر هادياً ومعيناً للحكومة في وقت يمر فيه بناء الدولة الإسلامية في السودان بتعقيدات إجتماعية وعرقية وسياسية. ولا يمنع سعى المؤتمر الشعبي بالطرق السلمية والديمقراطية أن يطرح نفسه بديلاً للحكومة الحالية ما إلتزم بالموجهات أعلاه.

تكوّن لجنة دائمة من المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي وعضوية أعضاء المبادرة لترعى ميثاق الشرف بين الحزبين وأن لا يتم أى إجراء أمنى أو سياسي ضد أي طرف من أطراف الميثاق إلا بعد الرجوع إلى اللجنة الدائمة وأخذ موافقتها.

والله نسأل أن يؤلّف بين قلوبنا ويوحّد كلمتنا ويجمع صفنا ويبعدنا عن مزالق الهوى وسوء القصد إنه سميع مجيب

عن المؤتمر الوطني(١):

١ - د. عبد الرحيم عمر محى الدين - مساعد أمين العلاقات الخارجية بالمؤتمر الوطني.

٢ - الأستاذ/ محمد أحمد بابكر شنيبو - الأمين العام للمؤتمر الوطني بولاية النيل الأبيض.

٣ - الأستاذ/ حمدتو مختار المهير - عضو المجلس الوطني عن الدائرة ١٣١ القطينة الشمالية.

٤ - الأستاذ/ بشير بساطي - أمين قطاع التدريب بالإتحاد الوطني للشباب السودانى.

٥ - الأستاذ/ بابكر محمد بابكر - أمين الهيئة النقابية لمعلمي ولاية النيل الأبيض.

عن المؤتمر الوطني الشعبي:

١ - الشيخ/ عبدالرحيم المهدى - الأمين العام للمؤتمر الوطني الشعبي بولاية النيل الأبيض.

٢ - الأستاذ/ محمد الصديق دروس - عضو المجلس الوطني السابق عن دائرة القطينة.

٣ - مهندس/ أحمد البشير عبدالله - وزير الشؤن الهندسية بولاية نهر النيل سابقاً.

٤ - الحاج الباقر عثمان - الأمين العام للمؤتمر الشعبي بمحافظة القطينة.

٥ - حاج على المنصور - مساعد أمين المؤتمر الوطني الشعبي بولاية النيل الأبيض.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة بعد أن ترفع إليكم سيتم توزيعها على قواعد الحركة الإسلامية في جميع أنحاء السودان.

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن معظم الأسماء الواردة أعلاه قد شاركوا في الاجتماع وبعضهم تم إخطارهم بفحوى المبادرة فوافقوا عليها.

مهدي إبراهيم يستقيل من وزارة الإعلام

ضمن استعراض بعض كتابات ومواقف بعض الإسلاميين يجدر بنا هنا أن نستعرض واحدة من الوثائق الهامة التي تمثل أدباً رفيعاً وتجرداً وزهداً في المواقع والمناصب غاب عن السياسة السودانية مثيله منذ الاستقلال وحتى هذه اللحظة.. هذه المفردة اليتيمة هي استقالة الأستاذ / مهدي إبراهيم من وزارة الإعلام وذلك عندما أشار الرئيس تلميحاً لتقصير الإعلام في عكس إنجازات الثورة.. والأستاذ مهدى أتحدث عنه من باب من سافر معه وشاركه هموم أمانة العلاقات الخارجية إذ كنت مساعداً له ويجد القارئ الكثير من المناقشات الساخنة والحادة أحياناً بيننا فيما يتعلق باعتقال الشيخ الترابي وتجاوزات أجهزة الأمن، لكن تبقى الحقيقة أن الإنقاذ طاردته في لندن بعد الأزمة والانشقاق حتى كسبته لصفها وكان مكسباً كبيراً فهو من أبكار الحركة ومن مجاهديها ومتحدثيها ومثقفيها الذي يندر مثيله.. ورغم ذلك فقد كان كصنوه غازي لا يجد نفسه في مؤسسات الدولة وأجهزتها التشريعية وكذلك أجهزة الحزب وكان مثالاً للقائد عف اللسان المتجرد الذي يزهد ويعلن رفضه للمواقع.. فعندما تم استيعاب حزب الأمة الإصلاح والتجديد بقيادة مبارك الفاضل كان الرأى أن لا تسند لهم وزارة الإعلام التي كان يتولاها مهدي، بل أن تقسم لوزاتين هما الإعلام ووزارة الاتصالات وأن يحتفظ المؤتمر الوطني بالاتصالات ليبقى مهدى وزيراً لها.. وأثناء مناقشة ذلك في المكتب القيادي للمؤتمر الوطني رفض الأستاذ مهدى ذلك وقال: ما دام أننا قد ارتضيناهم شركاء فيجب أن نمنحهم الوزارة كاملة وبذلك نقدِّم المثل والقدوة في الزهد في المواقع.. وعندما أسندت الوزارة للزهاوي إبراهيم مالك لم ينتظر الأستاذ مهدي الفترة المحددة لتسليم مخصصات الوزارة من سيارة وغيرها، بل بادر وسارع في أول أسبوع بأن ترجل عن سيارة الوزارة وسلمها للوزير الجديد بصورة تحدثت عنها الصحافة السودانية.. وكذلك عندما تم اختياره ليترشح في دائرة الصحافة اعتذر بشدة ورفض لدرجة تم استدعاؤه أو دعوته في منزل الرئيس البشير وتحت ضغط مجذوب ورجاء الرئيس قبل مهدي التكليف.. وعندما عرض عليه الرئيس أن يكون مستشاراً له برئاسة الجمهورية اعتذر مهدى، ولكن تحت إصرار الرئيس قبل ذلك.. ورغم البيت الجميل الذي يسكنه مهدي كثيراً ما

يعيش ظروفاً لا يملك فيها حق تسديد فاتورة الكهرباء والتلفون والمياه، وأنا شاهد على ذلك... فإلى استقالة الأستاذ مهدي إبراهيم.

جمهورية السودان

وزارة الإعلام والإتصالات

مكتب الوزير

الخميس ١٤/ صفر ١٤٢٣ الموافق ٢٥/ أبريل ٢٠٠٢

أخي الكريم رئيس الجمهورية، عمر حسن أحمد البشير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كفلق الصبح جاءت الإنقاذ، بعد ليل طويل، ومخاض عسير، وببلوغها الثالثة عشرة اتسع قدّرها، وتعاظم وقعها، واقترب قطف ثمارها، وتناءى رجاء أعدائها.

ومع تعدّد وتنوّع نقاط القوة في الإنقاذ فقد لازمتها بعض أوجه الضعف مثل محدودية وموسمية تدابير الحساب والثواب والعقاب على شاغلي المواقع العامة، ومثل ظواهر تعلّق البعض بالمناصب، وبانصراف قلوب البعض، وتغير مواقفهم وولائهم بفقد الموقع.

لمواجهة مثل ذلك لا بد لنَفَسِ الثورة الرباني أن يتوهج، ولقيم التجرد والنقاء والعطاء التي طالما هتفنا بها أن تتألق، وبالمعاني الرفيعة التي بشرنا أن تتجدد. كم رددنا بأن المنصب العام تكليف لا تشريف، وأنها لله لا للسلطة ولا للجاه. كم قلنا إنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة. وأن من الخيانة أن يسند الأمر لغير أهله، أو يُولّى أحدهم الموقع وفي الأمة من هو أقدر منه عليه. لا بد لهذه القيم الرحمانية أن تعود وتتسع دائرة ممارستها على نحو يومي في أرض الواقع.

ولا بد حين يلوَّح بالتقصير على أية جهة كانت ألاّ يبقى المسؤول عنها متبلداً في موقعه كأن الأمر لا يعنيه، تشبثاً بالمنصب العام كما لو كان شأناً خاصاً يليه.

أخي الرئيس:

استمعتُ ظهر اليوم إلى كلمتكم في اجتماع مجلس الشورى، أمام قادة الدولة والمؤتمر الوطني، وأمام وسائط الإعلام السوداني. وكانت الكلمة - كعهدنا بكم - نابعة من القلب، نابضة بالصدق والحيوية، مفعمة بالمعاني والشفافية، وطليقة على سجيتها العفوية.

وإني لأجد بالصدق كلّه أن في الإشارة إلى تقصير الإعلام ما يستوجب الانتباه مني وإخوتي في قيادة الوزارة وسائر العاملين فيها، ومنكم في القيادة العليا للدولة لهذا الموقع الهام، الذي من حقكم، بل من واجبكم التصدي لمعالجة أزماته المتطاولة وتحدياته المتجددة، والتي طالما تحدثت وإخوتي في قيادة الوزارة عنها؛ بل وطالما ألححت في طلب اللقاء بكم - مع أخويكم - للوقوف على أبعاد المشكلات، وحجم التحديات التي تواجه إعلامنا الوطني، في هذا الظرف التاريخي، على أمل تحديد المستلزمات وسبل المعالجات.

وإني في سياق تلك المقدمات جميعاً - وبحكم كوني المسؤول الأول في هذا الصرح الاعلامي الوطني أتحمل المسؤولية كاملة عن التقصير المشار إليه، وأتقدم باستقالتي عن هذا الموقع الهام والخطير، مفسحاً المجال كاملاً لاختيار جديد، لعلّ الله يجري على يديه، وبسند الكفاءات العديدة في الوزارة وخارجها، وبدعمكم الذي لا غنى - لمن يتبوء هذا المنصب - عنه.

ولعلّ هذه سانحة للتأمل الفاحص للآداب التي ينبغي أن تحكم سلوكنا، وتهدي نهجنا في التعامل مع المنصب العام وشاغليه، وإنها لفرصة كذلك لتجديد سائر المعاني التي سلف ذكرها في المقدمات، ولتنشىء الإنقاذ في هذا المضمار أعرافاً جديدة، وترسي تقاليد حميدة.

بل ولعلّ هذه الاستقالة تلفت - بأقوى الوجوه - الانتباه لهذا المرفق الهام، لا سيما في عصر الفضاءات المستباحة، والمجتمعات الإنسانية المستضعفة، استهدافاً لأصولها ومرجعياتها الحضارية، وازدراء لخصوصيات مكوّناتها الثقافية، ومحواً لخياراتها الوطنية.

سأظل للسودان وخياره الحضاري، وفياً للإنقاذ ولبرنامجها الوطني، وسيتصل العطاء والفداء بإذن الله، وسيبقى الود والإخاء، الذي لن تخدشه متطلبات العمل العام.

مع صادق تحياتي ودعواتي

أخوكم أبداً

مهدى إبراهيم محمد

الفهرست